

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس



رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

البذر الطالع

في حل جمع الجوامع

الجزء الأول

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

انتشار بالواد الطيف

مؤسسة الرسالة ناشرون



هاتف: ٥٤٦٧٢٠ - ٥٤٦٧٢١

فاكس: ٥٤٦٧٢٢ (٩٦١١)

ص ب: ١١٧٤٦٠

بيروت - لبنان

Resalah
Publishers

Tel: 546720 - 546721

Fax: (9611) 546722

P.O.Box: 117460

Beirut - Lebanon

Email:

resalah@resalah.com

Web site:

Http://www.resalah.com

جميع الحقوق محفوظة للناس

الطبعة الأولى

١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م

ISBN 9953 - 32128 - 0

حقوق الطبع محفوظة © ٢٠٠٥ م. لا يُسمح بإعادة نشر هذا الكتاب أو أي جزء منه بأي شكل من الأشكال أو حفظه ونسخه في أي نظام ميكانيكي أو إلكتروني يمكن من استرجاع الكتاب أو أي جزء منه. ولا يُسمح باقتباس أي جزء من الكتاب أو ترجمته إلى أي لغة أخرى دون الحصول على إذن خطي مسبق من الناشر.

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

البَيْدَرُ الطَّالِبُ فِي حُلِّ جَمْعِ الْجَوَامِعِ

لمجلد الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد المحامي الشافعي

شرح وتحقيق عبد الفقير
أبي الفداء مفضل بن محمد بن محمد النجدي الدارغستاني

الجزء الأول

مؤسسة الرسالة ناشرون



ج

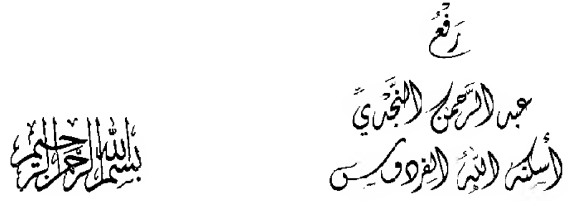
رَفَعُ

عبد الرحمن النخدي
أسكنه الله الفردوس

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

قسم الدراسة



الحمد لله رب العالمين ، وأفضل الصلاة وأتم التسليم على سيدنا ومولانا ونبينا ورسولنا محمد وعلى آله وصحبه ، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

أما بعد ، فإن تحقيق التراث العلمي عمل عظيم ، ومنافعه كثيرة منها : ربط خلف الأمة بسلفها ، وتقوية الأمة بمختلف العلوم والمعارف ، فمن الضروري إحياء تراثنا العلمي ، ونفض غبار النسيان عنه ، ونشر ما كان حبيساً في المكتبات العامة والخاصة ، وتيسير أمره للناس ، وفاء بالمولف الذي قدم لنا هذا الجهد العلمي ، فلا نضيعه ، بل نحياه وننشره رجاء أن يحشرنا الله تعالى في زمرة من يوم القيامة .

ومن الواجب هنا الالتفات إلى أهمية أصول الفقه :

إن أصول الفقه هو القانون الذي يضعه المجتهد نُصِبَ عَيْنُهُ لِيُنِي عَلَيْهِ صرح مذهبه حتى يعتصم من الخطأ والزلل في الاستنباط ، ولذلك هو ضروري أيضاً لغير المجتهد أيضاً ليعلم الأصول التي وضعها إمامه في بناء مذهبه واستخراج الفروع الفقهية حتى يمشي عليها إذا طرأ أمر حادث ليس لسلفنا الصالح فيه كلام .

وكتب الأصول كثيرة ، ولكن شرح جلال الدين المحلي الشافعي على جَمْع الجوامع لتاج الدين السبكي الشافعي كتاب نفيس في غاية الدقة والتحقيق والتحرير ، فلذا انكب العلماء والطلاب على دراسته شرحاً وتعليقاً وتحشياً ، وكثرت عليه الحواشي والتعليقات ، فأحييت أن أتبرك بخدمة هذا السفر القيم ، والله تعالى أسأل أن ينفع به المسلمين ، ويجعله لي زخراً يوم القيامة .

وتتضمن هذه المقدمة سبب اختيار البحث ، والنسب العلمي للكتاب ، ووصف النسخ التي اعتمدت عليها في التحقيق ، ومنهجي في التحقيق ، وباباً في ترجمة صاحب المتن التاج السبكي ، والشارح الجلال المحلي :

سبب اختيار البحث :

والذي جعلني أخدم هذا الكتاب هو أمران :

أحدهما : كون متن هذا الشرح من أحسن وأدق المتون في علم أصول الفقه وذلك أن التاج السبكي رحمه الله تعالى شَرَحَ أولاً « منهج الوصول في علم الأصول » للقاضي البيضاوي^(١) الذي هو أحسن مختصرات « المحصول في علم الأصول » للإمام الرازي^(٢)، ثم شَرَحَ « مختصر المُتَهَيِّ » لابن الحاجب المالكي^(٣) الذي هو أحسن مختصرات « الإحكام في أصول الأحكام » لسيف الدين الأمدي^(٤)، ثم اختصرهما مع زيادات كثيرة في مختصر جامع سَمَّاه « جَمْعُ الجوامع » ليكون مطابقاً لمضمونه ، فيقول رحمه الله تعالى في مقدمته :

« ونضرع إليك [يا الله] في منع الموانع عن إكمال جمع الجوامع الآتي من فن الأصول بالقواعد القواطع، البالغ من الإحاطة بالأصلين مبلغ ذوي الجد والتشمير، الوارد من زهاء مئة مصنف منها، يروي ويمير المحيط بزبدة ما في شرحي على المختصر والمنهاج »^(٥).

(١) والبيضاوي: هو عبد الله بن عمر بن محمد، أبو الخير، ناصر الدين البيضاوي الشافعي، كان إماماً في الفقه والتفسير، والأصلين، والعربية، والمنطق، له مصنفات كثيرة منها: المنهاج في الأصول، وشرحه، ومختصر الكشف في التفسير، وشرح الكافية لابن الحاجب في اللغة، توفي رحمه الله سنة ٦٨٥ هـ. (طبقات الشافعية للسبكي: ٨/١٥٧).

(٢) والرازي: هو محمد بن عمر بن الحسين الطبرستاني الرازي، أبو عبد الله فخر الدين الشافعي، الفقيه الأصولي، المتكلم النظار، المفسر الأديب، الشاعر الحكيم، الفيلسوف الفلكي، صاحب المكان المرموق بين العلماء والأمراء، كان شديد الوطأة على الخوارج وغيرهم من المبتدعة، له مؤلفات قيمة منها: التفسير الكبير، المحصول في علم الأصول، وهو المراد عند إطلاق «الإمام» في كتب الأصوليين المتأخرين من الشافعية، توفي رحمه الله سنة ٦٠٦ هـ بهراة. (الفتح المبين: ٢/٤٨).

(٣) وابن الحاجب: هو عثمان بن عمر بن أبي بكر، جمال الدين المالكي، الشهير بابن الحاجب، كان إماماً في الفقه، والأصول، والعربية، متواضعاً، عفيفاً، محباً للعلم وأهله، وناشراً له، صبوراً على البلوى، متحملاً للأذى، معتكفاً على التدريس والتأليف، فتخرج به العلماء، توفي رحمه الله تعالى سنة ٦٤٦ هـ بالإسكندرية. (الفتح المبين: ٢/٦٧).

(٤) والأمدي: هو علي بن أبي علي بن محمد، أبو الحسن سيف الدين الشافعي، الفقيه الأصولي، المتكلم النظار، لم يكن في زمانه من يُجاريه في الأصلين وعلم الكلام، صاحب المؤلفات النافعة منها: الإحكام في أصول الأحكام، وأبكار الأفكار، توفي رحمه الله سنة ٦٣٠ هـ. (طبقات الشافعية للسبكي: ٨/٣٠٦).

(٥) جمع الجوامع للتاج السبكي: ٢٧/١ (مع التنضيف).

ويقول رحمه الله في خاتمته : « وقد تَمَّ جَمْعُ الجوامع عِلْماً ، المُسَمِّعُ كَلَامُهُ آذَاناً ضَمّاً ، الآتِي من أحاسن المحاسن بما ينظره الأعمى مَجْموعاً جموعاً ، وموضوعاً لا مقطوعاً فضله ولا مَمْنوعاً ، ومرفوعاً عن همم الزمان مدفوعاً ، فعليك بحفظ عبارته لا سيما ما خالَفَ فيها غيره ، وإياك أن تبادر بإنكار شيء قبل التأمل والفكرة ، أو أن تظن إمكان اختصاره ، ففي كل دَرَّةٍ منه دُرَّةٌ ... بحيث إننا جازمون بأن اختصارَ هذا الكتاب متعذر ، ورؤْمُ النقصان منه متعسرٌ ، اللهم إلا أن يأتي رجل مبدّرٌ مُبْتَرٌّ ، فدونك مختصراً بأنواع المحامد حقيقاً ، وأصناف المحاسن خليقاً »^(١) .

ثانيهما : أن شرح جلال الدين المحلي رحمه الله تعالى أدقَّ شرح لجمع الجوامع مع كثرة شروحه ، يقول حاجي خليفة رحمه الله : « له [أي لجمع الجوامع] شروح كثيرة أحسنها شرح المحقق جلال الدين محمد بن أحمد المحلي الشافعي »^(٢) .

ويقول شيخ الإسلام رحمه الله تعالى في خطبة كتابه « غاية الوصول » : « وبعد ، فهذا شرح لمختصري المسمى بـ « لب الأصول »^(٣) ، يُوضِّح دقائقَهُ ويُذَلِّلُ من اللفظ صِعَابَهُ ، ويكشف عن وجه المعاني يُقَابَهُ ، سالكاً فيه غالباً عبارة شيخنا العلامة المحقق الجلال المحلي [أي في شرحه على جمع الجوامع] ، لسلاستها وحسن تأليفها »^(٤) .

ولذا كَثُرَتِ الحواشي على « شرح جَمْعِ الجوامع » للجلال المحلي ، فمنها ما هي طويلة مُملَّةٌ كحاشية الشيخ إبراهيم الباجوري^(٥) الشافعي ، وهي مخطوطةٌ ، حيث يبلغ عددُ أوراقِ مباحث مقدماتها إلى ثلاثمئة ورقة تقريباً .

ومنها ما تهتَمُ بمعارك علم الكلام ، والمنطق ، والفلسفة ، والاعتراضات المنطقية التي أوردت على الشارح ، والجواب عنها أكثر من اهتمامها بتحقيق المسائل الأصولية كحاشية

(١) جمع الجوامع للتاج السبكي : ٦٧٢/٢ (مع البناي) .

(٢) كشف الظنون لحاجي خليفة ٥٩٥/١ .

(٣) لقد أكرمني الله تعالى بخدمته تعليقاً وشرحاً ، وسميته « تيسير الوصول بشرح لب الأصول » .

(٤) غاية الوصول لذكرى الأنصاري (ص : ٢) .

(٥) والباجوري : هو إبراهيم بن محمد بن أحمد الباجوري (نسبة إلى الباجور ، قرية من قرى المَنُوفية بمِصرَ) ، الشافعي ، الفقيه الأصولي ، شيخ الأزهر ، وُلِدَ بالباجور سنة ١١٩٨ هـ ، ونشأ بها ، لحق بالأزهر ، جَدُّ واجتَهَدَ ، ولازَمَ الأكابرَ ، ففاقَ الأقرانَ وصار شيخاً لأزهر سنة ١٢٦٣ هـ ، واستمرَّ إلى أن توفي ، وألف تصانيف مفيدة غالبها الحواشي ، منها : تحفة المريد على جوهرة التوحيد ، حاشية شرح جمع الجوامع للمحلي ، الموهب اللدنية ، فتح الخير اللطيف ، توفي رحمه الله سنة ١٢٧٧ هـ بالقاهرة . (هدية العارفين : ٤١/١ ، الأعلام للزركلي : ٧١/١) .

العلامة البناني^(١) المغربي المالكي المتوفى سنة (١١٩٨ هـ) ، وتقريرات شيخ الإسلام عبد الرحمن الشربيني^(٢) الشافعي المتوفى سنة (١٣٢٦ هـ) .

ومنها مختصرة مفيدة كحاشية شيخ الإسلام زكريا الأنصاري الشافعي تلميذ الشارح جلال الدين المحلي المسماة بـ « النجوم اللوامع في إبراز دقائق شرح جمع الجوامع للمحلي »^(٣) ، ولكنه قاصر عن كثير يحتاج إليه طالب هذا الفن ، مع أني نزلت زبدتها في تعليقاتي الآتية .

ولهذين السببين وغيرهما أحببت أن أضع عليه حاشية (وهي ما يُسمى الآن تحقيقاً) جامعة لزبدة الحواشي السابقة ، ودُرر أمهات كتب الأصول المعتمدة ، والله تعالى أسأل القبول بفضلله وكرمه .

فتمتاز هذه الحاشية (أي تعليقاتي) على غيرها بأمور منها :

أحدها : أنها تجمع خلاصة الحواشي الأخرى .

ثانيها : أنها تشتمل على زبدة أمهات كتب الأصول كالبرهان لإمام الحرمين ، والمستصفى لحجة الإسلام الغزالي ، والمحصول للإمام الرازي ، والإحكام لسيف الدين الأمدى ، ومختصر المنتهى لابن الحاجب ، وشرح المختصر للقاضي عضد الدين ، ورفع

(١) البُناني : هو عبد الرحمن بن جاد الله ، البناني (نسبة على قرية «بنان» ، ويقال : «بنانة» أيضاً ، من قرى المنستير بأفريقية) المالكي ، الإمام العلامة ، الفقيه الأصولي ، العمدة في مذهب مالك ، المؤلف المحقق ، قديم مصر ولحق بالأزهر ، وأخذ من أعلام عصره كالصعيدي وأحمد الصباغ ويوسف الخفي ، حتى مَهر في المعقول والمنقول ، تصدّر للتدريس برؤاقي المغاربة ، وتخرّج به جمع كثير ، وألف كتباً مفيدة منها حاشية على شرح جمع الجوامع للمحلي ، فما زال يُحرّرها ويُدققها إلى أن توفي سنة ١١٩٨ هـ . (الفتح المبين في طبقات الأصوليين : ١٣٤ / ٣) .

(٢) الشربيني : هو عبد الرحمن الشربيني (نسبة إلى شربين) ، الشافعي ، الفقيه الأصولي ، شيخ الإسلام ، العالم الورع لحق بالأزهر ، جدّ واجتهد ، حتى صار شيخ الأزهر ، كان عالماً جليلاً ، زاهداً ورعاً ، أمراً بالمعروف ناهياً عن المنكر ، مهيباً يُجله الشيوخ والتلاميذ ، محققاً مدققاً ، ترك مشيخة الأزهر زهداً بها ، ألف كتباً مفيدة منها : فيض الفتاح على حواشي شرح تلخيص المفتاح ، تقريرات على شرح جمع الجوامع للمحلي ، حاشية البهجة في الفقه الشافعي ، توفي رحمه الله سنة ١٣٢٦ هـ بالقاهرة . (الفتح المبين في طبقات الأصوليين : ١٦١ / ٣) .

(٣) لقد أكرمني الله تعالى لخدمتها تحقيقاً وتعليقاً بمشراكة الأخ الفاضل الشيخ عبد الحفيظ الجزائري ، حقّق هو من بداية الكتاب إلى آخر الكتاب الأول (القرآن ومباحث الأقوال) ، وحقّق أنا من بداية الكتاب الثاني (السنة) إلى آخر الكتاب ، فالحمد لله تعالى أسأل أن يتقبله منا بمنّهِ وكرمه .

الحاجب للتاج السبكي، وشرح التنقيح للقرافي، والمنهاج للبيضاوي، ونهاية السؤل للإسنوي، الإبهاج للتاج السبكي، ومنع الموانع أيضاً له، وغاية الوصول لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري، إذ هم فرسان هذا الميدان.

ثالثها : أنها تهتم بتعيين أصحاب المذاهب، وخاصة المذاهب الأربعة : الحنفي، المالكي، الشافعي، الحنبلي.

رابعها : أنها تهتم بتخريج المسائل الفقهية على المذاهب الأربعة.

خامسها : أنها تهتم بتعيين نقطة الوفاق والخلاف في المسائل الأصولية والفقهية.

سادسها : أنها تخلو عن المعارك الكلامية الكثيرة التي ليست لها دور في تخريج الفروع على الأصول، ولا في توطين القواعد الأصولية التي لها صلة بالفروع.

وفي الختام أسأل الله تعالى أن يتقبل مني الصالح، ويعفو عن الخطأ والزلل، وأن يُجزّي كل أخ قارئٍ قدّم إليّ ملاحظته قاصداً تصحيح الخطأ والزلل خير الجزاء، فإني لا أدعي الكمال، ولا العصمة، كيف وقد قال إمام الأئمة الشافعي بعد أن صحّح كتابه «الرسالة» أكثر من ثمانين مرة : «أبى الله أن يكون كتابٌ صحيحاً غير كتابه»، ورحم الله امرأً أهدي إليّ عيوبي.

وصلّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلّم تسليماً، ومنّ تبعهم بالإحسان إلى يوم الدين، آمين أجمعين.

مرتضى علي المحمدي الداغستاني



النسب العلمي للكتاب :

لقد كان الصحابة رضي الله عنهم ومن بعدهم إلى الإمام المبجل محمد بن إدريس الشافعي رحمه الله يبحثون عن الأحكام واستنباطها مما فيه نص أو مما ليس فيه نص ، ويعتمدون في ذلك على قواعد أصولية إلا أنهم كانوا تارة يصرحون بالقواعد التي اعتمدوا عليها وتارة لا يصرحون بها ، ولكنها تفهم من ثنايا كلامهم ومناقشاتهم.

قال الإمام الرازي ، رحمه الله تعالى : « واعلم أن نسبة الشافعي إلى علم الأصول كنسبة أرسطوطاليس^(١) إلى علم المنطق ، وكنسبة الخليل بن أحمد^(٢) إلى علم العروض ، وذلك أن الناس كانوا قبل أرسطوطاليس يستدلون ويعترضون بمجرد طباعهم السليمة ، لكن ما كان عندهم قانون مخلص في كيفية ترتيب الحدود و البراهين ، فلا جرم كانت كلماتهم مشوشة ، فإن مجرد الطبع إذا لم يستعين بالقانون الكلي قلما أفلح ، فلما رأى أرسطوطاليس ذلك اعتزل عن الناس مدة مديدة واستخرج لهم علم المنطق ، ووضع للناس بسببه قانوناً كلياً يرجع إليه في معرفة الحدود والبراهين.

وكذلك الشعراء كانوا قبل الخليل بن أحمد ينظمون أشعاراً ، وكان اعتمادهم على مجرد الطبع ، فاستخرج الخليل علم العروض ، فكان ذلك قانوناً كلياً في معرفة مصالح الشعر ومفاسده .

فكذلك هنا ، الناس كانوا قبل الإمام الشافعي رحمه الله يتكلمون في أصول الفقه ، ويستدلون

(١) هو أرسطوطاليس بن نيقوماخوس الفيتغوري فيلسوف الروم وعالمها وجهيزها وطبيبها ، وكان أبوه نيقوماخوس أيضاً طبيباً ، وهو تلميذ أفلاطون ، ولازمه عشرين سنة ، وكان يؤثره على سائر تلاميذه ، ويسميه العقل ، إليه تنتهي فلسفة اليونانيين ، وهو خاتمة حكمائهم وسيد علمائهم ، وهو أول من خلص صناعة البرهان من سائر الصناعات المنطقية ، وصورها بالأشكال الثلاثة ، وجعلها آلة للعلوم النظرية حتى لقب بصاحب المنطق ، وله في جميع العلوم الفلسفية كتب شريفة ، وكان كثير التلاميذ من أبناء الملوك وغيرهم ، وكان خليفة أفلاطون في دار التعلم ، توفي وهو ابن ثمان وستين .
(طبقات الأطباء : ٨٦ - ٩٢) .

(٢) والفراهيدي : هو الخليل بن أحمد الأزدي الفراهيدي البصري ، أبو عبد الرحمن ، كان ذكياً لطيفاً فطناً ، واتفق العلماء على جلالته وفضله وتقدمه في علوم العربية من النحو واللغة والتصريف والعروض ، وهو السابق إلى ذلك ، المرجوع فيه إليه ، وهو شيخ سيويه ، وإمام أهل العربية ، كان ورعاً زاهداً ، توفي رحمه الله بالبصرة سنة (١٧٠ هـ) وهو ابن أربع وسبعين .
(التهذيب للنووي : ١٧٦ / ١) .

ويعترضون ، ولكن ما كان لهم قانون كلي يرجعون إليه في معرفة دلائل الشريعة ، وفي كيفية معارضاتها ، فاستنبط الشافعي علم أصول الفقه ، ووضع للخلق قانوناً كلياً يرجع إليه في معرفة أدلة مراتب الشرع^(١) .

وفي ذلك يقول أستاذنا الدكتور مصطفى الخن حفظه الله تعالى : « إن الترتيب المنطقي للأمر ليقضي بأن القواعد الأصولية بشكلها العام سابقة في الوجود الفقه كما يسبق أساس البناء في الوجود على البناء نفسه ، فلا تتعقل وجود فقه من مجتهد إلا وتتعلل أن لديه قبل ذلك أصولاً وقواعد قد بنى عليها أحكامه ، كما لا تتعقل وجود بناء قوي إلا بتعقل جذور وأساس سابق في الوجود على البناء .

وهذا المنطق العلمي هو الذي وقع فعلاً ، فإننا إذا رجعنا إلى الواقع وجدنا أن الفقه مسبق بقواعد أصولية ، كان يبني عليها الفقهاء من الصحابة فمن بعدهم ، يبنون عليها أحكامهم ويلاحظونها عند قيامهم بالاستنباط ، وقد تظهر على ألسنتهم في بعض الحالات وإن لم تكن تلك القواعد مدونة في بطون كتبهم ويطلق عليها علم أصول الفقه^(٢) . ثم ذكر أمثلة كثيرة لهذه الحقيقة^(٣) .

وهكذا كانت القواعد الأصولية ومساثلها متناثرة إلى أن جاء الإمام الشافعي رحمه الله فقام بتدوين هذا العلم والتأليف فيه على شكل مرتب ومنظم في كتابه « الرسالة » وإن زعم زاعم أن السبق كان لغيره .

يقول الإمام الرازي رحمه الله تعالى : « اتفق الناس على أن أول من صنف في هذا العلم [أي علم أصول الفقه] الشافعي ، وهو الذي رتب أبوابه وميز بعض أقسامه من بعض وشرح مراتبها في القوة والضعف^(٤) .

ويقول ابن خلدون^(٥) ، رحمه الله تعالى : « وكان أول من كتب فيه [أي في أصول الفقه]

(١) مناقب الإمام الشافعي لفخر الدين الرازي : (ص: ٥٧).

(٢) أبحاث حول أصول الفقه الإسلامي لأستاذنا الدكتور مصطفى الخن : (ص: ٨٠).

(٣) انظر : أبحاث حول أصول الفقه الإسلامي لأستاذنا الدكتور مصطفى الخن : (ص: ٨٠-٨٦).

(٤) مناقب الإمام الشافعي للرازي : (ص: ٥٦).

ومثله في : البحر المحيط لبدر الدين الزركشي : ١٨/١.

(٥) وابن خلدون : هو عبد الرحمن بن محمد بن محمد بن خلدون ، أبو زيد ، ولي الدين ، الحضرمي الإشبيلي من ولد وائل بن حجر ، الفيلسوف المؤرخ ، العالم الاجتماعي ، البحاث ، ولد بتونس سنة ٧٣٢هـ ونشأ بها ، راحل ، وجمع العلوم ، ولي قضاء المالكية بمصر للظاهر برفوق ، كان فصيحاً ، =

الشافعي رحمه الله ، أُملى فيه رسالته المشهورة، تكلّم فيها في الأوامر والنواهي ، والبيان والخبر ، والنسخ ، وحكم العلة المنصوصة في القياس ^(١) .

ويقول جمال الدين الإسنوي رحمه الله تعالى : «وكان إمامنا الشافعي رحمه الله هو المبتكر لهذا العلم بلا نزاع ، وأوّل من صنّف فيه بالإجماع ، وتصنيفه المذكور فيه موجود بحمد الله تعالى ، وهو الكتاب الجليل المشهور المسموع عليه ، المتصل إلى زماننا إسناده الصحيح ، المعروف بـ «الرسالة» ^(٢) الذي أرسل الإمام عبد الرحمن بن مهدي ^(٣) من خراسان إلى الشافعي بمصر

= عاقلاً ، جميل الصورة صادق اللهجة ، طامعاً للمراتب العالية ، أنف كتباً قيمة منها : كتاب التاريخ ، والمقدمة في أصول علم الاجتماع ، شرح البردة ، توفي فجأة بالقاهرة سنة ٨٠٨ هـ .
(الضوء اللامع للسّخاوي : ٤ / ١٤٥) .

(١) مقدمة ابن خلدون (ص : ٤٢٠) .

ومثله في : تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان : ٣ / ٢٩٣ .

(٢) طُبِعَت «الرسالة» للإمام الشافعي أولاً بتحقيق الشيخ أحمد شاكر رحمه الله ، ثانياً بتحقيق رفعت فوزي عبد المطلب ، وجعلها جزءاً من كتاب «الأم» للإمام الشافعي ، فقال في مقدمة التحقيق (١/ ٢٤) : «ومن بعض المخطوطات التي أعدتها لتحقيق الكتاب [أي كتاب «الأم»] تبين لي أنّ «الرسالة» جزء من «الأم» ، وليست كتاباً منفصلاً ، ومخطوطة أحمد الثالث بتركيا ، ومخطوطة المحمودية بالمدينة المنورة تؤكّدان ذلك .

فهما يبتدئان بكتاب «الرسالة» ، ثم بما يلي ذلك من كتاب الطهارة دون فاصل كما سُبِّحَ في صورة المخطوطات التي اعتَمَدنا عليها .

وإذا كانت الطبعة البولاقية لا يبتدئ كتاب «الأم» فيها بمقدمة ، فإنّ كتاب «الرسالة» يبتدئ بمقدمة هي مقدمة الكتاب كلّ .

وفي هذا ردّ على مَنْ زَعَمُوا [وهو زكي مبارك] : أنّ كتاب «الأم» ليست له مقدمة .

ويبدو أنّ بعض نسخ أصحاب البلاقية كانت فيها «الرسالة» متصلة بالطهارة ، فطبعوها مع الكتاب ، ولكنهم فصلوها على نحو يوحى بأنّ «الرسالة» ليست من «الأم» .

على أنّنا نلاحظ أمراً هاماً : أنّ «الأم» من غير «الرسالة» ليس فيها إسنادٌ قبل الربيع بن سليمان . وقال القائمون على الطبعة : «اتفقت جميع النسخ التي بيّنا على البداءة بهذه الجملة : «أخبرنا الربيع بن سليمان» ولعلّ راوي «الأم» عن الربيع هو راوي «الرسالة» عنه ، وهو أبو الحسن علي بن حبيب بن عبد الملك ، ويُمكن أن يكون غيره» .

ولو أنّهم تنبّهوا - أو نبّهتهم النسخ التي بأيديهم - أنّ «الرسالة» جزء من «الأم» يبتدئ بها الكتاب لَمَّا احتاجوا إلى هذا التنبيه ، ولَمَّا وقعوا في «لعلّ» ، فبقينا هو علي بن الحبيب راوي «الأم» ابتداءً من «الرسالة» .

(٣) هو عبد الرحمن بن مهدي بن حسان ، أبو سعيد البصري اللؤلؤي ، الحافظ ، الإمام العلم كان رحمه الله =

فصّفه له ، وتناقَسَ في تحصيله علماء عصره^(١).

ويقول أستاذنا الدكتور مصطفى الخن، حفظه الله تعالى : « وفي رأيي أن عزو البدء في التصنيف في هذا العلم إلى غير الشافعي إنْ هو إلّا خرقٌ للإجماع أو قريب من ذلك من غير برهانٍ ، ولا دليل مقنع^(٢) ».

فبعد أن توفي الإمام الشافعي رحمته الله أخذ العلماء يؤلفون في أصول الفقه سواء كانوا شراحاً لرسالة الشافعي أم مستقلين ، فبدأت تظهر عليهم نزعات تحولت بعد ذلك إلى اتجاهات ومدارس ، كان بعضهم يسلك في تأليفه مسلكاً نظرياً من غير أن يلتفت إلى الفروع التي تنبثق عن هذه القواعد ، وكان بعضهم يسلك مسلكاً متأثراً بالفروع التي نقلت عن أئمتهم ، ولقد عُرِف الفريق الأول بالمتكلمين^(٣) ، وهم الذين كانوا يهتمون بتحرير القواعد والمسائل الأصولية

= إماماً ثقة ثباتاً ، كثير العبادة ، ورعاً ، جامعاً بين الفقه والحديث ، ولا يحدث إلّا عن الثقات ، توفي رحمه الله تعالى سنة (٢٩٨هـ). (التهذيب للحافظ ابن حجر : ٤٢٥/٣).

(١) التمهيد للإسنوي : (ص : ٤١) .

(٢) أبحاث حول أصول الفقه الإسلامي لأستاذنا الدكتور مصطفى الخن : (ص : ٩٠) .

(٣) وسبب تسميتهم بذلك أن جُلَّ أصحاب هذه الطريقة في العصور المتأخرة التي ساد فيها علم الكلام والمنطق كانوا أئمة في علم الكلام والمنطق ، فتوسّعوا في المسائل الكلامية الكثيرة التي لا صلة لها باستنباط الفروع في الغالب ، أولها صلة خفية كما هو الغالب ، أو صلتها بعلم الأصول غير مباشر ، فلا يفتن لها إلّا الحذق ، فُسِّمَتْ بـ «طريقة المتكلمين» .

أما الفريق الثاني الذين عُرِفُوا فيما بعد بالفقهاء الذين ساروا باتجاه التأثر بالفروع وإثبات سلامة الاجتهاد فيها ، فهم يقرّرون القواعد الأصولية على مقتضى ما نقل من الفروع عن أئمتهم ، مدعين أنها هي القواعد التي لاحظها أولئك الأئمة عندما فرّعوا الفروع ، فهي في واقعها أصول تأخّر وجودها واستخراجها عن استنباط الفروع . (أبحاث حول أصول الفقه الإسلامي لأستاذنا الدكتور مصطفى الخن ، ص : ٣٠٤ ، والوجيز للدكتور هيتو ، ص : ١٥-١٦) .

فالناظر لأول وهلة يظن أن هذه الطريقة (أي طريقة الفقهاء ، أي فقهاء الحنفية) سائلة من معارك علم الكلام والمنطق ، وأن قواعد الأصولية أكثر انسجاماً مع الأحاديث الشريفة ، والفروع الفقهية ، ولكن الواقع لا يساعده ، فإن كتب أصول الحنفية كسائر الكتب الأصولية التي ألغت على طريقة المتكلمين تكثر بالقواعد الكلامية والمنطقية ، وإنما تمتاز على غيرها بالإكثار بالأمثلة من الفروع الفقهية ، وانسجامها مع الفروع وظواهر الأحاديث أقل بكثير من الفريق الأول ، خاصة في باب السنة من كتب الأصول ، فعلى سبيل مثال راجع كتاب « أثر الاختلاف » لشيخنا العلامة الأصولي الفقيه اللغوي الأستاذ مصطفى الخن ، والله تعالى أعلم .

مستندين في ذلك إلى فهم اللغة العربية وعلومها، إذ بها نزل القرآن، ونطق النبي ﷺ^(١)، ومستقرئين دلالة الكتاب والسنة المطهرة، ومذاهب الصحابة رضوان الله تعالى عليهم في فهمهما مع الاستدلال العقلي، فلذا كانت قواعدهم الأصولية أكثر ارتباطاً مع الأحاديث الشريفة الواردة في بيان الأحكام، وانسجاماً مع ظواهرها، فإذا ما خالفت الفرع مع ظاهر الخبر فوجدناه أيضاً يخالف القاعدة الأصولية.

ونكتفي هنا بذكر مثال واحد، وهو نقض الوضوء بأكل لحم الإبل، فالراجع لدى الشافعية^(٢) عدم نقض الوضوء به كما قال ابن حجر الهيتمي في تحفة المحتاج (٢١٢/١)، واستدلوا بحديث جابر بن عبد الله: «كان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ ترك الوضوء مما غيرت النار»^(٣) وهو حديث صحيح، رواه أبو داود والنسائي وغيرهما بأسانيد صحيحة كما قال النووي في المجموع (٤٨/٢).

وذهب جمع من الشافعية^(٤) وغيرهم إلى نقض الوضوء بأكل لحم الإبل مخصصين عموم حديث جابر السابق بحديث جابر بن سمرة: «أن رجلاً سأل النبي ﷺ أنتوضأ من لحوم الغنم؟ قال: إن شئت فتوضأ، وإن شئت فلا توضأ. قال: أنتوضأ من لحوم الإبل؟ قال: نعم، فتوضأ من لحوم الإبل» رواه مسلم في الطهارة، باب الوضوء من لحوم الإبل (٨٠٠).

(١) لأن شطر القواعد الأصولية مأخوذة من كيفية فهم الرجل العربي (الذي كلامه حجة في النحو والصرف) للكلام العربي، ولذا قال الشهاب القرافي رحمه الله تعالى في الفروق (٢/١): «إن الشريعة المحمدية اشتملت على أصول وفروع، وأصولها قسمان: أحدهما: المسمى بـ «أصول الفقه»، وهي في غالب أمره ليس فيه إلا قواعد الأحكام الناشئة عن الألفاظ العربية خاصة، وما يعرض لتلك الألفاظ من النسخ، والترجيح، ونحو الأمر للوجوب، والنهي للتحريم، والصيغة الخاصة للعموم، ونحو ذلك، وما خرج عن هذا النمط إلا كون القياس حجة، وخبر الواحد، وصفات المجتهدين.

القسم الثاني: قواعد كلية فقهية، جلية، كثيرة العدد، عظيمة المدد، مشتملة على أسرار الشرع وحكمه، لكل قاعدة من الفروع في الشريعة ما لم يحص، ولم يُذكر منها شيء في أصول الفقه وإن اتفقت الإشارة إليه هناك على سبيل الإجمال».

(٢) وكذا عند الحنفية والمالكية. (عمدة القاري للعيني: ١٠٤/٣، عارضة الأحوذ لابن العربي: ١/١١٠).

(٣) رواه أبو داود في الطهارة، باب في ترك الوضوء، مما مست النار (١٩٢).

(٤) وبه قال الحنابلة، قال ابن قدامة رحمه الله في المغني (٢٤٦/١): «أكل لحم الإبل ينقض الوضوء على كل حال: نيئاً، ومطبوخاً، عالماً كان أو جاهلاً».

وبهذا قال جابر بن سمرة، ومحمد بن إسحاق، وإسحاق، وأبو خيثمة، ويحيى بن يحيى، وابن المنذر، وهو أحد قولي الشافعي. قال الخطابي: ذهب إلى هذا عامة أصحاب الحديث.

يقول الإمام النووي رحمه الله في شرح مسلم (٢٧٢/٤): «وهذا المذهب أقوى دليلاً وإن كان الجمهور على خلافه، وقد أجاب الجمهور عن هذا الحديث بحديث جابر «كان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ ترك الوضوء ممّا مسّت النار»، ولكن هذا الحديث عامٌ وحديث الوضوء من لحوم الإبل خاصٌ، والخاصُّ مقدّم على العام»^(١).

لقد ألّف على هذه الطريقة كتبٌ كثيرةٌ يخطئها العدوّ، ولكن ينتهي مجموع هذه الكتب إلى ثلاثة كتب عليها المعول، وإليها المرجع والمآل، وهي:

١- المعتمد في أصول الفقه لأبي الحسين البصري المعتزلي^(٢) المتوفى سنة (٤٣٦هـ).

٢- البرهان في أصول الفقه لإمام الحرمين^(٣) المتوفى سنة (٤٧٨هـ).

٣- المستصفى من علم الأصول للإمام الغزالي^(٤) المتوفى سنة (٥٠٥هـ).

يقول أستاذنا الدكتور مصطفى الخن حفظه الله تعالى في كتابه القيم «أبحاث حول الأصول الفقه» بعد أن ذكر عديداً من الكتب التي ألّف على طريقة المتكلمين: «هذه هي أمهات كتب

(١) وقال في المجموع (٦٦/٢): «وهو قول أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، ويحيى بن يحيى، وحكاة الماوردي عن جماعة من الصحابة: زيد بن ثابت، وابن عمر، وأبي موسى، وأبي طلحة، وأبي هريرة، وعائشة. وحكاة ابن المنذر عن جابر بن سمرة الصحابي، ومحمد بن إسحاق، وأبي ثور، وأبي خيثمة. واختاره من أصحابنا أبو بكر ابن خزيمة، وابن المنذر. وأشار إليه البيهقي».

(٢) وأبو الحسين: هو محمد بن علي بن الطيب البصري، إمام المعتزلة بزمانه، وكان ممن يُشار إليه في علمي الأصول والكلام، وكان قوي المعارضة والمجادلة، والدفاع عن آراء المعتزلة، له مؤلفات انتفع بها الناس لغزير مادتها وبلغ عبارتها منها: المعتمد في الأصول، توفي رحمه الله تعالى سنة ٤٣٦هـ. (الفتح المبين: ١/٢٤٩).

(٣) وإمام الحرمين: هو عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني الشافعي، الفقيه الأصولي، الأديب، وهو المراد بإطلاق «الإمام» في كتب الفقه وكذا في كتب الأصول المتقدمة لدى الشافعية، كان أعلم أهل زمانه بالكلام والفقه والأصول، وأكثرهم تحقيقاً وأقواهم حجةً، وضرب المثلُ بذكائه ونجابته، كان يجلس للوعظ والمناظرة ويحضر دروسه الأئمة، وبقي على ذلك ثلاثين سنة، وله مؤلفات كثيرة منها: النهاية في الفقه، والبرهان والشامل في الأصول، توفي رحمه الله سنة ٤٧٨هـ. (الفتح المبين: ١/٢٧٣).

(٤) والغزالي: هو محمد بن محمد بن أحمد الغزالي حجة الإسلام، أبو حامد الشافعي، الفقيه الأصولي، المتصوف، الأديب، الشاعر، مربّي السالكين، جامع أشتات العلوم في المعقول والمنقول، كان شديد الذكاء، شديد النظر، سليم الفطرة، عجب الإدراك، قوي الحافظة، غواصاً على المعاني الدقيقة، معنياً بالإشارات الرقيقة، جامعاً بين علم الظاهر والحقائق، وله مؤلفات نفيسة منها: الإحياء، والمستصفى، والوسيط، وغيرها الكثير، توفي رحمه الله سنة ٥٠٥هـ. (الفتح المبين: ٨/٢).

الأصول المتداولة بين العلماء وطلاب العلم ، ومهما ذكرنا من كُتب للمتقدمين فقد تمخضت هذه المؤلفات عن ثلاثة كتب كانت هي العمدة والمرجع لدارسي علم أصول الفقه :

أولها : كتاب المعتمد لأبي الحسين البصري المعتزلي .

ثانيها : كتاب البرهان لإمام الحرمين الشافعي .

ثالثها : كتاب المستصفى لحجة الإسلام الغزالي .

هذه الكتب الثلاثة هي التي كانت عليها المعول وإليها المآل ، وكان كل ما بعدها يدور حولها إما جمعاً وإما تلخيصاً وإما اختصاراً .

فمن قام بجمعها وتلخيصها الإمامان الجليلان : فخر الدين الرازي المتوفى سنة (٦٠٦هـ) في كتابه «المحصول» ، وسيف الدين الأمدى المتوفى سنة (٦٣١هـ) في كتابه المسمى بـ «الإحكام في أصول الأحكام»^(١) .

وقال ابنُ خلدون رحمه الله : « وكان من أحسن ما كتب فيه المتكلمون كتاب «البرهان» لإمام الحرمين ، و «المستصفى» للغزالي ، وهما من الأشاعة ، وكتاب «العُمد»^(٢) لعبد الجبار وشرحه

(١) أبحاث حول أصول الفقه لأستاذنا الدكتور مصطفى الخن : (ص : ٢٩٦) .

وقال الدكتور محمد حسن هيتو حفظه الله تعالى في كتابه الوجيز (ص : ٢٢-٢٣) : « وقد انتهى مجموع هذه الكتب إلى أربعة كتب عليها المعول ، وإليها المرجع والمآل ، وكان كل ما بعدها مقتبساً منها ، ومعتمداً عليها ، وهي :

١- العمد للقاضي عبد الجبار المعتزلي (المتوفى سنة ٤١٥هـ) .

٢- المعتمد لأبي الحسين البصري المعتزلي (المتوفى سنة ٤٣٦هـ) .

٣- البرهان لإمام الحرمين (المتوفى سنة ٤٧٨هـ) .

٤- المستصفى للإمام الغزالي (المتوفى سنة ٥٠٥هـ) .

فقد قام بجمعها وتلخيصها الإمام فخر الدين الرازي المتوفى سنة (٦٠٦هـ) في كتابه «المحصول» ، والإمام سيف الدين الأمدى المتوفى (سنة ٦٣١هـ) في كتابه المسمى بـ «الإحكام في أصول الأحكام» ، ومن ثَمَّ توالى الشروح والاختصارات لهذين الكتابين .

ولا خلاف بين ما ذكره الدكتور هيتو وبين ما ذكره أستاذنا الدكتور حفظهما الله تعالى ، لأن أبا الحسين البصري وضع آراء شيخه القاضي عبد الجبار في كتابه «المعتمد» وزاد عليه ، ومن ثَمَّ أصبح «المعتمد» مرجعاً لآراء أبي الحسين وشيخه القاضي عبد الجبار ، فاكتفى بذكره أستاذنا الدكتور ، وأما الدكتور هيتو فصّل ، ولكل وجهة هو مولياها ، والله تعالى أعلم .

(٢) لقد تصحّف اسم الكتاب في نسخة مقدمة ابن خلدون (ص : ٤٢١) ، طبعة دار الكتاب العربي ، تحقيق الدكتور محمد الإسكندراني إلى «العهد» .

«المعتمد» لأبي الحسين البصري، وهما من المعتزلة، وكانت الأربعة قواعد هذا الفن وأركانها. ثم لخص هذه الكتب الأربعة فحلان من المتكلمين المتأخرين وهما: الإمام فخر الدين بن الخطيب في كتاب «المحصول»، وسيف الدين الأمدي في كتاب «الإحكام». واختلف طرائقهما في الفن بين التحقيق والحجاج، فابن الخطيب أميل إلى الاستدكار من الأدلة والاحتجاج، والأمدي مولع بتحقيق المذاهب وتفرع المسائل^(١). ومن ثم توالى الشروح والاختصارات لهذين الكتابين العظيمين اللذين هما خلاصة مباحث أصول الفقه، والحبل الجامع لمسائل الكثيرة التي يخلو عن كثيرها كتب قبلهما. أما «المحصول في علم أصول الفقه» للفخر الرازي: فقد كثرت مختصراته^(٢) فمن أحسنها «الحاصل من المحصول في أصول الفقه» للإمام تاج الدين أبي عبد الله محمد بن الحسن الأرموي^(٣) المتوفى سنة (٦٥٣هـ).

واختصر «الحاصل» القاضي عبد الله بن عمر البيضاوي الشافعي المتوفى سنة (٦٨٥هـ)، وسماه «منهاج الوصول إلى علم الأصول».

قال جمال الدين الإسني^(٤)، رحمه الله تعالى: «واعلم أن المصنف [أي القاضي البيضاوي] رحمه الله تعالى أخذ كتابه من «الحاصل» للفاضل تاج الدين الأرموي،

(١) مقدمة ابن خلدون، ص: ٤٢١.

(٢) قال ابن خلدون في المقدمة (ص: ٤٢١): «وأما كتاب «المحصول» فاخصره تلميذ الإمام سراج الدين الأرموي في كتاب «التحصيل»، وتاج الدين الأرموي في كتاب «الحاصل».

واقتطف شهاب الدين القرافي منهما مقدمات وقواعد في كتاب صغير سماه «التنقيحات» [واسمه كما في مقمة التنقيح للقرافي (ص: ٢): «تنقيح الفصول في اختصار المحصول»]، وكذلك فعل البيضاوي في كتاب «المنهاج»، وعني المبتدئون بهذه الكتابين وشرحهما كثير من الناس.

(٣) والأرموي: هو محمد بن الحسين بن عبد الله الأرموي الشافعي، أبو الفضائل، كان من أكبر تلاميذ الفخر الرازي، وبارعاً في العقلية، وكانت له حشمة وثورة ووجاهة، وفيه تواضع، استوطن بغداد، ودرس بالمدرسة الشرفية، توفي رحمه سنة ٦٥٣هـ. (طبقات الشافعية للإسني: ٢١٦/١).

(٤) والإسني: هو عبد الرحيم بن الحسن بن علي القرشي الأموي الإسني المصري الشافعي، جمال الدين أبو محمد، الفقيه الأصولي، النحوي، النظار، المتكلم، برع في الفقه، والأصول، والعربية، انتهت إليه رئاسة الشافعية، وكان ناصحاً في التعليم مع البر والدين، والتواضع والتؤدة، يُقرب المساكين، وله مؤلفات مفيدة منها: نهاية السؤل، والمهمات، والتمهيد، توفي رحمه الله سنة ٧٧٢هـ. (الفتح المبين: ١٩٣/٢).

و«الحاصل» أخذه مصنفه من «المحصول» للإمام فخر الدين ، و «المحصول» استمداده من كتابين لا يكاد يخرج عنهما غالباً :

أحدهما : المستصفى لحجة الإسلام الغزالي .

والثاني : المعتمد لأبي الحسين البصري .

حتى رأيتُه ينقل منهما الصفحة أو قريباً منها بلفظهما ، وسببه - على ما قيل - أنه كان يحفظهما ^(١) .

لقد رُزق «المنهاج» القبول لدى العلماء والطلبة وكثرت عليه شروح ^(٢) ، منها شرح تاج الدين السبكي المسمى بـ «الإبهاج في شرح المنهاج» الذي بدأ به والده تقي الدين السبكي إلى قول البيضاوي : «الواجب أن تناول كل واحد فهو فرض عين» ثم أتمه ابنه تاج الدين السبكي ، رحمهما الله تعالى .

وأما «الإحكام في أصول الأحكام» لسيف الدين الآمدي ^(٣) :

فممن اختصره الإمام أبو عمرو عثمان بن عمرو الشهير بـ «ابن الحاجب» ، المتوفى سنة (٦٤٦هـ) وسماه بـ «منتهى السؤل ولأمل في علمي الأصول والجدل» ، ثم اختصر أيضاً مختصره هذا في كتاب سماه «مختصر المنتهى» الذي أكتب طلاب العلم عليه دراسة وحفظاً ، وغني به العلماء شرحاً وتحقيقاً وتعليقاً .

يقول ابن الحاجب ، رحمه الله تعالى في مختصر المنتهى : «...أما بعد ، فإني لما رأيت قصور الهمم عن الإكثار ، وميلها إلى الإيجاز والاختصار ، صَنَفْتُ مختصراً في أصول الفقه ، ثم اختصرته على وجهٍ بديع ، وسبيلٍ منيع ، لا يَصُدُّ اللبَّيبَ عن تعلُّمه صادُّ ، ولا يردُّ الأريبَ عن تفهُّمه رادُّ» ^(٤) .

(١) نهاية السؤل في شرح منهاج الوصول إلى علم الأصول للإسنوي : ٦٥ / ١ .

(٢) ومن أحسن هذه الشروح : شرح جمال الدين الإسنوي المسمى بـ «نهاية السؤل في شرح منهاج الوصول إلى علم الأصول» ، وشرح التاج السبكي المسمى بـ «الإبهاج في شرح المنهاج» .

(٣) قال ابن خلدون في المقدمة (ص: ٤٢١) : «وأما كتاب «الإحكام» للآمدي ، وهو أكثر تحقيقاً في المسائل ، فلخصه أبو عمر ابن الحاجب في كتابه المعروف بالمختصر الكبير [اسمه : منتهى السؤل في علمي الأصول والجدل] .

ثم اختصره في كتاب آخر [وهو مختصر المنتهى الشهير بمختصر ابن الحاجب] تداوله طلبة العلم ، وغني أهل المشرق والمغرب به وبمطالعة وشرحه ، وحصلت زبدة طريقة المتكلمين في هذا الفن في هذه المختصرات» .

(٤) مختصر ابن الحاجب : ٥ / ١ ، (مع شرح العضد) .

ويقول السيد الشريف الجرجاني ، رحمه الله تعالى في حاشيته على شرح العضد على مختصر ابن الحاجب : « قوله [أي عضد الدين في شرح المختصر] : (ينحصر المختصر) يعني أن ضمير « ينحصر » إما أن يرجع إلى المختصر المدلول عليه بقوله [أي يقول ابن الحاجب السابق] : « اختصرت » ، لا إلى المختصر المذكور لفظاً ، فإنه كتابه المسمى بـ « المنتهى » الذي اختصره من « الأحكام » ، ثم اختصر هذا الكتاب منه »^(١).

لقد كثرت الشروح على « مختصر » ابن الحاجب^(٢) كما كثرت على « منهاج » البيضاوي ، فمنها شرح تاج الدين السبكي المسمى بـ « رفّع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب » ، وهو شرح في غاية النفاة والتحقيق كما قال الدكتور هيتو حفظه الله تعالى في خطبة كتابه « الوجيز في أصول الفقه »^(٣).

وبعد أن شرح تاج الدين السبكي رحمه الله تعالى كلاً من « منهاج » البيضاوي و« مختصر » ابن الحاجب^(٤) ، اختصرهما مع زيادات كثيرة نفيسة في كتابه « جمع الجوامع ».

يقول رحمه الله تعالى في خطبة « جمع الجوامع » : « ونضّرَ إليك [يا الله] في منع الموانع عن إكمال « جمع الجوامع » الآتي من فن الأصول بالقواعد القواطع ، البالغ من الإحاطة بالأصلين مبلغ ذوي الجدّ والتشمير ، الوارد من زهاء مئة مصنّف منها لا يُروى ويمير ، المحيط بزيادة ما في شرحي على المختصر والمناهج »^(٥).

أكتب على « جمع الجوامع » طلاب العلم دراسةً وحفظاً ، وغني به العلماء شرحاً^(٦)

(١) حاشية الجرجاني على شرح العضد : ٥ / ١ .

تنبيه : لقد عزی بعض المعاصرين قول السيد الجرجاني هذا إلى الهروي المحشّي على « شرح العضد » ، وهو غلط ، سببه سبق نظر ، إذ هما مطبوعتان مع بعضهما بعض مع حاشية السعد التفتازاني ، والله تعالى أعلم .

(٢) قال المراغي في الفتح المبين (٢ / ٦٧) : « وهو مختصر غريب في صنعه ، بديع في فنه ، غاية في الإيجاز ، يحكي بحسن إيرادهِ الإعجاز ، اعتنى بشأنه العلماء الأعلام في سائر الأقطار ، وهو كتاب الناس شرقاً وغرباً ، وكان الشيخ كمال الدين ابن الزملكاني يقول : ليس للشافعية مختصرٌ مثل مختصر ابن الحاجب للمالكية . »

(٣) الوجيز في أصول الفقه للدكتور هيتو (ص : ٢٤) .

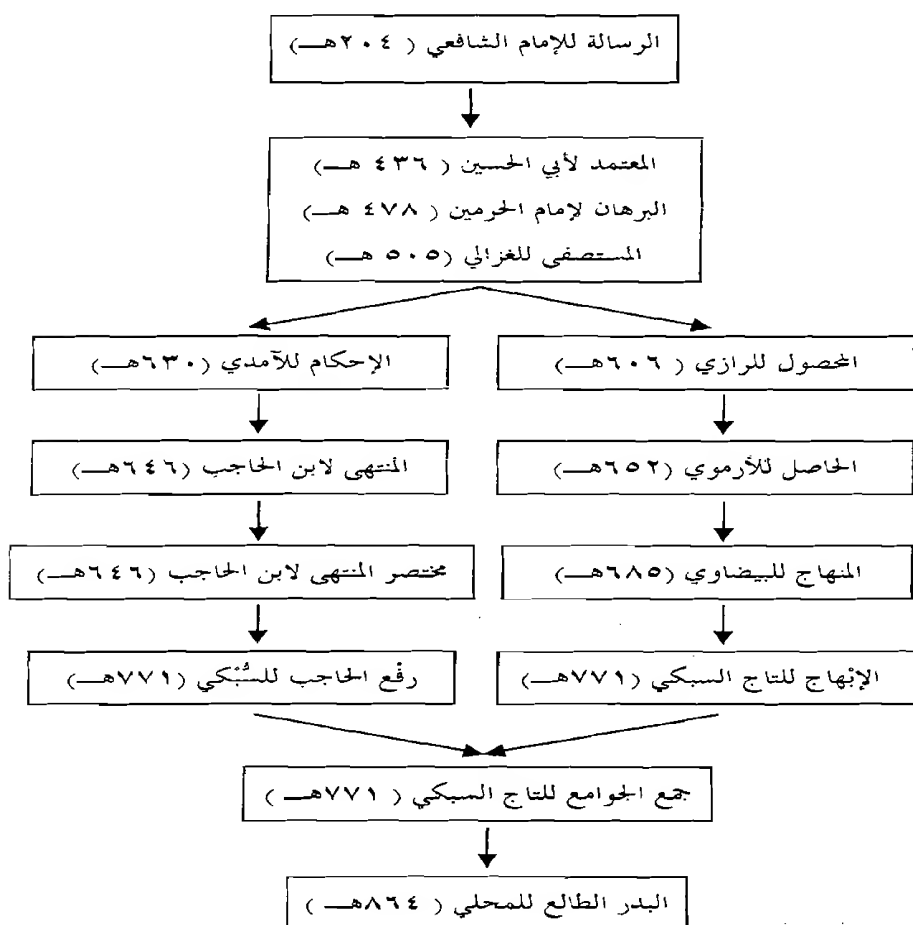
(٤) قال الجلال المحلي في البدر الطالع (١ / ٤٦) : « وناهيك بكثرة فوائدهما . »

(٥) جمع الجوامع للسبكي : ٢٧ / ١ . مع تشنيف المسامع للزركشي .

(٦) ومن أوسع شروحه شرح بدر الدين الزركشي المتوفى سنة ٧٩٤ هـ ، المسمى بـ « تشنيف المسامع » =

وتحقيقاً وتعليقاً واختصاراً^(١) ونظماً^(٢) ، وكثرت الشروح عليه ، ومن أحسنها شرح جلال الدين المحلي المسمى بـ « البدر الطالع في حل جمع الجوامع » .
يقول حاجي خليفة رحمه الله تعالى : « له [أي لجمع الجوامع] شروح كثيرة أحسنها شرح جلال الدين محمد بن أحمد المحلي الشافعي المتوفى سنة ٨٦٤ هـ »^(٣) .
وفيما يأتي مخطط يبين النسب العلمي للكتب السابقة :

-
- = بشرح جمع الجوامع ، طبع بعدة طبعات ، وهذبته تلميذ ولي الدين العراقي المتوفى سنة ٨٢٦ هـ ، وسماه « الغيث الهامع شرح جمع الجوامع » وهو مما تُشَدُّ إليه الرحال .
- (١) وممن اختصره شيخ الإسلام زكريا الأنصاري المتوفى سنة ٩٢٦ هـ ، وسماه « لب الأصول » ، ثم شرحه ، وسماه « غاية الوصول شرح لب الأصول » .
- (٢) وممن نظَّمه جلال الدين السيوطي المتوفى سنة ٩١١ هـ ، وسماه « الكوكب الساطع في نظم جمع الجوامع » ، ثم شرحه ، وهو مطبوع بتحقيق محمد الحبيب بن محمد في مكتبة نزار مصطفى الباز بمكة المكرمة ، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م .
- (٣) كشف الظنون : ١ / ٥٩٥ .



وصف النسخ التي اعتمدت في التحقيق

لقد اعتمدت في تحقيق الكتاب على ثلاث نسخ،
النسخة الأولى: وهي موجودة في مكتبة الأسد الوطنية بدمشق، تحت رقم (٣٨٣٩)،
أصول الفقه.

بدايتها: والحمد لله على إفضاله... هذا ما اشتدت إليه حاجة المتفهمين لجمع الجوامع
من شرح يحل ألفاظه، ويبين مراده، ويحقق مسأله، ...

نهايتها: ... في الجنة التي تختلف المراتب فيها على قدر الأعمال، ...

نسخها تلميذ الشارح جلال الدين السيوطي، وعدد أوراقها (١٦٩ ورقة) بقياس (١٨ × ١٤ سم)، (٢٣ سطر)، وهي نسخة مصححة، عليها مشاهد الشارح بخطه سنة (٨٣٧هـ)،
وخطها نسخي، ووضعت خطوط فوق عبارات المتن بالحرمة.

النسخة الثانية: وهي موجودة في مكتبة الأسد الوطنية بدمشق تحت رقم (١٧٤٧٥)،
أصول الفقه.

بدايتها ونهايتها مثل الأولى، نسخها أحمد بن إبراهيم بن أبي بكر، وعدد أوراقها (١٦٥ ورقة) بقياس (٣٠ × ١٧ سم)، (١٩ سطر) وهي نسخة مصححة، عليها حواش.

النسخة الثالثة: وهي موجودة في مكتبة الأسد الوطنية بدمشق تحت رقم (٢٨٤١)، أصول
الفقه.

نسخها محمد بن علي بن نجم الدين، عدد أوراقها (١٩٣ ورقة) بقياس (١٨ × ١٣ سم)،
(١٧ سطر) وهي نسخة مصححة.

بدايتها: الإباحة، إذ بارتفاع الوجوب ينبغي ارتفاع الطلب، فيثبت التخيير، وقيل: هو
الاستحباب، إذا المحقق بارتفاع الوجوب انتفاء الطلب الجازم، فيثبت الطلب غير الجازم.

نهايتها: ... في الجنة التي تختلف المراتب فيها على قدر الأعمال، ...

تاريخ النسخ: ٨٩٠ هـ.

وكذا قابلته بنسخة مطبوعة بالمطبعة الإسلامية في بلدة تيميرخان شورا من بلاد داغستان،
وتسمى تيميرخان شورا اليوم بـ «يُنْكُسْكَ»، وهي نسخة قيمة مقروءة على العلماء الكبار، وعلى
هامشها حواش وتعليقات مفيدة، ووضعت على هامش الكتاب أرقام النسخة الداغستانية.

وكذا راجعت في بيان الأرجح عند اختلاف النسخ إلى كتاب «غاية الوصول»، لشيخ

الإسلام زكريا الأنصاري (٩٢٦هـ) تلميذ الشارح، لأنه سلك عبارة المحلي في هذا الكتاب، فقال في مقدمة غاية الوصول (ص: ٢): «... وبعد، فهذا شرح لمختصري المسمى بـ «لُبُّ الأصول»، الذي اختصرْتُ فيه «جَمْعُ الجوامع»، يُبين حقائقه، ويوضح دقائقه، ويذلل من اللفظ صعابه، ويكشف عن وجه المعاني نقابه، سالكاً فيه غالباً عبارة شيخنا العلامة المحقق الفهامة الجلال المحلي، لسلاستها، وحسن تاليفها، ورؤماً لحصول بركة مؤلفها، وسميته «غاية الوصول إلى شرح لُبِّ الأصول»، والله أسأل أن ينفع به، وهو حسبي، ونعم الوكيل».

وحيث أطلقت «شيخ الإسلام» في تعليقاتي مرادي به شيخ الإسلام زكريا الأنصاري هذا، فالله سبحانه وتعالى أسأل أن يجمعني وإياه وسائر أحبائي في الفردوس الأعلى مع النبيين والصديقين والشهداء والصالحين بمَنِّه وكرمه، آمين .



منهجي في تحقيق هذا الكتاب

يتمثل منهجي في تحقيق هذا الكتاب في الأمور الآتية :

الأول : كتابة نص المخطوطة حسب الرسم الإملائي ، ووضع علامات الترقيم الحديثة .

الثاني : المحافظة على التشكيل إذا كان موجوداً ، وذلك حسب الأهمية .

الثالث : تشكيل ما يلزم تشكيله لإيضاح النص .

الرابع : تشكيل الآيات القرآنية ، والأحاديث النبوية الشريفة ، وأقوال العلماء ، ومتن جمع الجوامع ، والأعلام الأعجمية ، وغير ذلك مما يحتاج إلى التشكيل .

الخامس : إبراز متن «جمع الجوامع» مع وضعه بين القوسين ، ويكون ذلك بحرف ثخين هكذا : (مسألة : الخبر) بالنظر إلى أمور خارجة عنه (إما مقطوع بكذبه كالمعلوم خلافه ضرورة) مثل قول القائل : التقيضان يجتمعان) .

السادس : إخراج نص الكتاب كما أراده المصنف .

السابع : وضع متن « جمع الجوامع » للتاج السبكي في أعلى الصفحة ، ف لأول مرة يخرج متن « جمع الجوامع » إلى عالم الكتب مطبوعاً مع شرحه فيما أعلم ، بحيث يستطيع القارئ أن يقرأه مع مراجعة الشرح ، أو يحفظه ، إذ هو جدير بالحفظ ، بل للحفظ كتبه المصنف .

الثامن : قمتُ بمقارنة نُسَخ المخطوطة مع المطبوع ، ثم أثبتُ ما ترجَّح لديّ أنه أقرب إلى مقصود الشارح ، ولا أشير إلى اختلاف النسخ في الحاشية ، إذ الخلاف بينها يسير .

التاسع : التخريج ، ويتمثل فيما يلي :

١ - إرجاع كل نص نقله المصنف التاج السبكي ، رحمه الله تعالى ، إلى مصدره حسب المستطاع ، فإن كان المصدر الذي نقل عنه مطبوعاً حاولتُ الحصول عليه وعزّوتُ النص إليه مع تثبيت رقم الجزء - إن وجد - ورقم الصحيفة .

أما بالنسبة إلى المعاجم اللغوية فأضيف إلى ما ذكرتُ المادة أيضاً .

٢ - إرجاع كل نص نقله جلال الدين المحلي ، رحمه الله تعالى ، إلى مصدره حسب المستطاع مع ذكر رقم الجزء - إن وجد - ورقم الصحيفة .

٣ - عزّوتُ المذاهب إلى أربابها ، إذ المصنف وكذا الشارح يذكran ما هو الراجح لديهما ، ثم باقي المذاهب بصيغة التمرّض من غير عزوٍ إلى قائله ، فأعزو كل المذهب بما فيه الراجح

إلى صاحبه بقدر المستطاع ، فإذا لم أستطع أن أعرف قائله ، وهو قليل ، أذكر من ذكره من الأصوليين .

٤ - عَزَّوَالآيَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ الْوَارِدَةِ فِي الْمَتْنِ وَالشَّرْحِ ، وَمَا عُلِقَتْ عَلَى الشَّرْحِ مَعَ ذِكْرِ اسْمِ السُّورَةِ وَرَقْمِ الْآيَةِ ، هَكَذَا : (سورة البقرة ، الآية : ٩) ، مثلاً ، ويكون تخريج الآيات الواردة في المتن والشرح في الهامش ، وتخرُّجُ الآيات الواردة فيما عُلِقَتْ عَلَى الشَّرْحِ أَوْ الْمَتْنِ فِي دَاخِلِ النَّصِّ الَّذِي نَقَلْتُهُ وَأَضَعُهُ بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ هَكَذَا : [سورة البقرة ، الآية : ٩٩] .

٥ - تَخْرِيجُ الْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ الْوَارِدَةِ فِي الشَّرْحِ ، وَكَذَا فِي الْكَلَامِ الَّذِي نَقَلْتُهُ تَعْلِيْقًا عَلَى الشَّرْحِ ، تَخْرِيجًا تَفْصِيلِيًّا مَعَ ذِكْرِ الْكِتَابِ ، وَالْبَابِ ، وَرَقْمِ الْحَدِيثِ ، وَلَا أَذْكَرُ رَقْمَ الصَّحِيفَةِ لِأَنَّ الْكُتُبَ السِّتَةَ (صحيح البخاري ، وصحيح مسلم ، وسنن أبي داود ، وجامع الترمذي ، وسنن النسائي ، وسنن ابن ماجه) فِي مَكْتَبَتِي الْخَاصَّةِ كُلِّهَا مَعَ الشُّرُوحِ ، هَكَذَا : رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي الصَّلَاةِ ، بَابِ الصَّلَاةِ فِي الْخُفَافِ (٣٨٧) .

وَإِذَا كَانَ الْحَدِيثُ فِي الْكُتُبِ السِّتَةِ (صحيح البخاري ، وصحيح مسلم ، وسنن أبي داود ، وجامع الترمذي ، وسنن النسائي ، وسنن ابن ماجه) أَخْرَجَهُ مِنْهَا جَمِيعًا لِفَائِدَةٍ ؛ وَهِيَ أَنَّ هَذِهِ الْكُتُبَ كُلِّهَا اعْتَنَى بِهَا الْعُلَمَاءُ بِالشَّرْحِ وَالِاسْتِنْبَاطِ وَالتَّعْلِيْقِ ، فَيُمْكِنُ الْقَارِئُ أَنْ يَسْتَفِيدَ مِنْ هَذِهِ الشُّرُوحِ بِالرُّجُوعِ إِلَيْهَا لَزِيَادَةِ الْفَائِدَةِ .

وَلَا أَتَكَلَّمُ عَلَى سِنْدِ الْحَدِيثِ لِأَنَّ حَدِيثَ الصَّحِيحِينَ أَوْ أَحَدَهُمَا قَطْعِي الثَّبُوتِ كَمَا قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ وَغَيْرُهُ ، وَسَيَأْتِي بَيَانُ ذَلِكَ فِي كِتَابِ «السَّيِّئَةِ» مِنْ هَذَا الشَّرْحِ .

وَإِذَا لَمْ يَكُنِ الْحَدِيثُ فِي الصَّحِيحِينَ أَوْ أَحَدَهُمَا قِمْتُ بِدِرَاسَةِ سِنْدِ الْحَدِيثِ لِإِثْبَاتِ الْحُكْمِ عَلَيْهِ ، وَأُؤَيِّدُ كَلَامِي بِكَلَامِ النِّقَادِ الْحِفَازِ ، وَشَرَّاحِ الْكُتُبِ السِّتَةِ ، وَشَرَّاحِ أَحَادِيثِ الْأَحْكَامِ ، وَغَيْرِهِمْ .

وَإِذَا لَمْ أَجِدْ لِحَدِيثٍ فِي الْكُتُبِ السَّابِقَةِ فَرَجَعْتُ إِلَى الْمَصْنُفَاتِ كَالْمَصْنَفِ لِابْنِ أَبِي شَيْبَةَ وَغَيْرِهِ ، وَالْمَسَانِيدِ كَمَسْنَدِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ وَغَيْرِهِ ، وَالسُّنَنِ الْأُخْرَى كَسُنَنِ الْحَافِظَيْنِ : الْبُذَارِقُطْنِيِّ وَالْبَيْهَقِيِّ ، حَسَبَ مَا تَوَفَّرَ لَدَيَّ مِنْ كُتُبِ الْحَدِيثِ .

وَإِذَا كَانَ الْحَدِيثُ فِي الشَّرْحِ خَرَجْتُهُ فِي الْهَامِشِ ، وَإِذَا كَانَ الْحَدِيثُ فِيمَا عُلِقَتْ عَلَى الشَّرْحِ فَأَخْرَجْتُهُ فِي دَاخِلِ النَّصِّ الَّذِي نَقَلْتُهُ ، وَأَضَعُهُ بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ هَكَذَا : [رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي الصَّلَاةِ ، بَابِ صِفَةِ الْأَذَانِ ، ٨٤٠] مَثَلًا .

٦ - تَخْرِيجُ الْمَسَائِلِ الْفَقْهِيَّةِ ، أَخْرَجْتُهَا عَلَى الْمَذَاهِبِ الْأَرْبَعَةِ بِالرُّجُوعِ إِلَى الْكُتُبِ الْأَصْلِيَّةِ لَدَى كُلِّ مَذْهَبٍ غَالِبًا ، وَلَا أَذْكَرُ أَدْلَةَ الْمَذَاهِبِ ، لِأَنَّ مَبْحَثَهَا فِي الْفَقْهِ الْمَقَارَنِ ، وَالْمَطْلُوبُ هُنَا

معرفة اختلاف الفقهاء بسبب اختلافهم في الأصول ، أو معرفة قوة ما ذهب إليه السادة الشافعية بموافقة المذاهب الأخرى لهم ، إذ أدلة جمهور العلماء تكون أقوى غالباً .

العاشر : التعريفات بأنواعها : الأعلام ، الكتب ، الأماكن .

١ - التعريف بالأعلام الواردة في المتن ، والشرح ، وذلك بذكر اسم العلم ، وتاريخ ولادته ووفاته إن وجداً أو وجد أحدهما ، وأذكر موطنه ، ومذهبه الفقهي ، وأهم المناصب التي تولّاها ، وأهم كتاب أو كتابين من مؤلفاته ، وأجد شيوخه وتلاميذه ، وكل ذلك غالباً .

فإن كان المترجم له من رجال الحديث أذكر رأي علماء الجرح والتعديل فيه .

٢ - التعريف بالأماكن ، وذلك من كتب معاجم البلدان .

٣ - التعريف بالكتاب ، وذلك بذكر اسم الكتاب كاملاً ، أو بما اشتهر به مع ذكر اسم صاحبه .

الحادي عشر : التصحيح ، ويتمثل فيما يلي :

١ - تصحيح التحريف والتصحيح ، وهو التغير في شكل الحروف أو رسمها ، أو نطقها ، ولا أفرّق بينهما ، بل أجعلهما مترادفين ، فأثبت الذي أراه صواباً في الأصل ولا أذكر التصحيح أو التحريف في الهامش ، حتى لا تثقل الحواشي .

٢ - إضافة الساقط من النسخة المعتمدة عليها إذا وجد في الأخرى ولا أشير إليه في الهامش أيضاً اختصاراً .

الثاني عشر : ترجيح الروايات : إذا اختلفت النسخ في نص ما من كلام الشارح مع صحة الكلام في كل منهما فإنني أثبت في الأصل ما أراه أولى ، ولا أشير في الهامش إلى أخرى .

الثالث عشر : التفسير والشرح لما في المخطوطة ، وذلك حسب ما يتطلبه المقام .

الرابع عشر : إيضاح المشكل من النصوص ، وذلك حسب ما يتطلبه النقام .

الخامس عشر : بيان محلّ النزاع في المسائل المختلفة ، سواء كانت المسألة فقهية أو أصولية ، ثم ذكر مذاهب العلماء فيها .

ملاحظة : سلكت طريقاً في شرح هذا الكتاب ، وهو أنني لا أذكر نصّ إمام (أو أئمة) فيما أعلقه إلا نادراً لحاجة تمسُّ به ، بل أذكر خلاصة كلام إمام (أو أئمة) ، ثم أضع بين القوسين المرجع (أو المراجع) ، وأحياناً يكون أصل كلامي في هذا المرجع فأذكره مشروحاً مزيداً ، فيعلم أن أصل الفكرة أو الفائدة لذلك الإمام ، وأنا الناقل منه .

رَفَعُ
عبد الرحمن البخاري
أُسَلِّمُ إِلَيْهِ الْفَرْدُوسَ

بَابُ

فِي

ترجمة صاحب المتن التاج السبكي والشارح
الجلال المحلي

ويحتوي على فصلين :

الفصل الأول : في ترجمة صاحب المتن التاج السبكي

الفصل الثاني : في ترجمة الشارح الجلال المحلي

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

الفصل الأول

في

ترجمة صاحب المتن التاج الشبكي

ويحتوي على أربعة مباحث :

المبحث الأول : في اسمه، ونسبه، وكنيته، ولقبه ؛

المبحث الثاني : في ولادته، ونشأته، ووفاته ؛

المبحث الثالث : في شيوخه وتلاميذه ؛

المبحث الرابع : في مؤلفاته .

المبحث الأول

اسم السبكي ، ونسبه ، ولقبه ، وكنيته

هو عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام بن يوسف بن موسى بن تمام^(١) بن حامد بن يحيى بن عمر بن عثمان بن علي بن سيّار بن سوار بن سليم السبكي ، الأنصاري ، الخزرجي ، أبو نصر تاج الدين ، الشافعي .

هكذا أثبت المصنف رحمه الله تعالى نسبه في ترجمة والده من طبقاته^(٢) ، وقال في ترجمة جده عبد الكافي^(٣) في نسبه إلى الأنصار: «نقلت من خط الجَد، رحمه الله تعالى، نسبتنا معاشر السبكية إلى الأنصار عليه السلام»، وقد رأيت الحافظ النسابة شرف الدين الدميّاطي^(٤)، رحمه الله تعالى، يكتب بخطه للشيخ الإمام الوالد ، رحمه الله تعالى : «الأنصاري الخزرجي ، ...» .

ولم يكتب الشيخ الإمام ، رحمه الله تعالى ، بخطه لنفسه (الأنصاري) قط وإن كان شيخه الدميّاطي يكتبها له ، وإنما كان يترك الشيخ الإمام كتابة ذلك لوفور عقله ومزيد ورعه ، فلا يرى أن يطرق نحوه طعنٌ من المنكرين ، ولا يكتبها مع احتمال عدم الصحة خشية أن يكون قد دعا نفسه إلى قوم وليس منهم .

(١) انظر: الدرر الكامنة لابن حجر (٢/ ٢٥٨)، حسن المحاضرة للسيوطي (١/ ٢٨٢)، تاريخ ابن قاضي شهبة (٢/ ٣٧٢) ، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (٢/ ٢٥٦) ، شذرات الذهب لابن العماد (٨/ ٣٨٩) ، البدر الطالع للشوكاني (ص ٤١٥) ، الدارس في تاريخ المدارس لعبد القادر النعيمي (١/ ٢٨)، التجوم الزاهرة (١١/ ٨٦)، الأعلام للزركلي (٤/ ١٨٤).

(٢) طبقات الشافعية الكبرى لتاج الدين السبكي : ١٠ / ١٣٩ .

(٣) وعبد الكافي: هو عبد الكافي بن علي بن تمام السبكي ، أقضى القضاة ، زين الدين ، أبو أحمد ، حدّث بالقاهرة ، وغلب عليه الزهد ومدح النبي ﷺ ، وكثرة الذكر ، وله نظم كثير ، ولي قضاء الشرقية وأعمالها والغربية وأعمالها من الديار المصرية ، توفي رحمه الله تعالى سنة (٧٣٥هـ) .
(طبقات الشافعية الكبرى للسبكي : ١٠ / ٨٩-٩٠) .

(٤) الدميّاطي: هو عبد المؤمن بن خلف بن أبي الحسن بن شرف الدميّاطي ، أبو محمد ، حافظ المشرق والمغرب ، تشاغل أولاً بالفقه ثم طلب الحديث ، كان جميل الصورة جداً بَسَماً ، صحيح الكتب ، جيد العبارة ، مفيداً جداً ، وكتب في اللغة والحديث ، منها : قبائل الخزرج ، السيرة النبوية ، وغيرهما ، توفي رحمه الله تعالى سنة ٧٠٥هـ . (الدرر الكامنة : ٢ / ٢٥٣) .

وقد كان الشعراء يمدحونه، ولا يخلون قصائدهم من ذكر نسبته إلى الأنصار، وهو لا ينكر ذلك عليهم، وكان رحمه الله تعالى أورع وأتقى لله من أن يسكت على ما يعرفه باطلاً، وقد قرأ عليه شاعر العصر ابن نباتة^(١) غالب قصائده التي امتدحه بها وفيها ذكر نسبته إلى الأنصار، والشيخ الإمام يقرّه، وسمع له قصيدته التي يقول فيها :

مِنْ بَيْتِ فَضْلِ صَاحِبِ الْوَزْنِ قَدْ رَجَحَتْ بِهِ مَفَاخِرُ آبَاءٍ وَأَبْنَاءٍ
قَامَتْ لِنُصْرَةِ خَيْرِ الْأَنْبِيَاءِ طُبَا أَنْصَارِهِ وَاسْتَعَاضُوا خَيْرَ أَنْبَاءٍ
وكتب عليه طبقة السماع بخطه، ...

ولو أنه رأى ذلك حقاً ما كتبه بخطه لما أعلم من ورعه وشدته في ذلك»^(٢).

هذا في نسبته الشريفة إلى سادة الدنيا والآخرة أنصار رسول الله ﷺ :

وأما نسبته إلى (سُبُك) قال جمال الدين الإسنوي في طبقاته : «شيخنا تقي الدين علي بن عبد الكافي بن علي السبكي، ... وُلِدَ بِسُبُكٍ مِنْ أَعْمَالِ الْمَنُوفِيَّةِ، ثُمَّ رَحَلَ فِي صَبَاهِ إِلَى الْقَاهِرَةِ»^(٣). وقال مجد الدين الفيروزآبادي رحمه الله تعالى : «سُبُكُ الضحاك بالضم قرية بمصر، وسبك العبيد : أخرى بها، منها شيخنا علي بن عبد الكافي»^(٤).

وقال مرتضى الزبيدي رحمه الله تعالى : «والسبكي : نسبة إلى سُبُك، قرية من أعمال المنوفية بمصر، وتُعرف الآن بـ«سُبُك الأحد»، منها شيخنا تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي»^(٥).

(١) وابن نباتة: هو محمد بن محمد بن الحسن بن علي بن نباتة المصري أديب، وشاعر مشهور، صاحب المصنفات الكثيرة، منها : شرح العيون، شعار اللبيب، الزاهر المنثور، وغير ذلك، توفي رحمه الله سنة ٧٦٨ هـ.

(الدرر الكامنة : ٤ / ١٣٩، شذرات الذهب : ٣ / ٢١٢).

(٢) طبقات الشافعية لتاج الدين السبكي : ١٠ / ٩٤-٩١.

(٣) طبقات الشافعية للإسنوي : ١ / ٣٥٠.

(٤) القاموس المحيط للفيروزآبادي : ٣ / ٤١٦ (س، ب، ك).

(٥) تاج العروس للزبيدي : ٧ / ١٤٠ (س، ب، ك).

المبحث الثاني

مولد السبكي ، ونشأته ، ووفاته

مولده : اختلف العلماء في تحديد مولد تاج الدين السبكي ، رحمه الله تعالى ، على ثلاثة أقوال :

أحدها : أن مولده كان سنة سبع وعشرين وسبعمئة (٧٢٧ هـ - ١٣٢٦ م) ، وهو الصحيح الذي قطع به جمهور من ترجم له ، منهم : الحافظ ابن حجر العسقلاني^(١) ، وابن العماد^(٢) ، والشوكاني^(٣) ، وابن قاضي شعبة في طبقاته^(٤) ، وحاجي خليفة^(٥) ، وكحالة^(٦) ، وإسماعيل باشا^(٧) ، والزركلي^(٨) ، وابن تغري^(٩) .

ثانيها : أن مولده كان سنة ثمان وعشرين وسبعمئة (٧٢٨ هـ - ١٣٢٧ م) ، ذكره بصيغة التمریض ابن قاضي شعبة في تاريخه^(١٠) وطبقاته^(١١) ، والنعمي^(١٢) .

ثالثها : أن مولده كان سنة تسع وعشرين وسبعمئة (٧٢٩ هـ - ١٣٢٨ م) ، وبه قال الحافظان : الذهبي^(١٣) والسيوطي^(١٤) ، ومرتضى الزبيدي^(١٥) ، وابن قاضي شعبة في تاريخه^(١٦) .

(١) الدرر الكامنة لابن حجر : ٢ / ٢٥٨ .

(٢) شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي : ٨ / ٣٧٩ .

(٣) البدر الطالع للشوكاني (ص : ٤١٥) .

(٤) طبقات الشافعية لابن قاضي شعبة : ٢ / ٣٦٢ .

(٥) كشف الظنون لحاجي خليفة : ١ / ١٠٠ .

(٦) معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة : ٢ / ٣٤٣ .

(٧) هدية العارفين لإسماعيل باشا : ١ / ٦٣٩ .

(٨) الأعلام لخیر الدين الزركلي : ٤ / ١٨٢ .

(٩) النجوم الزاهرة لابن تغري : ١١ / ١٠٧ .

(١٠) تاريخ ابن قاضي شعبة : ٢ / ٣٧٢ .

(١١) طبقات الشافعية لابن قاضي شعبة : ٢ / ٣٦٤ .

(١٢) الدارس في تاريخ المدارس للنعمي : ١ / ٣٧ .

(١٣) المعجم الصغير للذهبي ، ص : ٣٥١ .

(١٤) حسن المحاضرة للسيوطي : ١ / ٢٨٢ .

(١٥) تاج العروس للزبيدي : ٧ / ١٤٠ .

(١٦) تاريخ ابن قاضي شعبة : ٢ / ٣٧٢ .

نشأته ، وحياته :

نشأ تاج الدين السبكي في بيت علم وعفاف، وديانة وتقوى، وفضل ونباهة، فأبوه قاضي القضاة تقي الدين السبكي هو الذي قام بتربيته وإرشاده في طلب العلم، والأخذ عن المشايخ الكبار، وغرس فيه حبَّ الجد والاجتهاد، والمحافظة على الوقت، والتعود على السهر في مذاكرة العلم، وفي ذلك يقول تاج الدين :

«وكان [يعني الشيخ الإمام الوالد] ينهانا عن نوم النصف الثاني من الليل، ويقول لي : يا بني، تعود السهر ولو أنك تلعب، والويل كل الويل لمن يراه نائماً، وقد انتصف الليل.

واجتمعنا ليلة أنا والحافظ تقي الدين أبو الفتح، وأخي جمال الدين الحسين، والشيخ فخر الدين الأقفسي، وغيرهم، فقال لي بعض الحاضرين : نشتهي أن نسمع مناظرته، فقلت له : الجماعة يريدون سماع مناظرتك على طريق الجدل؟

فقال : أبصروا مسألة فيها أقوال بقدر عددكم، وينصُر كل منكم مقالة يختارها من تلك الأقوال. فقلت : مسألة الحرام؟

فقال : فليطالع كل منكم ويحرر ما ينصره.

فقمنا وأعمل كل واحد جهده، ثم عدنا وقد كاد الليل ينتصف، فصار كل منا يستدل على مقالته وهو يمنعه ويُبَيِّن فساد كلامه حتى انقطع الجميع، ثم اختار مذهب كل منا ونصره حتى نصر الجميع إلى أن قال له بعضنا : أين الباطل؟

فقال : الآن حصحص الحق، المختار مذهب الشافعي، وطريق الرد على المذهب الفلاني كذا، والمذهب الفلاني كذا،...»^(١).

كما كان قاضي القضاة تقي الدين يحثه على الجد والمناظرة والدأب في طلب العلم كذلك كان يحثه على الأخذ عن أئمة المشايخ، ويختارهم له بنفسه، وفي ذلك يقول تاج الدين رحمه الله تعالى :

«وكنْتُ كثيرَ الملازمة للحافظ الذهبي، أمضي إليه في كل يوم مرتين: بكرة والعصر، وأما الحافظ المزي فما كنت أمضي إليه غير مرتين في الأسبوع، وكان سبب ذلك أن الذهبي كان كثير الملاطفة لي والمحبة فيّ، وأما المزي فكان رجلاً عبوساً مهيباً، وكان الوالد يحب لو كان أمري على العكس لعظمة المزي عنده.

(١) طبقات الشافعية للتاج السبكي : ١٠ / ٢٠٣ - ٢٠٤.

وكنْتُ إذا جئت من عند شيخ يقول : هات ما استفدت ، ما قرأت ، ما سمعت ، فأحكي له مجلسي معه ، فكنت إذا جئت من عند الذهبي يقول لي : جئت من عند شيخك ؟ ... وإذا جئت من عند المزي فيقول : جئت من عند الشيخ ، ويرفع بها صوته ، وأنا جازم بأنه إنما كان يفعل ذلك ليثبت في قلبي عظمته ، ويحثني على ملازمته»^(١).

ويقول رحمه الله تعالى : « وسُغِرَ مرة مكان في دار لحديث الأشرية فنزلني فيه ، فعجبت من ذلك فإنه كان لا يرى تنزيراً أولاده في المدارس ، فسألته ، فقال : لي قال : إنك كنت فقيهاً عند المزي »^(٢).

ويقول رحمه الله تعالى : « ولما توجهنا من دمشق إلى القاهرة في سنة اثنين وأربعين وسبعمئة ، ثم أمرنا السلطان بالعود إلى الشام لانقضاء ما كنا توجهنا لأجله ، استهمله الوالد أياماً لأجلي ، فمكث حتى أكملت على أبي حيان ما كنت أقرأه عليه ، وقال لي : يا بني ، هو غنيمة ، ولعلك لا تجده من سفرة أخرى ، وكان كذلك »^(٣).

ولا عجب في كون من نشأ بهذه العناية أعجبة العصر وفريد الدهر ، يقول ابن العماد الحنبلي رحمه الله تعالى في وصفه : « سمع بمصر من جماعة ، ثم قدم دمشق مع والده سنة (٧٣٩هـ) ، وسمع بها من جماعة ، واشتغل على والده وغيره ، ولازم الذهبي وتخرج به ، وطلب بنفسه ودأب ، وأجاز له شمس الدين ابن النقيب بالإفتاء والتدريس ، ولما مات ابن النقيب كان عمره ثمانية عشر سنة ، وأفتى ودرس ، وصنف ، واشتغل ، وناب عن والده بعد وفاة أخيه القاضي الحسين ، ودرس بمدارس الشام : العزيزية ، والعادلية الكبرى ، والغزالية ، والعذراوية ، والشامية الجوانية ، والشامية الكبرى ، ومشیخة دار الحديث ، وغير ذلك »^(٤).

(١) طبقات الشافعية للتاج السبكي : ١٠ / ٣٩٨ - ٣٩٩.

(٢) طبقات الشافعية للتاج السبكي : ١٠ / ٣٩٩.

(٣) طبقات الشافعية للتاج السبكي : ٩ / ٢٧٨.

(٤) شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي : ٨ / ٣٧٩ - ٣٨٠.

المدرسة العزيزية في شرقي التربة الصلاحية ، وغربي التربة الأشرية ، وشمال الفاضلية بالكلاسة لصيق الجامع الأموي ، لما مات السلطان صلاح الدين بن أيوب بنى ولده الملك العزيز عثمان مدرسة إلى جانب الكلاسة بالجامع ، ونقل إليها والده ، وهي من مدارس الشافعية بالشام ، ومن درس فيها : جمال الدين عبد الصمد بن محمد الأنصاري العبادي الشافعي ، وشيخ المتكلمين سيف الدين الأمدي الشافعي . (الدارس : ١ / ٢٩٠ - ٣٠٢).

العادلية الكبرى : هي داخل دمشق ، شمال الجامع الأموي بغرب ، وشرقي الخانقاه الشهابية ، وتجاه =

ويقول الحافظ ابن حجر العسقلاني رحمه الله تعالى : « أَمَعَنَ في طلب الحديث ، وكتبَ الأجزاء والطباق مع ملازمة الاشتغال بالفقه والأصول والعربية حتى مهَرَ وهو شاب ، وأجاد في الخط والنظم والنثر ، وكان ذا بلاغة وطلاوة اللسان ، عارفاً بالأمور ، وانتشرت تصانيفه في حياته ، ورُزِقَ فيها السعد^(١) ، وولي خطابة الجامع ، وانتهت إليه رئاسة القضاء والمناصب بالشام ، وكان جواداً مهيباً ، وقد صنف تصانيف كثيرة جداً على صغر سنه ، قرئت عليه ، وانتشرت في حياته وبعد وفاته .

= باب الظاهرية يفصل بينهما الطريق ، وأول من أنشأها نور الدين محمود بن زنكي سنة (٦٥٨هـ) ، وتوفي ولم يتم ، فاستمرت كذلك ، ثم بنى بعضها الملك العادل سيف الدين سنة (٦١٢هـ) ، ثم توفي ولم يتمها أيضاً ، فتممها ولده الملك المعظم سنة (٦٢٠هـ) وأوقف عليها أوقافاً كثيرة ، وهي مدرسة للشافعية ، وممن درّس فيها : تقي الدين السبكي وولده : قاضي القضاة بهاء الدين أبو حامد أحمد ، وقاضي القضاة تاج الدين عبد الوهاب . (الدارس : ١ / ٢٧١-٢٧٨).

الغزالية : هي زاوية الشمالية الغربية شمالي مشهد النائب من الجامع الأموي ، تنسب إلى الغزالي لكون الإمام الغزالي جلس فيها لما دخل دمشق ، وتُنسب أيضاً إلى الشيخ ناصر الدين المقدسي لكونه أول من درّس بها ، وممن درّس بها : الشيخ عز الدين ابن عبد السلام ، وتقي الدين السبكي ، وولده : بهاء الدين وتاج الدين . (الدارس : ١ / ٣١٣-٣٢١).

المدرسة العذراوية : بحارة الغرباء داخل باب النصر ، وهي وقف على الشافعية والحنفية ، أنشأها الست عذراء بنت شاهنشاه أخي صلاح الدين الأيوبي سنة ٥٨٠هـ ، أول من درّس بها من الشافعية : الإمام فخر الدين ابن عساكر سنة (٥٩٣هـ) ، وممن درس بها : التاج السبكي . (الدارس : ١ / ٢٨٣-٣٩٠).

الشامية الجوانية : أنشأتها ست الشام بنت نجم الدين أيوب بن شادي ، وكانت هذه المدرسة داراً فجعلتها مدرسة ، وفيها توفيت ، فنقلت إلى تربتها ، وممن درّس بها تقي الدين ابن الصلاح الشافعي ، وبهاء الدين السبكي . (الدارس : ١ / ٢٢٧-٢٣٦).

الشامية الكبرى : أنشأها ست الشام أخت الصلاح الدين الأيوبي ، وهي من أكبر مدارس ، وأعظمها ، وأكثرها فقهاء وأوقافاً ، وأول من درس بها القاضي شرف الدين عبد الله بن عبد الرحمن بن يحيى القرشي المتوفى سنة (٦١هـ) . (الدارس : ١ / ٢٠٨-٢٢٩).

دار الحديث الأشرقية : بناها الملك الأشرف مظفر الدين موسى بن العادل جوار القلعة الشرقية ، وجعل شيخها ابن الصلاح ، ووقف عليها الأوقاف ، وممن ولي مشيختها : الإمام النووي ، والحافظ ابن كثير ، والتاج السبكي . (الدارس : ١ / ١٥-٣٦).

(١) كما رُزِقَ شيخنا وشيخ شيوخنا ، أستاذنا وأستاذ أساتذنا العلامة الفقيه الأصولي ، اللغوي الأديب ، الأستاذ الدكتور مصطفى سعيد الخن حفظه الله تعالى في كتابه النفيس «أثر الاختلاف في القواعد الأصولية في اختلاف الفقهاء» ، وهو السابق في الفن (أي فن ذكر القواعد الأصولية المختلف فيها) ، ثم بيان أثر ذلك في الفروع الفقهية) ، وكل من كتب فيه عالة على كتابه هذا ، وكتابه هذا يمتاز =

وجرى عليه مَحَنٌ وشدائد ما لم يَجِرْ على قاضي قبله ، وحصل له من المناصب والرياسة ما لم يحصل لأحد قبله ، وأبان في أيام محنته عن شجاعة وقوة على المناظرة حتى أفحم خصومه مع كثرتهم ، ثم عفا وصفح عَمَّن قام عليه ، وكان كريماً مهيباً^(١).

وبالجملة بدا سطوع نجمه في حياة والده ، وبرز على أقرانه ، ومهر في الفقه ، والأصول ، والحديث ، والتاريخ ، والأدب ، والعربية ، وهو في ريعان شبابه ، فكان شبيهاً بأبيه في العلم والنجابة ، ولو مدَّ الله تعالى في عمره لبلغ مبلغ أبيه وزاد عليه في شتى فنون العلم ، ولكن مع قصر عمره صار مرموقاً يشار إليه بالبنان ، وانتشرت تصانيفه في حياته وبعد مماته^(٢) ، جَمَعْنَا الله تعالى معه في مستقر رحمة إنه كريم رحيم .

وفاته :

لم يطل العمر بقاضي القضاة تاج الدين السبكي ، إذ وافته المنية في ريعان شبابه ، فاتفق العلماء على أنه رحمه الله تعالى مات شهيداً بالطاعون في ذي الحجة ، خطب يوم الجمعة ، وطُعن ليلة السبت ، ومات في عصر يوم الثلاثاء سابع ذي الحجة سنة إحدى وسبعين وسبعمئة (٧٧١هـ - ١٣٧٠م) ، عن أربع وأربعين سنة ، ودُفِن في تربتهم بسفح قاسيون^(٣) .

٢

= عن كُتُب أخرى في الفقه والأصول بروح أدبي رفيع ، وهو كما قال حفظه نفسه عنه : «سهلٌ مُمتنعٌ» ، يعرفه كل منصفٍ ، وهو كتابُ الناسِ شرقاً وغرباً ، والله تعالى أسأل أن يبارك في حياة شيخنا المجاهد ، وأن يجعل أولاده (وهم بررة) وتلاميذه قرة عين له ، آمين .

(١) الدرر الكامنة لابن حجر : ٢ / ٢٥٩ - ٢٦٠ .

(٢) انظر : حسن المحاضرة للسيوطي (١ / ٢٨٢) ، تاريخ ابن قاضي شهبة (٢ / ٣٧٣) ، الدارس في تاريخ المدارس (١ / ٢٨) ، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (٢ / ٢٥٦) ، النجوم الزاهرة (١١ / ٨٦-٨٧) ، قضاة دمشق (ص : ١٠٦-١٠٥) ، معجم المؤلفين لكحالة (٢ / ٣٤٣) ، الوفيات لابن رافع (٢ / ٣٦٣) ، الأعلام للزركلي (٤ / ١٨٤) .

(٣) انظر : الدرر الكامنة (٢ / ٢٦٠) ، حسن المحاضرة (١ / ٢٨٣) ، طبقات ابن قاضي شهبة (٢ / ٢٥٨) ، تاليف ابن قاضي شهبة (٢ / ٣٧٥) ، قضاة دمشق (ص : ١٠٦) .

المبحث الثالث

شيوخ التاج السبكي ، وتلاميذه

شيوخ تاج الدين السبكي :

حُظي قاضي القضاة تاج الدين السبكي ، رحمه الله تعالى ، في حياته الدراسية بأكابر علماء عصره الذين بلغوا درجة الاجتهاد ممن كان لهم دور كبير في حياته العلمية آنذاك ، فتأثر بأخلاقهم واقتدى بهم في العلم والعمل ، وكان أكثرهم تعليمًا له وتأثيراً في شخصيته والده قاضي القضاة تقي الدين الذي كان يشار إليه بالبنان في ذلك العصر ، فقد تربى في حجره ولازمه إلى أن قضى نحبه ، رحمه الله تعالى .

قال ابن العماد رحمه الله تعالى : « اشتغل على والده ، وقرأ على الحافظ المزي ، ولازم الحافظ الذهبي وبه تخرج ، وأجاز له شمس الدين ابن نقيب بالإفتاء والتدريس »^(١).

وفيما يلي أذكر ، إن شاء الله تعالى ، ترجمة مختصرة لثلاثة من أبرز شيوخه الذين صنعوه ، وهم : والده قاضي القضاة ، حافظ الدنيا أبو الحجاج المزي ، وإمام نحاة زمانه أبو حيان الأندلسي ، إشارة إلى ما حباه الله تعالى من التلقي على شمس الدين وكواكب الآخرة الذين لم يأت بعدهم لهم نظير .

١- قاضي القضاة تقي الدين السبكي (٦٨٣ - ٧٥٦ هـ = ١٢٨٤ - ١٣٥٥ م) :

هو علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام السبكي الأنصاري الخزرجي ، الشيخ الإمام ، الفقيه المحدث ، الحافظ المفسر المقرئ ، الأصولي المتكلم ، النحوي اللغوي ، الأديب الحكيم ، شيخ الإسلام ، قاضي القضاة ، شيخ المسلمين في زمانه ، وأحد المجتهدين ، جامع أشات العلوم ، شافعي الزمان ، الصادق بالحق ، لا يخاف في الله لومة لائم ، إمام التحقيق ، تقي الدين ، أبو الحسن ، لا ينفك يتلو القرآن قائماً وقاعداً راكباً وماشيّاً ، يقطع الليل تسبيحاً وقرآناً .

تفقه في صغره على والده ، وكان من الاشتغال على جانب عظيم ، ثم دخل مع والده القاهرة وعرض محافظ حفظها : التنبيه وغيره على ابن بنت الأعز وغيره ، ثم تفقه على شافعي الزمان الفقيه نجم الدين ابن الرفعة ، وقرأ الأصلين وسائر المعقولات على الإمام النظار علاء

(١) شذرات الذهب لابن العماد : ٨ / ٣٧٩.

الدين الباجي، والمنطق والخلاف على سيف الدين البغدادي، والتفسير على الشيخ علم الدين العراقي، والقراءات على الشيخ تقي الدين ابن الصائغ، والفرائض على الشيخ عبد الله الغماري المالكي، وأخذ الحديث على الحافظ شرف الدين الدمياطي، ولازمه كثيراً، ثم لازم بعده إمام الفن الحافظ سعد الدين الحارثي، وأخذ النحو عن الشيخ أبي حيان، وصحب في التصوف الشيخ تاج الدين ابن عطاء الله، وغيرهم.

وقرأ الكثير بنفسه، وحصل الأجزاء والأصول والفروع، وسمع الكتب والمساند وخرّج وانتقى على كثير من شيوخه، وحدث بالقاهرة ودمشق، وسمع منه الحفاظ: المزي، والذهبي، والبرزالي، وغيرهم.

وولي بالقاهرة تدريس المنصورية، وجامع الحاكم، والكهارية، وغيرها، وكان الأكابر من أركان الدولة يعظمونه، وولي القضاء بعد موت جلال الدين القزويني، وباشره بعفة ونزاهة، وأضيفت إليه الخطابة، وولي التدريس بدار الحديث الأشرفية.

وكان لا يقع له مسألة مستغربة أو مشكلة إلا ألف فيها تصنيفاً، ولذا كثرت كتبه.

مرض رحمه الله بالشام وعاد إلى مصر، ومات هناك، ودفن بمقابر الصوفية^(١).

٢- حافظ الدنيا أبو الحجاج المزي (٦٥٤-٧٤٢هـ=١٢٥٦-١٣٤١م) :

هو يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف بن علي بن عبد الملك القضاعي الدمشقي المزي، أبو الحجاج، جمال الدين، حافظ الزمان، حامل راية السنة والجماعة، القائم بأعباء هذه الصناعة، إمام الحفاظ، كلمة لا يجحدونها، وشهادة على أنفسهم يؤدونها، واحد عصره بالإجماع، وشيخ زمانه، والذي ما جاء بعد ابن عساكر مثله.

ولد في ربيع الأخير سنة (٦٥٤هـ-١٢٥٦م) بظاهر حلب، وسمع الكتب الطوال كالسنة، والمسند، والمعجم الكبير، وتاريخ الخطيب،... والحلية، ومن الأجزاء ألوفاً، ومشيخته نحو ألف شيخ، وأخذ عن محيي الدين النووي، وغيره، وسمع بالشام والحرمين، ومصر، وحلب، وغيرها.

وأقن اللغة والتصريف، وكان كثير الحياء والاحتمال والقناعة والتواضع، قليل الكلام جداً حتى يُسأل، ويجيد، ولا يغتاب أحداً.

(١) انظر: طبقات الشافعية السبكي (١٠ / ١٣٩)، الدرر الكامنة (٣ / ٣٨)، طبقات الشافعية للإسنوي

(١ / ٣٥٠)، البدر الطالع (ص: ٤٦٩)، معجم المؤلفين (٢ / ٤٦١)، الأعلام (٤ / ٣٠٢).

وصنّف « تهذيب الكمال » فاشتهر في زمانه ، وحدث به خمس مرار ، وحدث بكثير من مسموعاته .

وقال الذهبي : كان خاتمة الحفاظ ، وناقد الأسانيد والألفاظ ، وهو صاحب معضلاتنا ، وموضح مشكلاتنا ، حفظ القرآن في صباه ، وتفقه للشافعي مدة ، وعني باللغة فبرع فيه ، وأتقن النحو والصرف .

وقال تاج الدين السبكي : سمعت شيخنا الذهبي يقول : ما رأيت أحفظ منه ، وأنه بلغني عنه أنه قال : ما رأيت أحفظ من أربعة : ابن دقيق العيد ، والدمياطي ، وابن تيمية ، والمزي ، وترتيبهم حسب ما قدمناه .

وأنا لم أر من هؤلاء الأربعة غير المزي ، ولكن أقول : ما رأيت أحفظ من ثلاثة : المزي ، والذهبي ، والوالد ، وبالجمله كان شيخنا المزي أعجوبة زمانه .

صنف « تهذيب الكمال » وحدث به في حياته ، وكتاب « الأطراف » وهو مفيد جداً ، وقد أخذ عنه الأكابر وترجموا له وعظموه جداً .

مرض أياماً يسيرة بالطاعون فمات بين الظهر والعصر من يوم السبت الثاني عشر صفر سنة (٧٤٢ هـ - ١٣٤١ م) ، وهو يقرأ آية الكرسي ، وصلي عليه من الغد بالجامع ثم خارج باب النصر ، ثم دُفن بمقابر الصوفية بالقرب من الحافظ ابن تيمية^(١) .

٣- الشيخ أبو حيان الأندلسي (٦٥٤ - ٧٤٥ هـ = ١٢٥٦ - ١٣٤٤ م) :

هو محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان النفزي الأندلسي الغرناطي المولد والمنشأ ، المصري الدار ، أبو حيان ، شيخ النحاة ، العَلَمُ الفرد ، والبحر الذي لم يعرف الجزر بل المد ، سيويه الزمان ، والمبرد إذا حمي الوطيس بتشاجر الأقران ، إمام النحو الذي لقاصده ما يشاء ، ولسان العرب الذي لكل سمع لديه الإصغاء ، كعبة علم تُحجّ ولا تُحجّ ، ويُقصد من كل فجٍّ ، تُضرب إليه الإبل أباطها ، وتقد إليه كل طائفة .

ولد في أواخر شوال سنة (٦٥٤ هـ - ١٢٥٦ م) ، قرأ القرآن على الخطيب عبد الحق بن علي ، ثم على الخطيب أبي جعفر ابن الصباغ ، وسمع الكثير ببلاد الأندلس وأفريقية ، ثم قدم الإسكندرية ، فقرأ القراءات على عبد النصير بن علي المربوطي ، وبمصر على أبي طاهر

(١) انظر : طبقات الشافعية للتاج السبكي (١٠ / ٣٩٥ ، وما بعدها) ، الدرر الكامنة لابن حجر (٤ / ٣٨٣ - ٣٨٥) ، طبقات الشافعية للإسنوي (٢ / ٢٥٧ - ٢٥٨) ، البدر الطالع للشوكاني (ص : ٥٩٠ - ٥٩١) ، الأعلام (٨ / ٢٣٦) ، معجم المؤلفين (٤ / ١٦٦) .

إسماعيل بن عبد الله المليجي خاتمة أصحاب أبي الجود، ولازم بها الشيخ بهاء الدين ابن النحاس ، فسمع عليه الكثير من كتب الأدب .

وكان ثباً فيما ينقله ، عارفاً باللغة ، وأما النحو والصرف فهو الإمام المطلق فيهما ، خدّم هذا الفن أكثر عمره حتى صار لا يُذكر أحد في أقطار الأرض فيهما غيره ، وله اليد الطولى في التفسير والحديث ، وتراجم الناس ومعرفة طبقاتهم خصوصاً المغاربة .

وكان ظاهرياً ، وانتمى إلى الشافعية ، واختصر «المنهاج» ، وكان أبو البقاء يقول : إنه لم يزل ظاهرياً ، وكان يقول : محال أن يرجع عن مذهب الظاهري من علق بذهنه .

وكان عربياً من الفلسفة ، بريئاً من الاعتزال والتجسيم ، متمسكاً بطريق السلف ، وكان يعظم ابن تيمية ومدحه بقصيدة ، ثم انحرف عنه وذكره في تفسيره الصغير بكل سوء ونسبه إلى التجسيم ، فسبب ذلك أنه بحث مع ابن تيمية فأساء ابن تيمية على سيويه فأساء ذلك أبا حيان ، فأنحرف عنه .

وصنف مؤلفات كثيرة تزيد على الخمسين منها : البحر المحيط ، شرح التسهيل ، غاية المطلوب ، منهج السالك ، نهاية الإعراب ، وغيرها .

وكان فيه خشوع ، وبكي إذا سمع القرآن ، وكان يفتخر بالبخل كما يفتخر الناس بالكرم . مات رحمه الله تعالى في صفر سنة (٧٤٥ هـ - ١٣٤٤ م)^(١) .

تلاميذ تاج الدين السبكي :

لقد تخرج بقاضي القضاة تاج الدين السبكي العلماء واستفادوا منه وصحبوه حتى أقرانه كالشيخ صلاح الدين الصفدي كما ذكر ذلك تاج الدين السبكي في طبقاته الكبرى ، وكيف لا ، وقد درّس في كبار مدارس الشام ، وأكتفي هنا بذكر ترجمة مختصرة لخمسة منهم على حسب وفياتهم إشارة إلى باقيهم ، وهم : ابن أبي العشائر ، الحافظ اللخمي ، القاضي شرف الدين السلمي ، أمين الدين الحنفي ، القاضي شرفي الدين الغزي .

١- ناصر الدين السلمي (٧٤٢ - ٧٨٩ هـ = ١٣٤٢ - ١٣٨٨ م) :

هو محمد بن علي بن محمد السلمي أبو المعالي المعروف بابن أبي الحشائر ، ناصر الدين ، الإمام ، ولد سنة (٧٤٢ هـ - ١٣٤٢ م) ، حفظ القرآن ، وقرأ الفقه على الشيخ زين الدين

(١) انظر : طبقات الشافعية للتاج السبكي (٩ / ٢٧٦ ، وما بعدها) ، طبقات الشافعية للإسنوي (١ / ٢١٨) ، الدرر الكامنة لابن حجر (٤ / ١٨٥ - ١٨٩) ، البدر الطالع للشركاني (ص : ٨٠٦ - ٨٠٩) ، معجم المؤلفين (٣ / ٧٨٤) ، الأعلام (٧ / ١٥٢) .

الباريني وغيره ، والنحو على الشيخين : أبي عبد الله وأبي جعفر القرشي ، والأصول على تاج الدين السبكي وابن قاضي الجبل ، وقرأ على القاضي تاج الدين كتابه « جمع الجوامع » ، وسمع الحديث ببلاذه من صلاح الدين الصفدي ، وغيره ، ثم ارتحل إلى القاهرة وقرأ على مشايخها ، وسمع بها وحصل ثم عاد إلى حلب .

وكان فاضلاً عالماً ، حسن الخط جداً ، جيد الضبط والشعر والتذكير ، مشاركاً في العلوم ، وله تعاليق وتخاريج ومجاميع مفيدة ، وخطب بجامع حلب بعد أبيه ، وكان بليغاً مفوهاً سريع الحفظ جداً .

توفي رحمه الله تعالى بالقاهرة سنة (٧٨٩هـ - ١٣٨٨م) في شهر ربيع الأخير ، ودُفن بحوش الصوفية خارج باب النصر^(١) .

٢- الحافظ شمس الدين اللخمي (٧٢٩-٧٩٢هـ = ١٣٢٩-١٣٩٠م) :

هو محمد بن موسى بن سند الشيخ العالم الحافظ ، شمس الدين أبو العباس ، اللخمي المصري الأصل ، الدمشقي ، الشافعي ، طلب الحديث في حدود سنة سبع وأربعين ، فسمع من السلاوي ، ومن جماعة من أصحاب ابن عبد الدائم .

رحل إلى مصر فسمع من جماعة من أصحاب النجيب وغيرهم ، وقرأ بنفسه وكتب بخطه ، وقرأ في الفقه يسيراً على الشيخ شرف الدين قاسم خطيب جامع جراح ، وأخذ النحو عن الشيخ تاج الدين المراكشي ، وأجازه بإقراء الألفية والحاجبية سنة خمسين ، وقرأ الأصول بمصر على الشيخ جمال الدين الإسنوي ، وصحب القاضي تاج الدين السبكي ولازمه ، وكان يقرأ تصانيفه في الدروس ، وقرأ عليه السيرة النبوية بالجامع ، وولاه مشيخة دار الحديث النفيسية ، ومشيخة الخانقة المجاهدية ، وبأشر مشيخة دار الحديث النورية .

وأدرك الحافظ الذهبي وقرأ عليه ، وأجازه بالفتيا الحافظ ابن كثير والقاضي تاج الدين السبكي .

توفي رحمه الله تعالى في صفر سنة (٧٩٢هـ - ١٣٩٠م) ، ودُفن بمقبرة الصوفية ، وله من العمر ثلاث وستون سنة إلا شهرين^(٢) .

(١) انظر : تاريخ ابن قاضي شهبة (٣ / ٢٣٣ - ٢٣٤) ، الدرر الكامنة (٤ / ٥٤) .

(٢) انظر : تاريخ ابن قاضي شهبة (٣ / ٣٦٤ - ٣٦٥) ، الدرر الكامنة لابن حجر (٤ / ١٦٧) ، معجم المؤلفين (٣ / ٧٤٤) ، الأعلام (٧ / ١١٨) .

٣- القاضي شرف الدين السلمي (٧٢٩-٧٩٥هـ = ١٣٢٩-١٣٩٤م) :

هو محمود بن محمد بن أحمد ، أبو الثناء ، شرف الدين الشافعي ، الشيخ الإمام ، العلامة الورع ، بقية السلف الصالح ، مفتي المسلمين ، أقضى القضاة شيخ الشافعية ، ولد بحمص حين كان والده قاضياً بها ، أخذ العلم عن والده الشيخ العلامة أقضى القضاة جمال الدين ، وعن شمس الدين ابن قاضي شهبة ، وأضرابهما ، وقرأ الأصول ، والنحو ، والمعاني ، والبيان ، وشارك في ذلك كله مشاركة قوية ، ولازم القاضي تاج الدين السبكي ، وحضر حلقاته واستنابه في الحكم قبل الموت بيسير ، ونشأ في عبادة وتقشف ، وسكون وأدب وانجماع عن الناس .

ولازم التدريس والاشتغال والإفتاء إلى حين وفاته واشتهر بذلك ، وصار هو المقصود بالفتوى من سائر الجهات ، وتخرج به خلق كثير من الفقهاء وغيرهم ، وكتب بخطه أشياء كثيرة ، وانتهت إليه رئاسة الشافعية ، لا يزال يضيف الطلبة ويحسن إليهم .

توفي رحمه الله تعالى في صفر من سنة (٧٩٥ هـ - ١٣٩٤ م) ، ودُفن بتربتهم بالصالحية بالقرب من جامع الأقرم ، ورثت له منامات صالحة^(١) .

٤- أمين الدين الحنفي (٧٣٨-٧٩٥ هـ = ١٣٣٨-١٣٩٤ م) :

هو محمد بن محمد بن علي أمين الدين الحنفي ، الشهير بابن الأدمي ، الصدر العالم البار ، ولد سنة (٧٣٨ هـ - ١٣٣٨ م) ، سمع ابن الخباز وابن تيمع وغيرهما ، واشتغل على الشيخ فخر الدين ابن الفضيح الكوفي ، وكان زوج أمه ، وقرأ في العربية وغيرها ، وأخذ عن صلاح الدين الصفدي علم الأدب ، وقرأ عليه كثيراً من تصانيفه ، وصحب القاضي تاج الدين السبكي وجعله أحد أوصيائه ، وصحب بعده جماعة ، وكان من أخصاء قاضي القضاة برهان الدين ابن جماعة .
توفي رحمه الله تعالى فجأة في جمادى الأولى سنة (٧٩٥ هـ - ١٣٩٤ م) ، ودفن بباب الصغير^(٢) .

٥- أقضى القضاة شرف الدين الغزّي (... - ٧٩٩ هـ = ... - ١٣٩٧ م) :

هو عيسى بن عثمان بن عيسى ، الشيخ الإمام ، العالم العلامة ، الفقيه ، أقضى القضاة ،

(١) انظر : تاريخ ابن قاضي شهبة (٣ / ٤٩٦ - ٤٩٨) ، الدرر الكامنة لابن حجر (٤ / ٢٠٤) ، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (٣ / ٣٣٣) ، شذرات الذهب لابن العماد (٨ / ٥٨٤) ، معجم المؤلفين (٣ / ٦٢٤) .

(٢) انظر : تاريخ ابن قاضي شهبة (٢ / ٤٩٥) ، شذرات الذهب لابن العماد (٨ / ٥٨٣) .

شرف الدين الغزي الدمشقي الشافعي، مفتي المسلمين، قدم دمشق للاشتغال سنة (٧٥٩هـ)، وله نحو عشرين سنة، واشتغل في الفقه، وأخذ عن ابن قاضي شعبة (الجد) والعماد الحسباني، وشمس الدين الغزي، وعلاء الدين ابن حججي، ولازم تاج الدين السبكي، وواظب على الاشتغال والمطالعة، وتصدّر بالجامع الأموي، وشرح «المنهاج» الفرعي بثلاثة شروح، واختصر «الروضة» وزاد عليها زيادات كثيرة، واختصر «المهملات»، وعمل كتاب «آداب القضاء»، واشتهر بمعرفة الفقه وحفظ الغرائب.

توفي رحمه الله تعالى في شهر رمضان من سنة (٧٩٩هـ - ١٣٩٧ م)، ودفن بمقبرة باب الصغير، وكانت جنازته حافلة مشهورة^(١).

وهناك عدد هائل لتلاميذه رحمه الله تعالى كما هو واضح في الكتب التي ترجمت لطبقة تاج الدين السبكي ومن بعدهم كطبقات الشافعية لابن قاضي شعبة وتاريخه، لكن الذين ترجموا للتاج السبكي لم يذكروا له تلاميذ في ترجمته، وإنما ذكروا شيوخه الذين أخذ منهم، فظنّ بعض المعاصرين أنه لا يوجد له تلاميذ، بل جزم به الشيخ علي محمد معوض، والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، فقالا في مقدمتهما لـ «رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب» للتاج السبكي: «وقد خلت الكتب أو تكاد تخلو من ذكر تلاميذ له [أي للتاج السبكي]، ولعل السبب في ذلك أن التاج السبكي كان في كنف والده فطغت شهرة أبيه عليه». ثم لسبب آخر وهو نظام التعليم في ذلك العصر الذي كان قائماً على المدارس والمساجد وبيوت المشايخ.

ولعل الشيخ التاج لم يسعه وقته حيث كان قاضي القضاة بالشام ليستقل في داره. ولعل هناك سبباً آخر وهو موته صغيراً، حيث توفي وله من العمر أربعة وأربعين عاماً^(٢). هذا الذي ذكرناه أسباب لقلّة تلاميذه بالنسبة إلى مكانته العلمية المرموقة بين أقرانه ولكن ليس سبباً لعدم وجود تلاميذه، إذ هم موجودون، والواقع أقوى دليل، والله تعالى أعلم.

(١) انظر: تاريخ ابن قاضي شعبة (٣/ ٦٣٤ - ٦٣٨)، الدرر الكامنة (٣/ ١٢٢).

(٢) رفع الحاجب للتاج السبكي: ١/ ٧٥ - ٧٦.

المبحث الرابع

مؤلفات تاج الدين السبكي

لقد بارك الله تعالى في وقته فأنتج في عمره القصير علماً وافراً ، فكانت حياته على قصرها ملأى بالإنتاج العلمي الذي جعله من الأئمة باعتراف معاصريه ومن جاء بعده ، فقد كان همُّه البالغ أن يترك بعده علماً ينتفع به .

ويقول رحمه الله في ذلك : « فإن العالم وإن امتدّ باعه واشتدّ ميادين الجدل دفاعه ، واشتدّ ساعده حتى خرق به كلّ باب سدّ بابيه وأحكم امتناعه فنفعه قاصر على مدّة حياته ما لم يصنّف كتاباً يخلد بعده أو يورث علماً ينقله عنه تلميذه إذا وجد الناس فقده ، أو تهتدي به فئة مات عنه وقد ألّبسها به الرشاد برده .

ولعمري إن التصنيف لأرفعها مكاناً لأنه أطولها زماناً وأدومها إذا مات أحياناً ولذلك لا يخلو لنا وقتٌ يمرّ بنا خالياً عن التصنيف ، ولا يخلو لنا زمنٌ إلا وقد تقلّد عقده جواهر التأليف ، ولا يخلو علينا الدهر ساعة فراغٍ إلا ويعمل فيها القلم بالترتيب والترصيف »^(١) .

لقد كانت مؤلفات تاج الدين السبكي رحمه الله تعالى مع كثرتها نفيسة عذبة العبارة ، جامعة لجواهر العلوم ، ولذا انتشرت في العالم الإسلامي في حياته وبعد مماته ، ورزقت القبول من قبّل الخاصّ والعامّ ، وذلك فضل الله تعالى يأتيه لمن يشاء .

وفي ذلك يقول الحافظ ابن حجر العسقلاني رحمه الله تعالى : « لقد صنّف تصانيف كثيرة جدّاً على صغر سنّه ، قرئت عليه ، وانتشرت في حياته وبعد موته »^(٢) .

ويقول الشوكاني رحمه الله : « ورزق السعادة في تصانيفه فانتشرت في حياته »^(٣) .

فكانت مؤلفاته ، رحمه الله ، بعد موته أكثر انتشاراً وأكثر نفعاً مما يدل بوضوح على صدق نيّته وحسن سريره ، وغزارة علمه وإرادته وجه الله تعالى بها ، وفيما يلي أذكر ما وقفت عليه من مؤلفاته مرتبة على حروف المعجم إن شاء الله تعالى .

١- الإبهاج في شرح منهاج الوصول إلى علم الأصول ، وهو شرح لكتاب « منهاج الوصول إلى علم الأصول » للقاضي عبد الله بن عمر البيضاوي الشافعي المتوفى سنة (٦٨٥

(١) منع الموانع للتاج السبكي (ص : ٨٢ - ٨٣) .

(٢) الدرر لكائمة لابن حجر العسقلاني : ٣ / ٤٠ .

(٣) البدر الطالع الشوكاني (ص : ٤١٥ - ٤١٦) .

هـ)، بدأ به والده تقي الدين السبكي ، فوصل إلى قول البيضاوي: «الواجب إن تناول كل واحد فهو فرض عين»، ثم أتمه ابنه تاج الدين ، رحمهما الله تعالى ، وهو مطبوع بعدة طبعات منها : دار الكتب العلمية ، لبنان - بيروت ، سنة (١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م) .

٢- أحاديث رفع اليدين ، مخطوط ، توجد نسخة له في آصفية (٢ / ٦٠٤ / ٣٠٨) ، قاله كارل بروكلمان^(١) .

٣- أرجوزة في خصائص النبي ﷺ ، ذكره المصنف في طبقاته (٩ / ٢٠٥) ، وقال : « ولي أرجوزة في خصائص النبي ﷺ ومعجزاته منها :

وَهُوَ إِذَا اخْتَجَّ إِلَى مَالِ الْبَشَرِ أَحَقُّ مِنْ مَالِكِهِ بَلَا نَظَرٍ
لَأَنَّهُ أَوْلَى بِذِي الْإِيمَانِ مِنْ نَفْسِهِ بِالنَّصِّ فِي الْقُرْآنِ » .

٤- أرجوزة في الفقه ، ذكره الحافظ السيوطي ، رحمه الله تعالى ، في كتابه «الرد على من أخلد إلى الأرض» ، ونقل منها الآيات التالية :

وَلَا تَجُوزُ جُمُعَتَانِ فِي الْبَلَدِ وَإِنْ تَنَاهَى الْخَلْقُ فِي الْعُسْرِ الْأَشَدِّ
وَضَاقَ بِالْجَمِّ الْغَفِيرِ الْمَسْجِدُ نَصَّ عَلَيْهِ الشَّافِعِيُّ الْأَوْحَدُ
وَاخْتَارَهُ الشَّيْخُ الْإِمَامُ وَقَضَى بِأَنَّهُ الدِّينُ الْقَوِيمُ الْمُرْتَضَى^(٢)

٥- الإشارات إلى أماكن الزيارات ، مخطوط ، توجد له نسختان في مكتبة الأسد الوطنية بدمشق ، تحت الرقم (٨٣٠٦ ، ٤٦٢٤) .

٦- الأشباه والنظائر ، في فروع الشافعية ، مطبوع بتحقيق الشيخ علي محمد معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، دار الكتب العلمية ، لبنان - بيروت ، سنة ١٩٩١ م .

٧- الألغاز ، وهي قصيدة نظمها التاج السبكي في المعايمة ، وذكر قسماً كبيراً من هذه القصيدة في طبقاته (٩ / ١٣٣ - ١٣٨) في ترجمة الشيخ عماد الدين محمد بن إسحاق البليسي المتوفى سنة (٧٤٩ هـ) .

وقد شرح هذه القصيدة الحافظ السيوطي في رسالة سماها «الأجوبة الزكية عن الألغاز السبكية» ، وتقع هذه الرسالة ضمن مجموعة خطية باسم «رسائل السيوطي» بمكتبة رواق الأتراك بالمكتبة الأزهرية برقم (٣٦٩٨)^(٣) .

(١) تاريخ الأدب العربي : ٣٥٩/٦ .

(٢) الرد على من أخلد إلى الأرض للسيوطي (ص : ٢٢) .

(٣) انظر : تعليق عبد الفتاح محمد الحلو ومحمود محمد الطناحي على الطبقات للسبكي (٩ / ١٣٢) .

- ٨- أوضح المسالك في المناسك، ذكره كارل بروكلمان في تاريخ الأدب العربي، وقال: «دمشق، عمومية: ٤٧ / ٢٧٥ / ٨١»^(١).
- ٩- تبين الأحكام في تحليل الحافظ، ذكره كارل بروكلمان وقال: «أصفية: ٢ / ١٧١٤ / ٨١٧»^(٢).
- ١٠- تخرّيج أحاديث إحياء علوم الدين، ذكره المصنف في طبقاته (٦ / ٢٨٧-٣٩٢) في ترجمة الإمام الغزالي، وهو مطبوع.
- ١١- ترشيح التوشيح في اختيار الوالد الفقه الشافعي، ذكره الحافظ ابن حجر^(٣) وابن العماد، وقال: «وفيه فوائد غريبة، وأسلوب فريد»^(٤)، وهو مخطوط، توجد له نسخة في مكتبة الأسد الوطنية بدمشق، تحت الرقم (٥٦٨٢).
- ١٢- تشييد الأذهان على قدر الإمكان في الرد على البيضاوي، ذكره حاجي خليفة^(٥) وإسماعيل باشا البغدادي^(٦).
- ١٣- توشيح التصحيح للإمام النووي، الفقه الشافعي، مخطوط، توجد له نسخة في مكتبة الأسد الوطنية بدمشق، تحت الرقم (٢٣١٦).
- ١٤- توشيح التصحيح في أصول الفقه، ذكره خير الدين الزركلي^(٧)، وكارل بروكلمان^(٨).
- ١٥- توشيح التنبيه للشيخ أبي إسحاق الشيرازي، الفقه الشافعي، ذكره الحافظ ابن حجر^(٩)، وابن العماد^(١٠)، وكحالة^(١١).
-
- (١) تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان: ٦ / ٣٦٠.
- (٢) تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان: ٦ / ٣٦٠.
- (٣) الدرر الكامنة: ٣ / ٤٠.
- (٤) شذرات الذهب: ٨ / ٣٨٠.
- (٥) كشف الظنون: ١ / ٤٠٨.
- (٦) إيضاح المكنون: ١ / ٢٨١.
- (٧) الأعلام: ٤ / ١٨٤.
- (٨) تاريخ الأدب العربي: ٦ / ٦٣٠.
- (٩) الدرر الكامنة: ٣ / ٤٠.
- (١٠) شذرات الذهب لابن العماد: ٨ / ٣٨٠.
- (١١) معجم المؤلفين لكحالة: ٢ / ٣٤٣.

- ١٦- جزء على الحديث : « المتبايعين بالخيار »، الحديث، ذكره المصنف في طبقاته الكبرى (٩ / ١٨١ ، ١٠ / ١٩١) .
- ١٧ - جزء في الطاعون، ذكره حاجي خليفة في كشف الظنون (١ / ٤٠٨) .
- ١٨ - جمع الجوامع، أصول الفقه، مطبوع بعدة طباعات، منها مع تشنيف المسامع للزركشي، دار الكتب العلمية، لبنان - بيروت، سنة (١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م) .
- ١٩ - الدلالة على عموم الرسالة، ذكره كارل بروكلمان، وقال : « ألفه جواباً عن أسئلة أهل طرابلس ، عمومية ، ٢٨٨٨ »^(١) .
- ٢٠ - رُفُعُ الحاجب عن مختصر ابن الحاجب، أصول الفقه، شرح فيه المصنف كتاب «مختصر منتهى الوصول في علمي الأصول والجدل» للإمام ابن الحاجب المالكي المتوفى سنة (٦٤٦ هـ) ، وهو مطبوع بتحقيق الشيخ علي محمد معوّض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، دار عالم الكتب، لبنان - بيروت، سنة (١٤١٩ هـ) .
- ٢١ - رُفُعُ الحَوْبَةِ بوضع التوبة، ذكره المصنف في طبقاته (٢ / ٣٢٧) .
- ٢٢ - السيف المشهور في شرح عقيدة أبي منصور الماتريدي، ذكره المصنف في طبقاته (٣ / ٣٨٤) ، ومنع الموانع (ص : ٢٥٦) .
- ٢٣ - طبقات الشافعية الصغرى ، مخطوط، توجد له نسخة في مكتبة الأسد الوطنية بدمشق تحت الرقم (٣٥٥٤) .
- ٢٤ - طبقات الشافعية الكبرى، مطبوع بتحقيق عبد الفتاح محمد الحلو ومحمود محمد الطناحي ، دار إحياء الكتب العربية ، مصر - القاهرة .
- ٢٥ - طبقات الشافعية الوسطى ، مخطوط، توجد له نسخة في مكتبة الأسد الوطنية بدمشق تحت الرقم (١٥٠٣٨) .
- ٢٦ - الفتاوى، ذكره كحالة^(٢) وكارل بروكلمان وقال : « يوجد في دمشق ، عمومية : ٥١ / ٣٨٥ ، ٧ / القاهرة : ١٣٥٦ / ١٩٣٧ ، في مجلدين »^(٣) .
- ٢٧ - القاعدة في الجرح والتعديل ، مطبوع بتحقيق الشيخ العلامة عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله ، سورية - حلب ، مكتبة المطبوعات الإسلامية، سنة : ١٩٩٥ م .

(١) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان : ٦ / ٣٦٠ .

(٢) معجم المؤلفين لكحالة : ٢ / ٣٤٣ .

(٣) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان : ٦ / ٣٥٩ .

- ٢٨ - القاعدة في المؤرخين ، مطبوع بتحقيق الشيخ العلامة عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله تعالى ، سورية - حلب ، مكتبة المطبوعات الإسلامية ، سنة : ١٩٩٥ م .
- ٢٩ - القصيدة عن الألفاظ الأعجمية في القرآن ، مخطوط ، ذكره كارل بروكلمان وقال : « توجد في برلين : ٧٢٥ ، وقارن : ٧٢٤ »^(١) .
- ٣٠ - القصيدة المنفرجة ، مخطوط ، ذكره كارل بروكلمان وقال : « توجد في كمبريدج ثالث : ٩٩٠ »^(٢) .
- ٣١ - القصيدة النونية ، العقائد ، ذكره المصنف في طبقاته (٣ / ٣٧٨) فقال : « جمع المسائل التي بيننا وبين الحنفية خلاف فيها [أي في العقائد] ثلاث عشرة مسألة ، منها معنوي ست مسائل ، والباقي لفظي ، ... ولي قصيدة نونية جمعت فيها هذه المسائل ، وضممت إليها مسائل اختلفت الأشاعرة فيها » . ثم ساق القصيدة كاملة .
- ٣٢ - مُعيد النعم ومُبيد النقم ، مطبوع بعدة طبعات منها بتحقيق الدكتور عبد الستار أبو غدة في دار الأقصى في القاهرة سنة (١٩٩٣ م) .
- ٣٣ - مناقب الشيخ أبي بكر بن قوام ، مخطوط ، ذكره كارل بروكلمان وقال : « مخطوط في برلين : ١٠٠٩٩ ، جاريت : ٦٨٨ »^(٣) .
- ٣٤ - منع الموانع عن جمع الجوامع ، أصول الفقه ، مطبوع ، حققه سعيد علي محمد الحميري لنيل درجة دكتوراه بجامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، سنة (١٩٩٠ م) ، وطبع ببيروت في دار البشائر الإسلامية سنة (١٩٩٩ م) .

(١) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان : ٦ / ٣٦٠ .

(٢) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان : ٦ / ٣٦٠ .

(٣) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان : ٦ / ٣٥٩ .

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

الفصل الثاني

في

ترجمة الشارح الجلال المحلي

ويحتوي على أربعة مباحث :

المبحث الأول : في اسمه ونسبه وكنيته ولقبه؛

المبحث الثاني : في ولادته ونشأته ووفاته؛

المبحث الثالث : في شيوخه وتلاميذه؛

المبحث الرابع : في مؤلفاته.

المبحث الأول

اسم الشارح ، ونسبه ، ولقبه ، وكنيته

هو الشيخ الإمام المحقق ، الفقيه الأصولي ، المفسر ، المنطقي المتكلم ، العلامة محمد ابن أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أحمد بن هاشم بن الشهاب أبي العباس بن الكمال ، الأنصاري ، المصري ، القاهري ، المحلي ، جلال الدين ، أبو عبد الله ، الشافعي ^(١) .

هو رحمه الله تعالى المحلي الأصل نسبة إلى المحلة الكبرى ، قال الحافظ السخاوي ، رحمه الله تعالى : « المحلي الأصل نسبة للمحلة الكبرى من الغربية القاهري » ^(٢) .

وقال الشوكاني رحمه الله تعالى : « أبو عبد الله المحلي الأصل نسبة إلى المحلة الكبرى - بفتح الحاء المهملة - من القاهرة ، الشافعي » ^(٣) .

نسبة الجلال المحلي إلى مذهب الشافعي رضي الله تعالى ، أصلي وقد كان أبوه وجده شافعيين ، قال الحافظ السخاوي رحمه الله تعالى : « أبو عبد الله المحلي القاهري ، الشافعي الماضي أبوه وجده ، ويُعرف بالجلال المحلي » ^(٤) .

المبحث الثاني

مولد الشارح المحلي ، ونشأته ، ووفاته

مولد جلال الدين المحلي : ولد جلال الدين المحلي ، رحمه الله تعالى ، في مستهل شوال سنة إحدى وتسعين وسبعمئة (٧٩١ هـ) للهجرة المباركة ، الموافقة سنة تسع وثمانين وثلاثمئة وألف (١٣٨٩ م) للميلاد ^(٥) بالمحلة الغربية بالقاهرة .

(١) انظر : الضوء اللامع (٣٩ / ٧) ، البدر الطالع (ص : ٦٣١) ، بدائع الزهور لابن إياس (٣٥٥ / ٢) ، شذرات الذهب (٩ / ٤٤٧) ، الفتح المبين في طبقات الأصوليين للمراغي (٣ / ٤٠) ، النجوم الزاهرة للآتاكبي (١٦ / ١٨٠) ، إيضاح المكنون (٣ / ١٤٧) ، هدية العارفين (٦ / ٢٠٢) ، معجم المؤلفين لكحالة (٣ / ٩٣) ، الأعلام للزركلي (٥ / ٣٢٣) .

(٢) الضوء اللامع للسخاوي : ٣٩ / ٧ .

(٣) البدر الطالع للشوكاني (ص : ٦٣١) .

(٤) الضوء اللامع للسخاوي : ٣٩ / ٧ .

(٥) انظر : الفتح المبين للمراغي (٣ / ٤٠) ، معجم المؤلفين لكحالة (٣ / ٩٣) ، الأعلام (٣ / ٣٢٣) .

قال الحافظ السخاوي رحمه الله تعالى: «وُلِدَ [أي الجلال المحلي] كما رأيت بخطه في مستهلّ شوال سنة (٧٩١ هـ) بالقاهرة»^(١). وبه قال أيضاً الشوكاني^(٢).

اتفقت كلمة الذين ترجموا لجلال الدين المحلي، رحمه الله تعالى، على أن ولادته كانت سنة (٧٩١ هـ)^(٣) إلا إسماعيل باشا البغدادي فقال: «وُلِدَ سنة تسعين وسبعمة للهجرة»^(٤).

نشأة جلال الدين المحلي وحياته :

نشأ جلال الدين المحلي، رحمه الله تعالى، بالقاهرة، فقرأ القرآن وكتباً، واشتغل بالعلم فبرع في الفنون فقهاً، وأصولاً، وكلاماً، ونحواً، ومنطقاً، وغيرها، ومهر وتقنم على الأقران، وتفنن في العلوم العقلية والنقلية^(٥).

وكان أولاً يتولى بيع البرّ في بعض الحوانيت، ثم أقام شخصاً عوضه فيه مع مشاركته له أحياناً، وتصدّى هو للتدريس والإقراء^(٦).

وكان إماماً علامةً، محققاً نظاراً، مفرط الذكاء، صحيح الذهن، بحيث كان يقول بعض المعبرين من أهل عصره: إن ذهنه يثقب ألماس، وكان هو يقول عن نفسه: إن فهمي لا يقبل الخطأ - ومع ذلك كان لا يقدر على الحفظ، وحفظ كراسة من بعض الكتب فامتلاً بدنه حرارة - حادّة القريحة، قويّ المباحثة^(٧).

وكان غرّة هذا العصر في سلوك طريق السلف على قدم من الصلاح والورع، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، يواجه بذلك أكابر الظلمة والحكام، ويأتون إليه فلا يلتفت إليهم، ولا يأذن لهم في الدخول عليه، وكان عظيم الحدة جدّاً، لا يراعي أحداً في القول،

(١) الضوء اللامع للسخاوي: ٣٩ / ٧.

(٢) البدر الطالع للشوكاني (ص: ٦٣١).

(٣) انظر: الضوء اللامع (٣٩ / ٧)، حسن المحاضرة (٢ / ٢٠٠)، شذرات الذهب (٩ / ٤٤٧)، البدر الطالع (ص: ٦٣١)، النجوم الزاهرة للأتابكي (١٦ / ١٨٠)، بدائع الزهور لابن إياس (٢ / ٣٥٦)، الفتح المبين للمراغي (٣ / ٤٠)، معجم المؤلفين (٣ / ٩٣)، الأعلام (٥ / ٣٢٣).

(٤) هدية العارفين لإسماعيل باشا: ٢٠٢ / ٦.

(٥) حسن المحاضرة (٢ / ٢٠٠)، شذرات الذهب (٩ / ٤٤٧)، الضوء اللامع (٧ / ٣٩).

(٦) الضوء اللامع للسخاوي: ٣٩ / ٧.

(٧) انظر: حسن المحاضرة للسيوطي (٢ / ٢٠١)، الضوء اللامع للسخاوي (٧ / ٣٩)، شذرات الذهب لابن العماد (٩ / ٢٤٧).

معظماً بين الخاصة والعامة، مُهاباً وقوراً، عليه سيمًا الخير^(١).

اشتهر ذكره وبعد صيته، وقُصِدَ بالفتوى من الأماكن النائية، وهرع إليه غير واحد من الأعيان بقصد الزيارة والتبرك، وخضع له قضاء القضاة، وهابوه ورجعوا إليه، وظهرت له الكرامات، وانتفعت به الطلبة، وخضعت له الناس^(٢).

عُرِضَ عليه قضاء الديار المصرية غير مرة فامتنع، وكان يقول لأصحابه: إنه لا طاقة له على النار^(٣).

وقد تولّى تدريس الفقه بالبروقية^(٤) عَوْضَ الشهاب الكُراني^(٥) سنة (٨٤٤ هـ)، حتّى كان ذلك سبباً لتعقّبه عليه في شرحه على «جمع الجوامع» بما يَنَازِعُ في أكثره^(٦)، وكذا وليّ تدريس الفقه الشافعي بالمؤيدة، وقرأ عليه جماعة، وكان قليل الإقراء يغلب عليه الملل والسآمة، وألف كتباً جليّة في علوم الفقه وغير ذلك^(٧).

(١) حسن المحاضرة للسيوطي (٢ / ٢٠١)، الضوء اللامع للسخاوي (٧ / ٤٠)، شذرات الذهب لابن العماد (٩ / ٢٤٧).

(٢) الضوء اللامع للسخاوي (٧ / ٤٠)، النجوم الزاهرة لأتاكى (١٦ / ١٨٠)، بدائع الزهور لابن إياس (٢ / ٣٥٦)، الأعلام للزركلي (٥ / ٣٣٣).

(٣) حسن المحاضرة للسيوطي (٢ / ٢٠١)، الضوء اللامع للسخاوي (٧ / ٤٠)، شذرات الذهب لابن العماد (٩ / ٢٤٧).

(٤) المدرسة البروقية بخطّ بين القصرين في شارع النحاسين عند جامع المارستان المنصوري، بين مدرستي الناصرية والكاملية، أنشأها السلطان الظاهري بَرقوق، وابتدئ في عمارتها سنة ٧٨٣ هـ، وفرغ منها سنة ٧٨٨ هـ، وهي من أحسن مدارس مصر، وهي الآن عامرة بمقامة الشعائر الإسلامية من جمعة وجماعة، وليس فيها شيء من دروس العلم. (الخطط التوقيفية: ٦ / ٧).

(٥) والكُراني: هو أحمد بن إسماعيل بن عثمان الكُراني شهاب الدين، الشافعي ثم الحنفي، عالم بلاد الروم، ولد سنة (٨١٣ هـ)، تميّز في الأصلين، والمنطق، وغيرها، ومهر في النحو والمعاني وغير ذلك من العقلية، وشارك في الفقه، ولازم العلّاء البخاري، ألف كتباً قيمة منها: الدرر اللوامع في شرح جمع الجوامع، وشرح الكافية لابن الحاجب، وغيرهما، توفي سنة (٨٩٣ هـ). (الضوء اللامع: ١ / ٢٤١، البدر الطالع، ص: ٥٢، الأعلام: ٩٧ / ١).

(٦) لقد ذكر هذه الاعتراضات العلامة أحمد بن القاسم العبّادي الشافعي (٩٩٤ هـ) في حاشيته على شرح جمع الجوامع للمحلي المسمّاة بـ «الآيات البيّنات» وردّها فليراجع هناك.

(٧) حسن المحاضرة (٢ / ٢٠١)، الضوء اللامع (٧ / ٤٠)، النجوم الزاهرة (١٦ / ١٨٠).

وكان متقشفاً في مركوبه وملبوسه ، يتكسب بالتجارة^(١) ، رحمه الله تعالى ونفعنا الله به والمسلمين .

وفاة جلال الدين المحلي :

اتفق المترجمون لحياة جلال الدين المحلي ، رحمه الله تعالى ، على أن وفاته كانت سنة أربع وستين وثمانمئة (٨٦٤ هـ) للهجرة المباركة^(٢) الموافقة سنة تسع وخمسين وأربعمئة وألف (١٤٥٩ م) للميلاد^(٣) بمصر .

قال الحافظ السخاوي رحمه الله تعالى : « مات بعد أن تعلل بالإسهال من نصف رمضان في صبيحة يوم السبت مستهل سنة (٨٦٤ هـ) ، وصلي عليه بمصلى باب النصر في مشهد حافل جدّاً ، ثم دُفن عند آبائه بترتبه التي أنشأها تجاه جوش ، وتأسف الناس عليه كثيراً ، وأثنوا عليه جميلاً ، ولم يخلف بعده في مجموعه مثله ، رثاه بعض الطلبة ، بل مدحه في حياته جماعة من الأعيان »^(٤) .

وكانت وفاته في المحرم ، قال ابن لياس : « في السنة (٨٦٤ هـ) في المحرم في أول يوم منه كانت وفاة العلامة العالم الفاضل الشيخ الصالح جلال الدين المحلي »^(٥) ، وبمثله قال المراغي^(٦) ، ولكن اختلف العلماء في تعيين يوم وفاته ، فقال السخاوي^(٧) والشوكاني^(٨) : « يوم السبت » ، وقال الأتابكي : « يوم الأحد »^(٩) .

ولعل الأول أصح لأن الحافظ السخاوي تلميذ المحلي ، وهو أدري بذلك ، والله تعالى أعلم .

(١) حسن المحاضرة (٢ / ٢٠١) ، شذرات الذهب (٩ / ٢٤٧) .

(٢) الضوء اللامع (٧ / ٤١) ، حسن المحاضرة (٢ / ٢٠١) ، شذرات الذهب (٩ / ٢٤٧) ، الفتح المبين (٣ / ٤٠) ، النجوم الزاهرة (١٦ / ١٨٠) ، البدر الطالع للشوكاني (ص : ٦٣٢) ، كشف الظنون (٢ / ١٨٧٣) .

(٣) معجم المؤلفين (٣ / ٩٣) ، الأعلام (٥ / ٣٣٣) ، الفتح المبين (٣ / ٤٠) .

(٤) الضوء اللامع للسخاوي : ٤١ / ٧ .

(٥) بدائع الزهور : ٢ / ٣٥٥ .

(٦) الفتح المبين : ٣ / ٤٠ .

(٧) الضوء اللامع للسخاوي : ٧ / ٤١ .

(٨) البدر الطالع (ص : ٦٣٢) .

(٩) النجوم الزاهرة : ١٦ / ١٨٠ .

المبحث الثالث

شيوخ جلال الدين المحلي ، وتلاميذه

شيوخ جلال الدين المحلي :

لقد أخذ جلال الدين المحلي كلَّ فنٍّ من العلوم الشرعية من أكابر علماء عصره وفي ذلك يقول الحافظ السخاوي: « أخذ جلال الدين الفقه والأصول والعربية عن الشمس البرماوي ، وكان مقيماً معه بالبيبرسية فكثرت انتفاعه به لذلك ، والفقه أيضاً عن البيجوري ، والجلال البلقيني ، والولي العراقي ، والأصول أيضاً عن العزّاب جماعة ، ولازم البساطي في التفسير وأصول الدين وغيرها ، وانتفع به كثيراً ، ... »

وأخذ علوم الحديث عن الولي العراقي وشيخنا [يعني الحافظ ابن حجر العسقلاني] ، وبه انتفع ، فإنه قرأ عليه جميع شرح ألفية العراقي ، وأذن له في إقرائه ، وكان أحد الطلبة المؤيدة عنده ، بل كان كلما يشكل عليه في الحديث وغيره يراجع فيه ^(١) .

وأذكر هنا ترجمة ثلاثة من شيوخ جلال الدين المحلي على حسب وفياتهم إشارة إلى باقيهم ، وهم : الحافظ ولي الدين العراقي ، وشمس الدين البرماوي ، والحافظ ابن حجر العسقلاني ، رحمهم الله تعالى :

١- الحافظ ولي الدين العراقي (٧٦٢-٨٢٦هـ = ١٣٦١-١٤٢٣ م):

هو أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحيم العراقي ، ولي الدين ، أبو زُرْعَة ، الإمام بن الإمام ، الحافظ بن الحافظ ، شيخ الإسلام بن شيخ الإسلام ، الشافعي .

ولد سنة (٧٦٢هـ - ١٣٦١م) ، وبكر به أبوه فأحضره عند المسند أبي الحرم القلانسي في الأولى والثانية ، واستجاز له من أبي الحسن العرضي ، ثم طلب بنفسه ، وطاف على الشيوخ وكتب الطباق ، وفهم الفن ، واشتغل في الفقه ، والعربية ، والمعاني ، والبيان ، وأحضر على جمال الدين الإسنوي ، وشهاب الدين ابن التقيب .

أقبل على التصنيف فصنّف النكت على المختصرات الثلاثة جمع فيها بين التوشيح للقاضي تاج الدين السبكي ، وبين تصحيح الحاوي لابن الملقن ، وزاد عليهما فوائد من حاشية الروضة للبلقيني ، ومن المهمات للإسنوي ، وتلقى الطلبة هذا الكتاب بالقبول ونسخوه

(١) الضوء اللامع للسخاوي : ٣٩ / ٧ .

وقرأوه عليه ، وهذب شرح جمع الجوامع لبدر الدين الزركشي ، وسمّاه « الغيث الهامع في شرح جمع الجوامع » ، وهما مطبوعان .
ولما مات أبوه تفرّج في وظائفه فدرّس بالجامع الطولاني وغيره ، ثم ولي القضاء الأكبر ، وصُرف عنه .

وكان من خير أهل العصر بشاشة وصلابة في الحكم ، وقياماً بالحق ، وطلاقة وجه ، وحسن خلق ، وطيب عشرة .

توفي رحمه الله تعالى يوم الخميس التاسع والعشرين من شهر رمضان سنة (٨٦٢ هـ = ١٤٢٣ م) ، ودفن عند والده شيخ الإسلام ، رحمهما الله تعالى^(١) .

٢ - شمس الدين البرماوي (٧٦٣ - ٨٣١ هـ = ١٣٦٢ - ١٤٢٨ م) :

هو محمد بن عبد الدائم بن عيسى بن فارس المصري البرماوي^(٢) ، الشافعي ، شمس الدين .

ولد سنة (٧٦٣ هـ = ١٣٦٢ م) ، وتفقه وهو شاب ، وسمع من إبراهيم بن إسحاق الأمدي ، وعبد الرحمن بن علي القاري ، وغيرهما .

كان أحد الأئمة الأعلام ، والبحر الذي لا تكدره الدلاء ، فريد دهره ، ووحيد عصره ، أجمع الناس لفنون العلم مع ما كان عليه من التواضع والخير ، وصنّف التصانيف المفيدة ، منها : شرح البخاري ، وهو شرح حسن ، ولخص المهمات والتوشيح ، ونظم ألفية في أصول الفقه لم يسبق إلى مثلها ، وشرحها شرحاً حسناً حافلاً نحو مجلدين ، وكان يقول : أكثر هذا الكتاب هو جملة ما حصلت في عمري ، وشرح لامية ابن مالك شرحاً في غاية الجودة ، واختصر السيرة ، وكتب الكثير ، وحشى الحواشي المفيدة ، وعلّق التعاليق النفيسة والفناوى العجيبة ، وكان من عجائب دهره .

توفي رحمه الله تعالى بالقدس يوم الخميس ثامن عشري أحد الجماديين سنة (٨٣١ هـ = ١٤٢٨ م) ، ودفن بتربة ماملا بجوار الشيخ عبد الله القرشي ، رحمهما الله تعالى^(٣) .

(١) انظر : طبقات الشافعية لابن قاضي شهاب (١٠٣ / ٤) ، الضوء اللامع (١ / ٣٠٢) ، شذرات الذهب لابن العماد (٩ / ٢٥١ - ٢٥٢) ، الأعلام (١ / ١٤٨) ، معجم المؤلفين (١ / ١٦٨) .

(٢) قال ياقوت الحموي في معجم البلدان (١ / ٤٠٣) : « برمة : بالكسر بليدة ذات أسواق في كوران الغربية من أرض مصر في طريق الاسكندرية » .

(٣) انظر : الضوء اللامع للسخاوي (٨ / ٢٨٠) ، شذرات الذهب لابن العماد (٩ / ٢٨٦) ، الأعلام (٦ / ١٨٨) ، معجم المؤلفين (٣ / ٣٨٨) .

٣- الحافظ ابن حجر (٧٧٣ - ٨٥٢ هـ = ١٣٧٢ - ١٤٤٩ م) :

هو أحمد بن علي بن محمد بن محمد ، الشهير بابن حجر ، شيخ الإسلام ، علمُ الأعلام ، أمير المؤمنين في الحديث ، حافظ العصر ، شهاب الدين ، أبو الفضل ، الكنانى العسقلانى فى الأصل ، المصرى المولد والمنشأ والدار والوفاء ، الشافعى .

ولد سنة (٧٧٣ هـ = ١٣٧٢ م) ، حفظ القرآن العظيم ، وتولّى بالنظم ، وقال الشعر الكثير المليح إلى الغاية ، ثم حبّب الله تعالى إليه الحديث فأقبل عليه ، وسمع الكثير بمصر وغيرها ، ورحل ، وانتقى ، وحصل ، وسمع من الحفاظ : ابن الملقّن ، والعراقى ، والسراج البلقينى ، والبرهان الأبناسى ، ونور الدين الهيثمى ، وغيرهم .

وأخذ الفقه من السراج البلقينى ، وابن الملقّن ، وزين الدين العراقى ، وغيرهم .

وانتهى إليه معرفة الرجال واستحضارهم ، معرفةً العالى والنازل ، وعلل الأحاديث ، وصار هو المعوّل عليه فى هذا الشأن فى سائر الأقطار ، وقدوة الأمة ، وعلامة العلماء ، وحجة الأعلام ، ومحبي السنة ، وانتفعت به الطلبة ، وحضر دروسه وقرأ عليه غالب علماء مصر ، ورحل الناس إليه من الأقطار .

وصنّف كتباً نفيسة منها : شرح البخارى المسمّى بـ « فتح البارى » ، وتغليق التعليق ، وتهذيب تهذيب الكمال لحافظ الدنيا المزي ، وتقريب التهذيب ، وتعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الستة ، والإصابة فى تمييز الصحابة ، ولسان الميزان ، وغيرها الكثير .

وكان صبيح الوجه ، فصيح اللسان ، شجي الصوت ، جيّد الذكاء ، عظيم الحذق ، راويةً للشعر وأيام من تقدّمه وعاصرّه ، مع كثرة الصوم ولزوم العبادة ، واقتداء بالسلف الصالح ، وأوقاته مقسمة للطلبة مع كثرة المطالعة والتأليف والتصدي للإفتاء والتصنيف .

توفى رحمه الله تعالى ليلة السبت ثامن عشرين ذى الحجة سنة (٨٥٢ هـ - ١٤٤٩ م) ، وكانت جنازته حافلة مشهورة^(١) .

تلاميذ جلال الدين المحلي :

لقد تتلمذ على جلال الدين المحلي ، رحمه الله تعالى ، عدد لا يحصى ، وتخرّج به جماعة من الأفاضل ، وارتحل إليه الفضلاء وإن كان رحمه الله تعالى فى آخر حياته لا يُقرئ إلا قليلاً ، وفى ذلك يقول تلميذه الحافظ السخاوى :

(١) انظر : الضوء اللامع للسخاوى (٢ / ٣٦ - ٤٠) ، شذرات الذهب (٩ / ٣٩٥ - ٣٩٩) ، الأعلام

(١ / ١٧٨) ، معجم لمؤلفين (١ / ٢١٠) .

«قرأ على جلال الدين المحلي مَنْ لا يحصى كثرةً ، وارتحل الفضلاء للأخذ عنه ، وتخرَّج به جماعة درَّسوا في حياته ، لكنَّه صار في آخر حياته يستروح في إقرائه لغلبة الملل والسَّامة عليه وكثرة المخاطبين ، ولا يصغي إلَّا لِمَنْ عَلِمَ تحريره وتحريزه خصوصاً وهو حاد المزاج لا سيَّما في الحرِّ ، وإذا ظهر له الصواب على لسان من كان رجع إليه مع شدَّة التحرز ، وحَدَّث باليسير ، وسمع منه الفضلاء ، أخذتُ عنه ، وقرض لي غير تصنيف ، وبالغ في التنويه بي»^(١).

وأذكر هنا ترجمة موجزة لأربع من كبار تلاميذه حسب وفياتهم ، وهم : قُطْلُوْبُغا الكُرْكُرِي ، الحافظ السخاوي ، الحافظ السيوطي ، ابن أبي شريف المقدسي :

١ - قُطْلُوْبُغا الكُرْكُرِي الحنفي (٨٢٨ - ٨٩٩ هـ = ١٤٢٢ - ١٤٩٣ م) :

هو يوسف بن شاهين الجمال بن الأمير أبي أحمد العلائي قُطْلُوْبُغا الكركري ، القاهري ، أبو المحاسن ، الشافعي ثم الحنفي ، سبط الحافظ ابن حجر .

ولد سنة (٨٢٨ هـ = ١٤٢٢ م) ، سمع على جده الحافظ ابن حجر كثيراً ، وعلى البرهان ابن حصر ، والبدر ابن القطان ، وجماعة آخرين ، وقرأ في الفنون على أبي الجود والجلال المحلي ، والرشيدي ، وأمعن في الطب ، ودار على الشيوخ ، وكتب الأجزاء والطباق .

وصنَّف مصنفات مفيدة ، منها : رونق الألفاظ المعجم لمعجم الحفاظ ، والمتنخب شرح المتنخب في علوم الحديث لعلاء الدين التركماني ، ورؤي الظمَّان من الصافي الزُّلالة بتخريج أحاديث الرسالة ، والنفع العام بخطب العام ، ومنحة الكرام بشرح بلوغ المرام ، والمعجم النفيس لمعجم أتباع ابن إدريس ، وغير ذلك .

وطار ذكره في الآفاق ، وتناقلت مؤلفاته الرفاق .

مات رحمه الله تعالى سنة (٨٩٩ هـ = ١٤٩٣ م) من عمر إحدى وسبعين سنة^(٢).

٢ - الحافظ السخاوي (٨٣١ - ٩٠٢ هـ = ١٤٢٧ - ١٤٩٧ م) :

هو محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر السخاوي^(٣) الأصل ، القاهري المولد ، شمس الدين ، أبو الخير ، نزيل الحرمين ، الحافظ المسند ، الشافعي .

(١) الضوء اللامع للسخاوي : ٤٠ / ٧ .

(٢) البدر الطالع للشوكاني (ص : ٨٧٢) .

(٣) سَخَا : كورة غربية بمصر ، فتحها خاتمة بن حذافة بولاية عمرو بن العاص أيام عمر رضي الله عنه .

(معجم البلدان لياقوت الحموي : ٣ / ١٩٦) .

ولد سنة (٨٣١ هـ - ١٤٢٧ م) ، وحفظ القرآن وهو صغير ، وصلى به في شهر رمضان ، وحفظ عمدة الأحكام ، والتنبيه ، والمنهاج ، وألفية ابن مالك ، وألفية العراقي ، وغالب الشاطبية ، والنخبة لابن حجر ، وغير ذلك ، وكلما حفظ كتاباً عرضه على مشايخه .

قرأ على جمال الدين ابن هشام الحنبلي ، وصالح البلقيني ، وشرف الدين المناوي ، وابن الهمام ، وابن حجر ، و جلال الدين المحلي ، وغيرهم .

سمع الكثير على الحافظ ابن حجر ، ولازمه أشد الملازمة وحمل عنه ما لم يشاركه فيه غيره ، وأخذ عنه أكثر تصانيفه ، وأذن له ، وتخرج به في الحديث ، وأقبل على هذا الشأن بكلية وتدرّب فيه ، وأخذ عن مشايخ عصره حتى كان يروي صحيح البخاري عن أزيد من مئة وعشرين نفساً ، ورحل إلى الآفاق وطاف البلاد ، وحجّ مراتٍ وجاور مجاوراتٍ ، وأخذ من علماء الحرمين ، وانتهى إليه علم الجرح والتعديل حتى قيل : لم يكن بعد الذهبي أحد سلك مسلكه ، وأملى الحديث على ما كان عليه أكابر مشايخه ومشايخهم .

ألّف كتاباً إليها النهاية لمزيد علوّه وفصاحته منها : فتح المغيث بشرح ألفية الحديث ، لا يُعلم أجمع منه ولا أكثر تحقيقاً لمن تدبره ، كما قال ابن العماد الحنبلي^(١) ، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ، لو لم يكن له غيره لكان أعظم دليل على إمامته كما قال الشوكاني^(٢) ، والمقاصد الحسنة في الأحاديث الجارية على الألسنة ، والقول البديع في الصلاة على الحبيب الشفيع ، والأصل الأصيل في تحريم النقل عن التوراة والإنجيل ، وغير ذلك الكثير .

توفي رحمه الله تعالى بالمدينة المنورة على ساكنها الصلاة والسلام يوم الأحد الثامن والعشرين من شعبان سنة (٩٠٢ هـ - ١٤٩٧ م) ، ووُفِّق بنعشه تجاه الحجرة الشريفة ، ودُفِن بالبقيع بجوار الإمام مالك ، رحمهما الله تعالى ، ولم يخلف بعده مثله^(٣) .

٣- الحافظ السيوطي (٨٤٩ - ٩١١ هـ = ١٤٤٥ - ١٥٠٧ م) :

هو عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن سابق الدين أبي بكر ، جلال الدين ، أبو الفضل ، السيوطي ، الشافعي ، الحافظ المسند ، المحقق المدقق ، صاحب المؤلفات الفائقة النافعة .

(١) شذرات الذهب لابن العماد : ٢٤ / ١٠ .

(٢) البدر الطالع للشوكاني (ص : ٧٠٣) .

(٣) انظر : شذرات الذهب لابن العماد (٢٣ - ٢٥ / ١٠) ، البدر الطالع للشوكاني (ص : ٧٠١) ، الأعلام

(٦ / ١٩٤) ، معجم المؤلفين (٣ / ٣٩٩) .

ولد سنة (٨٤٩ هـ - ١٤٤٥ م) ، حفظ القرآن العظيم وله من العمر دون ثمان سنين ، وحفظ العمدة ، والمنهاج الفرعي ، وبعض الأصولي ، وألفية النحو ، وعرض ذلك على علماء عصره ، وأجازوه .

أخذ عن جلال الدين المحلي ، وزين الدين العقبى ، وشمس الدين محمد بن موسى الحنفي النحو ، وعلم الدين البلقيني ، وشرف الدين المناوي ، وفنوناً كثيرة عن جماعة كثيرة ، وأجاز له أكابر علماء عصره من سائر الأمصار ، وبرز في جميع الفنون ، وفاق الأقران ، واشتهر ذكره وبعد صيته .

وصنف التصانيف المفيدة الحافلة الكثيرة ، الكاملة الجامعة ، المحررة المعتمدة ، وقد اشتهر أكثرها في حياته في أقطار الأرض شرقاً وغرباً ، منها : الجامع الصغير والكبير في الحديث ، والدر المنثور في التفسير ، والإتقان في علوم القرآن ، وغيرها الكثير .

وكان أعلم أهل زمانه بالحديث وفنونه رجالاً ، وغريباً ومتناً وسنداً ، واستنباطاً للأحكام منه ، وأخبر عن نفسه أنه يحفظ مئتي ألف حديث ، وقال : لو وجدت أكثر لحفظت ولعله لا يوجد على وجه الأرض الآن أكثر من ذلك .

ولما بلغ أربعين أخذ في التجرد للعبادة والانقطاع إلى الله تعالى والاشتغال به صرفاً والإعراض عن الدنيا وأهلها كأنه لم يعرف أحداً منهم ، وشرع في تحرير مؤلفاته ، وكان الأمراء والأغنياء يزورونه ويعرضون عليه الأموال النفيسة فيردّها ، وظهر له كرمات ، ورئي النبي ﷺ ، في المنام والشيخ السيوطي يسأله عن بض الأحاديث والنبي ﷺ يقول : هات يا شيخ الحديث ، وبالجمله مناقبه لا تحصر كثرة ، ولو لم يكن له من الكرامات إلا كثرة المؤلفات وتحريرها وتدقيقها لكفى ذلك شاهداً لمن يؤمن بالقدره .

توفي رحمه الله تعالى في سحر ليلة الجمعة تاسع عشر جمادى الأولى سنة (٩١١ هـ = ١٥٠٧ م) ، في منزله بعد تمرّض سبعة أيّام عن إحدى وستين سنة ، ودُفن في حوش قوصون خارج باب القراقة^(١) .

٤ - ابن أبي شريف المقدسي (٨٣٣ - ٩٢٣ هـ = ١٤٢٧ - ١٥١٧ م) :

هو إبراهيم بن الأمير ناصر الدين محمد بن أبي بكر بن علي ، برهان الدين ، أبو إسحاق ، المعروف بابن أبي شريف المقدسي ، المصري الشافعي ، الشيخ الإمام ، والحبر الهمام ،

(١) انظر : شذرات الذهب (١٠ / ٧٤ - ٧٩) ، البدر الطالع للشوكاني (ص ٣٣٧ - ٣٤٣) ، الأعلام

(٣ / ٣٠١ - ٣٠٢) ، معجم المؤلفين (٢ / ٨٢) .

العلامة المحقق والفهامة المدقق ، شيخ مشايخ الإسلام ومرجع الخاص والعام .

ولد بالقاهرة سنة (٨٣٣ هـ = ١٤٢٧ م) ، وحفظ القرآن وهو ابن سبع سنين ، واشتغل بفنون العلم على أخيه كمال الدين ابن أبي شريف ، وأخذ الفقه عن علم الدين البلقيني ، وشمس الدين القاياتي ، والأصول عن جلال الدين المحلي وقرأ عليه شرحه لجمع الجوامع ، وشرح العقائد ، وأخذ الحديث عن شيخ الإسلام ابن حجر العسقلاني وغيره ، وقرأ على جماعة كثيرة في فنون متعددة ، وتزوج بابنة قاضي القضاة شرف الدين المناوي ، وناب عنه في القضاء ، ودرّس وأفتى ، ونظم ونثر ، وصنّف ، واشتهر أمره وبعد صيته ، وصار المعوّل عليه في الفتوى بالديار المصرية ، وبرع في الفنون ، وأذن له غير واحد بالإقراء والإفتاء .

وكان عظيم الشأن ، كثير التواضع ، حسن اللقاء ، فصيح العبارة ، ذا ذكاء مفرط ، حسن نظم ونثر ، فقيه نفس ، وكتابته على الفتوى في نهاية الحسن ، من المقبلين على الله عز وجل ليلاً ونهاراً ، لا يكاد يسمع منه كلمة يكتبها عليه كاتب الشمال ، وكان لا يتردد لأحد من الولاة أبداً ، ويتقوت من مصبنة له بالقدس ، ولا يأكل من معالم مشيخة الإسلام شيئاً ، وكان قولاً بالحق ، أمراً بالمعروف ، لا يخاف في الله لومة لائم .

وصنّف تصانيف عظيمة منها : شرح المنهاج ، وشرح الحاوي ، وشرح قواعد الإعراب ، وشرح العقائد لابن دقيق العيد ، ونظم النخبة ، ومختصرات كثيرة كتهذيب المنطق للتفتزاني ، والورقات لإمام الحرمين ، وشذرات الذهب ، وعقائد النسفي ، وغير ذلك . ودرّس في عدة فنون ، وأخذ عنه الطلبة ، وولي قضاء الشافعية بالقاهرة .

توفي رحمه الله تعالى في فجر يوم الجمعة ليومين بقياً من المحرم سنة (٩٢٣ هـ = ١٥١٧ م) ، ودفن بالقرب من ضريح الإمام الشافعي ، رضي الله تعالى عنهما^(١) .

(١) انظر : شذرات الذهب (١٠ / ١٦٦ - ١٦٨) ، البدر الطالع (ص : ٣٣٧ - ٣٤٣) ، الأعلام

(١ / ٦٦) ، معجم المؤلفين (١ / ٥٩) .

المبحث الرابع

مؤلفات جلال الدين المحلي

لقد ألف جلال الدين المحلي ، رحمه الله تعالى ، كتباً كثيرة نفيسة في غاية الحسن والدقة والتحقيق^(١) التي شُدت إليها الرجال بعد موته كما كانت تُشدُّ إليها في حياته .

قال ابن العماد الحنبلي رحمه الله : « ألف كتباً تُشدُّ إليها الرجال في غاية الاختصار ، والتحرير ، والتنقيح ، وسلامة العبارة ، وحسن المزج ، والحلّ ، وقد أقبل عليها الناس وتلقوها بالقبول وتداولوها »^(٢) .

وفيما يلي أذكر مؤلفاته التي وقفتُ عليها مرتبة على حروف المعجم ، وهي :

١ - الأنوار المضيئة في مدح خير البرية ﷺ ، شرح فيه الجلال المحلي قصيدة البردة المسماة بـ «الكواكب الدرية في مدح خير البرية» الشهيرة «بالبردة الميمية» للشيخ شرف الدين أبي عبد الله محمد بن سعيد البوصيري المتوفى (٦٩٤ هـ) ، قال الحافظ السخاوي : «أتقنها ما شاء مع الاختصار والاعتناء بالذّب عنها»^(٣) ، وهو مخطوط ، توجد له في مكتبة الأسد الوطنية بدمشق ثمان نسخ ، أرقامها : (١٥٢٣ ، ٧١٥٩ ، ٦٤٦٠ ، ٨٠٩٣ ، ٣٨٨٤ ، ٥٩٤٤ / ٢ ، ١٤٨٧ / ٣ ، ٨١٥٢ / ٣) .

٢ - البدر الطالع في حلّ جَمْعِ الجوامع ، أصول الفقه ، وهو مطبوع مع حاشية العلامة عبد الرحمن بن جار الله البناني المغربي المالكي المتوفى (١١٩٨ هـ) ، وعليهما تقريرات شيخ الإسلام عبد الرحمن بن محمد الشربيني الشافعي المتوفى (١٣٢٦ هـ) ، دار الكتب العلمية ، لبنان - بيروت ، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م .

وكذا مع حاشية العطار ، وحاشية ابن قاسم العبادي ، وهو موضوع بحثي أيضاً .

وأما تسمية الكتاب بهذا الاسم فقد ثبتت على نسخة حسن بن محمد بن محمد المتوفى (٨٩٢ هـ) ، وهي موجودة في مكتبة الأسد الوطنية بدمشق تحت رقم (١٧٠٢) ، وذكره بهذا الاسم الزركلي في الأعلام (٥ / ٣٣٣) ، وكارل بروكلمان في تاريخ الأدب العربي ، وقال : « أتمّه عام ٨٢٧ هـ - ١٤٢٤ م »^(٤) .

(١) انظر : حسن المحاضرة للسيوطي : ١ / ٢٠١ .

(٢) شذرات الذهب لابن العماد : ٩ / ٢٤٧ .

(٣) الضوء اللامع للسخاوي : ٧ / ٤٠ .

(٤) تاريخ الأدب العربي : ٦ / ٣٥٥ .

٣ - تفسير القرآن، وهو المشهور بين الناس بـ « تفسير الجلالين »، قال حاجي خليفة: « تفسير الجلالين من أول سورة الإسراء إلى آخره للعلامة جلال الدين المحلي، ولما مات أكمله الشيخ المتبحر جلال الدين السيوطي المتوفى (٩١١ هـ) كَتَبَ تَمَمَةً عَلَى نَمَطِهِ بِتَعْبِيرٍ وَجِيزٍ، وَهُوَ مَعَ كَوْنِهِ صَغِيرَ الْحَجْمِ كَبِيرَ الْمَعْنَى لِأَنَّهُ لَبَّ لِبَابِ التَّفْسِيرِ ».

وهو مطبوع بطبعات كثيرة جداً منها : بتحقيق شيخنا الأستاذ الدكتور مصطفى البغا، حفظه الله تعالى، دار العلوم الإنسانية، سورية - دمشق، ١٩٩٩ م.

٤ - الجهر بالبسملة، الفقه الشافعي، ذكره حاجي خليفة في كشف الظنون (١ / ٦٢٣)، والبغداد في هدية العارفين (٢ / ٢٠٢) .

٥ - الحاشية على شرح جامع المختصرات، الفقه الشافعي، ذكره الحافظ السيوطي في حسن المحاضرة (١ / ٢٠١)، وابن العماد في شذرات الذهب (٩ / ٢٤٧)، وقال حاجي خليفة في كشف الظنون (١ / ٦١٣) : « جامع المختصرات في فروع الشافعية للشيخ كمال الدين أحمد بن عمر بن أحمد النشائي المدلجي المصري المتوفى (٧٥٧ هـ)، وله شرحه أيضاً، وعليه حاشية للعلامة جلال الدين المحلي ».

٦ - الحاشية على جواهر البحرين للإسنوي، الفقه الشافعي، ذكره حاجي خليفة في كشف الظنون (١ / ٦١٣)، وابن العماد في شذرات الذهب (٩ / ٢٤٧)، والسيوطي في حسن المحاضرة (١ / ٢٠١)، وقال : « لم يكمله ».

٧ - شرح الإعراب عن قواعد الإعراب، النحو، و « الإعراب عن قواعد الإعراب » للشيخ أبي محمد عبد الله بن يوسف المعروف بابن هشام النحوي المتوفى سنة (٧٦٢ هـ)، شرحه جلال الدين المحلي ولم يكمله^(١).

٨ - شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد في النحو، و « تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد في النحو » للشيخ جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله المعروف بابن مالك، شرحه جلال الدين المحلي ولم يكمله^(٢).

٩ - شرح الشمسية، المنطق، والشمسية متن مختصر في المنطق لنجم الدين عمر بن علي القزويني المتوفى سنة (٦٩٣ هـ)، شرحها جلال الدين المحلي ولم يكمله^(٣).

(١) كشف الظنون (١ / ١٢٣)، حسن المحاضرة (١ / ٢٠١)، معجم المؤلفين (٣ / ٩٣) .

(٢) كشف الظنون (١ / ٤٠٧)، شذرات الذهب (٩ / ٢٤٧)، معجم المؤلفين (٣ / ٩٣) .

(٣) كشف الظنون (٢ / ١٠٦٤)، شذرات الذهب (٩ / ٢٤٧)، معجم المؤلفين (٣ / ٩٣) .

- ١٠- شرح عروض أندلس، العروض ، عروض أندلس لأبي محمد عبد الله بن محمد الأنصاري الأندلسي المعروف بأبي الجيش الأنصاري المغربي المتوفى سنة (٥٤٩ هـ) ، شرحه جلال الدين المحلي ولم يكمله ، قاله حاجي خليفة في كشف الظنون (٢ / ١٢٣٥) .
- ١١- شرح الفرائض ، مخطوط ، توجد له نسخة في مكتبة الأسد الوطنية بدمشق تحت الرقم (٣٠٧٤) ، وذكره البغدادي في هدية العارفين (٢ / ٢٠٢) .
- ١٢- شرح المقصورة لابن حازم ، ذكره حاجي خليفة في كشف الظنون (٢ / ١٨٠٧) ، وقال : « لم يكمله ».
- ١٣- شرح الورقات في أصول الفقه لإمام الحرمين عبد الملك بن عبد الله الجويني المتوفى سنة (٤٧٨ هـ) ، وهو شرح مختصر ممزوج ، مطبوع بعدة طبعات ، منها بتحقيق عبد الله محمد درويش ، مكتبة الفارابي ، سورية - دمشق ، ١٩٩٩ م .
- ١٤- الطب النبوي ، ذكره خير الدين الزركلي في الأعلام (٥ / ٢٤٧) .
- ١٥- كتاب الجهاد ، ذكره السيوطي في حسن المحاضرة (١ / ٢٠١) ، وابن العماد في شذرات الذهب (٩ / ٢٤٧) .
- ١٦- كنز الذخائر ، ذكره إسماعيل باشا البغدادي في هدية العارفين (٦ / ٢٠٢) .
- ١٧- كنز الراغبين في شرح منهاج الطالبين للإمام النووي ، الفقه الشافعي ، مطبوع مع حاشيتي شهاب الدين أحمد البرلسي الملقب بعميرة المتوفى (٩٥٧ هـ) ، وشهاب الدين أحمد بن أحمد القليوبي المتوفى (١٠٦٩) مدة طبعات منها لبنان - بيروت ، دار الفكر ، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م .
- ١٨- مُحَاكِمَات حواش على الشرح والروضة والمهمات ، الفقه الشافعي ، مخطوط ، توجد له نسخة في مكتبة الأسد الوطنية بدمشق تحت الرقم (٦٩٤٨) .
- ١٩- مختصر التنبيه للشيخ أبي إسحاق الشيرازي الشافعي المتوفى (٤٧٦ هـ) ، الفقه الشافعي ، ذكره حاجي خليفة في كشف الظنون (١ / ٤٩٢) .
- ٢٠- المناسك ، الفقه الشافعي ، ذكره السخاوي في الضوء اللامع (٧ / ٤٠) ، والسيوطي في حسن المحاضرة (١ / ٢٠١) ، وابن العماد في شذرات الذهب (٩ / ٢٤٧) ، وهو مخطوط ، توجد له في مكتبة الأسد الوطنية تحت الرقم (٦٠٩٤/٢) .

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

قِسْمُ التَّحْقِيقِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نَحْمَدُكَ اللَّهُمَّ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله على إفضائه ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله .

هذا ما اشتدَّت إليه حاجةُ المتفهمين لـ «**جَمْعِ الجَوَامِعِ**»، من شرحٍ يحلُّ ألفاظه، ويبيِّن مُرادَه، ويحقِّقُ مسائلَه، ويُحرِّرُ دلائلَه، على وجهٍ سهلٍ للمبتدئين، حَسَنٍ للنَّاظرين، نفعَ الله به آمين .

قال المصنف رحمه الله تعالى: (بسم الله الرحمن الرحيم، نَحْمَدُكَ اللَّهُمَّ): أي نَصَفُكَ بجميع صفاتِكَ يا الله، إذ الحمد - كما قال الزمخشري^(١) في «الفاق»^(٢) - الوصف بالجميل، وكلُّ من صفاته تعالى جَميل، ورعاية جميعها أبلغ في التعظيم المراد بما ذكر، إذ المراد به إيجاد الحمد، لا الإخبار بأنه سَوْجَدَتَانِ.

وكذا قوله: «وُصِّلِي...، وَنَضَّرُغ...» المراد به إيجاد الصَّلَاقِ والضَّرَاعَةِ، لا الإخبارُ
بأنَّهما سيُوجَدَتَانِ .

وَأَتَى بِـ «نُون» الْعِظْمَةِ^(٣) لِإِظْهَارِ مَلَزُومِهَا الَّذِي هُوَ نِعْمَةٌ مِّنْ تَعْظِيمِ اللَّهِ تَعَالَى لَهُ بِتَأْهِيلِهِ لِلْعِلْمِ ، امْتِثَالًا لِّقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ ﴿١١﴾^(٤) .

وقال ما تَقَدَّمُ ^(٥) دون «نحمد الله» الأخصر منه ، للتلذُّذِ بخطاب الله تعالى وندائه .

(١) والزمخشري: هو محمود بن عمر محمد الخوارزمي الزمخشري، أبو القاسم، اللغوي، النحوي، المفسر، المحدث، الحنفي فروعاً المعتزلي أصولاً، له مؤلفات شهيرة منها: الكشف في التفسير، والفائق في غريب الحديث، كان داعية إلى الاعتزال، وُلِدَ بِزَمَخْشَر سنة ٤٦٧هـ، ومات سنة بِجُرْجَانَة سنة ٥٣٧هـ. (شذرات الذهب: ١١٨/٢، البداية والنهاية: ١٢/٢١٩).

(۲) الفائق فی غریب الحدیث: ۱/۳۱۴.

قال الزركشي في التشنيف (١/ ١٥): «هو أحسنُ حُدُوده».

(٣) حيث قال: «نَحْمُدُكَ اللَّهُمَّ»، ولم يَقُلْ: «أَحْمَدُكَ اللَّهُمَّ» مع كونه واحداً.

(٤) سورة الضحى، الآية: ١١.

(٥) أي قال المصنف: «نَحْمَدُكَ اللَّهُمَّ»، دون «نَحْمَدُ اللَّهَ»، وغايته في هذا الكتاب الاختصار، تلذذاً بمناجاة الله تعالى.

على نَعَم

وَعَدَلْ عَنْ «الْحَمْدُ لِلَّهِ» الصيغة الشائعة للحمد^(١) - إذ القصدُ بها الثناء على الله تعالى، بأنّه مالكٌ لجميع الحمد من الخلق، لا الإعلامُ بذلك الذي هو من جُملة الأصل في القصد بالخبر من الإعلام بمضمونه - إلى ما قاله^(٢) لأنه ثناءٌ بجميع الصفاتِ برعاية الأبلغية كما تقدّم^(٣)، وهذا بواحدةٍ منها، وإن لم تُراعَ الأبلغية هناك بأن يُراد الثناء ببعض الصفات، فذلك البعض أعمُّ من هذه الواحدة لصدقه بها وبغيرها الكثير، فالثناء به أبلغ من الثناء بها في الجملة أيضاً. نَعَم الثناء بها من حيث تفصيلها أوقع في النفس من الثناء به.

(على نَعَم) : جَمْعُ «نِعْمَة» بمعنى «إنعام»^(٤)، والتكثيرُ للتكثير والتعظيم، أي إنعامات كثيرة عظيمة منها الإلهامُ لتأليف هذا الكتاب والإقذارُ عليه. و«على» صلةٌ «نَحْمَدُ».

(١) قال المصنف في منع الموانع (ص: ٣٧٢): «الجملة الفعلية دالة على التجدد لدلالة الفعل على الحدث، بخلاف الاسمية، فإنها مسلوقة للدلالة على الحدث وضماً. ولما كان هذا الكتاب من النعم المتجددة ناسب أن يؤتى بما يدل على التجدد. هذا بخلاف كتاب الله العزيز فإنه قديم لم يتجدد فالأسمية أنسب به. وهذا معنى لطيف وسر غريب استنبطته، وبه يعتضد من افتتح كتابه بالجملة الفعلية كالرافعي في شرحه [أي شرح الوجيز] والغزالي قبله في كثير من كتبه.

ولست أدعي أن الافتتاح بالفعل في كلام البشر أولى مطلقاً، وكيف وقد افتتح إمامنا الشافعي رحمه الله رسالته [ص: ٧] بالاسمية حيث يقول: «الحمد لله»، وإنما أدعي أنه إذا لوحظ معنى نعمة تجددت مع قطع النظر عن النعم المستقرة فالأحسن لفظ يدل على التجدد، بخلاف ما إذا لوحظ معنى النعمة، وتعلقها بالحامد من حيث هي.

بقي هنا بحث، وهو أنه هل الأولى ملاحظة النعمة المتجددة أو النعمة من حيث هي؟ الذي يظهر: أن هذا يختلف باختلاف المقامات، وأن النعمة إذا فاجأت العبد فملاحظتها أولى بخصوصها وقت فوجائها وأنسب، ولذلك شرع سجود الشكر عندها، ولو أخره لفات وقته، فدل أن الشارع يطلب ملاحظتها بخصوصها، والقيام بشكرها عند تجددها، ومن ذلك مصنف الكتاب، فيحسن أن يلاحظ نعمة الله عليه بتأهله لذلك.

(٢) أي إلى قوله: «نحمدك اللهم».

(٣) عند شرح قول المصنف: «نحمدك اللهم».

(٤) قال ابن منظور في لسان العرب (١٣/٢٠٤): «النعمة بفتح النون: التَّعْنُم، وبكسر النون: إنعام الله على العبد».

يُؤْذَنُ الْحَمْدُ بِازْدِيَادِهَا وَنُصَلِّي عَلَى نَبِيِّكَ مُحَمَّدٍ

وإنما حيد على النعم، أي في مقابليتها، لا مطلقاً، لأن الأول واجب، والثاني مندوب. ووصف «النعم» بما هو شأنها بقوله: (يُؤْذَنُ الْحَمْدُ) عليها (بازديادها) أي يعلم بزيادتها، لأنه متوقف على الإلهام له، والإقدار عليه، وهما من جملة النعم، فيقتضيان الحمد، وهو مؤذن بالزيادة المقتضية للحمد أيضاً وهلم جرا.

فلا غاية للنعم حتى يُوقَفَ بالحمد عليها ﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا﴾^(١).

و «ازداد» و «زاد» اللّازم مطاوعاً^(٢) «زاد» المتعدي، تقول: زاد الله النعم عليّ، فازدادت وزادت^(٣).

(وَنُصَلِّي^(٤) عَلَى نَبِيِّكَ^(٥) مُحَمَّدٍ) من الصلاة المأمور بها، وهي الدعاء بالصلاة أي الرّحمة عليه، أخذاً من حديث: «أمرنا الله أن نُصَلِّيَ عَلَيْكَ، فكيف نُصَلِّيَ عَلَيْكَ؟ قال: قولوا: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ، إلى آخره»، رواه الشيخان إلا صدره، فمسلم^(٦).

(١) سورة إبراهيم، الآية: ٣٤.

(٢) الفعل المتعدي (إلى مفعول واحد) قد يُنشأ عنه فعل لازم، كما يُنشأ عن فعل متعدٍ إلى مفعولين فعل متعدٍ إلى فعل واحد، ويُسمى الفعل الثاني مطاوعاً بالكسر، ويُسمى الأول مطاوعاً بالفتح، ف «زاد» اللّازم هاهنا و «ازداد» يكونان مطاوعين من «زاد» المتعدي. (انظر: كتاب سيبويه بشرح عبد السلام هارون: ٦٥/٤).

(٣) اتفق العلماء على أن «زاد» يأتي لازماً ومتعدياً إلى مفعولين، تقول: زاد الشيء زيادةً، وزاده الله خيراً، ولكنهم اختلفوا في «ازداد»، ظاهرُ صنيع الشارح أنه لا يكون إلا لازماً فلذا لم يقمده بـ «اللازم» كما قُيِّد «زاد»، والجمهور على أنه يكون لازماً ومتعدياً، ومن الثاني قوله تعالى في سورة المدثر (الآية: ٣١) ﴿وَزَادَ الَّذِينَ آمَنُوا إِيمَانًا﴾، وقوله تعالى في سورة الكهف (الآية: ٢٥) ﴿وَأَزَادُوا شَنَاعًا﴾.

(لسان العرب: ١٩٨/٣، مختار الصحاح: ١١٨/١، تفسير النسفي: ١١/٣).

(٤) قال الزركشي في التشنيف (٢٤/١) وشيخ الإسلام في النجوم اللوامع (١٥٦/١): «حقه أن يقول بعده: ونسلم» خروجاً من كراهية أفراد أحدهما عن الآخر؟

ويجاب عنه: أنه أتى به نطقاً جرياً على طريقة المتقدمين.

(البناني: ٢٥/١، تقارير الشريبي: ٢٥/١).

(٥) وإنما قال «نبيك» بدل «رسولك» اقتداءً بالكتاب في قوله ﴿إِنَّ اللَّهَ وَلَكَ يَكْتُمُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾ [سورة الأحزاب، الآية: ٥٦]، وإشارةً إلى أنه ﷺ يستحق الصلاة والسلام بالنبوة التي هي أعم من الرسالة، فيستحق بالرسالة من باب أولى. (تحفة المريد، ص: ١٣).

(٦) عن أبي مسعود الأنصاري رضي الله عنه قال: «أتانا رسول الله ﷺ ونحن في مجلس سعد بن عباد، فقال بشر =

والنبي: إنسان أوجي إليه بشرع وإن لم يؤمر بتبليغه. فإن أمر بذلك فرسول أيضاً^(١)؛ أو
وأمر بتبليغه وإن لم يكن له كتاب، أو نسخ لبعض شريع من قبله كيوشع^(٢) فإن كان له ذلك
فرسول أيضاً: قولان. فالنبي أعم من الرسول عليهما.

وفي الثالث: أنهما بمعنى، وهو معنى الرسول على الأول المشهور.

وقال: «نبيك» دون «رسولك» لأن النبي أكثر استعمالاً^(٣).

ولفظه بالهمز من «النبأ» أي الخبر، لأن النبي ﷺ مُخْبِرٌ عن الله تعالى، وبلا همز- وهو
الأكثر- قيل: «إنه مُخَفَّفُ الميموز بقلب همزته ياء»، وقيل: «إنه الأصل من «النَبْوَة» بفتح
النون وسكون الباء، أي الرفعة، لأن النبي مرفوع الرتبة على غيره من الخلق^(٤).

و«مُحَمَّد»: عَلَمٌ منقول من اسم مفعول المضاعف، سُمِّيَ بِهِ نَبِيُّنَا ﷺ بِأَلْهَامٍ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى

= ابن سعد: أَمَرَنَا اللَّهُ تَعَالَى أَنْ نُصَلِّيَ عَلَيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَكَيْفَ نُصَلِّيَ عَلَيْكَ؟ فَسَكَتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
حَتَّى تَمَنَّيْنَا أَنَّهُ لَمْ يَسْأَلُهُ، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: قُولُوا: «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا
صَلَّيْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ، وَبَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا بَارَكْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ فِي الْعَالَمِينَ،
إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ، وَالسَّلَامُ كَمَا عَلِمْتُمْ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي الدَّعَوَاتِ، بَابُ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ
(٦٣٥٧)، وَمُسْلِمٌ فِي الصَّلَاةِ، بَابُ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ (٩٠٦)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي الصَّلَاةِ، بَابُ
الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِي الشَّهَادَةِ (٩٨٠)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي التَّفْسِيرِ، بَابُ مَنْ سَوَّرَ الْأَحْزَابَ (٣٢٢٠)،
وَالنَّسَائِيُّ فِي السُّهُوِّ، بَابُ الْأَمْرِ بِالصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ (١٢٨٤).
قال العبد الفقير غفر الله له ولوالديه: المراد من قوله: «إِلَّا صَدْرَهُ» قولُ بشرٍ: «أَمَرَنَا اللَّهُ تَعَالَى أَنْ
نُصَلِّيَ عَلَيْكَ، فَكَيْفَ الصَّلَاةُ عَلَيْكَ؟» فقط.

(١) قاله الجماهير من الحنفية، والمالكية، والشافعية، والحنابلة وغيرهم.

(تيسير التحرير: ٥/١، إتحاف المريد، ص: ١٤، التحفة: ٤٣/١، تحفة المريد، ص: ١٣).

(٢) وَيُوشَعَ: هُوَ يُوشَعَ بْنِ نُونٍ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ يَوْسَافَ، فَتَاهُ مُوسَى الَّذِي كَانَ مَعَهُ صَاحِبُ أَمْرِهِ، نَبَاهُ اللَّهُ فِي
حَيَاةِ مُوسَى، اسْتَخْلَفَهُ مُوسَى فِي قَوْمِهِ وَكَانَ نَبِيًّا بَعْدَهُ، وَفَتَحَ عَلَى يَدَيْهِ أَرِيحَا، وَاسْتَوْقَفَتْ لَهُ الشَّمْسُ،
وَقَتَلَ الْجَبَابِرَةَ. (تفسير القرطبي: ٩٩/١٥).

(٣) وَلَيْسَ لَكُنُونِ النَّبُوَّةِ أَفْضَلُ مِنَ الرِّسَالَةِ كَمَا قَالَ عَزَّ الدِّينُ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ، بَلِ الرِّسَالَةُ أَفْضَلُ مِنْهَا كَمَا عَلَيْهِ
الْأَكْثَرُ، وَلَكِنْ «النَّبِيُّ» أَكْثَرُ اسْتِعْمَالًا مِنْ «الرَّسُولِ»، فَأَثَرُهُ. (الغيث الهامع للولي العراقي: ٥/١).

(٤) نَبَأٌ وَنَبَأٌ وَأَنْبَأٌ: أَخْبَرَ، وَمِنْهُ: النَّبِيُّ لِأَنَّهُ أَنْبَأَ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى، وَهُوَ «فَعِيلٌ» بِمَعْنَى فَاعِلٍ، تَرَكُوا الْهَمْزَةَ
كَالذِّمَّةِ، وَالْبَرِيَّةِ، وَالْخَايَةِ، إِلَّا أَهْلَ مَكَّةَ فَيَهْمَزُونَ الْأَرْبَعَةَ.

هادي الأمة لِرَشَادِهَا، وعلى آله

تفاؤلاً بأنه يكثر حمدُ الخلق له، لكثرة خصاله الجميلة، كما روي في السير: «أنه قيل لجدّه عبد المطلب، وقد سمّاه في سابع ولادته لِمَوْتِ أبيه قبلها: لِمَ سَمَّيْتَ ابْنَكَ محمداً، وليس من أسماء آبائك ولا قومك؟ قال: رجوتُ أن يُحمّد في السماء والأرض»^(١).

وقد حقّق الله تعالى رجاءه كما سبق في علمه تعالى.

(هادي الأمة) أي دالّها بلُطْفٍ (لِرَشَادِهَا) يعني لدين الإسلام، الذي هو لتمكّنه في الوصول به إلى الرشاد - وهو ضدّ «الغي» - كأنه نفسه.

وهذا مأخوذ من قوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾^(٢) أي دين الإسلام.

(وعلى آله) هم^(٣) كما قال الشافعي رحمته الله: أقاربه المؤمنون من بني هاشم والمطلب ابني عبد مناف، لأنه عليه السلام قَسَمَ سَهْمَ ذَوِي الْقُرْبَى - وهو خُمُسُ الْخُمُس - بينهم، تاركاً منه غيرهم من بني عَمِيهِمْ: نُوْقُلَ وعبد شمس مع سؤالهم له. رواه البخاري^(٤).

= والنّبوة والنّبوة: ما ارتفع من الأرض، فإن جعل «النبي» مأخوذاً منه فاصلُهُ غيرُ مهموز، وهو «فعل» بمعنى مفعول، لكن قال الزمخشري: «زعم اشتقاق «النبي» منه غير متقبّل عند محقّقة أصحابنا، ولا مُعَرِّجٌ عليه». (الفاق: ٤٠٣/٣، لسان العرب/ ١٥/٣٠٢، النهاية: ٣/٥).

(١) سيرة ابن هشام: ١/١٨١، البداية والنهاية: ٢/٢٦٣، دلائل النبوة للأصبهاني: ١/٧٠، الطبقات الكبرى لابن سعد: ١/١٠٣، السيرة الحلبية: ١/١٢٨.

(٢) سورة الشورى، الآية: ٥٢.

(٣) اتفق العلماء على أنّ الزكاة محرّمة على النبي عليه السلام وآله، وأنّ خُمُسَ الْخُمُسِ مُختصةٌ بهم، ولكنهم اختلفوا في تعيين الآل على ثلاثة مذاهب:

الأول: هم مؤمنو بني هاشم وبني المطلب، قاله الشافعية والحنابلة.

الثاني: هم مؤمنو بني هاشم فقط، قاله المالكية.

الثالث: بالنسبة إلى الغنيمة والفيء مؤمنو بني هاشم وبني المطلب، وبالنسبة إلى الزكاة مؤمنو بني هاشم فقط، قاله الحنفية.

(الهداية: ٢/٤٢٠، ٣/٦٤٠، مواهب الجليل: ٢/٣٤٥، شرح مسلم: ٧/١٧٥، كشاف القناع: ٣/٨٥).

(٤) عن جبير بن مطعم رضي الله عنه قال: «لَمَّا كَانَ يَوْمُ خَيْبَرٍ وَضَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَهْمَ ذَوِي الْقُرْبَى فِي بَنِي هَاشِمٍ وَبَنِي الْمَطْلَبِ، وَتَرَكَ بَنِي نُوْقُلَ وَبَنِي عَبْدِ شَمْسٍ، فَانْطَلَقْتُ أَنَا وَعِثْمَانُ بْنُ عَفَّانٍ حَتَّى أَتَيْنَا النَّبِيَّ ﷺ، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَؤُلَاءِ بَنُو هَاشِمٍ لَا تُنْكِرُ فَضْلَهُمْ لِلْمَوْضِعِ الَّذِي وَضَعَكَ اللَّهُ بِهِ مِنْهُمْ، فَمَا بَالُ إِخْوَانِنَا بَنِي الْمَطْلَبِ، أُعْطِيَتْهُمْ وَتَرَكْنَا، وَقَرَابَتُنَا وَاحِدَةٌ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّا وَبَنُو الْمَطْلَبِ لَا نَفْتَرِقُ فِي جَاهِلِيَّةٍ وَلَا إِسْلَامٍ، وَإِنَّمَا نَحْنُ وَهُمْ شَيْءٌ وَاحِدٌ»، وَشَبَّكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ.

وَصَحِّبِهِ

وقال ﷺ: «إِنَّ هَذِهِ الصَّدَقَاتِ إِنَّمَا هِيَ أَوْسَاخُ النَّاسِ، وَإِنَّهَا لَا تَحِلُّ لِمُحَمَّدٍ، وَلَا لِأَلِ مُحَمَّدٍ» رواه مسلم^(١).

وقال ﷺ: «لَا أَجِلُ لَكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ مِنَ الصَّدَقَاتِ شَيْئًا، وَلَا عُسَالَةَ الْأَيْدِي، إِنَّ لَكُمْ فِي خُمْسِ الْخُمْسِ مَا يَكْفِيكُمْ أَوْ يُغْنِيكُمْ» أي بل يغنيكم. رواه الطبراني في معجمه الكبير^(٢).
والصحيح جواز إضافته^(٣) إلى الضمير كما استعمله المصنف.

(وَصَحِّبِهِ) هو اسمُ جمعٍ لـ «صَاحِبٍ»، بمعنى الصحابي، وهو كما سيأتي^(٤): مَنْ اجتمع

رواه البخاري في فرض الخُمس، باب ومن الدليل على أَنَّ الخُمس للإمام... (٣١٤٠)، وأبو داود في الخراج والإمارة والفيء، باب في بيان مواضع قسم الخُمس وسهم ذوي القربى (٢٩٨٠)، والنسائي في قسم الفيء، باب: ١ (٤١٤٧)، وابن ماجه في الجهاد، باب قسمة الخمس (٢٨٨١).
(١) رواه مسلم في الزكاة، باب ترك استعمال آل النبي ﷺ على الصدقة (٢٤٧٩)، وأبو داود في الخراج والإمارة والفيء، باب في بيان مواضع قسم الخُمس... (٢٩٨٥)، والنسائي في الزكاة باب استعمال النبي ﷺ على الصدقة (٢٦٠٨).

(٢) رواه الطبراني في الكبير (١١٥٤٣)، قال الهيثمي عقبه في المجمع (٩١/٣): «فيه حسين بن قيس الملقَّب بِحَشَشٍ، وفيه كلامٌ كثير، وقد وثَّقه أبو محصن».

وقال في مواضع منه (١٧٢/١)، ٢٠٠/٤، ٢١١/٥، ٣٧٢/٧، ٣٩٣/١٠: «إنه متروك»، وفي آخر (١٣٦/١٠): «متروك، وقد وثَّقه حصين بن نُمير»، وفي آخر (١٧٠/١): «ضعفه أحمد والبخاري وجماعة، وزعم رجلٌ يقال له أبو محصن: أنه رجلٌ صدق. قلت: وَمَنْ أبو محصن مع هؤلاء؟»
قال العبد الفقير غفر الله له ولوالديه: والصحيح أنه متروك، كما قال الأئمة: أحمد، والبخاري، وأبو حاتم الرازي، والنسائي، والذهبي، وابن حجر، والمنذري، والمتنوي، وغيرهم.
(التاريخ الكبير: ٣٩٣/٢، الجرح والتعديل: ٥٧/٣، الضعفاء للنسائي، ص: ٣٣، المغني للذهبي: ١/٢٥٦، فيض القدير: ١٦٦/٥، التقريب: ٢٩١/١).

(٣) أي اتَّفَق العلماء على جواز إضافة «الآل» إلى اسم ظاهر كـ «آل عمران»، ولكنهم اختلفوا في جواز إضافة «الآل» إلى الضمير على مذهبتين:

الأول: الجواز، وهو الصحيح.

الثاني: عدم الجواز، قاله بعض العلماء.

قال الفيومي رحمه الله في المصباح (ص: ٢٩): «قال البَطْلِيُّ في كتاب «الاعتضاب»: دَهَبَ الكَسَائِيُّ إلى منع إضافة «آل» إلى المضمَر، فلا يقال: آله، بل أهله، وهو أولُ مَنْ قال بذلك، وثَبَّه النَّعَاسُ والزَيْدِيُّ، وليسَ بصحيح، إذ لا قياسَ يَغْضُدُهُ، ولا سماعَ يُوَيِّدُهُ».

(٤) أي في آخر كتاب «السنة»: ١١٠/٢.

ما قامت الطُروسُ والسُطورُ لِعُيونِ الألفاظِ مقامَ بَياضِها وَسَوادِها

مُؤمناً بسيدنا محمد ﷺ .

وَعَظَفَ «الصَّحْبُ» على «الآل»^(١) الشاملِ لبعضهم لِتَشْمَلَ الصلاةُ باقيهم .

(ما) مصدرية ظرفية (قامت الطُروسُ) أي الصحفُ جمع «طُرس» بكسر «طاء»، (والسُطورُ) من عَظَفَ الجزء على الكلّ، صرّح به لدلالته على اللفظ الدالّ على المعنى، (لِعُيونِ الألفاظِ) أي للمعاني التي يُدَلُّ عليها بالألفاظِ ويُهْتَدَى بها، كما يهتدى بالعيونِ الباصرة، وهي العلمُ المبعوثُ به النبيُّ الكريمُ، (مَقَامَ بَياضِها) أي الطروسُ، (وسوادِها) أي سُطورِ الطُروسِ .

المعنى: نُصلي مدةَ قيامِ كُتُبِ العلمِ المذكورِ قيامَ بَياضِها وسوادِها اللّازمينَ لها . وقيامُها بقيامِ أهلِ العلمِ لأخذِهم إِيَّاهُ منها كما عُهدَ .

وقيامُهم إلى الساعةِ لِحديثِ الصحيحين: « لا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ »^(٢) أي الساعة، كما صرّحَ بها في بعضِ الطرق^(٣) .

قال البخاري: «وَهُمْ أَهْلُ الْعِلْمِ»^(٤)، أي لابتداء الحديث في بعضِ الطرق بقوله: « مَنْ

(١) وَقَدْ «الآل» على «الأصحاب» للأمر بالصلاة على «الآل»، ولهذا وَجِبَتْ الصلاةُ عليهم في التشهد الثاني كما قال الشافعي وأصحابه، وهم أشرف نسباً من الأصحاب وإن كان فيهم من هو أفضلُ من الآل كأبي بكر وعمر وعثمان رضي الله تعالى عنهم جميعاً . (الغيث الهامع للولي العراقي: ٦/١) .

(٢) رواه البخاري في الاعتصام، باب قول النبي ﷺ: «لا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ» (٧٣١١)، ومسلم في الإيمان، باب نُزُولِ عيسى بن مريم (٣٩٣)، وأبو داود في الجهاد، باب في دوام الجهاد (٢١٢٥)، والترمذي في الفتن، باب ما جاء في الأئمة الضالين (٢١٥٥)، وابن ماجه في السنة، باب اتباع سنة رسول الله ﷺ (٦) .

(٣) أي عند مسلم في الإيمان، باب نزول عيسى بن مريم (٣٩٣)، والترمذي في الفتن، باب ما جاء في الأئمة الضالين (٢١٥٥)، وابن ماجه في السنة، باب اتباع سنة رسول الله ﷺ (٦) .

(٤) صحيح البخاري (كتاب الاعتصام): ٦/٢٦٦٧ .

قال الإمام النووي رحمه الله في شرح مسلم (٦٧/١٣): «ويَحْتَمِلُ أَنَّ هَذِهِ الطَّائِفَةَ مُتَفَرِّقَةٌ بَيْنَ أَنْوَاعِ الْمُؤْمِنِينَ: مِنْهُمْ شُجْعَانُ مُقَاتِلُونَ، وَمِنْهُمْ فُقَهَاءٌ، وَمِنْهُمْ مُحَدِّثُونَ، وَمِنْهُمْ زُهَادٌ، وَأَمْرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَنَاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَمِنْهُمْ أَهْلُ أَنْوَاعٍ أُخَرُ مِنَ الْخَيْرِ، وَلَا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونُوا مُجْتَمِعِينَ، بَلْ قَدْ يَكُونُونَ مُتَفَرِّقِينَ فِي أَقْطَارِ الْأَرْضِ .

وفي هذا الحديث: معجزة ظاهرة، فَإِنَّ هَذَا الْوَصْفَ مَا زَالَ بِحَمْدِ اللَّهِ تَعَالَى مِنْ زَمَانِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى الْآنَ، وَلَا يَزَالُ حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ الْمَذْكُورُ فِي الْحَدِيثِ .

وفيه: دليلٌ لكون الإجماع حجةً، وهو أصحُّ ما اسْتُدِّلَ به من الحديث .

وَنَضْرَعُ إِلَيْكَ فِي مَنَعِ الْمَوَانِعِ عَنْ إِكْمَالِ «جَمْعِ الْجَوَامِعِ» الْآتِي مِنْ فَنِّ الْأُصُولِ

يُرد الله به خيراً يُفْقَهُ فِي الدِّينِ»^(١).

وأبَدَ الصلاةَ بقيام كُتِبَ العلم المذكور لأن كتابه هذا المبدوء بما هي منه من كُتِبَ ما يُفْهَم به ذلك العلم، المبعوثُ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ .

(وَنَضْرَعُ) بسكون «الضاد»^(٢) بضبط المصنف، أي نَخْضَعُ ونَذِلُّ (إِلَيْكَ) يَا اللَّهُ (فِي مَنَعِ الْمَوَانِعِ) أي نسألك غاية السؤال من الخضوع والدَّلَّةُ أَنْ تَمْنَعَ الْمَوَانِعَ، أي الأشياء التي تَمْنَعُ أي تَعُوِّقُ (عَنْ إِكْمَالِ) هذا الكتاب (جَمْعِ الْجَوَامِعِ) تحريراً بقرينة السياق^(٣) الذي إكماله^(٤) لكثرة الانتفاع به فيما أمله خُيُورٌ^(٥) كثيرة، وعلى كل خير مانع .

وأشارَ بتسميته بذلك إلى جَمْعِهِ كُلِّ مُصَنَّفٍ جامع فيما هو فيه، فضلاً عن كُلِّ مختصر، يعني مقاصد ذلك من المسائل والخلاف فيها، دون الدلائل وأسماء أصحاب الأقوال إلا يسيراً منهما، فذكره لِنَكَيْتِ ذِكْرَهَا فِي آخِرِ الْكِتَابِ^(٦) .

(الْآتِي مِنْ فَنِّ الْأُصُولِ) بإفراد «فَنِّ»، وفي نسخة بتثنيته، وهي أوضح، أي فَنِّ أُصُولِ

(١) رواه البخاري في العلم، باب مَنْ يُرد الله به خيراً يُفْقَهُ فِي الدِّينِ (٧١)، ومسلم في الإمامة، باب قوله ﷺ «لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ» (٣٥٤٩).

(٢) قال الفيومي رحمه الله في المصباح (ص: ٣٦١): «ضَرَعَ لَهُ يَضْرَعُ - بفتحين - ضَرَاعَةً: ذَلَّ وَخَضَعَ، فَهُوَ ضَارِعٌ .

وَضَرَعَ ضَرَعًا، فَهُوَ ضَرِيعٌ مِنْ بَابِ «تَعَبَ» لَغَةً .

(٣) السياق: ما يدلُّ على خصوص المقصود من ساق الكلام المسبوق أو لاحقه كما هنا، فإن قوله «الْآتِي»، و«الوارد»، و«البالغ» قرينة دالة على أنه قد تَمَّ تَأْلِيْفًا وإن احتمل أنه وصَفَ بذلك ما تَخَيَّلَهُ فِي ذَهْنِهِ، لكنه خلاف الظاهر.

وأما السياق بالباء الموحدة: فهو ما يتبادر إلى الفهم من العبارة وإن لم يكن مراداً. (البناني: ٣٦/١).

(٤) قوله «الذي إكماله...» صفة لـ «جمع الجوامع»، و«خُيُورٌ» جمعُ خيرٍ، ويقال: خيارٌ، مثل: بَحْرُ خُيُورٍ وبَحَارٌ، وهو خيرُ «إكماله»، وإنما جاز الإخبار بالجمع عن المفرد لأنه هنا مصدرٌ وهو يُطْلَقُ عَلَى الْكَثِيرِ وَالْقَلِيلِ، ولأنه مفردٌ مضافٌ إلى معرفة قِيَعُمُ. (النجوم اللوامع: ١٦٢/١).

(٥) الخَيْرُ بِالْكَسْرِ: الْكَرَمُ وَالْجُودُ، وَالنَّسَبُ إِلَيْهِ «خَيْرِيٌّ» .

وَالْخَيْرُ بِالْفَتْحِ: خِلَافُ الشَّرِّ، وَجَمْعُهُ: خُيُورٌ، وَخِيَارٌ، مِثْلُ: بَحْرٍ وَخُيُورٍ وَبَحَارٌ .

(المصباح المنير، ص: ١٨٥، خ، ي، ر) .

(٦) انظر: «منهج السُّبُكِيِّ فِي جَمْعِ الْجَوَامِعِ» ٤٤٤/٢ .

بالقواعد القواطع، البالغ من الإحاطة بالأصلين مَبْلَغ ذَوِي الْجَدِّ والتَّشْمِيرِ،

الفقه، وفن أصول الدين، الْمُخْتَمَم بما يُناسبه من التصوف .

والفن: النوع^(١)، وفن كذا من إضافة المسمى إلى الاسم، كـشهر رمضان ويوم الخميس .

و «من» وما بعدها بيان لقوله: (بالقواعد القواطع) قُدِّم عليه رعاية للسجع.

والقاعدة: قضية كلية يتعرف منها أحكام جزئياتها نحو «الأمر للوجوب حقيقة» و«العلم ثابت لله تعالى».

والقاعدة: بمعنى المقطوع بها كـ «عِشْرَةُ رَأْسِيكَ»^(٢) من إسناد ما للفاعل إلى المفعول به لِمُلابسة الفعل لهما .

والقطع بالقواعد بقطعية أدلتها المبيّنة في محالّها كالعقل المُثَبِّت للعلم والقدرة لله تعالى، والنصوص^(٣) والإجماع المُثَبِّت للبعث والحساب .

وكإجماع الصحابة المُثَبِّت لِحُجِّيَّة القياس وخبر^(٤) الواحد، حيث عمل كثير منهم بهما متكرراً شائعاً مع سكوت الباقي الذي هو في مثل ذلك من الأصول العامة وفاق عادة.

وفيما ذكره من أن الأصول «قواعد قواطع» تغليب، فإن من أصول الفقه ما ليس بقطعي كحجية الاستصحاب، ومفهوم المخالفة، ومن أصول الدين ما ليس بقاعدة كعقيدة أن الله موجود، وأنه ليس بكذا مما سيأتي^(٥).

(البالغ من الإحاطة بالأصلين)، لم يقل «الأصولين» الذي هو الأصل إثارةً للتخفيف من غير إلباس (مَبْلَغ ذَوِي الْجَدِّ) بكسر الجيم أي بلوغ أصحاب الاجتهاد، (والتشهير) من تلك الإحاطة.

(١) قال الفيومي رحمه الله في المصباح (ص: ٤٨٢): «الْفَنُّ مِنَ الشَّيْءِ: النُّوعُ مِنْهُ، وَالْجَمْعُ: فُنُونٌ، مِثْلُ: فَنَسٍ وَفُنُوسٍ .

وَالْفَنُّ: الْغَضَنُ، وَالْجَمْعُ: أَفْنَانٌ، مِثْلُ: سَبَبٍ وَأَسْبَابٍ» .

(٢) سورة القارة، الآية: ٧.

(٣) قوله: «والنصوص والإجماع» بالجر عطفاً على قوله: «كالعقل» .

(٤) وقوله: «وخبر الواحد» بالجر عطفاً على قوله: «وكإجماع الصحابة»، لا على قوله: «القياس» كما يتبادر .

(٥) في مبحث «العقيدة»: ٣٧٩/٢، وما بعدها .

الوارد من زهاء مئة مُصَنَّفٍ مَنَهَلًا يُرَوِّي وَيَمِيرُ، المحيط بِزُبْدَةٍ ما في شَرَحِيَّ على
«المختصر» و «المنهاج»

(الوارد) أي الجائي، (من زهاء^(١) مئة مُصَنَّفٍ) بضم الزاي والمَدُّ، أي قَدَرُها تقريباً من
«زَهْوَتُهُ بِكَذَا» أي حَزَرَتُهُ، حكاها الصَّغَانِي^(٢)، قُلِبَتِ الواوُ همزةً لتطرفها إثر ألف زائدة كما في
«كساء».

(مَنَهَلًا) حالٌ من ضمير «الوارد» (يُرَوِّي) بضم أوله، أي كلَّ عطشان^(٣) إلى ما هو فيه،
(وَيَمِيرُ) بفتح أوله يعني يُشَبِّعُ كلَّ جائعٍ إلى ما هو فيه، من «مارَ أهله: أتاهاهم بالميرة»^(٤) أي
الطعام الذي من صفاته أَنَّهُ يُشَبِّعُ.

فحذَفَ مَفْعُولِي الفَعْلَيْنِ للتعميم مع الاختصار بقرينة السياق .

والمَنَهَلُ: عَيْنُ ماءٍ تُورَدُ^(٥)، ووصفه بالإرواء والإشباع كماء زَمْزَمَ، فإنه يُرَوِّي العطشانَ
وَيُشَبِّعُ الجوعانَ .

ومن استعمال الجوع والعطش في غير معناهما المعروف كما هنا قولُ العرب: «جُعْتُ إلى
لقائك» أي اشتقتُ، و«عطشتُ إلى لقائك» أي اشتقتُ، حكاها الصَّغَانِي.

(المُحِيطُ) أيضاً (بِزُبْدَةٍ)^(٦) أي خلاصة (ما في شَرَحِيَّ على «المختصر») لابن الحاجب
«والمنهاج» للبيضاوي، وناهيك بكثرة فوائدهما .

(١) زُهاء في العدد: وَزَانُ «غُرَاب»، يقال: هُم زُهاء ألف: أي قدرُ ألف، ويقال: كم زهاؤكم: أي كم
قدرُكم، هو بضم الزاي، وقيل: بالكسر أيضاً. (المصباح، ص: ٢٥٦).

(٢) والصَّغَانِي: هو حسن بن محمد بن حسن الصَّغَانِي نسبةً لـ «صَّغان» من بلاد ما وراء النهر، رضي
الدين، وهو من نسلِ عمر عليه السلام محدث، لغوي، فقيه، صاحب مصنفات مفيدة كمشارك الأنوار، شرح
البخاري، توفي ببغداد سنة ٦٥٠ هـ. (أبجد العلوم: ٢١٦/٣).

(٣) انظر: المصباح للفيومي (ص: ٢٤٦، ر، و، ي) .

(٤) انظر: المصباح للفيومي (ص: ٥٨٧، م، ي، ر) .

(٥) نَهَلَ البعيرُ نَهَلًا (من باب «تَعَبَ»): شَرِبَ الشَّرْبَ الأوَّلَ حتى رَوِيَ، فهو ناهِلٌ، والجمع: نِهَالٌ، وكلُّ
ما ارْتَوَى من المواشي فهو ناهل. ويتعدى بالألف، فيقال: أَنهَلْتُهُ، إذا سقيته حتى رَوِيَ .

والمَنَهَلُ بفتح الميم والهاء: المَوْرِدُ، وهو عَيْنُ ماءٍ تَرِدُّه الإبلُ .

(المصباح للفيومي، ص: ٦٢٨، ن، هـ، ل) .

(٦) قال الفيومي رحمه الله في المصباح (ص: ٢٥٠، ز، ب، د): «و (الرُّبْدُ) وَزَانُ «قُفْل»: ما يستخرج
بالمخض من لبن البقر والغنم» .

مع مزيد كثير. ويُنحصرُ في مُقدّماتٍ، وسبعة كُتبٍ .

(مع مزيد) بالتنوين بضبط المصنّف (كثير) على تلك الزُبدَة أيضاً .
(ويُنحصرُ) جَمْعُ الجوامع، يعني المعنى المقصود منه (في مُقدّماتٍ) بكسر الدال كمقدّمة الجيش للجماعة المتقدّمة منه، من «قديم» اللازم بمعنى «تقدّم»^(١)، ومنه «لَا تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيَّ اللَّهِ وَرَسُولِهِ»^(٢) .

وبفتحها على قلّة: كمقدّمة الرّجل في لغة من «قدّم» المتعدي: أي في أمورٍ مُتقدّمةٍ أو مُقدّمةٍ على المقصود بالذاتٍ للانتفاع بها فيه مع توقّفه على بعضها كتعريف «الحكم» وأقسامه، إذ يُستَهِمُ الأصولُ ثارةً، ويُنفِئُها أخرى كما سيأتي^(٣) .

(وسبعة كُتبٍ) في المقصود بالذات خمسة في مباحث أدلّة الفقه الخمسة: الكتاب، والسُنّة، والإجماع، والقياس، والاستدلال، والسادس في التعادل والتراجيح بين هذه الأدلة عند تعارضها، والسابع في الاجتهاد الرابط لها بمدلولها، وما يتبعه من التقليد، وأحكام المقلّدين، وآداب الفتيا، وما ضُمَّ إليه من علم الكلام المفتوح بمسألة التقليد في أصول الدّين، المختتم بما يُناسبه من خاتمة التصوف .

= وأما لَبَنُ الإِبِلِ فلا يُسمّى ما يُسْتَخْرَجُ مِنْهُ زُبْدًا، بل يقال: جُبَابٌ .

و (الزُبْدَةُ): أخصُّ من (الزُبْدِ) .

و (زُبْدَتُ الرَّجُلِ زُبْدًا) من باب «قَتَلَ»: أطعمته الزُبْدُ؛ ومن باب «ضَرَبَ»: أعطيته ومَنَحْتُهُ .

(١) انظر: المصباح المنير للفيومي، ص: ٤٩٣ (ق، د، م) .

(٢) سورة الحجرات، الآية: ١ .

(٣) انظر: «أقسام الحكم»: ٩٤/١، وما بعدها .

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

المُقَدِّمَات

الكلام في المقدمات

[تعريف أصول الفقه]

أصول الفقه: دلائل الفقه الإجمالية؛

(الكلام في المقدمات)

افتتحها بتعريف «أصول الفقه» ليتصور طالبه بما يضبط مسائله الكثيرة، ليكون على بصيرة في تطلبها، إذ لو تطلبها قبل ضبطها لم يأمن فوات ما يُرجيه^(١)، وضياح الوقت فيما لا يعنيه، فقال:

[تعريف أصول الفقه]

(أصول الفقه) أي الفن المسمى بهذا اللقب، المُشعر بمدحه، بابتناء الفقه عليه، إذ الأصل ما يبتني عليه غيره: (دلائل^(٢) الفقه الإجمالية)^(٣) أي غير المعينة كمطلق الأمر، والنهي، وفعل النبي ﷺ، والإجماع، والقياس، والاستصحاب؛ المبحوث عن أولها بأنه للوجوب حقيقة، والثاني أنه للحرمة كذلك، والباقي بأنها حُجَج.

(١) قال الفيومي رحمه الله في المصباح (ص: ٢٢١): «رَجَوْتُهُ أَرْجُوهُ رُجُوءًا، على فُعُولٍ: أَمَلْتُهُ، أو أَرَدْتُهُ، قال تعالى: ﴿لَا يَرْجُوْهُ يُكَلِّمُ﴾ أي لا يُريدونه. والاسم: الرجاء بالمد.»
 (وَرَجَيْتُهُ أَرْجِيهِ) من باب «رَمَى» لغة، وتُسْتَعْمَلُ بمعنى الخوف، لأنَّ الراجي يخاف أنه لا يُدرك ما يَرجَاهُ.

وقال الجوهري في الصحاح (١٧١٢/٢، ر، ج، ي): «وَرَجَيْتُهُ، وَارْتَجَيْتُهُ، وَرَجَيْتُهُ، وَرَجَيْتُهُ، وكُلًّا بمعنى رَجَوْتُهُ».

(٢) قال الإسنوي في نهاية السؤل (١/١٥): «إنَّ البيضاوي والمصنف والشارح تابعان له هنا. أَجْمَعَ «دليلاً» على «دلائل»، وإنما صوابه «أدلة»، قال ابن مالك في شرح الكفاية الشافية: لم يأت «فعائل» جمعاً لاسم جنس على وزن «فَعِيل» فيما أعلمه، لكنه بمقتضى القياس جائز في العلم المؤنث كـ «سعائد» جمع «سعيد» اسم امرأة، وقد ذكر النحاة لَفْظَيْنِ وَرَدَا من ذلك، ونصوا على أنَّهما في غاية القِلَّة، وأنه لا يُقاسُ عليهما».

ولهذا بَدَّلَهُ شيخ الإسلام في لُبِّ الأصول (ص: ٨٤) إلى «أدلة»، ولكنه في كلام الشافعي كثير.

(٣) قال البدر الزركشي في التشنيف (١/٣١): «هذا هو المختار في تعريفه، وهو الذي ذكره الخُذَّاق كالقاضي أبي بكر، وإمام الحرمين، والرازي، والآمدي، وغيرهم، واختاره الشيخ تقي الدين ابن دقيق العيد». (المحصول: ٨٠/١، الإحكام: ٨/١).

وقيل : «مَعْرِفَتُهَا» .

وغير ذلك مما يأتي مع ما يتعلّق به في الكتب الخمسة .
فخرج الدلائل التفصيلية نحو ﴿أَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾^(١) ؛ ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَى﴾^(٢) ؛ وصلاته ﷺ في الكعبة كما أخرجه الشيخان^(٣) ؛ والإجماع على أن لبنت الابن السُدَس مع بنت الصُّلب حيث لا عاصب لهما ؛
وقياس الأرض على البر في امتناع بيع بعضه ببعض إلاّ مثلاً بمثل يداً يداً كما رواه مسلم^(٤) ؛
واستصحاب الطهارة لمن شك في بقائها ، فليست أصول الفقه ، وإنما يُذكر بعضها في كتبه للتمثيل .

١٠

(وقيل): «أصول الفقه (مَعْرِفَتُهَا) أي معرفة دلائل الفقه الإجمالية»^(٥) .

(١) سورة البقرة، الآية: ٤٣ .

(٢) سورة الإسراء، الآية: ٣٢ .

(٣) عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: «قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الْفَتْحِ، فَتَزَلَ بِفَنَاءِ الْكَعْبَةِ، وَأُرْسِلَ إِلَى عَثْمَانَ بْنِ طَلْحَةَ، فَجَاءَ بِالْمِفْتَاحِ، فَفُتِحَ الْبَابُ، ثُمَّ دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ وَبِلَالٌ وَأَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ وَعَثْمَانُ بْنُ طَلْحَةَ، وَأَمَرَ بِالْبَابِ فَأُغْلِقَ، فَلَبِثُوا فِيهِ مَلِيًّا، ثُمَّ فُتِحَ الْبَابُ، فَبَادَرَتْ النَّاسَ، فَتَلَقَّيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَارِجًا، وَبِلَالٌ عَلَى إِثْرِهِ، فَقُلْتُ لِبِلَالٍ: هَلْ صَلَّى فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: نَعَمْ، رَكَعَتَيْنِ بَيْنَ السَّارَتَيْنِ اللَّتَيْنِ عَلَى يَسَارِهِ إِذَا دَخَلْتَ، ثُمَّ خَرَجَ فَصَلَّى فِي وَجْهِ الْكَعْبَةِ رَكَعَتَيْنِ» .

رواه البخاري في الصلاة، باب الأبواب، والغلق للعبة والمساجد (٤٦٨)، ومسلم في الحج، باب استحباب دخول الكعبة للحاج وغيره، والصلاة فيها... (٣٢١٧)، وأبو داود في المناسك، باب الصلاة في الكعبة (٢٠٢٣)، والترمذي في الحج، باب ما جاء في الصلاة في الكعبة (٨٠٠)، والنسائي في المساجد، باب الصلاة في الكعبة (٦٩١)، وابن ماجه في المناسك، باب دخول الكعبة (٣٠٦٣) .

قال العبد الفقير غفر الله له ولوالديه: ظاهر المتن أن قوله: «رَكَعَتَيْنِ...» من كلام بلال، وليس كذلك، وإنما هو من كلام ابن عمر، لأن بلالاً أشار بإصبعيه: السبابة والوسطى، أي صلى ركعتين، وابن عمر عيّز عن الإشارة بالألفاظ كما بين ذلك الحافظ ابن حجر مفصلاً في شرح البخاري (٥٩٦/١) .

(٤) عن عبادة بن الصّامت رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ، وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ، وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ، وَالتَّمْرُ بِالتَّمْرِ، وَالْمِلْحُ بِالْمِلْحِ مِثْلًا بِمِثْلٍ، سَوَاءٌ بِسَوَاءٍ، يَدًا بِيَدٍ، فَإِذَا اخْتَلَفَتْ هَذِهِ الْأَجْنَاسُ فَيُعَوَّضُ كَيْفَ شِئْتُمْ إِذَا كَانَ يَدًا بِيَدٍ» رواه مسلم في المساقاة، باب الصرف وبيع الذهب بالورق نقداً (٢٩٧٠)، والترمذي في البيوع، باب ما جاء أن الحنطة بالحنطة مثلاً بمثل... (١١٦١)، والنسائي في البيوع، باب بيع البر بالبر (٤٤٨٤) .

(٥) اختاره التاج الأرموي في الحاصل (٢٣٠/١)، والبيضاوي في المنهاج (٧/١)، وابن الحاجب في =

[تعريف الأصولی]

والأصولي: العارفُ بها، وبطرقِ استفادتها، ومستفيدِها.

ورجَّح المصنَّف الأولُّ بأنه الأقربُ إلى المدلول لغةً، إذ الأصولُ لغةً: الأدلةُ كما في تعريفِ جميعهم، الفقهُ بـ «العلم بالأحكام» لا نفسها، إذ الفقهُ لغةً: الفهمُ^(١).

[تعريف الأصول]

(والأصولي) أي المرء المنسوب إلى الأصول أي المتلبس به : (العارف بها) أي بدلائل الفقه الإجمالية، (ويطرق استفادتها) يعني المرجحات المذكور معظمها في الكتاب السادس، (و) بطرق (مستفيدها) يعني صفات المجتهد المذكورة في الكتاب السابع، ويُعبر عنها بـ«شروط الاجتهاد»، وبـ«المرجحات».

أي بمعرفتها تُستفاد دلائل الفقه، أي ما يدل عليه من جملة دلائل التفصيلية عند تعارضها؛ وبصفات المجتهد، أي بقيامها بالمرء يكون مستفيداً لتلك الدلائل، أي أهلاً لاستفادتها بالمرجحات، فيستفيد الأحكام منها.

ولتَوْقُفِ استفادة الأحكام منها - التي هي الفقه - على المرجحات، وصفات المجتهد على الوجه السابق ذكرها في تعريف «الأصول» الموضوع لبيان ما يتوقف عليه الفقه من أدلته، لكن الإجمالية كما تقدم^(٢)، دون التفصيلية لكثرتها جداً، ومن المرجحات وصفات المجتهد.

وَأَسْقَطَهَا الْمَصْنَفُ كَمَا عَلِمْتَ لِمَا قَالَهُ مِنْ «أَنَّهَا لَيْسَتْ مِنَ الْأَصُولِ، وَإِنَّمَا تُذَكِّرُ فِي كُتُبِهِ لَتَوْفُّبِ مَعْرِفَتِهِ عَلَى مَعْرِفَتِهَا لِأَنَّهَا طَرِيقٌ إِلَيْهِ» (٣).

= المختصر (١٨/١) إلا أنه بدّل «المعرفة» بـ «العلم»؛ وردّ بأنه شيء ثابت سواء وجد العارف به أم لا، ولو كان أصول الفقه معرفة الأدلة لكان يلزم من فقدان العارف بالأصول فقدان الأصول وليس كذلك؛ وبأن الله تعالى يعلم الأصول، ولكنه تعالى لا يوصف بالمعرفة، وإنما يوصف بالعلم. ويجمع بينهما: بأن العلم قد يطلق على مسائله التي هي قواعده الكلية، وقد يطلق على إدراك تلك القواعد، فالأول نظر إلى الأول، والثاني نظر إلى الثاني. (نهاية السؤل: ١/٧، البناني: ١/٥٨).

(١) قال الجوهري في الصحاح (١٦٣٧/٢، فقه): «الْفِقْهُ: الْفَقْهُمُ، قال أعرابي لعيسى بن عمر: شَهِدْتُ عَلَيْكَ بِالْفِقْهِ. تقول منه: فِقٌّ الرجلُ بالكسر، وفلان لا يَفْقَهُ، ولا يَنْفَقُهُ، وأفْقَهْتُكَ الشيءَ، ثم خُصَّ به عِلْمُ الشريعة، والعالمُ به فقيهٌ، وقد فَقَّهَ بالضم فقهائهُ، وفَقَّهَهُ اللهُ.»

(٢) أي في شرح التعريف ، ص : ٧٠ .

(٣) منع الموانع للتاج السبكي، ص: ٨٩.

قال: «وذكرها حينئذ في تعريف «الأصولي» كذكرهم في تعريف «الفقيه» ما يتوقف عليه (١١) الفقه من شروط الاجتهاد، حيث قالوا: «الفقيه المجتهد: وهو ذو الدرجة الوسطى عربية وأصولاً، إلى آخر صفات المجتهد»، وما قالوا: الفقيه العالم بالأحكام^(١)»^(٢).

هذا كلامه الموافق لظاهر المتن في أن المرجحات، وصفات المجتهد طريقاً للدلائل الإجمالية، التي بنى عليه ما لم يسبق إليه - كما قال^(٣) - من إسقاطها من تعريف «الأصول».

وأنت خبير مما تقدم^(٤) بأنها طريقاً للدلائل التفصيلية، وكأن ذلك سرى إليه من كون «التفصيلية» جزئيات «الإجمالية».

وهو مندفع بأن توقف التفصيلية على ما ذكر^(٥) من حيث تفصيلها المفيد للأحكام، على أن

(١) منع الموانع للتاج السبكي، ص: ٨٩.

(٢) بعد أن اتفق الجمهور على أن الأصول أدلة الفقه الإجمالية دون معرفتها، اختلفوا في أن طرق استفادتها وحال مستفيدها من «الأصول» أم لا؟ على مذهبين:

أحدهما: لا، قاله المصنف، واستدل عليه بأربعة أمور: الأول: أن المستفاد من المرجحات وصفات المجتهد الدلائل الإجمالية، وإليه أشار الشارح بقوله: «وبطرق استفادتها ومستفيدها». الثاني: أن المرجحات وصفات المجتهد ليست من مسمى «الأصول»، ولذا أسقطها من تعريفه، وإليه أشار الشارح بقوله: «إنها ليست...».

الثالث: إنما ذكر الأصوليون المرجحات وصفات المجتهد في كتب الأصول لتوقف معرفته على معرفتها، وإليه أشار بقوله: «وإنما تذكر...». الرابع: كما ذكر الفقهاء في تعريف «الفقه» ما يتوقف هو عليه ذكر المصنف في «الأصول» ما يتوقف هو عليه، وإليه أشار الشارح بقوله: «وذكرها حينئذ...». (منع الموانع، ص: ٨٩، حاشية البنانى: ٦٨/١).

ثانيهما: نعم، قاله الجمهور، واختاره الرازي في المحصول (٨٠/١)، والآمدني في الأحكام (١/٨)، والشارح، وشيخ الإسلام في لب الأصول وشرحه (ص: ٤)، والبيضاوي في المنهاج (٧/١).

(٣) أي المصنف في منع الموانع، ص: ٨٩.

(٤) أي من قول الشارح «بالمرجحات أي معرفتها...». (البنانى: ٦٨/١).

(٥) أي من المرجحات وصفات المجتهد، أي أن توقف التفصيلية على المرجحات وصفات المجتهد ليس هو من حيث كونها جزئيات الإجمالية المقتضي توقف الإجمالية أيضاً على ما ذكر، بل من حيث تفصيلها أي خصوص موادها المفيدة للأحكام لأنه مناط الدلالة لظهور أن وجوب الصلاة إنما استفيد من خصوص مادة «أَقِمُوا الصَّلَاةَ»، وهو متعلق هذا الأمر الخاص، وهو إقامة الصلاة، لا من حيث =

توقفها^(١) على صفات المجتهد من ذلك من حيث حصولها للمرء، لا معرفتها، والمعتبر^(٢) في مسمى «الأصولي» معرفتها، لا حصولها كما تقدم كل ذلك.

وبالجملة فظاهر أن معرفة الدلائل الإجمالية المذكورة في الكتب الخمسة لا تتوقف على معرفة شيء من المرجحات، وصفات المجتهد المعقود لها الكتابان الباقيان، لكونها من الأصول، فالصواب ما صنعوا من ذكرها في تعريفه كأن يقال:

أصول الفقه دلائل الفقه الإجمالية، وطرق استفادتها ومستفيد جزئياتها.

وقيل: «معرفة ذلك».

ولا حاجة إلى تعريف «الأصولي» للعلم به من ذلك.

وأما قولهم المتقدم «الفقيه: المجتهد...»^(٣) وكذا عكسه الآتي في كتاب «الاجتهاد»^(٤)، فالمراد به بيان الماصدق أي ما يصدق عليه «الفقيه»، وهو ما يصدق عليه «المجتهد»، والعكس^(٥)، لا بيان المفهوم وإن كان هو الأصل في التعريف، لأن مفهومهما مختلف، ولا حاجة إلى ذكره^(٦) للعلم به من تعريف «الفقه» و«الاجتهاد».

فما تقدم من أنهم ما قالوا «الفقيه: العالم بالأحكام أي إلى آخره»، لذلك، على أن بعضهم^(٧) قاله تصريحاً بما علم التزاماً.

= كونها أمراً، والتفصيلية من هذه الحيثية مغايرة للإجمالية.

وهذا رد على دليل المصنف الأول. (البناني: ٦٨/١).

(١) هذا رد على دليل المصنف الثالث. (البناني: ٦٩/١).

(٢) هذا رد على دليل المصنف الرابع.

وأما الرد على دليله الثاني ذكره الشارح بقوله السابق: «ولتوقف استفادة الأحكام...».

(البناني: ٦٥/١، ٦٩).

(٣) هذا رد ثانٍ لدليل المصنف الرابع. (البناني: ٧٠/١).

(٤) انظر: «تعريف المجتهد» ٣٥٠/٢.

(٥) مبتدأ وخبره محذوف أي والعكس ثابت. (البناني: ٧٠/١).

(٦) أي ذكر مفهوم «الفقيه» و«المجتهد» لذلك أي للعلم به مما ذكر. (النجوم اللوامع: ١٧٦/١).

(٧) أي كالشيخ أبي إسحاق الشيرازي في كتابه «الحدود».

(البحر: ٢٣/١، النجوم اللوامع: ١٧٦/١).

[تعريف الفقه]

والفقه: العلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسب، من أدلتها التفصيلية.

[تعريف الفقه]

(والفقه: العلم بالأحكام) أي بجميع النسب التامة^(١) (الشرعية) أي المأخوذة من الشرع، المبعوث به النبي الكريم ﷺ، (العملية) أي المتعلقة بكيفية عمل: قلبي أو غيره كالعلم بأن النية في الوضوء واجبة^(٢)، وأن الوتر مندوب^(٣)، (المكتسب) ذلك العلم (من أدلتها التفصيلية) أي من الأدلة التفصيلية للأحكام.

فخرج بقيد «الأحكام» العلم بغيرها من الذوات والصفات كتصور الإنسان والبياض؛ وبقيد «الشرعية» العلم بالأحكام العقلية والحسية كالعلم بأن الواحد نصف الاثنين، وأن النار محرقة. وبقيد «العملية» العلم بالأحكام الشرعية العلمية أي الاعتقادية كالعلم بأن الله تعالى واحد، وأنه يرى في الآخرة. وبقيد «المكتسب» علم الله تعالى^(٤) وجبريل والنبي ﷺ بما

(١) النسبة التامة: هي إسناد أمرٍ لآخر إيجاباً أو سلباً، فالحكم هنا بمعنى النسبة التامة بين الأمرين التي العلم بها من حيث إنها واقعة أو لا تصديق، وبغيرها تصور، لا بمعنى ما اصطلاح عليه الأصوليون من «أنه خطاب الله المتعلق بفعل المكلف من حيث إنه مكلف» الآتي بيانه، وإلا كان ذكر «الشرعية» تكراراً، ولا بمعنى ما اصطلاح عليه المنطقيون من «أنه إدراك أن النسبة واقعة أو ليست بواقعة» المسمى تصديقاً لأنه علم، والفقه ليس بعلم.

فالعلم بالأحكام المذكورة التصديق بتعلقها، لا تصورها لأنه من مبادئ أصول الفقه، ولا التصديق بثبوتها لأنه من علم الكلام. (النجوم اللوامع: ١/١٧٧).

(٢) اختلف العلماء في اشتراط النية في الوضوء على مذهبين: أحدهما: تشترط، فلا يصح وضوء بدون نية، قاله المالكية، والشافعية، والحنابلة. ثانيهما: لا تشترط، بل تُسن، قاله الحنفية.

(فتح باب العناية: ٥٥/١، جامع الأمهات، ص: ٢٤، المغني: ١/١٢٩).

(٣) اختلف العلماء في وجوب الوتر على مذهبين: أحدهما: يجب، قاله الحنفية.

ثانيهما: لا يجب، بل يستحب، قاله المالكية والشافعية والحنابلة.

(فتح باب العناية: ٣١٨/١، جامع الأمهات، ص: ١٣٣، منتهى الإرادات: ٥٥/١).

(٤) لأن علمه تعالى لا يوصف بالكسب لاستلزامه سبق الجهل، ولا بالضرورة لإشعاره بالحاجة، لأن الضروري يُطلق على ما قارنه الاحتياج إليه؛ ولأن علم جبريل بما يُلقى إليه من الله ضروري، وكذا علم النبي ﷺ بما يوحى إليه من الأحكام. هذا بناء على أنه ﷺ لا يجتهد، أمّا على أنه يجتهد وهو الأصح كما سيأتي بيانه في كتاب «الاجتهاد» ففيه قولان: أظهرهما: أنه فقه، لأنه حاصل من النظر =

دُكر. وبقيد «التفصيلية» العلم بذلك المكتسب للخلافي^(١) من المقتضي والنافي، المثبت بهما ما يأخذه من الفقيه، ليحفظه عن إبطال خصومه، فعلمه مثلاً بوجوب النية في الوضوء لوجود المقتضي، أو بعدم وجوب الوتر لوجود النافي ليس من الفقه.

وعبروا عن «الفقه» هنا بـ «العلم» وإن كان لظنية أدلته ظناً، كما سيأتي التعبير به عنه في كتاب «الاجتهاد»^(٢)، لأنه ظن المجتهد الذي هو لقوته قريب من العلم.

وكون المراد بالأحكام جميعها لا يتنافيه قول مالك من أكابر الفقهاء في ست وثلاثين مسألة^(٣) من أربعين سئل عنها: «لا أدري»، لأنه متبهي للعلم بأحكامها بمعاودة النظر.

وإطلاق العلم على مثل هذا التهيؤ شائع عرفاً، يقال: «فلان يعلم النحو»، ولا يُراد أن جميع مسائله حاضرة عنده على التفصيل، بل إنه متبهي لذلك.

وما قيل: «من أن الأحكام الشرعية» قيد واحد جمع «الحكم الشرعي» المعروف بـ «خطاب الله»^(٤) الآتي^(٥) فخلاف الظاهر وإن آل إلى ما تقدّم في شرح كونهما قدينين كما لا يخفى^(٦).

= في الأدلة. والثاني: ليس بفقيه، لأن الله يخلق له علماً ضرورياً يدرك به ما اجتهد فيه.

(النجوم اللوامع: ١/١٧٨، حاشية الباجوري: ١/٥٣، نهاية السؤل: ١/١٩، الباني: ١/٧٥).

(١) هو الذي نصب نفسه للخلاف والجدل ليذب عن مذهب إماميه، والمراد هنا: من يأخذ الأحكام من المجتهد بدليل إجمالي كأن يقول الشافعي للمزني مثلاً: الوتر ليس بواجب لوجود النافي. وهذا بناء على أن الخلافي يكتسب علماً، لكنه لا يُسمّى فقيهاً لعدم اكتسابه من الأدلة التفصيلية، بل من الإجمالية. والحق أنه لا يكتسب علماً من المقتضي والنافي حتى يتعين له كل منهما، وعليه الخلافي إن كان عنده التهيؤ للعلم بجميع الأحكام من الأمور المعينة كان فقيهاً مستقلاً، وإلا فالصواب أن قيد «التفصيلية» لبيان الواقع، أي لإخراج علم المقلد بذلك، فإنه إنما يستفده من المجتهد بواسطة دليل إجمالي.

(حاشية الباجوري: ١/٥٣، النجوم اللوامع: ١/١٧٩، البحر: ١/٢٢، الغيث الهامع: ١/١٦).

(٢) في تعريف «المجتهد»: ٢/٣٥٠.

(٣) هكذا اشتهر في كتب الأصول، والذي في مقدمة «التمهيد» لابن عبد البر (١/٧٣) عن الهيثم بن جميل عن مالك «أنه سئل عن ثمان وأربعين مسألة؟ فقال في ثنتين وثلاثين منها: لا أدري».

(٤) انظر: «الحكم الشرعي»: ١/٨٥.

(٥) وهو اختيار البدر الزركشي في التشنيف (١/٤٠).

(٦) قاله الإمام الرازي في المحصول (١/٧٩)، والقاضي البيضاوي في المنهاج (١/١٧)، والإسنوي في نهاية السؤل (١/١٧)، والولي العراقي في الغيث الهامع (١/١٤).

[الحُكْمُ الشَّرْعِيُّ]

والْحُكْمُ: خِطَابُ اللَّهِ الْمُتَعَلِّقُ بِفِعْلِ الْمُكَلَّفِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ مُكَلَّفٌ

[الحُكْمُ الشَّرْعِيُّ]

(والحكم) المتعارف بين الأصوليين بالإثبات تارةً والنفي أخرى : (خطابُ الله) أي كلامه النفسي الأزلي، المسمّى في الأزل خطاباً حقيقة على الأصح، كما سيأتي^(١).

(المتعلّق بفعل المكلّف) أي البالغ العاقل^(٢) تعلّقاً معنوياً قبل وجوده كما سيأتي^(٣)، وتنجزياً بعد وجوده بعد البعثة، إذ لا حكم قبلها كما سيأتي^(٤).

(من حيثُ إنه مُكَلَّفٌ)^(٥) أي ملزم ما فيه كلفه، كما يُعلم ممّا سيأتي^(٦).

فتناول الفعلَ القلبيّ : الاعتقادَ وغيره^(٧)، والقوليّ، وغيره، والكفّ، والمكلف الواحد كالنبي ﷺ في خصائصه، و الأكثر من الواحد، والمتعلّق بأوجه التعلّق الثلاثة من الاقتضاء ١٤ الجازم، وغير الجازم، والتخيير الآتية لتناول حيثية التكليف للأخيرين^(٨) منها كأول

(١) في «الكلام الأزلي خطاب متنوع»: ١٠٦/١ .

(٢) اقتصر الشارح على اعتبار البلوغ والعقل، ولا بُدَّ من اعتبار بلوغ الدعوة وسلامة الحواس الظاهرة. (حاشية الباجوري: ٥٨/١).

(٣) في «تعلّق الأمر بالمعدوم»: ٨٣/١ .

(٤) في «انتفاء الحكم قبل الشرع»: ٨٠/١ .

(٥) يجوز في اللام «مكلف» الكسر، وهو الأكثر المشهور، والفتح وهو قليل حتى عُذَّ لحناً وإن كان مشهوراً بين الفقهاء. ولم يذكر المصنّف «به» بعد «مكلف» إشارةً أنّ المكلف مخاطبٌ بغير ما كُلف به كالمندوب والمكروه والمباح، كما يُخاطَبُ بما كُلف به كالواجب والحرام. (النجوم اللوامع: ١٨٣/١).

(٦) أي قريباً في مسألة «جائز الترك ليس بواجب».

(٧) أي فتناول الخطابَ الفعلَ القلبيّ كاعتقاد أنّ الله واحد، وأنّ النية في الوضوء واجبة، والفعلَ القوليّ كتكبير الإحرام، والفعلَ غيرَ القلبيّ والقوليّ كأداء الزكاة، وتناول الكفّ (وإن كان هو أيضاً من الفعل) كالكف عن المحرمات، وتناول فعل الواحد كالوصال للنبي ﷺ، وفعل الأكثر كصيام رمضان مثلاً. (النجوم اللوامع: ١٨٣/١).

(٨) أي ويتناول الخطابُ مقتضى اقتضاء جازماً كالوجوب، والحرمة، واقتضاء غير جازم كالكرهية والندب، الخطابُ المخيّر كالإباحة، فتناول الخطابِ للأوليين ظاهرٌ لوجود الإلزام فيهما، وهو معنى التكليف، بخلاف الثالث لعدم وجود الإلزام فيه. (النجوم اللوامع: ١٨٣/١).

الظاهر، فإنه لو لا وجود التكليف لم يوجد، ألا ترى إلى انتفائهما قبل البعثة كانتفاء التكليف.
ثم الخطاب المذكور يدل عليه الكتاب والسنة وغيرهما .

وخرج به «فعل المكلف» خطاب الله المتعلق بذاته وصفاته، وذوات المكلفين،
والجمادات، كمدلول ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾^(١)، ﴿خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾^(٢)، ﴿وَلَقَدْ خَلَقْتَكُمْ﴾، ﴿وَيَوْمَ نُسِِّرُ الْجِبَالِ﴾^(٣).

وب«ما بعده» مدلول «وما تعملون» من قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾^(٤)، فإنه
متعلق بفعل المكلف من حيث إنه مخلوق لله تعالى.

ولا خطاب يتعلق بفعل غير البالغ العاقل، وولي الصبي والمجنون مخاطب بأداء ما وجب
في ما لهما منه كالزكاة وضمان المتلف^(٥) كما يخاطب صاحب البهيمة^(٦)، بضمان ما أتلفته
حيث فرط في حفظها لتنزّل فعلها في هذه الحالة منزلة فعله.

وصحة عبادة الصبي كصلاته وصومه المثاب عليها ليست لأنه مأمور بها كالبالغ، بل
ليعتادها فلا يتركها بعد بلوغه إن شاء الله تعالى ذلك.

ولا يتعلق الخطاب بفعل كل بالغ عاقل كما يعلم مما سيأتي من «امتناع تكليف الغافل
والملجأ والمكروه»^(٧).

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٥٥.

(٢) سورة الأنعام، الآية: ١٠٢.

(٣) سورة الكهف، الآية: ٤٧.

(٤) سورة الصافات، الآية: ٩٦.

(٥) اتفق العلماء على أنه يجب على ولي الصبي والمجنون منعهما من إتلاف مال الغير، وأنه تجب غرامته
في مالهما، وأنه تجب زكاة الفطر في مالهما، وأنه يجب العشور في زرعهما وثمرتهما، ولكنهم اختلفوا
في وجوب زكاة غيرهما عليهما على مذهبين:

أحدهما: تجب في مالهما، ويخرج عنهما وليهما، قاله المالكية والشافعية والحنابلة.

ثانيهما: لا تجب الزكاة في مالهما، قاله الحنفية. (المجموع: ٢٩٤/٤، ٣٧٨، المغني: ٢/٢٥٦).

(٦) ما أفسدته البهيمة بالليل على مالك البهيمة، وما أفسدته نهاراً على صاحب المال إن لم تكن يد أحد
عليها، قاله المالكية والشافعية والحنابلة. وقال الحنفية: يضمن صاحب البهيمة ما أتلفته مطلقاً.

(٧) انظر: «تكليف الغافل، والملجأ، والمكروه»: ٩٢/١.

[لَا حُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ]

وَمِنْ ثَمَّ لَا حُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ.

[الحُسْنُ وَالْقُبْحُ]

والْحُسْنُ والقَبِيحُ بِمَعْنَى مُلَاءَمَةِ الطَّبْعِ وَمُنَافَرَتِهِ، وَبِمَعْنَى صِفَةِ الْكَمَالِ وَالنَّقْصِ عَقْلِيٍّ، وَبِمَعْنَى تَرْتُّبِ الدَّمِّ عَاجِلًا وَالْعَقَابِ آجَلًا

ويرجع ذلك في التحقيق إلى انتفاء تكليف البالغ العاقل في بعض أحواله.

وأما خطابُ الوضع الآتي^(١) فليس من الحكم المتعارف كما مشى عليه المصنف^(٢).
وَمَنْ جَعَلَهُ مِنْهُ - كما اختاره ابن الحاجب^(٣) - زَادَ فِي التَّعْرِيفِ السَّابِقِ مَا يُدْخِلُهُ، فَقَالَ:
«خَطَابُ اللَّهِ الْمُتَعَلِّقُ بِفِعْلِ الْمَكْلُوفِ بِالِاِقْتِضَاءِ أَوْ التَّخْيِيرِ أَوْ الْوَضْعِ»، لَكِنَّهُ لَا يَشْمَلُ مِنَ الْوَضْعِ
مَا مُتَعَلِّقُهُ غَيْرُ فِعْلِ الْمَكْلُوفِ كَالزَّوَالِ سَبَباً لَوُجُوبِ الظَّهْرِ.

[لَا حُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ]

واستعمل المصنف كغيره «فَمَّ» للمكانِ المجازي كثيراً، وَبَيَّنُّ في كُلِّ مَحَلٍّ بما يناسبه كما سيأتى. فقولُه هنا:

(وَمِنْ ثَمَّ) أي مِنْ هُنَا، وَهُوَ أَنَّ الْحُكْمَ خُطَابُ اللَّهِ، أَي مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ نَقُولُ: (لَا حُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ)، فَلَا حُكْمَ لِلْعَقْلِ بِشَيْءٍ مِمَّا سَيَأْتِي مِنَ الْمَعْتَزِلَةِ الْمَعْبُورِ عَنْ بَعْضِهِ بِـ «الْحُسْنِ وَالْقُبْحِ».

[الحُسْنُ وَالْقُبْحُ]

وَلَمَّا شَارَكَهُ فِي التَّبْيِيرِ بِهِمَا عَنْهُ مَا يَحْكُمُ بِهِ الْعَقْلُ وَفَاقًا بِدَأْ بِهِ تَحْرِيراً لِمَحَلِّ التَّزَاكِ قَالَ:
(وَالْحُسْنَ وَالْقُبْحُ) لِلشَّيْءِ (بِمَعْنَى مِلَاطِمَةِ الطَّبَعِ وَمُتَافَرْتِهِ) كَحَسَنِ الْحُلُوِّ وَقُبْحِ الْمُرِّ، (و) بِمَعْنَى
(صِفَةِ الْكَمَالِ وَالنَّقْصِ) كَحُسَنِ الْعِلْمِ وَقُبْحِ الْجَهْلِ (عَقْلِيٌّ) أَيِ يَحْكُمُ بِهِ الْعَقْلُ اتِّفَاقًا.
(وَبِمَعْنَى تَرْتِيبِ) الْمَدْحِ وَ (الذَّمِّ عَاجِلًا)، وَالثَّوَابِ (وَالْعِقَابِ آجِلًا) كَحَسَنِ الطَّاعَةِ وَقُبْحِ

(١) انظر: «الحكم الوضعي»: ٩٧/١.

(٢) وبه قال الجماهير من الحنفية والشافعية والحنابلة .

(فوائد الرحمت: ١/ ٧٨، المحصول: ١/ ٨٩، الإحكام: ١/ ٨٥، شرح الكوكب: ١/ ٣٣٤).

(٣) قاله المالكية. (شرح التنقيح، ص: ٧٠، مختصر ابن الحاجب: ١/ ٢٢٢).

شرعي، خلافاً للمعتزلة.

[شُكْرُ الْمُنْعِمِ]

وَشُكْرُ الْمُنْعِمِ واجبٌ بالشرع، لا بالعقل.

المعصية (شرعي) أي لا يحكم به إلا الشرع المبعوث به الرسل، أي لا يؤخذ إلا من ذلك، ولا يدرك إلا به.

(خلافاً للمعتزلة)^(١) في قولهم: «إنه عقلي، أي يحكم به العقل لما في الفعل من مصلحة أو مفسدة يتبعها حسنه أو قبحه عند الله تعالى، أي يدرك العقل ذلك بالضرورة كحسن الصدق النافع، وقبح الكذب الضار؛

أو بالنظر كحسن الكذب النافع، وقبح الصدق الضار - وقيل: «العكس» - ويجيء الشرع مؤكداً لذلك؛

أو باستعانة الشرع فيما خفي على العقل كحسن صوم آخر يوم من رمضان، وقبح صوم أول يوم من شوال»^(٢).

وقوله كغيره^(٣): «عقلي وشرعي» خبر مبتدأ محذوف، أي كل منهما أو كلاهما.

وتركه كغيره «المدح والثواب» للعلم بهما من ذكر مقابلهما الأنسب - كما قال - بأصول المعتزلة، فإن العقاب عندهم لا يتخلف، ولا يقبل الزيادة، والثواب يقبلها وإن لم يتخلف أيضاً.

[شُكْرُ الْمُنْعِمِ]

(وَشُكْرُ الْمُنْعِمِ) أي وهو الثناء على الله تعالى لإنعامه بالخلق، والرزق، والصحة، وغيرها

(١) الجميع متفق على أن الله تعالى هو المشرع للأحكام وحده، وأنه ليس لغيره شرع حكم كائناً كان، ولكنهم اختلفوا هل العقل يدرك حكم الله تعالى في الأشياء أم لا؟ قال أهل السنة: العقل لا يدرك الأحكام، وإنما يعرف حكم الله تعالى من طريق رسوله. وقال المعتزلة: إن العقل يدرك حكم الله تعالى في الأفعال بحسب ما يظهر له من مصلحة أو مفسدة، فالحكم الشرعي تابع لهما، والعقل طريق لمعرفة الحكم. (المحصول: ١/١٢٤، الإحكام: ١/٧٢، التلخيص: ١/٤٥).

(٢) قال التاج السبكي رحمه الله في رفع الحاجب (١/٤٥٤): «وتبع المعتزلة من احنفية جماعة، ومن أصحابنا الصيرفي، والقفال الكبير، وأبو بكر الفارسي، والقاضي أبو حامد، وأبو عبد الله الحلبي».

(٣) كالقرافي في شرح التقيح، ص: ٨٨.

[انتفاء الحكم قبل الشرع]

ولا حكم قبل الشرع، بل الأمر موقوف إلى وروده .

بالقلب بأن يعتقد أنه تعالى وليها، أو اللسان بأن يتحدث بها، أو غيره كأن يخضع له تعالى (واجب بالشرع، لا بالعقل)^(١)، فمن لم يبلغه دعوة نبي لا يَأْتُم بتركه، خلافاً للمعتزلة^(٢).

[انتفاء الحكم قبل الشرع]

(ولا حكم) موجود (قبل الشرع) أي البعثة لأحد من الرسل لانتفاء لازمه حيثئذ من ترتب الثواب والعقاب بقوله تعالى ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى تَبْعَثَ رَسُولًا﴾^(٣) أي ولا مُثَبِّين. فاستغنى عن ذكر الثواب بذكر مقابله من العذاب الذي هو أظهر في تحقق معنى التكليف .

١٧

وانتفاء الحكم الذي هو الخطاب السابق بانتفاء قيد منه وهو التعلق التنجيزي .

(بل الأمر) أي الشأن في وجود الحكم (موقوف إلى وروده) أي الشرع .

(١) قال البدر الزركشي رحمه الله في سلاسل الذهب (ص: ١٠٦): «اعلم أنه نُقِلَ عن جماعة من أكابر أصحابنا موافقة المعتزلة في قولهم: «يُجِبُّ شُكْرُ الْمُنْعَمِ عَقْلاً»، و«يُجِبُّ الْعَمَلُ بِخَيْرِ الْوَاحِدِ عَقْلاً»، و«بِالْقِيَاسِ عَقْلاً»، منهم ابن سريج، وتلميذه الإمام الكبير القفال الشافعي أعلم الشافعيين فيما وراء النهر بالأصول.

وقد ذكر الحافظ ابن عساكر أن القفال كان في أول أمره مائلاً عن الاعتدال، قائلاً بالاعتزال، ثم رجع إلى مذهب الأشعري.

وقال القاضي أبو بكر في «التقريب والإرشاد» والأستاذ أبو إسحاق في «تعليقه في أصول الفقه» وقد حكى هذه المذاهب: اعلم أن هذه الطائفة من أصحابنا ابن سريج وغيره كانوا برعوا في الفقه، ولم يكن لهم قديم راسخ في الكلام، وطالعوا على الكبير كُتِبَ المعتزلة، فاستحسنوا عباراتهم، وقولهم في شكر المنعم عقلاً، فذهبوا إلى ذلك غير عالمين بما تؤدي إليه هذه المقالة من فحج القول. انتهى .

وهذان الوجهان في الاعتذار عن هؤلاء الأئمة من وضمة الاعتزال. وفيه برهان ساطع أن كل علم يؤخذ من أربابه، الفقه من فقيه، الحديث من محدث، الأصول من أصولي، إلى آخره.

(٢) هذا والذي بعده مبنيان على تحسين العقل وتبييحه، فمن حكم العقل كالمعتزلة أوجب شكر المنعم تعالى قبل البعثة، وأوجب أحكاماً قبل ورود الشرع، ومن وكلّ التحسين والتقييح إلى الشرع كاهل السنة لم يوجب قبل البعثة حكماً ولو شكر الله تعالى ولا غيره.

(تشنيف المسامع بشرح جمع الجوامع للزركشي: ٤٧/١).

(٣) سورة الإسراء، الآية: ١٥.

وَحَكَمْتُ الْمُعْتَزِّلَةَ الْعَقْلَ، فَإِنْ لَمْ يَقْضِ

أشارَ بهذا - كما قال^(١) - إلى أنه مرادٌ من عَبَّرَ مِنَّا في الأفعال قبل البعثة بالوقف^(٢)، فليس مُخَالِفًا لِمَنْ نَفَى مِنَّا الْحَكْمَ فيها.

و «بل» هنا للانتقال من غرضٍ إلى آخر وإن اشتمل على الأول، إذ تَوَقَّفُ الْحَكْمَ على الشرع مشتملٌ على انتقائه قبله، ووجوده بعده.

(وَحَكَمْتُ الْمُعْتَزِّلَةَ الْعَقْلَ) في الأفعال قبل البعثة، فما قضى به في أي شيء منها: ضروريٌّ كالتنفس في الهواء؛ أو اختياريٌّ لخصوصه بأن أدرك فيه مصلحةً أو مفسدةً، أو انتفاءًهما. فأمرٌ قضائه فيه ظاهرٌ.

وهو أن الضروريَّ مقطوعٌ بإباحته، والاختياريُّ لخصوصه ينقسم إلى الأقسام الخمسة: الحرام وغيره، لأنه إن اشتمل على مفسدة فعله فحرامٌ كالظلم، أو تركه فواجبٌ كالعدل؛ أو على مصلحة فعله فمندوبٌ كالإحسان، أو تركه فمكروه؛ وإن لم يشتمل على مصلحة أو مفسدة، فمباحٌ.

(فإِنْ لَمْ يَقْضِ)^(٣) العقلُ في بعضٍ منها لخصوصه بأن لم يُدْرِك فيه شيئاً مما تقدم كأكْلِ الفاكهة فاختلَفَ في قضائه فيه لعموم دليله على أقوالٍ ذكرها بقوله:

(١) أي المصنف في منع الموانع (ص: ٩٥ - ٩٨).

(٢) قال الزركشي في سلاسل الذهب (ص: ١٠١): «اختلف أصحابنا وغيرهم في حكم الأشياء قبل ورود الشرع على ثلاثة مذاهب:

أحدها: أنها على الإباحة حتى يرد الشرع بحظرها، وهو قول أبي إسحاق المروزي، وأبي العباس ابن سريج، وأكثر الحنفية، والبصريين من المعتزلة والظاهرية.
الثاني: أنها على الحظر حتى يرد الشرع بإباحتها، وهو قول أبي علي ابن أبي هريرة، وبعض الحنفية، والبغداديين من المعتزلة.

الثالث: أنها على الوقف، وهو قول أكثر أصحابنا، منهم: القاضي أبو الطيب الطبري، وأبو علي الطبري، وأبو الحسن الأشعري».

(٣) اختلف المعتزلة في الأفعال الاختيارية التي لا يقضي العقل فيها بحسنٍ ولا فحٍ على ثلاثة مذاهب: الأول: أنها محرمة، قاله معتزلة بغداد، وابن أبي هريرة من الشافعية. الثاني: أنها مباحة، قاله معتزلة البصرة منهم أبو علي الجبائي وابنه، وطائفة من فقهاء الحنفية والشافعية.

الثالث: الوقف، ونقل عن أبي الحسن الأشعري، وأبي بكر الصيرفي.

(المحصول: ١/١٥٨، الإحكام: ١/٨٢، نهاية السؤل: ١/١٣٢).

فثالِثُهَا لَهُمْ : «الوقوف عن الحَظَرِ ، والإباحة».

(فثالِثُهَا لَهُمْ : «الوقوف عن الحَظَرِ والإباحة») أي لا نَذَرِي أَنَّهُ مَحْظُورٌ أَوْ مَبَاحٌ ، مع أَنَّهُ لَا يَخْلُو عَنْ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ، لِأَنَّهُ إِمَّا مَمْنُوعٌ مِنْهُ فَمَحْظُورٌ ، أَوْ لَا فَمَبَاحٌ . وَهُمَا الْقَوْلَانِ الْمَطْوِيَانِ .

دليل الحظر : أَنَّ الْفِعْلَ تَصَرَّفْتُ فِي مِلْكِ اللَّهِ تَعَالَى بِغَيْرِ إِذْنِهِ ، إِذِ الْعَالَمُ : أَعْيَانُهُ وَمَنَافِعُهُ مِلْكٌ لَهُ تَعَالَى . وَدَلِيلُ الْإِبَاحَةِ : أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَلَقَ الْعَبْدَ ، وَمَا يَنْتَفِعُ بِهِ ، فَلَوْ لَمْ يُبَحِّحْ لَهُ كَانَ خَلْقُهُمَا عِبْثًا ، أَيْ خَالِيًا عَنِ الْحِكْمَةِ . وَوَجْهُ الْوَقْفِ عَنْهُمَا : تَعَارُضُ دَلِيلَيْهِمَا .

وأشار بقوله «لَهُمْ» أي للمعتزلة إلى ما نقله عن القاضي أبي بكر الباقلاني^(١) من «أَنَّ قَوْلَ بَعْضِ فُقَهَائِنَا أَيْ كَابِنِ أَبِي هُرَيْرَةَ^(٢) بِـ «الْحَظَرِ» ، وَبَعْضِهِمْ بِـ «الْإِبَاحَةِ» فِي الْأَفْعَالِ قَبْلَ الشَّرْعِ» إِنَّمَا هُوَ لَغْفَلَتِهِمْ عَنْ تَشَعُّبِ ذَلِكَ عَنْ أَصُولِ الْمَعْتَزَلَةِ ، لِلْعِلْمِ بِأَنَّهُمْ مَا اتَّبَعُوا مَقَاصِدَهُمْ^(٣) ؛ وَأَنَّ قَوْلَ بَعْضٍ أُنْمَتْنَا أَيْ كَالْأَشْعَرِيِّ^(٤) فِيهَا بِـ «الْوَقْفِ» مُرَادُهُ بِهِ نَفْيُ الْحُكْمِ

(١) والباقلاني : هو محمد بن الطَّيِّبِ بن محمد الباقلاني ، البصري ، المالكي ، أبو بكر ، فقيه بارِعٌ ، محدِّثٌ حَجَّةٌ ، متكَلِّمٌ عَلَى مَذْهَبِ أَهْلِ السُّنَّةِ ، وَطَرِيقَةِ الْأَشْعَرِيِّ ، انْتَهَتْ إِلَيْهِ رِيَاسَةُ الْمَالِكِيَّةِ بِالْعِرَاقِ ، وَكَانَ أَعْرَفَ النَّاسِ بِعِلْمِ الْكَلَامِ ، قَاضِئًا لِلْمَعْتَزَلَةِ ، وَالْجَهْمِيَّةِ ، وَالْخَوَارِجِ ، وَغَيْرِهِمْ مِنَ الْمُبْتَدِعَةِ ، كَانَ عَفِيفًا ، كَرِيمًا ، زَاهِدًا ، ذَكِيًّا ، لَهُ مَوْلاَتٌ كَثِيرَةٌ ، مِنْهَا : شَرْحُ الْإِبَانَةِ ، كَشْفُ الْأَسْرَارِ ، الْإِرْشَادُ ، وَغَيْرُهَا ، تَوَفَّى رَحِمَهُ اللَّهُ سَنَةَ ٤٠٣ هـ بِبَغْدَادَ . (الفتح المبين : ١/ ٢٣٣).

(٢) وابن أبي هريرة : هو الحسن بن الحسين ، أبو علي ، الشافعي ، المشهور بابن أبي هريرة ، أَحَدُ عَظَمَاءِ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ ، انْتَهَتْ إِلَيْهِ رِيَاسَةُ الشَّافِعِيَّةِ بِبَغْدَادَ ، وَكَانَ ذَا هَيْبَةٍ وَوَقَارٍ ، لَهُ مَكَانَةٌ عَظِيمَةٌ عِنْدَ الْحُكَّامِ وَالرَّعِيَّةِ ، وَلَهُ آرَاءٌ خَاصَّةٌ فِي الْأَصُولِ وَالْفُرُوعِ ، وَمِنْ مَوْلاَتِهِ : شَرْحَانُ عَلَى مُخْتَصَرِ الْمَرْزِيِّ ، وَغَيْرُهُ ، تَوَفَّى رَحِمَهُ اللَّهُ سَنَةَ ٣٤٥ هـ بِبَغْدَادَ . (الفتح المبين : ١/ ٢٠٤).

(٣) الفرق بين المعتزلة وبين مَنْ قَالَ بِهِ مِنْ الْفُقَهَاءِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ : أَحَدُهَا : أَنَّ الْمَعْتَزَلَةَ خَصُّوا هَذِهِ الْأَقْوَالَ فِي الْأَفْعَالِ الَّتِي لَا يَقْضِي الْعَقْلُ فِيهَا بِحَسَنِ وَلَا قُبْحٍ ، وَالْفُقَهَاءُ عَمَّمُوا فِي جَمِيعِ الْأَفْعَالِ .

ثَانِيهَا : أَنَّ مَعْتَزِلَهُمْ دَلِيلُ الْعَقْلِ ، وَمَعْتَمِدُ الْفُقَهَاءِ دَلِيلُ النُّقْلِ .

ثَالِثُهَا : أَنَّهُمْ أَرَادُوا بِالْوَقْفِ وَقْفَ حَبِيرَةٍ ، وَالْفُقَهَاءُ أَرَادُوا بِهِ وَقْفَ انْتِفَاءِ الْحُكْمِ . (التشنيف : ١/ ٤٩).

(٤) والأشعري : هو علي بن إسماعيل بن إسحاق ، أبو الحسن الأشعري ، مِنْ سَلَالَةِ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، بَرَعَ فِي عِلْمِ الْكَلَامِ وَالْجَدَلِ عَلَى طَرِيقَةِ الْمَعْتَزَلَةِ ، ثُمَّ تَحَوَّلَ إِلَى أَهْلِ السُّنَّةِ ، كَانَ قَوِيَّ الْحُجَّةِ ، وَاضِحَ الْبِرْهَانِ ، حَرِيًّا عَلَى الْمَعْتَزَلَةِ وَغَيْرِهِمْ مِنَ الْمُبْتَدِعَةِ ، نَاصِرًا لِلْسُّنَّةِ ، وَرِعًا مُجْتَهِدًا فِي الْعِبَادَةِ ، أَلَّفَ كِتَابًا كَثِيرًا مُفِيدَةً مِنْهَا : الْإِبَانَةُ ، إِضَاحُ لِبْرَهَانِ ، مَقَالَاتُ الْإِسْلَامِيِّينَ ، وَغَيْرُهَا ، تَوَفَّى رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى سَنَةَ ٣٢٤ هـ عَلَى الرَّاجِحِ بِبَغْدَادَ ، وَدُفِنَ بِهَا . (الفتح المبين : ١/ ١٨٥).

[تَكْلِيفُ الْغَافِلِ، وَالْمُلْجِأِ، وَالْمُكْرَهِ]

الصَّوَابُ امْتِنَاعُ تَكْلِيفِ الْغَافِلِ، وَالْمُلْجِأِ،
 فيها^(١) أي كما تقدم^(٢).

[تَكْلِيفُ الْغَافِلِ، وَالْمُلْجِأِ، وَالْمُكْرَهِ]

(والصواب امتناع تكليف الغافل^(٣) والمُلْجِأِ): أما الأول: وهو من لا يدري كالتائم والساهي، فلأن مقتضى التكليف بالشيء الإتيان به امتثالاً، وذلك يتوقف على العلم بالتكليف به، والغافل لا يعلم ذلك، فيمتنع تكليفه وإن وجب عليه بعد يقظته ضماناً ما أتلّفه من المال، وقضاء ما فاتته من الصلاة في زمان غفلته لوجود سببهما.

وأما الثاني: وهو من يدري، ولا مندوحة له عما أُلْجِئَ إليه كالملقى من شاهق على شخص يقتله، لا مندوحة له عن الوقوع عليه القاتل له، فامتناع تكليفه بالملجأ إليه أو بنقيضه لعدم قدرته على ذلك، لأن الملجأ إليه واجب الوقوع، ونقيضه مُمتنع الوقوع، ولا قدرة على واحد من الواجب والممتنع. قيل: «يجوز تكليف الغافل والملجأ بناءً على جواز التكليف بما لا يُطاق كحمل الواحد الصخرة العظيمة»^(٤). وردّ بأن الفائدة في التكليف بما لا يُطاق من الاختبار هل يأخذ في المقدمات أولاً؟ متفنية في تكليف الغافل والملجأ.

وإلى حكاية هذا وردّه أشار المصنف بتعبيره بـ «الصواب»^(٥).

- (١) اختلف أصحاب أبي الحسن في تفسير الوقف الذي ذهب إليه على قولين: أحدهما: أن الحكم موجود لأنه قديم، ولكننا لا نعلمه، اختاره الرازي والبيضاوي. وثانيهما: أن لا حكم، وهو الصواب الذي عليه أهل الحق. (المحصول: ١/١٦٥، الإحكام: ١/٨٤، المنهاج: ١/١٣١، التلخيص: ١/٤٨، الغيث الهامع: ١/٢١).
- (٢) أي في شرح قول المصنف: «بل الأمر موقوف إلى وُروده».
- (٣) قال الولي العراقي رحمه الله في الغيث الهامع (١/٢٤): «قد يتوهم أن الشافعي رضي الله عنه يرى تكليف الغافل لنضو على تكليف السكران. وليس كذلك، فإنه إنما قال بتكليف السكران عقوبة له، ليسببه إلى ذلك بمحرّم باختياره».
- (٤) قاله الشيخ أبو الحسن الأشعري، ومنع وقوعه سماعاً.
- (٥) (الإحكام للآمدي: ١/١٣٢، الغيث الهامع: ١/٢٤).
- (٥) اتفق العلماء على عدم وقوع تكليف الملجأ سماعاً وإن أجاز بعضهم تكليفه عقلاً بناءً على جواز التكليف بـ «ما لا يُطاق». (الإحكام: ١/١٣٢، نهاية السؤل: ١/١٥١).

وكذا المَكْرَه على الصَّحِيح ولو على القتل، وإثم القاتِل لإيثاره نفسه.

(وكذا المَكْرَه) وهو من لا مندوحة له عمّا أكره عليه إلا بالصبر على ما أكره به، يمتنع تكليفه بالمَكْرَه عليه أو بنقيضه (على الصحيح)^(١)، لعدم قدرته على امتثال ذلك، فإن الفعل للإكراه لا يحصل به الامتثال، ولا يمكن الإنيان معه بنقيضه (ولو) كان مَكْرَهًا (على القتل) لمكافئته، فإنه يمتنع تكليفه حال القتل للإكراه بتركه لعدم قدرته عليه. (وإثم القاتِل) الذي هو مُجمَع عليه (لإيثاره نفسه) بالبقاء على مكافئته الذي خيّر بينهما المَكْرَه بقوله «أقتل هذا وإلا قتلتك»، فيأثم بالقتل من جهة الإيثار، دون الإكراه.

وقيل: «يجوز تكليف المَكْرَه بما أكره عليه أو بنقيضه لقدرته على امتثال ذلك، بأن يأتي بالمَكْرَه عليه لداعي الشرع كمن أكره على أداء الزكاة فتواها عند أخذها منه، أو بنقيضه صابراً على ما أكره به وإن لم يكلفه الشارع الصبر عليه، كمن أكره على شرب الخمر، فامتنع منه صابراً على العقوبة».

والقول الأول للمعتزلة، والثاني للأشاعرة، ورجع إليه المصنف آخرًا، ومن توجيههما يعلم أنه لا خلاف بين الفريقين^(٢)، وأن التحقيق مع الأول^(٣)، فليتأمل.

(١) اختلف العلماء في تكليف المَكْرَه على مذهبين:

أحدهما: أنه مكلف، قاله الجماهير من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة، واختاره المصنف آخرًا في الأشباه والنظائر (٩/١). ثانيهما: أنه غير مكلف، قاله المعتزلة، والطوفي من الحنابلة، واختاره المصنف هنا وفي منع الموانع (ص: ١٠٦).

(فواتح الرحموت: ٢٢٠/١، المحصول: ٢٦٨/١، الإحكام: ١٣٣/١، شرح الكوكب: ٥٠٨/١).

(٢) أي فإن توجيه الأول بقوله: «فإن الفعل للإكراه لا يحصل به الامتثال...» يدل على فرض كلامه في حال المباشرة.

وتوجيه الثاني بقوله «لقدرته على امتثال ذلك...» يدل على فرض كلامه قبل المباشرة، فلم يتوارد القولان على محل واحد، فكان الخلف لفظياً، لأن المانع (المعتزلة) ناظر إلى أن التكليف يتحقق حال المباشرة، والمُجِيز (الأشاعرة) ناظر إلى تحققه قبل المباشرة.

والأصح أن الخلاف حقيقي لأن التكليف عند المعتزلة مُمتنع حال المباشرة وقبلها، وعند الأشاعرة قبل المباشرة ومستمر معها. (النجوم اللوامع: ١٩٢/١، البناني: ١٢٦/١).

(٣) كأنه نظر إلى رفع الحرج عن المَكْرَه لكن هذا إنما يُناسب وقوع التكليف بذلك، لا جواز الذي الكلام فيه، فكان التحقيق مع الثاني حيث أجاز التكليف بذلك عقلاً، ومنعه شرعاً لحديث ابن ماجه (٢٠٤٣) الحسن لغيره «إن الله تجاوزَ عن أمّتي الخطأ، والنسيان، وما استكرهوا عليه».

(النجوم اللوامع: ١٩٢/١).

[تَعَلُّقُ الْأَمْرِ بِالْمَعْدُومِ]

وَيَتَعَلَّقُ الْأَمْرُ بِالْمَعْدُومِ تَعَلُّقًا مَعْنَوِيًّا، خِلَافًا لِلْمُعْتَزَلَةِ.

[أَقْسَامُ الْحُكْمِ التَّكْلِيفِيِّ]

فَإِنْ اقْتَضَى الْخَطَابُ الْفِعْلَ اقْتِضَاءً جَازِمًا فَيُجَابِبُ، أَوْ غَيْرَ جَازِمٍ فَتَنْدُبُ، أَوْ التَّرْكُ

[تَعَلُّقُ الْأَمْرِ بِالْمَعْدُومِ]

(ويتعلّق الأمر بالمعدوم تعلّقاً معنوياً)^(١) بمعنى أنه إذا وُجد شرط التكليف يكون مأموراً بذلك الأمر النفسي الأزلي، لا تعلّقاً تنجيزياً، بأن يكون حالة عدمه مأموراً. (خِلَافًا لِلْمُعْتَزَلَةِ)^(٢) في نفهم التعلّق المعنوي أيضاً، لنفهم الكلام النفسي. والنهي وغيره كالأمر.

وسياتي تنوع الكلام في الأزل على الأصح إلى الأمر وغيره^(٣).

[أَقْسَامُ الْحُكْمِ التَّكْلِيفِيِّ]

(فإن اقتضى الخطاب) أي طلب كلام الله النفسي (الفاعل) من المكلف لشيء (اقتضاء جازماً) بأن لم يُجَوِّز تركه (فليُجابِبْ) أي فهذا الخطاب يُسمّى إيجاباً، (أو) اقتضاء (غير جازم) بأن جَوِّز تركه (فندب؛ أو) اقتضى (الترك) لشيء اقتضاء (جازماً) بأن لم يُجَوِّز فعله (فتحرّم، أو) اقتضاء (غير جازم ينهي مخصوص) بالشيء، كالنهي في حديث الصحيحين^(٤)

(١) اختلف العلماء في تعلّق خطاب الشارع بالمعدوم على مذهبين: أحدهما: يتعلّق الخطاب بالمعدوم قبل الوجود بصفات التكليف تعلّقاً معنوياً، وإذا وُجد المعدوم بصفات التكليف تعلّق به تنجيزياً لقوله تعالى في سورة الأنعام (الآية: ١٩) ﴿وَأَوْحَىٰ إِلَيْكَ هَٰذَا الْقُرْآنَ لِأَتَدْرِكَ بِهِ، وَمَنْ يَلْعَلْ﴾، قال سلف الأئمة: ومن بلغه القرآن أنذر بإنذار النبي ﷺ، قاله أهل السنة. ثانيهما: لا يتعلّق، قاله المعتزلة. (المحصول: ١١/٢٥٥، الإحكام: ١/١٣١، فواتح الرحموت: ١/١٩٧، شرح الكوكب: ١/٥١٣).

(٢) انظر: البحر المحيط: ١/٣٧٧ - ٣٨٢.

(٣) انظر: «الكلام الأزلي خطاب متنوع»: ١/١٢١.

(٤) رواه البخاري في التهجد، باب ما جاء في التطوع مثنى مثنى (١١٦٧)، ومسلم في الصلاة، باب استحباب تحية المسجد بركعتين... (١٦٥٢)، وأبو داود في الصلاة، باب ما جاء في الصلاة عند دخول المسجد (٤٦٧)، والترمذي في الصلاة، باب ما جاء إذا دخل أحدكم المسجد فليركع =

جازماً فتَحْرِيْمٌ، أو غيرَ جازِمٍ ينْهِي مَخْصُوصٍ فِكْرَاهَةً، أو بغيرِ مَخْصُوصٍ فَخِلَافٌ

«إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمُ الْمَسْجِدَ فَلَا يَجْلِسْ حَتَّى يُصَلِّيَ رَكْعَتَيْنِ»، وفي حديث ابن ماجه وغيره «لَا تُصَلُّوا فِي أَعْطَانِ الْإِبِلِ، فَإِنَّهَا خُلِقَتْ مِنَ الشَّيَاطِينِ»^(١) (فكراهة) أي فالخطاب المدلول عليه بالمخصوص يسمى كراهةً .

ولا يخرج عن المخصوص دليلُ المكروه إجماعاً أو قياساً^(٢)، لأنه في الحقيقة مستند الإجماع، أو دليلُ المقيس عليه، وذلك من المخصوص .

(أو بغيرِ مَخْصُوصٍ) بالشيء، وهو النهي عن ترك المندوبات المستفاد من أوامرها، فإن الأمر بالشيء يُفيد النهي عن تركه، (فخلاف الأولى) أي فالخطاب المدلول عليه بغير المخصوص يُسمَّى خلاف الأولى كما يسمى متعلِّقُهُ بذلك فعلاً كان كفطر مسافرٍ لا يتضرَّرُ بالصوم كما سيأتي^(٣)، أو تركاً كترك صلاة الضحى.

والفرق بين قسمي المخصوص وغيره: أن الطلب في المطلوب بالمخصوص أشدُّ منه في المطلوب بغير المخصوص، فالاختلاف في شيء أمكروه هو أم خلاف الأولى؟ اختلاف في وجود المخصوص فيه كصوم يوم عرفة بعرفة للحاج خلاف الأولى^(٤).

= ركعتين (٣١٦)، والنسائي في المساجد، باب الأمر بالصلاة قبل الجلوس فيه (٧٢٩)، وابن ماجه في إقامة الصلاة والسنة فيها، باب من دخل المسجد فلا يجلس حتى يركع (١٠١٣).

(١) رواه ابن ماجه في المساجد والجماعات، باب الصلاة في أعطان الإبل ومراح الغنم (٧٦٨)، قال البوصيري في زوائده (١/ ٤٢٤): «إسناده صحيح». ورواه الترمذي إلا قوله «فإنها خلقت...» كلاهما عن أبي هريرة رضي الله عنه، وقال: «وفي الباب عن جابر بن سمرة، والبراء، وسبرة بن معبد الجهني، وعبد الله بن مغفل، وابن عمر، وأنس، وحديث أبي هريرة حسن صحيح».

مسألة: اختلف العلماء في الصلاة في أعطان الإبل على مذهبين: أحدهما: تحريم، قاله المالكية والحنابلة، والظاهرية؛ ثانيهما: تكراه، قاله الحنفية والشافعية. (تحفة الأحوذى: ٢/ ٢٨٩).

(٢) قوله «إجماعاً أو قياساً» تمييز لـ «دليل المكروه» العائد عليه الضمير «لأنه»، أو حال من «دليل»، أي كما يكون دليلُ المكروه من الكتاب والسنة يكون من سائر الأدلة التشريعية كالإجماع والقياس. (البناني: ١/ ١٣٤).

(٣) انظر: «الرخصة والعزيمة»: ١١٣/١ .

(٤) اتفق الجماهير على استحباب الفطر للحاج بعرفة، وأنه مكروهٌ للذي يضعف، واختلفوا في صوم الحاج الذي لا يضعف على قولين لاختلافهم في تصحيح الحديث الوارد بالنهي: أحدهما: يكره، قاله جماعة من أصحابنا، واختاره ابن حجر الهيتمي .

=

الأولى،

وقيل: مكروهٌ لحديث أبي داود وغيره: «أنه ﷺ نَهَى عَنْ صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ بِعَرَفَةَ»^(١).
وأجيب بضعفه عند أهل الحديث.

وقسّم خلاف الأولى زاده المصنف^(٢) على الأصوليين أخذاً من متأخري الفقهاء، حيث قابلوا المكروه بخلاف الأولى في مسائل عديدة، وفرّقوا بينهما، ومنهم إمام الحرمين^(٣) في «النهاية»^(٤) بالنهي المقصود، وغير المقصود، وهو المستفاد من الأمر^(٥).

= ثانيهما: خلاف الأولى، قاله جماعة من أصحابنا، واختاره النووي والشارح.
(المجموع: ٤٠٢/٦، التحفة: ٦٣٤/٤).

(١) رواه أبو داود في الصوم، باب صوم يوم عرفة بعرفة (٢٤٤٠)، والنسائي في الكبرى في الصوم، باب النهي عن صوم يوم عرفة بعرفة (٢٨٣٠)، وابن ماجه في الصيام، باب صيام يوم عرفة (١٧٣٢)، والحاكم في المستدرک (١/٦٠٠)، وقال: «صحيح على شرط البخاري»، ووافقه الذهبي. ومدارُه على مهدي الهجري، وهو مختلف فيه، وثقّه الحاكم، وابن حبان، والسيوطي، وضعّفه الآخرون، قال النووي في المجموع (٤٠٢/٦): «مجهول»، والذهبي في الميزان (٦/٥٣٠): «قال أبو حاتم: مجهول»، وقال المنذري: «قال ابن معين: لا أعرفه». وقال في التقریب (٣/٤٢٣): «مقبول».

(٢) أول من ذكر «خلاف الأولى» هو إمام الحرمين، فالكروه لا بُدّ فيه من نهي مقصود عنه، ولا يُكتفى فيه بـ«نهي» لأنّ الأمر بالشيء نهي عن ضده، فكل ما مور به تركه منهّي عنه، لكن النهي المستفاد من الأمر بطريق الالتزام، لا بطريق القصد، فلذلك احتزّز وقال «نهي مقصود»، فكل ما ورد فيه نهي مقصود مكروه، وما لم يرد فيه نهي مقصود خلاف الأولى، وما لم يرد فيه نهي أصلاً أبعد من الكراهة. (التشيف: ٥٨/١، البرهان لإمام الحرمين: ٢١٦/١).

(٣) وإمام الحرمين: هو عبد الملك بن عبد الله بن يوسف، أبو المعالي، ضياء الدين الشافعي، إمام الحرمين الجويني، أعلم أهل زمانه بالكلام، والأصول، والفقه، وأكثرهم تحقيقاً، وأقواهم حجة، كان يجلس للوعظ والمناظر، ويحضر دروسه الأكابر من الأئمة، بقي على تلك الحال ثلاثين سنة، وله كتب كثيرة نفيسة في الفقه وأصوله، منها: البرهان في أصول الفقه، والتلخيص في الأصول، والإرشاد في أصول الدين، نهاية المطلب في دراية المذهب في الفقه وغيرها، توفي رحمه الله سنة ٤٧٨ هـ. (الفتح المبين: ٢٧٣/١).

(٤) هو «نهاية المطلب في دراية المذهب»، جمّعها إمام الحرمين بمكة المكرمة، وحرّزها بنيسابور، ورتبه وأملأه، وعقد مجلساً عند فراغه، فحضر الأئمة الكبار، وهو كبير الحجم، ثم اختصره إمام الحرمين بنفسه، وقال عنه: إنه يقع في الحجم من «النهاية» أقل من النصف، وفي المعنى أكثر من الضعف. (الطبقات الكبرى للسبكي: ١٧١/٥، الطبقات للإسنوي: ١٩٧/١، كشف الظنون: ١٩٩٠/٢).

(٥) انظر: البرهان لإمام الحرمين: ٢١٦/١.

أو التَّخْيِيرَ فإِباحةً.

[الْحُكْمُ الْوَضْعِيُّ]

وإنْ وَرَدَ سَبَبًا، وَشَرْطًا، وَمَانِعًا، وَصَحِيحًا، وَفَاسِدًا.....

وعُدل المصنّف إلى «المخصوص، وغير المخصوص» أي العام، نظرًا إلى جميع الأوامر الندية.

وأما المتقدمون فيطلقون «المكروه» على ذي النهي المخصوص، وغير المخصوص، وقد يقولون في الأول «مكروه كراهة شديدة» كما يقال في قسم المندوب: «سنة مؤكدة».

وعلى هذا الذي هو مبنى الأصوليين يقال: «أو غير جازم فكراهة».

(أو) اقتضى الخطاب (التخيير) بين فعل الشيء وتركه (فإباحة).

ذكر «التخيير» سهو، إذ لا اقتضاء في الإباحة، والصواب «أو خير» كما في «المنهاج»^(١) عطفًا على «اقتضى».

وقابل «الفعل» بـ «الترك» نظرًا للعرف، وإلا فالترك مقتضي في الحقيقة فعل هو «الكف»^(٢) كما سيأتي «أنه لا تكليف إلا بفعل، وأنه في النهي الكف»^(٣).

[الْحُكْمُ الْوَضْعِيُّ]

(وإنْ وَرَدَ) الخطاب النفسي بكون الشيء (سببًا، وشَرْطًا، ومانِعًا، وصَحِيحًا، وفَاسِدًا) - «الواو» للتقسيم، وهي فيه أجود من «أو» كما قاله ابن مالك^(٣).

وحذفت ما قدرته كما عبّر به في «المختصر»^(٤) أي «كون الشيء» للعلم به معنى مع رعاية الاختصار.

(١) منهاج الوصول إلى علم الأصول للبيضاوي: ٤٣/١.

(٢) انظر: مسألة: «لا تكليف إلا بالفعل»: ١٦١/١.

(٣) وابن مالك: هو محمد بن عبد الله بن مالك، الطائي الأندلسي، أبو عبد الله جمال الدين الشافعي، نزيل دمشق، إمام وقته في اللغة والنحو والقراءات، حفظ أشعار العرب، وكان مشاركاً في الحديث والفقه، ديناً صالحاً، كامل العقل والوقار والتؤدة، تولى مشيخة العادلية، صنف تصانيف شهيرة نافعة، توفي رحمه سنة ٦٧٢ هـ بدمشق. (طبقات الشافعية للإسنوي: ٢/٢٥٠).

(٤) مختصر المنتهى لابن الحاجب: ٧/٢.

فَوَضَعَ . وقد عُرِفَتْ حُدُودُهَا .

ووصف النفسى بـ «الورود» مجازاً كوصف اللفظي به الشائع .

و «الشيء» يتناول فعل المكلّف، وغير فعله كالزنا سبباً لوجوب الحدّ، والزوال سبباً لوجوب الظهر، وإتلاف الصبي مثلاً سبباً لوجوب الضمان في ماله وأداء الولي منه .

(فَوَضَعَ) أي فهذا الخطاب يسمّى وضعاً، ويسمّى «خطاب وضع» أيضاً، لأنّ متعلّقه بوضع الله تعالى، أي بجعله كما يسمى «الخطاب المقتضي أو المُخَيَّر» الذي هو الحكم المتعارف كما تقدّم^(١) - «خطاب تكليف» لما تقدّم .

(وقد عُرِفَتْ حُدُودُهَا) أي حدود المذكورات من أقسام خطاب التكليف، ومن خطاب الوضع، فحدّ الإيجاب: الخطاب المقتضي للفعل اقتضاء جازماً. وعلى هذا القياس .

وسياتي حدود «السبب» وغيره من أقسام متعلّقي خطاب الوضع^(٢)، وكذا حدّ الحدّ بـ «الجامع المانع»^(٣) الدافع للاعتراض بـ «أنّ ما عُرِفَ رسوم لا حدود، لأن المميّز فيها خارج عن الماهية»^(٤).

نعم يُختَصَرُ فيقال: «الإيجاب: اقتضاء الفعل الجازم»، وعلى هذا القياس .

وسياتي حدّ الأمر بـ «اقتضاء الفعل»^(٥)، والنهي بـ «اقتضاء الكف»^(٦) كما يُحدّان بـ «القول المقتضي للفعل وللکف»، فالمعبر عنه هنا بـ «ما عدا الإباحة»^(٧) هو المعبر عنه فيما سياتي بـ «الأمر، والنهي» نظراً^(٨) هنا إلى أنه «حكم»، وهناك إلى أنه «كلام» .

(١) انظر: «الحكم الشرعي»: ٨٥/١ .

(٢) انظر: «أقسام الحكم الوضعي»: ١٠٢/١ .

(٣) انظر: «الحدّ»: ١١٩/١ .

(٤) اعترض على قول المصنف «وقد عرفت حدودها» أنّ التي عرفت رسوم، ليس بحدود، لأنّ التعريف إنّ كان بالماهيات فهو حدّ، أو بالأوصاف الخارجية رسم، أو بالمرادف لفظي، والتي عرفت من الثاني لا الأول؟ فيجاب بأنّ الحدّ عند الأصوليين معرّف سواء كان التعريف بالحدّ، أو بالرسم، أو باللفظ، فنّبّه عليه المصنف بقوله «وقد عرفت حدودها»، وعرف «الحدّ» فيما يأتي بـ «الجامع المانع»، والتقسيم السابق للمناطق. (النجوم اللوامع: ١٩٨/١).

(٥) انظر: «تعريف الأمر»: ٣٠٤/١ .

(٦) انظر: «تعريف النهي»: ٣٢٥/١ .

(٧) أمّا المعبر عنه بالإباحة هنا فلم يُعبّر عنه في مبحث الأمر والنهي بشيء. (النجوم: ١٩٩/١).

(٨) أي أنّ خطاب الله تعالى يُعبّر عنه في مبحث الحكم بـ «الإيجاب» وما معه نظراً إلى أنّ البحث عن =

[الفَرْضُ والوَاجِبُ مُتَرَادِفَانِ]

والفَرْضُ والوَاجِبُ مُتَرَادِفَانِ، خلافاً لأبي حنيفة. وهو لَفْظِيٌّ.

[الفَرْضُ والوَاجِبُ مُتَرَادِفَانِ]

(والفَرْضُ والوَاجِبُ مُتَرَادِفَانِ) أي اسْمَانِ لِمَعْنَى وَاحِدٍ، وهو كما عَلِمَ من حَدِّ «الإيجاب»: الفعلُ المطلوبُ طلباً جازماً^(١).

(خلافاً لأبي حنيفة) في نفيه ترادفهما حيث قال: «هذا الفعلُ إن ثبت بدليل قطعي كالقرآن فهو الفَرْضُ، كقراءة القرآن في الصلاة الثابتة بقوله تعالى: ﴿فَأَقْرَءُوا مَا يَنْشُرُ مِنَ الْقُرْآنِ﴾^(٢)؛

أو بدليل ظني كخبر الواحد فهو الواجبُ، كقراءة الفاتحة في الصلاة الثابتة بحديث الصحيحين: «لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ»^(٣) فيأثم بتركها، ولا تفسد به الصلاة بخلاف ترك القراءة»^(٤).

(وهو) أي الخلاف (لفظي)^(٥) أي عائدٌ إلى اللفظ والتسمية، إذ حاصله: أنَّ ما ثَبَتَ

= الحكم، ويعبر عنه في مبحث «الأمر والنهي» بـ «الأمر، والنهي» نظراً إلى أنَّ البحثَ في الكلام. (البناني: ١٤٤/١).

(١) قاله المالكية والشافعية والحنابلة، خلافاً للحنفية. (الهداية: ١/٤٤٠، فواتح الرحموت: ١/٨٣، المستصفى: ١/١٥٨، الإحكام: ١/٨٨، مختصر ابن الحاجب: ١/٢٣٢، شرح الكوكب: ١/٣٥١).

(٢) سورة المزمل، الآية: ٢٠.

(٣) رَوَاهُ البخاري في الأذان، باب وجوب القراءة... (٧٥٦)، ومسلم في الصلاة، باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة (٨٧٦)، وأبو داود في الصلاة، باب من ترك القراءة في صلاته بفاتحة الكتاب (٨٢٢)، والترمذي في الصلاة، باب ما جاء أنه لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب (٢٤٧)، والنسائي في الافتتاح، باب إيجاب قراءة الفاتحة (٩١٠)، وابن ماجه في إقامة الصلاة والسنة فيها، باب القراءة خلف الإمام (٨٣٧).

(٤) قال الإمام النووي في شرح مسلم (٣٢٢/٤): «في الحديث وجوبُ قراءة الفاتحة، وأنها متعينة، لا يُجزئ غيرها إلا لعاجز عنها، وهذا مذهب مالك والشافعي وجمهور العلماء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم. وقال أبو حنيفة رحمته وطائفة قليلة: لا تجبُ الفاتحة، بل الواجبُ آية من القرآن».

(٥) مثله في المستصفى (١/١٥٨)، الإحكام (١/٨٨)، روضة الناظر (ص: ١٦)، مختصر ابن الحاجب (١/٢٣٢)، شرح العضد (١/٢٣٢)، مختصر الطوفي (ص: ١٩)، شرح الكوكب (١/٣٥٣)، والحاصل (١/٢٣٨)، نهاية السؤل (١/٤٩)، فواتح الرحموت (١/٨٣).

[أَسْمَاءُ النَّدْبِ]

والمندوب، والمستحب، والتطوع، والسنة مترادفة، خلافاً لبعض أصحابنا.

بقطعي كما يسمّى فرضاً هل يسمّى واجباً؟ وما ثبت بظني كما يسمّى واجباً هل يسمّى فرضاً؟ فعنده: لا، أخذاً للفرض من «فرض الشيء» بمعنى «حرّه»^(١) أي قطع بعضه، وللواجب من «وجب الشيء وجبة»: أي سقط^(٢)، وما ثبت بظني ساقط من قسم المعلوم.

وعندنا: نعم، أخذاً من «فرض الشيء: قدره»^(٣)، و«وجب الشيء وجوباً: ثبت»^(٤). وكل من المقدّر والثابت أعم من أن يثبت بقطعي أو ظني. ومأخذنا أكثر استعمالاً.

وما تقدّم من أن ترك الفاتحة من الصلاة لا يفسدها عنده أي دوننا لا يضر في أن الخلاف لفظي، لأنه أمر فقهي لا مدخل له في التسمية التي الكلام فيها.

٢٤

[أَسْمَاءُ النَّدْبِ]

(والمندوب والمستحب والتطوع والسنة مترادفة)^(٥) أي أسماء لمعنى واحد، وهو كما عليم من حدّ الندب: «الفعل المطلوب طلباً غير جازم».

(خلافاً لبعض أصحابنا) أي القاضي الحسين^(٦) وغيره^(٧) في نفيهم تراؤفها حيث قالوا: «هذا الفعل إن واطب عليه النبي ﷺ فهو السنة، أولم يواظب عليه كأن فعله مرة أو مرتين فهو المستحب، أولم يفعله وهو ما يُنشئه الإنسان باختياره من الأوراد فهو التطوع». ولم يتعرّضوا للمندوب لعمومه للأقسام الثلاثة بلا شك.

(١) المصباح المنير: ٤٦٨/٢.

(٢) المصباح المنير: ٦٤٨/٢.

(٣) المصباح المنير: ٤٦٩/٢.

(٤) المصباح المنير: ٦٤٨/٢.

(٥) وبه قال أيضاً الحنابلة. (شرح الكوكب: ٤٠٣/١).

(٦) والقاضي الحسين: هو الحسين بن محمد بن أحمد أبو علي المروزي الشافعي، الإمام المحقق المدقق، أحد أصحاب الوجه، أجل أصحاب القفال، كان غواصاً في المعاني الدقيقة والفروع الأنيفة، لقّب بحبر هذه الأمة، له التعليق الكبير، وما أجزل فوائده، وله فروع غريبة، توفي رحمه الله تعالى سنة ٤٦٢ هـ. (تهذيب الأسماء للنووي: ١/١٦٧).

(٧) كالشيخ أبي إسحاق الشيرازي، والقاضي أبي يعلى الجرجاني. (شرح الكوكب المنير: ٤٠٣/١).

وهو لَفْظِيٌّ.

[لا يَجِبُ النَّدْبُ بِالشُّرُوعِ]

ولا يَجِبُ بِالشُّرُوعِ، خِلَافاً لِأَبِي حَنِيفَةَ

(وهو) أي الخلاف (لفظي) أي عائد إلى اللفظ والتسمية، إذ حاصله: أن كلاً من الأقسام الثلاثة كما يُسمى باسم من الأسماء الثلاثة كما ذكر هل يُسمى بغيره منها؟ فقال البعض: «لا، إذ السنة: الطريقة والعادة، والمستحب: المحبوب، والتطوع: الزيادة». والأكثر^(١): «نعم، ويصدق على كل من الأقسام الثلاثة: أنه طريقة، وعادة في الدين، ومحبوب للشارع بطلبه، وزائد على الواجب».

[لا يَجِبُ النَّدْبُ بِالشُّرُوعِ]

(ولا يَجِبُ) المندوب (بالشروع)^(٢) فيه، أي لا يَجِبُ إتمامه لأن المندوب يَجُوز تركه، وترك إتمامه المُبْطِلُ لِمَا فَعَلَ منه تركه له.

(خِلَافاً لِأَبِي حَنِيفَةَ)^(٣) في قوله بـ «وُجُوبٍ» إتمامه لقوله تعالى ﴿وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ﴾^(٤) حتى يَجِبُ بترك إتمام الصلاة والصوم، منه قضاؤهما. وعُورِض في الصوم بحديث «الصَّائِمُ الْمُتَطَوِّعُ أَمِيرُ نَفْسِهِ، إِنْ شَاءَ صَامَ، وَإِنْ شَاءَ أَفْطَرَ»^(٥) رواه الترمذي وغيره، وقال الحاكم: «صحيح الإسناد». ويقاس على الصوم الصلاة، فلا تتناولهما «الأعمال» في الآية جمعاً بين الأدلة.

(١) أي من أصحابنا وغيرهم، حتى قال ابن حمدان من الجنبلة في «المقنع»: «يُسمى إجماعاً».

(شرح الكوكب: ٤٠٣/١).

(٢) أي عند الشافعية والحنابلة. (المحصول: ٢/٢١٠، شرح الكوكب: ٤٠٧/١).

(٣) وخِلَافاً لِلْمَالِكِيَةِ أيضاً. (فواتح الرحموت: ١/١٦٢، شرح الكوكب: ٤٠٩/١).

(٤) سورة محمد، الآية: ٣٣.

(٥) رواه الترمذي في الصوم، باب ما جاء في إفتار الصائم المتطوع (٧٣١)، والنسائي في الكبرى، (٣٢٨٩)، والدارقطني في سننه (٢٢٠٣)، والحاكم في الصوم (١٦٠٠)، وقال: «صحيح الإسناد»، ووافقه الذهبي، وصححه السيوطي في الجامع الصغير (٥١٢٢).

وفيه سماك بن حرب قال الحافظ ابن حجر في التقریب (٢/٨٠): «صدوق، وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة» عن أبي صالح وهو ضعيف يُربل كما قال الحافظ في التقریب (١/١٦٥)، ولحديث أسانيد أخرى لا تخلو عن مقال، وبالجمله فهو حسنٌ لغيره.

ووجوب إتمام الحج لأن نفلَه كفرَضِه: نيّة، وكفّارَة، وغيرُهما.

[أَقْسَامُ الْحُكْمِ الْوَضْعِيِّ]

والسَّبَبُ: ما يُضَافُ الْحُكْمُ إِلَيْهِ لِلتَّعْلُقِ بِهِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ مُعَرَّفٌ، أَوْ غَيْرُهُ.

(ووجوب إتمام الحج^(١)) المندوب (لأن نفلَه) أي الحج (كفرضه: نيّة) فإنّها في كلِّ منهما قصدُ الدخول في الحج أي التلبّس به، (وكفّارَة) فإنّها تجب في كلِّ منهما بالجماع المُفسد له، (وغيرُهما) أي غير النية والكفّارة كانتفاء الخروج بالفساد، فإن كلاً منهما لا يحصل الخروج منه بفساده، بل يجب المضى فيه بعد فساده. والعمرة كالحج فيما ذكر.

وغيرُهما ليس نفلَه وفرضه سواء فيما ذكر: فالنية في نفل الصلاة، والصوم غيرها في فرضيهما، والكفّارة في فرض الصوم بشرطه دون نفلِه، ودون الصلاة مطلقاً، وبفساد الصلاة والصوم يحصل خروجُ منهما مطلقاً. ففارق الحج والعمرة غيرُهما من باقي المندوبات في وجوب إتمامهما لِمَا بهتتهما لفرضيهما فيما تقدّم.

[أَقْسَامُ الْحُكْمِ الْوَضْعِيِّ]

(والسبب: ما يُضَافُ الْحُكْمُ إِلَيْهِ) كذا في «المستصفى»^(٢)، زاد المصنف لبيان جهة الإضافة قوله: (للتعلّق) أي لتعلّق الحكم (به من حيث إنّه مُعَرَّفٌ) للحكم (أو غيره) أي غير مُعَرَّفٍ له، أي مؤثّر فيه بذاته^(٣)، أو بإذن الله تعالى^(٤)، أو باعتّ عليه^(٥)، الأقوال الآتية في معنى «العلّة» أي حيثما أُطلقت على شيء، معزّواً أوّلها لأهل الحق^(٦). تعرّض لها هنا تنبيهاً على أنّ المعبر عنه هنا بـ «السبب» هو المعبر عنه في القياس بـ «العلّة» كالزنا لوجوب الجلد، والزّوال لوجوب الظهر، والإسكار لحرمة الخمر؛ وإضافة الأحكام إليها كما يقال: «يجب الجلد بالزنا، والظهر بالزوال، وتحرم الخمر للإسكار».

(١) هذا تنبيه على أنّ محلّ الخلاف في وجوب إتمام النافلة بالشروع في نافلة غير الحج والعمرة. (شرح الكوكب: ٤١٠/١).

(٢) المستصفى للإمام الغزالي: ٢٥٦/١.

(٣) قاله المعتزلة، أبطله الإمام في المحصول (١٢٧/٥) من أربعة أوجه.

(٤) قاله الغزالي في المستصفى: ٣٨٠/٢.

(٥) قاله سيف الدين الأمدى في الإحكام: ١٧٣/٣، وابن الحاجب في المختصر: ٢٣٢/٢.

(٦) انظر: «الركن الرابع: العلة»: ١٨١/٢.

والشُرْطُ : يأتي .

[المانع]

وَالْمَانِعُ : الوصفُ الوجوديُّ ، الظاهرُ ، الْمُنْضِيطُ الْمَعْرُفُ نَقِيضُ الْحُكْمِ ،

ومن قال ^(١) : « لا يسمى الزوالُ ، ونحوه من السببِ الوقتيِّ عِلَّةً » نظرَ إلى اشتراطِ المناسبةِ في العلة . وسيأتي أنها لا تُشترطُ فيها بناءً على أنها بمعنى «المعروف» الذي هو الحق ^(٢) .

وما عرّف المصنّف به «السبب» هنا مُبَيَّنٌ لِخاصّيته ^(٣) ، وما عرّفه به في «شرح المختصر» ^(٤) كالأمدي ^(٥) من «الوصف الظاهر المُنْضِيطُ الْمَعْرُفُ لِلْحُكْمِ» مُبَيَّنٌ لِمفهومه .

والقيّد الأخيرُ للاحتراز عن «المانع» . ولم يُقَيّد الوصف بـ «الوجودي» كما في «المانع» ، لأنَّ «العِلَّة» قد تكون عديمةً كما سيأتي ^(٦) .

(والشُرْطُ يأتي) في مبحث «المخصّص» أخره إلى هناك ، لأن اللغوي من أقسامه مُخصّصٌ كما في «أكريم ربعة إن جاؤا» ، أي الجائين منهم ، ومساائل الآتية من الاتصال وغيره لا محلّ لذكرها إلّا هناك .

ثمّ الشرعيُّ المُناسبُ هنا كالطهارة للصلاة ، والإحصانُ لوجوب الرجم .

[المانع]

(والمانع) ^(٧) المرادُ عند الإطلاق ، وهو مانع الحكم : (الوصفُ الوجوديُّ الظاهرُ المنضبطُ الْمَعْرُفُ نَقِيضُ الْحُكْمِ) أي حُكم السببِ .

(١) أي كالأمدي في الأحكام : ١٢٧ / ١ .

(٢) أي في آخر المسلك الثالث «الإيماء» من مسالك العلة : ٢٣٠ / ٢ .

(٣) أي تعريفُ المصنّف هنا مُبَيَّنٌ لصفة السببِ الخاصّة به ، وهي إضافة الحكم إليه كما يُعرّف الإنسان بصفته الخاصّة به كقولنا «الإنسان حيوان ضاحك» ، وفي «شرح المختصر» مُبَيَّنٌ لذاتية السببِ . (تقارير الشرييني : ١٥٧ / ١) .

(٤) رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب للمصنّف : ١٢ / ٢ .

(٥) الأحكام للأمدي : ١٢٧ / ١ .

(٦) في «شروط العلة» : ١٩٩ / ٢ .

(٧) المانعُ قسماً : مانعُ الحكم ، وهو المرادُ هنا ؛ ومانعُ السببِ ، سيذكر في قواعد العلة : ٢٩٥ / ٢ .

كالأبوة في القصاص .

[الصحة]

والصحة: موافقة ذي الوجهين الشرع.....

(كالأبوة في) باب (القصاص) وهي كون القاتل أباً القاتل، فإنها مانعة من وجوب القصاص، المسبب عن القتل لحكمة، وهي أن الأب كان سبباً في وجود ابنه، فلا يكون الابن سبباً في عدمه^(١).

وإطلاق «الوجودي» على «الأبوة» التي هي أمر إضافي عند الفقهاء وغيرهم نظراً إلى أنها ليست عدم شيء وإن قال المتكلمون: «الإضافات أمور اعتبارية، لا وجودية» كما سيأتي تصحيحه في أواخر الكتاب^(٢).

أما مانع السبب والعلّة، ولا يُذكر إلا مقيداً بأحدهما، فسيأتي في مبحث «العلّة»^(٣).

[الصحة]

(والصحة) من حيث هي الشاملة لصحة العبادات وصحة العقد: (موافقة) الفعل (ذي الوجهين) وقوعاً (الشرع)^(٤).

والوجهان: موافقة الشرع، ومخالفته، أي الفعل الذي يقع تارة موافقاً للشرع لاستجماعه ما يُعتبر فيه شرعاً، وتارة مخالفاً له لانتفاء ذلك عبادةً كان كالصلاة، أو عقداً كالبيع، صحته موافقته الشرع.

بخلاف ما لا يقع إلا موافقاً للشرع كمعرفة الله تعالى، إذ لو وقعت مخالفة له أيضاً كان الواقع جهلاً لا معرفة، فإن موافقته الشرع ليست من مسمى الصحة، فلا يسمى هو صحيحاً^(٥).

(١) اخلف الأئمة في قتل الأب بالابن على مذهبين: أحدهما لا يقتل، قاله الحنفية والشافعية والحنابلة. ثانيهما: إن قتل بما لا يشك أنه عمد كان ذبحه قتل وإلا فلا، قاله المالكية. (البحر الرائق: ٦ / ٢٣٣، مواهب الجليل: ٦ / ٢٣٣، مغني المحتاج: ٤ / ٢٤، المغني: ٨ / ٢٢٧).

(٢) انظر: «النسب والإضافات»: ٤٥٩/٢.

(٣) انظر: «القادح الحادي عشر: المنع» ٢/٢٩٥.

(٤) قاله المالكية والشافعية والحنابلة. واشتهر بـ «تعريف المتكلمين».

(شرح التنقيح، ص: ٧٦، الإحكام: ١/١١٢، شرح الكوكب: ١/٤٦٥).

(٥) قال القرافي رحمه الله تعالى في شرح التنقيح (ص: ٧٥): «العرب لا تصف الشيء بصفة إلا إذا كان =

وقيل: «في العبادة إسقاط القضاء» .

[الجزاء]

وبصحة العقد ترتب أثره ،

فصحة العبادة أخذاً مما ذكر: موافقة العبادة ذات الوجهين وقوعاً الشرع، وإن لم تسقط القضاء.

(وقيل): «الصحة (في العبادة: إسقاط القضاء) أي إغناؤها عنه، بمعنى: أن لا يحتاج إلى فعلها ثانياً»^(١).

فما وافق من عبادة ذات وجهين الشرع، ولم يسقط القضاء كصلاة من ظن أنه متطهر، ثم تبين له حدثه يسمى صحيحاً على الأول، دون الثاني^(٢).

[الجزاء]

(وبصحة العقد) التي هي أخذاً مما تقدم موافقة الشرع (ترتب أثره) أي أثر العقد. وهو ما شرع العقد له كحل الانتفاع في البيع، والاستمتاع في النكاح. فالصحة منشأ الترتب، لا نفسه كما قيل .

قال المصنف: «بمعنى أنه حيثما وجد، فهو ناشئ عنها، لا بمعنى أنها حيثما وجدت نشأ عنها، حتى يرد البيع قبل انقضاء الخيار، فإنه صحيح، ولم يترتب عليه أثره» .

= قابلاً لضدّها، فلا يقولون للحائط: «إنه أعمى» وإن كان لا يبصر لأنه لا يقبل البصر عادة، وكذلك لا يقولون له: «أصم» لأنه لا يقبل السمع، ولذا قال الإمام فخر الدين في «المحصول»: إن العبادة لا توصف بالجزاء إلا إذا أمكن وقوعها على وجهين: الإجزاء وعدمه، أما على وجه واحد فلا كمعرفة الله تعالى.

(١) قاله الحنفية. واشتهر بـ «تعريف الفقهاء». (تيسير التحرير: ٢٣٥/١).

(٢) قال العبد الفقير غفر الله له ولوالديه: فيه إشارة إلى أنّ الخلاف لفظي، قال القرافي في «شرح التنقيح» (ص: ٧٦): «اتفق الفريقان على جميع الأحكام، وإنما الخلاف في التسمية، فاتفقوا على أنه موافق لأمر الله، وأنه مثبت، وأنه لا يجب عليه القضاء إذا لم يطالع على الحدث، وأنه يجب عليه القضاء إذا اطلع، وإنما اختلفوا في وضع لفظ «الصحة»: هل يضعونه لما وافق الأمر سواء وجب القضاء أم لم يجب، أو لما لا يمكن أن يتبعه قضاء؟ ومذهب الفقهاء أنسب للغة.

ومثله: في تيسير التحرير: ٢٣٥/٢، المستصفى: ٢٦٢/١، الإحكام: ١١٣/١، شرح الكوكب: ٤٦٥/١.

قلت: مذهب الفقهاء أنسب ومذهب المتكلمين أدق، والله تعالى أعلم.

والعبادة أجزاؤها أي كفايتها في سقوط التعبد. وقيل: « إسقاط القضاء ».

[الإجزاء خاص بالمطلوب]

ويختص الإجزاء بالمطلوب. وقيل: « بالواجب ».

وتوقف الترتيب على انقضاء الخيار المانع منه لا يقدح في كون الصحة منشأ الترتيب، كما لا يقدح في سببية ملك النصاب لوجوب الزكاة توقفه على حوالان الحول^(١).

وقدّم الخبر على المبتدأ ليتأتى له الاختصار فيما يليهما، والأصل: « ترتب أثر العقد بصحته »، وعند التقديم غير « الضمير » بـ « الظاهر » وبالعكس^(٢)، ليتقدّم مرجع الضمير عليه.

(و) بصحة (العبادة) على القول الراجح في معناها (إجزاؤها)^(٣) أي كفايتها في سقوط التعبد أي الطلب وإن لم تسقط القضاء.

(وقيل): « إجزاؤها (إسقاط القضاء) » كصحتها على القول المرجوح.

فالصحة منشأ الإجزاء على القول الراجح فيهما، ومرادفة له على المرجوح فيهما.

[الإجزاء خاص بالمطلوب]

(ويختص الإجزاء بالمطلوب) من واجب ومندوب أي بالعبادة لا يتجاوزها إلى العقد المشارك لها في الصحة^(٤).

(وقيل): « يختص (بالواجب) لا يتجاوزها إلى المندوب كالعقد ». والمعنى: أن الإجزاء لا يتصف به العقد، وتتصف به العبادة الواجبة والمندوبة، وقيل: « الواجبة فقط ».

(١) منع الموانع للمصنف (ص: ٣١٧).

(٢) أي غير الضمير في « بصحته » باللفظ الظاهر « العقد » في « بصحة العقد »، وغير اللفظ الظاهر « العقد » في « أثر العقد » بالضمير في « أثره ».

(٣) قال العبد الفقير غفر الله له ولوالديه: بين الصحة والإجزاء فرق من وجهين: أحدهما: أن الصحة تكون وصفاً للعبادات والمعاملات. وأما الإجزاء فلا يكون إلا وصفاً للعبادات. (نهاية السؤل: ١/ ٦٣). ثانيهما: بينهما خصوص وعموم، وذلك أن العبادة قد تكون صحيحة غير مجزئة كصلاة المتيمم في الحضر لفقد الماء مثلاً، ولا تكون مجزئة غير صحيحة.

(٤) بعد أن اتفق العلماء على اختصاص الإجزاء بالعبادات اختلفوا في اتصافه بالمطلوب واجباً كان أو مندوباً، أو بالواجب دون المندوب، قال المالكية والشافعية والحنابلة بالأول، والحنفية بالثاني. (تيسير التحرير: ٢/ ٢٣٥، شرح الكوكب: ١/ ٤٦٨، منع الموانع، ص: ٣٢٣).

[البطلان، والفساد]

ويُقَابِلُهَا البطلانُ، وهو الفسادُ، خلافًا لأبي حنيفة.

ومتشأ الخلاف حديث ابن ماجة وغيره^(١)، مثلاً، «أَرَبُّعٌ لَا تُجْزِئُ فِي الْأَصَاحِي...»^(٢٩) فاستعمل «الإجزاء» وهي مندوبة عندنا^(٢)، واجبة عند غيرنا كأبي حنيفة^(٣).

ومن استعماله في الواجب اتفاقاً حديث الدارقطني وغيره «لَا تُجْزِئُ صَلَاةٌ لَا يَقْرَأَ الرَّجُلُ فِيهَا بِأَمِّ الْقُرْآنِ»^(٤).

[البطلان، والفساد]

(ويُقَابِلُهَا) أي الصحة (البطلان) فهو مخالفة الفعل ذي الوجهين وقوعاً للشرع.

وقيل: «في العبادة عدم إسقاطها القضاء».

(وهو) أي البطلان الذي علم أنه مخالفة ذي الوجهين الشرع (الفساد) أيضاً، فكل منهما مخالفة ما ذكر للشرع^(٥).

(خلافاً لأبي حنيفة)^(٦) في قوله: «مخالفة ما ذكر للشرع بأن كان منهياً عنه إن كانت لكون النهي عنه لأصله فهي البطلان كما في الصلاة بدون بعض الشروط أو الأركان، وكما في بيع

(١) رواه أبو داود في الأصاحي، باب ما يُكره من الضحايا (٢٨٠٢)، والترمذي في الإصاحي، باب ما لا يجوز في الأصاحي (١٤٩٧)، وقال: «حسن صحيح»، وابن ماجة في الأصاحي، باب ما يُكره أن يُضْحَى بِهِ (٣١٤٤).

(٢) وكذا عند المالكية والحنابلة. (شرح مسلم: ١١٢/١٣).

(٣) الهداية للمرغيناني: ٧٠/٤.

(٤) رواه ابن خزيمة في الصلاة، باب ذكر الدليل على أن الخداج... (٤٩٠)، وابن حبان في الصلاة، باب صفة الصلاة (١٧٨٩، ١٧٩٤)، والدارقطني في الصلاة، باب وجوب قراءة أم القرآن في الصلاة وخلف الإمام (١٢١٢)، وقال «هذا إسناد صحيح». وصححه ابن حجر في التلخيص (٥٦٤/١).

(٥) ظاهرُ صنيع المصنف والشارح أن هذا في جميع الأبواب الفقهية، وليس كذلك، بل هو غالباً، ولذا قال الإسنوي في نهاية السؤل (٦٠/١) والزركشي في التشنيف (٧٣/١): «وفرق أصحابنا بين الباطل والفساد في الحج، والعارية، والخلع، والكتابة، وغيرها من الأبواب».

(٦) ظاهرُ صنيع المصنف والشارح أن أبا حنيفة فرق بينهما في العبادات والمعاملات، وليس كذلك، إنما فرق بينهما في المعاملات فقط كما قال ابن الهمام في الحرير (٢٣٦/٢)، تيسير التحرير.

[الأداء، والمؤدى، والوقت]

والأداء: فعلٌ بعض - وقيل: «كلٌّ» - ما دخل وقته قبل خروجه.

الملاقح^(١)، وهي ما في البطون من الأجنة، لانعدام ركن من البيع، أي المبيع؛ أو لوصفه فهي الفساد كما في صوم يوم النحر^(٢)، للإعراض بصومه عن ضيافة الله تعالى للناس بلحوم الأضاحي التي شرعها فيه، وكما في بيع الدرهم بالدرهمين^(٣) لاشتماله على الزيادة، فيأثم به، ويُفيد بالقبض الملك الخبيث.

ولو نذر صوم يوم النحر صحَّ نذره، لأن المعصية في فعله دون نذره، ويؤمر بفطره وقضائه ليتخلص عن المعصية، ويُفي بالنذر. ولو صامه خرج عن عهده نذره، لأنه أدى الصوم كما التزمه، فقد اعتدَّ بانقاسد. أمَّا الباطل فلا يُعتدُّ به^(٤).

وفات المصنف أن يقول: «والخلاف لفظي» كما قال في «الفرض والواجب»، إذ حاصله: أن مخالفة ذي الوجهين للشرع بالنهي عنه لأصله كما تُسمى بطلاناً، هل تُسمى فساداً؟ أو لوصفه كما تسمى فساداً، هل تُسمى بطلاناً؟ فعنده: «لا»، وعندنا: «نعم».

٣٠

[الأداء، والمؤدى، والوقت]

(والأداء: فعلٌ بعض^(٥) - وقيل: «كلٌّ» - ما دخل وقته قبل خروجه) واجباً كان أو مندوباً. وقوله: «فعلٌ بعض» يعني مع فعل البعض الآخر في الوقت أيضاً صلاة كان أو صوماً، أو بعده في الصلاة لكن بشرط أن يكون المفعول فيه منها ركعة كما هو معلوم في محلّه بِحديث

(١) قال ابن قدامة في المغني (٤/١٤٦): «لا خلاف في فساده».

(٢) قال الإمام النووي رحمه الله في شرح مسلم (٨/٢٥٧): «أجمع العلماء على تحريم صوم يوم الفطر والأضحى بكلِّ حال سواء صامهما عن نذر، أو تطوُّع، أو كفارة، أو غير ذلك. وكوه نذر صومهما متعمداً لعينهما قال الشافعي والجمهور: لا ينقذ نذره ولا يلزمه قضاؤهما».

وقال أبو حنيفة: ينقذ ويلزمه قضاؤهما. قال: فإن صامهما أجزاءً. وخالف الناس كلهم في ذلك».

(الهداية: ١/١٣١).

(٣) بيع الدرهم بالدرهمين لا ينقذ عند الجميع، وأجازَه أبو حنيفة بين مسلم وحربي في دار الحرب إذا كانت الزيادة لمسلم. (البحر الرائق: ٦/٩٧، شرح الزرقاني: ٣/٣٥٧، الأم: ٦/٢٦، المغني: ٤/٢٦).

(٤) تيسير التحرير: ٢/٢٣٦.

(٥) هذا تعريف الفقهاء، وبه قال الحنفية، واختاره المصنف، والثاني تعريف المتكلمين، وبه قال الجمهور.

(تيسير التحرير: ٢/١٩٢، المحصول: ١/١١٦، شرح التنقيح، ص: ٧٢، شرح الكوكب: ١/٣٥٦).

والمؤدّي: ما فعل. والوقت: الزّمان المُقدّر له شرعاً مُطلقاً.

[القضاء، والمقضي]

والقضاء: فعل كُـلٌّ - وقيل: «بعض» - ما خرّج وقت أدائه.....

الصحيحين «مَنْ أدركَ رَكْعَةً مِنَ الصَّلَاةِ فَقَدْ أدركَ الصَّلَاةَ»^(١).

وقوله: «بعض» بلا تنوين، لإضافته إلى مثل ما أضيف المعطوف، حُذف اختصاراً، كقولهم: «نصفٌ وربُعٌ درهمٍ». وكذا قوله: «كُلٌّ» في تعريف «القضاء».

(والمؤدّي: ما فعل) من كلّ العبادة في وقتها على القولين، أو فيه وبعده على الأول.

(والوقت) لـ «مَا فَعَلَ كُلُّهُ فِيهِ، أَوْ فِيهِ وَبَعْدَهُ أَدَاءٌ» أي للمؤدّي: (الزّمان المُقدّر له شرعاً مطلقاً) أي موسّعاً كزمان الصلوات الخمس وسنّنها، والضحي، والعيد؛ أو مضيقاً كزمان صوم رمضان، وأيام البيض.

فما لم يقدّر له زمانٌ في الشرع كالنفل والنذر المطلقين، وغيرهما وإن كان فورياً كالإيمان لا يُسمّى فعله أداء ولا قضاء^(٢) وإن كان الزّمان ضرورياً لفعله.

[القضاء، والمقضي]

(والقضاء: فعل كُـلٌّ - وقيل: «بعض» - ما خرّج وقت أدائه) بعد وقته من الزمان المذكور ٣١ مع فعل بعضه الآخر بعد خروج الوقت أيضاً صلاة كان أو صوماً، أو قبله في الصلاة وإن كان المفعول منها في الوقت ركعة فأكثر.

والحديث المتقدم فيها فيمن زال عذرُه كالمجنون، وقد بقي من الوقت ما يسع ركعة فتجب

(١) رواه البخاري في مواقيت الصلاة، باب من أدرك من الصلاة ركعة (٥٨٠)، ومسلم في المساجد ومواضع الصلاة، باب من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك تلك الصلاة (١٣٧٠)، وأبو داود في الصلاة، باب من أدرك من الجمعة ركعة (١١٢١)، والنسائي في المواقيت، باب من أدرك ركعة من الصلاة (٥٥٢).

(٢) أي ولا إعادة، كالنوافل المطلقة. وأمّا إن عُيِّن وقتها ولم يُحدَّ كَحَجٍّ وكفارة توصف بالأداء دون القضاء، وإطلاق القضاء في حجٍّ فاسدٍ لشبهه بالمقضي. وإن حُدَّ وقتها من الطرفين كصلاة الظهر، وصفت بأداء وقضاء وإعادة، سوى الجمعة فإنّها توصف بالأداء والإعادة دون القضاء. (شرح الكوكب: ١ / ٣٦٣).

استدراكاً لما سبق له مُقْتَضٍ لِلْفِعْلِ مطلقاً. وَالْمَقْضِي : الْمَفْعُولُ

عليه الصلاة. ولو قال «وقته» كما قال في «الأداء» كفى .

(استدراكاً) بذلك الفعل (لَمَّا) أي لشيء (سَبَقَ له مُقْتَضٍ لِلْفِعْلِ) أي لَأَن يَفْعَلَ وجوباً أو ندباً، فإن الصلاة المندوبة تُقْضَى في الأظهر، ويقاس عليها الصوم المندوب .

فقوله : «مُقْتَضٍ» أحسن من قول ابن الحاجب^(١) وغيره^(٢) «وجوب»^(٣)، لكن لو قال : «لما سبق لفعله مُقْتَضٍ» كان أوضح وأخصر .

(مطلقاً) أي من المُسْتَدْرِكِ كما في قضاء الصلاة المتروكة بلا عذر، أو من غيره كما في قضاء النائم الصلاة^(٤)، والحائض الصوم^(٥)، فإنه سَبَقَ مُقْتَضٍ لِفْعَالِ الصلاة والصوم من غير النائم والحائض، لا منهما وإن انعقد سبب الوجوب أو الندب في حقهما لوجوب القضاء عليهما أو ندبه لهما .

وخرج بقيد «الاستدراك» إعادة الصلاة المؤداة في الوقت بعده في جماعة مثلاً.

ولَمَّا أُطْلِقَ «البعض» في تعريف «الأداء» للعلم بقيد المتقدم اقتصر على «الكل» في «القضاء» فَيُضَمُّ إليه ما خرج بالقيد من «أَن فِعْلٌ أَقْلٌ من الركعة في الوقت والباقي بعده قضاء» .

والفرق بين هذا وبين «ذي الركعة» أَنَّهَا تَشْتَمِلُ على مُعْظَمِ أفعال الصلاة، إذ معظم الباقي كالتركيز لها، فجعل ما بعد الوقت تابعاً لها، بخلاف ما دونها.

(وَالْمَقْضِي الْمَفْعُولُ) مِن كُلِّ الْعِبَادَةِ بعد خُرُوجِ وَقْتِهَا على القولين، أو قبله وبعده على الثاني.

(١) عبارته رحمه الله تعالى في المختصر (١ / ٢٣٣) : « والقضاء : ما فُعِلَ بعد وقتِ الأداءِ استدراكاً لما سَبَقَ له وَجُوبٌ مطلقاً » .

(٢) كالبيضاوي في منهاجه (١ / ٦٨) .

(٣) بل هو مردودٌ من وجهين : أحدهما : أَنَّهُ يدلُّ على أَنَّ النوافِلَ لا تُوصَفُ بالقضاء، والأصح أَنَّها تُقْضَى كالفرائض ؛ ثانيهما : القضاء يتوقف على تقدُّمِ السببِ ولا يتوقف على تقدُّمِ الوجوب .

(٤) عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال : قال رسولُ الله ﷺ : «إِذَا رَقَدَ أَحَدُكُمْ عَنِ الصَّلَاةِ، أَوْ عَقَلَ عَنْهَا فَلْيُضَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا، فَإِنَّ اللَّهَ يَقُولُ : أَقِمِ الصَّلَاةَ لِلْكَرِيِّ» . رواه مسلم في المساجد، باب قضاء الصلاة الفائتة (١٥٦٧) .

(٥) قال النووي رحمته الله في شرح مسلم (٤ / ٢٥٠) : « أجمع المسلمون على أَنَّ الحائضَ والنفساء لا تجبُ عليهما الصلاة، ولا الصوم في الحال؛ وأجمعوا على أَنَّهُ لا يجب عليهما قضاء الصلاة؛ وأجمعوا على أَنَّهُ يجب عليهما قضاء الصوم » .

وإنما عَرَّفَ المصدرَ والمفعول^(١) المستغنى بأحدهما قائلاً في «المؤدَّى»: «ما فُعل» الذي صَدَّرَ به ابنُ الحاجب تعريفَ «الأداء»، «والقضاء»، «والإعادة»^(٢)، قال: «إشارةً إلى الاعتراض عليه في ذلك أي المَحْجُوج لتصحيحه إلى تأويل المضَرِّ بالمفعول وإن كان إطلاقه عليه شائعاً»^(٣).

وعَدَلَ في «المَقْضِي» عن «ما فُعل» إلى «المفعول» قال^(٤): «لأنه أخصرُ منه» أي بكلمة، إذ لَامُ التعريف كالجزء من مدخولها، فلا تُعدُّ فيه كلمة.

وزاد مسألة «البعض» على الأصوليين في تعريفِ «الأداء»، والقضاء» جريباً على ظاهر كلام الفقهاء الواصفين لذات الركعة في الوقت بهما^(٥) وإن كان وصفها بهما في التحقيق الملحوظ للأصوليين بتبعية ما بعد الوقت لما فيه، والعكس.

وبعضُ الفقهاء حَقَّقَ فوصف ما في الوقت منها بـ «الأداء» وما بعده بـ «القضاء»، ولم يبال بتبعض العبادة في الوصف بذلك الذي قرَّ منه غيره. وعلى هذا والقضاء يأثم المصلي بالتأخير^(٦)، وكذا على «الأداء» نظراً للتحقيق. وقيل: «لا، نظراً للظاهر المستند إلى الحديث».

(١) أي إنما ذكر المصنّف تعريفَ المصدر (الأداء، والقضاء) وتعريفَ المفعول (المؤدَّى والمقضي) مع أنّ تعريفَ الثاني يُعرَفُ بذكر تعريفِ الأول تنبيهاً على خطأ ابنِ الحاجب في تعريفه الأداء والقضاء والإعادة بتعريفِ المؤدَّى والمقضي والمعادة.

(٢) عبارته رحمه الله في المختصر (١/٤٩٦): «الأداء: ما فُعل في وقته المُقَدَّر له شرعاً أولاً.

والقضاء: ما فُعل بعد وقتِ الأداء استدراكاً لما سَبَقَ له وجوبٌ مطلقاً.

والإعادة: ما فُعل في وقتِ الأداء ثانياً لِيُخْلَلَ».

(٣) منع الموانع للمصنف (ص: ١٢٥).

(٤) منع الموانع للمصنف (ص: ١٢٥).

(٥) أي بالقضاء والأداء، أي وصفه البعض بالأداء، ووصفه البعض بالقضاء، أي اختلف أصحابنا في

وصف الصلاة التي وقعت ركعتها في الوقت والباقي خارجه على ثلاثة أوجه: الأول الصحيح: أنّ

الجميع أداء. الثاني: أنّ الجميع قضاء، قاله الخراسانيون من أصحابنا. الثالث: ما في الوقت أداء،

وما بعده قضاء، قاله أبو إسحاق المروزي من أصحابنا. (المجموع: ٤٦/٣، شرح مسلم: ١٠٨/٥).

(٦) قال الإمام النووي رحمه الله في المجموع (٣/٤٧): «ولو أراد إنسان تأخير الشروع في الصلاة إلى حدٍّ

يخرج بعضها عن الوقت: فإن قلنا: «كلها أو بعضها قضاء» لم يجز بلا خلاف، وإن قلنا: «كلها أداء»

لم يجز أيضاً على المذهب، ... وجزم البندنجي بالجواز، وليس بشيء. أما إذا شرع في الصلاة وقد =

[الإعادة]

والإعادة: فعله ثانياً في وقت الأداء: قيل: «لِخَلَلٍ»، وقيل: «لِعُذْرٍ». فالصلاة المكررة مُعَادَةٌ.

[الإعادة]

(والإعادة: فعله) أي المعاد أي فعل الشيء (ثانياً في وقت الأداء) له: (قيل: «لِخَلَلٍ» في فعله أولاً من فوات شرط أو ركن كالصلاة مع النجاسة، أو بدون الفاتحة سهواً)^(١).

(وقيل: «لِعُذْرٍ» من خللٍ في فعله أولاً، أو حصول فضيلة لم تكن في فعله أولاً)^(٢).

(فالصلاة المكررة) وهي في الأصل المفعولة في وقت الأداء في جماعة بعد الانفراد من غير خلل (مُعَادَةٌ) على الثاني لحصول فضيلة الجماعة، دون الأول لانتفاء الخلل. والأول هو المشهور الذي جزم به الإمام الرازي^(٣) وغيره^(٤) ورجحه ابن الحاجب^(٥).

وإنما عبّر المصنف فيه بـ «قيل» نظراً لاستعمال الفقهاء الأوفى له الثاني. ولم يرجح الثاني لترده في شموله لأحد قسمي ما أطلقوا عليه «الإعادة» من فعل الصلاة في وقت الأداء في جماعة بعد أخرى الذي هو مستحبٌ على الصحيح استوت الجماعتان أم زادت الثانية بفضيلة من كون الإمام أعلم أو أوزع، أو الجمع أكثر، أو المكان أشرف.

فقسم استوائهما بحسب الظاهر المحتمل لاشتمال الثانية فيه على فضيلة هي حكمة الاستحباب وإن لم يُطْلَع عليها. قد يقال: «يُعتَبَرُ احتمالُهُ» فيتناولهُ التعريف، وقد يقال: «لا» فلا، ويكون التعريف الشامل حينئذ:

فعلُ العبادة في وقت أدائها ثانياً لعذر أو غيره.

ثمَّ ظاهر كلام المصنف أنَّ «الإعادة» قسمٌ من «الأداء»، وهو - كما قال^(٦) - مصطلحٌ

= بقي من الوقت ما يسع جميعها، فمدّها بتطويل القراءة حتى خرج الوقت قبل فراغها فثلاثه أوجه، أصحها: لا يحرم ولا يكره، ولكنه خلاف الأولى.

(١) وبه قال الحنفية والمالكية. (تيسير التحرير: ١٩٩/٢، شرح التنقيح، ص: ٧٦).

(٢) وبه قال الشافعية والحنابلة. (غاية الوصول، ص: ١٧، شرح الكوكب: ٣٦٨/١).

(٣) المحصول للرازي: ١١٦/١.

(٤) كالبيضاوي في المنهاج (٦٨/١)، والإسنوي في نهاية السؤل (٦٨/١).

(٥) مختصر المنتهى لابن الحاجب: ٢٣٣/١.

(٦) أي كما قال المصنف في رفع الحاجب: ٤٩٨/١.

[الرخصة والعزيمة]

والحكم الشرعي إن تغيّر إلى سهولة لعذر مع قيام السبب للحكم الأصلي فرخصة
كأكل الميتة، والقصر، والسلم، وفطر مسافر.....

الأكثرين. ^(١) وقيل: «إنها قسّم له» ^(٢) كما قال في «المنهاج»: «العبادة إن وقعت في وقتها
المعين، ولم تسبق بأداء مختل فإداء، وإلا فإعادة» ^(٣).

[الرخصة والعزيمة]

(والحكم الشرعي) أي المأخوذ من الشرع (إن تغيّر) من حيث تعلّقه من صعوبة له على ^(٣٤)
المكلف (إلى سهولة) كأن تغيّر من الحرمة للفعل - أو الترك - إلى الجلّ له (لعذر مع قيام
السبب للحكم الأصلي) المتخلف عنه للعذر (فرخصة) أي فالحكم المتغير إليه السهل المذكور
يُسمى رخصة - وهي لغة السهولة - (كأكل الميتة) للمضطر ^(٤)، (والقصر) الذي هو ترك الإنتمام
للمسافر ^(٥)، (والسلم) الذي هو بيع موصوف في الذمة، (وفطر المسافر) في رمضان (لا

(١) أي من الفقهاء والأصوليين، واختاره العضد، وصوّبه السبكي.

(شرح العضد: ٢٣٣/١، النجوم اللوامع: ٢١٧/١).

(٢) قال الولي العراقي في الغيث الهامع (١/٤٥): «وما ذكرناه من أنّ «الإعادة» قسم من «الأداء» هو
ما صرّح به الآمدي وغيره. وقال السبكي: إنه مقتضى إطلاق الفقهاء، ومقتضى كلام الأصوليين:
القاضي أبو بكر في «التقريب والإرشاد»، والغزالي في «المستصفى» والإمام في «المحصل».
ولكن لما أطلق الإمام ذلك، ثم قال: «إنه إن فعل ثانياً بعد خلل سمي إعادة» ظنّ صاحباً «الحاصل»
و «التحصيل» أنّ هذا تخصيص للإطلاق المتقدم فقيدها، وتبعهم البيضاوي، فجعلوا «الإعادة»
قسمة لـ «الأداء». وليس لهم مساعدة من إطلاق الفقهاء، ولا من كلام الأصوليين، فالصواب: أنّ
«الأداء» اسم لما وقع في الوقت مطلقاً مسبقاً كان، أو سابقاً، أو متفرداً».

(٣) واختاره أيضاً التاج الأرموي والسراج الأرموي، والإسنوي.

(المنهاج: ٦٧/١، النجوم اللوامع: ٢١٧/١، نهاية السؤل: ٦٧/١).

(٤) قال الله تعالى في سورة البقرة (الآية: ١٧٢، ١٧٣): ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ
وَأَشْكُرُوا لِلَّهِ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ ﴿١٧٢﴾ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَالْخِنْزِيرَ وَمَا أُهِلَّ بِهِ لِغَيْرِ
اللَّهِ فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾.

(٥) قال الله تعالى: في سورة النساء (الآية: ١٠١): ﴿وَلَا مَنَاسِكُ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ
الصَّلَاةِ إِنَّ خِفَافٌ أَنْ يَقْبَلَكُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنَّ الْكَافِرِينَ كَانُوا لَكُمُ عَدُوًّا مُّبِينًا﴾.

لا يَجْهَدُ الصَّوْمَ واجباً، ومندوباً، ومباحاً، وخلاف الأولى،

يَجْمَدُ الصَّوْمَ بفتح الباء وضمها، أي لا يَسْقُ عليه مشقة قوية^(١): ١- (واجباً) أي أكل الميتة. وقيل: «هو مباح». ٢- (ومندوباً) أي القصر لكن في سفر يبلغ ثلاثة أيام فصاعداً، كما هو معلوم من محلّه، فإن لم يبلغها فالإتمام أولى خروجاً من قول أبي حنيفة بوجوبه^(٢).

ومن قال: «القصر مكروه» كالماوردي^(٣) أراد مكروه كراهة غير شديدة، وهو بمعنى «خلاف الأولى». ٣- (ومباحاً) أي السَلَم.

٤- (وخلاف الأولى)^(٤) أي فطر المسافر لا يَجْهَدُ الصَّوْمَ، فإن جَهْدَه فالفطر أولى^(٥).

(١) قال الفيومي رحمه الله في المصباح (ص: ١١٢): «(الْجُهْدُ) بالضم في الحجاز. وبالفتح في غيرهم: الوُسْع والطاقَةُ. وقيل: المضموم الطاقَةُ، والمفتوح المشقَّة. و (الْجُهْدُ) بالفتح لا غير: النهاية والغاية، وهو مصدر من (جَهَدَ في الأمر جَهْدًا) من باب «نَفَعَ»: إذا طَلَبَ حتى بَلَغَ غايته في الطَلَب. و (جَهْدَهُ الأمرُ والمرَضُ جَهْدًا) أيضاً: إذا بَلَغَ منه المشقَّة. ويقال: (جَهَدْتُ فلاناً جَهْدًا): إذا بَلَغْتَ مشقته؛ و (جَهَدْتُ الدابة، وأجهدته): حَمَلْتُ عليها في السير فوق طاقتها».

(٢) قال أستاذنا العلامة محدث الديار الشامية الأستاذ الدكتور نور الدين عتر في كتابه الفريد «إعلام الأنام شرح بلوغ المرام» (٩٣/٢): «المذهبان وإن اختلفا في تقدير الزمان: ثلاثة أيام عند الحنفية، ويومان عند الثلاثة (المالكية والشافعية والحنابلة)، لكن يتقربان كثيراً في التقدير بالمسافة، فبلغ عند الحنفية ٨١ كم، وعند غيرهم ٧٥.٨٨ كم، ومن ثم اخترنا هذه المسافة الثانية لأنها موضع اتفاق».

(٣) والماوردي: هو علي بن محمد بن حبيب أبو الحسن الماوردي البصري، الشافعي، أفضى القضاة، تفقه على الشيخ أبي حامد الأسفراييني، درس بالبصرة وبغداد سنين كثيرة، وله مصنفات كثيرة في الفقه والأصول، والتفسير والآداب منها: الحاوي الكبير، والأحكام السلطانية، كان حافظاً للمذهب، توفي رحمه الله سنة ٤٥٠ هـ. (الطبقات للإسنوي: ٢/٢٠٦). وانظر الحاوي الكبير: ٢/٣٦٦.

(٤) ظاهر مینع المصنف والشارح: أن الرخصة لا تكون محرمة ولا مكروهة، ويؤيده الحديث الصحيح الذي رواه أحمد (١٠٢/٢) وغيره عن ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً: «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ أَنْ تُؤْتَرَ رُخْصُهُ كَمَا يُحِبُّ أَنْ تُؤْتَى عَزَائِمُهُ»، لكن في كلام بعض الأصحاب ما يوهم مجيئهما مع الرخصة: أما التحريم، فقال بعضهم كالزركشي: يجزئ الاستئناء بذهب أو فضة مع حرمة؟ ويجاب: أن المنقول في المذهب: جوازُه على الصحيح. وأما الكراهة، فقال بعضهم كالماوردي: يُكرهُ القصرُ في السفر؟ ويجاب: أنه مَحْمُولٌ على «خلاف الأولى»، لأن المتقدمين كثيراً ما يُطلقون الكراهة، ويريدون بها خلاف الأولى. (الغيث الهامع: ٤٩/١).

(٥) وزاد السيوطي في الأشباه والنظائر (ص: ١٧١) قسماً خامساً، وهو: ما يُكره فعله كالقصر في أقل من ثلاثة مراحل.

والأفعزيمَةُ .

وأتى بهذه الأحوال اللازمة لبيان أقسام الرخصة، يعني الرخصة كحل المذكورات من وجوب، وندب، وإباحة وخلاف الأولى .

وحكمها الأصلي: الحرمة .

وأسبابها^(١): الخبث في الميتة، ودخول وقتي الصلاة، والصوم في القصر والفطر لأنه سبب لوجوب الصلاة تامة والصوم، والغرر في السلم، وهي قائمة حال الحل.

وأعذاره^(٢): الاضطرار، ومشقة السفر، والحاجة إلى ثمن الغلات قبل إدراكها، وسهولة^{٣٥} الوجوب في أكل الميتة، لموافقته لغرض النفس في بقائها .

وقيل: «إنه عزيمة لصعوبته من حيث إنه وجوب» .

ومن الرخصة: إباحة ترك الجماعة في الصلاة لمرض أو نحوه، وحكمه الأصلي الكراهة الصعبة بالنسبة إلى الإباحة، وسببها قائم حال الإباحة، وهو الانفراد فيما يطلب فيه الاجتماع من شعائر الإسلام .

(والأ) أي وإن لم يتغير الحكم كما ذكر، بأن لم يتغير أصلاً كوجوب الصلوات الخمس؛ أو تغير إلى صعوبة كحرمة الاصطياد بالإحرام بعد إباحته قبله:

أو إلى سهولة، لا لعذر كحل ترك الوضوء لصلاة ثانية مثلاً لمن لم يحدث بعد حرمة، بمعنى أنه خلاف الأولى:

أو لعذر، لا مع قيام السبب للحكم الأصلي، كإباحة ترك ثبات الواحد مثلاً من المسلمين للعشرة من الكفار في القتال بعد حرمة^(٣)، وسببها: قلّة المسلمين، ولم تبق حال الإباحة لكثرتهم حينئذ، وعذرهما: مشقة الثبات المذكور لما كثروا (فعزيمة)^(٤) أي فالحكم غير

(١) أي أسباب الحرمة. (النجوم اللوامع: ١/ ٢٢٠).

(٢) أي أعذار الحل. (النجوم اللوامع: ١/ ٢٢٠).

(٣) ذلك في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا خُذُوا زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَشَرِبُوا لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْضُهُمْ يُفْسِدُ لِبَعْضٍ وَهُمْ لَا يُدْرِكُونَ﴾ (النجم: ٣١).
وإن يكن منكم مائة يقلبوا ألفاً ومن الذين كفروا يأتهم قومٌ لا يفقهون ﴿٣٢﴾ الذين خفف الله عنكم وعلم أن فيكم ضعفاً فإن يكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين وإن يكن منكم ألف يغلبوا ألفين بإذن الله والله مع الصابرين ﴿سورة الأنفال، الآية: ٦٥، ٦٦﴾.

(٤) ومثله في تفسير التحرير (٢/ ٢٢٩)، المحصول (١/ ١٢٠)، الإحكام (١/ ١١٣)، شرح التنقيح (ص: ٨٧)، شرح الكوكب (١/ ٤٧٦).

[الدليل]

والدليل: ما يُمكن التَّوَصُّلُ بِصَحِيحِ النَّظَرِ فِيهِ إِلَى مَطْلُوبٍ خَبْرِيٍّ .

الْمُتَغَيِّرُ، أَوِ الْمُتَغَيِّرُ إِلَيْهِ الصَّعْبُ، أَوِ السَّهْلُ الْمَذْكُورُ بِسَمَى عَزِيمَةً .

وهي لغة: القصدُ المصممُ لأنه عَزِمَ أمره: أي قُطِعَ وَحُتِمَ، صَعُبَ عَلَى الْمُكَلَّفِ أَوْ سَهَّلَ^(١).

وأورد^(٢) على التعريفين وجوب ترك الصلاة والصوم على الحائض فإنه عزيمة، ويصدق عليه تعريف الرخصة؟

ويُجاب: يمنع الصدق فإن الحيض الذي هو عذر في الترك مانع من الفعل، ومن مانعيته نشأ وجوب الترك . ٣٦

وتقسيمُ المصنف كالبيضاوي^(٣) وغيره^(٤) «الحكم» إلى «الرخصة والعزيمة» أقرب إلى اللغة من تقسيم الإمام الرازي^(٥) وغيره^(٦) «الفعل» الذي هو متعلق الحكم إليهما.

[الدليل]

(والدليل: ما) أي شيء (يُمكن التوصلُ) أي الوصولُ بِكُلْفَةٍ (بصحيح النظر فيه إلى مطلوبٍ خبريٍّ)^(٧)، بأن يكون النظر فيه من الجهة التي من شأنها أن يَتَقَلَّ الذَّهْنُ بِهَا إِلَى ذَلِكَ المطلوبِ المسماةِ وجه الدلالة .

والخبريُّ ما يُخْبِرُ بِهِ، ومعنى الوصول إليه بما ذكر: علمه أو ظنه .

(١) المصباح المنير للفيومي (ص: ٤٠٨).

(٢) هذا الإيراد للبدر الزركشي في تشنيف المسامع: ٨٢/١.

(٣) منهاج الوصول للبيضاوي: ٧٣/١.

(٤) كابن الهمام في التحرير، وأمير باذ شاه في شرحه (٢/٢٢٨)، والإسنوي في شرح المنهاج (١/٧٣)، وشيخ الإسلام في لبِّ الأصول (ص: ٨٨)، وابن النجار في شرح الكوكب (١/٤٧٦).

(٥) حيث قال في المحصول (١/١٢٠): «الفعل الذي يجوز للمكلف الإتيان به إما أن يكون عزيمة أو رخصة، وذلك لأن ما جاز فعله إما أن يجوز مع قيام مقتضي للمنع، أو لا يكون كذلك، فالأول الرخصة والثاني العزيمة» .

(٦) كالقرافي في شرح التفتيح (ص: ٨٥).

(٧) الدليل يُطْلَقُ فِي اللُّغَةِ بِمَعْنَى «الدال»، وهو الناصبُ للدليل، وقد يُطْلَقُ عَلَى مَا فِيهِ دَلَالَةٌ وَإِرْشَادٌ سِوَاهُ كَانَ مُوَصِّلاً إِلَى عِلْمٍ أَوْ ظَنٍّ، وَهُوَ عَرَفُ الْفُقَهَاءِ. وَأَمَّا الْأَصُولِيُّونَ يَخْصُّونَ «الدليل» بِمَا أَوْصَلَ إِلَى =

فالنظرُ هنا: الفكرُ، لا بـ «قَيْدِ المؤدِّي إلى علمٍ أو ظنٍّ»، كما سيأتي^(١) حذراً من التكرار .
والفكرُ: حركة النفس في المعقولات.

وشَمَل التعريفُ الدليلَ القطعيَّ كالعالمِ لوجود الصانع ، والظنيَّ كالنارِ لوجود الدخانِ ،
و﴿أَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾^(٢) لوجوبها.

فبالنظرِ الصحيح في هذه الأدلة - أي بحركة النفس فيما تعقَّله منها ممَّا من شأنه أن ينتقلَ به
إلى تلك المطلوبات كالحديث في الأول، والإحراق في الثاني، والأمر بالصلاة في الثالث -
تصلُ إلى تلك المطلوبات، بأن تُرتَّبَ هكذا: العالمُ حادثٌ، وكلُّ حادثٍ له صانعٌ، فالعالمُ له
صانعٌ؛ النارُ شيءٌ مُحَرَّقٌ، وكلُّ مُحَرَّقٍ له دخانٌ، فالنارُ لها دخانٌ؛

﴿أَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ أمرٌ بالصلاة، وكلُّ أمرٍ بشيءٍ لوجوبه حقيقةً، فالأمرُ بالصلاة لوجوبها.

وقال: «يُمْكِنُ التَّوَصُّلُ» دون «يَتَوَصَّلُ» لأن الشيء يكونُ دليلاً وإن لَمْ يَنْظُرْ فِيهِ النَّظَرُ ٣٧ المتوصلُ به.

وقَيَّد النظرَ بـ «الصحيح»، لأنَّ الفاسد لا يُمْكِنُ التَّوَصُّلُ به إلى المطلوبِ، لانتفاء وجهِ
الدلالة عنه وإن أدَّى إليه بواسطة اعتقادٍ أو ظنٍّ، كما إذا نُظِرَ في العالمِ مِن حيث البساطةُ، وفي
النارِ مِن حيث التسخينُ، فإن البساطةَ والتسخينَ ليس من شأنِهما أن ينتقلَ بهما إلى وجودِ
الصانعِ والدخانِ، ولكن يؤدي إلى وجودِهما.

هذانِ النظرانِ يَمَنَّ اعتقد أنَّ العالمَ بسيطٌ، وكلُّ بسيطٍ له صانعٌ، ومِمَّن ظنَّ أن كلَّ مُسخِنٍ
له دخانٌ.

أما المطلوب غير الخبري - وهو التصوُّري - فيتوصَّلُ إليه - أي يتصوَّرُ - بما يُسمَّى حَدًّا،
بأنَّ يتصوَّرَ كـ «الحيوان الناطق» حدًّا للإنسان .

= العلم، و«الأمارة» بما أوصل إلى الظنِّ. والدليلُ ثلاثة:

١- عقليٌّ مَخْصُصٌ كدلالة العالمِ على الخالقِ.

٢- وسَمْعِيٌّ مَخْصُصٌ كالنصوصِ من الكتابِ والسنةِ.

٣- مُرَكَّبٌ من الأمرين كقولنا في الدلالة على تحريم النبيذ: النبيذُ مسكِرٌ، وكلُّ مسكِرٍ حرامٌ للحديثِ
«كلُّ مسكِرٍ حرامٌ» فيلزم عنه النبيذُ حرامٌ. (الإحكام: ١٠/١).

(١) انظر: «النظر والإدراك»: ١٢٢/١ .

(٢) سورة البقرة، الآية: ٤٣.

[العلم عَقِبَ الدليل مُكْتَسَبٌ]

و اِخْتَلَفَ اُثْمَتُنَا : هَلْ الْعِلْمُ عَقِيْبُهُ مُكْتَسَبٌ ؟

وسياتي حدُّ «الحدِّ»^(١) الشاملُ لذلك ولغيره.

[العلم عَقِبَ الدليل مكتسبٌ]

(واختلف اُثْمَتُنَا هل العلمُ بالمطلوب الحاصلُ عندهم (عَقِيْبُهُ) أي عَقِبَ صحيح النظر^(٢) عادةً عند بعضهم كالأشعري، فلا يتخلف إلا خرقاً للعادة، كتخلف الإحراق عند مُماسَةِ النار؛ أو لزوماً عند بعضهم كالإمام الرازي^(٣)، فلا يَنْفَكُ أصلاً كوجود الجوهر لوجود العرض (مُكْتَسَبٌ) للناظر؟ فقال الجمهور: «نعم، لأن حصوله عن نظره المكتسب له».

وقيل: «لا، لأن حصوله اضطراري، لا قدرة على دفعه ولا انفكاك عنه»^(٤).

فلا خلاف إلا في التسمية^(٥)، وهي بالمكتسب أنسب.

والظنُّ كالعلم في قولِي «الاكتساب» و«عدمه»، دون قولِي «اللزوم» و«العادة» لأنه لا ارتباط بين الظنِّ وبين أمر ما، بحيث يَمْتَنَعُ تَخَلُّفُهُ عنه عقلاً أو عادةً، فإنه مع بقاء سببه قد يزول لمعارض، كما إذا أخبر عدلٌ بِحُكْمٍ وآخرُ بنقيضه، أو لظهور خلاف المظنون، كما إذا ظنَّ أن زيدا في الدار لكون مركبه وخدمه ببابها، ثم شوهد خارجها.

وأما غير اُثْمَتُنَا فالمعتزلة قالوا: «النظر يولّد العلم كتوليد حركة اليد لحركة المفتاح عندهم»^(٦).

وعلى وزانه يُقال: «الظنُّ الحاصل متولدٌ عن النظر عندهم وإن لم يَجِبْ عنه».

(١) انظر: «الحدِّ»: ١١٩/١.

(٢) اتفق العلماء على ثبوت التلازم بين النظر الصحيح والعلم، ولكنهم اختلفوا هل هو عقلي أو عادي؟ على مذهبين: الأول: عقلي، قال الجمهور من أصحابنا وغيرهم.

الثاني: عادي، قاله أبو الحسن الأشعري. ورده الزركشي. (التشنيف: ٨٧/١).

(٣) المحصول للرازي: ٨٥/١.

(٤) قاله الأستاذ أبو إسحاق الأسفراييني، وإلكيا الهراشي. (التشنيف: ٨٦/١، الغيث الهامع: ٥١/١).

(٥) أي حاصله: أن العلوم الحادثة عَقِبَ الدليل هل تنقسم إلى ضرورية وكسبية أو لا؟ قال الجمهور: نعم، والأستاذ ومن معه: لا، لكنها تنقسم عنده إلى همجية وفكرية، فبان أن الخلاف في التسمية، ولا مُشاحة في الأسماء. (التشنيف: ٨٦/١).

(٦) تشنيف المسامع: ٨٧/١.

[الحَدُّ]

وَالْحَدُّ : الْجَامِعُ الْمَانِعُ .

وقوله : «عقبيه» بالياء لغة قليلة جرت على الألسنة^(١) ، والكثير ترك «الياء»^(٢) كما ذكره النووي^(٣) في «تحريره»^(٤) .

[الحَدُّ]

(والحدُّ) عند الأصوليين : ما يُميِّز الشيءَ عما عداه كالمعرِّف عند المنطقة^(٥) .

ولا يُميِّز كذلك إلا ما لا يخرج عنه شيءٌ من أفراد المحدود ، ولا يدخل فيه شيءٌ من غيرها ، والأول مُبَيَّنٌ لمفهوم الحدِّ ، والثاني لِخاصَّته^(٦) . وهو بمعنى قول المصنف كالقاضي أبي بكر الباقلاني : الحدُّ : (الجامعُ) أي لأفراد المحدود ، (المانعُ) أي من دخول غيرها فيه .

(١) قال الفيومي في المصباح (ص: ٥٥٣) : «اللِّسَانُ: العَضْوُ، يُذَكَّرُ وَيؤنَّثُ، فَمَنْ ذَكَرَ جَمَعَهُ عَلَى «أَلْسِنَةٍ»، وَمَنْ أَنْثَى جَمَعَهُ عَلَى «أَلْسِنٍ»، قَالَ أَبُو حَاتِمٍ: التَّذْكِيرُ أَكْثَرُ، وَهُوَ فِي الْقُرْآنِ كُلُّهُ مُذَكَّرٌ.

وَاللِّسَانُ: اللَّغَةُ، مؤنَّثٌ، وَقَدْ يُذَكَّرُ بِاعتبار أَنَّهُ لَفْظٌ، وَجَمَعُهُ عَلَى التَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ كَمَا تَقَدَّمَ.

(٢) قَالَ الْفَيْوُمِيُّ فِي الْمَصْبَاحِ (ص: ٤١٩) : «عَقِيبٌ: مِثَالُ كَرِيمٍ اسْمٌ فَاعِلٌ مِنْ قَوْلِهِمْ: عَاقِبَهُ مُعَاقِبَةٌ، وَعَقِبَهُ تَعْقِيبًا، فَهُوَ مُعَاقِبٌ وَمُعَقَّبٌ وَعَقِيبٌ؛ إِذَا جَاءَهُ بَعْدَهُ. فَقَوْلُ الْفُقَهَاءِ: «يَفْعَلُ ذَلِكَ عَقِيبَ وَقْتِ الصَّلَاةِ»، وَنَحْوَهُ بِالْيَاءِ، لَا وَجْهَ لَهُ إِلَّا عَلَى تَقْدِيرٍ مُحْدُوْفٍ، وَالْمَعْنَى: فِي وَقْتِ عَقِيبِ وَقْتِ الصَّلَاةِ،

فِيَكُونُ «عَقِيبٌ» صِفَةً «وَقْتٍ»، ثُمَّ حُذِفَ مِنَ الْكَلَامِ حَتَّى صَارَ: عَقِيبَ الصَّلَاةِ.

(٣) وَالتَّوْوِيُّ: هُوَ يَحْيَى بْنُ شَرَفٍ أَبُو زَكْرِيَا النَّوَوِيُّ، شَيْخُ الْإِسْلَامِ وَأَسَاتِذُ الْمُتَأَخِّرِينَ، الْفَقِيهَ، الْحَافِظَ، الزَّاهِدَ الْوَرَعَ، السَّيِّدَ الْحَصُورَ، اللَّغْوِيَّ، الصُّوفِيَّ، الْقَائِمُ بِالْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ، صَحَابَةُ الْكُتُبِ النَّفِيسَةِ الْفَرِيدَةِ مِنْهَا: الْمَجْمُوعُ، وَالرُّوْضَةُ، وَالْمَنْهَاجُ، وَشَرْحُ مُسْلِمَ، وَغَيْرُهَا الْكَثِيرُ الْقِيمِ، تُوْفِيَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى سَنَةَ ٦٧٦ هـ بَنَوَى، وَدُفِنَ بِهَا. (طبقات الشافعية للسبكي: ٨/ ٣٩٥).

(٤) تَحْرِيرُ أَلْفَاظِ التَّنْبِيهِ لِلْإِمَامِ النَّوَوِيِّ (ص: ١٤٠).

(٥) أَمَّا عِنْدَ الْمُنَاطِقَةِ فَالْحَدُّ: مَا تُرَكَّبُ مِنْ ذَاتِيَّاتِ الشَّيْءِ أَيْ جَنْبِهِ وَفَصْلِهِ كـ «الْحَيَوَانَ النَّاطِقُ» حَدًّا لِلْإِنْسَانِ. وَأَمَّا الْمُرَكَّبُ مِنَ الذَّاتِيَّاتِ وَالْعَرَضِيَّاتِ كَتَعْرِيفِ الْإِنْسَانِ بِـ «الْحَيَوَانَ الْكَاتِبِ بِالْفِعْلِ»، أَوْ بِالْعَرَضِيِّ فَقَطْ كَتَعْرِيفِ الْإِنْسَانِ بِـ «الْكَاتِبِ بِالْفِعْلِ» فَيَسْمَى رَسْمًا، لَا حَدًّا. فَالْحَدُّ عِنْدَ الْأَصُولِيِّينَ مُرَادِفٌ لِلتَّعْرِيفِ عِنْدَ الْمُنَاطِقَةِ.

(البناني: ٢١٦/١).

(٦) أَيْ أَنَّ الْأَوَّلَ وَهُوَ قَوْلُهُ: «مَا يُمَيِّزُ الشَّيْءَ عَمَّا عَدَاهُ» مُبَيَّنٌ لِمَفْهُومِ الْحَدِّ أَيْ حَقِيقَتِهِ سَوَاءً مَيَّزَ بِالذَّاتِيَّاتِ أَمْ بِالْعَرَضِيَّاتِ، وَهُوَ حَدٌّ حَقِيقِيٌّ عِنْدَ الْأَصُولِيِّينَ؛

ويقال: «المُطَرَّدُ الْمُتَنَعِكُسُ».

(ويقال) أيضاً: «الحدُّ: (المُطَرَّدُ)^(١) أي الذي كُلِّما وُجِدَ وُجِدَ المَحْدودُ، فلا يَدْخُلُ فيه شيءٌ من غير أفراد المَحْدودِ، فيكون مانعاً، (المنعكسُ) أي الذي كُلِّما وُجِدَ المَحْدودُ وُجِدَ هو، فلا يَخْرُجُ عنه شيءٌ من أفراد المَحْدودِ، فيكون جامعاً».

فمؤدَّى العبارتين واحدٌ، والأولى أوضح. فتصدَّقانِ على «الحيوان الناطق» حدّاً للإنسان، بخلاف حدِّه بـ «الحيوان الكاتب بالفعل» فإنه غير جامع، وغير منعكس، وبـ «الحيوان الماشي» فإنه غير مانع، وغير مطرد.

وتفسير^(٢) «المنعكس» المراد به عكسُ المراد بـ «المُطَرَّد» بما ذكر المأخوذ من العَصْدِ^(٣)، المُوافِقُ في إطلاق «العكس» عليه للعرف، حيث يقال: «كلُّ إنسانٍ ناطقٌ وبالعكس، وكلُّ إنسانٍ حيوانٌ ولا عكس» أظهرُ في المراد - أي معنى الجامع - من تفسير ابن الحاجب^(٤) وغيره بـ «أنَّه كُلِّما انتَفَى الحدُّ انتَفَى المَحْدودُ» اللازمُ لذلك التفسير نظراً إلى أنَّ الانعكاسَ التلازمُ في الانتفاء كالاطراد التلازمُ في الثبوت.

= والثاني وهو قوله: «ما لا يَخْرُجُ عنه» مبيِّنٌ لصفات الخاصَّة للحدِّ، وهو حدٌّ رسميٌّ عند الأصوليين، وإليه يرجعُ الضميرُ «وهو بمعنى».

(النجوم اللوامع: ١/٢٢٦، البناني: ١/٢١٨).

(١) قال الزركشي في التشنيف (١/٨٩): «استعمالُ «المطرَد» مردودٌ في العربية، وكذا قولهم: «اطرد» وقد نصَّ سيويو على منعه».

وقال الفيومي في المصباح (ص: ٣٧): «ولا يقال: «اطرد»، ولا «انطرد» إلا في لغة رديئة».

(٢) قوله: «تفسيرٌ مبتدأ، وخبره «أظهرُ في المراد» الآتي.

(٣) والعَصْدُ: هو عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار الإيجي، عضد الدين، الشافعي، الأصولي، المنطقي، المتكلم، الأديب، كان كثيرَ المالِ والإنفاقِ على الطلبة، جريئاً في الحقِّ، قوياً في الحجَّة، تخرَّجَ به الأئمة، كالسعد التفتازاني والشمس الكرماني، صنَّفَ كتباً كثيرةً مفيدةً، منها: شرح المختصر، توفي رحمه الله في محنة أمير كِرمان مجبوساً في قلعة دَرِيَّان سنة ٧٥٦هـ (الفتح المبين: ٢/١٤٨).

(٤) مختصر المنتهى لابن الحاجب: ١/٦٧.

[الكلام الأزلّي خطابٌ مُتنوّعٌ]

والكلام في الأزل: قيل: «لا يُسمّى خطاباً»، وقيل: «لا يتنوّع».

[الكلام الأزلّي خطابٌ متنوّعٌ]

(والكلام) النفسي (في الأزل: قيل: «لا يُسمّى خطاباً حقيقةً لعدم مَنْ يُخاطب به إذ ذاك، وإنّما يُسمّى حقيقةً فيما لا يزال عند وجود مَنْ يفهم وإسماعه إيّاه باللفظ كالقرآن، أو بلا لفظ كما وقّع لموسى عليه الصلاة والسلام كما اختاره الغزالي خرقاً للعادة. وقيل: «سمعه بلفظ من جميع الجهات على خلاف ما هو العادة». وعلى كلّ اختصّ بأنه كليّم الله»^(١).

والأصح أنه يُسمّى حقيقةً بتنزيل المعدوم الذي سيوجد منزلة الموجود^(٢).

(و) الكلام النفسي في الأزل (قيل: «لا يتنوّع») إلى أمر، ونهي، وخبر، وغيرها لعدم مَنْ تتعلّق به هذه الأشياء إذ ذاك، وإنّما يتنوّع إليها فيما لا يزال عند وجود مَنْ تتعلّق به، فتكون الأنواع حادثة مع قدّم المشترك بينها^(٣).

والأصح تنوّعه في الأزل إليها بتنزيل المعدوم الذي سيوجد منزلة الموجود.

وما ذكر من حدوث الأنواع مع قدّم المشترك بينها يلزمه مُحالٌّ من وجود الجنس مجرداً عن أنواعه، إلا أن يُراد أنّها أنواعٌ اعتبارية، أي عوارضٌ له يجوز خلوه عنها، تحدث بحسب التعلّقات؛

كما أنّ تنوّعه إليها على الثاني بحسب التعلّقات أيضاً، لكونه صفةً واحدةً كالعلم وغيره من الصفات، فمن حيث تعلّقه في الأزل، أو فيما لا يزال بشيءٍ على وجه الاقتضاء لفعله يُسمّى أمراً، أو لتركه يُسمّى نهياً، وعلى هذا القياس^(٤).

وقدّم هاتين المسألتين المتعلّقتين بالمدلول في الجملة على «النظر» المتعلّق به «الدليل»

(١) قاله الغزالي في المستصفى (١/٦٨)، والآمدي في الإحكام (١/١٣٢).

(٢) وهو مذهب الجمهور، واختاره، وإمام الحرمين في البرهان (١/١٩١)، الإمام في المحصول (١/٢٥٥) والمصنف في الإنباه (١/٤٣).

(٣) قاله عبد بن سعيد القطان أحد أئمة السنة (البرهان: ١/١٩١).

(٤) وهو مذهب الجمهور، واختاره إمام الحرمين في البرهان (١/١٩١)، والإمام في المحصول (١/٢٥٥) والآمدي في الإحكام (١/١٣٢)، والمصنف في الإنباه (١/١٥١)، والباجوري في التحفة (ص: ٩١).

[النَّظَرُ، والإِدْرَاكُ، والتَّصَوُّرُ، والتصديق]

والنَّظَرُ: الفِكرُ المؤدِّي إلى عِلْمٍ، أو ظَنٍّ. والإِدْرَاكُ بلا حُكْمٍ تَصَوُّرٌ وبِحُكْمٍ تصديقٌ.

الذي الكلام فيه لاستتباعه ما يطول^(١).

[النَّظَرُ، والإِدْرَاكُ، والتَّصَوُّرُ، والتصديق]

(والنَّظَرُ: الفِكرُ) أي حركة النفس في المعقولات، بخلاف حركتها في المحسوسات فتسمى تَخَيُّلاً، (المؤدِّي إلى عِلْمٍ أو ظَنٍّ) بِمَطْلُوبٍ خبري فيهما، أو تصوري في العلم^(٢). فخرج الفكر غير المؤدِّي إلى ما ذكر كأكثر حديث النفس فلا يسمى نظراً. وشمل التعريف النظر الصحيح القطعي والظني والفاقد فإنه يؤدي إلى ما ذكر بواسطة اعتقاد أو ظنٍّ كما تقدَّم بيانه في تعريف «الدليل»^(٣) وإن كان منهم مَنْ لا يستعمل التأدية إلا فيما يؤدي بنفسه.

(والإِدْرَاكُ) أي وصول النفس إلى المعنى بتمامه من نسبة أو غيرها (بلا حكم) معه من إيقاع النسبة أو انتزاعها (تصوُّرٌ)، ويسمى علماً أيضاً كما علم ممَّا تقدم.

أما وصول النفس إلى المعنى لا بتمامه فيسمى شُغُوراً.

٤١

(وبِحُكْمٍ) يعني الإدراك للنسبة و طرفيها مع الحكم المسبوق بالإدراك لذلك (تصديق) كإدراك «الإنسان» و«الكاتب»، وكون «الكاتب» ثابتاً للإنسان، وإيقاع أن «الكاتب» ثابت للإنسان، أو انتزاع ذلك أي نفيه في التصديق بأن الإنسان كاتب، أو أنه ليس بكاتب، الصادقين في الجملة^(٤).

(١) أي لاستتباع «النظر» ما يطول من تقسيم «الإدراك» إلى تصوُّرٍ وتصديقٍ بأنواعه الآتية، ومن الكلام على تعاريف العلم والجهل والسهو. (النجوم اللوامع: ١/ ٢٢٩).

(٢) نَبَّهَ به على أن الظنَّ لا يكون إلا في التصديق. (النجوم اللوامع: ١/ ٢٣٠).

(٣) انظر: «الدليل»: ١/ ١١٦.

(٤) اتفق العلماء على أن إدراك الماهية من غير اعتبار حكم يُسمى تصوُّراً، وأن إدراكه مع الحكم يُسمى تصديقاً، ولكنهم اختلفوا هل التصديق مجموع الأمرين، أو الحكم وحده على مذهبين:

أحدهما: أنه مجموع الأمرين، واختاره الرازي، والمصنف، والزرکشي، والشارح، وشيخ الإسلام. ثانيهما: أنه الحكم وحده، قاله قدماء المناطق. (التشيف: ١/ ٩٥، النجوم اللوامع: ١/ ٢٣٢).

[العِلْمُ، والاعتقاد، والظنُّ، والوَهْمُ، والشُّكُّ]

وجازمُهُ الذي لا يَقْبَلُ التَّغْيِيرَ عِلْمٌ، والقَابِلُ اعتقادٌ صحيحٌ إنَّ طابِقَ، فاسِدٌ إنَّ لَمْ

وقيل: «الحكم إدراكٌ أنَّ النسبة واقعة أو ليست بواقعة».

قال بعضهم^(١): «وهو التحقيق، والإيقاع والانتزاع ونحوهما كالإيجاب والسلب عبارات».

[العِلْمُ، والاعتقاد، والظنُّ، والوَهْمُ، والشُّكُّ]

ثم كثيراً ما يطلق «التصديق» على «الحكم» وَحْدَهُ، كما قيل: «إنَّ مُسمَّاهُ ذلك» على القولين في معنى الحكم^(٢)، ومن هذا الإطلاق قول المصنف كغيره:

(وجازمه) أي جازم «التصديق» بمعنى «الحكم»، إذ هو المنقسم إلى جازم وغيره، أي الحكم الجازم (الذي لا يقبلُ التغير) بأن كان لِمَوْجِبٍ^(٣) من حِسٍّ أو عقليٍّ أو عادةٍ، فيكون مطابقاً للواقع (علمٌ) كالتصديق أي الحكم بـ«أنَّ زيداً متحركٌ» مِمَّنْ شاهدته متحركاً، أو «أنَّ العالمَ حادثٌ» أو «أنَّ الجبلَ حجرٌ».

(و) التصديق أي الحكم الجازم (القابلُ) للتغير بأن لم يكن لِمَوْجِبٍ طابِقَ الواقعِ أولاً، إذ يتغيَّرُ الأولُ بالتشكيك، والثاني به أو بالإطلاع على ما في نفس الأمر (اعتقادٌ).

وهو اعتقادٌ (صحيحٌ إنَّ طابِقَ) الواقع كاعتقاد المقلِّد أنَّ الضحى مندوبٌ.

(فاسدٌ إنَّ لم يُطابِقَ) أي الواقع كاعتقاد الفلاسفة أنَّ العالمَ قديمٌ^(٤).

(١) أي القطب الرازي في شرح المطالع له (ص: ١٥)، واختاره العضد، والتفتازاني، والجرجاني.

(شرح العضد مع حاشيتي التفتازاني والجرجاني: ٦٣/١).

(٢) في معنى الحكم قولان: أحدهما: أنه الإيقاع والانتزاع؛ ثانيهما: أنه إدراك أنَّ النسبة واقعة أو ليست واقعة.

فيأني القولان في معنى التصديق بناءً أنَّ مُسمَّى التصديق هو الحكم. (النجوم اللوامع: ٢٣٣/١).

(٣) أي لأمرٍ يقتضيه، بمعنى أنَّ الله تعالى يخلُق العلمَ عنده للعبد، لا بمعنى التأثير، أو التوليد.

(النجوم اللوامع: ٢٣٣/١).

(٤) هذه إحدى مسائل الثلاثة التي كُفِّرَ بها الفلاسفة. والثانية: ادعاؤهم أنَّ الله سبحانه تعالى لا يعلمُ

الجزيات؛ الثالثة: إنكارهم بعث الأجساد، وأنَّ الحشرَ للروح فقط.

(النظم الفريد لشيخ شيوخنا محي الدين عبد الحميد، ص: ٩٦).

يُطَابِقُ ؛ وَغَيْرُ الْجَازِمِ ظَنٌّ ، وَوَهْمٌ ، وَشَكٌّ ، لِأَنَّهُ إِمَّا رَاجِحٌ ، أَوْ مَرَجُوحٌ ، أَوْ مُسَاوٍ .

(و) التصديقُ أي الحكمُ (غيرُ الجازم) بأن كان معه احتمالُ نقيضِ المحكوم به من وقوع النسبة أولاً ووقوعها (ظَنٌّ ، وَوَهْمٌ^(١) ، وَشَكٌّ ؛

لأنه) أي غيرَ الجازم (إِمَّا رَاجِحٌ) لرجحانِ المحكوم به على نقيضه فانظُرْ ؛

(أَوْ مَرَجُوحٌ) لِمرجوحيةِ المحكوم به لنقيضه فالوهمُ ؛

(أَوْ مُسَاوٍ) لِمساواةِ المَحْكُومِ به مِنْ كُلِّ مِنَ النقيضين على البديل^(٢) للآخر فالشكُّ^(٣) .

فهو بخلاف ما قبله حكمان، كما قال إمامُ الحرمين^(٤) والغزالي^(٥) وغيرهما^(٦) : «الشكُّ اعتقادانِ يتقاوم سببهما» .

وقيل : «ليس الوهم والشك من التصديق، إذ الوهم ملاحظة الطرفِ المرجوح، والشك الترددُ في الوقوع واللاوقوع»^(٧) .

قال بعضهم^(٨) : «وهو التحقيق» .

فما أريدُ ممَّا تقدم من «أَنَّ العقلَ يَحْكُمُ بالمرجوح ، أَوْ المساوي عنده» مَمْنُوعٌ على هذا .

(١) قال الفيومي رحمه الله في المصباح (ص: ٦٧٤ ، و ، هـ ، م) : « وَهَمْتُ إِلَى الشَّيْءِ وَقَمَّا مِنْ بَابِ «وَعَدَ» : سَبَقَ الْقَلْبُ إِلَيْهِ مَعَ إِرَادَةِ غَيْرِهِ ، وَوَهَمْتُ وَهْمًا : وَقَعَ فِي خَلْدِي ، وَالْجَمْعُ أَوْهَامٌ .

وَوَهْمٌ فِي الْحِسَابِ يَوْهَمُ وَهْمًا : مِثْلُ غَلِطَ يَغْلِطُ غَلْطًا وَزَنًا وَمَعْنَى .

(٢) متعلِّقٌ بـ «المَحْكُومِ بِهِ» ، إِذْ لَا يُمَكِّنُ لِلنَفْسِ أَنْ تَحْكُمَ حَكْمَيْنِ مَعًا قَصْدًا عَلَى أَنَّهُ حَكْمٌ مُتَنَاقِضَيْنِ فَلَا يُمَكِّنُ اجْتِمَاعَهُمَا . (تقارير الشرييني : ١/ ٢٤٩) .

(٣) هذا عند الأصوليين ، أما عند الفقهاء الظنُّ والشكُّ متساويان . (التشنيف : ١/ ٥٩) .

(٤) البرهان لإمام الحرمين : ١/ ١٠١ .

(٥) المستصفى للغزالي : ١/ ٢١ .

(٦) كالزركشي في التشنيف : ١/ ٢٤٩ .

(٧) قاله السيد الجرجاني في حاشيته على شرح العضد : ٦١/ ١ .

(٨) هو السعد التفتازاني ، قاله في حاشيته على شرح العضد : ٦٠/ ١ .

[هَلْ يُحَدُّ الْعِلْمُ ؟]

وَالْعِلْمُ قَالَ الْإِمَامُ: «ضروريٌّ»، ثُمَّ قَالَ: «هُوَ حُكْمُ الذَّهْنِ الْجَازِمُ الْمُطَابِقُ لِمَوْجِبٍ». وَقِيلَ: «ضروريٌّ فَلَا يُحَدُّ»؛

[هَلْ يُحَدُّ الْعِلْمُ ؟]

(والعلم) ^(١) أي القسم المسمّى بـ «العلم» من حيث تصوّره بحقيقته بقرينة السياق ^(٢)، (قال الإمام) الرازي في «المحصول»: «(ضروريٌّ) أي يحصل بمجرد التفات النفس إليه من غير نظر واكتساب، لأن علم كل أحد حتى من لا يتأتى منه النظر كأبليس والضّبيان بأنه عالم بأنه موجود أو ملئت أو متألّم ضروريٌّ بجميع أجزائه، ومنها تصوّر العلم بأنه موجود أو ملئت أو متألّم بالحقيقة، وهو علم تصديقي خاص، فيكون تصور مطلق العلم التصديقي بالحقيقة ضرورياً، وهو المدعى» ^(٣).

وأجيب: بأننا لا نسلّم أنه يتعيّن أن يكون من أجزاء ذلك تصوّر «العلم» المذكور بالحقيقة، بل يكفي تصوّره بوجه، فيكون الضروريّ تصوّر مطلق العلم التصديقي بالوجه، لا بالحقيقة الذي هو محلّ النزاع.

٤٣

(ثُمَّ قَالَ) في «المحصول» ^(٤) أيضاً: «(هو) أي العلم: (حكمُ الذهنِ الجازمِ المُطابقُ لموجبٍ)» وقد تقدّم شرح ذلك.

فحدّه مع قوله: «إنّه ضروريٌّ»، لكن بعد حدّه، فـ «ثُمَّ» هنا للترتيب الذكري، لا المعنوي.
(وقيل): «هو (ضروري، فلا يُحدُّ)، إذ لا فائدة في حدّ الضروريّ لحصوله من غير حدّ» ^(٥).

(١) اختلف العلماء في «العلم» هل يحدّ بالحدّ الحقيقيّ المكوّن من الجنس والفصل أو لا على مذهبيّن: أحدهما: يُحدُّ، قاله الجمهور من الشافعية والحنابلة وغيرهم، واختاره الأمدى، وشيخ الإسلام. ثانيهما: لا يُحدُّ، قاله جماعة من الأصوليين. ثُمَّ اختلف هؤلاء في علة عدم تحديده على مذهبيّن: الأول: لأنه ضروريٌّ، قاله الإمام الرازي؛ الثاني: لأنه عسيرٌ، قاله إمام الحرمين، والغزالي. (البرهان: ١٠١/١، المستصفى: ٦٧/١، المحصول: ٨٥/١، الإحكام: ١٢/١، غاية الوصول، ص: ٢٢، شرح الكوكب: ٦١/١، التشنيف: ٩٧/١).

(٢) هي ذكره الخلاف في أنه ضروريٌّ يُحدُّ أو لا يُحدُّ أو أنه نظريٌّ عسيرٌ، وذكره له عقب التقسيم المميّز لكل من العلم والاعتقاد والظن وغيرها. (النجوم اللوامع: ١/٢٣٥).

(٣) المحصول للرازي: ١٧٧/١ (مع الكاشف).

(٤) المحصول للرازي: ١٥٩/١ (مع الكاشف).

(٥) وهو وجهٌ ضعيفٌ أيضاً عند الحنابلة. (شرح الكوكب: ١/٦٠).

وقال إمام الحرمين: «عسر، فالرأي الإمساك عن تعريفه».

[الْعِلْمُ لَا يَتَفَاوَتْ]

ثُمَّ قَالَ الْمُحَقِّقُونَ: « لَا يَتَفَاوَتْ ، وَإِنَّمَا التَّفَاوْتُ بِكَثْرَةِ الْمُتَعَلِّقَاتِ » .

وصنيع الإمام لا يخالف هذا وإن كان سياق المصنف بخلافه، لأنه حذّه أولاً بناءً على قول غيره من الجمهور «إنه نظري» مع سلامة حذّه عمّا ورد على حدودهم الكثيرة. ثم قال: «إنه ضروري» اختياراً، دلّ على ذلك قوله في «المحصل»: «اختلفوا في حدّ العلم، وعندي أنّ تصوّره بديهي» أي ضروري. نعم قد يُحدّ الضروري لإفادة العبارة عنه.

(وقال إمام الحرمين)^(١): « هو نظري (عسر) أي لا يحصل إلا بنظر دقيق لخفائه، (فالرأي) بسبب عسره من حيث تصوّره بحقيقته (الإمساك عن تعريفه) المسبوق بذلك التصور العسر صوناً للنفس عن مشقة الخوض في العسر ».

قال كما أفصح به الغزالي^(٢) تابعاً له: « ويُميّز عن غيره الملتبس به من أقسام الاعتقاد بأنه اعتقاد جازم مطابق ثابت ».

فليس هذا حقيقته عندهما، وظاهر ما تقدّم من صنيع الإمام الرازي أنه حقيقة عنده.

[الْعِلْمُ لَا يَتَفَاوَتْ]

(ثُمَّ قَالَ الْمُحَقِّقُونَ: « لَا يَتَفَاوَتْ »)^(٣) العلم في جزئياته، فليس بعضها وإن كان ضرورياً أقوى في الجزم من بعض وإن كان نظرياً.

(وإنما التفاوت) فيها (بكثرة المتعلّقات) في بعضها دون بعض، كما في العلم بثلاثة أشياء، والعلم بشيئين بناءً على اتحاد العلم مع تعدّد المعلوم، كما هو قول بعض الأشاعرة، قياساً على علم الله تعالى. والأشعري وكثير من المعتزلة على تعدّد العلم بتعدّد المعلوم، فالعلم بهذا الشيء غير العلم بذلك الشيء.

(١) البرهان لإمام الحرمين: ١/١٠١.

(٢) المستصفى للغزالي: ١/٦٧.

(٣) اتفق العلماء على أنّ علم الله تعالى صفة واحدة، لا تعدّد فيها، ولا تفاوت بحسب متعلقاتها، ولكنهم اختلفوا في تفاوت علم الناس وتعدّده على مذهبين: أحدهما: يتفاوت، قاله الجمهور من أئمتنا =

[الجَهْلُ، والسَّهْوُ، والنسيان]

والجهلُ: انتفاء العلم بالمقصود. وقيل: «تَصَوُّرُ الْمَعْلُومِ عَلَى خِلَافِ هَيْئَتِهِ».

وأجيب عن القياس: بأنه خالٍ عن الجامع، وعلى هذا يقال: لا يَتَفَاوَتْ العلمُ بما ذكره.
وقال الأكثرون: «يتفاوت العلم في جزئياته، إذ العلم مثلاً بـ«أن الواحد نصف الاثنين» أقوى في الجزم من العلم بـ«أن العالم حادث».
وأجيب: بأن التفاوت في ذلك ونحوه ليس من حيث الجزم، بل من حيث غيره كإلْف^(١) النفس بأحد المعلومين دون الآخر^(٢).

[الجَهْلُ، والسَّهْوُ، والنسيان]

(والجهلُ: انتفاء العلم بالمقصود) أي ما من شأنه أن يُقَصَّد لِيُعْلَمَ بأن لم يُدْرِك أصلاً، ويسمى الجهل البسيط؛

أو أدرك على خلاف هيئته في الواقع، ويسمى الجهل المركَّب، لأنه جهل المدرك بما في الواقع مع الجهل بأنه جاهل به كاعتقاد الفلاسفة «أن العالم قديم». (وقيل): «الجهلُ (تصوُّرُ المعلوم) أي إدراك ما من شأنه أن يُعْلَمَ (على خلاف هيئته) في الواقع».

فالجهلُ البسيط على الأول ليس جهلاً على هذا. والقولان مأخوذان من قصيدة ابن مَكِّي^(٣) في «العقائد»^(٤).

= والمعتزلة. ثانيهما: لا يتفاوت. ثم اختلف هؤلاء في تعدُّده على مذهبين: الأول: لا يتعدَّد بل هو صفةٌ واحدةٌ كما أنَّ علمَ الله لا يتعدَّد، قاله الحنابلة وبعض الأشاعرة. الثاني: يتعدَّد بكثرة المعلومات، قاله المعتزلة وأبو الحسن الأشعري، واختاره المصنف وشيخ الإسلام. (شرح الكوكب: ٦١/١، التشنيف: ٩٨/١، غاية الوصول، ص: ٢٢).

(١) قال الفيومي في المصباح (ص: ١٨): «(أَلْفَتْهُ إِنْفَاءً) من باب «عَلِمَ»: أُنِسْتُ بِهِ، وَأَحْبَبْتُهُ».

(٢) ومن فوائد الخلاف في هذه المسألة: أنَّ الإيمان هل يقبلُ الزيادة والنقص؟ بناءً على أنَّ الإيمانَ من قبيل العلوم، لا الأعمالِ خلافاً للمعتزلة. (التشنيف: ٩٨/١).

(٣) وابن مَكِّي: هو محمد بن مكي بن الحسن الفايي الباشاني الشافعي، أبو بكر، الفقيه المتكلم، تخرَّج بأبي إسحاق الشيرازي، توفي رحمه الله تعالى سنة ٥٠٧ هـ. (الوافي بالوفيات: ٥٩/٥).

(٤) أي في القصيدة المسماة بالصلاحية لأمر السلطان صلاح الدين الأيوبي بتلقيها للصبيان في المكاتب، وهي من أحسن تصانيف الأشاعرة في العقيدة، وعبارته فيها كما في التشنيف (٩٨/١):

وإنَّ أَرَدْتَ أَنْ تُحَدَّ الْجَهْلُ مِنْ بَعْدِ حَدِّ الْعِلْمِ كَانَ سَهْلاً =

والسَّهْوُ : الذُّهُولُ عَنِ الْمَعْلُومِ .

مَسْأَلَةٌ [فِي الْحَسَنِ ، وَالْقَبِيحِ]

الْحَسَنُ : الْمَأْذُونُ وَاجِباً ، وَمَنْدُوباً ، وَمُبَاحاً ، قِيلَ : « وَفَعَلُ غَيْرِ الْمُكَلَّفِ » .

واستغنى بقوله : « انتفاء العلم » عن التقييد في قول غيره : « عدم العلم » عن « ما من شأنه العلم » ، لإخراج الجماد والبهيمة عن الاتصاف بالجهل ، لأن « انتفاء العلم » إنما يقال فيما من شأنه العلم ، بخلاف « عدم العلم » .

وخرج بقوله : « المقصود » ما لا يُقصد كاسفل الأرض وما فيه ، فلا يُسمى انتفاء العلم به جهلاً .

واستعمله « التصور » بمعنى مطلق « الإدراك » خلاف ما سبق^(١) صحيح وإن كان قليلاً .
ويقسم حينئذ إلى تصور ساذج أي لا حكم معه ، وإلى تصور معه حكم ، وهو التصديق .

(والسهو : الدهول) أي الغفلة (عن المعلوم) الحاصل ، فيتنبه له بأدنى تنبيه ؛

بخلاف النسيان : فهو زوال المعلوم فيستأنف تحصيله .

(مَسْأَلَةٌ [فِي الْحَسَنِ وَالْقَبِيحِ])

الحسن : فعل المكلف (المأذون) فيه : (واجباً ، ومندوباً ، ومباحاً) . الواو للتقسيم ، والمنصوبات أحوال لازمة للمأذون . أتى بها لبيان أقسام الحسن .

(قيل : « وفعل غير المكلف ») أيضاً كالصبي ، والساهي ، والنائم ، والبهيمة نظراً إلى أن الحسن ما لم يثب عنه^(٢) .

= وَهُوَ انْتِفَاءُ الْعِلْمِ بِالْمَقْصُودِ فَاخْفَظْ فَهَذَا أَوْ جَزُ الْخُدُودِ
وَقِيلَ : بَلْ فِي تَحْدِيدِ مَا أَذْكَر مِنْ بَعْدِ هَذَا ، وَالْخُدُودُ تَكُورُ
تَصَوُّرُ الْعِلْمِ ، وَهَذَا جَزْؤُهُ وَجَزْؤُهُ الْآخِرُ يَأْتِي وَضْفُهُ
مُسْتَوْعِباً عَلَى خِلَافِ هَيْئَتِهِ فَانْهَمْ فَهَذَا الْقَيْدُ مِنْ تَيْمَنِهِ .

(١) انظر : « النظر ، والإدراك ، والتصور ، والتصديق » : ١ / ١٢٢ .

(٢) قاله الإمام في المحصول (١ / ١٠٨) ، والبيضاوي في المنهاج (١ / ٥٤) ، واختاره الولي العراقي في الغيث الهامع (١ / ٥٩) .

والقبيح: المُنْهَى وَلَوْ بِالْعُمومِ، فَدَخَلَ خِلافَ الْأَوَّلَى. وقال إمامُ الحَرَمينِ: «ليس المَكْرُوهُ قَبِيحاً، وَلَا حَسَناً».

(والقبيح): فعلُ المَكْلَفِ (الْمُنْهَى) عنه (ولو) كان مَنْهَياً عنه (بالْعُمومِ) أي بعموم النهي المستفاد من أوامر النَّدْبِ كما تقدَّم^(١).

(فَدَخَلَ) في القبيح (خلاف الأولى)^(٢) كما دَخَلَ فيه الحرامُ والمكروه^(٣).

(وقال إمام الحَرَمينِ: «ليس المكروه» أي بالمعنى الشامل لِخِلافِ الْأَوَّلَى (قبيحاً) لأنه لا يَدْخُلُ عليه، (ولا حسناً) لأنه لا يُسَوِّغُ الثناء عليه، بِخِلافِ المباح، فإنه يُسَوِّغُ الثناء عليه وإن لم يؤمَر به^(٤)).

على أن بعضهم^(٥) جعله واسطة أيضاً نظراً إلى أن الحسنَ ما أُمر بالثناء عليه كما تقدَّم في «أن الحسن والقبيح بمعنى ترتب المدح والذم شرعي».

(١) في بيان «أقسام الحكم التكليفي»: ٩٥/١.

(٢) قال الولي العراقي في الغيث الهامع (٦٠/١). تبعاً للزركشي في التشنيف (١٠٠/١): «وفي إطلاق «القبيح» على «خلاف الأولى» نظر، ولم أره لغير المصنّف [يعني التاج السبكي هنا]، وغايته: أنه أخذَه من إطلاقيهم: «القبيح: المنهي عنه»، والأقرب أنهم أرادوا «النهي المخصوص». ولا يُساعده قول ابن الحاجب تبعاً للغزالي وغيره: «إن المكروه يُطلق على خلاف الأولى» لأنه لبيان إطلاق حَمَلَةِ الشرع، والكلام في حقبة «القبيح»!

والظاهر: أن المصنّف أخذَ هذا من كلام الهندي، فإنه قال: القبيح عندنا ما نُهي عنه. ونعني بوما يكون تركه أولى، وهو القدر المشترك بين المحرم والمكروه. فإن جعل النهي حقيقة فيه فلا كلام، وإلا فاستعماله فيه بطريق التجوُّز، فيدخل تحته المحرم والمكروه. انتهى.

(٣) اختلف العلماء في دخول المكروه في القبيح على مذهبين، أحدهما: نعم، قاله المصنّف، والشارح. ثانيهما: لا، قاله إمام الحَرَمين، والآمدي وشيخ الإسلام. (الإحكام: ٧٣/١، غاية الوصول: ٢١).

(٤) البرهان لإمام الحَرَمين: ٢١٥/١.

(٥) اختاره شيخ الإسلام في لبِّ الأصول وشرحه (ص: ٢٣) تبعاً للمصنّف في رفع الحاجب (٤٥٢/١).

مَسْأَلَةٌ [جَائِزُ التَّرْكِ لَيْسَ بِوَاجِبٍ]

جَائِزُ التَّرْكِ لَيْسَ بِوَاجِبٍ . وقال أكثر الفقهاء: «يَجِبُ الصَّوْمُ عَلَى الْحَائِضِ، والمريض، والمسافر»، وقيل: «المُسَافِرِ دُونَهُمَا»،

مَسْأَلَةٌ [جَائِزُ التَّرْكِ لَيْسَ بِوَاجِبٍ]

جائزُ التَّركِ (سواء كان جائزَ الفعل أيضاً أم مُمتنعاً (ليسَ بواجبٍ)^(١) وإلا لكان مُمتنعاً التَّركُ، وقد فُرض جائزُه^(٢).

(وقال أكثر الفقهاء^(٣): «يَجِبُ الصَّوْمُ عَلَى الْحَائِضِ وَالْمَرِيضِ وَالْمَسَافِرِ» لقوله تعالى ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾^(٤) وهؤلاء شاهدوه، وجوازُ التَّركِ لهم لعذرهم أي الحيض المانع من الفعل أيضاً، والمريض والسفر اللذين لا يَمنعان منه، ولأنه يَجِبُ عليهم القضاء بقدر ما فاتهم، فكان المأتي به بدلاً عن الفائت).

وأجيب: بأن شهود الشهر موجب عند انتفاء العذر، لا مطلقاً، وبأن وجوب القضاء إنما يتوقَّفُ على سبب الوجوب، وهو هنا شهودُ الشهر، وقد تحقَّق، لا على وجوب الأداء، وإلا لما وجب قضاء الظهر مثلاً على مَنْ نام جميع وقتها لعدم تحقُّق وجوب الأداء في حقِّه لغفلة.

(وقيل): «يَجِبُ الصَّوْمُ عَلَى (المسافر دونهما) أي دون الحائض والمريض لقدرة المسافر عليه، وعجزِ الحائض عنه شرعاً والمريض حساً في الجملة»^(٥).

(١) قال الولي العراقي في الغيث الهامع (٦١/١) تبعاً للزركشي في التشنيف (١٠٠/١): «وكان ينبغي أن يزيد «مطلقاً» ليخرج الموسع والمخير، فإنه يجوز تركهما في حالة، لا مطلقاً، ومع ذلك فهما واجبان». ويجاب عنه: أن «الواجب» عند الإطلاق يُصرف إلى غير «الموسع» و«المخير»، فلا يُذكران - أو أحدهما - إلا مقيداً بما يدلُّ عليهما، فلا يردان على إطلاق المصنف. والله تعالى أعلم.

(٢) غاية الوصول، ص: ٢٤، التشنيف: ١٠١/١.

(٣) تبع المصنف في عزوه لأكثر الفقهاء ابن برهان كما نقل عنه الزركشي في البحر (٢٤٠/١) وإن قال شيخ الإسلام في النجوم اللوامع (٢٤٣/١): «لا سلف للمصنف في تعبيره بأكثر الفقهاء»، ولكن يؤيده قول النووي في شرح مسلم (٢٥٠/٤): «أجمع المسلمون على أن الحائض والنفساء لا تجب عليهما الصلاة والصوم في الحال».

(٤) سورة البقرة، الآية: ١٨٥.

(٥) نقله السمعاني في القواطع عن أصحاب أبي حنيفة. (البحر: ٢٣٩/١).

وقال الإمام: « عليه أخذ الشهرين ». والخُلُفُ لَفْظِيٌّ.

[المندوب مأمور غير مكلف]

وفي كون المندوب مأموراً به خلاف. والأصح ليس مكلفاً به، وكذا المباح.

(وقال الإمام الرازي): «يجب (عليه) أي على المسافر دونهما (أخذ الشهرين) الحاضر» (٤٧) أو آخر بعده، فأيهما أتى به فقد أتى بالواجب كما في خصال كفارة اليمين»^(١).

(والخُلُفُ لفظي) أي راجع إلى اللفظ دون المعنى، لأن ترك الصوم حالة العذر جائز اتفاقاً، والقضاء بعد زواله واجب اتفاقاً^(٢).

[المندوب مأمور غير مكلف]

(وفي كون المندوب مأموراً به) أي مسمى بذلك حقيقة (خلاف)^(٣) مَبْنِيٌّ على أن «أ، م، ر» حقيقة في الإيجاب كصيغة «افعل» فلا يُسمى، ورجحه الإمام الرازي^(٤)، أو في «القدر المشترك بين الإيجاب والتدب» أي طلب الفعل فيسمى، ورجحه الأمدى^(٥).

أما كونه مأموراً به بمعنى أنه متعلق الأمر أي صيغة «افعل» فلا نزاع فيه سواء قلنا: «إنها

(١) المحصول للرازي: ٢٠٨/١.

(٢) قاله المصنف تبعاً للشيخ أبي إسحاق الشيرازي، واختاره شيخ الإسلام في غاية الوصول (ص: ٢٤).

ولكن قال الزركشي في التنيف (١٠٢/١) تعقياً للمصنف: «ولكن هل وجب القضاء بأمر جديد أو بالأمر الأول؟ هذا فائدته، ونقل ابن الرفعة: ظهور فائدته في وجوب التعرض للأداء والقضاء في النية». وزاد عليه الولي العراقي في الغيث الهامع (٦٢/١): «وقد تظهر فائدته فيما إذا حاضت المرأة بعد الطواف وقبل أن تصلي ركعتيه، هل تقضيها؟ وقد نقل النووي في «شرح المهذب» عن ابن القاص والجرجاني: أنها تقضيها. وأن الشيخ أبا علي أنكراه، وقال: «هو الصواب»، ولكنه جزم في «شرح مسلم» بمقالة ابن القاص والجرجاني، ونقلها عن الأصحاب.

(٣) اختلف العلماء في كون المندوب مأموراً به حقيقة وعديه على مذهبي: أحدهما: نعم، قاله الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة. ثانيهما: لا، قاله الكرخي وأبو بكر الرازي من الحنفية، وأبو الخطاب من الحنابلة، والشيخ أبو حامد من الشافعية. (فوائح الرحموت: ١٥٨/١، الإحكام للباي: ٧٨/١، رفع الحاجب: ٥٥٧/١ تيسير الوصول، ص: ٩٠، شرح الكوكب: ٤٠٦/١).

(٤) المحصول للرازي: ٢٠٩/١.

(٥) الإحكام للأمدى: ١٠٤/١.

[التكليف]

ومن ثمَّ كان التكليف إلزاماً ما فيه كُلفه، لا طلبه خلافاً للقاضي.

مَجَازٌ فِي النَّدْبِ، أَمْ «حَقِيقَةٌ فِيهِ كَالْإِجَابِ» خِلَافٌ يَأْتِي^(١).

(وَالْأَصَحُّ لَيْسَ الْمُنْدُوبُ مُكَلَّفًا بِهِ^(٢)، وَكَذَا الْمُبَاحُ) أَيِ الْأَصَحُّ لَيْسَ مُكَلَّفًا بِهِ^(٣).

[التكليف]

(وَمِنْ ثَمَّ) أَيِ مِنْ هُنَا، وَهُوَ أَنَّ الْمُنْدُوبَ لَيْسَ مُكَلَّفًا بِهِ، أَيِ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ (كَانَ التَّكْلِيفُ إِلْزَامًا مَا فِيهِ كُلفَةٌ) مِنْ فِعْلٍ أَوْ تَرْكِ، (لَا طَلْبَهُ) أَيِ طَلَبَ مَا فِيهِ كُلفَةٌ عَلَى وَجْهِ الْإِلْزَامِ أَوَّلًا.

(خِلَافًا لِلْقَاضِي) أَبِي بَكْرٍ الْبَاقِلَانِي فِي قَوْلِهِ بِالثَّانِي، فَعِنْدَهُ الْمُنْدُوبُ، وَالْمَكْرُوهُ بِالْمَعْنَى الشَّامِلِ لِخِلَافِ الْأَوَّلَى مُكَلَّفٌ بِهِمَا كَالْوَاجِبِ وَالْحَرَامِ.

وَزَادَ الْأَسْتَاذُ أَبُو إِسْحَاقَ^(٤) الْأَسْفَرَايِينِي عَلَى ذَلِكَ «الْمُبَاحُ»، فَقَالَ: «إِنَّهُ مُكَلَّفٌ بِهِ مِنْ حَيْثُ وَجُوبُ اعْتِقَادِ إِبَاحَتِهِ» تَتِمِّمًا لِلْأَقْسَامِ، وَإِلَّا فَغَيْرُهُ مِثْلُهُ فِي وَجُوبِ الْإِعْتِقَادِ^(٥).

(١) الصَّحِيحُ أَنَّهُ حَقِيقَةٌ فِي الْوَجُوبِ. انْظُرْ: «الْأَمْرُ حَقِيقَةٌ فِي الْوَجُوبِ» ٢٧٣/١.

(٢) اختلف العلماء في كون المندوب مكلفاً به على مذهبين:

أحدهما: لا، قاله الحنفية والشافعية وغيرهم.

ثانيهما: نعم، قاله الحنابلة وبعض أصحابنا كالأستاذ أبي إسحاق.

(الفوائد: ١/١٥٩، والإحكام: ١/١٠٥، تيسير الوصول، ص: ٩٠، شرح الكوكب: ١/٤٠٥).

(٣) وبه قال الجماهير، خلافاً للأستاذ أبي إسحاق في قوله: «أنه مكلف به». (الإحكام: ١/١٠٩).

(٤) وَالْأَسْفَرَايِينِي: هُوَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْأَسْفَرَايِينِي الْخُرَاسَانِي الشَّافِعِي، أَبُو إِسْحَاقَ، الْفَقِيه الْأَصُولِي الْمَحْدُثُ، مِنْ مَجْتَهِدِي الْمَذْهَبِ، كَانَ جَامِعًا لَشُرُوطِ الْاجْتِهَادِ، وَمَجْتَهِدًا فِي الْعِبَادَةِ، مِبَالِغًا فِي الْوَرَعِ، تَخَرَّجَ بِهِ عَائَةُ أَهْلِ نِيسَابُورَ، أَلَّفَ كِتَابًا نَفِيسَةً مِنْهَا: الْجَامِعُ فِي أَصُولِ الدِّينِ، تُوْفِيَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى سَنَةَ ٤١٨ هـ بِنِيسَابُورَ، ثُمَّ نُقِلَ إِلَى إِسْفَرَايِينَ، وَدُفِنَ بِهَا.

(الفتح المبين: ١/٢٤٠)

(٥) أَيِ أَنَّ الْخِلَافَ لَفِظِي، لِأَنَّ النَّافِي يَقُولُ: التَّكْلِيفُ إِنَّمَا يَكُونُ بِطَلَبِ مَا فِيهِ كُلفَةٌ، وَلَا كُلفَةٌ فِي الْمُبَاحِ

لِكَوْنِهِ مُخْبِرًا بَيْنَ الْفِعْلِ وَالتَّركِ، وَالْمُثَبِّتُ إِنَّمَا يَقُولُ بِوَجُوبِ اعْتِقَادِ كَوْنِهِ مِبَاحًا، لَا بِالنِّسْبَةِ إِلَى أَصْلِ

الْفِعْلِ، وَالْوَجُوبُ مِنْ خُطَابِ التَّكْلِيفِ فَمَا تَقَيَّا عَلَى مَحَلٍّ وَاحِدٍ. (الإحكام: ١/١٠٩).

[المباح ليس بجنسٍ للواجب]

وَالْأَصَحُّ أَنَّ الْمُبَاحَ لَيْسَ بِجِنْسٍ لِلْوَاجِبِ .

[المباح غيرُ مأمورٍ به]

وَأَنَّهُ غَيْرُ مَأْمُورٍ بِهِ مِنْ حَيْثُ هُوَ ؛ وَالْخُلْفُ لَفْظِي .

[المباح ليس جنساً للواجب]

٤٨

(وَالْأَصَحُّ أَنَّ الْمُبَاحَ لَيْسَ بِجِنْسٍ لِلْوَاجِبِ)^(١) .

وقيل: «إنه جنسٌ له لأتھما مأذونٌ في فعلھما، واختصَّ الواجبُ بفصل المنع من التَّركِ»^(٢) .

قلنا: واختصَّ المباحُ أيضاً بفصل الإذن في التَّركِ على السواء .

فلا خلاف في المعنى، إذ المباحُ بالمعنى الأولِ أي المأذون فيه جنسٌ للواجب اتفاقاً، وبالمعنى الثاني أي المخير فيه وهو المشهور غيرُ جنسٍ له اتفاقاً.

[المباح غيرُ مأمورٍ به]

(و) الْأَصَحُّ (أَنَّهُ) أَي الْمُبَاحِ (غَيْرُ مَأْمُورٍ بِهِ مِنْ حَيْثُ هُوَ) فَلَيْسَ بِوَاجِبٍ، وَلَا مَنْدُوبٍ^(٣) .

وقال الكعبي^(٤): «إنه مأمورٌ به، أي واجبٌ، إذ ما من مباحٍ إلا ويتحقق به تركٌ حرامٍ ما، فيتحقق بالسكوت تركُ القذف، وبالسكون تركُ القتل، وما يتحقق بالشيء لا يتم إلا به، وتركُ الحرام واجبٌ، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجبٌ كما سيأتي^(٥)، فالمباح واجبٌ، ويأتي ذلك في غيره كالمكروه».

(١) قاله الجماهير من الأئمة الأربعة وغيرهم. (تيسير التحرير: ٢/٢٢٧، الإحكام: ١/١٠٨، شرح الكوكب: ١/٤٢٢، رفع الحاجب: ٢/١٠، البحر: ١/٢٧٩).

(٢) قاله بعضُ الأصوليين. (الإحكام: ١/١٠٨، فوائح الرحموت: ١/١٦٠، التثنيف: ١/١٠٤).

(٣) قال السيف الأمدي في الإحكام (١/١٠٧): «اتفق الفقهاء والأصوليون قاطبةً على أَنَّ الْمُبَاحَ غَيْرُ مَأْمُورٍ بِهِ، خلافاً للكعبي وأتباعه من المعتزلة في قولهم: إنه لا مباح في الشرع».

(٤) والكعبي: هو عبد الله بن أحمد بن محمود أبو القاسم الكعبي البلخي، المعتزلي، رأسُ المعتزلة الكعبية، له آراءٌ في الأصول خالف فيها جميعُ الفقهاء والأصوليين، توفي سنة ٣١٩ هـ. (الفتح المبين: ١/١٨١).

(٥) انظر : مسألة : ما لا يتم الواجب إلا به واجبٌ : ١/١٤٧ .

[الإباحة حكم شرعي]

وَأَنَّ الْإِبَاحَةَ حُكْمٌ شَرْعِيٌّ.

[إِذَا نُسِخَ الْوُجُوبُ بَقِيَ الْجَوَازُ]

وَأَنَّ الْوُجُوبَ إِذَا نُسِخَ بَقِيَ الْجَوَازُ أَيَّ عَدَمِ الْحَرَجِ؛

(والخلف لفظي) أي راجع إلى اللفظ دون المعنى، فإنَّ الكعبي قد صرَّح بما يؤخذ من دليله من أنه غير مأمور به من حيث ذاته، فلم يُخالِفْ غيره، ومن أنه مأمور به من حيث ما عَرَضَ له مِن تَحَقُّقِ تَرْكِ الحرام به، وغيره لا يُخالِفه في ذلك، كما أشار إليه المصنف بقوله: «من حيث هو».

[الإباحة حكم شرعي]

(و) الأصح (أن الإباحة حكم شرعي)^(١)، إذ هي التخيير بين الفعل والترك، المتوقف وجوده كغيره من الحكم على الشرع كما تقدَّم^(٢).

وقال بعض المعتزلة: «لا، إذ هي انتفاء الحرج عن الفعل والترك، وهو ثابت قبل ورود الشرع، مستبرئ بعده»^(٣).

[إِذَا نُسِخَ الْوُجُوبُ بَقِيَ الْجَوَازُ]

(و) الأصح (أن الوجوب) لشيء (إذا نُسِخ) كأن قال الشارع: «نسخت وجوبه» (بقي الجواز) له، الذي كان في ضَمَنِ وجوبه من الإذن في الفعل بما يَقُومُ من الإذن في الترك الذي خَلَفَ المنع منه، إذ لا قِوَامَ للجنس بدون فصل، ولإرادة ذلك قال: (أي عدم الحرج)^(٤) يعني

(١) قال السيف الأمدي رحمه الله في الأحكام (١/١٠٥): «اتفق المسلمون على أن الإباحة من الأحكام الشرعية، خلافاً لبعض المعتزلة في قوله: إنه ليس منه».

(٢) انظر: «أقسام الحكم التكليفي»: ٨٦/١.

(٣) والخلف لفظي أي يلتفت إلى تفسير المباح هل هو نفْيُ الحرج كما قال المعتزلة، وهو ثابت قبل الشرع، ومستبرئ بعده، أو هو الإعلامُ بنفي الحرج كما قال أهل السنة، وهو ثابت بالشرع مُتَتَّفِقٌ قبله، فلهذا أحرَّ شيخ الإسلام في لبِّ الأصول (ص: ٩٠) قوله «والخلف لفظي» عن هذا ليعود للصور الثلاث.

(التشنيف: ١/١٠٥، شرح الكوكب المنير: ١/٤٣٠، غاية الوصول، ص: ٢٤).

(٤) قاله الشافعية والحنابلة. (المحصول: ٢/٢٠٣، نهاية السؤل: ١/١١٥، شرح الكوكب: ١/٤٣٠).

وقيل : «الإباحة» ؛ وقيل : «الاستحباب».

مسألة : [الواجب المخير]

الأمرُ بواحدٍ مِنْ أَشْيَاءٍ يُوجِبُ وَاحِدًا لَا يَعْينُهُ ؛ وقيل : «الكلُّ»

في الفعلِ والتركِ مِنَ الإباحةِ، أو النَّدْبِ، أو الكراهةِ بالمعنى الشاملِ لِخِلَافِ الأوَّلَى، إذ لا دليلَ على تعيين أحدهما.

(وقيل): « الجوازُ الباقي بمقومه (الإباحة)، إذ بارتفاعِ الوجوبِ ينتفي الطلبُ فيثبت التخييرُ»^(١).

(وقيل): «هو (الاستحباب)، إذ المتحققُ بارتفاعِ الوجوبِ انتفاءُ الطلبِ الجازمِ، فيثبت غيرُ الجازمِ»^(٢).

وقال الغزالي^(٣): «لا يَبْقَى الجوازُ لأنَّ نَسْخَ الوجوبِ يجعلُهُ كأنَّ لَمْ يَكُنْ، وَيَرْجِعُ الأمرُ إلى ما كانَ قَبْلَهُ من تحريمٍ أو إباحةٍ».

أي لِكُونِ الفعلِ مَضْرُوءًا أو مُنْفَعَةً كما سيأتي في «الكتابِ الخامسِ»^(٤).

(مسألة : [الواجب المخير])

الأمرُ بواحدٍ مُبَيَّنٍ (من أَشْيَاءٍ مُعَيَّنَةٍ كما في كفارة اليمين، فإنَّ في آيتها^(٥) الأمرَ بذلكَ تقديرًا (يُوجِبُ واحدًا) منها (لا يَعْينُهُ)، وهو القدرُ المشتركُ بينها في ضَمَنِ أيِّ مُعَيَّنٍ منها، لأنه المأمورُ به^(٦).

(وقيل): «يُوجِبُ» (الكلُّ)، فيُثَابُ بفعلِها ثوابُ فعلٍ واجباتٍ، ويُعاقَبُ بتركِها عقابُ تركِ

(١) قاله ابنُ بدرانِ الدمشقي. (المدخل إلى مذهب الإمام أحمد، ص: ٦٥).

(٢) قاله بعضُ الحنابلةِ كابنِ حمدان، وابنِ عقيل، وأبي الخطاب. (شرح الكوكب: ١/٤٣١).

(٣) وبه قال الحنفيةُ ومُتَقَدِّمُ أَصْحَابِنَا. (فوائدِ الرحموت: ١/١٤٧، المستصفى: ١/١٨٩).

(٤) انظر: «مسألة: أصلُ المنافع والمضار» ٣٠١/٢.

(٥) وهو قوله تعالى في سورة المائدة (الآية: ٨٩) ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِالْفِئَةِ إِيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَّرتُكُمْ بِإِعْطَاءِ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كَسَوْتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرِ رَقَبَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ قَوْمِيًّا تِلْكَ آيَاتُ ذَلِكَ كَفَّرتُكُمْ إِيْمَانَكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ﴾.

(٦) قاله الحنفيةُ والمالكيةُ والشافعيةُ والحنابلةُ. (فوائدِ الرحموت: ١/٩٤، شرح التنقيح، ص: ١٥٢، شرح الكوكب: ١/٣٨٠، التنقيح: ١/١٠٧، الإحكام: ١/٨٨).

وَيَسْقُطُ بِوَاحِدٍ؛ وَقِيلَ: «الوَاجِبُ مُعَيَّنٌ، فَإِنْ فَعَلَ غَيْرَهُ سَقَطَ»؛ وَقِيلَ: «هُوَ مَا يَخْتَارُهُ الْمُكَلَّفُ».

واجبات. (ويسقط) الكل الواجب (بواحد) منها، حيث اقتصر عليه، لأن الأمر تعلق بكل منها بخصوصه على وجه الاكتفاء بواحد منها^(١).

قلنا: إن سلم ذلك لا يلزم منه وجوب الكل المرتب عليه ما ذكر.

(وقيل: «الواجب» في ذلك واحد منها (مُعَيَّنٌ) عند الله تعالى، إذ يجب أن يعلم الأمر المأمور به، لأنه طالبه ويستحيل طلب المجهول. (فإن فعل) المكلف المعين فذلك، وإن فعل (غيره) منها (سقط) الواجب بفعل ذلك الغير، لأن الأمر في الظاهر بغير معين^(٢)).

قلنا: لا يلزم من وجوب علم الأمر المأمور به، أن يكون معيناً عنده، بل يكفي في علمه به أن يكون متميزاً عنده عن غيره، وذلك حاصل على قولنا لتمييز أحد المعينات المبهم عن غيره من حيث تعيينها.

(وقيل: «هو» أي الواجب في ذلك (ما يختاره المكلف) للفعل من أي واحد منها، بأن يفعله دون غيره وإن اختلف باختلاف اختيار المكلفين، للاتفاق على الخروج عن عهدة الواجب بأي منها يفعل^(٣)).

قلنا: الخروج به عن عهدة الواجب لكونه أحدها، لا لخصوصه للقطع باستواء المكلفين في الواجب عليهم.

والأقوال غير الأول للمعتزلة، وهي متفقة على نفي إيجاب واحد لا بعينه، كنفهم تحريم واحد لا بعينه كما سيأتي^(٤)، لما قالوا من «أن تحريم الشيء أو إيجابه إما في فعله أو تركه من المفسدة، التي يدرِكها العقل، وإنما يدرِكها في المعين».

وتُعرف المسألة على جميع الأقوال بـ «الواجب المخير»^(٥) لتخيير المكلف في الخروج عن

(١) قاله أبو هاشم وابنه من المعتزلة. (الإحكام: ٨٨/١).

(٢) هذا القول يُسمى بـ «قول التراجم» لأن الأشاعرة ترويه عن المعتزلة، والمعتزلة عن الأشاعرة، واتفق الفريقان على فساده، لذا قال والد المصنف: لم يقل به أحد. (التشنيف: ١٠٧/١، الغيث الهامع: ٦٩/١).

(٣) قاله أبو الحسين البصري من المعتزلة. (المعتمد: ٨٤/١).

(٤) انظر: «المحرّم المخير»: ١٣٨/١.

(٥) موضع «الواجب المخير» إذا كان ثابتاً بالنص في أصل المشروعية، وأما ما شرع من غير تنصيص على التخيير كتخيير المستنحي بين الماء والحجر، وتخيير الحاج بين الأفراد والقران والتمتع، ونحوها فلا يدخل في «الواجب المخير». (التشنيف: ١٠٨/١).

فَإِنْ فَعَلَ الْكُلَّ فَقِيلَ: «الْوَاجِبُ أَعْلَاهَا»؛ وَإِنْ تَرَكَهَا فَقِيلَ: «يُعَاقَبُ عَلَى أَذْنَاهَا».

عُهِدَ «الواجب» بأيّ من الأشياء يفعلُه وإن لم يكن من حيث خصوصه واجباً عندنا^(١).

(فإن فعل) المكلف على قولنا (الكل) وفيها أعلى ثواباً وعقاباً و أدنى كذلك، ٥١ (ف قيل: «الواجب» أي المثلّث عليه ثواب الواجب الذي هو كثواب سبعين مندوباً أخذاً من حديث^(٢) رواه ابن خزيمة والبيهقي في «شعب الإيمان» (أعلاها) ثواباً، لأنّه لو اقتصر عليه لأثيب عليه ثواب الواجب، فضمّ غيره إليه معاً أو مرتباً لا ينقصه عن ذلك^(٣). (وإن تركها) بأن لم يأت بواحد منها (ف قيل: «يُعاقب على أذناها» عقاباً إن عوقب لأنه لو فعله فقط لم يُعاقب^(٤)).

فإن تساوت فتواب الواجب والعقاب على واحدٍ منها فعلت معاً أو مرتباً. وقيل: «في المرتب الواجب ثواباً أوّلها تفاقوت أو تساوت لتأدي الواجب به قبل غيره، ويثاب ثواب المندوب على كلٍّ من غير ما ذكر لثواب الواجب». وهذا كله مبنيّ - كما ترى - على أنّ محلّ ثواب الواجب والعقاب أحدهما من حيث خصوصه الذي يقع نظراً لتأدي الواجب به. والتحقيق المأخوذ مما تقدّم أنه أحدهما من حيث إنّه أحدهما، لا من حيث ذلك

(١) فيه إشارة إلى أنّ الخلاف لفظيّ وبه قال المحققون كإمام الحرمين، والرازي لأنّ الفريقين متفقان على

عدم وجوب الإتيان بالكلّ، بل عليه أن يأتي بأيّ واحدٍ منها. (التشنيف: ١٠٨/١).

(٢) عن سلمان الفارسيّ عليه السلام قال: «خطبنا رسول الله ﷺ في آخر يوم من شعبان، فقال: يا أيّها الناس، قد أظلكم شهرٌ عظيمٌ،... مَنْ تَقَرَّبَ فِيهِ بِخُضْلَةٍ مِنْ خِصَالِ الْخَيْرِ كَانَ كَمَنْ أَدَّى فَرِيضَةً فِيهَا سِوَاهُ، وَمَنْ أَدَّى فِيهِ فَرِيضَةً كَانَ كَمَنْ أَدَّى سَبْعِينَ فَرِيضَةً فِيهَا سِوَاهُ،...». رواه ابن خزيمة في الصوم، باب فضائل شهر رمضان إن صحّ الخبر (١٨٨٧). قال الحافظ في التلخيص (٢٥٦/٣): «حديث ضعيف».

(٣) اتفق العلماء على أنّ المُكَلَّفَ إن فعل أفراد الواجب المخير مرتباً أنّ الواجب أوّلها، واختلفوا في الواجب منها إن فعلها معاً:

فقال المالكية والشافعية والحنابلة: الواجب أعلاها؛ وقال جمهوره من الشافعية: الواجب واحدٌ غير معيّن، وجزم به الشيرازي. (الإحكام للباقي: ١٠١/١، القواطع: ٩٧/١، التشنيف: ١٠٩/١، شرح الكوكب: ٣٨٣/١، اللمع، ص: ١٧، تيسير الوصول، ص: ٩١).

(٤) قاله المالكية والشافعية والحنابلة. (الإحكام للباقي: ١٠١/١، تيسير الوصول، ص: ٩١، شرح الكوكب: ٣٨٤/١).

[المحرّم المخير]

وَيَجُوزُ تَحْرِيمُ وَاحِدٍ لَا بَعِيْنَهُ، خِلَافًا لِلْمُعْتَزَلَةِ. وَهِيَ كـ «المخير»

الخصوص، وإلا لكان من تلك الحيثية واجباً حتى إن الواجب ثواباً في المرتب أولها من حيث أحدها، لا من حيث خصوصه .

وكذا يقال في كل من الزائد على ما يتأدى به الواجب منها: «إنه يُثَابُّ عليه ثواب المندوب من حيث إنه أحدها، لا من حيث خصوصه».

[المحرّم المخير]

(وَيَجُوزُ تَحْرِيمُ وَاحِدٍ لَا بَعِيْنَهُ)^(١) من أشياء معينة، وهو القدر المشترك بينها في ضمن أي معين منها، فعلى المكلف تركه في أي معين منها، وله فعله في غيره، إذ لا مانع من ذلك .

(خِلَافًا لِلْمُعْتَزَلَةِ) في منعهم ذلك كمنعهم إيجاب واحد لا بعينه لما تقدّم عنهم فيهما .

٥٢

(وهي كـ «المخير») أي والمسألة كمسألة «الواجب المخير» فيما تقدّم، فيقال على

قياسه :

«النهى عن واحد مبهم من أشياء معينة نحو» لا تتناول السمك، أو اللبن، أو البيض» يُحرّم واحداً منها لا بعينه بالمعنى السابق».

وقيل: «يُحرّم جميعها، فيعاقب بفعلها عقاب فعل محرمات، ويثاب بتركها امتثالاً لثواب ترك محرمات، ويسقط تركها الواجب بترك واحد منها».

وقيل: «المُحرّم في ذلك واحد منها معين عند الله تعالى، ويسقط تركه الواجب بتركه، أو ترك غيره منها»^(٢) .

وقيل: «المُحرّم في ذلك ما يختاره المكلف للترك منها، بأن يتركه دون غيره وإن اختلف باختلاف اختيار المكلفين».

وعلى الأول إن تركت كلها امتثالاً، أو فعلت وهي متساوية، أو بعضها أخف عقاباً وثواباً فقليل: «ثواب الواجب والعقاب في المتساوية على ترك أو فعل واحد منها، وفي متفاوتة على

(١) قاله أهل السنة. (الإحكام: ٩٩/١، شرح الكوكب: ٣٨٩/١).

(٢) هذا قوله: «التراجم» أي ترويه الأشاعرة عن المعتزلة، والمعتزلة عن الأشاعرة، واتفق الفريقان على فساد، فلا قائل به. (التشنيف: ١٠٧/١، الغيث الهامع: ٦٩ / ١) .

وَقِيلَ: «لَمْ تَرُدَّ بِهِ اللَّغَةَ».

مسألة: [فَرَضُ الْكِفَايَةِ]

فَرَضُ الْكِفَايَةِ: مُهِمٌّ يَقْصَدُ حُصُولَهُ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ بِالذَّاتِ إِلَى فَاعِلِهِ.

ترك أشدها وفعل أخفها سواء فعلت معاً أو مرتباً.

وقيل: «العقاب في المرتب على آخرها تفاوتت أو تساوت لارتكاب الحرام به، وثاب ثواب المندوب على ترك كل من غير ما ذكر تركه لثواب الواجب».

والتحقيق: أن ثواب الواجب والعقاب على ترك أو فعل أحدها من حيث إنه أحدها حتى إن العقاب في المرتب على آخرها من حيث إنه أحدها، وثاب ثواب المندوب على ترك كل من ٥٣ غير ما يتأدى بتركه الواجب منها من حيث إنه أحدها.

(وقيل) زيادة على ما في «المخير» من طرف المعتزلة: (لم ترد به) أي بتحريم ما ذكر (اللغة) حيث لم ترد بطريقة من النهي عن واحد مبهم من أشياء معينة كما وردت بالأمر بواحد مبهم من أشياء معينة، وقوله تعالى ﴿وَلَا تُطِيعُ مِنْهُمْ إِنَّمَا أَوْ كَفُّوا﴾^(١) نهى عن طاعتها إجماعاً^(٢).

قلنا: الإجماع لمُستنده صرّفه عن ظاهره.

(مسألة: [فَرَضُ الْكِفَايَةِ])

فَرَضُ الْكِفَايَةِ المنقسم إليه وإلى فرض العين المطلق الفرض^(٣) المتقدم^(٤) حده: (مهم) يقصد حصوله من غير نظر بالذات إلى فاعله) أي يقصد حصوله في الجملة، فلا يُنظر إلى فاعله إلا بالتبع للفعل ضرورة أنه لا يحصل بدون فاعل.

(١) سورة الإنسان، الآية: ٢٤.

(٢) قال السيف الأمدى رحمه الله تعالى في الأحكام (١/٩٩): «مقتضى الآية إنما هو التخيير، وتحريم أحد الأمرين لا بعينه، والجمع في التحريم إنما كان مستفاداً من دليل آخر. ويجب أن يكون كذلك جمعاً بين الأدلة».

(٣) فرض الكفاية لا يباين فرض العين خلافاً للمعتزلة، بل بالنوع، لأن كلا منهما لا بُد من وقوعه غير أن الأول يُطلب حصوله بالذات من كل واحد، والثاني يُطلب حصوله في الجملة، فيأثم الجميع بتركه، فالوجوب صادق عليهما بالتواطؤ، لا بالاشتراك اللفظي. (البحر المحيط: ١/٢٤٢).

(٤) انظر: «أقسام الحكم التكليفي» ١/٩٤.

وزعمه الأستاذ وإمام الحرمين وأبوه أفضل من العين .

فتناول ما هو ديني كصلاة الجنازة والأمر بالمعروف، ودينوي كالحرف والصنائع. وخرج فرض العين، فإنه منظور بالذات إلى فاعله حيث قصد حصوله من كل عين أي واحد من المكلفين، أو من عين مخصوصة كالنبي ﷺ فيما فرض عليه، دون أمته^(١).

ولم يُقيد قصد الحصول به «الجزم» احترازاً عن «السنة»، لأن الغرض تمييز «فرض الكفاية» عن «فرض العين»، وذلك حاصل بما ذكر.

(وزعمه) أي فرض الكفاية (الأستاذ) أبو إسحاق الأسفراييني^(٢)، (وإمام الحرمين)^(٣)، وأبوه) الشيخ أبو محمد الجويني^(٤) (أفضل من) فرض (العين)^(٥)، لأنه يُصان بقيام البعض به الكافي في الخروج عن عهده جميع المكلفين عن الإثم المرتب على تركهم له، وفرض العين إنما يُصان بالقيام به عن الإثم القائم به فقط.

والمتبادر إلى الأذهان وإن لم يتعرضوا له^(٦) فيما علمت: أن فرض العين أفضل لشدة اعتناء الشارع به بقصد حصوله من كل مكلف في الأغلب،

(١) كصلاة الضحى، وقيام الليل، والأضحية الواجبة عليه ﷺ، دون أمته. (نهاية السؤل: ١/٩٩).

(٢) قال الزركشي في البحر (١/٢٥١): «حكاه الأستاذ أبو إسحاق الأسفراييني في شرح كتاب الترتيب» وجزم به الشيخ أبو محمد الجويني في كتابه «المحيط بمذهب الشافعي»، وكذلك ولده إمام الحرمين في كتابه «الغياثي». وهو ظاهر على القول بوجوب الكفاية على البعض.

(٣) الغياثي لإمام الحرمين، ص: ٣٥٨.

(٤) والجويني: هو عبد الله بن يوسف بن عبد الله الجويني الشافعي، لازم القفال حتى برع فقهاً وخلاقاً، كان إماماً في التفسير والفقه والأدب، مجتهداً في العبادة، ورعاً مهيباً، حتى قيل: لو جاز أن يُبعث نبي في عصره لكان هو، صنف كتباً مفيداً في التفسير والفقه منها: الفروق، والسلسلة، والتبصرة، توفي رحمه الله تعالى سنة ٤٣٨ هـ بنيسابور. (الطبقات للإسنوي: ١/١٦٥).

(٥) اختلف العلماء في فرض العين والكفاية أيهما أفضل على مذهبين:

أحدهما: فرض العين أفضل، قاله الشافعية والحنابلة وغيرهم.

ثانيهما: فرض العين أفضل، قاله بعض الشافعية. (غاية الوصول، ص: ٢٧، الغياثي لإمام الحرمين، ص: ٣٥٨، التشنيف: ١/١١٢، شرح الكوكب: ١/٣٧٧).

(٦) أي صريحاً، وإلا تعرضوا له ضمناً كقول أئمتنا تبعاً لإمام الأئمة الشافعي: «إن قطع طواف الفرض لصلاة الجنازة مكروه، لأنه لا يحسن ترك فرض العين لفرض الكفاية». (النجوم اللوامع لتركيا الأنصاري: ١/٢٦٢).

[فرض الكفاية على الكل]

وهو على البعض وفاقاً للإمام، لا الكل، خلافاً للشيخ الإمام والجمهور.
والمختار البعض مذهبهم؛ وقيل: «معين عند الله تعالى»؛ وقيل: «من قام به».

ولمعارضة هذا دليل الأول أشار المصنف إلى النظر فيه بقوله: «رغمه» وإن أشار - كما قال^(١) - إلى تقويته بعزوه إلى قائله الأئمة المذكورين المفيد أن للإمام^(٢) سلفاً عظيماً فيه، فإنه المشهور عنه فقط، كما اقتصر على عزوه إليه النووي^(٣) والأكثر.

[فرض الكفاية على الكل]

(وهو) أي فرض الكفاية (على البعض وفاقاً للإمام) الرازي للاكتفاء بحصوله من البعض، (لا) على (الكل). خلافاً للشيخ الإمام) والد المصنف، (والجمهور) في قولهم: «إنه على الكل، لإثمتهم بتركه، ويسقط بفعل البعض»^(٤).

وأجيب: بأن إثمهم بالترك لتفويتهم ما قصد حصوله من جهتهم في الجملة، لا للوجوب عليهم.
قال المصنف^(٥): «ويدل لما اخترناه قوله تعالى ﴿وَلَتَكُنْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾»^(٦).

وذكر والده مع الجمهور مقدماً عليهم، قال^(٧): «تقوية لهم، فإنه أهل لذلك».

(والمختار) على الأول (البعض مذهبهم)، إذ لا دليل على أنه معين فمن قام به سقط

(١) أي المصنف في منع الموانع (ص: ٤٦٤).

(٢) أي لإمام الحرمين: وفي قول الشارح: «للإمام» تجاوزاً، لأن المشهور في كتب المتأخرين الأصولية: أن «الإمام» عند الإطلاق يراد به الإمام الرازي، وفي كتب المتقدمين وكذا في كتب الفقه يراد به إمام الحرمين.

(٣) روضة الطالبين للنووي: ٢٦٦/١٠.

(٤) اختلف العلماء في تعلّق فرض الكفاية بالكل أم بالبعض على مذهبين: أحدهما: يتعلّق بالكل، قاله الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة؛ ثانيهما: يتعلّق بالبعض، قاله الإمام، واختاره البيضاوي والمصنف. (تيسير التحرير: ٢/٢١٣، شرح التنقيح، ص: ١٥٥، مختصر ابن الحاجب: ١/٢٣٤، رفع الحاجب: ١/٤٩٩، غاية الصول، ص: ٢٧، نهاية السؤل: ١/١٠١، شرح الكوكب: ١/٣٧٥).

(٥) أي التاج السبكي في منع الموانع (ص: ٤٦٦).

(٦) سورة آل عمران، الآية: ١٠٤.

(٧) أي قاله المصنف في رفع الحاجب: ١/٥٠١.

[تَعَيَّنُ فَرَضُ الْكِفَايَةِ بِالشَّرْعِ]

وَيَتَعَيَّنُ بِالشَّرْعِ عَلَى الْأَصَحِّ.

الفرض بفعله^(١). (وقيل): «البعض (معين عند الله تعالى)، يسقط الفرض بفعله وبفعل غيره، كما يسقط الدين عن الشخص بأداء غيره عنه».

(وقيل): «البعض (من قام به) لسقوطه بفعله».

ثم مداره على الظن، فعلى قول «البعض» من ظن: أن غيره لم يفعل، وجب عليه، ومن لا، فلا؛ وعلى قول «الكل» من ظن أن غيره فعله سقط عنه، ومن لا، فلا.

٥٥

[تَعَيَّنُ فَرَضُ الْكِفَايَةِ بِالشَّرْعِ]

(ويتعين) فرض الكفاية (بالشروع) فيه، أي يصير بذلك فرض عين، يعني مثله في وجوب الإتمام (على الأصح) بجامع الفرضية^(٢).

وقيل: «لا يجب إتمامه، والفرق أن القصد به حصوله في الجملة، فلا يتعين حصوله ممن شرع فيه»^(٣).

فيجب إتمام صلاة الجنائز على الأصح، كما يجب الاستمرار في صف القتال جزماً لما في الانصراف عنه من كسر قلوب الجند.

وإنما لم يجب الاستمرار في تعلم العلم لمن آتس الرشده فيه من نفسه على الأصح، لأن كل مسألة مطلوبة برأسها منقطعة عن غيرها، بخلاف صلاة الجنائز.

وما ذكره تبعاً لابن الرقعة^(٤) في «مطلبه» في باب الودعة من «أنه يتعين بالشروع على

(١) قاله المعتزلة، وهو مقتضى كلام الإمام في المحصول (١٨٦/٢). (التشنيف: ١١٤/١).

(٢) وبه قال أيضاً الحنابلة. (شرح الكوكب: ٣٧٨/١).

(٣) قال شيخ الإسلام في النجوم اللوامع (٢٦٦/١): «والمختار عدم تعيين فرض الكفاية بالشروع، إلا في الجهاد، وصلاة الجنائز، والحج والعمرة لشدها بالعيني، ولما في الأول من تخذيل المسلمين وكسر قلوبهم، ولما في الثاني من هتك حرمة الميت».

(٤) وابن الرقعة: هو أحمد بن محمد بن علي الأنصاري الشافعي أبو العباس، نجم الدين الشهير بابن الرقعة، شافعي زمانه، وإمام وقته، وفقه عصره، كان أعجوبة في استحضار كلام الأصحاب ونصوص الإمام، كان ديناً خيراً محسناً إلى طلابه، له مصنفات نفيسة منها: الكفاية في شرح التنبيه، المطلب في شرح الوسيط، والفائس في هدم الكنائس، توفي سنة ٧١٠ هـ. (الطبقات للإسنوي: ٢٩٦/١).

[سُنَّةُ الْكِفَايَةِ]

وَسُنَّةُ الْكِفَايَةِ كَفَرُضُهَا.

الأصح» بالنظر إلى الأصول أقعد مما ذكره البارزي^(١) في «التمييز» تبعاً للغزالي^(٢) من «أنه لا يتعين بالشروع على الأصح، إلا الجهاد وصلاة الجنابة» وإن كان بالنظر إلى الفروع أضبط.

[سُنَّةُ الْكِفَايَةِ]

(وَسُنَّةُ الْكِفَايَةِ) المنقسم إليها وإلى سُنَّةِ الْعَيْنِ مطلقُ السُّنَّةِ الْمُتَقَدِّمِ^(٣) حُدُّهُ (كَفَرُضُهَا) فيما تَقَدَّمَ، وهو أمورٌ:

أحدها: أنها من حيث التمييز عن سُنَّةِ الْعَيْنِ: مُهِمٌّ يُقَصَّدُ حَصُولُهُ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ بِالذَّاتِ إِلَى فَاعِلِهِ كابتداء السلام، وتشميت العاطس، والتسمية للأكل من جهة الجماعة في الثالث مثلاً. ٥٦

ثانيها: أنها أفضل من سُنَّةِ الْعَيْنِ عند الأستاذ ومَنْ ذُكِرَ مَعَهُ لِسُقُوطِ الطَّلَبِ بِقِيَامِ الْبَعْضِ بِهَا عَنِ الْكُلِّ الْمَطْلُوبِينَ بِهَا^(٤).

ثالثها: أنها مطلوبة من الكل عند الجمهور. وقيل: «مِنْ بَعْضِ مُبْهَمٍ». وهو المختار^(٥).
وقيل: «مُعَيَّنٌ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى يَسْقُطُ الطَّلَبُ بِفَعْلِهِ، وَبِفَعْلٍ غَيْرِهِ». وقيل: «مِنْ بَعْضٍ مَنْ قَامَ بِهَا».
رابعها: أنها تتعين بالشروع فيها، أي تصيرُ به سُنَّةٌ عَيْنٍ، يعني مثلها في تأكيد طلب الإتمام على الأصح^(٦).

(١) والبارزي: هو هبة الله بن عبد الرحيم بن إبراهيم، شرف الدين، أبو القاسم البارزي، الحموي، الشافعي، اشتغل الفقه وفاق أقرانه، وتخرج به الأئمة، وكان لا يرى الخوض في الصفات، باشر قضاء حماة بغير معلوم، وكان عظيم القدر، له مصنفات نفيسة منها: التمييز في الفقه، والمتبحر في الأصول، توفي رحمه الله سنة ٧٣٨هـ بحماة. (الدرر الكامنة: ٢٤٧/٤).

(٢) قال الزركشي في البحر (٢٥٠/١): «قال القاضي البارزي في «تمييزه»: ولا يلزم فرض الكفاية بالشروع على الأصح، إلا في الجهاد وصلاة الجنابة. اهـ. وأطلق الغزالي في «الوجيز» أنه لا يلزم. وقال في «الوسيط»: وذكر بعض الأصحاب أنه يتعين بالشروع. فعلم أن في قول الشارح: «تبعاً للغزالي» تسامحاً. والله تعالى أعلم.

(٣) انظر: «أقسام الحكم التكليفي»: ٨٤/١.

(٤) بل سُنَّةُ الْعَيْنِ أفضل منها كما عليه الجمهور. (غاية الوصول، ص: ٢٨).

(٥) بل المختار ما عليه الجمهور. (غاية الوصول، ص: ٢٨).

(٦) بل الأصح أنها لا تتعين بالشروع كما في غاية الوصول (ص: ٢٨).

مسألة: [الواجب الموسع]

الأكثر أن جميع وقت الظهر جوازاً ونحوه وقت لأدائه. ولا يجب على المؤخر العزم على الامتثال، خلافاً لقوم؛ وقيل: «الأول، فإن أخر قضاء»؛

(مسألة: [الواجب الموسع])

الأكثر من الفقهاء ومن المتكلمين على (أن جميع وقت الظهر جوازاً ونحوه)، أي نحو الظهر كباقي الصلوات الخمس (وقت لأدائه)^(١)، ففي أي جزء منه أوقع فقد أوقع في وقت أدائه الذي يسعه وغيره، ولذلك يُعرف بـ«الواجب الموسع».

وقوله: «جوازاً» راجع إلى «الوقت» لبيان أن الكلام في وقت الجواز، لا في الزائد عليه أيضاً من وقت الضرورة وإن كان الفعل فيه أداء بشرطه^(٢).

(ولا يجب على المؤخر) أي مُريد التأخير عن أول الوقت (العزم)^(٣) فيه (على الامتثال) بعد في الوقت. (خلافاً لقوم) كالقاضي أبي بكر الباقلاني من المتكلمين وغيره، في قولهم بوجوب العزم لتمييز به الواجب الموسع عن المندوب في جواز الترك^(٤).

وأجيب: بحصول التمييز بغيره، وهو أن تأخير الواجب عن الوقت يؤثم.

(وقيل): «وقت أدائه (الأول) من الوقت لوجوب الفعل بدخول الوقت، (فإن أخر) عنه

(فقضاء) وإن فُعل في الوقت حتى يَأْتُم بالتأخير عن أوله». كما نقله الإمام الشافعي رحمه الله عن بعضهم^(٥)، وإن نقل القاضي أبو بكر الباقلاني الإجماع على نفي الإثم، ولنقله قال

(١) قاله الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة. (فواتح الرحموت: ١/١٠٥، شرح الكوكب: ١/٣٦٩، شرح التنقيح، ص: ١٥٠، المحصول: ٢/١٧٣، الغيث الهامع: ١/٧٤، الإحكام للباي: ١/١٠٦).

(٢) أوقات الصلاة خمسة: الأول: وقت الفضيلة، وهو أول الوقت؛ الثاني: وقت الجواز، وهو من بعد وقت الفضيلة إلى أن يبقى من الوقت ما يسعها كاملاً. ويسمى وقت اختياراً. الثالث: وقت حرمة، وهو ما يحرم التأخير عليه. الرابع: وقت الضرورة، وهو آخر الوقت إذا زال المانع وبقي من الوقت ما يسع تكبيرة الإحرام. الخامس: وقت عذر، وقت الجمع لئلي تُجمع. (تحفة المحتاج لابن حجر: ٢/٨).

(٣) قاله الإمام في المحصول (١/٢٤١)، والبيضاوي في النهاج (١/٩٢)، وتبعهما المصنف.

(٤) قاله المالكية والشافعية والحنابلة، وصححه الغزالي، والنووي، والآمدي، والإسنوي، وشيخ الإسلام. (المستصفي: ١/١٦٨، الإحكام: ١/٩٣، نهاية السؤل: ١/٩٤، المجموع: ٣/٥٢، شرح

الكوكب: ١/٣٦٩، النجوم اللوامع: ١/٢٧٠، تيسير الوصول، ص: ٩١).

(٥) نقله الإمام الشافعي في الأم (٢/١٢٨) عن بعض أهل الكلام. وعزاه الإمام الرازي في المحصول =

وقيل: «الآخر، فإن قُدِّم فتعجيل»؛ والحنفية: «ما اتَّصل به الأداء من الوقت، وإلا فالآخر»؛ والكرخي: «إن قُدِّم وَقَعَ واجِباً بشرط بقاءه مُكَلَّفاً».

بعضهم: «إنه قضاء يسدُّ مسدَّ الأداء».

(وقيل): «وقت أدائه (الآخر) من الوقت، لانتفاء وجوب الفعل قبله، (فإن قُدِّم) عليه بأن فُعل قبله في الوقت (فتعجيل) أي فتقدُّمُه تعجيلٌ للواجب مسقوط له، كتعجيل الزكاة قبل وجوبها»^(١).

(و) قالت (الحنفية): «وقت أدائه (ما) أي الجزء الذي (اتَّصل به الأداء من الوقت) أي لاقاء الفعل بأن وَقَعَ فيه، (ولاً) أي وإن لم يتَّصل الأداء بجزء من الوقت، بأن لم يَقَع الفعل في الوقت، (فالآخر) أي فوق أدائه الجزء الآخر من الوقت، لتعيينه للفعل فيه، حيث لم يَقَع فيما قبله»^(٢).

(و) قال (الكرخي)^(٣): «إن قُدِّم الفعل على آخر الوقت، بأن وَقَعَ قبله (وَقَعَ) ما قُدِّم (واجباً بشرط بقاءه) أي بقاء المقدَّم له (مُكَلَّفاً) إلى آخر الوقت، فإن لم يبقَ كذلك كأن مات أو جُنَّ، وقع ما قدَّمه نفلاً»^(٤).

فشرط الوجوب عنده: أن يبقى من أدركه الوقت بصفة التكليف إلى آخره المتبين به الوجوب وإن أحرَّ الفعل عنه ويُؤمَّر به قبله، لأن الأصل بقاءه بصفة التكليف، فحيث وجب فوق أدائه عنده كما تقدَّم عن الحنفية لأنه منهم وإن خالفهم فيما شرطه. فذكره المصنَّف دون الأول المعلوم ممَّا قدَّمه.

= (١٧٤/٢)، والبيضاوي في المنهاج (٩٢/١) إلى بعض أصحابنا، وهو خطأ، فلا يُعرف هذا القول في مذهبنا، كما قال السنوي في نهاية السؤل (٩٢/١)، والزركشي في التنيف (١١٦/١).

(١) قاله العراقيون من الحنفية، كما قال شمس الأئمة السرخسي في أصوله (٣١/١)، وعبد العلي في فوائح الرحمت (١٠٥/١) وهما من أئمة الحنفية: الأول من المتقدمين، والثاني من المتأخرين. فعليه يُحمل قول البيضاوي في المنهاج (٩٢/١) والزركشي في التنيف (١١٧/١): «قاله الحنفية».

(٢) فوائح الرحمت: ١٠٧/١، وتيسير التحرير: ١٩٠/١.

(٣) والكرخي: هو عبيد الله بن الحسن بن دلال، أبو الحسن الكرخي الحنفي، الزاهد الورع الصبور على العسر، الصائم القائم، شيخ الحنفية بالعراق، وتخرَّج به الأئمة كالجصاص وابن شهاب، له مؤلفات قيمة منها شرحا الجامع الكبير والجامع الصغير، توفي رحمه الله سنة ٣٥٠هـ. (شذرات الذهب: ٣٥٨/٢).

(٤) فوائح الرحمت: ١٠٧/١، وتيسير التحرير: ١٩١/١.

وَمَنْ أَخَّرَ مَعَ ظَنِّ الْمَوْتِ عَصَى. فَإِنْ عَاشَ وَفَعَلَهُ فَالْجُمُهورُ: «أداء»، والقاضيان: أبو بكر، والحسين: «قضاء».

وَمَنْ أَخَّرَ مَعَ ظَنِّ السَّلَامَةِ فَالصَّحِيحُ لَا يَعْصِي، بِخِلَافِ مَا وَقَّعَهُ الْعُمَرُ كَالْحَجِّ.

والأقوال غير الأول منكرة للواجب الموسع لاتفاقها على أن وقت الأداء لا يفضل عن الواجب.

(وَمَنْ أَخَّرَ) الواجب المذكور بأن لم يشتغل به أوّل الوقت مثلاً (مع ظنّ الموت) عَقِبَ مَا يَسَعُهُ مِنْهُ مَثَلًا (عَصَى) لظنه فوات الواجب بالتأخير. (فإن عاش وفعله) في الوقت (فالجمهور) ^(١) قالوا: «فعله» (أداء) لأنه في الوقت المقدّر له شرعاً.

(و) قال (القاضيان أبو بكر) انباقلاني من المتكلمين (والحسين) من الفقهاء: «فعله (قضاء) لأنه بعد الوقت الذي تضيّق عليه بظنه وإن بَانَ خطؤه» ^(٢).

(وَمَنْ أَخَّرَ) الواجب المذكور بأن لم يشتغل به أوّل الوقت مثلاً (مع ظنّ السلامة) من الموت إلى آخر الوقت، ومات فيه قبل الفعل (فالصحيح) أنه (لا يعصي) لأن التأخير جائز له، والفوات ليس باختيار ^(٣).

وقيل: «يعصي، وجواز التأخير مشروط بسلامة العاقبة».

(بِخِلَافِ مَا) أي الواجب الذي (وقَّعَهُ الْعُمَرُ كَالْحَجِّ) ^(٤)، فَإِنْ مَنْ أَخَّرَهُ بَعْدَ أَنْ أُمِكنَهُ فَعَلَهُ مَعَ ظَنِّ السَّلَامَةِ مِنَ الْمَوْتِ إِلَى مُضِيِّ وَقْتٍ يُمكنُهُ فَعَلَهُ فِيهِ، وَمَاتَ قَبْلَ الْفِعْلِ، يَعْصِي عَلَى الصَّحِيحِ، وَإِلَّا لَمْ يَتَحَقَّقِ الْوَجُوبُ ^(٥).

(١) أي من المالكية والشافعية والحنابلة. (الضياء اللامع: ٢٣٨/١، الإحكام: ٩٥/١، شرح الكوكب: ٣٧٣/١، الغيث الهامع: ٧٧/١، التننيف: ١١٩/١، البحر: ٢٢٠/١).

(٢) وبه قال أيضاً الحنفية. (تيسير التحرير: ٢٠٠/١، الإحكام: ٩٥/١).

(٣) قاله الجمهور من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة، بل حكاه بعضهم إجماعاً.

(مختصر ابن الحاجب: ٢٤٣/١، الضياء اللامع: ٢٣٨/١، التننيف: ١١٩/١، الغيث: ٧٧/١، شرح الكوكب: ٣٧٣/١).

(٤) قاله الشافعية والحنابلة وغيرهم. قال الزركشي رحمه الله في التننيف (١١٩/١): «وأما الموسع بالعمري فيعصي فيه بالموت على الصحيح سواء غلب على ظنه قبل ذلك البقاء أم لا لأن التأخير له مشروط بسلامة العاقبة، وهو في غاية الإشكال لأن العاقبة عنده مستورة».

(٥) إشارة إلى الفرق بين الواجب المؤقت بوقت معلوم والمؤقت بالعمري كالحج، حاصله: أنه إن لم يكن =

مسألة: [مَا لَا يَتِمُّ الْوَاجِبُ إِلَّا بِهِ وَاجِبٌ]

الْمَقْدُورُ الَّذِي لَا يَتِمُّ الْوَاجِبُ الْمَطْلُوقُ إِلَّا بِهِ وَاجِبٌ وَفَاقًا لِلْأَكْثَرِ؛ وَثَالِثُهَا: «إِنْ كَانَ سَبَبًا كَالنَّارِ لِلْإِخْرَاقِ»؛

وقيل: «لا يعصي لجواز التأخير له»^(١).

وعصيانُه في الحجِّ من آخر سَنِي الإِمْكَانِ لِجَوَازِ التَّأْخِيرِ إِلَيْهَا. وقيل: «مِنْ أَوَّلِهَا لَا اسْتِقْرَارَ الْوَجُوبِ حِينَئِذٍ». وقيل: «غَيْرُ مُسْتَنَدٍ إِلَى سَنَةِ بَعِيْنِهَا».

(مسألة): [مَا لَا يَتِمُّ الْوَاجِبُ إِلَّا بِهِ وَاجِبٌ]

الْفِعْلُ (الْمَقْدُورُ) لِلْمَكْلَفِ (الَّذِي لَا يَتِمُّ) أَيْ لَا يَوْجَدُ (الْوَاجِبُ الْمَطْلُوقُ إِلَّا بِهِ وَاجِبٌ) بِوُجُوبِ الْوَاجِبِ سَبَبًا كَانَ أَوْ شَرْطًا (وَفَاقًا لِلْأَكْثَرِ)^(٢) مِنَ الْعُلَمَاءِ، إِذْ لَوْ لَمْ يَجِبْ لَجَازَ تَرْكُ الْوَاجِبِ الْمَتَوَقَّفِ عَلَيْهِ.

وقيل: «لَا يَجِبُ بِوُجُوبِ الْوَاجِبِ مَطْلَقًا، لِأَنَّ الدَّالَّ عَلَى الْوَاجِبِ سَاكَتْ عَنْهُ»^(٣).

٥٩

(وِثَالِثُهَا) أَيْ الْأَقْوَالُ: «يَجِبُ (إِنْ كَانَ سَبَبًا كَالنَّارِ لِلْإِخْرَاقِ) أَيْ كِلَامِ سَاسِ النَّارِ لِمَحَلِّ، فَإِنَّهُ سَبَبٌ لِإِخْرَاقِهِ عَادَةً، بِخِلَافِ الشَّرْطِ كَالْوَضْعِ لِلصَّلَاةِ فَلَا يَجِبُ بِوُجُوبِ مَشْرُوطِهِ. وَالْفَرْقُ أَنَّ السَّبَبَ لَا اسْتِنَادَ الْمُسَبَّبِ إِلَيْهِ، أَشَدُّ ارْتِبَاطًا بِهِ مِنَ الشَّرْطِ بِالْمَشْرُوطِ»^(٤).

= الْأَمْرُ كَذَلِكَ لَمْ يَتَحَقَّقِ الْوُجُوبُ، بِخِلَافِ نَحْوِ الظَّهْرِ فَإِنَّ لَجَوَازِ تَأْخِيرِهِ غَايَةَ مَعْلُومَةٍ، فَيَتَحَقَّقُ مَعَهَا الْوُجُوبُ، وَهِيَ أَنْ لَا يَبْقَى مِنَ الْوَقْتِ إِلَّا مَا يَسَعُهُ فَقَط. وَيُفَرَّقُ أَيْضًا بِأَنَّ الْوَقْتَ فِي النَّسْكِ يَخْرُجُ بِالْمَوْتِ، بِخِلَافِهِ فِي الْأَوَّلِ فَإِنَّهُ بَاقٍ. فَعُلِمَ أَنَّ مَا وَقْتَهُ الْعَمْرُ لَا يُسَمَّى بِالْوَاجِبِ الْمَوْسِعِ، وَمَنْ سَمَّاهُ بِهِ إِنَّمَا سَمَّاهُ تَجَاوُزًا. (المحصول: ١٨١/٢، النجوم اللوامع: ٢٧٤/١).

(١) لَكِنَّهُ يُنْسَبُ إِلَى التَّفْرِيطِ كَمَا يُنْسَبُ تَارِكُ الصَّلَاةِ عَنْ أَوَّلِ وَقْتِهَا حَتَّى مَاتَ إِلَى التَّفْرِيطِ، وَهُوَ أَشْكَلُ مِنَ الْأَوَّلِ لِلزُّومِ انْتِفَاءِ ثَمَرِيَّتِهِ. وَقَدْ أَطْلَقَ الْمَاوَرِدِيُّ وَغَيْرُهُ حِكَايَتَهُ هَكَذَا.

وَالصَّوَابُ تَقْيِيدُهُ بِمَا إِذَا كَانَ عَازِمًا عَلَى الْفِعْلِ، ثُمَّ اخْتَرَمَتْهُ الْمَيِّتَةُ، فَمَنْ لَمْ يَعْزِمِ عَصِي قِطْعًا، وَلَيْسَ مِنْ مَوْضِعِ الْخِلَافِ، وَبِهِ يَرْتَفِعُ الْإِشْكَالُ السَّابِقُ. (التشنيف: ١١٩/١).

(٢) أَيْ مِنَ الْحَنْفِيَّةِ وَالْمَالِكِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ وَالْحَنَابِلَةِ. (تيسير التحرير: ٢١٥/٢، فواتح الرحموت: ١٣٦/١، شرح التنقيح، ص: ١٦٠، رفع الحاجب: ٥٢٨/١، المحصول: ١٩٢/٢، الإحكام: ٩٧/١، شرح الكوكب: ٣٥٩/١، الضياء اللامع: ٣٤٢/١، مختصر ابن الحاجب: ٢٤٤/١).

(٣) قَالَهُ بَضْعُ الْأَصُولِيِّينَ. (الإحكام: ٩٧/١، تيسير التحرير: ٢١٥/٢).

(٤) قَالَهُ الشَّرِيفُ الْمَرْتَضَى. (فواتح الرحموت: ١٣٧/١، التشنيف: ١٢١/١).

وقال إمام الحرمين: «إن كان شرطاً شرعياً، لا عقلياً أو عادياً».

(وقال إمام الحرمين): «يجب (إن كان شرطاً شرعياً) كالوضوء للصلاة، (لا عقلياً) كترك ضد الواجب، (أو عادياً) كغسل جزء من الرأس لغسل الوجه، فلا يجب بوجوب مشروطه، إذ لا وجود لمشروطه عقلاً أو عادةً بدونه، فلا يقضده الشارع بالطلب، بخلاف الشرعي فإنه لو لا اعتبار الشرع له لَوَجَدَ مشروطه بدونه»^(١).

وسكت الإمام^(٢) عن السبب، وهو لاستناد المسبب^(٣) إليه في الوجود كالذي نفاه، فلا يقضده الشارع بالطلب، فلا يجب كما أفصح به ابن الحاجب في «مختصره الكبير»^(٤) مختاراً لقول الإمام.

وقول المصنف^(٥) في دفعه: «السبب أولى بالوجوب من الشرعي» ممنوع، يؤيد المنع أن السبب ينقسم كالشرط إلى شرعي كصيغة الإعتاق له، وعقلي كالنظر للعلم عند الإمام الرازي وغيره، وعادي كحز الرقبة للقتل.

نعم قال بعضهم^(٦): «القصْدُ بطلبِ المسبباتِ الأسبابُ، لأنها التي في وسع المكلف».

واحترزوا بـ «المطلق» عن المقيّد وجوبه بما يتوقّف عليه كالزكاة وجوبها متوقّف على ملك النصاب، فلا يجب تحصيله؛

وبـ «المقدور» عن غيره قال الآمدي: «كحضور العدد في الجمعة، فإنه غير مقدور لأحد المكلفين»^(٧) أي ويتوقّف عليه وجود الجمعة، كما يتوقّف وجوبها على وجود العدد.

(١) البرهان لإمام الحرمين: ٢٧٦/١.

(٢) يعني إمام الحرمين، وهو المراد بإطلاق «الإمام» في كتب المتقدمين من الشافعية، وفي كتب المتأخرين الفخر الرازي، إلا نادراً فلإمام الحرمين كما هنا.

(٣) قوله «لاستناد المسبب إليه» علّة لـ «كالذي نفاه»، والذي نفاه هو الشرط العقلي والعادي، أي فلا يجب بوجوب الواجب لكفاية حصول الواجب في وجوبه. (البناني: ٣١٤/١).

(٤) وهو منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل، واختاره أيضاً في مختصر المنهجي (٢٤٤/١).

(٥) أي في رفع الحاجب: ٥٣٠/١.

(٦) يعني السعد التفتازاني في حاشيته على شرح العضد: ٢٤٤/١.

(٧) الإحكام للآمدي: ٩٧/١.

[ما لا يَتَمُّ تَرْكُ مُحَرَّمٍ إِلَّا بِهِ وَاجِبٌ]

فَلَوْ تَعَذَّرَ تَرْكُ الْمُحَرَّمِ إِلَّا بِتَرْكِ غَيْرِهِ وَجَبَ .
أَوْ اخْتَلَطَتْ مَنْكُوحَةٌ بِأَجْنَبِيَّةٍ حُرْمَتًا ، أَوْ طَلَّقَ مُعَيَّنَةً ثُمَّ نَسِيَهَا .

[ما لا يَتَمُّ تَرْكُ مُحَرَّمٍ إِلَّا بِهِ وَاجِبٌ]

(فلو تعذر ترك المحرم إلا بترك غيره) من الجائز كماء قليل وقع فيه بول (وجب) ترك ذلك الغير، لتوقف ترك المحرم الذي هو واجب عليه^(١)؛
(أو اختلطت) أي اشتبهت (منكوحه) لرجل (بأجنبية) منه (حرمتا) أي حرمتا قربائهما عليه^(٢)؛

(أو طلق معينة) من زوجتيه مثلاً، (ثم نسيها) حرمتا عليه^(٣) قربائهما أيضاً .
أما الأجنبية والمطلقة فظاهر، وأما المنكوحه وغير المطلقة فلا شتباهاهما بالأجنبية والمطلقة .

وقد يظهر الحال فيرجعان إلى ما كانتا عليه من الجلل، فلم يتعذر في ذلك ترك المحرم وحده، فلم يتناول ما ذكر قبله .

وترك جواب مسألة «الطلاق» للعلم به من جواب ما قبلها، ولو أخره عنهما لاحتاج إلى ذكر ما زدته بعد قوله «معينة» كما لا يخفى، فيفوت الاختصار المقصود له .

(١) قال الزركشي رحمه الله في التشنيف (١/١٢٢): «ظاهر كلام المصنف أنه لا يأتي فيه الخلاف السابق، وإنما حكى الخلاف في كيفية التحريم، قال: فمنهم من قال: يصير كله نجساً، وهو اللائق بمذهبنا .

وقيل: إنما حرمت الكل لتعذر الإقدام على تناول المباح لاختلاط المحرم به، وهو اللائق بمذهب الحنفية» .

(٢) أي ليس له وطء واحدة منهما بالاجتهاد إجماعاً .

(المجموع: ١/٢٥٧، المغني: ٧/٣٨٤) .

(٣) أي وكان الطلاق بائناً، أما لو كان رجعيًا، فله وطء واحدة منهما إذا جعل الوطء تعييناً، وإلا فليس له قربان واحدة منهما إلا قبل التعيين. وبه قال أيضاً الحنفية .

(الحصول: ٢/١٩٥، التشنيف: ١/١٢٢، فواتح الرحموت: ١/١٣٨) .

مسألة: [مُطْلَقُ الْأَمْرِ لَا يَتَنَاوَلُ الْمَكْرُوهَ]

مُطْلَقُ الْأَمْرِ لَا يَتَنَاوَلُ الْمَكْرُوهَ خِلَافاً لِلْحَنْفِيَّةِ، فَلَا تَصَحُّ الصَّلَاةُ فِي الْأَوْقَاتِ

(مسألة: [مُطْلَقُ الْأَمْرِ لَا يَتَنَاوَلُ الْمَكْرُوهَ])

مُطْلَقُ الْأَمْرِ بِمَا بَعْضُ جُزْئِيَّاتِهِ مَكْرُوهٌ كِرَاهَةً تَحْرِيمٍ أَوْ تَنْزِيهِه بِأَنْ كَانَ مِنْهَا عَنْهُ (لَا يَتَنَاوَلُ الْمَكْرُوهَ)^(١) مِنْهَا، (خِلَافاً لِلْحَنْفِيَّةِ)^(٢).

لَنَا: لَوْ تَنَاوَلَهُ لَكَانَ الشَّيْءُ الْوَاحِدُ مَطْلُوبُ الْفَعْلِ وَالتَّرِكِ مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ، وَذَلِكَ تَنَاقُضٌ.

(فَلَا تَصَحُّ الصَّلَاةُ فِي الْأَوْقَاتِ الْمَكْرُوهَةِ)^(٣) أَيِ الَّتِي كُرِهَتْ فِيهَا الصَّلَاةُ مِنَ النَّافِلَةِ

٦١

(١) قَالَ جَمْهُورُ الْحَنْفِيَّةِ الْمَالِكِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ وَالْحَنَابِلَةُ.

(أَصُولُ السَّرْحَسِيِّ: ٦٤/١، الْإِحْكَامُ لِلْبَاجِي: ١١١/١، شَرْحُ الْكَوْكَبِ: ٤١٥/١).

(٢) الْقَوْلُ بِأَنْ مُطْلَقُ الْأَمْرِ يَتَنَاوَلُ الْمَكْرُوهَ غَرَاهُ إِلَى الْحَنْفِيَّةِ السَّمْعَانِي فِي الْقَوَاطِعِ (١٣٢/٢)، وَالبَاجِي

فِي الْإِحْكَامِ (١١١/١)، وَالْمَصْنُفُ هُنَا، وَالشَّارْحُ، وَالْوَلِيُّ الْعِرَاقِيُّ فِي الْغَيْثِ الْهَامِعِ (٨١/١).

وَالصَّوَابُ: أَنَّ الْحَنْفِيَّةَ مَعَ الْجَمْهُورِ فِي قَوْلِهِمْ بَعْدَ تَنَاوُلِ الْأَمْرِ الْمَطْلُوقِ الْمَكْرُوهَ. وَالَّذِي قَالَ بِتَنَاوُلِهِ

هُوَ أَبُو بَكْرٍ الرَّازِيُّ مِنْهُمْ. قَالَ السَّرْحَسِيُّ فِي أَصُولِهِ (٦٤/١): «اعْلَمْ أَنَّ مُطْلَقَ مُقْتَضَى الْأَمْرِ كَوْنُ

الْمَأْمُورِ بِهِ حَسَنًا شَرْعًا، لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَأْمُرْ بِالْفَحْشَاءِ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ فِي مُحْكَمِ تَنْزِيلِهِ، وَالْأَمْرُ طَلِبُ

إِجَادِ الْمَأْمُورِ بِهِ بِأَبْلَغِ الْجِهَاتِ، وَلِهَذَا كَانَ مُطْلَقُهُ مُوجِبًا شَرْعًا، وَالْقَبِيحُ وَاجِبُ الْإِعْدَامِ شَرْعًا، فَمَا

هُوَ وَاجِبُ الْإِجَادِ شَرْعًا لَا يَكُونُ قَبِيحًا. وَيَحْكِي عَنْ أَبِي بَكْرٍ الرَّازِيِّ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: «صِفَةُ الْجَوَازِ

وَأَنَّ كَانَتْ تُثَبِّتُ بِمُطْلَقِ الْأَمْرِ شَرْعًا فَقَدْ يَتَنَاوَلُ الْأَمْرُ عَلَى مَا هُوَ مَكْرُوهٌ شَرْعًا أَيْضًا. وَاسْتَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ

بِأَدَاءِ عَصْرِ يَوْمِهِ بَعْدَ تَغْيِيرِ الشَّمْسِ، فَإِنَّهُ جَائِزٌ مَأْمُورٌ بِهِ شَرْعًا، وَهُوَ مَكْرُوهٌ أَيْضًا». وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى:

﴿وَلَسَاطِفُهَا بِالْبَيْتِ الْغَيْثِ﴾ يَتَنَاوَلُ طَوَافَ الْمَحْدِثِ عِنْدَنَا حَتَّى يَكُونَ طَوَافُهُ رُكْنَ الْحَجِّ، وَذَلِكَ جَائِزٌ

مَأْمُورٌ بِهِ شَرْعًا، وَيَكُونُ مَكْرُوهًا. وَالْأَصَحُّ عِنْدِي: أَنَّ بِمُطْلَقِ الْأَمْرِ كَمَا تُثَبِّتُ صِفَةُ الْجَوَازِ وَالْحَسَنِ

شَرْعًا يَثْبُتُ انْتِفَاءُ صِفَةِ الْكِرَاهَةِ، لِأَنَّ الْأَمْرَ اسْتِعْبَادًا، وَلَا كِرَاهَةً فِي عِبَادَةِ الْعَبْدِ رِبَةً، وَانْتِفَاءُ الْكِرَاهَةِ

تُثَبِّتُ بِالْإِذْنِ شَرْعًا، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْإِذْنَ دُونَ الْأَمْرِ فِي طَلِبِ إِجَادِ الْمَأْمُورِ بِهِ، فَلِأَنَّ يَثْبُتُ انْتِفَاءُ الْكِرَاهَةِ

بِالْأَمْرِ أَوَّلَى. فَمَا الصَّلَاةُ بَعْدَ تَغْيِيرِ الشَّمْسِ فَالْكِرَاهَةُ لَيْسَتْ لِلصَّلَاةِ، وَلَكِنْ لِلتَّشْبِيهِ بِمَنْ يَعْبُدُ الشَّمْسَ،

وَالْمَأْمُورُ بِهِ هُوَ الصَّلَاةُ. وَكَذَلِكَ الطَّوَافُ الْكِرَاهَةُ لَيْسَتْ فِي الطَّوَافِ الَّذِي فِيهِ تَعْظِيمُ الْبَيْتِ، بَلْ

لَوْصِفَ فِي الطَّائِفِ، وَهُوَ الْحَدَّثُ، وَذَلِكَ لَيْسَ مِنَ الطَّوَافِ فِي شَيْءٍ. وَأَشَارَ إِلَى تَضْعِيفِ قَوْلِ

الْمَصْنُفِ «خِلَافاً لِلْحَنْفِيَّةِ» الشَّيْخُ زَكْرِيَا الْأَنْصَارِيُّ فِي غَايَةِ الْوُصُولِ (ص: ٢٩) بِقَوْلِهِ: «مُطْلَقُ الْأَمْرِ لَا

يَتَنَاوَلُ الْمَكْرُوهَ فِي الْأَصَحِّ. وَقِيلَ: يَتَنَاوَلُهُ. وَعِزِّي لِلْحَنْفِيَّةِ». وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(٣) اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي الصَّلَاةِ فِي الْأَوْقَاتِ الَّتِي نَهَى عَنِ الصَّلَاةِ فِيهَا عَلَى مَذْهَبَيْنِ: الْأَوَّلُ: تَصَحُّ مَالِهَا =

المكروهة وإن كان كراهة تنزيه على الصحيح .

المطلقة كعند طلوع الشمس حتى ترتفع كرمح، واستوائها حتى تزول، واصفرارها حتى تغرب، إن كان كراهتها فيها كراهة تحريم، وهو الأصح^(١) عملاً بالأصل في النهي عنها في حديث مسلم^(٢). (وإن كان كراهة تنزيه)، وصححه النووي أيضاً في بعض كتبه^(٣)، فلا تصح أيضاً (على الصحيح)، إذ لو صححت على واحدة من الكراهتين، أي وافقت الشرع بأن تناولها الأمر بالنافلة المطلقة المستفاد من أحاديث الترغيب فيها لزم التناقض، فتكون على كراهة التنزيه مع جوازها فاسدة، أي غير معتد بها، لا يتناولها الأمر فلا يثبت عليها.

وقيل: «إنها على كراهة التنزيه صحيحة يتناولها الأمر فيثبت عليها، والنهي عنها راجع إلى أمر خارج عنها كموافقة عبادة الشمس في سجودهم عند طلوعها وغروبها، دلّ على ذلك حديث مسلم، وسيأتي أن النهي لإخراج لا يفيد الفساد»^(٤)،^(٥).

وبرجوع النهي فيها إلى خارج، انفصل الحنفية أيضاً في قولهم فيها بـ «الصحة مع كراهة التحريم كالصلاة في المغصوب»^(٦).

أما الصلاة في الأمكنة المكروهة فصحيحة، والنهي عنها^(٧) لإخراج جزماً، كالتعرض بها

= سبب مقدم أو مقارن دون غيرهما، قاله الشافعية.

الثاني: لا تصح مطلقاً، قاله الحنفية والمالكية والحنابلة، وعند الحنابلة بعض تفصيل.

(الروضة: ٣٠٥/١، الهداية: ٣٢٢/١، مواهب الجليل: ٤١٤/١، المغني: ٥٥٥/١).

(١) كما في الروضة (٣٠٥/١)، والمجموع في الصلاة (٨٣/٤)، والمغني (١٨٠/١)، والتهفة (٤٧/٢).

(٢) عن عتبة بن عامر رضي الله عنه قال: «ثلاث ساعات كان رسول الله ﷺ ينهانا أن نصلي فيهن، أو أن نقبر فيهن موتانا: حين تطلع الشمس بازغة حتى ترتفع، وحين يقوم قائم الظهيرة حتى تميل الشمس، وحين تضيئ الشمس للغروب حتى تغرب». رواه مسلم في الصلاة، باب الأوقات التي نهى عن الصلاة فيها (١٩٢٦)، وأبو داود في الجنائز، باب الدفن عند طلوع الشمس (١٠٣٠)، والنسائي الأوقات، باب الساعات التي نهى عن الصلاة فيها (٥٥٩)، وابن ماجه في الجنائز، باب ما جاء في الأوقات التي لا يصلى فيها على الميت ولا يُدفن (١٥١٩).

(٣) أي في المجموع في الطهارة (١٣٥/١)، وفي التحقيق (ص: ٢٥٥).

(٤) انظر: «النهي المطلق للفساد» ٣٢٨/١.

(٥) قاله بعض المتأخرين، لكنه شاذ متروك، كما قال النووي في الروضة (٣٠٥/١).

(٦) فتح القدير: ٢٠٢/١، تيسير التحرير: ٣٧٩.

(٧) عن ابن عمر رضي الله عنهما: «أن النبي ﷺ نهى أن يصلى في سبعة مواطن: في المربلة، =

أَمَّا الْوَاحِدُ بِالشَّخْصِ لَهُ جِهَتَانِ كَالصَّلَاةِ فِي الْمَغْصُوبِ فَالْجُمْهُورُ: «تَصَيَّحُ ، وَلَا يُنَابُ» ؛ وَقِيلَ: «يُنَابُ» ؛

[الوَاحِدُ ذُو الْوَجْهَيْنِ يَكُونُ مَأْمُوراً وَمَنْهِيّاً]

= وَالْمَجْزَرَةَ، وَالْمَقْبَرَةَ، وَقَارِعَةَ الطَّرِيقِ، وَفِي الْحَمَامِ، وَفِي مَعَاظِنِ الْإِبِلِ، وَفَوْقَ ظَهْرِ بَيْتِ اللَّهِ .

رواه الترمذي في الصلاة، باب ما جاء في كراهية ما يصلى إليه وفيه (٣٤٦)، قال: «إسناده ليس بذلك القوي»، وابن ماجه في الصلاة، باب المواضع التي تُكْرَهُ فيها الصلاة (٧٤٦).

(١) «الواحد» يُطْلَقُ وَيُرَادُ بِهِ الْوَاحِدُ بِالْجِنْسِ، وهو الذي لَا يَمْنَعُ تَصَوُّرُهُ حَمْلَهُ عَلَى كَثِيرِينَ، فيجوز أن يكون بعضها مأموراً به كالسجود لله تعالى، وبعضها منهيّاً عنه كالسجود لغير الله. وَيُطْلَقُ وَيُرَادُ بِهِ الْوَاحِدُ بِالشَّخْصِ، وهو الذي يَمْنَعُ تَصَوُّرُهُ حَمْلَهُ عَلَى كَثِيرِينَ، وهو الواحدُ المَعْيُنُ في الخارج. وهذا الثاني إمّا أن يكون إما له جهة واحدة كالصلاة في الأوقات المكروهة؛ أو له جهتان بينهما لزوم كصوم يوم النحر؛ فيمتنع في كل منهما أن يكون مأموراً به ومنهيّاً عنه إلا على قول من يُجْوزُ التَكْلِيفَ بما لا يُطَاق، أو له جهتان ليس بينهما لزوم كالصلاة في المغصوب، فيجوز أن يكون مأموراً به ومنهيّاً عنه في آن واحد عند الجمهور. (البحر: ١/ ٢٦٢، النجوم للوامع: ١/ ٢٨٤).

(٢) من الحنفية والمالكية والشافعية. (البحر الرائق: ١/ ٢٨٣، المواهب: ٢/ ٥٢٥، القواطع: ١/ ١٣٣).

والقاضي والإمام: « لا تصح، ويسقط الطلب عندها »؛ وأحمد: « لا صحة ولا سقوط ».

[الخارج من المغصوب]

والخارج من المغصوب تائباً آتٍ بواجب. وقال أبو هاشم: «بحرام». وقال إمام الحرمين: «هو مُرتبِك في المعصية مع انقطاع تكليف النهي».....

(و) قال (القاضي) أبو بكر الباقلاني، (والإمام) الرازي: «(لا تصح) الصلاة مطلقاً، نظراً لجهة الغصب المنهي عنه، (ويسقط الطلب) للصلاة (عندها)، لأن السلف لم يأثروا بقضائها مع علمهم بها»^(١).

(و) قال الإمام (أحمد: «لا صحة» لها (ولا سقوط) للطلب عندها»^(٢).

قال إمام الحرمين: «وقد كان في السلف متعمقون في التقوى يأثرون بقضائها»^(٣).

[الخارج من المغصوب]

(والخارج من) المكان (المغصوب تائباً) أي نادماً على الدخول فيه عازماً على أن لا يعود إليه، (آتٍ بواجب) لتحقق التوبة الواجبة بما أتى به من الخروج على وجه المذكور^(٤).

(وقال أبو هاشم)^(٥) من المعتزلة: «هو آتٍ (بحرام)، لأن ما أتى به من الخروج شغلٌ بغير إذن كالمكث، والتوبة إنما تتحقق عند انتهائه، إذ لا إقلاع إلا حيثل»^(٦).

(وقال إمام الحرمين) متوسطاً بين القولين: «(هو مُرتبِك) أي مُتشبِك (في المعصية مع انقطاع تكليف النهي) عنه من طلب الكف عن الشغل بخروجه تائباً المأمور به فلا يخلص به

(١) البرهان لإمام الحرمين: ٢٠١/٢، المحصول: ٢٩٠/٢.

(٢) شرح الكوكب: ٣٩١/١، المغني: ١٥٨/١.

(٣) البرهان لإمام الحرمين: ٢٠٢/٢.

(٤) قاله الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة. (تيسير التحرير: ٢٢١/٢، مختصر ابن الحاجب: ٤/٢، غاية الوصول، ص: ٣١، شرح الكوكب: ٣٩٨/١).

(٥) وأبو هاشم: هو عبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب الجبائي نسبة إلى قرية «جباء» من قرى البصرة، المعتزلي، أبو هاشم، رأس معتزلة البصرة، ألف كتباً كثيراً منها: الجامع الكبير، والصغير، وغيرهما، توفي سنة ٣٢١ هـ ببغداد، ودُفن بها. (الفتح المبين: ١٨٣/١).

(٦) قال إمام الحرمين في البرهان (٢٠٨/١): «قد عظم النكير عليه».

وهو دقيق.

[الساقط على جريح]

والساقط على جريح يقتله إن استمر وكفاه إن لم يستمر: قيل: «يستمر»،
وقيل: «يتخير»،

منها، لبقاء ما تسبب فيه بدخوله من الضرر الذي هو حكمة النهي^(١).

فاعتبر في الخروج جهة معصية، وجهة طاعة، وإن لزم الأولى الثانية، والجمهور ألغوا
جهة المعصية من الضرر، لدفعه ضرر المكث الأشد، كما ألغي ضرر زوال العقل في إساعة
اللغة المغصوص بها بخير حيث لم يوجد غيرها لدفعه ضرر تلف النفس الأشد.

(وهو) أي قول إمام الحرمين (دقيق) كما تبين، وإن قال ابن الحاجب: «إنه بعيد حيث
استصحب المعصية مع انتفاء تعلل النهي»^(٢).

ويدفع استبعاده قول الفقهاء: «إن من جن بعد ارتداده، ثم أفاق وأسلم، يجب عليه قضاء
صلوات زمن الجنون استصحاباً لحكم معصية الردة، لأن إسقاط الصلاة عن المجنون رخصة،
والمرتد ليس من أهل الرخصة»^(٣).

أما الخارج غير تائب فعاصٍ قطعاً كالماكث.

[الساقط على جريح]

(والساقط) باختباره أو بغير اختباره (على جريح) بين جرّحى (يقتله إن استمر) عليه،
(و) يقتل (كفاه) في صفات القصاص (إن لم يستمر) عليه لعدم موضع يعتدّ عليه إلا بذن
كفء (قيل: «يستمر» عليه، ولا ينتقل إلى كفئه، لأن الضرر لا يزال بالضرر»^(٤)).

(وقيل: «يتخير») بين الاستمرار عليه والانتقال إلى كفئه، لتساويهما في الضرر.

(١) البرهان لإمام الحرمين: ٢٠٨/١.

(٢) مختصر المنتهى لابن الحاجب: ٤/٢.

(٣) رفع الحاجب: ٥٥١/١، التشنيف: ١٢٦/١، النجوم اللوامع: ٢٨٧/١.

(٤) قاله المالكية والشافعية والحنابلة وغيرهم.

(الضياء اللامع: ٣٥٨/١، البحر: ٢٦٩/١، شرح الكوكب: ٤٠١/١، المستنصر: ٢٤٣/١، الغيث

الهامع: ٨٤/١، النجوم اللوامع: ٢٨٨/١).

وقال إمام الحرمين: «لا حُكْمَ فيه»، وتَوَقَّفَ الغزالي .

(وقال إمام الحرمين: «لا حُكْمَ فيه») من إذن أو منع، لأن الإذن له في الاستمرار والانتقال، وأحدهما يؤدي إلى القتل المحرّم، والمنع منهما لا قدرة على امتثاله .

قال: مع استمرار عصيانه ببقاء ما تسبّب فيه من الضرر بسقوطه إن كان باختياره، وإلا فلا عصيان^(١).

(وتوقّف الغزالي) فقال في «المستصفى»^(٢): «يَحْتَمِلُ كُلُّ مَنِ الْمَقَالَاتِ الثَّلَاثِ»، واختار الثالثة في «المنحول»^(٣).

ولا ينافي قوله كإمامه: «لا تَخْلُو واقعة عن حكم الله»^(٤)، لأن مرادهما بالحكم فيه: ما يصدق بالحكم المتعارف، ويانتفائه، ليقول إمامه لما سأله هو أولاً عن ذلك: «حكم الله تعالى هنا: أن لا حكم»، على أنه نُقِلَ عنه أنه اختار في باب الصيد من «النهاية» المقالة الأولى على الثالثة.

واحترز المصنف بقوله «كُفَاهُ» عن غير الكفء كالكافر فيجب الانتقال عن المسلم إليه، لأن قتله أخفّ مفسدة.

(١) البرهان لإمام الحرمين: ١/٢١٠.

(٢) المستصفى (١/٢٤٤)، وهو من آخر ما ألفه حجة الإسلام رحمه الله تعالى.

(٣) المنحول للغزالي، ص: ١٢٥.

(٤) المستصفى للغزالي: ١/٢٤٤.

مسألة: [التَّكْلِيفُ بِالْمُحَالِ]

يَجُوزُ التَّكْلِيفُ بِالْمُحَالِ مُطْلَقًا . وَمَنْعَ أَكْثَرِ الْمُعْتَزَلَةِ ، وَالشَّيْخُ أَبُو حَامِدٍ ،
وَالغَزَالِيُّ ، وَابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ مَا لَيْسَ مُمْتَنِعًا لِتَعَلُّقِ الْعِلْمِ بِعَدَمِ وَقُوعِهِ ،

(مسألة: [التَّكْلِيفُ بِالْمُحَالِ]

يَجُوزُ التَّكْلِيفُ بِالْمُحَالِ^(١) مُطْلَقًا^(٢) أي سواء كان مُحَالًا لذاته أي مُمْتَنِعًا عادةً وعقلًا
كالجمع بين السواد والبياض، أم لغيره أي مُمْتَنِعًا عادةً لا عقلًا كالمشي من الزَّيْنِ، والطيران من
الإنسان، أو عقلًا لا عادةً كالإيمان بِمَنْ عِلِمَ الله تعالى أنه لا يؤمن.

(وَمَنْعَ أَكْثَرِ الْمُعْتَزَلَةِ، وَالشَّيْخِ أَبُو حَامِدٍ) الْأَسْفَرَايِينِي^(٣)، (وَالغَزَالِي، وَابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ مَا)
أَيِ الْمُحَالِ الَّذِي (لَيْسَ مُمْتَنِعًا لِتَعَلُّقِ الْعِلْمِ بِعَدَمِ وَقُوعِهِ) أَيِ مَنْعُوا الْمُمْتَنِعَ لِغَيْرِ تَعَلُّقِ الْعِلْمِ،
لأنه لظهور امتناعه للمكلفين لا فائدة في طلبه منهم^(٤).

وأجيب: بأن فائدته اختبارهم هل يأخذون في المقدمات، فيترتب عليها الثواب، أو لا
فالعقاب؟

أما الْمُمْتَنِعُ لِتَعَلُّقِ عِلْمِ الله تعالى بعدم وقوعه، فالتكليف به جائزٌ وواقعٌ اتفاقاً^(٥).

(١) المحال على ثلاثة أقسام: الأول: المحال لذاته (أي المحال عادةً وعقلًا) كالجمع بين النقيضين.
الثاني: المحال لغيره (أي المحال عادةً، لا عقلًا) كالمشي من الزَّيْنِ، والطيران من الإنسان.
الثالث: المحال لتعلق علم الله بعدم وقوعه (أي المحال عقلًا، لا عادةً) كالإيمان بِمَنْ عِلِمَ الله تعالى
أنه لا يؤمن كأبوي جهلٍ ولَهَبٍ.

اتفق العلماء على جواز التكليف بالثالث ووقوعه، واختلفوا في الأول، والثاني على مذاهب كما ذكر
المصنف. (الغيث الهامع: ٨٦/١).

(٢) وهو مذهب أبي الحسن الأشعري، والإمام في المحصول (٢/٢١٥) وأتباعه كالبيضاوي في المنهاج
(١٥٩/١)، واختاره شيخ الإسلام في «لُبِّ الْأَصُولِ» وشرحه (ص: ٣١).

(٣) وأبو حامد الْأَسْفَرَايِينِي: هو أحمد بن محمد بن أحمد الأسفراييني الشافعي، أبو حامد، الفقيه
الأصولي، انتهت إليه رئاسة الدين والدنيا، عُذِّ من المجتهدين حتى قالوا: لو رآه الشافعي لُسِّرَ به، أُلِّفَ
كتاباً نفيسة كشرح المزني، توفي رحمه الله سنة ٤٠٦ هـ ببغداد. (الفتح المبين: ٢٣٦/١).

(٤) وبه قال الحنفية والمالكية والحنابلة والمعتزلة. (المستصفى: ١/٢٣٨، تيسير التحرير: ٢/١٣٧، مختصر
ابن الحاجب: ٩/٢، شرح الكوكب: ٤٨٥/١).

(٥) مثله في زماية السؤل (١/١٦٠)، والتشنيف (١/١٣٠)، وشرح الكوكب (١/٤٨٥).

ومعتزلة بغداد والآمدني المُحال لذاته، وإمام الحرمين كونه مطلوباً، لا ورود صيغة الطلب. والحق وقوع الممتنع بالغير، لا بالذات.

(و) منع (معتزلة بغداد، والآمدني المُحال لذاته)، دون المُحال لغيره^(١).

(و) منع (إمام الحرمين^(٢) كونه) أي المُحال يعني لغير تعلُّق العلم لما سبق^(٣) (مطلوباً) أي منع طلبه من قبل نفسه أي لاستحالته. فهي عنده مانعة من طلبه، بخلافها على القول الثاني، فاختلفاً - كما قال المصنف^(٤) - مأخذاً لا حكماً.

(لا ورود صيغة الطلب) له لغير طلبه، فلم يمتعه «الإمام» كما لم يمتعه غيره، فإنه واقع كما في قوله تعالى ﴿كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ﴾^(٥).

و «الإمام» ردّد بما قاله فيما نُسب إلى الأشعري من جواز التكليف بالمحال، فحكاها المصنف بشقيه، ولو تركه وذكر «الإمام» مع مَنْ ذكره في القول الثاني كما فعل في «شرح المنهاج»^(٦) فاثته الإشارة إلى اختلاف المأخذ المقصودة له.

٦٦

(والحق وقوع الممتنع بالغير، لا بالذات)^(٧).

أما وقوع التكليف بالأول، فلأنه تعالى كلف الثقلين بالإيمان، وقال ﴿وَمَا أَكْثَرُ النَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ﴾^(٨)، فامتنع إيمان أكثرهم، لعلمه تعالى بعدم وقوعه، وذلك من الممتنع لغيره.

وأما عدم وقوعه بالثاني فللاستقراء.

والقول الثاني: ^(٩) وقوعه بالثاني أيضاً، لأن من أنزل الله تعالى فيه أنه لا يؤمن بقوله مثلاً

(١) الإحكام للآمدني: ١/١١٥.

(٢) البرهان لإمام الحرمين: ١/٨٩.

(٣) أي لكون التكليف بالمستنع لتلُّق علم الله تعالى بعدم وقوعه جائزاً وواقعاً اتفاقاً.

(٤) أي في رفع الحاجب (٢/٣٤)، لأن مأخذ الإمام أي إمام الحرمين استحالة المحال أو طلبه، ومأخذ

القول الثاني عدم الفائدة في طلبه. (النجوم اللوامع: ١/٢٩٣).

(٥) سورة البقرة، الآية: ٦٥.

(٦) الإنهاج بشرح المنهاج للمصنف: ١/١٧٤.

(٧) وهو اختيار السيف الآمدني في الإحكام (١/١١٥)، والبيضاوي في المنهاج (١/١٥٩).

(٨) سورة يوسف، الآية: ١٠٣.

(٩) وهو ما فتح المسألة بقوله «يجوز التكليف بالمحال مطلقاً».

مسألة: [تَكْلِيفُ الْكُفَّارِ بِالْفُرُوعِ]

الْأَكْثَرُ أَنَّ حُصُولَ الشَّرْطِ الشَّرْعِيِّ لَيْسَ شَرْطاً فِي صِحَّةِ التَّكْلِيفِ.....

﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾^(١) كأبَوِي جَهْلٍ وَلَهَبٍ وَغَيْرَهُمَا، مَكْلَفٌ فِي جُمْلَةِ الْمَكْلُوفِينَ بِتَصَدِيقِ النَّبِيِّ ﷺ فِي جَمِيعِ مَا جَاءَ بِهِ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى، وَمِنْهُ أَنَّهُ لَا يُؤْمِنُ أَيُّ لَا يُصَدِّقُ النَّبِيَّ ﷺ فِي شَيْءٍ مِمَّا جَاءَ بِهِ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى فَيَكُونُ مَكْلَفاً بِتَصَدِيقِهِ فِي خَبَرِهِ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى، بِأَنَّهُ لَا يُصَدِّقُهُ فِي شَيْءٍ مِمَّا جَاءَ بِهِ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى؛ وَفِي هَذَا التَّصَدِيقِ تَنَاقُضٌ، حَيْثُ اشْتَمَلَ عَلَى إِثْبَاتِ التَّصَدِيقِ فِي شَيْءٍ، وَنَقْيِهِ فِي كُلِّ شَيْءٍ، فَهُوَ مِنَ الْمَمْتَنَعِ لِدَاثِهِ.

وَأَجِيبُ: بِأَنَّ مَنْ أَنْزَلَ اللَّهُ فِيهِ «أَنَّهُ لَا يُؤْمِنُ» لَمْ يَقْصِدْ إِبْلَاغَهُ ذَلِكَ حَتَّى يَكْلَفَ بِتَصَدِيقِ النَّبِيِّ ﷺ فِيهِ، دَفْعاً لِلتَّنَاقُضِ، وَإِنَّمَا قُصِدَ إِبْلَاغُ ذَلِكَ لِغَيْرِهِ؛ وَإِعْلَامُ النَّبِيِّ ﷺ بِهِ لِيَأْسَ مِنْ إِيْمَانِهِ، كَمَا قِيلَ لَنُوحٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ ﴿كَانَ يُؤْمِنُ مِنْ قَوْمِكَ إِلَّا مَنْ قَدْ ءَامَنَ﴾^(٢)، فَتَكْلِيفُهُ بِالْإِيْمَانِ مِنَ التَّكْلِيفِ بِالْمَمْتَنَعِ لِغَيْرِهِ.

وَالثَّالِثُ وَهُوَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ: «عَدَمُ وَقُوعِهِ بِوَاحِدٍ مِنْهُمَا إِلَّا فِي الْمَمْتَنَعِ لِتَعَلُّقِ الْعِلْمِ بِعَدَمِ وَقُوعِهِ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿لَا يُكْلَفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾»^(٣)، وَالْمَمْتَنَعُ لِتَعَلُّقِ الْعِلْمِ فِي وُسْعِ الْمَكْلُوفِينَ ظَاهِراً.

٦٧

(مسألة: [تَكْلِيفُ الْكُفَّارِ بِالْفُرُوعِ])

الْأَكْثَرُ^(٤) مِنَ الْعُلَمَاءِ عَلَى (أَنَّ حُصُولَ الشَّرْطِ الشَّرْعِيِّ لَيْسَ شَرْطاً فِي صِحَّةِ التَّكْلِيفِ) بِمَشْرُوطِهِ، فَيَصِحُّ التَّكْلِيفُ بِالْمَشْرُوطِ حَالَ عَدَمِ الشَّرْطِ.

وَقِيلَ: «هُوَ شَرْطٌ فِيهَا، فَلَا يَصِحُّ ذَلِكَ، وَإِلَّا فَلَا يُمَكِّنُ امْتِثَالُهُ لَوْ وَقَعَ»^(٥).

وَأَجِيبُ: بِإِمْكَانِ امْتِثَالِهِ بِأَنْ يُؤْتَى بِالْمَشْرُوطِ بَعْدَ الشَّرْطِ، وَقَدْ وَقَعَ.

وَعَلَى الصَّحَةِ وَالْوُقُوعِ مَا تَقَدَّمَ^(٦) مِنْ وَجُوبِ الشَّرْطِ بِوَجُوبِ الْمَشْرُوطِ وَفَاقاً لِلْأَكْثَرِ

(١) سورة البقرة، الآية: ٦.

(٢) سورة هود، الآية: ٣٦.

(٣) سورة البقرة، الآية: ٢٨٦.

(٤) أي من المالكية والشافعية والحنابلة والمعتزلة. (مختصر ابن الحجب: ١٢/٢، المحصول: ٢٣٧/٢،

الإحكام: ١٢٤/١، رفع الحاجب: ٤٥/٢، البحر: ٤١٢/١، شرح الكوكب: ٥٠٠/١).

(٥) قاله الحنفية. (تيسير التحرير: ١٤٨/٢).

(٦) انظر: «مسألة: ما لا يتم الواجب إلا به واجب»: ١٤٧/١.

وهي مفروضة في تكليف الكافر بالفروع .
والصحيح وقوعه، خلافاً لأبي حامد الأسفراييني وأكثر الحنفية مطلقاً،

يعني من الأكثر هنا .

(وهي) أي المسألة (مفروضة) بين العلماء (في تكليف الكافر بالفروع) أي هل يصح تكليفه بها مع انتفاء شرطها في الجملة من الإيمان، لتوقفها على النية التي لم تصح من الكافر؟ فالأكثر^(١) على صحته، ويمكن امتثاله بأن يأتي بها بعد الإيمان.

(والصحيح وقوعه)^(٢) أيضاً، فيعاقب على تركه امتثاله وإن كان يسقط بالإيمان ترغيباً فيه، قال تعالى ﴿يَسْأَلُونَ عَنِ الْمُجْرِمِينَ ۖ مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرٍ ۚ قَالُوا لَوْ نَكُ مِنَ الْمَصْلُومِينَ ۖ﴾^(٣)، ﴿وَوَيْلٌ لِلْمُشْرِكِينَ ۖ الَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ ۖ﴾^(٤)، ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ ۖ﴾^(٥) الآية؛ وتفسير «الصلاة» بـ «الإيمان» لأنها شعاره، و «الزكاة» بـ «كلمة التوحيد»، و «ذلك»^(٦) لإفراجه بـ «الشرك» فقط - كما قيل - خلاف الظاهر^(٧).

(خلافاً لأبي حامد الأسفراييني، وأكثر الحنفية)^(٨) في قولهم: «ليس مكلفاً بها (مطلقاً)»،^{٦٨} إذ المأمورات منها لا يمكن مع الكفر فعلها، ولا يؤمر بعد الإيمان بقضائها، والمنهيات محمولة عليها حذراً من تبعض التكليف .

(١) أي من المالكية والشافعية والحنابلة. (الإحكام للباجي: ١١٨/١، مختصر ابن الحاجب: ١٢/٢، المحصول: ٢٣٧/٢، نهاية السؤل: ١٦٧/١، رفع الحاجب: ٤٦/٢، شرح الكوكب: ٥٠١/١).

(٢) قاله المالكية والشافعية والحنابلة.

(الإحكام: ١٢٤/١، مختصر ابن الحاجب: ١٢/٢، شح الكوكب: ١٢/١، رفع الحاجب: ٤٦/٢، غاية الوصول، ص: ٣٢، المسصفى: ٢٤٨/١، التشيف: ١٣١/١).

(٣) سورة المدثر، الآية: ٤٠ - ٤٢.

(٤) سورة الفصّل، الآية: ٦ - ٧.

(٥) سورة الفرقان، الآية: ٦٨.

(٦) أي وتفسير لفظ «ذلك» في قوله تعالى في سورة الفرقان (الآية: ٦٨): ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ ۖ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ ۚ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ۖ﴾.

(٧) أي ترك للظاهر من غير دليل كما قال الآمدي في الإحكام (١٢٦/١).

(٨) أي مشايخ سمرقند منهم: أبو زيد الدبوسي، شمس الأئمة السرخسي، وفخر الإسلام البزدوي. (تيسير التحرير: ١٤٨/٢).

وَلَقَوْمٍ فِي الْأَوَامِرِ فَقَطْ، وَلَا آخَرِينَ فِيمَنْ عَدَا الْمُرْتَدَّ .
قال الشيخ الإمام: «والخلاف في خطاب التكليف وما يرجع إليه من الوضع، لا الإثلاف، والجنايات، وترتب آثار العقود».

وكثير من الحنفية^(١) وافقونا.

(و) خلافاً (لِقَوْمٍ فِي الْأَوَامِرِ فَقَطْ)، فقالوا: «لا تتعلّق به لما تقدّم، بخلاف النواهي، لإمكان امتثالها مع الكفر، لأن متعلقاتها تُروك لا تتوقّف على النية المتوقّفة على الإيمان»^(٢).
(و) خلافاً (لَا آخَرِينَ فِيمَنْ عَدَا الْمُرْتَدَّ)، أمّا المرتد فوافقوا على تكليفه باستمرار تكليف الإسلام^(٣).

(قال الشيخ الإمام) والد المصنّف: «(والخلاف في خطاب التكليف) من الإيجاب والتحريم، وما يرجع إليه من الوضع) ككون الطلاق سبباً لحُرمة الزوجة، فالخصم يُخالف في سببته؛

(لا) ما لا يرجع إليه نحو (الإثلاف) للمال (والجنايات) على النفس، وما دونها، من حيث إنها أسباب للضمان، (وترتب آثار العقود) الصحيحة كملك المبيع، وثبوت النسب، والعوض في الذمة، فالكافر في ذلك كالمسلم اتفاقاً»^(٤).

(١) ومن عدا مشايخ سمرقند متفقون على تكليف الكفار بالفروع، وإنما اختلفوا في أنّ التكليف في حقّ الأداء كالاعتقاد أي طلب منهم في تلك المرتبة أداء الصلاة امتثالاً كما طلب منهم الاعتقاد بحقيقتها وجوبها، أو في حقّ الاعتقاد؟

فالمراقبون قالوا: الكفار مخاطبون بالأداء والاعتقاد، فيعاقبون على تركهما.

والبخاريون قالوا: مخاطبون بالاعتقاد فقط، فيعاقبون على تركه فقط (تيسير التحرير: ١٤٨/٢).

(٢) وهو رواية عن الإمام أحمد. (شرح الكوكب: ٥٠٤/١).

(٣) حكاه القاضي عبد الوهاب عن بعض الأصوليين. (شرح التنقيح، ص: ١٦٦).

(٤) منع الموانع للمصنّف (ص: ١٣٣). وتعقبه الزركشي في التشنيف (١/١٣٢) قائلاً: «بل كلام الأصحاب على إطلاقه، ولا وجه لهذا التفصيل، ولا يصحّ دعوى الإجماع في الإثلاف والجنايات، بل الخلاف جارٍ في الجميع، وقد حكى الرافعي عن الأستاذ أبي إسحاق: أنّ الحربي إذا قتل المسلم أو أثلف عليه ما لا ثمّ أسلم أنه يجب ضمانهما إذا قلنا: إنّ الكفار مخاطبون بالفروع، والجمهور أنّه لا يضمن.... وقال الإمام في «الأساليب»: إنّ الكفار إذا استولوا على مال المسلمين فلا حكم لاستيلائهم، وأعيان الأموال لأربابها، وكأنهم في استيلائهم وإثلافهم كالبهائم. وبني بعضهم هذه المسألة على الخلاف في تكليفهم بالفروع، وقال: هم منهون عن استيلائهم».

ونقله شيخ الإسلام في النجوم اللوامع (١/٢٩٩)، وغاية الوصول (ص: ٣٣)، وأقرّه.

مسألة: [لا تَكْلِفُ إِلَّا بِالْفِعْلِ]

لا تَكْلِفُ إِلَّا بِفِعْلٍ، فَاَلْمُكَلَّفُ بِهِ فِي النَّهْيِ الْكَفُّ أَيْ الْإِنْتِهَاءُ وَفَاقًا لِلشَّيْخِ الْإِمَامِ؛
وَقِيلَ: «فِعْلُ الضِّدِّ»، وَقَالَ قَوْمٌ: «الْإِنْتِفَاءُ».

نَعَمْ الْحَرْبِيُّ لَا يُضَمَّنُ مُتْلَفُهُ وَمَجْنِيَّتُهُ .

وَقِيلَ: «يُضَمَّنُ الْمُسْلِمَ وَمَالَهُ، بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْكَافِرَ مُكَلَّفٌ بِالْفُرُوعِ»^(١).

وَرُدَّ: بِأَنَّ دَارَ الْحَرْبِ لَيْسَتْ دَارَ ضَمَانٍ.

(مسألة: [لا تَكْلِفُ إِلَّا بِالْفِعْلِ])

لا تَكْلِفُ إِلَّا بِفِعْلٍ، وَذَلِكَ ظَاهِرٌ فِي الْأَمْرِ، لِأَنَّهُ مُقْتَضٍ لِلْفِعْلِ، وَأَمَّا فِي النَّهْيِ الْمَقْتَضِي
لِلتَّرْكِ فَبَيَّنَهُ بِقَوْلِهِ: (فَاَلْمُكَلَّفُ بِهِ فِي النَّهْيِ الْكَفُّ أَيْ الْإِنْتِهَاءُ) عَنِ الْمَنْهِيِّ عَنْهُ (وَفَاقًا لِلشَّيْخِ
الْإِمَامِ) أَيْ وَالِدِهِ، وَذَلِكَ فِعْلٌ يَحْصُلُ بِفِعْلِ الضِّدِّ لِلْمَنْهِيِّ عَنْهُ^(٢).

(وَقِيلَ): «هُوَ (فِعْلُ الضِّدِّ) لِلْمَنْهِيِّ عَنْهُ»^(٣).

(وَقَالَ قَوْمٌ)^(٤) مِنْهُمْ أَبُو هَاشِمٍ: «هُوَ غَيْرُ فِعْلٍ، وَهُوَ (الْإِنْتِفَاءُ) لِلْمَنْهِيِّ عَنْهُ، وَذَلِكَ مُقْدُورٌ

(١) قَالَه الْأَسْتَاذ أَبُو إِسْحَاقَ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ. (التَّشْنِيفُ: ١/١٣٣).

تَيَمَّةٌ: قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي الْمَجْمُوعِ (٥/٣): «اتَّفَقَ أَصْحَابُنَا فِي كُتُبِ الْفُرُوعِ عَلَى أَنَّ الْكَافِرَ
الْأَصْلِيَّ لَا تَجِبُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالصَّوْمُ وَالزَّكَاةُ وَغَيْرُهَا مِنْ فُرُوعِ الْإِسْلَامِ .
وَأَمَّا فِي كُتُبِ الْأَصُولِ فَقَالَ جَمَاهُورُهُمْ: هُوَ مُخَاطَبٌ بِالْفُرُوعِ كَمَا هُوَ مُخَاطَبٌ بِأَصْلِ الْإِيمَانِ .
وَلَيْسَ هَذَا مُخَالِفًا لِقَوْلِهِمْ فِي الْفُرُوعِ، لِأَنَّ الْمَرَادَ هُنَا غَيْرَ الْمَرَادِ هُنَاكَ، فَمَرَادُهُمْ فِي كُتُبِ الْفُرُوعِ:
أَنَّهُمْ لَا يُطَالِبُونَ بِهَا فِي الدُّنْيَا مَعَ كُفْرِهِمْ، وَإِذَا أَسْلَمَ أَحَدُهُمْ لَمْ يَلْزَمْهُ قَضَاءُ الْمَاضِي، وَلَمْ يَتَعَرَّضُوا
لِعَقُوبَةِ الْآخِرَةِ.

وَمَرَادُهُمْ فِي كُتُبِ الْأَصُولِ: أَنَّهُمْ يُعَذِّبُونَ عَلَيْهَا فِي الْآخِرَةِ زِيَادَةً عَلَى عَذَابِ الْكُفْرِ، فَيُعَذِّبُونَ عَلَيْهَا
وَعَلَى الْكُفْرِ جَمِيعًا، لَا عَلَى الْكُفْرِ وَحْدَهُ، وَلَمْ يَتَعَرَّضُوا لِلْمَطَالِبَةِ فِي الدُّنْيَا .
فَذَكَرُوا فِي الْأَصُولِ حُكْمَ أَحَدِ الطَّرَفَيْنِ، وَفِي الْفُرُوعِ حُكْمَ الطَّرَفِ الْآخَرِ».

(٢) قَالَه الْحَنْفِيَّةُ وَالْمَالِكِيَّةُ وَالشَّافِعِيَّةُ وَالْحَنَابِلَةُ.

(تَيْسِيرُ التَّحْرِيرِ: ٢/١٣٥، مُخْتَصَرُ ابْنِ الْحَاجِبِ: ٢/١٤، الْإِحْكَامُ: ١/١٢٦، الْمَحْصُولُ: ٢/٣٠٢،
رَفْعُ الْحَاجِبِ: ٢/٥٤، شَرْحُ الْكَوْكَبِ: ١/٤٩١).

(٣) قَالَه بَعْضُ الْأَصُولِيِّينَ وَإِنْ نُسِبَ لِلْجَمَاهُورِ. (التَّشْنِيفُ: ١/١٣٣).

(٤) أَيْ قَوْمٌ كَثِيرٌ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ. (تَيْسِيرُ التَّحْرِيرِ: ٢/١٣٥، التَّشْنِيفُ: ١/١٣٣).

وقيل: «يُشْتَرَطُ قَصْدُ التَّرْكِ».

[وَقْتُ تَعَلُّقِ الْأَمْرِ بِالْفِعْلِ]

والأمر عند الجمهور يَتَعَلَّقُ بِالْفِعْلِ قَبْلَ الْمُبَاشَرَةِ بَعْدَ دُخُولِ وَقْتِهِ إلْزَامًا، وَقَبْلَهُ

للمكلف، بأن لا يشاء فعله الذي يوجد بمشيئته.

فإذا قيل: «لا تتحرك» فالمطلوب منه على الأول الانتهاء عن التحرك الحاصل بفعله ضِدُّهُ مِنَ السَّكُونِ، وعلى الثاني فعلُ ضِدُّهُ، وعلى الثالث انتفاؤه بأن يستمرَّ عدمه من السكون، فبه يخرج عن عهدة النهي على الجميع.

(وقيل: «يُشْتَرَطُ»^(١)) في الإتيان بالمكلف به في النهي مع الانتهاء عن المنهي عنه (قصْدُ التَّركِ) له امتثالاً، فيترتب العقاب إن لم يقصد^(٢).

والأصح لا، وإنما يُشْتَرَطُ لِحَصُولِ الثَّوَابِ لِحَدِيثِ الصَّحِيحِينَ المشهور: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»^(٣).

[وَقْتُ تَعَلُّقِ الْأَمْرِ بِالْفِعْلِ]

(والأمر عند الجمهور^(٤) يَتَعَلَّقُ بِالْفِعْلِ قَبْلَ الْمُبَاشَرَةِ) له (بعد دخول وقته إلْزَامًا، وقبله إعلامًا).

(١) قال الزركشي في التشنيف (١/١٣٥): «هذا قولٌ غريبٌ إن أجري على ظاهره حتى يأثم إذا تركه ولم يقصد الترك، وإنما يتجّه هذا في حصول الثواب، وهي مسألة أخرى، ثم رأيت في «المسودة» لابن تيمية ما نصّه: إن قصد الكف مع التمكن من الفعل أثيب، وإلا فلا ثواب ولا عقاب اهـ».

(٢) قال العراقي في الغيث الهامع (١/٩٢): «هذا القول غير معروف».

(٣) رواه البخاري في بدء الوحي، باب كيف بدأ الوحي (١)، ومسلم في الإمارة، باب قوله ﷺ «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ» (٤٩٠٤)، وأبو داود في الطلاق، باب فيما عني به الطلاق والنِّيَّاتِ (٢٢٠١)، والترمذي في فضائل الجهاد، باب فيمن يقاتل رياءً وللدنيا (١٦٤٦)، والنسائي في الطهارة، باب النية في الوضوء (٧٥)، وابن ماجه في في الزهد، باب النية (٤٢٢٧).

(٤) أي من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة. (تيسير التحرير: ١٤١/٢، شرح التنقيح، ص: ١٧١، الإحكام: ١٢٧/١، المحصول: ٣٠٢/٢، رفع الحاجب: ٥٤/٢، شرح الكوكب: ٤٩٣/١).

إِغْلَاماً ؛ وَالْأَكْثَرُ: «يَسْتَمِرُّ حَالُ الْمُبَاشَرَةِ»؛ وَإِمَامُ الْحَرَمَيْنِ وَالْغَزَالِيُّ: «يَنْقَطِعُ»؛ وَقَالَ قَوْمٌ: «لَا يَتَوَجَّهُ إِلَّا عِنْدَ الْمُبَاشَرَةِ». وَهُوَ التَّحْقِيقُ، فَالْمَلَامُ قَبْلُهَا عَلَى التَّلْبِيسِ بِالْكَفِّ الْمَنْهِيِّ.

مسألة: [صِحَّةُ التَّكْلِيفِ بِمَا عَلِمَ الْأَمْرُ انْتِفَاءً شَرْطِهِ]

يَصِحُّ التَّكْلِيفُ - وَيُوجَدُ مَعْلُومًا لِلْمَأْمُورِ إِثْرُهُ - مَعَ عِلْمِ الْأَمْرِ، وَكَذَا الْمَأْمُورِ فِي الْأَظْهَرِ، انْتِفَاءً شَرْطٍ وَقُوعِهِ.....

والأكثر من الجمهور^(١) قالوا: «(يَسْتَمِرُّ) تَعَلُّقُهُ الْإِلْزَامِي بِهِ (حَالُ الْمُبَاشَرَةِ) لَهُ».

(و) قَالَ (إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ وَالْغَزَالِيُّ): «يَنْقَطِعُ» التَّعَلُّقُ حَالُ الْمُبَاشَرَةِ، وَإِلَّا يَلْزَمُ طَلَبُ تَحْصِيلِ حَاصِلِ، وَلَا فَائِدَةٌ فِي طَلَبِهِ^(٢).

وَأَجِيبُ: بِأَنَّ الْفِعْلَ كَالصَّلَاةِ إِنَّمَا يَحْصُلُ بِالْفَرَاغِ مِنْهُ، لَانْتِفَاءِهِ بِانْتِفَاءِ جُزْءٍ مِنْهُ.

(وَقَالَ قَوْمٌ) مِنْهُمْ الْإِمَامُ الرَّازِيُّ: «(لَا يَتَوَجَّهُ) الْأَمْرُ بِأَنْ يَتَعَلَّقَ بِالْفِعْلِ الْإِلْزَامُ (إِلَّا عِنْدَ الْمُبَاشَرَةِ) لَهُ»^(٣).

٧٠

قَالَ الْمَصْنُفُ: «(وَهُوَ التَّحْقِيقُ) إِذْ لَا قُدْرَةَ عَلَيْهِ إِلَّا حِينَئِذٍ»^(٤).

وَمَا قِيلَ: «مِنْ أَنَّهُ يَلْزَمُ عَدَمُ الْعَصِيَانِ بِتَرْكِهِ»؟

فَجَوَابُهُ: قَوْلُهُ (فَالْمَلَامُ) بَفَتْحِ الْمِيمِ أَيْ اللَّوْمُ وَالذَّمُّ (قَبْلُهَا) أَيْ قَبْلَ الْمُبَاشَرَةِ، بِأَنْ تَرَكَ الْفِعْلَ أَيْ اللَّوْمُ حَالَ التَّرْكِ (عَلَى التَّلْبِيسِ بِالْكَفِّ) عَنِ الْفِعْلِ (الْمَنْهِيِّ) ذَلِكَ الْكَفُّ عَنْهُ لِأَنَّ الْأَمْرَ بِالشَّيْءِ يُفِيدُ النِّهْيَ عَنْ تَرْكِهِ.

(مسألة: [صِحَّةُ التَّكْلِيفِ بِمَا عَلِمَ الْأَمْرُ انْتِفَاءً شَرْطِهِ])

يَصِحُّ التَّكْلِيفُ^(٥) - وَيُوجَدُ مَعْلُومًا لِلْمَأْمُورِ إِثْرُهُ (أَيَّ عَقِبَ الْأَمْرِ الْمَسْمُوعِ لَهُ الدَّالُّ عَلَى التَّكْلِيفِ - (مَعَ عِلْمِ الْأَمْرِ - وَكَذَا الْمَأْمُورِ) أَيْضاً (فِي الْأَظْهَرِ - انْتِفَاءً شَرْطٍ وَقُوعِهِ) أَيْ وَقُوعِ

(١) أَيُّ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ وَالْحَنَابِلَةِ. (الإحكام: ١٢٧/١، التشنيف: ١٣٧/١، شرح الكوكب المنير: ٤٩٣/١).

(٢) وَبِهِ قَالَ الْمُعْتَزَلَةُ. (البرهان: ١٠٢/١، المستصفى: ٢٤٥/١، الإحكام: ١٢٧/١).

(٣) قَالَهُ الْحَنْفِيَّةُ وَاخْتَارَهُ الْإِمَامُ الرَّازِيُّ مَثَلًا. (تيسير التحرير: ١٤٢/٢، المحصول: ٢٧١/٢).

(٤) وَاخْتَارَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي «لُبِّ الْأَصُولِ» وَشَرَحَهُ (ص: ٣٣).

(٥) هَاهُنَا مَسْأَلَتَانِ: الْأُولَى: التَّكْلِيفُ مَعَ عِلْمِ انْتِفَاءِ شَرْطٍ وَقُوعِهِ، وَلِهَا حَالَتَانِ:

الْأُولَى: أَنْ يَعْلَمَ الْأَمْرُ وَحْدَهُ انْتِفَاءً شَرْطٍ وَقُوعِهِ كَأَمْرِ رَجُلٍ بِصَوْمِ يَوْمٍ عُلِمَ مَوْتُهُ قَبْلَهُ، فَذَهَبَ الْجُمْهُورُ =

عند وقته، كأمره رجلاً بصوم يومٍ علِمَ موته قبله، خلافاً لإمام الحرمين والمعتزلة.

المأمور به (عند وقته كأمره رجلاً بصوم يومٍ علِمَ موته قبله) للآمر فقط، أو له وللمأمور به بتوقيف من الأمر فإنه علِمَ في ذلك انتفاء شرط وقوع الصوم المأمور به من الحياة، والتميز عند وقته.

(خلافاً لإمام الحرمين والمعتزلة) في قولهم: «لا يصح التكليف مع ما ذكر، لانتفاء فائدته من الطاعة والعصيان بالفعل أو الترك».

وأجيب: بوجودها بالعزم على الفعل أو الترك.

وفي قولهم: «لا يعلم المأمور بشيء أنه مكلف به عقب سماعه للأمر به، لأنه قد لا يتمكن من فعله لموت قبل وقته، أو عجز عنه».

وأجيب: بأن الأصل عدم ذلك، ويتقدير وجوده ينقطع تعلُّق الأمر الدال على التكليف، كالوكيل في البيع غداً إذا مات أو عزل قبل الغد، ينقطع التوكيل.

ومسألة: «علم المأمور» حكى الآمدي^(١) وغيره^(٢) الاتفاق فيها على عدم صحة التكليف لانتفاء فائدته الموجودة حال الجهل بالعزم.

وبعض المتأخرين^(٣) قال: «وجودها بالعزم على تقدير وجود الشرط - قال - كما يعزم المجبوب في التوبة من الزنا على أن لا يعود إليه بتقدير القدرة عليه»^(٤)، فيصح التكليف عنده.

= من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة إلى صحة التكليف به. وذهب إمام الحرمين والمعتزلة إلى عدم صحته. ومن فوائده: المجامع في نهار رمضان إذا مات أو جن أثناء النهار هل تجب في تركه الكفارة؟ على الأول: نعم، وعلى الثاني: لا.

الحالة الثانية: أن يعلم الأمر والمأمور بانتفاء الشرط، فاتفق الأصوليون على منعه، وقال المصنف: بصحته استناداً إلى قول الفقهاء فيمن علمت أنها تحيض أثناء النهار «يجب عليها استفتاح النهار بالصوم».

المسألة الثانية: متى يعلم المكلف أنه مكلف؟ فذهب أهل السنن إلى أنه يعلمه عقب سماعه الأمر الدال على التكليف؛ وذهب المعتزلة إلى أنه يعلمه عند التمكن من الامتثال.

(تيسير التحرير: ١٤٢/٢، مختصر ابن الحاجب: ١٤/٢، البرهان: ١٢/٢، نهاية السؤل: ١/١٥٢، الإحكام: ١٣٣/١، شرح الكوكب: ٤٩٥/١).

(١) الإحكام للآمدي: ١٣٣/١.

(٢) كالصفي الهندي، والزرکشي، وشيخ الإسلام. (التشنيف: ١٣٩/١، غاية الوصول، ص: ٣٣).

(٣) وهو العلامة مجد الدين ابن تيمية من الحنابلة في كتابه «المُسَوِّدَة»، ص: ٥٣.

(٤) لكن نسبته شيخ الإسلام في غاية الوصول (ص: ٣٣) إلى شذوذ، ورده بمثل الذي رده الشارح.

أَمَّا مَعَ جَهْلِ الْأَمِيرِ فَاتِّفَاقٌ .

وجعل المصنفُ صحته الأظهرَ، واستندَ في ذلك - كما أشارَ إليه في «شرح المختصر»^(١) - إلى مسألة: «مَنْ عَلِمَتْ بِالْعَادَةِ، أَوْ بِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا تَحِيضٌ فِي أَثْنَاءِ يَوْمٍ مَعَيَّنٍ مِنْ رَمَضَانَ، هَلْ يَجِبُ عَلَيْهَا افْتِتَاحُهُ بِالصَّوْمِ؟

قال الغزالي في «المستصفى»: «أما عند المعتزلة فلا يجب، لأنَّ صَوْمَ بَعْضِ الْيَوْمِ غَيْرُ مَأْمُورٍ بِهِ، وَأَمَّا عِنْدَنَا: فَالْأَظْهَرُ وَجُوبُهُ، لِأَنَّ الْمَيْسُورَ لَا يَسْقُطُ بِالْمَعْسُورِ»^(٢).

ووجه الاستناد: أَنَّهَا كُتِّفَتْ بِالصَّوْمِ مَعَ عَلِمِهَا انْتِفَاءُ شَرْطِهِ مِنَ النِّقَاءِ عَنِ الْحَيْضِ جَمِيعِ النَّهَارِ .

وهذا مندفعٌ، فَإِنَّ الْمُكَلَّفَ بِهِ صَوْمُ بَعْضِ الْيَوْمِ الْخَالِي عَنِ الْحَيْضِ، وَالنِّقَاءُ عَنْهُ جَمِيعِ النَّهَارِ شَرْطٌ لَصَوْمِ جَمِيعِهِ، لَا بَعْضِهِ أَيْضًا.

وكذا ما قبله مُندَفَعٌ، فَإِنَّهُ لَا يَتَحَقَّقُ الْعَزْمُ عَلَى مَا لَا يَوْجَدُ شَرْطُهُ بِتَقْدِيرِ وَجُودِهِ، وَلَا عَلَى عَدَمِ الْعَوْدِ إِلَى مَا لَا قُدْرَةَ عَلَيْهِ بِتَقْدِيرِهَا، فَالْصَّوَابُ مَا حَكَّوْهُ مِنَ الْإِتِّفَاقِ عَلَى عَدَمِ الصَّحَةِ.

(أَمَّا) التَّكْلِيفُ بِشَيْءٍ (مَعَ جَهْلِ الْأَمِيرِ) انْتِفَاءُ شَرْطِ وَقُوعِهِ عِنْدَ وَقْتِهِ، بِأَنْ يَكُونَ الْأَمِيرُ غَيْرَ ٧٢ الشَّارِعِ كَأَمْرِ السَّيِّدِ عَبْدَهُ بِخِيَاطَةِ ثَوْبٍ غَدًا (فَاتِّفَاقٌ) أَيِ فُتِّمَتْ عَلَى صَحَّتِهِ، وَوُجُودِهِ^(٣).

(١) رفع الحاجب للمصنف: ٧٠/٢.

(٢) المستصفى للغزالي: ٢٠٠/١.

(٣) سبقه إليه ابنُ الحاجب في المختصر (١٤/٢)، لكن قال الصفي الهندي في الفائق (١٤٢/٢): «في

كلام بعضهم إشعارٌ بخلافٍ فيه». وتبعه الزركشي في التننيف (١٣٩/١).

قال العبدُ الفقيرُ غفرَ اللهَ له ولوالديه: هذا الذي حكاه الهندي وتبعه الزركشي لا قيمةَ له لِعدمِ ثبوته عَمَّنْ يُعْتَبَرُ قَوْلُهُ، وَلِشِدْوَذِهِ إِنْ ثَبَتَ، وَلِذَا جَرَّمَ الْمَصْنَفُ وَالشَّارِحُ وَشَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي غَايَةِ الْوَصُولِ (ص: ٣٣) بِالْإِتِّفَاقِ، اللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

خَاتِمَةٌ [فِي تَعْلُقِ الْحُكْمِ بِالْأَمْرَيْنِ]

الْحُكْمُ قَدْ يَتَعَلَّقُ بِأَمْرَيْنِ عَلَى التَّرْتِيبِ، فَيَحْرُمُ الْجَمْعُ، أَوْ يُبَاحُ، أَوْ يُسَنُّ؛ وَعَلَى الْبَدَلِ كَذَلِكَ.

(خَاتِمَةٌ [فِي تَعْلُقِ الْحُكْمِ بِالْأَمْرَيْنِ])

الْحُكْمُ قَدْ يَتَعَلَّقُ بِأَمْرَيْنِ فَأَكْثَرَ (على الترتيب، فَيَحْرُمُ الْجَمْعُ) كأكل المذكي والميتة، فإنَّ كُلًّا مِنْهُمَا يَجُوزُ أَكْلُهُ، لَكِنْ جَوَازُ أَكْلِ الْمَيِّتَةِ عِنْدَ الْعَجْزِ عَنْ غَيْرِهَا الَّذِي مِنْ جُمْلَةِ الْمَذْكِيِّ، فَيَحْرُمُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا لِحُرْمَةِ الْمَيِّتَةِ حَيْثُ قَدَّرَ عَلَى غَيْرِهَا؛

(أَوْ يُبَاحُ) الْجَمْعُ كَالْوُضوءِ وَالتَّيْمُمِ، فَإِنَّهُمَا جَائِزَانِ، وَجَوَازُ التَّيْمُمِ عِنْدَ الْعَجْزِ عَنِ الْوُضوءِ، وَقَدْ يُبَاحُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا كَأَنْ تَيَمَّمَ لِخَوْفِ بَطْإِ الْبُرِّ مِنَ الْوُضوءِ مَنْ عَمَّتْ ضَرُورَتُهُ مَحَلَّ الْوُضوءِ، ثُمَّ تَوَضَّأَ مُتَحَمِّلاً لِمَشَقَّةِ بَطْإِ الْبُرِّ وَإِنْ بَطَلَ بَوْضُوهُ تَيَمَّمَهُ لَانْتِفَاءِ فَائِدَتِهِ؛

(أَوْ يُسَنُّ) الْجَمْعُ كَخَصَالِ كَفَّارَةِ الْوِقَاعِ، فَإِنْ كُلًّا مِنْهَا وَاجِبٌ، لَكِنْ وَجوبُ الْإِطْعَامِ عِنْدَ الْعَجْزِ عَنِ الصَّيَامِ، وَوُجوبُ الصَّيَامِ عِنْدَ الْعَجْزِ عَنِ الْإِعْتِقِ^(١)، وَيُسَنُّ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا كَمَا قَالَ فِي «الْمَحْصُولِ»^(٢)، فَيَنْوِي بِكُلِّ الْكُفَّارَةِ وَإِنْ سَقَطَتْ بِالْأَوَّلَى، كَمَا يَنْوِي بِالصَّلَاةِ الْمُعَادَةِ الْفَرْضَ وَإِنْ سَقَطَ بِالْفِعْلِ أَوَّلًا.

(و) قَدْ يَتَعَلَّقُ الْحُكْمُ بِأَمْرَيْنِ فَأَكْثَرَ (على البدل كذلك) أي فَيَحْرُمُ الْجَمْعُ: كتزويج المرأة

(١) اتفق الجماهير من الأئمة الأربعة وغيرهم على أنَّ الواجب على مَنْ أفسد صومَ رمضان بالجماع عالماً عامداً أحدَ ثلاثٍ: عتقُ رقبةٍ، صيامُ شهرين متتابعين، إطعامُ ستين مسكيناً، ولكنهم اختلفوا هل الوجوبُ على الترتيب المذكور، فلا يجوز للمكفر العدولُ إلى الثاني إلا إذا عجزَ عن الأول أو هو بالخيار فيكفر بأيٍّ منها؟ على مذهبين:

أحدهما: أنه على الترتيب المذكور، قاله الحنفية والشافعية والحنابلة؛
ثانيهما: أنَّها على التخيير، فيختارُ أحدَ الثلاثِ، قاله المالكية.

(الهداية: ٤٧٤/٢)، الشرح الكبير: ٥٣٠/١، مغني المحتاج: ٥٩٩/١، المغني: ٢٠٥/٤.
تنبيه: عزَّا المرغيناني في الهداية (٤٧٦/٢) القول بالتخيير إلى إمامنا الشافعي، ونفَى التتابع إلى الإمام مالك، وكلاهما خطأ.

ومثله في «الهداية» غير قليل، فليتنحَرِ الناقلُ منها غيرَ المذهبِ الحنفي.

(٢) المحصول للرازي: ١٦٩/٢.

ومثله في نهاية السؤل (٩٠/١)، والبحر (٢٠٣/١).

.....

مِنْ كُفَّائِنَ، فَإِنَّ كُلًّا مِنْهُمَا يَجُوزُ لَهُ التَّزْوِيجُ مِنْهُ بَدَلًا عَنِ الْآخَرِ، أَيْ إِنْ لَمْ تُزَوَّجْ مِنَ الْآخَرِ، وَيَحْرُمُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا، بِأَنْ تُزَوَّجَ مِنْهُمَا مَعًا، أَوْ مُرْتَبًا؛
 أَوْ يُبَاحُ الْجَمْعُ: كَسَرِ الْعَوْدَةِ بِثَوْبَيْنِ، فَإِنَّ كُلًّا مِنْهُمَا يَجِبُ السُّرُّ بِهِ بَدَلًا عَنِ الْآخَرِ أَيْ إِنْ لَمْ تُسَّرْ بِالْآخَرِ، وَبَاحُ الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا، بِأَنْ يُجْعَلَ أَحَدُهُمَا فَوْقَ الْآخَرِ.
 أَوْ يُسَنُّ الْجَمْعُ: كَخَصَالِ كَفَّارَةِ الْيَمِينِ^(١)، فَإِنَّ كُلًّا مِنْهَا وَاجِبٌ بَدَلًا عَنْ غَيْرِهِ أَيْ إِنْ لَمْ يُفْعَلْ غَيْرُهُ مِنْهَا.

كما قال والد المصنف^(٢): «إنه^(٣) الأقرب إلى كلام الفقهاء». أي نظراً منهم للظاهر وإن كان التحقيق ما تقدّم^(٤) من «أن الواجب القدر المشترك بينها في ضمن أي معين منها». ويسنُّ الجمع بينها، كما قال في «المحصول»^(٥).

(١) قال تعالى في سورة المائدة [الآية: ٨٩]: «لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِالْفَوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ فَكَذَرْتُمْهُ، أَلَعَلَّكُمْ أَتُمْ مَسْكِينٌ مِنْ أَوْسَطِ مَا قَطْعْتُمْ أَهْلِيكُمْ أَوْ كَسَوْتُمْهُمْ أَوْ تَحَرَّيْتُمْ رَبَّهُمْ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ذَلِكَ كَفَرَةُ أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ» .

(٢) أي في الإيهاج: ٨٦/١.

(٣) أي أن الواجب كلاً منها بدلاً من الآخر هو الأقرب إلى كلام الفقهاء، الضمير «إنه» يعمود لكون الواجب كلاً منها بدلاً من الآخر. (البناني: ٣٥٥/١).

(٤) في مسألة «الواجب المخير»: ١٣٧/١.

(٥) المحصول: ١٦٩/٢.

ومثله في نهاية السؤل (٩٠/١)، غاية الوصول (ص: ٣٣)، الضياء اللامع (٢٠/٢)، التشنيف (١٤٠/١)، الغيث الهامع (٩٧/١)، البحر (٢٠٣/١)، شرح الكوكب (٣٨١/١)، النجوم اللوامع (٣٠٨/١).

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

الكتاب الأول

في الكتاب ومباحث الأقوال

الكتاب الأول في الكتاب ومباحث الأقوال.

الكتاب: القرآن. والمعني به هنا اللفظ المنزّل على مُحَمَّدٍ ﷺ للإعجازِ بسورة منه

٧٣

(الكتاب الأول في الكتاب ومباحث الأقوال)

المشتمل عليها من الأمر والنهي، والعام والخاص، والمطلق والمقيّد، والمُجمل والمُبين، ونحوها. (الكتاب) المراد به (القرآن)، غلب عليه من بين الكتب في عرف أهل الشرع، (والمعني به) أي بالقرآن (هنا) أي في أصول الفقه: (اللفظ المنزّل على مُحَمَّدٍ ﷺ للإعجازِ بسورة منه المُتعبّد بتلاوته).

يعني ما يصدق عليه هذا من أول سورة «الحمد لله» إلى آخر سورة «الناس» المحتجج^(٢) بأبعاضه، خلافاً للمعني بـ «القرآن» في أصول الدين من مدلول ذلك القائم بذاته تعالى^(٣). وإنما حدّوا القرآن مع تشخيصه بما ذكر من أوصافه ليتميّز مع ضبط كثرته عما لا يُسمّى باسمه من الكلام.

فخرج عن أن يُسمّى قرآنًا بـ «المنزّل على مُحَمَّدٍ ﷺ» الأحاديث غير الربّانية، والتوراة والإنجيل مثلاً؛

وبـ «الإعجاز»: أي إظهار صدق النبي ﷺ في دعواه الرسالة مجازاً عن إظهار عجز المرسل إليهم عن معارضته «الأحاديث الربّانية كحديث الصحيحين «أنا عند ظنّ عبدي بي...»^(٤)، وغيره. والاقتصار على الإعجاز وإن أنزل القرآن لغيره أيضاً، لأنّه المحتاج إليه في التمييز. وقوله: «بسورة منه» أي أيّ سورة كانت من جميع سورته، حكاية لأقلّ ما وقع به الإعجاز

(١) قال المصنف في منع الموانع (ص: ١٣٥): «قولنا «والمعني به هنا» إشارة إلى أن القرآن يُطلق تارة ويُراد به المعنى القائم بالنفس، وذلك محلّ نظر المتكلمين، وأخرى ويُراد به الألفاظ المقطّعة المسموعة، وهذا محلّ نظر الأصوليين والفقهاء وسائر خدمة الألفاظ كالنحاة والبيانين واللغويين».

(٢) بالنصب نعت لـ «ما يصدق»، أي أن القرآن أحد الأمور المحتجّج بها عند الأصوليين، والاحتجاج إنّما يكون بأبعاض اللفظ المذكور لا بمدلوله، فيكون القرآن هو اللفظ المذكور لا مدلوله.

(البناني: ٣٥٩/١).

(٣) إتحاف المريد للّقاني (ص: ١٠١)، وتحفة المريد للباجوري (ص: ٩٠).

(٤) رواه البخاري في التوحيد، باب قول الله تعالى ﴿وَيَعِزُّكُمْ اللَّهُ تَعَالَى﴾، (٦٨٦٥)، ومسلم في الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب فضل الذكر والدعاء... (٤٨٥١) والترمذي في الدعوات، باب في حسن الظنّ بالله (٣٥٢٧)، وابن ماجه في الأدب، باب فضل العمل (٣٨١٢).

الْمُتَعَبَّدُ بِتِلَاوَتِهِ .

[الْبَسْمَلَةُ مِنَ الْقُرْآنِ]

ومنه الْبَسْمَلَةُ أَوَّلُ كُلِّ سُورَةٍ غَيْرِ «بَرَاءَةٍ» عَلَى الصَّحِيحِ .

الصادق بـ «الكوثر» أقصر سورة، ومثلها فيه قدرها من غيرها، بخلاف ما دونها. وفائدته - كما قال^(١) - دفع إيهام العبارة بدونه أن الإعجاز بكل القرآن فقط. وبـ «المتعبَّد بتلاوته: أي أبدأ» ما نُسخَت تلاوته - كما قال^(٢) - منه «الشَّيْخُ وَالشَّيْخَةُ إِذَا زَنِيَا فَارْجُمُوهُمَا أَلْبَتَّةُ»، قال عمر رضي الله عنه «فإنَّا قَدْ قَرَأْنَاهَا» رواه الشافعي وغيره^(٣). وللحاجة في التمييز إلى إخراج ذلك. زاد المصنف على غيره^(٤) «الْمُتَعَبَّدُ بِتِلَاوَتِهِ» وإن كان من الأحكام، وهي لا تدخل في الحدود.

[الْبَسْمَلَةُ مِنَ الْقُرْآنِ]

(ومنه) أي من القرآن (البسملة أَوَّلُ كُلِّ سُورَةٍ غَيْرِ بَرَاءَةٍ عَلَى الصَّحِيحِ)^(٥) لأنها مكتوبة كذلك بخط السور في مصاحف الصحابة مع مبالغتهم في أن لا يُكْتَبَ فيها ما ليس منه ممَّا يتعلَّقُ به حتى النُّقْطُ وَالشَّكْلُ.

وقال القاضي أبو بكر الباقلاني وغيره: «ليست منه في ذلك، وإنما هي في الفاتحة لابتداء الكتاب على عادة الله تعالى في كتبه، ومنه سُنُّ لَنَا ابْتِدَاءُ الْكُتُبِ بِهَا، وفي غير الفاتحة للفصل بين السور».

(١) أي المصنف في منع الموانع (ص: ١٣٤).

(٢) أي المصنف في منع الموانع (ص: ١٣٤).

(٣) رواه مالك في الحدود، باب ما جاء في الرجم (١٢٩٧)، والنسائي في الكبرى (٢٧٠/٤)، وابن ماجه في الحدود، باب الرجم (٣٥٤٣)، ابن حبان في الحدود (٢٧٣/١٠)، والشافعي في مسنده (ص: ١٦٣)، والبيهقي في الكبرى (٢١١/٨)، وابن عوامة في مسنده (١٢٢/٤).

(٤) كابن الحاجب في مختصر المنتهى (١٤٨/٢) مع تحفة المسؤول، والإسنوي في نهاية السؤل (١/ ١٧٧)، حيث قال: «القرآن: هو الكلام المنزَّل للإعجازِ بِسُورَةٍ مِنْهُ».

(٥) اتفق العلماء على أن البسملة آية من «النمل»، وأنها ليست آية من «البراءة»، ولكنهم اختلفوا هل هي آية في أَوَّلِ كُلِّ سُورَةٍ غَيْرِ «البراءة» على مذاهب:

أحدها: أنها ليست آية من أوائل السور، قاله المالكية.

ثانيها: أنها آية أنزلت للفصل بين السور، قاله الحنفية والحنابلة.

[القراءة الشاذة ليست من القرآن]

لا مَا نُقِلَ أَحَاداً عَلَى الْأَصَحِّ .

قال ابن عباس رضي الله عنهما : « كان رسول الله ﷺ لا يَعْرِفُ فَضْلَ السُّورَةِ حَتَّى يَنْزِلَ عَلَيْهِ بِسْمُ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ » رواه أبو داود وغيره ^(١) .

وهي منه في أثناء « التَّمْلِ » إجماعاً ، وليست منه أَوَّلَ « بَرَاءة » لِتَزْوِيلِهَا بِالْقِتَالِ الَّذِي لَا تُنَاسِبُهُ الْبِسْمَلَةُ الْمُنَاسِبَةُ لِلرَّحْمَةِ وَالرَّفَقِ .

[القراءة الشاذة ليست من القرآن]

(لا مَا نُقِلَ أَحَاداً) قَرَأْنَا كَ « أَيْمَانِهِمَا » فِي قِرَاءَةِ « وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْمَانَهُمَا » ^(٢) ، فَإِنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْقُرْآنِ (عَلَى الْأَصَحِّ) ^(٣) ، لِأَنَّ الْقُرْآنَ لِإِعْجَازِهِ النَّاسَ عَنِ الْإِتْيَانِ بِمِثْلِ أَقْصَرِ سُورَةٍ تَتَوَفَّرُ الدَّوَاعِي عَلَى نَقْلِهِ تَوَاتُرًا .

وقيل : « إِنَّهُ مِنَ الْقُرْآنِ حَمَلًا عَلَى أَنَّهُ كَانَ مُتَوَاتِرًا فِي الْعَصْرِ الْأَوَّلِ لِعَدَالَةِ نَاقِلِهِ ، وَيَكْفِي التَّوَاتُرُ فِيهِ » .

= ثالثها : أَنَّهَا آيَةٌ مِنْ كُلِّ السُّورِ عِدا الْبَرَاءَةِ ، قَالَ الشَّافِعِيَّةُ .

(البحر الرائق: ١/٣٣٠ ، مواهب الجليل: ١/٥٤٤ ، المجموع: ٣/٢٧٩ ، كشف القناع: ١/٣٣٥) .

(١) رواه الحاكم في الصلاة (٨٤٥) وقال : «صحيح على شرط الشيخين» ، وقال الذهبي في التلخيص (٣٥٥/١) : «وأما هذا فثابت» ، وأبو داود في سننه في الصلاة ، باب مَنْ جَهَرَ بِالْبِسْمَلَةِ (٦٦٩) ، وفي مراسيله ، في الصلاة ، باب مَا جَاءَ فِي الْجَهْرِ بِ«بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ» (٣٦) ، وقال : «قد أسند هذا الحديث» ، وهذا أصحُّ .

قال العبدُ الفقيرُ غفر الله له ولوالديه : رجالُ الطريقين عند أبي داود ثقاتٌ أثباتٌ ، والله تعالى أعلم .
(٢) وهي قراءة عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ، رواه الطبري في تفسيره (٦/٢٢٨) ، وابنُ كثير في تفسيره (٢/٥٦) ، والبيهقي في سننه (٨/٢٧٠) .

وقال الحافظ في الفتح (١٢/١٠١) : «أخرجه سعيد بن منصور بسند صحيح عن إبراهيم النخعي قال : هي قراءتنا» يعني أصحاب ابن مسعود .

(٣) بل على الصحيح الذي لا خلاف فيه ، فحكاية الخلاف فيه غريبٌ ، ليس للمصنف فيه سلفٌ كما قال الزركشي في التنيف (١/١٤٨) ، وأقره عليه الوليُّ العراقي في الغيث الهامع (١/١٠٢) .

[القراءات المتواترة]

وَالسَّبْعُ مُتَوَاتِرَةٌ ؛

[القراءات المتواترة]

(و) القراءات (السَّبْعُ) المَعْرُوفَةُ لِلْقُرَّاءِ السَّبْعَةِ^(١) : أَبِي عمرو^(٢) ، وَنَافِعٌ^(٣) ، وَابْنُ كَثِيرٍ^(٤) وَعَامِرٌ^(٥) ، وَعَاصِمٌ^(٦) ، وَحَمْزَةُ^(٧) ،

(١) بل القراءات العشر متواترة على الصحيح كما يأتي في «القراءة الشادة وأحكامها» .

(منع الموانع، ص: ٣٥٠، النشر لابن الجزري: ٤٥/١) .

(٢) وأبو عمرو: هو أبو عمرو بن العلاء بن عَمَّار التميمي المازني، البصري، المقرئ النحوي، أحد الأئمة والقراء السبعة، أخذ القراءة عن أهل الحجاز والبصرة، وقرأ عليه خلق كثير، كان قدوة في القراءة والعربية، متمسكاً بالآثار، توفي رحمه الله سنة ٥٤هـ. (معركة القراء للذهبي: ١/١٠١) .

(٣) ونافع: هو نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم القارئ المدني، كان من القراء الفقهاء الشُّبَّاد، وكان أهل المدينة يقولون: قراءة نافع سنة، وكان صدوقاً صالح الحديث، ثبت القراءة، توفي رحمه الله تعالى سنة ١٦٩هـ. (تهذيب التهذيب: ٦٠٢/٥) .

(٤) وابن كثير: هو عبد الله بن كثير الداري المكي، أبو معبد، كان عطاراً بمكة، وأهل مكة يقولون للعطار: داري، القارئ، روى عن عكرمة ومجاهد وقرأ عليه القرآن، وعنه جماعة منهم ابننا عُبَيْنة وجريج، كان ثقةً صالح الحديث، إماماً في القراءة، لم يكن بمكة أقرأ منه، وإليه صارت قراءة أهل مكة، توفي رحمه الله تعالى سنة ١٢٠هـ. (تهذيب التهذيب: ٢٣٧/٣) .

(٥) وابن عامر: هو عبد الله بن عامر بن يزيد اليخضمي نسبة إلى يَخْضَبَ بلدة من اليَمَن، الدمشقي، أبو عمران، المقرئ، قرأ على المغيرة بن أبي شهاب، وعليه خلق كثير، وكان رئيس أهل المسجد زمن الوليد بن عبد الملك، كان ثقةً مع قلة الحديث، ولي قاضاً دمشق، ثم كان على مسجد دمشق لا يرى فيه بدعة إلا غيَّرها، اتَّخَذَهُ أَهْلُ الشَّامِ إماماً في القراءة، توفي رحمه الله سنة ١١٨هـ. (تهذيب التهذيب: ١٧٩/٣) .

(٦) وعاصم: هو عاصم بن بهذلة أبي النُّجُود الأسدي مولا هم، الكوفي، أبو بكر، المقرئ، شيخ القراء بالكوفة، أحد القراء السبعة، وإليه انتهت رئاسة القراء بالكوفة، جمع بين الفصاحة والإنقاذ، والتحرير والتجويد، وكان أحسن الناس صوتاً بالقرآن، ثقةً في الحديث، توفي رحمه الله سنة ١٢٩هـ. (تهذيب التهذيب: ٢٩/٣) .

(٧) وحَمْزَةُ: هو حمزة بن حبيب بن عمارة الكوفي التميمي مولا هم، أبو عمارة، أحد القراء السبعة، كان إماماً حجةً ثبتاً، بصيراً بالفرائض، عارفاً بالعربية، حافظاً للحديث، خاشعاً عابداً زاهداً ورعاً قانتاً لله تعالى، عديم النظر، انتهت إليه رئاسة القراءة بعد عاصم والأعمش، كان يُتَاجَرُ بالزيت، توفي=

قيل: «فِيمَا لَيْسَ مِنْ قَبِيلِ الْأَدَاءِ كَالْمَدِّ، وَالْإِمَالَةِ، وَتَخْفِيفِ الْهَمْزَةِ» ؛

والكسائي^(١) (متواترة)^(٢) من النبي ﷺ إلينا أي نقلها عنه جَمْعٌ يَمْتَنِعُ عادةً تواطؤهم على الكذب لمثلهم وهَلَمَّ.

(قيل) يعني قال ابن الحاجب: «(فِيمَا لَيْسَ مِنْ قَبِيلِ الْأَدَاءِ) أي فما هو من قبيله، بأن كان هيئةً لِلْفِطْرِ يَتَحَقَّقُ بدونها، فليس بمتواترٍ، وذلك (كَالْمَدِّ) الذي زِيدَ فِيهِ مَتَصِلًا وَمَنْفَصِلًا على أصله حتى بَلَغَ قَدْرَ الْفَيْنِ فِي نَحْوِ ﴿جَاءَ﴾^(٣)، ﴿وَمَا أُنْزِلَ﴾^(٤)، ووَائِينَ فِي نَحْوِ ﴿السُّوءِ﴾^(٥)، و﴿قَالُوا أَتُؤْمِنُ﴾^(٦)، وَيَاءَيْنِ فِي نَحْوِ ﴿وَجَاءَ﴾^(٧)، ﴿وَفِي أَنْفُسِكُمْ﴾^(٨)، أو أَقْلٌ مِنْ ذَلِكَ بِنَصْفٍ، أو أَكْثَرُ مِنْهُ بِنَصْفٍ، أو وَاحِدٍ، أو اثْنَيْنِ طَرُقَ لِلْقُرَاءِ؛

(وَالْإِمَالَةُ) التي هي خِلَافُ الْأَصْلِ^(٩) مِنَ الْفَتْحِ مَحْضَةً، أو بَيْنَ بَيْنَ بِأَنْ يَنْحَى بِالْفَتْحَةِ فِيمَا يُمَالُ كَ ﴿الْفَكَارِ﴾^(١٠) نَحْوَ الْكُسْرَةِ عَلَى وَجْهِ الْقُرْبِ مِنْهَا، أو مِنَ الْفَتْحَةِ (وَتَخْفِيفِ الْهَمْزَةِ) الذي هو خِلَافُ الْأَصْلِ^(١١) مِنَ التَّحْقِيقِ نَقْلًا

= رحمه الله تعالى سنة ١٥٦ هـ. (معرفة القراء للذهبي: ٩٣/١).

(١) والكسائي: هو علي بن حمزة بن عبد الله الأسدي مولاهم الكوفي أبو الحسن، الشهير بالكسائي، أحدُ القراء السبعة، كان إماماً في النحو واللغة والقراءات، وكان مؤدباً للأمين بن الرشيد، وله مصنفات قيمة منها: معاني القرآن، القراءات، النوادر وغيرها الكثير، توفي رحمه الله تعالى سنة ١٨٩ هـ. (معرفة القراء للذهبي: ١٠٠/١).

(٢) أي عند علماء أهل السنة، خلافاً للمعتزلة. (شرح الكوكب: ١٢٧/٢).

(٣) سورة النساء، الآية: ٤٣، وغيرها.

(٤) سورة البقرة، الآية: ١٠٢، وغيرها.

(٥) سورة النساء، الآية: ١٧، وغيرها.

(٦) سورة البقرة، الآية: ١٣، والشعراء، الآية: ١١١.

(٧) سورة الزمر، الآية: ٦٩، والفجر، الآية: ٢٣.

(٨) سورة الذاريات، الآية: ٢١.

(٩) الإِمَالَةُ ثَلَاثَةٌ: إِمَالَةٌ مَحْضَةٌ وهي أَنْ يُنْحَى بِالْأَلْفِ إِلَى الْيَاءِ، وَتَكُونُ الْيَاءُ أَقْرَبُ.

وإِمَالَةٌ بِالْفَتْحَةِ إِلَى الْكُسْرَةِ، وَتَكُونُ الْكُسْرَةُ أَقْرَبُ.

وإِمَالَةٌ بَيْنَ وَبَيْنَ إِلَّا أَنَّ الْأَلْفَ وَالْفَتْحَةَ أَقْرَبُ، وَهَذِهِ أَصْعَبُ الْإِمَالَتَيْنِ، وَكُلُّهُمَا مُتَوَاتِرَةٌ.

(منع الموانع، ص: ٣٤١).

(١٠) سورة التوبة، الآية: ٤٠.

(١١) وَيُسَمَّى تَلْيِينًا وَتَسْهِيلًا أَيْضًا، وَهُوَ أَرْبَعُ أَنْوَاعٍ كُلُّهَا مُتَوَاتِرَةٌ بِلَا شَكٍّ، الْأَوَّلُ: النُّقْلُ، وَهُوَ نَقْلُ حَرَكَةٍ=

قال أبو شامة: «والألفاظ المُخْتَلَفُ فيها بَيْنَ القُرَّاءِ» .

نحو ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾^(١)، وإبدالِ نحو ﴿يُؤْمِنُونَ﴾^(٢)، وتسهيلاً نحو ﴿أَيْتَكُمْ﴾^(٣)، وإسقاطاً نحو ﴿جَاءَ أَجْلُهُمْ﴾^(٤)،^(٥).

(قال أبو شامة^(٦): «والألفاظ المُخْتَلَفُ فيها بين القُرَّاءِ) أي كما قال المصنف^(٧) في أداء

= الهمزة إلى الساكن قبلها نحو ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾ بنقل فتحة الهمزة إلى دال «قد»، وتسقط الهمزة في القراءة، وهو قراءة نافع من طريقِ وَرْشٍ في حالِ الوصلِ والوقف، وقراءة حمزة في حال الوقف.
الثاني: البَدَل، وهو أن تُبدَلَ الهمزة حرفَ مَدٍّ من جنس حركة ما قبلها؛ إن كانت فتحةً أُبدِلَتْ ألفاً نحو ﴿يَا كُفْرًا﴾، أو ضمةً أُبدِلَتْ واواً نحو ﴿يُؤْمِنُونَ﴾، أو كسرةً أُبدِلَتْ ياءً نحو تحوله تعالى في سورة غافر (الآية: ٣): ﴿الَّذِي﴾، وهو قراءة أبي عمرو بن العلاء ونافع من طريقِ وَرْشٍ في فاء الفعل، وحمزة إذا وقف عليه.

الثالث: التسهيل، وهو أن تُسهَّلَ الهمزة بينها وبين الحرف الذي منه حركته؛ فإن كانت مضمومةً سُهِّلَتْ بين الهمزة والواو، أو مفتوحةً فبين الهمزة والألف، أو مكسورةً فبين الهمزة والياء، ويُسمَّى إشماماً، وقراءه كثير من القراء، وأجمعوا عليه في قوله تعالى في سورة الأنعام (الآية: ١٤٣) ﴿ثُمَّ يَنْتَهِ أَزْوَاجُكَ مِنَ الْفُتَيَانِ الَّذِينَ﴾ ونحوه، وذكره النحاة من لغة العرب التي بها نزل القرآن.

الرابع: الإسقاط، وهو أن تسقط إحدى همزتين إذا اتفقا في الحركتين كقوله تعالى في سورة يونس (الآية: ٤٩) ﴿إِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ﴾، قرأه نافع وابن كثير. (منع الموانع، ص: ٣٤٢ - ٣٤٧).

(١) سورة المؤمنون، الآية: ١، والأعلى، الآية: ١٤، والشمس، الآية: ٩ .

(٢) سورة البقرة، الآية: ٣، وغيرها.

(٣) سورة الأنعام، الآية: ١٩، وغيرها.

(٤) سورة الأعراف، الآية: ٣٤، وغيرها .

(٥) مختصر المنتهى لابن الحاجب: ٢/٢١.

قال العبد الفقير غفر الله له ولوالديه: القراءات السبع متواترة، والمد متواتر والإمالة متواترة لا ريب فيها، ويحمل قول ابن الحاجب: «كالمَد والإمالة» على مقادير المد وكيفية الإمالة، وإلا فهو فاسد، وليس له فيه سلف، والله أعلم. (منع الموانع، ص: ٣٣٦، الإتيان: ٢٢٣/١، شرح الكوكب: ١٢٨/٢).

(٦) وأبو شامة: هو عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم شهاب الدين أبو القاسم، المقدسي ثم الدمشقي الشافعي، الإمام المقرئ، النحوي الأصولي، الملقَّب بـ «أبي شامة»، أحد الأئمة، برع في فنون العلم حتى بلغ رتبة الاجتهاد، ولي مشيخة دار الحديث، ومشيخة الإقراء بالأشرفية، ألَّف كتباً مفيدة منها: شرح الشاطبية، توفي رحمه الله سنة ٦٦٥ هـ بدمشق. (معرفة القراء للذهبي: ٢/٦٧٣).

(٧) أي في منع الموانع (ص: ٤٣٨).

الكلمة، يعني غير ما تقدّم كالألفاظهم فيما فيه حرفٌ مشدّد نحو ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ بزيادةٍ على أقلّ التشديد من مبالغةٍ أو توسُّطٍ.

وغير ابن الحاجب وأبا شامة لم يتعرّضوا لِمَا قالاه^(١)، والمصنّف وافقَ على عدم تواتر الأول^(٢)، وتردّد في تواتر الثاني^(٣)، وجزّم بتواتر الثالث بأنواعه السابقة^(٤)، وقال في الرابع^(٥): «إنّه متواترٌ فيما يظهر».

ومقصوده ممّا نقله عن أبي شامة المتناول بظاهره لِمَا قبله مع زيادة تلك الزيادة التي مثلها بما تقدّم، على أنّ أبا شامة لم يُرد جميع الألفاظ، إذ قال في كتابه «المرشد الوجيز»: «ما شاع على السنة جماعة من متأخري المقرئين وغيرهم من أنّ القراءات السبع متواترة، نقول به فيما اتفقت الطرق على نقله عن القراء السبعة، دون ما اختلفت فيه، بمعنى: أنه نفيت نسبته إليهم في بعض الطرق، وذلك موجودٌ في كتب القراءات، لاسيما كتب المغاربة والمشاركة، فبينهما تباينٌ في مواضع كثيرة».

والحاصل: أنّنا لا نلتزم التواتر في جميع الألفاظ المختلف فيها بين القراء، أي بل منها ٧٧ المتواتر، وهو ما اتفقت الطرق على نقله عنهم، وغير المتواتر، وهو ما اختلفت فيه بالمعنى السابق، وهذا بظاهره يتناول ما ليس من قبيل الأداء، وما هو من قبيله وإنّ حمله المصنّف على ما هو من قبيله كما تقدّم.

(١) أي ليس لهما سلفٌ في ذلك، قال عمدة القراء والمحدثين الشمس ابن الجزري في النشر في القراءات العشر (١/ ٣٠): «لا نعلم أحداً تقدّم ابن الحاجب في ذلك، وقد نصّ أئمة الأصول على تواتر ذلك كلّ».

وأقرّه عليه الحافظ السيوطي في الإتقان (١/ ٢٢٣).

(٢) أي على عدم تواتر الزيادة في المدّ، لا على أصل المدّ.

(منع الموانع للنصف، ص: ٣٣٦).

(٣) أي في كيفية الإمالة من قصورٍ ومبالغةٍ وبين وبين، لا في أصل الإمالة فهي متواترة قطعاً كما أنّ أصل المدّ متواتر قطعاً. (منع الموانع، ص: ٣٤١).

(٤) أي بتواتر تخفيف الهمزة بأنواعه الأربعة السابقة. (منع الموانع، ص: ٣٤٧).

(٥) أي في الألفاظ المختلف فيها. (منع الموانع، ص: ٣٤٨).

[القِرَاءَةُ الشَّاذَّةُ، وَأَحْكَامُهَا]

وَلَا تَجُوزُ الْقِرَاءَةُ بِالشَّاذِّ. وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ مَا وَرَاءَ الْعَشْرِ

[القِرَاءَةُ الشَّاذَّةُ، وَأَحْكَامُهَا]

(ولا تجوز القراءة بالشاذ)^(١) أي ما نُقل قرآنًا آحاداً لا في الصلاة، ولا خارجها بناءً على الأصح المتقدم: «أنه ليس من القرآن»^(٢)، وتبطل الصلاة به إن غيّر المعنى، وكان قارئه عامداً عالماً، كما قاله النووي في «فتاويه»^(٣).

(والصحيح أنه ما وراء العشرة)^(٤) أي السبعة السابقة، وقراءات:

(١) اختلف العلماء في جواز القراءة بالشاذ على مذهبين: أحدهما: المنع، قاله الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة؛ ثانيهما: الجواز، قاله بعض من الأربعة. (أصول السرخسي: ٢٧٩/١، مختصر ابن الحاجب: ١٩/٢، المستصفى: ٢٩٤/١، النشر في القراءات العشر: ١٤/١، شرح الكوكب: ١٣٦/٢).

(٢) انظر: «القراءة الشاذة ليس من القرآن»: ١٧١/١.

(٣) الفتاوى للإمام النووي، ص: ١٥٤.

(٤) قال المصنف رحمه الله في منع الموانع (ص: ٣٥٠): «وأما كوننا لم نذكر «العشر» بدل «السبع» مع ادعائنا تواترها، فلأن السبع لم يختلف في تواترها، فذكرنا أولاً موضع الإجماع، ثم عطفنا عليه موضع الخلاف، على أن القول بأن القراءات الثلاث غير متواترة في غاية السقوط، ولا يصح القول به عمّن يُعتبر قوله في الدين، وهي لا تُخالف السبع. سمعت الشيخ الإمام رحمه الله تعالى يُشدّد النكير على بعض القضاة، وقد بلغه أنه منع من القراءة بها، وقال: ما أجهله؟ واستأذنه بعض أصحابنا مرة في إقراء السبع، فقال: أذن لك أن تُقرئ العشر». وقال الإمام ابن الجزري رحمه الله تعالى في النشر (١/٤٥): «وقد جرى بيني وبينه [أي شيخه التاج السبكي] كلام كثير، قلت له: ينبغي أن تقول: والعشر متواترة ولا بُد؟ فقال: أردنا التنبيه على الخلاف. فقلت: وأين الخلاف؟ وأين القائل به؟ ومن قال إن قراءة أبي جعفر وخلف يعقوب غير متواترة؟ فقال: يُفهم ذلك من قول ابن الحاجب «والسبع متواترة». فقلت: أي سبع؟ وعلى تقدير أن يكون هؤلاء السبعة، مع أن كلام ابن الحاجب لا يدل عليه، فقراءة خلف لا تخرج عن قراءة واحد منهم في حرف فكيف يقول أحد بعدم تواترها مع ادعاء تواتر السبع؟ وأيضاً قلنا: إنه يعني هؤلاء السبعة في أي رواية؟ ومن أي طريق؟ ومن أي كتاب؟ إذ التخصيص لم يدعِ ابن الحاجب، ولو ادعى لما سلّم له. . . . ثم كتبت له استفتاء في ذلك، فأجابني بأن القراءات العشر متواترة معلومة من الدين بالضرورة، لا يكابر في شيء من ذلك إلا جاهل». وقال البدر الزركشي في التننيف (١/١٥٤): «قال الشيخ أثير الدين أبو حيان وكان من أئمة هذا الشأن: لا نعلم أحداً من المسلمين حطّر القراءة بالثلاث الزائدة على السبع، بل قرئ بها في سائر الأمصار».

وَفَقَاقًا لِلْبَغَوِيِّ، وَالشَّيْخِ الْإِمَامِ؛

يَعْقُوب^(١)، وَأَبِي جَعْفَرٍ^(٢)، وَخَلْفٍ^(٣)، فهذه الثلاثة تجوز القراءة بها (وفاقاً للبغوي^(٤) والشيخ الإمام) والد المصنف، لأنها لا تُخالِف رسم السَّيِّع: من صحة السند، واستقامة الوجه في العربية، وموافقة خط المصحف الإمام^(٥).

ولا يَضُرُّ في العزو إلى البغوي عدم ذكره خَلْفًا^(٦)، فإنَّ قراءته - كما قال

(١) وَيَعْقُوب: هو يعقوب بن إسحاق بن زيد الحضري البصري، أبو محمد، أحد القراء العشرة، كان إماماً كبيراً ثقةً، عالماً صالحاً، ديناً، انتهت إليه رئاسة الإقراء بعد أبي عمرو بالبصرة، قال أبو حاتم: هو أعلم من رأيت بالحروف، والاختلاف في القراءات، ومذاهب النحو. وله مصنفات مفيدة منها: وجوه القراءات، ووقف التمام، توفي رحمه الله سنة ٢٠٥ هـ بالبصرة. (الأعلام: ٨/ ١٩٥).

(٢) وَأَبُو جَعْفَرٍ: هو يزيد بن القعقاع مولى عبد الله به عباس، المخزومي، الشهير بأبي جعفر، أحد القراء العشرة، كان تابعياً كبيراً القدر، انتهت إليه رئاسة أهل المدينة في القراءة، وعُرف بالفرائ، أخذ القراءة عرضاً على ابن عباس، وعنه نافع بن عبد الرحمان وغيره، روي عن نافع: لَمَّا غُسِّلَ أَبُو جَعْفَرٍ بَعْدَ وَفَاتِهِ نَظَرُوا مَا بَيْنَ نَحْرِهِ إِلَى فُؤْدِهِ مِثْلُ رِقَّةِ الْمُصْحَفِ، فَمَا شَكَّ أَحَدٌ مِمَّنْ حَضَرَهُ أَنَّهُ الْقُرْآنُ، تَوَفَّى رَحِمَهُ اللَّهُ سَنَةَ ١٣٠ هـ عَلَى الْأَصْح. (النشر: ١/ ١٧٨، وفيات الأعيان: ٦٢٧٤).

(٣) وَخَلْفٌ: هو خَلْفُ بْنُ هِشَامِ بْنِ ثَعْلَبٍ، أَبُو مُحَمَّدٍ الْبَزَّارُ، الْمُقَرَّرِيُّ الْبَغْدَادِيُّ، أَحَدُ الْقُرَاءِ الْعَشْرَةِ، كَانَ عَالِماً عَابِداً ثَقَّةً، سَمِعَ مِنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه، كَانَ إِمَاماً ثَقَّةً زَاهِداً، فَلَا تَخْرُجُ قِرَاءَتُهُ عَنْ قِرَاءَةِ الْكُوفِيِّينَ فِي حَرْفٍ وَاحِدٍ، تَوَفَّى رَحِمَهُ اللَّهُ سَنَةَ ٢٢٩ هـ. (النشر: ١/ ١٩١، الأعلام: ٨/ ١٩٥).

(٤) وَالْبَغَوِيُّ: هو الحسين بن مسعود، الفراء، أبو محمد محي السنة، البغوي، كان إماماً ورعاً زاهداً، فقيهاً محدثاً مفسراً، جامعاً بين العلم والعمل، سالكاً سبيل السلف، محققاً مع كثرة النقل، مخشوشناً يأكل الخبر وحده، ولا يلقي الدرس إلا على طهارة، وقدره عالٍ في التفسير والفقه، وكان التقى السبكي يُجلُّه جداً، ألَّفَ كِتَاباً نَفِيسَةً مِنْهَا: شَرْحُ السَّنَةِ، الْمَصَابِيحُ، مَعَالِمُ التَّنْزِيلِ فِي التَّفْسِيرِ، وَغَيْرُهَا، تَوَفَّى رَحِمَهُ اللَّهُ سَنَةَ ٥١٦ هـ بِمَرْوٍ، وَدُفِنَ بِجَانِبِ شَيْخِهِ الْقَاضِي الْحُسَيْنِ. (الطبقات السبكي: ٧/ ٧٥).

(٥) اجْتِمَاعُ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ كَافٍ فِي كَوْنِ الْقِرَاءَةِ غَيْرِ شَاذَةٍ وَلَوْ مَعَ عَدَمِ التَّوَاتُرِ عِنْدَ أَكْثَرِ الْقُرَاءِ وَبَعْضِ الْفُقَهَاءِ مِنْهُمْ الْبَغَوِيُّ عَلَى مَا اخْتَارَهُ الْمُصَنِّفُ، فَالْقِرَاءَةُ عَنْدهُمْ ثَلَاثَةٌ: مُتَوَاتِرٌ، صَحِيحَةٌ (وهي ما اجتمعت فيها الثلاثة مع عدم التواتر)، وشاذةٌ، فتجوز القراءة بالأولين دون الثالثة.

أَمَّا الْأَصُولِيُّونَ وَبَعْضُ الْفُقَهَاءِ مِنْهُمْ النَّوَوِيُّ لَا يَكْتَفُونَ بِهَذِهِ الثَّلَاثَةِ، بَلْ يَشْتَرِطُونَ مَعَهَا التَّوَاتُرَ، فَلَا تَجُوزُ الْقِرَاءَةُ إِلَّا بِالْأُولَى. (المجموع: ٣/ ٣٥٨، معالم التنزيل: ١/ ٥٤، النجوم اللوامع: ١/ ٣٢١).

(٦) حَيْثُ قَالَ فِي مُقَدِّمَةِ تَفْسِيرِهِ (١/ ٥٤): «إِنَّ النَّاسَ كَمَا أَنَّهُمْ مُتَعَبِّدُونَ بِاتِّبَاعِ أَحْكَامِ الْقُرْآنِ وَحِفْظِ حُدُودِهِ، فَهُمْ مُتَعَبِّدُونَ بِتَلَاوِثِهِ وَحِفْظِ حُرُوفِهِ عَلَى سَنَنِ خَطِّ الْمُصْحَفِ الْإِمَامِ الَّذِي اتَّفَقَتْ عَلَيْهِ الصَّحَابَةُ، وَأَنْ لَا يُجَاوِزُوا فِيمَا يُوَافِقُ الْخَطَّ عَمَّا قَرَأَ بِهِ الْقُرَاءُ الْمَعْرُوفُونَ الَّذِينَ خَلَفُوا الصَّحَابَةَ وَالتَّابِعِينَ، وَاتَّفَقَتِ الْأُمَّةُ =

وَقِيلَ: «مَا وَرَاءَ السَّبْعَةِ» .

أَمَّا إِجْرَاؤُهُ مَجْرَى الْآحَادِ فَهُوَ الصَّحِيحُ .

المصنف^(١) - مُلَفَّقَةٌ من القراءات السبعة، إذ له في كلِّ حرفٍ موافقٌ منهم وإن اجتمعت له هيئة ليست لواحدٍ منهم فجعلت قراءةً تخصُّه.

(وقيل): «الشاذُّ (ما وراء السبعة)، فتكون الثلاث منه لا تجوز القراءة بها على هذا وإن حكى البغوي الاتفاق على الجواز، غير مَصْرَحٍ بِخَلْفٍ كما تقدَّم.

(أما إجراؤه مَجْرَى) الأخبار (الآحاد) في الاحتجاج (فهو الصحيح)^(٢)، لأنه منقولٌ عن النبي ﷺ، ولا يلزم من انتفاء خصوص قرآنه انتفاء عموم خبره .

والثاني عليه بعض أصحابنا: «لا يُحتَجُّ به، لأنه إنما نُقِلَ قرآنًا، ولم تُثَبِّتْ قرآنه»^(٣).

وعلى الأول احتجاجٌ كثيرٌ من فقهاءنا على قطع يمين السارق^(٤) بقراءة «أَيْمَانَهُما»^(٥)؛ وإنَّما لم يوجبوا التتابع في صوم كفارة اليمين الذي هو أحد قولي الشافعي^(٦) بقراءة

= على اختيارهم، فهم: أبو جعفر، نافع المدنيان، ابن كثير المكي، ابن عامر الشامي، أبو عمرو، يعقوب البصريان، عاصم، حمزة، الكسائي الكوفيون». (مختصرًا).

(١) أي في منع الموانع (ص: ٣٥٣).

(٢) اختلف العلماء في حجية قراءة الشاذة على مذهبين، فالصحيح الذي عليه الجمهور من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة أنها حجة. (أصول السرخسي: ٢٨١/١، التشنيف: ١٥٤/١، القواعد والفوائد، ص: ١٥٥، شرح الكوكب: ١٣٨/٢).

(٣) وهو رواية عن مالك و الشافعي وأحمد، واختاره إمام الحرمين في البرهان (١/١٤٧)، والآمدني في الإحكام (١/١٣٨)، والنووي في شرح مسلم (٥/١٣٢)، وابن الحاجب في مختصره (٢/١٩).

(٤) اتفق العلماء على أنَّ مَنْ سرق نصاباً من حرزه مع عدم الشبهة قطعت يمينه، غير أنَّهم اختلفوا في المأخذ، فَمَنْ قال بحجية القراءة الشاذة أخذ بها، وَمَنْ قال بعدم حجيتها أخذ بفعل رسول الله ﷺ وخلفائه من بعده. (أثر الاختلاف لشيخنا وشيخ شيوخنا العلامة الفقيه الأصولي اللغوي الأستاذ الدكتور مصطفى سعيد الخن، ص: ٣٩٨).

(٥) وهي قراءة عبد الله بن مسعود ؓ سبق تخريجه قريباً في «القراءة الشاذة ليست من القرآن»: ١/١٧١ .

(٦) اختلف العلماء في وجوب التتابع في صيام كفارة اليمين على مذهبين: أحدهما: الوجوب، قاله الحنفية والحنابلة؛ ثانيهما: عدم الوجوب، قاله المالكية والشافعية .

(أصول السرخسي: ١/٢٨١، الشرح الكبير: ٢/١٣٣، نهاية المحتاج: ٨/١٧٤، المغني: ٨/٧٥٢).

[لَيْسَ فِي الْكِتَابِ وَالسَّنَّةِ مَا لَا مَعْنَى لَهُ]

وَلَا يَجُوزُ وَرُودُ مَا لَا مَعْنَى لَهُ فِي الْكِتَابِ وَالسَّنَّةِ خِلَافاً لِلْحَشْوِيَّةِ،

«متابعات»^(١)، قال المصنف: «كَأَنَّهُ لِمَا صَحَّحَ الدَّارِقُطْنِيُّ إِسْنَادَهُ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا: «نَزَلَتْ ﴿فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مُتَابِعَاتٍ﴾ فَسَقَطَتْ (مُتَابِعَاتٍ)»^(٢).

[لَيْسَ فِي الْكِتَابِ وَالسَّنَّةِ مَا لَا مَعْنَى لَهُ]

(و لا يجوز ورود ما لا معنى له في الكتاب^(٣) والسنة.

خِلَافاً لِلْحَشْوِيَّةِ) فِي تَجْوِيزِهِمْ وَرُودَ ذَلِكَ فِي الْكِتَابِ قَالُوا: «لَوْجُودِهِ فِيهِ كَالْحُرُوفِ الْمُقْطَعَةِ أَوَائِلَ السُّورِ، وَفِي السَّنَةِ بِالْقِيَاسِ عَلَى الْكِتَابِ».

وَأَجِيبُ: بِأَنَّ الْحُرُوفَ أَسْمَاءَ لِلسُّورِ كـ«طه»، وَيس^(٤).

(١) قَوْلُهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْمَائِدَةِ (الآيَةُ: ٨٩): ﴿وَلَمَّا تَمَّ يَحْيَىٰ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ﴾ قَرَأَهُ ابْنُ مَسْعُودٍ وَأَبِي بَنْ كَعْبٍ «ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ مُتَابِعَاتٍ» رَوَاهُمَا الطَّبْرِيُّ فِي تَفْسِيرِهِ (٣٠/٧)، وَابْنُ كَثِيرٍ فِي تَفْسِيرِهِ (٩٢/٢)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي مُصَنَّفِهِ (١٢٣٦٦، ١٢٣٦٨)، وَصَحَّحَ الْأَوَّلُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ فِي سَنَنِهِ (٥/٤)، وَالثَّانِي الْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ (٣٠٣/٢)، وَوَفَّقَهُ الذَّهَبِيُّ.

(٢) قَالَ الْعَبْدُ الْفَقِيرُ غُفَرَ اللَّهُ لَهُ وَلِوَالِدَيْهِ: كَذَا ذَكَرَهُ الْمَصْنُفُ هَذِهِ الرَّوَايَةَ فِي شَرْحِ الْمَخْتَصَرِ (٩٥/٢)، وَهَنَا، وَالْحَافِظُ ابْنُ كَثِيرٍ فِي تَحْقِيقِ الطَّالِبِ (ص: ١٣٠)، وَشَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي غَايَةِ الْوُصُولِ (ص: ٣٥)، وَعَزَّوْهُ جَمِيعاً لِلدَّارِقُطْنِيِّ، وَلَكِنْ الْمَوْجُودُ فِي سَنَنِ الدَّارِقُطْنِيِّ فِي الصِّيَامِ (٢٢٩١، ٢٢٩٢) عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «نَزَلَتْ ﴿فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرٍ مُتَابِعَاتٍ﴾ فَسَقَطَتْ (مُتَابِعَاتٍ)» وَقَالَ: «هَذَا إِسْنَادٌ صَحِيحٌ»، وَبِسَنَنِهِ رَوَاهُ أَيْضاً الْبَيْهَقِيُّ فِي سَنَنِ الْكَبْرَى (٢٥٨/٤).

إِذْنُ فَالْجَوَابُ الصَّحِيحُ عَنْ قِرَاءَةِ ابْنِ الْمَسْعُودِ كَمَا قَالَ الْبَدْرُ الزَّرْكَشِيُّ فِي التَّشْنِيفِ (١٥٥/١) هُوَ أَنَّ الشَّافِعِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَجْرَاهَا فِي الْجَدِيدِ مَجْرَى التَّأْوِيلِ، وَلَمْ يَثْبُتْ عِنْدَهُ أَنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ عَلَى أَنَّهُ قَرَأَ، أَوْ ثَبَّتَ وَحَمَلَهُ عَلَى التَّدْبِيرِ، وَهُوَ أَوْلَى. وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(٣) قَالَ السَّيْفُ الْأَمْدِيُّ فِي الْإِحْكَامِ (١٤٣/١): «الْقُرْآنُ لَا يَتَصَوَّرُ اشْتِمَالُهُ عَلَى مَا لَا مَعْنَى لَهُ فِي نَفْسِهِ لِكَوْنِهِ هَذِياناً وَتَقْصاً يَتَعَالَى كَلَامُ الرَّبِّ تَعَالَى عَنْهُ، خِلَافاً لِمَنْ لَا يُؤَيِّدُهُ لَهُ».

هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ مَفْرُوضَةٌ عِنْدَ الْأَصُولِيِّينَ فِي الْقُرْآنِ، وَإِنَّمَا الْحَقُّ بِهَ السَّنَةِ الْإِمَامُ فِي الْمَحْصُولِ (٣٨٥/١)، وَتَبِعَهُ الْمَصْنُفُ هُنَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٤) وَمَحَلُّ الْخِلَافِ فِيمَا لَهُ مَعْنَى لَمْ نَفْهَمْهُ كَالْحُرُوفِ الْمُقْطَعَةِ، وَآيَاتِ الصِّفَاتِ، أَمَّا مَا لَا مَعْنَى لَهُ أَصْلاً فَلَا يَجُوزُ وَرُودُهُ بِاتِّفَاقِ الْعُقَلَاءِ. (التَّشْنِيفُ: ١٥٦/١).

وَلَا مَا يُعْنَى بِهِ غَيْرُ ظَاهِرِهِ إِلَّا بِدَلِيلٍ، خِلَافًا لِلْمُرْجِئَةِ .

[لَا يَجُوزُ بَقَاءُ مُجْمَلٍ غَيْرِ مُبَيَّنٍ]

وَفِي بَقَاءِ مُجْمَلٍ غَيْرِ مُبَيَّنٍ،

وُسُمُوا حَشَوِيَّةً^(١) من قول الحسن البصري لَمَّا وَجَدَ كَلَامَهُمْ سَاقِطًا، وَكَانُوا يَجْلِسُونَ فِي حَلْقَتِهِ أَمَامَهُ: «رُدُّوا هَؤُلَاءِ إِلَى حَشَا الْحَلْقَةِ» أَيِ جَانِبِهَا .

(وَلَا) يَجُوزُ أَنْ يَرَدَّ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ (مَا يُعْنَى بِهِ غَيْرُ ظَاهِرِهِ إِلَّا بِدَلِيلٍ)^(٢) يُبَيِّنُ الْمُرَادَ كَمَا فِي الْعَامِ الْمَخْصُوصِ بِمَتَأَخَّرِ . (خِلَافًا لِلْمُرْجِئَةِ) فِي تَجْوِيزِهِمْ وَرُودَ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ، حَيْثُ قَالُوا: «الْمُرَادُ بِالْآيَاتِ وَالْأَخْبَارِ الظَّاهِرَةِ فِي عِقَابِ عُصَاةِ الْمُؤْمِنِينَ التَّرْهِيْبُ فَقَطْ، بِنَاءً عَلَى مَعْتَقَدِهِمْ أَنَّ الْمَعْصِيَةَ لَا تَضُرُّ مَعَ الْإِيمَانِ» .

وُسُمُوا مُرْجِئَةً^(٣) لِإِرْجَائِهِمْ، أَيِ تَأْخِيرِهِمْ إِيَّاهَا عَنْ الْإِعْتِبَارِ .

٧٩

[لَا يَجُوزُ بَقَاءُ مُجْمَلٍ غَيْرِ مُبَيَّنٍ]

(وَفِي بَقَاءِ مُجْمَلٍ) فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ بِنَاءً عَلَى الْأَصْحَحِ الْآتِي مِنْ وَقُوعِهِ فِيهِمَا^(٤)، (غَيْرِ مُبَيَّنٍ) أَيِ عَلَى إِجْمَالِهِ، بِأَنْ لَمْ يَتَضَحَّ الْمُرَادُ مِنْهُ إِلَى وَفَاتِهِ ﷺ أَقْوَالٌ .

أَحَدُهَا: لَا، لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَكْمَلَ الدِّينَ قَبْلَ وَفَاتِهِ لِقَوْلِهِ ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾^(٥) .

ثَانِيهَا: نَعَمْ، قَالَ تَعَالَى فِي مِثْلِهِ الْكِتَابِ ﴿وَمَا يَسْكُمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾^(٦)، إِذِ الْوَقْفُ هُنَا

(١) هُمْ جَمَاعَةٌ جَعَلُوا مَعْبُودَهُمْ صُورَ ذَاتِ أَعْضَاءٍ وَأَبْعَاضٍ، فَجَوَّزُوا لَهُ التَّزْوِيلَ وَالصُّعُودَ وَالْإِنْتِقَالَ وَغَيْرَ ذَلِكَ. (الْمِلْكُ وَالنِّحْلُ: ١/٢١١). قَوْمٌ قَاتَلَهُمُ اللَّهُ، يَنْبَغِي تَنْزِيَهُ الْكِتَابِ عَنْ آرَائِهِمْ.

(٢) مَحَلُّ الْخِلَافِ فِي آيَاتِ الْوَعِيدِ وَأَحَادِيثِهِ، لَا فِي الْأَوَامِرِ وَالنَّوَاحِي. (شرح الكوكب: ٢/١٤٧).

(٣) الْإِرْجَاءُ عَلَى مَعْنَى: التَّأْخِيرُ: وَقَدْ كَانُوا يُؤَخِّرُونَ الْعَمَلَ عَنِ النِّيَّةِ وَالْعَقْدِ.

وَإِعْطَاءُ الرِّجَاءِ: وَقَدْ كَانُوا يَقُولُونَ: لَا تَضُرُّ مَعَ الْإِيمَانِ مَعْصِيَةٌ كَمَا لَا تَنْفَعُ مَعَ الْكُفْرِ طَاعَةٌ، وَالْمُرْجِئَةُ أَرْبَعَةُ أَصْنَافٍ: مُرْجِئَةُ الْخَوَارِجِ، وَمُرْجِئَةُ الْقَدَرِيَّةِ، وَمُرْجِئَةُ الْجَبَرِيَّةِ، وَالْمُرْجِئَةُ الْخَالِصَةُ. (الْمِلْكُ وَالنِّحْلُ: ١/١٣٩).

(٤) انْظُرْ: «الْمَجْمَلُ وَاقِعٌ»: ١/٤٣٦ .

(٥) سُورَةُ الْمَائِدَةِ، آيَةُ: ٣.

(٦) قَالَهُ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ. (التَّشْنِيفُ: ١/١٥٧).

(٧) سُورَةُ آلِ عِمْرَانَ، آيَةُ: ٧.

ثالثها الأصح : لا يَبْقَى الْمُكَلَّفُ بِمَعْرِفَتِهِ .

[الأدلة النقلية قد تُفيد اليقين]

والحق أن الأدلة النقلية قد تُفيد اليقين بانضمام تواتر ، أو غيره .

كما عليه جمهور العلماء^(١)، وإذا ثبت في الكتاب يثبت في السنة، لعدم القائل بالفرق بينهما^(٢).
(ثالثها الأصح لا يبقى) المُجْمَلُ (المُكَلَّفُ بِمَعْرِفَتِهِ) غير مبيّن للحاجة إلى بيانه حذراً من التكليف بما لا يُطاق، بخلاف غير المُكَلَّفِ^(٣).

على أن صواب العبارة «بالعمل به» كما في «البرهان»^(٤)، وفي بعض نسخه «بالعلم به» وهو تحريف من ناسخ مشى عليه المصنف، إذ وقع له من غير تأمل.

[الأدلة النقلية قد تُفيد اليقين]

(والحق) كما اختاره الإمام الرازي^(٥) وغيره^(٦) (أن الأدلة النقلية قد تُفيد اليقين بانضمام تواتر أو غيره)^(٧) من المشاهدة كما في أدلة وجوب الصلاة ونحوها، فإن الصحابة رضي الله تعالى عنهم علموا معانيها المرادة بالقرائن المشاهدة، ونحن علمناها بواسطة نقل تلك القرائن إلينا تواتراً. فاندفع توجيه من أطلق أنها لا تُفيد اليقين بانتفاء العلم بالمراد منها^(٨).

(١) قاله عامة العلماء من السلف والخلف.

(رفع الحاجب: ١٠٠/٢، فواتح الرحموت: ٣٣/٢، شرح الكوكب: ١٥٠/٢).

(٢) قاله بعض العلماء. (التشنيف: ١٥٧/١).

(٣) قاله الجمهور من الشافعية الحنابلة وغيرهم. (التشنيف: ١٥٧/١، شرح الكوكب: ١٥٠/٢).

(٤) البرهان لإمام الحرمين: ٢٨٥/١.

قال الزركشي في التشنيف (١٥٧/١): «والظاهر أنه تنقيح للقول الثاني، لا مذهب ثالث».

(٥) المحصول للرازي: ٤٠٨/١.

(٦) كالآمدي في كتابه «الأبكار». (التشنيف: ١٥٧/١).

(٧) كعدم الاشتراك فيها، وكذا التخصيص ونحوها مما يرجب حمل اللفظ على غير ظاهره، وكعدم التعارض فيها. (التشنيف: ١٥٧/١).

(٨) قاله طائفة من العلماء. (التشنيف: ١٥٧/١).

وهناك قول ثالث: وهو أن الأدلة النقلية تُفيد اليقين مطلقاً، قاله الحشوية كما نقل عنهم الآمدي في

كتاب «الأبكار». (التشنيف: ١٥٧/١).

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

المنطوق والمفهوم

الْمَنْطُوقُ وَالْمَفْهُومُ

الْمَنْطُوقُ: مَا دَلَّ عَلَيْهِ اللَّفْظُ فِي مَحَلِّ النُّطْقِ .

[أَقْسَامُ الْمَنْطُوقِ]

وهو نَصٌّ إِنْ أَفَادَ مَعْنَى لَا يَحْتَمِلُ غَيْرَهُ كَزَيْدٍ، ظَاهِرٌ إِنْ احْتَمَلَ مَرْجُوحاً كَالْأَسَدِ .

(المنطوق والمفهوم) أي هذا مبحثهما.

(المنطوق: ما) أي معنى (دَلَّ عليه اللفظ في مَحَلِّ النُّطْقِ) حكماً كان كما مثله في «شرح» ٨٠ المختصر^(١) كغيره^(٢) بـ «تحريم التأفيف أي للوالدين» الدال عليه قوله تعالى ﴿فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَيْ﴾^(٣)، أو غير حكم^(٤) كما يؤخذ من تمثيله في قوله:

[أَقْسَامُ الْمَنْطُوقِ]

(وهو) أي اللفظ الدال في مَحَلِّ النُّطْقِ: ١- (نَصٌّ) أي يسمّى بذلك (إِنْ أَفَادَ مَعْنَى لَا يَحْتَمِلُ غَيْرَهُ) أي غير ذلك المعنى (كزَيْدٍ) في نحو «جاء زَيْدٌ» فإنه مُفِيدٌ للذات المشخصة من غير احتمالٍ لغيرها^(٥). ٢- (ظَاهِرٌ) أي يُسَمَّى بذلك (إِنْ احْتَمَلَ) بدل المعنى الذي أفاده (مَرْجُوحاً كَالْأَسَدِ) في نحو «رَأَيْتُ الْيَوْمَ الْأَسَدَ» فإنه مفيدٌ للحيوان المفترس، مُحْتَمِلٌ للرجل الشجاع بدله، وهو معنى مرجوحٌ لأنه معنى مجازي، والأول الحقيقي المتبادر إلى الذهن.

(١) رفع الحاجب للمصنف: ٣٨٣/٣.

(٢) أي كإمام الحرمين في البرهان: ٢٧٧/١.

(٣) سورة الإسراء، الآية: ٢٣.

(٤) أي بأن يكون محلّ النطق معنى كالتأفيف في الآية، أو ذاتاً كزَيْدٍ. (النجوم اللوامع: ٣٢٨/١).

(٥) هذا أحسنُ حدوده، وإنما سُمِّيَ به لارتفاعه على غيره من الألفاظ في الدلالة. ويُطْلَقُ النَّصُّ بثلاث اعتبارات:

الأول: مُقَابِلُ الظَّاهِرِ، وهو المراد هنا.

الثاني: ما يدلُّ على معنى قطعاً وَيَحْتَمِلُ معه غيره كصبيغ العموم، فإن دلالتها على أصل المعنى قطعيةٌ وعلى الأفراد ظاهرةٌ.

الثالث: ما دَلَّ على معنى ظاهرٍ وهو غالبُ استعمالِ الفقهاء كقولهم: «نَصَّ الشافعي على كذا»، وقولهم: «لَنَا النَّصُّ وَالْقِيَاسُ» يُرِيدُونَ بِالنَّصِّ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ مُطْلَقاً. (التشنيف: ١٦٠/١).

[المَفْرَد والمُرَكَّب]

واللَّفْظُ إِنْ دَلَّ جُزْؤُهُ عَلَى جُزْءِ الْمَعْنَى فَمُرَكَّبٌ، وَإِلَّا فَمُفْرَدٌ.

[دَلَالَةُ الْمُطَابَقَةِ، وَالتَّضَمُّنِ، وَالْإِتِّزَامِ]

وَدَلَالَةُ اللَّفْظِ عَلَى مَعْنَاهُ مُطَابَقَةٌ، وَعَلَى جُزْئِهِ تَضَمُّنٌ، وَلَا زِمَهُ الدَّهْنِيُّ الْإِتِّزَامُ.

أَمَّا الْمُحْتَمِلُ لِمَعْنَى مُسَاوٍ لِلْآخِرِ فَيَسَمَّى مُجَمَّلاً - وسيا تي^(١) - كَالجَوْنُ فِي «ثَوْبُ زَيْدِ الْجَوْنِ» فَإِنَّهُ مُحْتَمِلٌ لِمَعْنِيهِ: أَيِ الْأَسْوَدِ وَالْأَبْيَضِ عَلَى السَّوَاءِ^(٢).

[المَفْرَد والمُرَكَّب]

(وَاللَّفْظُ إِنْ دَلَّ جُزْؤُهُ عَلَى جُزْءِ الْمَعْنَى) كـ«غلام زيد» (فَمُرَكَّبٌ)^(٣).

وَالْإِتِّزَامُ أَيِ إِنْ لَمْ يَدَلَّ جُزْؤُهُ عَلَى جُزْءِ مَعْنَاهُ، بِأَنْ لَا يَكُونَ لَهُ جُزْءٌ كَهَمْزَةِ الْإِسْتِفْهَامِ، أَوْ يَكُونَ لَهُ جُزْءٌ غَيْرُ دَالٍ عَلَى مَعْنَى كـ«زيد»، أَوْ دَالٍ عَلَى مَعْنَى غَيْرِ جُزْءِ مَعْنَاهُ كـ«عبد الله» عِلْمًا (فَمُفْرَدٌ).

[دَلَالَةُ الْمُطَابَقَةِ، وَالتَّضَمُّنِ، وَالْإِتِّزَامِ]

وَدَلَالَةُ^(٤) اللَّفْظِ عَلَى مَعْنَاهُ مُطَابَقَةٌ، وَتَسَمَّى دَلَالَةً مُطَابَقَةً أَيْضًا لِطَبَاقَةِ الدَّالِّ لِلْمَدْلُولِ؛ (وَعَلَى جُزْئِهِ) أَيِ مَعْنَاهُ (تَضَمُّنٌ) وَتَسَمَّى دَلَالَةً تَضَمُّنِيَّةً أَيْضًا لِتَضَمُّنِ الْمَعْنَى لِجُزْئِهِ الْمَدْلُولِ؛ (وَلَا زِمَهُ) أَيِ لَزِمَ مَعْنَاهُ (الدَّهْنِيُّ) سِوَاءَ لَزِمَهُ فِي الْخَارِجِ أَيْضًا أَمْ لَا (الْإِتِّزَامُ) وَتَسَمَّى دَلَالَةُ الْإِتِّزَامِ أَيْضًا، لِاتِّزَامِ الْمَعْنَى أَيِ اسْتِلْزَمَهُ لِلْمَدْلُولِ. ٨١

(١) انظر: «تعريف المجمل»: ٤٣٠/١.

(٢) المصباح المنير للفيومي (١/١١٥).

(٣) أي سواء كان تركيب إسناد كـ«قام زيد» و«زيد قائم»، أو تركيب مزج كـ«خمسة عشر»، أو تركيب إضافة كـ«غلام زيد».

تنبيه: يرد على تعريف المصنف المأخوذ من البيضاوي في المنهاج (١/١٩٧) قولنا «حيوان ناطق» علمًا على «إنسان»، فينبغي أن يزداد في التعريف «حين هو جزؤه» كما في المحصول (١/١٢٢).

(٤) الدلالة: هي كون الشيء يلزم من فهمه فهم شيء آخر. وهي إما لفظية، أو وضعية كدلالة الزوال على وجوب الظهر، أو عقلية كدلالة وجود المسبب على وجوب السبب.

ثم اللفظية ثلاثة: عقلية كدلالة اللفظ على وجود اللافت؛ طبيعية كدلالة اللفظ الخارج عند السعال على وجود المرض؛ وضعية وهي المراد هنا. (نهاية السؤل: ١/١٩٣).

وَالْأُولَى لَفْظِيَّةٌ ، وَالثَّنَتَانِ عَقْلِيَّتَانِ .

[دَلَالَةُ الْاِقْتِضَاءِ ، وَالْإِشَارَةِ]

ثُمَّ الْمَنْطُوقُ إِنْ تَوَقَّفَ الصَّدْقُ أَوْ الصَّحَّةُ عَلَى إِضْمَارٍ فَدَلَالَةُ اقْتِضَاءٍ ،

كدلالة «الإنسان» على «الحيوان الناطق» في الأول، وعلى «الحيوان» في الثاني، وعلى «قابل العلم» في الثالث، اللازم خارجاً أيضاً،
وكدلالة العمى أي عدم البصر عما من شأنه البصر على البصر اللازم للعمى ذهنياً، المنافي له خارجاً^(١).

(وَالْأُولَى)^(٢) أي دلالة المطابقة (لفظية)، لأنها يمحض اللفظ. (والثنتان) أي دلالتا التضمن والالتزام (عقليتان)، لتوقفهما على انتقال الذهن من المعنى إلى جزئه، ولازمه.

[دَلَالَةُ الْاِقْتِضَاءِ ، وَالْإِشَارَةِ]

(ثُمَّ الْمَنْطُوقُ إِنْ تَوَقَّفَ الصَّدْقُ) فِيهِ - (أَوْ الصَّحَّةُ) لَهُ عَقْلًا ، أَوْ شَرْعًا - (عَلَى إِضْمَارٍ) أَيْ تَقْدِيرٍ فِيمَا دَلَّ عَلَيْهِ (فَدَلَالَةُ اقْتِضَاءٍ) أَيْ فَدَلَالَةُ اللَّفْظِ الدَّالِّ عَلَى الْمَنْطُوقِ عَلَى مَعْنَى ذَلِكَ الْمُضْمَرِ الْمُقْصُودِ تُسَمَّى دَلَالَةً اقْتِضَاءٍ .

الأول كما في «مسند» أخي عاصم الآتي في مبحث «المجمل»^(٣) «رُفِعَ عَنْ أَمْتِي الْخَطَأُ

(١) تَبَيَّنَ: هَاهُنَا أَمْرَانِ: الأول: دَلَالَةُ اللَّفْظِ، وَهِيَ فَهْمُ السَّامِعِ مِنَ الْكَلَامِ تَمَامَ الْمُسَمَّى، أَوْ جُزْأَهُ، أَوْ لَازِمَهُ كَمَا بَيَّنَّهَ الْمُصَنِّفُ .

الثاني: الدلالة باللفظ، وهي استعمال اللفظ إما فيما وضع له أولاً، وهو الحقيقة، أو فيما وضع له ثانياً لعلاقة، وهو المجاز. وبينهما فرق من خمسة وجوه، ذكرها الإسنوي في نهاية السؤل (١/١٩٣)، فليراجع.

(٢) اتفق العلماء على أن دلالة المطابقة لفظية، ولكنهم اختلفوا في التضمن والالتزام على ثلاثة مذاهب: أحدها: أنهما لفظيتان، ظاهر صنيع الإسنوي في نهاية السؤل (١/١٩٣) اختياره .

ثانيها: أنهما عقليتان، قاله الإمام في المحصول (١/٢٢٠)، وتبعه المصنف والشارح .

ثالثها: أن التضمن لفظي والالتزام عقلي، قاله الجمهور من المالكية والشافعية والحنابلة وغيرهم . (مختصر ابن الحاجب: ١/١٢١، الأحكام: ١/١٥، تيسير الوصول، ص: ٩٦، شرح الكوكب: ١/١٢٧).

(٣) انظر: «بيان ما يظن فيه إجمال وليس كذلك»: ٤٣٢/١ .

وَأَنَّ لَمْ يَتَوَقَّفْ وَدَلَّ عَلَى مَا لَمْ يُقْصَدُ فَدَلَالَةٌ إِشَارَةٌ .

وَالنَّسْيَانُ^(١) أَيِ الْمُؤَاخَذَةُ بِهِمَا ، لِتَوَقُّفِ صِدْقِهِ عَلَى ذَلِكَ لِوُقُوعِهِمَا .

والثاني كما في قوله تعالى ﴿وَسَلِّ الْقَرْيَةَ﴾^(٢) أَيِ أَهْلِهَا ، إِذِ الْقَرْيَةُ ، وَهِيَ الْأَبْنِيَّةُ الْمُجْتَمِعَةُ ، لَا يَصِحُّ سَوَالُهَا عَقْلًا .

والثالث كما في قولك لِمَالِكٍ عَبْدٌ : «أَعْتَقَ عَبْدَكَ عَنِّي» فَعَلَّ ، فَإِنَّهُ يَصِحُّ عَنْكَ : أَيِ «مَلِكُهُ لِي فَأَعْتَقَهُ عَنِّي» لِتَوَقُّفِ صِحَّةِ الْعِتْقِ شَرْعًا عَلَى الْمَلِكِ .

(وَأَنَّ لَمْ يَتَوَقَّفْ) أَيِ الصَّدْقُ فِي الْمَنْطُوقِ وَلَا الصَّحَّةُ لَهُ عَلَى إِضْمَارِ (وَدَلَّ) اللَّفْظُ الْمُفِيدُ لَهُ (عَلَى مَا لَمْ يُقْصَدُ) بِهِ (فَدَلَالَةٌ إِشَارَةٌ) أَيِ فَدَلَالَةُ اللَّفْظِ عَلَى ذَلِكَ الْمَعْنَى الَّذِي لَمْ يُقْصَدُ بِهِ تَسْمَى دَلَالَةً إِشَارَةً ، كَدَلَالَةِ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿أَجَلٌ لَّكُمْ لَيْلَةُ الْيَمِينِ الرَّفْتُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾^(٣) عَلَى صِحَّةِ صَوْمٍ مَنْ أَصْبَحَ جَنِبًا لِلزُّومَةِ لِلْمَقْصُودِ بِهِ مِنْ جَوَازِ جَمَاعَتِهِمْ فِي اللَّيْلِ الصَّادِقِ بِأَخْرِ جُزْءٍ مِنْهُ .

(١) ذَكَرَهُ بِهَذَا اللَّفْظِ كَثِيرٌ مِنَ الْفُقَهَاءِ وَالْأَصُولِيِّينَ ، وَلَكِنْ لَا وَجُودَ لَهُ بِهَذَا اللَّفْظِ ، وَأَقْرَبُ الْمَوْجُودِ مَا رَوَاهُ ابْنُ عَدِي فِي الْكَامِلِ (٢/١٥٠) ، وَالذَّهَبِيُّ فِي الْمِيزَانِ (٢/١٣٠) ، وَابْنُ حَجَرٍ فِي اللِّسَانِ (٢/١١١) كُلُّهُمْ فِي تَرْجُمَةِ جَعْفَرِ بْنِ جَسَرٍ : «رَفَعَ اللَّهُ عَنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ ثَلَاثًا : الْخَطَأَ ، وَالنَّسْيَانَ ، وَمَا يُكْرَهُونَ عَلَيْهِ» ، وَجَعَفَرُ هَذَا صَاحِبُ الْمَنَاقِبِ وَمِنْ مَنَاقِبِهِ هَذَا .

وَأَحْسَنُ الْمَوْجُودِ حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ الْمَرْفُوعُ : «لَنْ اللَّهُ تَجَاوَزَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأَ ، وَالنَّسْيَانَ ، وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ» . رَوَاهُ ابْنُ حَبَّانٍ فِي صَحِيحِهِ (١٦/٢٠٢) ، وَالْحَاكِمُ فِي الطَّلَاقِ (٢٨٠١) ، وَقَالَ : «صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ» ، وَوَأَقْفَهُ الذَّهَبِيُّ ، وَابْنُ مَاجَةَ فِي الطَّلَاقِ ، بِأَبِ طَلَاقِ الْمَكْرَهِ وَالنَّاسِي (٢٠٤٣) ، وَقَالَ الْبُوصَيْرِيُّ فِي زَوَائِدِهِ (٢/١٢٦) : «إِسْنَادٌ صَحِيحٌ» ، وَالِدَارِقُطْنِيُّ فِي سَنَنِهِ (٢/١٧٠) ، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ (١١٢٧٤) ، وَالْأَوْسَطُ (٨٢٧٣) ، وَالصَّغِيرُ (٧٦٥) .

وَحَسَنُ النَّوَوِيِّ فِي الْأَرْبَعِينَ ، وَصَحَّحَهُ بِاللَّفْظِ الْأَوَّلِ فِي الرَّوْضَةِ (٨/١٩٣) ، وَسَكَتَ عَلَيْهِ ابْنُ حَجَرٍ فِي التَّلْخِصِ (١/٢٨١) ، وَالسَّيُوطِيُّ فِي الْجَامِعِ الصَّغِيرِ (٤٤٦١) .

وَرَوَى بِطَرَقٍ ضَعِيفَةٍ عَنْ أَبِي ذَرٍّ ، وَثَوْبَانَ ، وَأَبِي الدَّرْدَاءِ ، وَأَبِي عَمْرٍو ، وَأَبِي بَكْرَةَ ، فَعُلِمَ أَنَّ الْحَدِيثَ بِاللَّفْظِ الْأَخِيرِ قَوِيٌّ لَا يَنْزِلُ عَنِ الْحَسَنِ ، فَيَكُونُ اللَّفْظُ الْأَوَّلُ رَوَايَةً بِالْمَعْنَى . وَيُحْمَلُ إِنكَارُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ لَهُ فِي عِلَلِهِ (١/٥٦١) ، وَأَبِي حَاتِمٍ فِي عِلَلِ ابْنِهِ (١/٤٣١) عَلَى خُصُوصِ كَوْنِ اللَّفْظِ الْأَوَّلِ مَرْفُوعًا ، فَالْمَحْدُثُونَ لَا يَكْتَفُونَ بِصِحَّةِ الْمَعْنَى الْمَرْفُوعِ ، بَلْ يَتَحَرَّوْنَ فِي نَسْبَةِ كُلِّ كَلِمَةٍ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَمَا قَالَ أَسَاتُذُنَا الْعَلَامَةُ مُحَدِّثُ الدِّيَارِ الشَّامِيَةِ الْأَسَاتُذُ الدُّكْتُورُ نُورُ الدِّينِ حَفْظَةُ اللَّهِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(٢) سُورَةُ يُونُسَ ، آيَةُ : ٨٢ .

(٣) سُورَةُ الْبَقَرَةِ ، آيَةُ : ١٨٧ .

[فَحْوَى الْخِطَابِ، وَلَحْنُ الْخِطَابِ]

والمفهوم: ما دلَّ عليه اللفظ، لا في محلِّ النطق. فإنَّ وافقَ حكمه المنطوق

[فَحْوَى الْخِطَابِ، وَلَحْنُ الْخِطَابِ]

(والمفهوم: ما) أي معنَى (دلَّ عليه اللفظ لا في محلِّ النطق)^(١) من حكمٍ ومحلِّه^(٢) كتحریم كذا، كما سيأتي.

(فإنَّ وافقَ حكمه) المشتمل هو عليه (المنطوق) أي الحكم المنطوق به (فموافقة)، ويُسمَّى مفهومَ موافقة أيضاً.

ثمَّ هو (فحوى الخطاب) أي يُسمَّى بذلك (إنَّ كان أوَّلَى) من المنطوق، (ولحنه) أي لحن الخطاب أي يسمَّى بذلك (إنَّ كان مُساوياً) للمنطوق.

مثال المفهوم الأوَّلَى: تحریم ضربِ الوالدين، الدالُّ عليه نظراً للمعنى قوله تعالى ﴿فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ﴾^(٣) فهو أوَّلَى من تحریم التأفیف المنطوق، لأشدية الضرب من التأفیف في الإيذاء.

ومثال المساوي: تحریم إحراق مالِ اليتيم، الدالُّ عليه نظراً للمعنى آية ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا﴾^(٤)، فهو مُساوٍ لتحریم الأكل، لمساواة الإحراق للأكل في الإتلاف.

(١) قوله «لا في محلِّ النطق» إشارة إلى أنَّ الدلالة في المفهوم ليست وضعيَّة، بل انتقاليَّة، فإنَّ الذهن يتقل من فهم القليل إلى فهم الكثير بطريق التنبیه بأحدهما إلى الآخر .
(التشنيف: ١/١٦٥).

(٢) أي معاً، لا انفراداً، وإلَّا لزم إضافة الشيء إلى نفسه في قول المصنف: «حكمه»، أو التكرار في قول الشارح: «ويطلق المفهوم على محلِّ الحكم أيضاً» .
وقوله «كتحریم كذا» مثالٌ لهما، أي «تحریم» مثالٌ للحكم، و«كذا» مثالٌ للمحلِّ، فإنَّ الحكم في آية التأفیف تحریم الضرب ونحوه، والمحلُّ فيها الضرب، فيُطلقُ «المفهوم» عليهما وإنَّ كان إطلاقه على الحكم هو الشائع.

(النجوم اللوامع: ١/٣٣٢).

(٣) سورة الإسراء، الآية: ٢٣.

(٤) سورة النساء، الآية: ١٠.

فمُوافقةٌ. فحوى الخطاب إن كان أولى، ولحنه إن كان مساوياً. وقيل: «لا تكون مساوياً».

(وقيل: «لا تكون» الموافقة (مساوياً)^(١) أي - كما قال المصنف^(٢) - لا يُسمى بالموافقة المساوي^(٣)، وإن كان مثل الأولى في الاحتجاج به^(٤)، وباسمه المتقدم يُسمى «الأولى» أيضاً على هذا^(٥)).

وفحوى^(٦) الكلام: ما يفهم منه قطعاً، ولحنه^(٧): معناه، ومنه قوله تعالى ﴿وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي

(١) اختلف العلماء في اشتراط الأولوية في مفهوم الموافقة على مذهبين: أحدهما: لا، قاله الجمهور من المالكية والشافعية والحنابلة وغيرهم؛ ثانيهما: نعم، قاله بعض العلماء.

(مختصر ابن الحاجب: ١٧٢/٢، التشنيف: ١٦٦/١، شرح الكوكب: ٣٨١/٣).

(٢) أي كما قال المصنف تبعاً لابن الحاجب، وعبارته في شرح المختصر (٤٩١/٣): «ثم المفهوم: مفهوم موافقة، ومفهوم مخالفة. فالأول: أن يكون المسكوت موافقاً في الحكم، ويُسمى «فحوى الخطاب» و«لحن الخطاب» كتحریم الضرب في قوله تعالى: ﴿فَلَا تَقُلْ لِّمَنْ أَيْ﴾؛ والجزء بما فوق المثقال من قوله تعالى: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ۖ﴾ (٧) وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ؛ وكتأدية مادون القنطار من «يؤذه إليك»، وعدم الأكثر من «لا يؤذه إليك» في قوله تعالى: ﴿وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنَّهُ بِقِطَارٍ يُؤْذِيهِ إِلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمَنَّهُ بِدِينَارٍ لَا يُؤْذِيهِ إِلَيْكَ﴾.

وهو تنبيه بالأدنى على الأعلى والأشد مناسبة، فلذلك كان الحكم في غيره أولى. وهو صريح في اشتراط الأولوية في مفهوم الموافقة. (بتصرف يسير).

(٣) إشارة إلى أن قول المصنف: «لا يكون مساوياً» مقلوب، والأصل: «لا يكون المساوي موافقة»، لأن النزاع في أن «المساوي» هل يُسمى موافقة أو لا؟ (البناني: ٣٨٥/١).

(٤) أي أن الخلاف في التسمية والاصطلاح، لا في الحقيقة، ولا مشاحة في الأسماء كما قال الزركشي في التشنيف (١٦٦/١).

(٥) فعلى هذا القول يكون مفهوم الموافقة هو أولى فقط، ويُسمى فحوى الخطاب ولحن الخطاب، والمساوي على هذا يُسمى مفهوم مساواة. وقوله «الأولى» نائب فاعل «يُسمى».

(البناني: ٣٨٥/١، رفع الحاجب: ٤٩٢/٣).

(٦) قال الفيومي في المصباح (ص: ٤٦٤): «(فَحْوَى الكلام) بالقصر وقد يُمد: معناه، ولحنه: وفهمته من فحوى كلامه وفحوائه؛ و(فَحَا فلان بكلامه إلى كذا، يَقْحُو فُحْوًا) من باب «عَلَا»: إذا ذهب إليه». ومثله: في القاموس المحيط: ٤٢٣/٤.

(٧) وقال الفيروزآبادي في القاموس (٤/٢٧٠): «و(لَحَنَ له): قال له قولاً يفهمه عنه ويخفى على غيره. و(لَحَنَ إليه): مال؛ و(أَلَحَنَهُ القول): أفهمه إياه؛ فَلَحْنُهُ كَسَمِعَهُ وَجَعَلَهُ: فِهْمُهُ؛ و(اللَّحْنُ): العالم =

[دَلَالَةُ الْمُوَافَقَةِ قِيَاسِيَّةٌ]

ثُمَّ قَالَ الشَّافِعِيُّ وَالْإِمَامَانِ: «دَلَالَتُهُ قِيَاسِيَّةٌ» ،

لَحْنِ الْقَوْلِ^(١).

ويطلق «المفهوم» على محلّ الحكم أيضاً «كالمنطوق». وعلى هذا ما قال المصنف في ٨٣ «شرح المنهاج»^(٢) كغيره^(٣): «المفهوم: إما أُولَى من المنطوق بالحكم، أو مُساوٍ له فيه».

[دَلَالَةُ الْمُوَافَقَةِ قِيَاسِيَّةٌ]

(ثُمَّ قَالَ الشَّافِعِيُّ)^(٤) إِمَامُ الْأَثَمَةِ (وَالْإِمَامَانِ) أَيِ إِمَامِ الْحَرَمَيْنِ وَالْإِمَامِ الرَّازِيِّ^(٥):
«(دَلَالَتُهُ) أَيِ الدَّلَالَةِ عَلَى الْمُوَافَقَةِ (قِيَاسِيَّةٌ)^(٦) أَيِ بِطَرِيقِ الْقِيَاسِ الْأَوَّلَى ، أَوْ الْمَسَاوِي

= بعواقب الكلام. (وَلَحْنٌ) كَفَرَحَ: فُطِنَ لِحْجَتُهُ وَانْتَبَهَ؛ (وَلَا لِحْنَهُمْ): فَالْمَنْهَمُ، وَفِي لَحْنِ الْقَوْلِ: فِي فُحْوَاهُ وَمَعْنَاهُ. ومثله في المصباح المنير، ص: ٥٥١.

(١) سورة محمد، الآية: ٣٠.

(٢) الإنبهاج للمصنف: ١/٣٦٧.

(٣) كالإسنوي في نهاية السؤل: ١/٣٦٠.

(٤) الرسالة للشافعي، ص: ٥١٣.

(٥) المحصول للرازي: ٥/١٢١.

(٦) قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي النُّجُومِ اللَّوَامِعِ (١/٣٣٥): «وَمَا نَقَلَهُ الْمُصَنِّفُ عَنْ إِمَامِ الْحَرَمَيْنِ مِنْ «أَنَّ الدَّلَالََةَ قِيَاسِيَّةٌ» خِلَافَ مَا مَالَ إِلَيْهِ فِي كِتَابِ الْقِيَاسِ مِنَ «الْبَرْهَانِ» مِنْ «أَنَّهَا دَلَالَةٌ مَفْهُومٌ»، وَقَدْ سَاقَ الزَّرْكَشِيُّ عِبَارَةَ الْمُصَنِّفِ بِلَفْظِ «وَالْإِمَامِ» أَيِ الْإِمَامِ الرَّازِيِّ، وَتَبِعَهُ الْعِرَاقِيُّ [فِي الْغَيْثِ الْهَامِعِ: ١/١١٨] وَقَالَ: «إِنَّ قَوْلَهُ: «وَالْإِمَامَانِ» عِبَارَةٌ النُّسخَةِ الْقَدِيمَةِ، وَاعْتَمَدَ فِيهَا عَلَى نَقْلِ بَعْضِهِمْ عَنْ «الْبَرْهَانِ» أَنَّ فِيهِ ذَلِكَ عَنْ مَعْظَمِ الْأَصُولِيِّينَ وَهُوَ وَهْمٌ، وَالَّذِي فِيهِ عَنْ مَعْظَمِهِمْ: أَنَّهَا دَلَالَةٌ مَفْهُومٌ».

قَالَ الْعَبْدُ الْفَقِيرُ غُفِرَ اللَّهُ لَهُ وَلِوَالِدَيْهِ: هَذَا الْكَلَامُ نَقَلَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ مِنَ «الْغَيْثِ الْهَامِعِ» لِلْعِرَاقِيِّ، فَظَنَّ أَنَّهُ مَوْجُودٌ فِي «التَّشْنِيفِ» لِلزَّرْكَشِيِّ الَّذِي أَصْلُ «الْغَيْثِ الْهَامِعِ»، وَلَيْسَ لَهُ وَجُودٌ فِي «التَّشْنِيفِ»، هَذَا أَوَّلًا. ثَانِيًا عِبَارَةُ إِمَامِ الْحَرَمَيْنِ فِي كِتَابِ الْقِيَاسِ مِنَ الْبَرْهَانِ (٢/٢٢): «اِخْتَلَفَ أَرْبَابُ الْأَصُولِ فِي تَسْمِيَةِ ذَلِكَ قِيَاسًا؟ فَقَالَ قَائِلُونَ: إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَبْوَابِ الْقِيَاسِ، وَهُوَ مُتَلَقًى مِنْ فَحْوَى الْخُطَابِ؛ وَقَالَ آخَرُونَ: هُوَ مِنَ الْقِيَاسِ. وَهَذِهِ مَسْأَلَةٌ لَفْظِيَّةٌ لَيْسَ وَرَاءَهَا فَائِدَةٌ مَعْنَوِيَّةٌ، وَلَكِنْ الْأَمْرُ إِذَا رُدَّ إِلَى حُكْمِ اللَّفْظِ فَعَدُّ ذَلِكَ مِنَ الْقِيَاسِ أَمْثَلُ...» ثُمَّ قَالَ: فَالْوَجْهُ أَنَّ يُسَمَّى ذَلِكَ قِيَاسًا، وَإِنْ عَنَى مَنْ أَبَى تَسْمِيَةَ ذَلِكَ قِيَاسًا أَنَّ لَفْظَ الشَّارِعِ كَافٍ فِيهِ مِنْ غَيْرِ سَبْرِ وَفَكْرٍ فَهُوَ صَحِيحٌ». نَقَلَ الزَّرْكَشِيُّ فِي التَّشْنِيفِ (١/١٦٧) قَوْلَهُ «مَسْأَلَةٌ لَفْظِيَّةٌ» وَعَقَّبَهُ قَائِلًا: «وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ مَعْنَوِيٌّ، وَمِنْ فَوَائِدِهِ جَوَازُ النُّسخِ بِهِ». وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقيل: «لَفْظِيَّةٌ»: فقال الغزالي والآمدي: «فُهِمَتْ من السياق والقرائن، وهي مَجَازِيَّةٌ مِنْ إِطْلَاقِ الْأَخْصَصِ عَلَى الْأَعْمِّ»، وقيل: «نُقِلَ اللَّفْظُ لَهَا عُرْفًا».

المسمى «الجَلِي» كما يُعَلَّمُ مِمَّا سَيَأْتِي^(١)، والعلّة في المثال الأول الإيذاء، وفي الثاني الإتلاف.

ولا يضرُّ في النقل عن الْأَوَّلَيْنِ عَدَمُ جَعْلِهِمَا «المساوي» من «الموافقة»، لأنَّ ذلك بالنظر إلى الاسم لا الحكم كما تقدّم^(٢).

وأما الثالث فلم يُصْرَحْ بالتسمية بالموافقة ولا نحوه مِمَّا تقدّم.

(وقيل): «الدلالة عليه (لفظية)، لا مدخل للقياس فيها، لفهمه من غير اعتبار قياس»^(٣).

(فقال الغزالي والآمدي) من قائلِي هذا القول: «فُهِمَتْ» أي الدلالة عليه (من السياق والقرائن) لا من مُجَرَّدِ اللَّفْظِ. فلولا دلالتُهما في آية الوالدَيْنِ على أن المطلوبَ بِهَا تعظيمُهما واحترامُهما ما فُهِمَ منها مِنْ مَنعِ التَّأْيِيفِ مَنعُ الضَّرْبِ، إذ قد يقول ذو الغرض الصحيح لعبده: «لَا تَشْتِمِ فَلَانًا وَلَكِنْ اضْرِبْهُ».

ولولا دلالتُهما في آية مال اليتيم على أن المطلوبَ بِهَا حفظُه وصيانته ما فُهِمَ منها مِنْ مَنعِ أَكْلِهِ مَنعُ إِحْرَاقِهِ، إذ يقول القائل: «والله ما أَكَلْتُ مَالَ فَلَانٍ» ويكون قد أَحْرَقَهُ، فلا يَحْتَسِبُ.

(وهي) أي الدلالة عليه حينئذ (مَجَازِيَّةٌ مِنْ إِطْلَاقِ الْأَخْصَصِ عَلَى الْأَعْمِّ)، فَأُطْلِقُ الْمَنعَ مِنَ التَّأْيِيفِ فِي آيَةِ الْوَالِدَيْنِ، وَأُرِيدُ الْمَنعَ مِنَ الْإِيذَاءِ؛ وَأُطْلِقُ الْمَنعَ مِنْ أَكْلِ مَالِ الْيَتِيمِ فِي آيَتِهِ، وَأُرِيدُ الْمَنعَ مِنْ إِتْلَافِهِ^(٤).

(وقيل: «نُقِلَ اللَّفْظُ لَهَا» أي للدلالة على الأعمِّ (عُرْفًا) بدلاً عن الدلالة على الأخصِّ لغة^(٥)).

فتحرُّيمُ ضَرْبِ الْوَالِدَيْنِ، وَتَحْرِيمُ إِحْرَاقِ مَالِ الْيَتِيمِ عَلَى هَذَيْنِ الْقَوْلَيْنِ مِنْ مَنْطُوقِ الْآيَتَيْنِ، وَإِنْ كَانَا بَقَرِيَّةً عَلَى الْأَوَّلِ مِنْهُمَا.

(١) انظر: «أقسام القياس باعتبار القوة»: ٣٠٨/٢.

(٢) انظر: «فحوى الخطاب ولحن الخطاب»: ١٨٧/١.

(٣) قاله الحنفية والمالكية والحنابلة، وجماعة من الشافعية. (تيسير التحرير: ٩٠/١، الإحكام: ٦٨/٣،

مختصر ابن الحاجب: ١٧٢/٢، شرح الكوكب: ٤٨٣/٣).

(٤) المستصفي للغزالي: ٢٢٢/٢، الإحكام للآمدي: ٦٤/٣.

(٥) وهو قول ثانٍ للحنابلة. (شرح الكوكب: ٣٨٥/٣).

[مَفْهُومُ الْمُخَالَفَةِ، وَشُرُوطُهُ]

وَإِنْ خَالَفَ فَمُخَالَفَةٌ.

وَشَرْطُهُ: أَنْ لَا يَكُونَ الْمُسْكُوتُ تَرْكٌ لِخَوْفٍ

وكثير من العلماء منهم الحنفية^(١) على أن الموافقة مفهوم لا منطوق ولا قياسي كما هو ظاهر صدر كلام المصنف^(٢).

ومنهم من جعله تارة مفهوماً، وأخرى قياسياً كالبيضاوي^(٣)، فقال الصفي الهندي^(٤): «لا تنافي بينهما، لأن المفهوم مسكوت، والقياس إلحاق مسكوت بمنطوق»^(٥).

قال المصنف: «وقد يقال بينهما تناف، لأن المفهوم مدلول اللفظ، والمقيس غير مدلول له»^(٦).

[مَفْهُومُ الْمُخَالَفَةِ، وَشُرُوطُهُ]

(وإن خالف) حكم المفهوم الحكم المنطوق به (فمخالفة)، ويسمى «مفهوم مخالفة» أيضاً كما سيأتي التعبير به في مبحث «العام»^(٧).

(وشروطه) ليتحقق: ١- (لأن لا يكون المسكوت تركاً لخوف) في ذكره بالموافقة كقول

(١) لكنهم يسمونه دلالة النص. (فوائح الرحموت: ٧٢٦/١، تيسير التحرير: ٩٠/١).

(٢) وهو قوله «المفهوم: ما دلّ عليه...»، واختاره شيخ الإسلام في لب الأصول وشرحه (ص: ٣٨).

(٣) حيث جعل الموافقة في مبحث اللغات من المنهاج (٣٥٧/١) مفهوماً، وفي كتاب «القياس» منه (٨٢٣/٢) قياسياً.

(٤) والهندي: هو محمد بن عبد الرحيم بن محمد صفي الدين الهندي الشافعي، الفقيه الأصولي، وُلد بالهند، ثم رحل في طلب العلم إلى الحجاز والقاهرة وغيرهما، تتلمذ على السراج الأرموي، درس بالجامع الأموي بدمشق، وناظر ابن تيمية، كان أشعرياً، باراً بالفقراء خاصة بتلاميذه، له مؤلفات قيمة منها الفائق، ونهاية الوصول، توفي رحمه الله سنة ٧١٥ هـ بدمشق. (الفتح المبين: ١١٩/٢).

(٥) وهو ما اختاره المصنف في رفع الحاجب (٣٤٩٧) تبعاً لإمام الحرمين في البرهان (٢٢/٢)، واختاره أيضاً السعد التفتازاني في حاشيته على شرح العضد (١٧٣/٢).

(٦) قاله في الإبهاج (٢٧/٢)، وهو الأصح الذي اختاره الزركشي في الشنيف (١٦٧/١)، وشيخ الإسلام في النجوم اللوامع (٣٣٧/١).

ومن فوائده: إن قلنا: إن دلالة لفظية جاز به النسخ، وإلا فلا يجوز النسخ به.

(٧) انظر: «ما يعم عقلاً، لا لغة»: ٣٤٦/١.

وَنَحْوِهِ، وَلَا يَكُونُ الْمَذْكُورُ خُرْجَ لِلْغَالِبِ، خِلَافًا لِإِمَامِ الْحَرَمَيْنِ، أَوْ لِسُؤَالٍ، أَوْ حَادِثَةٍ، أَوْ لِلْجَهْلِ بِحُكْمِهِ، أَوْ غَيْرِهِ مِمَّا يَقْتَضِي التَّخْصِيصَ بِالذِّكْرِ.

قريب العهد بالإسلام لعبده يحضون المسلمون: «تصدق بهذا على المسلمين» ويريد وغيرهم، وتركه خوفاً من أن يثبتهم بالتفاق؛

٢- (وَنَحْوِهِ) أي نحو الخوف كالجهل يحكم المسكوت كقولك: «في الغنم السائمة زكاة» وأنت تجهل حكم المعلوفة.

٣- (و) أن (لا يكون المذكور خُرْجَ لِلْغَالِبِ) كما في قوله تعالى ﴿وَرَبِّكُمْ أَلَنِّي فِي حُجُورِكُمْ﴾^(١)، فإن الغالب كون الرائب في حُجُور الأزواج أي تربيتهم^(٢).

(خِلَافًا لِإِمَامِ الْحَرَمَيْنِ)^(٣) في نفيه هذا الشرط لما سيأتي مع دفعه؛

٤، ٥، ٦- (أو) خُرْجَ الْمَذْكُورُ (لِسُؤَالٍ) عَنْهُ^(٤)، (أو حادثة) تَعَلَّقَ بِهِ^(٥)، (أو للجهل بحكمه) دون حكم المسكوت^(٦)، كما لو سئل النبي ﷺ: هل في الغنم السائمة زكاة؟ أو قيل بحضرته: «فلان غنم سائمة»، أو خاطب من جهل حكم الغنم السائمة دون المعلوفة فقال: «في الغنم السائمة زكاة».

٧- (أو غيره) أي خُرْجَ الْمَذْكُورُ لغير ما ذكر (مِمَّا يَقْتَضِي التَّخْصِيصَ بِالذِّكْرِ) كموافقة الواقع كما في قوله تعالى: ﴿لَا يَتَّخِذُ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾^(٧) نزلت - كما قال الواحدي^(٨)

(١) سورة النساء، الآية: ٢٣.

(٢) قاله المالكية والشافعية والحنابلة. (شرح التنقيح، ص: ٢٧٢، مختصر ابن الحاجب: ١٧٣/٢، التشنيف: ١٦٧/١، رفع الحاجب: ٥٠٠/٣، شرح الكوكب: ٤٩٠/٣).

(٣) البرهان لإمام الحرمين: ١٧٨/١.

(٤) قال ابن النجار في شرح الكوكب (٤٩٢/٣): «ذكره المعجذ في شرح الهداية في صلاة التطوع اتفاقاً».

(٥) وبه قال أيضاً المالكية والحنابلة. (مختصر ابن الحاجب: ١٧٤/٢، شرح الكوكب: ٤٩٤/٣).

(٦) وبه قال أيضاً المالكية والحنابلة. (مختصر ابن الحاجب: ١٧٤/٢، شرح الكوكب: ٤٩٤/٣).

(٧) سورة آل عمران، الآية: ٢٨.

(٨) والواحدي: هو علي بن أحمد بن محمد الواحدي النيسابوري، أبو الحسن الشافعي، الإمام العلامة، الأستاذ، إمام علماء التأويل، لازم أبا إسحاق الشعلبي، وأكثر عنه، كان طويلاً الباع في العربية، واللغات، تصدر للتدريس مدة، وعظم شأنه، له مؤلفات قيمة، منها: أسباب النزول، توفي رحمه الله سنة ٤٦٨ هـ بنيسابور. (شذرات الذهب: ٣/٣٣٠).

وغيره^(١) - في قوم من المؤمنين وآلوا اليهود أي دون المؤمنين^(٢).

رأى شَرطوا للمفهوم انتفاء المذكورات، لأنها فوائد ظاهرة، وهو فائدة خفية فأخر عنها، وبذلك اندفع توجيه إمام الحرمين لما نفاه مخالفاً للشافعي بـ «أن المفهوم من مقتضيات اللفظ، فلا تُسقطه موافقة الغالب». وقد مشى في «النهاية» في آية الرِّبِّية على ما نقله عن الشافعي من «أن القيد فيها لموافقة الغالب لا مفهوم له» بعد أن نقل عن مالك القول بمفهوميته من «أن الرِّبِّية الكبيرة وقت التَّزْوَج بأمها لا تحرم على الزوج، لأنها ليست في حجره وتربته».

وهذا وإن لم يستمر عليه مالك^(٣)، فقد نقله الغزالي عن داود^(٤)، كما نقل ابن عطية^(٥) ٨٦ عن علي كرم الله وجهه «أن البعيدة عن الزوج لا تحرم عليه، لأنها ليست في حجره». ورواه عنه بالسند ابن أبي حاتم^(٦) وغيره، ومرجع ذلك إلى أن القيد ليس لموافقة الغالب.

(١) كالحافظ السيوطي في باب النقول في أسباب النزول (ص: ٩٠).

(٢) أسباب النزول للواحدي (ص: ٨٨).

(٣) هذا لم يثبت عن مالك حتى يقول: «لم يستمر عليه»، قال حُلُولُو المالكي في الضياء اللامع (٩٧/٢): «لا أعرف أحداً من أهل المذهب نقله»، وأقره الشنقيطي في نشر البُيُود (٩٩/١). وقال الشيخ صالح الأزهري المالكي في شرح الرسالة (٤٤٧): «قوله تعالى ﴿الَّتِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمْ﴾ خرج مخرج الغالب، فلا مفهوم له إجماعاً، إلا ما روي عن علي عليه السلام أنها لا تحرم إذا لم تكن في الحجر».

(٤) تبع داوداً أصحابه، وانتصر له ابن حزم في المحلى (٥٢٧/٩).

(٥) وابن عطية: هو عبد الله بن عطية بن عبد الله أبو محمد المقرئ المفسر الدمشقي، قرأ على أبي الحسن بن الأخرم، وكان ثقة يحفظ خمسين ألف بيت شعر في الاستشهاد على معاني القرآن، توفي رحمه الله سنة ٣٨٣ هـ. (طبقات المفسرين للسيوطي، ص: ٥٦).

(٦) قال الحافظ ابن كثير في تفسيره (٤٧٢/١): «وأما قوله تعالى ﴿وَرَبَّيْكُمُ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ﴾ فالجمهور على أن الرِّبِّية حرام سواء كانت في حجر الرجل أو لم تكن في حجره، قالوا: هذا الخطأ خرج مخرج الغالب، فلا مفهوم له كقوله تعالى ﴿وَلَا تَكُونُوا تَبَعًا عَلَى الَّذِينَ أَنْفَكُوا عَلَى الْأَنْفُسِ﴾، وهذا هو مذهب الأئمة الأربعة والفقهاء السبعة وجمهور الخلف والسلف.

وقد قيل بأنه لا تحرم الرِّبِّية إلا إذا كانت في حجر الرجل، فإذا لم تكن كذلك فلا تحرم.

قال ابن أبي حاتم: حدثنا أبو زرعة، حدثنا إبراهيم بن موسى، أنبأنا هشام بن يوسف عن ابن جريج حدثني إبراهيم بن عبيد بن رفاعه، أخبرني مالك بن أوس بن الحدثان قال: «كانت عندي امرأة، فتوفيت وقد ولدت لي، فوجدت عليها، فلقيت علي بن أبي طالب، فقال: ما لك؟ فقلت: توفيت»

[لا يَمْنَعُ ما يَقْتَضِي التَّخْصِيصَ قِيَّاسَ الْمَسْكُوتِ بِالْمَنْطُوقِ]

وَلَا يَمْنَعُ قِيَّاسَ الْمَسْكُوتِ بِالْمَنْطُوقِ؛

والمقصود مما تقدّم أنه لا مفهوم للمذكور في الأمثلة المذكورة ونحوها. ويُعلم حكم المسكوت فيها من خارج بالمخالفة كما في الغنم المعلوفة إما سيأتي^(١)، أو الموافقة كما في المثال الأول لما تقدّم؛ وفي آيتي الرّبيبة والمؤالاة للمعنى، وهو: أَنَّ الرّبيبة حُرِّمَتْ لئلا يقع بينها وبين أمّها التّباغض لو أُبيحت، بأن يتزوَّج بها فيوجد، نظراً للعادة في مثل ذلك، سواء كانت في حجر الزوج أم لا؛

ومؤالاة المؤمن الكافر حُرِّمَتْ لعداوة الكافر له، وهي موجودة، سواء وآلى المؤمن أم لا، وقد عمّ من وآلاه ومن لم يؤالِه قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَكُمْ إِلَى قَوْلِهِ وَالْكَافِرُ أَوْلَىٰ﴾^(٢).

[لا يَمْنَعُ ما يَقْتَضِي التَّخْصِيصَ قِيَّاسَ الْمَسْكُوتِ بِالْمَنْطُوقِ]

ومن المعنى^(٣) المعلوم به موافقة المسكوت للمنطوق نشأ خلاف في أن الدلالة على المسكوت قياسية أو لفظية، وكان القيد لم يُذكر حكاه في قوله:

(ولا يَمْنَعُ)^(٤) أي ما يَقْتَضِي التَّخْصِيصَ بِالذِّكْرِ (قياس المسكوت بالمنطوق)، بأن كان

= المرأة. فقال علي: لها ابنة؟ قلت: نعم وهي بالطائف. قال: كانت في حجرك؟ قلت: لا هي بالطائف. قال: فأنكحها. قلت: فأين قول الله تعالى ﴿وَرَبِّهِكُمْ إِلَهِي فِي حُجْرِكُمْ﴾؟ قال: إنها لم تكن في حجرك، إنما ذلك إذا كانت في حجرك.

هذا إسناد قويّ ثابت إلى علي بن أبي طالب على شرط مسلم، وهو قول غريب جداً.

(١) انظر: «أنواع مفهوم المخالفة»: ١٩٦/١.

(٢) سورة المائدة، الآية (٥٧): ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَكُمْ هُزُؤًا وَلَعِبًا مِّنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِن قَبْلِكُمْ وَالْكَافِرُ أَوْلَىٰ وَأَتَقُوا اللَّهَ إِنَّكُمْ تُمِينُونَ﴾.

(٣) أي نظراً إلى العلة التي يستند له الحكم نشأ خلاف... (البناني: ٣٩٤/١).

(٤) أي أن وجود ما يَقْتَضِي التَّخْصِيصَ بِالذِّكْرِ ككونه جواب سؤال أو بياناً لحادثة يَمْنَعُ تَحَقُّقَ الْمَفْهُومِ، ولكن لا يَمْنَعُ إلحاق المسكوت بالمنطوق بطريق القياس عند وجود شرط القياس.

فقول الشارح: «ما يقتضي» فاعل قول المصنف: «لا يَمْنَعُ»، وقوله «قياس المسكوت» مفعول «لا يَمْنَعُ». (البناني: ٣٩٤/١).

بَلْ قِيلَ: «يَعْمُهُ الْمَعْرُوضُ» ؛ وَقِيلَ: «لَا يَعْمُهُ إِجْمَاعًا» .

بينهما علة جامعة لعدم معارضته له^(١).

(بل قيل: «يَعْمُهُ»^(٢) أي المسكوت المشتمل على العلة (المعروض) للمذكور من صفة أو ٨٧ غيرها إذ عارضه بالنسبة إلى المسكوت المشتمل على العلة كأنه لم يذكر^(٣).

(وقيل: «لَا يَعْمُهُ إِجْمَاعًا») لوجود العارض، وإنما يلحق به قياساً.

وعدم العموم هو الحق^(٤)، كما قال المصنف^(٥)، لا سيما قد ادعى بعضهم^(٦) الإجماع عليه كما أفادته العبارة، بخلاف مفهوم الموافقة، لأن المسكوت هنا أدون من المنطوق بخلافه هناك كما تقدم^(٧).

و «بَلْ» هنا انتقالية، لا إبطائية.

(١) أي لعدم معارضة ما يقتضي التخصيص بالذكر ككونه جواب سؤال أو بيان حادثة للقياس، وذلك كأن نقول في جواب: هل في الغنم السائمة زكاة؟ «في الغنم السائمة زكاة»، فالمعلوفة المسكوتة عن حكمها يجوز قياسها على السائمة بجامع كونهما غنماً. (شرح الكوكب: ٤٩٧/٣، البناني: ٣٩٥/١).

(٢) أي بناء على «أن دلالة المفهوم على المسكوت لفظية»، ولا قائل به كما قال ابن الحاجب في المختصر (١٧٣/٢).

وقوله «المسكوت» مفعول مقدم، وقوله «المعروض» فاعل متأخر، وهو اللفظ العام كـ «الغنم» في قولك «في الغنم السائمة زكاة»، إذ «السائمة» عارضة له. وإنما قال «المعروض» بدل «الموصوف» لثلاثتهم اختصاصه بمفهوم الصفة، وهو لا يختص به، لأن هذه الأمور تمنع المفهوم في الصفة والشرط وغيرهما. (منع الموانع، ص: ٤٣٤، التشنيف: ١٧٠/١، البناني: ٣٩٥/١).

(٣) أي وكأن الوصف لم يذكر، وهو «السائمة» في قولنا: «في الغنم السائمة زكاة»، و «اللاتي في حجوركم» في آية الربيبة، وكأنه قال: «في الغنم زكاة»، و«ربائبكم من نسائكم». (البناني: ٣٩٥/١).

(٤) الذي عليه الجماهير من المالكية والشافعية والحنابلة.

(مختصر ابن الحاجب: ١٧٣/٢، التشنيف: ١٧٠/١، شرح الكوكب: ٤٩٧/٣).

(٥) أي في منع الموانع (ص: ٤٣٤).

(٦) أي ابن الحاجب في مختصره (١٧٥/٢) حيث قال عقب قوله: (وقيل: يعمه): «لا قائل به».

(٧) انظر: «فحوى الخطاب ولحن الخطاب»: ١٨٧/١.

[أَنْوَاعُ مَفْهُومِ الْمُخَالَفَةِ]

وَهُوَ صِفَةُ كـ «الْغَنَمِ السَّائِمَةِ»، أَوْ «سَائِمَةِ الْغَنَمِ»،

[أَنْوَاعُ مَفْهُومِ الْمُخَالَفَةِ]

(وهو:

١- صفة) أي مفهوم المخالفة بمعنى محلّ الحكم مفهوم صفة. قال المصنف: «والمراد بها لفظٌ مُقَيَّدٌ لآخر، ليس بشرط ولا استثناء ولا غاية، لا النعت فقط»^(١). أي أخذاً من إمام الحرمين^(٢) وغيره، حيث أدرجوا فيها العدد والظرف مثلاً؛

(كالغنم السائمة أو سائمة الغنم)^(٣) أي الصفة كـ «السائمة» في الأول من «في الغنم السائمة زكاة»، وفي الثاني من «في سائمة الغنم زكاة»، قُدِّمَ من تأخير، وكلٌّ منهما يروى حديثاً^(٤). ومعناه ثابتٌ في حديث البخاري «وفي صدقة الغنم في سائمتها إذا كانت أربعين إلى عشرين ومائة شاة، إلخ»^(٥).

(١) منع الموانع للمصنف (ص: ٥١٢).

(٢) البرهان لإمام الحرمين: ١/ ٤٥٤.

(٣) قال المصنف رحمه الله في منع الموانع (ص: ٩١٢): «وإذا كان المعني بالصفة التقييد كان المقيد في قولنا: «في الغنم السائمة زكاة» إنما هو «الغنم»، وفي قولنا: «في سائمة الغنم زكاة» إنما هو «السائمة»، فمفهوم الأول عدم وجوب الزكاة في الغنم المعلوفة، ومفهوم الثاني عدم وجوب الزكاة في غير الغنم كالبقير مثلاً.

وأما عدم وجوب الزكاة في الغنم المعلوفة بالنسبة إلى التركيب الثاني فمن باب مفهوم اللقب كما أن عدم وجوب الزكاة في البقر بالنسبة إلى التركيب من باب مفهوم اللقب، لأن المقيد في الأول «الغنم» وفي الثاني «السائمة»، فعلم أن لتركيبين منطوقاً ومفهوماً صفةً ولقباً:

أما منطوقهما واحد وهو وجوب الزكاة في الغنم السائمة. وأما مفهوم الصفة في الأول عدم وجوب الزكاة في الغنم المعلوفة، وفي الثاني عدم وجوب الزكاة في سائمة غير الغنم. وأما مفهوم اللقب في الأول عدم وجوب الزكاة في غير الغنم، وفي الثاني عدم وجوب الزكاة في غير السائمة.

فغرضنا هنا البحث عن مفهوم الصفة، فلما اختلفت بالنسبة إلى الصفتين أتينا بالمثالين.

(٤) قال العبد الفقير غفر الله له ولوالديه: أمّا الأول وهو «في الغنم السائمة زكاة» فلم أجده في مصادر الحديث المتوفرة لدي، وأمّا الثاني رواه أبو داود في الزكاة، باب زكاة السائمة (١٣٣٩) ضمن حديث طويل، والله تعالى أعلم.

(٥) رواه البخاري في الزكاة باب زكاة الغنم (١٣٦٢). وسيأتي في مبحث «وجوب العمل بالآحاد».

لا مُجَرَّدُ «السَّائِمَةِ» عَلَى الْأَظْهَرِ.

وَهَلِ الْمُنْفِيُّ غَيْرُ سَائِمَتِهَا، أَوْ غَيْرُ مُطْلَقِ السَّوَائِمِ؟ قَوْلَانِ.

(لا مُجَرَّدُ السَّائِمَةِ)^(١) أَيِ مِنْ «فِي السَّائِمَةِ زَكَاةٌ» إِنْ رُويَ فَلَيْسَ مِنَ الصِّفَةِ (عَلَى الْأَظْهَرِ) لاختلال الكلام بدونه كـ «اللقب»^(٢).

وقيل: «هو منها لدلالته على «السَّوْمِ» الزائد على الذات بخلاف «اللقب»، فيفيد نفي الزكاة عن المعلوفة مطلقاً، كما يُفيد إثباتها في السائمة مطلقاً».

ويؤخذ من كلام ابن السمعاني^(٣) أَنَّ الجمهور على الثاني حيث قال: «الاسم المشتق» ٨٨ كالمسلم والكافر والقاتل والوارث، يجري مجرى المقيّد بالصفة عند الجمهور^(٤).

(وهل الْمُنْفِيُّ) عن محلية الزكاة في المثلّين الأوّلين (غَيْرُ سَائِمَتِهَا)، وهي معلوفة الغنم، (أو غَيْرُ مُطْلَقِ السَّوَائِمِ)، وهو معلوفة الغنم وغير الغنم^(٥)؟ (قَوْلَانِ):

الأوّل - ورجحه الإمام^(٦) الرازي وغيره^(٧) - ينظر إلى السوم في الغنم.

(١) إشارة إلى أَنَّ صورة مفهوم الصفة المتفق عليها أن تُذكر الذات العامة، ثم إحدى صفتيها كالمثلّين السابقين، لأنّه لا فائدة للصفة إلّا نفي الحكم، والكلام لا يخلُ بدونها. أما إذا ذكرت الصفة بدون الذات كما في «في السائمة زكاة» هل لها مفهوم نظراً أنّها صفة، أو لا نظراً أنّها كاللقب في اختلال الكلام بدونها. (التشنيف: ١/١٧١).

(٢) اختاره شيخ الإسلام في لبّ الأصول وشرحه (ص: ٣٩).

(٣) وابن السمعاني: هو منصور بن محمد بن عبد الجبار، أبو المظفر السمعاني الشافعي، يُعرف بالسمعاني وابن السمعاني، الفقيه الأصولي، تفقّه على أبيه مذهب الحنفيّة، ثم تحوّل شافعيّاً بعد أن لقي أبا إسحاق الشيرازي وابن الصباغ، له كتب نفيسة منها: قواطع الأدلة في الأصول، والبرهان، وغيرهما، توفي رحمه الله سنة ٤٨٩هـ بمرّو ودُفن بها. (الفتح المبين: ١/٢٧٩).

(٤) أي من الشافعية والحنابلة.

(الإحكام: ٣/٩٦، التشنيف: ١/١٧٢، شرح الكوكب: ٣/٥٠٤).

(٥) لا خلافت أنّ الْمُنْفِيَّ «غَيْرُ السَّائِمَةِ»، وإنّما الخلاف هل هي غَيْرُ سَائِمَةِ الغنم أو سَائِمَةُ كُلِّ شَيْءٍ؟ (التشنيف: ١/١٧٢).

(٦) المحصول للرازي: ٢/١٤٨.

(٧) كالشيخ أبي إسحاق في اللمع (ص: ٤٦). وهو الراجح لدى المالكية والشافعية والحنابلة، لأنّ المفهوم نقيض المنطوق، والمنطوق «سائمة الغنم» دون غيرها.

(شرح التنقيح، ص: ٢٧٣، التشنيف: ١/١٧٢، شرح الكوكب: ٣/٥٠١).

ومنها: العِلَّةُ، والظَرْفُ، والحَالُ،

والثاني: إلى السوم فقط، لِتَرْتَّبِ الزكاة عليه في غير الغنم من الإبل والبقر^(١).

وجَوَزَ المصنف^(٢) أن تكون الصفة في «سائمة الغنم» لفظ «الغنم» على وزانها في «مَظْلُ الغَنِيِّ ظَلَمٌ»^(٣) كما سيأتي^(٤)، فيُقَيَّدُ نَفْيُ الزكاة عن سائمة غير الغنم وإن ثَبَّتَ فيها بدليل آخر. وهو بعيدٌ، لأنَّه خلاف المتبادر إلى الأذهان.

(ومنها) أي من الصفة بالمعنى السابق:

آ - (العِلَّةُ)^(٥) نحو «أعطِ السائلَ لحاجته»^(٦) أي المحتاج دون غيره.

ب - (والظَرْفُ) زماناً^(٧) ومكاناً^(٨)، نحو «سافر يوم الجمعة» أي لا في غيره، و«اجلس أماً فلان» أي لا وراءه.

ج - (والحالُ)^(٩) نحو «أحسِن إلى العبد مطيعاً» أي لا عاصياً.

(١) وهو رواية عن الإمام أحمد، واختاره ابن عقيل من أصحابه. (شرح الكوكب: ٥٠١/٣).

(٢) أي في منع الموانع (ص: ٥١٩).

(٣) أي من أن مفهومه «أن مَظْلَ غير الغني ليس بظلم»، لا أن «غير المظل ليس بظلم».

(النجوم اللوامع: ٣٤٤/١).

(٤) «مسألة: حجية المفاهيم»: ٢٠١/١.

(٥) قال الولي العراقي في النيث الهامع (١/١٢٤): «وفَرَّقَ القرافي بين مفهوم العلة ومفهوم الصفة بأن الصفة قد تكونُ مُكْمِلَةً للعلة، لا علة، وهي أَعْمُ من العلة، فإنَّ وجوب الزكاة في «السائمة» ليس للسوم، ولا لوجِبَ في الوحوش، وإنما وَجِبَتْ لِزَعْمَةِ المَلِكِ، وهو مع السوم أتمُّ منه مع العلف».

(٦) مثاله من المرفوع قوله ﷺ: «ما أَسْكَرَ كَثِيرُهُ فَقَلِيلُهُ حَرَامٌ»، فمفهومه: أن ما لا يُسَكَّرُ كثيرُهُ لا يَحْرُمُ. رواه أبو داود في الأشربة، باب النهي عن المسكر (٣٦٨١)، والترمذي في الأشربة، باب ما جاء ما أسكر كثيره فقلبه حرام (١٨٦٥)، وقال: «وفي الباب عن سعد، وعائشة، وعبد الله بن عمرو، وابن عمر، وخوات بن جبير. وهذا حديث حسنٌ غريبٌ من حديث جابر»، وابن ماجه في الأشربة، باب ما أسكر كثيره فقلبه حرام (٣٣٩٣)، كلهم عن جابر رضي الله عنه مرفوعاً، ورجاله ثقات.

(٧) مثاله: قوله تعالى في سورة البقرة (الآية: ١٩٧): ﴿الْحَقُّ أَشْهَرُ مَعْلُومَتٍ﴾.

(٨) مثاله: قوله تعالى في سورة البقرة (الآية: ١٩٨): ﴿فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الشُّعْرِ الْحَرَامِ﴾.

(٩) مثاله: قوله تعالى في سورة البقرة (الآية: ١٨٧): ﴿وَلَا تُبْشِرُوا فَنًا وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسْجِدِ﴾.

و العَدُّ. وشرط، وغاية، وإِنَّمَا،

د- (والعدد)^(١) نحو قوله تعالى: ﴿فَلْيَلِدُوا ثَمَنِينَ خَلَّةً﴾^(٣) أي لا أكثر من ذلك، وحديث الصحيحين «إِذَا شَرِبَ الْكَلْبُ فِي إِنَاءٍ أَحَدِكُمْ فَلْيَغْسِلْهُ سَبْعَ مَرَّاتٍ»^(٤) أي لا أقل من ذلك^(٥).

٢- (وشرط) عطفت على «صفة» نحو ﴿وَإِنْ كُنَّ أُولَئِكَ حَمَلَ فَنَفَقُوا عَلَيْكُمْ﴾^(٦) أي فغير أولات الحمل لا يجب الإنفاق عليهن^(٧).

٣- (وغاية) نحو ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا مَحْلَ لَهَا مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾^(٨) أي فإذا نكحته تحل للأول بشرطه.

(١) أما مفهوم المعدود كقوله ﷺ: «أَجَلْتُ لَنَا مِئَتَيْنِ وَدَمَانٍ» فليس بحجة. ويُفَرَّقُ بَيْنَهُ وبين مفهوم العدد بأن العدد يُشَبِّهُ الصِّفَةَ، لأن قولك: «فِي خَمْسٍ مِنَ الْإِبِلِ شَاةٌ» في قوة قولك: «فِي إِبِلٍ خَمْسٍ شَاةٌ» تُجْعَلُ «الخمس» صفةً لـ «الإبل»، وهي إحدى صفتي الذات، لأن الإبل قد تكون خمساً وأقل وأكثر، فلماً قِيدَ وجوبُ الشاة بالخمس فهم أن غيرها بخلافه. فإذا قُدِمَ لفظُ العدد كان الحكم كذلك. وأما المعدود فلم يذكر معه أمرٌ زائدٌ يفهم منه انتفاء الحكم عما عداه فصارت «اللقب». والحديث رواه ابن ماجه في الصيد، باب صيد الحيتان والجراد (٣٢١٨)، وأحمد في مسنده (٩٧/٢)، والدارقطني في سننه (٢٧٢/٤)، والبيهقي في السنن الكبرى (٧/١٠). واختلف في وقفه ورفع، ولا يضر ذلك، لأن مثله من قول الصحابي في حكم المرفوع. (الغيث الهامع: ١٢٥/١، التلخيص الحبير: ٣٦١/١).

(٢) وبه قال المالكية والشافعية والحنابلة، إلا أن الحنابلة أنكروا العدد.

(نشر البنود: ٨١/١، القواطع: ٢٥١/١، شرح الكوكب: ٥٠١/٣).

(٣) سورة النور، الآية: ٤.

(٤) رواه البخاري في الوضوء، باب الماء الذي يغسل فيه شعر الإنسان (١٧٢)، ومسلم في الطهارة، باب حكم ولوغ الكلب (٦٤٨)، وأبو داود في الطهارة، باب الوضوء بسور الكلب (٧٣)، والنسائي في الطهارة، باب سور الكلب (٦٣)، وابن ماجه في الطهارة، باب غسل الإناء من ولوغ الكلب (٣٦٤).

(٥) قال الإمام النووي في شرح مسلم (١٧٦/٣): «فِي الْحَدِيثِ وَجُوبُ غَسْلِ نَجَاسَةِ وَلُوغِ الْكَلْبِ سَبْعَ مَرَّاتٍ، وَهَذَا مَذْهَبُنَا وَمَذْهَبُ مَالِكٍ وَأَحْمَدَ وَالْجَمَاهِيرِ. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: يَكْفِي غَسْلُهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ».

(٦) سورة الطلاق، الآية: ٦.

(٧) اتفق العلماء على وجوب النفقة للبائن الحامل، واختلفوا في وجوبها للبائن الحامل على مذهبين: أحدهما: لا تجب، قاله المالكية والشافعية والحنابلة؛ ثانيهما: تجب، قاله الحنفية. (أحكام القرآن للجصاص: ٣٥٦/٥، الشرح الكبير: ٥١٧/٢، الروضة: ٦٨/٩، كشاف القناع: ٤٦٥/٥).

(٨) سورة البقرة، الآية: ٢٣.

ومثل «لا عالم إلا زيد»، وفصلُ المبتدأ من الخبر بضميرِ الفضل، وتقديمُ المعمول.

[أَعْلَى أَنْوَاعِ الْحَضَرِ]

وأعلاه «لا عالم إلا زيد»، ثُمَّ ما قيل: «مَنْطُوقٌ بِالْإِشَارَةِ»، ثُمَّ غَيْرُهُ.

٤- (وإنما) نحو ﴿إِنَّمَا إِلَهُكُمُ اللَّهُ﴾^(١) أي فغيره ليس بآله. والالهِ: المعبود بِحَقٍّ.

٥- (ومثل «لا عالم إلا زيد») مما يَشْتَمِلُ على نفْيٍ واستثناءٍ نحو «ما قام إلا زيد»، مَنْطُوقُهُمَا نفْيُ العلم والقيام عن غير زيد، ومفهومُهُمَا إثباتُ العلم والقيام لزيد.

٦- (وفصلُ المبتدأ من الخبر بضميرِ الفصل) نحو ﴿أَرَأَيْتُمْ أَن تَأْخُذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ فَإِنَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ﴾^(٢) أي فغيره ليس بوليٍّ أي ناصِرٍ.

٧- (وتقديمُ المعمول) على ما سيأتي^(٣) عن البيانين كالمفعول، والجار والمجرور، نحو ﴿إِنَّا نَعْبُدُكَ﴾^(٤) أي لا غيرك، ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ تَحْشُرُونَ﴾^(٥) أي لا إلهي غيره.

[أَعْلَى أَنْوَاعِ الْحَضَرِ]

(وأعلاه) أي أعلى ما ذُكِرَ من أنواعِ مفهومِ المخالفة («لا عالم إلا زيد») أي مفهومُ ذلك ونحوه، إذ قيل: «إنَّه مَنْطُوقٌ أي صراحةً، لسرعة تبادره إلى الأذهان»^(٦).

(ثُمَّ ما قيل): «إنَّه (مَنْطُوقٌ) أي (بالإشارة) كمفهوم «إنما» و«الغاية» كما سيأتي^(٧) لتبادره إلى الأذهان.

(ثُمَّ غَيْرُهُ) على الترتيب الآتي^(٨).

(١) سورة طه، الآية: ٩٨.

(٢) سورة الشورى، الآية: ٥.

(٣) انظر: «مسألة: ترتيب المفاهيم»: ٢٠٦/١.

(٤) سورة الفاتحة، الآية: ٥.

(٥) سورة آل عمران، الآية: ١٥٨.

(٦) ومَنْ قاله أبو إسحاق الشيرازي وابنُ القطان من الشافعية، والقرافي من المالكية. (البحر: ٥٠/٤).

(٧) أي كما يأتي في «مسألة: ترتيب المفاهيم»: ٢٠٦/١.

(٨) وبهذا الترتيب قال أيضاً المالكية والحنابلة.

(نشر البنود: ٨٤/١، شرح الكوكب: ٥٢٣/٣).

مسألة: [حُجَّةُ الْمَفَاهِيم]

الْمَفَاهِيمُ إِلَّا «الَلِّقَبُ» حُجَّةٌ: لُغَةً،

(مسألة: [حُجَّةُ الْمَفَاهِيم])

الْمَفَاهِيمُ المخالفةُ (إِلَّا «الَلِّقَبُ»^(١) حجة لغة)^(٢) لقول كثيرٍ من أئمة اللغة بها، منهم أبو عبيدة^(٣)، وأبو عبيد^(٤) تلميذه، قالوا في حديث الصحيحين مثلاً «مَظْلُ الْغَنِيِّ ظُلْمٌ»^(٥): «إنَّه

(١) مفهوم «اللقب»: هو تعليق الحكم بالاسم الجامد سواء كان اسم جنس، أو علماً، أو لقباً، أو كنية. وليس المراد بـ «اللقب» هنا الاصطلاح النحوي، بل أعم منه ومن الاسم والكنية. ثم المشهور عند الجمهور من الشافعية والمالكية والحنابلة عدم حجية مفهوم «اللقب» مطلقاً، أي سواء ورد في معرض الامتنان أو غيره، ولكنه مقيد بـ «أنه حجة في معرض الامتنان دون غيره»، كما في قوله تعالى في سورة الفرقان (الآية: ٤٨) ﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا﴾، وقوله تعالى في سورة الأنفال (الآية: ١١): ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكُم مِّنَ السَّمَاءِ مَاءً لِّيُطَهِّرَكُم بِهِ﴾، فغير الماء ليس بطهور فلا يجوز تطهير به.

قال ابن حجر الهيتمي رحمه الله في التحفة (١/٥٧٦): «يَتِيمٌ بِكُلِّ مَا صَدَّقَ عَلَيْهِ اسْمٌ تُرَابٍ، لأنه الصغيد في الآية كما قال ابن عباس وغيره.

وَيْمًا يَمْنَعُ تَأْوِيلَهُ بِغَيْرِهِ قوله تعالى: ﴿فَأَمْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ إِنَّهُ﴾ [سورة المائدة، الآية: ٦]، وصَحَّ «جُعِلَتْ الْأَرْضُ كُلُّهَا لَنَا مَسْجِداً وَجُعِلَ تَرْتِهَا لَنَا طَهُورًا» [رواه مسلم في المساجد ومواضع الصلاة، باب جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِداً وَطَهُورًا (١١٦٥)]. والاسم اللقب في حيز الامتنان لهُ مفهوم».

ومثله: في حاشية ابن قاسم على التحفة: ١/٥٥٧، وحاشية الشرواني على التحفة: ١/٥٧٧.

(٢) أي عند المالكية والشافعية والحنابلة.

(شرح التنقيح، ص: ٢٧٠، التنقيح: ١/١٧٦، الغيث الهامع: ١/١٢٨، شرح الكوكب: ٣/٥٠٠).

(٣) وأبو عبيدة: هو معمر بن المثنى التيمي البصري، أبو عبيدة، أحد كبار الأئمة في اللغة، وأجمع الناس للعلم، وأعلمهم بأيام العرب، وأخبارها، وأكثرهم رواية، له كتب كثيرة في الغرائب وأيام العرب، وكان مُجَلِّلاً بالنحو، مُتَّهِماً في رأيه، توفي سنة ٢١٠هـ. (التهذيب للنووي: ٢/٥٣٧).

(٤) وأبو عبيد: هو القاسم بن سلام أبو عبيد، تفقه على الشافعي، كان إماماً في التفسير، والقراءات، والحديث، واللغة، والفقه، وغيرها الكثير، تولى قضاء طرسوس ثماني عشرة سنة، وكان كوفياً في النحو، وكتب مستحسنة ورواؤه ثقات، وكان ورعاً ديناً جواداً، توفي سنة ٢١٩هـ. (التهذيب للنووي: ٢/٥٣٥).

(٥) رواه البخاري في الحوالة، باب الحوالة (٢٢٨٧)، ومسلم في المساقاة، باب تحريم مَظْلُ الْغَنِيِّ (٣٩٧٨)، وأبو داود في البيوع والإجازات، باب في المَظْلُ (٣٣٤٥)، والنسائي في البيوع، باب الحوالة (٤٧٠٥).

«وقيل»: «شريعاً»، «وقيل»: «معنى»

يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَظْلَ غَيْرِ الْغَنِيِّ لَيْسَ بِظُلْمٍ^(١). وَهُمْ إِنَّمَا يَقُولُونَ فِي مِثْلِ ذَلِكَ مَا يَعْرِفُونَهُ مِنْ لِسَانِ الْعَرَبِ.

(وقيل): حجة (شريعاً)^(٢) لمعرفة ذلك من موارد كلام الشارع، وقد فهم ﷺ من قوله تعالى ﴿إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾^(٣) أَنَّ حَكَمَ مَا زَادَ عَلَى السَّبْعِينَ بِخِلَافِ حَكَمِهِ، حَيْثُ قَالَ كَمَا رَوَاهُ الشَّيْخَانِ: «خَيْرَنِي اللَّهُ وَسَأَزِيدُهُ عَلَى السَّبْعِينَ»^(٤).

(وقيل): «حجة (معنى) أي من حيث المعنى، وهو أنه لو لم يَنْفِ الْمَذْكُورُ الْحَكَمَ عَنِ الْمَسْكُوتِ لَمْ يَكُنْ لَذِكْرِهِ فَائِدَةٌ».

وهذا كما عبّر عنه هنا بـ «المعنى»، عبّر عنه في مبحث «العام» كما سيأتي^(٥) بـ «العقل»، وفي «شرح المختصر»^(٦) هنا بـ «العرف العام»، لأنه معقول لأهله^(٧).

(١) غريب الحديث لأبي حنيفة: ١٧٤/٢.

(٢) قاله بضع الشافعية. (شرح الكوكب: ٥٠٠/٣).

(٣) سورة التوبة، الآية: ٨٠.

(٤) رواه البخاري في التفسير، باب قوله تعالى ﴿تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾ (٤٣٠٢)، ومسلم في فضائل الصحابة، باب فضائل عمر (٦١٥٨)، والترمذي في التفسير، باب من سورة التوبة (٣٠٩٧)، والنسائي في الجنائز، باب القميص في الكفن (١٨٩٩)، وابن ماجه في الجنائز، باب الصلاة على أهل القبلة (١٥٢٣).

(٥) انظر: كما يعم عقلاً، لا لغة: ٣٤٦/١.

(٦) رفع الحاجب للمصنف: ٥١٠/٣.

(٧) ثَبَّهَ عَلَى أَنَّهُ لَا خِلَافَ بَيْنَ الثَّلَاثَةِ فِي الْحَقِيقَةِ، وَإِنَّمَا الْخِلَافُ بَيْنَهُمَا فِي التَّسْمِيَةِ فَقَطْ، كَمَا قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي النُّجُومِ اللَّوَامِعِ (٣٤٨/١)، خِلَافاً لِلزُّرْكَشِيِّ فِي التَّشْنِيفِ (٣٤١/١)، وَالْعِرَاقِيِّ فِي الْغَيْثِ الْهَامِ (٣٣٨/٢) فِي قَوْلِهِمَا بِالْأَوَّلِ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

واحتجَّ بـ «اللقب» الدَّقَاقُ، والصَّيرَفِيُّ، وابنُ خُوَيزَمَنَدَاد، وبعضُ الحنابلة.

(واحتجَّ بـ «اللقب» الدَّقَاقُ^(١) والصَّيرَفِيُّ^(٢) من الشافعية، (وابنُ خُوَيزَمَنَدَاد)^(٣) من المالكية^(٤))، (وبعضُ الحنابلة)^(٥)، علماً كان أو اسمَ جنسٍ، نحو «على زيد حجٌّ» أي لا على عمرو، و«في النِّعمِ زكاةٌ» أي لا في غيرها من الماشية، إذ لا فائدة لذكره إلا نفْيُ الحكمِ عن غيره «كالصفة».

وأجيب: بأنَّ فائدته استقامةُ الكلام، إذ بإسقاطه يَحْتَلُّ، بخلاف إسقاطِ «الصفة».

(١) والدَّقَاقُ: هو محمد بن محمد بن جعفر البغدادي الشهير بالدقاق الشافعي، الفقيه الأصولي، كان فاضلاً عالماً بعلوم كثيرة خاصةً الفقه والأصول، ولي قضاء كرخَ بغداد، له كتبٌ مفيدة منها شرح المختصر، توفي رحمه الله سنة ٣٩٢هـ. (طبقات الشافعية للإسنوي: ١/٢٥٣).

(٢) والصَّيرَفِيُّ: هو محمد بن عبد الله البغدادي الشافعي أبو بكر، المعروف بالصيرفي، من أئمة أصحابنا المتقدمين، أصحاب الوجوه، والمصنفين البارعين، كان إماماً في الفقه والأصول، أعلم الناس بالأصول بعد الشافعي، وله مصنفات في الفقه والأصول، منها: شرح الرسالة، توفي رحمه الله سنة ٣٣٠هـ. (التهذيب للنووي: ٢/٤٨٢).

تنبيه: قال الزركشي في التشنيف (١/١٧٧): «واعلم أنَّ نسبة القول بحجية مفهوم «اللقب» إلى الدقاق مشهورٌ، وأما الصَّيرَفِيُّ فاعتمد المصنّف فيه أنَّ السَّهْلِيَّ نقله في «نتائج الأبقار» في باب العطف عنه، وهو غريبٌ، ولعله تحرّف عليه بالدَّقَاق».

(٣) وابنُ خُوَيزَمَنَدَاد: هو محمد بن أحمد بن عبد الله بن إسحاق بن خُوَيزَمَنَدَاد، أبو عبد الله البصري المالكي، تفقّه على الأُبْهَرِيِّ، وكان يُجَانِبُ علَمَ الكلام وأهلَه، وله مصنفات في التفسير والخلاف والأصول، وله اختيارات، توفي رحمه الله سنة ٣٩٠هـ. (الذبيح المذهب: ٢/٢٢٩).

(٤) قال أبو الوليد الباجي المالكي رحمه الله في الإحكام (٢/٤٤٦): «ذهب الجمهور من أصحابنا إلى القول بدليل الخطاب، وهو: أن تعليق الحكم على الصفة يُدُلُّ على انتفاء ذلك الحكم عَمَّن لم توجد فيه».

وجاوَزَ ذلك بعضُ أصحابنا كابن خُوَيزَمَنَدَاد وابنُ القصار إلى أن تعليق الحكم على الاسم يُدُلُّ على انتفائه عَمَّن عَدَا ذلك الاسم».

(٥) قال ابنُ التَّجَارِ الحنبلي في شرح الكوكب (٣/٥٠٩): «اللقبُ حجةٌ عند أحمد،... ونفاه ابنُ عقيل، والموفق». فعلم أنَّ الحنابلة يقولون به كما قال الأمدى في الإحكام (٣/١٠٤)، وبعضهم ينكرونه، فانقلب الأمرُ على المصنّف سهواً، والله تعالى أعلم.

وَأَنْكَرَ أَبُو حَنِيفَةَ الْكُلَّ مُطْلَقًا، وَقَوْمٌ فِي الْخَبَرِ، وَالشَّيْخُ الْإِمَامُ فِي غَيْرِ الشَّرْعِ،

وَيَقْوَى - كما قال المصنف^(١) - الدِّقَاقُ المشهورُ بـ «اللقب» بِمَنْ ذُكِرَ معه خصوصاً الصَّيرَفِيُّ، فَإِنَّهُ أَقْدَمُ منه وَأَجَلٌ.

(وأنكر أبو حنيفة الكلَّ مطلقاً) أي لم يقل بشيء من مفاهيم المخالفة، وإن قال في المسكوت بخلاف حكم المنطوق، فلأمرٍ آخر، كما في انتفاء الزكاة عن المعلوفة، قال: «الأصل عدم الزكاة، ووردت في السائمة، فبقيت المعلوفة على الأصل»^(٢).

(و) أنكر الكلَّ (قوم في الخبر)، نحو «في الشام الغنم السائمة»، فلا ينفي المعلوفة عنها، لأن الخبر له خارجي يجوز الإخبار ببعضه، فلا يتعين القيد فيه للنفي، بخلاف الإنشاء، نحو «زكوا عن الغنم السائمة»، وما في معناه مما تقدم، فلا خارجي له، فلا فائدة للقيد فيه إلا التثني^(٣).

(و) أنكر الكلَّ (الشيخ الإمام) والد المصنف (في غير الشرع) من كلام المصنفين والواقفين لغلبة الذُّهول عليهم، بخلافه في الشرع من كلام الله تعالى ورسوله ﷺ المبلغ عنه، لأنه تعالى لا يغيب عنه شيء^(٤).

(١) عبارته رحمه الله في منع الموانع (ص: ٤٧٠): «وتصريحنا في مسألة «مفهوم اللقب» بالصيرفي وابن خوزيمنداد للتنبيه على أن للدقاق رُفقاءً معيّنين وإن اشتهرت المسألة به وخذه، وقد كان الصيرفي أقدم منه وأجل، وهو - أعني الصيرفي - الذي كان يقال: لم يخلق الله بعد الشافعي أعلم بالاصول منه، فبمثل يقوى قول الدقاق، ويُعلم أن للدقاق سلفاً صالحاً في مقالته».

(٢) قاله الحنفية، والمعتزلة، وجماعة من المالكية، وابن سريج، والقفال، والغزالي، والرازي والآمدني من الشافعية. (تيسير التحرير: ٩٩/١، المحصول: ١٣٦/٢، المستصفى: ١٩٢/٢، الإحكام: ٧٢/٣، شرح الكوكب: ٥٠٢/٣).

(٣) هذا أخذه المصنف من قول ابن الحاجب في المختصر (١٧٥/٢): «قالوا [أي منكروا المفهوم]: لو ثبت لثبت في الخبر، وهو باطل، لأن من قال: «في الشام الغنم السائمة» لم يدل على خلافه قطعاً». وهو لا يساعدُ صنيع المصنف، وكلام العلماء متفق على عدم ورود المفهوم في الأخبار. (التشنيف: ١٧٨/١، الغيث الهامع: ١٣١/١).

(٤) الفتاوى للفتي السبكي: ١٢٤/٢.

وعكسه متأخرو الحنفية، فقالوا: إن تخصيص الشيء بالذات لا يدل على نفي الحكم عما عداه في خطاب الشارع. أمّا في متفاهم الناس وعُرفهم وفي المعاملات والعقليات فإنه يدل. (التقرير والتجوير: ١٧٧/١).

وإِمَامُ الْحَرَمَيْنِ «صِفَةً لَا تُنَاسِبُ الْحُكْمَ»، وَقَوْمٌ «الْعَدَدَ» دُونَ غَيْرِهِ .

(و) أَنْكَرَ (إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ صِفَةً لَا تُنَاسِبُ الْحُكْمَ) كَأَنَّهُ يَقُولُ الشَّارِعُ «فِي الْغَنَمِ الْعُقْرِ»^(١) الزَّكَاةَ، قَالَ: «فَهِيَ فِي مَعْنَى «اللَّقَبِ»، بِخِلَافِ الْمُنَاسِبَةِ كـ «السَّوْمِ»، لِخِفَةِ مُؤَنَةِ السَّائِمَةِ، فَهِيَ فِي مَعْنَى الْعِلَّةِ»^(٢).

وَلَكُونِ «الْعِلَّةِ» غَيْرِ «الْصِفَةِ» بِحَسَبِ الظَّاهِرِ خِلَافَ مَا تَقَدَّمَ^(٣) أَطْلَقَ الْإِمَامُ الرَّازِي عَنْهُ إِنكَارَ الصِّفَةِ^(٤).

وَلَكُونِ «غَيْرِ الْمُنَاسِبَةِ» فِي مَعْنَى «اللَّقَبِ» أَطْلَقَ ابْنُ الْحَاجِبِ عَنْهُ الْقَوْلَ بِـ «الْصِّفَةِ»^(٥).

وَأَمَّا غَيْرُهُمَا^(٦) فَمَا تَقَدَّمَ فَصَرَّحَ مِنْهُ بِـ «الْعِلَّةِ»، وَ «الظَّرْفِ»، وَ «الْعَدِيدِ»، وَ «الشَّرْطِ»، وَ «إِتْمَا»، وَ «مَا وَلَا». وَسَكَتَ عَنِ الْبَاقِي، وَهُوَ كَالْمَذْكُورِ^(٧).

(و) أَنْكَرَ (قَوْمٌ «الْعَدَدَ» دُونَ غَيْرِهِ)، فَقَالُوا: «لَا يَدُلُّ عَلَى مُخَالَفَةِ حُكْمِ الزَّائِدِ عَلَيْهِ أَوْ النَاقِصِ عَنْهُ كَمَا تَقَدَّمَ»^(٨) إِلَّا بِقَرِينَةٍ^(٩).

(١) قَالَ الْخَطَّابِيُّ فِي الْغَرِيبِ (١/١٤٨): «الْعَفْرَاءُ: الَّتِي يَضْرِبُ لَوْنُهَا إِلَى الْبَيَاضِ، أَخَذَتْ مِنْ عَفْرَةِ الْأَرْضِ، وَهِيَ لَوْنُهَا الْأَغْبَرُ، وَمِنْهُ قِيلَ لِلطَّبَّاءِ: الْعُفْرُ».

(٢) الْبِرْهَانُ لِإِمَامِ الْحَرَمَيْنِ: ١٧٤/١.

(٣) انْظُرْ: «أَنْوَاعُ مَفْهُومِ الْخَالَفَةِ»: ١٧٤/١.

(٤) حَيْثُ قَالَ فِي الْمَحْصُولِ (٢/١٣٦): «الْأَمْرُ الْمُقَيَّدُ بِالصِّفَةِ كـ «زَكُّوا عَنِ الْغَنَمِ السَّائِمَةِ» اخْتَلَفُوا فِي أَنَّهُ هَلْ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا زَكَاةَ فِي غَرِ السَّائِمَةِ؟ الْحَقُّ: أَنَّهُ لَا يَدُلُّ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ، وَاخْتِيَارُ ابْنِ سُرَيْجٍ، وَالْقَاضِي أَبِي بَكْرٍ، وَإِمَامُ الْحَرَمَيْنِ، وَالْغَزَالِيُّ، وَجَمْعُهُورِ الْمُعْتَزَلَةِ.

وَذَهَبَ الشَّافِعِيُّ وَالْأَشْعَرِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَمُعْظَمُ الْفُقَهَاءِ مِنَّا إِلَى أَنَّهُ يَدُلُّ».

(٥) حَيْثُ قَالَ فِي مُخْتَصَرِ الْمُنْتَهَى (٢/١٧٥): «وَأَمَّا مَفْهُومُ «الْصِفَةِ» فَقَالَ أَبُو الشَّافِعِيِّ، وَأَحْمَدُ،

وَالْأَشْعَرِيُّ، وَالْإِمَامُ [أَيُّ] إِمَامِ الْحَرَمَيْنِ، كَمَا بَيَّنَّهَ السَّبْكِيُّ فِي شَرْحِ مُخْتَصَرِ الْمُنْتَهَى لِابْنِ الْحَاجِبِ: ٣/٥٠٥، وَكَثِيرٌ. وَتَفَاهُ أَبُو حَنِيفَةَ، وَالْقَاضِي، وَالْغَزَالِيُّ، وَالْمُعْتَزَلَةُ».

(٦) أَيُّ غَيْرِ الصِّفَةِ الَّتِي لَا تُنَاسِبُ، وَاللَّقَبُ. (الْبَنَانِيُّ: ١/٤٠٧).

(٧) أَيُّ أَنَّ إِمَامَ الْحَرَمَيْنِ إِنكَرَ الصِّفَةَ غَيْرَ الْمُنَاسِبَةِ، وَاللَّقَبَ، وَصَرَّحَ بِقَبُولِ مَفْهُومِ الْعِلَّةِ وَمَا مَعَهَا، وَسَكَتَ عَنْ غَيْرِهَا، فَأَنْزَلَ الْمَسْكُوتَ مَقَامَ الْمَذْكُورِ. (الْبَنَانِيُّ: ١/٤٠٧).

(٨) انْظُرْ: «أَنْوَاعُ الْمَفْهُومِ الْمُخَالَفَةِ»: ١٧٤/١.

(٩) أَيُّ أَنْكَرَهُ الْحَنِيفِيُّ وَالْمُعْتَزَلَةُ وَالْأَشَاعِرَةُ، وَالرَّازِيُّ فِي لِمَحْصُولِ (٢/١٢٩)، وَالْأَمَدِيُّ فِي الْإِحْكَامِ (٣/

٩٤)، وَالْبَيْضَاوِيُّ فِي الْمَنَاجِ (١/٣٦٩)، وَالنَّوَوِيُّ فِي الْمَجْمُوعِ (٤/١٦١)، وَشَرْحُ مُسْلِمَ (٧/٢١). =

مسألة: [تَرْتِيبُ الْمَفَاهِيمِ]

الغاية قيل: «منطوق»، والحق مفهوم. يتلوه الشرط، فالصفة المناسبة، فمطلق الصفة غير العدد،

أما مفهوم الموافقة فاتفقوا على حجتيه^(١)، وإن اختلفوا في طريق الدلالة عليه كما تقدم^(٢).

(مسألة: [تَرْتِيبُ الْمَفَاهِيمِ])

١- الغاية قيل: «منطوق» أي بالإشارة كما تقدم^(٣) لتبادره إلى الأذهان^(٤).
(والحق) أنه (مفهوم) كما تقدم^(٥)، ولا يلزم من تبادل الشيء إلى الأذهان أن يكون منطوقاً.

٢- (يتلوه) أي الغاية (الشرط)، إذ لم يقل أحد: «إنه منطوق».
وفي رتبة «الغاية» «إنما»، فسيأتي قول: «إنه منطوق»^(٦) أي بالإشارة كما تقدم^(٧)، ومثله في ذلك «فصل المبتدأ»، وتقدم أن مرتبة «الغاية» تلي مرتبة «لا عالم إلا زيد»^(٨).
٣- (فالصفة المناسبة) تتلوه «الشرط» لأن بعض^(٩) القائلين به خالف في «الصفة».
٤- (فمطلق الصفة) عن المناسبة (غير العدد) من نعت، وحال، وظرف، وعلية غير

= وقيل المالكية والحنابلة، وجمهور أصحابنا، ونقله إمام الحرمين في البرهان (١٦٧/١) عن الشافعي والجماهير.

(تيسير التحرير: ١/١٠٠، نشر البنود: ١/٨٣، شرح الكوكب: ٣/٥٠٧، الغيث الهامع: ١/١٣٠).
(١) هذا ما قاله الشارح تبعاً للعراقي في الغيث الهامع (١/١٣١)، فيحتمل على اتفاق مذاهب الأربعة، وإلا فالظاهرة لا يقولون به كما قال ابن حزم في كتابه مختصر إبطال القياس (ص: ٣٠).

(٢) انظر: «دلالة الموافقة قياسية»: ١/١٨٩.

(٣) انظر: «أعلى أنواع الحصر»: ١/٢٠٠.

(٤) قاله القاضي أبو بكر الباقلاني، وقال صاحب «البدیع» من الحنفية: وهو عندنا من قبيل دلالة الإشارة. (التشيف: ١/١٨٠).

(٥) انظر: «أنواع مفهوم المخالفة»: ١/١٩٩.

(٦) انظر: «مسألة في إفادة إنما الحصر»: ١/٢٠٨.

(٧) انظر: «أعلى أنواع الحصر»: ١/٢٠٠.

(٨) انظر: «أعلى أنواع الحصر»: ١/٢٠٠.

(٩) هو أبو العباس ابن سريج من الشافعية. (التشيف: ١/١٨١).

فَالْعَدُّ، فَتَقْدِيمُ الْمَعْمُولِ لِدَعْوَى الْبَيَانِيِّينَ إِفَادَتَهُ الْاِخْتِصَاصَ، وَخَالَفَهُمْ ابْنُ الْحَاجِبِ، وَأَبُو حَيَّانَ.
وَالْاِخْتِصَاصُ الْحَضَرُ، خِلَافًا لِلشَّيْخِ الْإِمَامِ حَيْثُ أَثْبَتَهُ، وَقَالَ: «لَيْسَ هُوَ الْحَضَرُ».

مُنَاسِبَاتٍ، فَهِيَ سَوَاءٌ، تَتَلَوُ «الْصِفَةَ الْمُنَاسِبَةَ».

٥- (فَالْعَدُّ) يَتَلَوُ الْمَذْكُورَاتِ، لِانْكَارِ قَوْمٍ لَهُ دُونَهَا كَمَا تَقَدَّمَ^(١).

٦- (فَتَقْدِيمُ الْمَعْمُولِ) آخِرُ الْمَفَاهِيمِ، (لِدَعْوَى الْبَيَانِيِّينَ) فِي فَرْقِ الْمَعَانِي (إِفَادَتَهُ الْاِخْتِصَاصَ) أَخَذًا مِنْ مَوَارِدِ الْكَلَامِ الْبَلِيغِ.

(وَخَالَفَهُمْ ابْنُ الْحَاجِبِ وَأَبُو حَيَّانَ)^(٢) فِي ذَلِكَ.

٧- (وَالْاِخْتِصَاصُ) الْمَفَادُ (الْحَضَرُ) الْمُشْتَمَلُ عَلَى نَفْيِ الْحُكْمِ عَنْ غَيْرِ الْمَذْكُورِ، كَمَا دُلَّ عَلَيْهِ كَلَامُهُمْ^(٣).

(خِلَافًا لِلشَّيْخِ الْإِمَامِ) وَالِدِ الْمَصْنَفِ، (حَيْثُ أَثْبَتَهُ، وَقَالَ: «لَيْسَ هُوَ الْحَضَرُ»)، وَإِنَّمَا هُوَ قَصْدُ الْخَاصِّ مِنْ جِهَةٍ خُصُوصَهُ، فَإِنَّ الْخَاصَّ كـ «ضَرَبَ زَيْدٌ» بِالنِّسْبَةِ إِلَى مُطْلَقِ «الضَّرْبِ» قَدْ يُقْصَدُ فِي الْإِخْبَارِ بِهِ، لَا مِنْ جِهَةٍ خُصُوصَهُ، فَيُؤْتَى بِالْأَفَاضَةِ فِي مَرَاتِبِهَا، وَقَدْ يُقْصَدُ مِنْ جِهَةٍ خُصُوصَهُ كَالْخُصُوصِ بِالْمَفْعُولِ لِلَاَهْتِمَامِ بِهِ، فَيُقَدِّمُ لَفْظُهُ لِإِفَادَةِ ذَلِكَ، نَحْوُ «زَيْدًا ضَرَبْتُ»، ٩٣ فَلَيْسَ فِي الْاِخْتِصَاصِ مَا فِي الْحَضَرِ مِنْ نَفْيِ الْحُكْمِ عَنْ غَيْرِ الْمَذْكُورِ.

وَإِنَّمَا جَاءَ ذَلِكَ فِي «إِيَّاكَ نَعْبُدُكَ» لِلْعِلْمِ بِأَنَّ قَائِلِيهِ أَيْ الْمُؤْمِنِينَ لَا يَعْبُدُونَ غَيْرَ اللَّهِ.

وَحَاصِلُهُ: أَنَّ التَّقْدِيمَ لِلَاَهْتِمَامِ، وَقَدْ يَنْضُمُ إِلَيْهِ الْحَضَرُ لِخَارِجٍ، وَاخْتَارَهُ الْمَصْنَفُ فِي «شرح المختصر»^(٤)، وَأَشَارَ إِلَيْهِ هُنَا بِقَوْلِهِ: «لِدَعْوَى الْبَيَانِيِّينَ».

(١) انظر: «مسألة: حجية المفاهيم»: ٢٠٥/١.

(٢) البحر المحيط لأبي حيان: ١٦/١.

(٣) قاله الجمهور من المالكية والشافعية والحنابلة. (رفع الحاجب: ٢٤/٤، شرح التنقيح، ص: ٥٦، شرح الكوكب: ٥٢١/٣).

(٤) أي واختار المصنف في شرح المختصر (٢٣/٤) ما قاله والده وإن خالفه هنا.

مسألة: [في إفادة «إنما» الحَصْر]

«إنما» قال الآمدي، وأبو حيان: «لا تُفيد الحَصْر»، وأبو إسحاق الشيرازي و

(مسألة: [في إفادة «إنما» الحَصْر]

إنما بالكسر (قال الآمدي^(١) وأبو حيان^(٢)) كقول أبي حنيفة^(٣) من جُملة ما تقدّم عنه^(٤): «(لا تُفيد الحَصْر) لأنها «إن» المؤكّدة، و«ما» الزائدة الكافّة، فلا تُفيد النفي المشتمل عليه الحَصْر، وعلى ذلك حديث مسلم: «إنما الربّا في النسيئة»^(٥)، إذ ربا الفضل ثابت إجماعاً، وإن تقدّمه خلافٌ.

واستفادة النفي في بعض المواضع من خارج، كما في ﴿إِنَّمَا إِلَهُكُمُ اللَّهُ﴾^(٦)، فإنه سيق للردّ على المخاطبين في اعتقادهم إلهية غير الله^(٧).

(و) قال الشيخ (أبو إسحاق الشيرازي^(٨) والغزالي^(٩)) (و) صاحبه أبو الحسن (إلكيا)

(١) الإحكام للآمدي: ٩٧/٣.

(٢) ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان: ١٢٨٥/٣.

(٣) كما نسب الشارح هذا القول لأبي حنيفة نسبته ابن النجار في شرح الكوكب (٥١٥/٣) لأكثر الحنفية، وهو عدم التحقيق، فالصحيح أن «إنما» تُفيد الحَصْر عندهم نطقاً. قال أمير بادشاه الحنفي في تيسير التحرير (١٣٢/١) تبعاً لابن الهمام الحنفي وجامع: «والنفي في الحَصْر بـ «إنما» بالمنطوق على الأرجح، ونسب صاحب «البلدیع» للحنفية عدم إفادتها الحَصْر، وهو خطأ، وقد تكرر نسبة الحَصْر إلى «إنما» في كتب الحنفية كما في كشف الأسرار، والكافي، وجامع الأسرار، وغيرها، ولذا لم يُجب أحدٌ منهم بمنع إفادتها الحَصْر في الاستدلال بـ «إنما الأعمال بالنيات» على شرط النية في الوضوء، بل أجابوا بتقدير الكمال أو الصحة، وهو الحق. ومثله: في التقرير والتحرير لابن أمير الحاج الحنفي: ١٨٤/١.

(٤) أي عن أبي حنيفة في قول المصنف: «وأنكر أبو حنيفة الكلّ مطلقاً»: ٢٠٤/١.

(٥) رواه مسلم في المساقاة، باب بيع الطعام مثلاً بِمِثْلٍ (٤٠٦٥)، والترمذي في البيوع، باب ما جاء في الصرف (١١٦٢)، والنسائي في البيوع، باب بيع الفضة بالذهب.. (٤٥٠٥)، وابن ماجه في التجارات، باب من قال: «لا ربا إلا في النسيئة» (٢٢٥٧).

(٦) سورة طه، الآية: ٩٨.

(٧) قال الجمال الإسنوي في نهاية السؤل (٣٤٩/١)، وعبد العلي في فوائح الرحموت (٧٧٥/١): «وهو الصحيح عند النحويين».

(٨) اللّمع لأبي إسحاق الشيرازي (ص: ٤٦).

(٩) المستصفي للغزالي: ٢٠٦/٢.

الغزالي، وإلكيا، والإمام، والشيخ الإمام: «تفيد فهما»، وقيل: «نطقاً».

وبالفتح الأصح أن حرف «أن» فيها فرع.....

الهراسي^(١)، بكسر الهمزة والكاف، ومعناه في لغة الفُرس: الكبير، (والإمام)^(٢) الرازي، والشيخ الإمام) والدُّ المصنَّف: «تفيدُ» الحصرَ المشتَمِلَ على نفْيِ الحُكم عن غير المذكور، نحو: «إنما قام زيد» أي لا عمرو، أو نفْيِ غير الحكم عن المذكور، نحو: «إنما زيد قائم» أي لا قاعد، (فهما)^(٣).

وقيل: «نطقاً» أي بالإشارة كما تقدَّم^(٤)، ليتبادر الحصر إلى الأذهان منها، وإنْ عُوِضَ في بعض المواضع بما هو مقدَّم عليه، كما في حديث الربا السابق، ولا بُغْدَ في إفادة المُرْكَبِ ما ٩٤ لم تُفَهِدْ أجزاؤه^(٥).

ولم يَذْكُرِ المصنَّفُ إمامَ الحرمين - مع قوله بـ «إنما» كما تقدَّم^(٦) - لأنه لم يُصَرِّحْ بـ «أنه مفهوم»، ولا «منطوق»^(٧).

(و) «إنما» (بالفتح الأصح أن حرف «أن» فيها) من حيث إنه من أفراد «أن» (فرع) «إن»

(١) وإلكيا: هو علي بن محمد بن علي الطبري، عماد الدين الشافعي، أبو الحسن، الشهير بإلكيا الهُرَّاسِي، الفقيه الأصولي المفسر، كان من فحول العلماء، ورأساً من رؤوس الأئمة فقهاً وأصولاً وجدلاً، وحفظاً لحديث الأحكام، كان مُعِيداً لدروسِ إمامِ الحرمين، ولي القضاء أيام السلجوقيين، وله كتب مفيدة منها: أحكام القرآن، توفي رحمه الله سنة ٥٠٤ هـ ببغداد. (الفتح المبين: ٦/٢).

(٢) قال الإسنوي في نهاية السؤل (٣٤٩/١): «مقتضى كلام الإمام [في المحصول: ٣٨١/١]، وأتباعه منهم البيضاوي [في المنهاج: ٣٤٩/١]: أنه بالمنطوق، لأنه استدلل بأن «إن» للإثبات و «ما» للنفي، فافهم ذلك». ومثله في التشنيف (١٨٤/١) للزركشي، والله تعالى أعلم.

(٣) قاله المالكية والشافعية والقاضي أبو يعلى وابن عقيل والحلواني من الحنابلة.

(شرح التنقيح، ص: ٥٧، النجوم اللوامع: ٣٥٥/١، شرح الكوكب: ٥١٥/٣).

(٤) انظر: «أعلى أنواع الحصر»: ٢٠٠/١.

(٥) قاله الحنفية والحنابلة. (تيسير التحرير: ١٣٢/١، شرح الكوكب: ٥١٥/٣).

(٦) انظر: «مسألة: حجية المفاهيم»: ٢٠٥/١.

(٧) أي أن إمامَ الحرمين صرَّحَ بإفادة «إنما» الحصر، ولكنه لم يُصَرِّحْ بأنه يُفِيدُ الحصرَ بالمفهوم، أو بالمنطوق، ولذا لم يَذْكُرْهُ المصنَّفُ مع أحدِ الفريقين.

(النجوم اللوامع: ٣٥٧/١، البرهان لإمام الحرمين: ١٧٤/١).

المكسورة، ومن ثم ادّعى الزمخشري إفادتها الحضر.

(المكسورة)^(١)، فهي الأصل لاستغنائها بمعمولها في الإفادة، بخلاف المفتوحة، لأنها مع معمولها بمنزلة مفرد.

وقيل: «المفتوحة الأصل، لأن المفرد أصل للمركب».

وقيل: «كل أصل، لأن له محالاً يقع فيها دون الآخر».

(ومن ثم) أي من هنا، وهو أن المفتوحة فرع المكسورة، أي من أجل ذلك، اللازم له فرعية «إنما» بالفتح لـ «إنما» بالكسر (ادّعى الزمخشري)^(٢) في تفسير «قُلْ إِنَّمَا يُوحِي إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمُ اللَّهُ وَحْدٌ»^(٣)، وتبعه البيضاوي فيه^(٤)، (إفادتها) أي إفادة «إنما» بالفتح (الحضر) كـ «إنما» بالكسر، لأن ما ثبت للأصل يثبت للفرع حيث لا معارض، والأصل انتفاؤه.

والزمخشري وإن لم يصرح بهذا المأخذ، قوة كلامه تشير إليه.

ومعنى الآية على هذا ما قاله: «إن الوحي إلى رسول الله ﷺ، أي في أمر الإله مقصور على استئثار الله تعالى بالوحدانية، أي لا يتجاوزّه إلى أن يكون الإله غيره متعدداً، كما عليه المخاطبون.

ومثل ذلك قوله في آية: ﴿اعْلَمُوا أَنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لُغْوٌ وَزِينَةٌ وَتَفَاخُرٌ﴾^(٥)، أراد أن الدنيا ليست إلا هذه الأمور المحقرات، أي وأما العبادات والقرب فمن أمور الآخرة، لظهور تمرتها فيها».

ونقل المصنف إفادتها الحضر عن التنوخي^(٦)

(١) قال الزركشي في التشنيف (١٨٦/١): «وهو الأصح، وهذه الأقوال حكاه ابن الخازن النحوي».

(٢) الكشف للزمخشري: ١٧٠/٤.

(٣) سورة الأنبياء، الآية: ١٠٨.

(٤) تفسير البيضاوي: ٦٢/٤.

(٥) سورة الحديد، الآية: ٢٠.

(٦) والتنوخي: هو محمد بن محمد بن محمد بن عمر التنوخي (بفتح التاء، وضّم الثوّن المخففة، وفي آخرها الخاء المعجمة، نسبة إلى تنوخ، وهو اسم لعدة قبائل اجتمعوا قديماً بالبحرين، وتحالفوا على التناصر، فأقاموا هناك فسُموا تنوخاً، والتنوخ الإقامة)، العلامة، اللغوي، البياني، ومن مؤلفاته: الأقصى القريب في علم البيان، توفي رحمه الله تعالى في القرن السابع للهجرة المباركة. (اللباب في الأنساب لابن الأثير: ٢٢٥/١، معجم المؤلفين لممر كحالة: ٦٨٤/٣).

تنبيه: قال الشيخ علي معوض والشيخ عادل عبد الموجود في تعليقهما على «رفع الحاجب» للتاج السبكي (١٨/٤): «هو علي بن محمد بن أبي الفهد داود بن إبراهيم بن تميم، أبو القاسم التنوخي،... وهذا خطأ، وليس التنوخي الذي نقله التاج السبكي هو هذا (أي أبو القاسم علي بن محمد)، ولا «الأقصى القريب» من كتبه. والله تعالى أعلم.

..... أيضاً^(١) في «الأقصى القريب»^(٢).

وفي قوله كابن هشام^(٣) «ادعى» إشارة إلى ما عليه الجمهور من بقاء «أن» فيها على مصدريتها مع كفاها بـ «ما» وإن لم يصرحوا بذلك فيما علمت اكتفاءً بكونها فيها من أفراد «أن»^(٤).
وعلى هذا معنى الآية الأولى: ما يوحى إليّ في أمر الإله إلا وحدانيته، أي لا ما أنتم عليه من الإشراف؛

ومعنى الثانية: اعلموا حقارة الدنيا، أي فلا تؤثروها على الآخرة الجليلة.
فبقاء «أن» في الآيتين على المصدرية كافٍ في حصول المقصود بهما من نفي الشريك عن الله تعالى، وتحقير الدنيا.

(١) أي نقل المصنف رحمه الله في رفع الحاجب (١٨/٤) عن الثنوخى أنه تابع الرّمخسريّ في إفادة «أنّما» الحصر، ثمّ تعقّبهُ قائلاً: «وردّ شيخنا أبو حيان على الرّمخسريّ بأنّه يلزمه انحصار الوحي في الوجدانية، ... وأنه لم يوح إليه أنّه تعالى موصوف بصفات أخرى، ككونه قادراً، سميعاً، بصيراً، حيّاً، إلى غير ذلك من الصفات الثابتة لله تعالى.
ولعلّ الرّمخسريّ إنّما ادّعى الحصر لعدم مبالاة بهذا الإلزام، فإنّه معتزلي، لا يثبت الصفات السبعة».

(٢) كذا في جميع الأصول، وفي «رفع الحاجب» للمصنف (١٨/٤)، وعلّق عليه الشيخ علي معروض وعادل عبد الموجود أنّ في النسخة المحفوظة لـ «رفع الحاجب» بدار الكتب المصرية تحت رقم (٤٩٢) أصول الفقه «الأقصى الغريب». فسألت عنه شيخنا العلامة الفقيه الأصولي مصطفى البغا حفظه الله تعالى في بيته بدمشق المحروسة؟ فأجاب بأنّ الصواب: «الأقصى القريب»، وأنّ «الأقصى الغريب» تصحيف، كما يُشير إليه عنوان. واسمّه الكامل: «الأقصى القريب في علم البيان» كما جاء في معجم المؤلفين لعمر كحالة (١٥٨١٢، ٣/٦٨٤). والله تعالى أعلم.

(٣) وابن هشام: هو عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام، جمال الدين، أبو محمد، النحوي، لازم الشيخ شهاب الدين عبد اللطيف، كان شافعيّاً، ثمّ تحوّل حنبليّاً، اتقن العربية، ففاق الأقران، ولم يبق له نظير فيها، وتفرّد بهذا الفنّ، وأحاط بدقائقه وحقائقه، وكان له التحقيق البالغ، والاطلاع المفرط مع التواضع، والبر، والشفقة، ورفقة القلب، وله مصنفات نفيسة منها مغني اللبيب الذي لم يؤلّف مثله في بابيه، واشتهر في حياته، وشذرات الذهب، وشرحه، وقطر الندى وشرحه، وغيرها، توفي رحمه الله تعالى سنة ٧٦١ هـ ليلة الجمعة.

(الدّرر الكامنة: ١٨٧/٢، والبدر الطالع، ص: ٤٠٦).

(٤) أي أنّ الجمهور قالوا ذلك ظاهراً ولزوماً، لا صريحاً وقصوراً.

(النجوم اللوامع: ٣٥٨/١، البناني: ٤١٣/١).

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

مَسَائِلُ اللُّغَةِ

مسألة: [تعريف اللغة، وطرق معرفتها]

من الألفاظ حدوث الموضوعات اللغوية ليعبر عما في الضمير. وهي أفيد من الإشارة والمثال، وأيسر. وهي: الألفاظ الدالة على المعاني. وتعرف بالنقل تواتراً أو آحاداً، أو باستنباط العقل من النقل، لا مجرد العقل.

(مسألة: [تعريف اللغة، وطرق معرفتها])

من الألفاظ جمع «لطف»^(١) بمعنى ملطوف، أي من الأمور الملطوف بالناس بها (حدوث الموضوعات اللغوية) بإحداثه تعالى، وإن قيل: «واضعها غيره من العباد»، لأنه الخالق لأفعالهم، (ليعبر عما في الضمير) بفتح الموحدة أي ليعبر كل من الناس عما في نفسه مما يحتاج إليه في معاشه ومعاذه لغيره، حتى يعاونه عليه لعدم استقلاله به.

(وهي) في الدلالة على ما في الضمير (أفيد)^(٢) من الإشارة والمثال أي الشكل، لأنها تعم الموجود والمعدوم، وهما يخصان الموجود المحسوس، (وأيسر) منهما أيضاً، لموافقتها ٩٦ للأمر الطبيعي دونهما، فإنها كفيات تعرض للنفس الضروري. (وهي: الألفاظ الدالة على المعاني).

خرج الألفاظ المهملة.

وشمل الحد المركب الإسنادي، وهو من المحدود على المختار الآتي في مبحث «الأخبار»^(٣).

(وتعرف: ١- بالنقل تواتراً) نحو السماء، والأرض، والحر، والبرد لمعانيها المعروفة؛

٢- (أو آحاداً) كالقرء للحيض والظهر؛

٣- (وباستنباط العقل من النقل) نحو: أجمع المَعْرِف بـ «أل» عام، فإن العقل يستنبط ذلك

(١) قال الفيومي في المصباح (ص: ٥٥٣): «لُطِفَ الشيءُ فهو لطيفٌ من باب قُرِبَ: صَغُرَ جسمه، والاسم: اللَّطَافَةُ؛ وَلُطِفَ اللهُ بنا لُطْفاً من باب طَلَبَ: رَفَقَ بنا، فهو لطيفٌ بنا، والاسم: اللَّطْفُ».

(٢) قال الولي العراقي رحمه الله تعالى في الغيث الهامع (١/١٣٨): «واعلم أن تعبير المصنف وغيره بـ «أفيد» لا يستقيم، فإن صيغة «أفعل» إنما يصاغ من فعل ثلاثي، وفعل «أفيد» «أفاد» وهو رباعي. ويوجب بأنه إنما صاغه من «فاد» الثلاثي، تقول: فادث له فائدة، لا من «أفاد» الرباعي.

(النجوم اللوامع: ١/٣٦٠، الصحاح: ٢/٥٢١).

(٣) انظر: «الكلام في الأخبار»: ٢/٢٠.

[أَقْسَامُ اللَّفْظِ بِاعْتِبَارِ مَذْلُولِهِ]

ومذلولُ اللَّفْظِ: إمَّا مَعْنَى جُزْئِيٍّ، أَوْ كُلِّيٍّ؛ أَوْ لَفْظٌ مُفْرَدٌ: مُسْتَعْمَلٌ كَالْكَلِمَةِ - فهي قولٌ مُفْرَدٌ - أَوْ مُهْمَلٌ كَأَسْمَاءِ حُرُوفِ الْهَجَاءِ، أَوْ مُرَكَّبٌ.

مِمَّا يُقَالُ أَنَّ هَذَا الْجَمْعَ يَصِحُّ الِاسْتِثْنَاءُ مِنْهُ، أَيْ إِخْرَاجُ بَعْضِهِ بِـ «إِلَّا» أَوْ إِحْدَى أَخَوَاتِهَا، بِأَنْ يُضْمَّ إِلَيْهِ، وَكُلُّ مَا صَحَّ الِاسْتِثْنَاءُ مِنْهُ، مِمَّا لَا حَصَرَ فِيهِ، فَهُوَ عَامٌّ كَمَا سَيَأْتِي^(١)، لِلزُّوْمِ تَنَاوُلِهِ لِلْمُسْتَشْنَى.

(لَا مُجَرَّدَ الْعَقْلِ)، فَلَا تُعْرَفُ بِهِ، إِذْ لَا مَجَالَ لَهُ فِي ذَلِكَ.

[أَقْسَامُ اللَّفْظِ بِاعْتِبَارِ مَذْلُولِهِ]

(ومذلولُ اللَّفْظِ^(٢)): إمَّا مَعْنَى جُزْئِيٍّ، أَوْ كُلِّيٍّ). الأول: مَا يَمْنَعُ تَصَوُّرَهُ مِنَ الشَّرْكَاءِ فِيهِ، كَمَذْلُولِ «زَيْد».

والثاني: مَا لَا يَمْنَعُ، كَمَذْلُولِ «الْإِنْسَانِ» كَمَا سَيَأْتِي مَا يُوْخِذُ مِنْهُ ذَلِكَ^(٣).

(أَوْ لَفْظٌ مُفْرَدٌ مُسْتَعْمَلٌ، كَالْكَلِمَةِ. فهي قولٌ مُفْرَدٌ).

والقول: اللَّفْظُ الْمُسْتَعْمَلُ. يعني كَمَذْلُولِ «الكَلِمَةِ»، بِمَعْنَى مَا صَدَّقَهَا، كَرَجُلٍ، وَضَرْبٍ، وَهَلْ؛

(أَوْ لَفْظٌ مُفْرَدٌ (مُهْمَلٌ، كَأَسْمَاءِ حُرُوفِ الْهَجَاءِ) يعني كَمَذْلُولِ أَسْمَائِهَا نَحْو: الْجِيمِ، وَاللَّامِ، وَالسِّينِ، أَسْمَاءِ لِحُرُوفِ «جَلَسَ» مَثَلًا: أَيْ جَهَّ لَهُ سَهْ.

(أَوْ لَفْظٌ (مُرَكَّبٌ) مُسْتَعْمَلٌ، كَمَذْلُولِ لَفْظِ «الْخَبَرِ»، أَيْ مَا صَدَّقَهُ نَحْو: «قَامَ زَيْد».

أَوْ مُهْمَلٌ، كَمَذْلُولِ لَفْظِ «الْهَذْيَانِ».

(١) انظر: «معيار العام»: ٣٤٨/١.

(٢) مَذْلُولُ اللَّفْظِ قَدْ يَكُونُ مَعْنَى، وَقَدْ يَكُونُ لَفْظًا؛ وَالْمَعْنَى قَدْ يَكُونُ كُلِّيًّا، وَقَدْ يَكُونُ جُزْئِيًّا؛ اللَّفْظُ قَدْ يَكُونُ مُفْرَدًا، وَقَدْ يَكُونُ مُرَكَّبًا؛ وَكُلُّ مِنْهُمَا قَدْ يَكُونُ مُسْتَعْمَلًا، وَقَدْ يَكُونُ مُهْمَلًا، فَالْمَجْمُوعُ سِتَّةٌ: الأول: أَنْ يَكُونَ مَذْلُولُ اللَّفْظِ مَعْنَى كَلِيًّا كَالْفَرَسِ. الثاني: أَنْ يَكُونَ مَذْلُولُهُ مَعْنَى جُزْئِيًّا كَزَيْدٍ. الثالث: أَنْ يَكُونَ مَذْلُولُهُ لَفْظًا مُفْرَدًا مُسْتَعْمَلًا كَالْكَلِمَةِ. الرابع: أَنْ يَكُونَ مَذْلُولُهُ لَفْظًا مُفْرَدًا مُهْمَلًا كَأَسْمَاءِ حُرُوفِ الْهَجَاءِ. الخامس: أَنْ يَكُونَ مَذْلُولُهُ لَفْظًا مُرَكَّبًا مُسْتَعْمَلًا كَالْخَبَرِ. السادس: أَنْ يَكُونَ مَذْلُولُهُ لَفْظًا مُرَكَّبًا مُهْمَلًا كَالْهَذْيَانِ. (المحصول: ٢٣٥/١، نِهَايَةُ السُّوْلِ: ٢١٠/١).

(٣) انظر: «مسألة: أقسام اللفظ باعتبار وحدته مغناه وتعددته»: ٢٢٣/١.

وَالْوَضْعُ: جَعَلَ اللَّفْظَ دَلِيلًا عَلَى الْمَعْنَى.

وإطلاق «المَدلول» على الْمَاصِدَق كما هنا سائغٌ، والأصلُ إطلاقُه على «المفهوم» أي ما وُضِعَ له اللفظ.

[وَضَعُ اللَّفْظُ]

فالحُدُّ المذكورُ كما يَصْدُقُ على الوضع اللغوي، يَصْدُقُ على العُرفي والشَّرعيّ.

نعم، يُعرَفَانِ فيها بالكثرة المذكورة، ويزيد العُرفِيُّ الخاصُّ بالتَّغْلٍ، الذي هو الأصل في اللغوي .

(٧) شرح التنقيح للقرافي، ص: ٢٠.

[عَدَمُ اشْتِرَاطِ الْمُنَاسَبَةِ بَيْنَ اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى]

ولا يُشْتَرَطُ مُنَاسَبَةُ اللَّفْظِ لِلْمَعْنَى، خِلَافاً لِعَبَّادٍ، حَيْثُ اثْبَتَهَا: فَقِيلَ: «بِمَعْنَى أَنَّهَا حَامِلَةٌ عَلَى الْوَضْعِ»، وَقِيلَ: «بَلْ كَافِيَةٌ فِي دَلَالَةِ اللَّفْظِ عَلَى الْمَعْنَى».

[عَدَمُ اشْتِرَاطِ الْمُنَاسَبَةِ بَيْنَ اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى]

(ولا يُشْتَرَطُ مُنَاسَبَةُ اللَّفْظِ لِلْمَعْنَى) فِي وَضْعِهِ لَهُ، فَإِنَّ الْمَوْضُوعَ لِلضَّادِّينَ كـ «الْجَوْنِ» لِلْأَسْوَدِ وَلِلْأَبْيَضِ لَا يُنَاسِبُهُمَا.

(خِلَافاً لِعَبَّادٍ) الصَّيْمَرِيُّ^(١) (حَيْثُ اثْبَتَهَا) بَيْنَ كُلِّ لَفْظٍ وَمَعْنَاهُ، قَالَ: «وَالْأَفْلَحُ اخْتَصَّ بِهِ؟».

(فَقِيلَ: «بِمَعْنَى أَنَّهَا حَامِلَةٌ عَلَى الْوَضْعِ») عَلَى وَفْقِهَا، فَيَحْتَاجُ إِلَيْهِ.

(وَقِيلَ: «بَلْ») بِمَعْنَى أَنَّهَا (كَافِيَةٌ فِي دَلَالَةِ اللَّفْظِ عَلَى الْمَعْنَى)، فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى الْوَضْعِ يُدْرِكُ ذَلِكَ مَنْ خَصَّهُ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ، كَمَا فِي الْقَافَةِ، وَيَعْرِفُهُ غَيْرُهُ مِنْهُ.

قَالَ الْقِرَافِيُّ: «حُكِيَ أَنَّ بَعْضَهُمْ كَانَ يَدْعِي أَنَّهُ يَعْلَمُ الْمُسَمَّيَاتِ مِنَ الْأَسْمَاءِ، فَقِيلَ لَهُ: مَا مُسَمَّى آذْغَاغٌ؟ وَهُوَ مِنْ لُغَةِ الْبَرْبَرِ، فَقَالَ: أَجْدُ فِيهِ يُبْسًا شَدِيدًا، وَأَرَاهُ اسْمَ الْحَجَرِ. وَهُوَ كَذَلِكَ».

قَالَ الْأَصْفَهَانِيُّ^(٢): «وَالثَّانِي هُوَ الصَّحِيحُ عَنْ عَبَّادٍ»^(٣).

(١) وَعَبَّادٌ: هُوَ عَبَّادُ بْنُ سُلَيْمَانَ بْنِ عَلِيٍّ، أَبُو سَهْلٍ، الْمَعْتَزَلِيُّ، مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ، مِنْ أَصْحَابِ هِشَامِ بْنِ عَمْرٍو، كَانَ يُخَالِفُ الْمَعْتَزِلَةَ بِأَشْيَاءَ اخْتَارَهَا لِنَفْسِهِ، فَخَرَجَ عَنِ الْإِعْتِزَالِ إِلَى حُدِّ الْكُفْرِ وَالزُّنْدَقَةِ، وَالْعِيَادُ لِلَّهِ، تُوُفِّيَ سَنَةَ ٢٥٠ هـ. (الْفَهْرَسْتُ لَا بَنَ النَّدِيمِ، ص: ٢١٥).

قَالَ الْعَبْدُ الْفَقِيرُ غُفَرَ اللَّهُ لَهُ وَلِوَالِدَيْهِ: يَنْبَغِي أَنْ تُطَهَّرَ كُتُبُ الْعِلْمِ وَخَاصَّةُ الْمُخْتَصِرَاتِ عَنْ أَمْثَالِهِ، وَأَرَاءَهُ الشَّاذَّةُ الْمُرْدُودَةُ حَتَّى تَمُوتَ كَمَا مَاتُوا، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ.

(٢) وَالْأَصْفَهَانِيُّ: هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْعَجَلِيُّ الْأَصْفَهَانِيُّ، شَمْسُ الدِّينِ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الشَّافِعِيِّ، كَانَ إِمَامًا نَظَارًا مُتَكَلِّمًا، فَقِيهًا أَصُولِيًّا، أَدِيبًا شَاعِرًا، وَرِعًا مُتَدِينًا، تَزَيَّهَ كَثِيرَ الْعِبَادَةِ وَالْمِرَاقِبَةِ، حَسَنَ الْعَقِيدَةِ، مَهِيئًا قَائِمًا بِالْحَقِّ، لَا يَخْشَى فِي اللَّهِ لَوْمَةً لَائِمًا، تَخَرَّجَ بِهِ كَثِيرٌ مِنَ الْمَصْرِينَ، صَنَّفَ كُتُبًا فِي الْمُنَاطِقِ وَالْخِلَافِ، وَالْأَصْلَاحِ، مِنْهَا شَرْحُ الْمُحْصُولِ لِلرَّازِي، غَايَةُ الْمَطْلَبِ فِي الْمُنَاطِقِ، تُوُفِّيَ رَحِمَهُ اللَّهُ سَنَةَ ٨٨٦ هـ بِالْقَاهِرَةِ، وَدُفِنَ بِهَا. (الْفَتْحُ الْمُبِينُ: ٩٣/٢)

(٣) الْكَاشِفُ عَنِ الْمُحْصُولِ لِلْأَصْفَهَانِيِّ: ٤٣٠/١.

[اللفظ موضوع للمعنى الخارجي]

واللفظ موضوع للمعنى الخارجي لا الذهني خلافاً للإمام، وقال الشيخ الإمام:
«للمعنى من حيث هو».

[اللفظ موضوع للمعنى الخارجي]

(واللفظ) الدال على معنى ذهني خارجي، أي له وجود في الذهن بالإدراك، ووجود في الخارج بالتحقق كالإنسان، بخلاف المعدوم، فلا وجود له في الخارج كبحر زئبق (موضوع للمعنى الخارجي، لا الذهني)^(١).

خلافاً للإمام الرازي في قوله بالثاني، قال: «لأننا إذا رأينا جسمًا من بعيد، وظنناه صخرة، سَمَّيناهُ بهذا الاسم، فإذا دَنَوْنَا مِنْهُ وَعَرَفْنَا أَنَّهُ حَيَوَانٌ، لَكِنْ ظَنَّنَاهُ طَيْرًا، سَمَّينَاهُ بِهِ، فَإِذَا أَزْدَادَ الْقُرْبُ، وَعَرَفْنَا أَنَّهُ إِنْسَانٌ سَمَّينَاهُ بِهِ، فَاخْتَلَفَ الْأَسْمُ لِاخْتِلَافِ الْمَعْنَى الدَّهْنِيَّةِ، وَذَلِكَ يُدَلُّ عَلَى أَنَّ الْوَضْعَ لَهُ»^(٢).

وأجيب: بأنَّ اختلاف الاسم لاختلاف المعنى في الذهن، لظنَّ أنه في الخارج كذلك، لا لمجرد اختلافه في الذهن، فالموضوع له ما في الخارج، والتعبير عنه تابع لإدراك الذهن له حسبما أدركه^(٣).

(وقال الشيخ الإمام) والد المصنف: «هو موضوع (للمعنى من حيث هو)، أي من غير ٩٩ تقييد بالذهني أو الخارجي»^(٤).

فاستعمله في المعنى في ذهن كان أو خارج حقيقي على هذا، دون الأولين.

(١) قاله الجمهور من المالكية والشافعية وغيرهم، واختاره المصنف في الإنهاج (١/٢٠٤)، وهنا، ومنع الموانع (ص: ٢٩٤).

(الضياء اللامع: ١٢/١٤٧، التشنيف: ١/١٩١).

(٢) المحصول للرازي: ١/٢٠٠.

واختاره البيضاوي في المنهاج (١/١٧٩)، وشيخ الإسلام في النجوم اللوامع (١/٣٦٤)، وفي لب الأصول (ص: ١٠١، وغاية الوصول، ص: ٤١).

(٣) هذا جواب الأرموي في التحصيل (١/١٩٧).

وقال جمال الدين الإسوي في نهاية السؤل (١/١٨١): «هذا جواب ظاهر».

(٤) منع الموانع (ص: ٢٩٤)، التشنيف (١/١٩٢).

[هل لِكُلِّ مَعْنَى لَفْظٌ؟]

وليسَ لِكُلِّ مَعْنَى لَفْظٌ، بَلْ لِكُلِّ مَعْنَى مُحْتَاجٌ إِلَى اللَّفْظِ .

[الْمُحْكَمُ، وَالتَّشَابُهُ]

وَالْمُحْكَمُ: الْمُتَضَحُّ الْمَعْنَى؛ وَالتَّشَابُهُ: مَا اسْتَأَثَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِعِلْمِهِ. وَقَدْ يُطْلَعُ عَلَيْهِ بَعْضُ أَصْفِيَائِهِ.

والخلاف كما قال المصنف^(١) في اسم الجنس، أي في النكرة، لأن المعرفة منه ما وُضع للخارجي، ومنه ما وُضع للذهني كما سيأتي^(٢).

[هَلْ لِكُلِّ مَعْنَى لَفْظٌ؟]

(وليسَ لِكُلِّ مَعْنَى لَفْظٌ، بَلْ) اللفظ (لِكُلِّ مَعْنَى مُحْتَاجٌ إِلَى اللَّفْظِ)، فَإِنَّ أَنْوَاعَ الرِّوَايَةِ مَعَ كَثَرَتِهَا جَدًّا، لَيْسَ لَهَا أَلْفَاظٌ، لِعَدَمِ انضِبَاطِهَا، وَيُذَلَّلُ عَلَيْهَا بِالتَّقْيِيدِ، كَرَائِحَةِ كَذَا، فَلَيْسَتْ مُحْتَاجَةً إِلَى الْأَلْفَاظِ، وَكَذَلِكَ أَنْوَاعُ الْأَلَامِ^(٣).
و«بَلْ» هُنَا انْتِقَالِيَّةٌ، لَا إِبْطَالِيَّةٌ.

[الْمُحْكَمُ، وَالتَّشَابُهُ]

(وَالْمُحْكَمُ) مِنَ اللَّفْظِ: (الْمُتَضَحُّ الْمَعْنَى) مِنْ نَصٍّ أَوْ ظَاهِرٍ. (وَالْتَّشَابُهُ) مِنْهُ: (مَا اسْتَأَثَرَ اللَّهُ تَعَالَى) أَيِ اخْتَصَّ (بِعِلْمِهِ)، فَلَمْ يَتَضَحَّ لَنَا مَعْنَاهُ.

(وَقَدْ يُطْلَعُ) أَيِ اللَّهُ تَعَالَى (عَلَيْهِ بَعْضُ أَصْفِيَائِهِ)، إِذْ لَا مَانِعَ مِنْ ذَلِكَ.

مِنْهُ الْآيَاتُ وَالْأَحَادِيثُ فِي ثَبُوتِ الصِّفَاتِ لِلَّهِ تَعَالَى الْمُشْكِلَةُ، عَلَى قَوْلِ السَّلَفِ بِتَفْوِيضٍ مَعْنَاهَا إِلَيْهِ تَعَالَى كَمَا سَيَأْتِي مَعَ قَوْلِ الْخَلَفِ بِتَأْوِيلِهَا فِي «أَصُولِ الدِّينِ»^(٤).

وَهَذَا الْإِصْطِلَاحُ مَأْخُوذٌ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿يُنَبِّئُكَ تُحْكَمُ هُنَّ أُمُّ الْكُذِّبِ وَأُخَرُ مُتَشَبِهَاتٌ﴾^(٥).

(١) أي في منع الموانع (ص: ٢٩٧).

(٢) انظر: «العَلَمُ، عَلَمُ الشَّخْصِ، وَعَلَمُ الْجِنْسِ، وَاسْمُ الْجِنْسِ»: ٢٢٥/١.

(٣) المحصول (١/١٩٧)، شرح الكوكب (١/١٠٢)، الغيث الهامع: ١/١٤٢.

(٤) انظر: «الصفات المتشابهة»: ٤١٨/٢.

(٥) سورة آل عمران، الآية: ٧.

[اللفظ الشائع لا يوضع لخفي]

قال الإمام: «واللفظ الشائع لا يجوز أن يكون موضوعاً لمعنى خفي إلا على الخواص، كما يقول مثبت الحال: الحركة معنى توجب تحرك الذات».

مسألة: [اللغات توقيفية]

قال ابن فورك والجمهور: «اللغات توقيفية، علمها الله تعالى بالوحي، أو خلق الأصوات، أو العلم الضروري»،

[اللفظ الشائع لا يوضع لخفي]

(قال الإمام) الرازي في «المحصل»: (و اللفظ الشائع) بين الخواص والعوام (لا يجوز أن يكون موضوعاً لمعنى خفي إلا على الخواص) لا متناع تخاطب غيرهم من العوام بما هو خفي عليهم لا يدركونه، (كما يقول) من المتكلمين (مثبتو الحال) أي الواسطة بين الموجود والمعدوم كما سيأتي في أواخر الكتاب^(١): (الحركة: معنى توجب تحرك الذات)^(٢) أي الجسم، فإن هذا المعنى خفي التعقل على العوام، فلا يكون معنى الحركة الشائع^(٣) بين الجميع، والمعنى الظاهر له: تحرك الذات.

(مسألة: [اللغات توقيفية])

قال ابن فورك^(٤) والجمهور: «اللغات توقيفية» أي وضعها الله تعالى، فعبروا عن وضعه بـ «التوقيف» لإدراكه به، (علمها الله) تعالى عباده (بالوحي) إلى بعض أنبيائه، (أو خلق

(١) انظر: «لا واسطة بين الموجود والمعدوم»: ٤٥٨/٢.

(٢) المحصول للرازي: ٢٠١٠/١. ومثله في التنصيف (١٩٥/١)، والضياء اللامع (١٥٣/٢)، والنجوم اللوامع (٣٦٨/١)، الغيث الهامع (١٤٤/١).

(٣) قوله «الشائع» صفة لـ «الحركة» باعتبار كونها لفظاً، وكذا الضمير في قوله «والمعنى الظاهر له». (البناني: ٤٢٧/١).

(٤) وابن فورك: هو محمد بن الحسن بن فورك الشافعي، كان فقيهاً أصولياً، أديباً نحويّاً، واعظاً، عُرف بالمهابة والجلال، والورع البالغ والزهد في الدنيا، رحل إلى نيسابور ونشر بها علومه ومعارفه، وتخرجت على يديه خلق كثير، وكان كثير التنقل إلى البلاد في سبيل العلم، وله مصنفات في الأصلين، ومعاني القرآن تقرب من المئة، توفي رحمه الله سنة ٤٠٦ هـ (الفح المبين: ٢٣٨/١).

وعُزِّيَ إلى الأشعري. وأكثر المعتزلة: «اصطلاحية»، حصل عرفانها بالإشارة، والقرينة كالطفل. والأستاذ: «القدر المحتاج في التعريف توقيف، وغيره مُحْتَمِلٌ»؛

الأصوات) في بعض الأجسام، بأن تدلَّ مَنْ يسمُّها من بعض العباد عليها، (أو) خلَّقي (العلم الضروري) في بعض العباد بها^(١).

والظاهر من هذه الاحتمالات أولها، لأنَّه الظاهر في تعليم الله تعالى^(٢).

(وعُزِّيَ) أي القول بأنها توقيفية (إلى الأشعري)^(٣)، ومُحَقِّقو كلامه، كالقاضي أبي بكر الباقلاني، وإمام الحرمين، وغيرهما، لم يذكروه في المسألة أصلاً.

واستدل لهذا القول بقوله تعالى ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾^(٤) أي الألفاظ الشاملة للأسماء والأفعال والحروف، لأنَّ كلاً منها اسمٌ، أي علامة على مسمَّاه، وتخصيص الاسم ببعضها عُرِفَ طَرّاً، وتعليمه تعالى دالٌّ على أنه الواضع دون البشر.

(و) قال (أكثر المعتزلة)^(٥): «هي (اصطلاحية) أي وضَّعها البشرُ واحداً أو أكثر، (حصل عرفانها) لغيره منه (بالإشارة والقرينة كالطفل) إذ يعرف لغة (أبويه) بهما».

واستدل لهذا القول بقوله تعالى ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ فَوَيْدِهِ﴾^(٦) أي بلغتهم فهي سابقة على البعثة، ولو كانت توقيفية، والتعليم بالوحي كما هو الظاهر، لتأخَّرت عنها^(٧).

(و) قال (الأستاذ) أبو إسحاق الأسفراييني: «(القدر المحتاج) إليه منها (في التعريف) للغير (توقيف)، يعني توقيفي لدعاء الحاجة إليه، (وغيره مُحْتَمِلٌ له)، لكونه توقيفياً أو اصطلاحياً»^(٨).

(١) كذا بغير ترجيح ذكره السيِّف الأمدي في الإحكام (٦٧/١) وأتباعه، والزرکشي في البحر (١٤/٢)، والعراقي في الغيث الهامع (١٤٥/١).

(٢) قاله الشافعية والحنابلة وغيرهم، ويؤيده ما رواه الطبري في تفسيره (٢١٥/١) عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما، قال: «﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾، هي هذه الأسماء التي يتعارف بها الناس نحو إنسان، دابة، وسهل، بحر، جبل، وأشباه ذلك من الأسماء وغيرها».

(٣) عزاه إليه الإمام في المحصول (١٨١/١)، والأمدي في الإحكام (٦٧/١)، وأتباعهما.

(٤) سورة البقرة، الآية: ٣١.

(٥) أي أبو هاشم وأتباعه (المحصول: ١٨٢/١، الإحكام: ٦٧/١).

(٦) سورة إبراهيم، الآية: ٤.

(٧) انظر الجواب عنه في المحصول (١٩١/١)، والإحكام (٦٩/١)، ونهاية السؤل (١٨٩/١).

(٨) نقله عنه الإمام في المحصول (١٨٢/١)، والأمدي في الإحكام (٦٨/١)، وأتباعهما.

وقيل: «عكسه». وتوقف كثير. والمختار الوقف عن القطع، وأن التوقيف مظنون.

مسألة: [القياس في اللغة]

قال القاضي، وإمام الحرمين، والغزالي، والآمدي: «لا تثبت اللغة قياساً».

(وقيل: «عكسه») أي القدر المحتاج إليه في التعريف اصطلاحياً، وغيره مُحتمل له وللتوقيفي، والحاجة إلى الأول^(١) تندفع بالاصطلاح^(٢).

(وتوقف كثير) من العلماء عن القول بواحد من هذه الأقوال لتعارض أدلتها^(٣).

(والمختار الوقف عن القطع) بواحد منها، لأن أدلتها لا تفيد القطع، (وأن التوقيف) الذي هو أولها (مظنون)^(٤)، لظهور دليله دون دليل الاصطلاح، فإنه لا يلزم من تقدم اللغة على البعثة أن تكون اصطلاحية، لجواز أن تكون توقيفية، ويتوسط تعليمها بالوحي بين النبوة والرسالة.

(مسألة: [القياس في اللغة]^(٥))

قال القاضي أبو بكر الباقلاني^(٦)، وإمام الحرمين^(٧)، والغزالي^(٨)، والآمدي^(٩): «لا

- (١) وهو القدر المحتاج إليه في التعريف. (النجوم اللوامع: ٣٧٢/١).
- (٢) كذا ذكره الإمام في المحصول (١/١٨٢)، وأتباعه من غير عزو إلى أحيد.
- (٣) وهو اختيار القاضي أبي بكر، وجمهور المحققين. (المحصول: ١/١٨٢، الإحكام: ١/٦٨).
- (٤) وهو اختيار الآمدي في الإحكام (١/٦٨)، وابن الحاجب في المختصر (١/١٩٧)، وشيخ الإسلام في لب الأصول (ص: ١٠١)، وغاية الوصول (ص: ٤١).
- (٥) اتفق العلماء على عدم جريان القياس في أسماء الأعلام لأنها غير معقولة المعنى، والقياس فرع المعنى، فهو كحكم تعبدي لا يعقل معناه؛ وكذا اتفقوا على امتناع جريان القياس في الصفات من اسم فاعل ومفعول ونحوهما لأن القياس لا يذ فيه من أصل، وهو غير متحقق فيها، إذ ليس جعل البعض أصلاً والبعض الآخر فرعاً أولى من العكس، ولكنهم اختلفوا فيما إذا أطلق اسم مشتمل على وصف، واعتقدنا أن التسمية لذلك الوصف، فأردنا تعدية الاسم إلى محل آخر مسكوت عنه، كما إذا اعتقدنا أن إطلاق اسم «الخمر» باعتبار التخدير فعديناه إلى التبيذ على ثلاثة مذاهب.
- (التشنيف: ١/١٩٧، الغيث الهامع: ١/١٤٩).
- (٦) التقريب والإرشاد للباقلاني، ص: ٣٦١، والتلخيص من التقريب لإمام الحرمين: ١/١٩٤.
- (٧) البرهان لإمام الحرمين: ١/٤٥.
- (٨) المستصفى للغزالي: ١/٦٦٣.
- (٩) الإحكام للآمدي: ١/٥٠.

وخالقهم ابنُ سُريج، وابنُ أبي هُريرة، وأبو إسحاق الشيرازي، والإمام. وقيل: «تَبُتُ الحَقِيقَةُ، لا المَجَازُ».

ولفظ «القياس» يُغْنِي عن قولك: «مَحَلُّ الخِلافِ ما لَمْ يَكُنْ تَعْمِيمُهُ بِاسْتِقْرَاءٍ».

ثبت اللغة قياساً^(١).

وخالقهم ابنُ سُريج^(٢)، وابنُ أبي هُريرة^(٣)، وأبو إسحاق^(٤) الشيرازي^(٥)، والإمام الرازي^(٦)، فقالوا: «تَبُتُ، فإذا اشْتَمَلَ مَعْنَى اسمٍ على وصفٍ مناسبٍ للتسمية كـ «الخمر» أي المُسْكِر من ماء العنب لتخميره أي تغطيته للعقل، ووجد ذلك الوصف في معنى آخر كـ «النبذ» أي التُسْكِر من غير ماء العنب، ثبت له بالقياس ذلك الاسم لغةً، فيسمى النبذ خُمراً، فيجب اجتنابه بآية ﴿إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ﴾^(٧)، لا بالقياس على «الخمر».

وسواء في الثبوت الحَقِيقَةُ والمَجَازُ^(٨).

(وقيل: «تَبُتُ الحَقِيقَةُ، لا المَجَازُ»، لأنه أَخْفَضُ رُتَبَةٍ مِنْهَا^(٩)).

(١) وبه قال الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة. (فوائد الرحمت: ١/٢٤٥، الإحكام: ١/٥٠، مختصر

ابن الحاجب: ١/١٨٣، شرح التنقيح، ص: ٤١٢، تيسير الوصول، ص: ١٠٢).

(٢) وابنُ سُريج: هو أحمد بن عمر بن سُريج، أبو العباس البغدادي، شيخ الشافعية في عصره، وعنه انتشر مذهبُ الشافعي في الآفاق، كان يفضل على جميع أصحاب الشافعي حتى المُرَني، بلغت مصنفاته أربع مئة تصنيف، منها الودائع، تولى قضاء شيراز، توفي رحمه الله تعالى سنة ٣٠٦ هـ ببغداد. (طبقات الشافعية للأسنوي: ١/٣١٦).

(٣) نقله عنهما الشيخ أبو إسحاق في اللُّمع (ص: ١١)، والآمدي في الإحكام (١/١٨٣)، وغيرهما.

(٤) والشيرازي: هو إبراهيم بن علي بن يوسف، جمال الدين أبو إسحاق الشيرازي الشافعي، الفقيه الأصولي، المؤرخ الأديب، تفقه على البيضاوي والجزري، كان شيخاً زاهداً ورعاً، شديد الفقر والقافة حتى لم يستطع أن يحجَّ، كبير القدر، معظماً لدى الأمراء، إماماً في الفقه والأصول والحديث، له مؤلفات قيمة، منها: المهذب، والتنبيه في الفقه، التبصرة واللمع في الأصول، توفي رحمه الله تعالى سنة ٤٧٦ هـ ببغداد. (الفتح المبين: ١/٢٦٨).

(٥) اللُّمع لأبي إسحاق الشيرازي (ص: ١١).

(٦) المحصول للرازي: ٥/٣٣٩.

(٧) سورة المائدة، الآية: ٩.

(٨) وبه قال جماعة من الفقهاء، وأكثر أهل الأدب والعربية، كما قال ابنُ جُنِّي.

(٩) الإحكام: ١/٥٠، شرح التنقيح للقرافي، ص: ٤١٢، نهاية السؤل: ٢/٨٢٨.

(٩) هذا مأخوذ من قول القاضي عبد الوهاب المالكي (٤٢٢ هـ). (التشنيف: ١/١٩٩).

مسألة: [أقسام اللفظ باعتبار وحدته معناه وتعددده]

اللفظ والمعنى: إن اتَّحَدَا فَإِنْ مَنَعَ تَصَوُّرُ مَعْنَاهُ الشَّرْكَاءَ فَجُزْئِيٌّ، وَإِلَّا فَكُلِّيٌّ:

(ولفظ «القياس» فيما ذكر (يُغْنِي عن قولك) - أَخْذًا من ابن الحاجب^(١) - («محلّ الخلاف ما لم يثبت تعميمه باستقراء»)، فإن ما ثبت تعميمه بذلك من اللغة كرفع الفاعل، ونصب المفعول، لا حاجة في ثبوت ما لم يُسَمَّع منه إلى القياس، حتى يُخْتَلَفَ في ثبوته به.

وأشار - كما قال^(٢) - بـ «ذكر قائلِي القَوْلَيْن» إلى اعتدالهما، خلاف قول بعضهم: «إن الأكثرَ على النفي»^(٣)؛ وبـ «ذكر القاضي من النافين» إلى أن مَنْ ذَكَرَهُ مِنَ الْمُشْبِهَاتَيْنِ كَالْأَمْدِي^(٤)، لم يُحَرَّرِ النَقْلَ عنه، لتصريحه بالنفي في كتابه «التقريب»^(٥).

مسألة: [أقسام اللفظ باعتبار وحدته معناه وتعددده]

اللفظ والمعنى إن اتَّحَدَا) أي كان كلُّ منهما واحداً (فإن مَنَعَ تَصَوُّرُ مَعْنَاهُ) أي معنى اللفظ المذكور (الشَّرْكَاءَ) فيه من اثنين مثلاً (فجُزْئِيٌّ)^(٦)، أي فذلك اللفظ يُسَمَّى جزئياً كـ «زيد».

١٠٣

(وإلا) أي وإن لم يَمْنَعْ تَصَوُّرُ مَعْنَاهُ الشَّرْكَاءَ فيه (فكُلِّيٌّ) سواء امتنع وجود معناه كالجمع بين الضدين، أم أمكن ولم يوجد فردٌ منه كـ «بحرٍ من زَيْتٍ»، أو وُجِدَ وامتنع غيره كـ «إله» أي

(١) أي من قوله في المختصر (١/١٨٣) «لا تثبت اللغة قياساً، خلافاً للقاضي، وابن سريج. ليس الخلاف في نحو «رجل»، و«رفع فاعل»، أي لا يُسَمَّى مسكوت عنه إلحاقاً بتسمية لمُعَيَّن».

(٢) أي المصنف في منع الموانع (ص: ٤٦٨).

(٣) قاله الإمام الرازي في المحصول (٥/٥٩٦).

(٤) أي في الإحكام (١/٥٠)، وتبعه ابن الحاجب في المختصر (١/١٨٣)، وابن عبد الشكور في مسلم الثبوت (١/٢٤٥)، وعبد العلي الأنصاري في فواتح الرحموت (١/٢٤٥)، وشيخنا وشيخ شبرخنا العلامة الفقيه الأصولي اللغوي الأستاذ الدكتور حفظه الله تعالى أبو محمد مصطفى الحَنَنِي في كتابه الأدلة الشرعية (ص: ٢٩٥).

(٥) التقريب والإرشاد للباقلاني، ص: ٣٦١.

(٦) اللفظ والمعنى على أربعة أقسامٍ لأنها إما أن يَتَّحِدَا، أو يَتَكَثَّرَا، أو يَتَكَثَّرَ اللفظ وَيَتَّحِدَ المعنى، أو يَتَكَثَّرَ المعنى وَيَتَّحِدَ اللفظ.

فالقسم الأولُ ويُسَمَّى مُفْرَداً، على ثلاثة أقسام: الأول: ما لا يُفْهَمُ معناه الذي وُضِعَ له إلا باعتبار لفظ آخر دالٌّ على معنى، وهو الحرف؛ الثاني: ما استُعْمِلَ بِمعناه ودلَّ على أحدِ الأزمنة الثلاثة، وهو الفعل؛ الثالث: ما استُعْمِلَ بِمعناه ولا يدلُّ على أحدِ الأزمنة الثلاثة، وهو الاسم.

=

مُتَوَاطِئُ إِنْ اسْتَوَى، مُشْكِكُ إِنْ تَفَاوَتْ. وَإِنْ تَعَدَّدَا فَمُتَبَايِنٌ. وَإِنْ اتَّحَدَا الْمَعْنَى دُونَ اللَّفْظِ فَمُتَرَادِفٌ،

المعبود بِحَقٍّ، أو أمكن ولم يوجد كـ «الشمس» أي الكوكب النَّهَارِي الْمُضِيء، أو وُجد كـ «الإنسان» أي حيوان الناطق.

وما تَقَدَّمَ^(١) مِنْ تسمية «المدلول» بـ «الجزئي»، و «الكلّي» هو الحقيقة، وما هنا مجازٌ من تسمية الدالِّ باسم المدلول.

(متواطئ) ذلك الكلّي (إِنْ اسْتَوَى) معناه في أفرادهِ كـ «الإنسان»، فإنّه متساوي المعنى في أفرادهِ من زيد وعمرٍ وغيرهما، سُمِّي متواطئاً، من التواطىء: أي التوافق^(٢)، لِتَوَافُقِ أَفْرَادِ معناه فيه.

(مُشْكِكُ إِنْ تَفَاوَتْ) معناه في أفرادهِ بالشدة أو التقدّم كـ «البياض»، فإن معناه في الثلج أشدُّ منه في العاج؛ و «الوجود»، فإن معناه في «الواجب» قبله في «الممكن»، سُمِّي مُشْكِكاً، لتشكيكه الناظر فيه، في أنّه مُتَوَاطِئٌ نظراً إلى جهة اشتراك الأفراد في أصل المعنى، أو غير متواطئ نظراً إلى جهة الاختلاف.

(وإِنْ تَعَدَّدَا)^(٣) أي اللفظ والمعنى كالإنسان، والفرس (فَمُتَبَايِنٌ) أي فأحد اللفظين مثلاً مع الآخر مُتَبَايِنٌ لتباين معناهما.

(وإِنْ اتَّحَدَا الْمَعْنَى دُونَ اللَّفْظِ)^(٤) كالإنسان والبشر (فَمُتَرَادِفٌ) أي فأحد اللفظين مثلاً مع الآخر مترادفٌ لترادفهما أي تواليهما على معنى واحد.

١٠٤

= والاشمُ قسمان، الأول: جزئي، وهو الذي يَمْنَعُ تصوُّرُ معنى لفظه الشركة كزيد.

الثاني: الكلّي، وهو الذي لا يَمْنَعُ تصوُّرُ معنى لفظه الشركة. وهو على خمسة أقسام: متواطئ، مشترك، اسم جنس، علم جنس، ضمير. (نهاية السؤل: ١٩٧/١ - ٢٠٧).

(١) أي في «أقسام اللفظ باعتبار مدلوله»: ٢١٤/١.

(٢) انظر: القاموس المحيط: ٤١/١ (و، ما، ء)، والمصباح المنير، ص: ٦٦٤ (و، ط، ء).

(٣) هذا هو القسم الثاني، وهو أن يتكثر اللفظ والمعنى كالبياض والسواد، ويسمى بالألفاظ المتباينة. ثم الألفاظ المتباينة قد تكون معانيها متفاصلة أي لا يمكن اجتماعها كالفرس والإنسان؛ وقد تكون متوافقة أي يمكن اجتماعها، إما بأن يكون أحدهما اسماً للذات، والآخر صفة للذات؛ وإما بأن يكون أحدهما صفة للذات، والآخر صفة للصفة كالناطق والفصيح. (نهاية السؤل: ٢٠٥/١).

(٤) هذا هو القسم الثالث، وهو أن يتكثر اللفظ ويتحد المعنى، فتسمى تلك الألفاظ مترادفة سواء كانت من لغة واحدة أم من لغتين. (نهاية السؤل: ٢٠٦/١).

وعكسه إن كان حقيقةً فيهما فمُشترَكٌ، وإلا فحقيقةٌ ومَجَازٌ.

[الْعَلَمُ، وَعَلَمُ الشَّخْصِ، وَعَلَمُ الْجِنْسِ، واسْمُ الْجِنْسِ]
والْعَلَمُ: ما وُضِعَ لِمُعَيَّنٍ لَا يَتَنَاوَلُ غَيْرَهُ. فَإِنْ كَانَ التَّعْيِينُ خَارِجِيًّا فَعَلَمُ الشَّخْصِ،

(وعكسه)^(١) وهو أن يَتَّحِدَ اللفظُ ويتعدَّدَ المعنى، كأن يكون لللفظِ معنيان (إن كان) أي اللفظُ (حقيقةً فيهما) أي في المعنيين مثلاً كـ «الْقَرَاءُ» للحَيَضِ وَالظَّهْرِ (فمُشترَكٌ) لاشتراكِ الْمُعَيَّنِينَ فِيهِ، (وإلا فحقيقةٌ ومَجَازٌ) كـ «الأسد» للحيوانِ الْمُفْتَرَسِ، وللرجلِ الشُّجاعِ. وَلَمْ يَقُلْ: «أَوْ مَجَازَانِ أَيْضاً» مع أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَتَجَوَّزَ فِي اللفظِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ لَهُ مَعْنَى حَقِيقِيٌّ كَمَا هُوَ الْمَخْتَارُ الْآتِي^(٢)، كَأَنَّهُ لَأَنَّ هَذَا الْقِسْمَ لَمْ يَثْبُتْ وَجُودُهُ.

[الْعَلَمُ، وَعَلَمُ الشَّخْصِ، وَعَلَمُ الْجِنْسِ، واسْمُ الْجِنْسِ]
(والْعَلَمُ: ما) أي لفظٌ (وُضِعَ لِمُعَيَّنٍ) - خَرَجَ النُّكْرَةُ - (لا يَتَنَاوَلُ) أي اللفظُ (غَيْرَهُ) أي غَيْرَ الْمُعَيَّنِ.

خَرَجَ مَا عَدَا الْعَلَمَ مِنْ أَقْسَامِ الْمَعْرِفَةِ، فَإِنَّ كَلَامَ مِنْهَا وَضِعَ لِمُعَيَّنٍ، وَهُوَ أَيُّ جُزْئِيٍّ يُسْتَعْمَلُ فِيهِ، وَيَتَنَاوَلُ غَيْرَهُ بَدَلًا عَنْهُ، فَ «أَنْتَ» مَثَلًا وَضِعَ لِمَا يُسْتَعْمَلُ فِيهِ مِنْ أَيِّ جُزْئِيٍّ، وَيَتَنَاوَلُ جُزْئِيًّا آخَرَ بَدَلَهُ، وَهَلَمْ، وَكَذَا الْبَاقِي^(٣).

(فإن كان التعيّن) في الْمُعَيَّنِ (خَارِجِيًّا: ١- فَعَلَمُ الشَّخْصِ)، فَهُوَ مَا وَضِعَ لِمُعَيَّنٍ فِي الْخَارِجِ، لَا يَتَنَاوَلُ غَيْرَهُ مِنْ حَيْثُ الْوَضْعُ لَهُ. فَلَا يُخْرِجُ الْعَلَمُ الْعَارِضُ الْاِشْتِرَاكَ كـ «زَيْدٌ» مَسْمًى بِهِ كُلٌّ مِنْ جَمَاعَةٍ.

(١) هَذَا هُوَ الْقِسْمُ الرَّابِعُ، وَهُوَ أَنْ يَتَّحِدَ الْلفظُ وَيَتَكَثَّرَ الْمَعْنَى، وَهُوَ أَرْبَعَةٌ: الْأَوَّلُ: مَا وَضِعَ لِكُلِّ كَالْجَوْنِ لِلْبَيَاضِ وَالسَّوَادِ، فَهُوَ الْمُشْتَرَكُ. الثَّانِي: مَا وَضِعَ لِأَحَدِ مَعَانِيهِ، ثُمَّ نُقِلَ إِلَى غَيْرِهِ لَا لِعِلَاقَةٍ (أَي مَنَاسِبَةٍ) كَجَعْفَرٍ، فَهُوَ الْمُتَرَجِّلُ. الثَّالِثُ: مَا وَضِعَ لِأَحَدِ مَعَانِيهِ، ثُمَّ نُقِلَ إِلَى غَيْرِهِ لِعِلَاقَةٍ، وَاشْتَهَرَ فِيهِ (أَي صَارَ فِي أَغْلَبِ مِنَ الْأَوَّلِ) حَقِيقَةً لُغَوِيَّةً فِي الْأَوَّلِ، شَرْعِيَّةً كَالصَّلَاةِ، وَالصُّومِ، أَوْ عُرْفِيَّةً عَامَةً كَالذَّائِبَةِ لِذَاتِ الْحَافِرِ، أَوْ خَاصَّةً كَالدَّابَّةِ لِلْفَرَسِ فِي عَرَفِ أَهْلِ الْعِرَاقِ فِي الثَّانِي. الرَّابِعُ: مَا وَضِعَ لِأَحَدِ مَعَانِيهِ، ثُمَّ نُقِلَ إِلَى غَيْرِهِ لِعِلَاقَةٍ وَلَمْ يُشْتَهَرَ فِيهِ كَالْأَسَدِ فَمَجَازٌ فِي الثَّانِي، وَحَقِيقَةٌ فِي الْأَوَّلِ. (نَهَايَةُ السُّوْلِ: ١/٢٠٦).

(٢) انْظُرْ: «الْمَجَازُ»: ١/٢٤٩.

(٣) الْلفظُ قَدْ يَكُونُ جُزْئِيًّا وَضْعًا وَاسْتِعْمَالًا كَالْعَلَمِ فَإِنَّهُ وَضِعَ لِمُعَيَّنٍ، وَلَا يَتَنَاوَلُ غَيْرَهُ، وَيُعَيَّنُ مُسَمَّاهُ بِلَا قَرِينَةٍ. وَقَدْ يَكُونُ كُلِّيًّا وَضْعًا وَاسْتِعْمَالًا كَالْإِنْسَانِ لِمُفْهَوْمِهِ، فَإِنَّهُ وَضِعَ مُلَاحِظًا بِوَضْعِهِ الْقَدْرَ الْمُشْتَرَكَ =

وإلا فَعَلِمَ الْجِنْسِ . وَإِنْ وُضِعَ لِلْمَاهِيَةِ مِنْ حَيْثُ هِيَ فَاسْمُ الْجِنْسِ .

٢- (والأ) أي وإن لم يكن التعيين خارجياً، بأن كان ذهنياً (فَعَلِمَ الْجِنْسِ)، فهو ما وُضِعَ لمعين في الذهن، أي ملاحظ الوجود فيه، كـ «أسامة» عِلِمَ لـ «السبع»، أي لماهيته الحاضرة في الذهن. (١٠٥)

٣- (وإن وُضِعَ) اللفظ (للماهية من حيث هي) أي من غير أن يُعَيَّنَ في الخارج أو الذهن (فاسم الجنس) (١) كـ «أسد» اسم لـ «السبع» أي لماهيته.

واستعماله في ذلك (٢) كأن يقال: «أسد أجراً من ثعالة»، كما يقال: «أسامة أجراً من ثعالة»؛ والدال على اعتبار التعيين في «علم الجنس» إجراء الأحكام اللفظية لـ «علم الشخص» عليه، حيث منع الصرف مع تاء التأنيث، ووقوع الحال منه، نحو «هذا أسامة مقيلاً».

ومثله في التعيين المَعْرِفُ بلام الحقيقة (٣) نحو «الأسد أجراً من الثعلب»، كما أن مثل

= بين أفرادها، واستعماله بإطلاقه على جمليتها (أي كل الأفراد) تارة وعلى بعضها تارة أخرى باعتبار اشتغالها على القدر المشترك. وقد يكون كلياً وضعاً وجزئياً استعمالاً كالمعارف إلا العلم، لأن الواضع تَعَقَّلَ أمراً مشتركاً بين الأفراد اشتراكاً معنوياً، ثم وُضِعَ له لفظاً معيّناً يُطْلَقُ على كل منها على سبيل البدل إطلاقاً يُعَيَّنُ معناه بقرينة، فـ «أنت» مثلاً موضوع يُشار إليه مُفْرَدٌ مذكّر، والقرينة المعينة فيها الإشارة الباقية. فالفرق بين العلم وبقيّة المعارف: أن التعيين في العلم (سواء كان علم شخص أو جنس) بالوضع، وفي بقيّة المعارف بالقرينة الخارجية، كالإشارة في «أنت»، وفي المعارف بـ «أل»، وفي المضاف بالإضافة، وهكذا.

أما أن يكون اللفظ جزئياً وضعاً كلياً استعمالاً فمستحيل.

(التجوم اللوامع: ٣٧٨/١، حاشية البناني: ٤٣٩/١).

(١) قال جمال الدين الإسنوي رحمه الله في نهاية السؤل (٢٠١/١): «والفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس: أن الوضع فرع التصوّر، فإذا استحضّر الواضع صورة الأسد ليضع لها، فتلك الصورة الكائنة في ذهنه هي جزئية بالنسبة إلى مطلق صورة الأسد، فإن هذه الصورة واقعة لهذا الشخص في هذا الزمان، ومثلها يقع في زمان آخر، وفي ذهن شخص آخر، والجميع يشترك في مطلق صورة الأسد، فهذه الصورة جزئية من مطلق صورة الأسد».

فإن وُضِعَ لها من حيث خصوصها فهو عِلْمُ جنس، أو من حيث عمومها فهو اسم جنس. إذا تقرر هذا نقول: اسم الجنس هو الموضوع للحقيقة من حيث هي هي، وعِلْمُ الجنس هو الموضوع للحقيقة من حيث هي مشخصة في الذهن».

(٢) أي استعمال اسم الجنس في الماهية، ذكره توطئة للدليل على الفرق الذي يذكره بعده.

(التجوم اللوامع: ٣٧٩/١، والبناني: ٤٤٢/١).

(٣) لأم التعريف إذا دخلت على اسم: إما أن يُشارَ بها إلى حصّة من مُسمّاه مُعيّنة بين المتكلم=

النكرة في الإبهام المَعْرِفُ بلام الجنس، بمعنى بعض غير معين، نحو «إِنْ رَأَيْتَ الْأَسَدَ - أَي فرداً منه - ففَرَّ منه».

واستعمال «عَلِمَ الْجِنْسَ»، أو اسْمِهِ - مَعْرِفًا، أو مَنْكَرًا - في الفرد المَعَيَّن، أو الْمُبْهَم من حيث اشتماله على الماهية حقيقي، نحو «هذا أسامة، أو الأسد، أو أسد»، أو «إِنْ رَأَيْتَ أسامة، أو الأسد، أو أسداً ففَرَّ منه».

وقيل: «إِنَّ اسْمَ الْجِنْسِ كَأَسَدٍ، وَرَجُلٍ وَضِعَ لِفَرْدٍ مُبْهَمٍ»^(١)، كما يؤخذ مع تضعيفه^(٢) مما سيأتي «أَنَّ الْمُطْلَقَ: الدَّالُّ عَلَى الماهية بلا قَيْدٍ، وَأَنَّ مَنْ زَعَمَ»^(٣) دلالتَه على الوحدة الشائعة،

= والمخاطب، فيسمى لَامَ الْعَهْدِ الْخَارِجِي، كما في قوله تعالى في سورة آل عمران ﴿وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنثَى﴾ [الآية: ٣٦]، ونظير مدخولها «عَلِمَ الشَّخْصَ» كزيد.

وَأَمَّا أَنْ يُشَارَ بِهَا إِلَى نَفْسٍ مُسَمَّاه، وهي لَامُ الْجِنْسِ، فإذا قُصِدَ الْمُسَمَّى من حيث هو من غير اعتبار ما صَدَّقَ عَلَيْهِ كَقَوْلِنَا «الْإِنْسَانُ حَيَوَانٌ نَاطِقٌ»، و«الرَّجُلُ خَيْرٌ مِنَ الْمَرْأَةِ» سُمِّيَتْ لَامُ الْحَقِيقَةِ. ونظير مدخولها «عَلِمَ الْجِنْسَ» كَأَسَامَةِ.

وإن قُصِدَ من حيث الوجود في ضمن الأفراد، ووجدت قرينة بعضية كما في قولنا «ادْخُلِ السُّوقَ» و«اشْتَرِ اللَّحْمَ»، وكقوله تعالى في سورة يوسف (الآية: ١٣) ﴿وَأَخَاكَ أَنْ يَأْكُلَهُ اللَّيْثُ﴾ سُمِّيَتْ لَامُ الْعَهْدِ الذَّهْنِي. ونظيره النكرة في الإنبات بالنظر إلى القرينة، لا بالنظر إلى مدلول اللفظ، لأنَّ الحضور الذهني معتبر في المَعْرِفِ لا في النكرة وإن كان حاصلًا فيها، إذ لا يلزم من حصول الشيء اعتباره.

وإن لم تُجَدِ القرينة البعضية ففي المقام الخطابي يُحْمَلُ على الاستغراق، وفي المقام الاستدلالي على الأقل. (النجوم اللوامع: ٣٧٩/١، البناني: ٤٤٢/١).

(١) قاله جمع، ومال إليه الكمال بن الهمام من الحنفية في كتابه التحرير (٥٥/١)، مع التيسير). وعليه فالفرق بين عَلِمَ الْجِنْسَ واسِمَ الْجِنْسِ المنكّر حقيقي، وهو أَنَّ عَلِمَ الْجِنْسَ موضوعٌ للماهية، واسِمَ الْجِنْسِ موضوعٌ للفرد المَبْهَم.

وعلى مختار المصنّف اعتباري، وهو اعتبارُ الإشارة في تعيين الماهية في الذهن في عَلِمَ الْجِنْسِ، وعدمُ اعتباره في اسم الجنس. (النجوم اللوامع: ٣٨٠/١).

(٢) أي تضعيف هذا القول مأخوذ من قول المصنّف الآتي في «المطلق والمقيد»: «المطلق: الدَّالُّ عَلَى الماهية بلا قَيْدٍ. وَزَعَمَ الْأَمْدِيُّ وَابْنُ الْحَاجِبِ دَلَالَتَهُ [أَيِ الْمَطْلُوقِ] عَلَى الْوَحْدَةِ الشَّائِعَةِ. تَوَهَّمَا النُّكْرَةُ أَيِ تَوَهَّمَا الْأَمْدِيُّ وَابْنُ الْحَاجِبِ أَنَّ الْمَطْلُوقَ هُوَ النُّكْرَةُ، وَمَحَلُّ الْأَخْذِ قَوْلُهُ «وَأَنَّ مَنْ زَعَمَ...». (البناني: ٤٤٤/١).

(٣) وهو الأمدي وأتباعه كابن الحاجب كما سيأتي في تعريف «المطلق».

مسألة: [الاشتقاق]

الاشتقاق: رَدُّ لَفْظٍ إِلَى آخَرَ وَلَوْ مَجَازاً لِمُنَاسَبَةٍ بَيْنَهُمَا فِي الْمَعْنَى وَالْحُرُوفِ الْأَصْلِيَّةِ.

تَوَهَّمَةُ النِّكَرَةِ^(١). فالمعبر عنه هنا بـ «اسم الجنس» هو المعبر عنه فيما سيأتي بـ «المطلق» نظراً إلى المقابل في الموضعين. ١٠٦

وما يؤخذ من هذا الآتي من إطلاق «النكرة» على «الدال على واحد غير معين»، و «المعرفة» على «الدال على واحد معين»، صحيح، كما أخوذ مما تقدم صدر المبحث^(٢) من إطلاق «النكرة» على «الدال على غير المعين ماهية كان أو فرداً»، و «المعرفة» على «الدال على المعين كذلك».

(مسألة: [الاشتقاق])

الاشتقاق من حيث قيامه بالفاعل: (رَدُّ لَفْظٍ إِلَى لَفْظٍ آخَرَ)، بأن يُحْكَمَ أَنَّ الْأَوَّلَ مأخوذ من الثاني، أي فرغ عنه (ولو) كان الآخر (مَجَازاً لِمُنَاسَبَةٍ بَيْنَهُمَا فِي الْمَعْنَى)، بأن يكون معنى الثاني في الأول، (والحروف الأصلية) بأن تكون فيهما على ترتيب واحد، كما في «الناطق» من «النطق» بمعنى «التكلم» حقيقة، وبمعنى «الدلالة» مجازاً كما في قولك: «الحال ناطقة بكذا» أي دالة عليه.

وقد لا يُسْتَقَرُّ مِنَ الْمَجَازِ، كما في «الأمر» بمعنى «الفعل» مجازاً، كما سيأتي^(٣)، لا يقال منه: «أمر»، ولا «مأمور» مثلاً، بخلافه بمعنى «القول» حقيقة. ولا يلزم من قول الغزالي^(٤) وغيره^(٥): «إن عدم الاشتقاق من اللفظ من علامة كونه مجازاً»

(١) انظر: «تعريف المطلق»: ٤١٣/١.

(٢) يعني قول المصنف «العلم: ما وُضِعَ لِمُعَيَّنٍ»، فإن منطوقه يدل على أن المعرفة: ما وُضِعَ لِمُعَيَّنٍ ماهية كان أو فرداً؛ ومفهومه يدل على أن النكرة: ما وُضِعَ لِغَيْرِ مُعَيَّنٍ كذلك أي ماهية كان أو فرداً. فعلم أن المأخوذ مما تقدم أعم من المأخوذ مما يأتي، إذ المأخوذ من الآتي: إطلاق المعرفة على الفرد المعين، والنكرة على الفرد غير المعين؛ والمأخوذ من المتقدم: إطلاق المعرفة على المعين فرداً أو ماهية، والنكرة على غير المعين فرداً أو ماهية.

فكل اسم جنس يصح اعتباره نكرة كالعكس، فأسد ورجل مثلاً إن اعتبرناهما دالين على الماهية من حيث هي فاشتماً جنس، وإن اعتبرناهما دالين على الفرد الشائع فنكرتان. (البناني: ٤٤٤/١).

(٣) انظر: «حقيقة الأمر»: ٣٠٣/١.

(٤) المستقصى للغزالي: ٦٧٨/١.

(٥) كالقاضي أبي بكر الباقلاني، وإليها الهراسي. (التلخيص: ١٨٩/١، منع الموانع، ص: ٢٩١).

وَلَا بُدَّ مِنْ تَغْيِيرٍ .

أنهم مانعون الاشتقاق من المجاز، كما فهمه عنهم المصنف. وأشار بـ «لَوْ» كما قال^(١) - إليه، لأن العلامة لا يلزم انعكاسها، فلا يلزم من وجود الاشتقاق وجود الحقيقة.

ثم ما ذكر تعريف للاشتقاق المراد عند الإطلاق، وهو الصغير، أما الكبير فليس فيه^{١٠٧} الترتيب كما في «الجذب، وجذب»، والأكبر ليس فيه جميع الأصول كما في «الثلم، وثلب». ويقال أيضاً: أصغر، وصغير، وكبير؛ وأصغر، وأوسط، وأكبر.

(وَلَا بُدَّ) فِي تَحْقِيقِ الْاِشْتِقَاقِ (مِنْ تَغْيِيرٍ) بَيْنَ اللَّفْظَيْنِ تَحْقِيقاً، كَمَا فِي «ضَرْبٍ» مِنْ «الضَّرْبِ». وَقَسَمَهُ فِي «الْمَنْهَاجِ»^(٢) خَمْسَةَ عَشَرَ قِسْماً.

أَوْ تَقْدِيرًا، كَمَا فِي «طَلَبٍ» مِنْ «الطَّلَبِ»، فَيَقْدَرُ أَنْ فَتْحَةُ «الْلامِ» فِي الْفِعْلِ، غَيْرُهَا فِي

(١) حيث قال في منع الموانع (ص: ٢٩١): «وأما قولنا: «ولو مجازاً» إشارة إلى أن الاشتقاق قد يكون من حقيقة، وقد يكون من مجاز، خلافاً لمن منع الاشتقاق من المجازات، وقال: إنما يكون الاشتقاق من الحقائق، وهو القاضي أبو بكر والغزالي والكيكا، ومذهبهم في ذلك ساقط. وإنما لم نُصَرِّحْ بأسمائهم لأننا لسنا على ثقة من تصميمهم على هذه المقالة، بل نُجَوِّزُ لِكَلَامِهِمْ مُحَامِلًا وَإِنْ بَانَ عَنْهَا أَلْفَاظُهُمْ، وَنَرَى ذَلِكَ خَيْرًا مِنْ ارْتِكَابِهِمْ هَذَا الشَّدَوْدَ. وَنَحْنُ دَائِمًا نَشِيرُ بِلَفْظِ «ولو» إِلَى خِلَافِهِ، فَإِنْ قَوِيَ أَوْ تَحَقَّقَ صَرِّحًا بِهِ، وَإِلَّا اكْتَفَيْنَا بِهِذِهِ الْإِشَارَةِ، فَاعْرِفْ ذَلِكَ».

(٢) حَصَرَ الْإِمَامُ التَّغْيِيرَ فِي تِسْعَةِ أَقْسَامٍ، وَلَمْ يُمَثِّلْ لَهَا، وَزَادَ عَلَيْهِ الْبِيضَاوِيُّ سِتَّةَ فَصَاصَاتٍ خَمْسَةَ عَشَرَ، وَمَثَّلَ لَهَا، وَهِيَ، الْأَوَّلُ: زِيَادَةُ حَرْفٍ فَقَطْ نَحْوَ «كَاذِبٍ» مِنْ «كَذَبٍ». الثَّانِي: زِيَادَةُ الْحَرَكَةِ فَقَطْ نَحْوَ «نَصْرٍ» مِنْ «نَصَرَ». الثَّلَاثُ: زِيَادَةُ الْحَرْفِ وَالْحَرَكَةِ مَعًا نَحْوَ «ضَارِبٍ» مِنْ «ضَرَبٍ». الرَّابِعُ: نُقْصَانُ الْحَرْفِ فَقَطْ نَحْوَ «صَهْلٍ» اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ «صَهِيلٍ». الْخَامِسُ: نُقْصَانُ الْحَرَكَةِ فَقَطْ نَحْوَ «سَفَرٍ» مِنْ «سَفَرٍ»، وَ«سَفَرٍ» جَمْعُ «سَافِرٍ» مِثْلُ «صَاحِبٍ» وَ«صَحْبٍ». السَّادِسُ: نُقْصَانُ الْحَرْفِ وَالْحَرَكَةِ مَعًا نَحْوَ «صَبٍّ» اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ «صَبَابَةٍ». السَّابِعُ: زِيَادَةُ الْحَرْفِ وَنُقْصَانُهُ نَحْوَ «صَاهِلٍ» مِنْ «صَهِيلٍ». الثَّامِنُ: زِيَادَةُ الْحَرَكَةِ وَنُقْصَانُهَا نَحْوَ «خَذِرٍ» اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ «خَذَرٍ». الثَّاسِعُ: زِيَادَةُ الْحَرْفِ وَنُقْصَانُ الْحَرَكَةِ نَحْوَ «عَادٍ» اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ «عَدَدٍ». الْعَاشِرُ: زِيَادَةُ الْحَرَكَةِ وَنُقْصَانُ الْحَرَكَةِ نَحْوَ «رُجْعٍ» مِنْ «رُجِعَ». الْحَادِي عَشَرَ: زِيَادَةُ الْحَرْفِ مَعَ زِيَادَةِ الْحَرَكَةِ وَنُقْصَانُهَا نَحْوَ «مَوْعِدٍ» مِنْ «وَعْدٍ». الثَّانِي عَشَرَ: زِيَادَةُ الْحَرَكَةِ مَعَ زِيَادَةِ الْحَرْفِ وَنُقْصَانُهُ نَحْوَ «مُكَمَّلٍ» اسْمُ فَاعِلٍ أَوْ مَفْعُولٍ مِنْ «كَمَالٍ». الثَّلَاثُ عَشَرَ: نُقْصَانُ الْحَرْفِ مَعَ زِيَادَةِ الْحَرَكَةِ وَنُقْصَانُهَا نَحْوَ «قَنِطٍ» اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ «قُنُوطٍ». الرَّابِعُ عَشَرَ: نُقْصَانُ الْحَرَكَةِ مَعَ زِيَادَةِ الْحَرْفِ وَنُقْصَانُهُ نَحْوَ «كَالٍ» مِنْ «كَلَالٍ». الْخَامِسُ عَشَرَ: زِيَادَةُ الْحَرْفِ وَالْحَرَكَةِ مَعًا وَنُقْصَانُهُمَا مَعًا نَحْوَ «كَامِلٍ» مِنْ «كَمَالٍ». (نَهَايَةُ السُّوْلِ: ١/ ٢١٨).

وقد يَطْرُدُ كاسمِ الفاعلِ ، وقد يَخْتَصُّ كالفارورة.

[وُجُوبُ اشْتِقَاقِ الاسْمِ لِمَنْ قَامَ بِهِ وَصْفٌ]

وَمَنْ لَمْ يَقُمْ بِهِ وَصْفٌ لَمْ يَجْزُ أَنْ يُشْتَقَّ لَهُ مِنْهُ اسْمٌ ، خِلَافاً لِلْمُعْتَزِلَةِ .

المصدر كما قَدَّرَ سيبويه^(١) أَنَّ ضَمَّةَ «النون» في «جُنُب» جَمْعاً غَيْرُهَا فِيهِ مَفْرُداً .

ولو قال : «تَغْيِيرٌ» بتشديد «الياء» كان أنسب^(٢) .

(وقد يَطْرُدُ) المشتق (كاسم الفاعل) نحو «ضارب» لكل واحدٍ وَقَعَ منه الضربُ .

(وقد يَخْتَصُّ) ببعض الأشياء (كالفارورة) مِنْ «القرار» للزجاجة المعروفة ، دون غيرها مما هو مَقَرٌّ للمائع كالْكُوز .

[وُجُوبُ اشْتِقَاقِ الاسْمِ لِمَنْ قَامَ بِهِ وَصْفٌ]

(وَمَنْ لَمْ يَقُمْ بِهِ وَصْفٌ لَمْ يَجْزُ أَنْ يُشْتَقَّ لَهُ مِنْهُ) أي من لفظه (اسمٌ .

خِلَافاً لِلْمُعْتَزِلَةِ)^(٣) في تجويزهم ذلك ، حيث نفوا عن الله تعالى صفاته الذاتية كالعلم والقدرة ، ووافقوا على أنه تعالى عالمٌ قادرٌ مثلاً ، لكن قالوا بذاته ، لا بصفات زائدة عليها .

متكلمٌ لكن بمعنى أنه خالقٌ للكلام في جسم كالشجرة التي سَمِعَ منها موسى عليه الصلاة والسلام ، بناءً على أن الكلام ليس عندهم إلا الحروف والأصوات ، الممتنع اتصافه تعالى بها .

ففي الحقيقة لم يُخالفوا فيما هنا ، لأنَّ صفة الكلام بمعنى خلقه ثابتة له تعالى ، وبقيّة الصفات الذاتية لا يَسْعُهُمْ نفيها ، لموافقته على تنزيهه تعالى عن أضدادها ، وإنّما ينفون زيادتها على الذات ، ويزعمون أنها نفس الذات مرتبّين ثمراتها على الذات ككونه عالمًا قادرًا . فَرُؤَا بذلك مِنْ تعدُّدِ القدماء ، على أن تعدُّد القدماء إنّما هو مُحذُورٌ في ذوات ، لا في ذات وصفات .

١٠٨

(١) وسبويه : هو عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء ، أبو بشر ، الملقَّب بسبويه ، إمام النحاة ، وأوّل من بسَطَ علم النحو ، وُلِدَ بإحدى قرى شيراز سنة ١٤٨ هـ ، قَدِمَ البصرة ، ولازم الخليل بن أحمد ، وفاقه ، وصنّف كتباً في النحو لم يُصنّف قبله مثله ولا بعده ، رحل إلى بغداد ، فناظر الكسائي ، وعاد إلى الأهواز ، ومات بها سنة ١٨٠ هـ . (الأعلام للزركلي : ٨١ / ٥) .

(٢) لأنَّ المراد بالردِّ الحكمُ به على ما قرَّره ، والحاكمُ لا يغيّر منه ، وإنّما منه إدراكُ تغيّر لفظه عما كان عليه ، ولأنَّ التغيّر لا يستلزم التغيّر . (النجوم اللوامع : ٣٨٤ / ١) .

(٣) أي لأبي علي الجبائي ، وابنه أبي هاشم من المعتزلة ، وأتباعهما . (المحصول : ٢٤٨ / ١) .

ومن بنائهم: اتَّفَقَهم على أن إبراهيم ذابحٌ، واختلافهم هل إسماعيل مذبحٌ؟

(ومن بنائهم) على التجويز: (اتَّفَقَهم على أن إبراهيم) عليه الصلاة والسلام (ذابحٌ) أي ابنه إسماعيل، حيث أَمَرَ عندهم آله الذَّبْح على مَحَلِّه منه لأمر الله إياه بذبحه، لقوله تعالى حكاية ﴿يَبْقَىٰ لِلَّهِ أَرَأَىٰ فِي الْمَنَازِلِ أَنِّي أَذْبَحُ﴾^(١)؛

(واختلافهم هل إسماعيل) عليه الصلاة والسلام (مذبحٌ)؟

ف قيل: «نعم، والتأَمَّ ما قُطِعَ منه».

وقيل: «لا، أي لم يُقَطَّع منه شيء».

فالقائل بهذا أطلق «الذابح» على مَنْ لم يَقُمْ به الذَّبْح، لكن بِمعنى أَنَّهُ مُبَرِّئٌ لآلِهِ على مَحَلِّه، فما خالف في الحقيقة.

وما هنا أنسب بالمقصود مما في «شرح المختصر»، لا على وجه البناء^(٢). من «أنهم اتَّفَقُوا على أن إسماعيلَ غيرُ مذبحٍ - أي غيرُ مزهق الروح - واختلفوا هل إبراهيم ذابحٌ»^(٣) أي قاطعٌ؟ فمؤدَّاها واحد.

وعندنا لم يُبَرِّئ الخليلُ آله الذَّبْح على مَحَلِّه مِنْ ابْنِهِ^(٤)، لنسخه قبل التمكن منه لقوله تعالى ﴿وَقَدْ بَعَثْنَا فِي ذُرِّيَّتِهِ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ وَخَرَقْنَاهُ بِرُوحِنَا وَكَفَّيْنَاهُ الْخَبْزَ الْفَرِيْقَيْنِ﴾^(٥).

والجمهور على أَنَّهُ إسماعيل كما ذكره، لا إسحاق^(٦).

(١) سورة الصافات، الآية: ١٠٢.

(٢) أي أَنَّ ما هنا أنسب مما في «شرح المختصر» بالمقصود لما فيه من التنبيه على أَنَّهُ مبنيٌّ على تجويز المعتزلة ما ذكر، ولأنَّ المقصود بيان تجويزهم ذلك باختلافهم في الذابحية واتَّفَاقهم في المذبحية، وما في «شرح لمختصر» أنسب بالبناء مما هنا، خلافاً للزركشي في إطلاقه أولويته ما في شرح المختصر. (التشيف: ٢٠٧/١، النجوم اللوامع: ٣٨٦/١).

(٣) رفع الحاجب للمصنف: ٥١/٤.

(٤) أي فعندنا ليس إبراهيم ذابحاً، ولا إسماعيل مذبحاً، لا بِمعنى القطع، ولا بِمعنى إمرار الآلة. وعندهم إبراهيم ذابحٌ اتَّفَاقاً مجازاً بِمعنى إمرار الآلة، لا الحقيقة بِمعنى إزهاق الروح بالقطع، وإسماعيل مذبحٌ على اختلاف بينهم بِمعنى القطع، لا بِمعنى الإزهاق. (النجوم اللوامع: ٣٨٧/١).

(٥) سورة الصافات، الآية: ١٠٧.

(٦) انظر أدلة الفريقين، ومناقشتها في تفسير ابن كثير (١٣/٤ - ١٨).

فَإِنْ قَامَ بِهِ مَا لَهُ اسْمٌ وَجَبَ الْاِشْتِقَاقُ، أَوْ مَا لَيْسَ لَهُ اسْمٌ كَأَنْوَاعِ الرُّوَائِحِ لَمْ يَجِبْ.

[بَقَاءُ الْمَشْتَقِ مِنْهُ شَرْطٌ لَكُونَ الْمَشْتَقَ حَقِيقَةً]

وَالْجُمْهُورُ عَلَى اشْتِرَاطِ بَقَاءِ الْمَشْتَقِّ مِنْهُ فِي كَوْنِ الْمَشْتَقِّ حَقِيقَةً إِنْ أُمُكِّنَ، وَإِلَّا

(فَإِنْ قَامَ بِهِ) أَيِ بِالشَّيْءِ (مَا) أَيِ وَصَفَتْ (لَهُ) اسْمٌ وَجَبَ الْاِشْتِقَاقُ لَغَةً مِنْ ذَلِكَ الْاسْمِ لِمَنْ قَامَ بِهِ الْوَصْفُ كَاشْتِقَاقِ «الْعَالِمِ» مِنْ «الْعِلْمِ» لِمَنْ قَامَ بِهِ مَعْنَاهُ، (أَوْ) قَامَ بِالشَّيْءِ (مَا) لَيْسَ لَهُ اسْمٌ كَأَنْوَاعِ الرُّوَائِحِ، فَإِنَّهَا لَمْ تَوْضَعْ لَهَا أَسْمَاءً اسْتِغْنَاءً عَنْهَا بِالتَّقْيِيدِ كَرَائِحَةٍ كَذَا، وَكَذَلِكَ أَنْوَاعُ الْأَلَامِ (لَمْ يَجِبْ) أَيِ الْاِشْتِقَاقُ لِاسْتِحَالَتِهِ^(١).

وَعَدَلَ عَنْ «نَفْيِ الْجَوَازِ» الْمُرَادِ إِلَى «نَفْيِ الْوُجُوبِ» الصَّادِقِ بِهِ رِعَايَةً لِلْمُقَابِلَةِ.

[بَقَاءُ الْمَشْتَقِ مِنْهُ شَرْطٌ لَكُونَ الْمَشْتَقَ حَقِيقَةً]

(وَالْجُمْهُورُ) مِنَ الْعُلَمَاءِ (عَلَى) اشْتِرَاطِ بَقَاءِ (مَعْنَى) (الْمَشْتَقِّ مِنْهُ) فِي الْمَحَلِّ، (فِي كَوْنِ الْمَشْتَقِّ) الْمَطْلُوقِ عَلَيْهِ (حَقِيقَةً إِنْ أُمُكِّنَ) بَقَاءُ ذَلِكَ الْمَعْنَى كَالْقِيَامِ. (وَالْأَخِيرُ جُزْءٌ) أَيِ وَإِنْ لَمْ يُمَكِّنْ بَقَاؤُهُ كَالْتَكَلُّمِ، لِأَنَّهُ بِأَصْوَاتٍ تَنْقُضِي شَيْئًا فَشَيْئًا، فَالْمَشْتَرُطُ بَقَاءُ آخِرِ جُزْءٍ (مِنْهُ). فَإِذَا لَمْ يَبْقَ الْمَعْنَى، أَوْ جُزْؤُهُ الْآخِرُ فِي الْمَحَلِّ يَكُونُ الْمَشْتَقُّ الْمَطْلُوقُ عَلَيْهِ مَجَازًا، كَالْمَطْلُوقِ قَبْلَ وَجُودِ الْمَعْنَى، نَحْوُ ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ﴾^{(٢)(٣)}.

(١) قَالَهُ الْحَنْفِيَّةُ وَالْمَالِكِيَّةُ وَالشَّافِعِيَّةُ وَالْحَنَابِلَةُ وَغَيْرُهُمْ. (فَوَاتِحُ الرَّحْمَتِ: ١/٢٥٢، شَرْحُ التَّنْقِيحِ، ص: ٤٨، مُخْتَصَرُ ابْنِ الْحَاجِبِ: ١/١٨١، الْمَحْصُولُ: ١/٢٤٨، شَرْحُ الْكَوْكَبِ: ١/٢٢٠).

(٢) سُورَةُ الزَّمَرِ، آيَةُ: ٣٠.

(٣) اتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ إِطْلَاقَ الْاسْمِ بِاعْتِبَارِ الْحَالِ كِ «الضَّارِبِ» لِمُبَاشَرَةِ الضَّرْبِ حَقِيقَةٌ، وَعَلَى أَنَّ إِطْلَاقَهُ بِاعْتِبَارِ الْمُسْتَقْبَلِ مَجَازٌ، وَلَكِنَّهُمْ اخْتَلَفُوا فِي إِطْلَاقِهِ بِاعْتِبَارِ الْمَاضِي كِ «الضَّارِبِ» لِمَنْ بَاشَرَ الضَّرْبَ فِي الْمَاضِي لَكِنَّهُ غَيْرُ مُبَاشِرٍ لَهُ حَالِ الْإِطْلَاقِ عَلَى ثَلَاثَةِ مَذَاهِبٍ: الْأَوَّلُ: أَنَّهُ مَجَازٌ مُطْلَقًا، قَالَهُ الْحَنْفِيَّةُ وَالْمَالِكِيَّةُ وَالْحَنَابِلَةُ، وَالرَّازِي وَالْبِيضَاوِيُّ وَالزَّرْكَشِيُّ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ. الثَّانِي: أَنَّهُ حَقِيقَةٌ مُطْلَقًا، قَالَهُ ابْنُ سِينَا مِنَ الْفَلَّاسِفَةِ وَأَبُو هَاشِمٍ مِنَ الْمُعْتَزَلَةِ. الثَّالِثُ: التَّفْصِيلُ الَّذِي ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ، قَالَهُ جَمَاعَةٌ مِنَ الْحَنَابِلَةِ مِنْهُمْ الْقَاضِي أَبُو يَعْلَى، وَأَبُو الْخَطَّابِ، وَاخْتَارَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ، وَعَزَاهُ الْمُصَنِّفُ لِلْجُمْهُورِ، وَفِيهِ نَظَرٌ.

(فَوَاتِحُ الرَّحْمَتِ: ١/٢٥٣، مُخْتَصَرُ ابْنِ الْحَاجِبِ: ١/١٧٦، الْمَحْصُولُ: ١/٢٣٩، نِهَايَةُ السُّوْلِ: ١/٢٢٤، التَّنْشِيفُ: ١/٢٠٨، غَايَةُ الْوُصُولِ، ص: ٤٤، شَرْحُ الْكَوْكَبِ: ١/٢١٦).

فَأَخِرُ جُزْءٍ مِنْهُ ؛ وَثَابِتُهَا : «الْوَقْفُ» .

وقيل: «لا يُشترط بقاء ما ذكر، فيكون المشتق المطلق بعد انقضائه حقيقة استصحاباً للإطلاق»^(١).

(وثالثها) أي الأقوال: (الوقف)^(٢) عن الاشتراط وعدمه، لتعارض دليليهما.

وإنما عبّر بـ «البقاء» الذي هو استمرار الوجود، دون «الوجود» الكافي في الاشتراط لئلا يتأتى له حكاية مُقابلته.

وإنما اعتبر في القسم الثاني «آخر جزء» لتمام المعنى به، وفي التعبير فيه بـ «البقاء» تسميحاً^(٣).

(١) قال العبد الفقير غفر الله له ولوالديه: هو مذهب أبي علي بن سينا وأبي هاشم المعتزلي كما سبق في التعليق السابق، لكن عزاه التاج الأرموي في الحاصل (٣١٢/١) إلى والد أبي هاشم أبي علي الجبائي، وتبعه المصنف في الإبهاج (٢٢٨/١)، والإسنوي في نهاية السؤل (٢٢٥/١)، وابن عبد الشكور في مسلم الثبوت (٢٥٤/١)، وعبد العلي الأنصاري في فوائح الرحمت (٢٥٤/١). وهو خطأ، سيئه التباس أبي علي ابن سينا بأبي علي الجبائي، إذ الثاني هو الغالب في كتب الأصول، في حالة اختصار كلام «المحصل»، لأنه لم ينقله غير التاج الأرموي من مختصري «المحصل»، وعبارة المحصول (٢٣٩/١): «اختلفوا في أن بقاء وجه الاشتقاق هل هو شرط لصديق اسم المشتق؟ والأقرب أنه ليس بشرط خلافاً لأبي علي بن سينا من الفلاسفة، وأبي هاشم من المعتزلة»، والله أعلم.

(٢) قال العبد الفقير غفر الله له ولوالديه: لم يُصرّح أحد بالوقف كما قال الزركشي في التشنيف (١/٢٠٩)، ولا أعلم من ذكره قبل المصنف، ولعله أخذه من صنيع الأمدى في الإحكام (٥٠/١)، وابن الحاجب في المختصر (١٧٦/١) حيث قال: «المسألة الأولى في أن بقاء الصفة المشتق منها هل يُشترط في إطلاق اسم المشتق حقيقة أم لا؟ فأثبتته قوم، ونفاه آخرون، وقد فصل بعضهم بين ما هو ممكن الحصول وما ليس ممكناً، فاشترط ذلك في الممكن دون غيره».

ثم ذكر أدلة الفريقين الأولين، ورّدّهما، ولم يرجح شيئاً، ولكن صنيعهما ظاهر أنهما مع قائلين بالتفصيل كما قال السيد الشريف في حاشيته على شرح العضد (١٧٦/١)، والله تعالى أعلم.

(٣) لأن الجزء لا يتأتى أنصافه بـ «البقاء» الذي هو استمرار الوجود، وإلا لم يكن آخر، وإنما يتصف بـ «الحصول». فلو عبّر به كالأمدى في الإحكام (٤٨/١)، وابن الحاجب في المختصر (١٧٦/١) كان أولى، لهذا قال الإمام في المحصل (٢٣٩/١): «المعتبر عندنا حصوله بتمامه إن أمكن، أو حصول آخر جزء من أجزائه إن لم يمكن». (النجوم اللوامع: ٣٨٨/١، البناني: ٤٥٥/١).

وَمِنْ ثَمَّ كَانَ اسْمُ الْفَاعِلِ حَقِيقَةً فِي الْحَالِ أَيْ حَالِ التَّلْبُسِ، لَا التَّنَطُّقِ، خِلَافاً لِلْقَرَأِ فِي.

وما حكاه الآمدي^(١) مِنْ عَدَمِ الْإِشْتِرَاطِ فِيهِ، دُونَ الْأَوَّلِ، بَحْثُ ذِكْرِهِ فِي «المحصول»^(٢)، ودفعه بـ «أَنَّهُ لَمْ يَقُلْ بِهِ أَحَدٌ»، فَلِذَلِكَ تَرَكَهُ الْمُصَنِّفُ، خِلَافاً لِابْنِ الْحَاجِبِ^(٣)، وَذَكَرَ بَدَلَهُ «الْوَقْفُ»^(٤).

(وَمِنْ ثَمَّ) أي من هنا، وهو اشتراط ما ذكر، أي من أجل ذلك (كان اسم الفاعل) من جملة المشتق (حقيقة في الحال، أي حال التلبس) بالمعنى، أو جزئيه الأخير، (لا) حال (التنطق).

خِلَافاً لِلْقَرَأِ فِي) فِي قَوْلِهِ بِالثَّانِي، حَيْثُ قَالَ فِي بَيَانِ مَعْنَى الْحَالِ فِي الْمَشْتَقِّ: أَنْ يَكُونَ التَّلْبُسُ بِالْمَعْنَى حَالُ التَّنَطُّقِ بِهِ.

وَبَنَى عَلَى ذَلِكَ سُؤَالَهُ فِي نَصُوصِ «الزَّائِيَةِ وَالزَّائِي فَالْجِدْوَالِ»^(٥)، «وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا»^(٦)، «فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ»^(٧)، وَنَحْوَهَا: إِنَّهَا إِنَّمَا تَتَنَاوَلُ مَنْ اتَّصَفَ بِالْمَعْنَى بَعْدَ نُزُولِهَا الَّذِي هُوَ حَالُ التَّنَطُّقِ مَجَازاً، وَالْأَصْلُ عَدَمُ الْمَجَازِ، قَالَ: وَالْإِجْمَاعُ عَلَى تَنَاوُلِهَا لَهُ حَقِيقَةٌ؟

(١) أي المذهب الثالث الذي ذكره الآمدي في الإحكام (٤٨/١) بقوله: «... وقد فصل بعضهم بين ما هو ممكن الحصول وما ليس ممكناً، فاشتراط ذلك في الممكن دون غيره».

(٢) أي ذكره الإمام في المحصول (٢٣٩/١) بعد أن اختار المذهب الأول اعتراضاً من اعتراضات أصحاب المذهب الثاني، ثم أجاب عنه، فليس هو مذهب ثالث.

(٣) حيث قال في المختصر (١٧٥/١): «مسألة: اشتراط بقاء المعنى في كون المشتق حقيقة، ثالثها: إن كان ممكناً اشترط».

(٤) قال العبد الفقير غفر الله له ولوالديه: حاصل ما قاله الشارح: أن الاعتراض الذي ذكره الإمام الرازي في المحصول (٢٣٩/١) على لسان الخصم، وأجاب عنه، ظن الآمدي أنه مذهب ثالث، فذكره كذلك في الإحكام (٤٨/١)، وتبعه ابن الحاجب في المختصر (١٧٥/١)، كما قال الأصفهانبي في الكاشف (٩٠/٢)، وتبعه المصنف في شرح المختصر (٤١٩/١)، ولكن ترك المصنف هنا المذهب الثالث الذي ذكره الآمدي وابن الحاجب، وذكر بدله الوقف، فقال: «ثالثها: الوقف»، وقد بينت ما فيه أيضاً في تعليقنا عليه في الصفحة السابقة، والله تعالى أعلم.

(٥) سورة النور، الآية: ٢.

(٦) سورة المائدة، الآية: ٣٨.

(٧) سورة التوبة، الآية: ٥.

وأجاب: بأن المسألة في المشتق المحكوم به، نحو «زيد ضارب»، فإن كان محكوماً عليه، كما في الآيات المذكورة، فحقيقة مطلقاً^(١).

وقال المصنف تبعاً لوالده في دفع السؤال: «إن المعنى بـ «الحال» حال التلبس بالمعنى^(٢) وإن تأخر عن النطق بالمشتق فيما إذا كان محكوماً عليه، لا حال النطق به، الذي هو حال التلبس بالمعنى أيضاً فقط»^(٣).

فأبقيا المسألة على عمومها، وغيرهما كالإسنوي^(٤) سلم للقرافي تخصيصها.

(١) حاصل كلام القرافي في شرح التنقيح (ص: ٥٠): أن اسم الفاعل حقيقة في حال النطق، ومجاز فيما بعده، فيترتب عليه أن دلالة مثل قوله تعالى ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ﴾ حقيقة فيمن اتصف بالسرقة حين نزولها، ومجاز فيمن اتصف بها بعده، والإجماع قائم على أن دلالة مثل هذه الآيات حقيقة، فيجتمع بينهما: أن المشتق قد يكون محكوماً به كـ «زيد ضارب»، فهذا هو محل الخلاف، وقد يكون متعلق الحكم نحو ﴿فَأَقْزَوْنَا الْفُجُورَ﴾، فالله تعالى لم يحكم في هذه الآية بشرك أحد، بل حكم بوجود قتل المشرك، فحينئذ متى كان المشتق متعلق الحكم فهو حقيقة مطلقاً، ولا تفصيل بين الأزمنة ماضيها ومستقبلها، ولا تحكى خلافاً، بل الكل حقيقة إجماعاً. وإن حكمنا بالمشتق على محل المشتق كـ «زيد قاتل» فهو محل الخلاف والتفصيل. والله تعالى أعلم.

(٢) أي أن اسم الفاعل حقيقة في حال التلبس بالفعل، لا حال النطق باللفظ المشتق، فإن حقيقة «الضارب»، و«المضروب» لا يتقدم على الضرب ولا يتأخر عنه، فعلم أن دلالة نحو ما رواه الشيخان «من قتل قتيلاً..» حقيقة في زماننا. (التشنيف: ٢٠٩/١).

(٣) قال الزركشي في التشنيف (٢١٠/١): «والحق أن اسم الفاعل لا دلالة له على زمان الخطاب البتة، بل مدلوله شخص متصف بصفة صادرة منه، لا تعرض له لزمان كما هو شأن الأسماء كلها، وإذا لم يدل على الزمان الأعم من الحال فلا يدل على الحال الأخص منه بالأولى. وإنما جاء الفساد من جهة أنهم فهموا من قولنا: «زيد ضارب» أنه ضارب في الحال، فاعتقدوا أن هذا للدلالة اسم الفاعل عليه، وهو باطل، لأنك تقول: «هذا حجر» وتريد إنساناً، فيفهم منه الحال أيضاً مع أن «الحجر» و«الإنسان» لا دلالة لهما على الزمان. وهذا من تحقيق والد المصنف [أي تقي الدين السبكي] رحمه الله تعالى».

(٤) نهاية السؤل للأسنوي: ٢٢٧/١. وتبعه ابن النجار من الحنابلة في شرح الكوكب (٢١٨/١).

والإسنوي: هو عبد الرحيم بن الحسن بن علي القرشي الأموي المصري الشافعي، جمال الدين أبو محمد، الفقيه الأصولي، النحوي النظار، المتكلم، تفقه على التقي السبكي، وأخذ الحديث من أكابر رجاله كالمدبوسي، والعربية من أبي حيان، برع في علوم خاصة الأصول والنحو، انتهت إليه رئاسة الشافعية، كان براً متواضعاً، وله مؤلفات قيمة منها: التمهيد، ونهاية السؤل، توفي رحمه الله سنة ٧٧٢ هـ بمصر. (الفتح المبين: ١٩٣/٢).

وقيل: «إن طراً على المَحَلِّ وصفٌ وجوديٌّ يُناقِضُ الأوَّلَ لَمْ يُسمَّ إجماعاً».

[المشتق لا يشعر بالجسم]

وليس في المشتق إشعارٌ بخصوصية الذات.

مسألة: [أحكام المترادف]

المترادف واقع، خلافاً لثعلب وابن فارس مطلقاً، وللإمام في الأسماء الشرعية.

(وقيل: «إن طراً على المَحَلِّ للوصف (وصفٌ وجوديٌّ يُناقِضُ الوصف (الأول) كالسواد بعد البياض، والقيام بعد القعود (لَمْ يُسمَّ) المَحَلِّ (بالأول) أي بالمشتق من اسمه (إجماعاً)، والخلاف في غير ذلك»^(١)).

والأصح جريانه فيه، إذ لا يظهر بينه وبين غيره فرق^(٢).

[المشتق لا يشعر بالجسم]

(وليس في المشتق) الذي هو دالٌّ على ذات متصفة بمعنى المشتق منه كالأسود (إشعارٌ بخصوصية) تلك (الذات) من كونها جسماً أو غير جسم، لأن قولك مثلاً: «الأسود جسمٌ» صحيحٌ، ولو أشعر «الأسود» فيه بالجسمية لكان بمثابة قولك: «الجسم ذو السواد جسمٌ» وهو غير صحيح، لعدم إفادته^(٣).

(مسألة: [أحكام المترادف])

(المترادف) - وهو كما تقدّم^(٤): اللَّفْظُ الْمُتَعَدُّ الْمُتَّحِدُ الْمَعْنَى - (واقع)^(٥) في الكلام.

(١) قاله الأمدى في الإحكام (٥٠/١)، وابن النجار في شرح الكوكب (٢١٨/١).

وقال الزركشي في التشنيف (٢١٠/١): «وهو متجهٌ، فلا وجه لتضعيف المصنف».

(٢) واختاره شيخ الإسلام في النجوم اللوامع (٣٩١/١).

(٣) مثله في فواتح الرحموت (٢٥٩/١)، ومختصر ابن الحاجب (١٨٠/١)، رفع الحاجب (٤٢٥/١).

(٤) أي في «أقسام اللفظ باعتبار وحدة معناه وتعددّه»: ٢٢٤/١.

(٥) اختلف العلماء في وقوع الترادف على ثلاثة مذاهب:

الأول: أنه واقعٌ مطلقاً، قاله الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة.

الثاني: أنه غير واقع مطلقاً، قاله ثعلب وأبو علي الفارسي، وابن فارس.

وَالْحَدُّ وَالْمَحْدُودُ، وَنَحْوُ «حَسَنٍ بَسَنٍ» غَيْرُ مُتَرَادِفَيْنِ عَلَى الْأَصَحِّ.

(خلافًا لِثَعْلَبٍ^(١)، وابنِ فارس^(٢)) في نفيهما وقوعه (مطلقاً)، قالاً: «وما يُطَرِّقُ مترادفاً كـ «الإنسان والبشر» فمتباينٌ بالصفة، فالأولُ باعتبار النسيان، أو أنه يَأْنَسُ، والثاني باعتبار أنه بادي البَشَرَة: أي ظاهر الجلد».

وإنما صرَّح بالمخالف الذي أبْهَمَهُ غيره^(٣)، لغرابية الثَّقَلِ عنه، كما قال^(٤).

(و) خلافًا (للإمام) الرازي في نفيه وقوعه (في الأسماء الشرعية)، قال: «لأنه ثَبَتَ على خلافِ الأصل، للحاجة إليه في النِّظْمِ والسَّجْعِ مثلاً، وذلك منتفٍ في كلام الشارع»^(٥).

واعترضَ عليه المصنِّفُ كالقَرافي بـ «الفرض والواجب»، وبـ «السنة والتطوع».

وُجِبَ أنْها أسماء اصطلاحية، لا شرعية. والشرعية: ما وضعها الشارع، كما سيأتي^(٦).

(والحدُّ والمحدودُ) أي كـ «الحيوان الناطق» و«الإنسان» (ونحو «حَسَنٍ بَسَنٍ») أي الاسم ١١٢ وتابعه كـ «عطشان نطشان» (غيرُ مترادفين) أي غيرُ متحدِّي المَعْنَى (على الأصح)^(٧).

أما الأول: فلأنَّ الْحَدَّ يَدُلُّ على أجزاء الماهية تفصيلاً، والمحدود - أي اللفظ الدالُّ عليه - يَدُلُّ عليها إجمالاً، والمفصَّلُ غيرُ المجمل.

ومقابلُ الأصح يقطَعُ النظرَ عن الإجمالِ والتفصيلِ.

= والثالث: أنه واقعٌ في غيرِ الشرعية، قاله الرازي. (الإحكام: ٢٣/١، المحصول: ٢٥٣/١، مختصر ابن الحاجب: ١٣٤/١، شرح الكوكب: ١٤١/١).

(١) وثَعْلَبُ: هو أحمد بن يحيى بن يزيد الشيباني أبو العباس، الملقَّبُ بـ «ثَعْلَبٍ» إمام الكوفيين في عصره لغةً ونحواً، ولد سنة ٢٠٠هـ، أجمع أهلُ الصناعة أنه لم يكن في زمانه أعلم منه باللغاتِ وغريبها، كان ورعاً ثقةً، ديناً مشهوراً بالحفظ، من كتبه: الفصيح، توفي سنة ٢٩١هـ (التهذيب للنووي: ٢/٢٧٥).

(٢) وابنُ فارس: هو أحمد بن فارس بن زكريا الرازي، اللغوي، كان إماماً في علوم شتى وخصوصاً اللغة، من كتبه: المجمل في اللغة، توفي رحمه الله سنة ٣٩٠هـ. (وفيات الأعيان: ١/١١٨).

(٣) كابن الحاجب في مختصره (١٣٤/١).

(٤) أي كما قال المصنِّف في منع الموانع (ص: ٤٦٩).

(٥) المحصول للرازي: ٢٥٣/١.

(٦) انظر: «الحقيقة وأقسامها»: ٢٤٧/١.

(٧) قاله الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة. (فواتح الرحموت: ٣٧/١، تيسير التحرير: ١٧٨/١، مختصر ابن الحاجب: ١٣٦/١، التنيف: ٢١٢/١، شرح الكوكب: ١٤٣/١).

وَالْحَقُّ إِفَادَةُ التَّابِعِ التَّقْوِيَّةِ. وَوُقُوعُ كُلِّ مِنَ الرَّدِّيْقَيْنِ مَكَانَ الْآخِرِ إِنْ لَمْ يَكُنْ تَعَبُّدٌ

وَأَمَّا الثَّانِي: فَلَأَنَّ التَّابِعَ لَا يُفِيدُ الْمَعْنَى بِدُونِ مَتَّبِعِهِ، وَمِنْ شَأْنِ كُلِّ مُتْرَادِفَيْنِ إِفَادَةُ كُلِّ مِنْهُمَا الْمَعْنَى وَحْدَهُ.

وَالْقَائِلُ بِالتَّرَادُفِ يَمْنَعُ ذَلِكَ^(١).

(وَالْحَقُّ إِفَادَةُ التَّابِعِ التَّقْوِيَّةِ) لِلْمَتَّبِعِ، وَإِلَّا لَمْ يَكُنْ لَذِكْرِهِ فَائِدَةٌ، وَالْعَرَبُ لِحَكْمَتِهَا لَا تَتَكَلَّمُ بِمَا لَا فَائِدَةَ فِيهِ^(٢).

وَمُقَابِلُ هَذَا كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ قَوْلُ الْبَيْضَاوِيِّ: «وَالتَّابِعُ لَا يُفِيدُ»^(٣) عَقِبَ قَوْلِهِ: «وَالتَّأْكِيدُ - يَعْنِي الْمُؤَكَّدُ - يُقَوِّي الْأَوَّلَ»، وَكَأَنَّهُ أَرَادَ مَا فِي الْمَحْصُولِ: «أَنَّ التَّابِعَ وَحْدَهُ لَا يُفِيدُ»^(٤) أَيِ الْمَعْنَى، يَعْنِي بِخِلَافِ كُلِّ مِنَ الْمُتْرَادِفَيْنِ، فَهُوَ عَلَى هَذَا سَاكِتٌ^(٥) عَنْ إِفَادَةِ التَّقْوِيَّةِ، لَا نَافٍ لَهَا^(٦).

(و) الْحَقُّ (وَقُوعُ كُلِّ مِنَ الرَّدِّيْقَيْنِ) أَيِ اللَّفْظَيْنِ الْمُتَّحِذِي الْمَعْنَى (مَكَانَ الْآخِرِ، إِنْ لَمْ يَكُنْ تَعَبُّدٌ بِلَفْظِهِ)^(٧) أَيِ يَصْحُحُ ذَلِكَ فِي كُلِّ رَدِّيْقَيْنِ، بِأَنْ يُؤْتَى بِكُلِّ مِنْهُمَا مَكَانَ الْآخِرِ فِي الْكَلَامِ، إِذْ لَا مَانِعَ مِنْ ذَلِكَ.

(١) أَيِ الْقَائِلِ بِتَّرَادُفِ التَّابِعِ وَالتَّابِعِ يَمْنَعُ كَوْنُ التَّابِعِ لَا يُفِيدُ الْمَعْنَى بِدُونِ مَتَّبِعِهِ، وَهَذَا عَلَى ضَعِيفٍ، إِذْ الْمَشْهُورُ أَنَّ التَّابِعَ الْمَذْكُورَ لَا يُفِيدُ مَفَادَ مَتَّبِعِهِ، وَبِهِ فَارَقَ الْمُتْرَادِفَيْنِ. (النجوم: ١/٣٩٢).

(٢) قَالَهُ الْحَنْفِيَّةُ وَالْمَالِكِيَّةُ وَالشَّافِعِيَّةُ وَالْحَنَابِلَةُ. (تيسير التحرير: ١/١٧٨، الضياء اللامع: ٢/٢٠٠، نِهَآيَةُ السُّوْل: ١/٢٤٠، شَرْحُ الْكَوْكَب: ١/١٤٤).

(٣) الْمَنْهَاجُ لِلْبَيْضَاوِيِّ: ١/٢٣٧. (مَعَ نِهَآيَةِ السُّوْل).

(٤) الْمَحْصُولُ لِلرَّازِي: ١/٢٥٤. وَبِهِ قَالَ أَيْضاً السَّيْفُ الْأَمْدِيُّ فِي الْإِحْكَامِ (١/٢٤).

(٥) كَمَا سَكَتَ عَنْهَا الْإِمَامُ فِي الْمَحْصُولِ (١/٢٥٤)، وَالْأَمْدِيُّ فِي الْإِحْكَامِ (١/٢٤).

(٦) أَيِ فَلَيْسَ الْبَيْضَاوِيُّ نَافٍ لِإِفَادَةِ «التَّابِعِ» التَّقْوِيَّةِ كَمَا فِيهِمَ الْمُصَنِّفُ فِي شَرْحِ الْمَنْهَاجِ (١/٢٤٠)، وَتَعَقُّبُهُ بِقَوْلِهِ: «وَالْتَّحْقِيقُ أَنَّهُ يُفِيدُ التَّقْوِيَّةَ، لِأَنَّهُ لَمْ يُوضَعْ سُدًى»، وَأَشَارَ إِلَى رَدِّهِ هُنَا بِقَوْلِهِ «وَالْحَقُّ إِفَادَةُ التَّابِعِ التَّقْوِيَّةِ»، فَحَمَلَ الشَّارِحُ كَلَامَ الْبَيْضَاوِيِّ عَلَى مَا يَدْفَعُ عَنْهُ مَا فِيهِمَ الْمُصَنِّفُ عَنْهُ، وَيُؤَافِقُ مَا قَالَ: إِنَّهُ الْحَقُّ، وَالتَّحْقِيقُ. (النجوم اللوامع: ١/٣٩٣).

(٧) اِخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي صَحَّةِ وَقُوعِ كُلِّ مِنَ الْمُتْرَادِفَيْنِ مَقَامَ الْآخِرِ عَلَى ثَلَاثَةِ مَذَاهِبٍ: الْأَوَّلُ: يَصْحُحُ مُطْلَقاً، قَالَهُ الْحَنْفِيَّةُ الْمَالِكِيَّةُ وَالشَّافِعِيَّةُ وَالْحَنَابِلَةُ وَغَيْرُهُمْ؛ الثَّانِي: لَا يَصْحُحُ مُطْلَقاً، قَالَهُ الرَّاظِي، وَصَاحِبُ الْحَاصِلِ وَالتَّحْصِيلِ؛ الثَّالِثُ: يَصْحُحُ إِنْ كَانَ مِنْ لُغَةٍ وَاحِدَةٍ، وَلَا يَصْحُحُ إِنْ كَانَ مِنْ لُغَتَيْنِ، قَالَهُ الْبَيْضَاوِيُّ، وَالْإِسْنَوِيُّ. (التحرير والتخبير: ٢/٣٧٨، مختصر ابن الحاجب: ١/١٣٧، نِهَآيَةُ السُّوْل: ١/٢٤٥، الْحَاصِلُ: ١/٣٢٢، التَّحْصِيلُ: ١/٢١٠، شَرْحُ الْكَوْكَب: ١/١٤٥).

بَلْفِظِهِ، خِلَافاً لِلْإِمَامِ مُطْلَقاً، وَلِلْبَيْضَاوِيِّ وَالْهِنْدِيِّ إِذَا كَانَا مِنْ لُغَتَيْنِ.

(خِلَافاً لِلْإِمَامِ) الرَّازِي فِي نَفْيِهِ ذَلِكَ (مُطْلَقاً) أَيِ مِنْ لُغَتَيْنِ، أَوْ لُغَةٍ، قَالَ: «لَأَنَّكَ لَوْ أَتَيْتَ مَكَانَ «مِنْ» فِي قَوْلِكَ مَثَلًا: «خَرَجْتُ مِنَ الدَّارِ» بِمَرَادِفِهَا بِالْفَارْسِيَّةِ أَوْ «أَزُّ» بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَسُكُونِ [١١٣] الرَّازِي، لَمْ يَسْتَقِمِ الْكَلَامُ، لِأَنَّ ضَمَّ لُغَةٍ إِلَى أُخْرَى بِمَثَابَةِ ضَمِّ مُهْمَلٍ إِلَى مُسْتَعْمَلٍ.

قَالَ: وَإِذَا عَقِلَ ذَلِكَ فِي لُغَتَيْنِ، فَلَيْمَ لَا يَجُوزُ مَثَلُهُ فِي لُغَةٍ، أَوْ لَا مَانِعَ مِنْ ذَلِكَ.

وَقَالَ: إِنَّ الْقَوْلَ الْأَوَّلَ - أَيِ الْجَوَازُ - الْأَظْهَرُ فِي أَوَّلِ النَّظَرِ، وَالثَّانِي الْحَقُّ^(١).

(و) خِلَافاً (لِلْبَيْضَاوِيِّ وَ) الصَّنْفِيِّ (الْهِنْدِيِّ) فِي نَفْيِ مَا ذُكِرَ (إِذَا كَانَا) أَيِ الرَّدِّيْقَانِ (مِنْ لُغَتَيْنِ)^(٢)، لِمَا تَقَدَّمَ.

أَمَّا مَا تُعَبَّدُ بِلَفْظِهِ كَتَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ عِنْدَنَا لِلْقَادِرِ عَلَيْهَا، فَلَا يَقُومُ مَرَادِفُهُ مَقَامَهُ، لِعَرُوضِ التَّعَبُّدِ^{(٣)(٤)}.

و «يَكُنُّ» قَالَ الْمُصَنِّفُ: «تَامَّةٌ»^(٥)، فَ «تُعَبَّدُ» بِلَفْظِ الْمَصْدَرِ فَاعِلُهَا، وَضَمِيرُ «بَلْفِظِهِ» ل «الْآخِرِ».

(١) المحصول للرازي: ٢٥٦/١.

(٢) المنهاج للبيضاوي: ٢٤١/١ (نهاية السؤل).

وَفِي كَلَامِهِ إِشَارَةٌ كَمَا قَالَ الزُّرْكَشِيُّ فِي التَّشْنِيفِ (٢١٤/١)، وَالْعِرَاقِيُّ فِي الْغَيْثِ الْهَامِصِ (١٦٦/١) إِلَى أَنَّ الْخِلَافَ فِي حَالِ التَّرْكِيبِ، أَمَّا فِي حَالِ الْإِفْرَادِ كَمَا فِي تَعْدِيدِ الْأَشْيَاءِ فَلَا خِلَافَ فِي جَوَازِهِ. وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(٣) أَيِ عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ وَالْحَنَابِلَةِ، خِلَافاً لِلْحَنَفِيَّةِ فِي تَجْوِيزِهِمْ قِيَامَ الْمَرَادِفِ مَقَامَ التَّكْبِيرِ. (الْهُدَايَةُ: ٤٧/١، الشَّرْحُ الْكَبِيرُ: ٢٣٢/١، الْمَغْنِي: ٢٧٥/١).

(٤) قَالَ الزُّرْكَشِيُّ فِي التَّشْنِيفِ (٢١٤/١) وَالْعِرَاقِيُّ فِي الْغَيْثِ الْهَامِصِ (١٦٦/١) وَشَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي النُّجُومِ الْلَوَامِعِ (٣٩٣/١): «فِي هَذَا الْقَبِيدِ نَظَرٌ، فَإِنَّ الْمَنْعَ هُنَاكَ لِعَارِضٍ شَرْعِيٍّ، وَالْبَحْثُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ إِنَّمَا هُوَ مِنْ جِهَةِ اللَّغَةِ، وَهَذَا هُوَ الْفَرْقُ بَيْنَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَمَسْأَلَةِ الرِّوَايَةِ بِالْمَعْنَى، فَإِنَّهُمَا مُتَشَابِهَانِ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا: أَنَّ الْمُسْتَنَدَ فِي الْجَوَازِ هُنَا أَوْ الْمَنْعُ اللَّغَةُ، وَهُنَاكَ الشَّرْعُ».

(٥) مَنَعَ الْمَوَانِعَ لِلْمُصَنِّفِ (ص: ٤٧٤).

مسألة: [أَحْكَامُ الْمُشْتَرَكِ]

الْمُشْتَرَكُ وَاقِعٌ خِلَافاً لِشُعْلَبٍ وَالْأَبْهَرِيِّ وَالْبَلْخِيِّ مُطْلَقاً؛ وَلِقُومٍ فِي الْقُرْآنِ؛

(مسألة: [أَحْكَامُ الْمُشْتَرَكِ])

(المشترك - وهو) وهو كما تقدّم^(١): اللفظ الواحد المتعدد المعنى الحقيقي - (واقع)^(٢) في الكلام جوازاً.

(خِلَافاً لِشُعْلَبٍ وَالْأَبْهَرِيِّ^(٣) وَالْبَلْخِيِّ) فِي نَفْيِهِمْ وَقَوَّعَهُ (مُطْلَقاً)، قَالُوا: «وَمَا يُظَنُّ مُشْتَرَكاً، فَهُوَ إِمَّا حَقِيقَةً وَمَجَازً، أَوْ مُتَوَاطِئٌ، كَ «الْعَيْنِ» حَقِيقَةً فِي الْبَاصِرَةِ، مَجَازً فِي غَيْرِهَا كَالذَّهَبِ لَصِفَائِهِ، وَالشَّمْسِ لَضِيَائِهَا؛

وَكِ «الْقُرْءِ» مَوْضُوعٌ لِلْقَدْرِ الْمُشْتَرَكِ بَيْنَ الْحَيْضِ وَالطَّهْرِ، وَهُوَ الْجَمْعُ، مِنْ «قَرَأْتُ الْمَاءَ فِي الْحَوْضِ» أَيِ جَمَعْتُهُ فِيهِ، وَالدَّمُ يَجْتَمِعُ فِي زَمَنِ الطَّهْرِ فِي الْجَسَدِ، وَفِي زَمَنِ الْحَيْضِ فِي الرَّجَمِ. وَمَا هُنَا عَنِ الثَّلَاثَةِ أَقْرَبُ مِمَّا فِي شَرْحِي «الْمَخْتَصِرِ» وَ«الْمَنْهَاجِ»: «أَنْتَهُمْ أَحَالُوهُ»^(٤).

١١٤

(و) خِلَافاً (لِقُومٍ) فِي نَفْيِهِمْ وَقَوَّعَهُ (فِي الْقُرْآنِ)^(٥).

قِيلَ: «وَالْحَدِيثُ» أَيْضاً^(٦)، قَالُوا: «لَوْ وَقَعَ فِي الْقُرْآنِ لَوَقَعَ إِمَّا مُبَيَّنّاً، فَيَطُولُ بِلَا فَائِدَةٍ، أَوْ غَيْرَ مُبَيَّنٍّ، فَلَا يُفِيدُ، وَالْقُرْآنُ يُنَزَّهُ عَنْ ذَلِكَ». وَمَنْ نَفَى الْوُقُوعَ فِي الْحَدِيثِ يَقُولُ مِثْلَ ذَلِكَ فِيهِ.

(١) أي في «أقسام اللفظ باعتبار وحدته معناه وتعددته»: ١٩٦/١.

(٢) اختلف العلماء في «المشترك» قال قومٌ بوجوبه، وقومٌ بامتناعه، والجماهير بجوازِهِ، ثُمَّ اختلف الجمَاهِيرُ فِي وَقَوَّعِهِ عَلَى سَبْعَةِ مَذَاهِبٍ كَمَا ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ، وَأَصْحُهَا (هُوَ الْوُقُوعُ) الَّذِي عَلَيْهِ الْحَنْفِيَّةُ وَالْمَالِكِيَّةُ الشَّافِعِيَّةُ وَالْحَنَابِلَةُ. (فَوَاتِحُ الرَّحْمَتِ: ٢٦٦/١، مَخْتَصَرُ ابْنِ الْحَاجِبِ: ١٢٨/١، الْإِحْكَامُ: ٢٠/١، غَايَةُ الْوُصُولِ، ص: ٤٥، رَفْعُ الْحَاجِبِ: ٣٥٧/١، شَرْحُ الْكَوْكَبِ: ١٣٩/١).

(٣) وَالْأَبْهَرِيُّ: هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بِهِ مُحَمَّدُ التَّمِيمِيُّ الْأَبْهَرِيُّ الْمَالِكِيُّ، أَبُو بَكْرٍ، انْتَهَتْ إِلَيْهِ رِئَاسَةُ الْمَالِكِيَّةِ بِبَغْدَادَ فِي عَصْرِهِ، كَانَ مِنْ أَثَمَةِ الْقُرَّاءِ، وَكَانَ وَرِعاً زَاهِداً ثَقَّةً، يَتَصَدَّرُ لِمَجْلِسِ الْعِلْمِ، مِنْ كُنْيَةٍ: لِجَمَاعِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، الرَّدُّ عَلَى الْمُزْنِيِّ، تُوْفِيَ سَنَةَ ٣٧٥ هـ بِبَغْدَادَ. (شَذَرَاتُ الذَّهَبِ: ٨٥/٣).

(٤) رَفْعُ الْحَاجِبِ لِلْمُصَنِّفِ (٣٥٧/١)، وَالْإِنْهَاجُ لِلْمُصَنِّفِ (٢٤٨/١).

(٥) قَالَه دَاوُدُ وَأَصْحَابُهُ. (التَّشْنِيفُ: ٢١٤/١).

(٦) قَالَه بَعْضُ الْعُلَمَاءِ. (التَّشْنِيفُ: ٢١٤/١).

وقيل: «والحديث»؛ وقيل: «واجب الوقوع»؛ وقيل: «ممتنع»؛ وقال الإمام: «ممتنع بين التقيضين فقط».

مسألة: [إطلاق المشترك على معانيه معاً]

المُشْتَرَكُ يَصَحُّ إِطْلَاقُهُ عَلَى مَعْنَيْهِ مَعاً مَجَازاً ؛

وأجيب: باختيار أنه وقع فيهما غير مبين، ويُقيد إرادة أحد معنييه مثلاً الذي سيُبين، وذلك كافٍ في الإفادة، ويترتب عليه في الأحكام الثواب أو العقاب بالعزم على الطاعة أو العصيان بعد البيان، فإن لم يُبين حُمل على المعنيين كما سيأتي^(١).

(وقيل): «هو (واجب الوقوع)، لأن المعاني أكثر من الألفاظ الدالة عليها»^(٢).

وأجيب بمنع ذلك، إذ ما من مشترك إلا ولكل من معنييه مثلاً لفظ يدل عليه.

(وقيل): «هو (ممتنع)، لاختلاله بفهم المراد المقصود من الوضع»^(٣).

وأجيب: بأنه يُفهم بالقرينة، والمقصود من الوضع الفهم التفصيلي أو الإجمالي المبين بالقرينة، فإن انتفت حُمل على المعنيين كما سيأتي^(٤).

(وقال الإمام) الرازي: «هو (ممتنع بين التقيضين فقط) كوجود الشيء وانتفائه، إذ لو جاز وضع لفظ لهما لم يُقد سماعه غير التردد بينهما، وهو حاصل في العقل»^(٥).

وأجيب: بأنه قد يغفل عنهما فيستحضرهما بسماعه، ثم يبحث عن المراد منهما.

مسألة: [إطلاق المشترك على معانيه معاً]

المُشْتَرَكُ يَصَحُّ لُغَةً (إطلاقه على معنييه) مثلاً (معاً)^(٦)، بأن يُراد به من متكلم واحد، في

(١) انظر: «مسألة: إطلاق المشترك على معانيه معاً».

(٢) قاله بعض العلماء. (البحر: ٢/ ١٢٢).

(٣) قاله بعض العلماء. (الإحكام: ١/ ٢٠، المحصول: ١/ ٢٦٢).

(٤) المحصول للرازي: ١/ ٢٦٧.

(٥) انظر: «مسألة: إطلاق المشترك على معانيه معاً».

(٦) اختلف العلماء في جواز استعمال «المشترك» في جميع معانيه معاً على مذاهب أشهرها اثنان: المذهب الأول: الجواز، قاله المالكية والشافعية والحنابلة والمعتزلة. ثم اختلف هؤلاء في هذا الاستعمال على مذهبين: أحدهما: أنه حقيقة، نُقل عن الشافعي والقاضي والمعتزلة؛ ثانيهما: أنه مجازٌ قاله المالكية والشافعية والحنابلة.

وعن الشافعي والقاضي والمعتزلة: «حقيقة». زاد الشافعي: «وظاهرُ فيهما عند التجرد عن القرائن، فيُحمَلُ عليهما»؛ وعن القاضي: «مُجمَلٌ، ولكن يُحمَلُ عليهما احتياطاً»، وقال أبو الحسين والغزالي: «يصحُّ أن يُراد، لا أنه لغة»،

وقت واحد كقولك: «عندي عين» وتريد الباصرة والجارية مثلاً، و«ملبسي الجون» وتريد الأسود والأبيض، و«أقرأت هند» وتريد حاضت وطهرت؛

(مجازاً)، لأنه لم يوضع لهما معاً، وإنما وُضع لكل منهما من غير نظرٍ إلى الآخر، بأن تعدد الواضع، أو وضع الواحد^(١) نسياناً للأول.

(وعن^(٢) الشافعي والقاضي) أبي بكر الباقلاني (والمعتزلة): «هو (حقيقة)، نظراً لوضعه لكل منهما». (زاد الشافعي: «وظاهرُ فيهما عند التجرد عن القرائن» المعينة لأحدهما، كالمصحوب بالقرائن المعممة لهما، (فيُحمَلُ عليهما)، لظهوره فيهما^(٣)).

(وعن القاضي): «هو عند التجرد عن القرائن المعينة والمعممة (مُجمَلٌ) أي غير متّضح المراد منه، (ولكن يُحمَلُ عليهما احتياطاً)»^(٤).

(وقال أبو الحسين البصري، (و الغزالي: «يصحُّ أن يُراد» به ما ذكر من معنييه عقلاً، (لا أنه) أي ما يُراد من معنييه (لغة)، لا حقيقة، ولا مجازاً، لمخالفته لوضعه السابق، إذ قضيته أن يُستعمل في كل منهما مُنفرداً فقط^(٥)).

= المذهب الثاني: لا يجوز، قاله الحنفية، وابن الصباغ والإمام من الشافعية، وأبو الخطاب وابن القيم من الحنابلة. (فوائح الرحموت: ٢٦٧/١، شرح التنقيح، ص: ٤٤، مختصر ابن الحاجب: ١/١٢٨، المحصول: ٢٦٩/١، غاية الوصول، ص: ٤٦، شرح الكوكب: ١/١٩١).

(١) أي أو تعدد وضع الواحد ناسياً أو قاصداً للإبهام أو غيرهما من المقاصد. (البناني: ١/٤٦٧).

(٢) عبّر به «عن» إشارة إلى أن النقل عن هؤلاء غير مجزوم، وهو كذلك في حق الشافعي وإن نقله عنه الأملدي في الإحكام (٢٢/١) بالجزم. (النجوم اللوامع: ١/٣٩٧، التننيف: ١/٢١٦).

(٣) إذا اقتصرت بالمشترك قرينة تُبين المراد به عُمل بها، وأما إذا خلى عنها اختلف العلماء فيه على ثلاثة مذاهب: الأول: يُحمَل على جميع معانيه ظاهراً كالعام، قاله الشافعية والحنابلة. الثاني: أنه كالمُجمَل، يحتاج إلى المبيّن، قاله الحنفية. الثالث: الوقف، قاله القاضي أبو بكر. (كشف الأسرار: ١/٦٥، التننيف: ١/٢١٦، شرح الكوكب: ٣/١٩٢).

(٤) هذا ما نقله الإمام في المحصول (٢٧٤/١) عن القاضي، وتبعه البيضاوي في المنهاج (١/٢٧٤)، والمصنف هنا، ونقل عنه الأملدي في الإحكام (٢٢/١) أنه من باب العموم فيُحمَل على جميع معانيه كالعام، والصواب عنه الوقف كما في كتابه التريب (ص: ٤٢٧). (التننيف: ١/٢١٦).

(٥) المستصفي للغزالي: ١١٧/٢.

وقيل: «يجوزُ في النَّفي، لا الإثبات».

والأكثرُ على أن جمعه باعتبار معنييه إن ساعَ مَبْنِيٍّ عليه.

وعلى هذا النفي البيانيون وغيرهم.

(وقيل: «يجوز» لغة أن يُراد به المَعْنَيَانِ (في النفي، لا) في (الإثبات) فنحو «لا عينٌ عندي»، يجوز أن يُراد به الباصرة، والذهبُ مثلاً، بخلاف «عندي عينٌ»، فلا يجوز أن يُراد به إلا معنى واحد، وزيادة النفي على الإثبات معهودة، كما في عموم النكرة المنفية دون المثبتة^(١)).

وفي نسخة بدل «يجوز» «يصح» وهو أنسب.

والخلاف فيما إذا أمكن الجمعُ بين المعنيين، كما في الأمثلة المذكورة، فإن امتنع كما في استعمال صيغة «أفعل» في طلب الفعلِ والتهديدِ عليه على ما سيأتي^(٢) مرجوحاً أنها مشتركة بينهما، فلا يصح قطعاً، ولظهور ذلك سكت المصنف عن التنبيه عليه.

(والأكثر)^(٣) من العلماء (على أن جمعه باعتبار معنييه) كقولك: «عندي عيونٌ» وتريد مثلاً باصرتين وجاريةً، أو باصرةً وجاريةً وذهباً، (إن ساعَ) ذلك الجمع، وهو ما رجحه ابنُ مالك، وخالفه أبو حيان، (مبنيٍّ عليه) في صحة إطلاقه على معنييه، كما أن المنع مَبْنِيٍّ على المنع.

والأقلُّ على أنه لا يَبْنَى عليه فيها فقط، بل يأتي على المنع أيضاً، لأن الجمع في قُوَّة تكرير المفردات بالعطف، فكأنه استعمل كلَّ مفردٍ في معنى.

ولو لم يقل المصنف: «إن ساعَ» المزيّد على ابنِ الحاجب^(٤) وغيره^(٥) كان المعنى: «أنَّ الجمعَ مَبْنِيٍّ على المفرد، صحةً ومنعاً؛ وقيل: لا، بل يصح مطلقاً»، فمؤدّي العبارتين واحد، والزيادة أصرح في التنبيه على الخلاف.

(١) قاله المرغيناني من الحنفية في باب الوصية من الهداية (٤/٢٥٢).

(٢) انظر: «الأمر المطلق للوجوب»: ٢٧٥/١.

(٣) أي من المالكية والشافعية والحنابلة وغيرهم. (مختصر ابن الحاجب: ١١١/٢، التشنيف: ٢١٧/١، رفع الحاجب: ١٣٧/٣، الغيث الهامع: ١٦٩/١، شرح الكوكب: ١٩٣/٢).

(٤) عبارته في المختصر (١١١/٢): «والأكثر أن جمعه [أي المشترك] باعتبار معنييه مَبْنِيٍّ عليه».

(٥) كالأمدي في الإحكام ٤٥٣/٢، والرهوني في تحفة المسؤول (١١٩/٣).

[حَمْلُ اللَّفْظِ عَلَى الْحَقِيقَةِ وَالْمَجَازِ مَعاً]

وَفِي الْحَقِيقَةِ وَالْمَجَازِ الْخِلَافُ خِلَافاً لِلْقَاضِي . وَمِنْ ثَمَّ

[حَمْلُ اللَّفْظِ عَلَى الْحَقِيقَةِ وَالْمَجَازِ مَعاً]

(وفي الحقيقة و المَجَاز) هل يصحُّ أن يُرادَ معاً باللفظ الواحد؟ كما في قولك: «رأيت الأسد» وتريد الحيوانَ المفترسَ والرجلَ الشجاعَ، (الخلافاً) في المشترك^(١).

(خلافاً للقاضي) أبي بكر الباقلاني، في قطعه بعدم صحة ذلك، قال: «لما فيه من الجمع بين متناقضين، حيث أريد باللفظ الموضوع له - أي أولاً - وغير الموضوع له معاً»^(٢).

وأجيب: بأنه لا تنافي بين هذين.

وعلى الصحة يكون مجازاً، أو حقيقةً و مجازاً باعتبارين على قياس ما تقدّم^(٣) عن الشافعي وغيره .

و يُحْمَلُ عليهما إن قامت قرينة على إرادة المَجَازِ مع الحقيقة كما حَمَلَ الشافعي الملامسة في قوله تعالى ﴿أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾^(٤) على الجَسِّ باليد، والوطء^(٥).

(ومن ثَمَّ) أي من هنا، وهو الصحة الراجحة المبيّني عليها الحملُ عليهما، أي من أجل

(١) ذهب المالكية والشافعية والحنابلة إلى الجواز، وأنه يُحْمَلُ عليهما معاً؛ وذهب الحنفية إلى عدم الجواز. (فوائح الرحموت: ٢٩٥/١، مختصر ابن الحاجب: ١١١/٢، التشنيف: ٢١٨/١، شرح الكوكب: ١٩٥/٣، رفع الحاجب: ١٣٥/٣، الغيث الهامع: ١٧٠/١).

(٢) كذا نقله المصنف عن القاضي، ووقفه الزركشي في التشنيف (٢١٨/١)، فقال: «لم يمنع القاضي استعماله في حقيقته ومجازه، وإنما منع حمله عليهما بغير قرينة، فاختلطت مسألة الاستعمال بمسألة الحمل».

وموضع الخلاف كما فرضه ابن السمعاني [في القواطع: ٢٧٩/١]: فيما إذا ساوى المَجَازُ الحقيقة لشهرته، ولأما امتنع الحمل قطعاً، لأن المَجَازَ لا يُعْلَمُ تناوُلُ اللفظ له إلا بقيد، والحقيقة تُعْلَمُ بالإطلاق. وأقره العراقي في الغيث الهامع (١٧٠/١)، وشيخ الإسلام في النجوم اللوامع (٣٩٩/١).

(٣) انظر: «مسألة: إطلاق المشترك على معانيه معاً»: ٢٤١/١ .

(٤) سورة النساء، الآية: ٤٣.

(٥) قاله المالكية والشافعية والحنابلة؛ وحمله الحنفية على المَجَازِ وهو الوطء لقرينة عندهم تصرفها عن الحقيقة إلى المَجَازِ .

(البحر الرائق: ٤٧/١، شرح التنقيح، ص: ١١٤، النجوم اللوامع: ٤٠٠/١، شرح الكوكب: ١٩٦/٣).

عَمَّ نَحْوُ ﴿وَأَفْعَلُوا الْخَيْرَ﴾ الواجب والمندوب، خلافاً لِمَنْ خَصَّهُ بِالْوَاجِبِ، وَمَنْ قَالَ: «لِلْقَدْرِ الْمُشْتَرِكِ».

[إرادة المجازين معاً]

وَكَذَا الْمَجَازَانِ .

ذلك (عَمَّ نَحْوُ ﴿وَأَفْعَلُوا الْخَيْرَ﴾^(١) الواجب والمندوب) حملاً لصيغة «افعل» على الحقيقة والمجاز من الوجوب والتدب بقرينة كون متعلقها كالخير شاملاً للواجب والمندوب. (خلافاً لِمَنْ خَصَّهُ بِالْوَاجِبِ) بناءً على أنه لا يُراد المجاز مع الحقيقة^(٢).

(وَمَنْ قَالَ): «هو (لِلْقَدْرِ الْمُشْتَرِكِ) بين الواجب والمندوب، أي مطلوب الفعل» بناءً على القول الآتي^(٣): «إن الصيغة حقيقة في القدر المشترك بين الوجوب والتدب أي طلب الفعل»^(٤).

[إرادة المجازين معاً]

(وكذا المجازان) هل يصح أن يُراداً معاً باللفظ الواحد؟ كقولك مثلاً: «والله لا أشتري» وتريد السوم والشراء بالوكيل، فيه الخلاف في المشترك. وعلى الصحة الراجحة يُحمّل عليهما إن قامت قرينة على إرادتهما أو تساويًا في الاستعمال ولا قرينة تُبين أحدهما^(٥).

وإطلاق «الحقيقة والمجاز» على المعنى كما هنا مجازي من إطلاق اسم الدال على المدلول.

(١) سورة الحج، الآية: ٧٧.

(٢) قاله الحنفية (التلويح: ١/١٣٩).

(٣) انظر: «الأمر المطلق للوجوب»: ٣٠٩/١.

(٤) قاله أبو الحسين البصري من المعتزلة، والشيخ عبد الرحيم والد الحافظ تقي الدين من الحنابلة.

(شرح الكوكب: ٨/٣).

(٥) قاله المالكية والشافعية والحنابلة.

(شرح التنقيح، ص: ١١٤، الضياء اللامع: ٢/٢٢١، التشنيف: ١/٢١٩، الغيث الهامع: ١/١٧٠،

شرح الكوكب: ٣/١٩٧).

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

الحَقِيقَةُ وَالْمَجَازُ

[الْحَقِيقَةُ، وَأَقْسَامُهَا]

الْحَقِيقَةُ: لَفْظٌ مُسْتَعْمَلٌ فِيْمَا وُضِعَ لَهُ ابْتِدَاءً. وَهِيَ لُغَوِيَّةٌ، وَعُرْفِيَّةٌ، وَشَرْعِيَّةٌ. وَوَقَعَ الْأُولَيَانِ. وَنَفَى قَوْمٌ إِمْكَانَ الشَّرْعِيَّةِ؛ وَالْقَاضِي وَابْنُ الْقَشِيرِي وَقَوْعَهَا؛

[الْحَقِيقَةُ، وَأَقْسَامُهَا]

(الْحَقِيقَةُ: لَفْظٌ مُسْتَعْمَلٌ فِيْمَا وُضِعَ لَهُ ابْتِدَاءً). فَخَرَجَ عَنْهَا اللَّفْظُ الْمُهِمَلُ، وَمَا وُضِعَ وَلَمْ يُسْتَعْمَلْ، وَالْغَلْطُ كَقَوْلِكَ: «خُذْ هَذَا الْفَرَسَ» مُشِيرًا إِلَى حِمَارٍ، وَالْمَجَازُ.

(وَهِيَ: ١- لُغَوِيَّةٌ) بِأَنْ وَضَعَهَا أَهْلُ اللُّغَةِ بِاصْطِلَاحٍ أَوْ تَوْقِيفٍ كـ «الْأَسَدُ» لِلْحَيَوَانِ الْمَفْتَرَسِ.

٢- (وَعُرْفِيَّةٌ) بِأَنْ وَضَعَهَا أَهْلُ الْعُرْفِ الْعَامِّ كـ «الدَّابَّةُ» لِذَوَاتِ الْأَرْبَعِ كَالْحِمَارِ، وَهِيَ لُغَةٌ لِكُلِّ مَا يَدْبُ عَلَى الْأَرْضِ، أَوِ الْخَاصُّ كـ «الْفَاعِلُ» لِلْأَسْمِ الْمَعْرُوفِ عِنْدَ النَّحَاةِ.

٣- (وَشَرْعِيَّةٌ) بِأَنْ وَضَعَهَا الشَّارِعُ كـ «الصَّلَاةِ» لِلْعِبَادَةِ الْمَخْصُوصَةِ^(١).

(وَوَقَعَ الْأُولَيَانِ) أَيِ اللُّغَوِيَّةِ وَالْعُرْفِيَّةِ بِقِسْمَيْهَا جَزْأً^(٢).

وَفِي خُطِّ الْمَصْنُفِ «الْأُولَتَانِ» بِالْفَوْقَانِيَةِ مِثْنَى «الْأُولَى»، وَهِيَ لُغَةٌ قَلِيلَةٌ جَرَتْ عَلَى الْأَلْسِنَةِ، وَالكَثِيرُ «الْأُولَى» كَمَا ذَكَرَهُ النَّوَوِيُّ فِي «مَجْمُوعِهِ»^(٣)، فَمُثْنَاءُ «الْأُولَيَانِ» بِالتَّحْتَانِيَةِ مَعَ ضَمِّ الْهَمْزَةِ.

(وَنَفَى قَوْمٌ^(٤) إِمْكَانَ الشَّرْعِيَّةِ) بِنَاءً عَلَى أَنَّ بَيْنَ اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى مَنَاسِبَةً مَانِعَةً مِنْ نَقْلِهِ إِلَى غَيْرِهِ.

(و) نَفَى (القَاضِي) أَبُو بَكْرٍ الْبَاقِلَانِي (وَابْنُ الْقَشِيرِي)^(٥) وَقَوْعَهَا) قَالَا: «وَلَفْظُ

(١) وَاعْلَمْ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْوَضْعِ فِي الْحَقِيقَةِ الشَّرْعِيَّةِ وَالْعُرْفِيَّةِ هُوَ غَلْبَةُ الْإِسْتِعْمَالِ، وَفِي اللَّغَوِيَّةِ هُوَ تَخْصِيصُهُ بِهِ وَجَعْلُهُ دَلِيلًا عَلَيْهِ. (نَهَايَةُ السُّؤْلِ: ١/ ٢٧٩).

(٢) ذَهَبَ الْجَمَاهِيرُ إِلَّا الْمُرْجَّةَ إِلَى إِمْكَانِ الْحَقِيقَةِ اللَّغَوِيَّةِ وَالْعُرْفِيَّةِ، بَلْ لَمْ يَتَّبِعِ الْإِمَامُ الرَّازِي وَالسَّيْفُ الْأَمَدِيُّ خِلَافَ الْمُرْجَّةِ، وَقَالَا: «وَقَافًا»، ثُمَّ اخْتَلَفُوا فِي وَقُوعِهَا عَلَى أَرْبَعَةِ مَذَاهِبٍ، وَالْخِلَافُ مَفْرُوضٌ فِيْمَا اسْتَعْمَلَهُ الشَّارِعُ مِنْ أَسْمَاءِ أَهْلِ اللُّغَةِ كـ «الصَّلَاةِ» وَالصُّومِ» هَلْ خَرَجَ بِهِ عَنْ وَضْعِهِمْ أَمْ لَا؟. (الْمَحْصُولُ لِلَّرَازِي: ١/ ٢٩٨، الْإِحْكَامُ: ١/ ٣٣، التَّشْنِيفُ: ١/ ٢٢١).

(٣) الْمَجْمُوعُ، كِتَابُ الزَّكَاةِ، بَابُ صَدَقَةِ الْإِبِلِ: ٥/ ٢٥٦.

(٤) أَيِ الْمُرْجَّةِ. (الْإِبْهَاجُ: ١/ ٢٧٦، التَّشْنِيفُ: ١/ ٢٢١).

(٥) وَابْنُ الْقَشِيرِي: هُوَ بَكْرُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْعَلَاءِ الْقَشِيرِي الْمَالَكِي، أَبُو الْفَضْلِ، الْبَصْرِيُّ، تَوَلَّى الْقَضَاءَ بِبَعْضِ نَوَاحِي الْعِرَاقِ، ثُمَّ رَحَلَ إِلَى مِصْرَ وَتَوَلَّى الْقَضَاءَ بِهَا، كَانَ رَاوِيًا لِلْحَدِيثِ مُلِمًّا بِعِلَلِهِ، تَخَرَّجَ بِهِ =

وقال قومٌ: «وَقَعَتْ مُطْلَقاً»؛ وقومٌ: «إِلَّا الْإِيمَانَ».....

«الصلاة» مثلاً مُسْتَعْمَلٌ في الشرع في معناه اللغوي: أي الدعاء بخير، لكن اعتبر الشارع في الاعتداد به أموراً كالركوع وغيره^(١).

(وقال^(٢) قومٌ: «وَقَعَتْ مُطْلَقاً»^(٣)).

وقومٌ: «وَقَعَتْ (إِلَّا الْإِيمَانَ) فَإِنَّهُ في الشرع مُسْتَعْمَلٌ في معناه اللغوي: أي تصديق القلب، وإن اعتبر الشارع في الاعتداد به التلفظ بالشهادتين من القادر كما سيأتي^(٤)»^(٥).

= عددٌ لا يُحصى، وله كتاب القياس، وكتاب أصول الفقه، وغيرها الكثير، توفي رحمه الله سنة ٣٤٤ هـ بمصر. (الفتح المبين: ١/٢٠٢).

(١) هذا هو المذهب الأول، وهو منع الحقائق الشرعية مطلقاً، أي عدم وقوعها في الفروع والإيمان. (الإحكام: ٣٣/١، نهاية السؤل: ١/٢٨٥).

(٢) بعد أن اتَّفَقَ الجماهير من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة والمعتزلة وغيرهم على وقوع الحقائق الشرعية اختلفوا في أمرين: الأمر الأول: محل الوقوع، أي فيما وَقَعَتْ الحقائق الشرعية، اختلفوا فيه على مذهبين: أحدهما: أنها وَقَعَتْ في الفروع والعقائد، قاله الحنابلة، والمعتزلة، وإلى هذا أشار المصنّف بقوله: «وقال قومٌ: وَقَعَتْ مُطْلَقاً». ثانيها: أنها وَقَعَتْ في الفروع فقط، أي دون العقائد، قاله الحنفية، والمالكية، والشافعية. وإلى هذا أشار المصنّف رحمه الله بقوله: «وقومٌ: إِلَّا الْإِيمَانَ». والأمر الثاني: طريق الوقوع، اختلفوا فيه أيضاً على مذهبين، أحدهما: أن هذه الحقائق منقولة من الحقائق اللغوية إلى الحقائق الشرعية لِمُنَاسَبَةِ بَيْنَهُمَا، فهي حقائق شرعية مجازات لغوية. قاله الجماهير من الحنفية، والمالكية، والشافعية، وغيرهم. ثانيهما: أن هذه الحقائق موضوعة من قبل الشرع وضِعاً مُبْتَكِراً من غير تفرُّع على الحقائق اللغوية. قاله الحنابلة، والمعتزلة. فَعَلِمَ أَنَّ قول المصنّف: «والمختارُ وفاقاً لأبي إسحاق الشيرازي، والإمامين، وابن الحاجب: وقوع الفرعية، لا الدنيّة، بيانٌ للمختار الذي عليه المحققون، لا ذِكْرُ مذهب خامس، فليتبّه. (التقرير والتحريّر: ٢/١٣، تيسير التحرير: ١٥/٢، فواتح الرحموت: ٣٠٦/١، تحفة المسؤول: ٣٥٤/١، الضياء اللامع: ٢٣١/٢، البرهان: ١٣٤/١، المحصول: ٢٩٩/١، رفع الحاجب: ٣٩١/١، شرح الكوكب المنير: ١٥٠/١، المعتمد لأبي الحسين: ١٨/١، نهاية السؤل: ١/٢٨٥).

(٣) هذا هو المذهب الثاني، وهو وقوع الحقائق الشرعية مطلقاً أي دينية كانت أو فرعية، قاله الحنابلة والمعتزلة. (فواتح الرحموت: ٣٠٦/١، الضياء اللامع: ٢٣١/٢، الإحكام: ٣٣/١، البحر: ١٦٢/٢، المعتمد: ١٨/١، الباني: ٤٧٨/١، شرح الكوكب المنير: ١٥٠/١).

(٤) «الإيمان»: ٤٣٤/٢.

(٥) هذا هو المذهب الثالث، وهو وقوع الحقائق الفرعية دون الدنيّة، قاله الجماهير من الحنفية والمالكية والشافعية وغيرهم. (التقرير والتحبير: ١٣/٢، تيسير التحرير: ١٥/٢، تحفة المسؤول: ٣٥٤/١، رفع الحاجب: ٣٩٣/١، التشنيف: ٢٢١/١، غاية الوصول، ص: ٢٤٧).

وَتَوَقَّفَ الْأَمْدِيَّ. وَالْمَخْتَارُ وَفَاقاً لِأَبِي إِسْحَاقَ الشَّيرَازِي وَالْإِمَامَيْنِ وَابْنِ الْحَاجِبِ وَقَوْعُ الْفِرْعِيَّةِ، الدِّينِيَّةِ.

ومعنى الشرعي: ما لم يُسْتَفَدْ اسْمُهُ إِلَّا مِنَ الشَّرْعِ. وقد يُطْلَقُ عَلَى الْمَنْدُوبِ وَالْمُبَاحِ.

(وَتَوَقَّفَ الْأَمْدِيَّ) فِي وَقْعِهَا^(١).

(وَالْمَخْتَارُ وَفَاقاً لِأَبِي إِسْحَاقَ الشَّيرَازِي^(٢) وَالْإِمَامَيْنِ): أَيِ إِمَامِ الْحَرَمَيْنِ^(٣)، وَ الْإِمَامِ الرَّازِي^(٤)، (وَابْنِ الْحَاجِبِ^(٥) وَقَوْعُ الْفِرْعِيَّةِ) كَالصَّلَاةِ، (لَا الدِّينِيَّةِ) كَالْإِيمَانِ، فَإِنَّهَا فِي الشَّرْعِ مُسْتَعْمَلَةٌ فِي مَعْنَاهَا اللَّغَوِيَّةِ.

(وَمَعْنَى الشَّرْعِيِّ) الَّذِي هُوَ مَسْمًى مَا صَدَّقَ الْحَقِيقَةُ الشَّرْعِيَّةُ: (مَا) أَيِ شَيْءٍ (لَمْ يُسْتَفَدْ اسْمُهُ إِلَّا مِنَ الشَّرْعِ) كَالِهَيْئَةِ الْمُسَامَاةِ بِ«الصَّلَاةِ».

(وَقَدْ يُطْلَقُ) أَيِ الشَّرْعِيُّ (عَلَى الْمَنْدُوبِ وَالْمُبَاحِ). مِنَ الْأَوَّلِ قَوْلُهُمْ: «مِنْ النَّوَافِلِ مَا تُشْرَعُ فِيهِ الْجَمَاعَةُ: أَيِ تُنْدَبُ كَالْعِيدَيْنِ»، وَمِنْ الثَّانِي قَوْلُ الْقَاضِي الْحَسَنِ: «لَوْ صَلَّيْنَا التَّرَاوِيحَ أَرْبَعًا بِتَسْلِيمَةٍ لَمْ تَصَحَّ، لِأَنَّهُ خِلَافُ الْمَشْرُوعِ».

وَفِي «شَرْحِ الْمُخْتَصَرِ»^(٦) بَدَلُ «الْمُبَاحِ» «الْوَاجِبِ»، وَهُوَ صَحِيحٌ أَيْضاً، يَقَالُ: «شَرَعَ اللَّهُ تَعَالَى الشَّيْءَ»: أَيِ أَبَاحَهُ، وَ«شَرَعَهُ»: أَيِ طَلَبَهُ وَجُوباً أَوْ نَدْباً. وَلَا يَخْفَى مَجَامَعَةُ الْأَوَّلِ لِكُلِّ مِنَ الْإِطْلَاقَاتِ الثَّلَاثَةِ^(٧).

(١) هَذَا هُوَ الْمَذْهَبُ الرَّابِعُ، وَهُوَ عَدَمُ الْجُزْمِ بِالْوُقُوعِ وَلَا عَدَمِهِ بَعْدَ الْجُزْمِ بِإِمكَانِهِ، قَالَهُ الْأَمْدِيُّ. مُخْتَصَرُ ابْنِ الْحَاجِبِ: ١/١٦٢، التَّنْصِيفُ: ١/٢٢٢، الْإِحْكَامُ: ١/٤٠.

(٢) اللَّغَمُ لِلشَّيرَازِيِّ، ص: ٤٣.

(٣) الْبَرْهَانُ لِإِمَامِ الْحَرَمَيْنِ: ١/٤٧.

(٤) الْمَحْصُولُ لِلْإِمَامِ الرَّازِيِّ: ١/٢٩٩.

(٥) مُخْتَصَرُ الْمُتَهَيِّ لِابْنِ الْحَاجِبِ: ١/٣٩١ (رَفَعَ الْحَاجِبُ).

(٦) عِبَارَتُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِيهِ (١/٣٩٥): «الشَّرْعِيُّ يُطْلَقُ فِي اصْطِلَاحِ الْفَقِيهِ وَالْأَصُولِيِّ عَلَى أَنْوَاعٍ: الْأَوَّلُ: مَا لَمْ يُسْتَفَدْ اسْمُهُ إِلَّا مِنَ الشَّرْعِ، وَهُوَ الْمَرَادُ هُنَا. الثَّانِي: الْوَاجِبُ وَالْمَنْدُوبُ فَقَطْ، وَذَكَرَ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ فِي «الْأَسَالِيبِ» أَنَّهُ الَّذِي يَعْنِيهِ الْفَقِيهُ بِ«الشَّرْعِيِّ»، وَيَشْهَدُ لَهُ قَوْلُ الْأَصْحَابِ: «الْجَمَاعَةُ فِي النَّفْلِ الْمَطْلُوقِ غَيْرُ مَشْرُوعَةٍ» يَعْنُونَ غَيْرَ مَنْدُوبَةٍ، وَإِلَّا فَهِيَ مُبَاحَةٌ، وَفِي «الرُّوضَةِ» فِي صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ مِنْ زِيَادَةِ النَّوَوِيِّ: مَعْنَى قَوْلِهِمْ «لَا تُشْرَعُ» لَا تُسْتَحَبُّ. الثَّلَاثُ: الْمُبَاحُ.

(٧) أَيِ أَنَّ تَفْسِيرَ «الشَّرْعِيِّ» بِ«مَا لَمْ يُسْتَفَدْ اسْمُهُ...» يَجْمَعُ مَا يُطْلَقُ عَلَيْهِ الْوَاجِبُ وَالْمَنْدُوبُ وَالْمُبَاحُ فِي الشَّرْعِ. (النَّجْمُ اللَّوَامِعُ: ١/٤٠٦).

[المَجَازُ]

والمَجَازُ: اللَّفْظُ الْمُسْتَعْمَلُ بِوَضْعٍ ثَانٍ لِعِلَاقَةٍ .
فَعُلِمَ وَجُوبُ سَبْقِ الْوَضْعِ - وهو اتفاق - لا الاستعمال، وهو الْمُخْتَارُ . قيل:

[المَجَازُ]

(والمَجَازُ) المراد عند الإطلاق وهو المجاز في الأفراد: (اللفظ المستعمل) فيما وُضِعَ له لغةً أو عرفاً أو شرعاً (بوضع ثانٍ) - خَرَجَ الحقيقةُ - (لعلاقة) بين ما وُضِعَ له أولاً، وما وُضِعَ له ثانياً. خَرَجَ الْعِلْمُ المنقولُ كـ «فضل».

وَمَنْ زَادَ كَالْبَيَانِيِّينَ «مع قرينة مانعة عن إرادة ما وُضِعَ له أولاً» مَشَى عَلَى أَنَّهُ لَا يَصِحُّ أَنْ يُرَادَ بِاللَّفْظِ الْحَقِيقَةُ وَالْمَجَازُ مَعاً.

(فَعُلِمَ) مِنْ تَقْيِيدِ «الْوَضْعِ» دُونَ «الاستعمال» بِـ «الثاني» (وجوبُ سَبْقِ الْوَضْعِ) لِلْمَعْنَى الْأَوَّلِ . (وهو) أي وجوب ذلك (اتفاقاً) أي متفقٌ عليه في تَحَقُّقِ الْمَجَازِ .

(لا الاستعمال) في المعنى الأول، فلا يَجِبُ سَبْقُهُ فِي تَحَقُّقِ الْمَجَازِ، فلا يَسْتَلْزِمُ الْحَقِيقَةُ كَالْعَكْسِ^(١) . (وهو) أي عدمُ الوجوب (المختار)، إذ لا مانعٌ مِنْ أَنْ يُتَجَوَّزَ فِي اللَّفْظِ قَبْلَ اسْتِعْمَالِهِ فِي مَا وُضِعَ لَهُ أَوَّلًا^(٢) .

وقيل: «يَجِبُ سَبْقُ الاستعمال فيه، وإلا لَعَرَى الْوَضْعُ الْأَوَّلُ عَنِ الْفَائِدَةِ».

وَأَجِيبْ بِحُصُولِهَا بِاسْتِعْمَالِهِ فِي مَا وُضِعَ لَهُ ثَانِيًا.

وما ذَكَرَ مِنْ أَنَّهُ لَا يَجِبُ سَبْقُ الاستعمالِ (قيل: «مطلقاً»^(٣) . والأصح) تَفْصِيلٌ لِلْمَصْنُفِ

(١) أي كما لا تَسْتَلْزِمُ الْحَقِيقَةُ الْمَجَازَ اتِّفَاقًا - وللاتفاقِ جُعِلَ أَصْلًا مَشَبَّهًا بِهِ - لَا يَسْتَلْزِمُ الْمَجَازُ الْحَقِيقَةَ. (النجوم اللوامع: ٤٠٦/١).

(٢) اتفق العلماء على أَنَّ اللَّفْظَ قَبْلَ الاستعمالِ فِي مَا وُضِعَ لَهُ لَيْسَ بِحَقِيقَةٍ وَلَا مَجَازٍ، وكذا اتفقوا على وجوبِ سَبْقِ الْوَضْعِ فِي الْمَجَازِ، ولكنهم اختلفوا في وجوبِ الاستعمالِ فِي الْوَضْعِ الْأَوَّلِ (لِجَوَازِ أَنْ يُتَجَوَّزَ فِيهِ) عَلَى مَذْهَبَيْنِ: أَحَدُهُمَا: لَا يَجِبُ الاستعمالُ فِيهِ، قاله الحنفيةُ الشافعيةُ والحنابلةُ؛ ثانيهما: يَجِبُ الاستعمالُ فِي الْوَضْعِ الْأَوَّلِ، قاله المالكيةُ، والمعتزلةُ، والرازي والآمدي والسمعاني من الشافعية. (المحصول: ١/ ٢٨٦، الإحكام: ٣٢/١، شرح التنقيح، ص: ٤٤، التنقيح: ٢٢٥/١، غاية الوصول، ص: ٤٧).

(٣) قاله الجمهورُ الَّذِينَ قَالُوا بِوَجُوبِ سَبْقِ الْوَضْعِ دُونَ الاستعمالِ .

(المعتمد: ٢٨/١، القواطع: ٢٦٩/١، نهاية السؤل: ٢٨١/١، البحر ك: ٢/٢٢٢).

«مطلقاً»؛ والأصحُّ لِمَا عَدَا الْمَصْدَرِ.

[وُقُوعُ الْمَجَازِ]

وهو واقعٌ، خلافاً للأستاذ والفارسي مطلقاً، وللظاهرية في الكتاب والسنة.

اختاره مذهباً كما قال في «شرح المختصر»^(١)، وهو أنه لا يجب (لِمَا عَدَا الْمَصْدَرِ)، ويجب لمصدر المَجَازِ، فلا يتحقق في المشتق مجازاً إلا إذا سبق استعمال مصدره حقيقةً. وإن لم يستعمل المشتق حقيقة كـ «الرحمن» لم يستعمل إلا لله تعالى، وهو من «الرحمة»،^(١٢١) وحقيقتها: الرقة، والخنو المستحيل عليه تعالى.

وأما قول بني حنيفة في مُسَيْلَمَةَ^(٢): «رحمان اليمامة»، وقول شاعرهم فيه: سَمَوْتُ بِالْمَجْدِ يَابْنَ الْأَكْرَمَيْنِ أَبَا وَأَنْتَ غِيثُ الْوَرَى لَا زِلْتَ رَحِمَاناً أي ذا رحمة، قال الزمخشري: «فمن تعنتهم في كفرهم»^(٣) أي أن هذا الاستعمال غير صحيح، دعاهم إليه لجأهم في كفرهم، بزعمهم نبوة مُسَيْلَمَةَ دون النبي ﷺ، كما لو استعمل كافر لفظة «الله» في غير الباري من آلهتهم. وقيل: «إنه شاذ، لا اعتداد به».

وقيل: «إنه معتد به، والمختص بالله المُعَرَّفُ باللام»^(٤).

[وُقُوعُ الْمَجَازِ]

(وهو) أي المجازُ (واقعٌ) في الكلام^(٥). (خلافاً للأستاذ) أبي إسحاق^(٦)

- (١) رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب: ٣٨٥/١.
- (٢) ومُسَيْلَمَةُ: هو مُسَيْلَمَةُ بن ثمامة بن كبير الكذاب، أبو ثمامة، اليماني النجدي، ادَّعى النبوة، من بني حنيفة، سمَّوه رحماناً اليمامة، قُتل سنة ١٢ هـ بمعركة قادها خالد بن الوليد في عهد الصديق ﷺ.
- (الكامل لابن الأثير: ١٣٧/٢).
- (٣) الكشف للزمخشري: ١٠٩/١.
- واختاره ابن حجر الهيتمي في تحفة المحتاج (١٥/١)، وشرح الأربعين، ص: ٦.
- (٤) قال المصنف رحمه الله في شرح المختصر (٣٨٥/١): «وهذا الجواب أشدُّ من جواب الزمخشري في «كشافه» أن ذلك من تعنتهم في كفرهم، فإنه لا يعدُّ جواباً، إذ التعنت لا يدفع وقوع إطلاقهم، وغايته أنه ذكر السبب الحامل لهم على الإطلاق».
- (٥) قاله الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة وغيرهم. (فوائح الرحموت: ٢٨٦/١، مختصر ابن الحاجب: ١٦٧/١، التشنيف: ٢٢٥/١، شرح الكوكب: ١٩١/١).
- (٦) هذا ما نقله الأملدي في الإحكام (٤٠/١) عن الأستاذ، وتبعه ابنُ الحاجب في المختصر (١٦٧/١)، =

[أسباب العدول إلى المجاز]

وإنما يُعدَّلُ إليه لِثِقَلِ الْحَقِيقَةِ، أو بِشَاعَتِهَا، أو جَهْلِهَا،

الأسفَرَايِينِي، (و)أبي علي (الفارسي)^(١)، في نفيهما وقوعه (مطلقاً)، قالاً: «وما يُظَنُّ مجازاً نحو «رأيت أسداً يرمي» حقيقة».

(و)خلافاً (للظاهريّة) في نفيهم وقوعه (في الكتاب والسنة)^(٢)، قالوا: «لأنّه كَذِبٌ بِحَسَبِ الظاهر، كما في قولك في البليد: «هذا جمار»، وكلامُ الله تعالى ورسوله ﷺ مُنَزَّهٌ عَنِ الْكُذْبِ»^(٣).
وأجيب: بأنّه لا كَذِبٌ مع اعتبار العلاقة، وهي فيما ذُكِرَ المشابَهَةُ في الصفة الظاهرة: أي عدم الفهم.

[أسباب العدول إلى المجاز]

وإنما يُعدَّلُ إليه أي إلى المجاز عن الحقيقة الأصل:

١- (لِثِقَلِ الْحَقِيقَةِ) على اللسان كـ «الْخَنْفَقِيُّ» اسمٌ لِلدَّاهِيَةِ^(٤)، يُعدَّلُ عنه إلى المَوْتِ مثلاً.

= والمصنف في رفع الحاجب (٤٠٩/١) وهُنا، وابنُ عبدِ الشكور في مسلم الثبوت (٢٨٦/١)، وعبد العلي الأنصاري في شرحه (٢٨٦/١). ولكن قال إمام الحرمين في التلخيص (١٩٢/١) والغزالي في المنحول (ص: ٧٥): «والظنُّ بالأسنادِ أنّه لا يَصِحُّ عنه». قال الزركشي في التننيف (٢٢٥/١) عقبه: «لعله أراد أنّه ليس بثابت ثبوت الحقيقة».

(١) كذا نقله عنه ابنُ الصلاح في «فوائد الرحلة»، وتبعه المصنف في رفع الحاجب (٤٠٩/١) وهُنا. ونقل عنه تلميذه ابنُ الجني في الخصائص (٤٤٩/٢) الوقوع مطلقاً واختاره، وهو أعرف بمذهب شيخه من غيره كما قال الزركشي في التننيف (٢٢٥/١)، والله تعالى أعلم.

(٢) قال الولي العراقي رحمه الله في الغيث الهامع (١٨٠/١): «ومنَّعَ الظاهريّةُ وقوعَ المجاز في الكتاب والسنة. كذا نقله في «المحصول» [٣٣٣/١] عن ابن داود، لكن قال الأصفهاني في «شرحه»: إنّ المنع في السنة لا يُعرف إلا في «المحصول». قال الشارح [يعني الزركشي في التننيف: ٢٢٥/١]: لكن في «الإحكام» لابن حزم عن قوم منعه في القرآن والسنة. وقال ابن الحاجب في الإضافة في «شرح المفصل»: ذهب القاضي إلى أنّه لا مجاز في القرآن.

قلتُ [أي العراقي]: وفي «طبقات العبادي» عن أبي العباس بن القاض من أصحابنا منعه في القرآن والحديث. وذلك يَرُدُّ على الأصفهاني.

(٣) فواتح الرحموت (٢٨٦/١)، التننيف (٢٢٥/١).

(٤) قال الجوهري في الصحاح (١١١٩/٢، خ، ف، ق): «وَالْخَنْفَقِيُّ: الداهية، يقال: «داهيةٌ خَنْفَقِيٌّ». وهو أيضاً الخفيفةُ مِنَ النساءِ الجرثومة، قال سيبويه: والنون زائدة، جعلها من خَفَقَ الريح، قال الشاعر:

أو بَلَاغَتِهِ ، أو شُهْرَتِهِ ، أو غَيْرِ ذَلِكَ .

[المجازُ ليسَ غالباً ، ولا مُعْتَمِداً حيثَ تَسْتَحِيلُ الحَقِيقَةُ]

وليسَ غالباً على اللُّغَاتِ خِلافاً لابْنِ جَنِّيٍّ؛

٢- (أو بِشَاعَتِهَا) كـ «الخِراءَةُ»^(١) ، يُعَدَّلُ عنها إلى «الغائط» ، وحقيقته المكان المنخفض .

٣- (أو جَهْلُهَا) للمُتَكَلِّمِ أو للمخاطَبِ دونَ المَجاز .

٤- (أو بَلَاغَتِهِ) نَحْوُ «زَيْدٌ أَسَدٌ» فَإِنَّهُ أَبْلَغُ مِنْ «شَجَاعٍ» .

٥- (أو شُهْرَتِهِ) دونَ الحَقِيقَةِ .

٦- (أو غَيْرِ ذَلِكَ) كإخفاء المُراد عن غيرِ المتخاطَبِينَ الجاهِلِ بِالمَجازِ دونَ الحَقِيقَةِ ، وإقامةِ الوزنِ والقافيةِ والسَّجْعِ بِهِ دونَ الحَقِيقَةِ .

[المجازُ ليسَ غالباً ، ولا مُعْتَمِداً حيثَ تَسْتَحِيلُ الحَقِيقَةُ]

(وليسَ) المَجازُ (غالباً على اللُّغَاتِ)^(٢) خِلافاً لابْنِ جَنِّيٍّ^(٣) بسكون الياء ، معرَّبٌ كُنِّيٌّ بين الكاف والجيم ، في قوله : «إِنَّهُ غَالِبٌ فِي كُلِّ لُغَةٍ عَلَى الْحَقِيقَةِ»^(٤) أَي مَا مِنْ لَفِظٍ إِلَّا وَيُسْتَعْمَلُ فِي الْغَالِبِ عَلَى مِجَازٍ ، تقول مثلاً : «رَأَيْتُ زَيْدًا ، وَضَرْبُهُ» وَالْمَرْتِي وَالْمَضْرُوبُ بَعْضُهُ ، وَإِنْ كَانَ يَتَأَلَّمُ بِالضَرْبِ كُلَّهُ .

وقَدْ ظَلَمْتُ لَيْلَةً كُلَّهَا بِهَامُؤُذْنًا خُنْفَقِيَةً وَيُرْوَى : مُؤْتَنًا .

(١) قال الفيومي في المصباح (ص : ١٦٧) : «(خَرِيٌّ يَخْرَأُ) مِنْ بَابِ «تَعَبَ» : إِذَا تَغَوَّطَ ، وَاسْمُ الْخَارِجِ : خَرَاءٌ ، وَالْجَمْعُ : خَرَوٌ ، مِثْلُ : فَلَسَ وَفُلُوسٌ ، ... وَ(الْخِرَاءَةُ) وَزَانُ «الْحَجَارَةِ» مِثْلُهُ . وَقَالَ الْجَوْهَرِيُّ : بَفَتْحِ الْخَاءِ مِثْلُ : كَرَّةٌ كَرَاهَةٌ» .

وقال الفيروز آبادي في القاموس (١ / ١٤) : «خَرِيٌّ كَسَمِعَ خَرَاءً ، وَخِرَاءَةً ، وَيُكْسَرُ» .

(٢) قاله الحنفية والمالكية والشافعية الحنابلة .

(المحصول : ٣٣٧ / ١ ، البحر : ١٨١ / ٢ ، شرح الكوكب : ١ / ١٩١) .

(٣) وابنُ جَنِّيٍّ : هُوَ عَثْمَانُ بْنُ جَنِّيٍّ أَبُو الْفَتْحِ الْمُوصَلِيُّ النُّحْوِيُّ الْأَدِيبُ ، أَعْلَمُ أَهْلِ زَمَانِهِ بِالنُّحْوِ وَالصَّرْفِ ، صَاحِبُ مُؤَلَّفَاتٍ نَفِيسَةٍ مِنْهَا : اللَّمْعُ ، سِرُّ الصَّنَاعَةِ ، الْخَصَائِصُ ، وَغَيْرُهَا ، تُوْفِيَ رَحِمَهُ اللَّهُ سَنَةَ ٣٩٢ هـ . (شذرات الذهب : ٣ / ١٤٠) .

(٤) الْخَصَائِصُ لِابْنِ جَنِّيٍّ : ٤٤٧ / ٢ .

ولا مُعْتَمَدًا حَيْثُ تَسْتَحِيلُ الْحَقِيقَةُ خِلَافًا لِأَبِي حَنِيفَةَ.

[تَعَارُضُ مَا يُخِلُّ بِالْفَهْمِ]

وهو والنقلُ خلافُ الأصلِ ،

(ولا مُعْتَمَدًا حَيْثُ تَسْتَحِيلُ الْحَقِيقَةُ خِلَافًا لِأَبِي حَنِيفَةَ) في قوله بذلك ، حيث قال فيمن قال لعبده الذي لا يُؤَلَّدُ مثله لِمِثْلِهِ : «هذا ابني» : «إِنَّهُ يَعْتِقُ عَلَيْهِ ، وَإِنْ لَمْ يَنْوَ الْعَتَقُ الَّذِي هُوَ لَازِمٌ لِلْبَنُوَّةِ صَوْنًا لِلْكَلَامِ عَنِ الْإِلْغَاءِ»^(١).

وَالْغِنَاءُ كَصَاحِبِهِ^(٢) ، إِذْ لَا ضَرُورَةَ إِلَى تَصْحِيحِهِ بِمَا ذُكِرَ.

أَمَّا إِذَا كَانَ مِثْلُ الْعَبْدِ يُؤَلَّدُ لِمِثْلِ السَّيِّدِ ، فَإِنَّهُ يَعْتِقُ عَلَيْهِ اتِّفَاقًا إِنْ لَمْ يَكُنْ مَعْرُوفَ النَّسَبِ مِنْ غَيْرِهِ ، وَإِنْ كَانَ كَذَلِكَ فَأَصَحُّ الْوَجْهَيْنِ عِنْدَنَا كَقَوْلِهِمْ : «إِنَّهُ يَعْتِقُ عَلَيْهِ مُوَاخَذَةً بِاللَّازِمِ ، وَإِنْ لَمْ يَثْبُتِ الْمَلْزُومُ»^(٣).

[تَعَارُضُ مَا يُخِلُّ بِالْفَهْمِ]

(وهو) أي المجاز (وَالنَّقْلُ خِلَافُ الْأَصْلِ)^(٤) ، فَإِذَا احْتَمَلَ اللَّفْظُ مَعْنَاهُ الْحَقِيقِيَّ وَالْمِجَازِيَّ ، أَوِ الْمَنْقُولَ عَنْهُ وَإِلَيْهِ ، فَالْأَصْلُ - أَيِ الرَّاجِحِ - حَمْلُهُ عَلَى الْحَقِيقِيَّ لِعَدَمِ الْحَاجَةِ فِيهِ إِلَى قَرِينَةٍ أَوْ عَلَى الْمَنْقُولِ عَنْهُ اسْتِصْحَابًا لِلْمَوْضُوعِ لَهُ أَوَّلًا.

(١) قال المرغيناني في الهداية (٥٢/٢) : «وَإِنْ قَالَ لِغُلَامٍ لَا يُؤَلَّدُ مِثْلُهُ لِمِثْلِهِ : «هذا ابني» عَتَقَ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ ، وَعِنْدَهُمَا لَا يَعْتِقُ ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ ، لَهُمْ : أَنَّهُ كَلَامٌ مُحَالٌ الْحَقِيقَةُ فُرْدٌ وَيُلْغَوُ ... وَلِأَبِي حَنِيفَةَ : أَنَّهُ كَلَامٌ مُحَالٌ بِحَقِيقَتِهِ ، لَكِنْ صَحِيحٌ بِمِجَازِهِ ، لِأَنَّهُ إِخْبَارٌ عَنْ حُرِّيَّتِهِ مِنْ حِينَ مَلَكَهُ».

قال ابنُ قدامة في المغني (٢٨٠/١٠) : «قال ابنُ المنذر : هذا قولُ النعمانِ شاذٌّ لَمْ يَسْبِقْهُ إِلَيْهِ أَحَدٌ ، وَلَا تَبِعَهُ أَحَدٌ عَلَيْهِ ، وَهُوَ مُحَالٌ مِنَ الْكَلَامِ وَكَذِبٌ يَقِينًا».

(٢) أي صاحبًا أبي حنيفة : أبو يوسف ومحمد . (الهداية : ٥٢/٢) .

(٣) أي فَيَعْتِقُ عِنْدَنَا فِي الْأَصَحِّ كَمَا يَعْتِقُ عِنْدَ الْحَنَفِيَّةِ. (البحر الرائق : ٤/٢٤٣ ، التحفة : ١٣/٤٧٠) .

(٤) هَاهُنَا مَسْأَلَتَانِ : الْأُولَى : أَنَّ اللَّفْظَ إِذَا دَارَبَيْنِ أَنْ يَكُونَ حَقِيقَةً وَأَنْ يَكُونَ مِجَازًا قُدِّمَتِ الْحَقِيقَةُ لِرَجَاحَتِهَا

عَلَى الْمِجَازِ ، وَلَآتِيهَا لَا تُخِلُّ بِالْفَهْمِ بِخِلَافِ الْمِجَازِ ، قَالَهُ الْجَمَاهِيرُ مِنَ الْأَثْمَةِ الْأَرْبَعَةِ وَغَيْرِهِمْ .

الثَّانِيَةُ : أَنَّ اللَّفْظَ إِذَا دَارَبَيْنِ أَنْ يَكُونَ مَنْقُولًا وَأَنْ يَكُونَ مُبْقًى عَلَى الْأَصْلِ اللَّغَوِيِّ قُدِّمَ الثَّانِي لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ مَا كَانَ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ حَتَّى يَأْتِيَ دَلِيلٌ ، وَلِتَوْقُفِ الْأَوَّلِ عَلَى الْوَضْعِ اللَّغَوِيِّ ثُمَّ نَسْخِهِ ثُمَّ وَضْعُهُ ثَانِيًا ، قَالَ الْجَمَاهِيرُ . (مِنِ الْأَثْمَةِ الْأَرْبَعَةِ وَغَيْرِهِمْ) .

(المحصول : ١/٣٥٢ ، نِهَايَةُ السُّوْلِ : ١/٢٩٤ ، شَرْحُ الْكَوْكَبِ : ١/٢٩٥) .

وأولى من الاشتراك. قيل: «وَمِنْ الإِضْمَارِ»

مثالهما: «رَأَيْتُ الْيَوْمَ أَسَدًا وَصَلَيْتُ» أي حيواناً مفترساً ودعوتُ بخيرٍ أي سلامةً منه، وَيَحْتَمِلُ الرَّجُلُ الشَّجَاعَ وَالصَّلَاةَ الشَّرْعِيَّةَ.

(و) المجاز والنقل (أولى من الاشتراك)^(١)، فإذا احتمل لفظٌ هو حقيقةٌ في معنى أن يكون في آخر حقيقةً، ومجازاً، أو حقيقةً ومنقولاً، فحمله على المجاز أو المنقولِ أولى من حمليه على الحقيقة المؤدِّي إلى الاشتراك، لأنَّ المَجَازَ أَغْلَبُ مِنَ الْمُشْتَرَكِ بِالْإِسْتِقْرَاءِ، وَالْحَمْلُ عَلَى الْأَغْلَبِ أَوْلَى؛

والمُنْقُولُ لِأَفْرَادٍ مَدْلُولُهُ قَبْلَ النِّقْلِ وَبَعْدَهُ لَا يَمْتَنِعُ الْعَمَلُ بِهِ، وَالمُشْتَرَكُ لِتَعَدُّدِ مَدْلُولِهِ لَا يُعْمَلُ بِهِ إِلَّا بِقَرِينَةٍ تُعَيِّنُ أَحَدَ مَعْنِيَيْهِ مَثَلًا، إِلَّا إِذَا قِيلَ بِحَمْلِهِ عَلَيْهِمَا، وَمَا لَا يَمْتَنِعُ الْعَمَلُ بِهِ أَوْلَى مِنْ عَكْسِهِ.

فالأول كـ «النكاح» حقيقة في العقد، مجاز في الوطء. وقيل: «العكس». وقيل: «مُشْتَرَكٌ بَيْنَهُمَا»، فهو حقيقة في أحدهما محتيلٌ للحقيقة والمجاز في الآخر.

والثاني كـ «الزكاة» حقيقة في النماء، أي الزيادة محتيلٌ فيما يُخْرَجُ مِنَ الْمَالِ، لأنَّ يَكُونُ حَقِيقَةً أَيْضًا - أي لغوية - ومنقولاً شرعياً.

(قيل: (و) المَجَازُ^(٢) والنقل أولى (من الإِضْمَارِ)، فإذا احتمل الكلام لأن يكون فيه مجازاً وإِضْمَارًا، أو نقل وإِضْمَارًا:

ف قيل: «حمله على المجاز أو النقلِ أولى من حمليه على الإِضْمَارِ لكثرة المجاز، و عدم (١٢٤) احتياج النقل إلى قرينة».

وقيل: «الإِضْمَارُ أولى من المجاز لأنَّ قَرِينَتَهُ مُتَّصِلَةٌ».

(١) وما هنا أيضاً مسألان:

الأولى: إذا دار اللفظ بين أن يكون مجازاً وأن يكون مشتركاً، فالمَجَازُ أَوْلَى لِأَنَّهُ أَكْثَرُ كَمَا قَالَ الشَّارِحُ، قَالَ الْجَمَاهِيرُ مِنَ الْأُثْمَةِ الْأَرْبَعَةِ وَغَيْرِهِمْ.

الثانية: إذا دار اللفظ بين أن يكون منقولاً وأن يكون مشتركاً، فالنقل أولى لأنَّ معناه واحد بخلاف المشترك، قَالَ الْجَمَاهِيرُ. مِنَ الْأُثْمَةِ الْأَرْبَعَةِ وَغَيْرِهِمْ (فَوَاتِحُ الرَّحْمَتِ: ٢٨٣/١، مختصر ابن الحاجب: ٣٨٦/٤، المحصول: ٣٥٢/١، نهاية السؤل: ٣٢٥/١، شرح الكوكب: ٢٩٥/٢).

(٢) ليس المراد بـ «المَجَاز» هنا مُطْلَقُهُ الْمُقَابِلُ لِلْحَقِيقَةِ، بَلْ مَجَازٌ خَاصٌّ، وَهُوَ الْمَجَازُ الَّذِي لَيْسَ بِإِضْمَارٍ، وَإِلَّا فَالْإِضْمَارُ مَجَازٌ أَيْضًا، لِهَذَا اقْتَصَرَ ابْنُ الْحَاجِبِ فِي الْمُخْتَصَرِ (١٥٨/١) عَلَى ذِكْرِ التَّعَارُضِ بَيْنَ الْإِشْرَاقِ وَالْمَجَازِ، فَقَالَ: «إِذَا دَارَ اللَّفْظُ بَيْنَ الْمَجَازِ وَالْإِشْرَاقِ فَالْمَجَازُ أَقْرَبُ».

(نَهَايَةُ السُّؤْلِ: ٣٢٧/١، النجوم اللوامع: ٤١١/١).

وَالْتَّخْصِيصُ أَوْلَى مِنْهُمَا .

والأصحُّ أنهما سيَّان^(١) لاحتياج كلٍّ منهما إلى قرينة، وأن الإضمارَ أَوْلَى مِنَ النُّقْلِ، لسلامته من نسخ المعنى الأول.

مثال الأول: قوله لعبده الذي يولد مثله لِمِثْلِهِ المشهورِ النَّسَبُ من غيره: «هذا ابني» أي عتيقٌ تعبيراً عن اللازمِ بالملزومِ فيعتقُ، أو مثلُ ابني في الشفقةِ عليه، فلا يعتقُ، وهما وجهان عندنا كما تقدّم^(٢).

ومثال الثاني: قوله تعالى ﴿وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾^(٣) فقال الحنفي: «أي أخذه، وهو الزيادةُ في بيعِ درهمٍ بدرهمين» مثلاً، فإذا أُسْقِطَتْ صَحَّ البيعُ، وارتفع الإثمُ^(٤).

وقال غيره^(٥): «نُقِلَ الرِّبَا شرعاً إلى العقد، فهو فاسدٌ وإن أُسْقِطَتْ الزيادةُ في الصورة المذكورة مثلاً، و الإثمُ فيها باقٍ».

(والتَّخْصِيصُ أَوْلَى مِنْهُمَا) أي مِنَ المجازِ والنُّقْلِ^(٦)، فإذا احتمل الكلامُ لأن يكونَ فيه

(١) قال الفيومي في المصباح (٢/٣٠٠): «السِّيُّ: المِثْلُ، وهما سيَّان: أي مثلان».

(٢) في «المجازُ ليس غالباً، ولا مُعْتَمِداً حيث تَسْتَحِيلُ الْحَقِيقَةُ»: ٢٥٣/١، وأصحُّهُمَا العتقُ.

(تحفة المحتاج لابن حجر: ١٣/٤٧٠).

(٣) سورة البقرة، الآية: ٢٧٥.

(٤) الهداية للمرغيناني: ٨٣/٤.

(٥) أي من الجماهير من الصحابة والتابعين ومن بعدهم. (التمهيد لابن عبد البر: ١٣/١٨٨).

(٦) قال الولي العراقي رحمه الله في الغيث الهامع (١/١٨٣): «ذَكَرَ المَصْنِفُ هُنَا مِمَّا يُخْلُ بالفهم أي

البقيني دون الظنّي: التخصيص، والمجاز، والإضمار، والنقل، والاشتراك، فهذه خمسة.

وأهملَ خمسةً أخرى، وهي: النسخ، والتقديمُ والتقديم، والمعارض العقلي، وتغير الإعراب،

والتصريف، لِقُوَّةِ الظَّنِّ مع انتفاء الخمسة الأولى. فانتفاء الاشتراكِ والنقلِ يُفيد أنه ليس لللفظِ سوى

معنى واحد، وانتفاء المجازِ والإضمارِ يُفيد أن المرادَ باللفظِ ما وُضِعَ له، وانتفاء التخصيصِ يُفيد أن

المراد جميع ما وُضِعَ له. ويقع التعارضُ بينهما على عشرة أوجه. وضابطه: أن تأخذَ كُلَّ واحدٍ مع ما

قبله، فالاشتراكُ يُعارضُه الأربعة قبله، والنقلُ يُعارضُه الثلاثة قبله، والإضمارُ يُعارضُه الاثنانِ قبله،

والمجازُ يُعارضُه التخصيصُ قبله، فهذه عشرة. ولبعضهم في ذلك وضُمُّ إليه النسخ:

تَجَوُّزُ ثُمَّ إِضْمَارٌ وَيَسْغُدُهُمَا نَقْلٌ ثَلَاثَةٌ اشْتِرَاكٌ فَهُوَ يَخْلُقُهُ

وَأَرْجَعُ الْكُلَّ تَخْصِيصًا، وَأَخْرَجُهَا نَسَخٌ فَمَا بَعْدَهُ قِسْمٌ يَخْلُقُهُ

تَخْصِيصٌ وَمَجَازٌ، أَوْ تَخْصِيصٌ وَنَقْلٌ، فَحَمَلُهُ عَلَى التَّخْصِيصِ أَوْلَى^(١).

أَمَّا فِي الْأَوَّلِ فَلِتَعَيَّنِ الْبَاقِي مِنَ الْعَامِّ بَعْدَ التَّخْصِيصِ بِخِلَافِ الْمَجَازِ، فَإِنَّهُ قَدْ لَا يَتَعَيَّنُ بِأَنْ يَتَعَدَّدَ وَلَا قَرِينَةٌ تُعَيِّنُ.

وَأَمَّا فِي الثَّانِي فَلِسَلَامَةِ التَّخْصِيصِ مِنْ نَسْخِ الْمَعْنَى الْأَوَّلِ، بِخِلَافِ النَّقْلِ.

مِثَالُ الْأَوَّلِ: قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ أَسَدُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾^(٢) فَقَالَ الْحَنْفِيُّ: «أَيُّ مِمَّا لَمْ يَتَلَفَّظْ بِالتَّسْمِيَةِ عِنْدَ ذَبْحِهِ، وَخُصَّ مِنَ النَّاسِ لَهَا فَتَحَلَّ ذَبِيحَتُهُ».

وَقَالَ غَيْرُهُ: «أَيُّ مِمَّا لَمْ يُذَبَّحْ»، تَعْبِيرًا عَنِ الذَّبْحِ بِمَا يُقَارَنُهُ غَالِبًا مِنَ التَّسْمِيَةِ فَلَا تَحَلَّ^(٣) ذَبِيحَةُ الْمُتَعَمِّدِ لِتَرْكِهَا عَلَى الْأَوَّلِ، دُونَ الثَّانِي^(٤).

وَمِثَالُ الثَّانِي: قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾^(٥) فَقِيلَ: «هُوَ الْمُبَادَلَةُ مُطْلَقًا، وَخُصَّ مِنْهُ الْفَاسِدُ لِعَدَمِ حِلِّهِ».

وَقِيلَ: «نُقِلَ شَرْعًا إِلَى الْمُسْتَجْمَعِ لَشُرُوطِ الصَّحَةِ».

وَهُمَا قَوْلَانِ لِلشَّافِعِيِّ، فَمَا شُكَّ فِي اسْتِجْمَاعِهِ لَهَا يَحَلُّ وَيَصْحُحُ عَلَى الْأَوَّلِ، لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ فَسَادِهِ، دُونَ الثَّانِي لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ اسْتِجْمَاعِهِ لَهَا^(٥).

وَيُؤْخَذُ مِمَّا تَقَدَّمَ مِنْ أَوْلَوِيَةِ التَّخْصِيصِ مِنَ الْمَجَازِ الْأَوَّلَى مِنَ الْإِشْتِرَاكِ، وَالْمَسَاوِي

(١) وَهَاهُنَا أَيْضًا مَسْأَلَتَانِ: الْأَوَّلَى: إِذَا دَارَ اللَّفْظُ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ مُخَصَّصًا وَأَنْ يَكُونَ مَجَازًا كَانَ التَّخْصِيصُ أَوْلَى لِمَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ، قَالَ الْجَمَاهِيرُ مِنَ الْأُثْمَةِ الْأَرْبَعَةِ وَغَيْرِهِمْ. الثَّانِيَةُ: إِذَا دَارَ اللَّفْظُ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ مُخَصَّصًا وَأَنْ يَكُونَ مَنْقُولًا كَانَ التَّخْصِيصُ أَوْلَى مِنَ النَّقْلِ، قَالَ الْجَمَاهِيرُ. مِنَ الْأُثْمَةِ الْأَرْبَعَةِ وَغَيْرِهِمْ.

(فَوَاتِحُ الرَّحْمَتِ: ٢٨٦/١، الْمَحْصُولُ: ٣٥٩/١، نِهَايَةُ السُّوْلِ: ٣٣١/١).

(٢) سُورَةُ الْأَنْعَامِ، آيَةُ: ١٢١.

(٣) اِخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي حِلِّ الذَّبِيحَةِ الْمَتْرُوكَةِ التَّسْمِيَةَ عِنْدَ ذَبْحِهَا عَلَى ثَلَاثَةِ مَذَاهِبٍ: الْأَوَّلُ: يَحَلُّ سِوَاءَ تَرْكِ التَّسْمِيَةِ عَمْدًا أَوْ سَهْوًا، قَالَ الشَّافِعِيُّ وَالْحَنَابِلَةُ. الثَّانِي: لَا يَحَلُّ سِوَاءَ تَرْكِ عَمْدًا أَوْ سَهْوًا، قَالَ الظَّاهِرِيُّ. الثَّلَاثُ: يَحَلُّ مَا تَرْكَتْ تَسْمِيَتُهُ سَهْوًا لَا عَمْدًا، قَالَ الْحَنْفِيُّ وَالْمَالِكِيُّ. وَقَدْ فَضَّلْتُ أَدْلَةَ كُلِّ الْمَذْهَبِ مَعَ بَيَانِ الرَّاجِحِ فِي رِسَالَتِي: «أَثَرُ اخْتِلَافِ الْعُلَمَاءِ فِي دَلَالَةِ الْعَامِّ عَلَى أَفْرَادِهِ فِي الْفُرُوعِ».

(٤) سُورَةُ الْبَقَرَةِ، آيَةُ: ٢٧٥.

(٥) رَاجِعْ فِي هَذَا نِهَايَةَ السُّوْرِ (٣٣١/١).

للإضمار^(١): أن التخصيص أولى من الاشتراك والإضمار، وأن الإضمار أولى من الاشتراك: ومن ذكر المجاز قبل النقل: أنه أولى منه، والكُلُّ صحيح.

ووجه الأخير: سلامة المجاز من نسخ المعنى الأول، بخلاف النقل.

وقد تم بهذه الأربعة العشرة التي ذكروها في «تعارض ما يُخلّ بالفهم»^(٢).

مثال الأول: قوله تعالى ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾^(٣)، فقال الحنفي: «أي ما وطئوه، لأن النكاح حقيقة في الوطء، فيحرم على الشخص مزنيته أبيه». وقال الشافعي: «أي ما عقدوا عليه، فلا تحرم»^(٤).

ويلزم الأول الاشتراك لما ثبت من أن النكاح حقيقة في العقد لكثرة استعماله فيه، حتى أنه لم يرد في القرآن لغيره كما قال الزمخشري، أي في غير محل النزاع نحو ﴿حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرًا﴾^(٥)، ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ﴾^(٦).

(١) هاهنا أربع مسائل، الأولى: إذا دار اللفظ بين أن يكون مخصصاً وأن يكون مشتركاً فالتخصيص أولى من الاشتراك، لأنه خير من المجاز، والمجاز خير من الاشتراك.

الثانية: إذا دار اللفظ بين أن يكون مخصصاً وأن يكون فيه إضماراً فالتخصيص أولى.

الثالثة: إذا دار اللفظ بين أن يكون مشتركاً وأن يكون فيه إضماراً فالإضمار أولى لأن الإجمال الحاصل بالإضمار خاص ببعض الصور، والإجمال الحاصل بسبب الاشتراك عام بجميع الصور.

الرابعة: إذا دار اللفظ بين أن يكون مجازاً وأن يكون متقولاً فالمجاز أولى لأنه متفق فيه والنقل مختلف فيه، ولأن النقل يحتاج إلى اتفاق أهل اللسان على تغيير الوضع، وهو غير، والمجاز يكتفى فيه بقرينة، وهو سهل. هذا ما قاله الجماهير من الأئمة الأربعة وغيرهم. فالمجموع اثنتا عشر مسألة، ذكر الإمام

في المحصول (١/٣٥٢ - ٣٦١)، والبيضاوي في المنهاج (١/٣٢٥)، عبد العلي في فوائح الرحموت (١/٢٨٦)، وابن النجار في شرح الكوكب (١/٢٩٨) ما عدا الأولى والثانية. وذكر ابن

الحاجب في مختصر المتهى (١/١٥٨) تبعاً للامدي الثالثة (أي التعارض بين الاشتراك والمجاز) فقط.

(٢) أي ما عدا الأولى والثانية، لم يعدّهما تبعاً للإمام وغيره، لعدم تصوّر التعارض فيهما.

(٣) سورة النساء، الآية: ٢٢.

(٤) اتفق العلماء على تحريم منكوح الأب على ابنه سواء دخل بها الأب أم لا، ولكنهم اختلفوا فيمن وطئه الأب زناً على مذهبين: الأول: تحرم، قاله الحنفية والحنابلة؛ الثاني: لا تحرم، قاله المالكية والشافعية. (الهداية: ١/١٩١، بداية المجتهد: ٣/٩٩٢، الروضة: ٧/١١٣، المغني: ٩/٥٢٦).

(٥) سورة البقرة، الآية: ٢٣٠.

(٦) سورة النساء الآية: ٣.

[أنواع المجاز]

وَقَدْ يَكُونُ بِالشَّكْلِ؛ أَوْ بِصِفَةٍ ظَاهِرَةٍ؛ أَوْ بِاعْتِبَارِ مَا يَكُونُ قِطْعًا أَوْ ظَنًّا، لَا

ويُلْزَمُ الثاني التخصيصُ، حيث قال: «تَحَلَّ لِلرَّجُلِ مَنْ عَقَّدَ عَلَيْهَا أَبُوهُ فَاسِدًا»، بناءً على ١٢٦ تناول العقد للفاقد كالصحيح.

وقيل: «لا يتناوله».

ومثال الثاني: قوله تعالى ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ﴾^(١): أي في مشروعيته، لأن به يحصل الانكفاف عن القتل، فيكون الخطاب عاماً؛

أو في القصاص نفسه حياةً لورثة القتل المقتضين بدفع شرِّ القاتل الذي صار عدواً لهم، فيكون الخطاب مُختصاً بهم.

ومثال الثالث: قوله تعالى ﴿وَسَلِّ الْقَرْيَةَ﴾^(٢) أي أهلها، وقيل: «القرية» حقيقة في «الأهل» كالأبنية المجتمعة لهذه الآية وغيرها، نحو ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةً ءَامَنَتْ﴾^(٣).

ومثال الرابع: قوله تعالى ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾^(٤) أي العبادة المخصوصة، فقول: «هي مجازٌ فيها عن الدعاء بخير لاشتمالها عليه»، وقيل: «نقلت إليها شرعاً».

[أنواع المجاز]

(وقد يكون) المجاز من حيث العلاقة:

١- (بالشكل) كـ «الفرس» لصورته المنقوشة.

٢- (أو صفة ظاهرة) كـ «الأسد» للرجل الشجاع، دون الرجل الأبحر، لظهور الشجاعة دون البحر^(٥) في الأسد المفترس.

٣- (أو باعتبار ما يكون) في المستقبل (قطعاً) نحو ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ﴾^(٦)، (أو ظناً)

(١) سورة البقرة، الآية: ١٧٩.

(٢) سورة يوسف، الآية: ٨٢.

(٣) سورة يوسف، الآية: ٩٨.

(٤) سورة البقرة، الآية: ٤٣.

(٥) قال الفيومي في المصباح (٣٧: ٢)، ب، خ، ر: «بَخِرَ الْقَمُّ بَخْرًا، من باب «تَعِبَ»: اُنْتَنَتْ رِيحُهُ، فَالْدَكْرُ: أَبَخِرَ، وَالْأُنْثَى: بَخْرَاءُ، وَالْجَمْعُ: بَخْرٌ، مِثْلُ أَحْمَرٍ، وَحُمْرَاءَ، وَحُمْرٍ».

(٦) سورة الزمر، الآية: ٣٠.

احتمالاً؛ وبالصِّدِّ؛ والمجاورة؛ والزيادة؛ والنقصان؛ والسبب للمُسبَّب؛ والكُلُّ للبعض؛ والمتعلِّق للمتعلِّق؛ وبالعكس؛ وما بالفعل على ما بالقوة.

كـ «الخير» للعصير، (لا احتمالاً) كـ «الحر» للعبد فلا يجوز. أمّا باعتبار ما كان عليه قبل كـ «العبد» لمن عتق فتقدّم في مسألة «الاشتقاق»^(١).

٤- (وبالصِّدِّ) كـ «المفاضة» للبريّة المهلكة.

٥- (والمجاورة) كـ «الرّواية» لظرف الماء المعروف تسمية له باسم ما يحمله من جمل أو بغل أو جمار.

١٢٧

٦- (والزيادة) نحو ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾^(٢)، فالكاف زائدة^(٣)، وإلا فهي بمعنى «مثل»، فيكون له تعالى مثل، وهو مُحال، والقصد بهذا الكلام نفيه.

٧- (والنقصان) نحو ﴿وَسَكِلَ الْفَرِيَّةُ﴾^(٤) أي أهلها، فقد تُجوز، أي توسّع بزيادة كلمة أو نقصها وإن لم يصدق على ذلك حدّ «المجاز» السابق^(٥).

وقيل: «يصدق عليه، حيث استعمل نفي «مثل المثل» في نفي «المثل»، وسؤال «القرية» في سؤال أهلها، وليس ذلك من المجاز في الإسناد».

٨- (والسبب للمُسبَّب) نحو «للأمير يد» أي قدرة، فهي مسببة عن اليد لحصولها بها.

٩- (والكُلُّ للبعض) نحو ﴿يَجْعَلُونَ أَسْجِدًا لِّمَعَالِمِهِمْ فِي مَا آذَانُهُمْ﴾^(٦) أي أنا ملهم.

١٠- (والمتعلِّق) بكسر اللام (للمتعلِّق) بفتحها نحو ﴿هَذَا خَلْقُ اللَّهِ﴾^(٧) أي مخلوقه، و«رجل عدل» أي عادل.

١١- (وبالعكس) أي المُسبَّبُ للسبب كـ «الموت» للمرض الشديد، لأنّه مسبب له عادة.

(١) انظر: «بقاء المشتق منه شرطاً لكون المشتق حقيقة»: ٢٣٢/١.

(٢) سورة الشورى، الآية: ١١.

(٣) قال شيخ الإسلام في النجوم اللوامع (٤١٦/١): «هو رأي كثيرين، والتحقيق كما قال التفتازاني [في شرح مختصر التلخيص: ٢٣٣/٤] وغيره: إنها ليست زائدة، ولا يلزم المحال لجواز سلب الشيء عن المعدوم كسلب الكتابة عن زيد المعدوم، ... فالمعنى هنا: مثل مثله تعالى متغيّ فكيف بمثله؟».

(٤) سورة يوسف، الآية: ٨٢.

(٥) أي فليس من المجاز السابق في الأصح كما جزم به التفتازاني في التلويح (٧١/١).

(٦) سورة البقرة، الآية: ١٩.

(٧) سورة لقمان، الآية: ١١.

[أَقْسَامُ الْمَجَازِ]

وَقَدْ يَكُونُ فِي الْإِسْنَادِ، خِلَافًا لِقَوْمٍ، وَفِي الْأَفْعَالِ وَالْحُرُوفِ وَفَاقًا لِابْنِ عَبْدِ

١٢- والبعض للكل نحو «فلان يملك ألف رأسٍ من الغنم».

١٣- والمتعلق بفتح اللام للمتعلق بكسرها نحو ﴿يَأْتِيَكُمْ الْمَفْتُونُ﴾^(١) أي الفتنة، و«فم قائماً» أي قياماً.

١٤- (وما بالفعل على ما بالقوة) كـ «المُسْكِر» للخمر في الدن.

[أَقْسَامُ الْمَجَازِ]

(وقد يكون المجاز^(٢)) ١- (في الإسناد)^(٣) بأن يُسند الشيء لغير من هو له لِمَلابسة بينهما ١٢٨ نحو قوله تعالى ﴿وَإِذَا ثَلِثْتَ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُمْ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا﴾^(٤) أُسندت الزيادة - وهي فعلُ الله تعالى - إلى الآياتِ لكون الآياتِ المتلوّة سبباً لها عادةً. (خِلَافًا لقوم) في نفْيهم المَجَازَ في الإسناد، فمنهم من يجعل المَجَازَ فيما يُذكر منه في المُسند، ومنهم من يجعله في المُسند إليه^(٥). فمعنى «زادتهم» على الأول: ازدادوا بها، وعلى الثاني: زادهم الله تعالى، إطلاقاً للآيات عليه تعالى، لإسناد فعله إليها.

٢، ٣- (و) قد يكون المَجَازُ (في الأفعال، والحروف)^(٦) وَفَاقًا لابن عبد السلام^(٧)

(١) سورة القلم، الآية: ٦.

(٢) المَجَازُ إمّا أن يكونَ في مُفردات الألفاظ كإطلاق «الأسد» على «الشجاع»، ويُسمّى مَجَازاً لُغَوِيّاً؛

وإمّا أن يكونَ في تركيب الألفاظ بأن يُسند الفعلُ إلى غير من يصدر عنه بضربٍ من التأويل كقولك: «أنتَ الربيعُ البقل»، فإنَّ كلاً من الألفاظ الثلاثة مستعملٌ فيما وُضع له، لكن أُسند الإنبات إلى الربيع فكان مجازاً، ويُسمّى مَجَازاً عَقْلِيّاً. (التشنيف: ٢٣٣/١).

(٣) قاله الجماهير من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة والبيانيّين. (فواتح الرحموت: ٢٨١/١، شرح التنقيح، ص: ٤٥، المحصول: ٣٢١/١، نهاية السؤل: ٣٠٠/١، شرح الكوكب: ١٨٥/١).

(٤) سورة الأنفال، الآية: ٢.

(٥) إن الذين نفوا المَجَازَ في الإسناد اختلفوا في تأويل ما فيه المَجَازُ على مذهبين:

الأول: أن المَجَازَ في المسند لا في الإسناد، قاله ابنُ الحاجب.

الثاني: أن المَجَازَ في المسند إليه لا في الإسناد، قاله السكاكي.

(مختصر ابن الحاجب: ١٥٨/١، مفتاح العلوم للسكاكي، ص: ٥١١).

(٦) قاله الجمهور من الشافعية والحنابلة وغيرهم. (التشنيف: ٢٣٥/١، شرح الكوكب: ١٨٥/١).

(٧) وابن عبد السلام: هو عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم السلمي أبو محمد الشافعي، شيخ =

السَّلام والنَّقْشَوَانِي. وَمَنْعَ الْإِمَامِ الْحُرُوفَ مطلقاً ، والفِعْلَ والمُشْتَقَّ إِلَّا بالتَّبَع. ولا يَكُونُ فِي الْأَعْلَامِ خِلافاً لِلغَزَالِي فِي مُتَلَمِّحِ الصِّفَةِ.

وَالنَّقْشَوَانِي. مثاله في الأفعال: ﴿وَنَادَىٰ أَحَبُّ الْجَنَّةِ﴾^(١) أي ينادي، ﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيْطَانُ﴾^(٢) أي تلتئ، وفي الحروف: ﴿فَهَلْ رَأَىٰ لَهُمْ مِنْ بَاقِيَةٍ﴾^(٣) أي ما ترى.

(وَمَنْعَ الْإِمَامِ) الرازي (الحرف مطلقاً) أي قال: «لا يكون فيه مجازُ أفرادٍ لا بالذات ولا بالتبع، لأنه لا يُقيد إِلَّا بضمِّه إلى غيره، فإنَّ ضَمَّ إلى ما ينبغي ضمُّه إليه فهو حقيقة، أو إلى ما لا ينبغي ضمُّه إليه فمجازُ تركيبٍ»^(٤).

قال النَّقْشَوَانِي: «من أين أنه مجازُ تركيبٍ؟ بل ذلك الضَّمُّ قرينةُ مجازِ الأفراد نحو قوله تعالى ﴿وَأَصْلَيْتُكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾»^(٥) أي عليها.

(و) منع أيضاً (الفعل والمشتق) كاسم الفاعل، فقال: «لا يكون فيهما مجازٌ (إلا بالتبع) للمصدر أصلهما، فإن كان حقيقة فلا مجازَ فيهما»^(٦). واعتُرضَ عليه بالتجوز بالفعل الماضي عن المستقبل، والعكس كما تقدَّم من غير تجوُّز في أصلهما؛ وبأنَّ الاسم المشتقَّ يُراد به الماضي والمستقبل مجازاً كما تقدَّم من غير تجوُّز في أصله.

وكأنَّ الإمامَ فيما قاله نظر إلى الحديث مجرداً عن الزمان.

(ولا يَكُونُ) المجازُ (في الأعلام)، لأنها إن كانت مرتجلة أي لم يسبق لها استعمالٌ لغير العَلَمِيَّةِ كـ «سُعاد»، أو منقولة لغير مناسبة كـ «فُضِّل» فواضح، أو لِمَناسِبَةٍ، كَمَن سَمَّى ولده بـ «مبارك» لِمَا ظنَّه فيه من البركة، فكذلك لصحة الإطلاق عند زوالها. (خِلافاً لِلغَزَالِي فِي مُتَلَمِّحِ الصِّفَةِ) بفتح الميم الثانية كـ «الحارث»، فقال: «إنه مجازٌ لأنه لا يُراد منه الصِّفَةُ، وقد كان

= الإسلام وأحد الأئمة الأعلام، عزُّ الدين، سلطان العلماء، كان إماماً في العلم والعمل، والورع والزهد، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، أخذ الأصول عن الأمدى والفقه عن الفخر بن عساكر، توفي سنة ٦٦٠ هـ بالقاهرة، ودُفن بالقرافة. (طبقات الشافعية للإسنوي: ٨٤/٢).

(١) سورة الأعراف، الآية: ٤٤.

(٢) سورة البقرة، الآية: ١٠٢.

(٣) سورة الحاقة، الآية: ٨.

(٤) المحصول للرازي (٣٢٨/١). وتبعه البيضاوي في منهاجه (٣١٢/١).

(٥) سورة طه، الآية: ٧١.

(٦) المحصول للرازي (٣٢٨/١). وتبعه البيضاوي في المنهاج (٣١٢/١)، وظاهرُ صنيعِ الإسْنَوِي في شرح المنهاج (٣١٢/١) موافقته، والله أعلم.

[عِلَامَاتُ الْمَجَاز]

وَيُعْرَفُ بِتَبَادُرٍ غَيْرِهِ لَوْلَا الْقَرِينَةُ، وَصَحَّةُ النَّفْيِ، وَعَدَمُ وُجُوبِ الْأَطْرَادِ، وَجَمْعُهُ عَلَى خِلَافِ جَمْعِ الْحَقِيقَةِ، وَبِالْتِزَامِ تَقْيِيدِهِ، وَتَوَقُّفِهِ عَلَى الْمُسَمَّى الْآخَرِ،

قَبْلَ الْعَلَمِيَّةِ مَوْضُوعاً لَهَا^(١). وَهَذَا خِلَافٌ فِي التَّسْمِيَةِ، وَعَدَمُهَا أَوَّلَى.

[عِلَامَاتُ الْمَجَاز]

(وَيُعْرَفُ) الْمَجَازُ أَيِ الْمَعْنَى الْمَجَازِي لِلْفِظِ: ١- (بِتَبَادُرٍ غَيْرِهِ) مِنْهُ إِلَى الْفَهْمِ (لَوْلَا الْقَرِينَةُ)، وَمِنَ الْمَصْحُوبِ بِهَا الْمَجَازُ الرَّاجِحُ، وَسَيَأْتِي^(٢). وَيُؤْخَذُ مِمَّا ذُكِرَ: أَنَّ التَّبَادُرَ مِنْ غَيْرِ قَرِينَةٍ تُعْرَفُ بِهِ الْحَقِيقَةُ. ٢- (وَصَحَّةُ النَّفْيِ) كَمَا فِي قَوْلِكَ فِي الْبَلِيدِ: «هَذَا حِمَارٌ»، فَإِنَّهُ يَصْخَرُ نَفْيُ «الْحِمَارِ» عَنْهُ.

٣- (وَعَدَمُ وُجُوبِ الْأَطْرَادِ) فِيمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ، بِأَنْ لَا يَطْرُدَ كَمَا فِي ﴿وَسَكَلِ الْقَرْيَةَ﴾^(٣) أَيِ أَهْلِهَا، فَلَا يُقَالُ: «وَأَسْأَلُ الْبَسَاطَ» أَيِ صَاحِبِهِ؛ أَوْ يَطْرُدَ لَا وَجُوباً كَمَا فِي «الْأَسَدِ» لِلرَّجُلِ الشَّجَاعِ، فَيَصِحُّ فِي جَمِيعِ جُزْئِيَّاتِهِ مِنْ غَيْرِ وَجُوبٍ لِحَوَازِ أَنْ يُعْبَّرَ فِي بَعْضِهَا بِالْحَقِيقَةِ، بِخِلَافِ الْمَعْنَى الْحَقِيقِي فَيَلْزَمُ أَطْرَادُ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ مِنَ الْحَقِيقَةِ فِي جَمِيعِ جُزْئِيَّاتِهِ لِانْتِفَاءِ التَّعْيِيرِ الْحَقِيقِيِّ بِغَيْرِهَا.

٤- (وَجَمْعُهُ) أَيِ جَمْعِ الْفِظِ الدَّالِّ عَلَيْهِ (عَلَى خِلَافِ جَمْعِ الْحَقِيقَةِ) كـ «الْأَمْرُ» بِمَعْنَى «الْفِعْلُ» مَجَازاً يُجْمَعُ عَلَى «أُمُورٍ»، بِخِلَافِهِ بِمَعْنَى «الْقَوْلُ» حَقِيقَةً فَيُجْمَعُ عَلَى «أَوَامِرٍ». ٥- (وَبِالْتِزَامِ تَقْيِيدِهِ) أَيِ تَقْيِيدِ الْفِظِ الدَّالِّ عَلَيْهِ كـ «جَنَاحُ الذَّلِّ» أَيِ لَيْسَ الْجَانِبِ، وَ«نَارُ الْحَرْبِ» أَيِ شِدَّتِهِ، بِخِلَافِ الْمَشْتَرَكِ مِنَ الْحَقِيقَةِ، فَإِنَّهُ يُقَيَّدُ مِنْ غَيْرِ لَزُومٍ كـ «الْعَيْنُ الْجَارِيَّةُ». ٦- (وَتَوَقُّفُهُ) فِي إِطْلَاقِ الْفِظِ عَلَيْهِ (عَلَى الْمُسَمَّى الْآخَرِ) نَحْوُ ﴿وَمَكْرُوهًا وَمَكْرُوهًا لِلَّهِ﴾^(٤) أَيِ جَازَاهُمْ عَلَى مَكْرِهِمْ حَيْثُ تَوَاطَرُوا - وَهُمْ الْيَهُودُ - عَلَى أَنْ يَقْتُلُوا عِيسَى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، بِأَنْ أُلْقِيَ شَبْهَهُ عَلَى مَنْ

(١) اختلف العلماء في دخول المجاز في الأعلام على ثلاثة مذاهب: الأول: لا يدخل المجاز في الأعلام مطلقاً، أي سواءً وضعت للصفات أو للفرق بين الصفات، لأنها وضعت للفرق بين الذوات ولو دخلها المجاز لبطل هذا الغرض؛ ولأنها لا تنقل للعلاقة، وشرط المجاز العلاقة، قاله الرازي والبيضاوي والآمدي والمصنف وشيخ الإسلام. والثاني: يدخلها مطلقاً أي سواءً وضعت للصفة أو للفرق بين الذوات، حكاه الأبياري. والثالث: يدخل في الأعلام الموضوع للصفة كـ «الأسود»، والحادث، ولا يدخل في التي وضعت للفرق بين الذوات كزيد، قاله الغزالي، وحسنه الزركشي. (المستصفى: ١/٦٧٩، المحصول: ١/٣٢٨، الإحكام: ١/٣٢، نهاية السؤل: ١/٣١٢، التشنيف: ١/٢٣٥، غاية الوصول، ص: ٥٠).

(٢) انظر: «تعارض المجاز الراجح والحقيقة المرجوحة»: ١/٢٦٨.

(٣) سورة يوسف، الآية: ٨٢.

(٤) سورة آل عمران، الآية: ٥٤.

والإطلاق على المُستحيل.

[اشتراط السمع في نوع المجاز]

والمختار اشتراط السمع في نوع المجاز، وتوقف الأمدي.

وكلوا بقتله، ورفعته إلى السماء، فقتلوا الملقى عليه الشبه ظناً أنه عيسى، ولم يرجعوا إلى قوله: «أنا صاحبكم»، ثم شكوا فيه لما لم يروا الآخر. فإطلاق «المكر» على المجازاة عليه متوقف على وجوده، بخلاف إطلاق اللفظ على معناه الحقيقي فلا يتوقف على غيره.

٧- (والإطلاق على المستحيل) نحو ﴿وَسَلَّى الْقَرْيَةَ﴾^(١)، فإطلاق المسؤول عليها المأخوذ من ذلك مستحيل، لأنها الأبنية المجتمعة، وإنما المسؤول أهلها.

[اشتراط السمع في نوع المجاز]

(والمختار اشتراط السمع في نوع المجاز)^(٢)، فليس لنا أن نتجاوز في نوع منه كالسبب للمسبب، إلا إذا سمع من العرب صورة منه مثلاً. وقيل: «لا يشترط ذلك، بل يُكتفى بالعلاقة التي نظروا إليها، فيكفي السماع في نوع لصحة التجوز في عكسه مثلاً». (وتوقف الأمدي) في الاشتراط وعدمه.

١٣١

ولا يشترط السماع في شخص المجاز إجماعاً، بأن لا يستعمل إلا في الصور التي استعملته العرب فيها^(٣).

(١) سورة يوسف، الآية: ٨٢.

(٢) اتفق العلماء على وجوب العلاقة بين المفهوم الحقيقي والمجازي، ولكنهم اختلفوا في اشتراط النقل عن العرب في كل نوع من أنواع المجاز، بحيث إذا سمعنا منهم إطلاق السبب على المسبب، والكُل على الجزء، فهل لنا إطلاق المسبب على السبب، والجزء على الكل أم لا على ثلاثة مذاهب: الأول: يُشترط النقل، فليس لنا أن نزيد عليهم، قاله الحنفية، والشافعية، والحنابلة. الثاني: لا يُشترط، قاله ابن الحاجب، والقاضي العضد. الثالث: التوقف عن الجزم بأحدهما، قاله الأمدي. (فواتح الرحموت: ١/ ٢٧٢، المحصول: ١/ ٣٢٩، الإحكام: ١/ ٣٢، شرح العضد: ١/ ١٤٣، نهاية السؤل: ١/ ٣٠٢، شرح الكوكب: ١/ ١٧٩).

(٣) إشارة إلى أن محل الخلاف في آحاد الأنواع السابقة قبل قليل، لا في آحاد الأشخاص وإن عيّر به ابن الحاجب في مختصره (١/ ١٤٣) حيث قال: «ولا يُشترط النقل في الآحاد على الأصح»، فلا يقول أحد: «لا أُطلق الأسد» على هذا الشجاع إلا إذا أطلقته عليه العرب بعينه، بل يكفي إطلاق العرب =

مسألة: [الْمُعَرَّبُ]

الْمُعَرَّبُ: لَفْظٌ غَيْرُ عِلْمٍ اسْتَعْمَلْتُهُ الْعَرَبُ فِي مَعْنَى وَضَعَهُ لَهُ فِي غَيْرِ لُغَتِهِمْ.
وَلَيْسَ فِي الْقُرْآنِ وَفَاقًا لِلشَّافِعِيِّ، وَابْنِ جَرِيرٍ، وَالْأَكْثَرِ.

(مسألة: [الْمُعَرَّبُ])

الْمُعَرَّبُ: لَفْظٌ غَيْرُ عِلْمٍ اسْتَعْمَلْتُهُ الْعَرَبُ فِي مَعْنَى وَضَعَهُ لَهُ فِي غَيْرِ لُغَتِهِمْ.
وَلَيْسَ فِي الْقُرْآنِ وَفَاقًا لِلشَّافِعِيِّ وَابْنِ جَرِيرٍ^(١) وَالْأَكْثَرِ^(٢)، إِذْ لَوْ كَانَ فِيهِ لَأَشْتَمَلُ عَلَى غَيْرِ
عَرَبِيٍّ فَلَا يَكُونُ كُلُّهُ عَرَبِيًّا، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿إِنَّمَا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾^(٣).
وَقِيلَ: «إِنَّ فِيهِ كـ» إِسْتَبْرَقَ «فَارْسِيَّةٌ لِلدَّيْبَاجِ الْعَلِيظِ، وَ«قِسْطَاسٌ» رُومِيَّةٌ لِلْمِيزَانِ، وَ
«مِشْكَاةٌ» هِنْدِيَّةٌ لِلْكُورَةِ الَّتِي لَا تَنْفُذُ»^(٤).
وَأَجِيبُ: بِأَنَّ هَذِهِ الْأَلْفَافَ وَنَحْوَهَا اتَّفَقَ فِيهَا لُغَةُ الْعَرَبِ وَلُغَةُ غَيْرِهِمْ كَالصَّابُونِ^(٥).

= لَفْظُ «الْأَسَدِ» عَلَى شُجَاعٍ مَا لِشُجَاعَتِهِ، ثُمَّ نُطْلِقُهُ عَلَى كُلِّ شُجَاعٍ، سَوَاءً أَكَانَ مِنْ جَنْسٍ مَا أُطْلِقَتْهُ
الْعَرَبُ عَلَيْهِ كـ«الْأَسَدِ» نُطْلِقُهُ الْعَرَبُ عَلَى «زَيْدٍ»، فَتُطْلِقُهُ نَحْنُ عَلَى عَمْرٍو، أَمْ مِنْ غَيْرِ جَنْسِهِ كإِطْلَاقِنَا
«الْأَسَدِ» عَلَى غَيْرِ الْإِنْسَانِ مِنَ الشُّجْعَانِ بِجَامِعِ إِطْلَاقِ الْعَرَبِ لَهُ عَلَى الْإِنْسَانِ الشُّجَاعِ، وَإِلَّا لَمْ يَكُنْ
الْآنَ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ مَجَازًا، إِذْ لَيْسَ الْآنَ شَخْصٌ تَجَوَّزَتْ فِيهِ الْعَرَبُ، فَتَبَيَّنَ أَنَّ مَحَلَّ الْخِلَافِ
النُّوعَ، لَا الشَّخْصَ. (رَفَعُ الْحَاجِبِ: ٣٧٦/١، النُّجُومُ: ٤٢٨/١).

(١) وَابْنُ جَرِيرٍ: هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ جَرِيرٍ بْنِ يَزِيدٍ الطَّبْرِيُّ، أَبُو جَعْفَرٍ، الْإِمَامُ الْبَارِعُ فِي أَنْوَاعِ الْعُلُومِ، كَانَ
حَافِظًا لِكِتَابِ اللَّهِ عَارِفًا بِالْقِرَاءَاتِ، بَصِيرًا بِالْمَعَانِي، فَقِيهًا فِي الْأَحْكَامِ، عَالِمًا بِالسَّنَنِ وَطَرَقِهَا،
صَحِيحًا وَسَقِيمًا، نَاسِخًا وَمَنْسُوخًا، عَارِفًا بِأَقْوَالِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ، عَارِفًا بِأَيَّامِ النَّاسِ
وَأَخْبَارِهِمْ، وَلَهُ مَوْلاَفَاتٌ قِيَمَةٌ مِنْهَا: الْجَامِعُ فِي التَّفْسِيرِ، وَالتَّارِيخُ، أَخَذَ فِقَةَ الشَّافِعِيِّ عَنِ الرَّبِيعِ
وَالزَّعْرَفَانِيِّ، وَلَكِنْ تَفَرَّدَتْهُ لَا تَعْتَبَرُ وَجْهًا فِي الْمَذْهَبِ، تَوَفَّى رَحِمَهُ اللَّهُ سَنَةَ ٣١٠ هـ.
(التَّهْذِيبُ لِلنَّوَوِيِّ: ٩٥/١).

(٢) أَيُّ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ وَالْحَنَابِلَةِ. (الرِّسَالَةُ، ص: ٤٠، التَّشْنِيفُ: ٢٣٨/١، شَرْحُ الْكَوْكَبِ: ١٩٣/١).

(٣) سُورَةُ يُوسُفَ، آيَةُ: ٢.

(٤) قَالَهُ الْحَنْفِيَّةُ وَالْمَالِكِيَّةُ. (فَوَاتِحُ الرَّحْمَتِ: ٢٨٩/١، مَخْتَصَرُ ابْنِ الْحَاجِبِ: ١٧٠/١).

(٥) قَالَ الْقِيُومِيُّ فِي الْمَصْبَاحِ (ص: ٣٣٢، ص، ب، ن): «(مَبْنُوتٌ عَنْهُ الْكَاسُ) مِنْ بَابِ «ضَرَبَ»:
ضَرَفْتُهَا، وَ(الصَّابُونُ): فَاعُولٌ، كَأَنَّهُ اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ ذَلِكَ، لِأَنَّهُ يَصْرِفُ الْأَوْسَاحَ وَالْأَدْنَاسَ، مِثْلَ
(الطَّاعُونَ) اسْمُ فَاعِلٍ، لِأَنَّهُ يَطْعَنُ الْأَرْوَاحَ. وَقَالَ ابْنُ الْجَوَالِقِيِّ: (الصَّابُونُ) أَعْجَمِيٌّ».

مسألة: [في أقسام اللفظ من حيث الاستعمال]

اللفظ: إمّا حقيقة، أو مجاز، أو حقيقة ومجاز باعتبارين. والأمران متفيان قبل الاستعمال.

ولا خلاف في وقوع العلم الأعجمي في القرآن كـ «إبراهيم، وإسماعيل»^(١)، ويحتمل أن لا يسمّى معرباً كما مشى عليه المصنّف هنا، حيث قال: «غير علم»، وأن يسمّى كما مشى عليه في «شرح المختصر»^(٢)، حيث لم يقل ذلك ثمّ، نبّه على أن العلم متفق على وقوعه. وعقب هنا «المجاز» بـ «المعرب» لشبهه به، حيث استعملته العرب فيما لم يضعوه له كاستعمالهم «المجاز» فيما لم يضعوه له ابتداءً.

(مسألة: [في أقسام اللفظ من حيث الاستعمال]

اللفظ المستعمل في معنى: (إمّا حقيقة) فقط، (أو مجاز) فقط، كـ «الأسد» للحيوان المفترس، أو للرجل الشجاع.

(أو حقيقة ومجاز باعتبارين)، كأن وضع لغة لمعنى عام، ثم خصّه الشرع أو العرف بنوع منه كـ «الصوم» في اللغة للإمساك، خصّه الشرع بالإمساك المعروف، و «الدابة» في اللغة لكل ما يربط على الأرض، خصّها العرف العام بذات الحوافر، وأهل العراق بالفرس.

فاستعمله في العام حقيقة لغوية، مجاز شرعي أو عرفي، وفي الخاص بالعكس^(٣). ويمتنع كونه حقيقة ومجازاً باعتبار واحد للتنافي بين الوضع ابتداءً وثانياً، إذ لا يصدق أن اللفظ المستعمل في معنى موضوع له ابتداءً وثانياً.

(والأمران) أي الحقيقة والمجاز (متفيان) عن اللفظ (قبل الاستعمال)، لأنه مأخوذ في حدّهما، فإذا انتفى انتفياً^(٤).

(١) فائدة: قال أبو منصور الجواليقي رحمه الله: «كل أسماء الأنبياء أعجمية إلا أربعة: آدم، وصالح، وشعيب، ومحمد صلى الله عليهم وسلّم تسليماً». (التشنيف: ٢٣٨/١).

(٢) رفع الحاجب للمصنّف (٤١٤/١). حاصل كلام الشارح الظاهر أن بين كلامي المصنّف هنا وفي «شرح المختصر» تنافياً، وليس كذلك، بل يحمل كلامه المطلق ثمّ على المقيد هنا. (النجوم: ٤٢٩/١).

(٣) المحصول للرازي: ٣٤٣/١.

(٤) مثله: في الإحكام (٣٢/١)، وشرح الكوكب (٢٩٤/١)، شرح التنقيح (ص: ١١٢).

[مَحْمَلُ اللَّفْظِ]

ثُمَّ هُوَ مَحْمُولٌ عَلَى عُرْفِ الْمُخَاطَبِ. فِي الشَّرْعِ: الشَّرْعِيُّ لِأَنَّهُ عُرْفُهُ، ثُمَّ الْعُرْفِيُّ الْعَامُّ، ثُمَّ اللَّغَوِيُّ.

وَقَالَ الْغَزَالِيُّ وَالْأَمْدِيُّ: «فِي الْإِثْبَاتِ الشَّرْعِيُّ»، وَفِي النَّفْيِ: الْغَزَالِيُّ: «مُجْمَلٌ»، وَالْأَمْدِيُّ: «اللَّغَوِيُّ».

[مَحْمَلُ اللَّفْظِ]

(ثُمَّ هُوَ) أَيِ اللَّفْظِ (مَحْمُولٌ عَلَى عُرْفِ الْمُخَاطَبِ) بِكَسْرِ «الطَّاءِ»: الشَّارِعُ، أَوْ أَهْلُ الْعُرْفِ، أَوْ اللَّغَةِ. (فَفِي) خُطَابِ (الشَّرْعِ) الْمَحْمُولُ عَلَيْهِ الْمَعْنَى: (الشَّرْعِيُّ، لِأَنَّهُ عُرْفُهُ) أَيِ لِأَنَّ الشَّرْعِيَّ عُرْفُ الشَّرْعِ، لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بُعِثَ لِبَيَانِ الشَّرْعِيَّاتِ. (ثُمَّ) إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعْنَى شَرْعِيًّا، أَوْ كَانَ وَصَرَفَ عَنْهُ صَارَفٌ، فَالْمَحْمُولُ عَلَيْهِ الْمَعْنَى (الْعُرْفِيُّ الْعَامُّ) أَيِ الَّذِي يَتَعَارَفُهُ جَمِيعُ النَّاسِ، بِأَنَّهُ يَكُونُ مَتَعَارَفًا زَمَنَ الْخُطَابِ وَاسْتَمَرَّ، لِأَنَّ الظَّاهِرَ إِرَادَتُهُ لِيَتَبَادَرَهُ إِلَى الْأَذْهَانِ. (ثُمَّ) إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعْنَى عُرْفِيًّا عَامًّا، أَوْ كَانَ وَصَرَفَ عَنْهُ صَارَفٌ، فَالْمَحْمُولُ عَلَيْهِ الْمَعْنَى (اللَّغَوِيُّ)، لِتَعَيُّنِهِ حِينَئِذٍ. فَحَصَلَ مِنْ هَذَا: أَنَّ مَا لَهُ مَعَ الْمَعْنَى الشَّرْعِيَّةِ لَهُ مَعْنَى عُرْفِيٌّ عَامٌّ، أَوْ مَعْنَى لَغَوِيٌّ، أَوْ هُمَا يُحْمَلُ أَوَّلًا عَلَى الشَّرْعِيِّ؛ وَأَنَّ مَا لَهُ مَعْنَى عُرْفِيٌّ عَامٌّ وَمَعْنَى لَغَوِيٌّ يُحْمَلُ أَوَّلًا عَلَى الْعُرْفِيِّ الْعَامِّ^(١).

(وَقَالَ الْغَزَالِيُّ وَالْأَمْدِيُّ) فِيمَا لَهُ مَعْنَى شَرْعِيَّةٌ، وَمَعْنَى لَغَوِيَّةٌ: «مَحْمَلُهُ» (فِي الْإِثْبَاتِ الشَّرْعِيِّ)، وَفَقَّ مَا تَقَدَّمَ؛ (وَفِي النَّفْيِ) - وَعِبَارَتُهُمَا «النَّهْيُ»، وَعَدَلَّ عَنْهُ مَعَ إِرَادَتِهِ لِمُنَاسَبَةِ «الْإِثْبَاتِ» - قَالَ (الْغَزَالِيُّ): «الْلَفْظُ (مُجْمَلٌ) أَيِ لَمْ يَتَضَحَّ الْمَرَادُ مِنْهُ، إِذْ لَا يُمَكِّنُ حَمْلُهُ عَلَى الشَّرْعِيِّ لَوْجُودَ النَّهْيِ، وَلَا عَلَى اللَّغَوِيِّ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بُعِثَ لِبَيَانِ الشَّرْعِيَّاتِ»^(٢)؛ (وَقَالَ (الْأَمْدِيُّ): «مَحْمَلُهُ» (اللَّغَوِيُّ) لِتَعَذُّرِ الشَّرْعِيِّ بِالنَّهْيِ»^(٣).

وَأَجِيبُ: بِأَنَّ الْمَرَادَ بِـ «الشَّرْعِيِّ» مَا يَسْمَى شَرْعًا بِذَلِكَ الْاسْمِ صَحِيحًا كَانَ أَوْ فَاسِدًا، يُقَالُ: «صَوْمٌ صَحِيحٌ»، وَ«صَوْمٌ فَاسِدٌ». وَلَمْ يَذْكُرْ غَيْرَ هَذَا الْقِسْمِ.

(١) قَالَ الْهَنْفِيُّ وَالْمَالِكِيُّ وَالشَّافِعِيُّ وَالْحَنَابِلَةُ.

(فَوَاتِحُ الرِّحْمَوَاتِ: ٣٠٥/١، شَرْحُ التَّقْيِيقِ، ص: ١١٢، التَّشْنِيفُ: ٢٤٠/١، شَرْحُ الْكَوْكَبِ: ٢٩٩/١).

(٢) الْمُسْتَصْفَى لِلْغَزَالِيِّ: ٦٩١/١.

(٣) الْإِحْكَامُ لِلْأَمْدِيِّ: ٢٣/١.

[تَعَارُضُ الْمَجَازِ الرَّاجِحِ وَالْحَقِيقَةِ الْمَرْجُوحَةِ]

وفي تَعَارُضِ الْمَجَازِ الرَّاجِحِ وَالْحَقِيقَةِ الْمَرْجُوحَةِ

مثال الإثبات: منه حديث مسلم عن عائشة: «دَخَلَ عَلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ، فَقَالَ: هَلْ عِنْدَكُمْ شَيْءٌ؟ قُلْنَا: لَا، قَالَ: فَإِنِّي إِذْنُ صَائِمٌ»^(١). فيُحْمَلُ عَلَى الصَّوْمِ الشَّرْعِيِّ، فَيُقْبَدُ صَحَّتُهُ، وَهُوَ نَفْلٌ بَنِيَّةٌ مِنَ النَّهَارِ^(٢).

ومثال النهي: منه حديث الصحيحين أَنَّهُ ﷺ «نَهَى عَنْ صِيَامِ يَوْمَيْنِ: يَوْمِ الْفِطْرِ وَيَوْمِ النَّحْرِ»^(٣). وسيأتي في مبحث «المجمل»^(٤) خلاف في تقديم المجاز الشرعي على المسمى اللغوي.

[تَعَارُضُ الْمَجَازِ الرَّاجِحِ وَالْحَقِيقَةِ الْمَرْجُوحَةِ]

(وفي تَعَارُضِ الْمَجَازِ الرَّاجِحِ وَالْحَقِيقَةِ الْمَرْجُوحَةِ)^(٥) بَأَنْ غَلَبَ اسْتِعْمَالُ الْمَجَازِ عَلَيْهَا

(١) رواه مسلم في الصيام، باب جواز صوم النافلة بنية من النهار (٢٧٠٧)، وأبو داود في الصيام، باب في الرخصة في ذلك (٢٤٥٥)، والترمذي في الصوم، باب صيام المتطوع بغير تبين (٧٣٣)، والنسائي في الصيام، باب النية في الصيام (٢٣٢٤).

(٢) اختلف العلماء في صحة صوم التطوع بنية من النهار على مذهبين: الأول: يصح إذا لم يأت شيئاً من المفطرات، قال الحنفية والشافعية والحنابلة. الثاني: لا يصح إلا بنية من الليل، قاله المالكية والظاهرية. (المغني لابن قدامة: ١٠/٣)، مغني المحتاج: ١/٦٢٢، الكافي لابن عبد البر، ص: ١٢٠، فتح باب العناية: ١/٥٥٨.

(٣) رواه البخاري في الصوم، باب صوم يوم النحر (١٩٩٥)، ومسلم في الصيام، باب النهي عن صوم يوم الفطر ويوم الأضحي (١٦٦٧)، وأبو داود في الصيام، باب في صوم العيدين (٢٤١٦)، والترمذي في الصوم، باب ما جاء في كراهية الصوم يوم الفطر والنحر (٧٧١)، وابن ماجه في الصوم، باب في النهي عن صيام يوم الفطر والأضحي (١٧٢٢).

قال الإمام النووي رحمه الله في شرح مسلم (٢٥٧/٨): «أجمع العلماء على تحريم صيام هذين اليومين بكل حال سواء صامها عن نذر أو تطوع أو كفارة أو غير ذلك. ولو نذر صومهما متعمداً لعييهما قال الشافعي والجمهور: لا ينعقد نذره، ولا يلزمه قضاؤهما. وقال أبو حنيفة: ينعقد، ولا يلزمه قضاؤهما، فإن صامهما أجزأه. وخالف الناس كلهم في ذلك». (المغني لابن قدامة: ١٠/٣).

(٤) انظر: «المسمى الشرعي مقدّم على غيره»: ٤٣٧/١.

(٥) لتعارض الحقيقة والمجاز أربعة أقسام: الأول: أن يكون المجاز مرجوحاً لا يفهم إلا بقرينة كـ «الأسد» للشجاع، فتقدم الحقيقة وفاقاً. الثاني: أن يغلب استعمال المجاز حتى يساوي الحقيقة، =

أقوال، ثالثها الْمُخْتَارُ: «مُجْمَلٌ».

[ثَبُوتُ حُكْمٍ يُمَكِّنُ كَوْنَهُ مُرَادَ الْخِطَابِ مَجَازاً لَا يَدُلُّ عَلَيْهِ]

وُثُبُوتُ حُكْمٍ يُمَكِّنُ كَوْنَهُ مُرَاداً مِنْ خِطَابٍ مَجَازاً لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ

(أقوال): قال أبو حنيفة: «الحقيقةُ أَوْلَى في الحملِ لأصالتها»^(١).

١٣٤

وأبو يوسف: «المَجَازُ أَوْلَى لِغَلَبَتِهِ»^(٢).

(ثالثها الْمُخْتَارُ): «اللفظ (مُجْمَلٌ)، لا يُحْمَلُ على أَحَدِهِمَا إِلَّا بِقَرِينَةٍ، لِرُجْحَانِ كُلِّ

مِنْهُمَا مِنْ وَجْهِ»^(٣).

مثاله: حَلَفَ «لَا يَشْرَبُ مِنْ هَذَا النَّهْرِ» - فالحقيقةُ المتعاهدةُ: الكَرْعُ مِنْهُ بَفِيهِ، كما يَفْعَلُ كَثِيرٌ مِنَ الرُّعَاءِ، وَالْمَجَازُ الْغَالِبُ: الشَّرْبُ بِمَا يُغْتَرَفُ مِنْهُ كَالْإِنَاءِ - وَلَمْ يَنْوَ شَيْئاً، فَهَلْ يَحْنَثُ بِالْأَوَّلِ دُونَ الثَّانِي، أَوِ الْعَكْسَ، أَوْ لَا يَحْنَثُ بِوَاحِدٍ مِنْهُمَا؟ الْأَقْوَالُ^(٤).

فَإِنْ هُجِرَتِ الْحَقِيقَةُ قُدِّمَ الْمَجَازُ عَلَيْهَا اتِّفَاقاً، كَمَنْ حَلَفَ «لَا يَأْكُلُ مِنْ هَذِهِ النَّخْلَةِ»، فَيَحْنَثُ بِشِمْرِهَا، دُونَ خَشَبِهَا الَّذِي هُوَ الْحَقِيقَةُ الْمَهْجُورَةُ، حَيْثُ لَا نِيَّةَ. وَإِنْ تَسَاوَيْتَا قُدِّمَتِ الْحَقِيقَةُ اتِّفَاقاً، كَمَا لَوْ كَانَتْ غَالِبَةً.

[ثَبُوتُ حُكْمٍ يُمَكِّنُ كَوْنَهُ مُرَادَ الْخِطَابِ مَجَازاً لَا يَدُلُّ عَلَيْهِ]

(وُثُبُوتُ حُكْمٍ) بِالْإِجْمَاعِ مَثَلًا (يُمَكِّنُ كَوْنَهُ) أَيِ الْحُكْمِ (مُرَاداً مِنْ خِطَابٍ)، لَكِنْ يَكُونُ الْخِطَابُ فِي ذَلِكَ الْمُرَادِ (مَجَازاً، لَا يَدُلُّ) الثَّبُوتُ الْمَذْكُورُ (عَلَى أَنَّهُ) أَيِ الْحُكْمِ هُوَ

= فَتَقَدَّمَ الْحَقِيقَةُ أَيْضاً وَفَاقاً لِعَدَمِ رُجْحَانِ الْمَجَازِ عَلَيْهَا كِ «النِّكَاحِ» يُطْلَقُ عَلَى الْعَقْدِ وَالْوُطْءِ مُتَسَاوِيًا. الثَّالِثُ: أَنْ يَكُونَ الْمَجَازُ رَاجِحاً وَالْحَقِيقَةُ مُمَاتَةً لَا تُرَادُ فِي الْعُرْفِ، فَيَقْدَّمُ الْمَجَازُ وَفَاقاً، لِأَنَّهُ إِنَّمَا حَقِيقَةٌ شَرْعِيَّةٌ كِ «الصَّلَاةِ»، أَوْ عَرَفِيَّةٌ كِ «الدَّابَّةِ». الرَّابِعُ: أَنْ يَكُونَ الْمَجَازُ رَاجِحاً وَالْحَقِيقَةُ قَدْ تَتَعَاهَدُ فِي بَعْضِ الْأَوْقَاتِ، فَهُوَ مَحَلُّ الْخِلَافِ عِنْدَ الْأَكْثَرِ، خِلَافاً لِلرَّازِي فِي جَعْلِهِ ذَلِكَ الْقِسْمَ الثَّانِي. (نَهَايَةُ السُّوْلِ: ١٣١٧، التَّشْنِيفُ: ٢٤١/١، شَرْحُ الْكُوكَبِ: ١٩٧/١).

(١) فَوَاتِحُ الرَّحْمُوتِ: ٣٠٢/١.

(٢) وَبِهِ قَالَ أَيْضاً الْمَالِكِيُّ وَالْحَنَابِلَةُ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الشَّيْبَانِيُّ مِنَ الْحَنْفِيَّةِ.

(فَوَاتِحُ الرَّحْمُوتِ: ٣٠٢/١، شَرْحُ التَّنْقِيحِ، ص: ١١٩، شَرْحُ الْكُوكَبِ: ١٩٥/١).

(٣) قَالَهُ الشَّافِعِيَّةُ. (نَهَايَةُ السُّوْلِ: ٣١٦/١، التَّشْنِيفُ: ٢٤١/١، غَايَةُ الْوُصُولِ، ص: ٥١).

(٤) أَيِ ثَلَاثَةٍ: الْأَوَّلُ: يَحْنَثُ بِكُلِّ مِنْهُمَا حَمَلاً لِلْفِظِ عَلَى مَعْنِيَّتِهِ، قَالَهُ الشَّافِعِيَّةُ.

=

المُرَادُ منه، بَلْ يَبْقَى الْخِطَابُ عَلَى حَقِيقَتِهِ، خِلَافاً لِلْكَرْخِيِّ، وَالْبَصْرِيِّ.

(المُرَادُ منه) أي من الخطاب، (بَلْ يَبْقَى الْخِطَابُ عَلَى حَقِيقَتِهِ)، لعدم الصارفِ عنها^(١).
(خِلَافاً لِلْكَرْخِيِّ) مِنَ الْحَنْفِيَّةِ، (وَالْبَصْرِيِّ) أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^(٢) مِنَ الْمَعْتَزَلَةِ فِي قَوْلِهِمَا: «يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ، فَلَا يَبْقَى الْخِطَابُ عَلَى حَقِيقَتِهِ، إِذْ لَمْ يَظْهَرْ مُسْتَنَدٌ لِلْحُكْمِ الثَّابِتِ غَيْرُهُ».
مثاله: وجوبُ التَّيَمُّمِ عَلَى الْمَجَامِعِ الْفَاقِدِ لِلْمَاءِ إجماعاً، يُمكنُ كونه مراداً من قوله تعالى ﴿أَوْ لَمَسْتُمُ الْمَاءَ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا﴾^(٣)، لكن على وجه الْمَجَازِ، لأنَّ «المَلَامَسَةَ» حَقِيقَةٌ فِي الْجَسِّ بِالْيَدِ، مَجَازٌ فِي الْجَمَاعِ.

فَقَالَا: «المراد الجماع، وتكون الآيةُ مُسْتَنَدٌ لِإِجْمَاعٍ، إِذْ لَا مُسْتَنَدَ غَيْرُهَا وَإِلَّا لَذِكْرٍ، فَلَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ اللَّمَسَ يَنْقُضُ الْوُضُوءَ».

وَأُجِيبَ: بِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمُسْتَنَدُ غَيْرُهَا، وَاسْتَفْنَى عَنْ ذِكْرِهِ بِذِكْرِ الْإِجْمَاعِ كَمَا هُوَ الْعَادَةُ، فَالْلَّمَسُ فِيهَا عَلَى حَقِيقَتِهِ، فَتَدُلُّ عَلَى نَقْضِهِ الْوُضُوءَ وَإِنْ قَامَتْ قَرِينَةٌ عَلَى إِرَادَةِ الْجَمَاعِ أَيْضاً بِنَاءً عَلَى الرَّاجِحِ أَنَّهُ يَصَحُّ أَنْ يُرَادَ بِاللَّفْظِ حَقِيقَتُهُ وَمَجَازُهُ مَعاً^(٤)، دَلَّتْ عَلَى مَسْأَلَةِ الْإِجْمَاعِ أَيْضاً، وَقَدْ قَالَ الشَّافِعِيُّ بِدَلَالَتِهَا عَلَيْهِمَا، حَيْثُ حَمَلَ «المَلَامَسَةَ» فِيهَا عَلَى الْجَسِّ بِالْيَدِ وَالْوُطْءِ.

= الثاني: يَحْنُثُ بِالْكَرْعِ، دُونَ الْاِغْتِرَافِ حَمَلًا لَهُ عَلَى الْحَقِيقَةِ، قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ.

الثالث: يَحْنُثُ بِالْاِغْتِرَافِ دُونَ الْكَرْعِ تَغْلِيْبًا لِلْمَجَازِ، قَالَ الْمَالِكِيُّ وَالْحَنَابِلَةُ وَأَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ.

(فَوَاتِحُ الرَّحْمَتِ: ٣٠٣/١، شَرْحُ التَّنْقِيحِ، ص: ١١٩، غَايَةُ الْوَصْلِ، ص: ٥٢، شَرْحُ الْكَوْكَبِ: ١/١٩٦).

(١) قَالَ الْمَالِكِيُّ وَالشَّافِعِيُّ وَغَيْرُهُمْ. (الْمَحْصُولُ: ٤١٧/١، شَرْحُ التَّنْقِيحِ، ص: ١١٤).

(٢) وَالْبَصْرِيُّ: هُوَ الْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْبَصْرِيُّ الْحَنْفِيُّ الْمَعْتَزَلِيُّ، شَيْخُ الْمُتَكَلِّمِينَ وَالْمَعْتَزَلَةِ، أَخَذَ الْاِعْتِرَالَ عَنْ أَبِي هَاشِمٍ، وَلَا زَمَ الْكَرْخِيَّ طَوِيلًا، وَلَهُ تَصَانِيفٌ كَثِيرَةٌ فِي الْاِعْتِرَالِ وَالْفَقْهِ وَالْكَلَامِ، مِنْهَا: شَرْحُ أَصُولِ الْخَمْسَةِ، تُوْفِيَ رَحِمَهُ اللَّهُ سَنَةَ ٣٦٩ هـ.

(شَذَرَاتُ الذَّهَبِ: ٦٨/٣).

(٣) سُورَةُ الْمَائِدَةِ، آيَةُ ٦.

(٤) عِنْدَ الْمَالِكِيِّ وَالشَّافِعِيِّ وَالْحَنَابِلَةِ، خِلَافًا لِلْحَنْفِيَّةِ.

(فَوَاتِحُ الرَّحْمَتِ: ٢٩٥/١، التَّشْنِيفُ: ٢٤٢/١، شَرْحُ التَّنْقِيحِ، ص: ١١٤).

مسألة: [الكناية]

الكناية: لفظ استعمل في معناه مُراداً منه لازم المعنى. فهي حقيقة. فإن لم يُرد المعنى، وإنما عبّر بالملزوم عن اللازم فهو مجاز.

[التّعريض]

والتّعريض: لفظ استعمل في معناه ليُلَوِّحَ بغيره.....

(مسألة: [الكناية])

الكناية: لفظ استعمل في معناه مُراداً منه لازم المعنى) نحو « زيدٌ طويلُ النَّجادِ » مراداً منه طويلُ القامة، إذ طولها لازم لطول النَّجاد: أي حِمائل السيف.
(فهي حقيقة) لاستعمال اللفظ في معناه وإن أُريدَ منه اللازم.
(فإن لم يُرد المعنى) باللفظ، (وإنما عبّر بالملزوم عن اللازم فهو) أي اللفظ حينئذٍ (مجاز)، لأنه استعمل في غير معناه: أي الأوّل^(١).

[التّعريض]

(والتّعريض: لفظ استعمل في معناه ليُلَوِّحَ) بفتح الواو: أي للتلويح (بغيره) كما في قوله تعالى حكاية عن الخليل عليه الصلاة والسلام ﴿بَلْ فَعَلَكُمْ كَيْدُكُمْ هَذَا﴾^(٢). نَسَبَ الفعل إلى كبير الأصنام الْمُتَّخِذَةِ إِلَهَةً، كَأَنَّهُ غَضِبَ أَنْ تُعْبَدَ الصُّغَارُ معه، تلويحاً لقومه العابدين لها بأنها لا

(١) قَسَمَ علماء المعاني والبيان اللفظ على ثلاثة أقسام: صريح، وكناية، وتعريض، ثم إن العلماء اختلفوا في الكناية هل هي حقيقة أم مجاز على أربعة مذاهب:

الأول: أن الكناية حقيقة إن استعمل اللفظ في معناه الموضوع له أولاً، وأُريدَ لازم معناه، ومجاز إن لم يُرد المعنى الحقيقي، قاله الشافعية والحنابلة.

الثاني: أنها مجاز مطلقاً، وهو مقتضى كلام الزمخشري في تفسير الآية (٢٣٥) من البقرة.

الثالث: أنها حقيقة مطلقاً، قاله ابن عبد السلام، وعزاه الكراني للجمهور.

الرابع: أنها ليست بحقيقة ولا مجاز، قاله السكاكي، وتبعه القزويني في التلخيص.

(التشنيف: ٢٤٣/١، غاية الوصول، ص: ٥٢، شرح الكوكب: ١/١٩٩).

(٢) سورة الأنبياء، الآية: ٦٣.

فهو حقيقةً أبداً.

﴿١٣٦﴾ تصلح أن تكونَ إلهةً لما يَعْلَمُونَ إذا نظروا بعقولهم من عجزٍ كبيرٍها عن ذلك الفعل: أي كسرٍ صغارها، فضلاً عن غيره، والإله لا يكونُ عاجزاً.

(فهو) أي التعريضُ (حقيقةً^(١) أبداً)^(٢)، لأنَّ اللفظَ فيه لم يُستعمل في غير معناه، بخلافه في الكناية كما تقدّم.

(١) قاله المالكية والشافعية والحنابلة وغيرهم.

(الضياء اللامع: ٢/٢٨٩، البحر: ٢/٢٥١، التشنيف: ١/٢٤٣، شرح الكوكب: ١/٢٠٢).

(٢) قال شيخ الإسلام رحمه الله في غاية الوصول (ص: ٥٢): «التعريضُ ثلاثة أقسام: حقيقةٌ ومجازٌ وكنايةٌ كما صرح به السكاكي، والأصلُ [يعني المصنّف هنا] جرى على أنه حقيقةٌ أبداً، وما ذكر من أنه حقيقةٌ ومجازٌ وكنايةٌ هو بالنسبةِ المعنى الحقيقي أو المجازي أو الكنائي، أمّا بالنسبةِ للمعنى التعريضي فلم يُفده اللفظُ، وإنّما أفادَ سياقَ الكلام.

وتعريفُ الكناية والتعريضُ بما ذكر مأخوذٌ من البيهقيين، وهما مُقابلان للصحيح.

وأما عند الأصوليين والفقهاء: فالكنايةُ: ما احتملَ المرادَ وغيره كـ «أنتِ خليةٌ» في الطلاق.

والتعريضُ: ما ليس صريحاً ولا كنايةً كقولهم في باب القذف: يا ابنَ الحلالِ.

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

الْحُرُوف

الحُرُوف

أحدها: «إذن» قال سيبويه: «للجواب والجزاء»، قال الشَّلَوِيُّ: «دائماً»،
 والفارسي: «غالباً».

الثاني: «إن»: للشرط، والنفي، والزيادة.

(الحُرُوف)

أي هذا مبحث الحروف التي يحتاج الفقيه إلى معرفة معانيها، لكثرة وقوعها في الأدلة،
 لكن سيأتي منها أسماء، ففي التعبير بها تغليب للأكثر. في خط المصنّف عدّها بالقلم الهندي
 اختصاراً في الكتابة، وفي بعض النسخ بالقلم المعتاد، ولنمّش عليه لوضوحه: (أحدها: «إذن»)
 من نواصب المضارع^(١). (قال سيبويه: «للجواب والجزاء»): (قال الشَّلَوِيُّ^(٢): «دائماً»، و)
 قال (الفارسي: «غالباً»). وقد تتمخّض للجواب، فإذا قلت لِمَنْ قال أوزك: «إذن أكرمك»،
 فقد أجبتّه، وجعلت إكرامك جزاء زيارته، أي: إن زرتني أكرمك. وإذا قلت لِمَنْ قال أجبك:
 «إذن أصدّقك»، فقد أجبتّه فقط عند الفارسي. ومدخول «إذن» فيه مرفوع، لانتفاء استقباله
 المشترط في نصبها. ويتكلّف الشَّلَوِيُّ في جعل هذا مثلاً للجزاء أيضاً، أي إن كنت قلت
 ذلك حقيقة صدقتك. وسيأتي عدّها من مسالك العلة، لأن الشرط علة للجزاء^(٣).

(الثاني: «إن») بكسر الهمزة وسكون النون: ١- (للشرط) أي لتعليق حصول مضمون جملة

بحصول مضمون أخرى، نحو ﴿إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾^(٤).

٢- (والنفي) نحو ﴿إِنْ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾^(٥)، ﴿إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا الْحُسْنَى﴾^(٦) أي ما.

٣- (والزيادة) نحو «ما إن زيد قائم، ما إن رأيت زيدا».

(١) تنصب «إذن» المضارع بشرط تصديرها، واستقباله، واتصالها أو انفصالها بالقسم أو بـ «لا»
 الناهية. (الإتقان: ١/ ٤٧٤).

(٢) والشَّلَوِيُّ: هو عمر بن محمد بن عمر الأندلسي الأزدي الإشبيلي، أبو علي النحوي، والشَّلَوِيُّ
 لقبه، ومعناه بلغة الأندلس: الأبيض الأشقر، إمام العربية في عصره، صاحب مؤلفات منها: تعليق
 على كتاب سيبويه، والتوطئة في النحو، توفي رحمه الله سنة ٦٤٥هـ. (شذرات الذهب: ٥/ ٢٣٢).

(٣) انظر: «المسلك الثاني: النص»: ٢٢٣/ ٢.

(٤) سورة الأنفال، الآية: ٣٨.

(٥) سورة الملك، الآية: ٢٠.

(٦) سورة التوبة، الآية: ١٠٧.

الثالث: «أَوْ»: للشك، والإنهايم، والتخيير، ومطلق الجمع، والتقسيم، وبمعنى «إلى»، والإضراب كـ «بَلْ»، قال الحريري: «والتقريب نحو: ما أدري أسلم أو ودَّع». الرابع: «أَيُّ» بالفتح والسكون: للتفسير، ولنداء القريب أو البعيد أو المتوسط أقوال.

(الثالث: «أَوْ») من حروف العطف: ١- (لِلشَّكِّ) من المتكلم، نحو ﴿قَالُوا لَيْسَ بِنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾^(١). ٢- (وَالْإِنْهَامِ) على السامع، نحو ﴿أَنْتُمْ أَهْلُ نَارٍ كَيْلًا أَوْ نَارًا﴾^(٢). ٣- (والتخيير) بين المعطوفين سواء امتنع الجمع بينهما نحو «خُذْ مِنْ مَالِي تَوْبًا أَوْ دِينَارًا»، أم جاز نحو «جالس العلماء أو الوعاظ». وقصر ابن مالك وغيره التخيير على الأول، وسموا الثاني بـ «الإباحة»^(٣). ٤- (ومطلق الجمع) كـ «الواو» نحو:

وقد زعمت ليلى بأني فاجرٌ لِنَفْسِي ثِقَاها أَوْ عَلَيَّهَا فُجُورُها. أي: وعليها. ٥- (والتقسيم) نحو «الكلمة: اسم أو فعل أو حرف» أي مقسمة إلى الثلاثة تقسيم الكلّي إلى جزئياته، فيصدق على كل منها. ٦- (وبمعنى «إلى») فينصب بعدها المضارع بـ «أن» مضمرة، نحو «لَأَزِمَنَّكَ أَوْ تَقْضِيَنِي دِينِي» أي إلى أن تقضييني. ٧- (وَالْإِضْرَابِ كـ «بَلْ»)، نحو ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ بَنِي إِسْرَءِيلَ أَنِ ابْعَثْ كُلًّا مِّنْهُمْ﴾^(٤) أي بل يزيدون. ٨- (قال الحريري)^(٥): «والتقريب نحو: ما أدري أسلم أو ودَّع»، هذا يقال لمن قصر سلامه كالوداع، فهو من تجاهل العارف، والمراد تقريب السلام لقصره من الوداع، ونحوه «وما أدري أأذن أو أقام» لمن أسرع في الأذان كالإقامة.

(الرابع: «أَيُّ» بالفتح) للهمزة (والسكون) للياء: ١- (للتفسير) بمفرد نحو «عندي عَسَجْدٌ أَيُّ دَهَبٍ»، وهو عطف بيان أو بدل، أو بجملة نحو:

وَتَرْمِيَنِي بِالطَّرْفِ أَيُّ أَنْتَ مُذْنِبٌ وَتَقْلِيَنِي لَكِنْ إِيَّاكَ لَا أَقْلِي

(١) سورة الكهف، الآية: ١٩.

(٢) سورة يونس، الآية: ٢٤.

(٣) ليس المراد بها الإباحة الشرعية، بل العقلية أو العرفية، لأن الكلام في معنى «أو» لغة قبل ظهور الشرع في أي وقت كان وعند أي قوم كانوا. (النجوم اللوامع: ٤٣٩/١).

(٤) سورة الصافات، الآية: ١٤٧.

(٥) والحريري: هو القاسم بن علي بن محمد أبو محمد البصري الحريري، أحد الأئمة في الأدب واللغة، فريد عصره، فاق الأقران بالذكاء والفصاحة، وكان غنياً، وله تأليف حسنة منها: المقامات، درة الغواص، توفي رحمه الله سنة ٥١٦ هـ على الأصح. (شذرات الذهب: ٥٠/٤).

الخامس: «أَيُّ» بالتشديد: للشرط، والاستفهام، وموصولة، ودالة على معنى الكمال، وموصلة لنداء ما فيه «أَلْ».

ف «أَنْتَ مُذْنِبٌ» تفسير لما قبله، إذ معناه: تنظر إليّ نظر مغضب، ولا يكون ذلك إلا عن ذنب. واسم «لكن» ضمير الشأن، وقُدِّم المفعول من خبرها لإفادة الاختصاص: أي لا أتركك بخلاف غيرك.

٢- (ولنداء القريب أو البعيد أو المتوسط أقوال)^(١)، ويدلّ للأول ما في حديث الصحيحين في آخر أهل الجنة دخولاً، وأدناهم منزلة، فيقول: «أَيُّ رَبٍّ، أَيُّ رَبٍّ»^(٢)، وقد قال تعالى ﴿فَإِنِّي قَرِيبٌ﴾^(٣). وقيل: «لا يدلّ لجواز نداء القريب بما للبعد توكيداً»^(٤).

(الخامس: «أَيُّ») بالفتح و (بالتشديد) اسم: ١- (للشرط) نحو ﴿أَيُّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتَ فَلَا عُدْوَةَ عَلَيَّ﴾^(٥). ٢- (والاستفهام) نحو ﴿أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَلَوَءَ يَمِينًا﴾^(٦). ٣- (وموصولة) نحو ﴿ثُمَّ لَنَزَعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَهْبَئًا أَشَدَّ﴾^(٧) أي الذي هو أشد. ٤- (ودالة على معنى الكمال) بأن تكون صفة لنكرة، أو حالاً من معرفة، نحو «مررت برجلٍ أي رجلٍ، أو بعالمٍ أي عالمٍ» أي

(١) أي ثلاثة، الأول: أنه لنداء القريب، قاله المبرّد، والزمخشري، والشارح؛ الثاني: أنه لنداء البعيد، قاله سيويه، وابن مالك، والزركشي، وشيخ الإسلام؛ الثالث: أنه للمتوسط، قاله ابن برهان. (المقتضب للمبرّد: ٢٣٣/٤، شرح الكافية: ١٢٨٨/٣، كتاب سيويه: ٢٢٩/٢، التشنيف: ٢٥٠/١، غاية الوصول، ص: ٥٢).

(٢) رواه البخاري في التوحيد، باب قول الله تعالى ﴿وَيَوْمَ يُنْفَخُ الْأَوَّلُ﴾ (٦٨٨٥)، ومسلم في الإيمان، باب آخر أهل النار خروجاً (٤٦٠)، والترمذي في صفة جهنم، باب ما جاء أن النار نفسين (٢٥٩٥)، وابن ماجه في الزهد، باب صفة الجنة (٤٣٣٩).

(٣) سورة البقرة، الآية: ١٨٦.

(٤) قال العراقي في الغيث الهامع (٢٠٦/١): «وهو الراجع، ونقله ابن مالك عن سيويه».

(٥) قال العراقي في الغيث الهامع (٢٠٧/١): «قال الزركشي [في التشنيف: ٢٥٠/١]: كان ينبغي ذكر «إي» بكسر الهمزة وسكون الباء، ليستوفي جميع أقسامها. وهي حرف جواب بمعنى «نعم» ولا إيجاب بها إلا مع القسم في جواب الاستفهام كقوله تعالى [في سورة يونس، الآية: ٥٣]: ﴿أَحَقُّ مُؤَقَّلٌ إِي وَرَقٌ؟ قُلْتُ [أي العراقي]: احتياج الفقيه لهذه اللفظة نادر، فلذلك لم يذكرها».

(٦) سورة القصص، الآية: ٢٨.

(٧) سورة التوبة، الآية: ١٢٤.

(٨) سورة مريم، الآية: ٦٩.

السَّادِسُ: «إِذْ» اسمٌ للماضي: ظرفاً، ومفعولاً به، وبدلاً من المفعول، ومُضافاً إليها اسمُ زَمَانٍ؛ وللمُستقبل في الأصح.
وتردُّ للتعليل حرفاً أو ظرفاً، وللمُفاجأة وفاقاً لِسَيَوْنِهِ.

كامل في صفات الرجولية أو العلم، و«مررتُ بزيدٍ أي رجلٍ، أو أيِّ عالمٍ» أي كاملٍ في صفات الرجولية أو العلم. ٥- (وَوُضِلَّةٌ لِنَدَاءٍ مَا فِيهِ «أَلْ») نحو ﴿يَأَيُّهَا النَّاسُ﴾^(١).

(السَّادِسُ: «إِذْ» اسمٌ للماضي: ١- ظرفاً) نحو «جئتُك إذ طلعت الشمسُ» أي وقتَ طلوعِها.
٢- (ومفعولاً به)^(٢) نحو ﴿وَأَذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا فَكَثَرْتُمْ﴾^(٣) أي اذكُرُوا حالَتكم هذه. ١٣٩
٣- (وبدلاً من المفعول به) نحو ﴿أَذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَعَلَ فِيكُمْ أَنْبِيَاءَ﴾^(٤)، أي اذكُرُوا النعمة التي هي الجعلُ المذكور. ٤- (ومضافاً إليها اسمُ زَمَانٍ) نحو ﴿رَبَّنَا لَا تُغِثْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾^(٥).

٥- (وللمستقبل في الأصح)^(٦)، نحو ﴿مُسَوِّفٌ يَقْلُمُونَ، إِذِ الْأَغْلُلُ فِي أَعْنَاقِهِمْ﴾^(٧).

وقيل: «ليست للمستقبل، واستعمالها فيه في هذه الآية، لتحقيق وقوعه كالماضي»^(٨).

٦- (وتردُّ للتعليل حرفاً) كاللام، (أو ظرفاً)^(٩) بمعنى «وقت»، والتعليلُ مستفادٌ من قوَّة الكلام قولان، نحو «ضربتُ العبدَ إذ أساء» أي لإساءته أو وقتَ إساءته، وظاهرُ أن الضربَ

(١) سورة البقرة، الآية: ٢١.

(٢) هو ما عليه طائفة منهم الأخفش بناءً على خروج «إِذْ» عن الظرفية. وأما على قول الجمهور من ملازميتها للظرفية إلا إذا أضيف إليها زمنٌ كـ «يومئذ»، فلا يأتي فيها ذلك، بل هي مؤولةٌ بما يرُدُّها إلى الظرفية. (النجوم اللوامع: ١/٤٤٣).

(٣) سورة الأعراف، الآية: ٨٦.

(٤) سورة المائدة، الآية: ٢٠.

(٥) سورة آل عمران، الآية: ٨.

(٦) قاله ابنُ مالك، وجمعٌ من المتأخرين، واختاره المصنف، وشيخُ الإسلام.

(شرح التسهيل: ٢/٢١٠، غاية الوصول، ص: ٥٤).

(٧) سورة غافر، الآية: ٧١.

(٨) قاله الأكثرون من الشافعية والحنابلة، واختاره ابنُ عطية، والزمخشري، والزركشي.

(التشيف: ١/٢٥١، شرح الكوكب: ١/٢٧٥).

(٩) قال شيخ الإسلام في غاية الوصول (ص: ٥٤): «وقيل: حرفاً».

السابع: «إذا»: للمفاجأة حرفاً وفقاً للأخفش وابن مالك، وقال المبرّد وابن عصفور: «ظرف مكان»، والزجاج والزمخشري: «ظرف زمان».....

وقت الإساءة لأجلها. ٧- (وللمفاجأة) بأن تكون بعد «بينا» أو «بينما» (وفقاً لسيبويه) حرفاً، كما اختاره ابن مالك^(١)، وقيل: «ظرف مكان»، وقال أبو حيان: «ظرف زمان». واستغنى المصنف عن حكاية هذا الخلاف بحكاية مثله في «إذا» الأصلية في المفاجأة.

مثال ذلك: «بينا - أو بينما - أنا واقف إذ جاء زيد» أي فاجأ مجيئه وقوفي، أو مكانه، أو زمانه. وقيل: «ليست للمفاجأة، وهي في ذلك ونحوه زائدة للاستغناء عنها، كما تركها منه كثير من العرب».

السابع: «إذا»: للمفاجأة) بأن تكون بين جملتين ثانيتهما ابتدائية (حرفاً وفقاً للأخفش^(٢) وابن مالك^(٣)).

وقال المبرّد^(٤) وابن عصفور^(٥): «ظرف مكان»^(٦).

١٤٠

والزجاج والزمخشري: «ظرف زمان»^(٧).

مثال ذلك: «خرجت فإذا زيد واقف» أي فاجأ وقوفه خروجي، أو مكانه، أو زمانه. ومن قدر على القولين الأخيرين - «ففي ذلك المكان أو الزمان وقوفه» - اقتصر على بيان معنى

(١) قاله الشافعية والحنابلة. (الكتاب: ١٥٨/٢، شرح التسهيل: ٢/٢١٠، غاية الوصول، ص: ٥٤، شرح الكوكب: ٢٧٦/١).

(٢) والأخفش: هو سعيد بن مسعدة المجاشعي البلخي النحوي أبو الحسن، الأخفش الأوسط، أخذ النحو عن خليل وسيبويه، أشهر كتبه: تفسير معاني القرآن، الاشتقاق، توفي رحمه الله تعالى سنة ٢١٠هـ. (شذرات الذهب: ٣٦/٢).

(٣) قاله الحنفية والشافعية والحنابلة. (فواتح الرحموت: ١/٣٦٤، غاية الوصول، ص: ٥٤، الإتيان: ١/٤٦٩، شرح الكوكب: ٢٧٢/١).

(٤) والمبرّد: هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي البصري أبو العباس، المبرّد، إمام النحو واللغة، أشهر مصنفاته: الكامل، ومعاني القرآن، توفي رحمه الله سنة ٢٨٥هـ. (شذرات الذهب: ٢/١٩٠).

(٥) وابن عصفور: هو علي بن عصفور بن مؤمن أبو علي النحوي الحضرمي الإشبلي، حامل لواء العربية في زمانه بالأندلس، كان أصبر الناس على المطالعة، توفي رحمه الله سنة ٦٦٩هـ. (شذرات الذهب: ٣/٣٣٠).

(٦) الإتيان للسيوطي: ١/٤٦٩، الكامل للمبرّد: ٣/١٣٥٣.

(٧) معاني القرآن للزجاج (١/٦٣)، الإتيان للسيوطي (١/٤٦٩).

وَتَرِدُ ظَرْفًا لِلْمُسْتَقْبَلِ مُضْمَنَةً مَعْنَى الشَّرْطِ غَالِبًا. وَتَدْرُ مَجِيئُهَا لِلْمَاضِي وَالْحَالِ.
الثَّامِنُ: «الْبَاءُ»: لِلإِلصَاقِ حَقِيقَةً وَمَجَازًا، وَالتَّعْدِيَةِ، وَالِاسْتِعَانَةِ، السَّبَبِيَّةِ،

الظَرْفِ، وَتَرَكَ مَعْنَى الْمَفَاجَأَةِ. وَهَلِ «الفاء» فِيهَا زَائِدَةٌ لَازِمَةٌ أَوْ عَاطِفَةٌ؟ قَوْلَانِ^(١).
(وَتَرِدُ ظَرْفًا لِلْمُسْتَقْبَلِ مُضْمَنَةً مَعْنَى الشَّرْطِ غَالِبًا)^(٢)، فَجَبَابٌ بِمَا يُصَدَّرُ بِالْفَاءِ نَحْوُ ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ﴾، وَالْجَوَابُ ﴿فَنَسِيخٌ﴾^(٣).

وَقَدْ لَا تَضْمَنُ مَعْنَى الشَّرْطِ نَحْوُ «آتِيكَ إِذَا احْمَرَّ الْبُسْرُ» أَيِ وَقْتُ احْمَرَارِهِ.
(وَتَدْرُ مَجِيئُهَا لِلْمَاضِي) نَحْوُ ﴿وَإِذَا رَأَوْا تَحِيْرَةً أَوْ هَمَزًا﴾^(٤)، فَإِنَّهَا نَزَلَتْ بَعْدَ الرُّوْيَةِ وَالِانْقِضَاضِ؛ (وَالْحَالِ) نَحْوُ ﴿وَاللَّيْلُ إِذَا يَفْتَنِي﴾^(٥)، فَإِنَّ الْعَشِيَّانِ مُقَارَنٌ لِلَّيْلِ.

(الثَّامِنُ: «الْبَاءُ»: ١- لِلإِلصَاقِ حَقِيقَةً)، نَحْوُ «بِهِ دَاءٌ» أَيِ الصِّقْ بِهِ، (وَمَجَازًا) نَحْوُ «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ» أَيِ التَّصَقُّتِ مَرُورِي بِمَكَانٍ يَقْرُبُ مِنْهُ. ٢- (وَالْتَّعْدِيَةِ) كَالْهَمْزَةِ نَحْوُ ﴿ذَهَبَ اللَّهُ يَتُورِهِمْ﴾^(٦) أَيِ أَذْقَبَهُ. ٣- (وَالِاسْتِعَانَةِ) بِأَنْ تَدْخُلَ عَلَى آلَةِ الْفِعْلِ، نَحْوُ «كَتَبْتُ بِالْقَلَمِ». ٤- (وَالسَّبَبِيَّةِ) نَحْوُ ﴿فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذُنُوبِهِ﴾^(٧). ٥- (وَالْمُصَاحَبَةِ) نَحْوُ ﴿قَدْ جَاءَكُمْ الرَّسُولُ بِالْحَقِّ﴾^(٨) أَيِ مُصَاحِبًا لَهُ. ٦- (وَالظَرْفِيَّةِ) الْمَكَانِيَّةِ أَوْ الزَّمَانِيَّةِ نَحْوُ ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرٍ﴾^(٩)، ﴿فَجَعَلْنَاهُمْ سَحَرًا﴾^(١٠). ٧- (وَالْبَدَلِيَّةِ) كَمَا فِي قَوْلِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «اسْتَأْذَنْتُ النَّبِيَّ ﷺ فِي الْعُمْرَةِ، فَأَذِنَ، وَقَالَ: لَا تَنْسَنَا يَا أَخِي مِنْ دَعَائِكَ. فَقَالَ كَلِمَةً مَا يَسُرُّنِي أَنْ لِي بِهَا الدُّنْيَا»^(١١) أَيِ بَدَلَهَا. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَغَيْرُهُ.

(١) الأول لأبي علي الفارسي؛ والثاني لابن جني؛ وبقي ثالث للزجاج: أنها للسببية المحضة كـ «فاء» الجواب. (مغني اللبيب، ص: ١٢١، النجوم اللوامع: ١/٤٤٥).

(٢) قاله الحنفية والشافعية والحنابلة وغيرهم.

(٣) فواتح الرحموت: ١/٣٦٥، البحر: ٢/٣٠٦، شرح الكوكب: ١/٢٧٢، الغيث: ١/٢٠٩.

(٤) سورة النصر، الآية: ١-٣.

(٥) سورة الجمعة، الآية: ١١.

(٦) سورة الليل، الآية: ١.

(٧) سورة البقرة، الآية: ١٧.

(٨) سورة العنكبوت، الآية: ٤٠.

(٩) سورة النساء، الآية: ١٧٠.

(١٠) سورة آل عمران، الآية: ١٢٣.

(١١) سورة الفرقان، الآية: ٣٤.

(١١) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ فِي الصَّلَاةِ، بَابِ الدَّعَاءِ (١٢٨٠)، وَالتَّرْمِذِيُّ فِي الدَّعَوَاتِ، بَابِ فِي دَعَاءِ النَّبِيِّ ﷺ =

والمُصاحبة، والظرفية، والبديلية، والمُقابلة، والمُجاوِزة، والاستعلاء، والقَسَم، والغاية، والتوكيد، وكذا التبعية، وفاقاً للأصمعي والفارسي وابن مالك.

التاسع: «بَلْ»: للعطف، والإضراب: إمّا للإبطال، أو للانتقال من غرض إلى آخر.

و«أَخِيَّ» ضبط بضم الهمزة مُصغراً لتقريب المنزلة. ٨- (والمُقابلة) نحو «اشتريتُ الفرسَ بالفي». ٩- (والمُجاوِزة) كـ «عَنْ» نحو ﴿وَيَوْمَ تَشَقُّ السَّمَاءُ بِالسَّيْمِ﴾^(١) أي عنه. ١٠- (والاستعلاء) نحو ﴿وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنَّهُ بِقِطَارٍ﴾^(٢) أي عليه. ١١- (والقَسَم) نحو «بالله لأفعلن كذا». ١٢- (والغاية) كـ «إلى» نحو ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِي﴾^(٣) أي إلَيَّ. ١٣- (والتوكيد) نحو ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾^(٤)، ﴿وَهَزَى إِلَيْكَ بِجَنَاحِ النَّخْلَةِ﴾^(٥) والأصل: كَفَى الله، وهَزَى جَذَعَ. ١٤- (وكذا التبعية) كـ «مِنْ» (وفاقاً للأصمعي)^(٦)، والفارسي، وابن مالك) نحو ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾^(٨) أي منها. وقيل^(٩): «ليست للتبعية، و«يشرب» في الآية بمعنى: يُروِي أو يَلْتَذُّ مجازاً، و«الباء» للسببية».

(التاسع: «بَلْ»: ١- للعطف) فيما إذا وليها مفرد سواءً أوليت موجباً أم غير موجب ففي الموجب نحو «جاء زيدٌ بل عمرو»، و«اضرب زيداً بل عمراً»، تنقل حكم المعطوف عليه فيصير كأنه مسكوت عنه - إلى المعطوف؛ وفي غير الموجب نحو «ما جاء زيد، بل عمرو»،

= (٣٤٨٥)، وقال: «حسن صحيح»، وابن ماجه في المناسك، باب فضل دعاء الحاج (٢٨٨٥)، وأحمد في مسنده (١٩٠). ومدار الحديث على عاصم بن عبيد الله، وهو ضعيف. (التقريب: ٢/١٦٧).

(١) سورة الفرقان، الآية: ٢٥.

(٢) سورة آل عمران، الآية: ٧٥.

(٣) سورة يوسف، الآية: ١٠٠.

(٤) سورة النساء، الآية: ١٦٦.

(٥) سورة مريم، الآية: ٢٥.

(٦) قاله الشافعية والحنابلة. (غاية الوصول، ص: ٥٥، شرح الكوكب: ١/٢٧١).

(٧) والأصمعي: هو عبد الملك بن قُريب بن عبد الملك بن أضمع البصري، أبو سعيد، إمام اللغة والحديث، أشهر مصنفاته: غريب القرآن، غريب الحديث، الأمثال، توفي رحمه الله تعالى سنة ٢١٦هـ. (شذرات الذهب: ٢/٣٦).

(٨) سورة الإنسان، الآية: ٦.

(٩) قاله الحنفية والمالكية، وجمهرة من أهل اللغة.

(فواتح الرحموت: ١/٣٤٩، شرح التنقيح، ص: ١٠٤، شرح الكوكب: ١/٢٧١).

العاشر: «بَيَدَ»: بِمَعْنَى «غَيْرٍ»، وَبِمَعْنَى «مِنْ أَجْلِ»، وَعَلَيْهِ «بَيَدَ أَنِّي مِنْ قُرَيْشٍ».

و«لَا تَضْرِبْ زَيْدًا، بَلْ عَمْرًا»، تُقَرَّرُ حَكْمُ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ، وَتَجْعَلُ ضَدَّهُ لِلْمَعْطُوفِ.

٢- (والإضراب) فيما إذا وليها جملة: (إِمَّا لِلإِبْطَالِ) لِمَا وَلِيَتْهُ، نَحْوُ ﴿أَمْ يَقُولُونَ بِهِ جِنَّةٌ بَلْ جَاءَهُمُ بِالْحَقِّ﴾ ^(١) فَالْجَائِي بِالْحَقِّ لَا جَنُونَ بِهِ؛ (أَوْ لِلانْتِقَالِ مِنْ غَرَضٍ إِلَى آخَرَ) نَحْوُ ﴿وَلَدَيْنَا كِتَابٌ يَنْطِقُ بِالْحَقِّ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾، بَلْ قُلُوبُهُمْ فِي غَرْقٍ مِنْ هَذَا ^(٢) فَمَا قَبْلَ «بَلْ» فِيهِ عَلَى حَالِهِ.

(العاشر: «بَيَدَ»): اسْمٌ مُلَازِمٌ لِلنَّصْبِ وَالْإِضَافَةِ إِلَى «أَنَّ» وَصِلَتْهَا ^(٣): ١- (بِمَعْنَى «غَيْرٍ»)، ذَكَرَهُ الْجَوْهَرِيُّ، وَقَالَ: «يُقَالُ: إِنَّهُ كَثِيرُ الْمَالِ بَيَدَ أَنَّهُ بَخِيلٌ» ^(٤). ٢- (وبمعنى «مِنْ أَجْلِ») ذَكَرَهُ أَبُو عُبَيْدَةَ وَغَيْرُهُ ^(٥). (وعليه) حَدِيثُ «أَنَا أَفْصَحُ مَنْ نَطَقَ بِ«الضَّادِ»، (بَيَدَ أَنِّي مِنْ قُرَيْشٍ)» ^(٦) أَيِ الَّذِينَ هُمْ أَفْصَحُ مَنْ نَطَقَ بِهَا، وَأَنَا أَفْصَحُهُمْ، وَتَخَصَّصَ بِالذِّكْرِ لِعُسْرِهَا عَلَى غَيْرِ الْعَرَبِ، وَالْمَعْنَى: أَنَا أَفْصَحُ الْعَرَبِ. وَبِهَذَا اللَّفْظِ إِلَى آخِرِ مَا تَقَدَّمَ أَوْرَدَهُ أَهْلُ الْعَرَبِ ^(٧).

(١) سورة المؤمنون، الآية: ٧.

(٢) سورة المؤمنون، الآية: ٦٢.

(٣) هو ما عليه أبو حيان وابن هشام، وذهب ابن مالك إلى أنها حرف استثناء لأن معنى «إِلَّا» مفهومة منها، ولا دليل على اسميتها، وظاهر صنيع شيخ الإسلام اختياره، (الارتشاف لأبي حيان: ٣/ ١٥٤٥، مغني اللبيب، ص: ١٥٥، شرح التسهيل: ٣١٢/ ٢، النجوم اللوامع: ١/ ٤٥٠).

(٤) تاج اللغة وصحاح العربية (الصحاح) للجوهري: ٣٨٧/ ١ (ب، ي، د).

(٥) كلامنا الشافعي. (التشنيف: ١/ ٢٦١).

(٦) هذا الحديث لا أصل له وإن كان معناه صحيحاً، وليس كل ما صحَّ معناه حديثاً، بل كل حديث معناه صحيح، وفي قول الشارح: «وبهذا اللفظ أوردته أهل الغريب» إشارة إليه. قال علي القاري في المصنوع (ص: ٦٠): «قال السيوطي: لا يُعْلَمُ مَنْ أَخْرَجَهُ، وَلَا إِسْنَادُهُ». وقال المجلوني في كشف الخفاء (١/ ٢٣٢): «قال في اللآلئ: معناه صحيح، ولكن لا أصل له كما قال ابن كثير وغيره من الحفاظ، وأورده أصحاب الغريب، ولا يُعْرَفُ لَهُ إِسْنَادٌ.... والعجب من المحلي حيث ذكره في «شرح جمع الجوامع» من غير بيان حاله، وكذا من شيخ الإسلام حيث ذكره في شرح الجزرية». وكذا في غاية الوصول (ص: ٥٥). (خلاصة البدر المنير: ٢/ ٢٥١، والتلخيص الحبير: ٦/ ٤، والمقاصد الحسنة، ص: ٩٥).

(٧) كالهروي في غريب الحديث (١/ ١٤٠)، والزمخشري في الفائق في غريب الحديث (١/ ١٤١)، وابن الأثير في النهاية في غريب الحديث والأثر (١/ ١٧٢). وهو حديث موضوع كما قال الحفاظ منهم: ابن الملقن، وابن حجر، والسخاوي، والسيوطي. ويغني عنه حديث البخاري (٨٣٦) ومسلم (٨٥٥) أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «نَحْنُ الْآخِرُونَ السَّابِقُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بَيَدَ أَنَّهُمْ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِنَا، ثُمَّ هَذَا [أي يوم الجمعة] يُؤْمَهُمُ الَّذِي فُرِضَ عَلَيْهِمْ فَاخْتَلَفُوا فِيهِ، فَهَدَانَا اللَّهُ، فَالنَّاسُ لَنَا فِيهِ تَبَعٌ: الْيَهُودُ غَدًا، وَالنَّصَارَى بَعْدَ غَدٍ».

الحادي عشر: «ثُمَّ»: حرفُ عطفٍ للتَّشْرِيكِ، والمُهْمَلَةُ على الصحيح، وللتَّرتِيبِ خلافاً للعبَّادي.

وقيل: «إِنَّ» «بَيِّدٌ» فيه يَمَعْنَى «غَيْرٌ»، وأنه من تأكيد المدح بما يُشَبِّه الذَّمَّ^(١).
(الحادي عشر: «ثُمَّ»: حرفُ عطفٍ للتَّشْرِيكِ) في الإعراب والحكم، (والمُهْمَلَةُ على الصحيح^(٢))، وللتَّرتِيبِ.

خلافاً للعبَّادي^(٣)، تقول: «جاء زيدٌ ثُمَّ عمرو»، إذا تَرَاخَى مَجِيءُ عمرو عن زيد.
وخائِفٌ بعضُ النُّحَاةِ^(٤) في إفادتها التَّرتِيبَ، كما خالَفَ بعضُهم^(٥) في إفادتها المُهْمَلَةَ^(٦)، قالوا: «لِمَجِيئِهَا لغيرهما كقوله تعالى ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾»^(٧)، وَالْجَعْلُ قَبْلَ خَلْقِنَا؛
وكقول الشاعر^(٨):

كَهَزَّ الرُّدَيْنِي تَحْتَ الْعُجْجَاجِ جَرَى فِي الْأَنْبَابِ ثُمَّ اضْطَرَبَ
واضطرابُ الرَّمْحِ يَعْقِبُ جَرِيَّ الْهَرِّ فِي أَنْبَابِهِ.

- (١) قاله الزمخشري في الفائق: ١/١٤١.
- (٢) قاله الحنفية، والمالكية، والشافعية، والحنابلة. (فواتح الرحموت: ١/٣٣٣، شرح التنقيح، ص: ١٠١، التشنيف: ١/٢٦١، شرح الكوكب: ١/٢٣٧، الغيث الهامع: ١/٢١٦).
- (٣) والعبَّادي: هو محمد بن أحمد بن محمد الهروي المعروف بالعبَّادي، كان إماماً متفتناً مناظراً، دقيق النظر، سمح الكثير، من مصنفاته: المبسوط، الهادي، والزيادات، توفي رحمه الله سنة ٤٥٨هـ. (طبقات الشافعية للإسني: ٢/٧٩).
- (٤) كالأخفش، والفرَّاء، والعبَّادي. (الارتشاف لأبي حيان: ٤/١٩٨٨، التشنيف: ١/٢٦٣، النجوم اللوامع: ١/٤٥١).
- (٥) قاله الفرَّاء وابنُ مالك. (التشنيف: ١/٢٦٢).
- (٦) أي وكما خالَفَ الأخفش والكوفيون في كونها حرفَ عطفٍ للتَّشْرِيكِ، بل قالوا: هي حرفٌ زائدةٌ. وكونها زائدةٌ تُقَابِلُ كونها للعطفِ وإنْ لَزِمَ منه مُقَابَلَتُهُ للتَّشْرِيكِ أيضاً، ولذا لم يَذْكُرْهُ الشارح.
- (النجوم اللوامع: ١/٤٥١).
- (٧) سورة الأعراف، الآية: ١٨٩.
- (٨) أي أبي دؤاد الإيادي. (انظر ديوانه، ص: ٢٩٢). و«الرُّدَيْنِي» أي الرمح الرُّدَيْنِي نسبةً إلى رُدَيْنَةَ امرأةٍ كانت تقوم الرماحَ بخطِّ هجرٍ؛ و«المعجاج»: العُبار؛ و«الأنابيب» جمعُ «أنبوبة»: ما بين العقدتين. (النجوم اللوامع: ١/٤٥٢)

الثاني عشر: «حَتَّى»: لانتهاية الغاية غالباً، وللتعليل، ونَدَر للاستثناء.
الثالث عشر: «رُبَّ»: للتكثير، وللتقليل. ولا تَحْتَصُّ بأحدهما خلافاً لِإِزَاعِم ذلك.

وأجيب: بأنه تُوسَّع فيها بإيقاعها موقع «الواو» في الأوّل، و «الفاء» في الثاني، وتارة ١٤٣ يقال: إنها في الأوّل ونحوه للترتيب الذكري.

وأما مخالفة العبادي فمأخوذة من قوله - كما في فتاوى القاضي الحسين عنه - في قول القائل: «وقفت هذه الضيعة على أولادي، ثُمَّ على أولادي بطناً بعد بطن»: «إنّه للجميع»، كما قاله هو وغيره فيما لو أتى بدل «ثُمَّ» بـ «الواو» قائلين: إنّ «بطناً بعد بطن» فيه بمعنى «ما تناسلوا» أي للتعميم، وإن قال الأكثر: «إنّه للترتيب».

(الثاني عشر: «حتى»: ١- لانتهاية الغاية غالباً)، وهي حيثئذ: إمّا جارة لاسم صريح، نحو ﴿سَلَّمَ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾^(١)، أو مصدر مؤول من «أَنْ والفعل» نحو ﴿لَنْ تَبْرَحَ عَلَيْهِ عَنكِفَتِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوَئِقًا﴾^(٢) أي إلى رجوعه؛ وإمّا عاطفة لرفيع أو ذنيء نحو «مات الناس حتى العلماء»، و«قَدِمَ الْحُجَّاجُ حَتَّى الْمَشَاءُ»؛ وإمّا ابتدائية بأن يبتدأ بعدها جملة اسمية نحو^(٣):

فَمَا زَالَتِ الْقَتْلَى تَمْجُ دِمَائُهَا بِدَجَلَةٍ حَتَّى مَاءِ دَجَلَةٍ أَشْكَلَ
أو فعلية نحو «مَرَضَ فَلَانٌ حَتَّى لَا يَرْجُوهُ».

٢- (وللتعليل) نحو «أَسْلِمَ حَتَّى تَدْخُلَ الْجَنَّةَ» أي ليدخلها. ٣- (ونَدَر للاستثناء) نحو:
لَيْسَ الْعَطَاءُ مِنَ الْفُضُولِ سَمَاحَةً حَتَّى تَجُودَ وَمَا لَدَيْكَ قَلِيلٌ^(٤)
أي إلّا أن تجود، وهو استثناء منقطع.

ويؤخذ من صنع المصنّف أنّ مجيئها للتعليل ليس بغالب ولا نادر^(٥).

(الثالث عشر: «رُبَّ»: ١- للتكثير) نحو ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾^(٦)، فإنه

(١) سورة القدر، الآية: ٥.

(٢) سورة طه، الآية: ٩١.

(٣) البيت من البحر الطويل، وهو لجرير يهجو به الأنخل. (ديوان جرير: ١/١٤٣).

(٤) والبيت من البحر الكامل، وهو للمقنّع الكندي، وهو في ديوان الحماسة لأبي تمام.

(شرح ديوان الحماسة للمرزوقي: ٤/١٧٣٤).

(٥) قال شيخ الإسلام في النجوم اللوامع (١/٤٥٤): «بل كثير».

(٦) سورة الحجر، الآية: ٢.

الرَّابِعُ عَشَرَ: «على»: الأصحُّ أنها قد تكونُ اسماً بمعنى «فوق»، وتكونُ حرفاً للاستعلاء، والمصاحبة، والمجاورة، والتعليل، والظرفية، والاستدراك، والزيادة. أمّا «عَلَا يَعْلُو» ففِعْلٌ.

يكثرُ منهم تَمَنِّي ذلك يومَ القيامة إذا عاينوا حالَهُم وحالَ المسلمين؛ ٢- (وللتقليل) كقوله:

أَلَا رَبُّ مَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبَوَانِ^(١)
أَرَادَ عِيسَى وَآدَمَ عَلَيْهِمَا السَّلَامَ.

(ولا تَخْتَصُّ بِأَحَدِهِمَا خِلَافاً لِزَاعِمِي ذَلِكَ)^(٢). زَعَمَ قَوْمٌ أَنَّهَا لِلتَّكْثِيرِ دَائِماً^(٣)، وكأنَّه لم يعتد بهذا البيت ونحوه؛ وآخرُ أنها للتقليل دائماً^(٤)، وقرَّره في الآية بأنَّ الكفارَ تُذهِّشُهُم أهوالُ يومِ القيامة، فلا يفيقون حتى يتمنَّوا ما ذُكرَ إلَّا في أحيانٍ قليلة.

وعلى عدم الاختصاص قال بعضهم: «التقليلُ أكثرُ»، وابن مالك: «نادرٌ»^(٥).

(الرَّابِعُ عَشَرَ: «على»: الأصحُّ أنها قد تكونُ) أي بَقْلَةٍ (اسماً بمعنى «فوق») بأنْ تدخلَ عليها «مِنْ» نحو «غدوتُ من على السطح» أي من فوقه^(٦).

(وتكونُ) بكثرة (حرفاً: ١- للاستعلاء) حسّاً نحو ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾^(٧)، أو معنى

(١) البيت من البحر البسيط، وهو لرجلٍ من أزدة، وقيل: لعمر بن الجني، وهو في كتاب سيبويه (١/٣٤١)، وشرح شواهد المغني للسيوطي (١/٣٩٨).

وقوله: «لَمْ يَلِدْهُ» قال شيخ الإسلام في النجوم اللوامع (١/٤٥٥): «هو بسكون اللام، وفتح الدالِ أو ضمُّها، وأصلُّه بكسر اللام وسكون الدالِ، ثُمَّ خُفِّفَ بِسُكُونِ اللّامِ، فَالْتَقَى سَاكِنَانِ فَحُرِّكَتِ الدَّالُ لالْتِقَاءِ سَاكِنَيْنِ بِالْفَتْحِ تَخْفِيفاً أَوْ بِالضَّمِّ اتِّبَاعاً لِلْهَاءِ».

(٢) قاله أبو علي الفارسي، واختاره ابنُ مالك، وتبعه المصنف والشارح وشيخ الإسلام، وظاهرُ صنيع المصنف أنها سواءٌ فيهما، وهو قولُ الفارسي. (شرح التسهيل: ٣/١٧٤، غاية الوصول، ص: ٥٧).

(٣) قاله الجرجاني والزمخشري، وعزاه ابنُ مالك وابنُ خروف إلى سيبويه.

(٤) شرح التسهيل: ٣/١٧٤، التشنيف: ١/٢٦٦.

(٥) وهو مذهبُ الجمهور. (التشنيف: ١/٢٦٦).

(٦) قاله في شرح التسهيل (٣/١٧٤)، واختاره الزركشي في التشنيف (١/٢٦٦).

(٧) أي أنها حرفٌ إلَّا إذا دخلت عليها حرفُ الجرِّ فاسمٌ، وهو المشهورُ عند البصريين.

(شرح الكوكب: ١/٢٤٩).

(٧) سورة الرحمن، الآية: ٢٦.

الخامس عشر: «الفاء» العاطفة: للترتيب المعنوي، والذكرى، وللتعقيب في كل شيء بحسبه، وللسببية.

نحو ﴿فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾^(١). ٢- (والمصاحبة) كـ «مع» نحو ﴿وَمَا أَتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ﴾^(٢) أي مع حبه. ٣- (والمجاورة) كـ «عن» نحو «رضيت عليه» أي عنه. ٤- (والتعليل) نحو ﴿وَلْتَكُونُوا لِلَّهِ عَلَى مَا هَدَيْنَاكُمْ﴾^(٣) أي لهدايته إياكم. ٥- (والظرفية) كـ «في» نحو ﴿وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينٍ غَفْلَةٍ مِنْ أَهْلِهَا﴾^(٤) أي في وقت غفلتهم. ٦- (والاستدراك) كـ «لكن» نحو «فلان لا يدخل الجنة لسوء صنيعه، على أنه لا يئأس من رحمة الله» أي لكنّه. ٧- (والزيادة) نحو حديث الصحيحين: «لَا أَخْلَفُ عَلَى يَمِينٍ»^(٥) أي يميناً.

وقيل: «هي اسم أبدأ لدخول حرف الجرّ عليها»^(٦). وقيل: «هي حرف أبدأ، ولا مانع من دخول حرف جرّ على آخر»^(٧).

(أما «علا» يغلّو» ففعل)، ومنه ﴿إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ﴾^(٨). فقد استكمّلت «على» في {١٤٥} الأصح أقسام الكلمة.

(الخامس عشر: «الفاء» العاطفة: ١- للترتيب المعنوي والذكرى. ٢- وللتعقيب في كل شيء بحسبه)، تقول: «قام زيد فعمرو» إذا عَقَبَ قيامُ عمرو قيامَ زيد، و«دخلت البصرة فالكوفة» إذا لم تُقيم في البصرة ولا بينهما، و«تزوج فلان فولد له» إذا لم يكن بين التزوج والولادة إلا مدة الحمل مع لحظة الرطوء ومقدمته.

والتعقيب مشتمل على الترتيب المعنوي، وإنما صرح به المصنّف ليُعطف عليه

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٥٣.

(٢) سورة البقرة، الآية: ١٧٧.

(٣) سورة البقرة، الآية: ١٨٥.

(٤) سورة القصص، الآية: ١٥.

(٥) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي الذَّبَائِحِ وَالصِّيدِ، بَابِ لَحْمِ الدِّجَاجِ (٥٠٩٤)، وَمُسْلِمٌ فِي الْإِيمَانِ، بَابِ مَنْ حَلَفَ يَمِينًا فَرَأَى غَيْرَهُ خَيْرًا مِنْهَا (٣١٠٩)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي الْإِيمَانِ وَالنَّذْرِ، بَابِ مَا جَاءَ فِي تَعْظِيمِ الْيَمِينِ عِنْدَ مَنْبَرِ النَّبِيِّ ﷺ (٢٨٢٥)، وَالنَّسَائِيُّ فِي الْإِيمَانِ وَالنَّذْرِ، بَابِ الْكُفَّارَةِ قَبْلَ الْحَنْثِ (٣٧٢٠)، وَابْنُ مَاجَهٍ فِي الْكُفَّارَاتِ، بَابِ مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَى غَيْرَهُ خَيْرًا مِنْهَا (٢٠٩٨).

(٦) قَالَ ابْنُ خُرُوفٍ وَالشَّكْلَوِيُّينَ وَغَيْرُهُمَا. (شرح الكوكب: ٢٤٩/١).

(٧) قَالَ أَبُو سَعِيدٍ السَّيَارِيُّ فِي الْفَقِيهِ النَّحْوِيِّ (٣٦٨هـ). (شرح الكوكب: ٢٥٠/١).

(٨) سورة القصص، الآية: ٤.

السَّادُسُ عَشَرَ: «في» للظرفَيْن، والمُصَاحِبَةِ، والتعليل، والاستعلاء، والتوكيد، والتعويض، وبمعنى «الباء»، و«إلى»، و«من».

«الذكري»، وهو في عطف مفصل على مجمل نحو ﴿إِنَّا أَنشَأْنَهُمْ إِنشَاءً﴾ ﴿٥٥﴾ ﴿جَعَلْنَهُمْ أُنْكَارًا﴾ ﴿٥٦﴾ ﴿عُرُبًا أَتْرَابًا﴾ ﴿١﴾، ﴿فَقَدْ سَأَلُوا مُوسَى أَكْبَرَ مِنْ ذَلِكَ فَقَالُوا أَرِنَا اللَّهَ جَهْرَةً﴾ ﴿٢﴾.

٣- (وللسببية) ويلزمها التعقيب نحو ﴿فَوَكَزَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ﴾ ﴿٣﴾، ﴿فَلَقَىٰ آدَمَ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَةً فَتَبَّ عَلَيْهِ﴾ ﴿٤﴾.

واحتراز بـ «العاطفة» عن الرابطة للجواب، فقد تتراخى عن الشرط نحو «إِنْ يُسَلِّمِ فَلان فهو يدخل الجنة»، وقد لا يتسبب عن الشرط نحو ﴿إِنْ تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ﴾ ﴿٥﴾.

(السَّادُسُ عَشَرَ: «في» ١- للظرفَيْن): المَكَانِي والزَّمَانِي نحو ﴿وَأَنْتُمْ عَنْكُمُونَ فِي الْمَسَاجِدِ﴾ ﴿٦﴾، ﴿وَأَذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ﴾ ﴿٧﴾. ٢- (والمصاحبة) كـ «مع» نحو ﴿قَالَ ادْخُلُوا فِي أُمَمٍ﴾ ﴿٨﴾ أي معهم. ٣- (والتعليل) نحو ﴿لَمَسْكُورٍ فِي مَا أَفَضْتُمْ فِيهِ﴾ ﴿٩﴾ أي لأجل ما. ٤- (والاستعلاء) نحو ﴿وَأَصْلَيْتُكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾ ﴿١٠﴾ أي عليها. ٥- (والتوكيد) نحو ﴿وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا﴾ ﴿١١﴾، والأصل: اركبوها. ٦- (والتعويض) عن أخرى محذوفة نحو «زهدت فيما رغبت» والأصل: زهدت ما رغبت فيه. ٧- (وبمعنى «الباء») نحو ﴿جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَمِنْ الْآنْعَامِ أَزْوَاجًا يَذُرُّكُمْ فِيهِ﴾ ﴿١٢﴾ أي يكثركم بسبب هذا الجعل. ٨- (و«إلى») نحو ﴿فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ﴾ ﴿١٣﴾ أي إليها ليعضوا عليها من شدة الغيظ. ٩- (و«من») نحو «هذا ذراع في

(١) سورة الواقعة، الآية: ٣٥-٣٧.

(٢) سورة النساء، الآية: ١٥٣.

(٣) سورة القصص، الآية: ١٥.

(٤) سورة البقرة، الآية: ٣٧.

(٥) سورة المائدة، الآية: ١١٨.

(٦) سورة البقرة، الآية: ١٨٧.

(٧) سورة البقرة، الآية: ٢٣.

(٨) سورة الأعراف، الآية: ٣٨.

(٩) سورة النور، الآية: ١٤.

(١٠) سورة طه، الآية: ١٧.

(١١) سورة هود، الآية: ٤١.

(١٢) سورة الشورى، الآية: ١١٠.

(١٣) سورة إبراهيم، الآية: ٩.

السَّابِعُ عَشَرَ: «كَيَّ»: للتَّعْلِيلِ، وبمعنى «أَنْ» المصدرية.
 الثَّامِنُ عَشَرَ: «كُلُّ»: اسمٌ لاستغراقِ أفرادِ الْمُنَكَّرِ، والمُعَرَّفِ المَجْمُوعِ، وأجزاءِ
 المُفْرَدِ المُعَرَّفِ.
 التَّاسِعُ عَشَرَ: «الَلَّامُ»: للتَّعْلِيلِ، والاستحقاقِ، والاختصاصِ، والمِلْكِ،
 الثَّوبِ «أي منه، يعني فلا يُعَيِّيه لِقَلَّتِهِ».

(السابع عشر: «كَيَّ»: ١- للتعليل)، فيُنْصَبُ الْمُضَارِعُ بعدها بـ «أَنْ» مضمرة نحو «جئتُ كي
 أنْظُرَكَ» أي لأن. ٢- وبمعنى «أَنْ» المصدرية بأن تدخل عليها اللام نحو «جئتُ لِكَي تَكْرِمَنِي»
 أي لأن.

(الثامن عشر: «كُلُّ»: ١- اسمٌ لاستغراقِ أفرادِ المضافِ إليه (المنكَّر) نحو ﴿كُلُّ نَفْسٍ
 ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾^(١)، ﴿كُلُّ حَزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾^(٢). ٢- (والمُعَرَّفِ المَجْمُوعِ) نحو «كلُّ العبيد
 جاءوا»، و«كلُّ الدراهم صِرْفٌ»، ومنه: ﴿إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا مَا تَى الرَّحْمَنِ
 عَبَادٌ﴾^(٣)، ﴿وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْفَيْصَةِ فَزْدًا﴾^(٤). ٣- (و) لاستغراقِ (أجزاء) المضافِ إليه
 (المفْرَدِ المُعَرَّفِ)^(٥) نحو «كلُّ زيد - أو الرجلِ - حسن» أي كلُّ أجزائه .

(التاسع عشر: «الَلَّامُ»: ١- (للتعليل) نحو ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ﴾^(٦)
 أي لأجل أن تبين لهم. ٢- (والاستحقاق) نحو «النارُ للكافرين». ٣- (والاختصاصِ)
 نحو «الجنة للمتقين». ٤- (والمِلْكِ) نحو ﴿لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾^(٧). ٥- (والصيرورةِ
 ١٤٧) أي العاقبة) نحو ﴿فَالْفُطْرَةُ مَالٌ فَرَعُونَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾^(٨)، فهذه عاقبة التفريطِ، لا
 عِلَّتُهُ، إذ هي التَّبَنِّي. ٦- (والتمليكِ)^(٩) نحو «وهبْتُ لزيد ثوباً» أي ملكته إِيَّاه. ٧- (وشبهه) نحو

(١) سورة آل عمران، الآية: ١٨٥.

(٢) سورة الروم، الآية: ٣٢.

(٣) سورة مريم، الآية: ٩٥.

(٤) سورة مريم، الآية: ٩٣.

(٥) ومنه قوله تعالى في سورة آل عمران (الآية: ٩٣): ﴿كُلُّ الطَّعَامِ كَانَ حِلاًّ لِّنَبِيِّ إِسْرَءِيلَ﴾.

(٦) سورة النحل، الآية: ٤٤.

(٧) سورة النساء، الآية: ١٣٢.

(٨) سورة القصص، الآية: ٨.

(٩) ومنه قوله تعالى في سورة التوبة (الآية: ٦٠): ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ﴾.

والصَّيرورة أي العاقبة، والتَّمليك، وشبهه، وتوكيد النَّفي، والتَّعديّة، والتَّأكيد، وبمعنى «إلى»، و«على»، و«في»، و«عند»، و«بعد» و«من»، و«عن».

﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْزَلِكُمْ بَيْنَ وَحَفْدَةٍ﴾^(١). ٨ - (توكيد النَّفي) نحو ﴿وَمَا كَانَتْ أَلَلَّةٌ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ﴾^(٢)، ﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ يَغْفِرْ لَهُمْ﴾^(٣)، فهي في هذا ونحوه لتوكيد نفي الخبر الداخلة عليه، المنصوب فيه المضارع بـ «أن» المضمرّة. ٩ - (والتعديّة)^(٤) نحو «ما أضرب زيداً لعمرو»، ويصير «ضرب» بقصد التعجب به لازماً يتعدى إلى ما كان فاعله بالهمزة، ومفعوله باللام. ١٠ - (والتأكيد) نحو ﴿إِنَّ رَبَّكَ فَقَالَ لَمَّا يُرِيدُ﴾^(٥) الأصل: فقال ما. ١١ - (وبمعنى «إلى») نحو ﴿سُقْنَهُ لِبَلَرٍ مَيْتٍ﴾^(٦) أي إليه. ١٢ - (و«على») نحو ﴿يَحْزُونَ لِلْأَذْقَانِ سُجْدًا﴾^(٧) أي عليها. ١٣ - (و«في») نحو ﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَمَةِ﴾^(٨) أي فيه. ١٤ - (و«عند») نحو ﴿بَلْ كَذَّبُوا بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُمْ﴾^(٩) بكسر اللام وتخفيف الميم في قراءة الجحدري^(١٠): أي عند مجيئه إليهم. ١٥ - (و«بعد») نحو ﴿أَقْرِ الصَّلَاةَ لِلدُّلُوكِ الشَّمْسِ﴾^(١١) أي بعده. ١٦ - (و«من») نحو «سمعت له صراخاً» أي منه. ١٧ - (و«عن») نحو ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَوْ كَانَ خَيْرًا مَا سَبَقُونَا إِلَيْهِ﴾^(١٢)، أي عنهم وفي حقهم، وإلا بأن كانت للتبليغ لقليل: «ما سبقتمونا»، وضمير «كان» وإليه للإيمان^(١٣).

(١) سورة النحل، الآية: ٧٢.

(٢) سورة الأنفال، الآية: ٣٣.

(٣) سورة النساء، الآية: ١٣٧.

(٤) وجعل منه ابن مالك قوله تعالى في سورة مريم (الآية: ٥): ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا﴾.

(الغيث الهامع: ٢٢٨/١).

(٥) سورة هود، الآية: ١٠٧.

(٦) سورة الأعراف، الآية: ٥٧.

(٧) سورة الإسراء، الآية: ١٠٧.

(٨) سورة القيامة، الآية: ٤٧.

(٩) سورة ق، الآية: ٥.

(١٠) والجحدري: هو كامل بن طلحة الجحدري، أبو يحيى البصري، من رجال الحديث، سكن ببغداد،

وتوفي بها سنة ٢٣١ هـ، وثقه الدارقطني وابن حبان. (الأعلام: ٢١٧/٥).

(١١) سورة الإسراء، الآية: ٧٨.

(١٢) سورة الأحقاف، الآية: ١١.

(١٣) قال البدر الزركشي في التننيف (٢٧٨/١): «واعلم أن مجيئ «اللام» لهذه المعاني مذهب كوفي».

العشرون: «لَوْلَا»: حرفٌ معناه في الجملة الاسمية امتناع جوابه لوجود شرطه، وفي المضارعة التحضيض، والماضية التوبيخ. وقيل: «تَرَدُّ لِلنَّفْيِ».

أما اللام غير الجارة فالجازمة نحو ﴿لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ﴾^(١)، وغير العاملة كـ«لام الابتداء» نحو ﴿لَأَنْتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً﴾^(٢).

(العشرون: «لَوْلَا»: حرفٌ معناه في الجملة الاسمية امتناع جوابه لوجود شرطه) نحو «لولا زيد - أي موجود - لأهنتك» امتنعت الإهانة لوجود زيد، ف«زيد» الشرط، وهو مبتدأ محذوف ١٤٨ الخبر لزوماً.

(و في المضارعة التحضيض) أي الطلب الحثيث نحو ﴿لَوْلَا تَسْتَغْفِرُونَ اللَّهَ﴾^(٣) أي استغفروه، ولا بُدَّ.

(والماضية التوبيخ) نحو ﴿لَوْلَا جَاءُوا عَلَيَّ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ﴾^(٤)، ويخهم الله تعالى على عدم المجيء بالشهداء بما قالوه من الإفك، وهو في الحقيقة محل التوبيخ.

(وقيل: «تَرَدُّ لِلنَّفْيِ» كآية ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ أَمَنْتَ﴾ أي فما أمنت قرية، أي أهلها عند مجيء العذاب - ﴿فَتَنْفَعَهَا إِيْمَانُهَا إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ﴾^(٥) ^(٦).

والجمهور لم يُثبتوا ذلك وقالوا: هي في الآية للتوبيخ على ترك الإيمان قبل مجيء العذاب، وكأنه قيل: فلولا أمنت قرية قبل مجيئه فتفعها إيمانها. والاستثناء حينئذ منقطع فـ«إِلَّا» فيه بمعنى «لكن».

= وأما حذاق البصريين فهي عندهم على بابها، ثم يُضمنون الفعل ما يصلح معها، ويرون التجوُّز في الفعل أسهل من الحرف.

(١) سورة الطلاق، الآية: ٧.

(٢) سورة الحشر، الآية: ١٣.

(٣) سورة النمل، الآية: ٤٦.

(٤) سورة النور، الآية: ١٣.

(٥) سورة يونس، الآية: ٩٨.

(٦) قاله أبو علي الهروي في كتابه «الأزھية في معاني الحروف»، ص: ١٦٩.

الْحَادِي وَالْعَشْرُونَ: «لَوْ»: حرف شرط للماضي، وَيَقْلُ للمستقبل. قال سيبويه: «حرف لِمَا كَانَ سَيَقَعُ لَوْ قَوْعٍ غَيْرِهِ». وقال غيره: «حرف امتناع لامتناع». وقال الشَّلَوِيُّ: «لِمُجَرَّدِ الرِّبْطِ».

والصحيحُ وفاقاً للشيخ الإمام: امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه؛

(الْحَادِي وَالْعَشْرُونَ: «لَوْ»: حرف شرط للماضي)، نحو «لو جاء زيدٌ لأكرمه». (وَيَقْلُ للمستقبل)، نحو «أكرم زيداً ولو أساء» أي وإن^(١).

وعلى الأول الكثير (قال سيبويه): «هو (حرفٌ لما كان سَيَقَعُ لَوْ قَوْعٍ غَيْرِهِ)». فقوله^(٢) «سيقع» ظاهرٌ في أنه لم يقع، فكأنه قال: لانتفاء ما كان يقع.

(وقال غيره) ومشى عليه المعربون: «(حرفٌ امتناع لامتناع)»^(٣) أي امتناع الجواب لامتناع الشرط. وكلام سيبويه السابق ظاهرٌ في هذا أيضاً، فإن انتفاء ما كان يقع - وهو الجواب - لوقوع غيره - وهو الشرط - ظاهرٌ في أنه لانتفاء الشرط.

ومرادهم^(٤) أن انتفاء الشرط والجواب هو الأصل، فلا يُنافيه ما سيأتي في أمثلة من بقاء الجواب فيها على حاله مع انتفاء الشرط.

(وقال الشَّلَوِيُّ): «هو (لِمُجَرَّدِ الرِّبْطِ) للجواب بالشرط ك «إن»، واستفادة ما ذكر من انتفائهما، أو انتفاء الشرط فقط من خارج».

(والصحيح) في مفاده نظراً إلى ما ذكر من القسمين^(٥) (وفاقاً للشيخ الإمام) والد المصنّف: (امتناع ما يليه) مثبتاً كان أو منفياً، (واستلزامه) أي ما يليه (لتاليه) مثبتاً كان أو منفياً، فالأقسام أربعة^(٦).

(١) قاله الجماهير من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة وغيرهم. (شرح التنقيح، ص: ١٠٧، شرح الكوكب: ٢٨٠/١، الإتيان: ٢٣٦/٢، التشنيف: ٢٧٩/١، الغيث الهامع: ٢٣١/١).

(٢) أي سيبويه في الكتاب: ٣٠٧/٢.

(٣) إليه رجع المصنّف في منع الموانع (ص: ١٥٥)، فقال: «وأما الذي أراه الآن، وأدعي ارتداد عبارة سيبويه إليه وإطباق كلام العرب عليه فهو قول المعربين».

(٤) إشارة إلى تصحيح قول المعربين نظراً لأصل معنى «لو»، فلا يُنافيه ما خرج عنه مما يأتي، فتضعيف المصنّف له بتصحيح ما شمل الأمرين متقدّم. (النجوم اللوامع: ٤٦٧/١).

(٥) الأول: أنها لانتفاء الشرط والجواب، وهو الأصل، والثاني: أنها لانتفاء الجواب فقط. (النجوم اللوامع: ٤٦٨/١).

(٦) مثبتان، منفيان، المقدم مثبت والتالي منفي، والعكس. (البناني: ٥٥٩/١).

ثُمَّ يَنْتَفِي التَّالِي إِنْ نَاسَبَ وَلَمْ يَخْلُفْ الْمُقَدِّمَ غَيْرُهُ كـ ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا إِلَهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ ، لا إِنْ خَلَفَهُ كَقَوْلِكَ: «لو كان إنساناً لكان حيواناً» .

وَيُثْبِتُ التَّالِي - إِنْ لَمْ يُنَافِ

(ثُمَّ يَنْتَفِي التَّالِي) أَيْضاً (إِنْ نَاسَبَ) الْمُقَدِّمَ، بِأَنْ لَزِمَهُ عَقْلاً أَوْ عَادَةً أَوْ شَرْعاً، (وَلَمْ يَخْلُفْ الْمُقَدِّمَ غَيْرُهُ) كـ ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا إِلَهَةٌ إِلَّا اللَّهُ﴾ أَيِ غَيْرِهِ ﴿لَفَسَدَتَا﴾^(١) أَيِ، السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ، فَفَسَادُهُمَا - أَيِ خُرُوجُهُمَا عَنْ نِظَامِيهِمَا الْمُشَاهِدِ - مُنَاسِبٌ لِتَعَدُّدِ الْإِلَهِ، لِزُرُومِهِ لَهُ عَلَى وَفْقِ الْعَادَةِ عِنْدَ تَعَدُّدِ الْحَاكِمِ مِنَ التَّمَانِعِ فِي الشَّيْءِ وَعَدَمِ الْإِتْفَاقِ عَلَيْهِ، وَلَمْ يَخْلُفْ التَّعَدُّدُ فِي تَرْتِيبِ الْفَسَادِ غَيْرُهُ ، فَيَنْتَفِي الْفَسَادُ بِإِتْفَاقِ التَّعَدُّدِ الْمَفَادِ بِـ «لَوْ» نِظْراً إِلَى الْأَصْلِ فِيهَا، وَإِنْ كَانَ الْقَصْدُ مِنَ الْآيَةِ الْعَكْسُ: أَيِ الدَّلَالَةُ عَلَى انْتِفَاءِ التَّعَدُّدِ بِإِتْفَاقِ الْفَسَادِ، لِأَنَّهُ أَظْهَرَ.

(لَا إِنْ خَلَفَهُ) أَيِ خَلَفَ الْمُقَدِّمَ غَيْرُهُ أَيِ كَانَ لَهُ خَلَفٌ فِي تَرْتِيبِ التَّالِي عَلَيْهِ، فَلَا يَلْزَمُ انْتِفَاءُ التَّالِي (كَقَوْلِكَ) فِي شَيْءٍ: «(لو كان إنساناً لكان حيواناً)»، فَالْحَيَوَانُ مُنَاسِبٌ لِلْإِنْسَانِ لِلزُّرُومَةِ لَهُ عَقْلاً لِأَنَّهُ جِزْؤُهُ، وَيَخْلُفُ الْإِنْسَانُ فِي تَرْتِيبِ الْحَيَوَانِ غَيْرُهُ كَالْحِمَارِ، فَلَا يَلْزَمُ بِإِتْفَاقِ الْإِنْسَانِ عَنْ شَيْءٍ الْمَفَادِ بِـ «لَوْ» انْتِفَاءُ الْحَيَوَانِ عَنْهُ لِجَوَازِ أَنْ يَكُونَ حِمَاراً، كَمَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَجَراً. ١٥٠ أَمَّا أَمْثَلُهُ بَقِيَّةِ الْأَقْسَامِ^(٢) فَنَحْوُ «لَوْ لَمْ تَجْنِنِي مَا أَكْرَمْتُكَ»، «لَوْ جَسَّنِي مَا أَهْنَيْتُكَ»، «لَوْ لَمْ تَجْنِنِي أَهْنَيْتُكَ».

(وَيُثْبِتُ التَّالِي)^(٣) بِقِسْمِيهِ^(٤) عَلَى حَالِهِ مَعَ انْتِفَاءِ الْمُقَدِّمِ بِقِسْمِيهِ (إِنْ لَمْ يُنَافِ) انْتِفَاءُ

(١) سورة الأنبياء، الآية: ٢٢. هذا مثالٌ للزام العادي، وأمّا مثال الشرعي قولنا: «لو صلى لتوضّأ»، ومثال العقلي قولنا: «لو كان متكلماً لكان حيّاً». (البناني: ٥٥٩/١).

(٢) أي المذكورة بقول الشارح السابق قبل قليل «فالأقسام أربعة» فالذي ذكره المصنف مثال المثبتين، فأكمل الشارح بذكر مثال المنفيين، ومثال المثبت والمنفي، ومثال العكس. (البناني: ٥٦١/١).

(٣) قوله: «ويثبت التالي» معطوفٌ على قوله: «ثم ينتفي التالي»، فيؤخذ منه: أن لجواب الشرط في جملة «لو» ثلاثة أحوال: الأولى: انتفاء الجواب قطعاً بشرط أن يُناسِبَ التالي المقدم، وأن لا يَخْلُفَ المقدمَ غيرُهُ، وإليه أشار المصنف بقوله: «ثم ينتفي التالي...». الثانية: ثبوت الجواب مع احتمال انتفائه، وهو إذا ناسب التالي المقدم وخلف المقدمَ غيرُهُ، وإليه أشار المصنف بقوله: «لا إِنْ خَلَفَ». الثالثة: ثبوت الجواب قطعاً، وهو إذا لم يُنَافِ ثبوت التالي انتفاء المقدمِ المفادِ بِـ «لَوْ» وناسب ثبوت التالي انتفاء المقدم، وإليه أشار المصنف بقوله: «ويثبت التالي...».

وهذا الأخير ثلاثة: الأولوي، المساوي، الأذون، كما يأتي. (البناني: ٥٦١/١).

(٤) لكلٍ من المقدم والتالي قسمان: المثبت والمنفي. (البناني: ٥٦١/١).

وناسَبَ - بالأوَّلَى كـ «لَوْ لَمْ يَخَفْ لَمْ يَعِصِ»، أو المُساوَاة كـ «لَوْ لَمْ تَكُنْ رَبِيبَةً لَمَا حَلَّتْ

المقدم، (وناسَبَ) ^(١) انتفاءً: إمّا (بالأوَّلَى كـ «لَوْ لَمْ يَخَفْ لَمْ يَعِصِ») المأخوذ من قول عمر رضي الله عنه - وقيل: النبي ﷺ - «نِعَمَ الْعَبْدُ ضُهِيبٌ لَوْ لَمْ يَخَفِ اللَّهَ لَمْ يَعِصِهِ». رَتَّبَ عَدَمَ الْعِصْيَانِ عَلَى عَدَمِ الْخَوْفِ، وَهُوَ بِالْخَوْفِ الْمُفَادِ بـ «لَوْ» أَنْسَبَ، فَيَتَرَتَّبُ عَلَيْهِ أَيْضاً فِي قَصْدِهِ. وَالْمَعْنَى: أَنَّهُ لَا يَعِصِي اللَّهَ تَعَالَى مُطْلَقاً أَيْ لَا مَعَ الْخَوْفِ - وَهُوَ ظَاهِرٌ - وَلَا مَعَ انْتِفَائِهِ إِجْلَالاً لَهُ تَعَالَى عَنْ أَنْ يَعِصِيَهُ، وَقَدْ اجْتَمَعَ فِيهِ الْخَوْفُ وَالْإِجْلَالُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ.

وهذا الأثر - أو الحديث - المشهور بين العلماء، قال أخو المصنّف كغيره من المحدثين: «إِنَّهُ لَمْ يَجِدْهُ فِي شَيْءٍ مِنْ كُتُبِ الْحَدِيثِ بَعْدَ الْفَحْصِ الشَّدِيدِ» ^(٢).

(أو المساواة كـ «لَوْ لَمْ تَكُنْ رَبِيبَةً لَمَا حَلَّتْ لِلرَّضَاعِ») المأخوذ من قوله ﷺ في ذُرَّةٍ - بضم المهملة - بِنْتِ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَيْ هُنْدٌ لَمَّا بَلَغَهُ ﷺ تَحَدَّثَ النِّسَاءُ أَنَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَنْكِحَهَا: «إِنَّهَا لَوْ لَمْ تَكُنْ رَبِيبَتِي فِي حَجْرِي مَا حَلَّتْ لِي، إِنَّهَا لَا بِنْتُ أَخِي مِنَ الرِّضَاعَةِ» رواه الشيخان ^(٣).

رَتَّبَ عَدَمَ حِلِّهَا عَلَى عَدَمِ كَوْنِهَا رَبِيبَةً، الْمَبِينُ بِكَوْنِهَا ابْنَةً أَخِي الرِّضَاعِ، الْمُنَاسِبُ هُوَ لَهُ شَرْعاً، فَيَتَرَتَّبُ أَيْضاً فِي قَصْدِهِ عَلَى كَوْنِهَا رَبِيبَةً الْمَفَادِ بـ «لَوْ» الْمُنَاسِبُ هُوَ لَهُ شَرْعاً كَمُنَاسِبَتِهِ لِلأَوَّلِ سِوَاءٍ لِمَسَاوَاةِ حُرْمَةِ الْمَصَاهِرَةِ لِحُرْمَةِ الرِّضَاعِ. وَالْمَعْنَى: أَنَّهَا لَا تَحِلُّ لِي أَصْلاً، لِأَنَّ بِهَا وَصْفَيْنِ لَوْ انْفَرَدَ كُلُّ مِنْهُمَا حُرْمَتُ لَهُ: كَوْنُهَا رَبِيبَةً، وَكَوْنُهَا ابْنَةً أَخِي مِنَ الرِّضَاعِ. وَالنِّسَاءُ حَيْثُ تَحَدَّثْنَ لَمَّا قَامَ عِنْدَهُنَّ بِإِرَادَتِهِ ﷺ نِكَاحَهَا جَوَزْنَ أَنْ يَكُونَ حِلًّا لَهُ مِنْ خِصَائِهِ ﷺ. وَقَوْلُهُ ﷺ «فِي حَجْرِي» عَلَى وَفْقِ الْآيَةِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِيهِ ^(٤).

(١) أي إن لم يُنافِ ثبوت التالي انتفاء المقدم المفاد بـ «لَوْ»، وناسَبَ ثبوت التالي انتفاء المقدم. (البناني: ٥٦١/١).

(٢) قاله في كتابه عروس الأفراح بشرح التلخيص (٧٩/٢). وهو الشيخ بهاء الدين أحمد بن السبكي، المتوفى (٧٧٣هـ). (الدرر الكامنة: ٢١٠/١).

قال علي القاري في المصنوع (ص: ٢٠٢): «لَا أَصْلَ لَهُ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْحَفَظُ». وقال السيوطي في التدريب (١٧٥/٢): «مَشْهُورٌ عِنْدَ النَّحَاةِ، قَالَ الْعِرَاقِيُّ وَغَيْرُهُ: لَا أَصْلَ لَهُ، وَلَا يَوْجَدُ بِهَذَا اللَّفْظِ فِي شَيْءٍ مِنْ كُتُبِ الْحَدِيثِ».

(٣) رواه البخاري في الشهادات، باب الشهادة على الأنساب (٢٦٤٥)، ومسلم في الرضاع، باب تحريم ابنة الرضاعة (٣٥٦٦)، والنسائي في النكاح، باب تحريم بنت الأخ من الرضاعة (٣٣٠٥)، وابن ماجه في النكاح، باب يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب (١٩٣٨).

(٤) أي في شروط «مفهوم المخالفة» من أن ما ذكر للغالب كقوله تعالى في سورة النساء (الآية: ٢٣) =

لِلرَّضَاعِ»، أو الْأَدُونُ كَقَوْلِكَ: «لَوْ انْتَفَتَّ أُخُوَّةُ النَّسَبِ لَمَّا حَلَّتْ لِلرَّضَاعِ».

وَيُجْمَعُ بَيْنَ مَا تَقَدَّمَ فِي اسْمِهَا مِنْ أَنَّهُ «دُرَّةٌ» وَبَيْنَ مَا فِي مُسَلِّمٍ عَنْهَا: «كَانَ اسْمِي بَرَّةً فَسَمَّانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَيْنَبَ، وَقَالَ: لَا تُزَكُّوا أَنْفُسَكُمْ، اللَّهُ أَعْلَمُ بِأَهْلِ الْبَيْرِ مِنْكُمْ»^(١) بِأَنَّ لَهَا اسْمَيْنِ قَبْلَ التَّغْيِيرِ^(٢).

(أو الْأَدُونُ كَقَوْلِكَ) فَيَمْنُ عَرْضَ عَلَيْكَ نِكَاحُهَا: («لَوْ انْتَفَتَّ أُخُوَّةُ النَّسَبِ» بَيْنِي وَبَيْنَهَا لَمَّا حَلَّتْ) لِي (لِلرَّضَاعِ) بَيْنِي وَبَيْنَهَا بِالْأُخُوَّةِ.

وهذا المثال للأُولَى انْقَلَبَ عَلَى الْمُصَنِّفِ سَهَوًا، وَصَوَابُهُ لِيَكُونَ لِلأَدُونِ: «لَوْ انْتَفَتَّ أُخُوَّةُ الرِّضَاعِ لَمَّا حَلَّتْ لِلنَّسَبِ». رَتَّبَ عَدَمَ حِلِّهَا عَلَى عَدَمِ أُخُوَّتِهَا مِنَ الرِّضَاعِ، الْمَبْتَنِ بِأُخُوَّتِهَا مِنَ النَّسَبِ، الْمُنَاسِبِ هُوَ لَهَا شَرْعًا، فَيَتَرَتَّبُ أَيْضًا فِي قَصْدِهِ عَلَى أُخُوَّتِهَا مِنَ الرِّضَاعِ، الْمَفَادَةِ بِـ «لَوْ»، الْمُنَاسِبِ هُوَ لَهَا شَرْعًا، لَكِنْ دُونَ مَنَاسِبَتِهِ لِلأُولَى، لِأَنَّ حُرْمَةَ الرِّضَاعِ أَدُونُ مِنْ حُرْمَةِ النَّسَبِ. وَالْمَعْنَى: أَنَّهَا لَا تَحِلُّ لِي أَصْلًا، لِأَنَّ بِهَا وَصْفَيْنِ لَوْ انْفَرَدَ كُلُّهُمَا حُرِّمَتْ لَهُ: أُخُوَّتُهَا مِنَ النَّسَبِ، وَأُخُوَّتُهَا مِنَ الرِّضَاعِ.

وَأَمَّا قَالَ: «كَقَوْلِكَ كَذَا» فِي الْمَوْضِعَيْنِ، لِأَنَّهُ - كَمَا قَالَ^(٣) - لَمْ يَجِدْ نَحْوَهُ فِيمَا يُسْتَشْهَدُ بِهِ مِنَ الْقُرْآنِ أَوْ غَيْرِهِ، وَلَكِنَّهُ غَيْرُ خَارِجٍ عَنْ أَسْلُوبِهِ.

وَلَوْ قَالَ بَدَلُ «الْمَسَاوَاةِ»: «الْمَسَاوِي» لَكَانَ أَنْسَبَ بِقِسْمِيهِ.

وَلَوْ أَسْقَطَ لَمْ «لَمَّا» فِي الْمَوْضِعَيْنِ لَوَافَقَ الِاسْتِعْمَالَ الْكَثِيرَ مَعَ الْاِخْتِصَارِ.

وَقَدْ تَجَرَّدَتْ «لَوْ» فِيمَا ذَكَرَ مِنَ الْأَمْثَلَةِ عَنِ الزَّمَانِ، عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ فِيهَا.

= ﴿رَبِّبْتُكُمْ أَلَنِّي فِي حُبُورِكُمْ﴾ وَكَيْهَذَا الْحَدِيثُ لَا مَفْهُومَ لَهُ، فَتَحْرُمُ الرِّبِّيَّةُ وَلَوْ لَمْ تُكُنْ فِي الْحَجَرِ عِنْدَ جَمَاهِيرِ الْعُلَمَاءِ خِلَافًا لِدَاوُدَ الظَّاهِرِيِّ فِي قَوْلِهِ بَعْدَ الْحُرْمَةِ إِلَّا إِذَا كَانَتْ فِي الْحَجَرِ. (شرح مسلم النووي: ٢٦٨/١٠).

(١) رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي الْأَدَبِ، بَابُ اسْتِحْبَابِ تَغْيِيرِ الْأَسْمِ الْقَبِيحِ إِلَى الْحَسَنِ... (٣٩٩٢)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي الْأَدَبِ، بَابُ فِي تَغْيِيرِ الْأَسْمِ الْقَبِيحِ (٤٩٥٤).

(٢) بَنَاهُ عَلَى أَنَّ مُسَمَّى الْأَسْمَيْنِ وَاحِدٌ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، فَإِنَّ لَأُمِّ سَلَمَةَ مِنْ أَبِي سَلَمَةَ ابْنَتَيْنِ: زَيْنَبَ، وَدُرَّةَ، كَمَا قَالَ ابْنُ سَعْدٍ فِي طَبَقَاتِهِ (٨٧/٨)، وَالنَّوَوِيُّ فِي التَّهْذِيبِ (٣٦١/١)، وَالذَّهَبِيُّ فِي سِيرِ الْأَعْلَامِ (٤٦٦/١)، وَابْنُ سَيِّدِ النَّاسِ فِي عَيُونِ الْأَنْثَارِ (٣٠٣/٢). (النجوم اللوامع: ٤٧١/١).

(٣) أَيِ فِي مَنَعَ الْمَوَانِعِ (ص ١٥٤)، وَزَادَ: «وَمِنْ عَادَتِي أَنَّ مَا أَضْرِبُهُ مَثَلًا إِنْ كَانَ مَوْجُودًا فِي الْكِتَابِ أَوْ السَّنَةِ أَوْ كَلَامِ الْعَرَبِ أَوْ حَمَلَةِ الشَّرِيعَةِ أَطْلَقَهُ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مَوْجُودٍ أَقُولُ: كَقَوْلِكَ أَوْ كَمَا فِيلُ وَنَحْوَهُ».

وَتَرَدُّ لِلتَّمَنِّي، وَالْعَرَضِ، وَالتَّحْضِيضِ، وَالتَّقْلِيلِ نَحْوُ «وَلَوْ بِظُلْفٍ مُحَرَّقٍ».

أَمَّا أَمْثَلُهُ بَقِيَّةُ أَقْسَامِ هَذَا الْقِسْمِ ^(١) فَنَحْوُ: «لَوْ أَهَنْتَ زَيْدًا لِأُتْنِي عَلَيْكَ» أَيِ فَيْشْنِي مَعَ عَدَمِ الْإِهَانَةِ مِنْ بَابِ أَوْلَى؛ «لَوْ تَرَكَ الْعَبْدُ سُؤَالَ رَبِّهِ لِأَعْطَاهُ» أَيِ فَيُعْطِيهِ مَعَ السُّؤَالِ مِنْ بَابِ أَوْلَى؛ «وَلَوْ أَنَّكَ فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَمُ» إِلَى «مَا تَقَدَّتْ كَلِمَتُ اللَّهِ» ^(٢) أَيِ فَمَا تَنْفُذُ مَعَ انْتِفَاءٍ مَا ذُكِرَ مِنْ بَابِ أَوْلَى.

(وَتَرَدُّ) «لَوْ» (لِلتَّمَنِّي، وَالْعَرَضِ، وَالتَّحْضِيضِ)، فَيُنْصَبُ الْمَضَارِعُ بَعْدَ «الْفَاءِ» فِي جَوَابِهَا لِذَلِكَ بِـ «أَنَّ» الْمَضْمَرَةَ نَحْوُ «لَوْ تَأْتِينِي فَتُحَدِّثْنِي»، «لَوْ تَنْزِلُ عِنْدِي فَتُصِيبُ خَيْرًا»، «لَوْ تَأْمُرُ فَتُطَاعَ» ١٥٣.

وَمِنْ الْأَوَّلِ «وَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ» ^(٣) أَيِ لَيْتَ لَنَا.

وَتَشْتَرِكُ الثَّلَاثَةُ فِي الطَّلَبِ، وَهُوَ فِي التَّحْضِيضِ بَحْثٌ، وَفِي الْعَرَضِ بَلِينٌ، وَفِي التَّمَنِّي لِمَا لَا طَمَعَ فِي وَقْعِهِ.

(وَالْتَقْلِيلُ) ^(٤) نَحْوُ حَدِيثِ: «تَصَدَّقُوا (وَلَوْ بِظُلْفٍ مُحَرَّقٍ)». كَذَا أَوْرَدَهُ الْمُصَنِّفُ وَغَيْرُهُ ^(٥)، وَهُوَ بِمَعْنَى رَوَايَةِ النَّسَائِيِّ وَغَيْرِهِ «رَدُّوا السَّائِلَ وَلَوْ بِظُلْفٍ مُحَرَّقٍ» ^(٦)، وَفِي رَوَايَةِ «وَلَوْ بِظُلْفٍ» ^(٧)، وَالْمُرَادُ الرَّدُّ بِالْإِعْطَاءِ. وَالْمَعْنَى: تَصَدَّقُوا بِمَا تَيَسَّرَ مِنْ كَثِيرٍ أَوْ قَلِيلٍ وَلَوْ بَلَغَ فِي الْقِلَّةِ إِلَى الظِّلْفِ مَثَلًا، فَإِنَّهُ خَيْرٌ مِنَ الْعَدَمِ.

(١) أَيِ الَّذِي هُوَ انْتِفَاءُ الشَّرْطِ فَقَطِ الشَّامِلِ لِلْمُنَاسَبِ الْأَوَّلَى، وَالْمَسَاوِي، وَالْأَدَوْنِ وَإِنْ كَانَتْ الْأَمْثَلَةُ الْمَذْكُورَةُ مِنَ الْمُنَاسَبِ الْأَوَّلَى. (النجوم اللوامع: ٤٧٣/١).

(٢) سُورَةُ الْكَهْفِ، آيَةُ ١٠٩.

(٣) سُورَةُ الشُّورَى، آيَةُ ١٠٢.

(٤) وَتَرَدُّ أَيْضًا مُصَدَّرَةً كَقَوْلِهِ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ (آيَةُ ٩٦) «يَوْمَ يُدْعَى أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ».

(النجوم اللوامع: ٤٧٣/١).

(٥) فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ لَمْ يَعْثُرْ عَلَيْهِ بِهَذَا اللَّفْظِ، لَكِنْ ذَكَرَهُ الْحَافِظُ فِي الْفَتْحِ (٢١١/٩) فِي مَعْرِضِ الْكَلَامِ مِنْ غَيْرِ سَنَدٍ وَلَا تَخْرِيجٍ وَلَمْ يَعْثُرْ عَلَيْهِ بِشَيْءٍ، فَلَعَلَّهُ اكْتَفَى بِالْمَعْنَى، أَوْ اطَّلَعَ عَلَيْهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٦) رَوَاهُ مَالِكٌ فِي كِتَابِ الْجَامِعِ، بَابِ مَا جَاءَ فِي الْمَسَاكِينِ (١٤٤١)، وَالنَّسَائِيُّ فِي الزَّكَاةِ، بَابِ رَدِّ السَّائِلِ (٢٥١٨)، وَأَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ (١٦٠١٦، ٢٦١٧٩)، وَالدَّارِمِيُّ فِي الزَّكَاةِ، بَابِ كَرَاهِيَةِ رَدِّ السَّائِلِ بِغَيْرِ شَيْءٍ (١٦١١). وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خَزِيمَةَ وَحِبَانُ.

(٧) رَوَاهُ النَّسَائِيُّ فِي الزَّكَاةِ، بَابِ رَدِّ السَّائِلِ (٢٥١٨).

الثاني والعشرون: «لَنْ»: حرف نفي ونصب واستقبال. ولا تُفيد توكيد النفي، ولا تأييده، خلافاً لِمَنْ زَعَمَهُ.

وهو بكسر «الظاء» المعجمة للبقر والغنم كالحافر للفرس، والخف للجمال^(١).
وقيد بالإحراق - أي الشئ - كما هو عادتهم فيه، لأن النفي قد لا يؤخذ، وقد يرميه أخذه، فلا ينتفع به، بخلاف المشوي.

(الثاني والعشرون: «لَنْ»: حرف نفي، ونصب، واستقبال) للمضارع.

(ولا تُفيد توكيد النفي، ولا تأييده. خلافاً لِمَنْ زَعَمَهُ)^(٢) أي زعم إفادتها ما ذكر كالزمخشري، قال في «المفصل» كـ «الكشاف»: «هي لتأكيد نفي المستقبل»^(٣)، وفي «الأنموذج»: «لِنَفْيِ الْمُسْتَقْبَلِ عَلَى التَّأْيِيدِ». وفي بعض نُسَخه «على التأكيد»، والتأييد نهاية التأكيد، وهو فيما إذا أُطلق النفي. قال في «الكشاف» مفرقاً: «فقولك: «لَنْ أَقِيمَ» مؤكّد، بخلاف «لَا أَقِيمَ»، كما في «إِنِّي مُقِيمٌ»، و«أَنَا مُقِيمٌ»، وقولك في شيء: «لَنْ أَفْعَلَهُ» مؤكّد على وجه التأييد كقولك: «لَا أَفْعَلُهُ أَبَداً». والمعنى: أَنْ فَعَلَهُ يُنَافِي حَالِي كقوله تعالى ﴿لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا﴾^(٤) أي خلقه من الأصنام مستحيلٌ مُنافٍ لأحوالهم^(٥) اهـ.

وفي قول المصنّف: «زعمه» تضعيف له لِمَا قال غيره^(٦): «إنه لا دليل عليه، واستفادة التأييد في آية الذباب وغيرها نحو ﴿وَلَنْ يُخْلِفَ اللَّهُ وَعْدَهُ﴾»^(٧) من خارج، كما في ﴿وَلَنْ يَتَمَتَّوْهُ أَبَدًا﴾^(٨)، وكون «أبدًا» فيه للتأكيد - كما قيل - خلاف الظاهر.

(١) النهاية في غريب الحديث: ١٥٩/٣.

(٢) اختلف العلماء في إفادة «لَنْ» تأكيد النفي وتأييده على أربعة مذاهب: الأول: أنها لا تُفيدُهما، قال المصنّف، والشارح، والزرکشي، وشيخ الإسلام؛ الثاني: أنها تُفيدُهما، قاله الزمخشري؛ الثالث: أنها تُفيدُ تأكيد النفي لا تأييده، قاله السيوطي؛ الرابع: أنها تُفيدُ تأييد النفي لا تأكيد، قاله ابن عطية. (الإتقان: ١/٥٥١، التنيف: ١/٢٨٣، غاية الوصول، ص: ٦٠).

(٣) الكشاف: ١/٢٢٤، المفصل، ص: ٣٦٥.

(٤) سورة الحج، الآية: ٧٣.

(٥) الكشاف للزمخشري: ٢/٥٠٤.

(٦) كابن هشام وابن عصفور. (مغني اللبيب، ص: ٣٧٤، الارتشاف: ٤/١٦٤٤).

(٧) سورة الحج، الآية: ٤٧.

(٨) سورة البقرة، الآية: ٩٥.

وَتَرَدُّ لِلدُّعَاءِ وَفَاقًا لِابْنِ عُصْفُورٍ.

الثالث والعشرون: «ما»: تَرَدُّ اسميةً، وحرفيةً: موصولةً، ونكرةً موصوفةً، وللتعجب، واستفهاميةً، وشرطيةً زمانيةً وغير زمانية؛

وقد نُقِلَ «التأييد» عن غير الزمخشري، ووافقه في «التأكيد» كثير، حتى قال بعضهم: «إن منعه مُكَايَرَةٌ».

ولا تأييد قطعاً فيما إذا قُيِّدَ النَّفْيُ نحو ﴿فَلَنْ أَكَلِمَ الْيَوْمَ إِنْشِيَاءً﴾^(١).

(وَتَرَدُّ لِلدُّعَاءِ وَفَاقًا لِابْنِ عُصْفُورٍ)^(٢) كقوله:

لَنْ تَزَالُوا كَذَالِكُمْ ثُمَّ لَا زَالَ تَلَكُمُ خَالِدًا خُلُودَ الْجِبَالِ.
وابن مالك وغيره^(٣) لم يُثبتوا ذلك، وقالوا: «وَلَا حِجَّةٌ فِي الْبَيْتِ لِحَتْمَالِ أَنْ يَكُونَ خَبَرًا». وفيه بُعْدٌ.

(الثالث والعشرون: «ما»: تَرَدُّ اسميةً وحرفيةً). فالاسمية تَرَدُّ: ١- (موصولةً) نحو ﴿مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ﴾^(٤) أي الذي. ٢- (ونكرةً موصوفةً) نحو «مررتُ بما معجبٍ لك» أي بشيء. ٣- (وللتعجب) نحو «ما أحسنَ زيداً»، فـ «ما» نكرةٌ تامةٌ مبتدأ، وما بعدها خبرها. ٤- (واستفهاميةً) نحو ﴿فَمَا خَطْبُكُمْ﴾^(٥) أي شأنكم. ٥- (وشرطيةً زمانيةً) نحو ﴿فَمَا اسْتَقْتُمُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ﴾^(٦) أي استقيموا لهم مدةً استقامتهم لكم. ٦- (وغير زمانيةً) نحو ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ﴾^(٧).

(و) الحرفية تَرَدُّ (مصدريةً كذلك) أي: ١- زمانيةً نحو ﴿فَالْقَوْلُ اللَّهِ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾^(٨) أي مدةً استطاعتكم. ٢- وغير زمانيةً نحو ﴿فَذُوقُوا بِمَا نَسِيتُمْ﴾^(٩) أي بنسيانكم. ٣- (ونافيةً) عاملةً

١٥٥

(١) سورة مريم، الآية: ٢٦.

(٢) واختاره الزركشي في التشنيف (١/ ٢٨٥)، وشيخ الإسلام في لبّ الأصول (ص: ٦٠).

(٣) كالحافظ السيوطي في الإتيان (١/ ٥٥٢).

(٤) سورة النحل، الآية: ٩٦.

(٥) سورة الحجر، الآية: ٥٧.

(٦) سورة التوبة، الآية: ٧.

(٧) سورة البقرة، الآية: ١٩٧.

(٨) سورة التغابن، الآية: ١٦.

(٩) سورة السجدة، الآية: ١٤.

ومصدرية كذلك، ونافية، وزائدة كافة وغير كافة.

الرابع والعشرون: «من»: لا ابتداء الغاية غالباً، وللتبعيض، والتبيين، والتعليل، والبدل، والغاية، وتنصيب العموم،

نحو ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾^(١). ٤- وغير عاملة نحو ﴿وَمَا تُنْفِقُونَ إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللَّهِ﴾^(٢).
٥- وزائدة كافة عن عمل الرفع نحو ﴿قَلَمًا يَدُومُ الْوَصَالُ﴾. أو الرفع والتنصب نحو ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهُ وَحْدٌ﴾^(٣)، أو الجر نحو ﴿رُبَّمَا دَامَ الْوَصَالُ﴾. ٦- (وغير كافة) عوضاً نحو «افعل هذا إما لا» أي إن كنت لا تفعل غيره، ف«ما» عوض عن «كنت»، أدغم فيها النون للتقارب، وحذف النقي للعلم به؛ وغير عوض للتأكيد نحو ﴿فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ إِنَّكَ لَهُمْ﴾^(٤)، والأصل: فيرحمة.

(الرابع والعشرون: «من») بكسر الميم: ١- (لا ابتداء الغاية) في المكان نحو ﴿مِنْ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾^(٥)، والزمان نحو ﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾^(٦)، أو غيرهما نحو ﴿إِنَّهُ مِنْ شَيْئَيْنِ﴾^(٧)، (غالباً) أي ورودها لهذا المعنى أكثر من ورودها لغيره. ٢- (وللتبعيض) نحو ﴿حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾^(٨) أي بعضه. ٣- (والتبيين) نحو ﴿مَا نَسَخَ مِنْ آيَةٍ﴾^(٩)، ﴿فَأَجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾^(١٠) أي الذي هو الأوثان. ٤- (والتعليل) نحو ﴿يَجْعَلُونَ أَصْنَعَهُمْ فِي أَعْدَائِهِمْ مِنْ أَقْرَبِ مَنَّهُ﴾^(١١) أي لأجلها، والصاعقة: الصنيحة التي يموت من يسمعها أو يغشى عليه. ٥- (والبدل) نحو ﴿أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ﴾^(١٢) أي بدلها. ٦- (والغاية) كـ «إلى» نحو «قربت منه» أي إليه. ٧- (وتنصيب العموم) نحو «ما في الدار من رجل»، فهو بدون «من» ١٥٦

(١) سورة يوسف، الآية: ٣١.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢٧٢.

(٣) سورة النساء، الآية: ١٧١.

(٤) سورة آل عمران، الآية: ١٥٩.

(٥) سورة الإسراء، الآية: ١.

(٦) سورة التوبة، الآية: ١٠٨.

(٧) سورة النمل، الآية: ٣٠.

(٨) سورة آل عمران، الآية: ٩٢.

(٩) سورة البقرة، الآية: ١٠٦.

(١٠) سورة الحج، الآية: ٢٩.

(١١) سورة البقرة، الآية: ١٩.

(١٢) سورة التوبة، الآية: ٣٨.

والفصل، ومُرادفة «الباء»، و«عن»، و«في»، و«عند»، و«على».

الخامس والعشرون: «مَنْ»: شرطية، واستفهامية، وموصولة، ونكرة موصوفة، قال أبو علي: «ونكرة تامة».

ظاهر في العموم، محتمل لنفي الواحد فقط. ٨- (والفصل) بالمهملة بأن تدخل على ثاني المتضادين نحو ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ﴾^(١)، ﴿حَتَّى يَمِيزَ الْخَيْثَ مِنَ الطَّيِّبِ﴾^(٢). ٩- (ومُرادفة «الباء») بفتح «الدال» أي لمعناها نحو ﴿يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفٍ خَفِيٍّ﴾^(٣) أي به. ١٠- (و«عن») نحو ﴿قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِنْ هَذَا﴾^(٤) أي عنه. ١١- (و«في») نحو ﴿إِذَا تُودَىٰ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾^(٥) أي فيه. ١٢- (و«عند») نحو ﴿لَنْ تُقْبَلَ عَنْهُنَّ آمَوَالُهُنَّ وَلَا أَوْلَادُهُنَّ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا﴾^(٦) أي عنده. ١٣- (و«على») نحو ﴿وَنَصَرْتَهُ مِنَ الْقَوْمِ﴾^(٧) أي عليهم.

(الخامس والعشرون: «مَنْ») بفتح الميم: ١- (شرطية) نحو ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾^(٨). ٢- (استفهامية) نحو ﴿مَنْ بَعَثْنَا مِنْ مَرْقَدًا﴾^(٩). ٣- (وموصولة) نحو ﴿وَاللَّهُ يَسْجُدُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾^(١٠). ٤- (ونكرة موصوفة) نحو «مررت بمن معجب لك» أي بإنسان.

٥- (قال أبو علي) الفارسي: (ونكرة تامة) كقوله: «ونعم من هو في سر وإعلان»، ففاعل «نعم» مستتر، و«مَنْ» تمييز بمعنى «رجلاً»، و«هو» بضم «الهاء» مخصوص بالمدح راجع إلى بشر من قوله:

وكيف أزهبُ أمراً أو أراعَ له وقد زكأتُ إلى بشرٍ بن مروان
ونعم مذكاً من ضاقت مذاهبه ونعم من هو في سر وإعلان
و «في سر» متعلق بـ «نعم»^(١١).

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٢٠.

(٢) سورة آل عمران، الآية: ١٧٩.

(٣) سورة الشورى، الآية: ٤٥.

(٤) سورة الأنبياء، الآية: ٩٧.

(٥) سورة الجمعة، الآية: ٩.

(٦) سورة آل عمران، الآية: ١٠.

(٧) سورة الأنبياء، الآية: ٧٧.

(٨) سورة النساء، الآية: ١٢٣.

(٩) سورة يس، الآية: ٥٢.

(١٠) سورة الرعد، الآية: ١٥.

(١١) البيت من البحر البسيط، وهو مجهول القائل، وهو في شرح شواهد المغني (٢/ ٧٤١).

السَّادِسُ والعَشْرُونَ: «هَلْ»: لِيَطْلُبَ التَّصْدِيقَ الإِيجَابِيَّ، لَا لِلتَّصَوُّرِ، وَلَا لِلتَّصْدِيقِ السَّلْبِيِّ.

وغيرُ أبي علي لم يُثَبِّتْ ذلك، وقال: «مَنْ» موصولةٌ فاعلُ «نَعَمْ»، و«هو» بضمّ «الهاء» راجعٌ إليها مبتدأ، خبرُه «هو» محذوفٌ راجعٌ إلى «بِشْرٍ»، يتعلّقُ به «فِي سِرٍّ» لِتَضَمُّنِهِ مَعْنَى الفعل كما سيظهرُ، والجملةُ صلةٌ «مَنْ»، والمخصوصُ بالمدح محذوفٌ، أي هو راجعٌ إلى «بِشْرٍ» أيضاً. والتقدير: نَعَمْ الذي هو المشهورُ في السِّرِّ والعلانيةِ بِشْرٍ. وفيه تكلّفٌ.

(السادس والعشرون: «هل»: نطلبُ التصديقَ الإيجابيَّ، لا للتصوُّر^(١)، ولا للتصديق السَّلبيّ).

التقييدُ بـ «الإيجابيِّ»، ونفيُ «السَّلبيِّ» على منواله^(٢) أخذاً من ابن هشام سهو سَرَى مَنْ أَنْ «هَلْ» لا تدخلُ على منفي^(٣)، فهي لطلبِ التصديق، أي الحكم بالثبوت أو الانتفاء كما قاله السكاكي وغيره، يقال في جواب هل قام زيد؟ مثلاً: «نعم»، أو «لا».

وتشركها في هذا «الهمزة»، وتزيد عليها بطلبِ التصوُّر نحو «أزيد في الدار أم عمرو؟»، و«أفي الدار زيد أم في المسجد؟». فتجاب بمعيّنٍ بما دُكر؛ وبالدخول على منفي، فتخرجُ عن الاستفهام إلى التقرير، أي حملُ المُخاطَبِ على الإقرار بما بعد النفي نحو «أَلَمْ تَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ؟». فتجاب بـ «بَلَى»، كما في حديث البخاري «بَيْنَا أَيُّوبُ يَغْتَسِلُ عُريَاناً، فخرَّ عليه جَرَادٌ مِنْ ذَهَبٍ، فَجَعَلَ أَيُّوبُ يُخْشِي فِي نَوْبِهِ، فناداه رَبُّهُ: يَا أَيُّوبُ، أَلَمْ أَكُنْ أَغْنَيْتَكَ عَمَّا تَرَى؟

= وقوله «أرهَبُ»: أخاف؛ و«أراع»: أخوَفُ؛ و«زكَّأْتُ»: التجأتُ؛ و«مَزَكَا»: مَلَجَا. (النجوم اللوامع: ٤٨٠/١).

(١) قال شيخ الإسلام في غاية الوصول (ص: ٦٢): «(هل) لطلبِ التصوُّر كثيراً إيجابياً أو سلبياً، خلافاً للأصل [يعني التاج السبكي هنا] في تقييده تبعاً لابن هشام بالإيجاب؛ ...

وليطلبِ التصوُّر قليلاً خلافاً للأصل [يعني التاج السبكي هنا] في منع مجيئها له بخلافِ الهمزة». (٢) أي على متوالٍ الإيجابي أي طريقته من حيث اعتبار الإيجاب في المطلوبِ بها، يعني: أنَّ اعتبارَ الإيجابي ونفيِ السَّلبي في المطلوبِ بها سهوٌ، وإنَّما ذلك في مدخولها لا في المطلوبِ بها، ومبنى السهو المذكور اشتباهُ المطلوبِ بها بمدخولها. والحاصل: أنَّها لا تدخلُ على منفي أصلاً اتفاقاً؛ وأما ما يُطلبُ بها من الحكم فتارة يكون إيجابياً وتارة يكون سلبياً، يقال: هل قام زيد؟ فيجاب بـ «نعم»، أي قام، أو بـ «لا» أي لم يقم. (البناني: ٥٧٣/١).

(٣) وبعدم دخولها عليه قال السوطي في الإتقان (١/٥٦٨).

(٤) سورة الشرح، الآية: ١.

السَّابِعُ والعَشْرُونَ: «الواو»: لِمُطْلَقِ الجمعِ، وقيل: «لِلتَّرْتِيبِ»، وقيل: «لِلْمَعْيَةِ».

قال: بَلَى وَعِزَّتِكَ، وَلَكِنْ لَا غِنَى لِي عَنْ بَرَكَتِكَ^(١).

وقد تَبَقَّى على الاستفهام كقولك لِمَنْ قال: «لَمْ أَفْعَلْ كَذَا»: أَلَمْ تَفْعَلْهُ؟ أي أَحَقَّ انتفاءُ فِعْلِكَ له؟ فتجيب بـ«نَعَمْ» أو «لَا»، ومنه قوله:

أَلَا اضْطَبَّارَ لِسَلَمَى أَمْ لَهَا جَلْدٌ إِذَا أَلَقِيَ الَّذِي لَاقَاهُ أُمَثَالِي
فِيْجَابُ بِمَعْنَى مِنْهُمَا.

(السابع والعشرون: «الواو») من حروف العطف: (لمطلق الجمع) بين العطفين في الحكم، لأنها تُسْتَعْمَلُ في الجمعِ بِمَعْنَى، أو تَأْخِرُ، أو تَقْدُمُ نحو «جاء زيدٌ وعَمْرُو»، إذا جاء معه أو بعده أو قبله، فتَجْعَلُ حَقِيقَةً في القدر المشترك بين الثلاثة، وهو مطلق الجمعِ حَذَرًا من الاشتراك والمجاز.

واستعمالها في كلٍّ منها من حيث إنه جمعٌ استعمال حقيقي.

(وقيل): «هي» (لِلتَّرْتِيبِ) أي التَّأخِرُ لكثرة استعمالها فيه، فهي في غيره مجاز^(٢).

(وقيل: «لِلْمَعْيَةِ») لأنها للجمع، والأصلُ فيه المعْيَةُ، فهي في غيرها مجاز^(٣).

فإذا قيل: «قام زيدٌ وعَمْرُو» كان مُحْتَمَلًا للمعْيَةِ والتَّأخِرُ والتَّقْدُمُ على الأول، ظاهرًا في التَّأخِرُ على الثاني، وفي المعْيَةِ على الثالث.

(١) رواه البخاري في أحاديث الأنبياء، باب قول الله تعالى ﴿وَأَيُّوبَ إِذْ دَاوَى رَبُّهُ أَتَى مَسْفَى الضُّرِّ﴾ (٣٣٩١)، والنسائي في الغسل والتميم (٤٠٦).

(٢) نُقِلَ عن الفراء وثعلب، وأنكر أبو سعيد السيار في نسبته إلى الفراء، وعزاه الماوردي في باب الوضوء إلى جمهور أصحاب الشافعي، وشَدَّدَ نكيرَ عليه ابنُ السمعاني، والرازي، وغيره.

وقال النووي في المجموع (٢٤٧/١): «قال إمام الحرمين في كتابه «الأساليب»: صارَ علماؤنا إلى أن الواو للتَّرتِيبِ، وتكلَّفوا نقلَ ذلك عن بعضِ أئمةِ العربية، واستشهدوا بأمثلةٍ فاسدةٍ، قال: والذي نقطع به أنها لا تقتضي ترتيباً، ومن ادَّعاه مكابراً، فلو اقتضتْ لَمَّا صَحَّ قولهم: تقاتلَ زيدٌ وعَمْرُو، كما لا يصح: تقاتلَ زيدٌ ثمَّ عَمْرُو.

وهذا الذي قاله الإمام هو الصوابُ المعروف لأهل العربية».

(فواتح الرحموت: ٣٢٢/١، التنيف: ٢٩٢/١).

(٣) نُسِبَ إلى أبي حنيفةٍ والشافعي، وهو غلط.

(فواتح الرحموت: ٣٢٢/١، التنيف: ٢٩٢/١).

وَعَدَلَ عَنْ قَوْلِ ابْنِ الْحَاجِبِ^(١) وَغَيْرِهِ^(٢) «لِلْجَمْعِ الْمَطْلُوقِ»، قَالَ^(٣): «لِإِيْهَامِهِ تَقْيِيدَ الْجَمْعِ بِ«الإِطْلَاقِ»، وَالْغَرَضُ نَفْيُ التَّقْيِيدِ».

(١) عِبَارَتُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي الْمَخْتَصَرِ (١/١٨٩): «الْوَاوُ لِلْجَمْعِ الْمَطْلُوقِ، لَا لِتَرْتِيبٍ، وَلَا مَعْيَةٍ عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ».

(٢) كَالْبَيْضَاوِيِّ فِي الْمُنْهَاجِ (١/٣٣٧، نِهَايَةُ السُّوْلِ)، حَيْثُ قَالَ: «الْوَاوُ لِلْجَمْعِ الْمَطْلُوقِ بِإِجْمَاعِ النُّحَاةِ»: وَفِي دَعْوَى الْإِجْمَاعِ نَظَرٌ.

(٣) أَيْ قَالَهُ الْمُصَنِّفُ فِي رَفْعِ الْحَاجِبِ (١/٤٣١).

وَفِي قَوْلِ الشَّارِحِ: «قَالَ: لِإِيْهَامِهِ...» إِيْشَارَةٌ إِلَى أَنَّ مُؤَدَّى عِبَارَتَيْنِ وَاحِدًا، لِأَنَّ «مَطْلُوقًا» هُنَا لَيْسَ لِلتَّقْيِيدِ بِعَدَمِ الْقَيْدِ، بَلْ لِيَبَانِ الْإِطْلَاقِ.
(النُّجُومُ اللَّوَامِعُ: ١/٤٨١).

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

الْأَمْرُ وَالنَّهْيُ

الأمْر

[الأمْر حقيقة في القول المخصوص]

«أ، م، ر»: حقيقة في القول المخصوص مجازاً في الفعل. وقيل: «للقدْر المشترك». وقيل: «مُشْتَرَكٌ بَيْنَهُمَا»: قيل: «بَيْنَ الشَّأْنِ وَالصِّفَةِ وَالشَّيْءِ».

(الأمْر)

أي هذا مبحثه، وهو نفسي ولفظي، وسيأتيان.

[الأمْر حقيقة في القول المخصوص]

(أ، م، ر): أي اللفظ المنتظم من هذه الأحرف المسماة بـ «ألف»، «ميم»، «راء»، ويقرأ بصيغة الماضي مفككاً: (حقيقة في القول المخصوص)^(١) أي الدال على اقتضاء فعل إلى آخر ما سيأتي^(٢). ويُعبر عنه بصيغة «افعل» نحو ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ﴾^(٣) أي قُلْ لَهُمْ صَلُّوا.

(مَجَازٌ فِي الْفِعْلِ) نحو ﴿وَسَاوِرُهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾^(٤) أي الفعل الذي تعزم عليه، لتبادر القول دون الفعل من لفظ «الأمْر» إلى الذهن، والتبادر علامة للحقيقة^(٥).

(وقيل): «هو (للقدْر المشترك) بينهما كـ «الشيء» حذراً من الاشتراك والمجاز، فاستعماله في كل منهما من حيث إنّ فيه القدر المشترك حقيقي»^(٦).

(وقيل: «هو مُشْتَرَكٌ بَيْنَهُمَا»^(٧)).

(١) اتفق العلماء على أنّ لفظ «الأمْر» حقيقة في القول المخصوص، ولكنهم اختلفوا في إطلاق اسم «الأمْر» على الفعل هل هو حقيقة أو مجازاً على مذاهب كما ذكر المصنف. (الإحكام: ٣٥٦/٢).

(٢) انظر: «تعريف الأمر».

(٣) سورة طه، الآية: ١٢٤.

(٤) سورة آل عمران، الآية: ١٥٩.

(٥) قاله الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة. (فواتح الرحموت: ١/٦٣٥، مختصر ابن الحاجب: ٧٦/٢،

التشنيف: ١/٢٩٢، شرح الكوكب: ٦/٣).

(٦) قاله بعض الفقهاء. (المحصول: ٩/٢).

(٧) وهو اختيار الأمدى في الإحكام (٢/٣٦٢)، والقرافي في شرح التنقيح (ص: ١١٤).

[تعريف الأمر]

وَحَدُّهُ: اقتضاء فعلٍ غيرِ كَفٍّ مَدْلُولٍ عَلَيْهِ بِغَيْرِ «كَفٍّ» .

قيل: «وبين الشأن والصفة والشيء» لاستعماله فيها أيضاً نحو ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا﴾^(١) أي شأنه^(٢)، «لأمر ما يُسَوَّدُ مِنْ يَسُودُ»^(٣) أي لصفة من صفات الكمال، «لأمر ما جَدَعَ قصيرُ أنفه» أي لشيء، والأصل في الاستعمال الحقيقة^(٤).

وأجيب: بأنه فيها مجازٌ إذ هو خيرٌ من الاشتراك كما تقدّم^(٥).

ولفظه «قيل» بعد «بينهما» ثابتة في بعض النسخ، وبها تُستفاد حكاية الاشتراك بين الاثنين الأشهر منه بين الخمسة.

[تعريف الأمر]

ويؤخذ من قوله «حقيقة في كذا» حدُّ اللفظي به. وأمّا النفسي - وهو الأصلُ أي العمدة - فقال فيه: (وَحَدُّهُ: اقْتِضَاءُ فِعْلٍ غَيْرِ كَفٍّ مَدْلُولٍ عَلَيْهِ) أي على الكَفِّ (بَغَيْرِ) لَفِظٍ (كَفٍّ).

فتناول الاقتضاء - أي الطلب - الجازم وغير الجازم لما ليس بكَفٍّ، ولما هو كَفٌّ مَدْلُولٌ عَلَيْهِ بـ «كَفٍّ». ومثله مرادفه كـ «إِثْرُكَ، وَذَرٌّ»، بخلاف المدلول عليه بغير ذلك أي «لا تفعل» فليس بأمر.

ويُسَمَّى مدلولُ «كَفٍّ» أمراً، لا نهياً موافقةً للدالِّ في اسمه.

ويُحَدُّ النفسي أيضاً بـ «القولُ المُقتضي لفعل... الخ».

وكل من القول والأمر مشتركٌ بين النفسي واللفظي على قياس قول المحققين في الكلام

(١) سورة يس، الآية: ٨٢ .

(٢) وَرَدَ فِي الْأَصْلِ: «نَحْوُ (إِنَّمَا أَمْرُنَا لَشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَا) أَي شَأْنُنَا، وَهَذَا خَطَأٌ، وَالصَّوَابُ: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ﴾ [سورة النحل، الآية: ٤٠]، وَلَيْسَ فِيهَا الشَّاهِدُ الَّذِي قَصَدَهُ الشَّارِحُ، وَلِذَا بَدَّلْنَاهَا بِأَقْرَبِ شَاهِدٍ إِلَى مَقْصُودِ الشَّارِحِ. وَيَجُوزُ أَنْ يَسْتَشْهَدَ لِمَا أَرَادَهُ الشَّارِحُ بِقَوْلِهِ نَعَالَى فِي سُورَةِ هُودِ (الآية: ٩٧): ﴿وَمَا أَمْرٌ فَتَعَوَّنَ بِرَشِيدٍ﴾ أَي شَأْنُهُ.

وَتَبَعَ الشَّارِحُ شَيْخَ الْإِسْلَامِ زَكَرِيَا الْأَنْصَارِي فِي غَايَةِ الْوُصُولِ (ص: ٦٣)، فَلْيَتَبَهَّ .

(٣) هَذَا عَجُوزٌ بَيْتٍ لِأَنْسَ بْنِ مُدْرِكَةَ الْخَثْعَمِيِّ، ذُكِرَ فِي الْحَيَوَانَ (٨١/٣)، وَالْبَيْتُ كَامِلاً:

عَزَمْتُ عَلَى إِمَامَةِ ذِي صَبَاحٍ لِأَمْرِ مَا يُسَوَّدُ مِنْ يَسُودُ.

(٤) قَالَهُ أَبُو الْحُسَيْنِ الْبَصْرِيُّ. (المحصول: ٩/٢، الإحكام: ٣٥٦/٢).

(٥) انْظُرْ: «تَعَارُضٌ مَا يُخِلُّ بِالْفَهْمِ»: ٢٥٤/١ .

[اعتبار العلو والاستعلاء في الأمر]

ولا يُعتَبَرُ فيه علُوٌّ، ولا استِعْلَاءٌ. وقيل: «يُعتَبَرَانِ». واعتبرت المعتزلة وأبو إسحاق الشيرازي وابن الصَّبَّاح والسمعاني العلو. وأبو الحسين والإمام والآمدي وابن الحاجب الاستعلاء.

الآتي في مبحث «الأخبار»^(١).

[اعتبار العلو والاستعلاء في الأمر]

(ولا يُعتَبَرُ فيه) أي في مسمى «الأمر» نفسياً أو لفظياً حتى يُعتَبَرُ في حدّه أيضاً (علو) بأن يكون الطالب عالي الرتبة على المطلوب منه، (ولا استعلاء)^(٢) بأن يكون الطلب بعظمة لإطلاق الأمر دونهما، قال عمرو بن العاص لمعاوية رضي الله عنه:

أمرتك أمراً جازماً فعصيتني وكان من التوفيق قتل ابن هاشم هو رجل من بني هاشم خرج من العراق على معاوية رضي الله عنه فأمسكه، فأشار عليه عمرو رضي الله عنه بقتله، فخالفه وأطلقه لحلمه، فخرج عليه مرة أخرى، فأنشده عمرو رضي الله عنه البيت، فلم يرد به «ابن هاشم» علي بن أبي طالب رضي الله عنه. ويقال: أمر فلان فلاناً برفق ولين. (وقيل: «يُعتَبَرَانِ»)، وإطلاق الأمر دونهما مجازي^(٣).

(واعتبرت المعتزلة)^(٤) غير أبي الحسين (وأبو إسحاق الشيرازي، وابن الصَّبَّاح، والسمعاني العلو).

وأبو الحسين) من المعتزلة (والإمام) الرازي (والآمدي، وابن الحاجب الاستعلاء)^(٥). ومن هؤلاء من حدّد اللفظي كالمعتزلة، فإنهم ينكرون الكلام النفسي، ومنهم من حدّد النفسي كالآمدي.

(١) انظر: «أقسام الكلام باعتبار إطلاقه»: ٢١/٢.

(٢) قاله الشافعية. (التشنيف: ٢٩٥/١، غاية الوصول، ص: ٦٣).

(٣) قاله القاضي عبد الوهاب من المالكية وابن القشيري من الشافعية. (التشنيف: ٢٩٥/١).

(٤) وكذا أكثر الحنابلة وجماعة من الشافعية.

(اللمع للشيرازي، ص: ١٢، التشنيف: ٢٩٥/١، شرح الكوكب: ١٢/٣).

(٥) وبه قال أيضاً الحنفية وجماعة من الحنابلة. (تيسير التحرير: ٣٣٧/١، الإحكام: ٣٦٥/٢، مختصر ابن

الحاجب: ٧٧/٢، شرح الكوكب: ١١/٣، نهاية السؤل: ٣٨٠/١).

[لا يعتبر في الأمر إرادة الدلالة باللفظ]

واعتبر أبو علي وابنه إرادة الدلالة باللفظ على الطلب.
والطلب بديهي.

[الأمر غير الإرادة]

والأمر غير الإرادة، خلافاً للمعتزلة.

مسألة: [هل للأمر صيغة تخصه؟]

القائلون بالنفسي اختلفوا: هل للأمر صيغة تخصه؟

[لا يُعتبر في الأمر إرادة الدلالة باللفظ]

(واعتبر أبو علي^(١) وابنه) أبو هاشم من المعتزلة زيادة على الغلو (إرادة الدلالة باللفظ على الطلب)، فإذا لم يُرد به ذلك لا يكون أمراً، لأنه يستعمل في غير الطلب كالتهديد، ولا مُميز سوى الإرادة.

قلنا: استعماله في غير الطلب مجازي، بخلاف الطلب فلا حاجة إلى اعتبار إرادته.

(والطلب بديهي) أي متصور بمجرد اليقظة النفس إليه من غير نظر، لأن كل عاقل يُفرق بالبدية بينه وبين غيره كالأخبار، وما ذاك إلا لبداهته، فاندفع ما قيل من أن تعريف الأمر بما يشتمل عليه، تعريف بالأخفى، بناء على أنه نظري.

(١٦١)

[الأمر غير الإرادة]

(والأمر) المحدود بـ «اقتضاء فعل... الخ» (غير الإرادة) لذلك الفعل، فإنه تعالى أمر من علم أنه لا يؤمن بالإيمان، ولم يُرذه منه لا متناعه. (خلافاً للمعتزلة) فيما ذكر، فإنهم لما أنكروا الكلام النفسي لم يمكنهم إنكار الاقتضاء المحدود به الأمر، قالوا: «إنه الإرادة».

(مسألة: [هل للأمر صيغة تخصه؟])

القائلون بالنفسي من الكلام، ومنهم الأشاعرة (اختلفوا هل للأمر النفسي صيغة

(١) وأبو علي: هو محمد بن عبد الوهاب بن سلام الجبائي البصري المعتزلي، الفيلسوف المتكلم، رأس المعتزلة، أشهر كتبه: تفسير القرآن، توفي سنة ٣٠٣هـ. (شذرات الذهب: ٢/٢٤١).

والتَّنْفِي عَنْ الشَّيْخِ: فَقِيلَ: «لِلْوَقْفِ»، وَقِيلَ: «لِلإِشْرَاقِ». وَالْخِلَافُ فِي صِيغَةِ «أَفْعَلُ».

[مَعَانِي الْأَمْرِ]

وَتَرَدُّ لِلْجُوبِ، وَالتَّنْدِبِ، وَالْإِبَاحَةِ، وَالتَّهْدِيدِ، وَالْإِشْرَاقِ، وَإِرَادَةِ الْإِمْتِثَالِ،
وَالْإِذْنِ،

تَخَصُّصُهُ) بَأَنْ تَدُلَّ عَلَيْهِ دُونَ غَيْرِهِ؟ فَقِيلَ: «نَعَمْ»^(١)، وَقِيلَ: «لَا»^(٢). (وَالنَّفْيُ عَنِ الشَّيْخِ) أَبِي
الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ وَمَنْ تَبِعَهُ: (فَقِيلَ): «النَّفْيُ (لِلْوَقْفِ)، بِمَعْنَى: عَدَمُ الدَّرَاقَةِ بِمَا وَضَعَتْ لَهُ
حَقِيقَةً مِمَّا وَرَدَتْ لَهُ مِنْ أَمْرٍ وَتَهْدِيدٍ وَغَيْرِهِمَا».

(وَقِيلَ: «لِلإِشْرَاقِ» بَيْنَ مَا وَرَدَتْ لَهُ).

(وَالْخِلَافُ فِي صِيغَةِ «أَفْعَلُ»)، وَالْمُرَادُ بِهَا كُلُّ مَا يَدُلُّ عَلَى الْأَمْرِ مِنْ صِيغَةٍ، فَلَا تَدُلُّ عِنْدَ
الْأَشْعَرِيِّ وَمَنْ تَبِعَهُ عَلَى الْأَمْرِ بِخُصُوصِهِ إِلَّا بِقَرِينَةٍ كَأَن يُقَالَ: «صَلِّ لَزُومًا»، بِخِلَافِ «الزَّمْتُكَ»،
و«أَمَرْتُكَ».

[مَعَانِي الْأَمْرِ]

(وَتَرَدُّ) لِسِتَّةٍ وَعَشْرِينَ مَعْنَى:

- ١- (لِلْجُوبِ) ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾^(٣). ٢- (وَالنَّدْبِ) ﴿فَكَاتِبُهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾^(٤).
- ٣- (وَالْإِبَاحَةِ) ﴿كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ﴾^(٥). ٤- (وَالْتَهْدِيدِ) ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾^(٦)، وَيَصْدُقُ مَعَ
التَّحْرِيمِ وَالتَّكْرَاهَةِ. ٥- (وَالْإِشْرَاقِ) ﴿وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ﴾^(٧). وَالْمَصْلَحَةُ فِيهِ دُنْيَوِيَّةٌ
بِخِلَافِ النَّدْبِ. وَقَدَّمَهُ هُنَا بَعْدَ أَنْ وَضَعَهُ عَقِبَ «التَّأْدِيبِ»^(٨) لِقَوْلِهِ الْآتِي: «وَقِيلَ: مُشْتَرَكَةٌ بَيْنَ

(١) قَالَهُ الْحَنْفِيَّةُ وَالْمَالِكِيَّةُ وَالشَّافِعِيَّةُ وَالْحَنَابِلَةُ. (الإحكام: ٤٦٦/٢، مختصر ابن الحاجب: ٧٧/١، شرح
الكوكب: ١٤/٣).

(٢) قَالَهُ أَبُو الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيُّ. (الإحكام: ٤٦٦/٢، التشنيف: ٢٩٨/١).

(٣) سُورَةُ الْبَقَرَةِ، آيَةُ: ٤٣.

(٤) سُورَةُ النُّورِ، آيَةُ: ٣٣.

(٥) سُورَةُ الْمُؤْمِنُونَ، آيَةُ: ٥٠.

(٦) سُورَةُ فَصَّلَتْ، آيَةُ: ٤٠.

(٧) سُورَةُ الْبَقَرَةِ، آيَةُ: ٢٨٢.

(٨) أَيُ فِي نَسْخَةٍ رَجَعَ عَنْهَا إِلَى هَذِهِ. (النجوم اللوامع: ٤٩٠/١).

والتأديب، والإنذار، والامتنان، والإكرام، والتسخير والامتهان، والتكوين، والتعجيز، والإهانة، والتسوية، والدعاء، والتمني، والاحتقار، والخبر، والإنعام، والتفويض، والتعجب، والتكذيب، والمشورة، والاعتبار.

الخمس الأول^(١) فإنه منها . ٦- (وإرادة الامتنان) كقولك لآخر عند العطش: اسقني ماءً .
٧- (والإذن) كقولك لمن طرّق الباب: «ادخل» . ٨- (والتأديب) كقوله ﷺ لعمر ابن أبي سلمة
ﷺ، وهو دون البلوغ، ويده تطيش في الصفحة: «كل مما يليك»^(٢) . رواه الشيخان.

أما أكل المكلف ممّا يليه فمندوب، وممّا يلي غيره فمكروه، ونصّ الشافعي على حرمة
للعالم بالنهي عنه، محمول على المشتمل على الإيذاء .

٩- (والإنذار) ﴿قُلْ تَتَعَبُوا فَإِنَّ مَصِيرَكُمْ إِلَى النَّارِ﴾^(٣)، ويفارق التهديد بذكر الوعيد .
١٠- (والامتنان) ﴿وَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ﴾^(٤)، ويفارق الإباحة بذكر ما يحتاج إليه .
١١- (والإكرام) ﴿أَتَغْلُوها سَلَامِينَ﴾^(٥) . ١٢- (والتسخير) أي التذليل، (والامتهان) نحو
﴿كُونُوا قِرَدَةً خَاسِيَةً﴾^(٦) . ١٣- (والتكوين) أي الإيجاد عن العدم بسرعة نحو ﴿كُنْ
فَيَكُونُ﴾^(٧) . ١٤- (والتعجيز) أي إظهار العجز نحو ﴿فَأَتَوْا بِسُورَةٍ مِّنْ مِّثْلِهِ﴾^(٨) .
١٥- (والإهانة) ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْكَرِيمُ﴾^(٩) . ١٦- (والتسوية) ﴿فَأَصْبِرُوا أَوْ لَا
صَبْرُوا﴾^(١٠) . ١٧- (والدعاء) ﴿رَبَّنَا افْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِالْحَقِّ﴾^(١١) . ١٨- (والتمني) كقول

(١) انظر: «الأمر المطلق للوجوب»: ٣١١/١ .

(٢) رواه البخاري في الأطعمة، باب التسمية على الطعام (٥٣٧٦)، ومسلم في الأشربة، باب آداب
الطعام والشراب (٥٢٣٧)، وابن ماجه في الأطعمة، باب الأكل باليمين (٥٢٣٧).

(٣) سورة إبراهيم، الآية: ٣٠.

(٤) سورة الأنعام، الآية: ١٤٢.

(٥) سورة الحجر، الآية: ٤٦.

(٦) سورة البقرة، الآية: ٦٥.

(٧) سورة آل عمران، الآية: ٤٧.

(٨) سورة يونس، الآية: ٣٨.

(٩) سورة الدخان، الآية: ٤٩.

(١٠) سورة الطور، الآية: ١٦.

(١١) سورة الأعراف، الآية: ٨٩.

[الأَمْرُ الْمُطْلَقُ لِلْوُجُوبِ]

والجمهور: حقيقة في الوجوب: لغة، أو شرعاً، أو عقلاً، مذاهب

امرئ القيس^(١):

أَلَا أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ أَلَا انْجَلِي بِضُبْحٍ وَمَا الْإِضْبَاحُ مِنْكَ بِأَمْثَلِ (١٦٣)
ولبعد انجلاته عند المُحِبِّ، حتى كأنه لا طمع فيه، كان متمنياً لا مترجياً.

- ١٩- (والاحتقار) ﴿أَلْقُوا مَا أَنْتُمْ مُلْقُونَ﴾^(٢)، إذ ما يلقونه من السحر وإن عظم محقرٌ بالنسبة إلى معجزة موسى عليه السلام. ٢٠- (والخبر) كحديث البخاري: «إذا لم تستح فاصنع ما شئت»^(٣)؛ أي صنعته. ٢١- (والإنعام) بمعنى تذكير النعمة نحو ﴿كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾^(٤). ٢٢- (والتفويض) ﴿فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ﴾^(٥). ٢٣- (والتعجب) ﴿أَنْظُرْ كَيْفَ ضَرَبُوا لَكَ الْأَمْثَالَ﴾^(٦). ٢٤- (والتكذيب) ﴿قُلْ فَأْتُوا بِالتَّوْرَةِ فَاتْلُوهَا إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾^(٧). ٢٥- (والمشورة) ﴿فَانْظُرْ مَاذَا تَرَى﴾^(٨). ٢٦- (والاعتبار) ﴿أَنْظُرُوا إِلَى ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ﴾^(٩).

[الأَمْرُ الْمُطْلَقُ لِلْوُجُوبِ]

(والجمهور) قالوا: هي (حقيقة في الوجوب) فقط (لغة، أو شرعاً، أو عقلاً، مذاهب)^(١٠).

- (١) وامرؤ القيس: هو امرؤ القيس بن حُجر بن عمرو الكندي الشاعر الجاهلي المشهور، الملقب بذي القروح، وجاء في الحديث «هو قائد الشعراء إلى النار». (التهذيب للنووي: ١/ ١٢٥).
(٢) سورة الشعراء، الآية: ٤٣.
(٣) رواه البخاري في الأدب، باب إذا لم تستح فاصنع ما شئت (٥٦٥٥)، وابن ماجه في الزهد، باب الحياء (٤١٨٣).
(٤) سورة البقرة، الآية: ١٧٢.
(٥) سورة طه، الآية: ٧٢.
(٦) سورة الإسراء، الآية: ٤٨.
(٧) سورة آل عمران، الآية: ٩٣.
(٨) سورة الصافات، الآية: ١٠٢.
(٩) سورة الإنعام، الآية: ٩٩.

(١٠) بعد أن اتفق الجماهير على أن صيغة الأمر للوجوب، اختلفوا هل هي بوضع اللغة أو الشرع أو العقل على ثلاثة مذاهب: الأول: أنه للوجوب لغة، قاله الحنفية والشافعية؛ الثاني: أنه للوجوب شرعاً، قاله الحنابلة والظاهرية، واختاره إمام الحرمين؛ الثالث: أنه للوجوب عقلاً، قاله بعض =

وقيل: «في التدب»؛ وقال الماتريدي: «للقدر المشترك بينهما»؛

وجه أولها الصحيح عند الشيخ أبي إسحاق الشيرازي^(١): أن أهل اللغة يحكمون باستحقاق مخالفة أمر سيده مثلاً بها للعقاب.

والثاني القائل بـ «أنها لغة لمجرد الطلب، وأن جزم المحقق للوجوب، بأن يترتب العقاب على الترك إنما يستفاد من الشرع في أمره، أو أمر من أوجب طاعته» أجاب بأن حكم أهل اللغة المذكور مأخوذ من الشرع لإيجابه على العبد مثلاً طاعة سيده.

والثالث قال: «إن ما تفيده لغة من الطلب يتعين أن يكون الوجوب، لأن حمله على التدب يُصير المعنى «افعل إن شئت»، وليس هذا القيد مذكوراً».

وقول يمثله في الحمل على الوجوب، فإنه يُصير المعنى: افعل من غير تجويز ترك.

(وقيل): «هي حقيقة (في التدب)، لأنه المتيقن من قسمي الطلب»^(٢).

(وقال) أبو منصور (الماتريدي)^(٣) من الحنفية: «هي موضوعة (للقدر المشترك بينهما)^(٤) أي بين الوجوب والتدب، وهو الطلب، حذراً من الاشتراك والمجاز، فاستعمالها في كل منهما من حيث إنه طلب استعمال حقيقي، والوجوب: الطلب الجازم كالإيجاب^(٥) تقول: «منه وجب كذا» أي طلب - بالبناء للمفعول - طلباً جازماً».

= العلماء. (تيسير التحرير: ٣٤١/١، فواتح الرحموت: ٦٥٧/١، شرح التنقيح، ص: ١٢٧، البرهان: ١/٢١٦، الإحكام: ٣٦٩/٢، نهاية السؤل: ٣٩٦/١، شرح الكوكب: ٣/٣٩).

(١) اللُّمَع للشيرازي، ص: ١٢.

(٢) قاله أبو هاشم من المعتزلة. (الإحكام: ٣٦٩/٢، نهاية السؤل: ٣٩٧/١).

(٣) والماتريدي: هو محمد بن محمد بن محمود الماتريدي، إمام المتكلمين، المدافع عن عقائد المسلمين، الحنفي، من مؤلفاته: التوحيد، تأويلات القرآن، توفي رحمه الله سنة ٣٣٣ هـ (الفتح المبين: ٤٢٣/١).

(٤) وقاله أيضاً مشايخ سمرقند من الحنفية. (تيسير التحرير: ٣٤١/١).

(٥) جواب سؤالٍ مقدّر: أن الطلب قد مشترك بين الإيجاب والتدب وهما من صفات فعل الله تعالى، والوجوب والتدب من صفات فعل المكلف، فكيف يتحدان؟

فالجواب: أنهما متحدان معنى بالذات وإن تغايراً بالاعتبار كالكسر والانكسار، إذ الأول من صفات الفاعل، والثاني من صفات المفعول.

(النجوم اللوامع: ٤٩٤/١).

وقيل: «مُشتركة بينهما». وتوقف القاضي والغزالي والآمدني فيها. وقيل: «مُشتركة فيها وفي الإباحة»، وقيل: «في الثلاثة، والتَّهْدِيدِ». وقال عبدُ الجبار: «لإرادة الامتثال»، والأبْهَرِي: «أمرُ الله تعالى للوجوب، وأمرُ النَّبِيِّ ﷺ المُبتدأُ للندب». وقيل: «مُشتركة بين الخمسة الأول»، وقيل: «بين الأحكام الخمسة».....

(وقيل): «هي (مُشتركة بينهما)»^(١).

وتوقف القاضي أبو بكر الباقلاني، (والغزالي، والآمدني فيها)، بمعنى لم يدروا أهي حقيقة في الوجوب، أم في الندب، أم فيهما؟^(٢).

(وقيل): «هي (مُشتركة فيهما وفي الإباحة)».

وقيل: «في هذه (الثلاثة والتَّهْدِيدِ)»^(٣).

وفي «المختصر»^(٤) قول: «إنَّها للقدر المشترك بين الثلاثة، أي الإذن في الفعل». وتركه المصنّف لقوله^(٥): «لا نعرفه في غيره».

(وقال عبدُ الجبار) من المعتزلة: «هي موضوعة (لإرادة الامتثال)، وتضدق مع الوجوب والندب»^(٦).

(وقال) أبو بكر (الأبْهَرِي) من المالكية: «أمرُ الله تعالى للوجوب، وأمرُ النبي ﷺ المُبتدأُ منه (للندب)، بخلاف الموافق لأمرِ الله، أو المُبين له للوجوب أيضاً»^(٧).

(وقيل): «هي (مُشتركة بين الخمسة الأول): أي الوجوب، والندب، والإباحة، والتَّهْدِيدِ، والإرشاد»^(٨).

(وقيل: «بين الأحكام الخمسة) أي للوجوب، والندب، والتَّهْدِيدِ، والكراهة، والإباحة».

(١) قاله المرتضى من الشيعة. (تيسير التحرير: ٣٤١/١، التشنيف: ٣٠٣/١).

(٢) المستصفى للغزالي (٧٤٦/١)، الإحكام (٣٦٩/٢).

(٣) قاله الشيعة. (رفع الحاجب: ٥٠١/٢).

(٤) أي مختصر المنتهى لابن الحاجب، ص: ١٧١.

(٥) أي في شرح المختصر: ٥٠١/٢.

(٦) رفع الحاجب (٥٠١/٢)، التشنيف (٣٠٣/١).

(٧) رفع الحاجب (٥٠١/٢)، نهاية السؤل (٣٩٩/١).

(٨) قال الزركشي في البحر (٣٦٩/٢): «حكاه الغزالي، ونسبه للأشعري والقاضي وأصحابهما».

والمُختارُ وفاقاً للشيخ أبي حامد وإمام الحرمين: حقيقة في الطلبِ الجازمِ، فإنَّ صَدَرَ من الشارعِ أوجِبَ الفعلُ.

[الأمرُ للوجوبِ حتى يأتي صارِفٌ]

وفي وجوبِ اعتقادِ الوجوبِ قبلَ البحثِ خلافُ «العامِّ».

[الأمرُ بعدَ الحَظَرِ أو الاستئذانِ للإباحةِ]

فإنَّ وَرَدَ الأمرُ بعدَ الحَظَرِ - قال الإمامُ: «أو استئذانٍ» -

(والمختارُ وفاقاً للشيخ أبي حامد) الأسفراييني (وإمام الحرمين)^(١) أنها (حقيقة في الطلبِ الجازمِ) لغةً، فلا تحتمل تقييده بالمشيئة. (فإنَّ صَدَرَ الطلبُ بها (من الشارعِ أوجِبَ) صدوره منه (الفعلُ)، بخلاف صدوره من غيره، إلا مَنْ أوجِبَ هو طاعته.

وهذا - قال المصنّف - : «غير القول السابق: «إنها حقيقة في الوجوب شرعاً»، لأنَّ جَزَمَ الطلبِ على ذلك شرعي، وعلى ذا لغوي، واستفادة الوجوبِ عليه بالتركيبِ مِنَ اللغة والشرع»^(٢).

وقال غيره: «إنه هو، لاتفاقهما في أنَّ خاصّة الوجوبِ من ترتب العقاب على التركِ مستفاد من الشرع».

وعلى كلِّ قولٍ هي في غير ما ذكر فيه مجازٌ.

[الأمرُ للوجوبِ حتى يأتي صارِفٌ]

(وفي وجوبِ اعتقادِ الوجوبِ في المطلوبِ بها (قبلَ البحثِ) عمّا يَصْرِفُها عنه - إن كان - (خلافُ العامِ) هل يجب اعتقادُ عمومِهِ حتى يتمسك به قبلَ البحثِ عن المخصّصِ ؟
الأصحُّ «نعم»^(٣) كما سيأتي^(٤).

[الأمرُ بعدَ الحَظَرِ أو الاستئذانِ للإباحةِ]

(فإنَّ وَرَدَ الأمرُ أي «افعل» (بعدَ الحَظَرِ) لِمُتَعَلِّقِهِ - (قال الإمامُ) الرازي: «أو استئذانٍ)

(١) البرهان: ٢١٧/١.

(٢) رفع الحاجب للمصنّف: ٥٠٢/٢.

(٣) واختاره شيخ الإسلام في لبِّ الأصول وشرحه (ص: ٦٥).

(٤) انظر: «العمل بالعام قبل البحث عن المخصّص»: ٣٧١/١.

فلإباحة، وقال أبو الطَّيِّب، والشيرازي، والسَّمعاني، والإمام: «لِلْوَجُوبِ»...

فيه^(١) - (فللإباحة) حقيقة^(٢)، لِتَبَادُرِهَا إِلَى الذَّهْنِ فِي ذَلِكَ، لَغَلْبَةِ اسْتِعْمَالِهِ فِيهَا حِينَئِذٍ، وَالتَّبَادُّرُ عِلَامَةٌ لِلْحَقِيقَةِ^(٣).

(وقال) القاضي (أبو الطَّيِّب^(٤))، (و) الشيخ أبو إسحاق (الشيرازي، و) أبو الْمُظَفَّر (السمعاني، والإمام) الرازي: «(لِلْوَجُوبِ) حقيقة كما في غير ذلك، وغلبة الاستعمال في الإباحة

(١) وبه قال أيضاً الحنابلة، واختاره الزركشي، وشيخ الإسلام منّا. (المحصول: ٩٦/٢، التشنيف: ١/٣٠٥، غاية الوصول، ص: ٦٥، شرح الكوكب: ٥٤/٣).

(٢) اختلف العلماء في مفاد الأمر (صيغة «افعل») بعد الحظر على ستة مذاهب:

الأول: أن الأمر بعد الحظر للإباحة، قاله الشافعية، والحنابلة، وجمع من متأخري المالكية.

الثاني: أن الأمر بعد الحظر للوجوب، قاله الحنفية، والمالكية، وجماعة من الشافعية.

الثالث: أن الأمر بعد الحظر للاستحباب، قاله القاضي الحسين من الشافعية، وزوي عن سعيد بن جبَّير.

الرابع: التفصيل: أنه إن كان الحظر السابق عارضاً لعلّة، وعُلقت صيغة «افعل» بزواله كـ «وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا»، فهو لرفع الذم فقط، وإن لم يكن الحظر السابق عارضاً لعلّة ولا صيغة «افعل» عُلقت بلزوالها، فهو متردد بين الوجوب والندب، قاله الغزالي آخرًا، وألّكيا الهراسي من الشافعية، وابن رَشِيق من المالكية.

الخامس: أن الأمر بعد الحظر يرفع الحظر السابق، ويُعَدُّ حَالُ الْفِعْلِ إِلَى مَا كَانَ قَبْلَ الْحَظَرِ، قاله جمع من الحنفية كابن الهمام، وابن أمير الحاج، وأمير بادشاه، والمُزَنِّي من الشافعية، والتقي ابن تيمية من الحنابلة.

السادس: الوقف بين الوجوب والندب، قاله القاضي أبو بكر، وإمام الحرمين، والغزالي آخرًا، والآمدي. (التقرير والتجيب: ٣٦٢/١، تيسير التحرير: ٣٤٦/١، البرهان: ١٨٨/١، المنحول، ص: ١٣١، المستصفى: ٧٧٥/١، الإحكام للأمدي: ٣٩٨/٢، البحر المحيط: ٣٨٠/٢، لباب الحصول: ٥٢٤/٢، شرح الكوكب المنير: ٦٠/٣).

(٣) قاله الشافعية والحنابلة، واختاره ابنُ الحاجب وأبو الفتح، وأبو تمام، وأبو محمد بن نصر، وابنُ فُؤَيْزٍ مُنْذَاد من المالكية. (التشنيف: ٣٠٥/١، غاية الوصول، ص: ٦٥، شرح الكوكب: ٥٦/٣، مختصر ابن الحاجب، ص: ١٧٤، الإحكام للبايجي، ص: ٨٦، تحفة المسؤول: ٥٦/٣).

(٤) وأبو الطَّيِّب: هو طاهر بن عبد الله بن طاهر الطبري، أبو الطيب، القاضي، الفقيه الأصولي، الشافعي، الأديب الشاعر، وُلِدَ سنة ٣٤٨هـ بطبرستان، كان إماماً جليلاً، عظيمَ العلم، جليلَ القدر، فريدَ زمانه، عارفاً بالأصول، محققاً بالفروع، توفي رحمه الله سنة ٤٥٠هـ ببغداد. (الفتح المبين: ١/٣٥٠).

وَتَوَقَّفَ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ.

﴿١٦٦﴾ لَا تَدَلُّ عَلَى الْحَقِيقَةِ فِيهَا^(١).

(وَتَوَقَّفَ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ) فَلَمْ يَحْكَمْ بِإِبَاحَةٍ وَلَا وَجُوبٍ^(٢).

وَمِنْ اسْتِعْمَالِهِ بَعْدَ الْحَظَرِ فِي الْإِبَاحَةِ: ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾^(٣)، ﴿وَإِذَا قُضِيَتْ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا﴾^(٤)، ﴿وَإِذَا ظَهَرَ فَأَتَوْهُمْ﴾^(٥).

وَفِي الْوَجُوبِ ﴿وَإِذَا أَسْلَخَ الْأَشْهُرَ الْحُرُمَ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾^(٦)، إِذْ قَتَلَهُمُ الْمُؤَدِّي إِلَى قَتْلِهِمْ فَرَضُ كَفَايَةٍ.

وَأَمَّا بَعْدَ الْاسْتِثْنَاءِ فَكَأَن يُقَالُ لِمَنْ قَالَ «أَفَعَلْتُ كَذَا؟»: «أَفَعَلَهُ»^(٧).

(١) وَبِهِ قَالَ أَيْضاً الْحَنَفِيَّةُ وَالْمَالِكِيَّةُ. (تيسير التحرير: ١/٣٤٥، شرح التنقيح، ص: ١٣٩، اللمع، ص: ١٣، القواطع: ١/٦٠، المحصول: ٢/٩٦، كشف الأسرار: ١/١٨١، أصول السرخسي: ١/١٩، التقرير والتحير: ١/٣٦٦، فواتح الرحموت: ١/٦٦٢، الإحكام للبابي، ص: ٨٦، تحفة المسؤول: ٣/٥٦، البحر المحيط: ٢/٣٧٨، رفع الحجاب: ٢/٥٤٩، نهاية السؤل: ١/٤٥).

(٢) واختاره أيضاً الغزالي أولاً، وابن القشيري، والقاضي الباقلاني، والآمدي.

(البرهان: ١/١٨٨، المنحول للغزالي، ص: ١٣١، مُنتهى السؤل للآمدي: ٢/١٤، الإحكام: ٢/٣٩٨).

(٣) سورة المائدة، الآية: ٢.

(٤) سورة الجمعة، الآية: ١٠.

(٥) سورة البقرة، الآية: ٢٢٢.

(٦) سورة التوبة، الآية: ٥.

(٧) ومنه ما رواه الشيخان عن ابن مسعود رضي الله عنه «...كَيْفَ نُصَلِّي عَلَيْكَ؟ قَالَ: قُولُوا: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ...». (التشنيف: ١/٣٠٥).

وَسَكَتَ عَنِ النَّهْيِ بَعْدَ الْاسْتِثْنَاءِ، وَهُوَ مَا وَقَعَ جَوَاباً بِ «لَا» بَعْدَ الْاسْتِثْنَاءِ، وَحُكْمُهُ التَّحْرِيمُ. وَمِمَّا وَرَدَ مِنْهُ لِلتَّحْرِيمِ خَبَرُ مُسْلِمٍ (٩٥) عَنِ الْمُقَدَّادِ رضي الله عنه: «أَرَأَيْتَ إِنْ لَقِيتُ رَجُلًا مِنَ الْكُفَّارِ، فَقَاتَلَنِي، فَضَرَبَ إِحْدَى يَدَيَّ بِالسَّيْفِ فَقَطَعَهَا، ثُمَّ لَازَ مِنِّي بِشَجَرَةٍ، فَقَالَ: أَسَلَمْتُ لَكَ، أَفَأَقْتُلُكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: لَا».

وَمِمَّا وَرَدَ مِنْهُ لِلْكَرَاهَةِ خَبَرُ مُسْلِمٍ (٣٦٠) أَيْضاً «أُتُصَلَّى فِي مَبَارِكِ الْإِبِلِ؟ قَالَ: لَا». (النجوم اللوامع: ١/٤٩٨).

[النَّهْيُ بَعْدَ الْوُجُوبِ لِلتَّحْرِيمِ]

أَمَّا النَّهْيُ بَعْدَ الْوُجُوبِ فَالْجَمْهُورُ: «لِلتَّحْرِيمِ»؛ وَقِيلَ: «لِلْكِرَاهَةِ»؛ وَقِيلَ: «لِلْإِبَاحَةِ»؛ وَقِيلَ: «لِلْإِسْقَاطِ الْوُجُوبِ». وَإِمَامُ الْحَرَمَيْنِ عَلَى وَفْقِهِ.

مسألة: [الْأَمْرُ لَا يَقْتَضِي مَرَّةً، وَلَا تَكَرُّاراً]

الْأَمْرُ لِيَطْلُبَ الْمَاهِيَةَ، لَا لَتَكَرُّارٍ، وَلَا مَرَّةً، وَالْمَرَّةُ ضَرْبٌ. وَقِيلَ: «مَدْلُولُهُ».

[النَّهْيُ بَعْدَ الْوُجُوبِ لِلتَّحْرِيمِ]

(أَمَّا النَّهْيُ) أَيِ «لَا تَفْعَلْ» (بَعْدَ الْوُجُوبِ، فَالْجَمْهُورُ) ^(١) قَالُوا: «هُوَ (لِلتَّحْرِيمِ)، كَمَا فِي غَيْرِ ذَلِكَ».

وَمِنْهُمْ بَعْضُ الْقَائِلِينَ بِ«أَنَّ الْأَمْرَ بَعْدَ الْحُظْرِ لِلْإِبَاحَةِ»، وَفَرَّقُوا بَيْنَ النَّهْيِ لِدَفْعِ الْمَفْسَدَةِ، وَالْأَمْرِ لِتَحْصِيلِ الْمَصْلَحَةِ، وَاعْتَنَاءُ الشَّارِعِ بِالْأَوَّلِ أَشَدُّ.

(وَقِيلَ: «لِلْكِرَاهَةِ» عَلَى قِيَاسِ أَنَّ الْأَمْرَ لِلْإِبَاحَةِ).

(وَقِيلَ: «لِلْإِبَاحَةِ» نَظَرًا إِلَى أَنَّ النَّهْيَ عَنِ الشَّيْءِ بَعْدَ وَجُوبِ يَرْفَعُ طَلِبَهُ، فَيُثَبِّتُ التَّخْيِيرَ فِيهِ).

(وَقِيلَ: «لِلْإِسْقَاطِ الْوُجُوبِ»)، وَيَرْجِعُ الْأَمْرُ إِلَى مَا كَانَ قَبْلَهُ مِنْ تَحْرِيمٍ أَوْ إِبَاحَةٍ، لَكُونَ الْفِعْلُ مُضَرَّةً أَوْ مُنْفَعَةً.

(وَإِمَامُ الْحَرَمَيْنِ عَلَى وَفْقِهِ) ^(٢) فِي مَسْأَلَةِ الْأَمْرِ، فَلَمْ يَحْكَمْ هُنَا بِشَيْءٍ كَمَا هُنَاكَ.

مسألة: [الْأَمْرُ لَا يَقْتَضِي مَرَّةً، وَلَا تَكَرُّاراً]

الْأَمْرُ أَيِ «افْعَلْ» (لِيَطْلُبَ الْمَاهِيَةَ، لَا لَتَكَرُّارٍ، وَلَا مَرَّةً، وَالْمَرَّةُ ضَرْبٌ)، إِذَا لَا تَوْجَدُ الْمَاهِيَةُ بِأَقَلِّ مِنْهَا، فَيُحْمَلُ عَلَيْهَا ^(٣).

(وَقِيلَ: «الْمَرَّةُ (مَدْلُولُهُ)» ^(٤)).

(١) أَيِ مِنَ الْمَذَاهِبِ الْأَرْبَعَةِ وَغَيْرِهِمْ، بَلْ نَقَلَ الْأَسْتَاذُ أَبُو إِسْحَاقَ وَالْبَاقِلَانِيُّ فِيهِ الْإِجْمَاعَ.

(التَّشْنِيفُ: ٣٠٥/١، شَرْحُ التَّنْقِيحِ، ص: ١٤٠، شَرْحُ الْكُوكُوبِ: ٦٤/٣).

(٢) الْبِرْهَانُ لِإِمَامِ الْحَرَمَيْنِ: ٢٦٥/١.

(٣) قَالَهُ الْحَنْفِيَّةُ وَالشَّافِعِيَّةُ، وَهُوَ رَوَايَةٌ عَنْ أَحْمَدَ. (فَوَاتِحُ الرَّحْمَتِ: ١/٦٦٤، الْمَحْصُولُ: ٢/

٩٨، الْإِحْكَامُ: ٣٧٨/٢، نِهَايَةُ السُّؤْلِ: ١/٤١٨، شَرْحُ الْعُضْدِ: ٢/٨١).

(٤) قَالَهُ الْمَالِكِيَّةُ، وَجَمَعَ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ. (شَرْحُ التَّنْقِيحِ، ص: ١٣٠، اللَّمَعُ، ص: ١٤).

وقال الأستاذ والقزويني: «للتكرار مطلقاً». وقيل: «إن عُلّق بشرط أو صفة». وقيل بالوقف.

١٦٧

ويُحتمل على التكرار على القولين بقرينة.

(وقال الأستاذ) أبو إسحاق الأسفراييني ، (و) أبو حاتم (القزويني)^(١) في طائفة : « (للتكرار مطلقاً) ، ويُحتمل على المرة بقرينة»^(٢).

(وقيل): «للتكرار (إن عُلّق بشرط أو صفة) أي بحسب تكرار المعلق به نحو ﴿وإن كنتم جنباً فاطهروا﴾^(٣)، و﴿الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة﴾^(٤)، تتكرر الطهارة والجلد بتكرار الجنابة والزنا. ويُحتمل المعلق المذكور على المرة بقرينة كما في أمر الحج المعلق بالاستطاعة. فإن لم يُعَلّق الأمر فللمرة، ويُحتمل على التكرار بقرينة»^(٥).

(وقيل بالوقف) عن المرة والتكرار، بمعنى: أنه مشترك بينهما، أو لأحدهما ولا نعرفه، قولان، فلا يُحتمل على واحد منهما إلا بقرينة^(٦).

ومنشأ الخلاف: استعماله فيهما كأمر الحج والعمرة، وأمر الصلاة والزكاة والصوم، فهل هو حقيقة فيهما، لأن الأصل في الاستعمال الحقيقة؟ أو في أحدهما حذراً من الاشتراك، ولا نعرفه؟ أو هو للتكرار، لأنه الأغلب، أو المرة لأنها المتيقن؟ أو في القدر المشترك بينهما حذراً من الاشتراك والمجاز؟ وهو الأول الراجح.

ووجه القول بـ «المتكرر في المعلق»: أن التعليق بما ذكر مشعرٌ بعليته، والحكم يتكرر بتكرار عليته.

ووجه ضعفه: أن التكرار حينئذ إن سلم مطلقاً، أي فيما إذا ثبتت عليه المعلق به من خارج، أو لم تثبت ليس من الأمر.

(١) والقزويني: هو محمود بن الحسن بن محمد الطبري الشهير بالقزويني، ينتهي نسبه إلى انس بن مالك رضي الله عنه، أخذ الأصول من الباقلاني، ومنه أبو إسحاق الشيرازي، من مصنفاته: اللمع، تجريد التجريد، توفي رحمه الله سنة ٤١٤ هـ. (الطبقات الكبرى للسبكي: ٣١٢/٥).

(٢) وبه قال أيضاً الحنابلة وجمع من الفقهاء والمتكلمين. (الإحكام: ٣٧٨/٢، شرح الكوكب: ٤٣/٣).

(٣) سورة المائدة، الآية: ٦.

(٤) سورة النور، الآية: ٢.

(٥) قاله المالكية. (شرح التنقيح، ص: ١٣١، الإحكام: ٣٧٨/٢، نهاية السؤل: ٤١٨/١).

(٦) قاله إمام الحرمين، والواقفية. (البرهان: ٢٢٤/١، الإحكام: ٣٧٨/٢).

[الأَمْرُ لَا يُفِيدُ فَوْرًا، وَلَا تَرَاخٍ]

وَلَا لِفَوْرٍ خِلَافًا لِقَوْمٍ؛ وَقِيلَ: «لِلْفَوْرِ، أَوْ الْعَزْمِ»؛ وَقِيلَ: «مُشْتَرَكٌ». وَالْمُبَادَرُ مُمْتَلٌ خِلَافًا لِمَنْ مَنَعَ، وَمَنْ وَقَفَ.

ثُمَّ التَّكَرُّارُ عِنْدَ الْأَسْتَاذِ وَمُوَافَقِيهِ - حَيْثُ لَا بَيَانَ لِأَمْدِهِ - يَسْتَوِعِبُ مَا يُمَكِّنُ مِنْ زَمَانِ الْعُمْرِ لِانْتِفَاءِ مُرَجِّحِ بَعْضِهِ عَلَى بَعْضٍ، فَهُمْ يَقُولُونَ بِالتَّكَرُّارِ فِي الْمَعْلُوقِ بِتَّكَرُّارِ الْمَعْلُوقِ بِهِ مِنْ بَابِ (١٦٨) أَوَّلَى، وَبِالتَّكَرُّارِ فِيهِ إِنْ لَمْ يَتَكَرَّرِ الْمَعْلُوقُ بِهِ حَيْثُ لَا قَرِينَةَ عَلَى الْمَرَّةِ، فَلِهَذَا قَالَ الْمَصْنِفُ: «مُطْلَقًا».

[الأَمْرُ لَا يُفِيدُ فَوْرًا، وَلَا تَرَاخٍ]

(وَلَا لِفَوْرٍ^(١) خِلَافًا لِقَوْمٍ) فِي قَوْلِهِمْ: «إِنَّ الْأَمْرَ لِلْفَوْرِ: أَيِ الْمُبَادَرَةِ عَقِبَ وُزُودِهِ بِالْفِعْلِ»^(٢). وَمِنْهُمْ الْقَائِلُونَ بِ«أَنَّهُ لِلتَّكَرُّارِ».

وَقِيلَ: «لِلْفَوْرِ أَوْ الْعَزْمِ» فِي الْحَالِ عَلَى الْفِعْلِ بَعْدُ^(٣).

(وَقِيلَ): «هُوَ (مُشْتَرَكٌ) بَيْنَ الْفَوْرِ وَالتَّرَاخِيِّ: أَيِ التَّأْخِيرِ»^(٤).

(وَالْمُبَادَرُ) بِالْفِعْلِ (مُتَمَثِّلٌ، خِلَافًا لِمَنْ مَنَعَ) امْتِثَالُهُ^(٥) بِنَاءٍ عَلَى قَوْلِهِ «الْأَمْرُ لِلتَّرَاخِيِّ»، (وَمَنْ وَقَفَ) عَنِ الْإِمْتِثَالِ وَعَدَمِهِ^(٦) بِنَاءٍ عَلَى قَوْلِهِ: «لَا نَعْلَمُ أَوْضِعُ الْأَمْرِ لِلْفَوْرِ أَمْ لِلتَّرَاخِيِّ؟»

(١) قَالَهُ الْحَنْفِيُّ وَالشَّافِعِيُّ. (فَوَاتِحُ الرَّحْمَتِ: ١/٦٨٠، الْإِحْكَامُ: ٢/٣٨٩، الْمَحْصُولُ: ٢/١١٣).

(٢) قَالَهُ الْمَالِكِيُّ وَالْحَنَابِلَةُ. (شَرْحُ التَّنْقِيحِ، ص: ١٢٨، شَرْحُ الْكُوكَبِ: ٣/٤٨).

تَنْبِيْهُ: أَكْثَرُ كُتُبِ الْأَصُولِ يَعْزُو هَذَا الْمَذْهَبَ لِلْحَنْفِيَّةِ، وَهُوَ لَيْسَ كَذَلِكَ، قَالَ ابْنُ عَبْدِ الشُّكُورِ الْحَنْفِيُّ فِي مُسْلِمِ الثَّبُوتِ (١/٦٨٠) وَعَبْدُ الْعَلِيِّ الْأَنْصَارِيُّ الْحَنْفِيُّ فِي شَرْحِهِ: «الْأَمْرُ لِمَجْرَدِ الطَّلَبِ لِلْفِعْلِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ، فَيَجُوزُ التَّأْخِيرُ كَمَا يَجُوزُ الْبَدَارُ، وَهُوَ الصَّحِيحُ عِنْدَ الْحَنْفِيَّةِ».

(٣) وَهُوَ اخْتِيَارُ الْقَاضِي أَبِي بَكْرٍ الْبَاقِلَانِيِّ. (التَّشْنِيفُ: ١/٣٠٨).

(٤) قَالَهُ الْوَاقْفِيُّ. (الْبَرْهَانُ: ١/٢٢٤، نِهَايَةُ السُّوْلِ: ١/٤٢٧).

(٥) وَهُوَ مُرَدُّدٌ، إِذْ لَيْسَ مَنْعُ امْتِثَالِهِ مَعْتَقَدُ أَحَدٍ كَمَا قَالَ الشَّيْخُ أَبُو إِسْحَاقَ وَإِمَامُ الْحَرَمَيْنِ، لِأَنَّ الْقَائِلِينَ بِالتَّرَاخِيِّ إِنَّمَا أَرَادُوا بِهِ التَّرَاخِيَّ جَوَازًا لَا وَجُوبًا. (شَرْحُ اللَّمَعِ: ١/٢٣٥، الْبَرْهَانُ: ١/٢٣٣، النُّجُومُ الْوَارِثَةُ: ١/٥٠١، نِهَايَةُ السُّوْلِ: ١/٤٢٦، الْغَيْثُ الْهَامِعُ: ١/٢٦٦).

(٦) قَالَ السَّيْفُ الْأَمْدِيُّ فِي الْإِحْكَامِ (٢/٣٨٨): «وَأَمَّا الْمُبَادَرُ فَإِنَّهُ مُمْتَلٌ قَطْعًا، ... وَمِنْهُمْ مَنْ تَوَقَّفَ فِي الْمُبَادَرِ أَيْضًا، وَخَالَفَ فِي ذَلِكَ إِجْمَاعَ السَّلَفِ».

مسألة: [الأمر لا يستلزم القضاء]

قال الرازي والشيرازي وعبد الجبار: «الأمر يستلزم القضاء»، وقال الأكثر: «القضاء بأمر جديد».

ومنشأ الخلاف: استعماله فيهما كأمر الإيمان، وأمر الحج، وإن كان التراخي فيه غير واجب، فهل هو حقيقة فيهما، لأن الأصل في الاستعمال الحقيقة؟ أو في أحدهما حذراً من الاشتراك، ولا نعرفه؟ أو هو للفور، لأنه الأحوط؟ أو التراخي، لأنه يسد عن الفور، بخلاف العكس لا متناع التقديم؟ أو في القدر المشترك بينهما حذراً من الاشتراك والمجاز؟ وهو الأول الراجح: أي طلب الماهية من غير تعرض لوقت من فور أو تراخ.

مسألة: [الأمر لا يستلزم القضاء]^(١)

قال أبو بكر (الرازي) من الحنفية، (و) الشيخ أبو إسحاق (الشيرازي) من الشافعية، (وعبد الجبار) من المعتزلة: «(الأمر) بشيء مؤقت (يستلزم القضاء) له إذا لم يفعل في وقته، لإشعار الأمر بطلب استدراكه، لأن القصد منه الفعل»^(٢).

(وقال الأكثر: «القضاء بأمر جديد») كالأمر في حديث الصحيحين: «مَنْ نَسِيَ الصَّلَاةَ فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا»^(٣)، وفي حديث مسلم: «إِذَا رَقَدَ أَحَدُكُمْ عَنِ الصَّلَاةِ أَوْ غَفَلَ عَنْهَا، فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا»^(٤)، والقصد من الأمر الأول الفعل في الوقت لا مطلقاً»^(٥).

والشيرازي موافق للأكثر كما في «لُمع»^(٦) و «شرح»^(٦)، فذكره من الأقل سهوً.

(١) اتفق العلماء على وجوب القضاء على مَنْ فاتته عبادة مؤقتة لعذر أو غيره، ولكنهم اختلفوا في هذا القضاء هل هو بالأمر الأول أو بأمر جديد؟ على مذهبين. (الإحكام: ٣٩٩/٢).

(٢) قاله الحنابلة، وكثير من الفقهاء، وهو وجه لأصحابنا. (المحصول: ٢/٢٥٢، الإحكام: ٣٩٩/٢).

(٣) رواه البخاري في مواقيت الصلاة، باب مَنْ نَسِيَ صَلَاةً فَلْيُصَلِّ إِذَا ذَكَرَهَا (٥٩٧)، ومسلم في الصلاة، باب قضاء الصلاة الفائتة (١٥٦٤)، وأبو داود في الصلاة، باب مَنْ نَامَ عَنْ صَلَاةٍ أَوْ نَسِيَهَا (٤٣٦)، والترمذي في الصلاة، باب مَا جَاءَ الرَّجُلُ يَنْسَى الصَّلَاةَ (١٧٨)، والنسائي في الموقيت (٦١٢)، وابن ماجه في الصلاة، باب مَنْ نَامَ عَنْ الصَّلَاةِ (٦٩٦).

(٤) رواه مسلم في الصلاة، باب قضاء الصلاة الفائتة (١٥٦٧).

(٥) قاله المالكية والشافعية وغيرهم. (الإحكام: ٣٩٩/٢، مختصر ابن الحاجب: ٩٢/٢، المحصول:

٢٤٩/٢، شرح التنقيح، ص: ١٤٤).

(٦) اللُمع للشيرازي، ص: ١٦.

[الإتيان بالمأمور يستلزم الإجزاء]

والأصح أن الإتيان بالمأمور به يستلزم الإجزاء.

[الأمر بالأمر بشيء ليس أمراً به]

وأن الأمر بالأمر بالشيء ليس أمراً به.

[الإتيان بالمأمور يستلزم الإجزاء]

(والأصح أن الإتيان بالمأمور به) أي بالشيء على الوجه الذي أمر به (يستلزم الإجزاء) للمأتي به بناءً على أن الإجزاء: «الكفاية في سقوط الطلب»^(١). وهو الراجح كما تقدّم^(٢).
وقيل: «لا يستلزمه بناءً على أنه إسقاط القضاء، لجواز أن لا يسقط المأتي به القضاء، بأن يحتاج إلى الفعل ثانياً، كما في صلاة من ظن الطهارة، ثم تبين له حدثه»^(٣).

[الأمر بالأمر بشيء ليس أمراً به]

(و) (الأصح أن الأمر) للمخاطب (بالأمر) لغيره (بالشيء) نحو ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ﴾^(٤)، (ليس أمراً) لذلك الغير (به): أي بالشيء^(٥).
وقيل: «هو أمر به، وإلا فلا فائدة فيه لغير المخاطب»^(٦).
وقد تقوم قرينة على أن غير المخاطب مأمور بذلك الشيء كما في حديث الصحيحين: «أن ابن عمر رضي الله عنهما طلق امرأته وهي حائض، فذكر ذلك عمر رضي الله عنه للنبي ﷺ فقال: مَرَّةٌ قَلْبُرَاجِنَهَا»^(٧).

(١) قاله الجماهير من الأئمة الأربعة وغيرهم. (فوائح الرحموت: ١/٦٩٣، الإحكام: ٢/٣٩٢).

(٢) انظر: «الإجزاء»: ١/١٠٥.

(٣) قاله القاضي عبد الجبار وأتباعه من المعتزلة. (الإحكام: ٢/٣٩٥، فوائح الرحموت: ١/٦٩٣).

(٤) سورة طه، الآية: ١٣٢.

(٥) قاله الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة. (فوائح الرحموت: ١/٦٨٨، شرح التنقيح، ص: ١٤٨،

مختصر ابن الحاجب: ٢/٩٣، المحصول: ٢/٢٥٣، الإحكام: ٢/٤٠٢، شرح الكوكب: ٣/٦٦).

(٦) قاله بعض الحنفية. (فوائح الرحموت: ١/٦٨٨).

(٧) رواه البخاري في الطلاق، باب قول الله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِمَ ذُنِبَنَّهُنَّ﴾ (٥٢٥١)، ومسلم في الطلاق، باب تحريم طلاق الحائض بغير رضاها (٣٦٣٧)، وأبو داود في الطلاق باب =

[دُخُولُ الْأَمْرِ فِي الْمَأْمُورِ]

وَأَنَّ الْأَمَرَ يَلْفِظُ يَتَنَاوَلُهُ دَاخِلٌ فِيهِ .

[دُخُولُ النَّيَابَةِ فِي الْمَأْمُورِ]

وَأَنَّ النَّيَابَةَ تَدْخُلُ الْمَأْمُورَ إِلَّا لِمَانِعٍ .

[نُحُولُ الْأَمْرِ فِي الْمَأْمُورِ]

(و) الْأَصَحُّ (أَنَّ الْأَمَرَ) بِالْمَدِّ (بَلْفِظُ يَتَنَاوَلُهُ) كَمَا فِي قَوْلِ السَّيِّدِ لِعَبْدِهِ: «أَكْرِمَ مَنْ أَحْسَنَ إِلَيْكَ»، وَقَدْ أَحْسَنَ هُوَ إِلَيْهِ، (دَاخِلٌ فِيهِ) أَيِ فِي ذَلِكَ اللَّفْظِ، لِيَتَعَلَّقَ بِهِ مَا أُمِرَ بِهِ^(١).

وَقِيلَ: «لَا يَدْخُلُ فِيهِ، لُبُعِدَ أَنْ يُرِيدَ الْأَمْرُ نَفْسَهُ»^(٢).

وَسَيَأْتِي تَصْحِيحُهُ فِي مَبِثِّ «الْعَامِ» بِحَسَبِ مَا ظَهَرَ لَهُ فِي الْمَوْضِعَيْنِ^(٣).

وَقَدْ تَقُومُ قَرِينَةٌ عَلَى عَدَمِ الدُّخُولِ كَمَا فِي قَوْلِهِ لِعَبْدِهِ: «تَصَدَّقْ عَلَى مَنْ دَخَلَ دَارِي»، وَقَدْ دَخَلَهَا هُوَ.

[نُحُولُ النَّيَابَةِ فِي الْمَأْمُورِ]

(و) الْأَصَحُّ (أَنَّ النَّيَابَةَ تَدْخُلُ الْمَأْمُورَ) بِهِ مَالِيًّا كَانَ كَالزَّكَاةِ، أَوْ بَدْنِيًّا كَالْحَجِّ بِشَرْطِهِ، (إِلَّا لِمَانِعٍ) كَمَا فِي الصَّلَاةِ^(٤).

وَقَالَتِ الْمَعْتَزَلَةُ: «لَا تَدْخُلُ الْبَدْنِيَّةُ»، لِأَنَّ الْأَمْرَ بِهِ إِنَّمَا هُوَ لِقَهْرِ النَّفْسِ وَكُسْرِهَا بِفِعْلِهِ.

= طَلَاقِ السَّنَةِ (٢١٨٠)، وَالتَّرْمِذِيُّ فِي الطَّلَاقِ وَاللَّعَانِ، بَابُ مَا جَاءَ فِي طَلَاقِ السَّنَةِ (١١٧٥)، وَالنَّسَائِيُّ فِي الطَّلَاقِ، بَابُ الطَّلَاقِ لِغَيْرِ الْعَدَةِ (٣٣٩٩)، وَابْنُ مَاجَهٍ فِي الطَّلَاقِ، بَابُ طَلَاقِ السَّنَةِ (٢٠٢٢).

(١) هَذَا مَا نَقَلَهُ الصَّفِيُّ الْهِنْدِيُّ عَنِ الْأَكْثَرِينَ، وَنَوَّزَعُ فِيهِ. (التَّشْنِيفُ: ٣١١/١).

(٢) هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ الَّذِي عَلَيْهِ الْأَكْثَرُونَ مِنَ الْأُتَمَّةِ الْأَرْبَعَةِ وَغَيْرِهِمْ.

(فَوَاتِحُ الرَّحْمُوتِ: ٦٧٣/١، التَّشْنِيفُ: ٣١١/١، غَايَةُ الْوُصُولِ، ص: ٦٦).

(٣) انْظُرْ: «الْمُتَكَلِّمُ دَاخِلٌ فِي عَمُومِ خَبَرِهِ»: ٣٦٠/١.

(٤) اتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى جَوَازِ دُخُولِ النَّيَابَةِ فِي الْمَأْمُورِ إِنْ كَانَ مَالِيًّا وَعَلَى وَقُوعِهِ، وَلَكِنْهُمْ اخْتَلَفُوا فِي جَوَازِهِ إِنْ كَانَ بَدْنِيًّا عَلَى مَذْهَبَيْنِ: الْأَوَّلُ: جَوَازُهُ وَوُقُوعُهُ، قَالَهُ أَهْلُ السَّنَةِ؛ وَالثَّانِي: عَدَمُ جَوَازِهِ، قَالَهُ الْمَعْتَزَلَةُ.

(الْأَشْبَاهُ وَالنِّظَائِرُ لِابْنِ نُجَيْمٍ، ص: ٣٦٤، الْإِحْكَامُ: ١٢٨/٢، الْمَسُودَةُ: ٢٤/١، التَّشْنِيفُ: ٣١٢/١).

مسألة: [الأمر بشيء ليس نهياً عن ضده]

قال الشيخ، والقاضي: «الأمر النفسي بشيء معين نهى عن ضده الوجودي». وعن القاضي: «يتضمنه»، وعليه عبد الجبار، وأبو الحسين، والإمام، والآمدّي.

والنيابة تنافي ذلك، إلا لضرورة كما في الحج.

قلنا: «لا تنافي لما فيها من بذل المؤنة، أو تحمّل المؤنة».

(مسألة: [الأمر بشيء ليس نهياً عن ضده])

قال الشيخ أبو الحسن الأشعري (والقاضي) أبو بكر الباقلاني: «(الأمر النفسي بشيء معين) إيجاباً أو ندباً (نهى عن ضده الوجودي) تحريماً أو كراهة، واحداً كان الضد كضد السكون: أي التحرك، أو أكثر كضد القيام: أي القعود، وغيره».

(وعن القاضي) آخر: «أنه (يتضمنه)»^(١). وعليه أي على التضمن (عبد الجبار، وأبو الحسين، والإمام) الرازي، (والآمدّي)^(٢).

فالأمر بـ «السكون» مثلاً - أي طلبه - متضمن للنهي عن التحرك: أي طلب الكف عنه، أو هو نفسه، بمعنى: أن الطلب واحد، هو بالنسبة إلى السكون أمر، وإلى التحرك نهى، كما يكون الشيء الواحد بالنسبة إلى شيء قريباً، وإلى آخر بعيداً.

ودليل القولين: أنه لما لم يتحقق الأمر به بدون الكف عن ضده، كان طلبه للكف، أو متضمناً لطلبه.

ولكون «النفسي» هو الطلب المستفاد من «اللفظي» ساق للمصنف نقل التضمن فيه عن الأولين^(٣) وإن كانا من المعتزلة المنكرين للكلام النفسي.

(١) وهو آخر أقوال القاضي. (التلخيص: ٤١١/١، الإحكام: ٣٩٣/٢).

(٢) وكذا عليه الحنفية والمالكية والحنابلة وأكثر الشافعية.

(تيسير التحرير: ٣٦٣/١، شرح التنقيح، ص: ١٣٥، الإحكام: ٣٩٣/٢، المحصول: ١٩٩/٢، المعتمد: ١٠٦/١، شرح الكوكب: ٥١/٣).

(٣) إشارة إلى جواب ما اعترض به الزركشي في التنيف (٣١٤/١) والعراقي في الغيث الهامع (٢٧٢/١) على نقل المصنف مذهب الأولين (عبد الجبار وأبي الحسين) مع أنهما ينكران الكلام النفسي كمائر المعتزلة، وإنما تكلمنا به في الأمر اللفظي (أي اللساني)؟ وحاصل الجواب: أن الأمر النفسي مفاد من الأمر الفلسفي فسمي باسمه مجازاً، وأعطى حكمه. (النجوم اللوامع: ٥٠٨/١).

وقال إمام الحرمين والغزالي: «لا عينه، ولا يتضمّنه». وقيل: «أمر الوجوب يتضمّن فقط». أما اللفظي فليس عين النهي قطعاً، ولا يتضمّنه على الأصحّ.

(وقال إمام الحرمين والغزالي): «هو (لا عينه، ولا يتضمّنه)، والملازمة في الدليل ممنوعة لجواز أن لا يحضر الضدّ حال الأمر، فلا يكون مطلوب الكفّ به»^(١).

(وقيل: «أمر الوجوب يتضمّن فقط») أي دون أمر الندب، فلا يتضمّن النهي عن الضدّ، لأنّ الضدّ فيه لا يخرج به عن أصله من الجواز، بخلاف الضدّ في أمر الوجوب لاقتضائه الذمّ على الترك»^(٢).

واقترع على «التضمّن» كالأمدى^(٣) وإن شمل قول ابن الحاجب: «منهم من خصّ الوجوب دون الندب»^(٤) «العين» أيضاً أخذاً بالمحقق.

واحترز بقوله «معين» عن المبهّم من أشياء، فليس الأمر به بالنظر إلى ما صدّقه نهياً عن ضده منها، ولا متضمناً له قطعاً؛ وبـ «الوجودي» عن العدمي - أي ترك المأمور به - فالأمر نهياً عنه، أو يتضمّنه قطعاً.

و «التضمّن» هنا يُعبّر عنه بـ «الاستلزام»^(٥) لاستلزام الكلّ للجزء.

(أما الأمر اللفظي فليس عين النهي اللفظي قطعاً، ولا يتضمّنه على الأصحّ).

وقيل: «يتضمّنه، على معنى أنه إذا قيل: «اسكن» مثلاً، فكأنه قيل: «لا تتحرّك» أيضاً، لأنه لا يتحقّق السكون بدون الكفّ عن التحرك»^(٦).

(١) وهو الذي استقرّ عليه القاضي، وصححه النووي، وشيخ الإسلام.

(البرهان: ١/ ٢٥٠، المستصفى: ١/ ٢١٦، التنبيه: ١/ ٣١٣، غاية الوصول، ص: ٦٦).

(٢) قاله بعض المعتزلة. (الإحكام: ٢/ ٣٩٣، شرح الكوكب: ٣/ ٥٦).

(٣) الإحكام للأمدى: ٣/ ٣٩٣.

(٤) وعبارته في المختصر (٢/ ٨٥): «واختيار الإمام والغزالي أن الأمر بشيء معين ليس نهياً عن ضده ولا يقتضيه عقلاً؛... ثمّ منهم من خصّ الوجوب دون الندب».

(٥) أي فيقال: «الأمر بالشئ يستلزم النهي عن ضده»، بدّل قوله «يتضمّن النهي عن ضده»، وتعليل الشارح بأنّ الكلّ يستلزم الجزء يؤهم أن النهي عن الضدّ جزء معنى «الأمر»، وليس مراداً للقاتل بـ «أنّ الأمر بالشئ يتضمّن النهي عن ضده»، وإنّما مراده أنه لازم له، وعبر عنه بـ «التضمّن» تنزيلاً لما لزّم الشئ منزلة الموجود في ضمنه.

(٦) قاله القاضي عبد الجبار وأبو الحسين من المعتزلة. وأمّا قدماء مشايخهم فقالوا بالأول كما قال به الإمام وجماهير الفقهاء. (الإحكام: ٢/ ٣٩٣، رفع الحاجب: ٢/ ٥٢٩، التنبيه: ١/ ٣١٤).

[النَّهْيُ عَنْ شَيْءٍ لَيْسَ أَمْرًا بِضِدِّهِ]

وَأَمَّا النَّهْيُ فَقِيلَ: «أَمْرٌ بِالضِدِّ»، وَقِيلَ: «عَلَى الْخِلَافِ».

مسألة: [فِي الْأَمْرَيْنِ الْمُتَعَاقِبَيْنِ، وَغَيْرِ الْمُتَعَاقِبَيْنِ]

الْأَمْرَانِ غَيْرِ مُتَعَاقِبَيْنِ - أَوْ بَغِيرِ مُتَمَاثِلَيْنِ - غَيْرَانِ.....

[النَّهْيُ عَنْ شَيْءٍ لَيْسَ أَمْرًا بِضِدِّهِ]

(وَأَمَّا النَّهْيُ) النَّفْسِيُّ عَنْ شَيْءٍ تَحْرِيمًا أَوْ كِرَاهَةً (فَقِيلَ): «هُوَ (أَمْرٌ بِالضِدِّ) لَهُ إِجَابَةٌ أَوْ نِدْبًا قَطْعًا، بِنَاءٌ عَلَى أَنَّ الْمَطْلُوبَ فِي النَّهْيِ فَعْلُ الضِدِّ»^(١).

وقيل: «لَا قَطْعًا بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْمَطْلُوبَ فِيهِ انْتِفَاءُ الْفِعْلِ». حكاه ابنُ الْحَاجِبِ^(٢) دُونَ الْأَوَّلِ، وَتَرَكَ الْمُصَنِّفُ لِقَوْلِهِ: «إِنَّهُ لَمْ يَقِفْ عَلَيْهِ فِي كَلَامٍ غَيْرِهِ»^(٣).

(وقيل: «عَلَى الْخِلَافِ») فِي الْأَمْرِ: أَيِ «أَنَّ النَّهْيَ أَمْرٌ بِالضِدِّ، أَوْ يَتَضَمَّنُهُ»، أَوْ «لَا، وَلَا»^(٤)، أَوْ «نَهْيُ التَّحْرِيمِ يَتَضَمَّنُهُ دُونَ نَهْيِ الْكِرَاهَةِ». وَتَوَجَّيْهُمَا ظَاهِرٌ مِمَّا سَبَقَ.

وَالضِدُّ إِنْ كَانَ وَاحِدًا كَضِدِّ التَّحَرُّكِ فَوَاضِحٌ، أَوْ أَكْثَرُ كَضِدِّ الْقُعُودِ: أَيِ الْقِيَامِ وَغَيْرِهِ، فَالْكَلَامُ فِي وَاحِدٍ مِنْهُ أَيْ كَانَ.

وَالنَّهْيُ اللَّفْظِيُّ يَقَاسُ بِالْأَمْرِ اللَّفْظِيِّ.

مسألة: [فِي الْأَمْرَيْنِ الْمُتَعَاقِبَيْنِ، وَغَيْرِ الْمُتَعَاقِبَيْنِ]

الْأَمْرَانِ) حَالُ كَوْنِهِمَا (غَيْرِ مُتَعَاقِبَيْنِ) بِأَنْ يَتَرَخَّى وَرُودُ أَحَدِهِمَا عَنِ الْآخَرِ بِمُتَمَاثِلَيْنِ أَوْ مُتَخَالِفَيْنِ، (أَوْ) مُتَعَاقِبَيْنِ (بَغِيرِ مُتَمَاثِلَيْنِ) بَعْطِفٍ أَوْ دُونِهِ، نَحْوُ «اضْرِبْ زَيْدًا، وَأَعْطِهِ دَرَهْمًا»^(٥)

(١) قَالَ الْخَنْفِيَّةُ، وَالْمَالِكِيَّةُ، وَالْحَنَابِلَةُ.

(تَسِيرُ التَّحْرِيرُ: ٣٦٣/١، شَرْحُ التَّنْقِيحِ، ص: ١٣٥، شَرْحُ الْكَوْكَبِ: ٥٤/٣).

(٢) أَيِ حَكَاهُ ابْنُ الْحَاجِبِ فِي مَخْتَصَرِهِ (ص: ١٧٢) عَلَى لِسَانِ الْقَائِلِينَ بِأَنَّ النَّهْيَ عَنْ الشَّيْءِ هُوَ أَمْرٌ بِضِدِّهِ كَمَا أَنَّ الْأَمْرَ بِالشَّيْءِ هُوَ نَهْيٌ عَنْ ضِدِّهِ.

(٣) أَيِ قَالَ الْمُصَنِّفُ فِي رَفْعِ الْحَاجِبِ عَنْ مَخْتَصَرِ ابْنِ الْحَاجِبِ (٥٤١/٢).

(٤) أَيِ النَّهْيُ لَيْسَ أَمْرًا بِالضِدِّ، وَلَا يَسْتَلْزِمُهُ، قَالَ الشَّافِعِيُّ. (غَايَةُ الْوَصُولِ، ص: ٦٦).

(٥) مِثَالٌ لِلْعَطْفِ، وَمِثَالٌ دُونَهُ: «اضْرِبْ زَيْدًا، أَعْطِهِ دَرَهْمًا». (النَّجْمُ الْوَامِعُ: ٥٠٩/١).

وَالْمُتَعَاقِبَانِ بِمُتَمَاثِلَيْنِ وَلَا مَانِعَ مِنَ التَّكَرَّارِ، وَالثَّانِي غَيْرُ مَعْطُوفٍ: قِيلَ: «مَعْمُولٌ بِهِمَا»، وَقِيلَ: «تَأْكِيدٌ»، وَقِيلَ: «بِالْوَقْفِ»؛
وَفِي الْمَعْطُوفِ التَّاسِيسُ أَرْجَحُ، وَقِيلَ: «التَّأْكِيدُ». فَإِنْ رُجِّحَ التَّأْكِيدُ بِعَادِيٍّ قُدِّمَ، وَإِلَّا فَالْوَقْفُ.

(غيران)، فَيُعْمَلُ بِهِمَا جَزْماً^(١).

(وَالْمُتَعَاقِبَانِ بِمُتَمَاثِلَيْنِ، وَلَا مَانِعَ مِنَ التَّكَرَّارِ) فِي مُتَعَلِّقَهُمَا مِنْ عَادَةٍ أَوْ غَيْرِهَا، (وَالثَّانِي غَيْرُ مَعْطُوفٍ) نَحْوُ «صَلَّ رَكَعَتَيْنِ، صَلَّ رَكَعَتَيْنِ»:

(قِيلَ: «مَعْمُولٌ بِهِمَا»)، نَظَرًا لِلأَصْلِ، أَيْ التَّاسِيسِ^(٢).

(وَقِيلَ: «التَّانِي (تَأْكِيدٌ) نَظَرًا لِلظَّاهِرِ»^(٣)؛

(وَقِيلَ بِالْوَقْفِ) عَنِ التَّاسِيسِ وَالتَّأْكِيدِ لَا حُتْمًا لِهَئِمَّا^(٤).

(وَفِي الْمَعْطُوفِ التَّاسِيسُ أَرْجَحُ) لظُهُورِ الْعَطْفِ فِيهِ^(٥).

١٧٣

(وَقِيلَ: «التَّانِي (تَأْكِيدٌ) أَرْجَحُ لِتَمَاثُلِ الْمُتَعَلِّقَيْنِ»^(٦).

(فَإِنْ رُجِّحَ التَّأْكِيدُ) عَلَى التَّاسِيسِ (بِعَادِيٍّ)^(٧)، وَذَلِكَ فِي غَيْرِ الْعَطْفِ، نَحْوُ «اسْقِنِي مَاءً، اسْقِنِي مَاءً»، وَ«صَلَّ رَكَعَتَيْنِ، صَلَّ رَكَعَتَيْنِ»، فَإِنَّ الْعَادَةَ بِانْدِفَاعِ الْحَاجَةِ بِمَرَّةٍ فِي الْأَوَّلِ، وَبِالتَّعْرِيفِ فِي الثَّانِي، تُرْجِّحُ التَّأْكِيدَ، (قُدِّمَ) التَّأْكِيدُ لَرَجْحَانِهِ.

(وَإِلَّا) أَيْ وَإِنْ لَمْ يُرْجَّحِ التَّأْكِيدُ بِالْعَادِي، وَذَلِكَ فِي الْعَطْفِ، لِمُعَارَضَتِهِ لِلْعَادِي بِنَاءً عَلَى

(١) أَيْ فِي هَذِهِ السَّيِّئَةِ (وَهِيَ: غَيْرُ مُتَعَاقِبَيْنِ بِمُتَمَاثِلَيْنِ بِعَطْفٍ، غَيْرُ مُتَعَاقِبَيْنِ بِمُتَمَاثِلَيْنِ بِلَا عَطْفٍ، غَيْرُ مُتَعَاقِبَيْنِ بِمُخْتَلَفَيْنِ بِعَطْفٍ، غَيْرُ مُتَعَاقِبَيْنِ بِمُخْتَلَفَيْنِ بِلَا عَطْفٍ، مُتَعَاقِبَانِ بِمُخْتَلَفَيْنِ بِعَطْفٍ، مُتَعَاقِبَانِ بِمُخْتَلَفَيْنِ بِلَا عَطْفٍ) عُمِلَ بِهِمَا إِجْمَاعاً. (الإحكام: ٤٠٤/٢، شرح الكوكب: ٧٢/٣).

(٢) قَالَهُ الشَّافِعِيُّ وَالحَنَابِلَةُ. (رفع الحاجب: ٥٦٥/٢، التشنيف: ٣١٥/١، شرح الكوكب: ٧٥/٣).

(٣) قَالَهُ الحَنَفِيُّ وَالمَالِكِيُّ. (فواتح الرحموت: ٦٨٩/١، شرح التنقيح، ص: ١٣٢).

(٤) قَالَهُ أَبُو الْحُسَيْنِ الْبَصْرِيُّ مِنَ الْمُعْتَزَلَةِ وَمَنْ تَبِعَهُ. (الإحكام للآمدي: ٤٠٥/٢).

(٥) قَالَهُ الحَنَفِيُّ وَالمَالِكِيُّ وَالشَّافِعِيُّ وَالحَنَابِلَةُ.

(٦) تَيْسِيرُ التَّحْرِيرِ: ٣٦٢/١، شرح التنقيح، ص: ١٣٢، التشنيف: ٣١٥/١، شرح الكوكب: ٧٥/٣.

(٧) قَالَهُ الْقَاضِي أَبُو يَعْلَى وَأَبُو الْفَتْحِ الْمُقَدَّسِيُّ مِنَ الْحَنَابِلَةِ. (شرح الكوكب: ٧٥/٣).

(٧) أَيْ بِأَمْرِ عَادِيٍّ يَمْنَعُ عَادَةً مِنَ التَّكَرَّارِ مِثْلُ التَّعْرِيفِ وَانْدِفَاعِ الْحَاجَةِ بِمَرَّةٍ فِي مِثَالِي الشَّارِحِ.

(النجوم اللوامع: ٥١١/١، البناي: ٦١٢/١).

[النَّهْيُ: تعريفه، وقضيته، وصيغته]

النَّهْيُ: اقتضاء كَفَّ عن فعلٍ، لا يقول: «كُفَّ». وقضيته الدَّوامُ ما لَمْ يُقَيَّدَ بِالْمَرَّةِ، وقيل: «مطلقاً». وتردُّ صيغته للتَّحريم، والكراهية،

أرجحية التأسيس، حيث لا عادي (فالوقف) عن التأسيس والتأكيد لاختمالهما^(١). وإن منع من التكرار العقل نحو «اقْتُلْ زيداً، اقْتُلْ زيداً»، أو الشرع نحو «أعتق عبدك، أعتق عبدك» فالثاني تأكيد قطعاً وإن كان بعطف.

[النَّهْيُ: تعريفه، وقضيته، وصيغته]

(النَّهْيُ) النفسي: (اقتضاء كَفَّ عن فعلٍ، لا يقول: «كُفَّ») ونحوه كـ «دَرَّ، ودَعَّ»، فإن ما هو كذلك أمرٌ كما تقدَّم^(٢).

وتناوَلَ الاقتضاءَ الْجَازِمَ وغيره. ويحدُّ أيضاً بـ «القول المُقتضي لكُفَّ الخ» كما يحدُّ اللفظي بـ «القول الدَّالُّ على ما ذُكِرَ».

ولا يُعتَبَرُ في مُسمًى النَّهْيِ مطلقاً علوّ، ولا استعلاءً على الأصحَّ كالأمر.

(وقضيته الدَّوامُ) على الكفِّ (ما لَمْ يُقَيَّدَ بِالْمَرَّةِ)، فإن قُيِّدَ بِهَا نحو «لا تسافر اليوم»^(٣) إذ فيه السفرُ مرّةً من السفر كانت قضيته^(٤).

(وقيل): «قضيته الدَّوامُ (مطلقاً)، والتقييدُ بِالْمَرَّةِ يصرِّفه عن قضيته».

(وتردُّ صيغته) أي «لا تَفْعَلْ»: ١- (للتَّحريم) نحو ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَى﴾^(٥). ٢- (والكراهية) ﴿وَلَا

(١) قاله الجمهور من الحنفية والمالكية والشافعية وغيرهم.

(تيسير التحرير: ٣٦٢/١، مختصر ابن الحاجب، ص: ١٧٧، التشنيف: ٣١٥/١).

(٢) انظر: «تعريف الأمر»: ٣٠٤/١.

(٣) منه قوله ﷺ: «لَا تَصُومُوا يَوْمَ السَّبْتِ إِلَّا فيما افترضَ اللهُ عَلَيْكُمْ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ أَحَدُكُمْ إِلَّا لِعَاءَ عِنَبٍ أَوْ عُودَ شَجَرَةٍ فَلْيَمْضَعْهُ».

رواه الترمذي في الصوم، باب ما جاء في صوم يوم السبت (٧٤٤)، وقال: «هذا حديث حسن، ومعنى الكراهية في هذا: أَنْ يَخْتَصَّ الرَّجُلُ يَوْمَ السَّبْتِ بِصِيَامٍ، لِأَنَّ الْيَهُودَ يُعْظَمُونَ يَوْمَ السَّبْتِ».

(٤) أطلق الشيخ أبو حامد وغيره الإجماع عليه، وحكى الماوردي الاتفاق فيه عن غير واحد. (التشنيف: ٣١٧/١).

(٥) سورة الإسراء، الآية: ٣٢.

والإرشاد، والدعاء، وبيان العاقبة، والتقليل والاحتقار، واليأس .
وفي الإرادة والتحرير ما في الأمر .

تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ^(١) . ٣- (والإرشاد) ﴿لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبَدَّ لَكُمْ فَسُئِلُمْ﴾^(٢) .
٤- (والدعاء) ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا﴾^(٣) . ٥- (وبيان العاقبة) ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءُ﴾^(٤) أي عاقبة الجهاد الحياة، لا الموت . ٦- (والتقليل والاحتقار) ﴿لَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَى مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ﴾^(٥) أي فهو قليل حقير بخلاف ما عند الله . ومن^(٦) اقتصر على «الاحتقار» جعله المقصود في الآية . وكتابة المصنف «التعليل» المأخوذ من البرهان بـ «العين» سبق قلم^(٧) . ٧- (والیأس) ﴿لَا تَقْنَدُوا الْيَوْمَ﴾^(٨) .

(وفي الإرادة^(٩) والتحرير^(١٠) ما) تقدّم (في الأمر) من الخلاف : فقليل : «لا تدل الصيغة على الطلب، إلا إذا أريد الدلالة بها عليه» . والجمهور^(١١) على أنها حقيقة في التحريم . وقليل : «في الكراهة»^(١٢) ؛ وقليل : «فيهما»^(١٣) ؛ وقليل : «في أحدهما ولا نعرفه»^(١٤) .

- (١) سورة البقرة، الآية: ٢٦٧.
- (٢) سورة المائدة، الآية: ١٠١.
- (٣) سورة آل عمران، الآية: ٧.
- (٤) سورة آل عمران، الآية: ١٦٩.
- (٥) سورة طه، الآية: ١٣١.
- (٦) كجمال الدين الإسني في نهاية السؤل (١/٤٣٤)، وقال البدر الزركشي في التشنيف (١/٣١٧): «بل هو للتحريم» .
- (٧) أي أن الذي في أصله - وهو البرهان (١/١١٠) - بالقاف، لكن سها المصنف فكتبه بالقاف.
- (٨) سورة التحريم، الآية: ٧.
- (٩) انظر: «لا يعتبر في الأمر إرادة الدلالة باللفظ»: ٣٠٦/١ .
- (١٠) انظر: «الأمر المطلق للوجوب»: ٣٠٩/١ .
- (١١) أي من الأئمة الأربعة، فهي حقيقة في التحريم لغة عند الحنفية والشافعية، وشرعاً عند المالكية والحنابلة والظاهرية. (فواتح الرحموت: ١/٦٥٧، نشر البنود: ١/١٦٢، شرح الكوكب: ٣/٨٣).
- (١٢) قاله أبو هاشم من المعتزلة. (الإحكام: ٢/٣٦٩، نهاية السؤل: ١/٣٩٧).
- (١٣) قاله المرتضى من الشيعة. (تيسير التحرير: ١/٣٤١، التشنيف: ١/٣٠٣).
- (١٤) قاله القاضي أبو بكر، والغزالي، والآمدي. (المستصفى: ١/٧٤٦، الإحكام: ٢/٣٦٩).

[النَّهْيُ عَنْ وَاحِدٍ وَمُتَعَدِّ]

وَقَدْ يَكُونُ عَنْ وَاحِدٍ وَمُتَعَدِّ جَمْعاً كـ «الْحَرَامِ الْمُخَيَّرِ»، وَفَرْقاً كَالْتَّعْلِينَ ثَلْبَسَانِ أَوْ تُنَزَّعَانِ وَلَا يُفَرَّقُ، وَجَمِيعاً كَالزُّنَا وَالسَّرْقَةِ.

[النَّهْيُ عَنْ وَاحِدٍ وَمُتَعَدِّ]

(وقد يكون) النهي (عن واحد)، وهو ظاهر، (و) عن (متعدد جمعاً كالحرام المخير)^(١) نحو «لا تفعل هذا أو ذاك»، فعليه ترك أحدهما فقط، فلا مخالفة إلا بفعليهما، فالْمُحَرَّمُ جَمْعُهُمَا، لَا فِعْلُ أَحَدِهِمَا فَقَطْ.

(وفرقاً كالتَّعْلِينَ ثَلْبَسَانِ أَوْ تُنَزَّعَانِ، وَلَا يُفَرَّقُ) بينهما بلبس أو نزع أحدهما فقط، فهو منهى عنه أخذاً من حديث الصحيحين: «لَا يَمْشِيَنَّ أَحَدُكُمْ فِي نَعْلٍ وَاحِدَةٍ، لِيَنْتَعِلَهُمَا جَمِيعاً، أَوْ لِيُخْلَعَهُمَا جَمِيعاً»^(٢)،

١٧٥

فيصدق أنهما منهى عنهما لبساً أو نزعاً من جهة الفرق بينهما في ذلك، لا الجمع فيه. (وجمیعاً كالزُّنَا وَالسَّرْقَةِ)، فكل منهما منهى عنه، فيصدق بالنظر إليهما أن النهي عن متعدّد، وإن كان يصدق بالنظر إلى كل منهما أنه عن واحد.

(١) أي لا يقتضي تحريمهما بل أحدهما فقط، قاله أهل السنة؛ وقال المعتزلة: يقتضي تحريمهما جميعاً، فيجب عليه ترك كل واحد منهما.

مثاله: قوله تعالى ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ... وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾.

وما رواه البخاري (٥١٠٩) ومسلم (٣٤٢٢) عم أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا يُجْمَعُ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتِهَا، وَلَا بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَخَالَتِهَا».

(التشنيف: ٣١٩/١، شرح الكوكب: ٩٩/٣).

(٢) رواه البخاري في اللباس، باب يُنزع نعله اليسرى (٥٨٥٦)، ومسلم في اللباس، باب استحباب لبس النعل في اليمنى أولاً (٥٤٦٣)، وأبو داود في اللباس، باب في الانتعال (٤١٣٦)، والترمذي في اللباس، باب ما جاء في كراهية المشي في النعل الواحد (١٧٧٤).

[النَّهْيُ الْمُطْلَقُ لِلْفَسَادِ]

وَمُطْلَقُ نَهْيِ التَّحْرِيمِ - وكذا التَّنْزِيهِ فِي الْأَظْهَرِ - لِلْفَسَادِ شَرْعاً - وَقِيلَ: «لَغَةً»؛ وَقِيلَ:

[النَّهْيُ الْمُطْلَقُ لِلْفَسَادِ]

(وَمُطْلَقُ نَهْيِ التَّحْرِيمِ)^(١) الْمُسْتَفَادُ مِنَ اللَّفْظِ، (وَكَذَا التَّنْزِيهِ فِي الْأَظْهَرِ لِلْفَسَادِ) أَيَّ عَدَمِ الْإِعْتِدَادِ بِالْمَنْهِيِّ عَنْهُ إِذَا وَقَعَ (شَرْعاً)، إِذْ لَا يُفْهَمُ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ الشَّرْعِ^(٢). - (وَقِيلَ: «لَغَةً» لِفَهْمِ أَهْلِ اللُّغَةِ ذَلِكَ مِنْ مُجَرَّدِ اللَّفْظِ)^(٣). (وَقِيلَ: «مَعْنَى» أَيَّ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى، وَهُوَ أَنَّ الشَّيْءَ إِنَّمَا

(١) اختلف العلماء في كون مطلق النهي للفساد (البطلان) على أربعة مذاهب: المذهب الأول: أن النهي إن رجع إلى عينه أو وصف لازم للمنهى عنه اقتضى الفساد، سواء كان المنهى عنه عبادة أو معاملة أو غيرهما. وإن رجع إلى أمر خارج عنه لم يقتض الفساد، سواء كان المنهى عنه عبادة أو معاملة أو غيرهما. قاله الشافعية. المذهب الثاني: أن النهي يقتضي الفساد سواء كان النهي راجعاً إلى عين المنهى عنه أو وصف لازم له أو أمر خارج عنه أي مجاور له غير متصل اتصال الوصف. قاله المالكية والحنابلة. المذهب الثالث: النهي عن الحسي (وهو ما لا تتوقف معرفته على الشرع) إن رجع إلى عينه كالنهي عن اللواط، أو إلى وصف لازم للمنهى عنه كالنهي عن نكاح المحارم اقتضى الفساد البطلان، وإن رجع إلى أمر خارج عنه كالنهي عن قربان الرجل زوجته (أو أمته) الحائض اقتضى الصحة مع ثبوت الحرمة. وقد يطلق على هذه الصحة «الفساد». والنهي عن الشرعي (وهو ما تتوقف معرفته على الشرع) إن رجع إلى عينه كبيع الملاقيع، والصلاة بغير الطهارة اقتضى الفساد (البطلان). وإن رجع إلى وصف لازم له كالصوم يوم العيد، أو إلى أمر خارج عنه كالبيع وقت النداء اقتضى الصحة. وقد يطلق على هذه الصحة «الفساد». قاله الحنفية. المذهب الرابع: أن النهي في العبادات يقتضي الفساد (البطلان)، دون المعاملات، قاله جماعة من الحنفية، وجماعة من الشافعية، وجماعة من المعتزلة. واختاره القفال، وأبو الحسين البصري، والكرخي، والقاضي عبد الجبار، وإمام الحرمين، والغزالي والفخر الرازي. (أصول السرخسي: ٨٠/١، التقرير والتحجير: ٣٩١/١، تيسير التحرير: ٣٧٧/١، كشف الأسرار للبخاري: ٣٧٨/١، إفاضة الأنوار، ص: ٦٢، نسمات الأسفار، ص: ٦٣، فواتح الرحموت: ١/٧١٤، أصول البزدوي: ٣٧٧/١، الإحكام للبابي ص: ١٢٦، شرح التنقيح، ص: ١٧٣، المنهاج للبيضاوي: ٤٣٣/١، نهاية السؤل: ٤٣٧/١، رفع الحاجب: ١١/٣، التشنيف: ٣١٨/١، غاية الوصول، ص: ٦٨، الغيث الهامع: ٢٨٠/١، شرح الكوكب المنير: ٨٤/٣ - ٨٤).

(٢) قاله الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة والظاهرية وغيرهم.

(تيسير التحرير: ٣٧٦/١، شرح التنقيح، ص: ١٧٣، الإحكام: ٤٠٧/٢، شرح الكوكب: ٨٤/٣).

(٣) وهو وجه لبعض الشافعية، حكاه القاضي في «التقريب». (التشنيف: ٣١٨/١).

«معنى»- فِيمَا عَدَا الْمُعَامَلَاتِ مُطْلَقًا . وفيها إِنْ رَجَعَ إِلَى أَمْرِ دَاخِلٍ - قال ابن عبد السلام: «أَوْ احْتَمَلَ رُجُوعُهُ إِلَى أَمْرِ دَاخِلٍ» - أَوْ لَا زِمَ وَفَاقًا لِلْأَكْثَرِ .

يُنْهَى عنه إذا اشْتَمَلَ على ما اقْتَضَى فسادُه^(١) . - (فيما عدا المعاملات) من عبادة وغيرها مِمَّا له ثَمَرَةٌ كصلاة النَّفْلِ المَطْلُوقِ في الأوقات المَكْرُوهَةِ، فلا تصحَّ كما تقدَّم^(٢) على التحريم، وكذا التَّنْزِيهِ في الصحيح، الْمُعْبَّرُ عنه هنا في جُمْلَةِ الشُّمُولِ بِ«الأظهر»؛ وكالوطءِ زَنًا^(٣)، فلا يَثْبُتُ النَّسَبُ، (مطلقاً): أي سواء رَجَعَ النَّهْيُ فيما ذُكِرَ إلى نفسه^(٤) كصلاة الحائضِ وصومها، أم لَا زِمَهُ كصوم يَوْمِ النَّحْرِ للإعراضِ به عَنِ غِيَاةِ اللَّهِ تعالى كما تقدَّم^(٥)، وكالصلاة في الأوقات المَكْرُوهَةِ لفسادِ الأوقاتِ اللازمةِ لَهَا بفعلها فيها.

(وفيها) أي في الْمُعَامَلَاتِ (لأن رَجَعَ) النَّهْيُ (إلى أمرٍ داخلٍ)^(٦) فيها كالنهي عن بيع المَلَاقِيح: أي ما في البُطُونِ من الأجنَّةِ^(٧)، لانعدام المبيع، وهو ركنٌ من البيع؛ - (قال ابن عبد السلام^(٨)): «أَوْ احْتَمَلَ رُجُوعُهُ إِلَى أَمْرِ دَاخِلٍ» فيها تغليباً له على الخارج. - (أو) رَجَعَ إلى أمرٍ (لازِمٍ) لَهَا كالنهي عن «بيع درهم بدرهمين» لاشتماله على الزيادة اللازمة بالشرط (وفاقاً للأكثر) من العلماء^(٩) في أَنَّ النَّهْيَ للفسادِ فيما ذُكِرَ.

أَمَّا في العبادة فلمنافاة النَّهْيِ عنه لأن يكون عبادة: أي مأموراً به كما تقدَّم في مسألة: «الأمر لا يتناول المَكْرُوهَ»^(١٠). وأما في المُعَامَلَةِ فلاستدلالِ الأوَّلَيْنِ مِنْ غير تكبيرٍ على

(١) قاله طائفة من الحنفية، واختاره الأمدى من الشافعية. (الإحكام: ٤٠٧/٢).

(٢) أي في مسألة: «مطلق الأمر لا يتناول المَكْرُوهَ»: ١٥٠/١ .

(٣) مثلاً لغير العبادة مِمَّا عدا المُعَامَلَةَ. (النجوم اللوامع: ٥١٧/١).

(٤) أي إلى عينه كصلاة الحائضِ وصومها، أو جزؤه كصلاة بلا ركوع. (النجوم اللوامع: ٥١٨/١).

(٥) انظر: «البتلان»: ١٠٧/١ .

(٦) أي إلى عينها كبيع الحصاة، أو إلى جزئها كبيع الملاقيح، أو لازِمها كبيع درهم بدرهمين.

(النجوم اللوامع: ٥١٨/١).

(٧) وهو بيع باطل عند الأربعة وغيرهم.

(البحر الرائق: ٢٨٠/٥، التمهيد: ٣١٥/١٣، الروضة: ٣٩٦/٣، المغني: ١٤٦/٤).

(٨) القواعد الكبرى لابن عبد السلام: ٣٢/٢، ١٦٣.

(٩) أي من المالكية، والشافعية، والحنابلة.

(مختصر ابن الحاجب: ٩٨/٢، التشيف: ٣١٩/١، شرح الكوكب: ٩٢/٣).

(١٠) انظر: «مسألة: مطلق الأمر لا يتناول المَكْرُوهَ»: ١٥٠/١ .

وقال الغزالي والإمام: « في العبادات فقط » . فإن كان لإخراج كالموضوع بمغصوب لم يُقَدْ عند الأكثر .
وقال أحمد: « يُقَدْ مطلقاً ، ولفظه حقيقة وإن انتفى الفساد لدليل » .

فسادها بالتهني عنها . وأما في غيرها - كما تقدّم - فظاهر^(١) .

(وقال الغزالي والإمام) الرازي: « للفساد (في العبادات فقط) أي دون المعاملات ، فسادها بفوات ركن أو شرط عُرف من خارج عن النهي ، ولا نُسلم أن الأولين استدّلوا بمجرّد النهي على فسادها ، ودون غيرها كما تقدّم ، فسادها من خارج أيضاً »^(٢) .

(فإن كان) مطلق النهي (لإخراج) عن المنهي عنه : أي غير لازم له (كالوضوء بمغصوب) لإتلاف مال الغير الحاصل بغير الوضوء أيضاً ، وكالبيع وقت نداء الجمعة لتفويتها الحاصل بغير البيع أيضاً ، وكالصلوة في المكان المكروه أو المغصوب كما تقدّم^(٣) (لم يُقَدْ) أي الفساد (عند الأكثر) من العلماء^(٤) لأن المنهي عنه في الحقيقة ذلك الخارج » .

(وقال) الإمام (أحمد): « مطلق النهي (يُقَدْ) الفساد (مطلقاً) »^(٥) أي سواء لم يكن لإخراج أو كان له ، لأن ذلك مقتضاه ، فيُقَدْ الفساد في الصور المذكورة للخارج عنده^(٦) »^(٧) .

قال : « (ولفظه حقيقة وإن انتفى الفساد لدليل) كما في طلاق الحائض للأمر بمراجعتها كما تقدّم^(٨) ، لأنه لم ينتقل عن جميع موجب من الكف والفساد ، فهو كالعام الذي خُصّ ، فإنه حقيقة فيما بقي كما سيأتي^(٩) »^(١٠) .

(١) أي غير العبادة والمعاملة ظاهر فسادها لعدم ترتب ثمرته عليه كما مرّ في مثاله. (البناني: ١/ ٦٢٠) .

(٢) وبه قال أيضاً الحنفية والمحققون من أصحابنا كالقفال وإمام الحرمين ، وجماعة من المعتزلة .

(تيسير التحرير: ١/ ٣٧٦ ، المحصول: ٢/ ٢٩١ ، الإحكام: ٢/ ٤٠٧ ، المستصفي: ٢/ ٣٦ ، ٤٤) .

(٣) أي في مسألة: « مطلق الأمر لا يتناول المكروه »: ١/ ١٥٠ .

(٤) أي من الحنفية والشافعية وغيرهم. (تيسير التحرير: ١/ ٣٧٧ ، التنبيه: ١/ ٣٢٠) .

(٥) قاله المالكية والحنابلة والظاهرية .

(الإحكام للباقي: ١/ ١٢٦ ، شرح الكوكب: ٣/ ٩٤ ، الإحكام لابن حزم: ٣/ ٣٠٧) .

(٦) انظر: شرح الكوكب المنير لابن النجار: ٣/ ٩٤ .

(٧) أي الإمام أحمد رحمته الله .

(٨) في مبحث « الأمر بالأمر بشيء ليس أمراً به »: ١/ ٣١٩ .

(٩) في التخصيص عند شرح قول المصنف: « العام المخصوص مراد عمومته تناوياً لا حكماً »: ١/ ٣٦٦ .

(١٠) انظر: شرح الكوكب المنير لابن النجار: ٣/ ٩٤ .

وأبو حنيفة: «لا يُفِيدُ مطلقاً، نَعَمْ الْمَنْهِيُّ لِعَيْنِهِ غَيْرُ مَشْرُوعٍ، فَفَسَادُهُ عَرَضِيٌّ، وَالْمَنْهِيُّ لَوْصِفُوهُ يُفِيدُ الصَّحَّةَ».

(و) قال (أبو حنيفة): «مطلقُ النهي (لا يُفِيدُ) الفسادَ (مطلقاً) أي سواءً كانَ لِخَارِجٍ أم لم يكنْ له لِمَا سَيَأْتِي فِي إِفَادَتِهِ الصَّحَّةُ^(١)»^(٢)؛ قال: «(نَعَمْ الْمَنْهِيُّ) عَنْهُ (لِعَيْنِهِ) كَصَلَاةِ الْحَائِضِ، وَبَيْعِ الْمَلَاقِيحِ (غَيْرُ مَشْرُوعٍ، فَفَسَادُهُ عَرَضِيٌّ) أَي عَرَضُ لِلنَّهْيِ حَيْثُ اسْتَعْمِلَ فِي غَيْرِ الْمَشْرُوعِ مَجَازاً عَنِ النَّهْيِ الَّذِي الْأَصْلُ أَنْ يُسْتَعْمَلَ فِيهِ إِخْبَاراً عَنْ عَدَمِهِ لَانْعِدَامِ مَحَلِّهِ. هَذَا فِيمَا هُوَ مِنْ جِنْسِ الْمَشْرُوعِ.

أما غَيْرُهُ كَالزَّيْنِ - بِالزَّيْ - فَالنَّهْيُ فِيهِ عَلَى حَالِهِ، وَفَسَادُهُ مِنْ خَارِجٍ»^(٣).

(ثُمَّ قَالَ^(٤)): «وَالْمَنْهِيُّ» عَنْهُ (لَوْصِفُوهُ) كَصَوْمِ يَوْمِ النَّحْرِ لِلْإِعْرَاضِ بِهِ عَنِ الضِّيَافَةِ، وَبَيْعِ دِرْهَمٍ بِدِرْهَمَيْنِ لِاشْتِمَالِهِ عَلَى الزِّيَادَةِ، (يُفِيدُ) النَّهْيُ فِيهِ (الصَّحَّةُ) لَهُ، لِأَنَّ النَّهْيَ عَنِ الشَّيْءِ يَسْتَدْعِي إِمْكَانَ وُجُودِهِ، وَإِلَّا لَكَانَ النَّهْيُ عَنْهُ لَغَوْاً كَقَوْلِكَ لِلْأَعْمَى: «لَا تُبْصِرْ»، فَيَصِحُّ صَوْمُ يَوْمِ النَّحْرِ عَنْ تَذَرُّهِ كَمَا تَقَدَّمَ^(٥)، لَا مطلقاً لِفَسَادِهِ بَوْصِفِهِ اللَّازِمِ.

١٧٨

بِخِلَافِ الصَّلَاةِ فِي الْأَوْقَاتِ الْمَكْرُوهَةِ، فَتَصِحُّ مطلقاً، لِأَنَّ النَّهْيَ عَنْهَا لِخَارِجٍ كَمَا تَقَدَّمَ^(٦)، وَيَصِحُّ الْبَيْعُ الْمَذْكُورُ إِذَا أُسْقِطَتِ الزِّيَادَةُ، لَا مطلقاً، لِفَسَادِهِ بِهَا، وَإِنْ كَانَ يُفِيدُ بِالْقَبْضِ الْمَلِكُ الْخَبِيثَ كَمَا تَقَدَّمَ^(٧)»^(٨).

وَاحْتَرَزَ الْمُصَنِّفُ بِـ «مطلقُ النَّهْيِ» عَنِ الْمُقَيَّدِ بِـ «مَا يَدُلُّ عَلَى الْفَسَادِ أَوْ عَدَمِهِ» فَيَعْمَلُ بِهِ فِي ذَلِكَ اتِّفَاقاً.

(١) انظر: تيسير التحرير لأمير بادشاه: ٣٧٦/١.

(٢) أي قال الإمام أبو حنيفة رحمته الله.

(٣) انظر: تيسير التحرير لأمير بادشاه: ٣٧٦/١.

(٤) أي قال الإمام أبو حنيفة رحمته الله.

(٥) انظر: «البطالان»: ١٠٥/١.

(٦) في مسألة: «مطلق الأمر لا يتناول المكروه»: ١٥٠/١.

(٧) انظر: «البطالان»: ١٠٥/١.

(٨) هذا آخر كلام أبي حنيفة مع شرح المحلي. (انظر: تيسير التحرير: ٣٧٦/١).

[مَفَادُ « نَفْيِ الْقَبُولِ »]

وقيل: «إِنْ نُفِيَ عَنْهُ الْقَبُولُ»: وقيل: «بَلَّ النَّفْيُ دَلِيلُ الْفَسَادِ».

[مَفَادُ « نَفْيِ الْقَبُولِ »]

(١) وقيل: «إِنْ نُفِيَ عَنْهُ الْقَبُولُ» أي نفيه عن الشيء يُفيد الصحة له، لظهور النفي في عدم الثواب، دون الاعتداد^(٢).

(وقيل: «بَلَّ النَّفْيُ دَلِيلُ الْفَسَادِ» لظهوره في عدم الاعتداد^(٣)).

(١) قال العبدُ الفقيرُ غفر الله له ولوالديه: ليس هذا من تمام أقوال المسألة السابقة كما يوهّم ظاهرُ صنيع المصنف، بل مسألة جديدة لأنّ هذا نفي وما قبله نهي، فهو حكمٌ مستقلٌّ كما أشار إليه الشارح بقوله: «أي نفيه عن الشيء...» حيث استأنفت التقدير، وهي أنّ «نفي القبول» عن شيء هل يدلُّ على فساد أي عدم الاعتداد به أو على الصحة مع انتفاء الثواب؟

ذكر المصنفُ فيه قولين، ولم يُرجح أحدهما، وكذا الزركشي في التشنيف (٣٢٢/١) وشيخ الإسلام في «لبّ الأصول» و«شرح» (ص: ٦٨)، ولكن ظاهرُ صنيع الشارح ترجيحُ القول الأول، والذي ظهر للعبد الفقير ترجيحُ القول الثاني كما يأتي، والله تعالى أعلم.

(٢) مثاله: ما رواه مسلم (٥٧٨٢): «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: مَنْ أَتَى عَرَفَا، فَسَأَلَهُ عَنْ شَيْءٍ لَمْ تُقْبَلْ صَلَاتُهُ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً».

قال الإمام النووي رحمه الله في شرحه (٤٤٦/١٤): «وأما عدمُ قبولِ صلاته فمعناه: أنّه لا ثواب له فيها وإن كانت مُجزئة في سقوطِ الفرض عنه، ولا يحتاج معه إلى إعادة. ونظيرُ هذه الصلاة في الأرضِ المغصوبة مُجزئة مسقطَةٌ للقضاء، ولكن لا ثواب فيها كذا قال جمهورُ أصحابنا ...»

ولا بُدَّ من هذا التأويل في هذا الحديث فإنّ العلماء متفقون على أنه لا يلزم من أتى العرّاف إعادةَ صلاوات أربعين ليلةً

(٣) قال العبد الفقير غفر الله له ولوالديه: هذا القول الثاني هو الصحيح الراجح الذي لا يجوزُ العدولُ عنه إلّا لدليل خارجٍ لأمرٍ ثلاثة:

الأول: عدمُ جوازِ العدولِ عن ظاهرِ النصِّ إلّا بدليل، ولا دليل. الثاني: كثرةُ استعمالِ الشارح «نفي القبول» للفساد في أحاديث كثيرة منها: حديثُ أبي داود (١٧٣/١) وابن ماجه (٢١٥/١) «لا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ الْحَائِضِ إِلَّا بِخِمَارٍ» وحديثُ البخاري في الوضوء (١٣٥): «لا تُقْبَلُ صَلَاةُ مَنْ أَحْدَثَ حَتَّى يَتَوَضَّأَ». الثالث: تمسُّكُ العلماء بظاهرِ مثلِ هذه النصوص، وعدمُ عدولهم عنها إلّا بدليل، وقول النووي السابق: «لا بُدَّ من هذا التأويل...» صريحٌ في هذا. ويؤيده أيضاً قولُ العراقي في الغيث الهامع =

[مَفَادُ «نَفْيِ الْإِجْزَاءِ»]

وَنَفْيِ الْإِجْزَاءِ كَنَفْيِ الْقَبُولِ . وقيل: «أُولَى بِالْفَسَادِ» .

[مَفَادُ «نَفْيِ الْإِجْزَاءِ»]

(ونَفْيِ الْإِجْزَاءِ كَنَفْيِ الْقَبُولِ) في أَنَّهُ يُفِيدُ الْفَسَادَ^(١)، أو الصَّحَّةَ، قولاً بِنَاءٍ لِلأَوَّلِ عَلَى «أَنَّ الْإِجْزَاءَ: الْكِفَايَةُ فِي سَقُوطِ الطَّلَبِ»، وهو الرَّاجِعُ؛ وَلِلثَّانِي عَلَى «أَنَّهُ إِسْقَاطُ الْقَضَاءِ»، فَإِنَّ مَا لَا يُسْقِطُهُ بَأَنْ يَحْتَاجَ إِلَى الْفَعْلِ ثَانِياً قَدْ يَصَحُّ كَصَلَاةٍ فَاقِدِ الطَّهَوْرَيْنِ.

(وقيل): «هو» (أُولَى بِالْفَسَادِ) مِنْ نَفْيِ الْقَبُولِ لِتَبَادُرِ عَدَمِ الْاعْتِدَادِ مِنْهُ إِلَى الذَّهْنِ.

وعلى الفساد في الأول حديث الصحيحين: «لَا يَتَبَلُّ اللَّهُ صَلَاةَ أَحَدِكُمْ إِذَا أَحْدَثَ حَتَّى يَتَوَضَّأَ»^(٢)،

وفي الثاني حديث الدارقطني وغيره: «لَا تُجْزِئُ صَلَاةٌ لَا يَقْرَأُ الرَّجُلُ فِيهَا بِأَمِّ الْقُرْآنِ»^(٣).

= (٢٨٦/١): «الذي ظَهَرَ لِي فِي كَوْنِ هَذَيْنِ الْحَدِيثَيْنِ [أَي حَدِيث: «لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ حَائِضٍ إِلَّا بِخِمَارٍ»، وَحَدِيث: «لَا تَقْبَلُ صَلَاةً مَنْ أَحْدَثَ حَتَّى يَتَوَضَّأَ»] الْمَذْكُورَيْنِ نَفْيَ فِيهِمَا الْقَبُولِ، وَانْتَفَتْ مَعَهُ الصَّحَّةُ، وَجَاءَ فِي أَحَادِيثٍ أُخَرِ نَفْيُ الْقَبُولِ فَلَمْ يَنْتَفِ مَعَهُ الصَّحَّةُ كَصَلَاةِ شَارِبِ الْخَمْرِ، وَالْعَبْدِ الْآبِقِ، وَآتِي الْعِرَافِ: أَنَّا نَنْظُرُ فِيمَا نَفَى فِيهِ الْقَبُولُ: فَإِنْ قَارَنْتَ ذَلِكَ الْفَعْلَ مَعْصِيَةً كَالْأَحَادِيثِ الثَّلَاثَةِ الْمَذْكُورَةِ أَجْزَاءً، فَانْتِفَاءُ الْقَبُولِ أَيِ الثَّرَابِ لِأَنَّ إِنْشَاءَ الْمَعْصِيَةِ أَحْبَطُ. وَإِنْ لَمْ يَقَارَنْهُ مَعْصِيَةً كَالْحَدِيثَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ فَانْتِفَاءُ الْقَبُولِ بِسَبَبِهِ انْتِفَاءُ شَرْطِهِ، وَهُوَ الطَّهَارَةُ فِي أَحَدِ الْحَدِيثَيْنِ وَسَتْرُ الْعَوْرَةِ فِي الْآخَرِ، وَيَلْزَمُ مِنْ عَدَمِ الشَّرْطِ عَدَمُ الْمَشْرُوطِ. لِأَنَّ مَقَارَنَةَ الْمَعْصِيَةِ قَرِينَةً صَارِفَةً لـ «نَفْيِ الْقَبُولِ» عَنْ أَصْلِ مَعْنَاهُ، وَهُوَ الْفَسَادُ. وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(١) والذي يظهر لي: أَنَّ «نَفْيَ الْإِجْزَاءِ» لِلْفَسَادِ، لِأَنَّ الْإِجْزَاءَ كِفَايَةُ الْعِبَادَةِ عَنِ الطَّلَبِ، وَلِيُمَثِّلَ مَا تَقَدَّمَ فِي تَرْجِيحِ كَوْنِ «نَفْيِ الْقَبُولِ» لِلْفَسَادِ، وَاقْتِصَارِ الشَّارِحِ هُنَا وَزَكَرْنَا الْأَنْصَارِي فِي غَايَةِ الْوَصُولِ (ص: ٦٩) عَلَى التَّمَثِيلِ لِلْفَسَادِ مَا يُشِيرُ تَرْجِيحَهُ أَيْضاً. وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢) رواه البخاري في الوضوء، باب لَا تُقْبَلُ صَلَاةٌ بِغَيْرِ طَهْوَرٍ (١٣٥)، وَمُسْلِمٌ فِي الطَّهَارَةِ، بَابُ وَجُوبِ الطَّهَارَةِ لِلصَّلَاةِ (٥٣٦)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي الطَّهَارَةِ، بَابُ فَرْضِ الْوُضُوءِ (٦٠)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي الطَّهَارَةِ، بَابُ مَا جَاءَ فِي الْوُضُوءِ مِنَ الرِّيحِ (٧٦).

(٣) رواه ابنُ حُزَيْمَةَ فِي صَحِيحِهِ (٤٩٠)، وَأَبُو حَنِيفَةَ فِي مَسْنَدِهِ (١٣٢/١)، رِجَالُهُ يُثِقَاتُ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ الْقَطَّانِ، كَمَا قَالَ الْحَافِظُ فِي الْبِرَايَةِ (١٣٧/١)، وَالتَّلْخِصِ (٢٣١/١). وَلَمْ أَجِدْهُ فِي مَطْنِهِ مِنْ سُنَنِ الدَّارِقُطِيِّ بِالْفَلْظِ «لَا تُجْزِئُ»، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

الْعَامُّ

[تعريف العام]

العام: لفظ يستغرق الصالح له من غير حصر .

[العام يشمل الصورة النادرة، وغير المقصودة]

والصحيح دخول النادرة، وغير المقصودة تحته .

[تعريف العام]

(العام: لفظ يستغرق الصالح له) أي يتناولُه دفعةً - فخرج به النكرة في الإثبات مفردة، أو مثناة، أو مجموعة، أو اسم عدد^(١)، لا من حيث الآحاد، فإنها تتناول ما تصلح له على سبيل البدل، لا الاستغراق نحو «أكرم رجلاً»، و«تصدق بخمسة دراهم» - (من غير حصر) . فخرج به اسم العدد [١٧٩] من حيث الآحاد، فإنه يستغرقها بحصر كـ «عشرة»، ومثله النكرة المثناة من حيث الآحاد كـ «رجلين» .
ومن العام اللفظ المستعمل في حقيقته^(٢)، أو حقيقته ومجازه، أو مجازيه على الراجح المتقدم من صحة ذلك^(٣) . ويصدق عليه الحد كما يصدق على المشترك^(٤) المستعمل في أفراد معنى واحد، لأنه مع قرينة الواحد لا يصلح لغيره .

[العام يشمل الصورة النادرة، وغير المقصودة]

(والصحيح دخول) الصورة (النادرة، وغير المقصودة) وإن لم تكن نادرة من صور العام

(١) قوله: «أو اسم عدد» معطوف على قوله: «مفردة»، وقوله: «لا من حيث الآحاد» قيد في النكرة المثناة والمجموعة، واسم العدد، فالنكرة تتناول ما تصلح له على سبيل البدل، فالمفردة تتناول كل فرد فرد، - والمثناة تتناول كل اثنين اثنين، والمجموعة تتناول كل جمع جمع، والخمسة تتناول كل خمسة خمسة - تناول بدل، لا شمول. (البناني: ٦٢٧/١).

(٢) اختلف العلماء في أن اللفظ المستعمل في حقيقته كـ «القرء» مراداً به الطهر والخيض، والمستعمل في حقيقته ومجازه معاً كـ «اللئس» مراداً به الجس باليد والوطء، والمستعمل في مجازيه كـ «الشراء» مراداً به السوم والشراء بالوكيل، هل هو من العام أو لا؟ قال الإمام: لا، فلا يتناول اللفظ المذكور مفهومه معاً، فلذا قال في الحد «... ما يصلح له بحسب وضع واحد» . وقال المصنف: نعم، ولذا حذف من الحد «بوضع واحد» . فعلى هذا يتناول «القرء» جميع أنواع الطهر والخيض، وكذا الذي بعده. (المحصول: ٢١٤/٤، مع الكاشف، البناني: ٦٢٨/٢).

(٣) انظر: «مسألة: إطلاق المشترك على معانيه معاً»: ٢٤١/١ .

(٤) خلافاً للإمام بناءً أنه لا يتناول جميع ما يصلح له اللفظ. (المحصول: ٢١٤/٤) . فبرّد بأنه مع القرينة =

[مَجِيءُ الْعَامِّ مَجَازاً]

وَأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ مَجَازاً .

(تَحْتَهُ) فِي شَمُولِ الْحَكْمِ لَهْمَا نَظْراً لِلْعُمُومِ . وَقِيلَ : «لَا، نَظْراً لِلْمَقْصُودِ».

مِثَالُ النَّادِرَةِ: الْفِيلُ فِي حَدِيثِ أَبِي دَاوُدَ وَغَيْرِهِ: «لَا سَبَقَ إِلَّا فِي خُفٍّ، أَوْ حَافِرٍ، أَوْ نَضْلٍ»^(١)، فَإِنَّهُ ذُو خُفٍّ، وَالْمَسَابِقَةُ عَلَيْهِ نَادِرَةٌ، وَالْأَصْحُ جَوَازُهَا عَلَيْهِ^(٢).

وَمِثَالُ غَيْرِ الْمَقْصُودَةِ، وَتُدْرِكُ بِالْقَرِينَةِ: مَا لَوْ وَكَّلَهُ بِشَرَاءِ عَبْدٍ فُلَانٍ، وَفِيهِمْ مَنْ يَعْتَقُ عَلَيْهِ، وَلَمْ يَعْلَمْ بِهِ، فَالصَّحِيحُ صَحَّةُ الشَّرَاءِ أَخْذاً مِنْ مَسْأَلَةٍ: «مَا لَوْ وَكَّلَهُ بِشَرَاءِ عَبْدٍ، فَاشْتَرَى مَنْ يَعْتَقُ عَلَيْهِ».

وَأِنْ قَامَتِ قَرِينَةٌ عَلَى قَضْدِ النَّادِرَةِ دَخَلَتْ قِطْعاً، أَوْ قَضْدِ انْتِفَاءِ صُورَةٍ لَمْ تَدْخُلْ قِطْعاً .

[مَجِيءُ الْعَامِّ مَجَازاً]

(و) الصَّحِيحُ (أَنَّهُ) أَيُّ الْعَامِّ (قَدْ يَكُونُ مَجَازاً) بِأَنْ يَقْتَرْنَ بِالْمَجَازِ أَدَاءُ عُمُومٍ، عَلَيْهِ مَا ذَكَرَ كَعَكْسِهِ الْمُعْبَّرِ بِهِ أَيْضاً نَحْوُ «جَاءَنِي الْأَسْوَدُ الرُّمَاءُ إِلَّا زَيْدًا»^(٣).

وَقِيلَ: «لَا يَكُونُ الْعَامُّ مَجَازاً، فَلَا يَكُونُ الْمَجَازُ عَامّاً، لِأَنَّ الْمَجَازَ ثَبَتَ عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ لِلْحَاجَةِ إِلَيْهِ، وَهِيَ تَنْدَفِعُ فِي الْمَقْتَرَنِ بِأَدَاءِ عُمُومٍ بَعْضِ الْأَفْرَادِ، فَلَا يُرَادُّ بِهِ جَمِيعُهَا إِلَّا بِقَرِينَةٍ كَمَا فِي الْمِثَالِ السَّابِقِ مِنَ الْإِسْتِثْنَاءِ».

وَهَذَا أَيُّ أَنَّ الْمَجَازَ لَا يُعْمُ - نَقْلَهُ الْمُصَنِّفُ^(٤) عَنْ بَعْضِ الْحَنْفِيَّةِ - كَالْمُقْتَضِي^(٥)، وَهُمُ^(٦)

= لِإِرَادَةِ أَحَدٍ مَعْنِيَّتِهِ لَا يَصْلُحُ لِآخَرٍ، فَيَكُونُ مُسْتَعْرِقاً لِجَمِيعٍ مَا يَصْلُحُ لَهُ اللَّفْظُ، فَيَكُونُ عَامّاً.

(١) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ فِي الْجِهَادِ، بَابُ فِي السِّبْقِ (٢٢١٠)، وَالنَّسَائِيُّ فِي الْخَيْلِ، بَابُ السِّبْقِ (٣٥٣٣)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي الْجِهَادِ، بَابُ السِّبْقِ وَالرَّهَانِ (٢٧٦٩). وَهُوَ صَحِيحٌ. (خُلَاصَةُ الْبَدْرِ الْمُنِيرِ: ٤٠٥/١).

(٢) أَيُّ عِنْدَنَا، خِلَافاً لِلْحَنَابِلَةِ. (الرُّوضَةُ: ٣٥٠/١٠، الْمَغْنِي: ٣٦٩/٩).

(٣) قَالَهُ الْجَمَاهِيرُ. مِنَ الْحَنْفِيَّةِ وَالْمَالِكِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ وَالْحَنَابِلَةِ.

(كَشَفُ الْأَسْرَارِ: ٣٣/١، التَّشْنِيفُ: ٣٢٧/١، شَرْحُ الْكَوْكَبِ: ١٠٣/٣).

(٤) أَيُّ فِي مَنَعِ الْمَوَانِعِ (ص: ٥٠٧)، فَقَالَ: «زَعَمَ بَعْضُ الْحَنْفِيَّةِ أَنَّ الْمَجَازَ لَا يُعْمُ لَضَعْفِهِ قَالَ: «فَإِنَّهُ عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ، فَيُقْتَصَرُ بِهِ عَلَى الْضَّرُورَةِ» كَمَا قَالَ أَصْحَابُنَا: «إِنَّ مَا تُقَيَّدُ بِالضَّرُورَةِ يُقَدَّرُ بِقَدْرِهَا»، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ: عُمُومُ الْمُقْتَضِي».

(٥) لَكِنِ الصَّحِيحُ عِنْدَهُمْ: عُمُومُ الْمَجَازِ، وَعَدَمُ عُمُومِ الْمُقْتَضِي. (تَسْيِيرُ التَّحْرِيرِ: ٢٤١/١).

(٦) كَمَا فِي أَصُولِ السَّرَخْسِيِّ (١٧١/١)، وَكَشَفُ الْأَسْرَارِ (٣٣/١)، وَالتَّلْوِيحُ (٨٦/١).

[العُموم من عوارض الألفاظ]

وأنه من عوارض الألفاظ ؛ وقيل : « والمعاني » ؛

نقلوه عن بعض الشافعية بانياً عليه ما روي « لا تبيعوا الدرهم بالدرهمين ، ولا الصاع بالصاعين » أي ما يحل^(١) ذلك أي مكيل الصاع بمكيل الصاعين حيث قال^(٢) : « المراد بعض المكيل لما تقدم^(٣) . وهو المَطْعوم ، لما ثبت من أن علة الربا عندنا في غير الذهب والفضة الطعم . وعلى الأول يخصص عموم^(٤) بما أثبت عليه الطعم ، فيسقط تعلق الحنفية به في الربا في الجص ونحوه . والحديث في مسلم عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : « كنّا نُرزق تمر الجمع ، وكُنّا نبيع صاعين بصاع ، فبلغ ذلك رسول الله ﷺ فقال : لا صاعين تمر بصاع ، ولا صاعين حنطة بصاع ، ولا درهمين بدينارين »^(٥) .

[العُموم من عوارض الألفاظ]

(و) الصحيح (أنه) أي العموم (من عوارض الألفاظ) دون المعاني^(٦) . (قيل : والمعاني) أيضاً حقيقةً ، فكما يصدق «لفظ عام» يصدق «معنى عام» ، حقيقةً ذهنياً كان كمعنى «الإنسان»^(٧) ، أو خارجاً كمعنى «المطر» ، والخضب» لما شاع من نحو «الإنسان» يعم الرجل

(١) يضم الحاء من الحلول ، أي ما يحل (أي يظرف) في الصاع ، وهو مكيل الصاع ، أي ما يحل في الصاع ، وفيه مجاز حيث أطلق اسم المكيل على الحال فيه . (البناني : ٦٣٢ / ٢) .

(٢) أي بعض الشافعية ، وهو ظرف لقوله «بانياً عليه» . (البناني : ٦٣٢ / ٢) .

(٣) قيل قليل في قوله : «لأن المجاز ثبت على خلاف الأصل للحاجة...» . (البناني : ٦٣٢ / ٢) .

(٤) أي على القول بعموم المجاز يخص عموم^(٤) بحديث أبي سعيد رضي الله عنه الذي أثبت عليه الطعم لحرمة الربا . (البناني : ٦٣٢ / ٢) .

(٥) رواه مسلم في المساقاة ، باب بيع الطعام مثلاً بمثل (٤٠٦١) . ورواه أيضاً البخاري عن أبي سعيد رضي الله عنه نفسه باللفظ نفسه في البيوع ، باب بيع الخلط من التمر (٢٠٨٠) ، والنسائي في البيوع ، باب بيع التمر بالتمر متفاضلاً (٤٥٦٩) ، وابن ماجه في التجارات ، باب الصرف وما لا يجوز متفاضلاً يداً بيد (٢٢٥٦) .

(٦) اتفق العلماء على أن العموم من عوارض الألفاظ حقيقةً ، واختلفوا في عروضه حقيقةً للمعاني على ثلاثة مذاهب : الأول : أنه من عوارض الألفاظ حقيقةً والمعاني مجازاً ، قاله الشافعية والحنابلة ؛ الثاني : أنه من عوارض الألفاظ والمعاني حقيقةً ، قاله الحنفية والمالكية ؛ الثالث : أنه حقيقة في المعنى الذهني ، مجاز في الخارجي ، وهو بحث للصفى الهندي . (الفواتح : ٣٨٧ / ١ ، التيسير : ١٩٤ / ١ ، مختصر ابن الحاجب : ١٠١ / ٢ ، الإحكام : ٤١٥ / ٢ ، التثنية : ٣٢٧ / ١ ، شرح الكوكب : ١٠٦ / ٣) .

(٧) هذا إشارة إلى أن الكلّي لا وجود له في الخارج ، ولا في ضمن الجزئيات لأنه لو وجد في الخارج =

وقيل: « به في الذهني ». ويُقال للمعنى: « أعمّ »، ولللفظ: « عامّ ».

[مدلول العام كليّة]

ومدلوله كليّة - أي محكوم فيه على كلّ فرد - مطابقة إثباتاً أو سلباً، لا كلّ، ولا كلّ.

والمرأة، وعمّ المطر والخصب، فالعموم شمول أمرٍ لمتعددٍ.

(وقيل: « به » أي بعروض العموم (في الذهني) حقيقة لوجود الشمول لمتعددٍ فيه بخلاف الخارجي، والمطر والخصب مثلاً في محلّ غيرهما في محلّ آخر، فاستعمال العموم فيه مجازي^(١). وعلى الأول استعماله^(٢) في الذهني مجازي أيضاً، وعلى الأخيرين الحد السابق للعام من اللفظ.

(ويقال) اصطلاحاً (للمعنى: « أعمّ » وأخصّ »، (وللفظ: « عامّ » وخاصّ » تفرقة بين الدال والمدلول. وخُصّ المعنى بأفعل التفضيل لأنه أهم من اللفظ^(٣).

ومنهم من يقول في المعنى: « عام - كما علم مما تقدّم^(٤) - وخاصّ ».

فيقال لمعنى المشركين: « عامّ، وأعمّ »، وللظة: « عامّ »، ولمعنى زيد: « خاصّ وأخصّ »، وللظة: « خاصّ ».

وترك « الأخصّ والخاصّ » اكتفاءً بذكر مقابليهما. ولم يترك « للفظ: عامّ » المعلوم مما تقدّم حكاية لشقّي ما قيل ليظهر المراد.

[مدلول العام كليّة]

(ومدلوله) أي العام في التركيب من حيث الحكم عليه (كليّة - أي محكوم فيه على كل

= لأنحصّر فيما وُجد فيه، بل الموجود في الخارج صورة مطابقة لما في ذهن كما قال المحققون. وإذا كان كلّ من الإنسان والمطر والخصب كلياً، فلماذا جعل الشارح الأول ذهنياً، والأخيرين خارجيين؟ لوجود الفرق بينهما، وهو أنّ شمول المطر والخصب الخارجي للأماكن أظهر من شمول الإنسان الخارجي للأماكن. (البناني: ٦٣٣/٢، تقارير الشريبي: ٦٣٣/٢).

(١) أي فاستعمال العموم على القول الأول في الذهني مجازي كما أنّ استعماله في الخارجي على الأخير مجازي، والحد السابق للعام على القولين الأخيرين كائن من اللفظ. (البناني: ٦٣٤/٢).

(٢) لأنه المقصود، واللفظ وسيلة إليه. (العقد المنظوم، ص: ٢٤، التشنيف: ٣٢٧/١).

(٣) أي في قول المصنف: « قيل: والمعاني... ».

(٤) وهو اختيار الكوراني في شرحه لـ « جمع الجوامع ». (شرح الكوكب: ١٠٥/١).

[دَلَالَةُ الْعَامِّ عَلَى أَفْرَادِهِ]

ودلالته على أصل المَعْنَى قطعية - وهو عن الشافعي - وعلى كل فرد بخصوصه ظنية، وهو عن الشافعية، وعن الحنفية: قطعية .

فرد - مطابقة إثباتاً) خبراً أو أمراً، (أو سلباً) ^(١) نفيّاً أو نهياً نحو « جاء عبيدي »، و« ما خالفوا »، « فأكرمهم »، و« لا تُهنهم » لأنه في قوة قضايا بَعْدِ أفرادهِ ^(٢) : أي جاء فلان، وجاء فلان ، وهكذا فيما تقدّم الخ ، وكلّ منها محكومٌ فيه على فردِهِ، دالٌّ عليه مطابقةً، فما هو في قوتها محكومٌ فيه على كُلِّ فردٍ فردٍ، دالٌّ عليه مطابقةً.

(لا كلُّ) أي لا محكومٌ فيه على مجموع الأفراد من حيث هو مجموعٌ، نحو « كلُّ رجلٍ في البلدِ يحمل الصخرة العظيمة » أي مجموعهم، وإلاّ لتعدّد الاستدلال به في النهي على كلِّ مفردٍ، لأنّ نَهْيَ المجموع يُمثّل بانتهاء بعضهم ، ولم تزل العلماء يستدلون به عليه كما في ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ﴾ ^(٣) ونحوه .

(ولا كُلِّي) أي ولا محكومٌ فيه على الماهية من حيث هي أي من غير نظرٍ إلى الأفراد نحو « الرجل خيرٌ من المرأة » أي حقيقته أفضل من حقيقتها ، وكثيراً ما يفضل بعضُ أفرادها بعضُ أفرادِهِ، لأنّ النظر في العام إلى أفرادِهِ .

[دَلَالَةُ الْعَامِّ عَلَى أَفْرَادِهِ]

(ودلالته) أي العام (على أصل المَعْنَى) من الواحد فيما هو غيرُ جَمْعٍ، والثلاثة أو الاثنين فيما هو جَمْعٌ (قطعية) ^(٤) - وهو عن الشافعي (رضي الله عنه) - (وعلى كل فردٍ بخصوصه ظنية، وهو عن الشافعية) ^(٥) لاحتِماليهِ للتخصيص وإن لم يظهر مُخصّصٌ لكثرة التخصيص في العمومات .
(وعن الحنفية قطعية) للزوم معنى اللفظ له قطعاً حتى يظهر خلافه من تخصيص في العام ،

(١) قاله الجماهير من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة .

(التيسير: ١/١٩٣، شرح التنقيح، ص: ١٩٥، شرح الكوكب: ٣/١١٢).

(٢) إما نصٌّ عليه أئمة النحو وغيرهم من أنّ نحو « جاء الرجال » أصله: جاء زيدٌ ، وجاء عمروٌ ، وهكذا، عبّر بصيغة الجمع عن ذلك اختصاراً. (تقريرات الشربيني: ٢/٦٣٥).

(٣) سورة الأنعام، الآية: ١٥١.

(٤) وهذا لا خلاف فيه. (شرح الكوكب: ٣/١١٤).

(٥) وكذا المالكية والحنابلة. (نشر البُود: ١/١٧٠، البحر: ٣/٢٦، شرح الكوكب: ٣/١١٤).

[عُمومُ الأشخاصِ يَستلزمُ عُمومَ الأحوالِ، والأزمنةِ، والأمكنةِ]
وعُمومُ الأشخاصِ يَستلزمُ عُمومَ الأحوالِ والأزمنةِ، والبقاعِ، وعليه الشيخُ الإمامُ.

أو تجوزُ في الخاصِّ، أو غير ذلك^(١).

فيمتنع التخصيصُ بخبر الواحدِ، وبالقياسِ على هذا، دونَ الأولِ.

وإنَّ قامَ دليلٌ على انتفاءِ التخصيصِ كالعقلِ في ﴿وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾^(٢)، ﴿لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾^(٣) كانتَ قطعيةً اتفاقاً.

[عُمومُ الأشخاصِ يَستلزمُ عُمومَ الأحوالِ، والأزمنةِ، والأمكنةِ]

(وعُمومُ الأشخاصِ يَستلزمُ عُمومَ الأحوالِ، والأزمنةِ، والبقاعِ)^(٤)، لأنها لا غنى للأشخاصِ عنها، فقله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾^(٥) أي على أيِّ حالٍ كان، وفي أيِّ زمانٍ ومكانٍ كان، وخُصَّ منه المحصنُ فيرجم؛ وقوله: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزَّيْفَ﴾^(٦) أي لا يقربه كلُّ منكم على أيِّ حالٍ كان، وفي أيِّ زمانٍ ومكانٍ كان؛ وقوله: ﴿فَأَقْضُوا الصَّكُوفَ لِلْمَشْكِينِ﴾^(٧) أي كلُّ مشركٍ على أيِّ حالٍ كان، وفي أيِّ زمانٍ، ومكانٍ كان، وخُصَّ منه البعضُ كأهل الذمة.

(وعليه) أي على الاستلزام (الشيخ الإمام) والدُّ المصنف كالإمام الرازي^(٨).

وقال القرافي^(٩) وغيره^(١٠): «العامُّ في الأشخاصِ مطلقٌ في المذكوراتِ لانتفاءِ صيغةِ العُمومِ فيها».

فما خُصَّ به العامُّ على الأولِ مُبيِّنٌ للمرادِ بما أُطلقَ فيه على هذا.

(١) فواتح الرحموت: ٤٠٣/١.

(٢) سورة الحجرات، الآية: ١٦.

(٣) سورة الصف، الآية: ١.

(٤) قاله الشافعية والحنابلة وغيرهم. (التشنيف: ٣٣١/١، شرح الكوكب: ١١٥/٣).

(٥) سورة النور، الآية: ٢.

(٦) سورة الإسراء، الآية: ٣٢.

(٧) سورة التوبة، الآية: ٥.

(٨) المحصول للرازي: ١٨٩/٣.

(٩) شرح التنقيح للقرافي، ص: ٢٠٠.

(١٠) كابن قاضي الجبل من الحنابلة. (شرح الكوكب: ١١٦/٣).

مسألة: [صِيغُ الْعُمُومِ]

وكلُّ، والذي، والتي، وأيُّ، وما، ومتى، وأين، وحيثما، ونحوها

(مسألة: [صِيغُ الْعُمُومِ])

في صيغ العموم: (وكلُّ)، وقد تقدّت^(١)، (والذي، والتي)^(٢) نحو « أكرم الذي يأتيك، والتي تأتيك » أي كلَّ آتٍ، وآتية لك .

(وأيُّ، وما) الشرطيتان، والاستفهاميتان، والموصولتان، وتقدّمتا^(٣)، وأطلقهما للعلم بانتفاء العموم في غير ذلك^(٤).

(ومتى) للزمان استفهامية، أو شرطية نحو « متى تجيئي؟ متى جئتني أكرمك ».

(وأين، وحيثما) للمكان شرطيتين نحو « أين - أو حيثما - كنت أتك ».

وتزيد « أين » بالاستفهام نحو « أين كنت؟ ».

(ونحوها) كجمع « الذي » و « التي »، وك « من » الاستفهامية، والشرطية، والموصولية، وقد تقدّمت^(٥)، و « جميع »^(٦) نحو « جميع القوم جاؤوا ».

ونظر المصنّف فيها بأنها إنّما تُضاف إلى معرفة، فالعموم من المضاف إليه، ولذلك ١٨٤ شطب عليها بعد أن كتبها عقب « كل » هنا .

وقوله^(٧) - كالإسنوي^(٨) : « إنَّ « أيتاً » و « من » الموصولين لا يعمّان مثل « مررت بأيتهم »

(١) أي في « مبحث الحروف »، « الثامن عشر: كل ».

(٢) لهما استعمالان، أحدهما: أن يفتّحاً على شخصٍ معهود، وهو الذي تكلم عليه النحاة؛ وثانيهما: أن يفتّحاً على كلِّ من يصلح له، وهو المراد هنا، أي عند الأصوليين. (البناني: ٦٤١/٢).

(٣) أي في مبحث « الحروف »، « الخامس: أيُّ، ... والثالث والعشرون: ما ».

(٤) كـ « أيُّ » الواقعة صفةً لنكرة نحو « مررت برجلٍ أيُّ رجلٍ »، أو حالاً من معرفة نحو « مررت بالعالِمِ أيُّ عالِمٍ »؛ وكـ « ما » الواقعة نكرةً موصوفةً نحو « مررت بما مُعجِبٍ لك »، أو تعجيباً نحو « ما أحسن زيداً »، فلا عمومٍ لواحدٍ منها. (البناني: ٦٤١/٢).

(٥) أي في مبحث « الحروف »، « الخامس والعشرون: من ».

(٦) قوله: « جميع » معطوفٌ على قوله: « كـ (من) ». (البناني: ٦٤٢/٢).

(٧) عبارته رحمه الله في شرح المختصر (٣/٢١٠): « وأما « من » الموصولة والشرطية فتعمّان ».

(٨) نهاية السؤل للأسنوي: ٤٥١/١.

للعُموم حقيقة. وقيل: «للخصوص»؛ وقيل: «مُشتركة»؛ وقيل: «بالوقف». والجمعُ المَعْرَفُ باللام - أو الإضافة - للعُموم ما لم يَتَحَقَّقْ عهدٌ، خلافاً لأبي هاشم: «مطلقاً»، ولإمام الحَرَمين: «إذا احتُمِلَ مَعهودٌ».

قام، ومررت بِمَنْ قام» أي بالذي قام صحيح في هذا التمثيل ونحوه مما قامت فيه قرينةُ الخصوص، لا مطلقاً.

(للعُموم حقيقة) لتبادره إلى الذهن^(١).

(وقيل: «للخصوص» حقيقة أي للواحد في غير الجمع، والثلاثة - أو الاثنين - في الجمع لأنه المتيقن، والعموم مجازاً^(٢)).

(وقيل: «مُشتركة» بين العموم والخصوص لأنها تُستعمل لكل منهما، والأصل في الاستعمال الحقيقة^(٣)). (وقيل: «بالوقف» أي لا يُدرى أهِيَ حقيقة في العموم، أم في الخصوص، أم فيهما^(٤)).

(والجمعُ المَعْرَفُ باللام) نحو ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾^(٥)، (أو الإضافة) نحو ﴿يُؤْمِرُكَ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكَ﴾^(٦) (للعُموم ما لم يَتَحَقَّقْ عهدٌ) لتبادره إلى الذهن^(٧).

(خلافاً لأبي هاشم) في نفيه العموم عنه (مطلقاً)^(٨). فهو عنده للجنس الصادق ببعض الأفراد كما في «تزوجت النساء، وملكْتُ العبيد»، لأنه المتيقن ما لم تكن قرينة على العموم كما في الآيتين.

(و) خلافاً (لإمام الحرمين) في نفيه العموم عنه (إذا احتُمِلَ مَعهودٌ). فهو عنده باحتمال

(١) قاله الجماهير. من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة.

(التيسير: ١/١٩٥، مختصر ابن الحاجب: ٢/١٠٢، شرح الكوكب: ٣/١٠٨).

(٢) قاله جماعة من المعتزلة. (المعتمد: ١/٢٠٥، البحر: ٣/١٧٠).

(٣) قاله القاضي أبو بكر الباقلاني. (الإحكام: ٢/٤٠٧، البحر: ٣/٢٠).

(٤) نُقل عن أبي الحسن الأشعري. (البحر: ٣/٢٠).

(٥) سورة المؤمنون، الآية: ١.

(٦) سورة النساء، الآية: ١١.

(٧) قاله الجماهير من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة.

(التيسير: ١/٢١٠، شرح التنقيح، ص: ١٨٠، شرح الكوكب: ٣/١٣٠).

(٨) المعتمد لأبي الحسين: ١/٢٤٠، التننيف: ١/٣٣٥.

والمُفْرَدُ الْمُحَلَّى مثله، خلافاً للإمام: «مطلقاً»، ولإمام الحرمين والغزالي: «إذا لم يكن واحده بد(الثاء)»، زاد الغزالي «أو تَمَيَّزَ بالوَحدَةِ».

العهد مترددٌ بينه وبين العموم حتى تقوم قرينة^(١).

أما إذا تحقق عهدٌ صُرف إليه جزماً.

وعلى العموم قيل: «أفراذه جُموعٌ». والأكثر^(٢): «آحاذٌ في الإثبات وغيره». وعليه أئمة ١٨٥ التفسير في استعمال القرآن: ﴿وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾^(٣) أي يُثِيبُ كُلَّ حَسَنٍ، ﴿فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ﴾^(٤) أي كَلَّا مِنْهُمْ بأن يُعاقِبَهُمْ؛ ﴿فَلَا تُطِيعُوا الْمُكَذِّبِينَ﴾^(٥) أي كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ.

ويؤيده صحة استثناء الواحد منه نحو «جاء الرجالُ إلّا زيداً»، ولو كان معناه: جاء كلُّ جمعٍ من جموع الرجال لم يصح إلّا أن يكون منقطعاً.

نعم، قد تقوم قرينة على إرادة المجموع نحو «رجال البلد يحملون الصخرة العظيمة» أي مجموعهم. والأول يقول: قامت قرينة الأحاد في الآيات المذكورات ونحوها.

(والمُفْرَدُ الْمُحَلَّى) باللام (مثله)^(٦) أي مثلُ الجمعِ المُعَرَّفِ بها في أنه للعموم ما لم يتحقق عهدٌ لتبادره إلى الذهن نحو ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾^(٧) أي كُلَّ بَيْعٍ، وخصَّ منه الفاسد كالربا.

(خلافاً للإمام) الرازي في نفيه العموم عنه (مطلقاً). فهو عنده للجنس الصادق ببعض الأفراد كما في «لبست الثوب، وشربت الماء»، لأنه المُتَيَقَّنُ ما لم تُقَمْ قرينة على العموم كما في ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ خَسِيرٌ﴾^(٨) إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا^(٩).

(١) البرهان لإمام الحرمين: ٢٣٣/١.

(٢) أي من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة.

(التيسير: ٢١٠/١، نشر البنود: ١٧٣/١، التثنية: ٣٣٥/١، شرح الكوكب: ١٣١/٣).

(٣) سورة آل عمران، الآية: ١٣٤.

(٤) سورة آل عمران، الآية: ٣٢.

(٥) سورة القلم، الآية: ٨.

(٦) أي عند الجماهير من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة.

(كشف الأسرار: ١٤/٢، الإحكام: ٤١٥/٢، شرح الكوكب: ١٣٣/٣).

(٧) سورة البقرة، الآية: ٢٧٥.

(٨) سورة العصر، الآية: ٢.

(٩) المحصول للرازي: ٣٦٧/٢.

التكررة في سياق النفي للعموم وضعاً -

(و) خلافاً (لإمام الحرمين والغزالي) في نفيهما العموم عنه (إذا لم يكن واحده بالتاء) كـ «الماء»^(١). (زاد الغزالي «أو تميز» واحده (بالوحدَة) كـ «الرجال»، إذ يُقال: «رجل واحد»، فهو في ذلك للجنس الصادق بالبعض نحو «شربت الماء، ورأيت الرجل»، ما لم تقم قرينة على العموم نحو «الدينار خير من الدرهم» أي كل دينار خير من كل درهم.

وكان ينبغي أن يقال: «وتميز بالواو» بدل «أو» ليكون قيداً فيما قبله، فإن الغزالي قسم ما ليس واحده بـ «التاء» إلى ما يميز واحده بالوحدَة، فلا يعم، وإلى ما يميز بها كـ «الذهب» فيعم كالمُتميز واحده بـ «التاء» كـ «التمر» كما في حديث الصحيحين: «الذهب بالذهب رباً إلا هاء وهاء، والبر بالبر رباً إلا هاء وهاء، والشعير بالشعير رباً إلا هاء وهاء، والتمر بالتمر رباً إلا هاء وهاء»^(٢).

وكان مراد إمام الحرمين حيث لم يُمثل إلا بما يميز واحده بالوحدَة ما ذكره الغزالي. أما إذا تحقق عهدٌ صرف إليه جزماً.

والمفرد المضاف إلى معرفة للعموم على الصحيح^(٣) كما قاله المصنف في «شرح المختصر»^(٤)، يعني ما لم يتحقق عهدٌ نحو ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾^(٥) أي كل أمر لله تعالى، وخص منه أمر الندب.

(والتكررة في سياق النفي للعموم وضعاً) بأن تدل عليه بالمطابقة كما تقدّم^(٦) من أن الحكم في العام على كل فرد مطابقة^(٧).

(١) البرهان لإمام الحرمين: ٣٣٩/١، والمستصفي للغزالي: ٨٤/٢.

(٢) رواه البخاري في البيوع، باب بيع التمر بالتمر (٢١٧٠)، ومسلم في المساقاة، باب الصرف... (٤٠٣٥)، وأبو داود (٣٣٤٦)، والترمذي (١٢٤٦)، والنسائي (٤٥٧٢)، وابن ماجه (٢٢٥٣).

(٣) عند المالكية والشافعية والحنابلة. (نشر البنود: ١٧٣/١، التشنيف: ٣٣٨/١، غاية الوصول، ص: ٧١، شرح الكوكب: ١٣٦/٣).

(٤) رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب للمصنف: ٨١/٣.

(٥) سورة النور، للآية: ٦٣.

(٦) انظر: «مدلول العام كلية»: ٣٣٨/١.

(٧) قاله المالكية، والشافعية، والحنابلة.

(شرح التقيح، ص: ١٨٢، غاية الوصول، ص: ٧١، شرح الكوكب: ١٣٨/٣).

وقيل: «لزوماً»، وعليه الشيخ الإمام، - نصاً إن بُيِّنَتْ على الفتح، وظاهراً إن لم تُبَيَّنْ.

[مَا يَعُمُّ عُرْفًا ، لَا لُغَةً]

وَقَدْ يَعُمُّ اللَّفْظُ عُرْفًا كَالْفَحْوَى ،

(وقيل: «لزوماً»^(١)، وعليه الشيخ الإمام) والد المصنف كالحنفية نظراً إلى أَنَّ النفي أولاً للماهية، ويلزمه نفي كل فرد. فيؤثر التخصيص بالنية على الأول دون الثاني. - (نصاً إن بُيِّنَتْ على الفتح) نحو «لا رجل في الدار»، (وظاهراً إن لم تُبَيَّنْ) نحو «ما في الدار رجل»، فيحتمل نفي الواحد فقط^(٢). ولو زيدت فيها «من» كانت نصاً أيضاً كما تقدّم في الحروف «أَنَّ مِنْ تَأْتِي لَتَنْصِيصِ العموم»^(٣).

قال إمام الحرمين: «والنكرة في سياق الشرط للعموم نحو «من يأتيني بمالٍ أجازته» فلا ١٨٧ يختص بمال»^(٤). قال المصنف: «مراده العموم البدلي، لا الشمولي»^(٥) أي بقرينة المثال. أقول: وقد تكون للشمولي نحو ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾^(٦) أي كل واحد منهم.

[مَا يَعُمُّ عُرْفًا ، لَا لُغَةً]

(وقد يَعُمُّ اللَّفْظُ عُرْفًا كَالْفَحْوَى) أي مفهوم الموافقة بقسميه: الأولى، والمساوي على نحو ما تقدّم^(٧)، نحو ﴿فَلَا تَقُلْ هُمَا أَفِي﴾^(٨)، ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ آلِهَتِهِمْ﴾^{(٩)(١٠)}.

- (١) قاله الحنفية. (فوائح الرحموت: ١/٤٤٧).
 - (٢) أي احتمالاً مرجوحاً، إذ الغرض أنه ظاهر في العموم. (البناني: ٢/٦٥٠).
 - (٣) انظر: «الرابع والعشرون: من»: ١/٢٩٧.
 - (٤) البرهان لإمام الحرمين: ١/٣٣٧.
 - (٥) عبارته رحمه الله في رفع الحاجب (٣/١٦٥): «وقد قال إمام الحرمين: «إنها عامة في سياق الشرط كالنفي»، وفيه بحث يطول».
 - (٦) سورة التوبة، الآية: ٦.
 - (٧) انظر: «فحوى الخطاب ولحن الخطاب»: ١/١٨٧.
 - (٨) سورة الإسراء، الآية: ٢٣.
 - (٩) سورة النساء، الآية: ١٠.
 - (١٠) قاله الجماهير من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة.
- (التيسير: ١/٢٦٠، شرح التنقيح، ص: ١٩٠، التشنيف: ١/٣٣٩، شرح الكوكب: ٣/١٥٥).

و ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾ ؛

[مَا يَعْمُ عَقْلًا ، لَا لُغَةً]

أَوْ عَقْلًا كترتيبِ الحُكْمِ عَلَى الوَصْفِ ، وَكَمَفْهُومِ الْمُخَالَفَةِ.

قيل : «نقلهما العرف إلى تحريم جميع الإيذاءات والإنلاقات» .
 وإطلاق «الفحوى» على مفهوم الموافقة بِقِسْمِيهِ خِلَافٌ ^(١) مَا تَقَدَّمَ ^(٢) « أَنَّهُ لِلأَوَّلَى مِنْهُ »
 صَحِيحٌ أَيْضًا ، كَمَا مَشَى عَلَيْهِ الْبِضَاوِي ^(٣) .
 (و ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾) ، نَقَلَهُ الْعَرَفُ مِنْ تَحْرِيمِ الْعَيْنِ إِلَى تَحْرِيمِ جَمِيعِ
 الْاِسْتِمَاعَاتِ الْمَقْصُودَةِ مِنَ النِّسَاءِ مِنَ الْوَطْءِ وَمَقْدَمَاتِهِ ^(٤) .
 وَسَيَأْتِي قَوْلٌ : « إِنَّهُ مُجَمَّلٌ » ^(٥) .

[مَا يَعْمُ عَقْلًا ، لَا لُغَةً]

(أَوْ عَقْلًا كترتيبِ الحُكْمِ عَلَى الوَصْفِ) ، فَإِنَّهُ يُفِيدُ عَلَيَّةَ الْوَصْفِ لِلْحُكْمِ كَمَا سَيَأْتِي فِي
 الْقِيَاسِ ^(٦) ، فَيُفِيدُ الْعُمُومَ بِالْعَقْلِ ^(٧) ، عَلَى مَعْنَى : أَنَّهُ كَلِمًا وَجَدَتْ الْعِلَّةُ ، وَجَدَ الْمَعْلُومُ . مِثَالُهُ :
 «أَكْرَمَ الْعَالِمَ» إِذَا لَمْ تُجْعَلِ اللَّامُ فِيهِ لِلْعُمُومِ وَلَا عُهْدُ .
 (وَكَمَفْهُومِ الْمُخَالَفَةِ) ^(٨) عَلَى قَوْلٍ ^(٩) تَقَدَّمَ : «إِنَّ دَلَالَةَ اللَّفْظِ عَلَى أَنَّ مَا عَدَا الْمَذْكُورَ

(١) قوله «خلاف» حال من «إطلاق» ، وهو مبتدأ ، وخبره «صحيح» ، والضمير في «منه» لمفهوم الموافقة . (البناني : ٦٥١ / ١) .

(٢) انظر : «فحوى الخطاب ولحن الخطاب» . ١٨٧ / ١ .

(٣) المنهاج للبيضاوي : ٣٥٧ / ١ (مع نهاية السؤل) .

(٤) قاله الشافعية والحنابلة وغيرهم . (التشنيف : ٣٣٩ / ١ ، شرح الكوكب : ١٥٥ / ٣) .

(٥) انظر : «بيان ما يُظنّ فيه إجمال وليس كذلك» : ٤٣٠ / ١ .

(٦) انظر : «المسلك الثالث : الإيماء» : ٢٢٥ / ٢ .

(٧) قاله الجماهير . (التيسير : ٢٥٩ / ١ ، مختصر ابن الحاجب : ١١٩ / ٢ ، التشنيف : ٣٤٠ / ١) .

(٨) قاله المالكية والشافعية والحنابلة ، خلافاً للحنفية فلم يقولوا به لإنكارهم مفهوم المخالفة .

(التيسير : ٢٦٠ / ١ ، مختصر ابن الحاجب : ١١٩ / ٢ ، التشنيف : ٣٤٠ / ١ ، شرح الكوكب : ١٥٧ / ٣) .

(٩) أي على قولٍ ضعيفٍ تقدّم في «مسألة : حجية المفاهيم» ، والصحيح أن دلالة اللفظ ، لا بالعقل ، وعلى التقديرين ليس منطوقاً ، إذ لم يوضع اللفظ له ، ولا نقله العرف إليه ، وإنما الخلاف هل دلالة اللفظ على المفهوم به أو بحكم العقل ؟ . (البناني : ٦٥٢ / ١) .

والخلاف في أنه لا عموم له لفظي، وفي أن الفحوى بالعرف والمخالفة بالعقل تقدم.

بخلاف حكمه بالمعنى، المُعبر عنه هنا بـ«العقل»، وهو أنه لو لم ينف المذکور الحكم عما عداه ١٨٨ لم يكن لذكره فائدة كما في حديث الصحيحين: «مَظْلُ الغني ظَلَمٌ»^(١) أي بخلاف مَظْلٍ غيره.

(والخلاف في أنه)^(٢) أي المفهوم مطلقاً (لا عموم له لفظي)^(٣) أي عائداً إلى اللفظ والتسمية، أي هل يُسمّى عاماً، أو لا بناءً على أن العموم من عوارض الألفاظ والمعاني أو الألفاظ فقط؟

أمّا من جهة المعنى فهو شامل لجميع صور ما عدا المذکور بما تقدم من عرف - وإن صار به^(٤) منطوقاً - أو عقلي.

(و) الخلاف (في أن الفحوى بالعرف)^(٥)، والمخالفة بالعقل^(٦) تقدم في مبحث «المفهوم». ثبته به على أن المثالين على قول.

ولو قال بذلك هذا: «فيهما على قول» كما قلت كان أخصر وأوضح.

(١) رواه البخاري في الحوالات، باب الحوالة، وهو يرجع في الحوالة (٢١٢٥)، ومسلم في المساقاة، باب تحريم مظل الغني (٢٩٢٤)، وأبو داود في البيوع، باب في المظل (٢٩٠٣)، والترمذي في البيوع، باب ما جاء في مظل الغني أنه ظلم (١٢٣٠)، والنسائي في البيوع، باب الحوالة (٤٦١٢)، وابن ماجه في الأحكام، باب الحوالة (٢٣٩٥).

(٢) الخلاف فيه مع الإمام الغزالي، حيث أنكر العموم للمفهوم. (المستصفى: ١١٧/٢).

(٣) قاله ابن الحجب في المختصر (١١٧/٢)، والمعضد في شرحه (١١٧/٢)، وشيخ الإسلام في «لب الأصول» وشرحه (ص: ٧٢)، وغيرهم، خلافاً لابن الهمام في التحرير (٢٦٠/١) في جعله معنوياً. قال الزركشي في التشنيف (٣٤٠/١): «وإذا حُرر محل النزاع لم يتحقق خلاف، لأنه إن كان الخلاف في أن مفهوم الموافقة والمخالفة يثبت فيهما الحكم في جميع ما سوى المنطوق من الصور أو لا؟ فالحق الإثبات، وهو مراد الأكثرين، والغزالي لا يخالفهم فيه لأنه من القائلين بأن المفهوم حجة، وإن فرض في أن ثبوت الحكم فيهما بالمنطوق أو لا؟ فالحق النفي، وهو مراد الغزالي، وهم لا يخالفون فيه، ولا ثالث هاهنا يمكن فرضه محلاً للنزاع.

والحاصل: أنه نزاع يعود إلى تقسيم العام بأنه ما يستغرق في محل النطق، أو ما يستغرق في الجملة؟».

ومثله في شرح المختصر للقاضي المعضد (١١٨/٢).

(٤) أي وإن صار المفهوم بسبب العرف مدلولاً عليه في محل النطق، فتلك الصيرورة لا تمنع كون الكلام

في المفهوم بحسب الأصل. (البناني: ٦٥٣/١).

(٥) انظر: «دلالة الموافقة قياسية»: ١٨٩/١.

(٦) انظر: «مسألة: حجية المفاهيم»: ٢٠١/١.

[مِغْيَارُ الْعُمُوم]

وَمَعْيَارُ الْعُمُومِ الْإِسْنَاءُ .

[الْجَمْعُ الْمُنْكَرُ لَا يَعُمُّ]

وَالْأَصَحُّ أَنَّ الْجَمْعَ الْمُنْكَرَ لَيْسَ بِعَامٍّ .

[مِغْيَارُ الْعُمُومِ]

(ومعيارُ العموم الاستثناء)^(١) فكل ما صحَّ الاستثناء منه ممَّا لا حصرَ فيه فهو عامٌّ للزومِ تناوله للمستثنى، وقد صحَّ الاستثناء من الجمعِ المعرّفِ، وغيره ممَّا تقدّم من الصّيغِ نحو «جاء الرجالُ إلّا زيداً». ومَن نفى العموم فيها يجعلُ الاستثناء منها قرينةً على العموم.

ولم يصح الاستثناء من الجَمْعِ المُنكَّرِ إلّا أن يُخصَّصَ، فيُعْمُ فيما يتخصَّصُ به نحو «قام رجال كانوا في دارك إلّا زيداً منهم»، كما نقله المصنف^(٢) عن النحاة، ويصح «جاء رجال إلّا زيداً بالرفع على أن «إلّا» صفةٌ بمعنى «غير» كما في ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلُ اللَّهِ فَسَدْنَا﴾^(٣).

[الْجَمْعُ الْمُنْكَرُ لَا يَعُمُّ]

١٨٩ (والأصح أَنَّ الجمع المنكَّرَ) في الإثبات نحو «جاء عبيدٌ لزيد» (ليس بِعامٍ)، فيُحْمَلُ على أَقْلُ الْجَمْعِ ثَلَاثَةٌ - أَوْ اثْنَيْنِ - لِأَنَّهُ الْمُتَحَقِّقُ ^(٤).

وقيل: «إنه عام، لأنه كما يصدق بما ذكر بجميع الأفراد وبما بينهما، فيُحتمل على جميع الأفراد، ويُستثنى منه أخذاً بالأحوط ما لم يمنع مانع كما في «رأيت رجالاً» فعلى أقل الجمع قطعاً» (٥).

(١) قاله الجمهور من الشافعية والحنابلة وغيرهم، وخالفهم ابن مالك ومن تبعه .

(التشنيف: ١/ ٣٤١، شرح الكوكب: ٣/ ١٥٣).

(٢) الإتيان للمصنف: ١١١/٢.

(٣) سورة الأنبياء، الآية: ٢٢.

(٤) قاله الجماهير من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة وغيرهم .

(التيسير: ٢٠٥/١، شرح التنقيح، ص: ١٩١، مختصر ابن الحاجب: ١٠٤/٢، نهاية السؤل: ١/

١٤٦، شرح الكوكب: ٣/١٤٢).

(٥) قاله أبو علي الجبائي من المعتزلة، وبعض أهل السنة. (التيسير: ٢٠٥/١، شرح الكوكب: ١٤٢/٣).

[أَقْلُ الْجَمْعِ]

وَأَنَّ أَقْلَ مُسَمَّى الْجَمْعِ ثَلَاثَةٌ ، لَا اثْنَانِ . وَأَنَّهُ يَصْدُقُ عَلَى الْوَاحِدِ مَجَازاً .

[أَقْلُ الْجَمْعِ]

(و) الْأَصَحُّ (أَنَّ أَقْلَ مُسَمَّى الْجَمْعِ^(١)) كـ «رَجَالٍ، وَمُسْلِمِينَ» (ثَلَاثَةٌ^(٢)، لَا اثْنَانِ).
وهو القول الآخر^(٣)، وأقوى أدليته ﴿إِنْ تَوَلَّوْا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾^(٤) أي عائشة^(٥)
وخفصة^(٦) رضي الله عنهما، وليس لهما إلا قلبان.
وأجيب: بَأَنَّ ذَلِكَ وَنَحْوَهُ مَجَازٌ لِتَبَادُرِ الزَّائِدِ عَلَى الْاِثْنَيْنِ دُونَهُمَا إِلَى الذَّهْنِ، وَالِدَاعِي
إِلَى الْمَجَازِ فِي الْآيَةِ كِرَاهَةُ الْجَمْعِ بَيْنَ تَشْنِيتَيْنِ فِي الْمُضَافِ وَمَتَّصِمَيْنِ، وَهُمَا كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ،
بِخِلَافِ نَحْوِ «جَاءَ عَبْدَاكُمَا».
وينبغي على الخلاف ما لو أقر - أو أوصى - بـ درهمٍ لزيدٍ، والأصح أنه يَسْتَحِقُّ ثَلَاثَةً^(٧).

- (١) ليس محلُّ الخلاف: ما هو المفهوم من لفظ «الجمع» لغةً، وهو ضمُّ شيءٍ إلى آخرٍ، فإنَّ ذلك في
الاثنين والثلاثة وما زاد بلا خلافٍ . وإنما الخلاف في اللفظ المسمَّى بـ «الجمع» في اللغة كرجالٍ،
ومسلمين، ونحوهما. (التشنيف: ٣٤٢/١، شرح الكوكب: ١٤٤/٣).
- (٢) قاله الحنفية والشافعية والحنابلة وجماعةٌ من المعتزلة .
- (٣) (فواتح الرحموت: ٤١١/١، الإحكام: ٣٤٥/٢، التشنيف: ٣٤٢/١، شرح الكوكب: ١٤٤/٣).
- (٤) قاله المالكية، والأستاذ أبو إسحاق والغزالي من الشافعية وجماعةٌ من الحنابلة والظاهرية.
(شرح التنقيح، ص: ٢٣٣، مختصر ابن الحاجب: ١٠٥/٢، المستصفى: ٩١/٢، الإحكام لابن
حزم: ٣٩١/١).
- (٥) سورة التحريم، الآية: ٤.
- (٦) وعائشة: هي أمُّ المؤمنين الصَّديق بنتُ الصَّدِّيق، الطاهرةُ وبنتُ الطاهر، أمُّ عبد الله، أسلمت
صغيرةً بعد ثمانية عشر شخصاً، تزوجها النبي ﷺ بمكة، وهي بنتُ ستٍّ، وبني بها بالمدينة وهي بنتُ
تسعٍ، وهي من أكثر الصحابة روايةً، وفقهاً، وعلماءً، وزهداً، ورعاً، روى عنها خلقٌ كثيرٌ من
الصحابة والتابعين، توفي ﷺ سنة ٥٧ هـ ودُفنت بالبقيع. (التهذيب للنووي: ٦١٥/٢).
- (٧) وحفصة: هي أمُّ المؤمنين بنتُ الفاروق، تزوجها النبي ﷺ سنة ثلاثٍ للهجرة، وهي من
المهاجرات، وكانت قبل النبي تحت خنيس بن حذافة البدري، توفيت ﷺ سنة ٤٥ هـ على الأصح
وهي بنت ستين، روي له ستون حديثاً. (التهذيب للنووي: ٦٠٦/٢).
- (٨) قاله الحنفية والشافعية والحنابلة. (فتح باب العناية: ١٥٣/٣، غاية الوصول، ص: ٧٢، المغني لابن
قدامة: ١٠١/٥).

[ما سيق للمدح أو للذمَّ يعم]

وتعميمُ العامِّ بمعنى «المدح، والذمَّ» إذا لم يعارضه عامٌّ آخرُ، وثالثها: يعمُّ مطلقاً.

لكن ما مثلو به^(١) من جمع الكثرة مُخالفٌ لإطلاق النحاة على: أن أقله أحد عشر^(٢)، فلذلك قال المصنف: «الخلاف في جمع القلة، وشاع في العُرف إطلاق (دراهم) على (ثلاثة)»^(٣)، كما قال الصفي الهندي: «الخلاف في عموم الجمع المنكر، لا في جمع الكثرة».

(و) الأصح (أنه) أي الجمع (يصدق على الواحد مجازاً) لاستعماله فيه نحو قول الرجل لامرأته وقد برزت لرجل: «أَتَبَرَّجِينَ لِلرَّجَالِ؟» لاستواء الواحد والجمع في كراهة التبرُّج له^(٤).

وقيل: «لا يصدق عليه، ولم يستعمل فيه، والجمع في هذا المثال على بابه، لأن من برزت لرجل تبرُّز لغيره عادة».

١٩٠

[ما سيق للمدح أو للذمَّ يعم]

(و) الأصح (تعميمُ العامِّ بمعنى: المدح والذمَّ)^(٥) بأن سيق لأحدهما، (إذا لم يعارضه عامٌّ آخر) لم يسق لذلك، إذ ما سيق له لا يُنافي تعميمه، فإن عارضه العامُّ المذكور لم يعم فيما عورض فيه جمعاً بينهما.

وقيل: «لا يعمُّ مطلقاً، لأنه لم يسق للتعميم»^(٦).

(وثالثها: «يعمُّ مطلقاً»)^(٧) كغيره، ويُنظر عند المعارضة إلى المرجح.

(١) أي لكن مقتضى ما مثلو به، وهو على حذف المضاف. (البناني: ٦٥٧/١).

(٢) صيغ الجمع قسمان: أحدهما: جمع القلة، اتفق النحاة على أنها موضوعة للعشرة فما دونها إلى الثلاثة أو الاثنين على الخلاف؛ ثانيهما: جمع الكثرة، وهي موضوعة لما فوق العشرة اتفاقاً، فإن استعمل فيما دون العشرة كان مجازاً. (الإبهاج: ١١٤/٢، البناني: ٦٥٧/١).

(٣) الإبهاج للسبكي: ١١٤/٢.

(٤) قاله الجماهير. (التيسير: ٦٦٠/١، مختصر ابن الحاجب: ١٠٥/٢، التنقيح: ٣٤٤/١، شرح الكوكب: ١٥٠/٣).

(٥) قاله الشافعية. (نهاية السؤل: ٤٦٩/١، التنقيح: ٣٤٤/١، غاية الوصول، ص: ٧٣).

(٦) قاله بعض من الحنفية والمالكية والشافعية. ونسبه كثيرون إلى الإمام الشافعي، وهو خطأ كما قال الشيرازي. (الإحكام: ٤٧٥/٢، والفواتح: ٢٤٢/١، اللُّمع، ص: ١٦، شرح الكوكب: ٢٥٧/٣).

(٧) قاله الحنفية والمالكية والحنابلة واختاره الأمدى. (التيسير: ٢٥٧/١، الإحكام: ٤٨٥/٢، شرح التنقيح، ص: ٢٢١، مختصر ابن الحاجب: ١٢٨/٢، شرح الكوكب: ٢٥٤/٣).

[تعميم نفى التساوي]

وتعميم نحو «لا يستوون»؛

مثاله ولا معارض: ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ ۖ وَإِنَّ الْفَجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ﴾^(١)؛ ومع المعارض: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ يُرْجُونَ هُمْ يَحْفَظُونَ﴾^(٢) إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ^(٣) . فإنه وقد سبق للمدح يعم بظاهره الأخثنين يملك اليمين جمعاً. وعارضه في ذلك ﴿وَأَن تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ﴾^(٤) ، فإنه ولم يسبق للمدح شامل لجمعيهما يملك اليمين، فحول الأول على غير ذلك بأن لم يؤد تناوله له ، أو أريد ورجح الثاني عليه بأنه محرم.

[تعميم نفى التساوي]

(و) الأصح (تعميم نحو «لا يستوون») من قوله تعالى ﴿أَفَن كَانَ مُؤْمِنًا كَمَن كَانَ فَاسِقًا لَا يَسْتَوُونَ﴾^(٥) ، ﴿لَا يَسْتَوِي أَصْحَابُ النَّارِ وَأَصْحَابُ الْجَنَّةِ﴾^(٦) ، فهو لنفي جميع وجوه الاستواء الممكن فيها، لتضمن الفعل المنفي لمصدر منكر^(٧) .

وقيل: «لا يعم نظراً إلى أن الاستواء المنفي هو الاشتراك من بعض الوجوه»^(٨).

وعلى التعميم يستفاد من الآية الأولى: أن الفاسق لا يلي عقد النكاح^(٩).

(١) سورة الانفطار، الآية: ١٣.

(٢) سورة المؤمنون، الآية: ٥ - ٦.

(٣) سورة النساء، الآية: ٣٤.

(٤) سورة السجدة، الآية: ١٨.

(٥) سورة الحشر، الآية: ٢٠.

(٦) قاله المالكية، والشافعية، والحنابلة .

(٧) مختصر ابن الحاجب: ١١٤/٢ ، شرح التنقيح ، ص: ١٨٦ ، الإحكام: ٤٥٧/٢ ، نهاية السؤل: ١/

٤٦٢ ، شرح الكوكب: ٢٠٧/٣.

(٨) قاله الحنفية والمعتزلة، واختاره الغزالي والرازي والبيضاوي من أصحابنا.

(تيسير التحرير: ٢٥٠/١ ، الفواتح: ٤٥٣/١ ، المحصول: ٣٧٧/٢ ، نهاية السؤل: ٤٦٢/١).

(٩) اختلف العلماء في تولية الفاسق عقد النكاح على مذهبين:

الأول: لا يلي، قاله الحنابلة، وهو أصح الوجين للشافعية.

الثاني: يلي قاله الحنفية والمالكية، وهو وجه لأصحابنا.

(فتح باب العناية: ٤٠/٢ ، الشرح الكبير: ٣٣٠/٢ ، الإقناع: ٤٠٩/٢ ، المغني: ١٧/٧).

[الفعل في سياق النفي للعموم، دون الشرط]

و«لا أكلت»؛ قيل: «وإن أكلت»؛

وَمِنَ الثَّانِيَةِ: أَنَّ الْمُسْلِمَ لَا يُقْتَلُ بِالذَّمِّ^(١). وَخَالَفَ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ الْحَنْفِيَّةُ.

[الفعل في سياق النفي للعموم، دون الشرط]

(و) الأصح تعميمُ نحو («لا أكلت») من قولك: «والله لا أكلت» فهو لنفي جميع المأكولات بنفي جميع أفراد الأكل المتضمن المتعلق^(٢) بها^(٣).

(قيل: «وإن أكلت» فزوجني طالق» مثلاً، فهو للمنع من جميع المأكولات، فيصح تخصيص بعضها في المسألتين بالنية، ويصدق في إرادته^(٤)).

(١) اتفق العلماء على عدم قتل مسلم بحربي، ولكنهم اختلفوا في قتله بذم على مذهبين: الأول: لا يقتل لحديث البخاري «لا يقتل مسلم بكافر»، قاله المالكية والشافعية والحنابلة. الثاني: يقتل، قاله الحنفية.

(الفتح القدير: ٢٥٦/٨، الآم: ٣٨/٦، أثر الاختلاف، ص: ٢٢٣).

(٢) قوله: «المتضمن» اسم مفعول، نعت لـ «الأكل» أي لتضمن لفظ له لدلالة الفعل على الحدث والزمان؛

وقوله: «المتعلق» اسم فاعل، نعت لـ «الأكل» أيضاً، والضمير: «بها» راجع لـ «المأكولات» أو لـ «أفراد الأكل».

ثم إن تمثيل المصنف بـ «لا أكلت»، وإن أكلت» يفيد أن المسألة مفروضة في الفعل المتعدي غير المقيد بشيء، وهو الذي ذكره الغزالي، والإمام، الرازي، والآمدي، وعلى هذا لا يتناول الأفعال القاصرة. ولكن قضية صنيع القاضي عبد الوهاب المالكي في «الإفادة» وعدم تقييد الشارح الفعل بـ «المتعدي» يفيدان عموم المسألة في الأفعال المتعدية والمقصورة، والله تعالى أعلم.

(الإحكام: ٤٦٠/٢، البناني: ٦٦٣/١/٢).

(٣) قاله الجماهير من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة.

(الفواتح: ٤٤٧/١، مختصر ابن الحاجب: ١١٧/٢، شرح التنقيح، ص: ١٨٥، التشنيف: ١/٣٤٥، شرح الكوكب: ٢٠٥/٣).

(٤) قاله الجماهير من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة.

(الفواتح: ٤٤٧/١، مختصر ابن الحاجب: ١١٧/٢، شرح التنقيح، ص: ١٨٥، التشنيف: ١/٣٤٥، شرح الكوكب: ٢٠٥/٣).

[الْمُقْتَضِي لَا عُمُومَ لَهُ]

لَا الْمُقْتَضِي ؛

وقال أبو حنيفة: «لا تعميمَ فيهما»^(١)، فلا يصح التخصيصُ بالنية، لأنَّ النفي والمنع^(٢) لحقيقة الأكل وإن لَزِمَ منه النفي والمنع لجميع المأكولات حتى يَحْتَجَّ بواحدٍ منها اتفاقاً .
وإنَّما عَبَّرَ المصنَّفُ في الثانية بـ «قيل» على خلاف تسوية ابنِ الحَاجِبِ^(٣) وغيره^(٤) بيْنَهُمَا لِمَا فَهَمَهُ من: أَنَّ عُمُومَ النكْرَةِ في سياقِ الشرطِ بَدَلِيٌّ، كما تقدَّم عنه^(٥)، وليس الأمرُ كما فَهَمَ دائماً، لِمَا تقدَّم من مَجِيئِهَا للشُمُولِ^(٦).

[الْمُقْتَضِي لَا عُمُومَ لَهُ]

(لا الْمُقْتَضِي) بكسر «الضاد»: وهو ما لا يستقيم من الكلام إلا بتقدير أحد أمور يُسَمَّى مُقْتَضَى بفتح «الضاد»، فإنه لا يعمُّ جميعها لاندفاع الضرورة بأحدها، ويكون مُجْمَلًا بينها يتعيَّن بالقرينة^(٧). وقيل: «يعمُّها حذراً من الإجمال»^(٨).

(١) بل قال بوجود العموم فيهما، ولكنهما غير قابلين للتخصيص، قال عبد العلي الأنصاري الحنفي في الفواتح (١/٤٤٧): «(لا أكل مثلاً) أي كُلُّمَا وَرَدَ النفي على فعلٍ مُتَعَدٍّ، ولم يُذَكَّرِ المفعولُ به، ولا قَامَتِ قرينته عليه بعينه (يُقَيَّدُ العموم) بالنظرِ إلى المأكولِ (اتفاقاً، لأنَّ انتفاء الحقيقة) إنما يكون (بانتهاء جميع الأفراد. فلو تَوَيَّ مأكولاً دونَ مأكولٍ لا يصحُّ قضاء اتفاقاً) لأنه نية خلاف الظاهر من الكلام، ... (ولا ديانة عندنا، خلافاً للشافعية)، فهذا العموم غير قابلٍ للتخصيص عندنا، خلافاً لهم».

ولذا قال ابنُ الحَاجِبِ في المختصر (٢/١١٧): «مثلُ «لا أكلتُ» وإنَّ أكلتُ» عامٌّ في مفعولاته، فيقبل تخصيصه، وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: لا يقبلُ تخصيصاً». والله تعالى أعلم.

(٢) أي النفي في المسألة الأولى، وهي «لا أكلتُ»، والمنع في الثانية، وهي «إنَّ أكلتُ».

(البناني: ١/٦٦٣).

(٣) عبارته في المختصر (٢/١١٧): «مثلُ (لا أكلتُ، وإنَّ أكلتُ) عامٌّ في مفعولاته، فيقبل تخصيصه».

(٤) كسيف الدين الأمدي في الأحكام (٢/٤٦٠).

واختاره شيخ الإسلام في «لُبِّ الأصول» وشرحه (ص: ٧٢).

(٥) في شرح قول المصنف: «النكرة في سياق النفي للعموم وضعاً»، ٣٤٤/١.

(٦) في شرح قول المصنف: «النكرة في سياق النفي للعموم وضعاً»، ٣٤٤/١.

(٧) قاله الحنفية، والشافعية، وبعضُ الحنابلة.

(فواتح الرحموت: ١/٤٤٦، التنيف: ١/٣٤٨، شرح الكوكب: ٣/١٩٩).

(٨) قاله المالكية، والحنابلة. (مختصر ابن الحَاجِبِ: ٢/١١٥، شرح الكوكب: ٣/١٩٨).

[العَطْفُ عَلَى الْعَامِّ لَا يُفِيدُ الْعُمُومَ]

وَالْعَطْفُ عَلَى الْعَامِّ ؛

مثاله: حديث مسند أخيه عاصم الآتي في مبحث «المُجْمَل»^(١): «رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأُ وَالنَّسْيَانُ»^(٢)، فلو قوَّعها لا يستقيم الكلام بدون تقدير «المؤاخضة»، أو «الضمان»، أو نحو ذلك، فقَدَرنا «المؤاخضة» لفهمها عرفاً من مثله.

وقيل: «يُقَدَّرُ جَمِيعُهَا».

[العَطْفُ عَلَى الْعَامِّ لَا يُفِيدُ الْعُمُومَ]

(وَالْعَطْفُ عَلَى الْعَامِّ)^(٣)، فإنه لا يقتضي العموم في المعطوف.

١٩٢

وقيل: «يقتضيه لوجوب مشاركة المعطوف للمعطوف عليه في الحكم والصفة».

قلنا: «في الصفة ممنوع».

مثاله: حديث أبي داود وغيره^(٤): «لَا يُقْتَلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ، وَلَا ذُو عَهْدٍ فِي عَهْدِهِ»:

قيل: «يعني بكافر، وخُصَّ منه غيرُ الحربي بالإجماع».

قلنا: «لا حاجة إلى ذلك، بل يُقَدَّرُ بِحَرْبِي»^(٥).

(١) انظر: «بيان ما يُظَنُّ فيه إجمال وليس كذلك»: ٤٣٢/١.

(٢) سبق تخريجه في «دلالة الاقتضاء والإشارة»: ١٨٦/١.

(٣) أي أن عموم المعطوف عليه هل يستلزم عموم ما عطف عليه أو لا؟ اختلف العلماء فيه على مذهبين:

الأول: لا يستلزم، قاله المالكية والشافعية والحنابلة.

الثاني: يستلزم، قاله الحنفية.

(التيسير: ٢٦١/١، مختصر ابن الحاجب: ١٢٠/٢، شرح التنقيح، ص: ٢٢٢، التشنيف:

٣٤٨/١، شرح الكوكب: ٢٦٢/٣).

(٤) رواه أبو داود في الديات، باب أيقاد المسلم بالكافر (٣٩٢٧)، والنسائي في القسامة، باب القود بين

الأحرار والمماليك في النفس (٤٥٥٣)، وابن ماجه في الديات، باب لا يُقْتَلُ مسلم بكافر

(٢٦٥٠)، وهو حديث صحيح، وصدره عند البخاري في العلم، باب كتابة العلم (١٠٨).

(٥) هذا تقدير الجمهور، والأول تقدير الحنفية، وانفقوا جميعاً على أن الذمي لا يُقْتَلُ بالحربي.

(فواتح الرحموت: ٤٧٦/١، التشنيف: ٣٤٨/١، شرح الكوكب: ٢٦٣/٣، فيض القدير: ٤٥٣/٦).

[الفِعْلُ الْمُثَبِّتُ لَا يَعُمُّ]

وَالْفِعْلُ الْمُثَبِّتُ ، وَنَحْوُ « كَانَ يَجْمَعُ فِي السَّفَرِ » ؛

[الفِعْلُ الْمُثَبِّتُ لَا يَعُمُّ]

(والفعل المُثَبِّتُ) بدون «كان»، (ونحو «كان يجمع في السفر») مِمَّا اقترنَ بـ«كان»، فلا يَعُمُّ أقسامه^(١). وقيل: «يعمُّها».

مثال الأول: حديث بلال رضي الله عنه «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى دَاخِلَ الْكَعْبَةِ». رواه الشيخان^(٢).

والثاني: حديث أنس رضي الله عنه: «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَجْمَعُ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ فِي السَّفَرِ». رواه البخاري^(٣). فلا يَعُمُّ الأولُ الفَرْضَ والنفلَ، ولا الثاني جَمَعَ التَّقْدِيمِ والتأخيرِ، إذ لا يشهد اللفظُ بأكثر من صلاةٍ واحدةٍ، وجمعٍ واحدٍ، ويستحيل وقوعُ الصلاة الواحدة فرضاً ونفلاً، والجمع الواحد في الوقتين.

وقيل: «يَعْمَانِ ما ذُكِرَ حكماً لصدقيهما بكلٍ من مُسَمًّى الصلاة والجمع».

وقد تُستعمل «كان» مع المضارع للترار كما في قوله تعالى في قصة إسماعيل عليه الصلاة والسلام ﴿وَكَانَ يَأْمُرُ أَهْلَهُ بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ﴾^(٤)، وقولهم: «كان حاتم يُكرِّم الضيف»^(٥)، وعلى ذلك جرى العرف.

(١) قاله الجماهير من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة.

(التيسير: ٢٤٨/١، الفواتح: ٤٦٣/١، التنبيه: ٣٥٠/١، شرح الكوكب: ٢١٦/٣).

(٢) رواه البخاري في الصلاة، باب قوله تعالى ﴿وَأَتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِرِ بُيُوتِكُمْ مَسَاجِدَ﴾ (٣٨٣)، ومسلم في الحج، باب استحباب دخول الكعبة للحاج... (٢٣٦٣)، وأبو داود في المناسك، باب الصلاة في الكعبة (١٧٣٠)، والترمذي في الحج، باب ماجاء في الصلاة في الكعبة (٨٠٠)، وابن ماجه في المناسك، باب دخول الكعبة (٣٠٥٣). والحديث رواه الشارح بالمعنى.

(٣) رواه البخاري في تقصير الصلاة، باب الجمع في السفر بين المغرب والعشاء (١١٠٦)، ومسلم في صلاة المسافرين، باب جواز الجمع بين الصلاتين في السفر (١٦٢١)، وأبو داود في الصلاة، باب الجمع بين الصلاتين (١٢١٨).

والحديث رواه الشارح بالمعنى.

(٤) سورة مريم، الآية: ٥٥.

(٥) وحاتم: هو حاتم بن عبد الله بن سعد الطائي، الشاعر جيد الشعر، كان يُضْرَبُ به المثل في الكرم، لشدة كرمه. (الشعر والشعراء لابن قتيبة: ٢٤١/١).

[الْمُعْلَقُ بِعِلَّةٍ يَعْْمُ قِيَاساً]

وَلَا الْمُعْلَقُ بِعِلَّةٍ لَفْظاً ، لَكِنْ قِيَاساً ، خِلَافاً لِزَاعِمِي ذَلِكَ .

[تَرْكُ الِاسْتِفْصَالِ يَعْْمُ]

وَأَنَّ تَرْكَ الِاسْتِفْصَالِ يُنَزِّلُ مَنْزِلَةَ الْعُمُومِ ؛

[الْمُعْلَقُ بِعِلَّةٍ يَعْْمُ قِيَاساً]

(ولا المعلق بعلة) فإنه لا يعم كل محل وجدت فيه العلة (لفظاً ، لكن) يعمه (قياساً)^(١).
وقيل: «يعمه لفظاً»^(٢).

مثاله أن يقول الشارع: «حرمت الخمر لإسكارها» فلا يعم كل مسكر لفظاً.

وقيل: «يعمه لذكر العلة، فكأنه قال: حرمت المسكر»^(٣).

(خلافاً لزاعمي ذلك) أي العموم في «المقتضي» وما بعده، كما تقدّم.

[تَرْكُ الِاسْتِفْصَالِ يَعْْمُ]

(و) الأصح (أن ترك الاستفصال) في حكاية الحال (يُنَزِّلُ مَنْزِلَةَ الْعُمُومِ) في المقال^(٤)
كما في قوله رحمه الله لغيلان بن سلمة الثقفي^(٥) ، وقد أسلم على عشر نسوة: «أفيسك أربعاً،

(١) قاله الجماهير من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة .

(٢) تيسير التحرير: ٢٥٩/١ ، مختصر ابن الحاجب: ١١٩/٢ ، التشنيف: ٣٥٠/١ ، شرح الكوكب: ١٥٥/٣ .

(٣) قاله النظام من المعتزلة ، ولا كرامة له . (فواتح الرحموت: ٤٤٥/١) .

(٤) ولم يذكروا هذا القول ، بل ذكروا بذلك: أنه لا يعم لفظاً ولا قياساً ، قاله الباقلاني . (الفواتح: ٤٤٥/١ ، التيسير: ٢٥٩/١ ، شرح العضد: ١١٩/٢ ، التشنيف: ٣٥٠/١ ، شرح الكوكب: ١٥٥/٣) .

(٥) قاله المالكية والشافعية والحنابلة .

(شرح التنقيح ، ص: ١٨٦ ، التشنيف: ٣٥٢/١ ، شرح الكوكب: ١٧٠/٣) .

(٥) وغيلان: هو غيلان بن سلمة بن معيب ، أسلم بعد فتح الطائف ، وأسلمت معه زوجته العشرة ، وكان أحد أشراف ثقيف ومقدميهم ، وفد إلى كسرى ، وله معه خبر عجيب ، وكان شاعراً مُحَسَّناً ، توفي رحمه الله في آخر خلافة عمر رضي الله عنه . (التهذيب للنووي: ٣٦٢/٢) .

[يَا أَيُّهَا النَّاسُ يَعْزِمُ، بِخِلَافِ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ]

وَأَنَّ نَحْوَ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لَا يَتَنَاوَلُ الْأُمَّةَ ؛ وَنَحْوُ يَا أَيُّهَا النَّاسُ يَشْمَلُ الرَّسُولَ ﷺ

وَقَارِئُ سَائِرُهُنَّ ^(١) ، رواه الشافعي وغيره .

فإنه صلى الله عليه وسلم لم يستفصل : هل تزوجهن معاً أو مرتباً ؟ فلو لا أن الحكم يعم الحالين لما أطلق الكلام لامتناع الإطلاق في موضع التفصيل المحتاج إليه .
وقيل : « لا يُنْزَلُ مَنْزِلَةُ الْعُمومِ ، بل يكون الكلام مُجَمَّلاً » ^(٢) .

وسياتي تأويل الحنفية «أمسك» بـ «ابتدئ نكاح أربع منهن في المعية ، واستمر على الأربع الأول في الترتيب» ^(٣) .

[يَا أَيُّهَا النَّاسُ يَعْزِمُ، بِخِلَافِ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ]

(و) الأصح (أَنَّ نَحْوَ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ) ^(٤) ، و «يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ ۖ فَاذْكُرْ» ^(٥) (لا يتناول الأمة) ^(٦) من حيث الحكم لا اختصاص الصيغة به ﷺ .

وقيل : « يتناولهم ، لأنَّ أمر القدوة أمر لأتباعه معه عرفاً ، كما في أمر السلطان الأمير بفتح بلد أو ردَّ العدو » ^(٧) .

وأجيب : بأن هذا فيما يتوقف الأمر به على المشاركة ، وما نحن فيه ليس كذلك .

(و) الأصح أَنَّ (نَحْوُ يَا أَيُّهَا النَّاسُ يَشْمَلُ الرَّسُولَ ﷺ وَإِنْ اقْتَرَنَ بِ« قُلْ ») ^(٨) .

وقيل : « لا يشمله ﷺ مطلقاً ، لأنه ورد على لسانه ﷺ للتبليغ لغيره » ^(٩) .

١٩٤

(١) رواه ابن حبان في النكاح ، باب نكاح الكفار (٤١٥٧) ، والشافعي في مسنده (٢٧٤/١) ،

والبيهقي في السنن (١٣٨٢٣ ، ١٨٢/٧) ، وذكره الهيثمي في موارد الظمان (١٢٧٨ ، ٣١١/١) .

(٢) قاله الحنفية . (التيسير : ٢٦٤/١ ، فواتح الرحموت : ٤٥١/١) .

(٣) في «أقسام التأويل» : ٣٧٨/١ .

(٤) سورة الأحزاب ، الآية : ١ .

(٥) سورة المزمل ، الآية : ١ .

(٦) قاله المالكية والشافعية . (مختصر ابن الحاجب : ١٢١/٢ ، الإحكام : ٤٦٢/٢) .

(٧) قاله الحنفية والحنابلة . (التيسير : ٢٥١/١ ، الفواتح : ٤٣٥/١ ، شرح الكوكب : ٢١٨/٣) .

(٨) قاله الجماهير من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة . (التيسير : ٢٥٤/١ ، الفواتح : ٤٢٦/١ ،

مختصر ابن الحاجب : ١٢٦/٢ ، الإحكام : ٤٧٩/٢ ، التنقيح : ٣٥٢/١ ، شرح الكوكب : ٢٤٧/٣) .

(٩) قاله بعض الفقهاء والمتكلمين . (الإحكام : ٤٧٩/٢ ، شرح العضد : ١٢٦/٢) .

وإن اقترن بـ «قُلْ»، وثالثها: التفصيل؛

وأنه يعمُّ العبد، والكافر؛ ويتناول الموجدون، دون من بعدهم.

(وثالثها: التفصيل): إن اقترن بـ «قُلْ» فلا يشملُه ﷺ لظهوره في التبليغ، وإلا فيشمَلُه ﷺ^(١).

(و) الأصح (أنه) أي نحو «يا أيُّها الناس» (يعمُّ العبد)^(٢).

وقيل: «لا يعمُّه، لصرف منفعه إلى سيده شرعاً»^(٣). قلنا: في غير أوقات ضيق العبادات.

- (والكافر)^(٤). وقيل: «لا، بناءً على عدم تكليفه بالفروع»^(٥).

(ويتناول الموجدون) وقت وروده (دون من بعدهم)^(٦).

وقيل: «يتناولهم أيضاً لمساواتهم للموجدون في حكمه إجماعاً»^(٧).

قلنا: بدليل آخر، وهو مستند الإجماع، لا منه.

(١) قاله أبو بكر الصيرفي وأبو عبد الله الحلبي من أصحابنا، وزَيَّه إمام الحرمين.

(الإحكام: ٤٧٩/٢، البرهان: ٣٦٥/١، التنيف: ٣٥٢/١).

(٢) قاله الجماهير من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة.

(التييسير: ٢٥٣/١، الفواتح: ٤٢٤/١، شرح التنقيح، ص: ١٩٦، مختصر ابن الحاجب: ١٢٤/٢،

الإحكام: ٧٧/٢، التنيف: ٣٥٢/١، شرح الكوكب: ٢٤٢/٣).

(٣) قاله بعض المالكية وبعض الشافعية وبعض الحنابلة.

(الإحكام: ٤٧٧/٢، شرح التنقيح، ص: ١٩٦، التنيف: ٣٥٢/١، شرح الكوكب: ٢٤٢/٣).

(٤) قاله المالكية، والشافعية، والحنابلة، ومعظم الحنفية.

(التييسير: ١٤٨/٢، شرح التنقيح، ص: ١٦٦، التنيف: ٣٥٢/١، شرح الكوكب: ٢٤٢/٣).

(٥) قاله مشائخ سمرقند من الحنفية بناءً على عدم تكليف الكفار بالفروع الفقهية. قال الصفي الهندي:

«القائلون بعدم دخول العبيد والكفار في لفظ «الناس» ونحوه إن زعموا أنه لا يتناولهم لغةً فمكابرة،

وإن زعموا أن الرقَّ والكفر أخرجاهم شرعاً فباطل، لأنَّ الإجماع: أنهم مكلَّفون في الجملة».

(التييسير: ٢٥٥/١، الفواتح: ٤٢٩/١، شرح العضد: ١٢٧/٢، الإحكام: ٤٨١/٢).

(٦) قاله الحنفية، والمالكية، والشافعية.

(الفواتح: ٤٢٩/١، التييسير: ٢٥٥/١، مختصر ابن الحاجب: ١٢٧/٢، الإحكام: ٤٨١/٢،

التنيف: ٣٥٢/١).

(٧) قاله الحنابلة. (الإحكام: ٤٨١/٢، شرح الكوكب: ٢٤٩/٣).

[«مَنْ» تَشْمَلُ النِّسَاءَ ، بِخِلَافِ الْجَمْعِ الْمَذْكَرِ السَّالِمِ]
وَأَنَّ «مَنْ» الشَّرْطِيَّةُ تَتَنَاوَلُ الْإِنَاثَ ، وَأَنَّ جَمْعَ الْمَذْكَرِ السَّالِمِ لَا يَدْخُلُ فِيهِ النِّسَاءُ ظَاهِرًا .

[«مَنْ» تَشْمَلُ النِّسَاءَ ، بِخِلَافِ الْجَمْعِ الْمَذْكَرِ السَّالِمِ]

(و) الْأَصَحُّ (أَنَّ «مَنْ» الشَّرْطِيَّةُ تَتَنَاوَلُ الْإِنَاثَ) ^(١) .

وَقِيلَ : « تَخْتَصُّ بِالذَّكَورِ » ^(٢) .

وَعَلَى ذَلِكَ لَوْ نَظَرْتَ امْرَأَةً فِي بَيْتِ أَجْنَبِيٍّ جَازَ رَمِيْهَا عَلَى الْأَصَحِّ لِحَدِيثِ مُسْلِمٍ : «مَنْ تَطَّلَعَ فِي بَيْتِ قَوْمٍ بَغَيْرِ إِذْنِهِمْ فَقَدْ حَلَّ لَهُمْ أَنْ يَقْفُؤُوا عَيْنَهُ» ^(٣) .

وَقِيلَ : « لَا يَجُوزُ ، لِأَنَّ الْمَرْأَةَ لَا يُسْتَرُّ مِنْهَا » .

(و) الْأَصَحُّ (أَنَّ جَمْعَ الْمَذْكَرِ السَّالِمِ) كَالْمُسْلِمِينَ (لَا يَدْخُلُ فِيهِ النِّسَاءُ ظَاهِرًا) ، وَإِنَّمَا يَدْخُلْنَ بِقَرِينَةٍ تَغْلِيظًا لِلذَّكَورِ ^(٤) .

وَقِيلَ : « يَدْخُلْنَ فِيهِ ظَاهِرًا ، لِأَنَّهُ لَمَّا كَثُرَ فِي الشَّرْعِ مُشَارَكَتُهُنَّ لِلذَّكَورِ فِي الْأَحْكَامِ لَا يَقْضَدُ الشَّارِعُ بِخَطَابِ الذَّكَورِ قَصْرَ الْأَحْكَامِ عَلَيْهِمْ » .

(١) قَالَ الْجَمَاهِيرُ مِنَ الْحَنْفِيَّةِ وَالْمَالِكِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ وَالْحَنَابِلَةِ . (الفَوَاتِحُ : ٣٩٠ / ١) ، مُخْتَصَرُ ابْنِ الْحَاجِبِ : ١٢٥ / ٢ ، الْإِحْكَامُ : ٤٧٦ / ٢ ، التَّشْنِيفُ : ٣٥٣ / ١ ، شَرْحُ الْكُوكَبِ : ٢٤٠ / ٣ .

(٢) عُزِّيَ إِلَى بَعْضِ الْحَنْفِيَّةِ . (شَرْحُ الْكُوكَبِ : ٢٤١ / ٣) .

ثُمَّ إِنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ «مَنْ» الشَّرْطِيَّةِ وَالْمَوْصُولِيَّةِ وَالِاسْتِفْهَامِيَّةِ وَإِنْ قَيَّدَهَا الْمَصْنُفُ بِالشَّرْطِيَّةِ تَبَعًا لِلْإِمَامِ الْحَرَمِيِّ الَّذِي لَمْ يَذْكُرْ غَيْرَ الشَّرْطِيَّةِ فِي صَيَغِ الْعُمُومِ ، وَلِذَا أَطْلَقَهَا شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي «لُبِّ الْأَصُولِ» ، وَنَصَّ عَلَى عَدَمِ الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا فِي شَرْحِهِ (ص : ٧٤) .

وَإِنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ «مَنْ» وَ«مَا» وَنَحْوَهُمَا مِمَّا لَا يُفَرِّقُ فِيهِ بَيْنَ الْمَذْكَرِ وَالْمُؤَنَّثِ وَإِنْ كَانَ الْعَائِدُ فِيهِ مَذْكَرًا كَمَا قَالَ الزَّرْكَشِيُّ فِي التَّشْنِيفِ (٣٥٤ / ١) ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٣) رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي الْأَدَابِ ، بَابُ تَحْرِيمِ النَّظَرِ فِي بَيْتِ غَيْرِهِ (٥٦٠٧) ، وَأَبُو دَاوُدَ فِي الْأَدَابِ ، بَابُ الْأَسْتِذَانِ (٤٥٠٤) ، وَالنَّسَائِيُّ فِي الْقِسَامَةِ ، بَابُ مَنْ اقْتَصَّ وَأَخَذَ حَقَّهُ دُونَ السُّلْطَانِ (٤٧٧٧) .

وَرَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٦٣٩٣) بَلْفَظٍ : «لَوْ أَنَّ امْرَأَةً أَطَّلَعَ...» .

(٤) اتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْمَذْكَرِ وَالْمُؤَنَّثِ لَا يَدْخُلُ فِي الْجَمْعِ الْخَاصِّ بِالْآخِرِ كَالرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ ، وَكَذَا اتَّفَقُوا أَيْضًا عَلَى دُخُولِهِمَا فِي الْجَمْعِ الَّذِي لَمْ تَظْهَرْ فِيهِ عَلَامَةُ تَذْكِيرٍ وَلَا تَأْنِيثٍ كَالنَّاسِ ، وَاتَّفَقُوا أَيْضًا عَلَى عَدَمِ دُخُولِ الذَّكَورِ فِي الْجَمْعِ الَّذِي ظَهَرَ فِيهِ عَلَامَةُ التَّأْنِيثِ ، =

[خِطَابُ الْوَاحِدِ، وَ«يَا أَهْلَ الْكِتَابِ» لَا يَعْْمَانِ]

وَأَنَّ خِطَابَ الْوَاحِدِ لَا يَتَعَدَّاهُ، وَقِيلَ: «يَعْمُ عَادَةً». وَأَنَّ خِطَابَ الْقُرْآنِ وَالْحَدِيثِ بـ«يَا أَهْلَ الْكِتَابِ» لَا يَشْمَلُ الْأُمَّةَ.

[الْمُتَكَلِّمُ دَاخِلٌ فِي عُمُومِ خَبَرِهِ]

وَأَنَّ الْمُخَاطَبَ دَاخِلٌ فِي عُمُومِ خِطَابِهِ إِنْ كَانَ خَبَرًا،

[خِطَابُ الْوَاحِدِ، وَ«يَا أَهْلَ الْكِتَابِ» لَا يَعْْمَانِ]

(و) الْأَصَحُّ (أَنَّ خِطَابَ الْوَاحِدِ) بِحُكْمٍ فِي مَسْأَلَةِ (لَا يَتَعَدَّاهُ) إِلَى غَيْرِهِ^(١).

(وَقِيلَ: «يَعْمُ» غَيْرَهُ (عَادَةً) لِجَرَيَانِ عَادَةِ النَّاسِ بِخِطَابِ الْوَاحِدِ وَإِرَادَةِ الْجَمِيعِ فِيمَا يَتَشَارَكُونَ فِيهِ»^(٢). قُلْنَا: مَجَازٌ يَحْتَاجُ إِلَى الْقَرِينَةِ.

(و) الْأَصَحُّ (أَنَّ خِطَابَ الْقُرْآنِ وَالْحَدِيثِ بـ«يَا أَهْلَ الْكِتَابِ») نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلِبُوا فِي دِينِكُمْ﴾^(٣) (لَا يَشْمَلُ الْأُمَّةَ)^(٤).

وَقِيلَ: «يَشْمَلُهُمْ فِيمَا يَتَشَارَكُونَ فِيهِ»^(٥).

[الْمُتَكَلِّمُ دَاخِلٌ فِي عُمُومِ خَبَرِهِ]

(و) الْأَصَحُّ (أَنَّ الْمُخَاطَبَ) بِكُسْرِ «الْطَاءِ» (دَاخِلٌ فِي عُمُومِ خِطَابِهِ إِنْ كَانَ خَبَرًا) نَحْوُ

= كَالْمُسْلِمَاتِ، وَلَكِنَّهُنَّ اخْتَلَفُوا فِي دُخُولِ النِّسَاءِ فِي الْجَمْعِ الَّذِي ظَهَرَ فِيهِ عَلَامَةُ التَّذْكِيرِ كَالْمُسْلِمِينَ عَلَى مَذْهَبَيْنِ: الْأَوَّلُ: لَا يَدْخُلْنَ ظَاهِرًا، وَإِنَّمَا يَدْخُلْنَ تَبَعًا بِالْقَرِينَةِ، قَالَ الْحَنْفِيُّ وَالشَّافِعِيُّ. الثَّانِي: يَدْخُلْنَ ظَاهِرًا، قَالَ الْمَالِكِيُّ وَالْحَنَابِلَةُ.

(الفَوَاتِحُ: ٤١٨/١، شَرْحُ التَّنْقِيحِ، ص: ١٩٨، الْإِحْكَامُ: ٤٧٣/٢، شَرْحُ الْكَوْكَبِ: ٢٥٣/٣).

(١) قَالَ الْحَنْفِيُّ وَالْمَالِكِيُّ وَالشَّافِعِيُّ. (تَبْسِيرُ التَّحْرِيرِ: ٢٥٢/١، فَوَاتِحُ الرَّحْمَتِ: ٤٣٣/١، مُخْتَصَرُ ابْنِ

الْحَاجِبِ: ١٢٣/٢، الْإِحْكَامُ لِلْأَمْدِيِّ: ٢٤١/٢، التَّشْنِيفُ: ٣٥٥/١، غَايَةُ الْوَصُولِ، ص: ٧٤).

(٢) قَالَ الْحَنَابِلَةُ جَمْعُورًا. (التَّبْسِيرُ: ٢٥٢/١، الْفَوَاتِحُ: ٤٣٣/١، مُخْتَصَرُ ابْنِ الْحَاجِبِ: ١٢٣/٢،

الْإِحْكَامُ: ٤٧١/٢، شَرْحُ الْكَوْكَبِ: ٢٢٣/٣).

(٣) سُورَةُ آلِ عِمْرَانَ، آيَةُ: ٦٤.

(٤) قَالَ الْجَمْعُورُ مِنَ الشَّافِعِيِّ وَالْحَنَابِلَةِ وَغَيْرِهِمْ. (التَّشْنِيفُ: ٣٥٥/١، شَرْحُ الْكَوْكَبِ: ٢٤٥/٣).

(٥) قَالَ الْمَجْدُ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ مِنَ الْحَنَابِلَةِ. (الْمُسَوَّدَةُ، ص: ٤٧).

لا أمراً .

﴿وَاللَّهُ يَكْفُلُ شَأْنَهُ عَلَيْهِمُ﴾^(١)، وهو سبحانه وتعالى عَلِمَ بذاته وصفاته.
 (لا أمراً) كقول السيد لعبده وقد أحسن إليه: «مَنْ أَحْسَنَ إِلَيْكَ فَأَكْرَمُهُ» لِيُعَدَّ أَنْ يُرِيدَ الْآمِرُ
 نَفْسَهُ بِخِلَافِ الْمُخَيَّرِ^(٢).

وقيل: «يَدْخُلُ مطلقاً، نظراً لظاهر اللفظ»^(٣).

وقيل: «لا يَدْخُلُ مطلقاً، لِيُعَدَّ أَنْ يُرِيدَ الْمُخَاطَبُ نَفْسَهُ إِلَّا بِقَرِينَةٍ»^(٤).

وقال النووي في كتاب الطلاق من «الروضة»^(٥): «إِنَّهُ الْأَصَحُّ عِنْدَ أَصْحَابِنَا فِي
 الْأَصُولِ» .

وصحَّح المصنّف الدخول في «الأمر» في «مبحثه» بِحَسَبِ مَا ظَهَرَ لَهُ فِي الْمَوْضِعَيْنِ^(٦) .

= تَبَيَّنَ: الْمَسْأَلَةُ مَفْرُوضَةٌ فِي خُطَابِ اللَّهِ تَعَالَى الْوَارِدِ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ ﷺ. وَأَمَّا الْوَارِدُ عَلَى لِسَانِ
 غَيْرِهِ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فَهِيَ مَسْأَلَةُ «شَرَعَ مَنْ قَبْلَنَا» سَتَأْتِي فِي الْكِتَابِ الْخَامِسِ
 «الاستدلال». (التشنيف: ٣٥٦/١، شرح الكوكب: ٢٤٦/٣).

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٨٢.

(٢) قاله القاضي أبو الخطاب من الحنابلة، وعزاه ابن النجار للأكثر. (شرح الكوكب: ٢٥٣/٣).

(٣) قاله الحنفية، والمالكية، والحنابلة، واختاره البيضاوي، والإسنوي، والعضد.
 (التيسير: ٢٥٦/١، الفواتح: ٤٣٢/١، شرح التنقيح، ص: ١٩٨، شرح العضد: ١٢٨/٢، نهاية

السؤل: ٤٦٩/١، شرح الكوكب: ٢٥٣/٣).

(٤) وهو رواية من الحنابلة، وقال البناي المالكي: «إِنَّهُ دَقِيقٌ» .

(حاشية البناي: ٦٧٢/١، شرح الكوكب: ٢٥٣/٣).

(٥) روضة الطالبين للنووي: ٣٤ / ٤ .

(٦) أي صحَّح المصنّف في مبحث «الأمر» أَنَّ الْآمِرَ (أَيِ الْمُخَاطَبَ) يَدْخُلُ فِي الْأَمْرِ، فَقَالَ: «وَأَنَّ الْأَمْرَ
 يَلْفِظُ يَتَنَاوَلُهُ دَاخِلٌ فِيهِ» ، وَصَحَّحَ هُنَا عَدَمَ دَخُولِهِ فِي الْأَمْرِ بِحَسَبِ مَا تَرَجَّحَ لَدَيْهِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ،
 وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[نَحَوَ ﴿حُذِّ مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾ يَعْْمُ]

وَأَنَّ نَحَوَ ﴿حُذِّ مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾ يَقْتَضِي الْأَخْذَ مِنْ كُلِّ نَوْعٍ ، وَتَوَقَّفَ الْأَمْدِيُّ .

[نَحَوَ ﴿حُذِّ مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾ يَعْْمُ]

(و) الأصح (أَنَّ نَحَوَ ﴿حُذِّ مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾^(١) يَقْتَضِي الْأَخْذَ مِنْ كُلِّ نَوْعٍ)^(٢) .

وقيل : « لا ، بل يَمْتَثِلُ بِالْأَخْذِ مِنْ نَوْعٍ وَاحِدٍ »^(٣) .

(وتَوَقَّفَ الْأَمْدِيُّ) عن تَرْجِيحِ وَاحِدٍ مِنَ الْقَوْلَيْنِ^(٤) .

وَالأَوَّلُ نَازِلٌ إِلَى أَنَّ الْمَعْنَى : « مِنْ جَمِيعِ الْأَمْوَالِ » ، وَالثَّانِي إِلَى : « أَنَّهُ مِنْ مَجْمُوعِهَا » .

(١) سورة التوبة، الآية: ١٠٣ .

(٢) قاله الشافعية والحنابلة، ونصَّ عليه الشافعي رحمته الله . (الرسالة ، ص : ١٨٦ ، نهاية السؤل : ١ / ٤٦٩ ،

التشنيف : ١ / ٣٥٧ ، غاية الوصول ، ص : ٧٥ ، شرح الكوكب : ٣ / ٢٥٦) .

(٣) قاله الحنفية والمالكية .

(التيسير : ١ / ٢٥٧ ، الفواتح : ١ / ٤٣٨ ، مختصر ابن الحاجب : ٢ / ١٢٨) .

(٤) الظاهرُ من صنيعِ السيفِ الْأَمْدِيِّ الْمَيْلُ (أي الاختيارُ) لِلثَّانِي كَمَا قَالَ أَسْتَاذُنَا الْفَقِيهُ الْأَصُولِيُّ

الْأَسْتَاذُ الدُّكْتُورُ مُحَمَّدُ الرَّحِيلِيُّ حَفَظَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي تَعْلِيْقِهِ عَلَى « شَرْحِ الْكُوكَبِ الْمُنِيرِ » (٣ /

٢٥٦) ، لِأَنَّ الْأَمْدِيَّ قَالَ فِي الْإِحْكَامِ (٢ / ٤٨٤) بَعْدَ ذِكْرِ أُدْلَةِ الْفَرَقَيْنِ وَمُنَاقَشَتِهَا : « وَبِالْجَمْلَةِ

فَالْمَسْأَلَةُ مُحْتَمَلَةٌ ، وَمَاخُذُ الْكَرْخِيِّ [أي صاحب المذهب الثاني أي الدخول مطلقاً] دَقِيقٌ » ،

وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

التَّخْصِصُ

[تَعْرِيفُ التَّخْصِصِ]

التَّخْصِصُ: قَصْرُ الْعَامِّ عَلَى بَعْضِ أَفْرَادِهِ .

[الْقَابِلُ لِلتَّخْصِصِ]

وَالْقَابِلُ لَهُ حُكْمٌ ثَبَتَ لِمُتَعَدِّدٍ .

[تَعْرِيفُ التَّخْصِصِ]

(التَّخْصِصُ) مُصَدَّرٌ «خَصَّصَ» بِمَعْنَى: «خَصَّ»^(١) : (قَصْرُ الْعَامِّ عَلَى بَعْضِ أَفْرَادِهِ) .
 بِأَنْ لَا يُرَادَ مِنْهُ الْبَعْضُ الْآخَرُ . يَصْدُقُ هَذَا بِالْعَامِّ الْمُرَادُ بِهِ الْخُصُوصُ ، كَالْعَامِّ الْمَخْصُوصِ .
 وَعَدَلَ - كَمَا قَالَ^(٢) - عَنْ قَوْلِ ابْنِ الْحَاجِبِ: «مُسَمِّيَاتِهِ»^(٣) ، لِأَنَّ مُسَمَّى الْعَامِّ وَاحِدٌ ، وَهُوَ
 كُلُّ الْأَفْرَادِ .

[الْقَابِلُ لِلتَّخْصِصِ]

(وَالْقَابِلُ لَهُ) أَيُّ لِلتَّخْصِصِ (حُكْمٌ ثَبَتَ لِمُتَعَدِّدٍ) لَفْظًا أَوْ مَعْنَى كـ «الْمَفْهُوم»^(٤) ، نَبَّهَ بِهَذِهِ عَلَى
 أَنَّ الْمَخْصُوصَ فِي الْحَقِيقَةِ الْحُكْمُ ، وَأَنَّ الْمُرَادَ بِالْعَامِّ هُنَا مَا هُوَ أَعْمُ مِنَ الْمَحْدُودِ بِمَا سَبَقَ .
 فَالْمُتَعَدِّدُ لَفْظًا نَحْوُ «فَأَقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ»^(٥) ، وَخُصَّ مِنْهُ الذَّمُّ وَنَحْوُهُ ، وَمَعْنَى كَمَفْهُومٍ
 «فَلَا تَقُلْ لِمَا أَقْبَى»^(٦) مِنْ سَائِرِ أَنْوَاعِ الْإِيذَاءِ ، وَخُصَّ مِنْهُ حَبْسُ الْوَالِدِ بِذَيْنِ الْوَلَدِ^(٧) ، فَإِنَّهُ جَائِزٌ

(١) المصباح للفيومي، ص: ١٧١ .

(٢) أي كما قال المصنف في رفع الحاجب: ٢٢٧/٣ .

وعزاه بعضهم إلى «منع الموانع»، وهو سهو، والله أعلم.

(٣) عبارته رحمه الله في المختصر (١٢٩/٢): «التَّخْصِصُ: قَصْرُ الْعَامِّ عَلَى بَعْضِ مُسَمِّيَاتِهِ» .

(٤) أي المُوَافَقَةُ كَمَا مَثَّلَ لَهَا الشَّارِحُ، وَالْمُخَالَفَةُ كَمَا خُصَّ مِنْ مَفْهُومِ حَدِيثِ «الْقُلْتَيْنِ» الْمَاءُ الْقَلِيلُ

الْجَارِي عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ، وَكَالْعَلَّةِ خِلَافًا لِلْبَنَانِيِّ فِي جَعْلِ الْكَافِ اسْتِقْصَائِيَّةً، فَيَجُوزُ تَخْصِصُهَا، وَيُسَمَّى

«نَقْضَ الْعَلَّةِ»، كَمَا يَأْتِي فِي الْقِيَاسِ، وَمِثَالُهُ «الْعَرَايَا»، حَيْثُ خُصَّصَ مِنَ النَّهْيِ عَنْ بَيْعِ الرُّطْبِ بِالْتَمَرِ.

(حاشية البناني: ٤/٢، تعليقات الدكتور الحميري على منع الموانع، ص: ١٧٩).

(٥) سورة التوبة، الآية: ٥ .

(٦) سورة الإسراء، الآية: ٢٣ .

(٧) اختلف العلماء في حبس الوالدِ بِذَيْنِ الْوَلَدِ عَلَى مَذْهَبَيْنِ: الْأَوَّلُ: لَا يُحْبَسُ، قَالَهُ الْحَنْفِيَّةُ وَالْمَالِكِيَّةُ =

[ما يجوزُ التَّخصيصُ إِلَيْهِ]

وَالْحَقُّ جَوَازُهُ إِلَى وَاحِدٍ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَفْظُ الْعَامِّ جَمْعاً ، وَإِلَى أَقْلٍ الْجَمْعِ إِنْ كَانَ .
وَقِيلَ : « مطلقاً » . وَشَذُّ الْمَنْعِ مُطْلَقاً . وَقِيلَ : « بِالْمَنْعِ إِلَّا أَنْ يَبْقَى غَيْرُ مَحْصُورٍ » .

على ما صحَّحه الغزالي^(١) وغيره^(٢) .

[ما يجوزُ التَّخصيصُ إِلَيْهِ]

(وَالْحَقُّ جَوَازُهُ) أي التَّخصيصُ (إِلَى وَاحِدٍ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَفْظُ الْعَامِّ جَمْعاً) كـ «مَنْ» ،
وَالْمُفْرَدُ الْمُحَلَّى بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ ، وَ (إِلَى أَقْلٍ الْجَمْعِ) ثَلَاثَةٌ - أَوْ اثْنَيْنِ - (إِنْ كَانَ) جَمْعاً
كَالْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ^(٣) .

(وَقِيلَ) : «يجوزُ إلى واحدٍ (مطلقاً) ، نظراً في الجمعِ إلى أنَّ أفرادَهُ آحادٌ كغيره»^(٤) .

(وَشَذُّ الْمَنْعِ) إلى واحدٍ (مطلقاً) ، بأنَّ لا يجوزُ إلاَّ إلى أَقْلٍ الْجَمْعِ مُطْلَقاً^(٥) .

(وَقِيلَ) : «بِالْمَنْعِ إِلَّا أَنْ يَبْقَى غَيْرُ مَحْصُورٍ» ، فيجوزُ حيثلذَّ^(٦) .

= والشافعية والحنابلة ؛ الثاني : يُحْبَسُ كغيره ، قاله الغزالي ومَن تبعه . (فتح القدير : ٢٨٥ / ٧ ، الشرح
الكبير للدردير : ٢٨١ / ٣ ، حاشية الشرواني : ٥١١ / ١٠ ، شرح الكوكب : ٣٦٧ / ٣ .

(١) الوسيط للغزالي : ١٩ / ٤ .

(٢) كالبضاوي في المنهاج : ٤٧١ / ١ . (نهاية السؤل) .

(٣) قاله القفال الشاشي ، وتبعه المصنّف ، واختاره شيخ الإسلام .

(التشنيف : ٣٥٩ / ١ ، القواطع : ١٨٣ / ١ ، غاية الوصول ، ص : ٧٥) .

(٤) قاله الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة .

(التيسير : ٣٢٦ / ١ ، شرح التنقيح ، ص : ٢٢٤ ، القواطع : ١٨١ / ١ ، الفواتح : ٤٩٨ / ١ ، الإحكام : ٢ /

٤٨٨ ، شرح الكوكب : ٢٧١ / ٣) .

(٥) قاله أبو بكر الرازي من الحنفية ، والمجد ابن تيمية من الحنابلة .

(التشنيف : ٣٦٠ / ١ ، شرح الكوكب : ٢٧٢ / ٣) .

(٦) قاله أبو الحسين البصري من المعتزلة ، والقاضي أبو يعلى من الحنابلة ، واختاره الإمام الرازي ،

والبضاوي ، ونقله الآمدي عن أكثر الشافعية .

(المعتمد : ٢٥٤ / ١ ، المحصول : ١٣ / ٣ ، الإحكام : ٤٨٨ / ١ ، نهاية السؤل : ٤٧١ / ١ ، شرح

الكوكب : ٢٧٢ / ٣) .

وقيل: «إلا أن يبقى قريب من مدلوله».

[دلالة العام المخصوص، والعام المراد به الخصوص]

والعام المخصوص عمومُهُ مرادٌ تناوُلًا، لا حكمًا، والمراد به الخصوص ليس مرادًا، بل هو كُلِّي استعمل في جزئي، ومن ثمَّ كان مجازاً قطعاً.

(وقيل: «إلا أن يبقى قريب من مدلوله» أي العام قبل التخصيص، فيجوز حينئذٍ^(١).
والأخيران مُتقاربان^(٢)).

[دلالة العام المخصوص، والعام المراد به الخصوص]

والعام المخصوص عمومُهُ مرادٌ تناوُلًا، لا حكمًا، لأنَّ بعض الأفراد لا يشملُه الحكم نظراً للتخصيص.

(و) العام (المراد به الخصوص ليس) عمومُهُ (مراداً) لا حكمًا ولا تناوُلًا. (بل) هو (كُلِّي) من حيث إنَّ له أفراداً بحسبِ الأصلِ (استعمل في جزئي) أي فردٍ منها. ١٩٧
(ومن ثمَّ) أي من هنا وهو أنه كُلِّي استعمل في جزئي أي من أجل ذلك (كان مجازاً قطعاً) نظراً لحيثية الجزئية.

مثاله: قوله تعالى ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ﴾^(٣) أي نُعَيْم بن مسعود^(٤) الأشجعي لقيامه مقام

(١) قاله ابنُ حُمدان من الحنابلة، واختاره ابنُ الحاجب من المالكية، والقاضي العضد من الشافعية.

(شرح العضد: ١٣٠/٢، شرح الكوكب: ٢٧٣/٣).

(٢) جعلهما الزركشي في النشيف (١/٣٦٠) واحداً، وظاهرُ صنيعِ شيخ الإسلام موافقتهُ لأنَّه حذفه من «لُبِّ الأصول» وشرجه (ص: ٧٥).

فائدة: محلُّ الخلاف فيما عدا «مَنْ» و«مَا» ونحوهما، فإنه يجوزُ تخصيصُه إلى الواحدِ وفاقاً.

(شرح التنقيح، ص: ٢٢٤، شرح الكوكب: ٢٧٣/٣).

(٣) سورة آل عمران، الآية: ١٧٣.

(٤) ونُعَيْم: هو نُعَيْم بن مسعود بن عامر الغطفاني الأشجعي، الصحابي، أبو سلمة، أسلم في وقعة الخندق، وهو الذي أوقع الخلاف بين قريظة وعطفان وقريش يوم الخندق، سكن بالمدينة، توفي ﷺ في آخر خلافة عثمان ﷺ على الأصح.

(التهذيب للنووي: ٤٣٠/٢).

والأول الأشبه حقيقةً وفقاً للشيخ الإمام والفقهاء .
وقال الرازي: «إن كان الباقي غير منحصراً». وقوم: «إن خص بما لا يستقل».

كثير في تثبيطه المؤمنين عن ملاقاته أبي سفيان^(١) وأصحابه^(٢)؛

﴿أَمَّا يَحْسُدُونَ النَّاسَ﴾^(٣) أي رسول الله ﷺ ليجمع ما في الناس من الخصال الجميلة .

وقيل: «الناس» في الآية الأولى وفد من عبد القيس^(٤)، وفي الثانية العرب^(٥).

وتسمح في قوله «كُلِّي» على خلاف ما قدمه^(٦) من «أن مدلوله كلية».

(والأول) أي العام المخصوص^(٧) (الأشبه) أنه (حقيقة) في البعض الباقي بعد التخصيص (وفقاً للشيخ الإمام) والد المصنف، (والفقهاء): الحنابلة^(٨)، وكثير من الحنفية^(٩)، وأكثر الشافعية^(١٠)، لأن تناول اللفظ للبعض الباقي في التخصيص كناوله له بلا تخصيص، وذلك التناول حقيقي اتفاقاً، فليكن هذا التناول حقيقياً أيضاً .

(وقال) أبو بكر (الرازي)^(١١) من الحنفية: «حقيقة (إن كان الباقي غير منحصراً) لبقاء خاصة

(١) وأبو سفيان: هو صخر بن حرب بن أمية القرشي الأموي، أبو سفيان، أسلم عام الفتح، وكان شيخ مكة آنذاك، وشهد حنيناً والطائف واليرموك، وكان من تجار مكة وأشرافهم، ومن مؤلفي قلوبهم، ثم حسن إسلامه، توفي بالمدينة سنة ٣١هـ على الأصح. (التهذيب للنووي: ٢/٥٢١).

(٢) كان ذلك في غزوة الخندق. (معالم التنزيل: ١/٥٤٢).

(٣) سورة النساء، الآية: ٥٤.

(٤) قاله ابن إسحاق وجماعة من المفسرين. (معالم التنزيل: ١/٥٤٢).

(٥) قاله قتادة، وبالأول قال ابن عباس ومجاهد وغيرهما من المفسرين. (تفسير القرطبي: ٥/٢٥١).

(٦) في «مدلول العام مكلية»: ١/٣٣٨.

(٧) اتفق العلماء على أن العام الذي أريد به الخصوص مجاز، ولكنهم اختلفوا في العام المخصوص هل هي حقيقة في الباقي أو مجاز على سبعة مذاهب كما ذكره المصنف. (التشنيف: ١/٣٦١).

(٨) شرح الكوكب: ٣/١٦٠.

(٩) واختاره شمس الأئمة السرخسي من الحنفية. (التيسير: ١/٣٠٨، الفواتح: ١/٥١٢).

(١٠) واختاره السمعاني وشيخ الإسلام من الشافعية. (القواطع: ١/١٧٥، غاية الوصول، ص: ٧٥).

(١١) وأبو بكر الرازي: هو أحمد بن علي، أبو بكر الرازي الحنفي، الشهير بالخصاص، الإمام العلامة، انتهت إليه رئاسة الحنفية ببغداد في عصره، وكان مشهوراً بالزهد، والفقه، والورع، والدين، كان فقيهاً أصولياً، وله كتب مفيدة منها: أحكام القرآن، شرح الجامع لمحمد بن الحسن، شرح مختصر الكرخي، توفي رحمه الله سنة ٣٧٠هـ ببغداد. (شذرات الذهب: ٣/٧١).

وإمام الحرمين: «حَقِيقَةٌ وَمَجَازٌ بِاعْتِبَارَيْنِ: تَنَاوُلُهُ، وَالِاقْتِصَارِ عَلَيْهِ». وَالْأَكْثَرُ: «مَجَازٌ مُطْلَقاً». وَقِيلَ: «إِنْ اسْتُثْنِيَ مِنْهُ». وَقِيلَ: «إِنْ خُصَّ بِغَيْرِ لَفْظٍ».

العموم وإلا فَمَجَازٌ^(١).

(وقوم): «حَقِيقَةٌ (إِنْ خُصَّ بِمَا يَسْتَقِلُّ) كَصِفَةٍ، أَوْ شَرْطٍ، أَوْ اسْتِثْنَاءٍ، لِأَنَّ مَا لَا يَسْتَقِلُّ جُزْءٌ مِنَ الْمُتَقَيَّدِ بِهِ، فَالْعَمُومُ بِالنَّظَرِ إِلَيْهِ فَقَدْ»^(٢).

(وإمام الحرمين: «حَقِيقَةٌ وَمَجَازٌ بِاعْتِبَارَيْنِ: تَنَاوُلُهُ وَالِاقْتِصَارِ عَلَيْهِ) أَي هُوَ بِاعْتِبَارِ تَنَاوُلِ الْبَعْضِ حَقِيقَةٌ، وَبِاعْتِبَارِ الْاِقْتِصَارِ عَلَيْهِ مَجَازٌ»^(٣).

وَفِي نُسْخَةٍ «بِاعْتِبَارِي» بَلَا «نُونٍ» مُضَافًا، وَهُوَ أَحْسَنُ.

(وَالْأَكْثَرُ: «مَجَازٌ مُطْلَقاً») لِاسْتِعْمَالِهِ فِي بَعْضٍ مَا وُضِعَ لَهُ أَوَّلًا، وَالتَّنَاوُلُ لِهَذَا الْبَعْضِ حَيْث لَا تَخْصِيصَ إِنَّمَا كَانَ حَقِيقَةً لِمَصَاحِبِهِ لِلْبَعْضِ الْآخَرِ»^(٤).

(وَقِيلَ): «مَجَازٌ (إِنْ اسْتُثْنِيَ مِنْهُ)، لِأَنَّهُ يَتَبَيَّنُ بِالِاسْتِثْنَاءِ - الَّذِي هُوَ إِخْرَاجُ مَا دَخَلَ - أَنَّهُ أُريدَ بِالْمُسْتُثْنَى مِنْهُ مَا عَدَا الْمُسْتُثْنَى، بِخِلَافِ غَيْرِ الْاسْتِثْنَاءِ مِنَ الصِّفَةِ وَغَيْرِهَا، فَإِنَّهُ يَفْهَمُ ابْتِدَاءً أَنَّ الْعَمُومَ بِالنَّظَرِ إِلَيْهِ فَقَطْ»^(٥).

(١) قَالَ أَمِيرُ بَادُ شَاةُ الْحَنْفِي فِي التَّيْسِيرِ (٣٠٨/١): «وَالشَّافِعِيَّةُ نَقَلُوا عَنِ الرَّازِي مِنَ الْحَنْفِيَّةِ: إِنْ كَانَ الْبَاقِي كَثْرَةً يَعْصُرُ ضَبْطُهَا حَقِيقَةً وَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ فَمَجَازٌ. وَالْحَنْفِيَّةُ نَقَلُوا عَنْهُ: إِنْ كَانَ الْبَاقِي جَمْعًا - أَيْ مِنْ غَيْرِ تَقْيِيدٍ سَابِقٍ - فَحَقِيقَةٌ وَإِلَّا فَمَجَازٌ».

وَقَالَ عَبْدُ الْعَلِيِّ الْحَنْفِي فِي الْفَوَاتِحِ (٥١٢/١) بَعْدَ ذِكْرِ النُّقْلَيْنِ: «وَالْحَنْفِيَّةُ بِنَقْلِ مَذْهَبِهِ أَجْدَرُ، فَإِنَّهُمْ أَعْرَفُوا بِمَذْهَبِ مَنْشَأِهِمْ، لَا سِيَّمًا مِثْلَهُ».

إِذْ قَالَ الْصَوَابُ أَنْ نَقُولَ: قَالَ أَبُو بَكْرٍ الرَّازِي: إِنْ كَانَ الْبَاقِي جَمْعًا فَهُوَ حَقِيقَةٌ وَإِلَّا فَلَا، كَمَا نَقَلَهُ عَنْهُ الْآمِدِيُّ فِي الْإِحْكَامِ (٤٣٩/٢). وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٢) قَالَ أَبُو الْحُسَيْنِ الْبَصْرِيُّ مِنَ الْمَعْتَزِلَةِ، وَاخْتَارَهُ الْإِمَامُ الرَّازِي مِنَ الشَّافِعِيَّةِ.

(المُعْتَمَدُ لِأَبِي الْحُسَيْنِ: ٢٨٢/١، الْمَحْصُولُ لِلَّرَّازِي: ١٤/٣).

(٣) الْبَرَهَانُ لِإِمَامِ الْحَرَمِيِّ: ٤١٠/١.

(٤) قَالَ الْمَالِكِيَّةُ، وَجَمَهُورُ الْحَنْفِيَّةِ، وَأَكْثَرُ الْأَشَاعِرَةِ، وَالْمَعْتَزِلَةُ، وَكَثِيرٌ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ، وَاخْتَارَهُ الصَّفِيُّ الْهِنْدِيُّ، وَالْآمِدِيُّ، وَالْبِيضَاوِيُّ، وَابْنُ الْحَاجِبِ، وَالْقِرَافِيُّ، وَأَبُو الْخَطَّابِ الْحَنْبَلِيُّ.

(تَيْسِيرُ التَّحْرِيرِ: ٣٠٨/١، فَوَاتِحُ الرَّحْمَوِيِّ: ٥١٢/١، الْإِحْكَامُ: ٤٤٣/٢، شَرْحُ التَّنْقِيحِ، ص: ٢٢٦، نِهَايَةُ السُّوْلِ: ٤٨٥/١).

(٥) قَالَ الْقَاضِي عَبْدُ الْجَبَّارِ مِنَ الْمَعْتَزِلَةِ. (الْإِحْكَامُ: ٤٤٠/٢، التَّشْنِيفُ: ٣٦٢/١).

[العام المخصص حجة]

والمخصص قال الأكثر: « حجة »؛ وقيل: « إن خص بمعين »؛

(وقيل): « مجاز (إن خص بغير لفظ) كالعقل، بخلاف اللفظ فالعموم بالنظر إليه فقط »^(١).

[العام المخصص حجة]

(و) العام (المخصص قال الأكثر: « حجة ») مطلقاً لاستدلال الصحابة به من غير تكبير^(٢).

(وقيل: « إن خص بمعين ») نحو أن يقال: « اقتلوا المشركين إلا أهل الذمة »، بخلاف المبهمة نحو « إلا بعضهم »، إذ ما من فرد إلا ويجوز أن يكون هو المخرج^(٣).

وأجيب: بأنه يُعمل به إلى أن يبقى فرد.

وما اقتضاه كلام الآمدي^(٤) وغيره^(٥) من الاتفاق على أنه في المبهمة غير حجة مدفوع بنقل ابن برهان وغيره الخلاف فيه مع ترجيحه أنه حجة فيه^(٦).

(٧) كذا ذكره من غير عزو الآمدي في الإحكام (٤٣٩/٢)، وتبعه ابن الحاجب في المختصر (١٠٦/٢)، والمصنف هنا.

(٢) قاله ابن برهان في «الوجيز»، واختاره المصنف والشارح والزركشي وشيخ الإسلام. ونقله ابن الهمام عن فخر الإسلام البزدوي الحنفي.

(تيسير التحرير: ٣١٣/١، التثنية: ٣٦٢/١، غاية الوصول، ص: ٧٥).

(٣) قاله الجماهير من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة، واختاره الرازي، والآمدي، وابن الحاجب، والبيضاوي، والإسنوي، والعضد، والقرافي.

(التيسير: ٣١٣/١، الفواتح: ٥٠٢/١، المحصول: ١٧/٣، الإحكام: ٤٤٣/٢، شرح العضد: ٢/

١٠٨، نهاية السؤل: ٤٨٨/١، شرح التنقيح، ص: ٢٢٧، شرح الكوكب: ١٦١/٣).

(٤) حيث قال في الإحكام (٤٤٤/٢) بعد ذكر المذاهب: « وأتفق الكل على أن العام لو خص تخصيصاً مُجماً فإنه لا يبقى حجة ».

(٥) كالقرافي في شرح التنقيح (ص: ٢٢٨)، والعضد في شرح المختصر (١٠٨/٢)، والتفتازاني في

حاشيته على شرح العضد (١٠٨/٢)، والشربيني في تقريراته (١٠/٢)، وابن النجار في شرح

الكوكب (١٦٤/٣).

(٦) قال المصنف رحمه الله في رفع الحاجب (١١٣/٣): « أمّا المخصص بغيرهم: فنقل جماعة الاتفاق على أنه لا يحتج به، لأن إخراج المجهول من المعلوم يُصير المعلوم مجهولاً، وهذا كما لو قال: =

وقيل : «بِمُتَّصِلٍ» ؛ وقيل : «إِنْ أَنْبَأَ عَنْهُ الْعُمُومُ» ؛ وقيل : «فِي أَقْلٍ الْجَمْعِ» ؛
وقيل : «غَيْرُ حُجَّةٍ مُطْلَقاً».

(وقيل) : «حُجَّةٌ إِنْ خُصَّ (بِمُتَّصِلٍ) كَالصِّفَةِ لِمَا تَقَدَّمَ^(١) فِي أَنَّهُ حِينَئِذٍ حَقِيقَةٌ مِنْ أَنَّ الْعُمُومَ
بِالنَّظَرِ إِلَيْهِ فَقَطْ ، بِخِلَافِ الْمُتَّفَصِّلِ ، فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ قَدْ خُصَّ بِهِ غَيْرُ مَا ظَهَرَ ، فَيُشَكُّ فِي الْبَاقِي»^(٢) .

(وقيل) : «هُوَ حُجَّةٌ فِي الْبَاقِي (إِنْ أَنْبَأَ عَنْهُ الْعُمُومُ) نَحْوَ ﴿فَأَقْضُوا الشَّرْكَاءَ﴾^(٣) ، فَإِنَّهُ يُنْبِئُ
عَنِ الْحَرَبِيِّ ، لِتَبَادُرِ الذَّهْنِ إِلَيْهِ كَالذَّمِّيِّ الْمُخْرَجِ ؛ بِخِلَافِ مَا لَا يُنْبِئُ عَنْهُ الْعُمُومُ نَحْوَ ﴿وَالسَّارِقُ
وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾^(٤) ، فَإِنَّهُ لَا يُنْبِئُ عَنِ السَّارِقِ لِقَدْرِ رُبْعِ دِينَارٍ فَصَاعِداً مِنْ حِرْزِ مِثْلِهِ ،
كَمَا لَا يُنْبِئُ عَنِ السَّارِقِ لِغَيْرِ ذَلِكَ الْمُخْرَجِ ، إِذْ لَا يُعْرَفُ خُصُوصُ هَذَا التَّفْصِيلِ إِلَّا مِنَ الشَّارِعِ ،
فَالْبَاقِي فِي نَحْوِ ذَلِكَ يُشَكُّ فِيهِ بِاحْتِمَالِ اعْتِبَارِ قَيْدِ آخَرٍ»^(٥) .

(وقيل) : «هُوَ حُجَّةٌ (فِي أَقْلٍ الْجَمْعِ) ثَلَاثَةٌ - أَوْ اثْنَيْنِ - لِأَنَّهُ الْمُتَقَيَّنُّ وَمَا عَدَاهُ مُشْكُوكٌ فِيهِ
لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ قَدْ خُصَّ»^(٦) .

وهذا مَبْنِيٌّ عَلَى قَوْلِ تَقَدَّمَ^(٧) : «إِنَّهُ لَا يَجُوزُ التَّخْصِيصُ إِلَى أَقْلٍ مِنْ أَقْلٍ الْجَمْعِ مُطْلَقاً» .

«بِعُتْكَ هَذِهِ الصَّبْرَةُ إِلَّا صَاعاً» لَا يَصُحُّ ذَلِكَ ، وَعَلَى ذَلِكَ جَرَى ابْنُ السَّمْعَانِيِّ وَغَيْرُهُ مِنْ أُمَّتِنَا .
وَقَضِيَّةُ طَرِيقَةِ الْإِمَامِ الرَّازِيِّ جَرِيَانُ الْخِلَافِ مَعَ الْإِبْهَامِ ، وَبِهِ صَرَّحَ ابْنُ بَرَهَانَ مِنْ أُمَّتِنَا ، وَصَحَّحَ
الْعَمَلُ بِهِ ، وَالْحَالَةُ هَذِهِ ، وَاعْتَلَّ بَأَنَّا إِذَا نَظَرْنَا إِلَى فَرْدٍ شَكَّكْنَا فِيهِ هَلْ هُوَ مِنَ الْمُخْرَجِ ، وَالْأَصَحُّ عَدْمُهُ ،
فَيَقْبَى عَلَى الْأَصْلِ ، وَيُعْمَلُ بِهِ إِلَى أَنْ لَا يَبْقَى فَرْدٌ .
وَهَذَا مِنْهُ تَصْرِيحٌ بِالْإِضْرَابِ عَنِ التَّخْصِيصِ بِالْمُبْهَمِ ، وَالْإِنْسِحَابِ عَلَى الْعَمَلِ بِصُورَةِ الْعَامِ كُلِّهَا :
الْمُخَصَّصِ وَغَيْرِهِ ، وَهُوَ نَاءٌ عَنِ قَوَاعِدِ الشَّرْعِ ، وَتَرْكٌ لِلدَّلِيلِ الْمُخَصَّصِ بِلَا مُوجِبٍ .
وَيَلْزَمُ عَلَيْهِ : أَنَّ مَنْ طَلَّقَ إِحْدَى امْرَأَتَيْهِ يَطْرُقُهُمَا جَمِيعاً ، أَوْ اشْتَبَهَ عَلَيْهِ إِذَا طَاهَرَ وَنَجَسَ يَسْتَعْمِلُهُمَا ،
وَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا مِنَ الْأَصْحَابِ قَالَ بِهِ» .

(١) انظر : «دلالة العام المخصوص ، والعام المراد به المخصوص» : ٣٦٦/١ .

(٢) قاله أبو الحسن الكرخي ، وأبو عبد الله الجرجاني والبلخي من الحنفية .

(التيسير : ٣١٣/١ ، فواتح الرحموت : ٥٠٣/١) .

(٣) سورة التوبة ، الآية : ٥ .

(٤) سورة المائدة ، الآية : ٣٨ .

(٥) قاله أبو عبد الله البصري من المعتزلة . (الإحكام : ٤٤٤/٢ ، شرح العضد : ١٠٨/٢) .

(٦) وكذا ذكره ابن ألهمام في التحرير (٣١٣/١) وغيره من غير عزو .

(٧) أي على قولٍ ضعيفٍ تقدَّم في «ما يجوز التخصيص إليه» : ٣٢٥/١ .

[الْعَمَلُ بِالْعَامِّ قَبْلَ الْبَحْثِ عَنِ الْمُخْصَصِ]

وَيُتَمَسَّكُ بِالْعَامِّ فِي حَيَاةِ النَّبِيِّ ﷺ قَبْلَ الْبَحْثِ عَنِ الْمُخْصَصِ ، وَكَذَا بَعْدَ الْوَفَاةِ ،

(وقيل : «غير حجة مطلقاً» ، لأنه لا احتمال أن يكون قد خُصَّ بغير ما ظَهَرَ يُشَكُّ فيما يُراد منه ، فلا يَتَّبَعُ إِلَّا بِقَرِينَةٍ^(١) .

قال المصنف : «والخلاف إن لم نقل : «إنه حقيقة» ، فإن قلنا ذلك احتجَّ به جَزْماً^(٢) .

[الْعَمَلُ بِالْعَامِّ قَبْلَ الْبَحْثِ عَنِ الْمُخْصَصِ]

(وَيُتَمَسَّكُ بِالْعَامِّ فِي حَيَاةِ النَّبِيِّ ﷺ قَبْلَ الْبَحْثِ عَنِ الْمُخْصَصِ) اتفاقاً كما قاله الأستاذ أبو إسحاق الأسفراييني ، (وكذا بعد الوفاة^(٣) . خلافاً لابن سريج^(٤)) وَمَنْ تَبِعَهُ فِي قَوْلِهِ : «لَا يُتَمَسَّكُ بِهِ قَبْلَ الْبَحْثِ لَا حَتَمًا لِحَتَمِ الْمُخْصَصِ» .

وَأُجِيبَ : بِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُهُ .

وهذا الاحتمال منتفٍ في حَيَاةِ النَّبِيِّ ﷺ لِأَنَّ التَّمَسُّكَ بِالْعَامِّ إِذْ ذَاكَ^(٥) بِحَسَبِ الْوَقَائِعِ فِيمَا

(١) قاله عيسى بن أبان من الحنفية ، وأبو ثور صاحب الشافعي .

(تيسير التحرير : ٣١٣/١ ، الإحكام للآمدي : ٤٤٣/٢ ، فواتح الرحموت : ٥٠٢/١) .

(٢) رفع الحاجب للمصنف : ١١٠/٣ .

(٣) اتفق العلماء على وجوب العمل بالعام وإجرائه على عموميه في حَيَاةِ النَّبِيِّ ﷺ قَبْلَ الْبَحْثِ عَنِ الْمُخْصَصِ ، ولكنهم اختلفوا في جواز التمسك بالعام بعد وفاته ﷺ قَبْلَ الْبَحْثِ عَنِ الْمُخْصَصِ عَلَى مَذْهَبَيْنِ : الْأَوَّلُ : يَجُوزُ ، بَلْ يَجِبُ ، قَالَهُ الْحَنْفِيَّةُ ، وَالْحَنَابِلَةُ ، وَالصَّرِيفِيُّ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ ، وَاخْتَارَهُ الْأَزْمَوِيُّ ، وَالْبَيْضاوِيُّ ، وَالْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ ، وَالزَّرْكَشِيُّ ، وَشَيْخُ الْإِسْلَامِ .

وَالثَّانِي : لَا يَجُوزُ ، بَلْ يَجِبُ الْبَحْثُ عَنِ الْمُخْصَصِ ، قَالَهُ الْمَالِكِيَّةُ ، وَعَامَّةُ الشَّافِعِيَّةِ ، وَاخْتَارَهُ الْغَزَالِيُّ وَالرَّازِيُّ وَالْأَمْدِيُّ وَالْعَضُدُ . (الفواتح : ٤٠٦/١ ، المستصفى : ١٥٧/٢ ، المحصول : ٢٠٨/٣ ، الإحكام : ٤٧٠/٢ ، شرح العضد : ١٦٧/٢ ، نهاية السؤل : ٤٩٠/١ ، التشنيف : ٣٦٣/١ ، غاية الوصول ، ص : ٧٦ ، شرح الكوكب : ٤٥٦/٣) .

(٤) قال البدر الزركشي في التشنيف (٣٦٣/١) : «واعلم أن اقتصار المصنف [يعني التاج السبكي هنا] على ابن سريج تابع فيه المحصول [للرازي : ٢١/٣] ، والمنهاج [للبيضاوي : ٤٩٠/١] ، مع نهاية السؤل ، وقد حكاه الشيخ أبو حامد الأسفراييني ، والشيخ أبو إسحاق ، وغيرهما عن عامة أصحابنا سوى الصَّرِيفِيِّ» .

(٥) قوله «ذاك» مبتدأ خبره محذوف تقديره «ثابت» ، وقوله «بحسب الوقائع» صفة لـ «التمسك» ، وقوله «فيما ورد لأجله» خبر «أن» من قوله «لأن التمسك» ، وقوله «من الوقائع» بيان لـ «ما ورد» ، =

خلافاً لابن سريج .

ورَدَ لأجله من الوقائع، وهو قطعيّ الدخول، لكن عند الأكثر كما سيأتي^(١).

وما نقله الآمدي^(٢) وغيره^(٣) من الاتفاق على ما قاله ابن سريج مدفوع بحكاية الأستاذ^(٤) والشيخ أبي إسحاق الشيرازي الخلاف فيه. وعليه جرى الإمام الرازي وغيره، ومال إلى التمسك قبل البحث^(٥)، واختاره البيضاوي^(٦) وغيره^(٧)، وتبعهم المصنف، وهو قول الصيرفي، كما نقله عنه الإمام الرازي^(٨) وغيره^(٩).

واقصر الآمدي^(١٠) وغيره في النقل عن الصيرفي على وجوب اعتقاد العموم قبل البحث عن المخصص.

= وحاصل المعنى المقدّر: أنَّ احتمال وجود المخصص في العام المتمسك به في حياته ﷺ مُتَنَبِّ، لأنَّ التمسك بالعام في حال حياته ﷺ الوارد على سبب خاص إنما هو في ذلك السبب الخاص الوارد لأجله العام، وهو قطعيّ الدخول، فينتفي احتمال المخصص حينئذٍ. (حاشية البناني: ١٢/٢).

(١) انظر: «العبارة بعموم اللفظ»: ٤٠٨/١.

(٢) الإحكام للآمدي: ٤٧/٣.

(٣) كالغزالي في المستصفى (١٥٧/٢)، وابن الحاجب في المختصر (١٦٨/٢)، والإسنوي في نهاية السؤل (٤٩١/١).

(٤) أي بحكاية الأستاذ أبي إسحاق الأسفرائيني. (التشنيف: ٣٦٤/١، الفواتح: ٤٠٦/١).

(٥) قال جمال الدين الإسنوي في نهاية السؤل (٤٩١/١): «هل يجوز التمسك بالعام قبل البحث عن المخصص؟ فيه مذهبان: جَوَّزَهُ الصَّيرْفِيُّ، ومنعه ابن سريج. هكذا حكاه الإمام [أي الرازي] وأتباعه، ولم يرجح شيئاً في كتابيه «المحصول» و«المتخبط» هنا، لكنه أجاب عن دليل ابن سريج، فيه إشعارٌ بِمَيْلِهِ إِلَى الْجَوَّازِ، ولهذا صرَّح صاحبُ الحاصل [٥٣٤/١] بأنَّه المُخْتَارُ، فتابعه المصنف [يعني القاضي البيضاوي] عليه، لكنه [أي الإمام الرازي] جَرَّمَ بِالْمَنْعِ فِيهِ، أعني في المحصول [٢٠٣/٣، ٢٠٨] في أواخر الكلام على تأخير البيان عن وقت الخطاب».

فهذا نص: أنَّ مذهب الإمام الرازي المنع، والله تعالى أعلم.

(٦) المنهاج للبيضاوي: ٤٩٠/١. (نهاية السؤل).

(٧) كالأرموي في الحاصل (٥٣٤/١).

(٨) المحصول للرازي: ٢١/٣.

(٩) كابن الهمام الحنفي في كتابه «التحرير» (٢٣٠/١)، مع التيسير.

(١٠) عبارته في الإحكام (٤٧/٣): «إذا ورَدَ لفظ عامٌ بعبادةٍ أو غيرها قبل وقت العمل به قال أبو بكر=

ثُمَّ يَكْفِي فِي الْبَحْثِ الظَّنُّ ، خِلَافًا لِلْقَاضِي .

[الْمُخَصَّصُ الْمُتَّصِلُ]

الْمُخَصَّصُ قِسْمَانِ ، الْأَوَّلُ : الْمُتَّصِلُ ، وَهُوَ خَمْسَةٌ :

وعلى قول ابن سريج لو اقتضى العام عملاً مؤقتاً وضاق الوقت عن البحث هل يُعْمَلُ بالعام احتياطاً أو لا ؟ خِلافَ حكاة المصنف^(١) عَنْ حكاية ابن الصَّبَاغ^(٢) ، وَذَكَرَهُ هُنَا أَوَّلًا بقوله : «وَالثَّلَاثُ : إِنْ ضَاقَ الْوَقْتُ» ثُمَّ تَرَكَهُ لِأَنَّهُ لَيْسَ خِلَافًا فِي أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ .

(ثُمَّ يَكْفِي فِي الْبَحْثِ) عَلَى قَوْلِ ابْنِ سُرَيْجٍ (الظَّنُّ) بِأَنْ لَا مُخَصَّصَ^(٣) .

(خِلَافًا لِلْقَاضِي) أَبِي بَكْرٍ الْبَاقِلَانِيُّ فِي قَوْلِهِ : «لَا بُدَّ مِنَ الْقَطْعِ» ، قَالَ : «وَيَحْصُلُ بِتَكَرُّرِ النَّظَرِ وَالْبَحْثِ وَاشْتِهَارِ كَلَامِ الْأُئِمَّةِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَذْكَرَ أَحَدٌ مِنْهُمْ مُخَصَّصًا» .

(٢٠١)

[الْمُخَصَّصُ الْمُتَّصِلُ]

(الْمُخَصَّصُ) أَيِ الْمَفِيدُ لِلتَّخْصِيصِ (قِسْمَانِ :

الْأَوَّلُ : الْمُتَّصِلُ) أَيِ مَا لَا يَسْتَقِيلُ بِنَفْسِهِ مِنَ اللَّفْظِ بِأَنْ يُقَارَنَ الْعَامُ . (وَهُوَ خَمْسَةٌ) :

= الصيرفي : «يَجِبُ اعْتِقَادُ عُمُومِهِ جُزْأً قَبْلَ ظَهْوَرِ الْمُخَصَّصِ ، وَإِذَا ظَهَرَ الْمُخَصَّصُ تَغَيَّرَ ذَلِكَ الْاِعْتِقَادُ» ، وَهُوَ خَطَأٌ .

وَالْحَاصِلُ : نَقَلَ الْإِمَامُ (فِي الْمَحْصُولِ : ٢١ / ٣) وَمَنْ تَبِعَهُ عَنِ الصيرفي جَوَازَ الْعَمَلِ بِالْعَامِ قَبْلَ الْبَحْثِ عَنِ الْمُخَصَّصِ ، وَنَقَلَ عَنْهُ الْأَمْدِيُّ وَجُوبَ الْاِعْتِقَادِ قَبْلَ الْبَحْثِ .
(البناني : ١٣ / ٢) .

(١) أَيِ حكاة الْمَصْنُفِ فِي الْإِنْهَاجِ (١٤٣ / ٢) نَقْلًا عَنْ ابْنِ الصَّبَاغِ فِي كِتَابِهِ «الْعُدَّةُ» ، وَذَكَرَ فِيهِ وَجْهَيْنِ لِلْأَصْحَابِ ، وَلَمْ يُرْجَعْ شَيْئًا .

(٢) وَابْنُ الصَّبَاغِ : هُوَ عَبْدُ السَّيِّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَاحِدِ الشَّافِعِيِّ أَبُو نَصْرٍ ، الشَّهِيرُ بِابْنِ الصَّبَاغِ ، كَانَ فَقِيهًا بَارِعًا أَصُولِيًّا مَاهِرًا ، ثِقَّةً حُجَّةً ، صَالِحًا وَرِعًا ، مُحَقِّقًا ، عَارِفًا بِمَذَاهِبِ الْعُلَمَاءِ ، أَلْفَ كِتَابًا كَثِيرَةً مَفِيدَةً مِنْهَا : الْكَامِلُ ، وَالْعَمْدَةُ ، تَوَفَّى سَنَةَ ٤٧٧ هـ . (الفتح المبين : ١ / ٢٧١) .

(٣) قَالَه إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ ، وَالْغَزَالِيُّ ، وَالْأَكْثَرُونَ ، وَاخْتَارَهُ الْأَمْدِيُّ ، وَابْنُ الْحَاجِبِ ، وَالْعَضُدُ .

(البرهان : ١ / ٤٠٦ ، الْمُسْتَصْفَى : ١٥٧ / ٢ ، الْإِحْكَامُ : ٤٨ / ٣ ، شَرْحُ الْعَضُدِ : ١٦٨ / ٢) .

[المُخصَّصُ الأوَّلُ: الاستثناء]

الاستثناء، وهو الإخراج بـ«إلا» أو إحدى أخواتها من مُتَكَلِّمٍ واحدٍ. وقيل: «مطلقاً».

[شَرْطُ الاستثناء الاتِّصَالُ]

وَيَجِبُ اتِّصَالُهُ عَادَةً، وعن ابن عباس: «إلى شهرٍ، وقيل: «سَنَةً»، وقيل: «أَبَدًا».

وعن سعيد بن جبيرة: «إلى أربعة أشهرٍ»؛ وعن عطاء والحسن: «في المَجْلِسِ»؛

[المُخصَّصُ الأوَّلُ: الاستثناء]

أحدها: (الاستثناء) بِمَعْنَى الدال عليه، (وهو) أي الاستثناء نفسه: (الإخراج) مِنْ مُتَعَدِّ (بـ«إلا» أو إحدى أخواتها) نَحْو: خلا، وعدا، وَسَوَى صادراً ذلك الإخراج مع المُخْرَجِ منه (مِنْ مُتَكَلِّمٍ واحدٍ. وقيل: «مطلقاً»^(١)).

فقولُ القائل: «إلا زيدا» عَقِبَ قولٍ غيره «جاء الرجال» استثناءً على الثاني لغوً على الأول.

ولو قال النبي ﷺ: «إلا أهلَ الذِّمَّةِ» عَقِبَ نُزُولِ قوله تعالى ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾^(٢) كان استثناءً قطعاً، لأنه ﷺ مبلَّغٌ عن الله تعالى وإن لم يكن ذلك قرآناً.

[شَرْطُ الاستثناء الاتِّصَالُ]

(وَيَجِبُ اتِّصَالُهُ) أي الاستثناء بِمَعْنَى الدال عليه بِالْمُسْتَثْنَى منه (عادةً)، فلا يَضُرُّ انفصاله بتفْسٍ أو سُعالٍ.

(وعن ابن عباس) ﷺ: «يَجُوزُ انفصالُه (إلى شهرٍ)^(٣).

وقيل: «سَنَةً»^(٤)، وقيل: «أَبَدًا»^(٥). رِوَايَاتٌ عنه.

(١) قاله القاضي أبو بكر الباقلاني في «التقريب». (التشنيف: ٢٦٥/١).

(٢) سورة التوبة، الآية: ٥.

(٣) نقله الآمدي في الإحكام (٢/٤٩٤)، وابنُ الحاجب في المختصر (٢/١٣٧)، وغيرُهما.

(٤) رواه الحاكم في الأيمان والندور (٧٨٣٣، ٣٣٦/٤)، وقال: «صحيحٌ على شرط الشيخين»، ووافقه الذهبي.

(٥) وهو ما نقله عنه الأكثرون منهم إمام الحرمين والغزالي وأبو الحسين البصري.

(البرهان: ٣٨٥/١، المستصفى: ١٦٥/٢، المعتمد: ٢١٦/١، نهاية السؤل: ٤٩٦/١).

وَمُجَاهِدٌ : « سَتَيْنِ » . وَقِيلَ : « مَا لَمْ يَأْخُذْ فِي كَلَامٍ آخَرَ » .
 وَقِيلَ : « بِشَرَطِ أَنْ يُنَوَى فِي الْكَلَامِ » . وَقِيلَ : « فِي كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى فَقَطْ » .

(وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ) ^(١) : « يَجُوزُ انفصَالُهُ (إِلَى أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ) » ^(٢) .

وَعَنْ عَطَاءٍ ^(٣) وَالْحَسَنِ : « يَجُوزُ انفصَالُهُ (فِي الْمَجْلِسِ) » ^(٤) .

(وَعَنْ مُجَاهِدٍ) ^(٥) : « يَجُوزُ انفصَالُهُ إِلَى (سَتَيْنِ) » ^(٦) .

وَقِيلَ : « يَجُوزُ انفصَالُهُ (مَا لَمْ يَأْخُذْ فِي كَلَامٍ آخَرَ) » ^(٧) .

وَقِيلَ : « يَجُوزُ انفصَالُهُ (بَشَرَطِ أَنْ يُنَوَى فِي الْكَلَامِ) لِأَنَّهُ مُرَادُّ أَوَّلًا » ^(٨) .

(وَقِيلَ) : « يَجُوزُ انفصَالُهُ (فِي كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى فَقَطْ) ، لِأَنَّهُ تَعَالَى لَا يَغِيبُ عَنْهُ شَيْءٌ ، فَهُوَ

مُرَادُّ لَهُ أَوَّلًا ، بِخِلَافِ غَيْرِهِ » ^(٩) .

٢٠٢

(١) وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ : هُوَ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرِ بْنِ هِشَامٍ ، الْكُوفِيُّ الْأَسَدِيُّ ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ، سَمِعَ مِنْ جَمَاعَةٍ مِنْ أئِمَّةِ الصَّحَابَةِ مِنْهُمْ : ابْنُ عُمَرَ ، وَابْنُ عَبَّاسٍ ، وَابْنُ الزُّبَيْرِ ، وَأَنْسَ ، كَانَ مِنْ أئِمَّةِ التَّابِعِينَ وَمُقَدِّمِهِمْ فِي التَّفْسِيرِ ، وَالْحَدِيثِ ، وَالْفَقْهِ ، وَالْعِبَادَةِ ، وَالْوَرَعِ ، وَغَيْرِهَا مِنْ صِفَاتِ الْخَيْرِ ، وَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَابْنُ عُمَرَ يَقُولَانِ لِلْمُسْتَفْتَى : سَلْ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ ، قَتْلَهُ الْحِجَابُ الْقَطَاغِيَّةُ صَبْرًا وَظُلْمًا سَنَةَ ٩٥ هـ ، وَلَمْ يَعْشِ الْحِجَابُ بَعْدَهُ إِلَّا أَيَّامًا . (التَّهْذِيبُ لِلنَّوَوِيِّ : ١ / ٢١٠) .

(٢) الْكَشَافُ لِلزَّمَخْشَرِيِّ (٢ / ٤٨٠) ، شَرْحُ الْكُوكَبِ (٣ / ٣٠٠) .

(٣) وَعَطَاءٌ : هُوَ عَطَاءُ بْنُ أَبِي رَبِيعٍ أَبُو مُحَمَّدٍ الْمَكِّيُّ الْقُرَشِيُّ ، أَحَدُ أئِمَّةِ التَّابِعِينَ وَأَكْثَرُهُمْ تَمَسُّكًَا بِالسَّنَةِ ، سَمِعَ مِنَ الْعِبَادَةِ الْأَرْبَعَةِ : ابْنِ عُمَرَ ، ابْنَ عَبَّاسٍ ، ابْنَ الزُّبَيْرِ ، ابْنَ أَبِي الْعَاصِ ، وَهُوَ إِمَامٌ أَهْلِي مَكَّةَ وَمُفْتِيهِمْ ، اتَّفَقُوا عَلَى جَلَالَتِهِ وَإِمَامَتِهِ ، تَوَفَّى رَحِمَهُ اللَّهُ سَنَةَ ١١٥ هـ بِمَكَّةَ . (التَّهْذِيبُ لِلنَّوَوِيِّ : ١ / ٣٠٧) .

(٤) وَاخْتَارَهُ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ مِنَ الْحَنَابِلَةِ . (الْمُسَوَّدَةُ ، ص : ١٥٢ ، شَرْحُ الْكُوكَبِ : ٣ / ٣٠١) .

(٥) وَمُجَاهِدٌ : هُوَ مُجَاهِدُ بْنُ جَبْرِ (قِيلَ : جُبَيْرٍ) أَبُو الْحِجَابِ ، الْإِمَامُ الْمَشْهُورُ ، التَّابِعِيُّ الْجَلِيلُ ، الْمَخْزُومِيُّ مَوْلَى ، مُتَّفَقٌ عَلَى جَلَالَتِهِ وَإِمَامَتِهِ ، سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ ، وَابْنَ عُمَرَ ، وَغَيْرَهُمَا ، وَهُوَ إِمَامٌ فِي الْفَقْهِ ، وَالتَّفْسِيرِ ، وَالْحَدِيثِ ، أَعْلَمُ التَّابِعِينَ بِالتَّفْسِيرِ ، وَمُنَاقِبُهُ كَثِيرَةٌ مَشْهُورَةٌ ، تَوَفَّى رَحِمَهُ اللَّهُ سَنَةَ ١٠١ هـ وَهُوَ ابْنُ ثَلَاثٍ وَثَمَانِينَ عَلَى الْأَصَحِّ . (التَّهْذِيبُ لِلنَّوَوِيِّ : ٢ / ٣٩٠) .

(٦) التَّنْصِيفُ (١ / ٣٦٧) ، الْقَوَاعِدُ وَالْفَوَائِدُ (ص : ٢٥١) ، الشَّرْحُ الْكُوكَبِ (٣ / ٢٩٨) .

(٧) التَّنْصِيفُ (١ / ٣٦٧) ، شَرْحُ الْكُوكَبِ (٣ / ٣٠١) .

(٨) نَقَّلَهُ ابْنُ الْهَيْثَمِ فِي التَّحْرِيرِ (١ / ٢٩٨) عَنْ الْإِمَامِ أَحْمَدَ ، وَرَوَى عَنْ بَعْضِ الْمَالِكِيَّةِ . (شَرْحُ الْكُوكَبِ : ٣ / ٣٠٠) .

(٩) وَعَلَيْهِ حَمَلُ الْقَاضِي الْبَاقِلَانِيِّ كَلَامَ ابْنِ عَبَّاسٍ السَّابِقِ . (التَّنْصِيفُ : ١ / ٣٦٧) .

[الاستثناء المنقطع]

أما المنقطع: فثالثها: «متواطئ»؛ والرابع: «مُشترك»؛ والخامس: «الوقف».

وقد ذكر المفسرون أن قوله تعالى ﴿عَبْرَ أُولَى الْقَرْيَةِ﴾ نزل بعد ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ غيرُ أُولَى الْقَرْيَةِ وَالْمُجَاهِدُونَ^(١) في المجلس^(٢)، وقراءه نافع وغيره بالنصب: أي على الاستثناء، كما قرأه أبو عمرو وغيره بالرفع: أي على الصفة^(٣).

والأصل فيما روي عن ابن عباس ونحوه كما روي عنه قوله تعالى ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِسَاءِئِ إِنْى فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا ۖ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ۚ وَادْكُرْ رَبَّكَ إِذَا نَسِيتَ﴾^(٤) أي إذا نسيت قول «إن شاء الله» - ومثله الاستثناء - وتذكرت فاذكره، ولم يُعَيَّن وقتاً، فاختلف الآراء فيه على ما تقدم من غير تقييد بنسيان توسعاً.

فقوله ﴿وَادْكُرْ رَبَّكَ﴾ أي مشيئة ربك.

[الاستثناء المنقطع]

(أما) الاستثناء (المنقطع)^(٥) بأن لا يكون المستثنى فيه بعض المستثنى منه عكس المتصل

(١) سورة النساء، الآية: ٩٥.

(٢) عن البراء بن العاذب رضي الله عنه قال: «لَمَّا نَزَلَتْ ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ دَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَيْدًا، فَكَتَبَهَا، فَجَاءَ ابْنُ أُمِّ مَكْنُومٍ، فَشَكَا ضَرَارَتَهُ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ [يعني في المجلس نفساً وهو يُملِي على زيد كما في رواية عند البخاري وغيره] ﴿عَبْرَ أُولَى الْقَرْيَةِ﴾». رواه البخاري في التفسير، باب قوله تعالى ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ غيرُ أُولَى الْقَرْيَةِ وَالْمُجَاهِدُونَ^(١) (٤٢٢٧)، ومسلم في الإمارة، باب سقوط فرض الجهاد في المعذورين (٣٥١٧)، وأبو داود في الجهاد، باب الرخصة في القعود في العذر (٢١٤٦)، والترمذي في الجهاد، باب ما جاء في الرخصة لأهل العذر بالقعود (١٥٩٣)، والنسائي في الجهاد، باب فضل المجاهدين على القاعدين (٣٠٤٩).

(٣) قال الشهاب البناء رحمه الله في الإتحاف (ص: ٢٤٥): «واختلف في ﴿عَبْرَ أُولَى الْقَرْيَةِ﴾، فابن كثير، وأبو عمرو، وعاصم، وحمزة، ويعقوب، برفع الراء على البدل من «القاعدون»، أو الصفة له، ووافقهم الزبيدي، والحسن، والأعمش، والباقون بنصبها على الاستثناء أو الحال من «القاعدون». ومثله: في شرح طيبة النشر لابن جزري، ص: ٢١٧.

(٤) سورة الكهف، الآية: ٢٣، ٢٤.

(٥) اختلف العلماء في صحة الاستثناء المنقطع على مذهبين: الأول: أنه يصح، قاله الحنفية والمالكية والشافعية وغيرهم؛ الثاني: لا يصح، قاله الحنابلة.

[المُرَادُ بِـ «عَشْرَةٌ إِلَّا ثَلَاثَةٌ»]

والأصحُّ وفقاً لابنِ الحاجب: أنَّ المُرَادُ بِـ «عَشْرَةٌ» في قولك: «عَشْرَةٌ إِلَّا ثَلَاثَةٌ»

السابقِ المنصَرَفِ إليه الاسمُ عند الإطلاقي نحو «ما في الدار أحدٌ إلا الحَذَارُ». (فتايلها) أي الأقوال: «لفظُ الاستثناء (مُتَوَاطِئٌ) فيه وفي المتصل: أي موضوعٌ للقدرِ المُشْتَرَكِ بينهما، أي المخالفة بِـ «إِلَّا» أو إحدى أخواتها حذراً من الاشتراك والمجازِ الآتيتين»^(١).

والأولُ الأصحُّ: «إنه مجازٌ في المنقطع لتبادُرِ غيره، أي المتصل، إلى الذهن»^(٢).

والثاني: «إنَّ حقيقةً فيه كالمُتَصِلِ لأنَّها الأصلُ في الاستعمال»^(٣). ويُحَدُّ بِـ «المخالفة المذكورة» من غير «إخراج...». وهذا القولُ يَمْنَعُ قوله:

(والرابعُ: «مُشْتَرَكٌ» بينهما). فهو مكرَّرٌ إِلَّا أن يُريدَ بالمَطْوِي الثاني «أنَّه حقيقةٌ في المنقطع مجازٌ في المتصل»، ولا قائلٌ بذلك فيما علمتُ.

٢٠٣

(والخامسُ: «الوقفُ») أي لا يُدرى أهو حقيقةٌ فيهما، أم في القدرِ المُشْتَرَكِ بينهما؟^(٤).

ولمَّا كان في الكلامِ الاستثنائي شبهُ التناقضِ حيثُ يَبْهُتُ المُسْتثنى في ضِمَنِ المُسْتثنى منه ثُمَّ يَنْفِي صريحاً، وكان ذلك أظهرَ في العددِ لنصوصيته في آحادِهِ دَفَعَ ذلك فيه ببيانِ المُرَادِ به بقوله:

[المُرَادُ بِـ «عَشْرَةٌ إِلَّا ثَلَاثَةٌ»]

(والأصحُّ وفقاً لابنِ الحاجبِ)^(٥) أنَّ المُرَادُ بِـ «عَشْرَةٌ» في قولك (مثلاً) «لزيد عليّ (عَشْرَةٌ إِلَّا ثَلَاثَةٌ»^(٦) العَشْرَةُ باعتبارِ الأفرادِ) أي الآحادِ جميعها، (ثُمَّ أُخْرِجَتْ ثَلَاثَةٌ) بقوله «إِلَّا ثَلَاثَةٌ»،

= ثُمَّ اختلفَ الفريقُ الأولُ (أي الجمهور) في الاستثناء المنقطع هل هو حقيقةٌ أو مجازٌ على أربعة مذاهب كما بيَّنها الشارح. (الفواتح: ٥٢٣/١، مختصر ابنِ الحاجب: ١٣٢/٢، الإحكام: ٤٩٨/٢، التشنيف: ٣٦٧/١، شرح الكوكب: ٢٨٦/٣).

(١) قاله بعض الأصوليين. (الفواتح: ٥٢٣/١، شرح العضد: ١٣٣/٢، التشنيف: ٣٦٨/١).

(٢) قاله الحنفية والمالكية والشافعية وغيرهم. (الفواتح: ٥٢٣/١، المحصول: ٣٠/٣، نهاية السؤل: ١/١).

٤٩٥، مختصر ابنِ الحاجب: ١٣٢/٢، التشنيف: ٣٦٨/١، غاية الوصول، ص: ٧٦).

(٣) قاله القاضي أبو بكر الباقلاني وابنُ جُنِّي. (إرشادُ الفحول، ص: ١٤٦).

(٤) هذا من زوائد المصنف على مختصر ابنِ الحاجب. (التشنيف: ٣٦٨/١).

(٥) مختصر ابنِ الحاجب: ١٣٤/٢.

(٦) اتفق العلماء على أنَّ ما بعد «إِلَّا» مُخَرَّجٌ من حُكْمِ الصدرِ، فالمقرَّرُ به ليس إِلَّا «سبعة» في «عليّ» =

العشرة باعتبار الأفراد ، ثُمَّ أُخْرِجَتْ ثَلَاثَةٌ ، ثُمَّ أُسِنِدَ إِلَى الْبَاقِي تَقْدِيرًا وَإِنْ كَانَ قَبْلَهُ ذِكْرًا . وَقَالَ الْأَكْثَرُ : « الْمُرَادُ سَبْعَةٌ وَإِلَّا » قَرِينَةٌ . وَقَالَ الْقَاضِي : « (عَشْرَةٌ إِلَّا ثَلَاثَةٌ) بِإِزَاءِ اسْمَيْنِ : مُفْرَدٍ ، وَمُرَكَّبٍ » .

[مَا يَجُوزُ مِنَ الْإِسْتِثْنَاءِ ، وَمَا لَا يَجُوزُ]

وَلَا يَجُوزُ الْمُسْتَعْرِقُ ، خِلَافًا لِشُدُوزٍ . قَبْلُ : « وَلَا الْأَكْثَرُ » ؛ وَقِيلَ : « وَلَا الْمُسَاوِي » ؛

(ثُمَّ أُسِنِدَ إِلَى الْبَاقِي) وَهُوَ سَبْعَةٌ (تَقْدِيرًا ، وَإِنْ كَانَ) الْإِسْنَادُ (قَبْلَهُ) أَي قَبْلَ إِخْرَاجِ « الثَّلَاثَةِ » (وَكِرًا) ، فَكَأَنَّهُ قَالَ : « لَهُ عَلَى الْبَاقِي مِنْ عَشْرَةٍ أُخْرِجَ مِنْهَا ثَلَاثَةٌ » ، لَيْسَ فِي ذَلِكَ إِلَّا الْإِثْبَاتُ ، وَلَا نَفْيٌ أَصْلًا ، فَلَا تَنَاقُضٌ ^(١) .

(وَقَالَ الْأَكْثَرُ : « الْمُرَادُ » بِ« عَشْرَةٍ » فِيمَا ذَكَرَ (سَبْعَةٌ وَإِلَّا) ثَلَاثَةٌ) (قَرِينَةٌ) لَذَلِكَ بَيَّنَّتْ إِرَادَةَ الْجُزْءِ بِاسْمِ الْكُلِّ مَجَازًا ^(٢) .

(وَقَالَ الْقَاضِي) أَبُو بَكْرٍ الْبَاقِلَانِي : « (عَشْرَةٌ إِلَّا ثَلَاثَةٌ) أَي مَعْنَاهُ : (بِإِزَاءِ اسْمَيْنِ : مُفْرَدٍ وَهُوَ سَبْعَةٌ ، وَمُرَكَّبٍ) وَهُوَ عَشْرَةٌ إِلَّا ثَلَاثَةٌ » ^(٣) .
وَلَا نَفْيٌ أَيْضًا عَلَى الْقَوْلَيْنِ ، فَلَا تَنَاقُضُ .

وَوُجْهُ تَصْحِيحِ الْأَوَّلِ : أَنَّ فِيهِ تَوْفِيقًا بِمَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّ الْإِسْتِثْنَاءَ إِخْرَاجٌ بِخِلَافِهِمَا .

[مَا يَجُوزُ مِنَ الْإِسْتِثْنَاءِ ، وَمَا لَا يَجُوزُ]

(وَلَا يَجُوزُ) الْإِسْتِثْنَاءُ (الْمُسْتَعْرِقُ) بِأَنْ يَسْتَعْرِقَ الْمُسْتَثْنَى الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ ، أَي لَا أَثَرُ لَهُ فِي الْحُكْمِ ، فَلَوْ قَالَ : « لَهُ عَلَى عَشْرَةٍ إِلَّا عَشْرَةٌ » لَزِمَهُ عَشْرَةٌ ، (خِلَافًا لِشُدُوزٍ) .

أَشَارَ بِذَلِكَ إِلَى مَا نَقَلَهُ الْقِرَافِيُّ عَنْ « الْمَدْخَلِ » لابن طلحة : « فَيَمَنْ قَالَ لَا مَرَأَتَهُ : أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا إِلَّا ثَلَاثًا ، أَنَّهُ لَا يَقَعُ طَلَاقٌ فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ » ^(٤) . وَلَمْ يَظْفَرْ بِذَلِكَ مَنْ نَقَلَ الْإِجْمَاعَ

= عَشْرَةٌ إِلَّا ثَلَاثَةٌ ، وَلَكِنَّهُمْ فِي تَوْجِيهِ دَلَالَةِ الْكَلَامِ الْمَذْكُورِ عَلَى « سَبْعَةٍ » . (التيسير : ٢٨٩ / ١) .

(١) واختاره شيخ الإسلام في « لُبِّ الْأَصُولِ » وشرحه (ص : ٧٦) .

(٢) قاله الحنفية والمالكية والحنابلة . (الفواتح : ٥٢٣ / ١ ، التيسير : ٢٨٩ / ١ ، مختصر ابن الحاجب :

١٣٤ / ٢ ، شرح الكوكب : ٢٨٩ / ٣) .

(٣) واختاره إمام الحرمين في البرهان (١ / ٤٠٠) .

(٤) شرح التنقيح للقرافي ، ص : ٢٤٤ .

وقيل: «إن كان العدد صريحاً»؛ وقيل: «لا يُستثنى من العدد عقدٌ صريحٌ»، وقيل: مطلقاً.

على امتناع المستغرق^(١) كالإمام الرازي^(٢) والآمدی^(٣).

(قيل: «ولا يجوز (الأكثر) من الباقي نحو «له عليّ عشرة إلا ستة»، فلا يجوز، بخلاف المساوي والأقل»^(٤)).

(وقيل: «لا الأكثر (ولا المساوي)، بخلاف الأقل»^(٥)).

(وقيل: «لا الأكثر (إن كان العدد) في المستثنى والمستثنى منه (صريحاً) نحو ما تقدّم، بخلاف غير الصريح نحو «خذ الدراهم إلا الزيوف»، وهي أكثر»^(٦)).

كذا حكى هذا القول في شرحه^(٧) كغيره^(٨) في «الأكثر» وإن شملت العبارة هنا حكايته في «المساوي»^(٩).

(وقيل: «لا يُستثنى من العدد عقدٌ صحيحٌ» نحو «له عليّ مئة إلا عشرة»، بخلاف «إلا تسعة»^(١٠)).

(١) والذي أراه أن الذي ذكر الإجماع لم يعتبر بالخلاف الذي ذكره ابن طلحة، وفي كلام المصنف هنا إشارة إليه، وقال في رفع الحاجب (٢٥٩/٣): «وهذا غريبٌ يُصدِّمُ دعوى الاتفاق».

(٢) المحضول للرازي: ٣٧/٣، وتبعه تاج الدين الأرموي في الحاصل (٥٤٠/١)، وسراج الدين الأرموي في التحصيل (٣٧٦/١).

(٣) الإحكام للآمدی: ٥٠١/٢، وتبعه ابن الحاجب في المختصر (١٣٨/٢)، والعبد في شرح المختصر (١٣٨/٢).

(٤) قاله الحنابلة. (شرح الكوكب: ٣٠٧/٣).

(٥) قاله المالكية والبصريون من النحاة. (شرح التتقيج، ص: ٢٤٥، التنيف: ٣٧١/١).

(٦) قاله القاضي أبو بكر الباقلاني آخراً. (الفواتح: ٥٤١/١).

(٧) أي حكى المصنف هذا القول (أي منع استثناء الأكثر إن كان العدد في المستثنى والمستثنى منه صريحاً) في شرح المنهاج (١٤٨/٢)، وشرح المختصر (٢٦١/٣).

(٨) أي كابن الحاجب في المختصر (ص: ٢١٧).

(٩) أي أن عبارة المصنف هنا شاملةٌ لحكاية ذا القول في «المساوي» أيضاً، وقد فرض القاضي العبد القولَ فيهما (أي المساوي، والأكثر)، فقال في شرح المختصر (ص: ٢١٧): «وقيل: بمنوعهما (أي منع استثناء المساوي والأكثر) إذا كان العدد صريحاً، فيجوز «أكرم عشرة إلا أربعة»، ولا يجوز «عشرة إلا خمسة»، أو ستة»، بخلاف ما لم يكن العدد صريحاً، فيجوز «أكرم بني تميم إلا الجهال»، وهم ألف، والعالم فيه واحد».

(١٠) قاله بعض أهل اللغة. (الإحكام: ٥٠٢/٢).

[الاستثناء من النفي إثبات، وبالعكس]

والاستثناء من النفي إثبات، وبالعكس، خلافاً لأبي حنيفة.

(وقيل): «لا يُستثنى منه (مطلقاً)»^(١)، وقوله تعالى ﴿فَلَيْتَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾^(٢) أي زمناً طويلاً، كما تقول لمن يستعجلك: «اصبر ألف سنة»، وكلُّ قائلٍ بحسبِ استقراءه وفهمه. والأصحُّ جوازُ «الأكثر» مطلقاً، وعليه معظمُ الفقهاء^(٣)، إذ قالوا: لو قال: «له عليّ عشرة إلا تسعة» لزِمَ واحدٌ.

[الاستثناء من النفي إثبات، وبالعكس]

(والاستثناء من النفي إثبات، وبالعكس)^(٤)، خلافاً لأبي حنيفة فيهما^(٥).

وقيل: «في الأول فقط»، فقال^(٦): «إنَّ المُستثنى من حيث الحكم^(٧) مسكوتٌ عنه».

٢٠٥

(١) أي لا يُستثنى من العدد مطلقاً، قاله ابنُ عُصفور من النحاة. (التشنيف: ٣٧٢/١).

(٢) سورة العنكبوت، الآية: ١٤.

(٣) من الحنفية، والشافعية، وغيرهم، واختاره ابنُ الحاجب، والعضد، والبيضاوي، وشيخ الإسلام. (التيسير: ٣٠٠/١، الفواتح: ٥٤١/١، شرح العضد، ص: ٢١٧، نهاية السؤل: ٤٩٧/١، التشنيف: ٣٧١/١، غاية الوصول، ص: ٧٦).

(٤) اتفق العلماء على أنَّ «إلا» للإخراج، وأنَّ المُستثنى مُخرَجٌ، وأنَّ كلَّ شيءٍ خرَجَ من نقيضٍ دَخَلَ في النقيض الآخر، ولكنهم اختلفوا في المُستثنى هل هو مُخرَجٌ من القيام أو من الحكم بالقيام في مثل قولنا «قام القومُ إلا زيداً»؟ فقال الجمهور: إنَّه مُخرَجٌ من القيام، فيدخل في نقيضه وهو عدمُ القيام. وقال الحنفية: مُخرَجٌ من الحكم، فيدخل في نقيضه وهو عدمُ الحكم، فيكون غيرَ مُحكومٍ عليه، فيمكن أن يكون قائماً وأن لا يكون. والعرفُ شاهدٌ للجمهور. (البناني: ٢٣/٢).

(٥) اختلف العلماء فيها على ثلاثة مذاهب: الأول: أنَّ الاستثناء من النفي إثباتٌ ومن الإثبات نفي، قاله المالكية والشافعية والحنابلة، والمُحققون من الحنفية كفخر الإسلام البزدوي، وشمس الأئمة السرخسي، والقاضي أبو زيد الدبوسي، والمرغيناني. الثاني: أنَّ الاستثناء من النفي إثباتٌ وبالعكس إلا في الأيمان والأقارير. الثالث: أنَّ المُستثنى لا حكمَ له: لا نفيّاً ولا إثباتاً، قاله جمهور الحنفية. (الفواتح: ٥٤٦/١، التيسير: ٢٩٤/١، الفروق: ٩٣/٢، العقد المنظوم، ص: ٦١٨، مختصر ابن

الحاجب، ص: ٢٢١، المحصول: ٣٩/٣، الإحكام: ٥١٢/٢، شرح الكوكب: ٣٧٣/٣).

(٦) قوله «فقال» معطوفٌ على قوله «خلافاً» أي خالف أبو حنيفة فقال: ... (البناني: ٢٣/٢).

(٧) أي إثبات القيام ونفيه عن زيد في قوله «ما قام أحدٌ إلا زيداً...». (البناني: ٢٣/٢).

[الاستثناءات المتعددة]

وَالْمُتَعَدَّةُ إِنْ تَعَاظَفَتْ فَلِلْأَوَّلِ ، وَإِلَّا فُكِّلَ لِمَا يَلِيهِ مَا لَمْ يَسْتَغْرِقْهُ .

فنحو «ما قام أحد إلا زيدا» ، و«قام القوم إلا زيدا» يدلُّ الأول على إثبات القيام لزيد ، والثاني على نفيه عنه .

وقال^(١) : « لا ، و «زيد» مسكوت عنه من حيث القيام وعدمه » .

ومبنى الخلاف على : أن المستثنى من حيث الحكم مُخَرَّجٌ من المحكوم به - فيدخل في نقيضه من قيام أو عدمه مثلاً ، - أو مُخَرَّجٌ من الحكم ، فيدخل في نقيضه أي لا حكم ، إذ القاعدة : « أن ما خرج من شيء دخل في نقيضه » .

وجعل الإثبات في كلمة التوحيد بعرف الشرع ، وفي المفرد نحو «ما قام إلا زيد» بالعرف العام .

[الاستثناءات المتعددة]

(و) الاستثناءات (المتعددة إِنْ تَعَاظَفَتْ فَلِلْأَوَّلِ) أي فهي عائدة للأول نحو « له علي عشرة إلا أربعة ، وإلا ثلاثة ، وإلا اثنين » فيلزمه واحد فقط . (وإلا) أي وإن لم تتعاطف (فكل) منها عائد (لما يليه ما لم يستغرقه)^(٢) نحو « له علي عشرة إلا خمسة ، إلا أربعة ، إلا ثلاثة » فيلزمه ستة ، لأن « الثلاثة » تُخَرَّجُ من « الأربعة » يبقى واحد ، يُخَرَّجُ من « الخمسة » تبقى أربعة ، تُخَرَّجُ من « العشرة » تبقى ستة .

فإن استغرق كل ما يليه بطل الكل .

وإن استغرق غير الأول نحو « له علي عشرة إلا اثنين ، إلا ثلاثة ، إلا أربعة » عاد الكل للمستثنى منه ، فيلزمه واحد فقط .

وإن استغرق الأول نحو « له علي عشرة إلا عشرة ، إلا أربعة » : قيل : « يلزمه عشرة لبطلان (٢٠٦) الأول والثاني تبعاً » ، وقيل : « أربعة اعتباراً لاستثناء الثاني من الأول » . وقيل : « ستة اعتباراً للثاني دون الأول » .

(١) أي وقال أبو حنيفة : لا يدلُّ على ما ذكر من ثبوت القيام لزيد أو نفيه عنه في المثال المذكور .

(البناني : ٢٣/٢) .

(٢) قاله الجماهير ، بل نقل فيه بعضهم الإجماع . (المحصول : ٤١/٣ ، نهاية السؤل : ٥٠٤/١ ،

التشنيف : ٣٧٤/١ ، غاية الوصول ، ص : ٧٧ ، شرح الكوكب : ٣٣٧/٣) .

[الاستثناء الوارد بعد جمل متعاطفة]

والوارد بعد جمل متعاطفة للكل؛ وقيل: «إن سيق الكل لغرض»؛ وقيل: «إن عطف بالواو»؛ وقال أبو حنيفة والإمام: «لأخيرة»؛ وقيل: «مُشترك»؛ وقيل: «بالوقف».

[الاستثناء الوارد بعد جمل متعاطفة]

(و) الاستثناء (الوارد بعد جمل متعاطفة) عائد (للكل) حيث صلح له لأنه الظاهر مطلقاً^(١).

(وقيل: «إن سيق الكل لغرض») واحد عاد للكل نحو «حبست داري على أعمامي، ووقفت بستانني على أخوالي، وسبلت سقايتي لجيرانني إلا أن يسافروا»، وإلا عاد للأخيرة فقط، نحو «أكرم العلماء، وحبس ديارك على أقاربك، وأعتق عبيدك إلا الفسقة منهم»^(٢).

(وقيل: «إن عطف بالواو») عاد للكل بخلاف «الفاء»، و«ثم» مثلاً، فللأخيرة^(٣). وعلى هذا الأمدي حيث فرض المسألة في العطف بالواو^(٤).

(وقال أبو حنيفة والإمام الرازي: «(لأخيرة) فقط، لأنه المُتَقِنُ»^(٥)).

(وقيل: «مُشترك») بين عوده للكل وعوده للأخيرة، لاستعماله في كل منهما، والأصل في الاستعمال الحقيقة^(٦).

(وقيل: «بالوقف») أي لا يُدرى ما الحقيقة منهما^(٧).

ويتبين المراد على الأخيرين بالقرينة.

وحيث وجدت انتفى الخلاف^(٨) كما في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا

(١) قاله المالكية والشافعية والحنابلة. (شرح التنقيح، ص: ٢٤٩، نهاية السؤل: ٥٠٥/١، التشنيف:

٣٧٦/١، شرح الكوكب: ٣١٣/٣).

(٢) قاله أبو الحسين البصري المعتزلي في المعتمد: ٢٦٤/١.

(٣) نقله الرافي في كتاب الوقف عن إمام الحرمين. (التشنيف: ٣٧٦/١).

(٤) حيث قال في الإحكام (٥٠٤/٢): «الجمل المتعاطفة بالواو إذا تعقبها الاستثناء ...».

(٥) الفواتح: ٥٥٩/١، التيسير: ٣٠٢/١، ٣٠٥، المحصول: ٤٣/٣.

(٦) قاله الشريف المرتضى من الشيعة. (المحصول: ٤٣/٣، التشنيف: ٣٧٦/١).

(٧) قاله القاضي الباقلاني، والإمام الغزالي. (المستصفى: ١٧٤/٢، المحصول: ٤٣/٣).

(٨) أي أن محل الخلاف حيث انتفت القرينة، فإذا وجدت عمل بها. وهذه القرينة: إما أن ترجع إلى =

وَالْوَارِدُ بَعْدَ مُفْرَدَاتٍ أُولَى بِالْكُلِّ .

مَآخِرَ ﴿ - إِلَى قَوْلِهِ - ﴿إِلَّا مَنْ تَابَ﴾ ^(١) ، فَإِنَّهُ عَائِدٌ إِلَى جَمِيعِ مَا تَقَدَّمَ ، قَالَ السُّهَيْلِيُّ ^(٢) : «بَلَا ٢٠٧ خِلَافٍ» ؛ وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ - إِلَى قَوْلِهِ - ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا﴾ ^(٣) ، فَإِنَّهُ عَائِدٌ إِلَى الْجَمِيعِ ، قَالَ ابْنُ السَّمْعَانِيِّ : «إِجْمَاعاً» ^(٤) ؛

وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً﴾ - إِلَى قَوْلِهِ - ﴿إِلَّا أَنْ يَصُدَّقُوا﴾ ^(٥) ، فَإِنَّهُ عَائِدٌ إِلَى الْأَخِيرَةِ أَيْ الدِّيَّةِ دُونَ الْكَفَّارَةِ قَطْعاً .

أَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿وَالَّذِينَ يَزْمِنُ الْمُحْصَنَاتُ ثُمَّ لَزَّ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةٍ شَهْلَةٍ﴾ - إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى - ﴿إِلَّا الَّذِينَ

= الْجُمْلَةُ الْأُولَى كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْأَحْزَابِ (الآيَةُ: ٥٢) ﴿لَا يَحِلُّ لَكَ الْبَغْيُ مِنْ بَعْدِ وَلَا أَنْ تَبْدُلَ بَيْنَ مَنْ أَتَى وَلَوْ أَجَبَكَ حُسْنُهُنَّ إِلَّا مَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ﴾ ، فـ «مَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ» يَعُودُ إِلَى «النِّسَاءِ» ، لَا إِلَى «الزَّوْجِ» لِأَنَّ زَوْجَتَهُ ﷺ لَا تَكُونُ مِلْكًا يَمِينِهِ .

وَأَمَّا أَنْ تَرْجِعَ إِلَى الْأَخِيرَةِ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً﴾ .

وَأَمَّا أَنْ تَرْجِعَ إِلَى الْجَمِيعِ كَمَا فِي الْآيَةِ الْأُولَى وَالثَّانِيَةِ اللَّتَيْنِ ذَكَرَهُمَا الشَّارِحُ .

(١) سورة الفرقان، الآية: ٦٨-٧٠، والآية كاملة: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿٦٨﴾ يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهْكًا ﴿٦٩﴾ إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا فَأُولَئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا ﴿٧٠﴾﴾ .

(٢) والسُّهَيْلِيُّ : هُوَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ الْخُثْعَمِي الْأَنْدَلُسِيِّ الْمَالِكِي الضَّرِير ، أَبُو الْقَاسِمِ ، الْحَافِظُ الْعَلَامَةُ ، الْأَدِيبُ النَّحْوِيُّ ، الْمُفَسِّرُ ، كَانَ إِمَامًا فِي اللُّغَةِ ، عَارِفًا بِالْأَنْسَابِ ، عَالِمًا بِعِلْمِ الْكَلَامِ وَأَصُولِ الْفَقْهِ وَالتَّارِيخِ ، لَهُ مَوْلُفَاتٌ كَثِيرَةٌ مِنْهَا : الرُّوضُ الْأَنْفُ ، نَتَائِجُ الْأَفْكَارِ ، مَبْهَمَاتُ الْقُرْآنِ ، تَوْفِي رَحِمَهُ اللَّهُ سَنَةَ ٥٨١ هـ بِمَرَاكَش . (شذرات الذهب : ٤ / ٤٧١) .

(٣) سورة المائدة، الآية: ٣٣-٣٤، والآية كاملة: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿٣٣﴾ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْرَأُوا عَلَيْهِمْ فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿٣٤﴾﴾ .

(٤) قواطع الأدلة للسمعاني: ٢١٨/١ .

(٥) سورة النساء، الآية: ٩٢، والآية كاملة: ﴿وَمَا كَانَ لِلْمُؤْمِنِينَ أَنْ يَقْتُلُوا مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤَمَّرَةً وَدِيَّةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِيهِ إِلَّا أَنْ يَصُدَّقُوا فَإِنْ كَانَتْ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُمْ مُؤْمِنٌ فَنَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤَمَّرَةٍ وَإِنْ كَانَتْ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ فَدْيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِيهِ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤَمَّرَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فِصْيَامَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِنَ اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿٩٢﴾﴾ .

[دلالة القرآن]

أما القرآن بين الجُمْلَتَيْنِ لفظاً فلا يَقْتَضِي التَّسْوِيَةَ فِي غَيْرِ الْمَذْكُورِ حَتْمًا، خِلَافًا لِأَبِي يُوسُفَ وَالْمُرْزِي.

تَابُوا^(١)، فَإِنَّهُ عَائِدٌ إِلَى الْأَخِيرَةِ غَيْرُ عَائِدٍ إِلَى الْأُولَى - أَيِ الْجُلْدِ - قِطْعًا، لِأَنَّهُ حَقٌّ أَدْمِيٌّ، فَلَا يَسْقُطُ بِالتَّوْبَةِ، وَفِي عَوْدِهِ إِلَى الثَّانِيَةِ - أَيِ عَدَمِ قَبُولِ الشَّهَادَةِ - الْخِلَافُ ؟ فَعَدْنَا : نَعَمْ^(٢)، وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ : لَا^(٣).

(و) الاستثناء (الوارد بعد مُفْرَدَاتٍ) نحو «تَصَدَّقْ عَلَى الْفُقَرَاءِ، وَالْمَسَاكِينِ، وَأَبْنَاءِ السَّبِيلِ إِلَّا الْفَسَقَةَ مِنْهُمْ» (أُولَى بِالْكَلِّ) أَيِ بَعْدِهِ لِلْكَلِّ مِنَ الْوَارِدِ بَعْدَ الْجُمْلِ لِعَدَمِ اسْتِقْلَالِ الْمُفْرَدَاتِ^(٤).

[دلالة القرآن]

(أما القرآن بين الجُمْلَتَيْنِ لفظاً)^(٥) بأن تُعْظَفَ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى (فَلَا يَقْتَضِي التَّسْوِيَةَ) بَيْنَهُمَا (فِي غَيْرِ الْمَذْكُورِ حُكْمًا) أَيِ فِيمَا لَمْ يُذَكَّرْ مِنَ الْحُكْمِ الْمَعْلُومِ لِإِحْدَاهُمَا مِنْ خَارِجٍ^(٦). (خِلَافًا لِأَبِي يُوسُفَ)^(٧) مِنَ الْحَنْفِيَّةِ (وَالْمُرْزِي)^(٨) مِمَّا فِي قَوْلِهِمَا : «يَقْتَضِي التَّسْوِيَةَ فِي ذَلِكَ».

(١) سورة النور، الآية : ٤ - ٥، والآية كاملة: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْتُونَ الْمَخَصَّنَاتِ ثُمَّ لَوْ بِأَنَّهُمْ بِأَرْبَعَةِ شُهُبَةٍ فَأَلْبَدُوا فِي نَارٍ جَلَدًا وَلَا يَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ۝﴾ إِلَّا الَّذِينَ كَانُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ.

(٢) أي عند الشافعية، وكذا عند المالكية، والحنابلة، والظاهرية. (الأم: ٦/٢١٤، بداية المجتهد: ٢/٤٤٣، المغني لابن قدامة: ١٠/٢٦٣، المحلى لابن حزم: ٧/٤١).

(٣) الهداية للمرغيناني: ٢/١٦، ٣/١٢٢.

(٤) ولذا اقتضى كلام جماعة الاتفاق في المفردات كما قال الزركشي. (التشنيف: ١/٣٧٧).

(٥) صورة المسألة: أن يُجْمَعَ بَيْنَ شَيْئَيْنِ فِي الْأَمْرِ أَوْ النَّهْيِ، ثُمَّ يُبَيَّنُ حُكْمُ أَحَدِهِمَا، فَيَسْتَدَلُّ بِالْقُرْآنِ عَلَى ثُبُوتِ ذَلِكَ الْحُكْمِ لِلْآخَرِ أَيْضًا. (التشنيف: ١/٣٧٨).

(٦) قاله الجماهير من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة. (أصول السرخسي: ١/٢٧٣، غاية الوصول، ص: ٧٧، المسودة، ص: ١٤٠).

(٧) وأبو يوسف: هو يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري أبو يوسف، قاضي القضاة، الحنفي، أخذ الفقه عن أبي حنيفة، المجتهد المطلق، تخرج به الأئمة، وله كتب نفيسة منها: الخراج، والسير الكبير، توفي رحمه الله سنة ١٨٢ هـ. (الفتح المبين: ١/١٠٨).

(٨) والمُرْزِي: هو إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل المُرْزِي البصري، أبو إبراهيم، صاحب الشافعي، كان =

[الْمُخَصَّصُ الثَّانِي : الشَّرْطُ]

الثاني : الشرط ، وهو ما يَلْزَمُ من عَدَمِهِ العَدَمُ ، ولا يَلْزَمُ من وُجُودِهِ وُجُودٌ ، ولا عَدَمٌ لِدَايَةِ .

مثاله : حديث أبي داود : « لا يَبُولُنَّ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ ، وَلَا يَغْتَسِلُ فِيهِ مِنَ الْجَنَابَةِ »^(١) ، فالبول فيه يُنَجِّسُهُ بشرطه كما هو معلوم ، وذلك حكمة النهي .

قال أبو يوسف : « فكذا الاغتسال فيه للقرآن بينهما » ، ووافقه أصحابه في الحكم لدليل غير ٢٠٨ القرآن ، وخالفه الْمُزَنِي فِيهِ لِمَا يُرْجَعُ عَلَى «القرآن» فِي أَنَّ الْمَاءَ الْمُسْتَعْمَلَ فِي الْحَدِيثِ طَاهِرٌ ، لَا نَجَسٌ ، وَيَكْفِي فِي حِكْمَةِ النَّهْيِ ذَهَابُ الطَّهَوْرِيَّةِ .

[الْمُخَصَّصُ الثَّانِي : الشَّرْطُ]

(الثاني) من الْمُخَصَّصَاتِ الْمُتَّصِلَةِ : (الشرط) بِمَعْنَى صِيغَتِهِ . (وهو) أي الشرط نفسه : (ما يَلْزَمُ مِنْ عَدَمِهِ العَدَمُ ، ولا يَلْزَمُ مِنْ وُجُودِهِ وُجُودٌ ولا عَدَمٌ لِدَايَةِ) .

احْتَرَزَ بِالْقَيْدِ الْأَوَّلِ مِنَ «الْمَانِعِ» ، فَإِنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ عَدَمِهِ شَيْءٌ ؛ وبِالثَّانِي مِنَ «السَّبَبِ» ، فَإِنَّهُ يَلْزَمُ مِنْ وُجُودِهِ الوجودُ ؛ وبِالثَّالِثِ مِنْ مَقَارِنَةِ الشَّرْطِ لِلْسَّبَبِ ، فَيَلْزَمُ الوجودُ كوجودِ الحَوْلِ الَّذِي هُوَ شَرْطُ لوجوبِ الزَّكَاةِ مَعَ النَّصَابِ الَّذِي هُوَ سَبَبٌ لِلوجوبِ ، وَمِنْ مَقَارِنَتِهِ لِلْمَانِعِ كَالَّذِينَ عَلَى الْقَوْلِ : بِأَنَّهُ مَانِعٌ مِنْ وُجُوبِ الزَّكَاةِ ، فَيَلْزَمُ العَدَمُ ، فَلَزُومُ الوجودِ والعَدَمِ فِي ذَلِكَ لوجودِ السَّبَبِ وَالْمَانِعِ ، لَا لِذَاتِ الشَّرْطِ .

ثُمَّ هُوَ عَقْلِيٌّ كَالْحَيَاةِ لِلْعِلْمِ ، وَشَرْعِيٌّ كَالطَّهَارَةِ لِلصَّلَاةِ ، وَعَادِيٌّ كَنَضْبِ السَّلَامِ لِضَعُودِ السَّطْحِ ، وَلُغَوِيٌّ ، وَهُوَ الْمُخَصَّصُ ، كَمَا فِي «أَكْرِمَ بَنِي تَمِيمٍ إِنْ جَاؤُوا» أَيِ الْجَائِينَ مِنْهُمْ ، فَيَنْعَلِمُ الْإِكْرَامُ الْمَأْمُورُ بِهِ بِانْعِدَامِ الْمَجِيءِ ، وَيُوجَدُ بِوُجُودِهِ إِذَا امْتَثَلَ الْأَمْرُ .

= إِمَاماً وَرِعاً ، زَاهِداً ، مُجَابِ الدَّعْوَةِ ، مُعْتَمِداً بَيْنَ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ ، لَهُ مَوْلُفَاتٌ نَفِيسَةٌ مِنْهَا : الْمَبْسُوطُ ، وَالْمَنْثُورُ ، وَالْمَخْتَصَرُ ، تَوَفَّى رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى سَنَةَ ٢٦٤ هـ ، دُفِنَ بِالْقَرَاةِ بِالْقَرْبِ مِنَ الشَّافِعِيِّ . (طبقات الإسنوي : ٢٨/١) .

(١) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ فِي الطَّهَارَةِ ، بَابُ الْبَوْلِ فِي الْمَاءِ الرَّائِدِ (٦٤) ، وَأَخْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ (٨٢٠٢) . وَرَوَاهُ بَلْفِظَ قَرِيبٍ مِنْهُ جَدُّ الْبُخَارِيِّ فِي الْوُضُوءِ ، بَابُ الْبَوْلِ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ (٢٣٢) ، وَمُسْلِمٌ فِي الطَّهَارَةِ ، بَابُ النَّهْيِ عَنِ الْاِغْتِسَالِ فِي الْمَاءِ الرَّائِدِ (٤٤٦) ، وَالنَّسَائِيُّ فِي الطَّهَارَةِ ، بَابُ الْمَاءِ الدَّائِمِ (٥٨) .

وهو كالاتثناء اتصالاً. وأولى بالعود إلى الكلّ على الأصح. ويجوز إخراج الأكثر منه وفقاً.

(وهو) أي الشرط المخصص (كالاتثناء اتصالاً) ففي وجوبه الخلاف المتقدم على الأصح الآتي^(١) لما تقدّم من أن أصله^(٢) في «إن شاء الله» وهو صيغة شرط.

وقيل: «يجب اتصال الشرط اتفاقاً»^(٣). وعليه اقتصر المصنف في «شرح المنهاج» حيث قال: «لا نعلم في ذلك نزاعاً»^(٤).

(وأولى) من الاستثناء (بالعود إلى الكلّ) أي كلّ الجمل المتقدمة عليه نحو «أكرم بني تميم، وأحسن إلى ربيعة، وأخلع على مضر إن جاؤوك» (على الأصح)^(٥).

وقيل: «يعود إلى الكلّ اتفاقاً»، والفرق: أن الشرط له صدر الكلام فهو مقدّم تقديراً، بخلاف الاستثناء.

وضيف بأنه إنما يتقدّم على المقيّد به فقط.

(ويجوز إخراج الأكثر به وفقاً)^(٦) نحو «أكرم بني تميم إن كانوا علماء» ويكون جهالهم

(١) أي فيه الخلاف على الأصح المذكور، ومقابل الأصح هو قوله: «يجب اتصال الشرط اتفاقاً». (البناني: ٣٣/٢).

(٢) أي لما تقدّم في الاستثناء أن أصل الخلاف في وجوب اتصال الاستثناء (وهو خلاف ابن عباس ومن معه) في «إن شاء الله». وقوله: «في إن شاء الله» خبر «أن»، وقوله: «وهو» أي إن شاء الله. (البناني: ٣٣/٢).

(٣) وكذا بالتمريض قال أيضاً شيخ الإسلام في غاية الوصول (ص: ٧٧)، ولكن جزم به الزركشي في التشنيف (٣٧٩/١)، فقال: «يجب اتصال الشرط بالكلام بالاتفاق، وكلام المصنف [يعني التاج السبكي هنا] قد يؤهم أنه يجري فيه خلاف الاستثناء، ولا يعرف ذلك». وكذا جزم بالاتفاق الإمام الرازي في المحصول (٦٢/٣)، والقرافي في شرح التنقيح (ص: ٢١٤).

(٤) الإبهاج للمصنف: ١٦٠/٢.

(٥) قاله الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة.

(الفواتح: ٥٧٩/١، مختصر ابن الحاجب، ص: ٢٢٤، شرح التنقيح، ص: ٢٦٤، الإحكام:

٥١٥/٢، رفع الحاجب: ٢٩٦/٣، التشنيف: ٣٧٩/١، شرح الكوكب: ٣٤٥/٣).

وهناك مذهب آخران: أحدهما: أنه يرجع إلى الجملة الأخيرة فقط، قاله بعض الأدباء؛

ثانيهما: الوقف كما في الاستثناء، قاله الإمام الرازي. (المحصول: ٦٢/٣).

(٦) وكذا نقل الاتفاق فيه الإمام الرازي في المحصول (٦٢/٣)، والقرافي في شرح التنقيح (ص: ٢٦٢).

[المُخصَّصُ الثالثُ: الصِّفَةُ]

الثالثُ: الصِّفَةُ، كالاستثناء في العود ولو تقدَّمت، أمَّا المتوسطة فالمُختارُ اختصاصُه بما وليتهُ .

أكثر، بخلاف الاستثناء، ففي إخراج الأكثر به خلاف تقدَّم^(١). وفي حكاية الوفاق تسمُّح لما قدَّمه^(٢) من القول بـ«أنَّه لا بُدَّ أن يَبقى قريبٌ من مدلول العام»^(٣)، إلَّا أن يُريدَ وفاقٌ من خالف في الاستثناء فقط.

[المُخصَّصُ الثالثُ: الصِّفَةُ]

(الثالث) من المخصَّصات المتصلة: (الصِّفَةُ) نحو «أكرم بني تميم الفقهاء»، خرج بالفقهاء غيرهم. وهي (كالاستثناء في العود)^(٤)، فتعود إلى كلِّ المتعدِّد على الأصح (ولو تقدَّمت)^(٥) نحو «وقفت على أولادي، وأولادهم المحتاجين»، و«وقفت على محتاجي أولادي وأولادهم»، فيعود الوصف في الأول إلى الأولاد مع أولادهم، وفي الثاني إلى أولاد الأولاد مع الأولاد.

وقيل: «لَا»^(٦).

(أمَّا المتوسطة) نحو «وقفت على أولادي المحتاجين وأولادهم» قال المصنِّف بعد قوله: ٢١٠ «لَا نعلم فيه نقلاً»: (فالمُختارُ اختصاصُها بما وليتهُ)^(٧).

(١) انظر: «ما يجوز من الاستثناء وما لا يجوز»: ٣٧٨/١.

(٢) انظر: «ما يجوز التخصيص إليه»: ٣٦٥/١.

(٣) وهو قول ابن حمدان من الحنابلة، وابن الحاجب من المالكية، والعضد من الشافعية.

(شرح العضد: ١٣٠/٢، شرح الكوكب: ٢٧٣/٣).

(٤) وكذا في صحة إخراج الأكثر بها كما قال شيخ الإسلام في غاية الوصول (ص: ٧٨).

(٥) قاله المالكية، والشافعية، والحنابلة.

(مختصر ابن الحاجب، ص: ٢٢٥، الإحكام: ٥١٦/٢، شرح الكوكب: ٣٤٨/٣).

(٦) أي لا يعود إلى الكل، بل إلى الأخير، قاله الحنفية. (الفواتح: ٥٨٢/١، التيسير: ٢٨٢/١).

(٧) عبارته رحمه الله في رفع الحاجب (٢٩٨/٣): «وأمَّا المتوسطة مثل «وقفت على أولادي المحتاجين

وأولادهم» فلا نعرف فيها نقلاً، ويظهر اختصاصُها بما وليته. ويدلُّ له ما نقل الرافعي والنووي في

أوائل «الآيمان» [الروضة: ٥/١١] عن ابن كُجَّج، وسكتنا عليه: «أنَّه لو قال: «عبدني حرٌّ إن شاء الله،

وامراتي طالق»، ونوى صرف الاستثناء إليهما صحَّ». فإنَّ مفهومه أنَّه إذا لم ينو لا يحتمل الاستثناء=

[المُخَصَّصُ الرَّابِعُ: الغاية]

الرَّابِعُ: الغاية، كالاستثناء في العود. والمراد غايةً تَقَدَّمَهَا عُمُومٌ يَشْمَلُهَا لو لم تأتِ، مثلُ ﴿حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ﴾. وأمَّا مثلُ ﴿حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾ فلتحقيقِ العمومِ، وكذا «قَطَعْتُ أَصَابِعَهُ مِنَ الْخَنْصِرِ إِلَى الْبِنْصِرِ».

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُقَالَ: «تَعَوَّدُ إِلَى مَا وَلِيَهَا أَيْضاً»^(١).

[المُخَصَّصُ الرَّابِعُ: الغاية]

(الرابع) من المَخَصَّصاتِ المتصلة: (الغاية) نحو «أَكْرَمَ بَنِي تَمِيمٍ إِلَى أَنْ يَعْصُوا»، خرجَ حالُ عصيانهم، فلا يُكْرَمُونَ فيه.

وهي (كالاستثناء في العود)^(٢)، فتعودُ إِلَى كُلِّ مَا تَقَدَّمَهَا عَلَى الْأَصَحِّ^(٣) نحو «أَكْرَمَ بَنِي تَمِيمٍ، وَأَحْسَنَ إِلَى رُبَيْعَةٍ، وَتَعَطَّفَ عَلَى مُضَرَ إِلَى أَنْ يَرَحِلُوا».

(والمرادُ) بِالْغَايَةِ (غَايَةً تَقَدَّمَهَا عُمُومٌ يَشْمَلُهَا لو لم تأتِ. مثلُ) ما تَقَدَّمَ، ومثلُ قوله تعالى ﴿قُلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ - إِلَى قوله - ﴿حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ﴾^(٤)، فإنَّهَا لو لم تأتِ لَقَاتَلْنَاهُمْ أَعْطَوْا الْجِزْيَةَ أَمْ لَا.

(وَأَمَّا مِثْلُ) قوله تعالى ﴿سَلِّمْ هِيَ (حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ)﴾^(٥) من غَايَةٍ لَمْ يَشْمَلْهَا عُمُومٌ مَا

= عليهما، وإذا كان هذا في الشرط الذي له صدرُ الكلام - وقال بعوده إلى الجميع بعض مَنْ لا يقولُ بعودِ الاستثناءِ والصفةِ إلى الجميع - فَلأنَّ يَكُونُ في الصِّفَةِ بِطَرِيقِ أَوَّلَى، وَحُكْمُ الاستثناءِ حُكْمُ الصِّفَةِ، وَكَذَلِكَ الشرطُ، بَلْ أَوَّلَى.

(١) اختاره شيخ الإسلام في غاية الوصول (ص: ٧٨)، وقال: «يَعَوَّدُ الوصفُ للكلِّ عَلَى الْأَصْلِ فِي اشتراكِ المتعاطفاتِ، وَلأنَّ المتوسطةَ بالنسبةِ لِمَا وَلِيَتْهُ متأخِّرةٌ، وَلِمَا وَلِيَهَا متقدمةٌ، بَلْ قِيلَ: إنَّ عودَهَا إِلَيْهَا أَوَّلَى مِمَّا إِذَا تَقَدَّمَتْهَا».

(٢) وكذا في صحة إخراج الأكثر بها كما قال شيخ الإسلام في غاية الوصول (ص: ٧٨).

(٣) أي عند المالكية والشافعية والحنابلة. وَأَمَّا عند الحنفية فتعودُ إِلَى الْآخِرِ فَقَط. (الفواتح: ٥٨١/١).

التيسير: ٢٨٣/١، مختصر ابن الحاجب، ص: ٢٢٥، التشنيف: ٣٨١/١، شرح الكوكب: ٣/٣٥٠.

(٤) ﴿قُلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾. النوبة: ٢٩.

(٥) سورة القدر، الآية: ٥.

[الْمُخَصَّصُ الْخَامِسُ: بَدَلُ الْبَعْضِ]

الخامس: بَدَلُ الْبَعْضِ مِنَ الْكُلِّ، وَلَمْ يَذْكُرْهُ الْأَكْثَرُونَ، وَصَوَّبَهُمُ الشَّيْخُ الْإِمَامُ.

قبلها، فَإِنَّ طُلُوعَ الْفَجْرِ لَيْسَ مِنَ اللَّيْلَةِ حَتَّى تَشْمَلَهُ، (فَلِتَحْقِيقِ الْعُمُومِ)^(١) فيما قبلها كعموم الليلة لأجزائها في الآية، لا للتخصيص.

(وكذا) قولهم: (قَطَعْتُ أَصَابِعَهُ مِنَ الْخِنْصِرِ إِلَى الْبُنْصِرِ) بكسر أوليهما وثالثيهما، فَإِنَّ الْغَايَةَ فِيهِ لِتَحْقِيقِ الْعُمُومِ: أَيِ أَصَابِعُهُ جَمِيعُهَا، بَأَنَّ قَطَعَ مَا عَدَا الْمَذْكُورَيْنِ بَيْنَ قَطْعَيْهِمَا.

وأوضح من ذلك «مِنَ الْخِنْصِرِ إِلَى الْإِبْهَامِ» كما عبَّرَ به في شرحي المختصر^(٢) والمنهاج^(٣). وعدَّلَ عنه إِلَى مَا هُنَا لِمَا فِيهِ مِنَ السَّجْعِ مَعَ الْبَلَاغَةِ الْمُحَوَّجِ^(٤) إِلَى التَّدْقِيقِ فِي فَهْمِ الْمُرَادِ. وَذَكَرَ الْمِثَالَيْنِ لِأَنَّ الْغَايَةَ فِي الثَّانِي^(٥) مِنَ الْمَعْنَى، بِخِلَافِهَا فِي الْأَوَّلِ.

[الْمُخَصَّصُ الْخَامِسُ: بَدَلُ الْبَعْضِ]

(الخامس) من المخصّصات المتصلة: (بَدَلُ الْبَعْضِ مِنَ الْكُلِّ)^(٦) كما ذكره ابن^(٧) الحاجب^(٧) نحو «أَكْرَمَ النَّاسَ الْعُلَمَاءُ». (وَلَمْ يَذْكُرْهُ الْأَكْثَرُونَ، وَصَوَّبَهُمُ الشَّيْخُ الْإِمَامُ)^(٨) وَالذُّ

(١) قاله الشافعية والحنابلة وغيرهم.

(٢) رفع الحاجب: ٣/٣٠٠، التشنيف: ١/٢٨٢، شرح الكوكب: ٣/٣٥٣.

(٣) أي كما عبَّرَ المصنّف في شرح المختصر (٣/٣٠٠).

(٤) أي كما عبَّرَ به المصنّف في شرح المنهاج (٢/١٦٣).

(٥) «المُحَوَّجُ» بِالْجُرْ نَعْتُ لـ «البلاغة» باعتبار تأويل المطابقة بالكون مطلقاً وفي الداغستانية: «المُحَوَّجَةُ». وهو لا يحتاج إلى تأويل. (البناني: ٢/٣٦).

(٦) المراد بـ «الثاني» قوله «قَطَعْتُ أَصَابِعَهُ مِنَ الْخِنْصِرِ إِلَى الْبُنْصِرِ»، والمراد بـ «الأول» قوله تعالى ﴿حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾. (البناني: ٢/٣٦).

(٧) وزاد شيخ الإسلام «بَدَلُ الْاِشْتِمَالِ»، فقال في غاية الوصول (ص: ٧٨): «أَوْ «بَدَلُ اِشْتِمَالٍ» كَمَا نَقَلَهُ مَعَ مَا قَبْلَهُ [أَيِ بَدَلُ الْبَعْضِ] الْبِرْمَاوِي عَنْ أَبِي حِيَّانٍ عَنِ الشَّافِعِيِّ كـ «أَعْجَبَنِي زَيْدٌ عِلْمُهُ»، وَهُوَ مِنْ زِيَادَتِي [أَيِ عَلَى التَّاجِ السَّبْكِيِّ هُنَا] لِأَنَّ أَقَالَ: إِنَّهُ يَرْجِعُ إِلَى مَا قَبْلَهُ تَجَوُّزاً.»

(٨) قال بصحة التخصيص بـ «بَدَلُ الْبَعْضِ مِنَ الْكُلِّ» الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة. (الفواتح: ١/٥٨٣، التيسير: ١/٢٨٢، مختصر ابن الحاجب: ٢/١٣٢، غاية الوصول، ص: ٧٨، شرح الكوكب: ٣/٣٥٤).

(٩) وَتَبِعَهُ الشَّارِحُ هُنَا، وَالزَّرْكَشِيُّ فِي التَّشْنِيفِ (١/٣٨٢).

[التَّخْصِيصُ بِالْحِسِّ، وَالْعَقْلِ]

القسم الثاني: المُنْفَصِلُ. يَجُوزُ التَّخْصِيصُ بِالْحِسِّ، وَالْعَقْلِ، خِلَافاً لِشُدُوزٍ. وَمَنْعَ الشَّافِعِيِّ تَسْمِيَتَهُ تَخْصِيصاً. وَهُوَ لَفْظِيٌّ.

المصنف، لأنَّ المُبَدَّلَ منه في نية الطرح، فلا تَحَقُّقَ فِيهِ لِمَحَلٍ يُخْرَجُ مِنْهُ، فلا تَخْصِيصَ بِهِ^(١).

[التَّخْصِيصُ بِالْحِسِّ، وَالْعَقْلِ]

(القسم الثاني) من المَخْصُصِ: (المُنْفَصِلُ) أي ما يَسْتَقِلُّ بِنَفْسِهِ مِنْ لَفْظٍ، أَوْ غَيْرِهِ، وَبَدَأَ بِالْغَيْرِ لِقَلَّتِهِ فَقَالَ:

(وَيَجُوزُ التَّخْصِيصُ بِالْحِسِّ) كما في قوله تعالى في الرِّيحِ المُرْسَلَةِ عَلَى عَادٍ ﴿تُدِيرُ كُلَّ شَيْءٍ﴾^(٢) أي تُهْلِكُهُ، فَإِنَّا نُدْرِكُ بِالْحِسِّ أَيْ الْمُشَاهَدَةِ مَا لَا تَدْمِيرَ فِيهِ كَالسَّمَاءِ.

(والعقل)^(٣) كما في قوله تعالى ﴿اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾^(٤)، فَإِنَّا نُدْرِكُ بِالْعَقْلِ ضَرُورَةً أَنَّهُ تَعَالَى لَيْسَ خَالِقاً لِنَفْسِهِ.

(خِلَافاً لِشُدُوزٍ) مِنَ النَّاسِ فِي مَنَعِهِمُ التَّخْصِيصَ بِالْعَقْلِ قَائِلِينَ: «إِنَّ مَا نَفَى الْعَقْلُ حَكَمَ الْعَامِ عَنْهُ لَمْ يَتَنَاوَلْهُ الْعَامُ، لِأَنَّهُ لَا تَصَحُّ إِرَادَتُهُ».

(وَمَنْعَ الشَّافِعِيِّ) رحمته الله (تَسْمِيَتَهُ تَخْصِيصاً)^(٥) نَظْراً إِلَى أَنَّ مَا تُخْصِصُ بِالْعَقْلِ لَا تَصَحُّ إِرَادَتُهُ بِالْحُكْمِ.

(١) وَيُجَابُ عَنْهُ: بِأَنَّ كَوْنَهُ فِي نِيَةِ الطَّرْحِ قَوْلٌ، وَالْأَكْثَرُ عَلَى خِلَافِهِ، وَالنَّحْوِيُّونَ: لَمْ يُرِيدُوا إِلْغَاءَهُ، وَإِنَّمَا أَرَادُوا أَنَّ الْبَدَلَ قَائِمٌ بِنَفْسِهِ، وَلَيْسَ مُبَيَّنّاً لِلأَوَّلِ كَتَبِينَ النِّعَبِ. (غَايَةُ الْوَصُولِ، ص: ٧٨).

وَبِأَنَّ الَّذِي عَلَيْهِ الْمُحَقِّقُونَ كَالزَّمْخَشَرِيِّ: أَنَّ الْمُبَدَّلَ مِنْهُ فِي غَيْرِ بَدَلٍ الْغَلْطِ لَيْسَ فِي حُكْمِ الْمُهْذَرِّ، بَلْ هُوَ لِلتَّمْهِيدِ وَالتَّوْطِئَةِ، وَلِإِقَادَةِ بِمَجْمُوعِهَا فَضْلَ تَأْكِيدٍ وَتَبْيِينَ لَا يَكُونُ فِي الْإِفْرَادِ.

تيسير التحرير: ٢٨٢/١.

(٢) سورة الأحقاف، الآية: ٢٥.

(٣) قاله الجماهير، بل ادَّعى الشيخ أبو حامد فيه إجماعاً.

(الإحكام: ٥١٧/٢، شرح التنقيح، ص: ٢٠٢، مختصر ابن الحاجب، ص: ٢٢٥، الفوائد: ١/

٤٨١، التيسير: ٢٧٣/١، التشنيف: ٣٨٣/١، نهاية السؤل: ٥١٩/١، رفع الحاجب: ٣٠٣/٣).

(٤) سورة الزمر، الآية: ٦٢.

(٥) الرسالة للإمام الشافعي، ص: ٥٣.

[تَخْصِيصُ الْكِتَابِ بِالْكِتَابِ]

والأصحُّ جَوَازُ تَخْصِيصِ الْكِتَابِ بِهِ ؛

(وهو) أي الخلافُ (لفظي) أي عائدٌ إلى اللفظِ والتسمية^(١) ، للاتفاقِ على الرجوعِ إلى العقلِ فيما نفي عنه حكمُ العامِ ، هل يُسمَّى نفيه لذلك تخصيصاً ؟ فعندنا : نعم ، وعندهم : لا .
ويأتي مثلُ ذلك في التخصيصِ بالحسِّ^(٢) .

[تَخْصِيصُ الْكِتَابِ بِالْكِتَابِ]

٢١٢

(والأصحُّ جَوَازُ تَخْصِيصِ الْكِتَابِ بِهِ) أي بالكتابِ^(٣) .

وقيل : « لا لقوله تعالى ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾^(٤) ، فَوَضَّ الْبَيَانَ إِلَى رَسُولِهِ ﷺ ، والتخصيصُ بيانٌ فلا يحْضُلُ إِلَّا بِقَوْلِهِ^(٥) .

ولنا الوقوعُ كتخصيصٍ قوله تعالى ﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ﴾^(٦) الشاملِ لأولاتِ الأحمالِ بقوله تعالى ﴿ وَأُولَئِكَ الْأَحْمَالُ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾^(٧) .

فإن قال المانعُ : « يجوزُ أَنْ يَكُونَ التَّخْصِيصُ بغيرِ ذلك من السنة » .

قلنا : الأصلُ عدمه ، وبيانُ الرسولِ يَصْدُقُ بالبيانِ بما نُزِّلَ عليه من القرآنِ ، وقد قال تعالى ﴿ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ بَيِّنَاتٍ لِكُلِّ شَيْءٍ ﴾^(٨) .

(١) قاله الإمام الرازي في المحصول (٣/٧٣) ، والأصفهاني في الكاشف (٤/٤٩٩) ، والمصنف في رفع الحاجب (٣/٣٠٣) .

(٢) ولذا لم يُفَرِّدْهُ بالذكرِ ابنُ الحاجب في المختصر (ص : ٢٢٥) ، بل اكتفى بذكرِ العقلِ ، وتبعه القاضي العُضْدُ في شرح المختصر (ص : ٢٢٥) ، وشيخُ الإسلام في غاية الوصول (ص : ٧٨) .

(٣) قاله الجماهير من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة .

(٤) الفواتح : ١/٥٨٥ ، مختصر ابنِ الحاجب ، ص : ٢٢٦ ، المحصول : ٣/٧٧ ، الإحكام : ٢/٥٢٠ ،

شرح التنقيح ، ص : ٢٠٢ ، رفع الحاجب : ٣/٣٠٤ ، شرح الكوكب : ٣/٣٥٩ .

(٥) سورة النحل ، الآية : ٤٤ .

(٦) قاله بعض الظاهرية . (المحصول : ٣/٧٧ ، شرح الكوكب : ٣/٣٦٠) .

(٧) سورة البقرة ، الآية : ٢٢٨ .

(٨) سورة الطلاق ، الآية : ٤ .

(٩) سورة النحل ، الآية : ٨٩ .

[تخصيصُ السنةِ بها ، وبالكتاب]

والسنةُ بها ، وبالكتاب ؛

[تخصيصُ السنةِ بها ، وبالكتاب]

(والسنةُ بها) أي بالسنة^(١) .

وقيل : « لا ، لقوله تعالى ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ ^(٢) ، فقصر بيانه على القرآن ^(٣) .

لنا : الوقوعُ كتخصيصِ حديثِ الصحيحين : «فِيمَا سَقَتْ السَّمَاءُ الْعُشْرُ» ^(٤) بِحديثيهما : «لَيْسَ فِيهَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ» ^(٥) .

(و) السنةُ (بالكتاب) ^(٦) .

وقيل : « لا ، لقوله تعالى ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ ^(٧) جَعَلَهُ مُبَيِّنًا للقرآن ، فلا يكون القرآنُ مبيِّنًا للسنة ^(٨) .

(١) قاله الجماهير من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة . (الفواتح : ٥٩٤ / ١ ، مختصر ابن الحاجب ، ص : ٢٢٧ ، شرح التنقيح ، ص : ٢٠٦ ، الإحكام : ٥٢٣ / ٢ ، التشنيف : ٣٨٤ / ١ ، شرح الكوكب : ٣٥٩ / ٣ ، رفع الحاجب : ٣١٣ / ٣) .

(٢) سورة النحل ، الآية : ٨٩ .

(٣) قاله داود الظاهري ومن تبعه . (رفع الحاجب : ٣١٢ / ٣ ، شرح الكوكب : ٣٦٦ / ٣) .

(٤) رواه البخاري في الزكاة ، باب العُشْر فيما يُسقى من ماء السماء (١٤٨٣) ، ومسلم في الزكاة ، باب ما فيه العُشْر أو نصفُ العُشْر (٢٢٦٩) ، وأبو داود في الزكاة ، باب صدقة الزرع (١٥٩٧) ، والترمذي في الزكاة ، باب ما جاء في الصدقة فيما يُسقى بالأنهر وغيره (٦٤٠) ، والنسائي في الزكاة ، باب ما يوجب العُشْر (٢٤٨٨) ، وابن ماجه في الزكاة ، باب صدقة الزروع والثمار (١٨١٦ - ١٨١٨) .

(٥) رواه البخاري في الزكاة ، باب ما أُدِّي زكائه ليس بكنز (١٤٠٥) ، ومسلم في الزكاة ، باب ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة (٢٢٦٠) ، وأبو داود في الزكاة ، باب ما تُجب فيه الزكاة (١٥٥٨) ، والترمذي في الزكاة ، باب ما جاء في صدقة الزرع والتمر والحبوب (٦٢٦) ، والنسائي في الزكاة ، باب زكاة التمر (٢٤٨٢) ، وابن ماجه في الزكاة ، باب ما تُجب فيه الزكاة من الأموال (١٧٩٣) .

(٦) قاله الجماهير من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة . (الفواتح : ٥٩٤ / ١ ، مختصر ابن الحاجب ، ص : ٢٢٧ ، الإحكام : ٥٢٤ / ٢ ، رفع الحاجب : ٣١٣ / ٣ ، شرح الكوكب : ٣٥٩ / ٣) .

(٧) سورة النحل ، الآية : ٤٤ .

(٨) قاله القفال الشاشي من الشافعية ، قال الزركشي في التشنيف (٣٨٥ / ١) : «وحاصلُ مذهبِ القفال أنه يجعلُ السنةَ عاماً أريدَ به الخصوصُ ، لا عاماً مخصصاً» .

[تَخْصِيصُ الْكِتَابِ بِالسُّنَّةِ]

والكتابُ بالمتواترة؛ وكذا بِخَيْرِ الْوَاحِدِ عِنْدَ الْجُمْهُورِ؛ وثالثها:

قلنا: لا مانع من ذلك لأنهما من عند الله تعالى قال تعالى: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ﴾^(١)، ويدل على الجواز^(٢) قوله تعالى ﴿وَزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يَتْلُونَا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾^(٣) وإن خُصَّ من عُمومِهِ ما خُصَّ بغير القرآن .

[تَخْصِيصُ الْكِتَابِ بِالسُّنَّةِ]

(والكتابُ بالمتواترة)^(٤) .

وقيل: «لا يجوزُ بالسنة المتواترة الفعلية، بناءً على القول الآتي: إنَّ فعلَ الرسولِ ﷺ لا يُخَصِّصُ»^(٥) .

(وكذا) يجوزُ تخصيصُ الكتابِ (بِخَيْرِ الْوَاحِدِ عِنْدَ الْجُمْهُورِ)^(٦) مطلقاً .

وقيل: «لا، مطلقاً، وإلا لترك القطعي بالظني»^(٧) .

قلنا: محلُّ التخصيصِ دلالةُ العامِّ ، وهي ظنيةٌ، والعملُ بالظنَّينِ أولى من إلغائِ أحدهما .

(١) سورة النجم، الآية: ٣ .

(٢) ويدل على الوقوع تخصيص حديث الستة: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله...» بقوله تعالى ﴿حَتَّىٰ يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾؛ وتخصيص حديث أبي داود (٢٤٧٥) والترمذي (١٤٠٠) وقال: «حسنٌ غريبٌ» وابن ماجه (٣٢٠٧) وأحمد (٢٠٨٩٧): «ما قُطِعَ مِنَ الْبَيْهَمَةِ وَهِيَ حَيَّةٌ فَهَوَ مَيْتٌ» بقوله تعالى ﴿وَمِنْ أَمْوَالِهَا وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَا﴾. (البناني: ٤٠/٢، شرح الكوكب: ٣/٣٦٣) .

(٣) سورة النحل، الآية: ٨٩ .

(٤) قال الأمدى في الإحكام (٥٢٥/٢): «فلم أعرف فيه خلافاً»، وقال الزركشي في التننيف (٣٨٥/١) بعد كلام الأمدى السابق: «وصرح الهندي بالإجماع، ومنهم من حكى خلافاً في السنة الفعلية» .

(٥) انظر: «التخصيص بفعله ﷺ»، وتقريره: ٣٩٨/١ .

(٦) أي المالكية والشافعية، والحنابلة، ونقله الأمدى، والرازي، وابنُ الحاجب، والعضد، والزركشي، والشوكاني عن الأئمة الأربعة. (المحصول: ٨٥/٣، الإحكام: ٥٢٥/٢، مختصر ابن الحاجب، ص: ٢٢٨، البحر: ٣/٣٦٤، شرح العضد، ص: ٢٢٨، رفع الحاجب: ٣/٣١٣، التننيف: ١/٣٨٥، إرشاد الفحول: ١/٤٤٩) .

(٧) قاله عامةُ الحنفية . (كشف الأسرار للنسفي: ١/١٦٥، نور الأنوار: ١/١٦٣، أصول الفقه للجصاص: ١/١٥٥، الفواتح: ١/٥٩٥) .

«إِنْ خُصَّ بِقَاطِعٍ»؛ وعندي: «عكسه»؛ وقال الكرخي: «بِمُنْفَصِلٍ»؛ وتوقف القاضي.

(وثالثها) قاله ابن أبان^(١): «يَجُوزُ (إِنْ خُصَّ بِقَاطِعٍ) كَالْعَقْلِ لضعف دلالة حينئذ، بخلاف ما لم يُخَصَّ، أو خُصَّ بظني^(٢)».

وهذا مبني على قول تقدم^(٣): «إِنْ مَا خُصَّ بِاللَفْظِ حَقِيقَةً».

قال المصنف: (وعندي عكسه)^(٤) أي ينبغي أن يقال حيث فرق بين القطعي والظني: «يَجُوزُ إِنْ خُصَّ بِظَنِّي، لأنَّ المخرج بالقطعي كما لم تصح إرادته كأنَّ العام لم يتناولهُ، فيلحق بما لم يُخَصَّ».

(وقال الكرخي): «يَجُوزُ إِنْ خُصَّ (بِمُنْفَصِلٍ)^(٥) قطعي أو ظني لضعف دلالة حينئذ بخلاف ما لم يُخَصَّ أو خُصَّ بمتصل، فالعموم في المتصل بالنظر إليه فقط».

وهذا مبني على قول تقدم^(٦): «إِنْ المخصص بما لا يستقل حقيقة».

(وتوقف القاضي) أبو بكر الباقلاني عن القول بالجواز، وعدمه^(٧).

لنا: الوقوع كتخصيص قوله تعالى ﴿يُؤَيِّدُكُمُ اللَّهُ فِي أَزْوَاجِكُمْ﴾^(٨) الشامل للولد الكافر بحديث الصحيحين: «لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ، وَلَا الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ»^(٩).

(١) وابن أبان: هو عيسى بن أبان بن صدقة أبو موسى الحنفي، كان من أصحاب الحديث، ثم غلب عليه الرأي، تفقه على محمد بن الحسن، كان مليحاً حافظاً للحديث، تولى قضاء العسكر، ثم قضاء البصرة، وكان أفقه قضاة البصرة، وأزكى شباب بغداد، ومن كتبه: إثبات القياس، خبر الواحد، توفي رحمه الله سنة ٢٢١ هـ بالبصرة. (التهذيب للنووي: ٣٥٨/٢، الجواهر المضئية: ٤٠١/١).

(٢) المحصول: ٨٥/٣، الإحكام: ٥٢٥/٢.

(٣) أي على قول ضعيف تقدم في «دلالة العام المخصوص...»: ٣٢٦/١.

(٤) قال الزركشي في التنيف (٣٨٦/١): «هذا الاحتمال من تفقه المصنف ولم يقل به أحد»، ثم وجهه بما لخصه الشارح هنا.

(٥) المحصول: ٨٥/٣، الإحكام: ٥٢٥/٢، التنيف: ٣٨٦/١.

(٦) أي على قول ضعيف تقدم في «دلالة العام المخصوص...»: ٣٢٦/١.

(٧) المحصول: ٨٥/٣، الإحكام: ٥٢٥/٢، التنيف: ٣٨٦/١.

(٨) سورة النساء، الآية: ١١.

(٩) رواه البخاري في الفرائض، باب لا يرث المسلم الكافر... (٦٧٦٤)، ومسلم في الفرائض، باب لا يرث المسلم الكافر... (٤١١٦)، وأبو داود في الفرائض، باب هل يرث المسلم الكافر (٢٩٠٩)، =

[التَّخْصِصُ بِالْقِيَاسِ]

وبالقياس، خلافاً للإمام: « مطلقاً »، وللجُبَّائي: « إِنْ كَانَ خَفِيًّا »؛

ويأتي الخلاف في تخصيص المتواترة بخبر الواحد كما يؤخذ من كلام القاضي ٢١٤ الباقلاني، ثم البيضاوي^(١) زيادة على إمامه^(٢).

[التَّخْصِصُ بِالْقِيَاسِ]

(و) يجوزُ التخصيصُ لكتابٍ أو سنةٍ (بالقياس) المُستندِ إلى نصٍّ خاصٍّ، ولو كان خبرَ واحدٍ^(٣).

(خلافاً للإمام) الرازي في منعه ذلك (مطلقاً)، بعد أن جَوَّزَهُ حَدَرًا مِنْ تَقْدِيمِ الْقِيَاسِ عَلَى النَّصِّ الَّذِي هُوَ أَصْلٌ لَهُ فِي الْجُمْلَةِ^(٤).

(وللجُبَّائي) أبي علي في منعه ذلك (إِنْ كَانَ) الْقِيَاسُ (خَفِيًّا) لِضَعْفِهِ، بِخِلَافِ الْجَلِيِّ وَسَيِّئَاتِيَانِ^(٥).

= والترمذي في الفرائض، باب إبطال الميراث بين المسلم والكافر (٢١٠٨)، وابن ماجه في الفرائض، باب ميراث أهل الإسلام من أهل الشرك (٢٧٢٩).

(١) حيث فَرَضَ المسألةَ فيهما، فقال في المنهاج (٥٢٥/١)، نهاية السؤل: «يَجُوزُ تَخْصِصُ الْكِتَابِ وَالسَّنَةِ المتواترة بخبر الواحد، ومنعه قومٌ، وابنُ أْبَانَ فيما لَمْ يُخَصَّ بِمَقْطُوعٍ، والكرخي بِمَنْفَعِلٍ».

(٢) أي الإمام الرازي حيث لَمْ يَذْكُرْ «السَّنةَ المتواترة»، فقال في المحصول (٨٥/٣): «يَجُوزُ تَخْصِصُ الْكِتَابِ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ عِنْدَنَا»، ومثله في الإحكام للآمدي (٥٢٥/٢)، والمختصر لابن الحاجب (ص: ٢٢٨)، وشرح المختصر للعضد (ص: ٢٢٨).

(٣) قاله الجماهير من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة.

(الفواتح: ١/٦١٤، التيسير: ١/٣٢١، مختصر ابن الحاجب، ص: ٢٣٣، شرح التنقيح، ص: ٢٠٣، المحصول: ٣/٩٥، الإحكام: ٢/٥٣٦، شرح الكوكب: ٣/٣٧٧).

(٤) قال الزركشي في التنشيف (١/٣٨٧): «واختاره الإمام الرازي في «المَعَالِمِ»، لكنه في المحصول [٩٦/٣] اختار الجواز، واستدلَّ لِتَرْجِيحِهِ، فيكون له في المسألة رأيان، فلا يصح الجزمُ عنه بأحدهما إلَّا إِذَا عُلِمَ التَّأَخُّرُ».

قولُ الشارح «بعد أن جَوَّزَهُ» صريحٌ في أَنَّ المنعَ متأخِّرٌ، والله أعلم.

(٥) في «أقسام القياس باعتبار القوة»: ٣٠٨/٢.

ولابن أبان: «إِنْ لَمْ يُخَصَّ مطلقاً»؛ ولقوم: «إِنْ لَمْ يَكُنْ أصله مُخَصَّصاً مِنَ الْعُمومِ»؛ وللكرخي: «إِنْ لَمْ يُخَصَّ بِمُنفصلٍ». وتوقف إمام الحرمين.

وهذا التفصيل منقول عن ابن سريج^(١)، والمنقول عن الجبائي المنع مطلقاً^(٢)، وقد مشى المصنف على ذلك في شرحه^(٣).

(ولابن أبان: إِنْ لَمْ يُخَصَّ مطلقاً)، بخلاف ما خُصَّ، فيجوز لضعف دلالة حيث^(٤). وقد أطلق الجواز هنا، وقيد في خبر الواحد بـ«القاطع» كما تقدّم^(٥)، لأن القياس عنده أقوى من خبر الواحد ما لم يكن راوية فقيهاً.

(و) خلافاً (لقوم) في منعه (إِنْ لَمْ يَكُنْ أصله) أي أصل القياس وهو المقيس عليه (مُخَصَّصاً) بفتح الصاد (من العموم) أي مُخَرَّجاً منه بنص بأن لَمْ يُخَصَّ، أو خُصَّ منه غير أصل القياس، بخلاف أصله، فكأن التخصيص بنصه^(٦).

(وللكرخي) في منعه (إِنْ لَمْ يُخَصَّ بِمُنفصلٍ) بأن لَمْ يُخَصَّ أو خُصَّ بِمُتصلٍ، بخلاف المُنفصل لضعف دلالة العام حيث^(٧).

(وتوقف إمام الحرمين) عن القول بالجواز وعدمه^(٨).

(١) نقله عنه الإمام الرازي في المحصول (٩٦/٣)، والآمدي في الإحكام (٥٣٦/٢)، وابن الحاجب في المختصر (ص: ٢٣٣)، والعُضد في شرح المختصر (ص: ٢٣٣)، والفواتح (٦١٥/١)، والإسنوي في نهاية السؤل (٥٢٩/١)، والزرکشي في التشنيف (٣٨٧/١)، وابن النجار في شرح الكوكب (٣/٣٧٨).

(٢) كما في المحصول (٩٦/٣)، والإحكام (٥٣٦/٢)، مختصر ابن الحاجب (ص: ٢٣٣)، شرح العضد (ص: ٢٣٣)، نهاية السؤل (٥٢٩/١)، البحر (٣٧٠/٣)، والفواتح (٦١٥/١). وبه قال الظاهرية. (المُحَلَّى لابن حزم: ٥٦/١).

(٣) أي في شرح المنهاج (١٧٦/٢)، وشرح المختصر (٣٥٦/٣).

(٤) وبه قال الحنفية. (الفواتح: ٦١٤/١، التيسير: ٣٢٢/١).

(٥) انظر: «تخصيص الكتاب بالسنة»: ٣٩٣/١.

(٦) كذا ذكره ابنُ الحاجب في المختصر (ص: ٢٣٣)، وتبعه العضد في شرحه (ص: ٢٣٣)، والمصنف في شرح المختصر (٣٥٧/٣) وهنا، ولم يذكره الإمام والآمدي. والله أعلم.

(٧) المحصول: ٩٦/٣، الإحكام: ٥٣٧/٢، نهاية السؤل: ٥٢٩/١، التشنيف: ٣٨٧/١.

(٨) وكذا القاضي أبو بكر الباقلاني. (المحصول: ٩٦/٣، الإحكام: ٥٣٦/٢، مختصر ابن الحاجب، ص: ٢٣٣، التشنيف: ٣٨٧/١).

[التَّخْصِصُ بِالْمَفْهُومِ]

وبالْفَحْوَى ، وكذا دَلِيلُ الْخُطَابِ فِي الْأَرْجَحِ .

لَنَا : أَنَّ إِعْمَالَ الدَّلِيلَيْنِ أَوَّلَى مِنْ إِلْغَاءِ أَحَدِهِمَا ، وَقَدْ خُصَّ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾^(١) الْأُمَّةُ ، فَعَلَيْهَا نَصَفُ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿فَإِذَا أَحْصَيْتُمْ أَنَّ آتَيْنِ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِمَا نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾^(٢) ، وَالْعَبْدُ بِالْقِيَاسِ عَلَى الْأُمَّةِ فِي النِّصْفِ أَيْضاً^(٣) .

[التَّخْصِصُ بِالْمَفْهُومِ]

(و) يَجُوزُ التَّخْصِصُ (بِالْفَحْوَى) أَي مَفْهُومِ الْمُوَافَقَةِ وَإِنْ قُلْنَا : «الدَّلَالَةُ عَلَيْهِ قِيَاسِيَّةٌ» ، كَأَنْ يُقَالَ : «مَنْ أَسَاءَ إِلَيْكَ فَعَاقِبْتُهُ» ، ثُمَّ يُقَالَ : «إِنْ أَسَاءَ إِلَيْكَ زَيْدٌ فَلَا تَقُلْ لَهُ أَفٌّ»^(٤) .

(وكذا دَلِيلُ الْخُطَابِ) أَي مَفْهُومِ الْمَخَالَفَةِ يَجُوزُ التَّخْصِصُ بِهِ (فِي الْأَرْجَحِ)^(٥) .

وَقِيلَ : «لَا ، لِأَنَّ دَلَالَةَ الْعَامِ عَلَى مَا دَلَّ عَلَيْهِ الْمَفْهُومُ بِالْمَنْطُوقِ ، وَهُوَ مُقَدَّمٌ عَلَى الْمَفْهُومِ»^(٦) .

وَيُجَابُ بِأَنَّ الْمُقَدَّمَ عَلَيْهِ مَنْطُوقٌ خَاصٌّ ، لَا مَا هُوَ مِنْ أَفْرَادِ الْعَامِ ، فَالْمَفْهُومُ مُقَدَّمٌ عَلَيْهِ ، لِأَنَّ إِعْمَالَ الدَّلِيلَيْنِ أَوَّلَى مِنْ إِلْغَاءِ أَحَدِهِمَا .

وَقَدْ خُصَّ حَدِيثُ ابْنِ مَاجَةَ وَغَيْرِهِ : «الْمَاءُ لَا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ» ، إِلَّا مَا غَلَبَ عَلَى رِيحِهِ وَطَعْمِهِ

(١) سورة النور، الآية: ٢ .

(٢) سورة النساء، الآية: ٢٥ .

(٣) اتفق العلماء على أَنَّ حَدَّ الْأُمَّةِ الْمُزَوَّجَةِ إِذَا ثَبَتَ زَنَاهَا نِصْفُ الْحَدِّ (أَي خَمْسُونَ جَلْدَةً) لِنَصِّ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ ، وَلَكِنَّهُمْ اخْتَلَفُوا فِي حَدِّ الْعَبْدِ الْمُحْصَنِ إِذَا ثَبَتَ زَنَاهُ عَلَى مَذْهَبَيْنِ : الْأَوَّلُ : أَنَّ عَلَيْهِ نِصْفُ الْحَدِّ (خَمْسُونَ جَلْدَةً) قِيَاساً عَلَى الْأُمَّةِ ، قَالَ الْحَنْفِيُّ وَالْمَالِكِيُّ وَالشَّافِعِيُّ وَالْحَنَابِلَةُ .
الثَّانِي : أَنَّ عَلَيْهِ الْحَدَّ الْكَامِلَ (مِائَةَ جَلْدَةٍ) ، قَالَ الظَّاهِرِيُّ . (فتح القدير: ٢٠/٥ ، الشرح الكبير: ٦/٣١٤ ، تحفة المحتاج: ١١/٤١٤ ، المغني: ١٢/١٩٢ ، المحلى: ١١/٢٣٧) .

(٤) أي باتفاق القائلين بمفهوم الموافقة. (الإحكام: ٥٢٩/٢ ، رفع الحاجب: ٣/٣٣٦) .

(٥) أي باتفاق القائلين بمفهوم المخالفة ، وهم المالكية والشافعية والحنابلة. (مختصر ابن الحاجب، ص: ٢٢٩ ، رفع الحاجب: ٣/٣٣٦ ، نهاية السؤل: ١/٥٣٢ ، شرح الكوكب: ٣/٣٨٨) .

(٦) قاله الحنفية والظاهرية. (كشف الأسرار للبخاري: ٢/٢٥٣ ، الفواتح: ١/٦٠٣ ، التيسير: ١/٣١٦ ، الإحكام لابن حزم: ٧/٨٨٧) .

[التَّخْصِيصُ بِفَعْلِهِ ﷺ ، وَتَقْرِيرُهُ]

وبفعله عليه السَّلامُ ، وَتَقْرِيرُهُ فِي الْأَصَحِّ .

وَلَوْْنُهُ^(١) بِمَفْهُومِ حَدِيثِ ابْنِ مَاجَهٍ وَغَيْرِهِ : « إِذَا بَلَغَ الْمَاءُ ثَلَاثِينَ لَمْ يَحْمِلِ الْخَبَثَ »^(٢) .

[التَّخْصِيصُ بِفَعْلِهِ ﷺ ، وَتَقْرِيرُهُ]

(و) يَجُوزُ التَّخْصِيصُ (بِفَعْلِهِ عَلَيْهِ) الصَّلَاةُ وَ (السَّلَامُ ، وَتَقْرِيرُهُ فِي الْأَصَحِّ) فِيهِمَا^(٣) كما لو قال : « الْوَصَالُ حَرَامٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ » ، ثُمَّ فَعَلَهُ ، أَوْ أَقَرَّ مَنْ فَعَلَهُ .

وَقِيلَ : « لَا يُخَصِّصَانِ ، بَلْ يَنْسَخَانِ حُكْمَ الْعَامِ ، لِأَنَّ الْأَصْلَ تَسَاوِي النَّاسِ فِي الْحُكْمِ »^(٤) .

وَأُجِيبَ أَنَّ التَّخْصِيصَ أَوْلَى مِنَ النَّسْخِ لِمَا فِيهِ مِنْ إِعْمَالِ الدَّلِيلَيْنِ .

٢١٦

(١) رواه ابن ماجه في الطهارة، باب الحياض (٥٢١)، وقال البوصيري في زوائده (٢٩٦/١): «هذا إسناد فيه ابن رشد، وهو ضعيف، واختلف عليه مع ضعفه»، والطبراني في الكبير (١٠٤/٨)، والطارقطني في الطهارة (٤٢)، والبيهقي في الطهارة (٢٥٩/١)، وقال الحافظ الهيثمي في المجمع (٥٠١/١): «وفيه رشد بن سعد، وهو ضعيف».

وقال الحافظ ابن حجر في بلوغ المرام (ص: ١٠): «ضعفه أبو حاتم».

(٢) رواه ابن حبان في الطهارة، باب المياه (١٢٤٩)، والحاكم في الطهارة (١٣٢/١)، وقال: «صحيح على شرط الشيخين»، ووافقه الذهبي، وابن خزيمة في الوضوء، باب ذكر الماء الذي لا ينجس والذي ينجس (٩٢)، وأبو داود في الطهارة باب ما ينجس الماء (٦٣)، والنسائي في الطهارة باب التوقيف في الماء (٤٦/١).

وَأَمَّا حُكْمُ الْمَاءِ : فَقَدْ اختلف العلماء في نجاسة الماء بملاقاة نجس على مذهبين : الأول : أَنَّ الْمَاءَ الْقَلِيلَ يَنْجَسُ بِمَجْرَدِ مَلَاقَاةِ النِّجَاسَةِ ، وَأَمَّا الْكَثِيرُ فَلَا يَنْجَسُ إِلَّا إِذَا تَغَيَّرَ أَحَدُ أَوْصَافِهِ الثَّلَاثَةِ : الطَّعْمُ ، الرَّيْحُ ، اللَّوْنُ ، قَالَ الْحَنَفِيُّ وَالشَّافِعِيُّ وَالْحَنَابِلَةُ : الثَّانِي : أَنَّ الْمَاءَ لَا يَنْجَسُ إِلَّا إِذَا تَغَيَّرَ أَحَدُ أَوْصَافِهِ الثَّلَاثَةِ سِوَاكَانِ قَلِيلاً أَوْ كَثِيراً ، قَالَ الْمَالِكِيُّ . (حَاشِيَةُ ابْنِ عَابِدِينَ : ٢٩٦/١ ، الشرح الكبير : ١/ ٥٨ ، الهداية : ١/ ١٥٤ ، تحفة المحتاج : ١/ ١٣٦ ، المغني : ١/ ٣٤) .

وَقَدْ وَاظَفَ الْحَنَفِيُّ الْأَجْمَهَ مِنْ حَيْثُ الْحُكْمُ وَإِنْ خَالَفَهُمْ مِنْ حَيْثُ الْمَأْخُذُ ، وَقَدْ بَيَّنَّتْ ذَلِكَ مَفْصَلاً فِي رِسَالَتِي : « أَثَرُ اخْتِلَافِ الْعُلَمَاءِ فِي دَلَالَةِ الْعَامِ فِي الْفُرُوعِ » .

(٣) قاله الجماهير من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة .

(الفواتح : ١/ ٦٠٥ ، ٦٠٦ ، مختصر ابن الحاجب ، ص : ٢٣٠ ، شرح التنقيح ، ص : ٢١١ ، الإحكام : ٢/ ٥٣٠ ، ٥٣٢ ، نهاية السؤل : ١/ ٥٣٥ ، شرح الكوكب : ٣/ ٣٧١) .

(٤) خَالَفَ فِي الْأَوَّلِ الْكُرْخِيُّ وَمَنْ تَبِعَهُ ، وَفِي الثَّانِي طَائِفَةٌ شَاذَةٌ . (الإحكام : ٢/ ٥٣٠ ، ٥٣٢ ، =

[عَطَفُ الْعَامِّ عَلَى الْخَاصِّ لَا يُخَصِّصُ]

وَالْأَصَحُّ أَنَّ عَطَفَ الْعَامِّ عَلَى الْخَاصِّ لَا يُخَصِّصُ ؛

[عَطَفُ الْعَامِّ عَلَى الْخَاصِّ لَا يُخَصِّصُ]

(وَالْأَصَحُّ أَنَّ عَطَفَ الْعَامِّ عَلَى الْخَاصِّ)، وَعَكْسُهُ ^(١) الْمَشْهُورُ، (لَا يُخَصِّصُ) الْعَامُّ ^(٢).

وَقِيلَ: «يُخَصِّصُهُ أَيُّ يَقْصِرُهُ عَلَى ذَلِكَ الْعَامِّ لَوْجُوبِ الْإِشْرَاقِ بَيْنَ الْمَعْطُوفِ وَالْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ فِي الْحُكْمِ وَصِفَتِهِ» ^(٣). قُلْنَا: فِي الصِّفَةِ مَمْنُوعٌ.

مِثَالُ الْعَكْسِ: حَدِيثُ أَبِي دَاوُدَ وَغَيْرِهِ: «لَا يُقْتَلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ، وَلَا ذُو عَهْدٍ فِي عَهْدِهِ» ^(٤) يَعْنِي بِكَافِرٍ حَرْبِيٍّ لِلْإِجْمَاعِ عَلَى قَتْلِهِ بِغَيْرِ الْحَرْبِيِّ.

فَقَالَ الْحَنْفِيُّ: «يَقْدَرُ» الْحَرْبِيُّ فِي الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ لَوْجُوبِ الْإِشْرَاقِ بَيْنَ الْمَعْطُوفَيْنِ فِي صِفَةِ الْحُكْمِ. فَلَا يُنَافِي مَا قَالَ بِهِ مَنْ قَتَلَ الْمُسْلِمَ بِالذِّمِّيِّ ^(٥).

وَمِثَالُ الْأَوَّلِ: أَنْ يُقَالَ: «لَا يُقْتَلُ الذِّمِّيُّ بِكَافِرٍ، وَلَا الْمُسْلِمُ بِكَافِرٍ» فَالْمَرَادُ بِالْكَافِرِ الْأَوَّلِ الْحَرْبِيِّ.

فَيَقُولُ «الْحَنْفِيُّ»: وَالْمَرَادُ بِالْكَافِرِ الثَّانِي الْحَرْبِيُّ أَيْضاً لَوْجُوبِ الْإِشْرَاقِ الْمَذْكُورِ.

وَقَدْ تَقَدَّمَ ^(٦) التَّمَثِيلُ بِالْحَدِيثِ لِمَسْأَلَةٍ: «أَنَّ الْعَطْفَ عَلَى الْعَامِّ لَا يَقْتَضِي الْعُمُومَ فِي الْمَعْطُوفِ عَلَى الْأَصَحِّ».

= الْمَحْصُولُ: ٨١/٣ - ٨٣، شَرْحُ الْكَوْكَبِ: ٣٧١/٣ - ٣٧٣).

(١) أَيُّ وَعَكْسُهُ (وَهُوَ: الْعَطْفُ عَلَى الْعَامِّ لَا يُفِيدُ الْعُمُومَ) الْمَشْهُورُ بِالْخِلَافِ بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْحَنْفِيَّةِ. (الْبَنَانِيُّ: ٤٨/٢).

(٢) قَالَهُ الْمَالِكِيَّةُ وَالشَّافِعِيَّةُ وَالْحَنَابِلَةُ. (مَخْتَصَرُ ابْنِ الْحَاجِبِ: ١٢٠/٢، شَرْحُ التَّنْقِيحِ، ص: ٢٢٢، نِهَايَةُ السُّوْلِ: ٥٤٥/١، التَّشْنِيفُ: ٣٩١/١، شَرْحُ الْكَوْكَبِ: ٢٦٢/٣).

(٣) قَالَهُ الْحَنْفِيَّةُ. (الْتِيسِيرُ: ٢٦١/١).

(٤) سَبَقَ تَخْرِيجُهُ فِي «الْعَطْفِ عَلَى الْعَامِّ لَا يُفِيدُ الْعُمُومَ»: ٣٥٤/١.

(٥) اتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ الْمُسْلِمَ وَالذِّمِّيَّ لَا يُقْتَلَانِ بِالْحَرْبِيِّ، وَاخْتَلَفُوا فِي قَتْلِ الْمُسْلِمِ بِالذِّمِّيِّ عَلَى مَذْهَبَيْنِ، الْأَوَّلُ الصَّحِيحُ: لَا يُقْتَلُ، قَالَهُ الْمَالِكِيَّةُ، وَالشَّافِعِيَّةُ، وَالْحَنَابِلَةُ؛ الثَّانِي: يُقْتَلُ، قَالَهُ الْحَنْفِيَّةُ.

(فَتْحُ الْقَدِيرِ: ٢٥٦/٨، شَرْحُ الزَّرْقَانِيِّ: ٢٥١/٤، مَغْنِي الْمَحْتَاجِ: ٢٤/٤، الْمَغْنِي: ٦٥٣/٧).

(٦) فِي «الْعَطْفِ عَلَى الْعَامِّ لَا يُفِيدُ الْعُمُومَ»: ٣٥٤/١.

[رُجُوعُ الضَّمِيرِ إِلَى بَعْضِ الْعَامِّ لَا يُخَصِّصُ]

ورُجُوعُ الضَّمِيرِ إِلَى الْبَعْضِ ؛

[مَذْهَبُ الرَّائِي لَا يُخَصِّصُ]

وَمَذْهَبُ الرَّائِي وَلَوْ صَحَابِيًّا ؛

[رُجُوعُ الضَّمِيرِ إِلَى بَعْضِ الْعَامِّ لَا يُخَصِّصُ]

(و) الْأَصَحُّ أَنَّ (رُجُوعَ الضَّمِيرِ إِلَى الْبَعْضِ) أَيُّ بَعْضِ الْعَامِّ لَا يُخَصِّصُهُ^(١).وقيل: «يُخَصِّصُهُ: أَيُّ يَقْصُرُهُ عَلَى ذَلِكَ الْبَعْضِ حَذَرًا مِنْ مُخَالَفَةِ الضَّمِيرِ لِمَرْجِعِهِ»^(٢).
وَأُجِيبَ: بِأَنَّهُ لَا مَحْذُورَ فِي الْمُخَالَفَةِ لِقَرِينَةٍ.مثاله: قوله تعالى ﴿وَالْمُطَلَّاتُ يَرْبِضْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ﴾^(٣) مع قوله بعده ﴿وَيُعَوِّلُهُنَّ أَحَقُّ بِرَيْهِنَّ﴾^(٤)،
فضميرُ «يُعَوِّلُهُنَّ» لـ «الرَّجَعِيَّاتِ»، ويشملُ قوله «وَالْمُطَلَّاتُ» معهنَّ البَوَائِنَ .
وقيل: «لا، وَيُؤْخَذُ حُكْمُ الْبَوَائِنِ مِنْ دَلِيلٍ آخَرَ».

٢١٧

[مَذْهَبُ الرَّائِي لَا يُخَصِّصُ]

(و) الْأَصَحُّ أَنَّ (مَذْهَبَ الرَّائِي) لِلْعَامِّ بِخِلَافِهِ لَا يُخَصِّصُهُ (وَلَوْ) كَانَ (صَحَابِيًّا)^(٥).وقيل: «يُخَصِّصُهُ مُطْلَقًا»^(٦).وقيل: «إِنْ كَانَ صَحَابِيًّا»^(٧).

وقيل: «إِنَّ مَذْهَبَ الصَّحَابِيِّ غَيْرَ الرَّائِي لِلْعَامِّ بِخِلَافِهِ يُخَصِّصُهُ أَيْضًا، أَيُّ يَقْصُرُهُ عَلَى مَا

(١) قاله المالكية والشافعية والحنابلة وكثيرٌ من الحنفية. (الإحكام: ٥٣٥/٢، مختصر ابن

الحاجب، ص: ٢٣٠، شرح التنقيح، ص: ٢١٨، التشنيف: ٣٩١/١، شرح الكوكب: ٣٨٩/٣).

(٢) قاله الحنفية. (التبشير: ٣٢٠/١، الفواتح: ٦١١/١).

(٣) سورة البقرة، الآية: ٢٢٨.

(٤) سورة البقرة، الآية: ٢٢٨.

(٥) قاله المالكية والشافعية. (العقد، ص: ٧٣٣، الإحكام للباقي، ص: ١٧٦، مختصر ابن الحاجب، ص:

٢٣٠، المستصفى: ١٥٧/٢، المحصول: ١٢٦/٣، الإحكام: ٥٣٣/٢، رفع الحاجب: ٣٤٢/٣).

(٦) قاله بعض الأصوليين. (التشنيف: ٣٩٢/١).

(٧) قاله الحنفية والحنابلة. (الفواتح: ٦٠٨/١، شرح الكوكب: ٣٧٥/٣).

عَدَا مَحَلِّ الْمُخَالَفَةِ، لِأَنَّهَا إِنَّمَا تَصُدَّرُ عَنْ دَلِيلٍ»^(١).

قلنا: فِي ظَنِّ الْمُخَالَفِ، لَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، وَلَيْسَ لغيرِهِ اتِّبَاعُهُ، لِأَنَّ الْمُجْتَهِدَ لَا يُقَلَّدُ مُجْتَهِدًا كَمَا سَيَأْتِي^(٢).

مثاله: حَدِيثُ الْبُخَارِيِّ مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ عَبَّاسٍ: «مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ»^(٣) مَعَ قَوْلِهِ - إِنْ ثَبَتَ عَنْهُ^(٤) - : «إِنَّ الْمُرْتَدَّةَ لَا تُقْتَلُ»^(٥).

وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ كَانَ يَرَى أَنَّ «مَنْ» الشَّرْطِيَّةَ لَا تُنَاوِلُ الْمُؤَنَّثَ، كَمَا هُوَ قَوْلٌ تَقَدَّمَ^(٦).

(١) وَلَمْ يُذَكَّرْ هَذَا الْقَوْلُ فِي الْمَحْصُولِ: ١٢٦/٣، الْإِحْكَامُ: ٥٣٣/٢، الْفَوَاتِحُ: ٦٠٨/١، مُخْتَصَرُ ابْنِ الْحَاجِبِ، ص: ٢٣٠، التَّشْنِيفُ: ٣٩٢/١، شَرْحُ الْكُوكَبِ: ٣٧٥/٣، شَرْحُ التَّنْقِيحِ، ص: ٢١٩.

(٢) فِي كِتَابِ «الْإِجْتِهَادِ».

(٣) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي اسْتِثْنَاءِ الْمُرْتَدِّينَ وَالْمُعَانِدِينَ وَقَتْلِهِمْ، بَابُ حُكْمِ الْمُرْتَدِّ وَالْمُرْتَدَّةِ وَاسْتِثْنَائِهِمْ (٦٠٢٢)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي الْحُدُودِ، بَابُ الْحُكْمِ فِيْمَنْ ارْتَدَّ (٤٣٥١)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي الْحُدُودِ، بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمُرْتَدِّ (١٤٥٨)، وَالنَّسَائِيُّ فِي تَحْرِيمِ الدَّمِ، بَابُ الْحُكْمِ فِي الْمُرْتَدِّ (١٠٥/٧)، وَابْنُ مَاجَهٍ فِي الْحُدُودِ، بَابُ الْمُرْتَدِّ عَنْ دِينِهِ (٢٥٣٥).

(٤) قَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي الْأَمِّ (كِتَابُ الْحُدُودِ، خِلَافُ بَعْضِ النَّاسِ فِي الْمُرْتَدِّ وَالْمُرْتَدَّةِ، ٧/٤١٧): «وَخَالَفْنَا بَعْضَ النَّاسِ فِي غَيْرِ مَا خَالَفْنَا فِيهِ بَعْضُ أَصْحَابِنَا مِنَ الْمُرْتَدِّ وَالْمُرْتَدَّةِ، فَقَالَ: إِذَا ارْتَدَّتِ الْحُرَّةُ عَنِ الْإِسْلَامِ حُبِسَتْ وَلَمْ تُقْتَلْ، وَكَانَتْ حُجَّتُهُ مَا رَوَاهُ عَنْ عَاصِمٍ عَنْ أَبِي رَزِينٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَحِمَهُمَا اللَّهُ فِي الْمَرْأَةِ الْمُرْتَدَّةِ: «تَحْبَسُ وَلَا تُقْتَلُ».

وَكُلَّمَنِي بَعْضُ مَنْ يَذْهَبُ هَذَا الْمَذْهَبَ وَبَحْضَرْتَنَا جَمَاعَةً مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ، فَسَأَلْنَاهُمْ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ، فَمَا عَلِمْتُ وَاحِدًا مِنْهُمْ سَكَتَ عَنْ أَنْ قَالَ: «هَذَا خَطَأٌ، وَالَّذِي رَوَى هَذَا لَيْسَ مِنْ مَنْ يَثْبُتُ أَهْلُ الْعِلْمِ حَدِيثُهُ». فَقُلْتُ لَهُ: قَدْ سَمِعْتُ مَا قَالَ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ لَا شَكَّ فِي عِلْمِهِمْ بِحَدِيثِكَ».

(٥) رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ فِي الْحُدُودِ (٣١٨٦، ٣١٨٧، ٩٢/٣) مِنْ قَوْلِهِ، وَرَوَاهُ بِطَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ الْجَزْرِيِّ عَنْ عَفَانَ عَنْ شُعْبَةَ... عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مَرْفُوعًا، وَلَيْسَ بِشَيْءٍ، عَبْدِ اللَّهِ الْجَزْرِيُّ كَذَابٌ كَانَ يَضَعُ الْحَدِيثَ عَلَى عَفَانَ وَغَيْرِهِ، وَلَمْ يَرْوِهِ شُعْبَةُ. (سَنَنِ الطَّارِقُطْنِيِّ: ٩٢/٣، الْمَنَارُ الْمَنِيفُ، ص: ١٣٥، نَقْلُ الْمَنْقُولِ، ص: ١٢٦، كَشَفُ الْخَفَاءِ: ٥٦٨/٢). أَمَّا الْحُكْمُ الْفَقْهِيُّ: اتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى قَتْلِ الْبَالِغِ الْعَاقِلِ إِذَا ارْتَدَّ عَنْ دِينِهِ - وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ - وَلَمْ يَرْجِعْ، وَاخْتَلَفُوا فِي قَتْلِ الْمَرْأَةِ الْبَالِغَةِ الْعَاقِلَةِ إِذَا ارْتَدَّتْ عَلَى مَذْهَبَيْنِ: الْأَوَّلُ الصَّحِيحُ: تُقْتَلُ، قَالَهُ الْمَالِكِيَّةُ، وَالشَّافِعِيَّةُ، وَالْحَنَابِلَةُ. الثَّانِي: لَا تُقْتَلُ، قَالَهُ الْحَنْفِيَّةُ.

(فَتْحُ الْقَدِيرِ: ٣١١/٥، الشَّرْحُ الْكَبِيرُ: ٢٨٦/٦، تَحْفَةُ الْمُحْتَاجِ: ٣٨٦/١١، الْمَغْنِي: ١٠١/١٢).

(٦) أَيْ قَوْلٌ ضَعِيفٌ تَقَدَّمَ فِي «مَنْ تَشْمَلُ النِّسَاءُ»، بِخِلَافِ جَمْعِ الْمَذْكَرِ السَّالِمِ: ٣٥٩/١.

[ذَكَرَ بَعْضُ أَفْرَادِ الْعَامِّ لَا يُخَصَّصُ]

وَذَكَرَ بَعْضُ أَفْرَادِ الْعَامِّ لَا يُخَصَّصُ .

[ذَكَرَ بَعْضُ أَفْرَادِ الْعَامِّ لَا يُخَصَّصُ]

(و) الْأَصَحُّ أَنَّ (ذَكَرَ بَعْضُ أَفْرَادِ الْعَامِّ) بِحُكْمِ الْعَامِّ (لَا يُخَصَّصُ) الْعَامُّ^(١) .وقيل : « يُخَصَّصُهُ ، أي يقصره على ذلك البعض بمفهوميته ، إذ لا فائدة لذكره إلا ذلك »^(٢) .

قلنا : مفهوم « اللَّقَبِ » ليس بحجة ، وفائدة ذكر البعض نفى احتمال تخصيصه من العام .

مثاله : حديث الترمذي وغيره « أَيْمًا إِهَابٍ دُبْعٌ فَقَدْ طَهَّرَ »^(٣) مع حديث مسلم « أَنَّهُ ﷺ مَرَّ بِشَاةٍ مَيْتَةٍ ، فَقَالَ : هَلَّا أَخَذْتُمْ إِهَابَهَا ، فَدَبَّغْتُمُوهُ ، فَانْتَفَعْتُمْ بِهِ ؟ فَقَالُوا : إِنَّهَا مَيْتَةٌ . فَقَالَ : إِنَّمَا حَرُمَ أَكْلُهَا »^(٤) .وروى مسلم^(٥) الأول بلفظ : « إِذَا دُبِعَ الْإِهَابُ فَقَدْ طَهَّرَ » ، والبخاري الثاني بلفظ : « هَلَّا اسْتَمْتَعْتُمْ بِإِهَابِهَا... الْخ »^(٦) ، ولمسلم نحوه .

٢١٨

(١) قاله الجماهير من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة .

(٢) التيسير : ٣١٩/١ ، الفواتح : ٦١٠/١ ، شرح التنقيح ، ص : ٢١٩ ، المحصول : ١٢٩/٣ ، الإحكام : ٢/٢ .

٥٣٤ ، نهاية السؤل : ٥٤٣/١ ، التشنيف : ٣٩٣/١ ، شرح الكوكب : ٣٨٦/٣ .

(٢) قاله أبو ثور من أصحاب الشافعي . (المحصول : ١٢٩/٣ ، الإحكام : ٥٣٤/٢) .

(٣) رواه أبو داود في اللباس ، باب في أهاب الميتة (٤١٢٣) ، والترمذي في اللباس ، باب ما جاء في

جلود الميتة إذا دُبغت (١٧٢٨) ، وقال : « حسن صحيح » ، والنسائي في الفرع والعتيرة ، باب جلود

الميتة (٤٢٥٢) ، وابن ماجه في اللباس ، باب لبس جلود الميتة إذا دُبغت (٣٦١٠) .

(٤) رواه مسلم في الحيض ، باب طهارة جلود الميتة بالدباغ (٨٠٤) ، وأبو داود في اللباس ، باب في

أهـب الميتة (٤١٢٠) ، والترمذي في اللباس ، باب ما جاء في جلود الميتة... (١٧٢٩) ، والنسائي في

الفرع والعتيرة ، باب جلود الميتة (٤٢٤٦) ، وابن ماجه في اللباس ، باب لبس جلود الميتة... (٣٦١٠) .

(٥) رواه مسلم في الحيض ، باب طهارة جلود الميتة بالدباغ (٨١٠) .

(٦) رواه البخاري في البيوع ، باب جلود الميتة قبل أن تُدبغ (١٢٢١) .

[العادة المقررة، أو المجمع عليها تُخصَّصُ]

وأنَّ العادة بترك بعض المأمور تُخصَّصُ إن أقرَّها النَّبِيُّ ﷺ ، أو الإجماعُ ؛

[العادة بتناول بعض العام لا يُخصَّصُ]

وأنَّ العام لا يُقصرُ على المعتاد، ولا على ما وراءه، بل تُطرحُ له العادة السابقة؛

[العادة المقررة، أو المجمع عليها تُخصَّصُ]

(و) الأصح (أنَّ العادة بترك بعض المأمور) به، أو بفعل بعض المنهي عنه بصيغة العام (تُخصَّصُ) العام أي تقصره على ما عدا المَثْرُوكِ أو المَفْعُولِ (إن أقرَّها النَّبِيُّ ﷺ) بأن كانت في زمانه وعلم بها ولم يُنكرها، (أو الإجماع) بأن فعلها الناس من غير إنكارٍ عليهم، والمُخصَّصُ في الحقيقة التقرير أو الإجماعُ الفعلي . بخلاف ما ليست كذلك، كأن لم تكن في زمانه عليه الصلاة والسلام، أو لم يُجمِعُوا عليها، لأنَّ فعل الناس ليس بحجة في الشرع .

وهذا توسُّطُ للإمام الرازي^(١) ومن تبعه بين إطلاق بعضهم التخصيص نظراً إلى أنها إجماعٌ فعلي^(٢)، وبعضهم عدمه نظراً إلى أنَّ فعل الناس ليس بحجة^(٣).

[العادة بتناول بعض العام لا يُخصَّصُ]

(و) الأصح (أنَّ العام لا يُقصرُ على المعتاد، ولا على ما وراءه) أي وراء المعتاد. (بل تُطرحُ له) أي للعام في الثاني (العادة السابقة) عليه، فيجري على عموميه في القسمين^(٤).
وقيل: «يُقصرُ على ما ذُكِرَ»^(٥).

الأول: كما لو كان عادتهم تناول البرِّ، ثمَّ نهي عن بيع الطعامِ بجنسه متفاضلاً. فقيل: يُقصرُ «الطعام» على البرِّ المعتاد.

(١) المحصول: ١٣١/٣ .

(٢) كالبيضاوي في المنهاج (٥٣٣/١) والمصنف هنا، والزرکشي في التنبيه (٣٩٤/١) .

(٣) قاله الحنفية والمالكية. (الفواتح: ٥٨٤/١، التيسير: ٣١٧/١) .

(٤) قاله الحنابلة. (شرح الكوكب: ٣٨٧/٣) .

(٥) قاله المالكية والشافعية والحنابلة. (مختصر ابن الحاجب، ص: ٢٣١، الإحكام: ٥٣٤/٢، رفع

الحاجب: ٣٤٥/٣، التنبيه: ٣٩٤/١، شرح الكوكب: ٣٩/٣) .

(٦) قاله الحنفية. (التيسير: ٣١٧/١، الفواتح: ٥٨٤/١) .

[حِكَايَةُ الْحَالِ لَا تَعُمُّ]

وَأَنَّ نَحْوَ « قَضَى بِالشُّفْعَةِ لِلجَارِ » لَا يَعُمُّ وَفَاقًا لِلْأَكْثَرِ .

والثاني : كما لو كان عَادَتُهُمْ بَيْعُ الْبُرِّ بِالْبُرِّ مُتَفَاضِلًا ، ثُمَّ نَهَى عَنْ بَيْعِ الطَّعَامِ بِجِنْسِهِ مُتَفَاضِلًا ، فَقِيلَ : يَقْصُرُ الطَّعَامُ عَلَى غَيْرِ الْبُرِّ الْمُعْتَادِ .

وَالْأَصَحُّ : لَا ، فِيهِمَا .

[حِكَايَةُ الْحَالِ لَا تَعُمُّ]

(و) الْأَصَحُّ (أَنَّ نَحْوَ) قَوْلِ الصَّحَابِيِّ : « أَنَّهُ ﷺ (قَضَى بِالشُّفْعَةِ لِلجَارِ) » ، قَالَ الْمُصَنِّفُ كَغَيْرِهِ ^(١) مِنَ الْمُحَدِّثِينَ : « هُوَ لَفْظٌ لَا يُعْرَفُ ، وَيَقْرُبُ مِنْهُ مَا رَوَاهُ النَّسَائِيُّ عَنْ الْحَسَنِ قَالَ : « قَضَى النَّبِيُّ ﷺ بِالْجَوَارِ » ^(٢) ، وَهُوَ مُرْسَلٌ ^(٣) ، (لَا يَعُمُّ) كُلُّ جَارٍ وَنَحْوِهِ (وَفَاقًا لِلْأَكْثَرِ) ^(٤) .

وَقِيلَ : « يَعُمُّ ذَلِكَ ، لِأَنَّ قَائِلَهُ عَدْلٌ عَارِفٌ بِاللُّغَةِ وَالْمَعْنَى ، فَلَوْ لَا ظَهَرُ عُمُومِ الْحُكْمِ مِمَّا صَدَّرَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ لَمْ يَأْتِ هُوَ فِي الْحِكَايَةِ لَهُ بِلَفْظِ عَامٍ كَالْجَارِ » ^(٥) .

(١) كَالْحَافِظِ ابْنِ كَثِيرٍ ، حَيْثُ قَالَ فِي تُحْفَةِ الطَّالِبِ (ص : ٢٧٨) : « فَلَمْ أَرْ هَذَا اللَّفْظَ فِي شَيْءٍ مِنْ كُتُبِ السَّنَةِ » .

(٢) رَوَاهُ النَّسَائِيُّ فِي الْبَيْعِ ، بَابُ ذِكْرِ الشُّفْعَةِ (٣٢١/٧) بِلَفْظِ « قَضَى النَّبِيُّ ﷺ بِالشُّفْعَةِ وَالْجَوَارِ » ، وَابْنُ بَيْهَقٍ فِي السَّنَنِ (١٠٦/١١) ، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ (١٩٣/٧) ، كُلُّهُمَا عَنْ الْحَسَنِ عَنْ سَمُرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مَرْفُوعًا . وَكَذَا رَوَاهُ أَحْمَدُ (٧٨٩) عَنْ رَجُلٍ عَنْ عَلِيٍّ وَابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا .

اِخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي سَمَاعِ الْحَسَنِ مِنْ سَمُرَةَ غَيْرَ حَدِيثِ الْعَقِيْقَةِ عَلَى مَذْهَبَيْنِ : الْأَوَّلُ : أَنَّهُ سَمِعَ مِنْهُ ، قَالَ التِّرْمِذِيُّ فِي السَّنَنِ (١٩٦/٥) : « سَمِعْتُ الْحَسَنَ مِنْ سَمُرَةَ صَحِيحٌ ، هَكَذَا قَالَ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ وَغَيْرُهُ » ؛ الثَّانِي : أَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ ، إِنَّمَا هُوَ كِتَابٌ ، عَزَاهُ الْمُنْذَرِيُّ (تُحْفَةُ الْأَحْوَذِيِّ : ٥٠٨/٤) ، وَابْنُ بَيْهَقٍ (٣٥/٨) إِلَى الْأَكْثَرِ ، وَابْتِغَاءً عَلَى الثَّانِي قَالَ الْمُصَنِّفُ : « وَهُوَ مُرْسَلٌ » ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(٣) رَفَعَ الْحَاجِبُ لِلْمُصَنِّفِ : ١٧٢/٣ .

(٤) قَالَهُ الشَّافِعِيَّةُ . وَالْمُصَنِّفُ تَابَعَ فِي الْعَزْوِ لِلْأَكْثَرِ لِلْأَمْدِيِّ ، وَاكْتَفَى فِي شَرْحِ الْمَخْتَصَرِ عَلَى عَزْوِهِ إِلَى الشَّافِعِيَّةِ . (الْمَحْصُولُ : ٣٩٣/٢ ، الْإِحْكَامُ : ٤٦٤/٢ ، نِهَايَةُ السُّؤْلِ : ٤٦٧/١ ، رَفَعَ الْحَاجِبُ : ٣/١٧٢ ، غَايَةُ الْوَصُولِ ، ص : ٨٠) .

(٥) قَالَهُ الْحَنْفِيَّةُ ، وَالْمَالِكِيَّةُ ، وَالْحَنَابِلَةُ . (الْفَوَاتِحُ : ٤٦٥/١ ، التَّيْسِيرُ : ٢٩/١ ، مَخْتَصَرُ ابْنِ الْحَاجِبِ ، ص : ١٩٨ ، شَرْحُ الْكَوْكَبِ : ٢٣١/٣) .

اتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ إِلَّا أَبَا بَكْرَ الْأَصَمَّ عَلَى ثُبُوتِ الشُّفْعَةِ لِلشَّرِيكِ فِيمَا يَقْبَلُ الْقِسْمَةَ ، وَلَكِنْهُمْ اِخْتَلَفُوا فِي ثُبُوتِهَا لِلجَارِ عَلَى مَذْهَبَيْنِ : الْأَوَّلُ : لَا تَثْبُتُ ، قَالَهُ الْمَالِكِيَّةُ وَالشَّافِعِيَّةُ وَالْحَنَابِلَةُ . الثَّانِي : تَثْبُتُ ، قَالَهُ =

مسألة: [جواب السائل]

جواب السائل غير المستقل دونه تابع للسؤال في عموميه .

قلنا: ظهور عموم الحكم بحسب ظنه، ولا يلزمنا اتباعه في ذلك .

ونحو «قضى الخ» قول أبي هريرة رضي الله عنه: «أن النبي ﷺ نهى عن بيع الغرر» رواه مسلم^(١) .
ف قيل: يعم كل غرر^(٢) .

(مسألة: [جواب السائل])

جواب السائل غير المستقل دونه أي دون السؤال (تابع للسؤال في عموميه) وخصوصه^(٣) .

العموم: كحديث الترمذي وغيره: «أن النبي ﷺ سئل عن بيع الرطب بالتمر؟ فقال: أينقص الرطب إذا ييس؟ قالوا: نعم، قال: فلا إذن»^(٤) . فيعم كل بيع للرطب بالتمر .

والخصوص: كما لو قال للنبي ﷺ قائل: توشأ من ماء البحر، فقال: يُجزئك، فلا يعم

غيره .

= الحنفية. (الهدية: ١٧٢/٤، الشرح الكبير: ٤٧٣/٣، مغني المحتاج: ٤٠٢/٢، الروض المربع، ص: ٣٦٨، نيل الأوطار: ٣٣١/٥).

(١) رواه مسلم في البيوع، باب بطلان بيع الحصاة... (٣٧٨٧)، وأبو داود في البيوع والإجازات، باب بيع الغرر (٣٣٧٦)، والترمذي في البيوع، باب ما جاء في كراهية بيع الغرر (١٢٣٠)، والنسائي في البيوع، باب بيع الحصاة (٤٥٣٠)، وابن ماجه في البيوع، باب النهي عن بيع الحصاة (٢١٩٣).
اتفق العلماء على بطلان البيع الذي فيه غرر فاحش كبيع الأجنة في البطون، كما اتفقوا على صحة البيع الذي فيه غرر حقيق كبيع الجبة المحشوة، ولكنهم اختلفوا في بعض البيوع كبيع العين الغائبة لاختلاف نظرهم، فبعضهم يرى أن الغرر حقيق يصح البيع، والآخر يرى أن الغرر فاحش فيبطل البيع. (شرح مسلم للنووي: ٣٩٦/١٠).

(٢) قاله الحنفية، والمالكية، والحنابلة .

(التيسير: ٢٤٩/١، مختصر ابن الحاجب، ص: ١٩٨، شرح الكوكب: ٢٣١/٣).

(٣) أي وفاقاً. (التيسير: ٢٦٣/١، الفواتح: ٤٥٥/١، مختصر ابن الحاجب، ص: ١٩٠).

(٤) رواه أبو داود في البيوع، باب في التمر بالتمر (٢٩١٥)، والترمذي - واللفظ له - في البيوع، باب ما جاء في النهي عن المحاقلة والمزابنة (١١٤٦)، وقال: «حسن صحيح»، والنسائي في البيوع، باب شراء التمر بالرطب (٤٤٦٩)، وابن ماجه في التجارات، باب بيع الرطب بالتمر (٢٢٥٥).

والمستقلُّ الأخصُّ جائزٌ إذا أمكنت معرفة المسكوتِ؛ والمساوي واضحٌ؛ والعامُّ على سببٍ خاصٍ مُعتبرٍ عموماً عند الأكثرِ

(والمستقلُّ) ^(١) دون السؤال (الأخصُّ) منه (جائزٌ إذا أمكنت معرفة المسكوتِ) منه كأن يقول النبي ﷺ: «مَنْ جَامَعَ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ فَعَلِيهِ كَفَارَةٌ كَالْمُظَاهِرِ»، في جواب: مَنْ أَفْطَرَ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ مَا ذَا عَلَيْهِ؟ فيَقْهَمُ من قوله: «جَامَعَ» أَنَّ الْإِفْطَارَ بِغَيْرِ الْجَمَاعِ لَا كَفَارَةَ فِيهِ. فإذا لَمْ تُمَكِّنْ مَعْرِفَةَ الْمَسْكُوتِ مِنَ الْجَوَابِ فَلَا يَجُوزُ لِتَأْخِيرِ الْبَيَانِ عَنْ وَقْتِ الْحَاجَةِ.

(والمساوي واضحٌ) كأن يقال: «مَنْ جَامَعَ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ فَعَلِيهِ كَفَارَةٌ كَالْمُظَاهِرِ» في جواب: مَا عَلَى مَنْ جَامَعَ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ؟

وكان يقال لِمَنْ قَالَ: جَامَعْتُ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ مَا ذَا عَلَيَّ؟: «عَلَيْكَ كَفَارَةٌ كَالْمُظَاهِرِ». والأعمُّ ذَكَرَهُ فِي قَوْلِهِ: (والعامُّ) الواردُ (على سببٍ خاصٍ) فِي سَوَالٍ أَوْ غَيْرِهِ (مُعتبرٍ) عموماً عِنْدَ الْأَكْثَرِ (نظراً لظاهر اللفظ). وقيل: «هو مقصورٌ على السببِ لوروده فيه».

مثاله: حديثُ الترمذي وغيره عن أبي سعيد ^(٢) الخدري «قيل: يا رسول الله، أَتَنَوَّضًا مِنْ بَثْرِ بُضَاعَةٍ، وَهِيَ بَثْرٌ يُلْقَى فِيهَا الْحَيْضُ وَلُحُومُ الْكِلَابِ وَالتَّنِينُ؟ فَقَالَ ﷺ: إِنَّ الْمَاءَ طَهُورٌ، لَا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ» ^(٣) أَيِ مِمَّا ذُكِرَ، وَغَيْرِهِ.

- (١) الجوابُ المستقلُّ إِنْ كَانَ أَخْصَ مِنَ السَّوَالِ فَلَا يَجُوزُ تَعْدِيَةُ حُكْمِهِ إِلَى غَيْرِهِ وَفَاقًا. وَإِنْ كَانَ مُسَاوِيًا لِلسَّوَالِ فِي عَمُومِيهِ أَوْ خُصُوصِيهِ تَابَعَ الْجَوَابُ السَّوَالُ وَفَاقًا أَيْضًا.
- وإِنْ كَانَ أَعَمُّ مِنَ السَّوَالِ اخْتَلَفُوا فِيهِ، فَقَالَ الْجَمَاهِيرُ: هُوَ عَلَى عَمُومِيهِ؛ وَقَالَ أَبُو ثَوْرٍ، وَالْمُزْنِي، وَالْقَفَالُ: هُوَ مُقْصُورٌ عَلَى السَّبَبِ. (التيسير: ٢٦٤/١، الإحكام: ٤٤٨/٢، الفوائد: ٤٥٥/١، مختصر ابن الحاجب، ص: ١٩٠، التشنيف: ٣٩٧/١، شرح الكوكب: ١٧٤/٣).
- (٢) وأبو سعيد: هو سعد بن مالك بن سنان أبو سعيد الأنصاري الخزرجي الخدري، استُصْغِرَ يَوْمَ أُحُدٍ، وَاسْتُشْهِدَ أَبُوهُ فِي أُحُدٍ، غَزَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ثَنِي عَشَرَ غَزْوَةً، كَانَ مِنْ فَقَهَاءِ الصَّحَابَةِ وَفَضْلَائِهِمُ الْبَارِعِينَ، بَايَعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى أَنْ لَا تَأْخُذَهُ فِي اللَّهِ لَوْمَةٌ لَائِمٌ، رُويَ لَهُ أَلْفُ حَدِيثٍ، تَوَفِيَ بِالْمَدِينَةِ سَنَةَ ٦٤ هـ، وَدُفِنَ بِالْبَقِيعِ. (التهذيب للنووي: ٥١٨/٢).
- (٣) رواه الترمذي في الطهارة، باب ما جاء أَنَّ الْمَاءَ لَا يَنْجِسُهُ شَيْءٌ (٦١)، وقال: «حسن»، وأبو داود في الطهارة، باب ما جاء فِي بَثْرِ بُضَاعَةٍ (٦١)، والنسائي في المياه، باب ذكر بثر بضاعة (٣٢٤). وصححه أحمد وابن معين وغيرهما. (التلخي الحبير: ١٨/١، تحفة الأحوذِي: ١٨١/١).

فإن كانت قرينة التعميم فأجدر .

وقيل : «مما ذكر، وهو ساكت عن غيره» .

(فإن كانت) أي وجدت (قرينة التعميم فأجدر) أي أولى باعتبار العموم مما لو لم تكن .

مثاله: قوله تعالى ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾^(١)، وسبب نزوله^(٢) - على ما قيل - رجل سرق رداء صفوان^(٣)، فذكر «السارقة» قرينة على أنه لم يرد بـ «السارق» ذلك الرجل^(٢٢١) فقط .

وقوله تعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ بِأَمْرِكُمْ أَنْ تُوَدُّوا الْأَمْنَتَ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾^(٤)، نزل كما قال المسفرون في شأن مفتاح الكعبة لما أخذه علي^{عليه السلام} من عثمان بن طلحة^(٥) قهراً بأمر النبي^{صلى الله عليه وآله وسلم} يوم الفتح ليصلي فيها، فصلّى فيها ركعتين، وخرج، فسأله العباس^(٦) مفتاح ليضمّ السدانة إلى السقاية، فنزلت الآية، فردّه علي^{عليه السلام} لعثمان بلطف بأمر النبي^{صلى الله عليه وآله وسلم} له بذلك، فتعجب عثمان من ذلك، فقرأ له علي^{عليه السلام} الآية، فجاء إلى النبي^{صلى الله عليه وآله وسلم}، فأسلم^(٧)، فذكر «الأمانات» بالجمع قرينة على إرادة العموم.

(١) سورة المائدة، الآية: ٣٨ .

(٢) ذكره الحافظ ابن حجر في الفتح: ١٠٨/١٢ .

(٣) وصفوان: هو صفوان بن أمية بن خلف القرشي الجمحي المكي، أسلم بعد أن شهد حينئذ مع النبي^{صلى الله عليه وآله وسلم} كافراً، وكان من المؤلفة ثم حسن إسلامه، وشهد اليرموك، توفي^{صلى الله عليه وآله وسلم} سنة ٣٦هـ على الأصح. (التهذيب للنووي: ٢٣٧/١) .

(٤) سورة النساء، الآية: ٥٨ .

(٥) عثمان بن طلحة: هو عثمان بن طلحة بن أبي طلحة العبدري، أسلم مع الخالد في هدنة الحديبية، شهد فتح مكة، دفع رسول الله^{صلى الله عليه وآله وسلم} مفتاح الكعبة إليه والي ابن عمه شيبه بن عثمان، توفي^{صلى الله عليه وآله وسلم} بمكة سنة ٤٢هـ على الأصح. (التهذيب للنووي: ٢٩٦/١) .

(٦) والعباس: هو العباس بن عبد المطلب عم رسول الله^{صلى الله عليه وآله وسلم} وكان أسن منه بسنتين، كان رثياً جليلاً في القريش قبل الإسلام، وكان إليه عمارة المسجد الحرام والسقاية، خرج إلى البدر مكرهاً، وأسير، وفدى نفسه وابني عمه: عقيلاً ونوفلاً، أسلم عقبه، شهد الحنين، وثبت حين انهزم الناس، كان رسول الله^{صلى الله عليه وآله وسلم} يكرمه ويعظمه، وكان وصولاً لأرحامه، ذا رأي وعقل، جواداً، توفي^{صلى الله عليه وآله وسلم} سنة ٣٢هـ. (التهذيب للنووي: ٢٤٤/١) .

(٧) لباب النقول للسيوطي، ص: ١٢٧ .

[العبرة بعموم اللفظ، لا بخصوص السبب]

وصورة السبب قطعية الدخول عند الأكثر، فلا تُخصَّص بالاجتهاد. وقال الشيخ ..

[العبرة بعموم اللفظ، لا بخصوص السبب]

(وصورة السبب) التي ورد عليها العام (قطعية الدخول) فيه (عند الأكثر) من العلماء لوروده فيها، (فلا تُخصَّص) منه (بالاجتهاد)^(١).

وقال الشيخ الإمام والد المصنف كغيره: «هي (ظنية) كغيرها، فيجوز إخراجها منه بالاجتهاد كما لزم من قول أبي حنيفة: «إن ولد الأمة المُستفرشة يُلحق سبدها ما لم يُقر به، نظراً إلى أن الأصل في اللحاق الإقرار»^(٢) إخراجها^(٣) من حديث الصحيحين وغيرهما: «الولد للفراش» الوارد في ابن أمة زَمْعَة^(٤) المختصم فيه عبد بن زَمْعَة^(٥) وسعد بن أبي وقاص^(٦)، وقد قال ﷺ: «هُوَ لَكَ يَا عَبْدُ بَن زَمْعَة»^(٧)، وفي رواية أبي داود «هُوَ أَخُوكَ يَا عَبْدُ».

(١) قاله الحنفية، والمالكية، والشافعية، والحنابلة. (الفواتح: ٤٥٨/١، التيسير: ٢٦٧/١، مختصر ابن

الحاجب، ص: ١٩٠، الإحكام: ٤٥٠/٢، رفع الحاجب: ١٢٨/٣، التشيف: ٣٩٨/١).

(٢) الفواتح: ٤٥٨/١، التيسير: ٢٦٥/١.

(٣) قوله «إخراجها» فاعل «لزم». (البناني: ٦٠/٢).

قال أمير باد شاه في التيسير (٢٦٥/١): «والتحقيق أن أبا حنيفة لم يُخرج نوع السبب، لأن الأمة ما لم تُصير أم ولدٍ عنده ليست بفراش، فالأمة الموطوءة التي لم يثبت نسبٌ ولدها بغير دعوة السيد ليست بفراش عنده، والإخراج فرع الدخول».

(٤) وابن أمة زَمْعَة: هو عبد الرحمن بن زمعة بن قيس القرشي العامري الصحابي ﷺ، وهو ابن وليدة زمعة، وهو أخو سودة بنت زمعة أم المؤمنين ﷺ. (التهذيب للنووي: ٢٧٦/١).

(٥) وَعَبْدُ بَن زَمْعَة: هو عبد بن زمعة بن قيس القرشي العامري الصحابي ﷺ، أمه عاتكة بنت الأحنف، وهو أخو سودة أم المؤمنين لأبيها، وكان شريفاً من سادات الصحابة. (التهذيب للنووي: ٢٨٨/١).

(٦) وسعد بن أبي وقاص: هو سعد بن مالك بن وهب، أبو إسحاق، أحد العشرة المبشرين بالجنة، وأحد أصحاب الشورى الستة، أسلم قديماً بعد أربعة وهو ابن سبع عشرة سنة، وهو أول من رمى سهماً في الإسلام في سبيل الله، شهد مع النبي ﷺ المشاهد كلها، وكان مُجَاب الدعوة، وكان يُسمَّى فارس الإسلام، قهر الفرس وكسرى، بنى الكوفة وولي العراق، وبالجملَة مناقبه لا تُحصى ﷺ، توفي سنة ٥٥هـ. (التهذيب للنووي: ٢٠٨/١).

(٧) رواه البخاري في الحدود، باب للعهر الحجر (٦٨١٧)، ومسلم في الرضاع، باب الولد للفراش...

(٣٥٩٨)، وأبو داود في الطلاق، باب الولد للفراش (٢٢٧٣)، والترمذي في الرضاع، باب ما جاء =

الإمام: «ظنية». قال: «ويقرب منها خاص في القرآن تلاه في الرسم عام للمناسبة».

(قال) والد المصنف أيضاً: «(ويقرب منها) أي من صورة السبب حتى يكون قطعي الدخول أو ظني (خاص في القرآن تلاه في الرسم) أي رسم القرآن بمعنى: وضعه مواضعه وإن لم يثله في النزول (عام للمناسبة) بين التالي والمتلو كما في قوله تعالى ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِّنَ الْكِتَابِ يُؤْمِنُونَ بِالْجَنَّةِ وَالْطَّغُوتِ﴾»^(١).

فإنه - كما قال أهل التفسير - إشارة إلى كعب بن الأشرف ونحوه من علماء اليهود لما قدموا مكة، وشاهدوا قتلى بدر، حرّضوا المشركين على الأخذ بشأريهم، ومُحاربة النبي ﷺ، فسألوهم: من أهدى سبيلاً محمد وأصحابه أم نحن؟

فقالوا: أنتم، مع علمهم بما في كتابهم من نعت النبي ﷺ المنطبق عليه، وأخذ المواقف^(٢) عليهم: أن لا يكتموا، فكان ذلك أمانة لازمة لهم، ولم يؤدوها حيث قالوا للكفار: أنتم أهدى سبيلاً حسداً للنبي ﷺ^(٣).

وقد تضمنت الآية مع هذا القول التوعّد عليه المُفِيد للأمر بمقابله المشتمل على أداء الأمانة التي هي بيان صفة النبي ﷺ بإفادته أنه الموصوف في كتابهم، وذلك مُناسِب لقوله تعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾^(٤).

٢٢٣

فهذه عام في كل أمانة، وذلك خاص بأمانة هي بيان صفة النبي ﷺ بالطريق السابق، والعام تالي للخاص في الرسم مُتراخ عنه في النزول بست سنين مدة ما بين بدر في رمضان من السنة الثانية والفتح في رمضان من الثامنة.

وإنما قال: «ويقرب منها كذا» لأنه لم يرد العام بسببه بخلافها.

= أن الولد للفراش (١١٥٧)، والنسائي في الطلاق، باب إلحاق الولد بالفراش... (٣٤٨٤)، وابن ماجه في النكاح، باب الولد للفراش وللعاشر الحجر (٢٠٠٤).

(١) سورة النساء، الآية: ٥١، والآية كاملة: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِّنَ الْكِتَابِ يُؤْمِنُونَ بِالْجَنَّةِ وَالْطَّغُوتِ وَيَقُولُونَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا هَؤُلَاءِ أَهْدَىٰ مِنَ الَّذِينَ ءَامَنُوا سَبِيلًا ۖ﴾.

(٢) قوله «وأخذ المواقف» مجرور بالعطف على قوله «من نعت النبي ﷺ». (البناني: ٨٠/٢).

(٣) أبواب النقول للسيوطي، ص: ١٤٩، أسباب النزول لسيابوري، ص: ١١٤.

(٤) سورة النساء، الآية: ٥٨.

مسألة: [تعارضُ العام والخاص]

إن تأخرَ الخاصُّ عن العملِ نَسَخَ العامُّ ، وإلَّا خَصَّصَ . وقيل : «إن تَقَارَنَا تَعَارَضَا في قدرِ الخاصِّ كالتَّصْنِينِ» . وقال الحنفيةُ وإمامُ الحرمين : « العامُّ المُتَأَخِّرُ نَاسِخٌ ، . . . »

(مسألة: [تعارضُ العام والخاص])

إن تأخَّرَ الخاصُّ عن العملِ (بالعامِّ المُعَارِضِ له أي عن وقتِه (نَسَخَ) الخاصُّ (العامِّ) بالنسبةِ لما تَعَارَضَا فيه .

(وإلَّا) بأن تأخَّرَ الخاصُّ عن الخطابِ بالعامِّ دونَ العملِ ، أو تأخَّرَ العامُّ عن الخاصِّ مطلقاً ، أو تَقَارَنَا بأن عَقَبَ أحدهما الآخرَ ، أو جهَلَ تاريخُهما (خَصَّصَ) الخاصُّ العامَّ^(١) .
وقيل : «إن تَقَارَنَا تَعَارَضَا في قدرِ الخاصِّ كالتَّصْنِينِ» أي كالمختلِفَيْنِ بالنصوصيةِ بأن يكونَا خاصَّيْنِ ، فيحتاجُ العملُ بالخاصِّ إلى مُرَجِّحٍ له^(٢) .

قلنا : الخاصُّ أقوى من العامِّ في الدلالةِ على ذلك البعضِ ، لأنه يجوزُ أن لا يُرادَ من العامِّ بخلافِ الخاصِّ فلا حاجةَ إلى مُرَجِّحٍ له .
(وقالت الحنفيةُ وإمامُ الحرمين : « العامُّ المُتَأَخِّرُ » عن الخاصِّ (نَاسِخٌ) له كعكسه بجامعِ التَّأَخُّرِ^(٣) .

قلنا : الفرقُ أن العملَ بالخاصِّ المُتَأَخِّرِ لَا يُلْغِي العامِّ بخلافِ العكسِ ، والخاصُّ أقوى من العامِّ في الدلالةِ ، فوجبَ تقديمُه عليه .

(١) قاله المالكية والشافعية والحنابلة . (مختصر ابن الحاجب : ١٤٢/٢ ، القواطع : ١٩٨/١ ، التشنيف : ٤٠٠/١ ، شرح الكوكب : ٣٨٢/٣) .

(٢) قاله بعض أهل الظاهر ، واختاره القاضي الباقلاني . (القواطع : ١٩٩/١) .

(٣) والحاصل عندهم أربع حالات : الأولى : أن يُجهَلَ التاريخُ ، فلا يُعْلَمُ تأخُّرُ أحدهما عن الآخرِ ، فيثبتُ التعارضُ فيما تناولا ، فيعمدُ إلى الترجيحِ ، فإن لم يمكنَ الترجيحُ التوقفُ .
الثانية : أن يُعْلَمَ التاريخُ ويكونُ أحدهما مُقَارَنًا للآخرِ في التَّزْوِيلِ إن كانا من القرآنِ ، أو الوردِ إن كانا من الحديثِ ، فيُخَصَّصُ الخاصُّ العامِّ .

الثالثة : أن يُعْلَمَ التاريخُ ، ويكونُ الخاصُّ متأخراً في التَّزْوِيلِ أو الوردِ ، فينسخُ الخاصُّ العامِّ في قدرِ ما تناولا .

الرابعة : أن يُعْلَمَ التاريخُ ، ويكونُ العامُّ متأخراً في التَّزْوِيلِ أو الوردِ ، فينسخُ العمُّ الخاصَّ .

(التلويح : ٤١/١ ، الفواتح : ٤٨٥/١ ، أثر الاختلاف للشيخ العلامة الأستاذ الخن ، ص : ٢١٥) .

فَإِنْ جُهِلَ فَالْوَقْفُ، أَوْ التَّسَاقُطُ .

وإن كان عاماً من وجهٍ فالترجيحُ . وقالت الحنفيةُ : « المتأخرُ ناسخٌ » .

قالوا : « (فإن جهل) التاريخُ بينهما (فالوقف) عن العملِ بواحدٍ منهما ، (أو التساقطُ) » ٢٢٤ لهما .

قولانٍ لهما متقاربانِ لاحتمالِ كلٍ منهما عندهم لأن يكونَ منسوخاً باحتمالٍ تقدّمه على الآخرِ .

مثالُ العام : ﴿ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ ﴾ ^(١) ، والخاصُّ أن يقال : « لَا تَقْتُلُوا أَهْلَ الذِّمَّةِ » .

(وإن كان) كلُّ منهما (عاماً من وجهٍ) خاصاً من وجهٍ (فالترجيحُ) بينهما من خارجٍ لاعتادِ لهما تقارناً أو تأخراً أحدهما ^(٢) .

(وقالت الحنفيةُ : « المتأخرُ ناسخٌ ») للمتقدم ^(٣) .

مثالُ ذلك : حديثُ البخاري : « مَنْ بَدَّلَ دِيْنَهُ فَاقْتُلُوهُ » ^(٤) ، وحديثُ الصحيحين : « أَنَّهُ ﷺ نَهَى عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ » ^(٥) .

فالأولُ عامٌّ في الرجالِ والنساءِ ، خاصٌّ بأهلِ الردّةِ ، والثاني خاصٌّ بالنساءِ عامٌّ في الحُرِّياتِ والمُرتدّاتِ .

(١) سورة التوبة، الآية: ٥ .

(٢) قاله المالكية، والشافعية، والحنابلة. (شرح التنقيح، ص: ٩٦، التشنيف: ٤٠١/١، غاية الوصول، ص: ٨١، شرح الكوكب: ٣/٣٨٥) .

(٣) كذا عزاه المصنف للحنفية، وقال الزركشي في التشنيف (٤٠١/١): «وما حكاه [أي المصنف هنا] عن الحنفية من أنَّ المتأخر هو الناسخُ، فهو قياسٌ ما سبق عنهم في التي قبلها، لكن لم أجده صريحاً في هذه المسألة» .

ولذا قال ابنُ النجار في شرح الكوكب (٣/٣٨٥): «وحكي عن الحنفية: المتأخر منهما ناسخٌ» .

(٤) سبق تخريجه في «مذهب الراوي لا يُخصَّصُ»: ٤٠١/١ .

(٥) رواه البخاري في الجهاد والسير، باب قتل النساء في الحرب (٢٧٩٢)، ومسلم في الجهاد، باب تحريم قتل النساء والصبيان في الحرب (٣٢٨٠)، وأبو داود في الجهاد، باب في قتل النساء (٢٢٩٨)، والترمذي في السير، باب ما جاء في النهي عن قتل النساء والصبيان (١٤٩٤)، وابن ماجه في الجهاد، باب الغارة وقتل النساء والصبيان (٢٨٣١) .

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

المطلق والمقيد

المطلق والمقيد

[تعريف المطلق]

المُطْلَق: الدال على الماهية بلا قيد . وزعم الأمدي وابن الحاجب: «دلالته على الوَحْدَةِ الشائعة»، حيث توهُمَا النكرة .

(المطلق والمقيد)

أي هذا مبنيهما (المطلق: الدال على الماهية بلا قيد) من وَحْدَةٍ أو غيرها^(١).

(وزعم الأمدي وابن الحاجب: دلالته) أي دلالة المُسَمَّى بـ «المطلق» من الأمثلة الآتية ونحوها (على الوَحْدَةِ الشائعة حيث) عرفاه بما يأتي عنهما، (توهُمَا النكرة) أي وقع في وَهْمِهما، أي في ذهنيهما: أنه هي، لأنها دالة على الوَحْدَةِ الشائعة، حيث لم تُخْرَج عن الأصل من الأفراد إلى التثنية أو الجمع . والمطلق عندهما كذلك أيضاً، إذ عرفه الأول^(٢) بـ «النكرة في سياق الإثبات»، والثاني^(٣) بـ «ما دل على شائع في جنسه» .

٢٢٥

وخرج الدال على شائع في نوعه نحو «رقبة مؤمنة» .

قال المصنف: «وعلى الفرق بين المطلق والنكرة أسلوب المنطقيين، والأصوليين، وكذا الفقهاء حيث اختلفوا فيمن قال لامرأته: «إِنْ كَانَ حَمْلُكَ ذَكَراً فَأَنْتِ طَالِقٌ» فكان ذكرين:

قيل: لا تُطْلَق نظراً للتذكير المُشْعِر بالتوحيد^(٤) . وقيل: تُطْلَق حَمَلاً على الجنس^(٥)»^(٦) .

(١) قاله الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة . (الفواتح: ٦٢١/١، نشر البنود، ص: ٢١٥، رفع الحاجب: ٣٦٦/٣، شرح الكوكب: ٣٩٢/٣).

(٢) أي الأمدي في الأحكام: ٥/٣ .

(٣) أي ابن الحاجب في مختصره، ص: ٢٣٥ .

(٤) قال الشيخ أبو محمد الجويني: لا يقع شيء، لأنه لتذكير الواحد، فلا يُسَمَّى ذلك ذكراً. كذا نقل عنه الغزالي في كتاب الطلاق من الوسيط (٣/٣٠٠)، ونقل الوقوع عن القاضي الحسين، ولم يرجح شيئاً، ولكنه قال في الوصايا من الوسيط (٣/٥٩): «ولو قال: إِنْ كَانَ حَمْلُهَا غَلاماً فأعطوه كذا، فولدت غلامين لم يستحق شيئاً، فإن الصيغة للتوحيد في النكرة». فدل أنه مع الجويني، والله أعلم.

(٥) وهو الأصح. (التحفة: ١٩٨/١٠، ومغني المحتاج: ٤٠/٣).

(٦) تيممة قوله في رفع الحاجب (٣/٣٦٦): «فانظر كيف تُردَّد الفقهاء هنا في المطلق والنكرة حتى إن ألحق بالنكرة كان للوحدة، وإن ألحق بالمطلق كان لأعم منها، فدل على أنهم يفرقون» .

ومن ثم قالاً : « الأمرُ بِمطلقِ الماهية أمرٌ بِجزئيٍّ » . وليس بشيءٍ . وقيل : « بكلِّ جزئيٍّ » ؛ وقيل : « إذن » .

ومن هنا يُعلم : أنَّ اللفظَ في المطلق والنكرة واحدٌ ، وأنَّ الفرقَ بينهما بالاعتبار ، إنَّ اعتبر في اللفظ دلالةً على الماهية بلا قيدٍ سُمي مُطلقاً ، واسم جنسٍ أيضاً كما تقدّم^(١) ؛ أو مع قيد الوحدة الشائعة سُمي نكرةً .

والآمدي وابنُ الحاجب يُنكرانِ الأولَ في مُسمّى « المُطلق » من أمثليته الآتية ونحوها ، ويجعلانه الثاني . فيدل عندهما على الوحدة الشائعة ، وعند غيرهما على الماهية بلا قيد ، والوحدة ضرورية ، إذ لا وجودَ للماهية المطلوبة بأقلِّ من واحدٍ ، والأولُ موافقٌ لكلام أهل العربية ، والتسميةُ عليه بـ « المطلق » لمقابلة « المقيد » .

وغدولُ المصنف في النقلِ عن الآمدي وابنِ الحاجب عمّا قلناه من التعريفِ إلى لازمه السابقِ ليُبنى عليه قوله وإنَّ لم يتعرضا للبناء :

(ومن ثمَّ) أي من هنا ، وهو ما زعمناه من دلالة المطلق على الماهية الشائعة أي من أجل ذلك (قالا) : « الأمرُ بِمطلقِ الماهية » كالضربِ من غيرِ قيدٍ (أمرٌ بِجزئيٍّ) من جزئياتها كالضرب بسوط ، أو عصا ، أو غير ذلك ، لأنَّ المقصودَ الوجودَ ولا وجودَ للماهية ، وإنَّما توجد جزئياتها ، فيكون الأمرُ بها أمراً بِجزئيٍّ لها^(٢) .

(وليس) قولهما ذلك (بشيءٍ) لوجود الماهية بوجود جزئياتها ، لأنَّها جزءه ، وجزء الموجود موجودٌ .

(وقيل) : « أمرٌ (بكلِّ جزئيٍّ) لها لإشعارِ عدمِ التقييدِ بالتعميمِ »^(٣) .

(وقيل) : « إذن فيه » أي في كلِّ جزئيٍّ أن يفعل ، ويخرج عن العهدة بواحد^(٤) .

(١) انظر : « العَلَم ، وعَلَم الشخص ، وعَلَم الجنس ، واسم الجنس » : ٢٢٥ / ١ .

(٢) الإحكام للآمدي : ٥ / ٣ ، مختصر ابنِ الحاجب : ١٥٥ / ٢ .

(٣) نقله الزركشي في التشنيف (٤٠٤ / ١) عن الإمام الرازي .

(٤) وهو احتمالٌ لصفي الدين الهندي . (البناني : ٧٣ / ٢) .

قال الزركشي في التشنيف (٤٠٤ / ١) : « والحقُّ أنَّ الماهية من حيث هي لا تستلزم التعدد ولا الوحدة ، بل هي صالحةٌ لأنَّ يعرضها كلُّ واحدٍ منهما » .

مسألة: [حَمْلُ الْمُطْلَقِ عَلَى الْمُقَيَّدِ]

الْمُطْلَقُ وَالْمُقَيَّدُ كَالْعَامِّ وَالْخَاصِّ. وَأَنْهُمَا إِنْ اتَّحَدَ حُكْمُهُمَا وَمُوجِبُهُمَا وَكَانَا مُثْبَتَيْنِ

(مسألة: [حَمْلُ الْمُطْلَقِ عَلَى الْمُقَيَّدِ])

الْمُطْلَقُ وَالْمُقَيَّدُ كَالْعَامِّ وَالْخَاصِّ) فَمَا جاز تَخْصِيصُ الْعَامِّ بِهِ يَجُوزُ تَقْيِيدُ الْمُطْلَقِ بِهِ، مَا لَا فَلَا^(١). فَيَجُوزُ تَقْيِيدُ الْكِتَابِ بِالْكِتَابِ وَالسَّنَةِ بِالسَّنَةِ وَبِالْكِتَابِ؛ وَتَقْيِيدُهُمَا بِالْقِيَاسِ؛ وَالْمَفْهُومَيْنِ؛ وَفَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ، وَتَقْرِيرُهُ.

بِخِلَافِ مَذْهَبِ الرَّاوي، وَذَكَرَ بَعْضُ جُزْئِيَّاتِ الْمُطْلَقِ عَلَى الْأَصَحِّ فِي الْجَمْعِ.
(و) يَزِيدُ «الْمُطْلَقُ وَالْمُقَيَّدُ»^(٢) (أَنْهُمَا إِنْ اتَّحَدَ حُكْمُهُمَا وَمُوجِبُهُمَا) بِكَسْرِ «الْجِيمِ» أَيِ سَبَبُهُمَا، (وَكَانَا مُثْبَتَيْنِ)^(٣) كَأَنْ يُقَالَ فِي كَفَارَةِ الظَّهَارِ: «أَعْتَقَ رَقَبَةً»، «أَعْتَقَ رَقَبَةً مُؤَمَّنَةً»، (وَتَأَخَّرَ الْمُقَيَّدُ عَنْ وَقْتِ الْعَمَلِ بِالْمُطْلَقِ فَهُوَ) أَيِ الْمُقَيَّدُ (نَاسَخٌ) لِلْمُطْلَقِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى صَدْقِهِ بِغَيْرِ الْمُقَيَّدِ.

(وَأَيَّامًا) بِأَنْ تَأَخَّرَ عَنْ وَقْتِ الْخُطَابِ بِالْمُطْلَقِ دُونَ الْعَمَلِ، أَوْ تَأَخَّرَ الْمُطْلَقُ عَنِ الْمُقَيَّدِ مُطْلَقًا، ٢٢٧ أَوْ تَقَارَنَا، أَوْ جُهِلَ تَارِيخُهُمَا (حَمْلُ الْمُطْلَقِ عَلَيْهِ) أَيِ عَلَى الْمُقَيَّدِ جَمْعًا بَيْنَ الدَّلِيلَيْنِ^(٤).
(وَقِيلَ: «الْمُقَيَّدُ نَاسَخٌ» لِلْمُطْلَقِ (إِنْ تَأَخَّرَ) عَنْ وَقْتِ الْخُطَابِ بِهِ كَمَا لَوْ تَأَخَّرَ عَنْ وَقْتِ الْعَمَلِ بِهِ بِجَامِعِ التَّأَخُّرِ^(٥)).

(وَقِيلَ: (يُحْمَلُ الْمُقَيَّدُ عَلَى الْمُطْلَقِ) بِأَنْ يُلْغَى الْقَيْدُ لِأَنَّ ذَكَرَ الْمُقَيَّدِ ذَكَرَ لَجُزْئِيٍّ مِنْ

(١) قَالَه الْمَالِكِيَّةُ وَالشَّافِعِيَّةُ وَالْحَنَابِلَةُ وَغَيْرُهُمْ. (الْإِحْكَامُ لِلْبَاجِي، ص: ١٩٠، نَشْرُ الْبَنُودِ: ١/٢١٦، التَّشْنِيفُ: ١/٤٠٤، شَرْحُ الْكُوكَبِ: ٣/٣٩٥).

(٢) حَمْلُ «الْمُطْلَقِ عَلَى الْمُقَيَّدِ» عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ، الْأَوَّلُ: أَنْ يَتَّحِدَ حُكْمُهُمَا وَمُوجِبُهُمَا، وَلَهُ ثَلَاثُ حَالَاتٍ، الْأَوَّلَى: أَنْ يَكُونَ مُثْبَتَيْنِ، الثَّانِيَةُ: أَنْ يَكُونَا مُنْفِيَيْنِ، الثَّالِثَةُ: أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا مُثْبَتًا وَالْآخَرُ مُنْفِيًا. وَالْقِسْمُ الثَّانِي: أَنْ يَتَّحِدَ حُكْمُهُمَا وَيَخْتَلِفَ مُوجِبُهُمَا. وَالْقِسْمُ الثَّالِثُ: أَنْ يَخْتَلِفَ حُكْمُهُمَا وَيَتَّحِدَ مُوجِبُهُمَا. وَالْقِسْمُ الرَّابِعُ: أَنْ يَخْتَلِفَ حُكْمُهُمَا وَمُوجِبُهُمَا. (التَّشْنِيفُ: ١/٤٠٤).

(٣) هَذِهِ هِيَ الْحَالَةُ الْأَوَّلَى مِنَ الْقِسْمِ الْأَوَّلِ، وَهِيَ أَنْ يَتَّحِدَ حُكْمُهُمَا وَمُوجِبُهُمَا وَيَكُونَا مُثْبَتَيْنِ، فَإِنْ تَأَخَّرَ الْمُقَيَّدُ عَنْ وَقْتِ الْعَمَلِ بِالْمُطْلَقِ فَهُوَ نَاسَخٌ لِلْمُطْلَقِ، وَإِلَّا اخْتَلَفُوا فِيهِ كَمَا ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ.

(٤) قَالَه الْجَمَاهِيرُ، بَلْ نَقَلَ فِيهِ جَمْعٌ مِنْهُمْ الْأَمْدِي الْإِتْفَاقَ. (الْفَوَاتِحُ: ١/٦٢٤، مُخْتَصَرُ ابْنِ الْحَاجِبِ، ص: ٢٣٥، الْإِحْكَامُ: ٦/٣، التَّشْنِيفُ: ١/٤٠٤، شَرْحُ الْكُوكَبِ: ٣/٣٩٦).

(٥) قَالَه بَعْضُ الْأَصُولِيِّينَ. (شَرْحُ الْكُوكَبِ: ٣/٣٩٩).

وتأخّر المقيّد عن وقت العمل بالمطلق فهو ناسخ، وإلاّ حمل المطلق عليه. وقيل: «المقيّد ناسخ إن تأخّر»؛ وقيل: «يحمل المقيّد على المطلق». وإن كانا منفيين فقاتل المفهوم يقيده به. وهي خاصّ وعام. وإن كان أحدهما أمراً والآخر نهياً فالمطلق مقيّد

المطلق، فلا يقيده، كما أنّ ذكر فرد من العام لا يخصّصه^(١).

قلنا: الفرق بينهما أنّ مفهوم القيّد حجة، بخلاف مفهوم «اللقب» الذي ذكر فرد من العام منه كما تقدّم^(٢).

(وإن كانا منفيين)^(٣) يعني غير مثبتين، أو منهيين نحو «لا يُجزى عتق مكاتب»، «لا يُجزى عتق مكاتب كافر»، «لا تُعتق مكاتباً»، «لا تُعتق مكاتباً كافراً»، (فقاتل المفهوم) أي القائل بحجية مفهوم المخالفة - وهو الراجح - (يقيده به) أي يقيّد المطلق بالقيّد في ذلك. (وهي) أي المسألة حينئذٍ (خاصّ وعام) لعموم المطلق في سياق النفي. ونافي المفهوم يلغي القيّد، ويُجري المطلق على إطلاقه.

(وإن كان أحدهما أمراً والآخر نهياً)^(٤) نحو «أعتق رقبة»، «لا تعتق رقبة كافرة»، أو «أعتق رقبة مؤمنة»، «لا تعتق رقبة»، (فالمطلق مقيّد بضدّ الصفة) في المقيّدة ليجتمعاً، فالمطلق في المثال الأول مقيّد بالإيمان، وفي الثاني مقيّد بالكفر.

(وإن اختلف السبب)^(٥) مع اتّحاد الحكم كما في قوله تعالى في كفارة الظهار ﴿فَتَحْرِيرُ

(١) حُكي عن بعض الحنفية وبعض المالكية. (شرح الكوكب: ٣/٣٩٧).

(٢) في مسألة: «حجية المفاهيم»: ٢٠١/١.

(٣) هذه هي الحالة الثانية من القسم الأول، وهي أن يتحد حكمهما وموجبهما، ويكونا منفيين فيعمل بهما وفاقاً. أمّا القائلون بالمفهوم (المالكية والشافعية والحنابلة) يحملون المطلق على المقيّد، فلا يُجزى المكاتب الكافر. وأمّا بُقاء المفهوم (الحنفية) لا يحملون أحدهما على الآخر لإمكان العمل بهما لعدم التعارض بينهما، فلا يُجزى المكاتب الكافر وغيره. (الفواتح: ١/٦٢٣، مختصر ابن الحاجب، ص: ٢٣٥، الإحكام: ٧/٣، التشنيف: ١/٤٠٥، شرح الكوكب: ٣/٣٩٩).

(٤) هذه هي الحالة الثالثة من القسم الأول، وهي أن يتحد حكمهما وموجبهما، ويكون أحدهما مثبتاً والآخر منياً، والحمل هنا ضروري لاستحالة إعتاق الرقبة الكافرة، لا من حيث حمل المطلق على المقيّد. (التشنيف: ١/٤٠٥، شرح الكوكب: ٣/٤٠١).

(٥) هذا هو القسم الثاني، وهو أن يتحد حكمهما ويختلف موجبهما، فاختلفا في حمل المطلق على المقيّد على مذهبين، فالجمهور على الحمل، ثم اختلفوا في الحمل، هل هو لفظاً أو قياساً.

بِضِدِّ الصُّفَةِ . وَإِنْ اِخْتَلَفَ السَّبَبُ فَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: «لَا يُحْمَلُ»؛ وَقِيلَ: «يُحْمَلُ لَفْظًا»؛ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: «قِيَاسًا» .

وَإِنْ اتَّحَدَ الْمُوجِبُ وَاخْتَلَفَ حُكْمُهُمَا.....

رَقَبَةٍ^(١)، وَفِي كِفَارَةِ الْقَتْلِ «فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ»^(٢)، (فَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: «لَا يُحْمَلُ») (٢٢٨) الْمُطْلَقُ عَلَى الْمُقَيَّدِ فِي ذَلِكَ، لِاخْتِلَافِ السَّبَبِ، فَيَبْقَى الْمُطْلَقُ عَلَى إِطْلَاقِهِ^(٣) .

(وَقِيلَ: «يُحْمَلُ» عَلَيْهِ (لَفْظًا) أَي بِمَجَرَّدِ وُرُودِ اللَّفْظِ الْمُقَيَّدِ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ إِلَى جَامِعٍ)^(٤) .

(وَقَالَ الشَّافِعِيُّ رحمته الله): «يُحْمَلُ عَلَيْهِ (قِيَاسًا) فَلَا بُدَّ مِنْ جَامِعٍ بَيْنَهُمَا، وَهُوَ فِي الْمَثَالِ الْمَذْكُورِ حَرَمَةُ سَبَبِيهِمَا: أَيِ الظَّهَارِ وَالْقَتْلِ»^(٥) .

(وَإِنْ اتَّحَدَ الْمُوجِبُ فِيهِمَا) (وَاخْتَلَفَ حُكْمُهُمَا)^(٦) كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى فِي التَّيْمَنِ «فَأَمْسَحُوا

(١) سورة الْمُجَادَلَةِ، آيَةُ: ٣، وَالْآيَةُ كَامِلَةٌ: «وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِّن قَبْلِ أَنْ يَتَمَآتَا ذَلِكَ تُوعِظُونَ بِهِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ» .

(٢) سورة النِّسَاءِ، آيَةُ: ٩٢، آيَةُ كَامِلَةٌ: «وَمَا كَانَتْ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ وَدِيَّةٌ مُّسْلَمَةٌ إِلَى أَهْلِيهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا فَإِنْ كَانَتْ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَّكُمْ وَهُمْ مُّؤْمِنُونَ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ وَإِنْ كَانَتْ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ حِدَابَةٌ فَمِنْهُمْ فَدِيَّةٌ مُّسْلَمَةٌ إِلَى أَهْلِيهِ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامٌ شَهْرَيْنِ مُّتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِّنَ اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا» .

(٣) قَالَهُ الْحَنَفِيَّةُ وَالْمَالِكِيَّةُ. (الْفَوَاتِحُ: ١/٦٣١، شَرْحُ التَّفْخِيجِ، ص: ٢٦٧) .

(٤) قَالَ الزُّرْكَانِيُّ فِي التَّشْنِيفِ (١/٤٠٦): «هُوَ الَّذِي عَلَيْهِ جَمْعُهُمْ أَصْحَابُنَا، وَقَالَ الْمَاورِدِيُّ وَالرُّوْيَانِيُّ فِي بَابِ الْقَضَاءِ: إِنَّهُ ظَاهِرُ مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ رحمته الله» .

وَقَالَ الْقَاضِي الْعِصْدِيُّ فِي شَرْحِ الْمُخْتَصَرِ (ص: ٢٣٧): «وَقَدْ رَوَى شَدُوذٌ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ عَنِ الشَّافِعِيِّ: أَنَّهُ يَحْمَلُ الْمَطْلُقَ عَلَى الْمُقَيَّدِ مِنْ غَيْرِ جَامِعٍ، لِأَنَّ كَلَامَ اللَّهِ وَاحِدٌ، وَبَعْضُهُ يُفَسَّرُ بِبَعْضٍ، وَلَيْسَ بِسَدِيدٍ» .
(٥) قَالَ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَأَصْحَابُهُمَا، وَاخْتَارَهُ الرَّازِيُّ وَالْأَمَدِيُّ وَابْنُ الْحَاجِبِ وَالْبَيْضَاوِيُّ وَالْعِصْدِيُّ وَالْإِسْنَوِيُّ وَشَيْخُ الْإِسْلَامِ. (الْمَحْصُولُ: ٣/١٤٤، الْإِحْكَامُ: ٧/٣، مُخْتَصَرُ ابْنِ الْحَاجِبِ، ص: ٢٣٥، نِهَايَةُ السُّوْلِ: ١/٥٥٣، غَايَةُ الْوُصُولِ، ص: ٨٢، شَرْحُ الْكُوكَبِ: ٣/٤٠٢) .

(٦) هَذَا هُوَ الْقِسْمُ الثَّالِثُ، وَهُوَ أَنَّ يَخْتَلِفُ حُكْمُهُمَا وَيَتَّحِدُ مَوْجِبُهُمَا، نَقَلَ الْأَمَدِيُّ وَابْنُ الْحَاجِبِ هُنَا الْإِتِّفَاقَ عَلَى عَدَمِ حَمْلِ الْمَطْلُقِ عَلَى الْمُقَيَّدِ، لَكِنْ جَمْعُهُمَا الشَّافِعِيَّةُ عَلَى الْحَمْلِ .

وَأَمَّا الْقِسْمُ الرَّابِعُ: وَهُوَ أَنَّ يَخْتَلِفُ حُكْمُهُمَا وَمَوْجِبُهُمَا جَمِيعًا، وَذَلِكَ كإِطْلَاقِ «الْيَدِ» فِي قَوْلِهِ تَعَالَى «وَالشَّارِقُ وَالشَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا» مَعَ تَقْيِيدِهَا بِ «الْمِرْقَةِ» فِي قَوْلِهِ تَعَالَى «يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُتِلُوا إِلَى الصَّلَاةِ فَغَسِلُوا وُجُوهَهُمْ وَأَيْدِيَهُمْ إِلَى الْمِرْقَتَيْنِ» ، فَالْحُكْمُ فِي الْآيَةِ الْأُولَى الْقَطْعُ وَفِي الثَّانِيَةِ =

فَعَلَى الْخِلَافِ .

وَالْمُقَيَّدُ بِمُتَنَافِسِينَ يَسْتَغْنِي عَنْهُمَا إِنْ لَمْ

يُوجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ^(١)، وفي الوضوء ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾^(٢)؛

والموجب لهما الحدث، واختلاف الحكم من مسح المطلق وغسل والمقيد بـ «المرافق» واضح، (فعلى الخلاف) من أنه لا يحمل المطلق على المقيد^(٣)، أو يحمل عليه لفظاً، أو قياساً، وهو الراجح^(٤)، والجامع بينهما في المثال المذكور اشتراكهما في سبب حكمهما .

(والمُقَيَّدُ) في موضعين (بِمُتَنَافِسِينَ) وقد أطلق في موضع كما في قوله تعالى في قضاء أيام رمضان ﴿فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾^(٥) وفي كفارة الظهار ﴿فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ﴾^(٦)، وفي

= الغسل، والموجب (أي السبب) في الأولى السرقة، وفي الثانية الحدث. فلا يحمل المطلق على المقيد وفقاً. (الفواتح: ٦٢١/١، الإحكام: ٦/٣، مختصر ابن الحاجب، ص: ٢٣٥، التشنيف: ٤٠٦/١، غاية الوصول، ص: ٨٢، شرح العضد، ص: ٢٣٥، شرح الكوكب: ٣/٣٩٥).

(١) سورة النساء، الآية: ٤٣، والآية كاملة: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَىٰ حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرَضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ أَوْ لَمْ تُسْمِعُوا أَنْفُسَكُمْ فَغَمَّضُوا يَدَيْكُمْ وَأَمْسُوا بِوُجُوهِكُمْ فَإِذَا هُمْ خَامِسُونَ﴾.

(٢) سورة المائدة، الآية: ٦، والآية كاملة: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْكُمُيْنِ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَأَغْسِلُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرَضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ أَوْ لَمْ تُسْمِعُوا أَنْفُسَكُمْ فَغَمَّضُوا يَدَيْكُمْ وَأَمْسُوا بِوُجُوهِكُمْ فَإِذَا هُمْ خَامِسُونَ﴾. ﴿وَلَكِنْ يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾.

(٣) قاله الحنفية، والمالكية، والحنابلة. (الفواتح: ٦٢١/١، مختصر ابن الحاجب، ص: ٢٣٥، شرح الكوكب: ٣/٣٩٥).

(٤) قاله الشافعية. (التشنيف: ٤٠٧/١، غاية الوصول، ص: ٨٢).

(٥) سورة البقرة، الآية: ١٨٥، والآية كاملة: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِّنَ الْهُدَىٰ وَالْفُرْقَانِ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَيْكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾.

(٦) والآية كاملة: ﴿فَمَنْ لَمْ يَحِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِن قَبْلِ أَنْ يَتَنَاسَّ فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَلِعَامٍ سَنَيْنِ سَوِيًّا ذَلِكَ لِتُؤْتُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِلَىٰ حُدُودِ اللَّهِ وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾. المجادلة: ٤.

يَكُنْ أَوْلَى بِأَحَدِهِمَا قِيَاسًا.

صوم التمتع ﴿فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَعَوْ إِذَا رَجَعْتُمْ﴾^(١) (يَسْتَعْنِي) فيما أطلق فيه (عنهما إن لم يكن أولى بأحدهما من الآخر قياساً) كما في المثال المذكور، بأن يبقى على إطلاقه، لامتناع تقييده بهما لئنا فيهما، وبواحد منهما لانتفاء مرجّحه، فلا يجب في قضاء رمضان تتابع ولا تفريق^(٢).

٢٢٩

أما إذا كان أولى بالتفديد بأحدهما من الآخر من حيث القياس، كأن وجد الجامع بينه وبين مقيده دون الآخر قيد به، بناء على الراجح من أن الحمل قياسي^(٣).
فإن قيل: «لفظي»^(٤) فلا.

(١) سورة البقرة، الآية: ١٩٦، والآية كاملة: ﴿وَأَيُّوا الْحَجَّ وَالْمَعْرَةَ لِلَّهِ فَإِنْ أُخْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ وَلَا تَحْلِفُوا بِرُءُوسِكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسْكَ فَإِذَا أُنْتَمَ مِنْ تَمَنَعَ بِالْمَعْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَعَوْ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ ذَلِكَ لَعَنَ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴿١٩٦﴾

(٢) أي عند الجماهير من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة.

(فتح باب العناية: ٥٨٥/١، الشرح الكبير: ٥٢٦/١، مغني المحتاج: ٥٩٠/١، الروض المربع، ص: ٢١٦).

(٣) قاله المالكية والشافعية والحنابلة.

(شرح التفقيح، ص: ٢٦٩، التشنيف: ٤٠٧/١، غاية الوصول، ص: ٨٣، شرح الكوكب: ٤٠٣/٣).

(٤) قاله الماوردي والرويانى، واختاره الزركشي في التشنيف (٤٠٦/١).

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

الظاهر والمؤول

الظاهر والمؤول

الظاهر: مَا دَلَّ دَلَالَةً ظَنِيَّةً. والتأويل: حَمَلُ الظاهرِ عَلَى الْمُحْتَمَلِ الْمَرْجُوحِ.

[أَقْسَامُ التَّأْوِيلِ]

فَإِنْ حُمِلَ لِلدَّلِيلِ فَصَحِيحٌ، أَوْ لِمَا يُظَنُّ دَلِيلًا ففاسدٌ، أَوْ لَا لِشَيْءٍ فَلَعِبٌ.
وَمِنْ الْبَعِيدِ: تَأْوِيلُ «أَمْسِكَ» عَلَى «ابْتَدِئْ» ،

(الظاهر والمؤول)

أَي هَذَا مَبْحَثُهُمَا : (الظاهرُ : مَا دَلَّ) عَلَى الْمَعْنَى (دَلَالَةً ظَنِيَّةً) أَي رَاجِحَةً ، فَيَحْتَمِلُ غَيْرَ ذَلِكَ الْمَعْنَى مَرْجُوحاً كـ «الأسد» رَاجِحٌ فِي الْحَيَوَانَ الْمَفْتَرَسِ ، مَرْجُوحٌ فِي الرَّجُلِ الشُّجَاعِ ؛ «وَالْغَائِطُ» رَاجِحٌ فِي الْخَارِجِ الْمُسْتَقْدَرِ لِلْعَرَفِ ، مَرْجُوحٌ فِي الْمَكَانِ الْمُطْمَئِنِّ الْمَوْضِعِ لَهُ لُغَةٌ أَوْلاً .
وَخَرَجَ النَّصُّ كـ « زَيْد » لِأَنَّ دَلَالَتَهُ قَطْعِيَّةٌ .

(والتأويل: حَمَلُ الظاهرِ عَلَى الْمُحْتَمَلِ الْمَرْجُوحِ .

[أَقْسَامُ التَّأْوِيلِ]

فَإِنْ حُمِلَ عَلَيْهِ (لِلدَّلِيلِ فَصَحِيحٌ ، أَوْ لِمَا يُظَنُّ دَلِيلًا) ، وَلَيْسَ بِدَلِيلٍ فِي الْوَاقِعِ ففاسدٌ ، أَوْ لَا لِشَيْءٍ فَلَعِبٌ ، لَا تَأْوِيلَ هَذَا كُلُّهُ ظَاهِرٌ .
ثُمَّ التَّأْوِيلُ قَرِيبٌ يَتَرَجَّحُ عَلَى الظاهرِ بِأَدْنَى دَلِيلٍ نَحْوُ «إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ» ^(١) أَي عَزَمْتُمْ عَلَى الْقِيَامِ إِلَيْهَا .

وَبَعِيدٌ لَا يَتَرَجَّحُ عَلَى الظاهرِ إِلَّا بِأَقْوَى مِنْهُ . وَذَكَرَ الْمُصَنِّفُ مِنْهُ كَثِيرًا ، فَقَالَ :

(مِنْ الْبَعِيدِ: تَأْوِيلُ «أَمْسِكَ» أَرْبَعًا) (عَلَى «ابْتَدِئْ») ، أَي تَأْوِيلُ الْحَنْفِيَّةِ ^(٢) قَوْلَهُ ﷺ لِعِيقَانَ بْنِ سَلَمَةَ الثَّقَفِيِّ ﷺ وَقَدْ أَسْلَمَ عَلَى عَشْرِ نِسْوَةٍ : «أَمْسِكَ أَرْبَعًا ، وَفَارِقْ سَائِرَهُنَّ» ^(٣) رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ ﷺ وَغَيْرُهُ عَلَى «ابْتَدِئْ نِكَاحَ أَرْبَعٍ مِنْهُنَّ فِيمَا إِذَا كَانَ نِكَاحَهُنَّ مَعًا» لِبَطْلَانِهِ كَالْمُسْلِمِ ،

(١) سورة المائدة، الآية: ٦ .

(٢) فتح باب العنابة: ٧٨/٢ .

(٣) سبق تخريجه في ترك الاستفصال يعم: ٣٥٦/١ .

۲۳۰

(٤) رواه أبو داود في النكاح، باب في الولي (٢٠٨٣)، والترمذي في النكاح، باب ما جاء لا نكاح بلا ولي (١١٠٢)، وابن ماجه في النكاح، باب لا نكاح إلا بولي (١٨٧٩)، والحاكم في النكاح (١٦٨/٢)، وقال: «صحيح على شرط الشيخين، ... وقد ثبت بروايات الأئمة الأثبات سماع الرواة بعضهم من بعض، فلا تعلل هذه الروايات بحديث ابن علقمة وسؤاليه ابن جريج عنه، وقوله: «إني سألت الزهري عنه فلم يعرفه»، فقد ينسب الثقة الحافظ الحديث بعد أن حدث به، وقد فعله غير واحد من حفاظ الحديث»، وابن حبان في النكاح (٣٨٤/٩)، وقال مثل قول المحاكم السابق، وبمثله قال الذهبي في التلخيص (١٦٨/٢).

على الصغيرة ، والأمة ، والمكاتبه ؛

منها^(١) (على الصغيرة والأمة والمكاتبه) أي حمّله أولاً بعضهم على الصغيرة لصحة تزويج الكبيرة نفسها عندهم^(٢) كسائر تصرفاتها ، فاعترض بأن الصغيرة ليست امرأة في حكم اللسان . فحمّله بعض آخر على الأمة ، فاعترض بقوله : «فلها مهر مثلها» فإن مهر الأمة لسيدها . فحمّله بعض متأخريهم على المكاتبه فإن المهر لها .

= وقال الحافظ ابن حجر في التلخيص (١٥٧/٣) : «وليس أحد يقول فيه هذه الزيادة غير ابن علية [وهو إسماعيل بن إبراهيم ثقة حافظ . التقريب : ١/١٢٨] ، وأعل ابن حبان وابن عدي وابن عبد البر والحاكم وغيرهم الحكاية عن ابن جريج ، وأجابوا عنها على تقدير الصحة بأنه لا يلزم من نسيان الزهري له أن يكون سليمان بن موسى وهم فيه» .

قال العبد الفقير غفر الله له ولوالديه : والجواب على تقدير الصحة وفي صحتها نظر كما أشار إليه الحفاظ ، قال أبو عيسى الترمذي في سننه (١١٠٢) عقب الحديث : «قال ابن جريج [وهو عبد الملك بن عبد العزيز ثقة فاضل ، كان يدرس ويُرسل . التقريب : ٢/٣٨٥] : ثم لقيت الزهري فسألته فأنكره . فضغفوا هذا الحديث من أجل هذا ، وذكر عن يحيى بن معين أنه قال : لم يذكر هذا الحرف عن ابن جريد إلا إسماعيل بن إبراهيم ، وسماع إسماعيل بن إبراهيم عن ابن جريج ليس بذاك ، إنما صحّ كتبه على كُتب عبد المجيد بن عبد العزيز [صدوق يخطئ . التقريب : ٢/٣٧٩] وما سمع [أي إسماعيل . تحفة الأحوذى : ٤/١٧٤] من ابن جريج ، وضعف يحيى رواية إسماعيل بن إبراهيم عم ابن جريج . فعلم أن الحديث صحيح متناً وسنداً كما قال الحفاظ ، ومع ذلك قال الشيخ شعيب الأرناؤوط في تخريج أحاديث صحيح ابن حبان (٩/٣٨٤) : «إسناده حسن ، سليمان بن موسى الأموي أعلم أهل الشام ، بعد مكحول ، وهو صدوق حسن الحديث ، وقال ابن معين : هو ثقة في الزهري ، وباقي رجاله ثقات » .

تحسين الشيخ للحديث غير مرضي لأن سليمان هذا وإن كان صدوقاً في عامة حديثه إلا أنه ثقة في حديث الزهري كما قال ابن معين ، وحديث الثقة صحيح ، ورواية سليمان هنا عن الزهري ، ولذا صحّ الحافظ هذا الحديث في التلخيص (١٥٧/٣) مع قوله في التقريب (٢٦١٦) : «صدوق» ، لقول ابن معين : «ثقة في الزهري» (التهذيب : ٢ / ٤٢٦) .

وأما قول الترمذي في سننه عقب الحديث : «حسن» فيجواب عنه أن الترمذي كثيراً ما يقول على الحديث «حسن» على طريقة المتقدمين ، أي حسن الاحتجاج ، وهو كثير في سننه ، انظر على سبيل المثال (٢٢٢٨ ، ٢٣١٠ ، ٢٢٤٠ ، ٢٤٥٢ ، ٢٥١٢ ، ٢٥٤٦ ، ٢٥٧٨ ، ٢٥٩٤ ، ٢٦٤٦) .

- (١) السنن الكبرى للبيهقي : ١٠٥/٧ . بل رواه أبو داود في النكاح ، باب في الولي (٢٠٨٣) ، والترمذي في النكاح ، باب ما جاء لانكاح إلا بولي (١١٠٢) ، وابن ماجه في النكاح ، باب لانكاح إلا بولي (١٨٧٩) .
(٢) اختلف العلماء في تزويج المرأة نفسها أو غيرها على مذهبتين : الأول : لا يصح ، قاله المالكية ، والشافعية ، والحنابلة . والثاني : يصح ، ولويها حق الاعتراض إن لم يكن الزوج كفاءً ، قاله الحنفية . =

و « لا صِيَامَ لِمَنْ لَمْ يُبَيِّت » على القضاء والنذر ؛ و « ذَكَاءُ الْجَنِينِ ذَكَاءُ أُمِّهِ »

ووجه بعده على كل: أنه قصر للعام المُؤَكَّدُ عُمومُهُ بِـ « ما » على صورة نادرة مع ظهور قصد الشارع عمومهُ، بأن تُمنَعَ المرأةُ مطلقاً من استقلالها بالنكاح الذي لا يليقُ بِمُحَاسِنِ العاداتِ استقلالها به .

(و) من البعيد: تأويلهم حديث « لا صِيَامَ لِمَنْ لَمْ يُبَيِّت » أي الصيام من الليل رواه أبو داود وغيره بلفظ: « مَنْ لَمْ يُبَيِّتِ الصِّيَامَ مِنَ اللَّيْلِ فَلَا صِيَامَ لَهُ »^(١) (على القضاء والنذر) لصحة غيرهما بنية من النهار عندهم^(٢).

ووجه بُعده: أنه قصر للعام النَّصُّ في العموم على نادرٍ لندرة القضاء والنذر بالنسبة إلى الصوم المكلف به في أصل الشرع .

(و) من البعيد: تأويل أبي حنيفة حديث ابن حبان وغيره^(٣) « ذَكَاءُ الْجَنِينِ ذَكَاءُ أُمِّهِ »

= (فتح باب العناية: ٣٠/٢، فتح القدير: ٣٩٤/٢، الشرح الكبير: ٢٢٠/٢، بداية المجتهد: ٨/٢، مغني المحتاج: ١٤٨/٣، المغني: ٤٨١/٩).

(١) رواه أبو داود في الصوم، باب النية في الصوم (٢٠٩٨)، والترمذي في الصوم، باب ما جاء لا صِيَامَ لِمَنْ لَمْ يَعِزْ مِنَ اللَّيْلِ (٧٣٠)، وقال: «روي عن ابن عمر من قوله وهو أصح»، والنسائي في الصيام، باب ذكر اختلاف الناقلين لخبر حفصة (٢٢٩٢)، وابن خزيمة في الصوم، باب إيجاب الإجماع على الصوم الواجب (١٩٣٣)، والدارقطني في الصيام (١٧٢/٢)، وقال: «كلهم عن حفصة مرفوعاً، ولكن اختلفوا في رفعه ووقفه».

قال الحافظ في التلخيص (٤٠٧/٢): «اختلف الأئمة في رفعه ووقفه، فقال ابن أبي حاتم عن أبيه: لا أدري أيهما أصح، لكن الوقف أشبه، وقال أبو داود: لا يصح رفعه، وقال الترمذي: الموقوف أصح، ونقل في العلل عن البخاري أنه قال: هو خطأ وهو حديث فيه اضطراب، والصحيح عن ابن عمر موقوف، وقال النسائي [في الكبرى: ١١٧/٢]: والصواب عندني موقوف، ولم يصح رفعه». وصحح ابن حزم رفعه لكونه زيادة ثقة، وتبعه الشوكاني والمبار كفوري . (نيل الأوطار: ٢٣٢/٢، تحفة الأحوذى: ٣٦٩/٣).

(٢) اتفق العلماء على وجوب النية في الصوم ولكنهم اختلفوا في وجوب تبيتها على مذهبين:

الأول: وجوب تبيتها في الفرض، قاله المالكية والشافعية والحنابلة؛

الثاني: وجوب تبيتها في القضاء والنذر دون غيرهما، قاله الحنفية. (فتح باب العناية: ٥٦١/١، مواهب الجليل: ٤١٨/٢، مغني المحتاج: ٥٧١/١، الروض المربع، ص: ٢٠٨).

(٣) رواه ابن حبان في الذبائح (٥٨٨٩)، والحاكم في الأطعمة (٧١٠٩)، وقال: «صحيح على شرط»

على التشبيه ؛

بالرفع والنصب (على التشبيه) أي مثل ذكاتها، أو كذكاتها، فيكون المراد بـ«الجنين» الحيّ لحرمة الميّت عنده^(١)، وأحلّه صاحباه^(٢) كالشافعي.

ووجه بعده: ما فيه من التقدير المستغنى عنه، أمّا على رواية الرفع - وهي المحفوظة كما قاله الخطابي^(٣) وغيره^(٤) من حملة الحديث - فبأن يُعَرَّب «ذكاة الجنين» خبراً لما بعده أي ذكاة أم الجنين ٢٣٢ ذكاة له، يدلّ عليه رواية البيهقي: «ذكاة الجنين في ذكاة أمّه»^(٥)، وفي رواية «بذكاة أمّه»^(٦).

وأما على رواية النصب^(٧) إن ثبت فبأن يجعل على الظرفية كما في «جتتك طلوع الشمس» أي وقت طلوعها. والمعنى: ذكاة الجنين حاصلة وقت ذكاة أمّه، وهو موافق لمعنى رواية الرفع الذي ذكرناه، فيكون المراد «الجنين الميت»، وأن ذكاة أمّه التي أحلتها أحلته تبعاً لها، يؤيد ذلك ما في بعض طرق الحديث من قول السائلين: «يا رسول الله، إننا ننحر الإبل، ونذبح البقر، والشاة، فنجد في بطونها الجنين أفنلقه، أم ناكله؟ فقال رسول الله ﷺ: كلوه إن شئتم، فإن ذكاته ذكاة أمّه»^(٨)، فظاهر أن سؤالهم عن الميت، لأنه محل شك، بخلاف الحيّ الممكّن

= مسلم، ووافقه الذهبي، وأبو داود في الضحايا، باب ما جاء في ذكاة الجنين (٢٤٤٥)، والترمذي في الصيد، باب ما جاء في ذكاة الجنين (١٣٩٦)، وقال: «حسن صحيح»، وابن ماجه في الذبائح، باب ذكاة الجنين ذكاة أمّه (٣١٩٩).

وهو حديث صحيح. (النصب الراية للزيلعي: ٢٨٩/٤، الدراية في تخريج أحاديث الهداية لابن حجر: ٢٠٨/٢، خلاصة بدر المنير: ٤٠٠/٢).

(١) أي عند أبي حنيفة. (الهداية: ٦٧/٤). وليس له سلف فيه. (الإجماع، ص: ٤١).
(٢) أي وأحلّه صاحباً أبي حنيفة: أبو يوسف ومحمد كما أحله مالك والشافعي وأحمد وأصحابهم. (الهداية: ٦٧/٤، شرح الزرقاني: ١١١/٣، مغني المحتاج: ٣٠٧/٤، كشف القناع: ٢٠٩/٦).

(٣) لم أجده في غريبه ومعالم السنن، ولعله في غيرهما من كتبه.

(٤) كابن الأثير في النهاية في غريب الحديث: ١٦٤/٢.

(٥) السنن الكبرى للبيهقي: ٣٣٥/٩.

(٦) كذا ذكره أيضاً الشوكاني في نيل الأوطار: ٢٣/٩، والمباركفوري في تحفة الأحوذى: ٤٣/٥.

(٧) قال الزيلعي في نصب الراية (١٩١/٤): «قال المنذري في مختصره: وقد روى هذا الحديث بعضهم لغرض له «ذكاة الجنين ذكاة أمّه» بنصب «ذكاة» الثانية، لتوجب ابتداء الذكاة فيه إذا خرج، ولا يكفي بذكاة أمّه، وليس بشيء، وإنما هو بالرفع كما هو المحفوظ عن أئمة هذا الشأن».

(٨) وهي رواية أبي داود في الضحايا، باب ما جاء في ذكاة الجنين (٢٤٤٥) وابن ماجه في الذبائح، باب ذكاة الجنين بذكاة أمّه (٣١٩٩).

و ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ﴾ على بيان المَصْرِفِ ؛ و «مَنْ مَلَكَ ذَا رَحِمٍ» على الأصول

الذبيح، فمن المعلوم أنه لا يحل إلا بالتذكية، فيكون الجواب عن الميِّب ليطابق السؤال .

(و) من البعيد : تأويلهم كمالك قوله تعالى : ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ﴾^(١) (على بيان المَصْرِفِ) أي محل الصرف^(٢) بدليل ما قبله ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَلِيْزُكَ فِي الصَّدَقَتِ﴾^(٣) ذمهم الله تعالى على تعرّضهم لها لخلوّهم عن أهليتها، ثم بين أهلها بقوله ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ﴾ أي هي لهذه الأصناف دون غيرهم، وليس المراد دون بعضهم أيضاً، فيكفي الصرف لأي صنف منهم^(٤).

ووجه بُعده : ما فيه من صرف اللفظ عن ظاهره من استيعاب الأصناف لغير مناف له ، إذ بيان المَصْرِفِ لا يُنافيه ، فليكونا مرادين ، فلا يكفي الصرف لبعض الأصناف إلا إذا فُقد الباقي للضرورة حيث^(٥).

(و) من البعيد : تأويل بعض أصحابنا حديث السنن الأربعة : «مَنْ مَلَكَ ذَا رَحِمٍ مَحْرَمٍ فَهُوَ حَرٌّ»^(٦) وفي رواية النسائي وابن ماجه : «عَتَقَ عَلَيْهِ»^(٧) (على الأصول والفروع) لما تقرر عندنا من أنه إنما يعتق بمجرّد الملك ما ذكر^(٨).

ووجه بُعده : ما فيه من صرف العام عن العموم لغير صارف.

(١) والآية كاملة : ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْمُعْتَلِينَ عَلَيْهِ وَالْمَوْلَى فُلُوهُمْ فِي الرِّقَابِ وَالْعَنَدِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ (التوبة : ٦).

(٢) قاله الحنفية والمالكية. (فتح باب العناية : ١/ ٥٣٥ ، تفسير القرطبي : ٨/ ١٦٧).

(٣) سورة التوبة ، الآية : ٥٨ ، والآية كاملة : ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَلِيْزُكَ فِي الصَّدَقَتِ فَإِنْ أُعْطُوا مِنْهَا رَضُوا وَإِنْ لَمْ يُعْطُوا مِنْهَا إِذَا هُمْ يَسْتَخْطُونَ﴾.

(٤) قاله الحنفية والمالكية .

(فتح باب العناية لعلي القاري : ١/ ٥٣٥ ، الهداية : ١/ ١١٢ ، تفسير القرطبي : ٨/ ١٦٧).

(٥) قاله الشافعية والحنابلة. (تحفة المحتاج : ٨/ ٧٠٠ ، كشاف القناع : ٢/ ١٦٦).

(٦) رواه أبو داود في العتق ، باب فيمن ملك ذَا رَحِمٍ مَحْرَمٍ (٣٤٤٠) ، والترمذي في الأحكام ، باب ما جاء فيمن ملك ذَا رَحِمٍ (١٢٨٦) ، وابن ماجه في الأحكام ، باب من ملك ذَا رَحِمٍ مَحْرَمٍ فهو حر (٢٥١٥) ، وأحمد في مسنده (١٩٣٠٨).

(٧) رواه النسائي في الكبرى في العتق (٤٨٩٦) ، وقال : «روي هذا الحديث عن ضمرة ، وهو حديث منكر». ولم أجده بهذا اللفظ في سنن ابن ماجه ، والله أعلم.

(٨) قال النووي في شرح مسلم (١٠/ ٣٩٢) : «اختلف العلماء في عتق الأقارب إذا ملكوا ، فقال أهل الظاهر : لا يعتق أحد منهم بمجرّد الملك سواء الوالد والولد ، وغيرهما ، بل لا بُدَّ من إنشاء عتق ، ... =

والفروع ؛

وتوجيهه ما تقرّر: أنّ نفي العتق عن غير الأصول والفروع للأصل المعقول، وهو أنه لا عتق بدون إعتاق، خولف هذا الأصل في الأصول لحديث مسلم: «لا يُجْزَى وَلَدٌ عَنْ وَالِدِهِ إِلَّا أَنْ يَجِدَهُ مَمْلُوكًا فَيَشْتَرِيهِ فَيُتَّقَهُ»^(١) أي بالشراء من غير حاجة إلى صيغة الإعتاق.

وفي الفروع لقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا أَخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ﴾ (٢) دلّ على نفى اجتماع الولدية والعبدية.

والحديثُ قال النسائي: «منكر»^(٣)، والترمذي: «لَا يُتَابَعُ ضَمْرُهُ»^(٤) عليه، وهو خطأ عند أهل الحديث^(٥). نعم رَوَاهُ الأربعةُ من غير طريق ضمرة أيضاً وصححه الحاكم^(٦)، وقال الترمذي: «العملُ عليه عند أهل العلم»^(٧). فنحتاج نحن^(٨) حينئذٍ إلى بيانٍ مُخصَّصٍ له، بخلاف الحنفية^(٩). وقد يُقال: يُخصَّصه القياسُ على النفقة، فإنَّها لا تجبُ عندنا لغير الأصولِ والفروع.

٢٣٤

= وقال الجماهير: يحصل العتق في الآباء والأمهات والأجداد والجداث وإن علوا وعلوّن، وفي الأنبياء والبنات وأولادهم الذكور والإناث وإن سفلوا بمجرد الملك سواء المسلم والكافر، والقريب والبعيد، والوارث وغير الوارث ...

واختلفوا فيما وراء عمودَيْ النسبِ، فقال الشافعي وأصحابه: لا يَتَّبَعُ غيرُهما، وهي رواية عن مالك؛ وقال أبو حنيفة: يَتَّبَعُ جميعُ ذري الأرحامِ المحرمة، وهي أيضاً رواية عن مالك.

(١) رواه مسلم في العتق، باب فضل عتق الوالد (٣٧٧٨)، والترمذي في البر والصلة، باب ما جاء في حق الوالدين (١٩٠٦)، وأبو داود في الأدب، باب بر الوالدين (٥١٣٧)، وابن ماجه في الأدب، باب بر الوالدين (٣٦٥٧).

(٢) سورة الأنبياء، الآية: ٢٦.

(٣) السنن الكبرى للنسائي (٤٨٩٦).

(٤) وَضُمَرَةُ: هُوَ ضَمْرَةُ بْنُ رَبِيعَةَ الْفَلَسْطِينِي، صَدُوقٌ بِهِمْ قَلِيلاً، قَالَ فِي التَّقْرِيبِ (١٥١/٢). وَقَالَ الْقَارِي فِي فَتْحِ بَابِ الْعُنَايَةِ (٢١٧/٢): «وَضَعُفُ الْحَدِيثِ بِأَنْفِرَادِ ضَمْرَةٍ بِهِ عَنْ سَفْيَانَ، وَصَحَّحَهُ عَبْدُ الْحَقِّ، وَقَالَ: ضَمْرَةُ ثَقَّةٌ، وَإِذَا أَسْنَدَ الْحَدِيثَ ثَقَّةٌ لَا يَضُرُّ أَنْفِرَادُهُ، وَلَا إِسْرَافُ مَنْ أَرْسَلَهُ، وَلَا وَقْفُ مَنْ وَقَفَهُ. وَصَوَّبَ ابْنُ الْقَطَانَ كَلَامَهُ».

(٥) سنن الترمذی: ٦ / ١٠٠. (مع عارضة الأحوزي).

(٦) المستدرک فی العتق (٢/٢٣٣)، و وافقه الذہبی.

(٧) سنن الترمذي: ١٠٠/٦ (مع عارضة الأحوذى).

(A) أى الشافعية.

(٩) وكذا المالكية والحنابلة. (فتح باب العناية: ٢/٢١٨، الروض المربع، ص: ٤٣٣).

و « السارقُ يسرقُ البيضةَ » على الحديد ؛ و « بلالٌ يشفعُ الأذانَ » على « أنْ يجعله شفعا لأذانِ ابنِ أمِّ مكتوم » .

(« والسارقُ »^(١) يسرقُ البيضةَ) أي ومن البعيد تأويلُ يحيى بن أكثم^(٢)، وغيره حديث الصحيحين : « لعنَ الله السارقَ يسرقُ البيضةَ ، فتقطعُ يده ، ويسرقُ الحبلَ ، فتقطعُ يده »^(٣) (على) بيضة (الحديد) أي التي فوق رأس المُقاتِل، وعلى حبلِ السفينة، ليوافق أحاديث اعتبارِ النصابِ في القطع .

ووجهُ بعده: ما فيه من صرفِ اللفظِ عما يتبادرُ منه من بيضة الدجاجة، والحبلِ المعهود غالباً، المؤيَّد^(٤) إرادته بالتوبيخ باللعن ، يُجربان عُرفِ الناسِ بتوبيخ سارقِ القليل ، دون الكثير . وترتيبُ القطعِ على سرقة ذلك ليجزها إلى سرقة غيرها ممَّا تَقطع فيه ، وهذا قريب .

(و«بلالٌ يشفعُ الأذانَ») أي ومن البعيد تأويلُ بعضِ السلفِ حديثَ أنسٍ رضي الله عنه في الصحيحين : « أُمِرَ بلالٌ - أي أمره رسولُ الله ﷺ كما في النسائي - أَنْ يُشَفِّعَ الأذانَ ويُوترَ الإقامةَ »^(٥) (على «أنْ يجعله شفعا لأذانِ ابنِ أمِّ مكتوم رضي الله عنه») بأنْ يؤذُن قبله للصبح من الليل كما هو الواقع ، ولا يزيدُ على إقامته، حمّله على ذلك ما قاله من إفرادِ كلماتِ الأذانِ.

ووجهُ بعده: ما فيه من صرفِ اللفظِ عما يتبادرُ منه من ثنيةِ كلماتِ الأذانِ وإفرادِ كلماتِ الإقامة - أي المُعظَمَ فيهما - مُؤيَّد إرادته بما في روايةِ أنسٍ رضي الله عنه في الصحيحين أيضاً من زيادة «إلاَّ الإقامةَ»^(٦) أي كلماتِها، فإنها تُثنى.

(١) قوله «السارقُ» وما عطف عليه بالرفع استئنافٌ، ولهذا غيّر الشارحُ الأسلوبَ حيث لم يُقدّر «ومن البعيد» بين العاطف والمعطوف كما في الذي قبله. (البناني: ٨٧/٢).

(٢) ويحيى بن أكثم: هو يحيى بن أكثم بن محمد التميمي أبو محمد الأسدي المروزي، فقيه أصولي، مجتهد، وله كتب قيمة منها: التنبيه في الفقه، توفي رحمه الله سنة ٢٤٢هـ. (تاريخ بغداد: ١٤/٢٠٤).

(٣) رواه البخاري في الحدود، باب لعن السارق... (٦٢٨٥)، ومسلم في الحدود، باب حدّ السارق ونصابها (٤٣٨٥)، والنسائي (٤٧٩٠)، وابن ماجه (٢٥٧٣).

(٤) قوله «المؤيّد» في الموضعين بالجر نعتٌ لـ «ما يتبادر». (البناني: ٨٧/٢).

(٥) رواه البخاري في الأذان، باب الإقامة واحدة... (٥٧٢)، ومسلم في الصلاة، باب الأمر بشفع الأذان... (٥٦٩)، وأبو داود (٤٢٨)، والترمذي (١٧٨)، وابن ماجه (٧٢٢).

(٦) رواه البخاري في الأذان، باب الأذان مثنى ومثنى (٥٧٠)، ومسلم في الصلاة، باب الأمر بشفع الأذان وإيتار الإقامة (٥٦٩)، وأبو داود في الصلاة، باب في الإقامة (٤٢٨).

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

المُجْمَلُ والمُبِينُ

[تَعْرِيفُ الْمُجْمَلِ]

المُجْمَلُ: ما لم تَنْضِجْ دَلَالَتَهُ .

[بَيَانُ مَا يُظَنُّ فِيهِ إِجْمَالٌ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ]

فَلَا إِجْمَالٌ فِي آيَةِ السَّرْقَةِ ؛

[تَعْرِيفُ الْمُجْمَلِ]

٢٣٥

(المُجْمَلُ: ما لم تَنْضِجْ دَلَالَتَهُ) مِنْ قَوْلٍ ، أَوْ فِعْلٍ^(١) . وَخَرَجَ الْمُهْمَلُ ، إِذْ لَا دَلَالَهَ لَهُ ، وَالْمُبِينُ لَا تَضَاحَ دَلَالَتِهِ .

[بَيَانُ مَا يُظَنُّ فِيهِ إِجْمَالٌ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ]

(فَلَا إِجْمَالٌ فِي آيَةِ السَّرْقَةِ) ، وَهِيَ ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾^(٢) لَا فِي الْيَدِ ، وَلَا فِي الْقَطْعِ^(٣) .

وَخَالَفَ بَعْضُ الْحَنْفِيَّةِ^(٤) قَالَ : « لَأَنَّ الْيَدَ تُطَلَّقُ عَلَى الْغُضْوِ إِلَى الْكُوعِ ، وَإِلَى الْمَنْكِبِ ، وَالْقَطْعُ يُطَلَّقُ عَلَى الْإِبَانَةِ ، وَعَلَى الْجَرْحِ ، يُقَالُ لِمَنْ جَرَحَ يَدَهُ بِالسَّكِينِ : قَطَعَهَا ، وَلَا ظَهَرَ لَوَاحِدٍ مِنْ ذَلِكَ ، وَإِبَانَةُ الشَّارِعِ مِنَ الْكُوعِ مُبَيَّنٌ لَذَلِكَ »^(٥) .

قُلْنَا : لَا نُسَلِّمُ عَدَمَ الظَّهْرِ لَوَاحِدٍ مِنْ ذَلِكَ ، فَإِنَّ «الْيَدَ» ظَاهِرٌ فِي الْغُضْوِ إِلَى الْمَنْكِبِ ، وَالْقَطْعُ ظَاهِرٌ فِي الْإِبَانَةِ ، وَإِبَانَةُ الشَّارِعِ مِنَ الْكُوعِ^(٦) مُبَيَّنٌ : أَنَّ الْمُرَادَ مِنَ الْكُلِّ ذَلِكَ الْبَعْضُ .

(١) كَقِيَامِهِ ﷺ مِنَ الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ بِلَا تَشْهِيدٍ لِاحْتِمَالِهِ الْعَمْدَ وَالسَّهْوَ . (غَايَةُ الْوَصُولِ ، ص : ٨٤) .

(٢) سُورَةُ الْمَائِدَةِ ، آيَةُ : ٣٨ .

(٣) قَالَهُ الْجَمَاهِيرُ مِنَ الْحَنْفِيَّةِ وَالْمَالِكِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ وَالْحَنَابِلَةِ . (الْفَوَاتِحُ : ٣٩ / ٢ ، مُخْتَصَرُ ابْنِ الْحَاجِبِ ، ص : ٢٤٠ ، الْإِحْكَامُ : ١٩ / ٣ ، الْمَحْصُولُ : ١٧١ / ٣ ، التَّشْنِيفُ : ٤١٤ / ١) .

(٤) فَوَاتِحُ الرَّحْمَوْتِ : ٣٩ / ٢ .

(٥) قَالَ الْعَصْدُ فِي شَرْحِ الْمُخْتَصَرِ (ص : ٢٤٠) : «لَا إِجْمَالٌ فِيهَا عِنْدَ الْجُمْهُورِ خِلَافًا لَشُرْذِمَةٍ» .

(٦) رَوَى الدَّارِقُطْنِيُّ فِي الْحُدُودِ وَالذِّيَابِ (٣٤٣٠ ، ١٤٢ / ٣) عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ ، قَالَ : «كَانَ صَفْوَانُ بْنُ أُمَيَّةَ بْنِ خَلِيفٍ نَائِمًا فِي الْمَسْجِدِ ثِيَابُهُ تَحْتَ رَأْسِهِ ، فَجَاءَ سَارِقٌ فَأَخَذَهَا ، فَأَتَرَ بِهِ النَّبِيَّ ﷺ ، فَأَقَرَّ السَّارِقُ ، فَأَمَرَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُقَطَّعَ ، فَقَالَ صَفْوَانُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَيْقَطِعْ رَجُلًا مِنَ الْعَرَبِ فِي ثَوْبِي؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : أَفَلَا كَانَ هَذَا قَبْلَ أَنْ تَجِيءَ بِهِ؟ ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : أَشْفَعُوا مَا لَمْ يَتَّصِلْ =

وَنَحْوُ ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾ ؛ ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾ ؛

(وَنَحْوُ^(١) ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾^(٢)) كـ ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلْمَيْتَةُ﴾^(٣) أي لا إجمال فيه^(٤) .

وخالف الكرخي وبعض أصحابنا^(٥) قالوا: «إسناد التحريم إلى العين لا يصح، لأنه إنما يتعلّق بالفعل فلا بدّ من تقديره، وهو مُحْتَمِلٌ لأُمُورٍ لا حاجة إلى جميعها، ولا مُرَجَّحٌ لبعضها، فكان مُجْمَلًا» .

قلنا: المُرَجَّحُ موجودٌ، وهو العُرفُ، فإنّه قاضٍ بأنّ المُراد في الأوّل تحريمُ الاستمتاع بوطءٍ ونحوه، وفي الثاني تحريمُ الأكلِ ونحوه .

٢٣٦

(﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾^(٦)) لا إجمال فيه^(٧) .

وخالف بعض الحنفية^(٨) قال: «لتردّده بين مسح الكُلِّ والبعض، ومسح الشارع الناصية^(٩) مُبَيَّنٌ لذلك» .

= إلى الوالي، فإذا أوصل إلى الوالي فعفا، فلا عفاً الله عنه، ثم أمر بقطعه من المفصل» .

وهو حسن لغيره، يأتي تخريجه مفصلاً في «أفعال النبي ﷺ»: ١١/٢ .

(١) قوله «وَنَحْوُ ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾» جعله الشارح مع ما عطف عليه مرفوعاً بالابتداء، فقدّر له خبراً، ولو جعله مجروراً لصحّ ولم يحتج إلى تقدير ذلك. (البناني: ٨٩/٢).

(٢) سورة النساء، الآية: ٢٣ .

(٣) سورة المائدة، الآية: ٣ .

(٤) قاله الجماهير من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة. (التيسير: ١٦٦/١، شرح التنقيح، ص: ٢٧٥، مختصر ابن الحاجب، ص: ٢٣٨، الإحكام: ١٢/٣، رفع الحاجب: ٣٨٤/٣، شرح الكوكب: ٤١٩/٣).

(٥) وكذا بعض الحنابلة، وجماعة من المعتزلة. (الفواتح: ٣٣/٢، شرح العضد، ص: ٢٣٨، الإحكام: ١٢/٣، التننيف: ٤١٤/١، شرح الكوكب: ٤٢٠/٣).

(٦) سورة المائدة، الآية: ٦، وسبق الآية كاملة (ص: ٤٤٠).

(٧) قاله الجماهير من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة. (التيسير: ١٦٧/١، الفواتح: ٣٥/٢، مختصر ابن الحاجب، ص: ٢٣٨، الإحكام: ١٤/٣، المحصول: ١٦٤/٣، رفع الحاجب: ٣/٣٨٦، شرح الكوكب: ٤٢٣/٣).

(٨) الفواتح: ٣٥/٢، التيسير: ١٦٧/١ .

(٩) عن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه: «أن رسول الله ﷺ توسّأ، فمسح ناصيته وعماته وعلى الخفين» .

« لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ »؛ « رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأُ »؛

قلنا: لَا نُسَلِّمُ تَرَدُّدَهُ بَيْنَ ذَلِكَ، وَإِنَّمَا هُوَ لِمُطْلَقِ الْمَسْحِ الصَّادِقِ بِأَقْلٍ مَا يُطْلَقُ عَلَيْهِ الْأَسْمُ وَبِغَيْرِهِ، وَمَسْحُ الشَّارِعِ النَّاصِيَةِ مِنْ ذَلِكَ.

(« لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ ») صَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ وَغَيْرُهُ^(١) لَا إِجْمَالَ فِيهِ^(٢).

وَخَالَفَ الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ الْبَاقْلَانِيُّ فَقَالَ: « لَا يَصِحُّ النِّفْيُ لِنِكَاحِ بَدُونِ وَلِيِّيٍّ مَعَ وُجُودِهِ حِسًّا، فَلَا بُدَّ مِنْ تَقْدِيرِ شَيْءٍ، وَهُوَ مُتَرَدِّدٌ بَيْنَ الصَّحَةِ وَالْكَمَالِ، وَلَا مُرْجَحَ لَوَاحِدٍ مِنْهَا، فَكَانَ مُجْمَلًا »^(٣).

قلنا: عَلَى تَقْدِيرِ تَسْلِيمِ مَا ذَكَرَ الْمُرْجِحُ لِنِفْيِ الصَّحَةِ مَوْجُودٌ، وَهُوَ قُرْبُهُ مِنْ نَفْيِ الذَّاتِ، فَإِنَّ مَا انْتَفَتِ صَحَّتُهُ لَا يُعْتَدُّ بِهِ، فَيَكُونُ كَالْمَعْدُومِ، بِخِلَافِ مَا انْتَفَى كَمَا لَهُ فَقَدْ يُعْتَدُّ بِهِ.

(« رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأُ » وَالنِّسْيَانُ، وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ^(٤)) لَا إِجْمَالَ فِيهِ^(٥).

وَخَالَفَ الْبَصْرِيَّانِ: أَبُو الْحُسَيْنِ، وَأَبُو عَبْدِ اللَّهِ، وَبَعْضُ الْحَنْفِيَّةِ قَالُوا: « لَا يَصِحُّ رَفْعُ الْمَذْكُورَاتِ مَعَ وُجُودِهَا حِسًّا، فَلَا بُدَّ مِنْ تَقْدِيرِ شَيْءٍ، وَهُوَ مُتَرَدِّدٌ بَيْنَ أُمُورٍ لَا حَاجَةَ إِلَى

رواه أبو داود في الطهارة، باب المسح على الخفين (١٢٩)، والترمذي في الطهارة، باب ما جاء في المسح على العمامة (١٠٠)، وقال: «حسن صحيح»، والنسائي في الطهارة، باب المسح على العمامة مع الناصية (١٠٦).

(١) رواه ابنُ حبان في النكاح، باب الولي (٤٠٧٥)، والحاكم في النكاح (٢٧١١)، بطريق عديدة، ثم قال: « هذه الأسانيد كلها صحيحة »، ووافقه الذهبي، وأبو داود في النكاح، باب الولي (١٧٨٥)، والترمذي في النكاح، باب ما جاء لا نكاح إلا بولي (١٠٢٠)، وقال: «حسن»، وابن ماجه في النكاح، باب لا نكاح إلا بولي (١٨٨٠).

(٢) قاله الجماهير من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة.

(التيسير: ١٦٩/١، مختصر ابن الحاجب، ص: ٢٣٨، شرح التنقيح، ص: ٢٧٦، المحصول: ٣/١٦٦، الإحكام: ١٦/٣، رفع الحاجب: ٣٨٦/٣، شرح الكوكب: ٤٢٩/٣).

(٣) قال الآمدي في الإحكام (١٧/٣): « فمذهب الكل أنه لا إجمال فيه، خلافاً للقاضي أبي بكر الباقلاني، وأبي عبد الله البصري ».

(٤) سبق تخريجه في «دلالة الاقتضاء»: ١٨٦/١.

(٥) قاله الجماهير من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة. (التيسير: ١٦٩/١، الفواتح: ٣٨/٢، مختصر ابن الحاجب، ص: ٢٣٩، شرح التنقيح، ص: ٢٧٦، المحصول: ١٧٢/٣، الإحكام: ٣/١٥، رفع الحاجب: ٣٨٩/٣).

« لَا صَلَاةَ إِلَّا بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ » لوضوح دلالة الكل. وخالف قوم.

[بَيَانُ مَا فِيهِ الْإِجْمَالُ]

وإنما الإجمال في مثل: الْقَرَأَ؛ وَالنُّورَ؛ وَالْجِسْمَ؛ ومثل « الْمُخْتَارِ » لِيُتَرَدَّدَ بَيْنَ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ؛ وَقَوْلِهِ ﴿أَوْ يَعْفُوا الَّذِي يَبْدُوهُ عَقْدَةُ النِّكَاحِ﴾؛ ﴿إِلَّا مَا يُتَلَّى عَلَيْكُمْ﴾؛

جَمِيعِهَا، وَلَا مُرْجَحَ لِبَعْضِهَا، فَكَانَ مُجْمَلًا^(١).

قلنا: الْمُرْجَحُ موجودٌ، وهو الْعَرَفُ، فَإِنَّهُ يَقْضِي بِأَنَّ الْمُرَادَ مِنْهُ رَفْعُ الْمُؤَاخَذَةِ، وَالْحَدِيثُ بِهَذَا اللَّفْظِ رَوَاهُ الْحَافِظُ أَبُو الْقَاسِمِ التَّمِيمِيُّ الْمَعْرُوفُ بِأَخِي عَاصِمٍ فِي مَسْنَدِهِ، وَابِيهَقِي فِي «الْخَلَافِيَّاتِ»، وَرَوَاهُ ابْنُ مَاجَهٍ وَغَيْرُهُ بِلَفْظِ «إِنَّ اللَّهَ وَضَعَ...» إِلَى آخِرِ مَا تَقَدَّمَ^(٢).

٢٣٧

(«لَا صَلَاةَ إِلَّا بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ») لَا إِجْمَالَ فِيهِ^(٣). وَخَالَفَ الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ الْبَاقِلَانِيُّ^(٤)، وَالكَلَامُ فِيهِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ» . وَالْحَدِيثُ فِي الصَّحِيحَيْنِ بِلَفْظِ «لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ»^(٥). (لِوُضُوحِ دَلَالَةِ الْكُلِّ) كَمَا تَقَدَّمَ بَيَانُهُ. (وَخَالَفَ قَوْمٌ) فِي الْجَمِيعِ كَمَا تَقَدَّمَ بَيَانُهُ.

[بَيَانُ مَا فِيهِ الْإِجْمَالُ]

(وإنما الإجمال في مثل: الْقَرَأَ) مُتَرَدَّدٌ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْحَيْضِ لِاشْتِرَاكِهِ^(٦) بَيْنَهُمَا؛ (وَالنُّورِ)

(١) المحصول: ١٧٢/٣، الإحكام: ١٥/٣، التيسير: ١٦٩/١.

(٢) سنن ابن ماجه، كتاب الطلاق، باب طلاق المكره والناسي (٢٠٤٥).

(٣) قاله الجماهير من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة. (التيسير: ١٦٩/١، مختصر ابن الحاجب،

ص: ٢٣٩، شرح التنقيح، ص: ٢٧٦، المحصول: ١٦٦/٣، الإحكام: ١٦/٣، رفع الحاجب:

٣/٣٩٠، شرح الكوكب: ٣/٤٢٩).

(٤) قال الأملدي في الإحكام (١٧/٣): «مذهب الكل أنه لا إجمال فيه خلافاً للقاضي أبي بكر

الباقلاني وأبي عبد الله البصري».

(٥) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي الْأَذَانِ، بَابُ وَجوبِ الْقِرَاءَةِ لِلْإِمَامِ وَالْمَأْمُومِ... (٧٥٦)، وَمُسْلِمٌ فِي الصَّلَاةِ، بَابُ

وَجوبِ قِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ (٨٧٢)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي الصَّلَاةِ، بَابُ فِي تَرْكِ الْقِرَاءَةِ فِي صَلَاتِهِ

بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ (٨٢٢)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي الصَّلَاةِ، بَابُ مَا جَاءَ أَنَّهُ لَا صَلَاةَ إِلَّا بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ (٢٤٧)،

وَالنَّسَائِيُّ فِي الْإِفْتِتَاحِ، بَابُ إِيجَابِ قِرَاءَةِ فَاتِحَةِ الْكِتَابِ فِي الصَّلَاةِ (٩١٠)، وَابْنُ مَاجَهٍ فِي إِقَامَةِ

الصَّلَاةِ وَالسَّنَةِ فِيهَا، بَابُ الْقِرَاءَةِ خَلْفَ الْإِمَامِ (٨٣٧).

(٦) اتفق العلماء على استعمال «القرء» في الشرع واللغة بمعنى الطهر والحيز، ولكنهم اختلفوا في =

وقولك : « زيدٌ طيبٌ ماهرٌ » ؛ « الثلاثة : زوجٌ وفرْدٌ » .

(وقوله عليه الصلاة والسلام) فيما رواه الشيخان وغيرهما^(١) « لا يَمْنَعُ أَحَدُكُمْ جَارَهُ أَنْ يَضَعَ خَشْبَهُ فِي جِدَارِهِ » لتردّد ضمير «جداره» بين عوده إلى «الجار» وإلى «الأحد» . وتردّد الشافعي في المنع لذلك ، والجديد المنع^(٢) لإحدى خطبة حجة الوداع : « لا يَجِلُّ لِمَرِيٍّ مِنْ مَالٍ أَخِيهِ إِلَّا مَا أَعْطَاهُ عَنْ طَيْبِ نَفْسٍ »^(٣) ، رواه الحاكم بإسناد على شرط الشيخين في معظمه ، وكلّ منهما منفرداً في بعضه . و «خشبهُ» في الأقلّ روي بالإنفراد منوّناً ، والأكثر بالجمع مضافاً^(٤) .

وقولك : «زيد طيبٌ ماهرٌ»^(٥) لتردّد «ماهر» بين رجوعه إلى «طيب» وإلى «زيد»^(٦) ،

(١) رواه البخاري في المظالم ، باب لا يَمْنَعُ جَارٌ جَارَهُ أَنْ يَغْرِزَ خَشْبَهُ فِي جِدَارِهِ (٢٤٦٣) ومسلم في المساقاة ، باب غرز الخشب في جدار الجار (٤١٠٦) ، وأبو داود في الأقضية ، باب أبواب من القضاء (٣٦٣٤) ، والترمذي في الأحكام ، باب ما جاء في الرجل يضع على حائط جاره خشباً (١٣٥٣) ، وابن ماجه في الأحكام ، باب الرجل يضع خشباً على جدار جاره (٢٣٣٥) .

(٢) أي أنّ لصاحب الجدار أن يَمْنَعُ جَارَهُ مِنْ وَضْعِ الخشبِ ، لكن يُنْذَبُ لَهُ تَمَكِينُ الجارِ مِنْ وَضْعِهِ ، قاله الحنفية والمالكية والشافعية ؛ وقال الحنابلة : يَجِبُ عَلَيْهِ تَمَكِينُ الجارِ مِنْ وَضْعِهِ ، ولا يجوزُ منعه . (الإشراف للقاضي عبد الوهاب : ١٨/٢ ، شرح مسلم للنووي : ٤٩/١١ ، نهاية المحتاج : ٣٩٣/٤ ، المغني : ٢٢٠/٥ ، شرح الكوكب : ٤١٧/٣) .

(٣) رواه الحاكم في العلم (٣١٨) ، وقال : « وقد احتجّ البخاري بأحاديث عكرمة ، واحتجّ مسلمٌ بأبي أويس ، وسائر رواته متفقٌ عليهم ، وهذا الحديث لإخطة النبي ﷺ متفقٌ على إخراجِه في الصحيح » ، وبمثله قال الذهبي في التلخيص (١٧١/١) ، ورواه البيهقي في السنن (٩٦/٦) ، والدارقطني في السنن (٢٥/٣) ، وقال الزيلعي في نصب الراية (١٦٩/٤) ، وابن حجر في الدراية (٢٠١/٢) : «إسناده جيد» .

(٤) قال الإمام النووي رحمه الله في شرح مسلم (٤٨/١١) : «قال القاضي عياض : روي قوله «خشبهُ» في صحيح مسلم وغيره من الأصول والمصنفات «خشبهُ» بالإنفراد ، «وخشبهُ» بالجمع . قال : وقال الطحاوي عن روح بن الفرّج : سألت أبا زيد والحرث بن مسكين ويونس بن عبد الأعلى عنه ؟ فقالوا كلهم : خشبهُ بالتثنية على الأفراد ؛ قال عبد الغني بن سعد : كل الناس يقولونه بالجمع ، إلّا الطحاوي» .

(٥) قاله الجماهير من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة . (الفواتح : ٣٣/٢ ، مختصر ابن الحاجب ، ص : ٢٣٧ ، الإحكام : ١١/٣ ، رفع الحاجب : ٣٨٠/٣ ، التثنية : ٤١٨/١ ، شرح الكوكب : ٤١٧/٣) .

(٦) قياسٌ ما اختاره الشافعي فيما قبله من رجوع ضمير «جداره» إلى «الجار» لقربه ، ورجوع «ماهر» إلى «طيب» . (البناني : ٩٤/٢) .

[الْمُجْمَلُ وَاقِعٌ]

والأصحُّ وقوعه في الكتابِ والسُّنَّةِ ؛

ويختلف المعنى باعتبارهما .

(«الثلاثة زوج وفرد») لتردُّد «الثلاثة» فيه بين جميع أجزائها^(١) وجميع صفاتها وإن تعيَّن الأولُ نظراً إلى صدق المتكلم به، إذ حمله على الثاني يوجبُ كذبه^(٢).

[الْمُجْمَلُ وَاقِعٌ]

(والأصحُّ وقوعه) أي المَجْمَلِ (في الكتابِ والسُّنَّةِ)^(٣) للأمثلة السابقة منهما .ونفاؤه داود^(٤) .

ويمكن أن ينفصل^(٥) عنها: بأنَّ الأول^(٦) ظاهرٌ في الرُّوجِ لأنَّ المالكَ للنكاحِ ؛ والثاني مقترنٌ بمفسره ؛ والثالث هو ظاهرٌ في الابتداء ؛ والرابع ظاهرٌ في عودِه إلى «الأحد»، لأنَّه مَحْطُ الكلام .

(١) أي مجموع أجزائها، وأجزاؤها: واحد، واثنان، وكذا القول في قوله «وجميع صفاتها» أي مجموع صفاتها، وصفاتها: زوج وفرد، فيحتمل أن يكون التقدير: أجزاء الثلاثة واحد واثنان، وأن يكون: صفات الثلاثة زوج وفرد، فالأول باعتبار أجزائها، والثاني باعتبار صفاتها. (البناني: ٩٥/٢).

(٢) لأنَّ الشيء الواحد لا يتصفُ بصفَتَيْنِ تَقِيضِيْنِ. (البناني: ٩٥/٢) .

(٣) قاله الجماهير من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة.

(شرح التنقيح، ص: ٢٨٠، المحصول: ١٥٨/٣، التشنيف: ٤١٥/١، إرشاد الفحول، ص: ١٦٨،

شرح الكوكب: ٤١٥/٣) .

(٤) أي منع وقوعه في الكتابِ والسُّنَّةِ داود ومن تبعه .

(المحصول: ١٥٨/٣، التشنيف: ٤١٥/١، شرح الكوكب: ٤١٥/٣) .

(٥) هذا جواب سؤالٍ تقديره: كيف يُنكر داود المُجْمَلُ مع الأمثلة السابقة من الكتاب والسنة ؟ فأجاب بأنَّه يمكن أن يُجاب عنها بما ذكر. (البناني: ٩٥/٢) .

(٦) المراد بـ «الأول» قوله تعالى ﴿أَوْ يَقُولُوا أَلَيْسَ بِكَ الَّذِي يَعْبُدُ عَقْدَةُ الْكِتَابِ﴾، وبـ «الثاني» قوله تعالى ﴿إِلَّا مَا يَنْتَظِرُ عَلَيْكُمْ﴾، وبـ «الثالث» قوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ هُمْ فِي أَلْفِئَةٍ﴾، وبـ «الرابع» الحديث «لا يَمْنَعُ أَحَدُكُمْ

جاره». (البناني: ٩٥/٢) .

[الْمُسَمَّى الشَّرْعِيُّ مُقَدَّمٌ عَلَى غَيْرِهِ]

وَأَنَّ الْمُسَمَّى الشَّرْعِيَّ أَوْضَحُ مِنَ اللَّغْوِيِّ - وَقَدْ تَقَدَّمَ - فَإِنْ تَعَذَّرَ حَقِيقَةً فَيُرَدُّ إِلَيْهِ بِتَجَوُّزٍ، أَوْ مُجَمَّلٌ، أَوْ يُحْمَلُ عَلَى اللَّغْوِيِّ، أَقْوَالٌ .

[الْمُسَمَّى الشَّرْعِيُّ مُقَدَّمٌ عَلَى غَيْرِهِ]

(و) الْأَصَحُّ (أَنَّ الْمُسَمَّى الشَّرْعِيَّ) لِلْفِظِ (أَوْضَحُ مِنْ) الْمُسَمَّى (اللَّغْوِيِّ) لَهُ فِي عُرْفِ الشَّرْعِ، لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بُعِثَ لِبَيَانِ الشَّرْعِيَّاتِ، فَيُحْمَلُ عَلَى الشَّرْعِيِّ.

٢٣٩

وَقِيلَ: «لَا فِي النَّهْيِ»^(١) فَقَالَ الْغَزَالِيُّ: «هُوَ مُجَمَّلٌ». وَالْأَمْدِيُّ^(٢): «يُحْمَلُ عَلَى اللَّغْوِيِّ». (وَقَدْ تَقَدَّمَ) ذَلِكَ فِي مَسْأَلَةٍ: «الْفِظُ إِمَّا حَقِيقَةً، أَوْ مَجَازً»^(٣)، وَذَكَرَ هُنَا تَوَطُّعَهُ لِقَوْلِهِ: (فَإِنْ تَعَذَّرَ) الْمُسَمَّى الشَّرْعِيُّ لِلْفِظِ (حَقِيقَةً فَيُرَدُّ إِلَيْهِ بِتَجَوُّزٍ) مُحَافِظَةً عَلَى الشَّرْعِيِّ مَا أَمَكُنَ^(٤)؛ (أَوْ) هُوَ (مُجَمَّلٌ)، لِتَرَدُّدِهِ بَيْنَ الْمَجَازِ الشَّرْعِيِّ وَالْمُسَمَّى اللَّغْوِيِّ^(٥)؛ (أَوْ يُحْمَلُ عَلَى اللَّغْوِيِّ) تَقْدِيمًا لِلْحَقِيقَةِ عَلَى الْمَجَازِ^(٦). (أَقْوَالٌ) اخْتَارَ مِنْهَا الْمُصَنِّفُ فِي «شَرْحِ الْمُخْتَصَرِ»^(٧) كَغَيْرِهِ^(٨) الْأَوَّلَ.

(١) اتَّفَقَ الْجَمَاهِيرُ مِنَ الْأُثْمَةِ الْأَرْبَعَةِ وَغَيْرِهِمْ عَلَى أَنَّ «الْمُسَمَّى الشَّرْعِيَّ» مُقَدَّمٌ فِي خُطَابِ الشَّارِعِ عَلَى «الْمُسَمَّى اللَّغْوِيِّ» فِي الْإِثْبَاتِ، وَاخْتَلَفُوا فِي النَّفْيِ (أَيِ وَالنَّهْيِ)، فَذَهَبَ الْجَمَاهِيرُ إِلَى تَقْدِيمِ «الْمُسَمَّى الشَّرْعِيِّ» عَلَى «الْمُسَمَّى اللَّغْوِيِّ»، وَذَهَبَ جَمْعٌ أَجْلُهُمُ الْإِمَامُ الْغَزَالِيُّ إِلَى أَنَّ الْفِظَ فِي النَّفْيِ (أَيِ وَالنَّهْيِ) يَصِيرُ مُجَمَّلًا، بِخِلَافِهِ فِي الْإِثْبَاتِ. (الْمُسْتَصْفَى: ٦٩١/١، الْإِحْكَامُ: ٢١/٣).

(٢) عِبَارَةُ الشَّارِحِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى صَرِيحَةٌ فِي أَنَّ الْأُذَيْنِ قَالُوا: «إِنَّ لَفْظَ الشَّارِعِ الْمَتَرَدِّدِينَ «الْمُسَمَّى الشَّرْعِيَّ» وَ«الْمُسَمَّى اللَّغْوِيِّ» لَا يُحْمَلُ عَلَى الشَّرْعِيِّ اخْتَلَفُوا، فَذَهَبَ الْغَزَالِيُّ إِلَى أَنَّ الْفِظَ مُجَمَّلٌ، وَالْأَمْدِيُّ إِلَى تَقْدِيمِ «اللَّغْوِيِّ»، كَمَا سَبَقَ فِي «مَحْمَلِ الْفِظِ». وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ، فَإِنَّ الْأَمْدِيَّ صَرَّحَ فِي الْإِحْكَامِ (٣/٢١، ٢٢) عَلَى تَقْدِيمِ «الشَّرْعِيِّ» هُنَا وَتَقْدِيمِ «اللَّغْوِيِّ» هُنَاكَ، فَلْيَتَّبِعْهُ. وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(٣) انْظُرْ: «الْحَقِيقَةُ وَأَقْسَامُهَا» ٢٤٧/١، وَ«مَحْمَلُ الْفِظِ»: ٢٦٧/١.

(٤) قَالَهُ الْجَمَاهِيرُ مِنَ الْحَنْفِيَّةِ وَالْمَالِكِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ وَالْحَنَابِلَةِ.

(الْتِيسِيرُ: ١٧٣/١، الْإِحْكَامُ: ٢١/٣، مُخْتَصَرُ ابْنِ الْحَاجِبِ، ص: ٢٤١، رَفَعُ الْحَاجِبِ: ٤٠٣/٣،

التَّشْنِيفُ: ٤٢٠/١، غَايَةُ الْوَصُولِ، ص: ٨٥، شَرْحُ الْكُوكَبِ: ٤٣٢/٣).

(٥) قَالَهُ الْغَزَالِيُّ فِي الْمُسْتَصْفَى: ٦٩١/١.

(٦) هَذَا الْقَوْلُ لَمْ يَحْكِهِ الْأَمْدِيُّ وَلَا ابْنُ الْحَاجِبِ وَلَا ابْنُ الْعَضْدِ وَلَا ابْنُ النِّجَارِ، وَلَمْ أَجِدْ مَنْ ذَكَرَهُ قَبْلَ الْمُصَنِّفِ، وَقَالَ الزَّرْكَشِيُّ: «وَلَمْ يَحْكُ ابْنُ الْحَاجِبِ فِيهِ الْقَوْلَ بِالْحَمْلِ عَلَى اللَّغْوِيِّ»، وَكَأَنَّهُ يُشِيرُ إِلَى عَدَمِ الْوُجُودِ (الْإِحْكَامُ: ٢١/٣، شَرْحُ الْمُخْتَصَرِ لِلْعَضْدِ، ص: ٢٤١، التَّشْنِيفُ: ٤٢٠/١، شَرْحُ الْكُوكَبِ: ٤٣٢/٣).

(٧) أَيِ اخْتَارَ الْمُصَنِّفُ فِي شَرْحِ الْمُخْتَصَرِ (٤٠٣/٣) الْقَوْلَ الْأَوَّلَ.

(٨) كَالْقَاضِي الْعَضْدِ فِي شَرْحِ الْمُخْتَصَرِ (ص: ٢٤١).

[حُكْمُ الْمُسْتَعْمَلِ لِمَعْنَى تَارَةً، وَلِمَعْنَيْنِ تَارَةً أُخْرَى]

والمُخْتَارُ : أَنَّ اللَّفْظَ الْمُسْتَعْمَلَ لِمَعْنَى تَارَةً ، وَلِمَعْنَيْنِ ، لَيْسَ ذَلِكَ الْمَعْنَى أَحَدُهُمَا ، مُجْمَلٌ .

فَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا فَيُعْمَلُ بِهِ ، وَيُوقَفُ الْآخَرُ .

مثاله : حديثُ الترمذي وغيره : «الطَّوَّافُ بِالْبَيْتِ صَلَاةٌ ، إِلَّا أَنْ اللَّهَ أَحَلَّ فِيهِ الْكَلَامَ»^(١) تعذر فيه مُسَمَّى «الصلاة» شرعاً ، فَيُرَدُّ إِلَيْهِ بِتَجَوُّزٍ بِأَنْ يُقَالَ : كالصلاة في اعتبار الطهارة والنية ونحوهما^(٢) ؛ أَوْ يُحْمَلُ عَلَى الْمُسَمَّى اللُّغَوِيِّ ، وَهُوَ الدَّعَاءُ بِخَيْرٍ لاشتمال الطواف عليه ، فَلَا يُعْتَبَرُ فِيهِ مَا ذُكِرَ^(٣) ؛ أَوْ هُوَ مُجْمَلٌ لِتَرُدُّدِهِ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ .

[حُكْمُ الْمُسْتَعْمَلِ لِمَعْنَى تَارَةً، وَلِمَعْنَيْنِ تَارَةً أُخْرَى]

(والمُخْتَارُ أَنَّ اللَّفْظَ^(٤) الْمُسْتَعْمَلَ لِمَعْنَى تَارَةً ، وَلِمَعْنَيْنِ لَيْسَ ذَلِكَ الْمَعْنَى أَحَدُهُمَا) تَارَةً أُخْرَى عَلَى السَّوَاءِ ، وَقَدْ أُطْلِقَ ، (مُجْمَلٌ) لِتَرُدُّدِهِ بَيْنَ الْمَعْنَى وَالْمَعْنَيْنِ .

وقيل : « يَتَرَجَّحُ الْمَعْنَيَانِ ، لِأَنَّهُ أَكْثَرُ فَائِدَةً » .

(فَإِنْ كَانَ) ذَلِكَ الْمَعْنَى (أَحَدُهُمَا فَيُعْمَلُ بِهِ) جُزْماً لَوْجُودِهِ فِي الْإِسْتِعْمَالَيْنِ ، (وَيُوقَفُ الْآخَرُ) لِلتَّرُدُّدِ فِيهِ .

(١) رواه ابنُ حُرَيْمَةَ فِي الْحَجِّ (٣٨٣٦) ، وَالْحَاكِمُ فِي التَّفْسِيرِ (٣٠٥٦) ، وَقَالَ : «صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ ، وَإِنَّمَا يُعْرَفُ عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ» ، وَوَافَقَهُ الذَّهَبِيُّ ، وَفِي الْمَنَاسِكِ أَيْضاً (١٦٨٧) ، وَقَالَ : «صَحِيحُ الْإِسْنَادِ ، وَقَدْ أَوْفَقَهُ جَمَاعَةٌ» ، وَوَافَقَهُ الذَّهَبِيُّ ، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي الْحَجِّ ، بَابُ مَا جَاءَ فِي الْكَلَامِ فِي الطَّوَّافِ (٩٦٠) ، وَقَالَ : «لَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ وَقَوْفًا ، وَلَا نَعْرِفُهُ مَرْفُوعًا إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ ، وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ» ، وَالنَّسَائِيُّ فِي الْمَنَاسِكِ^(٥) ، بَابُ إِبَاحَةِ الْكَلَامِ فِي الطَّوَّافِ (٢٩٢٢) .

اختلف العلماء في رفع هذا الحديث ووقفه ، رجَّح النسائي ، والبيهقي ، وابنُ الصلاح ، والنووي ، والمنذري وقفه . (نصب الرأية : ٥٧/٣ ، التلخيص الحبير : ١٢٩/١) .

(٢) قاله المالكية والشافعية والحنابلة ، وصاحبُ أبي حنيفة : أبو يوسف ، ومحمد . (فتح باب العناية : ١/١٠٦٤ ، جامع الأمهات ، ص : ١٩٢ ، مغني المحتاج : ٧٠٦/١ ، منتهى الإرادات : ٢٠٠/١) .

(٣) قاله أبو حنيفة ، وعليه الفتوى عند الحنفية . (فتح باب العناية : ٦١٤/١) .

(٤) اللَّفْظُ الْمُسْتَعْمَلُ فِي الْمَعْنَيْنِ إِنَّمَا أَنْ يَظْهَرَ كَوْنُهُ حَقِيقَةً فِيهِمَا كـ «العين ، والجَوْنِ» ، فَهُوَ مُشْتَرَكٌ ، وَإِنَّمَا أَنْ يَظْهَرَ كَوْنُهُ فِي أَحَدِهِمَا حَقِيقَةً وَالْآخَرُ مَجَازًا كـ «الأسد» حَقِيقَةً فِي الْحَيَوَانَ الْمَفْرَسِ ، وَمَجَازٌ فِي الرَّجُلِ الشَّجَاعِ ، فَهَذَا لَا خِلَافَ فِيهِمَا ، وَإِنَّمَا أَنْ لَا يَظْهَرَ شَيْءٌ مِنْهُمَا فَاخْتَلَفُوا فِيهِ عَلَى ثَلَاثَةِ

٢٤٠

وقيل: «يُعمل به أيضاً، لأنه أكثر فائدة».

والتقييد بقوله «ليس الخ» مما ظهر له كما قال^(١)، والظاهر أنه مرادهم أيضاً.

مثال الأول: حديث مسلم: «لَا يَنْكِحُ الْمُحْرَمُ، وَلَا يُنْكَحُ»^(٢) بناءً على أن «النكاح» مُشْتَرَكٌ بَيْنَ الْعَقْدِ وَالْوَطْءِ، فَإِنَّهُ إِنْ حُمِلَ عَلَى «الْوَطْءِ» اسْتُفِيدَ مِنْهُ مَعْنَى وَاحِدٍ، وَهُوَ أَنَّ الْمُحْرَمَ لَا يَطْأُ وَلَا يُوطَأُ: أَي لَا يُمَكِّنُ غَيْرَهُ مِنْ وَطْئِهِ؛ وَإِنْ حُمِلَ عَلَى «الْعَقْدِ» اسْتُفِيدَ مِنْهُ مَعْنَيَانِ بَيْنَهُمَا قَدْرٌ مُشْتَرَكٌ، وَهُوَ أَنَّ الْمُحْرَمَ لَا يَعْقِدُ لِنَفْسِهِ وَلَا يَعْقِدُ لغيره^(٣).

ومثال الثاني: حديث مسلم «الْثِيْبُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا»^(٤) أي بَأَنْ تَعْقِدَ لِنَفْسِهَا أَوْ تَأْذَنَ لِوَلِيِّهَا، فَيَعْقِدَ لَهَا وَلَا يُجْبِرُهَا، وَقَدْ قَالَ بِعَقْدِهَا لِنَفْسِهَا^(٥) أَبُو حَنِيفَةَ وَكَذَلِكَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا، لَكِنْ إِذَا كَانَتْ فِي مَكَانٍ لَا وَلِيَّ فِيهِ وَلَا حَاكِمَ، وَنَقَلَهُ يُونُسُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى^(٦) عَنِ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ.

= مذاهب: الأول: أنه مُجْمَلٌ، قاله الحنفية والمالكية والحنابلة؛ الثاني: أنه يُحْمَلُ عَلَى الْمَعْنِيَيْنِ كَالْمُشْتَرَكِ، حَكَاهُ الْأَمْدِيُّ عَنِ الْأَكْثَرِ، وَاخْتَارَهُ؛ الثالث: التفصيلُ الَّذِي اخْتَارَهُ الْمَصْنِفُ، وَتَبِعَهُ الزَّرْكَشِيُّ وَالشَّارِحُ وَشَيْخُ الْإِسْلَامِ (الفَوَاتِحُ: ٤٠/٢)، مُخْتَصِرُ ابْنِ الْحَاجِبِ، ص: ٢٤١، الْمُسْتَصْفَى: ٦٩١/١، الْإِحْكَامُ: ٢٠/٣، شَرْحُ الْعُضْدِ، ص: ٢٤١، التَّشْنِيفُ: ٤٢٠/١، غَايَةُ الْوَصُولِ، ص: ٨٥، شَرْحُ الْكَوْكَبِ: ٤٣١/٣.

(١) أي كما قال المصنف في رفع الحاجب للمصنف: ٣٩٧/٣.

(٢) رواه مسلم في النكاح، باب تحريم نكاح المحرم... (٣٤٣٢)، وأبو داود في المناسك، باب المحرم يتزوج (١٨٤١)، والترمذي في الحج، باب ما جاء في كراهية تزويج المحرم (٨٤٠)، والنسائي في المناسك، باب النهي عن نكاح المحرم (٣٢٧٥)، وابن ماجه في النكاح، باب المحرم يتزوج (١٩٦٦).

(٣) قاله المالكية والشافعية والحنابلة، وقال الحنفية: يصح.

(فتح باب العناية: ٢٠/٢، شرح مسلم: ١٧٩/٩، الروض المربع، ص: ٢٣٦).

(٤) رواه مسلم في النكاح، باب استئذان الثيب بالنكاح والبكر تستأذن (٣٤٦٢)، وأبو داود في النكاح، باب في الثيب (٢٠٩٨)، والترمذي في النكاح، باب ما جاء في استثمار البكر والثيب (١١٠٨)، والنسائي في النكاح، باب استئذان البكر في نفسها (٣٢٦٠)، وابن ماجه في النكاح، باب استثمار البكر والثيب (١٨٧٠).

(٥) سبقت مسألة «تزويج المرأة نفسها أو غيرها» في «أقسام التأويل»: ٤٢٣/١.

(٦) ويونس بن عبد الأعلى: هو يونس بن عبد الأعلى بن ميسرة، المصري، صاحب الشافعي، الإمام، روى له مسلم في صحيحه، وأكثر رواياته عنه، واتفقوا على توثيقه وجلالته، قال النسائي: هو ثقة، وأخذ رواة النصوص الجديدة عن الشافعي، توفي رحمه الله سنة ٢٦٤هـ، وهو ابن أربع وتسعين.

(التهذيب للنووي: ٤٦١/٢، الطبقات للإسني: ٢٧/١).

[البَيَان]

البَيَانُ: إخراجُ الشيءِ مِنْ حَيِّزِ الإشْكَالِ إلى حَيِّزِ التَّجَلِّي . وإنما يَجِبُ لِمَ أُرِيدَ فَهْمُهُ اتِّفَاقاً .

[بَيَانُ ما يَكُونُ بِهِ البَيَانُ]

والأصحُّ أَنَّهُ قَدْ يَكُونُ بالفعلِ ؛

[البَيَانُ]

(البَيَانُ) بِمعْنَى : التَّبْيِين (إخراجُ الشيءِ مِنْ حَيِّزِ الإشْكَالِ إلى حَيِّزِ التَّجَلِّي) أي الاتِّضَاح ، فالإِتْيَانُ بالظَّاهِرِ مِنْ غَيْرِ سَبْقِ إشْكَالٍ لَا يُسَمَّى بَيَاناً .
(وإنَّما يَجِبُ) البَيَانُ (لِمَنْ أُرِيدَ فَهْمُهُ) المُشْكِـلُ (اتِّفَاقاً) لحاجته إليه بأنَّ يَعْمَلَ به ، أو يُفْتِيَ به ، بِخِلَافِ غَيْرِهِ .

[بَيَانُ ما يَكُونُ بِهِ البَيَانُ]

(والأصحُّ أَنَّهُ) أي البَيَانُ (قَدْ يَكُونُ بالفعلِ) كَالْقَوْلِ^(١) . وقيل : « لا ، لطولِ زَمَنِ الفعلِ ، فيتأخَّرُ البَيَانُ به مع إمكانِ تَعْجِيلِهِ بالقَوْلِ ، وذلك مُمتنعٌ » . قلنا : لَا نُسَلِّمُ امْتِنَاعَهُ^(٢) .

(١) البَيَانُ يَكُونُ بالقَوْلِ وفاقاً ، وكذا بالفعلِ عند الجماهيرِ مِنَ الأئمةِ الأربعِ وغيرهم إلّا مَنْ شَذَّ . (التيسير : ١٧٥/٣ ، الفواتح : ٤٥/٢ ، مختصر ابن الحاجب ، ص : ٢٤٣ ، شرح التنقيح ، ص : ٢٨١ ، الإحكام : ٢٥/٣ ، المحصول : ١٨٠/٣ ، رفع الحاجب : ٤١٥/٣ ، شرح الكوكب : ٤٤٢/٣) .

(٢) عن سلمان بن بُريدة عن أبيه رضي الله عنه قال : « أتى النبي ﷺ رَجُلٌ ، فسأله عن مواقيت الصلاة ؟ فقال ﷺ : أقيمَ مَعَنَا إن شاء الله ، فأمر بلالاً ، فأقامَ حينَ طَلَعَ الفجرُ ، ثم أمره فأقامَ حينَ زالت الشمس فصلى الظهر ، ثم أمره فأقام فصلى العصر والشمس بيضاء مرتفعة ، ثم أمره بالمغرب حين وقع حاجب الشمس ، ثم أمره بالعشاء فأقام حين غاب الشفق ، ثم أمره من الغد فنور بالفجر ، ثم أمره بالظهر فأبرد وأنعم أن يبرد ثم أمره بالعصر فأقام والشمس آخر وقتها فوق ما كانت ، ثم أمره فأخر المغرب إلى قبيل أن يغيب الشفق ، ثم أمره بالعشاء فأقام حين ذهب ثلث الليل ، ثم قال : أين السائل عن مواقيت الصلاة ؟ فقال الرجل : أنا ، فقال ﷺ : مواقيت الصلاة كما بين هذين . رواه أبو داود في الصلاة ، باب في المواقيت (٣٩٥) ، والترمذي في الصلاة ، باب ما جاء في مواقيت الصلاة عن النبي ﷺ (١٥٢) ، وقال : « حَسَنٌ غَرِيبٌ صحيحٌ » ، وابن ماجه في الصلاة ، باب مواقيت الصلاة (٦٦٧) .

وَأَنَّ الْمَظْنُونِ يُبَيِّنُ الْمَعْلُومَ؛ وَأَنَّ الْمُتَقَدَّمَ وَإِنْ جَهِلْنَا عَيْنَهُ مِنَ الْقَوْلِ أَوْ الْفِعْلِ هُوَ الْبَيَانُ.

٢٤١

(و) الْأَصْحُ (أَنَّ الْمَظْنُونِ يُبَيِّنُ الْمَعْلُومَ) ^(١).

وقيل: «لَا، لَأَنَّهُ دُونَهُ، فَكَيْفَ يُجْعَلُ فِي مَحَلِّهِ حَتَّى كَأَنَّهُ الْمَذْكُورُ بِدَلِّهِ» ^(٢).

قلنا: لوضوحه.

(و) الْأَصْحُ (أَنَّ الْمُتَقَدَّمَ، وَإِنْ جَهِلْنَا عَيْنَهُ، مِنَ الْقَوْلِ أَوْ الْفِعْلِ) ^(٣) الْمُتَبَيِّنُ فِي الْبَيَانِ (هُوَ الْبَيَانُ) أَيِ الْمُبَيِّنُ، وَالْآخِرُ تَأْكِيدٌ لَهُ وَإِنْ كَانَ دُونَهُ فِي الْقُوَّةِ.

وقيل: «إِنْ كَانَ كَذَلِكَ فَهُوَ الْبَيَانُ، لِأَنَّ الشَّيْءَ لَا يُؤَكَّدُ بِمَا هُوَ دُونَهُ».

قلنا: هذا في التأكيد بغير المُستَقِلِّ، أَمَّا بِالْمُسْتَقِلِّ فَلَا، أَلَا تَرَى أَنَّ الْجُمْلَةَ تُؤَكَّدُ بِجُمْلَةٍ دُونَهَا.

(وإِنْ لَمْ يَتَّفَقِ الْبَيَانَانِ) ^(٤): الْقَوْلُ وَالْعَمَلُ - كَانَ زَادَ الْفِعْلُ عَلَى مُقْتَضَى الْقَوْلِ (كَمَا لَوْ

(١) قاله الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة.

(التيسير: ١٧٤/٣، الفواتح: ٤٧/٢، شرح التنقيح، ص: ٢٨١، المحصول: ١٨٤/٣، الإحكام:

٢٨/٣، التشنيف: ٤٢٣/١، شرح الكوكب: ٤٥٠/٣).

(٢) ثُمَّ اخْتَلَفَ هَؤُلَاءِ عَلَى ثَلَاثَةِ مَذَاهِبٍ: الْأَوَّلُ: يَجِبُ أَنْ يَكُونَ أَقْوَى، قَالَ ابْنُ الْحَاجِبِ، وَحَكَاهُ

الْقَاضِي الْعَضُدُ عَنِ الْأَكْثَرِ؛ الثَّانِي: يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُسَاوِيًا، قَالَ الْكَرْخِيُّ؛ الثَّالِثُ: إِنْ كَانَ الْمُبَيِّنُ

مُجْمَلًا جَازَ أَنْ يَكُونَ أَدْنَى مِنْهُ، وَإِنْ كَانَ عَامًّا أَوْ مُطْلَقًا وَجِبَ أَنْ يَكُونَ أَقْوَى مِنْهُ دَلَالَةً، قَالَ الْأَمْدِيُّ.

(الإحكام: ٢٩/٣، شرح المختصر للعضد، ص: ٢٤٤، المحصول: ١٨٤/٣).

(٣) إِذَا وَرَدَ بَعْدَ الْمُجْمَلِ قَوْلٌ وَفِعْلٌ صَادِرَانِ مِنَ الشَّارِعِ، وَكُلٌّ مِنْهُمَا صَالِحٌ لِلْبَيَانِ، فَلَهُ حَالَتَانِ:

الْحَالَةُ الْأُولَى: أَنْ يَتَّفَقَ الْقَوْلُ وَالْفِعْلُ فِي الْبَيَانِ، بِأَنْ لَا يَكُونَ بَيْنَهُمَا تَنَافٍ، وَإِلَيْهِ أَشَارَ الْمُصَنِّفُ

بِقَوْلِهِ «وَأَنَّ الْمُتَقَدَّمَ... أَوْ الْفِعْلُ»، وَلِهَذِهِ الْحَالَةُ قِسْمَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يُعْلَمَ الْمُتَقَدَّمُ مِنَ الْفِعْلِ وَالْقَوْلِ، فَالْمُتَقَدَّمُ بَيَانٌ، وَالْمَتَأَخِّرُ تَأْكِيدٌ لَهُ وَفَاقًا.

ثَانِيَهُمَا: أَنْ يُجْهَلَ الْمُتَقَدَّمُ مِنْهُمَا فَاخْتَلَفُوا فِيهِ عَلَى مَذْهَبَيْنِ: الْأَوَّلُ: فَلَا يَقْضَى عَلَى وَاحِدٍ بَعِيْنَهُ بِأَنَّهُ

مُبَيِّنٌ، بَلْ يَقْضَى بِحَصُولِ الْبَيَانِ بِأَحَدِهِمَا، وَهُوَ الْأَوَّلُ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، وَالْآخِرُ مُؤَكَّدٌ لَهُ، قَالَ الْحَنْفِيَّةُ

وَالْمَالِكِيَّةُ وَالشَّافِعِيَّةُ وَالْحَنَابِلَةُ.

الثَّانِي: التَّفْصِيلُ: إِنْ كَانَا مُتَسَاوِيَيْنِ فَأَحَدُهُمَا مُبَيِّنٌ وَالْآخَرُ مُؤَكَّدٌ مِنْ غَيْرِ تَعْيِينٍ، وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا

أَقْوَى فِي الدَّلَالَةِ فَالْمَرْجُوحُ مُبَيِّنٌ وَالرَّاجِحُ مُؤَكَّدٌ، فَيَقْضَى بِتَقْدِيمِ الْمَرْجُوحِ لِعَدَمِ جَوَازِ تَأْكِيدِ الضَّعِيفِ

لِلْقَوِيِّ، قَالَ الْأَمْدِيُّ. (التيسير: ١٧٦/٣، الفواتح: ٤٦/٢، المجصول: ١٨٢/٣، الإحكام: ٣/

٢٧، شرح العضد، ص: ٢٤٤، التشنيف: ٤٢٣/١، غَايَةُ الْوَصُولِ، ص: ٨٦، شرح الكوكب: ٣/

٤٤٨، مختصر ابن الحاجب، ص: ٢٤٤).

(٤) هَذِهِ الْحَالَةُ الثَّانِيَّةُ، وَهِيَ أَنْ لَا يَتَّفَقَ الْبَيَانَانِ، وَلَهَا إِضْرَافٌ قِسْمَانِ: أَحَدُهُمَا: أَنْ يَزِيدَ الْفِعْلُ عَلَى مُقْتَضَى =

وإن لم يتفق البيانان - كما لو طاف بعد الحج طوافين، وأمر بواحد - فالقول، وفعله ندب أو واجب، متقدماً أو متأخراً. وقال أبو الحسين: «المتقدم».

طاف (بغدة) نزول آية (الحج) المشتملة على الطواف^(١) (طوافين)^(٢)، وأمر بواحد^(٣) - فالقول أي فالبیان القول؛ (وفعله) (الزائد على مقتضى قوله (ندب أو واجب) في حقه، دون أمته (متقدماً) كان القول على الفعل، (أو متأخراً) عنه جمعاً بين الدليلين.

(وقال أبو الحسين) البصري: «البيان هو (المتقدم) منهما، كما في قسم اتفاقهما، أي فإن كان المتقدم القول فحكم الفعل كما سبق^(٤)، أو الفعل فالقول ناسخ للزائد منه».

قلنا: عدم النسخ بما قلناه أولى.

= القول (وهو ما ذكره المصنف)، اختلف العلماء فيه على ثلاثة مذاهب: الأول: أن القول هو البيان سواء تقدم أو تأخر، قاله الحنفية، والمالكية، والشافعية، والحنابلة؛ الثاني: أن المتقدم هو البيان، فإن تقدم القول فالفعل واجب أو ندب في حقه، أو الفعل فالقول ناسخ للزائد منه، قاله أبو الحسين البصري؛ الثالث: التفصيل، إن تقدم القول فالزائد من الفعل ندب في حقه^(٥)، أو الفعل فالزائد من الفعل واجب في حقه^(٦) دون أمته، وإن جهل الأمر فيقدر تقدم القول، قاله السيف الأمدى.

(التيسير: ١٧٦/٣، الفواتح: ٤٧/٢، مختصر ابن الحاجب، ص: ٢٤٤، شرح التنقيح، ص: ٤٤٩، المحصول: ١٨٢/٣، الإحكام: ٢٨/٣، التنبيه: ٤٢٣/١، شرح الكوكب: ٤٤٩/٣، المعتمد: ٣٤٠/١).

(١) كما في قوله تعالى: ﴿وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ ۖ لِيَشْهَدُوا مَنَافِعَ لَهُمْ وَيَذْكُرُوا أَنَّمَا اللَّهُ فِي أَيَّامٍ مَعْلُومَةٍ عَلَىٰ مَا رَزَقْنَاهُمْ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ فَاكْفُرُوا إِنِّهَا وَأَطْعُمُوا أَبَايَسَ الْفَقِيرَ ۖ ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلِيُوفُوا نَدْرَهُمْ وَلِيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ ۖ﴾ (سورة الحج، الآية: ٢٧، ٢٨، ٢٩).

(٢) أي بأن كان رسول الله ﷺ قارناً، فطاف طوافين، وسعى سعيين. رواه البيهقي (٣٢٨/٤)، والدارقطني (٢٥٨/٢) بطريق ضعيفها الدارقطني.

وبوجوب طوافين وسعيين على القارن قال الحنفية.

(فتح باب العناية: ٦٧٨/١، تحفة الأحوذى: ٦١٨/٤).

(٣) كقوله ﷺ: «مَنْ أَحْرَمَ بِالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ أَجْزَأُهُ طَوَافٌ وَاحِدٌ وَسَعْيٌ وَاحِدٌ عَنْهُمَا حَتَّى يَحُلَّ مِنْهُمَا جَمِيعاً» رواه ابن حبان في الحج (٣٩١٦)، والترمذي في الحج، باب ما جاء أن القارن يطوف طوافاً واحداً (٩٤٨)، وقال: «حسن صحيح غريب»، وقد رواه غير واحد عن عبيد الله بن عمر ولم يرفعه، وهو أصح، وابن ماجه في المناسك، باب طواف القارن (٢٩٧٥).

وباكْتفاء الطواف الواحد والسعي الواحد للقارن قال المالكية، والشافعية، والحنابلة.

(فتح باب العناية: ٦٧٨/١، تحفة الأحوذى: ٦١٩/٤).

(٤) أي في قول المتن: «وفعله ندب أو واجب في حقه، دون أمته». (البناني: ١٠٥/٢).

مسألة: [تأخير البيان]

تأخير البيان عن وقت الفعل غير واقع وإن جاز . وإلى وقته واقع عند الجمهور

ولو نقص الفعل عن مقتضى القول^(١) - كأن طاف واحداً، وأمر باثنين - فقياس ما تقدم^(٢٤٢) لنا: أن البيان القول - ونقص الفعل عنه تخفيف في حقه ﷺ - تأخر الفعل أو تقدم .
وقياس ما تقدم لأبي الحسين: أن البيان المتقدم، فإن كان القول فحكم الفعل كما سبق^(٢)، أو الفعل فما زاده القول عليه مطلوب بالقول .

(مسألة: [تأخير البيان]

تأخير البيان) لمجمل أو ظاهر لم يرد ظاهره بقريته ما سيأتي (عن وقت الفعل غير واقع وإن جاز) وقوعه عند أئمتنا المجوزين تكليف ما لا يطاق.
وقوله «الفعل» أحسن - كما قال^(٣) - من قول غيره^(٤) «الحاجة»، لأنها كما قال الأستاذ أبو إسحاق الأسفراييني لا ثقة بالمعتزلة القائلين بـ «أن للمؤمنين حاجة إلى التكليف ليستحقوا الثواب بالامتثال».

(و) تأخير البيان عن وقت الخطاب (إلى وقته) أي الفعل جائز (واقع عند الجمهور)^(٥) سواء كان للمبين ظاهر) وهو غير المجمل: كعام يُبين تخصيصه، ومطلق يُبين تقييده، ودال على حكم يُبين نسخته؛ (أم لا) وهو المجمل كمشترك يُبين أحد معنیه مثلاً، ومتواطى يُبين أحد ما صدقاته مثلاً .

وقيل: «يَمْتَنَعُ تأخيرُه مطلقاً، لاختلاله يفهم المراد عند الخطاب»^(٦) .

(١) هذا هو القسم الثاني من الحالة الثانية .

(٢) أي من أنه تخفيف. (البناني: ١٠٥/٢) .

(٣) أي المصنف في منع الموانع، ص: ١٨٣، ورفع الحاجب: ٤٢٢/٣ .

(٤) كالغزالي في المستصفى (٦٩٩/١)، والآمدني في الإحكام (٣٠/٣)، وابن الحاجب في المختصر (ص: ٢٤٤)، والعضد في شرح المختصر (ص: ٢٤٥) .

(٥) من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة. (التيسير: ١٧٤/٣، الفواتح: ٤٩/٢، شرح التنقيح، ص: ٢٨٢، مختصر ابن الحاجب، ص: ٢٤٤، المحصول: ٢١٨/٣، الإحكام: ٣٠/٣، رفع

الحاجب: ٤٢٢/٣، التنيف: ٤٢٤/١، شرح الكوكب: ٤٥٣/٣) .

(٦) قاله الظاهرية وجمع من الحنفية والشافعية والحنابلة، والمعتزلة. (المستصفى: ٦٩٩/١، الإحكام:

٣٠/٣، التنيف: ٤٢٥/١، شرح الكوكب: ٤٥٣/٣) .

سواءً كَانَ لِلْمُبَيِّنِ ظَاهِرٌ أَمْ لَا . وَثَالِثُهَا : « يَمْتَنِعُ فِي غَيْرِ الْمُجْمَلِ ، وَهُوَ مَا لَهُ ظَاهِرٌ » .
 ورَابِعُهَا : « يَمْتَنِعُ تَأْخِيرُ الْبَيَانِ الْإِجْمَالِي فِيمَا لَهُ ظَاهِرٌ ، بِخِلَافِ الْمُشْتَرَكِ وَالْمُتَوَاطِئِ » .
 وخَامِسُهَا : « يَمْتَنِعُ فِي غَيْرِ النَّسْخِ » ؛ وَقِيلَ : « يَجُوزُ تَأْخِيرُ النَّسْخِ اتِّفَاقًا » . وَسَادِسُهَا :
 « لَا يَجُوزُ تَأْخِيرُ بَعْضٍ دُونَ بَعْضٍ » .

(وِثَالِثُهَا) أَيِ الْأَقْوَالِ : « (يَمْتَنِعُ) التَّأْخِيرُ (فِي غَيْرِ الْمُجْمَلِ ، وَهُوَ مَا لَهُ ظَاهِرٌ) لِإِبْقَاعِهِ
 الْمُخَاطَبَ فِي فَهْمِ غَيْرِ الْمُرَادِ ، بِخِلَافِهِ فِي الْمُجْمَلِ » ^(١) .

(وَرَابِعُهَا : « يَمْتَنِعُ تَأْخِيرُ الْبَيَانِ الْإِجْمَالِي فِيمَا لَهُ ظَاهِرٌ) مِثْلُ : هَذَا الْعَامُّ مُخْصَوْصٌ ،
 وَهَذَا الْمُطْلَقُ مُقَيَّدٌ ، وَهَذَا الْحُكْمُ مَنْسُوخٌ بِبَدَلٍ ، لَوْجُودِ الْمَحْذُورِ قَبْلَهُ فِي تَأْخِيرِ الْإِجْمَالِي ،
 دُونَ التَّفْصِيلِي لِمُقَارَنَةِ الْإِجْمَالِي . (بِخِلَافِ الْمُشْتَرَكِ ، وَالْمُتَوَاطِئِ) مِمَّا لَيْسَ لَهُ ظَاهِرٌ ،
 فَيَجُوزُ تَأْخِيرُ بَيَانِهِمَا الْإِجْمَالِي كَالْتَفْصِيلِي ، كَأَنْ يُقَالَ : الْمُرَادُ أَحَدُ الْمَعْنَيْنِ مِثْلًا فِي الْمُشْتَرَكِ ،
 وَأَحَدُ الْمَاصْذِقَاتِ فِي الْمُتَوَاطِئِ ، لَانْتِفَاءِ الْمَحْذُورِ السَّابِقِ » ^(٢) .

(وَخَامِسُهَا) : « يَمْتَنِعُ التَّأْخِيرُ (فِي غَيْرِ النَّسْخِ) ، لِإِخْلَالِهِ بِفَهْمِ الْمُرَادِ مِنَ اللَّفْظِ ، بِخِلَافِ
 النَّسْخِ ، لِأَنَّهُ رَفْعٌ لِلْحُكْمِ ، أَوْ بَيَانٌ لَانْتِهَاءِ أَمْدِهِ كَمَا سَيَأْتِي » ^(٣) .

(وَقِيلَ : « يَجُوزُ تَأْخِيرُ الْبَيَانِ فِي (النَّسْخِ اتِّفَاقًا) ، لَانْتِفَاءِ الْإِخْلَالِ بِالفَهْمِ عَنْهُ لِمَا ذُكِرَ » ^(٤) .
 (وَسَادِسُهَا : « لَا يَجُوزُ تَأْخِيرُ بَعْضٍ مِنْ الْبَيَانِ ، (دُونَ بَعْضٍ) ، لِأَنَّ تَأْخِيرَ الْبَعْضِ يُوقِعُ
 الْمُخَاطَبَ فِي فَهْمِ أَنَّ الْمُقَدَّمَ جَمِيعُ الْبَيَانِ ، وَهُوَ غَيْرُ الْمُرَادِ » ^(٥) .

وهذا مُفَرَّغٌ عَلَى الْجَوَازِ فِي الْكُلِّ ^(٦) ، أَيِ قِيلَ عَلَيْهِ : لَا يَجُوزُ فِي الْبَعْضِ لِمَا ذُكِرَ .

(١) قَالَه الْكَرْخِي ، وَابْنُ سُرَيْجٍ ، وَابْنُ أَبِي هُرَيْرَةَ ، وَابْنُ الْقَطَّانِ ، وَأَبُو الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيُّ ، وَالْأَصْطَخَرِيُّ مِنْ
 الشَّافِعِيَّةِ ، وَجَمَعَ مِنَ الْمَالِكِيَّةِ . (الْإِحْكَامُ : ٣٠ / ٣ ، التَّنْصِيفُ : ٤٢٥ / ١) .

(٢) قَالَه أَبُو الْحَسَنِ الْبَصْرِيُّ مِنَ الْمَعْتَزِلَةِ . (الْمَعْتَمِدُ : ٣٤٢ / ١ ، الْإِحْكَامُ : ٣٠ / ٣) .

(٣) قَالَه أَبُو عَلِيٍّ الْجُبَّائِيُّ وَابْنُهُ الْقَاضِي عَبْدُ الْجُبَّارِ مِنَ الْمَعْتَزِلَةِ . (الْإِحْكَامُ : ٣٠ / ٣) .

(٤) قَالَ الزَّرْكَشِيُّ فِي التَّنْصِيفِ (٤٢٦ / ١) بَعْدَ ذِكْرِ هَذَا الْمَذْهَبِ : « ظَهَرَ بِهَذَا السِّيَاقُ أَنَّ النَّسْخَ مِنْ مَحَلِّ
 الْخِلَافِ ، لَكِنْ قَضِيَةُ كَلَامِ الْقَاضِي ، وَإِمَامِ الْحَرَمَيْنِ ، وَالْغَزَالِيِّ : أَنَّهُ يَجُوزُ تَأْخِيرُ النَّسْخِ بِلَا خِلَافٍ ،
 وَالْخِلَافُ فِيمَا عَدَاهُ » .

(٥) قَالَه بَعْضُ الْأَصُولِيِّينَ . (الْإِحْكَامُ : ٣٠ / ٣ ، اللَّتَمُّعُ ، ص : ٥٤) .

(٦) أَيِ أَنَّ هَذَا الْقَوْلَ مُفَرَّغٌ عَلَى عَدَمِ جَوَازِ التَّنْدْرِيجِ فِي الْبَيَانِ الَّذِي قَالَه جَمَاعَةٌ ، لِأَنَّ اقْتِصَارَهُ عَلَى الْبَعْضِ
 يُوْهَمُ أَنَّ الْبَاقِي لَيْسَ بِبَيَانٍ ، وَالصَّحِيحُ جَوَازُهُ ، لِأَنَّ الشَّارِعَ يُبَيِّنُ مَا تَدْعُو الْحَاجَةُ إِلَيْهِ ، لِأَنَّهُ ﷺ لَمَّا =

[تأخير التبليغ إلى وقت العمل]

وعلى المنع المختار: أنه يجوز للرسول ﷺ تأخير التبليغ إلى وقت الحاجة .

والأصح الجواز والوقوع، ومما يدل على الوقوع قوله تعالى ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾^(١)، فإنه عامٌ فيما يَغْنَمُ مخصوصٌ بحديث الصححين: «مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا لَهُ عَلَيْهِ بَيْتَةٌ فَلَهُ سَلْبُهُ»^(٢)، وهو متأخرٌ عن نزول الآية، لنقل أهل الحديث كما قال المصنف: «إنه كان في غزوة حُنين»^(٣)، وإن الآية قبله غزوة بدر^(٤).

٢٤٤

وقوله تعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً﴾^(٥)، فإنها مطلقة، ثم بين تقييدها بما في أجوبة أسئلتهم، وفيه تأخير بعض البيان عن بعض أيضاً.

وقوله تعالى حكاية عن الخليل عليه الصلاة والسلام ﴿يَبْقَى إِلَيَّ أَرَى فِي الْمَنَارِ آيَاتٌ ذَبْحَكَ﴾^(٦)، فإنه يدل على الأمر بذبح ابنه، ثم بين نسخه بقوله تعالى ﴿وَفَدَيْنَاهُ بِذَبْحٍ عَظِيمٍ﴾^(٧).

[تأخير التبليغ إلى وقت العمل]

(وعلى المنع) من التأخير (المختار : أنه يجوز للرسول ﷺ تأخير التبليغ) لما أوجي

= سُئِلَ عَنْ الْإِسْطَاعَةِ فِي الْحَجِّ قَالَ: «زَادَ وَرَاحِلَةً» (رواه الترمذي في الحج، باب ما جاء في إيجاب الحج بالزاد والراحلة (٧٢١)، وقال: «حسن، والعمل عليه عند أهل العلم»، ولم يتعرض لأمن الطريق في ذلك الوقت وإن كان شرطاً. أي فالجمهور الذين أجازوا تأخير البيان اختلفوا: يجوز تأخير الكل فقط، أو الكل والبعض؟ والثاني أصح. (شرح العضد، ص: ٢٤٩، الشنيف: ٢٢٦/١).

(١) والآية كاملة: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَآلِ بْنِ الْمَسْكِينِ إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ الْفَتْحِ الْجَمْعَانِ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾. (سورة الأنفال، الآية: ٤١).

(٢) رواه البخاري في فرض الخمس، باب من لم يخمس الأسلاب (٣١٤٢)، ومسلم في المغازي، باب استحقاق القاتل سلب القتل (٤٥٤٣)، وأبو داود في الجهاد، باب السلب يعطى القاتل (٢٧١٧)، والترمذي في السير (١٥٦٢)، وابن ماجه في الجهاد (٢٨٣٧).

(٣) كما هو صريح في رواية البخاري (٤٣٢١)، ومسلم (٤٥٤٣)، وغيرهما.

(٤) رفع الحاجب للمصنف: ٤٣٨/٣.

(٥) سورة البقرة، الآية: ٦٧.

(٦) والآية كاملة: ﴿وَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ الْكِبَرُ قَالَ يَبْقَى إِلَيَّ أَرَى فِي الْمَنَارِ آيَاتٌ ذَبْحَكَ فَانْظُرْ مَاذَا تَرَىٰ قَالَ يَكُنِيَ أَقْبَلُ مَا تُؤْمَرُ سَتَجِدُنِي إِِنْ شَاءَ اللَّهُ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾. (الصافات: ١٠٢).

(٧) سورة الصافات، الآية: ١٠٧.

[الجَهْلُ بِالْمُخَصَّصِ]

وَأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ لَا يَعْلَمَ الْمَوْجُودُ بِالْمُخَصَّصِ، وَلَا بِأَنَّهُ مُخَصَّصٌ.

إليه من قرآنٍ أو غيره (إلى) وقت (الحاجة) إليه لانتفاء المحذور السابق عنه^(١).

وقيل: «لَا يَجُوزُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ بَلِّغُوا مَا أَنزَلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ﴾»^(٢) أي على الفور، لأنَّ وجوب التبليغ معلوم بالعقل ضرورةً، فلا فائدة للأمر به إلاَّ الفور^(٣). قلنا: تأييد العقل بالنقل.

وكلام الإمام الرازي^(٤) والآمدی^(٥) يقتضي المنع في القرآن قطعاً، لأنَّه مُتَعَبَّدٌ بِتَلَاوِثِهِ، وَلَمْ يُؤَخَّرِ تَبْلِيغُهُ، بِخِلَافِ غَيْرِهِ لِمَا عُلِّمَ مِنْ أَنَّهُ كَانَ يُسَأَلُ عَنِ الْحُكْمِ، فَيُجِيبُ تَارَةً مِمَّا عِنْدَهُ، وَيَقِفُ أُخْرَى إِلَى أَنْ يَنْزِلَ الْوَحْيُ.

[الجَهْلُ بِالْمُخَصَّصِ]

(و) المختار على المنع أيضاً (أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ لَا يَعْلَمَ) الْمُكَلَّفُ^(٦) (الموجود) عند وجود المُخَصَّصِ (بِالْمُخَصَّصِ، وَلَا بِأَنَّهُ مُخَصَّصٌ)^(٧) أي يجوز أن لا يعلم بذات المُخَصَّصِ، ولا بوصف أَنَّهُ مُخَصَّصٌ مع علمه بذاته، كأن يكون المُخَصَّصُ له عقلاً، بأن لا يُسَبِّبَ الله له العلم بذلك.

(١) قاله الجماهير من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة. (التيسير: ١٧٦/٣، الفواتح: ٤٩/٢، مختصر ابن الحاجب، ص: ٢٤٨، شرح التنقيح، ص: ٢٨٥، الإحكام: ٤٤/٣، المحصول: ٣/٢١٨، رفع الحاجب: ٤٤١/٣، التشيف: ٤٢٧/١، شرح الكوكب: ٤٥٣/٣).

(٢) سورة المائدة، الآية: ٦٧.

(٣) قاله بعض الأصوليين. (المحصول: ٢١٨/٣، الإحكام: ٤٤/٣، شرح الكوكب: ٤٥٣/٣).

(٤) المحصول للرازي: ٢١٨/٣.

(٥) الإحكام للآمدی: ٤٥/٣.

(٦) أي أن لا يعلم كل المكلفين، بل يعلم البعض دون البعض، فهو من باب سلب العموم، لا من عموم السلب، كما يدل عليه جواب الشارح الآتي: «قلنا: المحذور تأخير البيان...» (البناني: ١١١/٢).

(٧) إذا جَوَّزْنَا تَأْخِيرَ الْبَيَانِ إِلَى وَقْتِ فَعْلِهِ كَمَا قَالَ الْجَمَاهِيرُ فَجَوَّازُ إِسْمَاعِ الْمُكَلَّفِ بِالْعَامِ أَوْ الْمَطْلُوقِ دُونَ إِسْمَاعِهِ بِالْمُخَصَّصِ أَوْ الْمُقَيَّدِ أَجْدَرُ، لِأَنَّهُ أَسْهَلُ مِنْ عَدَمِ الْبَيَانِ. أَمَّا عَلَى مَنَعَ تَأْخِيرِ الْبَيَانِ فَقَدْ اخْتَلَفُوا فِيهِ عَلَى مَذْهَبَيْنِ: الْأَوَّلُ: جَوَّازُ إِسْمَاعِ الْعَامِ مَنْ لَمْ يَعْرِفِ الدَّلِيلَ الْمَخَصَّصَ لَهُ سِوَاءَ كَانَ الْمَخَصَّصُ سَمْعِيًّا أَوْ عَقْلِيًّا، قَالَهُ الْحَنْفِيَّةُ وَالْمَالَكِيَّةُ وَالشَّافِعِيَّةُ وَالْحَنَابِلَةُ؛ الثَّانِي: عَدَمُ الْجَوَّازِ إِذَا كَانَ الْمَخَصَّصُ

وقيل : « لا يجوز ذلك في المخصص السمي ، لما فيه من تأخير إعلامه بالبيان »^(١) .
قلنا : المحذور تأخير البيان ، وهو منتفٍ هنا ، وعدم علم المكلّف بالمخصص بأن لم
ينحَ عنه تقصير منه .

أمّا العقليّ فاتفقوا على جواز أن يسمع الله المكلّف العام من غير أن يعلمه أن في العقل ما
يخصّضه وكولاً إلى نظره .

وقد وقع أن بعض الصحابة لم يسمع المخصص السمي إلا بعد حين ، منهم : فاطمة بنت
رسول الله ﷺ طلبت ميراثها ممّا تركه رسول الله ﷺ لعموم قوله تعالى : ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي
أَوْلَادِكُمْ﴾^(٢) ، فاحتجّ عليها أبو بكر ﷺ بما رواه لها من قوله ﷺ : « لا نورث ما
تركناه صدقة »^(٣) أخرجه الشيخان ؛

ومنهم عمر رضي الله عنه لم يسمع مخصص المجوس من قوله تعالى ﴿فَأَقْضُوا الشَّرْكَاءَ﴾^(٤)
حيث ذكرهم ، فقال : « لا أدري كيف أصنع ؟ أي فيهم ، فروى له عبد الرحمن بن عوف ﷺ قوله ﷺ :
« سئوا فيهم سنة أهل الكتاب »^(٥) . رواه الشافعي ﷺ . وروى البخاري « أن عمر لم يأخذ الجزية من
المجوس ، حتى شهد عبد الرحمن بن عوف : أن رسول الله ﷺ أخذها من مجوس هجر »^(٦) .

= سمياً ، قاله أبو علي الجبائي . (الفرائض : ٥١/٢ ، مختصر ابن الحاجب ، ص : ٢٤٨ ، الإحكام :
٤٥٣ ، التنقيح : ٤٢٧/١ ، شرح التنقيح ، ص : ٢٨٦ ، شرح الكوكب : ٤٥٥/٣) .

(١) قاله أبو علي الجبائي وأبو هزيل من المعتزلة . (الإحكام : ٤٥/٣ ، وشرح العضد ، ص : ٢٤٨) .

(٢) سورة النساء ، الآية : ١١ .

(٣) رواه البخاري في الفرائض ، باب قول النبي ﷺ : « لا نورث ما تركناه صدقة » (٦٧٢٥) ، ومسلم في
المغازي ، باب قول النبي ﷺ : « لا نورث ما تركناه صدقة » (٤٥٥٥) ، وأبو داود في الخراج والإمارة ،
باب وصايا رسول الله ﷺ في الأموال (٢٩٦٨) ، والنسائي في قسم الفية ، باب : ١ (٤١٥٢) .

(٤) سورة التوبة ، الآية : ٥ .

(٥) رواه الشافعي في مسنده (ص : ٢٠٩) ، والبيهقي في السنن (١٨٩/٩) ، ومالك في الموطأ ، باب
جزية أهل الكتاب والمجوس (٦١٦) ، وابن أبي شيبه في المصنف (٤٣٥/٢) ، وعبد الرزاق في
المصنف (١٠٠٢٥) . وقال الحافظ في الفتح (٢٦١/٦) : « وهو منقطع مع ثقة رجاله » .

(٦) رواه البخاري في الجزية ، باب الجزية والموادعة مع أهل الحرب (٢٩٢٣) ، وأبو داود في الخراج
والإمارة ، باب في أخذ الجزية من المجوس (٢٦٤٦) ، والترمذي في السير ، باب ما جاء في أخذ
الجزية من المجوس (١٥١٢) .

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

النسخ

[تعريف النسخ]

النسخ: اختلف في أنه رفع أو بيان. والمختار: رفع الحكم الشرعي بخطاب.

[النسخ بالعقل]

فلا نسخ بالعقل، وقول الإمام: « من سقط رجلاه نسخ غسلهما » مدخول.

[تعريف النسخ]

(النسخ اختلف في أنه رفع) للحكم، (أو بيان)^(١) لانتهاؤه أمده؟ (والمختار): الأول ٢٤٦ لشموله النسخ قبل التمكن، وسيأتي جوازه على الصحيح^(٢). والمراد من الأول: أنه (رفع الحكم الشرعي) أي من حيث تعلقه بالفعل (بخطاب)^(٣).

فخرج بـ «الشرعي» أي المأخوذ من الشرع رفع الإباحة الأصلية أي المأخوذة من العقل؛ وبـ «خطاب» الرفع بالموت، والجنون، والغفلة، وكذا بالعقل، والإجماع، وذكرهما لينبئ على ما فيهما بقوله:

[النسخ بالعقل]

(فلا نسخ بالعقل)^(٤). وقول الإمام (الرازي)^(٥): « من سقط رجلاه نسخ غسلهما » في طهارته (مدخول) أي فيه دخل، أي عيب حيث جعل رفع وجوب الغسل بالعقل لسقوط محله نسخاً، فإنه مخالف للاصطلاح، وكأنه توسع فيه.

(١) قاله الحنفية، والأستاذ أبو إسحاق الأشقرائيني من الشافعية.

(كشف الأسرار: ٣/٢٣٤، المحصول: ٣/٢٨٧).

(٢) انظر: «النسخ قبل التمكن»: ٤٥٢/١.

(٣) قاله المالكية والشافعية والحنابلة. (مختصر ابن الحاجب، ص: ٢٦٧، شرح التنقيح، ص: ٣١٦،

الإحكام: ٥١٩/٢، رفع الحاجب: ٢٧/٤، التننيف: ٤٢٨/١، شرح الكوكب: ٥٢٦/٣).

(٤) قاله الجماهير من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة. (كشف الأسرار: ٣/٢٣٤، شرح التنقيح،

ص: ٣١٦، الإحكام: ٥١٩/٢، شرح الكوكب: ٥٦٩/٣، التننيف: ٤٢٩/١).

(٥) المحصول للرازي: ٧٤/٣.

[النَّسْخُ بِالْإِجْمَاعِ]

ولا بالإجماع ، ومُخَالَفَتُهُمْ تَتَضَمَّنُ نَاسِخًا .

[نَسْخُ بَعْضِ الْقُرْآنِ]

وَيَجُوزُ عَلَى الصَّحِيحِ نَسْخُ بَعْضِ الْقُرْآنِ تِلَاوَةً وَحُكْمًا ، أَوْ أَحَدَهُمَا فَقَطْ .

[النَّسْخُ بِالْإِجْمَاعِ]

(ولا) نَسْخُ (بالإجماع)، لأنه إنما ينعقد بعد وفاته ﷺ كما سيأتي^(١) ، إذ في حياته الحُجَّةُ في قوله دونهم ، ولا نَسْخُ بعد وفاته ﷺ . (و) لكن (مُخَالَفَتُهُمْ) أي المُجمَعينَ لِلنَّصِّ فيما دلَّ عليه (تَتَضَمَّنُ نَاسِخًا) له^(٢) ، وهو مستند إجماعهم.

[نَسْخُ بَعْضِ الْقُرْآنِ]

(ويجوزُ على الصحيح نسخ بعض القرآن تلاوةً وحُكْمًا ، أو أحدهما فقط)^(٣) .

وقيل : « لا يجوزُ نسخُ بعضه ككُلِّه المُجمَع عليه »^(٤) .

وقيل : « لا يجوزُ في البعض نسخُ التلاوة ، دون الحكم ، والعكس ، لأنَّ الحكمَ مدلولُ

اللفظ ، فإذا قُدِّرَ انتفاءُ أحدهما لزم انتفاء الآخر » .

(١) انظر : «الإجماع لا ينعقد في حياته ﷺ» : ١٣٦/٢ .

(٢) قاله الجماهير من الأئمة الأربعة وغيرهم ، خلافاً لبعض المعتزلة وعيسى بن أبان من الحنفية . (الفواتح :

٢/٨١ ، مختصر ابن الحاجب ، ص : ٢٨١ ، شرح التنقيح ، ص : ٣١٤ ، الإحكام : ٣/١٤٥ ، نهاية

السؤل : ١/٦٠٨ ، رفع الحاجب : ٤/١٠٠ ، التشيف : ١/٤٢٩ ، شرح الكوكب : ٣/٥٧٠) .

(٣) اتفق العلماء على امتناع نسخ جميع القرآن ، وعلى جواز نسخ التلاوة والحكم معاً ، وكذا اتفق

الجماهير على جواز نسخ أحدهما دون الآخر ، إلا طائفة شاذة من المعتزلة منعوا نسخ أحدهما دون

الآخر . (المحصول : ٣/١٢٨ ، الإحكام : ٣/١٢٨ ، رفع الحاجب : ٤/٦٩ ، التشيف : ١/٤٣٠ ،

شرح الكوكب : ٣/٥٥٣ ، الفواتح : ٢/١٢٨ ، شرح التنقيح ، ص : ٣٠٩) .

(٤) هذا ما فهمه الشارح من ظاهر عبارة المصنف هنا ، وكذا من ظاهر عبارة ابن الحاجب في المختصر

(ص : ٢٧٦) حيث قال : « الجمهورُ على جواز نسخ التلاوة دون الحكم ، وبالعكس ، ونسخهما معاً » ،

ولكنه غير مقصود للمصنف وإن تبع الشارح شيخ الإسلام في غاية الوصول (ص : ٨٧) ، إذ لا خلاف

في جواز نسخ بعض القرآن تلاوةً وحُكْمًا معاً كما قال المصنف في «شرح المختصر» (٤/٦٩) تعقياً

لكلام ابن الحاجب هذا ، والله أعلم .

قلنا: إِنَّمَا يَلْزَمُ إِذَا رُعِيَ وَصْفُ الدَّلَالَةِ ، وَمَا نَحْنُ فِيهِ لَمْ يُرَاعَ فِيهِ ذَلِكَ ، فَإِنَّ بَقَاءَ الْحُكْمِ دُونَ اللَّفْظِ لَيْسَ بِوَصْفٍ كَوْنِهِ مَدْلُولاً لَهُ ، وَإِنَّمَا هُوَ مَدْلُولٌ لِمَا دَلَّ عَلَى بَقَائِهِ ، وَانْتِفَاءُ الْحُكْمِ دُونَ اللَّفْظِ لَيْسَ كَوْنُهُ مَدْلُولاً لَهُ ، فَإِنَّ دَلَالَتَهُ عَلَيْهِ وَضْعِيَّةٌ لَا تَزُولُ ، وَإِنَّمَا يَرْفَعُ النَّاسِخُ الْعَمَلَ بِهِ .

وقد وقع الأقسام الثلاثة ، روى مسلم عن عائشة رضي الله عنها : « كَانَ فِيهَا أَنْزَلَ عَشْرُ رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ ، فَتُسَخَّنُ بِخَمْسٍ مَعْلُومَاتٍ »^(١) ، فهذا منسوخُ التلاوة والحكم .

وروى الشافعي وغيره عن عمر رضي الله عنه : « لَوْ لَا أَنْ يَقُولَ النَّاسُ : زَادَ عُمَرُ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى ، لَكُنْتُهَا : الشَّيْخُ وَالشَّيْخَةُ إِذَا زَنَّا فَارْجُمُوهُمَا أَلْبَتَّةَ ، فَإِنَّا قَدْ قَرَأْنَاهَا »^(٢) ،

فهذا منسوخُ التلاوة دون الحكم لأمره رضي الله عنه بِرَجْمِ الْمُحْصَنَيْنِ^(٣) ، رواه الشيخان ، وهما المراد بـ « الشيخ والشيخة » .

(١) رواه مسلم في الرضاع ، باب التحريم بخمس الرضعات (٣٥٨٢) ، وأبو داود في النكاح ، باب هل يُحرم دون خمس رضعات (٢٠٦٢) ، والترمذي في الرضاع ، باب لا تُحرَّم المصَّةُ والمصتان (١١٥٠) ، والنسائي في النكاح ، باب القدر الذي يُحرم من الرضاعة (٣٣٠٧) ، وابن ماجه في النكاح ، باب رضاع الكبير (١٩٤٤) .

الحكم الفقهي : اختلف العلماء في القدر الذي يثبت به حكم الرضاع على مذهبيين : الأول : يثبت برضعة واحدة ، قاله الجمهور ؛ الثاني : لا يثبت بأقل من خمس رضعات ، قاله الشافعية . (شرح مسلم للنووي : ٢٧٢/١٠) .

(٢) رواه الشافعي في مسنده (١٦٣/١) ، ومالك في الحدود ، باب ما جاء في الرجم (١٥٠٦) ، والنسائي في الكبرى في الحدود ، باب تثبيت الرجم (٧١٥٦) ، وقال : « لَا أَعْلَمُ أَنَّ أَحَدًا ذَكَرَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ «الشَّيْخُ وَالشَّيْخَةُ» غَيْرَ سَفِيَّانٍ ، وَيَنْبَغِي أَنَّهُ وَهْمٌ » ، وابن ماجه في الحدود ، باب الرجم (٢٥٥٣) ، والبيهقي في السنن (٢١١/٨) .

ورواه عن أبي بن كعب بطريق عاصم بن أبي النجود (وهو صدوق له أوهام ، حجة في القراءة ، التقريب : ١٦٥/٢) ابن حبان في الحدود (٤٢٢٨) ، والحاكم في التفسير (٤٥٠/٢) ، وقال «صحيح الإسناد» .

(٣) أحدهما : ماعز بن مالك ، رواه البخاري في المحاربين ، باب سؤال الإمام المُقرَّر هل أحصنت ؟ (٦٨٢٥) ، ومسلم في الحدود ، باب من اعترف على نفسه بالزنا (٤٤٠٣) ، وأبو داود في الحدود ، باب رجم ماعز بن مالك (٤٤٣١) ، والترمذي في الحدود ، باب ما جاء في درء الحد عن المعترف إذا رجع (١٤٢٩) ، والنسائي في الجنائز ، باب ترك الصلاة على المرحوم (١٩٥٥) .

[النَّسْخُ قَبْلَ التَّمَكُّنِ]

وَنَسَخَ الْفِعْلُ قَبْلَ التَّمَكُّنِ ؛

ومنسوخ الحكم دون التلاوة كثير ، منه قوله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتْنَعًا إِلَى الْحَوْلِ﴾^(١) ، فنسخ بقوله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَرَزِقْنَ أَنْفُسَهُنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾^(٢) ، لتأخيره في النزول عن الأول - كما قال أهل التفسير - وإن تقدّمه في التلاوة .

[النَّسْخُ قَبْلَ التَّمَكُّنِ]

(و) يجوزُ على الصحيح (نسخ الفعل قبل التمكن) منه ، بأن لم يدخل وقته ، أو دخل ولم

يَمُضِ مِنْهُ مَا يَسَعُهُ^(٣) .

وقيل : «لَا يَجُوزُ لِعَدَمِ اسْتِقْرَارِ التَّكْلِيفِ»^(٤) .

قلنا : يكفي للنسخ وجود أصل التكليف ، فينقطع به ، وقد وقع النسخ قبل التمكن في قصة الذبيح ، فإن الخليل أمر بذبح ابنه عليهما الصلاة والسلام لقوله تعالى حكاية عنه ﴿يَبْنِي إِلَيَّ أَرَأَيْتَ فِي الْمَنَارِ آتِيَ أَدْبَحُكَ﴾^(٥) ، ثُمَّ نَسَخَ ذَبْحَهُ قَبْلَ التَّمَكُّنِ مِنْهُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَقَدَّيْتَهُ بِذَبْحٍ عَظِيمٍ﴾ [الصافات ، الآية : ١٠٧] .

واحتمال أن يكون النسخ فيه بعد التمكن خلاف للظاهر من حال الأنبياء في امتثال الأمر من مبادرتهم إلى فعل المأمور به وإن كان موسعاً .

= وثانيهما : المرأة الغامدية عليها السلام ، رواه مسلم في الحدود ، باب من اعترف على نفسه بالزنا (٤٤٠٧) ، وأبو داود في الحدود ، باب المرأة التي أمر النبي ﷺ برجمها من جهة (٤٤٤٢) ، والترمذي في الحدود ، باب ترئص الرجم بالحبل حتى تضع (١٤٣٥) ، والنسائي في الجنائز ، باب الصلاة على المرحوم (١٩٥٦) .

(١) سورة البقرة ، الآية : ٢٤٠ .

(٢) سورة البقرة ، الآية : ٢٣٤ .

(٣) قاله الجماهير من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة . (الفواتح : ١١٠/٢ ، مختصر ابن الحاجب ، ص : ٢٧٣ ، شرح التنقيح ، ص : ٣٠٦ ، المحصول : ٣١٢/٣ ، الإحكام : ١١٥/٣ ، نهاية السؤل : ٥٩٣/١ ، شرح الكوكب : ٥٣١/٣) .

(٤) قاله المعتزلة ، وأبو الكرخي ، وأبو منصور الماتريدي ، وأبو زيد الدبوسي ، والجصاص من الحنفية ، وأبو بكر الصيرفي من الشافعية . (الفواتح : ١١٠/٢ ، المحصول : ٣١٢/٣ ، الإحكام : ١١٥/٣) .

(٥) سورة الصافات ، الآية : ١٠٢ ، وقد سبق ذكر الآية كاملة في مسألة «تأخير البيان» ، ص : ٤٧٠ .

[النَّسْخُ بِالْقُرْآنِ]

وَالنَّسْخُ بِقُرْآنٍ لِقُرْآنٍ ، وَسُنَّةٍ ؛

[النَّسْخُ بِالسُّنَّةِ]

وَبِالسُّنَّةِ لِلْقُرْآنِ ؛

[النَّسْخُ بِالْقُرْآنِ]

(و) يَجُوزُ عَلَى الصَّحِيحِ (النَّسْخُ بِقُرْآنٍ لِقُرْآنٍ ، وَسُنَّةٍ)^(١) .

وقيل : « لَا يَجُوزُ نَسْخُ السُّنَّةِ بِالْقُرْآنِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ »^(٢) ، جَعَلَهُ مَبِينًا لِلْقُرْآنِ ، فَلَا يَكُونُ الْقُرْآنُ مَبِينًا لِّلسُّنَّةِ .

قلنا : لَا مَانِعَ مِنْ ذَلِكَ ، لِأَنَّهُمَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ تَعَالَى ﴿وَمَا يَطِئُ عَنِ الْمَوَاقِفِ﴾^(٣) ، وَيدُلُّ عَلَى الْجَوَازِ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تَتِينًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾^(٤) وَإِنْ خُصَّ مِنْ عَمُومِهِ مَا نُسَخَ مِنْ غَيْرِ الْقُرْآنِ .

[النَّسْخُ بِالسُّنَّةِ]

(و) يَجُوزُ عَلَى الصَّحِيحِ النَّسْخُ (بِالسُّنَّةِ) مُتَوَاتِرَةً أَوْ آحَادًا (لِلْقُرْآنِ)^(٥) .

وقيل : « لَا يَجُوزُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَ مِنْ بَلَدٍ آيٍ نَفْسِي﴾ »^(٦) ، وَالنَّسْخُ بِالسُّنَّةِ تَبْدِيلٌ مِنْهُ »^(٧) .

(١) اتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى جَوَازِ نَسْخِ الْقُرْآنِ بِالْقُرْآنِ وَوُقُوعِهِ ، وَكَذَا اتَّفَقُوا عَلَى جَوَازِ نَسْخِ السُّنَّةِ بِالْقُرْآنِ وَوُقُوعِهِ . (الفوائد : ١٣٧/٢ ، مختصر ابن الحاجب ، ص : ٢٧٨ ، شرح التنقيح ، ص : ٣١١ ، المحصول : ٣٤٠/٣ ، الإحكام : ١٣٥/٣ ، نهاية السؤل : ٦٠٣/١ ، شرح الكوكب : ٥٥٩/٣) .

(٢) سورة النحل ، الآية : ١٤٤ .

(٣) سورة النجم ، الآية : ٣ .

(٤) سورة النحل ، الآية : ٨٩ .

(٥) قاله الجماهير من الأئمة الأربعة وغيرهم ، والمسألة مفروضة في الجواز العقلي كما قال الزركشي .

(الفوائد : ١٣٥/٢ ، شرح التنقيح ، ص : ٣١١ ، مختصر ابن الحاجب ، ص : ٢٨٠ ، الإحكام : ١٣٢ ، نهاية السؤل : ٦٠٦/١ ، التشنيف : ٤٣٢/١ ، شرح الكوكب : ٥٥٣/٣) .

(٦) سورة يونس ، الآية : ١٥ .

(٧) قاله بعض الأصوليين ، وهو قولٌ شاذٌّ ساقطٌ . (الإحكام : ١٣٢/٣ ، التشنيف : ٤٣١/١) .

وقيل: «يَمْتَنِعُ بِالْأَحَادِ». وَالْحَقُّ لَمْ يَقَعْ إِلَّا بِالْمُتَوَاتِرَةِ.

قلنا: ليس تبديلاً من تلقاء نفسه، ﴿وَمَا يَطِئُ عَنِ الْمَوْتِ﴾^(١)، ويدلُّ على الجوازِ قوله تعالى ﴿لِيُنَبِّئَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾^(٢).

(وقيل: «يَمْتَنِعُ» نسخُ القرآنِ (بِالْأَحَادِ)، لأنَّ القرآنَ مقطوعٌ، والآحادُ مظنونٌ^(٣).) قلنا: محلُّ النسخِ الحكمُ ودلالةُ القرآنِ عليه ظنيةٌ.

(وَالْحَقُّ لَمْ يَقَعْ) نسخُ القرآنِ (إِلَّا بِالْمُتَوَاتِرَةِ)^(٤).

وقيل: «وَقَعَ بِالْأَحَادِ» كحديثِ الترمذي وغيره: «لَا وَصِيَّةَ لَوَارِثٍ»^(٥)، فإنه ناسخٌ لقوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَلَدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ﴾^(٦)^(٧).

(١) النجم، الآية: ٣.

(٢) سورة النحل، الآية: ٤٤.

(٣) قاله بعضُ العلماء، وهو قولٌ شاذٌّ ساقط. (الإحكام: ١٣٢/٣، التشنيف: ٤٣١/١).

(٤) قاله الجماهير من الأئمة الأربعة وغيرهم. (الفواتح: ١٣٩/٢، مختصر ابن الحاجب، ص: ٢٧٨، شرح التنقيح، ص: ٣١١، المحصول: ٣٤٧/٣، الإحكام: ١٣٢/٣، القواطع: ٤٥٠: ١، نهاية السؤل: ٦٠٦/١، التشنيف: ٤٣٢/١، غاية الوصول، ص: ٨٨، شرح الكوكب: ٥٦٢/٣).

(٥) رواه أبو داود في الوصايا، باب لا وصية للوارث (٢٨٧٠)، والترمذي في الوصايا، باب لا وصية للوارث (٢١٢٠)، وقال: «حسن صحيح»، والنسائي في الوصايا، باب إبطال الوصية للوارث (٣٦٤١)، وابن ماجه في الوصايا، باب لا وصية للوارث (٢٧١٣).

وقال الزيلعي في نصب الراية (٤٩٧/٦): «رُوي من حديث أبي أمامة، ومن حديث عمرو بن خارجة، ومن حديث أنس، ومن حديث ابن عباس، ومن حديث عبد الله بن عمرو، ومن حديث جابر، ومن حديث زيد بن أرقم والبراء، ومن حديث علي بن أبي طالب، ومن حديث خارجة بن عمرو الجمحي.... فحديث أبي أمامة أخرج أبو داود والترمذي وابن ماجه عن إسماعيل بن عياش مرفوعاً، قال أحمد والبخاري وجماعة من الحفاظ: ما رواه إسماعيل بن عياش عن الشاميين صحيح، وهذا ما رواه عن شامي ثقة».

وزاد ابن حجر في الفتح (٣٦٧/٣): «ولا يخلو إسنادُ كلِّ منها عن مقالٍ، لكن مجموعها يقتضي أنَّ للحديث أصلاً، بل جنح الشافعي في الأم [٣٢٠/٨] إلى أنَّ هذا المتن متواتر، فقال: وجدنا أهلَ الفتناء، ومن حفظنا عنهم من أهلِ العلمِ بالمغازي من قريش وغيرهم لا يختلفون في أنَّ النبي ﷺ قال عام الفتح: «لَا وَصِيَّةَ لِلْوَارِثِ»، ويؤثرون عن حفظه عنه بمن لقوه من أهلِ العلمِ، فكان نقلُ كافٍ عن كافٍ، فهو أقوى من نقلٍ واحدٍ».

(٦) سورة البقرة، الآية: ١٨٠.

(٧) قاله الظاهرية، ورواية عن الإمام أحمد، واختاره الطوفي، وأبو الخطاب، وابن عقيل من الحنابلة، =

قال الشافعي: «وحيث وقع بالسنة فمعها قرآن، أو بالقرآن فمعها سنة عاضدة يُبين توافق الكتاب والسنة».

قلنا: لا نسلم عدم تواتر ذلك ونحوه للمجتهدين الحاكمين بالنسخ لقربهم من زمان النبي ﷺ. (قال الشافعي) ﷺ: «(حيث وقع) نسخ القرآن (بالسنة فمعها قرآن) عاضد لها يُبين توافق الكتاب والسنة، (أو) نسخ السنة (بالقرآن فمعها سنة عاضدة) له (يُبين توافق الكتاب والسنة)».

هذا فهمه المصنف من قول الشافعي ﷺ في «الرسالة»: «لا ينسخ كتاب الله إلا كتابه»^(١)، ثم قال: «وهكذا سنة رسول الله ﷺ لا ينسخها إلا سنته. ولو أحدث الله تعالى في أمر سن فيه غير ما سن فيه ﷺ، لسن رسول الله ﷺ ما أحدث الله تعالى حتى يُبين للناس أن له سنة ناسخة لسنته»^(٢) أي موافقة للكتاب النسخ لها، إذ لا شك في موافقته له، كما في نسخ التوجه في الصلاة إلى بيت المقدس الثابت بفعله ﷺ بقوله تعالى ﴿قَوْلَ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾^(٣)، وقد فعله ﷺ.

وهذا القسم^(٤) ظاهر في الفهم والوجود، والأول^(٥) محمول عليه في الفهم، محتاج إلى بيان وجوده، ويكون المراد من صدر كلام الشافعي: أنه لم يقع نسخ الكتاب إلا بالكتاب وإن كان ثم سنة ناسخة له، ولا نسخ السنة إلا بالسنة وإن كان ثم كتاب ناسخ لها، أي لم يقع ٢٥٠ النسخ لكل منهما بالآخر، إلا ومعه مثل المنسوخ عاضد له.

= والباجي من المالكية، وقيده بزمن النبي ﷺ، وانتصر له ابن حزم. (الإحكام للباجي، ص: ٣٥٨، شرح التنقيح للقرافي، ص: ٣١١، الإحكام للأمدى: ١٣٢/٣، الإحكام لابن حزم: ٤٧٧/٤، شرح الكوكب: ٦٥٣/٣).

(١) الرسالة للشافعي، ص: ١٠٧.

(٢) الرسالة للشافعي، ص: ١٠٨.

(٣) سورة البقرة، الآية: ١٤٩.

(٤) أي نسخ السنة بالقرآن ظاهر من كلام الإمام الشافعي.

وقوله «والوجود» أي الوقوع، أي وقع نسخ السنة بالقرآن مع العاضد للناسخ من السنة كما في نسخ استقبال بيت المقدس الذي مثل به الشارح. (البناني: ١٢٠/٢).

(٥) أي نسخ القرآن بالسنة محمول (أي مقيس) على نسخ السنة بالقرآن في الفهم، بأن يفهم منه أنه أراد أن القرآن لا ينسخ إلا ومعه عاضد من القرآن، كما لا تُنسخ السنة بالكتاب إلا ومعه عاضد من القرآن، أي لو أحدث رسول الله ﷺ في أمر غير ما أحدث الله فيه لأحدث الله فيه ما أحدث رسوله ﷺ حتى يُبين للناس أن له قرآناً ناسخاً لكتابه. (البناني: ١٢٠/٢).

ولم يُبالِ المصنّف في هذا الذي فهمه وحكاه عنه بكونه خلاف ما حكاه غيره من الأصحاب عنه من «أنه لا تُنسخ السنة بالكتاب في أحد القولين»^(١)، ولا الكتاب بالسنة، قيل: «جزمًا»^(٢)، وقيل: «في أحد القولين»^(٣)، ثم اختلفوا هل ذلك بالسمع فلم يقع^(٤)، أو بالعقل^(٥) فلم يجز؟ وقال بكل منهما بعض^(٦)، وبعض استعظم ذلك منه لوقوع نسخ كل منهما بالآخر كما تقدّم، وما فهمه المصنّف عنه دافع لمحل الاستعظام.

وسكت عن نسخ السنة بالسنة للعلم به من نسخ القرآن بالقرآن، فيجوز نسخ المتواترة يمثلها، والآحاد يمثلها وبالمتواترة، وكذا المتواترة بالآحاد على الصحيح كما تقدّم في نسخ القرآن بالآحاد^(٧).

ومن نسخ السنة بالسنة: نسخ حديث مسلم: «أنه ﷺ قيل له: الرجل يفعل عن امرأته،

(١) قال الشيخ أبو إسحاق الشيرازي في اللّمع (ص: ٥٩): «وأما نسخ السنة بالقرآن ففيه قولان: أحدهما: لا يجوز، لأن الله تعالى جعل السنة بياناً للقرآن؛ ... ثانيهما: أنه يجوز، وهو الصحيح، لأن القرآن أقوى من السنة فإذا جاز بالسنة فلا يجوز بالقرآن أولى». انظر القواطع: ٤٥٦/١.

(٢) قاله الشيخ أبو إسحاق في اللّمع (ص: ٥٩)، والسمعي في القواطع (١/٤٥٠).

(٣) هذا ما فهمه الشارح من كلام البيضاوي في «المنهاج»، قال الإسني في شرح المنهاج (١/٦٠٤): «وكلام المصنّف [أي البيضاوي] مشهور بأن للإمام الشافعي في المسألتين قولان، وهو غير معروف، ولذا لم يذكر الشيرازي والسمعي والرازي والأمدى للإمام إلا قولاً واحداً. (اللّمع، ص: ٥٩، القواطع: ٤٥٠/١، المحصول: ٣/٣٤٧، الإحكام: ٣/١٣٨).

(٤) قاله ابن سريج. (القواطع: ١/٤٥٠).

(٥) قاله أبو حامد الأسفرائيني. (القواطع: ١/٤٥٠).

(٦) وقال السمعاني يمتنع شرعاً وعقلاً جميعاً. (القواطع: ١/٤٥٠).

(٧) اتفق العلماء على جواز نسخ السنة المتواترة بالمتواترة منها، وعلى جواز نسخ الآحاد بالمتواترة منها، وعلى جواز نسخ الآحاد بالآحاد، ولكنهم اختلفوا في وقوع نسخ السنة المتواترة بالآحاد على مذهبين: الأول: عدم الوقوع، قاله الجماهير من الأئمة الأربعة وغيرهم؛ الثاني: الوقوع، قاله الظاهرية، وهو رواية عن أحمد، واختاره أبو الخطاب، وابن عقيل، والطوفي من الحنابلة، والباقي من المالكية، والمصنّف والشارح وشيخ الإسلام من الشافعية. (الفواتح: ٢/١٣٥، شرح التنقيح، ص: ٣١١، الإحكام للباقي، ص: ٣٥٧، الإحكام للأمدى: ٣/١٣٢، المحصول: ٣/٣٢١، الإحكام لابن حزم: ٤/٤٧٧، نهاية السؤل: ١/٦٠٦، غاية الوصول، ص: ٨٨، شرح الكوكب: ٣/٥٦٢).

وَلَمْ يُنَمِّ مَا ذَا يَجِبُ عَلَيْهِ؟ فَقَالَ: إِنَّمَا الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ^(١) بِحَدِيثِ الصَّحِيحِينَ: «إِذَا جَلَسَ بَيْنَ شُعْبَيْهِ الْأَرْبَعِ، ثُمَّ جَهَّزَهَا فَقَدْ وَجِبَ الْغُسْلُ»^(٢). زَادَ مُسْلِمٌ فِي رِوَايَةٍ: «وَأِنْ لَمْ يُنْزَلْ»^(٣).
لِتَأْخُرَ هَذَا عَنِ الْأَوَّلِ، لِمَا رَوَى أَبُو دَاوُدَ وَغَيْرُهُ عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ^(٤) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ الْفُتَيْيَا الَّتِي كَانُوا يَقُولُونَ: الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ رُخْصَةً رَخَّصَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ، ثُمَّ أَمَرَ بِالْغُسْلِ بَعْدَهَا»^(٥).

وَمِنْ نَسْخِ الْقُرْآنِ بِالْقُرْآنِ: مَا تَقَدَّمَ^(٦) مِنْ نَسْخِ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿مَتَلَعَا إِلَىٰ السَّحَابِ﴾^(٧) بِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾^(٨).

(١) رواه مسلم في الحيض، باب إنما الماء من الماء (٧٧٣)، وأبو داود في الطهارة، باب الإكسال (٢١٧)، وابن ماجه في الطهارة، باب الماء من الماء (٦٠٦).

ورواه البخاري بلفظ قريب جداً في الغسل، باب غسل ما يُصيب من فرج المرأة (٢٩٢).

(٢) رواه البخاري في الغسل، باب إذا التقى الختانان (٢٩١)، ومسلم في الحيض، باب نسخ «الماء من الماء»... (٧٨١)، وأبو داود في الطهارة، باب في الإكسال (٢١٦)، والنسائي في الطهارة، باب وجوب الغسل إذا التقى الختانان (١٩١)، وابن ماجه في الطهارة، باب ما جاء إذا التقى الختانان (٦١٠).

(٣) رواه مسلم في الحيض، باب نسخ «الماء من الماء» (٢٨٢).

(٤) وأبي: هو أبي بن كعب بن قيس السيد القارئ، الصحابي الخزرجي النجاري المدني، كناه رسول الله ﷺ أبا المنذر، وكناه عمرُ أبا الطفيل، شهد العقبة الثانية والبدر وما بعده من المشاهد مع رسول الله ﷺ، وابنه الطفيل من التابعين، وفي الصحيحين: أن رسول الله ﷺ قرأ عليه ﴿لَوْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ بِأَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى لَهُ، وَفِي التِّرْمِذِيِّ «أَقْرَأُ أُمِّي أَبِي»، وَكَانَ عَمْرُ يُسَمِّيهِ سَيِّدَ الْمُسْلِمِينَ، مَاتَ ﷺ سَنَةَ ٣٠ هـ بِالْمَدِينَةِ، وَدُفِنَ بِهَا. (التَّهْذِيبُ لِلنَّوَوِيِّ: ١/١٢١).

(٥) رواه أبو داود في الطهارة، باب في الإكسال (٢١١)، والترمذي في الطهارة، باب ما جاء في أن الماء من الماء (١١١)، وقال: «حسن صحيح»، وابن ماجه في الطهارة، باب ما جاء في وجوب الغسل إذا التقى الختانان (٦٠٩).

(٦) انظر: «نسخ بعض القرآن»: ٤٥٠/١.

(٧) سورة البقرة، الآية: ٢٤٠.

(٨) سورة البقرة، الآية: ٢٣٤.

[النَّسْخُ بِالْقِيَاسِ]

وبالقياس؛ وثالثها: «إِنْ كَانَ جَلِيًّا»؛ والرابع: «إِنْ كَانَ فِي زَمَنِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، والعلّة منصوصة».

[نَسْخُ الْقِيَاسِ]

وَنَسْخُ الْقِيَاسِ فِي زَمَنِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

[النَّسْخُ بِالْقِيَاسِ]

(و) يَجُوزُ عَلَى الصَّحِيحِ النَّسْخُ لِلنَّصِّ (بالقياس)^(١) لاستناده إلى النص، فكأنه الناسخ .
وقيل: «لَا يَجُوزُ حَذْرًا مِنْ تَقْدِيمِ الْقِيَاسِ عَلَى النَّصِّ الَّذِي هُوَ أَصْلٌ لَهُ فِي الْجُمْلَةِ»^(٢) .
(وثالثها): «يَجُوزُ (إِنْ كَانَ) الْقِيَاسُ (جَلِيًّا)، بِخِلَافِ الْخَفِيِّ لضعفه»^(٣) .
(والرابع): «يَجُوزُ (إِنْ كَانَ) الْقِيَاسُ (فِي زَمَنِهِ عَلَيْهِ) الصَّلَاةُ وَ(السَّلَامُ)، والعلّة منصوصة» ،
بِخِلَافِ مَا عَلَنَهُ مُسْتَنْبَطٌ لضعفه، وما وُجِدَ بَعْدَ زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ لانتفاء النسخ حينئذ^(٤) .
قلنا: تَبَيَّنَ بِهِ أَنَّ مُخَالَفَهُ كَانَ مَنسُوخًا .

[نَسْخُ الْقِيَاسِ]

(و) يَجُوزُ عَلَى الصَّحِيحِ (نَسْخُ الْقِيَاسِ) الْمَوْجُودِ (فِي زَمَنِهِ عَلَيْهِ) الصَّلَاةُ وَ(السَّلَامُ) بِنَصِّ أَوْ قِيَاسٍ^(٥) .
وقيل: «لَا يَجُوزُ نَسْخُهُ، لِأَنَّهُ مُسْتَنْدٌ إِلَى نَصٍّ فَيَدُومُ بِدَوَامِهِ»^(٦) .

(١) قاله المصنف، وتبعه الشارح .

(٢) قاله الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة، وهو المذهب المنصوص للشافعي وبه قال جماهير أصحابه، واختاره الشيرازي، والسمعاني، والرازي، والباقلاني، والزركشي، وشيخ الإسلام. (الفوائد: ١٩٩/٢، مختصر ابن الحاجب، ص: ٢٨٢، اللمع، ص: ٦٠، لمحصل: ٣/٣٦٠، التنيف: ٤٣٣/١، غاية الوصول، ص: ٨٩، شرح الكوكب: ٥٧١/٣) .

(٣) قاله أبو القاسم الأنطاقي من الشافعية. (الإحكام: ١٤٨/٣) .

(٤) قاله الآمدي، وابن الحاجب، والعضد. (الإحكام: ١٤٨/٣، شرح العضد، ص: ٢٨٢) .

(٥) قاله الشافعية وأبو الخطاب وابن عقيل من الحنابلة. (المحصل: ٣/٣٥٨، التنيف: ٤٣٤/١) .

(٦) قاله الحنفية والمالكية والحنابلة. (الفوائد: ١٥٠/٢، الإحكام: ١٤٧/٣، مختصر ابن الحاجب، ص: ٢٨٢، شرح الكوكب: ٣/٣٧١) .

وشرط ناسخه: إن كان قياساً أن يكون أجلى وفقاً للإمام، وخِلَافاً للآمدّي.

[نَسْخُ الْفَحْوَى، وَالنَّسْخُ بِهِ]

وَنَسْخُ الْفَحْوَى دُونَ أَصْلِهِ كَعَكْسِهِ عَلَى الصَّحِيحِ ؛

قلنا: لا نُسَلِّمُ لزوم دوايمه كما لا يلزم دوايم حكم النص بأن ينسخ.

(وشرط ناسخه: إن كان قياساً أن يكون أجلى) منه (وفاقاً للإمام)^(١) الرازي، (وخِلَافاً للآمدّي)^(٢) في اكتفائه بالمساوي، فلا يكفي الأدون جزءاً لانتفاء المقاومة، ولا المساوي لانتفاء المرجح.

وَيَجُوزُ أَنْ يَقُولَ الْأَمَدِيُّ: تَأَخَّرَ نَصُّ مُرْجَّحٍ، إِذْ لَا بُدَّ مِنْ تَأَخُّرِ نَصِّ الْقِيَاسِ النَّاسِخِ عَنْ نَصِّ الْقِيَاسِ الْمَنْسُوخِ بِهِ، وَعَنِ النَّصِّ الْمَنْسُوخِ، كَمَا لَا يَخْفَى.

٢٥٢

[نَسْخُ الْفَحْوَى، وَالنَّسْخُ بِهِ]

(و) يَجُوزُ (نَسْخُ الْفَحْوَى) أَي مَفْهُومُ الْمَوَافَقَةِ بِقِسْمِيهِ: الْأَوَّلَى، وَالْمُسَاوِي، (دُونَ أَصْلِهِ) أَي الْمَنْطُوقِ، (كَعَكْسِهِ) أَي نَسْخُ أَصْلِ الْفَحْوَى ذَوْنَهُ (عَلَى الصَّحِيحِ) فِيهِمَا، لِأَنَّ الْفَحْوَى وَأَصْلَهُ مَدْلُولَانِ مُتَغَايِرَانِ، فَجَازَ نَسْخُ كُلِّ مِنْهُمَا وَخَذَهُ كَنَسْخِ تَحْرِيمِ ضَرْبِ الْوَالِدَيْنِ، دُونَ تَحْرِيمِ التَّافِيفِ، وَالْعَكْسِ^(٣).

وَقِيلَ: «لَا فِيهِمَا»، لِأَنَّ الْفَحْوَى لَازِمٌ لِأَصْلِهِ، فَلَا يُنْسَخُ وَاحِدٌ مِنْهُمَا بِدُونِ الْآخَرِ، لِمَنَافَاةِ ذَلِكَ لِلزُّرُومِ بَيْنَهُمَا^(٤).

وَقِيلَ: - وَاخْتَارَهُ ابْنُ الْحَاجِبِ^(٥) - «يَمْتَنِعُ الْأَوَّلُ لِمَتَنَاعِ بَقَاءِ الْمَلْزُومِ مَعَ نَفْيِ اللَّازِمِ، بِخِلَافِ الثَّانِي، لِجَوَازِ بَقَاءِ اللَّازِمِ مَعَ نَفْيِ الْمَلْزُومِ».

(١) المحصول للرازي: ٣/٣٥٨. وتبعه البيضاوي، والإسنوي. (نهاية السؤل: ١/٦١٠).

(٢) بل وفاقاً للآمدّي أيضاً، حيث قال في الإحكام (٣/١٤٨): «وإن كان [أي المنسوخ بالقياس] قياساً فلا بُدَّ وأن يكون القياس الثاني راجحاً على الأول»، فلا يكون راجحاً إلا إذا كان أجلى منه، والله تعالى أعلم.

(٣) قاله الجماهير من الحنفية والشافعية والمالكية والحنابلة.

(الفواتح: ٢/١٥٥، شرح التنقيح، ص: ٣١٥، التشيف: ١/٤٣٥، شرح الكوكب: ٣/٥٧٦).

(٤) قاله بعض الأصوليين. (الفواتح: ٢/١٥٥، شرح العضد، ص: ٢٨٣).

(٥) وبه قال أيضاً أبو الحسن البصري من المعتزلة، وابن قاضي الجبل من الحنابلة، والعضد من الشافعية.

(شرح العضد، ص: ٢٨٣، المعتمد: ١/٤٣٧، شرح الكوكب: ٣/٥٧٦).

والنسخ به . والأكثر أن نسخ أحدهما يستلزم الآخر .

ولقوة جواز الثاني أتى به المصنف بكاف التشبيه دون واو العطف، لكن يؤخذ مما سيأتي^(١) حكاية قول بعكس الثالث.

أما نسخ الفحوى مع أصله فيجوز اتفاقاً.

(و) يجوز (النسخ به) أي الفحوى، قال الإمام الرازي والآمدي: «اتفاقاً»^(٢).

وحكى الشيخ أبو إسحاق الشيرازي^(٣) - كما قال المصنف^(٤) - المنع به بناءً على أنه قياس، وأن القياس لا يكون ناسخاً.

(والأكثر أن نسخ أحدهما) أي الفحوى وأصله أيًا كان (يستلزم الآخر) أي نسخه، لأن الفحوى لازم لأصله وتابع له، ورفع اللازم يستلزم رفع الملزوم، ورفع المتبوع يستلزم رفع التابع^(٥). وقيل: «لا يستلزم واحد منهما الآخر، لأن رفع التابع لا يستلزم رفع المتبوع، ورفع الملزوم لا يستلزم رفع اللازم»^(٦).

وقيل: «نسخ الفحوى لا يستلزم نظراً إلى أنه تابع، بخلاف نسخ الأصل».

وقيل: «نسخ الأصل لا يستلزم نظراً إلى أنه ملزوم، بخلاف نسخ الفحوى»^(٧).

٢٥٣

واعلم أن استلزام نسخ كل منهما للآخر ينافي ما صححه من جواز نسخ كل منهما دون الآخر، فإن الامتناع مبني على الاستلزام، والجواز مبني على عدمه، وقد اقتصر ابن الحاجب^(٨) على

(١) أي في شرح قول المصنف: «والأكثر على أن نسخ أحدهما يستلزم الآخر».

(٢) المحصول للرازي: ٣/ ٣٦١، والإحكام للآمدي: ٣/ ١٤٩.

وبه قال أيضاً القرافي في شرح التقيح، ص: ٣١٥.

(٣) عبارته رحمه الله في اللمع (ص: ٦٠): «وأما النسخ بفحوى الخطاب - وهو التنبيه - فلا يجوز، لأنه قياس، ومن أصحابنا من قال بجواز النسخ به، لأنه كالنطق».

(٤) عبارته رحمه الله في رفع الحاجب (٤/ ١٠٦): «وادعى الإمام والآمدي الاتفاق عليه، وليس بجيد، فالخلاف موجود، نقله أبو إسحاق الشيرازي، وأبو المظفر ابن السمعاني وغيرهما بناءً على أن الفحوى قياس، والقياس لا يكون ناسخاً».

(٥) واختاره البيضاوي وشيخ الإسلام. (نهاية السؤل: ١/ ٦١١، غاية الوصول، ص: ٨٨).

(٦) قاله بعض العلماء. (التشنيف: ١/ ٤٣٦).

(٧) قاله بعض العلماء. (التشنيف: ١/ ٤٣٦).

(٨) عبارته رحمه الله في المختصر (ص: ٢٨٣): «المختار جواز نسخ أصل الفحوى دونه، وامتناع نسخ =

[نَسْخُ لَحْنِ الْخِطَابِ، وَالنَّسْخُ بِهِ]

و نَسْخُ الْمُخَالَفَةِ وَإِنْ تَجَرَّدَتْ عَنْ أَصْلِهَا، لَا الْأَصْلُ دُونَهَا فِي الْأَظْهَرِ ،

الجواز مع مُقابله ، والبيضاوي على الاستلزام^(١) ، وَجَمَعَ الْمُصَنِّفُ بَيْنَهُمَا . كَأَنَّهُ مَأْخُودٌ مِنْ قَوْلِ الْأَمَدِيِّ : « اختلفوا في جواز نسخ الأصل دون الفحوى ، والفحوى دون الأصل ، غير أن الأكثر على أن نسخ الأصل يُفِيدُ نسخَ الفحوى . . . الخ »^(٢) الْمُشْتَمِلُ عَلَى الْعَكْسِ أَيْضاً ، فَكَأَنَّهُ سَرَى إِلَى ذَهَنِ الْمُصَنِّفِ مِنْ غَيْرِ تَأَمُّلٍ : أَنَّ الْخِلَافَ الثَّانِي مُفَرَّغٌ عَلَى الْجَوَازِ مِنَ الْأَوَّلِ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ ، بَلِ هُوَ بَيَّانٌ لِمَا أَخَذَ الْأَوَّلُ الْمُفِيدُ : أَنَّ الْأَكْثَرَ عَلَى الْامْتِنَاعِ^(٣) ، فَلْيَتَأَمَّلْ .

[نَسْخُ لَحْنِ الْخِطَابِ، وَالنَّسْخُ بِهِ]

(و) يَجُوزُ (نَسْخُ الْمُخَالَفَةِ وَإِنْ تَجَرَّدَتْ عَنْ أَصْلِهَا) أَيِ يَجُوزُ نَسْخُهَا مَعَ أَصْلِهَا وَبِدُونِهِ .

(لَا) نَسْخُ (الْأَصْلِ دُونَهَا) أَيِ فَلَا يَجُوزُ (فِي الْأَظْهَرِ)^(٤) كَمَا قَالَ الصَّفِيُّ الْهِنْدِيُّ^(٥) مِنْ اِحْتِمَالَيْنِ لَهُ ، لِأَنَّهَا تَابِعَةٌ لَهُ ، فَتَرْفَعُ بَارْتِفَاعِهِ ، وَلَا يَرْتَفِعُ هُوَ بَارْتِفَاعِهَا .

وقيل : « يَجُوزُ ، وَتَبَعِيَّتُهَا لَهُ مِنْ حَيْثُ دَلَالَةُ اللَّفْظِ عَلَيْهَا مَعَهُ ، لَا مِنْ حَيْثُ ذَاتُهُ »^(٦) .

مثال نسخها دونه : ما تقدّم^(٧) من نسخ حديث : « إِنَّمَا الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ » ، فَإِنَّ الْمَنْسُوخَ ٢٥٤ مفهومه ، وهو أن لَا غُسْلَ عِنْدَ عَدَمِ الْإِنْزَالِ .

ومثال نسخهما معاً : أن يُنسخ وجوب الزكاة في السائمة ، ونفيه في المعلوفة الدال عليهما

= الفحوى دون أصله ، ... لنا : أن جواز التأفيف بعد تحريمه لَا يَسْتَلْزِمُ جَوَازَ الضَّرْبِ ، وَبَقَاءَ تَحْرِيمِهِ يَسْتَلْزِمُ تَحْرِيمَ الضَّرْبِ » .

(١) عبارته رحمه الله في المنهاج (١/٦١١) ، مع نهاية السؤل : «نسخ الأصل يستلزم نسخ الفحوى ، وبالعكس ، لأن نفي اللازم يستلزم نفي ملزومه » .

(٢) الإحكام للآمدي : ١٤٩/٣ .

(٣) نقله ابن النجار في شرح الكوكب (٣/٥٧٨) واعتمده .

(٤) عند المالكية والشافعية والحنابلة . (نشر البنود : ١/٢٤٠ ، اللمع ، ص : ٦٠ ، التشنيف : ١/٤٣٦ ، غاية

الوصول ، ص : ٨٩ ، شرح الكوكب : ٣/٥٧٨) .

(٥) التشنيف : ١/٤٣٦ .

(٦) وهو وجه للحنابلة ، واختاره القاضي أبو يعلى منهم . (شرح الكوكب : ٣/٥٧٩) .

(٧) في «النسخ بالسنة» : ١/٤٥٣ .

ولَا النَّسْخُ بِهَا .

[نَسْخُ الْإِنْشَاء]

وَنَسْخُ الْإِنْشَاءِ وَلَوْ بَلَفِظَ الْقَضَاءُ، أَوِ الْخَبَرُ،

الحديث السابق في «المفهوم»^(١)، وَرَجَّحُ الْأَمْرُ فِي الْمَعْلُوفَةِ إِلَى مَا كَانَ قَبْلُ، إِمَّا دَلَّ عَلَيْهِ الدَّلِيلُ الْعَامُّ بَعْدَ الشَّرْعِ مِنْ تَحْرِيمٍ لِلْفِعْلِ إِنْ كَانَ مَضْرَّةً أَوْ إِبَاحَةً لَهُ إِنْ كَانَ مَنْفَعَةً، كَمَا يَرْجَعُ فِي السَّائِمَةِ إِلَى مَا تَقَدَّمَ فِي مَسْأَلَةٍ: «إِذَا نَسَخَ الْوَجُوبُ بَقِيَ الْجَوَازُ... الْخ»^(٢).

(ولا) يَجُوزُ (النَّسْخُ بِهَا) أَيِ بِالْمُخَالَفَةِ^(٣) - كَمَا قَالَ ابْنُ السَّمْعَانِيِّ - لضعفها عن مُقَاوَمَةِ النَّصِّ^(٤). وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو إِسْحَاقَ الشَّيرَازِيُّ: «الصَّحِيحُ الْجَوَازُ، لِأَنَّهَا فِي مَعْنَى التَّنْطِقِ»^(٥).

[نَسْخُ الْإِنْشَاءِ]

(و) يَجُوزُ (نَسْخُ الْإِنْشَاءِ وَلَوْ) كَانَ (بَلَفِظَ الْقَضَاءُ)^(٦).

وخالَفَ بَعْضُهُمْ فِيهِ لِقَوْلِهِ: «إِنَّ «الْقَضَاءَ» إِنَّمَا يُسْتَعْمَلُ فِيمَا لَا يَتَغَيَّرُ نَحْوُ ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِلَٰهًا﴾»^(٧) أَيِ أَمْرٍ^(٨).

(أو) بَلَفِظَ (الْخَبَرَ) نَحْوُ ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَرَیْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾^(٩) أَيِ لِيَسْتَرْبِضْنَ

(١) وهو حديث البخاري (١٣٦٢) وغيره: «وَفِي صَدَقَةِ الْعَتَمِ فِي سَائِمَتِهَا إِذْ كَانَتْ أَرْبَعِينَ إِلَى مِائَةٍ وَعِشْرِينَ شَأَةً...» سبق تخريجه في «أنواع مفهوم المخالفة»: ١٩٧/١.

(٢) انظر: «إِذَا نَسَخَ الْوَجُوبُ بَقِيَ الْجَوَازُ»: ١٣٤/١.

(٣) قاله المالكية، والشافعية، والحنابلة.

(٤) نشر البنود: ١/٢٤٠، غاية الوصول، ص: ٨٩، شرح الكوكب: ٣/٥٨٠.

(٥) القواطع لابن السمعاني: ١/٤٢٥.

(٦) اللُّمَعُ للشَّيرَازِيِّ، ص: ٦٠.

(٧) قاله الجماهير من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة.

(٨) الفواتح: ٢/١٢١، شرح التنقيح، ص: ٣٠٩، المحصول: ٣/٣٢٥، الإحكام: ٣/١٣٠،

التشنيف: ١/٤٣٨، شرح الكوكب: ٣/٥٣٨.

(٩) سورة الإسراء، الآية: ٢٣.

(٨) قاله أبو علي الجبائي وأبو هاشم من المعتزلة. (المحصول: ٣/٣٢٥).

(٩) سورة البقرة، الآية: ٢٢٨.

أو قَيْدَ بالتأبيد وغيره، مثلُ « صوموا أبداً » ، « صوموا حتماً » ، وكذا « الصوم واجبٌ مُستمرٌ أبداً » إذا قاله إنشاءً ، خلافاً لابن الحاجب .

بأنفسهن^(١) .

وخالفَ الدَّقَاقُ في ذلك نظراً إلى اللفظ .

(أو قَيْدَ بالتأبيد وغيره، مثلُ: « صوموا أبداً » ، « صوموا حتماً »)^(٢) .

وقيل: « لا » ، لِمَنافَةِ النسخِ للتأبيدِ والتَحْتِيمِ^(٣) .

قلنا: لا نُسلِّمُ ذلك، ويتبيَّنُ بورودُ النسخِ أَنَّ المُرادَ: افعلوا إلى وجوده ، كما يُقالُ: «لازم غريمك أبداً» أي إلى أن يُعْطِيَ الحَقُّ .

وأشارَ المُصنِّفُ بـ « لو » إلى الخلافِ الذي ذكرناه^(٤) .

(وكذا «الصَّوْمُ واجبٌ مستمرٌ أبداً» إذا قاله إنشاءً) فإنه يَجُوزُ نسخُه^(٥) .

(خلافاً لابن الحاجب) في منعه النسخَ دونَ ما قبله من «صوموا أبداً»^(٦) .

والفرقُ بـ«أنَّ التأبيدَ فيما قبله قيدٌ للفعلِ ، وفيه قيدٌ للوجوبِ والاستمرارِ» لا أثرَ له .

ولم يُصرِّحْ غيره بما قاله ، وكأنَّه فهِمَ من كلامهم أَنَّهُ ليس من محلِّ الخلافِ .

وتقييدُ المصنِّفِ له بـ«الإِشَاء» هو مُرادُه^(٧) وإنَّ لم يُصرِّحْ به لذكره منع نسخ الخبر بعد ذلك .

(١) قاله الجماهير من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة. (الفواتح: ١٢١/٢ ، شرح التنقيح، ص: ٣٠٩ ، التشنيف: ٤٣٨/١ ، غاية الوصول، ص: ٨٩ ، شرح الكوكب المنير: ٥٣٨/٣) .

(٢) قاله الجماهير من الأئمة الأربعة وغيرهم. (الفواتح: ١٢١/٢ ، مختصر ابن الحاجب، ص: ٢٧٤ ، غاية الوصول، ص: ٨٩ ، التشنيف: ٤٣٧/١ ، شرح الكوكب: ٥٣٩/٣) .

(٣) قاله بعضُ الحنفية وبعضُ المتكلمين. (الفواتح: ١٢١/٢ ، شرح الكوكب: ٥٤٠/٣) .

(٤) قال المصنِّفُ في منع الموانع (ص: ٢٩١): «ونَحْنُ أبداً نُشيرُ [أي في جمع الجوامع] بلفظ «لو» إلى خلافٍ ، فإنَّ قَوِيَّ أو تَحَقَّقَ صَرِّحْنَا به ، وإلاَّ اكتَفَيْنَا بهذه الإشارة» .

(٥) قاله الشافعية والحنابلة. (التشنيف: ٤٣٧/١ ، شرح الكوكب: ٥٤٠/٣) .

(٦) وبه قال أيضاً الحنفية. (الفواتح: ١٢١/٢ ، مختصر ابن الحاجب، ص: ٢٧٤) .

(٧) أي مرادُ ابنِ الحاجب لذكره «مَنعُ نسخِ الخبر» بعد «نسخِ الإِشَاء» ، وعبارته في المختصر (ص: ٢٧٣ ، ٢٧٤): «الجمهورُ على جوازِ نسخِ مثلِ «صوموا أبداً» ، بخلافِ «الصَّوْمُ واجبٌ مُستمرٌ أبداً» ، ... المختارُ: جَوَازُ نسخِ التكليفِ بالإِخبارِ بِنَقِيضِهِ ، خلافاً للمعتزلة» .

وأما نسخُ مدلولِ خبرٍ لا يتغيرُ فباطِلٌ ، والمتغيرُ كإيمانٍ زيدٍ وكغيره مثله ، خلافاً لبعضِ المعتزلة» .

[نَسْخُ الْإِخْبَارِ]

وَنَسْخُ الْإِخْبَارِ بِإِجَابِ الْإِخْبَارِ بِنَقِيضِهِ ؛ لَا الْخَبْرَ . وَقِيلَ : « يَجُوزُ إِنْ كَانَ عَنْ مُسْتَقْبَلٍ » .

[نَسْخُ الْإِخْبَارِ]

(و) يَجُوزُ (نَسْخُ) إِجَابِ (الْإِخْبَارِ) بِشَيْءٍ (بِإِجَابِ الْإِخْبَارِ بِنَقِيضِهِ)^(١) كَأَنْ يُوجِبَ الْإِخْبَارَ بِقِيَامِ زَيْدٍ ، ثُمَّ بَعْدَ قِيَامِهِ قَبْلَ الْإِخْبَارِ بِقِيَامِهِ لِجَوَازِ أَنْ يَتَغَيَّرَ حَالُهُ مِنَ الْقِيَامِ إِلَى عَدَمِهِ . فَإِنْ كَانَ الْمُخْبَرُ بِهِ مِمَّا لَا يَتَغَيَّرُ كَحُدُوثِ الْعَالَمِ فَمَنْعَتْ الْمَعْتَزَلَةُ مَا ذُكِرَ فِيهِ ، لِأَنَّهُ تَكْلِيفٌ بِالْكَذِبِ ، فَيُنْزَعُ الْبَارِي عَنْهُ .

قلنا : قد يدعو إلى الكذب غرضٌ صحيحٌ ، فلا يكون التكاليفُ به نقصاً ، وقد ذكر الفقهاء أماكنَ يَجِبُ فيها الكذبُ ، منها : إذا طالبه ظالمٌ بالوديعة أو بمظلومٍ خبأه وجب عليه إنكارُ ذلك ، وجازَ له الحلفُ عليه ، وإذا أكره على الكذب وجب .

(لا) نَسْخُ (الْخَبْرِ) أي مدلوله^(٢) ، فلا يجوزُ وإن كان مِمَّا يَتَغَيَّرُ ، لِأَنَّهُ يُوْهِمُ الكذبَ ، أي يوقعه في الوهم ، أي الذَّهْنِ ، حيث يُخْبِرُ بالشَّيْءِ ، ثُمَّ بِنَقِيضِهِ ، وذلك مُحَالٌ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى^(٣) .

(وَقِيلَ) فِي الْمُتَغَيَّرِ : « (يَجُوزُ إِنْ كَانَ عَنْ مُسْتَقْبَلٍ) لِجَوَازِ الْمَحْوِ لِلَّهِ تَعَالَى فِيمَا يُقَدَّرُهُ ،

(١) نَسْخُ الْخَبْرِ قِسْمَانِ : الْأَوَّلُ : نَسْخُ إِجَابِ الْخَبْرِ أَيْ إِيقَاعُهُ ، بَأَنْ يُكْلَفْنَا الشَّارِعُ بِالْإِخْبَارِ بِشَيْءٍ ثُمَّ يُكْلَفْنَا بِنَهْيِهِ عَنْهُ ، فَهُوَ جَائِزٌ بِاتِّفَاقِ الْقَائِلِينَ بِجَوَازِ النِّسْخِ سَوَاءً كَانَ الْخَبْرُ مَاضِيًّا أَوْ مُسْتَقْبَلًا ، وَسَوَاءً كَانَ وَمِمَّا يَتَغَيَّرُ كَالْإِخْبَارِ بِإِيمَانِ زَيْدٍ وَكَفَرِهِ أَوْ لَا كَالْإِخْبَارِ بِوُجُودِ اللَّهِ ، لَكِنَّهُمْ اخْتَلَفُوا فِي جَوَازِ نَسْخِ مَا كُتِبَ بِالْإِخْبَارِ عَمَّا لَا يَتَغَيَّرُ ، فَأَجَازَهُ الْمَالِكِيَّةُ وَالشَّافِعِيَّةُ وَالْحَنَابِلَةُ ، وَمَنَعَهُ الْحَنَفِيَّةُ . (الفَوَاتِحُ : ١٣٢/٢) ، شَرْحُ التَّنْقِيحِ ، ص : ٣٠٩ ، شَرْحُ الْعُضْدِ ، ص : ٢٧٧ ، شَرْحُ الْكَوْكَبِ : ٥٤١/٣ .

(٢) هَذَا هُوَ الْقِسْمُ الثَّانِي : وَهُوَ نَسْخُ مَدْلُولِ الْخَبْرِ ، وَهَذَا الْمَدْلُولُ إمَّا أَنْ يَكُونَ مِمَّا لَا يَتَغَيَّرُ كَمَدْلُولِ الْخَبْرِ بِحُدُوثِ الْعَالَمِ ، فَنَسْخُهُ مُحَالٌ ، أَوْ مِمَّا يَتَغَيَّرُ سَوَاءً كَانَ مَاضِيًّا كَالْإِخْبَارِ بِإِيمَانِ زَيْدٍ وَعَدَمِهِ ، أَوْ مُسْتَقْبَلًا ، وَسَوَاءً كَانَ وَعْدًا أَوْ وَعِيدًا أَوْ حَكْمًا شَرْعِيًّا فَاخْتَلَفُوا فِيهِ عَلَى ثَلَاثَةِ مَذَاهِبٍ كَمَا ذَكَرَ الشَّارِعُ . (الفَوَاتِحُ : ١٣٣/٢ ، الْإِحْكَامُ : ١٣١/٣ ، نَهَايَةُ السُّوْلِ : ٦٠١/١ ، شَرْحُ الْكَوْكَبِ : ٥٤٣/٣) .

(٣) قَالَ الْجَمَاهِيرُ مِنَ الْحَنَفِيَّةِ وَالْمَالِكِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ وَالْحَنَابِلَةِ . (الفَوَاتِحُ : ١٣٢/٢ ، مَخْتَصَرُ ابْنِ الْحَاجِبِ ، ص : ٢٧٧ ، رَفْعُ الْحَاجِبِ : ٧٥/٤) ، التَّشْنِيفُ : ٤٣٧/١ ، تَحْفَةُ الْمَسْئُولِ : ٣٩٩/٣ ، شَرْحُ الْكَوْكَبِ : ٥٤٣/٣ .

[أنواع النسخ]

وَيَجُوزُ النَّسْخُ بِدَلٍّ أَثْقَلَ ؛

قال تعالى: ﴿يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ﴾^(١)، والإخبارُ يتبعه، بخلاف الخبرِ عن ماضي.

وعلى هذا القول البيضاوي^(٢).

٢٥٦

وقيل: «يجوزُ عن الماضي أيضاً، لجواز أن يقول الله تعالى: لَبِثَ نوحٌ في قومه ألف سنة، ثُمَّ يقول: ﴿فَلَيْتَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا فَرَسًا﴾»^(٣). وعلى هذا القول الإمام الرازي^(٤)، والآمدي^(٥).

وكأنه سقط من مُبَيِّنَةِ الْمُصَنِّفِ لفظُ «وقيل» بعد «يجوز» المُفِيد ما قبلها حينئذٍ لحكايته.

[أنواع النسخ]

(وَيَجُوزُ النَّسْخُ بِدَلٍّ أَثْقَلَ)^(٦).

وقال بعضُ المعتزلة: « لا ، إذ لا مصلحة في الانتقال من سهل إلى عسر ».

قلنا: لا نُسلِّمُ ذلك بعد تسليم رعاية المصلحة وقد وقع كنسخ التخيير بين صوم رمضان

(١) سورة الرعد، الآية: ٣٥.

(٢) المنهاج للبيضاوي: ٥٩٨/١ (مع نهاية السؤل).

(٣) سورة العنكبوت، الآية: ١٤.

(٤) المحصول للرازي: ٣٢٥/٣.

(٥) وبه قال أيضاً أبو عبد الله البصري، والقاضي عبد الجبار، وأبو الحسين البصري من المعتزلة.

(المعتمد: ٤١٩/١، الإحكام للآمدي: ١٣١/٣).

(٦) النسخُ إمَّا أن يكونَ بَدَلٍ أو بَلَاءَ بَدَلٍ، فالأول على ثلاثة أنواع: أحدها: النسخُ بِدَلٍّ أَثْقَلٍ كنسخِ عدةِ الوفاة بالحوالِ بأربعة أشهرٍ وعشرًا، وهو جائزٌ اتفاقًا.

وثانيها: النسخُ بِبَدَلٍ مَسَاوٍ كنسخِ استقبالِ بيت المقدسٍ باستقبالِ الكعبةِ، وهو أيضاً جائزٌ اتفاقًا.

ثالثها: النسخُ بِبَدَلٍ أَثْقَلٍ كنسخِ التخييرِ بينَ الصومِ والفديةِ بتعيينِ الصومِ، اختلف العلماء فيه على مذهبتين: الأولى: أنه جائزٌ وواقعٌ، قاله الجماهير من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة. الثاني:

أنه غيرُ جائزٍ ولا واقعٍ، قاله ابنُ داود من الظاهرية، وبعضُ المعتزلة.

وأما الثاني وهو النسخُ بَلَاءَ بَدَلٍ فاختلفوا فيه أيضاً على مذهبين: أحدهما: الجوازُ، قاله الجماهير من الحنفية والمالكية والشافعية، والحنابلة؛ ثانيهما: عدمُ الجوازِ، قاله المعتزلة. (الفواتح: ١٢٣/٢،

شرح التنقيح، ص: ٣٠٨، مختصر ابن الحاجب، ص: ٢٧٥، المحصول: ٣١٩/٣، الإحكام: ٣/

١٢٤، نهاية السؤل: ٥٩٨/١، التشنيف: ٤٣٨/١، شرح الكوكب: ٥٤٥/٣).

وَبَلَا بَدَلٍ، لَكِنْ لَمْ يَقَعْ وَفَاقًا لِلشَّافِعِيِّ .

والفدية بتعني الصوم كما قال الله تعالى ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَ فِدْيَةً﴾^(١).

(و) يجوز النسخ (بلا بدل) .

وقال بعض المعتزلة: « لا ، إذ لا مصلحة في ذلك ». قلنا: لا نُسلم ذلك.

(لكن لم يقع وفاقاً للشافعي) ﷺ^(٢) .

(١) قال تعالى في سورة البقرة (الآية: ١٨٣ - ١٨٥): ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَكُمْ مَنَافِعُ مِنْهُ إِنَّمَا يُصِوهُمُ اللَّهُ وَأَنَّهُ سَهِّلَ الْوَسِيلَ وَأَنَّهُ يُطِيقُونَ فِدْيَةً طَعَامٌ يَسْكِينُ فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُ وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿١٨٣﴾ شَهْرَ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِّنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾

اختلف العلماء في هذه الآية هل هي منسوخة بقوله تعالى ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ أو لا على مذهبي: المذهب الأول: أنه منسوخة، قاله الجماهير من الصحابة والتابعين ومن بعدهم، مُستدلّين بما رواه البخاري (٢٣١٥) ومسلم (٢٦٨٠) عن سلمة بن الأكوع ﷺ قال: «لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَ فِدْيَةً طَعَامٌ يَسْكِينُ﴾ كَانَ مَنْ أَرَادَ أَنْ يُفْطِرَ يُفْطِرُ وَيَقْتَدِي حَتَّى نَزَلَتْ الْآيَةُ الَّتِي بَعْدَهَا فَنَسَخَتْهَا » .

وعنه أيضاً عند مسلم (٢٦٨١): «كُنَّا فِي رَمَضَانَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَنْ شَاءَ صَامَ، وَمَنْ شَاءَ أَفْطَرَ فَافْتَدَى بِطَعَامٍ يَسْكِينُ حَتَّى نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ » .
ثم اختلف هؤلاء في بقاء شيء غير منسوخ من الآية، فذهب الحنفية والشافعية والحنابلة إلى أن وجوب الإطعام باقٍ على من لم يُطِقِ الصوم لكبر أو غيره؛ وذهب المالكية والظاهرية إلى أن الإطعام أيضاً منسوخ، فليس على من لم يُطِقِ الصوم إطعام، لكن يُستحب له.

المذهب الثاني: أن الآية غير منسوخة، وأنها نزلت في الشيخ الكبير والمريض اللذين لا يقدران على الصوم، يُفْطِرَانِ وَيُطْعِمَانِ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ مَسْكِينًا.

(تفسير القرطبي: ٢/٢٩٠، تفسير ابن كثير: ١/١٨٧، حاشية الصاوي: ١/١١٠، شرح مسلم للنووي: ٨/٢٦٢، فتح الباري: ٨/٢٩، معالم السنن: ٢/٧٥، عون المعبود: ٦/٣٠٦، روح المعاني: ٢/٨٩، تحفة المحتاج: ٤/٦٠٦، الهداية: ٢/٤٨٦، شرح الزرقاني: ٢/٢٥٥، شرح مختصر أبي داود لابن قيم: ٦/٣٠٥).

(٢) عبارته ﷺ في الرسالة (ص: ١٠٩): « وليس يُسَخُّ فرضٌ أبداً إلا أثبت مكانه فرضٌ كما نسخت قبله بيت المقدس، فأثبت مكانها الكعبة » .

مسألة: [وَقُوعُ النَّسْخِ]

النَّسْخُ واقعٌ عندَ كُلِّ الْمُسْلِمِينَ ، وَسَمَّاهُ أَبُو مُسْلِمٍ تَخْصِيصاً ، فَقِيلَ : «خَالَفَ».

وقيل: «وقع كنسخ وجوب تقديم الصدقة على مُنَاجَاةِ النَّبِيِّ ﷺ ﴿إِذَا تَنَجَّيْتُمُ الرَّسُولَ﴾^(١) ، إِذْ لَا بَدَلَ لُوجُوبِهِ ، فَرجَعَ الأمرُ إِلَى مَا كَانَ قَبْلَهُ مِمَّا دَلَّ عَلَيْهِ الدَّلِيلُ العامُّ من تَحْرِيمِ للفعلِ إِنْ كَانَ مَضْرَّةً ، أو إِبَاحَةً لَهُ إِنْ كَانَ مُنْفَعَةً»^(٢).

قلنا: لَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ لَا بَدَلَ لِلْجُوب ، بل بدلُه الْجَوَازُ الصَّادِقُ هُنَا بِالْإِبَاحَةِ وَالِاسْتِحَابِ .

(مسألة: [وَقُوعُ النَّسْخِ])

النَّسْخُ واقعٌ عندَ كُلِّ الْمُسْلِمِينَ ، وخَالَفَ الْيَهُودُ غَيْرُ الْعَيْسَوِيَّةِ: بَعْضُهُمْ^(٣) فِي الْجَوَازِ ، وَبَعْضُهُمْ^(٤) فِي الْوُقُوعِ . واعترفَ بِهِمَا الْعَيْسَوِيُّ ، وَهُمْ أَصْحَابُ أَبِي عَيْسَى الْأَصْفَهَانِيِّ ، الْمُعْتَرِفُونَ بِبِعْثَةِ نَبِيِّنَا عَلَيْهِ أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ ، لَكِنْ إِلَى بَنِي إِسْمَاعِيلَ خَاصَّةً ، وَهُمْ الْعَرَبُ^(٥) .
(وَسَمَّاهُ أَبُو مُسْلِمٍ الْأَصْفَهَانِيَّ^(٦) مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ (تَخْصِيصاً) ، لِأَنَّهُ قَصَرَ لِلْحُكْمِ عَلَى بَعْضِ الْأَزْمَانِ ، فَهُوَ تَخْصِيصٌ فِي الْأَزْمَانِ كَالْتَخْصِيصِ فِي الْأَشْخَاصِ .
(فَقِيلَ : «خَالَفَ» فِي وَجُوبِهِ حَيْثُ لَمْ يَذْكُرْهُ بِاسْمِهِ الْمَشْهُورِ»^(٧) .

(١) وَالْآيَةُ كَامِلَةٌ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَنَجَّيْتُمُ الرَّسُولَ فَقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ جُؤْنَكُمْ صَدَقَةً ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ وَالْأَمْرُ فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ . (المجادلة، الآية: ١٢) .

(٢) قَالَهُ الْحَنْفِيَّةُ وَالْمَالِكِيَّةُ وَالْحَنَابِلَةُ ، وَاخْتَارَهُ الرَّازِي وَالْأَمَدِيُّ .

(الفوائد: ١٢٣/٢) ، شرح التنقيح، ص: ٣٠٨ ، مختصر ابن الحاجب، ص: ٢٧٥ ، الإحكام: ٣/ ١٢٤ ، المحصول: ٣٢٠ ، شرح الكوكب: ٥٤٧/٣ .

(٣) هُمُ الشَّعْمُونِيَّةُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ ، نَسَبَهُ إِلَى شَعْمُونَ بْنِ يَعْقُوبَ . (الإحكام: ١٠٦/٣) .

(٤) وَهُمْ الْعَنَانِيُّونَ لَعَنَهُمُ اللَّهُ ، نَسَبَهُ إِلَى عَنَانَ بْنِ دَاوُدَ ، يَصَدُقُونَ عَيْسَى ﷺ ، يَتَعَبَّدُونَ بِالتَّوْرَةِ ، وَلَا يَعْتَرِفُونَ بِمُوسَى ﷺ . (الْمِلَلُ وَالنَّحَلُ: ٢١٥/١ ، الإحكام: ١٠٦/٣) .

(٥) الْمِلَلُ وَالنَّحَلُ لِلشَّهْرِسْتَانِيِّ: ٢١٥/١ .

(٦) وَأَبُو مُسْلِمٍ: هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ بَحْرٍ أَبُو مُسْلِمٍ الْأَصْفَهَانِيُّ الْمُعْتَزَلِيُّ ، كَانَ كَاتِباً بَلِيغاً مُتَكَلِّماً جَدِلياً ، وَأَشْهَرُ كُتْبِهِ: جَامِعُ التَّأْوِيلِ ، وَالنَّاسِخُ وَالْمَنْسُوخُ ، مَاتَ سَنَةَ ٣٢٢ هـ . (طبقات المعتزلة، ص: ٢٩٩) .

(٧) قَالَ الْأَمَدِيُّ فِي الْإِحْكَامِ (١٠٦/٣): «وَقَدْ اتَّفَقَ أَهْلُ الشَّرَائِعِ عَلَى جَوَازِ النَّسْخِ عَقْلاً وَوُقُوعِهِ شَرْعاً ، وَلَمْ يُخَالِفْ فِي ذَلِكَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ سِوَى أَبِي مُسْلِمٍ الْأَصْفَهَانِيِّ ، فَإِنَّهُ مَنَعَ مِنْ ذَلِكَ شَرْعاً ، وَجَوَّزَهُ عَقْلاً» . وَمِثْلُهُ فِي شَرْحِ الْعُضْدِ (ص: ٢٧٢) ، وَشَرْحِ الْكُوكَبِ (٥٣٥/٣) .

فَالْخُلْفُ لَفْظِيٌّ .

[نَسْخُ حُكْمِ الْأَصْلِ]

وَالْمُخْتَارُ أَنَّ نَسْخَ حُكْمِ الْأَصْلِ لَا يَبْقَى مَعَهُ حُكْمُ الْفَرْعِ ؛

(فَاَلْخُلْفُ) الذي حكاها الأمدى^(١) وغيره^(٢) عنه من نفيه وقوعه (لفظي) لما تقدّم من تسميته تخصيصاً الذي فهمه المصنف عنه المتضمن لاعتراؤه به، إذ لا يليقُ به إنكاره، كيف وشريعة نبينا ﷺ مخالفة في كثيرٍ لشريعة من قبله، فهي عنده مُغيّاة إلى مجيء شريعته ﷺ؛ وكذا منسوخ فيها مغيّاً عنده في علم الله تعالى إلى ورود ناسخه كالمغيّاً في اللفظ، فنشأ من هنا تسميته النسخ تخصيصاً، وصحّ أنّه لم يخالف في وقوعه أحدٌ من المسلمين^(٣).

[نَسْخُ حُكْمِ الْأَصْلِ]

(والمختار: أن نسخ حكم الأصل لا يبقى معه حكم الفرع) لانتفاء العلة التي ثبتت بها بانتفاء حكم الأصل^(٤).

وقالت الحنفية: « يَبْقَى ، لأنّ القياسَ مُظهِرٌ له ، لَا مُبَيِّنٌ »^(٥).

وسلّم^(٦) في قوله: « لَا يَبْقَى » من التسميح في قول بعضهم «نسخ لحكم الفرع».

(١) الإحكام الأمدى: ١٠٦/٣.

(٢) كابن الحاجب في المختصر (ص: ٢٧٢).

(٣) هذا ما قاله المصنف في رفع الحاجب (٤/٤٦)، لخصه الشارح هنا.

(٤) قاله الجماهير من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة. (الفواتح: ١٥٣/٢)، مختصر ابن

الحاجب، ص: ٢٨٣، شرح الكوكب: ٥٧٣/٣.

(٥) عزّا المصنف هذا القول إلى الحنفية في رفع الحاجب (٤/١٠٨)، وتبعه الزركشي في التشنيف (١/

٤٤١)، والشارح هنا وشيخ الإسلام في غاية الوصول (ص: ٩٠)، وهو خطأ، والصواب: «بعض

الحنفية» كما قال الأمدى في الإحكام (٣/١٥١)، إذ جمهور الحنفية على عدم بقاء حكم الفرع مع

نسخ الأصل، وهو المعتمد عندهم. قال عبد العلي الأنصاري الحنفي في الفواتح (٢/١٥٣): «إذا

نسخ حكم الأصل للقياس لا يبقى حكم الفرع الثابت بالقياس على هذا الأصل، ...

وقيل: يبقى حكم الفرع عند انتساح حكم الأصل، ونسب إلى الحنفية، ولم تثبت هذه النسبة».

(٦) أي المصنف، وهو تابع لابن الحاجب في المختصر (ص: ٢٨٧) التابع للأمدى في الإحكام (٣/

١٥١)، كما تبعه القاضي المعتمد من الشافعية في شرح المختصر (ص: ٢٨٧)، والرهوني من

المالكية في تحفة المسؤول (٣/٤٢٥).

[نَسْخُ كُلِّ الْأَحْكَامِ]

وَأَنَّ كُلَّ حُكْمٍ شَرْعِيٍّ يَقْبَلُ النَّسْخَ . وَمَنْعَ الْغَزَالِيِّ نَسْخَ جَمِيعِ التَّكَالِيفِ ، وَالْمُعْتَزَلَةُ نَسْخَ وَجُوبِ الْمَعْرِفَةِ . وَالْإِجْمَاعُ عَلَى عَدَمِ الْوُقُوعِ .

[نَسْخُ كُلِّ الْأَحْكَامِ]

(و) الْمُخْتَارُ (أَنَّ كُلَّ حُكْمٍ شَرْعِيٍّ يَقْبَلُ النَّسْخَ) ، فَيَجُوزُ نَسْخُ كُلِّ الْأَحْكَامِ ، وَبَعْضُهَا أَيْ بَعْضُهَا كَانَ^(١) .

(وَمَنْعَ الْغَزَالِيِّ) كَالْمُعْتَزَلَةِ (نَسْخَ جَمِيعِ التَّكَالِيفِ) لِتَوْقُفِ الْعِلْمِ بِذَلِكَ الْمَقْصُودِ مِنْهُ بِتَقْدِيرِ وَقُوعِهِ عَلَى مَعْرِفَةِ النَّسْخِ وَالنَّاسِخِ ، وَهِيَ مِنَ التَّكَالِيفِ ، وَلَا يَتَأْتَى نَسْخُهَا^(٢) .

قُلْنَا : مُسَلِّمٌ ذَلِكَ ، لَكِنْ بِحُصُولِهَا يَنْتَهِي التَّكْلِيفُ بِهَا ، فَيَصْدُقُ أَنَّهُ لَمْ يَبْقَ تَكْلِيفٌ ، وَهُوَ الْقَصْدُ بِنَسْخِ جَمِيعِ التَّكَالِيفِ ، فَلَا نِزَاعَ فِي الْمَعْنَى .

٢٥٨

(و) مَنَعَتْ (الْمُعْتَزَلَةُ نَسْخَ وَجُوبِ الْمَعْرِفَةِ) أَي مَعْرِفَةَ اللَّهِ تَعَالَى ، لِأَنَّهَا عِنْدَهُمْ حَسَنَةٌ لِذَاتِهَا لَا تَتَغَيَّرُ بِتَغْيِيرِ الزَّمَانِ ، فَلَا يَقْبَلُ حُكْمُهَا النَّسْخَ^(٣) .

قُلْنَا : الْحُسْنُ الذَّاتِي بَاطِلٌ .

(وَالْإِجْمَاعُ عَلَى عَدَمِ الْوُقُوعِ) لِمَا ذُكِرَ مِنْ نَسْخِ جَمِيعِ التَّكَالِيفِ وَوُجُوبِ الْمَعْرِفَةِ^(٤) .

(١) قَالَه الْمَالِكِيَّةُ وَالشَّافِعِيَّةُ .

(مَخْتَصَرُ ابْنِ الْحَاجِبِ ، ص : ٢٨٧ ، غَايَةُ الْوُصُولِ ، ص : ٩٠) .

(٢) الْمُسْتَصْفَى لِلْغَزَالِيِّ : ١ / ١٢٢ .

(٣) وَبِهِ قَالَ أَيْضاً الْحَنْفِيَّةُ وَالْحَنَابِلَةُ .

(الْفَوَاتِحُ : ٢ / ١١٩ ، الْإِحْكَامُ : ٣ / ١٦٢ ، شَرْحُ الْعُضْدِ ، ص : ٢٨٧ ، شَرْحُ الْكَوْكَبِ : ٣ / ٥٨٦) .

(٤) وَبِهِ قَالَ ابْنُ النُّجَّارِ فِي شَرْحِ الْكَوْكَبِ (٣ / ٥٨٧) .

[وقتُ ثبوتِ النَّاسِخِ]

والمُختارُ: أنَّ النَّاسِخَ قَبْلَ تَبْلِيغِهِ ﷺ الْأُمَّةَ لَا يَثْبُتُ فِي حَقِّهِمْ؛ وَقِيلَ: «يَثْبُتُ بِمَعْنَى الْإِسْتِقْرَارِ فِي الذِّمَّةِ، لَا الْإِمْتِثَالِ».

[الزِّيَادَةُ عَلَى النَّصِّ]

أَمَّا الزِّيَادَةُ عَلَى النَّصِّ

[وقتُ ثبوتِ النَّاسِخِ]

(والمُختارُ أنَّ النَّاسِخَ قَبْلَ تَبْلِيغِهِ ﷺ الْأُمَّةَ لَا يَثْبُتُ فِي حَقِّهِمْ)^(١) لَعْدَمِ عَلَيْهِمْ بِهِ^(٢).
(وَقِيلَ: «يَثْبُتُ بِمَعْنَى: الْإِسْتِقْرَارِ فِي الذِّمَّةِ، لَا بِمَعْنَى: (الْإِمْتِثَالِ) كَالنَّائِمِ وَقْتُ الصَّلَاةِ، وَبَعْدَ التَّبْلِيغِ يَثْبُتُ فِي حَقِّ مَنْ بَلَغَهُ وَمَنْ لَمْ يَبْلُغْهُ مِمَّنْ تَمَكَّنَ مِنْ عِلْمِهِ، فَإِنْ لَمْ يَتَمَكَّنْ فَعَلَى الْخِلَافِ»^(٣)).

[الزِّيَادَةُ عَلَى النَّصِّ]

(أَمَّا الزِّيَادَةُ عَلَى النَّصِّ) كزِيَادَةِ رَكْعَةٍ، أَوْ رُكُوعٍ، أَوْ صِفَةٍ فِي رَقِيعَةِ الْكُفَّارَةِ كَالْإِيمَانِ، أَوْ جُلْدَاتِ

(١) وَمِنْ ذَلِكَ حَدِيثُ الْبُخَارِيِّ (فِي الْإِيمَانِ، بَابُ الصَّلَاةِ مِنَ الْإِيمَانِ، ٤٠) وَغَيْرِهِ عَنِ الْبَرَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ أَوَّلَ مَا قَدِمَ الْمَدِينَةَ نَزَلَ عَلَى أَجْدَادِهِ - أَوْ قَالَ: أَخْوَالِهِ - مِنَ الْأَنْصَارِ، وَأَنَّهُ صَلَّى قَبْلَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ سِتَّةَ عَشَرَ شَهْرًا - أَوْ سَبْعَةَ عَشَرَ شَهْرًا - وَكَانَ يُعْجِبُهُ أَنْ تَكُونَ قَبْلَتُهُ قَبْلَ الْبَيْتِ، وَأَنَّهُ صَلَّى أَوَّلَ صَلَاةٍ صَلَّاهَا صَلَاةَ الْعَصْرِ، وَصَلَّى مَعَهُ قَوْمٌ، فَخَرَجَ رَجُلٌ مِمَّنْ صَلَّى مَعَهُ فَمَرَّ عَلَى أَهْلِ مَسْجِدٍ وَهُمْ رَاكِعُونَ، فَقَالَ: أَشْهَدُ بِاللَّهِ لَقَدْ صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَبْلَ مَكَّةَ فَذَاوُوا كَمَا هُمْ قَبْلَ الْبَيْتِ».

(٢) اتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ النَّاسِخَ إِذَا كَانَ مَعَ جَبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ يَنْزِلْ بِهِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بَعْدَ لَمْ يَثْبُتْ لَهُ حُكْمٌ فِي حَقِّ الْمَكْلُفِينَ، بَلْ هُمْ فِي التَّكْلِيفِ بِالْحُكْمِ الْأَوَّلِ عَلَى مَا كَانُوا عَلَيْهِ قَبْلَ الْإِقَاءِ النَّاسِخِ إِلَى جَبْرِيلَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَإِنَّمَا الْخِلَافُ فِيمَا إِذَا وَرَدَ النَّاسِخُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَلَمْ يَبْلُغْ الْأُمَّةَ بَعْدَ هَلْ يَتَحَقَّقُ بِذَلِكَ النَّسْخُ فِي حَقِّهِمْ أَوْ لَا؟ عَلَى مَذْهَبَيْنِ:

الْأَوَّلُ: لَا يَثْبُتُ، قَالَهُ الْجَمَاهِيرُ مِنَ الْحَنْفِيَّةِ وَالْمَالِكِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ وَالْحَنَابِلَةِ.

الثَّانِي: يَثْبُتُ، قَالَهُ بَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ.

(الْفَوَاتِحُ: ١٥٨/٢، مُخْتَصَرُ ابْنِ الْحَاجِبِ، ص: ٢٨٤، الْإِحْكَامُ: ١٥٢/٣، التَّنْزِيهِ: ٤٤٢/١، غَايَةُ

الرُّصُولِ، ص: ٩٠، شَرْحُ الْكُوكَبِ: ٥٨١/٣).

(٣) أَيُّ فَعْلَى الْخِلَافِ فِي تَكْلِيفِ الْإِنْسَانِ قَبْلَ بَعْثَةِ الرُّسُلِ، أَثْبَتَهُ الْمُعْتَزَلَةُ، وَنَفَاهُ أَهْلُ السُّنَّةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

فَلَيْسَتْ بِنَسْخٍ ، خِلَافاً لِلْحَنْفِيَّةِ . وَمَثَارُهُ : هَلْ رَفَعَتْ ؟

في جلدٍ حَدٍّ^(١) (فَلَيْسَتْ بِنَسْخٍ) لِلْمَزِيدِ عَلَيْهِ^(٢) . (خِلَافاً لِلْحَنْفِيَّةِ) فِي قَوْلِهِمْ : « إِنَّهَا نَسْخٌ »^(٣) .
(وَمَثَارُهُ) أَيِ الْمَحَلِّ الَّذِي ثَارَ مِنْهُ الْخِلَافُ مَا يُقَالُ : (هَلْ رَفَعْتَ) أَيِ الزِّيَادَةِ حُكْماً
شَرْعِيّاً؟ فَعَنْدُنَا : لَا ، فَلَيْسَتْ بِنَسْخٍ ؛
وَعَنْدَهُمْ : نَعَمْ ، نَظَرًا إِلَى أَنَّ الْأَمْرَ بِمَا دُونَهَا اقْتَضَى تَرْكَهَا فِيهِ رَافِعَةٌ لِذَلِكَ الْمُقْتَضِي^(٤) .
قُلْنَا : لَا نُسَلِّمُ اقْتِضَاءَهُ تَرْكَهَا ، وَالْمُقْتَضِي لِلتَّرْكِ غَيْرُهُ .
وَبَنَوْنَا عَلَى ذَلِكَ : أَنَّهُ لَا يُعْمَلُ بِأَخْبَارِ الْآحَادِ فِي زِيَادَتِهَا عَلَى الْقُرْآنِ : كَزِيَادَةِ التَّغْرِيبِ^(٥)
عَلَى الْجُلْدِ الثَّابِتَةِ بِحَدِيثِ الصَّحِيحَيْنِ : « الْبِكْرُ بِالْبِكْرِ جُلْدٌ مِائَةٌ وَتَغْرِيبٌ عَامٌ »^(٦) ؛
وَزِيَادَةِ اعْتِبَارِ « الشَّاهِدِ وَالْيَمِينِ »^(٧) عَلَى « الرَّجُلَيْنِ ، وَالرَّجُلِ وَالْمَرَأَتَيْنِ » الثَّابِتَةِ بِحَدِيثِ

(١) اتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ الزِّيَادَةَ إِذَا كَانَتْ عِبَادَةً مُسْتَقِلَّةً بِنَفْسِهَا عَنِ الْعِبَادَةِ الْمَزِيدَةِ عَلَيْهَا كَزِيَادَةِ صَلَاةٍ
سَادِسَةٍ مِثْلًا لَيْسَتْ بِنَسْخٍ ، إِلَّا مَا نُقِلَ عَنْ بَعْضِ الْعِرَاقِيِّينَ أَنَّهَا نَسْخٌ ، وَلَكِنَّهُمْ اخْتَلَفُوا فِي زِيَادَةِ عِبَادَةٍ
غَيْرِ مُسْتَقِلَّةٍ بِنَفْسِهَا كَزِيَادَةِ التَّغْرِيبِ فِي حَدِّ الزَّنا ، وَكَزِيَادَةِ الرُّكُوعِ فِي صَلَاةِ الْكُوفَيْنِ ، عَلَى مَذَاهِبٍ .
(الفَوَاتِحُ : ١٦٢/٢ ، الْإِحْكَامُ : ١٥٤ ، شَرْحُ الْعُضْدِ : ص : ٢٨٤) .

(٢) قَالَهُ الْمَالِكِيَّةُ وَالشَّافِعِيَّةُ وَالْحَنَابِلَةُ . (شَرْحُ التَّنْقِيحِ ، ص : ٣١٧ ، مُخْتَصَرُ ابْنِ الْحَاجِبِ ، ص : ٢٨٤ ،
الْإِحْكَامُ : ١٥٤/٣ ، غَايَةُ الْوَصُولِ ، ص : ٩٠ ، شَرْحُ الْكُوكَبِ : ٥٨١/٣) .

(٣) أَصُولُ السَّرْحِصِيِّ : ٨٢/٢ ، كَشَفُ الْأَسْرَارِ لِلْبُخَارِيِّ : ١٩٣/٣ ، الْفَوَاتِحُ : ١٦٢/٢ .

(٤) أَصُولُ السَّرْحِصِيِّ : ٨٢/٢ ، الْفَوَاتِحُ : ١٦٤/٢ .

(٥) أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى وَجُوبِ جُلْدِ مِثَّةٍ عَلَى الزَّانِي الْبِكْرُ أَوْ امْرَأَةً ، وَعَلَى وَجُوبِ الرِّجْمِ عَلَيْهِ
إِنْ كَانَ مُحَصَّنًا ، وَلَكِنَّهُمْ اخْتَلَفُوا فِي وَجُوبِ التَّغْرِيبِ عَلَى الْبِكْرِ مَعَ الْجُلْدِ عَلَى ثَلَاثَةِ مَذَاهِبٍ :
الْأَوَّلُ : يَجِبُ مُطْلَقًا ، وَهُوَ جُزْءٌ مِنَ الْحَدِّ ، قَالَهُ الشَّافِعِيَّةُ وَالْحَنَابِلَةُ ؛ الثَّانِي : لَا يَجِبُ مُطْلَقًا ، بَلْ هُوَ
تَعْزِيرٌ مُوَكَّلٌ إِلَى اجْتِهَادِ الْإِمَامِ ، قَالَهُ الْحَنْفِيَّةُ ؛ الثَّلَاثُ : يَجِبُ عَلَى الرَّجُلِ دُونَ الْمَرْأَةِ ، قَالَهُ الْمَالِكِيَّةُ .
(فَتْحُ الْقَدِيرِ : ١٣٤/٧ ، كِفَايَةُ الطَّالِبِ : ٨٧٠/٢ ، شَرْحُ مُسْلِمٍ : ١٨٩/١١ ، الْمَغْنِي : ١٦٧/٨) .

(٦) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي الْحُدُودِ ، بَابُ الْإِعْتِرَافِ بِالزَّنا (٣٦٢٦) ، وَمُسْلِمٌ فِي الْحُدُودِ ، بَابُ مَنْ اعْتَرَفَ عَلَى
نَفْسِهِ بِالزَّنا (٣٢١٠) ، وَأَبُو دَاوُدَ فِي الْحُدُودِ ، بَابُ فِي الرِّجْمِ (٣٨٣٤) ، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي الْحُدُودِ ، بَابُ مَا
جَاءَ فِي الرِّجْمِ عَلَى الثَّيِّبِ (١٤٣٤) ، وَالتَّسَائِي فِي الْحُدُودِ ، بَابُ الرِّجْمِ (٤٤١٦) ، وَابْنُ مَاجَةٍ فِي
الْحُدُودِ ، بَابُ حَدِّ الزَّنا (٢٥٥٠) .

(٧) اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي جَوَازِ الْقَضَاءِ بِشَاهِدٍ وَيَمِينٍ فِي الْأَمْوَالِ عَلَى مَذَهَبَيْنِ : الْأَوَّلُ : الْجَوَازُ ، قَالَهُ
الْمَالِكِيَّةُ وَالشَّافِعِيَّةُ وَالْحَنَابِلَةُ ؛ الثَّانِي : عَدَمُ الْجَوَازِ ، قَالَهُ الْحَنْفِيَّةُ .

(كَشَفُ الْأَسْرَارِ : ٧٣٢/٣ ، شَرْحُ مُسْلِمٍ : ٢٣١/١٢ ، الْمَغْنِي : ١٥٢/٩) .

وإلى المأخذِ عَوْدُ الأقوالِ الْمُفْصَلَةِ ، والفروعِ الْمُبَيَّنَةِ .

[النَّقْصُ مِنَ النَّصِّ]

وَكَذَا الْخِلَافُ فِي جُزْءِ الْعِبَادَةِ ، أَوْ شَرْطِهَا .

مسلم وأبي داود وغيره : « أَنَّهُ ﷺ قَضَى بِالشَّاهِدِ وَالْيَمِينِ »^(١) بناءً على أَنَّ الْمُتَوَاتَرَ لَا يُنْسَخُ بِالْأَحَادِ .

(وإلى المأخذِ) الْمَذْكُورِ (عَوْدُ الْأَقْوَالِ الْمُفْصَلَةِ وَالْفُرُوعِ الْمُبَيَّنَةِ) أي التي يَبَيِّنُهَا الْعُلَمَاءُ حَاكِمِينَ أَنَّ الزِّيَادَةَ فِيهَا نَسْخٌ أَوْ لَا؟ مِنْهَا مَا تَقَدَّمَ مِنْ زِيَادَةِ التَّغْرِيبِ ، وَالشَّاهِدِ وَالْيَمِينِ .

وَمِنَ الْأَقْوَالِ الْمُفْصَلَةِ : أَنَّ الزِّيَادَةَ إِنْ غَيَّرَتْ الْمَزِيدَ عَلَيْهِ بِحَيْثُ لَوْ اقْتَصَرَ عَلَيْهِ وَجِبَ اسْتِثْنَاهُ كَزِيَادَةِ رَكْعَةٍ فِي الْمَغْرِبِ مِثْلًا فَهِيَ نَسْخٌ ، وَإِلَّا كَزِيَادَةِ التَّغْرِيبِ فِي حَدِّ الرُّنَا فَلَا^(٢) .

وَمِنْهَا : إِنْ الزِّيَادَةُ إِنْ اتَّصَلَتْ بِالْمَزِيدِ عَلَيْهِ اتَّصَالَ اتِّحَادِ كَزِيَادَةِ رَكْعَتَيْنِ فِي الصُّبْحِ فَهِيَ نَسْخٌ ، وَإِلَّا كَزِيَادَةِ عَشْرِينَ جَلْدَةً فِي حَدِّ الْقَذْفِ فَلَا^(٣) .

[النَّقْصُ مِنَ النَّصِّ]

(وَكَذَا الْخِلَافُ فِي) نَقْصِ (جُزْءِ الْعِبَادَةِ ، أَوْ شَرْطِهَا) كَنَقْصِ رَكْعَةٍ ، أَوْ نَقْصِ الْوُضُوءِ هَلْ هُوَ نَسْخٌ لَهَا ؟ فَقِيلَ : نَعَمْ إِلَى ذَلِكَ النَّاَقِصِ لِجَوَازِهِ ، أَوْ وَجُوبِهِ بَعْدَ تَحْرِيمِهِ^(٤) .

وَقَالَ الْجُمْهُورُ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ : « لَا ، وَالنَّسْخُ لِلْجُزْءِ ، أَوْ الشَّرْطِ فَقَطْ ، لِأَنَّهُ الَّذِي يُتْرَكُ »^(٥) .

وَقِيلَ : « نَقْصُ الْجُزْءِ نَسْخٌ ، بِخِلَافِ نَقْصِ الشَّرْطِ »^(٦) .

(١) رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي الْأَقْضِيَّةِ ، بَابُ الْقَضَاءِ بِالْيَمِينِ وَالشَّاهِدِ (٤٤٤٧) ، وَأَبُو دَاوُدَ فِي الْأَقْضِيَّةِ ، بَابُ

الْقَضَاءِ بِالْيَمِينِ وَالشَّاهِدِ (٣٦٠٨) ، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي الْأَقْضِيَّةِ ، بَابُ مَا جَاءَ فِي الْيَمِينِ مَعَ الشَّاهِدِ

(١٢٦٤) ، وَابْنُ مَاجَةٍ فِي الْأَحْكَامِ ، بَابُ الْقَضَاءِ بِالشَّاهِدِ وَالْيَمِينِ (٢٣٧٠) .

(٢) قَالَ الْقَاضِي عَبْدُ الْجَبَّارِ مِنَ الْمَعْتَزِلَةِ (الإحكام: ١٥٥/٣ ، الفواتح: ١٦٢/٢) .

(٣) قَالَ الْغَزَالِيُّ فِي الْمُسْتَصْفَى : ٣٤٨/١ .

(٤) قَالَ الْحَنْفِيَّةُ (الفواتح: ١٦٧/٢) .

(٥) قَالَ الْمَالِكِيَّةُ وَالشَّافِعِيَّةُ وَالْحَنَابِلَةُ (شرح التنقيح، ص: ٣٢٠ ، الإحكام: ١٦٠/٣ ، التشنيف: ١/

٤٤٣ ، شرح الكوكب: ٥٨٤/٣) .

(٦) قَالَ الْقَاضِي عَبْدُ الْجَبَّارِ مِنَ الْمَعْتَزِلَةِ (الإحكام: ١٦٠/٣) .

خاتمة للنسخ [في معرفة الناسخ]

يَتَعَيَّنُ النَّاسِخُ بِتَأْخِرِهِ . وطريقُ العلمِ بِتَأْخِرِهِ : الإجماعُ ؛ أو قوله ﷺ : « هذا ناسخٌ » ، أو « بعدَ ذاك » ، أو « كنتُ نهيتُكم عن كذا فافعلوه » ؛ أو النصُّ على خلافِ الأولِ ؛ أو قولُ الراوي : « هذا سابقٌ » .

ولاً فرقَ بينَ مُتَّصِلِهِ ومُنْفَصِلِهِ كالاستقبالِ ، والوضوءِ ^(١) .

وقيل : « نقصُ المُتَّفَصِّلِ ليسَ بنسخٍ اتفاقاً » ^(٢) .

(خاتمة للنسخ [في معرفة الناسخ])

(يَتَعَيَّنُ النَّاسِخُ) لِلشَّيْءِ (بِتَأْخِرِهِ) عَنْهُ . (وطريقُ العلمِ بِتَأْخِرِهِ :

٢٦٠

١- الإجماعُ) بَأَن يُجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ مَتَأَخَّرَ لِمَا قَامَ عَنْدهُمْ عَلَى تَأْخِرِهِ ^(٣) .

٢- (أو قوله ﷺ : « هذا ناسخٌ) لذلك » ، (أو) « هذا (بعدَ ذاك » ، أو « كنتُ نهيتُ عن كذا فافعلوه ») ^(٤) كحديث مسلم : « كنتُ نهيتُكم عن زيارة القبور فزوروها » ^(٥) .

٣- (أو النصُّ على خلافِ الأولِ) أي أَن يُذَكَّرَ الشَّيْءُ عَلَى خِلَافِ مَا ذَكَرَهُ فِيهِ أَوَّلًا .

٤- (أو قولُ الراوي : « هذا سابقٌ) على ذلك » ^(٦) ، فيكون ذلك متأخراً .

(١) قاله السمعاني في القواطع (١/٤٤٩) ، وتبعه الزركشي في التشنيف (١/٤٤٣) ، والشارح هنا .

(٢) قاله المجد ابن تيمية في المسوِّدة (ص : ٢١٣) ، والصفي الهندي من الشافعية كما قال الزركشي في التشنيف (١/٤٤٣) ، واختاره ابن النجار في شرح الكوكب (٣/٥٨٥) .

(٣) قاله الجماهير من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة .

(الفواتح : ١٦٩/٢ ، مختصر ابن الحاجب ، ص : ٢٧٩ ، الإحكام : ١٦٣/٣ ، التشنيف : ١/٤٤٥ ، شرح الكوكب : ٣/٥٦٥) .

(٤) قاله الجماهير من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة .

(الفواتح : ١٦٩/٢ ، مختصر ابن الحاجب ، ص : ٢٧٩ ، شرح الكوكب : ٣/٥٦٥) .

(٥) رواه مسلم في الجنائز ، باب استئذان النبي ﷺ في زيارة قبر أمه (١٦٢٣) ، وأبو داود في الجنائز ، باب في زيارة القبور (٢٨١٦) ، والترمذي في الجنائز ، باب ما جاء في الرخصة في زيارة القبور (٩٧٤) ، وابن ماجه في الجنائز ، باب ما جاء في زيارة القبور (١٥٦٠) .

(٦) قاله الجماهير من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة .

(الفواتح : ١٦٩/٢ ، الإحكام : ١٦٣/٣ ، شرح الكوكب : ٣/٥٦٦) .

ولا أثر لموافقة أحد النصين للأصل ، وثبوت إحدى الآيتين في المصحف بعد الأخرى ، وتأخير إسلام الراوي ، وقوله : « هذا ناسخ » ،

(ولا أثر لموافقة أحد النصين للأصل) أي البراءة الأصلية في أن يكون متأخراً عن المخالف لها^(١).

خلافاً لمن زعم ذلك نظراً إلى أن الأصل مخالفة الشرع لها فيكون المخالف هو السابق على الموافق^(٢).

قلنا : لا يلزم ذلك لجواز العكس .

(وثبوت إحدى الآيتين في المصحف بعد الأخرى) أي لا أثر له في تأخير نزولها^(٣).

خلافاً لمن زعمه نظراً إلى أن الأصل موافقة الوضع للثبوت^(٤).

قلنا : لكنه غير لازم لجواز المخالفة كما تقدم في آيتي عِدَّة الوفاة^(٥).

(وتأخير إسلام الراوي) أي لا أثر له في تأخير مرويه عما رواه مُتَقَدِّم الإسلام عليه^(٦).

خلافاً لمن زعم ذلك نظراً إلى أنه الظاهر^(٧).

قلنا : لكنه على تقدير تسليمه غير لازم لجواز العكس^(٨).

٢٦١

(وقوله) أي الراوي : « (هذا ناسخ) » أي لا أثر لقوله في ثبوت النسخ به^(٨).

(١) قاله المالكية والشافعية والحنابلة .

(مختصر ابن الحاجب، ص: ٢٧٩، الإحكام: ١٦٣/٣، شرح الكوكب: ٥٦٩/٣).

(٢) قاله الحنفية. (الفواتح: ١٧١/٢).

(٣) قاله الجماهير من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة .

(مختصر ابن الحاجب، ص: ٢٧٩، الإحكام: ١٦٣/٢، شرح الكوكب: ٥٦٨/٣).

(٤) قاله بعض العلماء. (التشنيف: ٤٤٥/١).

(٥) انظر : «نسخ بعض القرآن»: ٤٥٠/١ .

(٦) قاله الجماهير من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة .

(الفواتح: ١٧١/٢، مختصر ابن الحاجب، ص: ٢٧٩، شرح الكوكب: ٥٦٩/٣).

(٧) قاله بعض العلماء. (الإحكام: ١٦٣/٣، التشنيف: ٤٤٥/١، شرح العضد، ص: ٢٧٩).

(٨) قاله المالكية، واختاره المصنف، والشارح وشيخ الإسلام .

(مختصر ابن الحاجب، ص: ٢٧٩، غاية الوصول، ص: ٩١).

لا «النَّاسُخُ» ، خلافاً لزاعميها .

خلافاً لِمَنْ زعمه نظراً إلى أنَّه لِعِدالته لا يقول ذلك إلا إذا ثَبَتَّ عنده^(١) .

قلنا : ثبوته عنده يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ باجتهاد لا يُوافِقُ عليه .

٥- (لا «النَّاسُخُ») أي لا قول الراوي : « هذا النَّاسُخُ » لِمَا عُلِمَ أنَّه منسوخٌ ولم يُعَلَمْ ناسخه ، فإنَّ له أثراً في تعيين النَّاسِخِ^(٢) .

(خلافاً لزاعميها) أي زاعمي الآثار لِمَا عدا الأخير^(٣) ، وقد تقدَّم بيان ذلك .



(١) قاله الحنفية والشافعية والحنابلة.

(الفواتح: ١٦٩/٢، التشنيف: ٤٤٥/١، شرح الكوكب: ٥٦٦/٣).

(٢) قاله الحنفية والشافعية والحنابلة.

(الفواتح: ١٦٩/٢، التشنيف: ٤٤٥/١، شرح الكوكب: ٥٦٦/٣).

(٣) وَيَصْلُحُ لِلتَّرْجِيحِ كُلُّ مَا اخْتَلَفَ فِي كَوْنِهِ عِلَامَةً لِلنَّاسِخِ كَمَا يَأْتِي فِي الْمَرْجُحاتِ .

فهرس الموضوعات

قسم الدراسة

٧	المقدمة
٨	سبب اختيار البحث
١٢	النسب العلمي للكتاب
٢٤	وصف النسخ المعتمدة في التحقيق
٢٦	المنهج المتبع في التحقيق
٢٩	باب في ترجمة السبكي والمحلي
٣٠	الفصل الأول في ترجمة التاج السبكي
٣١	البحث الأول في اسم السبكي ، ونسبه ، ولقبه ، وكنيته
٣٣	البحث الثاني في مولد السبكي ، ونشأته ، ووفاته
٣٨	البحث الثالث في شيوخ السبكي وتلاميذه
٤٥	البحث الرابع في مؤلفات السبكي
٥٠	الفصل الثاني في ترجمة المحلي
٥١	البحث الأول في اسم المحلي ، ونسبه ، ولقبه ، وكنيته
٥٢	البحث الثاني في مولد المحلي ، ونشأته ، ووفاته
٥٥	البحث الثالث في شيوخ المحلي وتلاميذه
٦٢	البحث الرابع في مؤلفات المحلي

قسم التحقيق

٦٦	مقدمة الشارح
٦٦	تعريف الحمد
٦٦	سبب اختيار الحمدلة بالجملة الفعلية
٦٩	تعريف النبي ، والرسول
٧٠	التعريف بآل النبي ﷺ
٧٢	التعريف بالطائفة الناجية
٧٤	تعريف القاعدة، والقرن
٧٥	مصادر « جمع الجوامع »
٧٥	ينحصر « جمع الجوامع » في تسعة أمور
٧٦	١ - المقدمات
٧٦	٢ - الكتاب الأول في القرآن ، ومباحث الأقوال
٧٦	٣ - الكتاب الثاني في السنة
٧٦	٤ - الكتاب الثالث في الإجماع
٧٦	٥ - الكتاب الرابع في القياس

- ٦ - الكتاب الخامس في الاستدلال ٧٦
 ٧ - الكتاب السادس في التعادل والتراجع ٧٦
 ٨ - الكتاب السابع في الاجتهاد ، وما يتبعه ٧٦
 ٩ - خاتمة في مبادئ التصوف ٧٦

المُقدِّمات

- تعريف أصول الفقه ٧٨، ٨٠
 تعريف الأصولي ٨٠
 تعريف الفقه ٨٣
 تعريف الفقيه ٨١
 تعريف الحكم الشرعي ٨٥
 لأحكام إلا لله ٨٧
 تعريف الحسن والقبح ٨٧
 شكر المنعم ٨٨
 انقضاء الحكم قبل ورود الشرع ٨٩
 تكليف الغافل ، والمُلجأ ، والمكره ٩٢
 تعلق الأمر بالمنذور ٩٤
 أقسام الحكم التكليفي : ٩٤
 ١- الإيجاب ٩٤
 ٢- التنب ٩٤
 ٣- التحريم ٩٤
 ٤- الكرامة ٩٥
 ٥- خلاف الأولى ٩٥
 ٦- الإباحة ٩٧
 الحكم الوضعي ٩٧
 القرض والواجب مترادفان ٩٩
 أسماء المنذور ١٠٠
 لا يجب المنذور بالشروع فيه ١٠١
 أقسام الحكم الوضعي : ١٠٢
 ١- السب ١٠٢
 ٢- الشرط ١٠٣
 ٣- المانع ١٠٣
 ٤- الصحة ١٠٤
 ٥- الإجزاء ١٠٥
 الإجزاء خاص بالمطلوب ١٠٦

١٠٧.....	٦- الفساد ، والبطلان
١٠٨.....	٧- الأداء (والمؤدى، والوقت)
١٠٩.....	٨- القضاء، والمقضي
١١٢.....	٩- الإعادة
١١٣.....	١٠- الرخصة
١١٥.....	١١- العزيمة
١١٦.....	الدليل (والنظر، والفكر)
١١٨.....	العلم عقيب النظر مكتسب
١١٩.....	تعريف الحد
١٢١.....	الكلام في الأزل خطاب متنوع
١٢٢.....	تعريف النظر
١٢٢.....	تعريف التصور والتصديق
١٢٣.....	أنسام التصديق :
١٢٣.....	١- العلم
١٢٣.....	٢- الاعتقاد
١٢٤.....	٣- الظن
١٢٤.....	٤- الهم
١٢٤.....	٥- الشك
١٢٥.....	هل يحد العلم
١٢٦.....	العلم لا يتفاوت
١٢٧.....	تعريف الجهل
١٢٨.....	تعريف السهو (والنسيان)
١٢٨.....	مسألة : في الفعل الحسن والقبح
١٣٠.....	جائز الترك ليس بواجب
١٣١.....	المنذور مأمور غير مكلف به
١٣٢.....	التكليف
١٣٣.....	المباح مأمور غير مكلف به
١٣٤.....	الإباحة حكم شرعي
١٣٣.....	المباح ليس جنساً للواجب
١٣٤.....	إذا نسخ الوجوب بقي الجواز
١٣٥.....	مسألة : الواجب المخير
١٣٨.....	الحرام المخير
١٣٩.....	مسألة : فرض الكفاية
١٤٠.....	فرض العين خير من فرض الكفاية

- ١٤١..... هَلْ يَتَعَلَّقُ فَرَضُ الْكِفَايَةِ بِالْكُلِّ أَوْ بِالْبَعْضِ ؟
- ١٤٢..... تَمَيُّنُ فَرَضِ الْكِفَايَةِ بِالشُّرُوعِ
- ١٤٣..... سُنَّةُ الْكِفَايَةِ
- ١٤٤..... مسألة: الْوَاجِبُ الْمَوْسَعُ
- ١٤٦..... حُكْمُ الْعَزْمِ عَلَى الْفِعْلِ فِي الْوَاجِبِ الْمَوْسَعِ
- ١٤٧..... مسألة: مَا لَا يَتِمُّ الْوَاجِبُ إِلَّا بِهِ
- ١٤٩..... مَا لَا يَتِمُّ تَرْكُ مُحْرَمٍ إِلَّا بِهِ وَاجِبٌ
- ١٥٠..... مسألة: مُطْلَقُ الْأَمْرِ لَا يَتَنَاوَلُ الْمَكْرُوهَ
- ١٥٢..... الْوَاحِدُ ذُو الْوَجْهِينِ يَكُونُ مَأْمُورًا وَمَنْهِيًّا
- ١٥٠..... حُكْمُ الصَّلَاةِ فِي الْأَوْقَاتِ الْمَكْرُوهَةِ
- ١٥٢..... حُكْمُ الصَّلَاةِ فِي الْمَغْضُوبِ
- ١٥٣..... حُكْمُ الْخَارِجِ مِنَ الْمَغْضُوبِ
- ١٥٤..... حُكْمُ السَّاقِطِ عَلَى جَرِيحٍ فَيَقْتُلُهُ
- ١٥٦..... مسألة: التَّكْلِيفُ بِالْمَحَالِ
- ١٥٨..... مسألة: حُضُورُ الشَّرْطِ الشَّرْعِيِّ لَا يَشْطَرُ فِي التَّكْلِيفِ
- ١٥٨..... تَكْلِيفُ الْكُفَّارِ بِفُرُوعِ الشَّرِيعَةِ
- ١٦١..... مسألة: لَا تَكْلِيفَ إِلَّا بِفِعْلٍ
- ١٦٢..... وَقْتُ تَعَلُّقِ الْأَمْرِ بِالْفِعْلِ
- ١٦٣..... مسألة: صِحَّةُ التَّكْلِيفِ بِمَا عَلِمَ الْأَمْرُ انْتِفَاءَ شَرْطِهِ
- ١٦٦..... خَاتِمَةُ فِي تَعَلُّقِ الْحُكْمِ بِالْأَمْرَيْنِ

الْكِتَابُ الْأَوَّلُ فِي الْكِتَابِ، وَمَبَاحِثُ الْأَقْوَالِ

- ١٦٩..... تَعْرِيفُ الْقُرْآنِ
- ١٧٠..... الْبَسْمَلَةُ آيَةٌ مِنَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ
- ١٧١..... الْقِرَاءَةُ الشَّاذَّةُ لَيْسَتْ مِنَ الْقُرْآنِ
- ١٧٢..... تَعْرِيفُ الْقِرَاءَةِ الشَّاذَّةِ
- ١٧٦..... لَا تَجُوزُ الْقِرَاءَةُ بِالشَّاذِ
- ١٧٨..... الْقِرَاءَةُ الشَّاذَّةُ تَجْرِي مَجْرَى خَيْرِ الْوَاحِدِ
- ١٧٢..... الْقِرَاءَاتُ السَّبْعُ مُتَوَاتِرَةٌ
- ١٧٦..... الْقِرَاءَاتُ الْعَشْرُ مُتَوَاتِرَةٌ
- ١٧٩..... لَا وَجُودَ لِمَا لَا مَعْنَى لَهُ فِي الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ
- ١٨٠..... لَا يَجُوزُ بَقَاءُ مُجْمَلٍ لَمْ يُبَيَّنْ
- ١٨١..... الْأَدِلَّةُ النَّقْلِيَّةُ قَدْ تُفِيدُ الْيَقِينَ
- ١٨٢..... بَابُ الْمُنْطَوِقِ وَالْمَفْهُومِ

١٨٣.....	تعريف المنطوق
١٨٣.....	أقسام المنطوق
١٨٣.....	١- النص
١٨٣.....	٢- الظاهر
١٨٤.....	تعريف المفرد والمركب
١٨٤.....	٣- دلالة المطابقة
١٨٤.....	٤- دلالة التضامن
١٨٤.....	٥- دلالة الالتزام
١٨٥.....	٦- دلالة الاقتضاء
١٨٦.....	٧- دلالة الإشارة
١٨٧.....	تعريف المفهوم
١٨٧.....	مفهوم الموافقة
١٨٧.....	١- فحوى الخطاب
١٨٧.....	٢- لحن الخطاب
١٨٩.....	دلالة مفهوم الموافقة قياسية
١٩١.....	مفهوم المخالفة وشرطه
١٩٤.....	لا يمنع قياس المسكوت على المنطوق
١٩٦.....	أنواع مفهوم المخالفة
١٩٨.....	١ - مفهوم الصفة:
١٩٨.....	أ- مفهوم العلة
١٩٨.....	ب- مفهوم الظرف
١٩٩.....	ج- مفهوم الحال
١٩٩.....	د- مفهوم العدد
١٩٩.....	٢ - مفهوم الشرط
١٩٩.....	٣ - مفهوم الغاية
٢٠٠.....	٤ - مفهوم الحصر
٢٠٠.....	أعلى أنواع الحصر
٢٠١.....	مسألة : حجة المفاهيم
٢٠٦.....	مسألة : ترتيب المفاهيم
٢٠٨.....	مسألة : إفادة « إنما » الحضر
٢١٢.....	مسائل اللغة
٢١٣.....	مسألة : تعريف اللغة ، وطرق معرفتها
٢١٤.....	أقسام اللفظ باعتبار مدلوله
٢١٥.....	وضع اللفظ
٢١٦.....	لا يشترط في الوضع مناسبة اللفظ للمعنى

- اللفظ موضوع للمعنى الخارجي ٢١٧
- هَلْ لِكُلِّ مَعْنَى نَفْظٌ ؟ ٢١٨
- تَعْرِيفُ الْمُحْكَمِ وَالْمُتَشَابِهِ ٢١٨
- اللفظ الشائع لا يوضع لمعنى خفي ٢١٩
- مسألة : اللغات توقيفية ٢١٩
- مسألة : ثبوت اللغة بالقياس ٢٢١
- مسألة : أقسام اللفظ باعتبار وحدة معناه وتعددّه ٢٢٣
- ١- الجزئي ٢٢٣
- ٢- الكلي ٢٢٣
- ٣- المشكك ٢٢٤
- ٤- المتباين ٢٢٤
- ٥- المترادف ٢٢٤
- ٦- المشترك ٢٢٥
- ٧- الحقيقة ٢٢٥
- ٨- المجاز ٢٢٥
- العَلَمُ : ٢٢٥
- ١- علم الشخص ٢٢٥
- ٢- علم الجنس ٢٢٦
- ٣- اسم الجنس ٢٢٦
- مسألة : الاشتقاق ٢٢٨
- الْمُسْتَقُّ قَدْ يَطْرُدُ وَقَدْ يَخْتَصُّ ٢٣٠
- مَنْ لَمْ يَقُمْ بِهِ وَضِفَ لَمْ يَجُزْ أَنْ يُسْتَقَّ لَهُ مِنْهُ اسْمٌ ٢٣٠
- اسْمُ الْفَاعِلِ حَقِيقَةٌ بِإِغْتِيَارِ الْحَالِ ٢٣٢
- لَيْسَ فِي الْمُسْتَقِّ إِشْعَارٌ بِخُصُوصِيَّةِ الذَّاتِ ٢٣٦
- مسألة : أحكام المترادف ٢٣٦
- التَّابِعُ يُقَيِّدُ التَّقْوِيَةَ ٢٣٨
- هَلْ يُمَكِّنُ إِقَامَةُ كُلِّ مِنَ الْمُتَرَادِفَيْنِ مَكَانَ الْآخَرِ ؟ ٢٣٨
- مسألة : أحكام المشترك ٢٤٠
- مسألة : إطلاق المشترك على معنيتين معاً ٢٤١
- اِخْتِلَافٌ فِي جَمْعِ الْمُشْتَرَكِ بِإِغْتِيَارِ مَعْنِيهِ ٢٤٣
- جواز إرادة الحقيقة والمجاز من اللفظ معاً ٢٤٤
- إرادة المجازين معاً ٢٤٥
- الحَقِيقَةُ وَالْمَجَازُ ٢٤٦
- تَعْرِيفُ الْحَقِيقَةِ ٢٤٧

٢٤٧.....	أقسام الحقيقة :
٢٤٧.....	١- الحقيقة اللغوية
٢٤٧.....	٢- الحقيقة العرفية
٢٤٧.....	٣- الحقيقة الشرعية
٢٤٩.....	تعريف المجاز
٢٥١.....	وأنواع المجاز
٢٥٢.....	أشياء المدول إلى المجاز
٢٥٣.....	المجاز ليس غالباً على اللغات
٢٥٤.....	المسائل العشرة في تعارض ما يخل بالفهم
٢٥٩.....	أنواع المجاز
٢٦١.....	أقسام المجاز
٢٦٣.....	علامات المجاز
٢٦٤.....	يُشترط لصحة المجاز النقل عن العرب
٢٦٥.....	مسألة : المعرب
٢٦٦.....	مسألة : أقسام اللفظ من حيث الاستعمال
٢٦٧.....	محمل اللفظ (حقيقة شرعية مقدمة على غيرها)
٢٦٨.....	تعارض المجاز الراجح والحقيقة المرجوحة
٢٦٩.....	ثبوت حكم يمكن مراداً من الخطاب مجازاً لا يدل على أنه المراد من الخطاب
٢٧١.....	مسألة : الكناية
٢٧١.....	التعريض
٢٧٣.....	الحروف
٢٧٤.....	١ - إذن
٢٧٤.....	٢ - إن
٢٧٥.....	٣ - أو
٢٧٥.....	٤ - أي
٢٧٦.....	٥ - أي
٢٧٦.....	٦ - إذ
٢٧٨.....	٧ - إذا
٢٧٩.....	٨ - الباء
٢٨٠.....	٩ - بل
٢٨١.....	١٠ - بيد
٢٨٢.....	١١ - ثم
٢٨٣.....	١٢ - حتى
٢٨٣.....	١٣ - رب

٢٨٤.....	١٤ - عَلَى
٢٨٥.....	١٥ - الْفَاء
٢٨٦.....	١٦ - فِي
٢٨٧.....	١٧ - كَنِي
٢٨٧.....	١٨ - كُلَّ
٢٨٧.....	١٩ - اللَّام
٢٨٩.....	٢٠ - لَوْلَا
٢٩٠.....	٢١ - لَوْ
٢٩٥.....	٢٢ - لَنْ
٢٩٦.....	٢٣ - مَا
٢٩٧.....	٢٤ - مِنْ
٢٩٨.....	٢٥ - مَنِ
٢٩٩.....	٢٦ - هَلْ
٣٠٠.....	٢٧ - الْوَاو
٣٠٢.....	الأمر
٣٠٣.....	« أ ، م ، ر » حقيقة في القول
٣٠٤.....	تعريف الأمر
٣٠٥.....	لا يُشْتَرَطُ فِي الْأَمْرِ الْعُلُوُّ وَالْإِسْتِعْلَاءُ
٣٠٦.....	لا يعتبر في الأمر إرادة الدلالة باللفظ
٣٠٦.....	الأمر غير الإرادة
٣٠٦.....	مسألة: الْقَائِلُونَ بِالنَّفْسِي اخْتَلَفُوا هَلْ لِلْأَمْرِ صِبْغَةٌ تَخْصُهُ ؟
٣٠٧.....	معاني الأمر
٣٠٩.....	الأمر المطلق للوجوب
٣١٢.....	اعتقاد الوجوب في الأمر
٣١٢.....	الأمر بعد الحظر للإباحة
٣١٢.....	الأمر بعد الاستئذان
٣١٥.....	النهى بعد الوجوب للحظر
٣١٥.....	مسألة: الأمر لا يقتضي المَرَّةَ ، ولا التَّكْرَارَ
٣١٧.....	الأمر لا يقتضي القَوْرَ ، ولا التَّراجِي
٣١٨.....	مسألة: الأمر لا يستلزم القضاء
٣١٩.....	الإتيان بالمأمور يستلزم الإجزاء
٣١٩.....	الأمر بالأمر بالشئ ليس أمراً به
٣٢٠.....	دخول الأمر في المأمور به
٣٢٠.....	دخول النِّبَاةِ فِي الْمَأْمُورِ

- ٣٢١..... مسألة : الأمرُ بالشَّيْءِ نَهْيٌ عَنْ ضِدِّهِ
- ٣٢٣..... النهي عن الشيء ليس أمراً بضده
- ٣٢٣..... مسألة : الأمران متعاقيين ، وَغَيْرُ مُتَعَاقِيَيْنِ
- ٣٢٥..... النَّهْيُ
- ٣٢٥..... تَعْرِيفُ النَّهْيِ ، وَقَضِيَّتُهُ ، وَصِبْغُهُ
- ٣٢٧..... النهي عن واحد ، وعن متعدد
- ٣٢٨..... النهي المطلق للفساد
- ٣٣٢..... مفاد « نفي القبول
- ٣٣٣..... مفاد « نفي الإجزاء »
- ٣٣٤..... مباحث العام
- ٣٣٥..... تعريف العام
- ٣٣٥..... العام يشمل الصورة النادرة ، وَغَيْرَ الْمَقْصُودَةِ
- ٣٣٦..... مجيء العام مجازاً
- ٣٣٧..... العُمُومُ مِنْ عَوَارِضِ الْأَقَاظِ
- ٣٣٨..... مَذْلُولُ الْعَامِّ كَلِيَّةٌ
- ٣٣٩..... دلالة العام على أفرادهِ
- ٣٤٠..... عموم الأشخاص يستلزم عموم الأحوال ، وَالْأَزْمِيَّةُ ، وَالْأَمْكَنِيَّةُ
- ٣٤١..... مسألة : صِبْغُ الْعُمُومِ
- ٣٤٥..... اللفظ قد يعم عرفاً كالفحوى
- ٣٤٦..... اللفظ قد يعم عقلاً كالمنهزم
- ٣٤٨..... مِغْيَارُ الْعُمُومِ
- ٣٤٨..... الْجَمْعُ الْمُنْكَرُ لَا يعم
- ٣٤٩..... أَقْلُ الْجَمْعِ
- ٣٥٠..... ما سيق للمذح أو للذم يعم
- ٣٥١..... تعميم نفي التساوي
- ٣٥٢..... الْفِعْلُ الْمُتَعَدِي فِي سِيَاقِ النَّهْيِ لِلْعُمُومِ
- ٣٥٣..... الْمُقْتَضِي لَا يُقَيَّدُ الْعُمُومُ
- ٣٥٤..... الْمُعْظَفُ عَلَى الْعَامِّ لَا يُقْبَدُ الْعُمُومُ
- ٣٥٥..... الفعل المثبت لا يعم
- ٣٥٥..... نحو «كان يفعل كذا» لا يعم
- ٣٥٦..... الْمُعْلَقُ بِعِلَّةٍ يعم قياساً
- ٣٥٦..... تَرْكُ الْأَسْتِفْصَالِ يعم
- ٣٥٧..... « يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ » لَا يَتَنَاوَلُ الْأُمَّةَ
- ٣٥٧..... « يَا أَيُّهَا النَّاسُ » يَتَنَاوَلُ الرَّسُولَ ﷺ ، وَالْعَبْدَ ، وَالْكَافِرَ

٣٥٩.....	« مَنْ » الشرطية تشمل النساء
٣٥٩.....	جَمْعُ الْمُذَكَّرِ السَّالِمِ لا يتناول النساء
٣٦٠.....	خِطَابُ الْوَاحِدِ لا يعم
٣٦٠.....	« يَا أَهْلَ الْكِتَابِ » لا يشمل الأمة
٣٦٠.....	الْمُتَكَلِّمُ دَاخِلٌ فِي عُمُومِ خِطَابِهِ
٣٦١.....	نحو « خُذْ مِنْ أَمْوَالِكُمْ » يعم
٣٦٣.....	مباحث التخصيص
٣٦٤.....	تعريف التَّخْصِصِ
٣٦٤.....	القابل للتخصيص
٣٦٥.....	الغَايَةُ الَّتِي يَنْتَهِي إِلَيْهَا التَّخْصِصُ
٣٦٦.....	دلالة العامِّ المخصوص ، والعامِّ المراد به المخصوص
٣٦٩.....	العام المخصوص حجة
٣٧١.....	التَّمَسُّكُ بِالْعَامِّ قَبْلَ الْبَحْثِ عَنِ الْمُخْصَصِ
٣٧٣.....	المخصص على قسمين :
٣٧٣.....	الأول المتصل ، وهو خمسة :
٣٧٤.....	١ - الاستثناء ، وشرطه
٣٧٦.....	الاستثناء المنقطع
٣٧٧.....	تقريرُ دلالة الاستثناء
٣٧٨.....	الاستثناء المُستَغْرِقُ ، والأكثر ، والمساوي ، والأدون
٣٨٠.....	الاستثناء من النَّفْيِ إثبات ، وبالعكس
٣٨١.....	الاستثناءات المتعددة
٣٨٢.....	الاستثناء الوارد بعد الجمل المتعاطفة
٣٨٤.....	دلالة الاقتران
٣٨٥.....	٢ - الشرط
٣٨٧.....	٣ - الصفة
٣٨٨.....	٤ - الغاية
٣٨٩.....	٥ - بدل البعض
٣٩٠.....	الثاني المُنفَصِلُ ، وهو عشرة :
٣٩٠.....	١ - التَّخْصِصُ بِالْجِسِّ
٣٩٠.....	٢ - التَّخْصِصُ بِالْعَقْلِ
٣٩١.....	٣ - تَخْصِصُ الْكِتَابِ بِالْكِتَابِ
٣٩٢.....	٤ - تخصيص السنة بالسنة
٣٩٢.....	٥ - تخصيص السنة بالكتاب
٣٩٣.....	٦ - تَخْصِصُ الْكِتَابِ بِالسَّنَةِ
٣٩٥.....	٧ - تَخْصِصُ الْكِتَابِ بِالْقِيَاسِ

- ٨ - تَخْصِصُ الشَّيْءِ بِالْقِيَاسِ ٣٩٥
- ٩ - التَّخْصِصُ بِالْمَقْهُومِ : الْمُوَافَقَةُ وَالْمُخَالَفَةُ ٣٩٧
- ١٠ - التَّخْصِصُ بِفِعْلِ النَّبِيِّ ﷺ وَتَقْرِيرِهِ ٣٩٨
- عطفُ العام على الخاص لا يُخصَّص ٣٩٩
- رجوعُ الضمير إلى بعض العام لا يُخصَّص ٤٠٠
- مذهبُ الراوي لا يُخصَّص ٤٠٠
- ذِكْرُ بَعْضِ أَفْرَادِ الْعَامِّ لَا يُخَصِّصُ ٤٠٢
- العَادَةُ الْمَقْرَرَةُ أَوْ الْمَجْمَعُ عَلَيْهَا تُخَصِّصُ ٤٠٣
- العادة بتناول بعض العام لا يخصص ٤٠٣
- حكاية الحال لا تَنَمُّ ٤٠٤
- مسألة : جَوَابُ السَّائِلِ ٤٠٥
- الْبَيِّنَةُ بِعُمُومِ اللَّفْظِ لَا بِخُصُوصِ السَّبَبِ ٤٠٨
- تَعَارُضُ الْعَامِّ وَالْخَاصِّ ٤١٠
- الْمُطْلَقُ وَالْمَقْيَدُ ٤١٢
- تعريف المطلق ٤١٣
- مسألة : حَمْلُ الْمُطْلَقِ عَلَى الْمُقْيَدِ ٤١٥
- الظَّاهِرُ وَالْمُؤَوَّلُ ٤٢٠
- تعريف الظاهر ٤٢١
- تعريف المؤول ٤٢١
- أقسام التأويل ٤٢١
- بعض الأمثلة للتأويل البعيد ٤٢١
- الْمُجْمَلُ وَالْمُبَيَّنُ ٤٢٩
- تعريف المُجْمَلِ ٤٣٠
- بيانُ ما يُظَنُّ فِيهِ إِجْمَالٌ ، وَلَيْسَ فِيهِ إِجْمَالٌ : ٤٣٠
- لا إجمال في آية السرقة ٤٣٠
- لا إجمال في « حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَمْهَاتُكُمْ » ٤٣١
- لا إجمال في « وَأَنْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ » ٤٣١
- لا إجمال في « لا نكاح إلا بولي » ٤٣٢
- لا إجمال في « رفع عن أمتي الخطأ » ٤٣٢
- لا إجمال في « لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب » ٤٣٣
- بيانُ ما فيه إجمالٌ ٤٣٣
- المجمل واقع في الكتاب والسنة ٤٣٦
- المسمى الشرعي مقدم على غيره ٤٣٧
- حكمُ المستعملِ لمعنى تارةً ، ولمعنيين تارةً أخرى ٤٣٨

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس